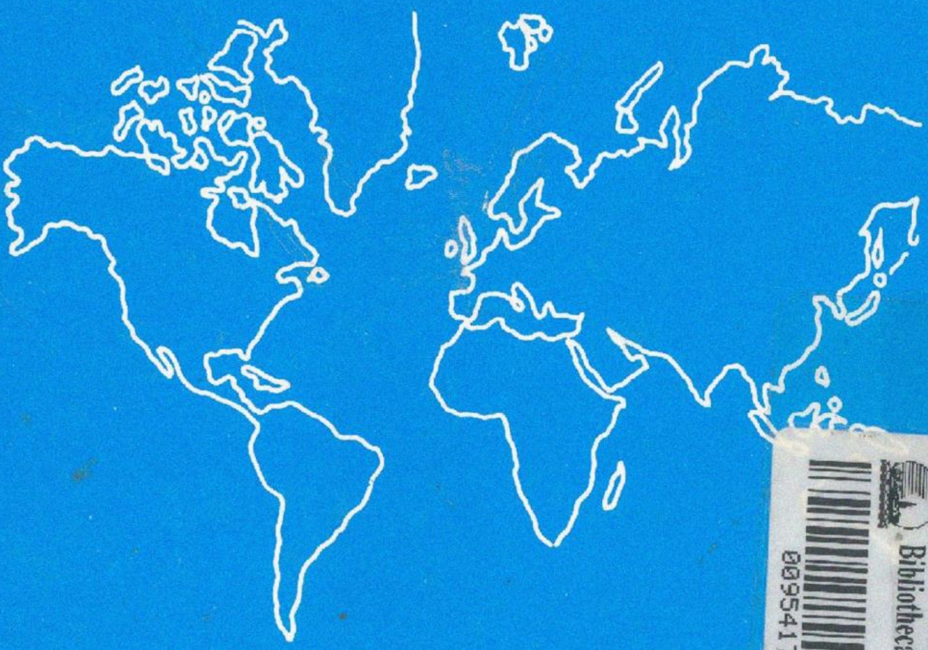
د. عاطف علبي

الجغرافيا

الاقتصادية والسياسية والسكانية
و
الجيوبوليتيكا



الجغرافيا

الاقتصادية والسياسية والسكانية

و

الجيوبوليتيكا

المقدمة

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام
هاتف ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦
بيروت - الصيطبة - بناية طاهر هاتف ٣٠١٠٣٠ - ٣١١٣١٠
ص. ب ١١٣/٦٣١١ تلكس ٢٠٦٦٥ LE - ٢٠٦٨٠ لبنان

عَاطِف عُلَبي
بروفسور في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
الجامعة اللبنانية
دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية
ليسانس في العلوم الاقتصادية والسياسية
ليسانس في التاريخ
رئيس للمصلحة الاقتصادية والتجارية سابقاً
لدى مكتب الانتاج الحيواني

الجُغرافيا
الاقتصادية والسياسية والسكانية
و
الجيوبولتيكا
المقدمة

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

«C'est ce que vous ne comprenez pas qui est le plus beau, c'est ce qui est le plus long qui est le plus intéressant et c'est ce que vous ne trouvez pas amusant qui est le plus drôle».

Paul Claudel, Le soulier de Satin

« أنا لستُ معكَ في الرأيِ ، لكنِّي مُستعِدٌّ للدِّفاعِ حتى الموتِ عن حقِّكَ في أنْ تُعارِضَني » .

فولتير

الإهداء

إلى ذكرى والدي....

كتب للمؤلف

١ ـ العلمنة والاقتصاد اللبناني ، بيروت ١٩٧٩ نفــد .
٢ ـ الغذاء والتغذية والإنسان في لبنان ـ بيروت ١٩٨٠ نفــد .
٣ ـ اقتصاديات الثروة الحيوانية في لبنان ، بيروت ١٩٨٠ نفــد .
٤ ـ الإحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٨١ .
وكلها صادرة عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)

٥ ـ الثروة الحيوانية في لبنان ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٨٣ .
٦ ـ من الفكر الحر الى العلمنة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٦ .
٧ ـ تكنولوجيا المعادن ـ تـطور التكنيك والأبعـاد الاجتماعيـة ، معهد الإنمـاء العربي ، بيروت ١٩٨٧ .
ـ مجموعتا محاضرات باللغة الفرنسية

٨ ـ Introduction à la science comptable (comptabilité générale), Beyrouth 1970 et 1971 .

٩ ـ La statistique (statistique descriptive), Beyrouth 1971 et 1972.

١٠ ـ العديد من الأبحاث والدراسات والمقالات في مختلف المجلات .
١١ ـ في المنهج المقارن (قيد الإعداد) .

تمهيد الطبعة الثالثة

في هذه الطبعة الثالثة وفقنا في الإطلاع على مجموعة كبيرة من الكتب العائدة للجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا وكذلك الجغرافيا السكانية ؛ الأمر الذي مكننا من البر بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا في تمهيد الطبعة الثانية وبالشكل الذي يشمل القسمين الثاني والثالث وبالمضمون الذي يزيد من عمقهما وشموليتهما ، إنما دون المساس بتماسك الأقسام الثلاثة التي تبقى مشكلة المدخل أو الإطار النظري أو المقدمة للدراسة التطبيقية للجغرافيا الاقتصادية وحتى السياسية وعلى النطاقين الدولي والاقليمي .

وبناءً عليه أصبح عنوان القسم الثاني : « الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا » ، وانبثق عنه أحد عشر فصلاً بدلاً من ثلاثة . فالفصل الأول تفرع عن عناوينه التسعة الصغيرة تسعة فصول ، أضيف اليها الفصل العاشر (الثاني سابقاً) : الجيوبوليتكا ، حيث توسعنا تاريخياً ونظرياً لأهمية الموضوع الذي نعايش ويفعل فعله في مصيرنا ولا يزال منذ العام ١٩٤٨ وحتى قبلاً في جذوره التاريخية السياسية ، وكذلك الفصل الحادي عشر (الثالث سابقاً) : الجغرافيا البشرية ، حيث توسعنا بعض الشيء ، سيما خرائطياً ، وذلك لاستكمال اللوحة المعاريه ، إنما مع البقاء في إطار خط المنهجية المعتمدة في تناولنا للموضوع العام : الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية .

وتنبغي الإشارة الى أن تبسطنا بشكل خاص في هذا القسم الثاني ، وخصوصاً في الفصول العشرة الأولى منه ، فرضته الظروف الأكاديمية لتدريس المادة التي تقدم لطلاب العلوم السياسية والإدارية . على أن ذلك لم يؤثر على وحدة الأقسام الثلاثة ، وكما أشرنا آنفاً ، فبقيت مشكلة المقدمة للدراسة التطبيقية ، سواء أكان ذلك في الميدان الاقتصادي أو السياسي .

أما القسم الثالث فبقي عنوانه على ما هو عليه وكذلك عدد فصوله ، وذلك

تحاشياً للخروج من الجغرافيا السكانية والوقوع في بحر علم السكان انما انتابه مع ذلك العمق والشمولية ، سيا الفصل الثالث فيه والعائد لتزايد السكان والذي يشكل عقدة ولب وجوهر الجغرافيا السكانية؛ فقد تبسطنا فيه بعض الشيء بالنسبة لموضوعات الخصوبة والانجاب في الولادات وتعمقنا بعض الشيء أيضاً بالنسبة للوفيات والهجرة والتركيب السكاني الخ . . .

هذا وقد أكثرنا من الأخذ بالخرائط في هذين القسمين ـ الثاني والثالث، وذلك لغرض الإيجاز والاستعاضة عن الشرح والتعليل باللمحة البصرية الجغرافية لتوزع الموضوعات المختلفة . كما ازداد عدد الهوامش في القسمين المذكورين ـ الثاني والثالث ، وذلك لضرورات الإيضاح والتبسط في الملموسية للموضوعات النظرية في النص .

أخيراً اختتمنا مؤلفنا بما كنا نعمل له حتى قبل الطبعة الثانية واكتمل الآن الى حد كبير ، وهو قاموس الاعلام . إذ رأينا ، على غرار ما هو الأمر بالنسبة للهوامش في كل قسم ، أن الاسم إذا ما عرف القارىء بعض الشيء عنه لا يعود غريباً عليه فيألفه ويسهل عليه تذكّره للضرورات أحياناً ، سيما الطالب الذي نوجه اليه هذا الكتاب بشكل خاص ، وكذلك الأمر بالنسبة للمثقف والقارىء العادي بشكل عام .

بعد هذا الذي جرى اتضح لنا ضرورة تغيير عنوان الكتاب بحيث يصبح كما يلي :

الجغرافيا
الاقتصادية والسياسية والسكانية
و
الجيوبولتيكا
المقدمة

ونختم كلامنا في تمهيد الطبعة الثالثة هذه برجاء حميم للقارىء الكريم أن لا يبخل علينا بملاحظاته وما يرتئي ، كيما نعمل على الأخذ به في الطبعة اللاحقة وشكراً

بيروت ، خريف ١٩٨٧

المؤلف

تمهيد الطبعة الثانية

في هذه الطبعة الثانية اطّلعنا مجدداً على مجموعة مقدمات كبيرة من الكتب العامة في الجغرافيا الاقتصادية وكذلك التفصيلية لموضوعاتها المختلفة .

فبالنسبة للفصل الأول تبسطنا بعض الشيء فيما يعود للرحلات والاكتشافات ، حيث أدخلنا أيضاً الخرائط ، التي تختصر ، الكثير ، وبشكل مرئي ، وتمكن من الإحاطة بالرحلة عبر الزمن بنظرة واحدة . أما بالنسبة للوسط الجغرافي فتحدثنا بعض الشيء عن البيئوية . كما وضعنا بعض الهوامش لهذا الفصل .

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تبسطنا فيه بإضافات مطولة تعود للتاريخ بالنسبة لموضوع الجغرافيا الاقتصادية وللمنهجية البورجوازية فيها مع أخرى في نفس المدرسة تعود للتعريفات . هذا في الوقت الذي أخذنا فيه بإضافات متعددة تعود للمدرسة الماركسية بالنسبة لموضوع الجغرافيا الاقتصادية . كما أضفنا الكثير هنا الى هوامش هذا الفصل الثاني ، الذي تفرعت عنه أربعة فصول .

أما الفصل الثالث فأضفنا اليه بعض الآراء في المقارنة بين النظامين ، فيما يعود للب وجوهر الجغرافيا الاقتصادية ـ عنينا توزع الانتاج وتطوره وبشكل خاص مركز التوزع الاقليمي فيه . كما حاولنا إلقاء الضوء على الاقليم في النظام الرأسمالي ، للتأكد من أنه غير ما هو عليه في النظام الاشتراكي . كذلك أضفنا العديد من الهوامش . وقد تفرع عن هذا الفصل الثالث ثلاثة فصول .

وأما الفصل الرابع فالإضافات فيه كانت في غاية الاعتدال ، باستثناء التوطئة التربوية في الموضوع .

وفي مجموع الفصول ، التي أصبحت تسعة ، في هذه الطبعة الثانية ، حذفنا عبارة « النظامين الرأسمالي والاشتراكي » من عناوين الفصول ، لأخذنا ، في واقع الحال ، بالطريقة المقارنة بين النظامين بشكل مستمر .

الواقع أننا في التوسع بالهوامش رمينا الى مساعدة الطالب ، بحيث تضيء له الحواشي النص المكثف ، وخصوصاً الطالب الذي تضطره ظروف حياته الاجتماعية الى عدم الحضور ؛ وكذلك مساعدة القارىء العادي ، سيما وان الكتاب منتشر في العالم العربي وقد نفدت طبعته في وقت أقصر بكثير مما كنا نتوقع .

هذا وننهي الكلام في هذا التمهيد للطبعة الثانية بوعد للقارىء الكريم ، بتناول القسم الثاني : الجغرافية السياسية على غرار ما فعلنا الآن بالنسبة للقسم الأول ، بحيث يزداد عمقاً وشمولاً . وذلك في طبعة لاحقة ، لاستحالة الأمر علينا الآن ، نظراً لضيق الوقت ولنفاد الطبعة الأولى في الوقت نفسه ولانتظار الطلاب الكتاب أيضاً .

كذلك نأمل أن تتاح لنا الفرصة للبر بما وعدنا به الآن ، إنما بشكل يشمل أيضاً القسم الثالث : الجغرافيا السكانية .

ونختم الكلام برجاء القارىء الكريم مدنا بملاحظاته وما يرتئي ، كيما نعمل على الأخذ به في الطبعة اللاحقة وشكراً .

بيروت ـ نيسان ١٩٨٣
المؤلف

تمهيد الطبعة الأولى

ما هي الجغرافيا الاقتصادية ؟ ما الذي سبقها وتلاها من أصول وفروع ؟ متى ظهرت وكيف تطورت ؟ ما هي المدارس في هذا الموضوع ؟ كيف هو تنظيم الجغرافية الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها نجد الاجابة عنها في القسم الأول ، حيث العرض الموجز لتاريخ تطور الجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص مع مختلف المدارس التي برزت في الموضوع كالحتمية الجغرافية والإمكانية الجغرافية الخ . . . بالإضافة الى مفهوم كل منها وعلاقتها ببعضها البعض والأسس النظرية والتنظيم للجغرافية الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي .

أما في القسم الثاني فيجري استعراض سريع لفرع هام للجغرافية الاقتصادية ، إنما يؤدي الى خارجها نظرياً وبالأحرى تطبيقياً ، وهو الجغرافية السياسية ، حيث تعرضنا أيضاً لإفراز الجغرافية السياسية السلبي ، إن جاز التعبير ، عنينا الجيوبوليتكا ، كما وضعنا الجغرافية البشرية في إطارها الصحيح .

وأما في القسم الثالث فعدنا الى الخط العريض ، خط استكمال الجغرافية الاقتصادية ، عبر فرعها الهام الجغرافيا السكانية مقرونة بالأنظمة الاقتصادية . والجغرافيا السكانية هنا هي بمثابة الوصل النظري والتطبيقي فيما بين الجغرافية الاقتصادية النظرية والتطبيقية . وقد تعرضنا هنا بشيء من الإسهاب لمفهوم ومؤشرات الجغرافيا السكانية الرئيسية الثلاث مع نوعي البلدان المتقدمة والمتخلفة وكذلك النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي .

وقد شكلت هذه الأقسام الثلاثة نوعاً من المقدمة النظرية المتكاثفة ، إنما الشاملة المتكاملة بأصولها وفروعها ، للجغرافية الاقتصادية التطبيقية ، التي سوف نتناولها على النطاق العلمي عبر دراسة القطاعات الاقتصادية وعلى نطاق البلدان عبر الدراسة

الاقليمية للقطاعات ، حيث لبنان وباقي البلدان العربية ، مما يشكل كلاً متكاملاً يكون بمثابة الأساس للدراسة الاقتصادية التوقعية المنشودة ، عبر السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية ، عنينا الأفق الاقتصادي المرتجى الذي هو لصالح كل البلدان العربية بما فيها لبنان .

وفي دراسة الجغرافية الاقتصادية للعالم يفترض التفكير المنطقي تحليل كل المعطيات التي تؤثر على توزع الانتاج وكثافته في كل مكان وكذلك توزع الاستهلاك بحد ذاته وبالنسبة للانتاج .

ففي مكان معين وفي فترة زمنية معينة ، فإن حجم وطبيعة الانتاج ، تتوقف ، إلى حد ما ، على توفر شروط الانتاج العائدة للوسط الطبيعي، كنظام الامطار وتواجد المطمورات المعدنية ، أو المكتسبة بفضل تأثير الأجيال السابقة في الوسط الطبيعي ، كاستصلاح الأراضي والتجهيز الصناعي وشبكة النقل . وهذه المعطيات لا تشكل سوى الطاقة الكامنة ليس إلا . ذلك أن تواجد المخزون الضخم للطاقة الصناعية لا يكفي لخلق الصناعة (حوض الكونغو إحدى كبرى طاقات انتاج الكهرباء في العالم) . وحتى وجود أثر الفعل السابق لا يشكل ضمانة لامكانية الانتاج الحالي . والمثل الكلاسيكي هنا هو الأراضي المستصلحة فيما مضى والتي أصبحت ، من جراء الإهمال ، مجدداً جزءاً من الصحراء أو الغابة . كذلك خصوبة الأرض ليست حتماً مؤشراً لانتاجية مرتفعة في الزراعة . فشروط الانتاج ذات قيمة نسبية ليس إلا . ذلك أن شروطاً سلبية وغير مساعدة ممكن أن تصحح وحتى تستبعد أحياناً ، كتجفيف المستنقعات وإخصاب الأرض بالأسمدة وتأصيل النباتات الخ . .

هذا من جهة ومن جهة ثانية فكل ما ذكرنا هو في عالم القوة طالما السكان غائبون . فوجود الإنسان ذو معنى وأهمية ، بحيث يشكل نوعاً يختلف عن شروط الانتاج التي ذكرنا . فهو في جوهره يختلف عن هذه الشروط وهو المقرر في نهاية المطاف . ومع ذلك فهو يبرز بقوة تختلف ليس فقط بالنسبة لعدد الناس ، كقوة انتاج أو استهلاك ، وإنما أيضاً بالنسبة لمقدرة السكان الانتاجية المتوقفة بدورها على الإمكانيات التقنية وتنظيم الانتاج ونوعية حاجات الاستهلاك الاقليمية والحاجات الخارجية الممتدة على النطاق الجغرافي المعني الخ . . .

لذلك فالسكان والأنظمة والتقنية في الانتاج هي أكثر من شروط للانتاج ، هي في واقع الحال عوامل الانتاج .

فعوامل الانتاج ليست فقط أساسية بالنسبة لشروط الانتاج ، وإنما هي من نوع آخر كما رأينا ؛ وضرورة تحديدها تستوجب الدراسة العامة لكل المعطيات المتعلقة

بتوزيع وتنظيم الجماعات البشرية في عملية الانتاج . وهنا بالضبط تبرز أهمية السكان من جهة والأنظمة الاقتصادية من جهة ثانية .

ففيما يعود للسكان هناك ثلاثة اعتبارات لا مندوحة عنها لتواجدهم على الأرض من زاوية الجغرافية الاقتصادية .

أولاً : ان سكان العالم يتزايدون بشكل عام ومستمر وبوتائر مرتفعة وسريعة في بعض البلدان .

ثانياً : انهم موزعون بشكل غير متساو للغاية بالنسبة لتوزع الأراضي المسكونة والخيرات المعروفة .

ثالثاً : إنهم غير متساوين بما لديهم من وسائل انتاج ، وكذلك الأمر بالنسبة لامكانيات الاستهلاك الفردي فيما بين مختلف مناطق العالم .

وبالنتيجة فإن مقارنة الأرقام هنا لا تنم إلا عن جزء من القضية الأساسية بالنسبة للجغرافية الاقتصادية ، وهي تحديد مقدرة انتاج جماعة بشرية ما وتحديد نتائج عمل هذه الجماعة في استثمار ظروف انتاج الوسط الذي تعيش فيه ، بعبارة أخرى معرفة متوسط مستوى حياة الفرد .

وبناء عليه وانطلاقاً من هذا الاعتبار الثالث يجب دراسة أسباب عدم التساوي في المقدرة الاقتصادية للسكان ، أي دراسة تنظيم الانتاج ، أي معرفة النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية والامكانيات الفنية المتاحة لها . إنما قبل ذلك لا بد من استعراض مؤشرات جغرافية السكان الثلاثة ، التي أتينا على ذكرها ، وقبلها استعراض الخصائص المميزة لكل من البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، والتي هي في أساس عدم التساوي في المقدرة الاقتصادية للسكان التي أشرنا اليها .

أما فيما يعود للأنظمة ففي عالم اليوم نظامان اقتصاديان : النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي . إنما هذا التفريق البسيط والأساسي من الناحية النظرية والعملية ليس بكاف لإعطاء الصورة الصحيحة عن جغرافية العالم الاقتصادية ، وذلك كون كل من هذين النظامين تطور انطلاقاً من أسس جغرافية محددة ويستمر في تطوره الجغرافي وفقاً للقوانين الخاصة بكل منهما . كما يلاقي كل من هذين النظامين ظروفاً تختلف عن ظروف الآخر ، من جرّاء التركيب السابق لاقتصاد البلاد ؛ ولذلك فالتمييز بينهما يستند الى ما يلي :

أولاً : قوانين التطور الخاصة بكل من النظامين .
ثانياً : الظروف التاريخية لنشوء كل منهما في مكان معين ما والتوسّع خارجه .
ثالثاً : أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الموروثة في كل مكان عن الأزمنة

السابقة والتي تدمغ الاقتصاد الاقليمي فترة ، تطول أو تقصر، حسب الظروف العائلة لكل إقليم ، وذلك أياً كان النظام المعمول به حالياً؛ وبالتالي فهذا يعود إذن للتطور غير المتساوي فيما بين الدول في كل من النظامين .

والدراسة التاريخية لكل من النظامين الاقتصاديين تسمح بتوضيح هذه المجموعات الثلاث من عوامل التمييز والتفرقة فيما بينهما ، النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي .

القسم الأول
الجغرافيا الاقتصادية
التاريخ والنظرية والتنظيم

الفصل الأول

تاريخ الجغرافيا ومفاهيمها

إن كلمة « جغرافية » مستمدة من الكلمتين اليونانيتين « جه » وتعني الأرض ، و« غراف » وتعني الوصف . وبالتالي فالجغرافية ، في أبسط تعريف لها ، هي وصف الأرض. وقد كانت الجغرافية في العصور الأولى مجرّد وصفيّة .

في التاريخ القديم

وفي التاريخ القديم عرف الانسان بعض المعلومات الجغرافية العائدة لوصف الأماكن والناس . وقد تجلى ذلك في لوائح لأسماء الرؤوس والخلجان والأنهر والمرتفعات والمنخفضات والمدن والسلع ووصف العادات والتقاليد الخ . . .

ثم برزت براعم المعرفة العلمية للجغرافية وبدأت تتطور في عهد نظام الرق في بلدان الشرق الأقصى ، في الهند والصين . فيما بعد استمر تطوّر الجغرافية على أيدي الفينيقيين واليونان والرومان ، لعلاقتها الوثيقة بالملاحة البحرية والتجارة والحروب والفتوحات الاستعمارية وغيرها . فالفينيقيون انطلقوا من صيدون ، التي أنشأوها كعاصمة تجارية لهم في حوالي السنة ١٤٠٠ق.م. ، وكذلك من صور فيما بعد ، انطلقوا يجوبون شطآن البحر الأبيض المتوسط للاتجار وإقامة المستعمرات ، فأنشأوا قرطاجة الشهيرة سنة ٨٠٠ق.م. وقد تعدّوا المتوسط حيث وصلوا الى بحر الشمال وشواطىء كورنوايل في انكلترا لجلب القصدير ، كما ذهبوا بعيداً على الشاطىء الغربي لافريقيا ، ووصلوا أيضاً البحر الأسود وكذلك الأحمر ، حيث بمساعدة المصريين تعرفوا على شواطىء شبه جزيرة العرب وافريقيا ، ومن المحتمل أن يكونوا قد وصلوا الى الهند . ويروي هيرودوت أنهم قاموا بدورة حول افريقيا بمساعدة الملك المصري نحو عام ٦٠٠ق.م. . أما اليونان فقد وصلوا إلى الشواطىء الشرقية للبحر الأسود والشواطىء الغربية للمحيط الأطلسي . وقد مكنتهم فتوحات الاسكندر الكبير من الوصول إلى آسية ، حيث وصلوا الى الهند . وأما الرومان فقد كانوا يقومون بحملات استكشافية في البدء ، ثم بعد غزو المقاطعات يقومون بجردات للأراضي الواقعة على

شواطىء المتوسط في أوروبا وآسية وافريقية . هذا ومن علماء وفلاسفة اليونان والرومان ، الذين اهتموا بالجغرافية نذكر : طاليس ، هيرودوت ، أرسطو ، سترابون ، بطليموس .

وقد زار معظم من ذكرنا ، وغيرهم بالطبع ، بلدان الشرق الأقصى ، ذات الحضارة القديمة ، ووصل البعض منهم الى الصين . وقد اطلعوا على ما توصلت اليه حضارة هذه البلدان من منجزات في ميدان الجغرافية واعتمدوها في أعمالهم هذا بالطبع الى جانب الرحلات العظيمة والشاقة التي قاموا بها وأيضاً الملاحظات التي كانوا يدونونها في ميدان نشاطهم العملي .

ولا بد هنا من الإشارة الى الاتجاه النظري لدى اليونان الذين اهتموا بقياسات الأرض وشكلها وحجمها . وبناء عليه فقد توصل انكسمندور ، تلميذ طاليس ، الذي جلب علم الهندسة من مصر القديمة ، توصل الى تكوين فكرة عن الأرض ، وهي انها بشكل عمودي معلق في الفضاء . وفيما بعد كان أرسطو أول من تحدث عن دائرية الأرض . كما ساعد اليونان في اكتشاف المناطق المناخية وكذلك خطوط الطول وخطوط العرض تفكيرهم التجانسي الهندسي . إنما الواقع ان هذا الميل النظري ، وبالرغم من نعت اليونان به ، هذا الميل لا ينفصل عن النشاط العملي ، بل هو حق في خدمته وخدمة الملاحة والتجارة والحروب في نهاية المطاف ، مع الإشارة إلى أنه في الوقت نفسه الاستنتاج التعميمي التجريدي لهذا النشاط في مراحله التجريبية ، ومع الاعتراف أيضاً بالعلاقة الجدلية بين النظري والعملي هنا وفي أي ميدان آخر . نقول هذا بالرغم من نعت الرومان بالاهتمام المباشر بالقضايا العملية . فسترابون مثلاً وضع سبعة عشر مجلداً لوصف العالم المعروف أيامه ، وقد كانت هذه المجموعة النفيسة بمثابة دليل عمل لرجال الإدارة وكذلك قواد الحرب الرومان .

والخلاصة بالإمكان القول ان العلماء اليونان أمثال إراتوستين (Eratosthène) ، القرن الثالث والثاني قبل الميلاد) وهيبارك (Hipparque) ، الملاح الصوري ويوسيدونس (Poseidonis ، القرن الثاني والأول قبل الميلاد) وضعوا العناصر الأولى للجغرافية الرياضية والخرائطية . فقد تصوروا هندسة الفضاء واخترعوا مختلف أنظمة الرسم للخرائط ، كما وضعوا مبدأ تحديد خطوط الطول والعرض .

فإلى اليونان يعود إذن الفضل في تحديد الأماكن على سطح الأرض ورسم الخرائط بشكل علمي ، نسبياً بالطبع ، خصوصاً إذا ما علمنا أن الخرائط الأولى المرسومة كانت تتعلق ، بشكل رئيسي ، بالأماكن ومواقع الجبال والأنهر والمدن . هذا وفي حال عدم استكمال المعلومات الجغرافية لمنطقة ما لدى واضع الخريطة ، غالباً ما كان يلجأ الى خياله لاستكمال الأماكن المفتقرة الى المعلومات .

وبهذه المناسبة فإن الخرائط الأولى رسمت على رمال الصحراء ، نتيجة تراكم المشاهدة والاطلاع والخبرة لدى سكان الصحارى ، الذين كانوا يرشدون المكتشفين الأجانب برسم الأشكال الجغرافية على الرمل ، لتزول مباشرة ، بالطبع بعد الشرح والتفسير . وقد أشار الى ذلك كبير مكتشفي الصحراء العالم هـ. دوفيريه (H. Duveyrier) . كما جسد البولينزيون تجاربهم وخبراتهم في معرفة الطرق البحرية بشكل ملموس وثابت بوضعهم الخرائط البحرية بواسطة الأصداف والألياف . وقد ذكر فورستر (Forster) أن المكتشف البريطاني المشهور كوك (Cook) اطلع ، لدى رحلته الأولى ، على إحدى هذه الخرائط البحرية بواسطة القائد البولينزي تويبّا (Tupia) مرشده وصانع خريطة بحرية لمجموعة جزر تاهيتي والتواموتو والمركيز . فهذا التعبير للأماكن المعروفة من قبل الانسان هو بمثابة الخطوة الجغرافية الأولى للبشرية .

كذلك الى اليونان يعود الفضل في اكتشاف شكل الأرض (فيثاغورس وأرسطو) ورسم سطحها بشكل عقلاني ، بالاستناد الى القياسات الفلكية وحسابات خطوط الطول وخطوط العرض .

وهذا يشكل العطاء الذي أغنى الجغرافيا من قبل اليونان ، وبشكل خاص على يد كلود بطليموس ، الذي دقق في المعطيات العلمية لسالفيه ، المذكورين آنفاً ، من علماء اليونان واحتواها ، مشيراً الى مدى اتساع أفق معرفة العالم الغربي منذ أيام هيرودوت إلى أيامه ، خلال سبعة قرون (من القرن الخامس قبل الميلاد الى الثاني بعده) . وبذلك أصبح المرجع غير المنازع في معرفة الأرض والنظام العالمي حتى عصر الانبعاث . أما الرومان ، فقد أخذوا هذه المنجزات وزادوا في دقتها[1] .

وقد أدّى تطور الملاحة والتعرف على البلدان الجديدة الى ضرورة ترتيب وتنظيم وتبويب المعلومات الجغرافية التي تجمعت ، وكذلك تحسين وسائل التجوال في المساحات الشاسعة من سطح الكرة الأرضية ، وأيضاً تحديد الموقع الجغرافي لمختلف المناطق ، وهذا كله يرتبط بمسائل شكل وحجم الأرض . هذه الأرض التي تطور ، مع الزمن وعلى أيدي مختلف العلماء ، المفهوم الأول عنها كشبيهة بالدرع المستديرة العائمة على البحار الى كرة أرضية .

---

(١) وللمزيد من التفاصيل بهذا الموضوع بالامكان مراجعة كتاب رنيه كلوزيه « تاريخ الجغرافيا » :
René Clozier, Histoire de la Géographie, Védition, coll. «Que Sais-je?», P.U.F., Paris 1972.

(فيما بعد Clozier , Hist. Géographie p.) .

في القرون الوسطى

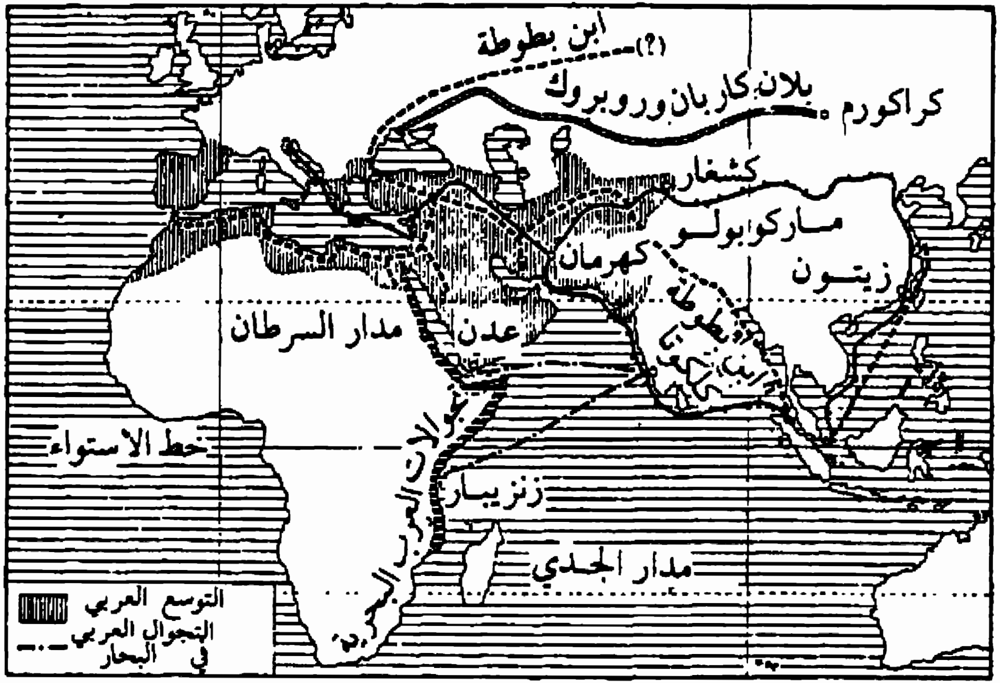
وفي القرون الوسطى ورث معلومات جغرافية العالم القديم علماء الشرق العربي (ومن أشهرهم ابن حوقل في القرن العاشر وابن بطوطة في القرن الرابع عشر) وآسية الوسطى وما وراء القفقاس ، حيث كما في الهند والصين حدثت منجزات هامة على أيديهم وتطورت الجغرافية في اتجاه معرفة الأرض وتركيبها . فالعرب في الواقع اطلعوا على معارف اليونان وغيرهم وترجموا بعضاً منها ، إنما ذهبوا أبعد من اليونان في تجوالهم ، كما لم يكتفوا بالنقل فأضافوا أشياء جديدة الى الجغرافية نتيجة دراستهم وملاحظتهم . فهم أول من تحدث عن كيفية ارتفاع الجبال وتآكل الوديان الخ . . . وفي القرن التاسع وبدء العاشر وضع كتاب يصف مناطق الصين . أما في أوروبا عصر الاقطاع فالمنجزات الجغرافية للعالم القديم نسيت أو تجوهلت ، لأنها كانت تتناقض وتعاليم الانجيل (كروية الأرض مثلاً) . وفقط في أواخر القرون الوسطى بدأ التعرف على التراث الجغرافي للعالم القديم في أوروبا .

وهنا لا بد من ذكر ثلاث مجموعات الوقائع ، التي لن ندخل في تفاصيلها بالطبع ، وهي الرحلات السكندنافية في المحيط الأطلسي الشمالي وكذلك الرحلات في آسية ، على أيدي بلان كاربن (Plau Carpin) ووليم روبروك (William Rubrok) وماركو بولو (Marco Polo) وأيضاً معارف العرب الجغرافية ، التي ألمحنا اليها (أنظر الخريطة رقم ـ ١ ـ) .

الواقع ان الرحلات السكندنافية تمت على أيدي النورمنديين ، الذين لم يكتفوا بالتجوال السهل في بحر الشمال ، بل تمكنوا ، عبر محطتي « ايسلندا » و«غروينلند» ، من الوصول الى أميركا ، عبر المحيط الأطلسي بالطبع ، في العام ١٠٠٠ ، على يد « ليف ابن اريك » . على أن ذكرى هذه الرحلات طواها الزمن ، لأنها سبقت التجارة والعلم ، حسب رنيه كلوزيه ، صاحب كتاب « تاريخ الجغرافيا » . إنما نحن نستغرب ذلك ، لأن التطور في التجارة ، لتلبية الحاجات الإقتصادية ، واكب دائماً الرحلات والاكتشافات الجغرافية ، التي كانت تلبية له ولحاجاته الحياتية الاقتصادية . وغير صحيح كما يقول كلوزيه أيضاً ان دورة الفينيقيين حول افريقيا بتكليف من قبل الملك المصري نخو (وقد أشرنا الى ذلك آنفاً) عشرون قرناً قبل فاسكودي غاما لم يكن لها نتائج عملية . ذلك أن الفينيقيين كانوا تجاراً وتجاراً مهرة وعلى علاقات تجارية واسعة بالمصريين وغيرهم آنذاك . وقيامهم بهذه الرحلة وغيرها كان بقصد التجارة وليس لمجرد حب المغامرة واللهو والترف الحياتي وعديمة الفائدة ، حسبما يرى كلوزيه .

أما الرحلات في آسيا فهي أكثر شهرة ، وذلك بفضل ما تأتى عنها من معطيات ، وأهمها ما ورد ذكره لرحالة أفادت معلومات مؤلفاتهم علم الجغرافيا .

الخريطة رقم - ١ -



رحلات القرون الوسطى الكبرى والتوسع العربي

« فلان كاربان » ، الراهب الايطالي ، أرسل في العام ١٢٤٥ موفداً من قبل البابا « إينوسان » للرابع لخان الموغول ، وتلاه في العام ١٢٥٢ « وليم رويروك » ، الراهب الفلمنكي الفرنسي ، موفداً من قبل القديس لويس ، حاملاً بدوره عرض حلف ضد المحمديين . وكلاهما وصف تنقلاته وما شاهد في سهوب آسيا في مذكراته عن المهمة التي كلف بها (« رحلة في البلاد الشرقية » و« تاريخ الموغول ») . فيما بعد في العام ١٢٧١ أخذ بدوره أيضاً « ماركوبولو » الايطالي بطريق آسيا الوسطى . وقد تجول كثيراً ، وكان ذكياً شجاعاً دقيق الملاحظة . وقد سجل كل ما شاهد مع الملاحظات اللازمة في مؤلفه « كتاب العجائب » . وأهم ما يلفت النظر في هذا الكتاب وصفه للحضارة الصينية ، وخصوصاً في مدينة « كينزي » التي قضى فترة من الزمن وهو حاكم عليها ، والتي تشبه مدينة البندقية موطنه الأول من حيث أنها مبنية على المياه . وقد رأى فيها حضارة تفوق الحضارة الأوروبية . وقد أيقظ هذا الكتاب فضول وأطماع الأوروبيين في عصر الانبعاث ، فأخذوا يبحثون عن طريق مباشر الى الشرق الأسيوي ، الذي تحدث عن خيراته وثرواته ماركوبولو .

أما العرب فقد ركبوا البر والبحر . وعبر تجربتهم هنا ، والتي سبقت التجوال البحري الأسباني والبرتغالي ، اسهموا أكثر من غيرهم في توسيع الفكرة عن العالم : الشرط الأول لكل تقدم جغرافي . ويكفي هنا الإشارة الى ابن بطوطة الآنف الذكر .

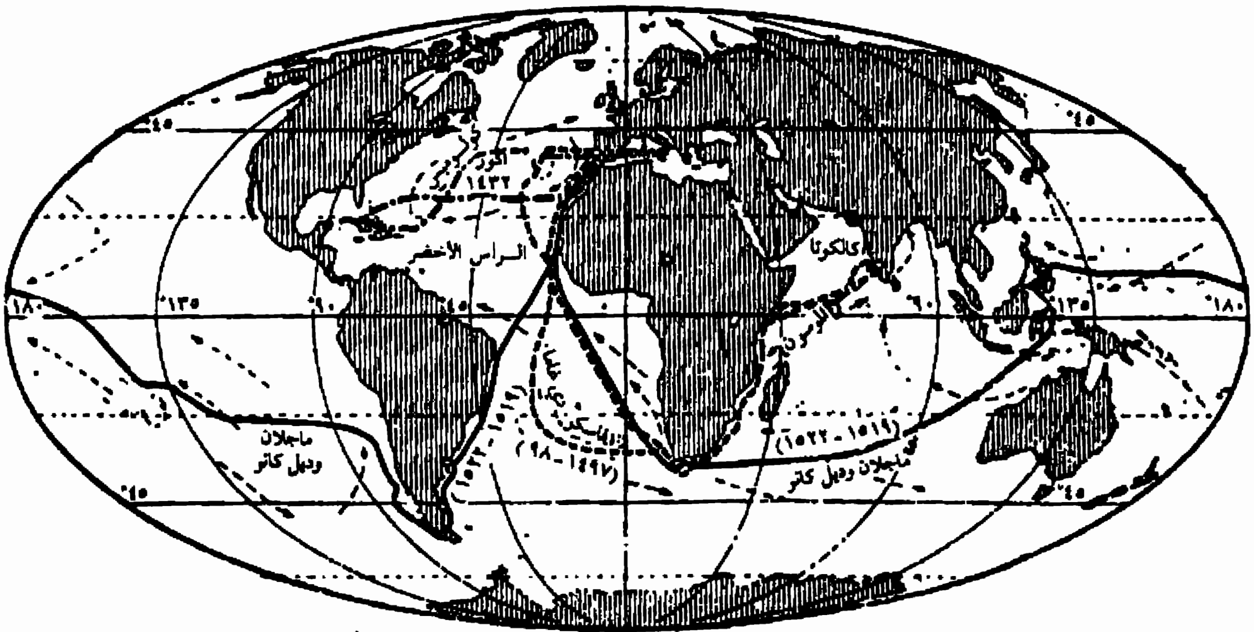
الاكتشافات البحرية الكبرى

وعلى أثر تطور الصناعة والتجارة نشأت المقدمات الملموسة للتطور اللاحق والأوسع للجغرافية ، وكذلك الاكتشافات الضخمة للطرق البحرية الجديدة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، على أيدي كريستوف كولومبس ، الذي اكتشف أمريكا سنة ١٤٩٢ ، وفاسكودي غاما ، طريق الهند البحري سنة ١٤٩٧ ، وماجلان ، أول من دار حول العالم ما بين العام ١٥١٩ والعام ١٥٢٢ وغيرهم ، ممن توصلوا في أواسط القرن السادس عشر إلى إمكانية رسم القسم الأكبر من اليابسة ، واضعين بذلك أسس بدء اكتشافات المحيطات والبحار للمستقبل (أنظر الخريطة رقم - ٢ -) . وعلى أثر تطور العلوم الوضعية في القرن السابع عشر حدثت بعض الاختراعات وتحسنت بعض الآلات التي كانت تستعمل في الأبحاث الجغرافية كميزان الحرارة وميزان الطقس والاسطرلاب وغيرها ، مما زاد من علمية المشاهدات والمعاينات الجغرافية . وهنا لا بد من ذكر أهمية تطور علم الفلك للجغرافية . كل هذا نتج عنه رفع مستوى الدقة في رسم الخرائط الجغرافية وفي التجوال أيضاً ، وأدى بالتالي الى نمو الجغرافيا .

الجغرافية الاقتصادية

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهرت الجغرافية الاقتصادية في

الخريطة رقم - ٢ -



أتجاه التيارات الهوائية السائدة (الريح الخ . .) ⟵

الاكتشافات البحرية الكبرى
(كولومبس ، غاما ، ماجلان)

روسيا . وفي أوائل القرن العشرين لقيت الجغرافية الاقتصادية اهتماماً كبيراً من علماء روسيا ، أمثال أ. راديشيف، ف. بولونين ، م. تشولكوف وس. آرسنيف الذين حاولوا تقسيم روسيا الى مناطق اقتصادية .

كما تنبغي الإشارة إلى أن « الجغرافيا الاقتصادية » فرع من فروع الجغرافيا يستمد الاسم من الجغرافيا والصفة من الاقتصاد . ولعل أول من أطلق هذه التسمية هو الجغرافي الألماني و. غوتز (W. Gotz) في سنة ١٨٨٢[٢]. إنما لا بد من الإضافة هنا إلى أن ذلك صحيح بالنسبة لأوروبا الغربية فقط ، على اعتبار أنه وجد من استعمل هذه العبارة « جغرافيا اقتصادية » قبلاً ، إنما في أوروبا الشرقية وفي العام ١٧٦٠ وهو م. لومونوسوف[٣] ، كما سوف نرى في الفصل الثاني . وقد كانت السيادة قبلاً لما يعرف بالجغرافيا التجارية ، كما سوف نرى أيضاً في الفصل الثاني ، والتي هي فرع من الجغرافيا ، يهتم بانتاج السلع الرئيسية وتجارتها العالمية ، بشكل وصفي إحصائي ، وقلما يهتم بالنواحي الاقتصادية والسياسية ، والتي لها مكانة هامة في تفسير الحقائق ، التي تصفها الجغرافيا التجارية (١) .

الكسندر فون همبولدت ، كانت ، ريتر

الكسندر فون همبولدت ·

وقد برز في النصف الأول من القرن التاسع عشر العالم الألماني الكسندر فون همبولدت (١٧٦٩ - ١٨٥٩) حامل الأفكار المادية والمشهور في اكتشافاته لأمريكا الوسطى (١٧٩٩ - ١٨٠٤) ووصفها الرائع ، الذي أدّى الى وضع مجموعة هامة من قوانين الجغرافية الطبيعية . وقد نشر في سنة ١٨٦٤ ، في القسم الأول من مؤلفه الشهير « كوسموس » عرضاً موجزاً لنظريته في الجغرافية الطبيعية ، القائمة على المبادىء المادية ، والتي تشكل الأساس لأعماله الأخرى . فالواقع ان همبولدت هو مؤسس الجغرافيا الطبيعية المقارنة . فلم يكن يكتفي بمقارنة مختلف البلدان والمقاطعات ، بل أيضاً العمليات الطبيعية والنشاطات البشرية . وقد كان أول من لفت النظر الى « أهمية الإشارات الرقمية الدقيقة وكل ما من شأنه أن يحدث المقارنة الذكية للمعطيات المتشابهة »[٤]

---

(٢) نقلاً عن د. محمد محمود الصياد ، مقدمه في الجغرافية الاقتصادية ، بيروت (؟) ، (مع الاشارة الى ان التعريف بالكتاب بتوقيع المؤلف وبيروت ، الروشة في مطلع علم ١٩٧١) ص ١٧ . (فيما بعد د. محمد محمود الصياد، مقدمة في الجغرافيا الاقتصادية ، ص . . .) .

(٣) Y. Saouchkine, Géographie Economique, Theorie et Méthodes, Editions du Progrés, Moscou 1980. (Saouchkine, Geographie Economique. p : فيما بعد) .

(٤) A. Humboldt, Tableaux de la nature, Guide et J. Baudry Librairies-éditeurs, t 1, Paris 1851, p. XIV. (Humboldt, Tableaux de la nature, p.. فيما بعد . . .)

وقد أغنى علم الجغرافية بتطبيقه معرفته في الأحداث الطبيعية والبيولوجية على الترتيب المنظم والوصف المقارن للظواهر أو الأحداث التي شاهدها أو شاهدها غيره ، وعمل على قياس الحدث الذي يشاهد (خطوط الحرارة على الخرائط لأمريكا الوسطى) . فقد كان يؤمن بأن معرفة العالم تكونت بالمشاهدة المباشرة للطبيعة ومعاينتها . كما استعمل المعلومات الاحصائية أيضاً ، وبانتباه كلي ، التقدير للسكان ، في حال عدم توفر المعلومات الاحصائية .

كان همبولدت موسوعياً بحكم تكوينه الثقافي ، وهو من كبار علماء الطبيعة وكبير جغرافيي زمانه. كما كان له الأثر الملموس في الجغرافية . فهو ، كما يقول فيدال دي لابلانش « يتميز بتعبئة الأحداث والوقائع لتحويلها الى معادلات فمعطيات قابلة للمقارنة »[٥] . فعوضاً عن درس الأحداث والوقائع المناخية والنباتية والجيولوجية وغيرها بشكل منعزل يعمد الى تفحصها بعلائقيتها فيما بين بعضها البعض وتوزعها أيضاً . بتعبير آخر يتناولها حسب مبدأ التناسق والتناغم العلائقي ، الذي هو أيضاً في أساس البحث في الجغرافيا . فهو يفضل على دراسة الأحداث بشكل منعزل ، بالرغم من جدتها وحداثتها ، دراستها في تسلسلها الزمني وتوزعها المكاني . وقد أوصى بوضع الأطلسي الخرائطي « أطلس برغوس الطبيعي » ، حيث عمم تمثيل الحرارة بخطوط خاصة على الخرائط : خرائط « الأيزوترم» (Isothermes) .

فالخطوة التي خطاها في الوصف الجغرافي من النوعية الى الكمية تشكل اغنا كبيراً لتاريخ تطور الجغرافية . كل ذلك جعل فردريك انجلز يعتبر همبولدت في عداد كبار الطبيعيين الذين احدثوا شرخاً في المفهوم الميتافيزيكي للطبيعة . وقد اهتم بشكل خاص بمسائل العلاقة المتبادلة فيما بين الانسان والطبيعة ، وبالتالي بالمميزات الجغرافية المتأتية عن النشاطات الاقتصادية لسكان مختلف البلدان .

فهذا العالم كان يعمل « لمشاهدة الطبيعة بمجملها والتأمل بها وفي الوقت نفسه الإحاطة بالنشاط المشترك لكل القوى التي تحركها »[٦] . وقد كان يعتبر أن مهمته البرهنة على « التناغم الداخلي للقوى الطبيعية » والمساعدة على لحظ « الانطباع العام للصورة الشاملة »[٧]

الواقع انه في العلاقة المتبادلة فيما بين الانسان والطبيعة عند همبولدت ، يتكون

---

(٥) نقلاً عن : Chozier , Hist. Geographie, p. 90

(٦) Humboldt, Tableaux de la nature: p. IX- X

(٧) Ibidem

للمطّلع على كتاباته الانطباع للدور المعتدل للطبيعة في تطور شعوب مختلف البلدان . فقد كان يهتم أكثر بكثير في دور الانسان في المعرفة وفي تطوير الطبيعة . ويقول بهذا الصدد : « ان معرفة خاصية بعض المقاطعات تعود ، عبر العلاقة الحميمة ، للتاريخ البشري والحضارة »(٨) . فقد ركّز على النشاط الخلاّق والمبدع للانسان في الطبيعة ، في العلاقة المتبادلة بينهما كما أشار الى كبير دور المعطيات الكمية وأدخل الطريقة المقارنة في الدراسات الجغرافية ، وكما أسلفنا . نكتفي بهذا القدر عن هذا العالم الفذ مختمين بالإشارة الى انسانيته العريقة وهو القائل بأن لكل علم انعكاساته ومداخلاته الانسانية ؛ الأمر الذي يسمح لنا بالقول بأنه كان من أنصار « العلم للحياة » وبالاستنتاج المنطقي المتماثل « الفن للحياة » . وموقف كهذا وفي أيامه ومن أمثاله نمة في التقدمية في مجرى التطور الحضاري للانسانية جمعاء .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر استمر تطور وإنتشار الأفكار المادية في الجغرافية على يد ف. ريختوفن وأ. م. ديفيس وغيرهما .

كانت

على أن الأفكار التي كانت ترعاها الأوساط الرسمية ، سيما في أوروبا ، أثرت على الجغرافيين ، أمثال كانت (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤) الفيلسوف الألماني ، استاذ التفكير المنطقي ، إنما الشكلي ، والذي درّس فترة طويلة الجغرافية في جامعة كونيكسبرغ في القرن الثامن عشر ، وكذلك على كارل ريتر (١٧٧٩ ـ ١٨٥٩) في القرن التاسع عشر ، وأ. هتنر في القرن العشرين ، حيث لوحظ اتجاه للجمع والموافقة بين المفاهيم الميتافيزيكية والمادية في الجغرافية الطبيعية وكذلك الاقتصادية ، وبشكل خاص في دراسة البلدان عند معالجة مواضيع السكان والاقتصاد ، مثالنا على ذلك نظرة كانت في الجغرافية . فقد كان يرى في الجغرافية الطبيعية اختزالاً للطبيعة نفسها وأساساً ليس فقط للجغرافية وإنما أيضاً لكل الجغرافيات الممكنة التي عدّد خمساً منها .

١ ـ الجغرافية الرياضية ، وهي التي تهتم بقياس شكل وحجم وحركات الأرض ومركزها في الجهاز الشمسي .

٢ ـ الجغرافية الأخلاقية ، وهي تعداد لمختلف عادات وخصائص الجنس البشرى .

٣ ـ الجغرافية السياسية ، وهي دراسة البلاد ومؤسساتها الحكومية .

٤ ـ الجغرافية التجارية ، وهي التي تهتم بالمتاجرة بفائض الانتاج في البلاد .

٥ ـ الجغرافية الدينية ، وهي التي تهتم بتوزيع الأديان في العالم .

---

(٨) Ibid., t 2, p.p. 15-16

ريتر

أما ريتر ، وهو ألماني الأصل كهمبولدت وأصغر منه بعشر سنوات وعمل في الوقت نفسه الذي كان يعمل فيه ولمدة ٣٠ سنة في برلين ، حيث أصبح استاذاً لجامعتها ، وبدأ من العام ١٨٢٠ وعضواً لأكادمية العلوم فيها بدأ من العام ١٨٢٢ ، فيختلف عن همبولدت في طريقته في العديد من الوجوه ، من حيث الخلفية ومن حيث تناول الموضوع . هذا بالرغم من أنه كان يعتبر همبولدت استاذه.واستند اليه في الكثير من كتاباته . ذلك أنه في الواقع كان أقرب الى كانت منه الى همبولدت ، من حيث أنه جمع المفاهيم المادية الى الميتافيزيكية في علم الجغرافية . فقد أثرت مفاهيمه الدينية وكذلك التاريخية على كتاباته وكان فيما كتب أقرب الى جغرافية التاريخ منه الى تاريخ الجغرافية .

والواقع أن ريتر ، في تفسيره للظواهر الاجتماعية ، دخل إطار « الحتمية الجغرافية » التي سوف نستعرضها في هذا الفصل . وقد كان من أنصار المثالية الفلسفية ، وحاول أن يبرهن على الخاصية الإلهية لظهور الأرض وتأثير الطبيعة في مصائر الناس . وقد شكل ذلك ، فيما بعد ، أهم مصادر الجيوبوليتكا البورجوازية ، والتي سوف نرى في الفصل العاشر من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

كما كان ريتر يرى أن تاريخ الشعوب مشروط بتطور الوسط الذي تعيش فيه ، في حين أن تطور الطبيعة مكتوب من قبل « الكائن الأعلى » ، وبالتالي فهو عكس همبولدت المادي وبالامكان الإلتباس في تفسير أعماله ، كونه أحياناً يبدو مادياً معطياً الأولوية للطبيعة وقوانينها المستقلة عن الانسان وأحياناً مثالياً توافقياً يرى التناغم التام بين الطبيعة والأمم التي تسكن الأرض . إنما بالرغم من ذلك فقد لعب دوراً كبيراً في تطور الجغرافيا . فقد شدّد على « الطريقة المقارنة » ، التي أوجدها همبولدت ، رابطاً بوحدة موحدة الجغرافيا والتاريخ ، معللاً مختلف أحداث نشاط الإنسان في الطبيعة . وقد كان تأثيره كبيراً على معاصريه ومن أتى بعدهم ، خصوصاً فيما يعود لمقارنته تاريخ الطبيعة وتاريخ البشرية وتقديمها بشكل ملفت للنظر . فمن الذين تابعوا محاضراته في جامعة برلين ماركس الشاب وإليزة ركلو (Elisée Reclus) وأرنولد غويو (Arnold Guyot) وب. سيميونوف تيان شانسكي (P. Sémenove-Tian-Chanski) وغيرهم من العلماء اللامعين .

بالنتيجة بالإمكان القول أن همبولدت وريتر يشكلان محطة مهمة في تطور الجغرافيا بأخذهما بالطريقة المقارنة ، التي أخذ بها في باقي العلوم في القرن التاسع عشر . على أنهما لم يعطيا اهتماماً ملحوظاً للجغرافيا الاقتصادية ولم يحللا قضاياها الرئيسية ، ولذلك تناولناهما في هذا الفصل الأول .

وباختصار بالإمكان القول أن اكتشاف الأرض يعود لتاريخ توسع العالم المعروف من قبل الأوروبيين ، والوصف التفسيري الذي أعطوه لهذه الأرض يسجل تاريخ الجغرافية .

وبالاستناد الى تاريخ الجغرافيا بالامكان القول « إن الجغرافيا عادت الى الظهور وسط العلوم في الأزمنة المعاصرة كأداة وكمحصّلة للاكتشافات الكبرى وكمحرك في الوقت نفسه للمغامرة »[٩] . نوافق هذا الرأي لبيير جورج في كتابه « طرق الجغرافيا » في شقه الأول ونخالفه بالنسبة للثاني . ذلك أن المغامرة ، في نهاية المطاف ، تأتي لتلبية الحاجات الاقتصادية أو غير الاقتصادية الحاملة في طياتها الحاجات الاقتصادية ؛ وليست غاية بحد ذاتها . هذا مع الاشارة الى أنها إذا ما وجدت أحياناً فعلى أساس الاستثناء ليس إلا .

في القرن الثامن عشر ظهرت الجغرافيا كمنتوج للاحصاء ، الذي كان ، في الحركة الفلسفية آنذاك ، أول علم للميزانيات . وقد عنت كلمة إحصاء آنذاك الدراسة الوصفية للطاقات الوطنية والاقليمية أكثر من التناول الكمي لموضوع غير متوفرة معطياته الرقمية . وقد كان لهذا الاحصاء غرضان : الأول تعريف الادارة الحكومية بإمكانيات مقاطعاتها والثاني تعريف المنظمون (رجال الأعمال) بحظ نجاحات مضارباتهم في الانتاج . هذا في حين أن علم الخرائط والطوبوغرافيا هما من أسس الفن الحربي .

وفي القرن التاسع عشر كان لأعمال همبولدت وريتر ـ اللذين أشرنا اليهما سابقاً ـ النظرية صداها البعيد المدى والمنقطع النظير ، في عصر أخذت تؤسس فيه ، في كل العواصم الكبرى ، الجمعيات الجغرافية[١٠] برعاية الدول وبورجوازية رجال الأعمال ، الباحثين بظمأ عن المعلومات التي يمكن أن تساعدهم في سياسة اقتسام العالم وجذب الاعدادات اللازمة الى الحملات الحربية الرامية الى الغزو والاستثمار . وفي تلك الفترة أخذ العلماء يعملون ليعطوا للجغرافيا مكانها في المفهوم العقلاني للمعرفة . فالحتمية الدوغماتية تناقضت مع جدلية الطبيعة ، « كما راتزل مع فيدال دي لابلانش »[١١] . وفي تلك الفترة حصل الازدهار الأكاديمي للجغرافيا . كما أن أوروبا

---

(٩) Pierre George, les Méthodes de la Geographie, Coll. «Que Sais-je?», P.U.F. , Paris 1970, p. 14 (P. George, les Méthodes de la géographie, p. فيا بعد)

(١٠) انظر الفصل التاسع : تنظيم الجغرافيا الاقتصادية والهوامش العائدة له من القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم .

(١١) انظر الفصل العاشر : الجيوبوليتكا من القسم الثاني ـ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا وهوامشه أيضاً .

أحست بمقدرتها الذاتية وتناقضاتها الداخلية وتفوقها على باقي العالم ، أيضاً . وقد نمّت أوروبا في مدارسها الجغرافيا الوطنية ، التي ترمي كالتاريخ الوطني ، الى تحريك الضمير الوطني وحب الوطن ان لم يكن القومية والضمير الاقليمي ، الذي هو جزء منها ؛ وأيضاً الجغرافية العالمية ، والتي تؤكد تفوقها ـ أوزوبا ـ وتؤجج المصالح المتناقضة ، التي تؤدي الى العمليات الاستعمارية .

فالجغرافيا الاقتصادية ، بمعنى جغرافية الأسواق الكبرى والمواد الأولية ، (بمعنى الجغرافيا الاقتصادية التطبيقية للعالم) وكذلك الجغرافيا الاستعمارية ، هما منتوج أزمات السنوات ١٨٨٠ ـ ١٩٣٠ . ففي إطار هذه الوظائف المختلفة ، تأخذ الجغرافيا ، علاوة على الجغرافيا الحربية ، مكانها كعلم في الصفوف الأولى . فهي تؤمن تجسيد الميزانيات للمعلومات المتراكمة ، لأجل نفاذ الجيوش والتجار وكذلك المهندسين والمستعمرين ، وأيضاً تسليط الضوء على تزايد نفاذهم ، بالطبع في المستعمرات .

وفي القرنين التاسع عشر والعشرين برزت معظم فروع الجغرافية ، سيما الطبيعة ، حيث علم المناخات وعلم المياه وجغرافية النباتات وجغرافية المحيطات وجغرافية الأرض ، الخ . . . وذلك نتيجة تشكل المدارس الجغرافية وبروز نوعي الجغرافيا . فلنر ذلك إنما بمنتهى الإيجاز .

المدارس الجغرافية ، الجغرافية العامة والجغرافية الإقليمية

المدرسة الألمانية

وهي الأولى من حيث الانتظام والوجود . وقد استلهمت كارل ريتر بشكل مباشر واتجهت بشكل خاص نحو الجغرافية العامة ، نحو البحث المنظم للشروط التي تعمل لتوزيع الأحداث على سطح الأرض ، وسواءً أكان ذلك في الجغرافية الطبيعية أم في الجغرافية البشرية . ومن أبرز جغرافيّي هذه المدرسة أ. بنك في المورفولوجيا وج. هان في جغرافية المناخ وف. راتزل في الجغرافية الانتروبولوجية وكذلك الجغرافية السياسية .

المدرسة الفرنسية

وقد اهتمت بالناحية الاقليمية ، التي ميزتها عن المدرسة الألمانية ، التي اهتمت بالناحية العامة للجغرافية ، كما ذكرنا . ومؤسسها هو ب. فيدال دي لابلانش . وهو مؤرخ لامع الذكاء ، ذو فكر واقعي وعدو لكل جمود . وقد أوحى لعدد من العلماء بالعديد من المؤلفات وشجعهم على العمل عليها ، امثال ام. دي مارتون وأ. ديمنجون ور. بلنشار وج. سيون وم. سور وغيرهم ممن فضلوا الاهتمام بالعمل في الدراسات المونوغرافية للمقاطعات الفرنسية على الإهتمام بالقوالب الجاهزة للجغرافية العامة .

على أن هذا الموقف الفكري لم يؤد الى إهمال الجغرافية العامة وبشكل خاص الجغرافية البشرية ، عند فيدال دي لابلانش نفسه صاحب هذا الموقف وكذلك ج. برونز وأ. ديمنجون ، وأيضاً « المورفولوجيا » عند ام. دي مارتون وهـ. بولغ وغيرهما .

المدرسة الاميركية

وقد تخصصت في تطور تضاريس الأرض . وقد كان ذلك بتأثير الجيولوجيين - المعدنيين ، المشاهدين اللامعين ، الذين اجتذبتهم أكثر وأكثر العلاقات فيما بين الجيولوجيا والعمليات الجغرافية الطبيعية والمناخية . على أن الانصاف يقتضينا رد طابع المدرسة الاميركية الى و. م. ديفيس . وهو فلكي أصبح جغرافياً بفضل الرحلات وأعطى للمدرسة الأميركية قوة منطق إستنتاجات الرياضيات وبشكل خاص في عرضه النظري المتعلق بالمضبات (سطح الأرض القاري الناتج عن التآكل) ودورة التآكل (الشباب ، النضج ، الشيخوخة) . وقد أخذ بذلك فيما يعود للهضبات البحرية د. و. جونسون .

لكن رغم هذه المدارس فالمؤتمرات الجغرافية (القاهرة سنة ١٩٢٤ ، كمبريدج سنة ١٩٢٨ ، فرصوفيا سنة ١٩٣٤ ، امستردام سنة ١٩٣٨ ، الخ . . . . .)[١٢] ، برهنت على أن مختلف العلماء من مختلف البلدان متماسكون وحقل أبحاثهم ينتظم في قسمين : الجغرافية العامة والجغرافية الأقليمية .

الجغرافية العامة

وهي تعمل للوصول الى الثابت والدائم في احداث الأرض ، وذلك بضم هذه الأحداث واستيضاحها ، بمقارنة بعضها مع بعض ، بغية تفسير شروطها . فكل حدث ، سواء أكان نهراً أم مجمعاً سكنياً أو تياراً بحرياً أو هجرة بشرية ، يجب أن لا ينظر اليه بحد ذاته بل كجزء من كل . فالمعنى للتكرار المنتظم في احداث سطح الأرض ومقارنتها هو في أساس تفسير الجغرافيا .

والجغرافيا الطبيعية العامة تحوي أولاً الجغرافيا المناخية ، التي تهتم بأنواع المناخ والدورات الموسمية والمناطق المناخية ، وثانياً الجغرافيا المورفولوجية (الجيومورفولوجيا) ، التي تدرس تضاريس الأرض وتشكلها نتيجة التآكل (في المياه الجوفية والسطحية والبحرية والجليد) ، وأخيراً الجغرافيا النباتية والجغرافيا الحيوانية .

أما الجغرافيا البشرية العامة فموضوعها الأساسي هو تحديد امتداد الجنس

(١٢) للمزيد من التفاصيل بالنسبة لهذه المؤتمرات بالإمكان مراجعة الهامش رقم - ٣٩ - العائد للفصل التاسع : تنظيم الجغرافية الاقتصادية من القسم الأول : الجغرافية الاقتصادية : التاريخ والنظرية والتنظيم .

البشري وبالتالي تفحص السكان وتغيرات كثافتهم . كما تهتم بدراسة المناظر المحدَّدة بالسكن (المجموعات المدينية والريفية) وبوقائع الانتاج (الزراعة ، الصناعة ، الخ . .) وبطريقة الحياة .

واما الجغرافيا الاقتصادية العامة فتهتم من جهة بالمواد الأولية ومصادر الطاقة (الانتاج ، الصناعة ، التجارة) حيث نبقى في الناحية التطبيقية ، ومن جهة ثانية بالمسائل التي يطرحها مجموع المعدات والتكنيك والتبادل ، حيث نلج الناحية النظرية .

الجغرافية الاقليمية

وهي تدرس تضافر احداث الجغرافية العامة في خاصيتها الاقليمية . فلكل منطقة طابعها الخاص . فالمنظر الحالي لا يعود فقط للتضاريس وإنما أيضاً للنباتات ذات الأشكال والأوضاع الحاملة آثار المناخ والإنسان ، وكل بصمات هذا الإنسان ، في سعيه الدائم لتأمين عيشه وتنظيم نشاطه . وبذلك تصبح الجغرافيا الأقليمية بمثابة الوقاية من فكر نظام الجغرافيا العامة . فالتعميمات المائعة والمدّعية لا يعود لها معنى بالنسبة لمن يقف على أرضية الواقع ، لمن يقف في بقعة معينة ملموسة ذات خصائص معينة مميَّزة . وهذا من أهم حسنات الجغرافيا الأقليمية .

بعد هذا لا بد من نظرة ثانية في هذه المدارس وهذا التقسيم الثنائي . فبإمكاننا أن ندرج المدرستين الألمانية والأميركية في قسم الجغرافية العامة ، لتناولهما مواضيعهما من رؤيا عامة شاملة . هذا في حين أن المدرسة الفرنسية تندرج في قسم الجغرافية الاقليمية ، التي تشكل موضوعها بالضبط . كما تبغي الإشارة الى مصطلحات الجغرافية الطبيعية العامة والجغرافية البشرية العامة والجغرافية الاقتصادية العامة ، حيث لنا عودة ايضاحية لها في التمهيد المنهجي للفصل الحادي عشر : مفهوم ومواضيع الجغرافية البشرية من القسم الثاني : الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا . هذا الى جانب وضع النقاط على الحروف بالنسبة اليها في إطار المقارنة بين المدرستين البورجوازية والماركسية في الجغرافيا الاقتصادية . على أنه يصدمنا هنا عدم ذكر اسم الكسندر فون همبولدت في عداد أسماء كبار الجغرافيين في المدرسة الألمانية ، لدى « رنيه كلوزية » في كتابه « تاريخ الجغرافيا » ، مع العلم انه له مكانة مميزة ، كما أسلفنا . هذا كما يصدمنا أيضاً عدم الاشارة الى المدرسة الروسية قبل الثورة ، في القرن الثامن عشر ، وكذلك عدم الاشارة الى المدرسة الماركسية ، بعد الثورة من قبل « رنيه كلوزيه » صاحب كتاب « تاريخ الجغرافية » المذكور لدى استعراضه المدارس الجغرافية . فهل من المعقول الوصول الى القرن العشرين واستعراض مختلف المدارس في الجغرافية من دون ذكر هذه المدرسة : المدرسة الماركسية . هذا التقصير نستدركه نحن ونعوضه فيما بعد في العنوان الأخير لهذا الفصل : الجغرافية الطبيعية وعلاقتها

بالجغرافية الاقتصادية ، حيث التحديد للجغرافية ومفهومها من رؤيا ماركسية ، يشكل مضمون هذه المدرسة ، التي تعمل لتغيير العالم .

أما بالنسبة للتقسيم الثنائي الى جغرافية عامة وجغرافية اقليمية ، فلنا أيضاً عودة إليه في الفصل الخامس : علاقة الجغرافية الاقتصادية بمختلف العلوم من هذا القسم الأول : الجغرافية الاقتصادية : التاريخ والنظرية والتنظيم .

وقد سيطرت فترة طويلة في كل من الجغرافية الطبيعية وكذلك الاقتصادية ، سيما في البلدان الرأسمالية ، نظرية الحتمية الجغرافية (Le Déterminisme Géographique) ، حيث يعزي تطور المجتمع البشري ، بشكل أساسي ، الى الظروف الطبيعية أو الوسط الجغرافي بأكمله (Le Milieu Géographique ou Environnement) وليس طريقة انتاج الخيرات المادية ، كما تقول بذلك النظرية الماركسية .

هذا ونظراً للدور الإيجابي فترة من الزمن والسلبي فيما بعد واليوم ، الذي لعبته وتلعبه نظرية الحتمية الجغرافية ، لا بد ن استعراضها ، حتى السريع ، الأمر الذي يوجب الاستعراض الأسرع لما ترتكز عليه ، عنينا الوسط الجغرافي . اذن ما هو الوسط الجغرافي ؟ ما هي الحتمية الجغرافية ؟ هذا مع العلم أنهما عبارتان متلازمتان عضوياً .

الوسط الجغرافي

الوسط الجغرافي هو الطبيعة المحيطة بالمجتمع والتي تشكّل الشرط الضروري الاستمراري لحياة الناس . ومع تطور المجتمع يتغيّر ويتسع اطار الأحداث الطبيعية الداخلة في تاريخ النشاط البشري هذا وفي المؤلفات الجغرافية غالباً ما تستعمل عبارة الوسط الجغرافي كبديل لقشرة الكرة الأرضية .

هذا وقد لفت موضوع دور الوسط الجغرافي في تطور المجتمع ، منذ القديم ، نظر المفكّرين اليه . فقد اهتم به المفكر العربي عالم الاجتماع ابن خلدون والمفكران الفرنسيان ج. بودان وش. مونتسكيو والمؤرخ الانكليزي هـ. بوكل والجغرافي وعالم الاجتماع الفرنسي إ. ركلو والعالم الروسي ل. متشنكوف والجغرافي الألماني ف. راتزل وغيرهم ممن رأوا للوسط الجغرافي دوراً فعّالاً في تطور المجتمع . وهذا التفسير للتاريخ ليس بعلمي ، ومع ذلك فقد لعب دوراً « إيجابياً » في الصراع مع وجهة النظر الدينية الى الوجود في فترة نهوض الرأسمالية . هذا وممثلو الاتجاه الجغرافي في علم الاجتماع البورجوازي الحديث هم الجغرافيون الاجتماعيون الاميركان أمثال ا. هنتينغتون وك. ميلز وغيرهما ، ذوو التعاليم عن الوسط الجغرافي ، المناهضة للتعاليم الماركسية حول الدور الحاسم لطريقة انتاج الخيرات المادية في تاريخ المجتمع . وقد انتقدت الماركسية

مختلف النظريات البورجوازية ، أمثال الحتمية الجغرافية والجيوبوليتيكا[١٣] والبيئوية (Environnement) حول الوسط الجغرافي وبرهنت على أن الطبيعة والوضع الجغرافي للبلاد لا يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على القوانين الداخلية لتطور المجتمع وابدال نظام اقتصادي ـ اجتماعي بآخر ، إنما بإمكانها مع ذلك إسراع أو تصعيب وبالتالي إبطاء هذا التطوّر . واثر الوسط الجغرافي نفسه على المجتمع كأثر المجتمع نفسه على الوسط الجغرافي ، كلاهما يتوقف على مستوى تطور الانتاج المادي وخاصة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم .

فالواقع أن جذور هذا الموقف من الوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية وكذلك الامكانية الجغرافية فيما بعد وكما سوف نرى ، جذور هذا الموقف تكمن في الموقف من العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، كوحدة جدلية ، تتبلور في النظرة المادية الى الوجود ، والتي تتجلى لدى مؤسسي الماركسية ـ ماركس وانجلز ـ في مؤلفهما « الايديولوجيا الألمانية » . فقد ورد لديهما بهذا الصدد ما يلي : « نحن لا نعرف سوى علماً واحداً ، هو علم التاريخ . والتاريخ يمكن أن يُنظر اليه ويُتفحص من زاويتين ، فنصبح أمام تاريخ الطبيعة وتاريخ الانسان . ومع ذلك فهاتان الظاهرتان غير منفصلتين ، إذ طالما وجد الانسان فتاريخه وتاريخ الطبيعة يشكلان شرطين لبعضهما البعض »[١٤] . وفي مكان آخر من نفس المؤلف يرد « كأننا هنا بصدد « شيئين » منفصلين ، كأني بالانسان ليس دوماً تجاه طبيعة تاريخية وتاريخ طبيعي »[١٥] .

فبناء عليه ، فالنظام الاشتراكي بالمقارنة مع النظام الرأسمالي ، يخلق ، حسب مفهوم المدرسة الماركسية ، إمكانيات جديدة لم تكن موجودة من قبل لتغيير الطبيعة وبسرعة ، واستعمال ميزاتها لتأمين حاجات الشعب الشغيل ، وهذا هو الأهم . نوافق هذا الرأي في شقّه الثاني دون الأول . فالواقع أن للنظام الرأسمالي أيضاً إمكانيات ضخمة للغاية لتغيير الطبيعة ، وإن كان ليس في نفس السرعة أحياناً ، بالنسبة للنظام الاشتراكي ، إنما من دون شك هناك تساو ، ولو متفاوت زمانياً ومكانياً ، في التأثير بالطبيعة والعمل على التغيير فيها . لكن عندما نقول لماذا ولمن يبدأ الخلاف بين النظامين .

الحتمية الجغرافية

تعتبر الحتمية الجغرافية من الابتذال الجغرافي المستند الى المفاهيم الاجتماعية ،

---

(١٣) انظر الفصل العاشر : الجيوبوليتكا من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

(١٤) K. Marx et F. Engels, L'idéologie Allemande, Editions Sociales, Paris 1968, p. 45.

(Marx et Engels, L'Idéologie Allemande p. فيما بعد)

(١٥) Ibidem p. 55

وهي تحاول شرح أحداث وظواهر حياة المجتمع بخصائص الطبيعة وظروف الوضع الجغرافي للبلاد والأقاليم . فالحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك خصائص المعيشة لسكان بلاد ما أو اقليم ما ينظر اليها ممثلو الحتمية الجغرافية كنتيجة لأثر فعل الظروف الطبيعية . فهم يرون في الوسط الجغرافي ومتفرعاته القوى المحددة الرئيسية لتطور المجتمع . أما الماركسية فقد برهنت على عدم صحة الحتمية الجغرافية وحدّدت القانونية الصحيحة لتطوّر المجتمع وكذلك العلاقة بين المجتمع البشري والوسط الجغرافي . فرأت وحدة جدلية في العنصرين الطبيعي والإجتماعي . وقد سبق وأشرنا الى ذلك في عرض الوسط الجغرافي ، ونعود الآن لنركّز على جدلية هذه العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، إنما من رؤيا تاريخية وعبر تطور الانتاج وعلاقات الانتاج الاجتماعية . وبهذا الصدد يقول ماركس في مؤلفه « العمل المأجور ورأس المال » الذي صدر عام ١٨٤٧ : «في عملية الانتاج لا يكتفي الناس بالتأثير في الطبيعة فقط ، إنما يؤثرون أيضاً في بعضهم البعض . فهم لا ينتجون إلا بالتعاون فيما بينهم بشكل معين وبالتبادل لنشاطاتهم فيما بينهم . فكيما ينتج الناس يدخلون مع بعضهم البعض في علاقات محددة ومتبادلة ، وفقط في حدود هذه العلاقات الاجتماعية المحددة والمتبادلة يتجسد تأثيرهم في الطبيعة فيكون الانتاج »[١٦] . .

فالواقع أن تاريخ العالم والأرض حوى تشكيلات من أنواع مختلفة : منها الطبيعة ، كالتشكيلات الجيولوجية والبيولوجية الخ . . . ، ومنها الاقتصادية - الاجتماعية كأنظمة الاقطاع والرأسمالية والاشتراكية . وخارج هذه التشكيلات التاريخية الملموسة ، الطبيعية منها والاجتماعية ، لا يوجد انتاج وعلاقات متبادلة بين الطبيعة والمجتمع[١٧] .

إذن فالقوة الرئيسية والمحددة لتطور المجتمع هي طريقة انتاج الخيرات المادية . فالوسط الجغرافي بالتالي يمكن أن يكون له تأثير هام ، لكنه غير حاسم ، على تطوّر المجتمع ، على اعتبار أنه بإمكانه أن يسرع أو يبطىء هذا التطور ليس إلاّ .

وأولى المقولات حول الوسط الجغرافي المحدد لتطور المجتمع البشري تعود للزمن القديم (ابقريط وسترابون) . وفي القرن الثامن عشر حاول الفلاسفة الماديون الفرنسيون تفسير احداث حياة المجتمع بالظروف الجغرافية ، وبهذا الصدد يعار اهتمام كبير لدور المناخ (مونتسكيو) . وقد استعملت الحتمية الجغرافية آنذاك كسلاح في الصراع مع الكنيسة الكاثوليكية ، مع النظريات الدينية الى الوجود ، والتي تفسر

---

(١٦) K. Marx, Travail Salarié et Capital ,Editions sociales, Paris 1969, p. 29
(فيما بعد Marx. Travail Salarié et Capital p.)

(١٧) للتوسع بهذه النقطة بالامكان مراجعة كتاب : Saouchkine, Géographie Economique

احداث الحياة بقوى ما وراء الطبيعة . وقد حاولت الحتمية الجغرافية دراسة ووضع قوانين لتطور المجتمع دون اللجوء الى الدين . وبالتالي فقد لعبت الحتمية الجغرافية في هذه الظروف دوراً إيجابياً وتقدمياً . هذا بالرغم من أنها حوت في ذاتها بعض الأفكار السلبية والرجعية ولو بشكل غير متطوّر ، لا سيما الاعتراف بعدم تساوي الشعوب التي تعيش في مختلف الظروف المناخية وتفسير الرق والحكم المطلق الخ . . ، بالظروف الطبيعية . وقد عكست الحتمية الجغرافية صراع الطبقة البورجوازية الصاعدة مع الاقطاعية . وفيما بعد عندما وصلت البورجوازية الى السلطة أخذت الحتمية الجغرافية تلعب دوراً رجعياً ، كوسيلة لتبرير الاستثمار الاستعماري (بوكل) والحروب العدائية (راتزل)[١٨] . هذا وأفكار راتزل كان لها تأثيرها الأكبر في الولايات المتحدة الأميركية ، وبشكل خاص في أوائل القرن الذي نعيش ، حيث تطورت الحتمية الجغرافية في كتابي إ. سمبل (E. Semple) : « التاريخ الأميركي وظروفه الجغرافية » و« تأثيرات البيئة الجغرافية » وأيضاً ، إنما بشكل أقوى ، في كتاب إ. هتينغتون (E. Huntington) « الحضارة والمناخ » . وقد استعملت الحتمية الجغرافية بشكل خاص وواسع في مرحلة الامبريالية ، عندما ظهر المفهوم الخاطىء بل الكاذب للجيوبوليتكا . وقد دافع عن هذا الموقف للحتمية الجغرافية في هذه الفترة العديد من الجغرافيين البورجوازيين أمثال هتينغتون ومكندر[١٩] ونيك وغيرهم : وقد بالغ ، بالمناسبة ، بليخانوف في الدور الذي لعبه الوسط الجغرافي في تاريخ روسيا .

وفي الوقت الحاضر فإن نظرية الحتمية الجغرافية تستعمل بشكل واسع في البلدان البورجوازية للدفاع عن النظام الرأسمالي وكذلك السياسة العدوانية للأوساط الأمبريالية . وهناك البيثوية التي تعتبر نوعاً من الحتمية الجغرافية وهي واسعة الانتشار في الولايات المتحدة الأميركية .

وفي الواقع فإن الحتمية الجغرافية اقتربت كثيراً من مفاهيم الجغرافيا السياسية ، إنما بمظاهرها الأكثر رجعية . فالكثير من آراء راتزل في الجغرافيا السياسية عرفت تفسيراً أكثر رجعية مما لديه ، وخصوصاً في أعمال الجغرافي البريطاني أ. مكندر ، الذي صدر له في العام ١٩٠٢ : « بريطانيا والبحار البريطانية » (Britain and British Seas) ومؤلفات أخرى فيما بعد ، راهنت على الشروط للاستراتيجية العالمية وسياسة الدول . وفي العام ١٩١٦ ظهرت دراسة الجغرافي السويدي رودولف كجلين (Rudolf Kjellen) « الدولة ـ شكل الحياة » (L'Etat, forme de la vie) ، وحيث تطورت مفاهيم راتزل ومكندر إلى أقصى الحدود . وهذا ما سوف نراه في الفصل العاشر :

(١٨) أنظر الفصل العاشر : الجيوبوليتكا من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

(١٩) انظر الفصل العاشر : الجيوبوليتكا من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

الجيوبوليتكا من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا . أما البيئوية لنظراً لأهميتها وكونها أصبحت من موضوعات الجغرافيا الاقتصادية الحادة علمياً وحياتياً ومن « صرعات » العصر ، ان جاز التعبير ، إعلامياً ، فسوف نفرد لها عنواناً خاصاً فيما يلي .

البيئوية (٢)

وهنا بإمكاننا القول ان الوسط يتحول الى بيئة ، مع الزمن ، نتيجة الجدلية في الفعل وردة الفعل فيما بينه وبين المجتمع القائم عليه . هذا مع غلبة استعمال كلمة « بيئة » في كثير من الأحيان في الجغرافيا كمرادف لكلمة « وسط » .

كما لا بد من الإضافة هنا ، في الوقت نفسه ، أن النشاط البشري هو الذي يعمل على تحويل الوسط من وسط طبيعي الى وسط جغرافي ، هو المقصود بالوسط المرادف للبيئة . وذلك خلال التاريخ ، والذي لا يتعدى العودة الى الوراء الى أكثر من ٦٥٠٠ الى ٧٠٠٠ سنة ، أي مع بدء الزراعة ، التي عمت مختلف أجزاء الأرض فقط منذ حوالي ثلاثة آلاف الى أربعة آلاف سنة . كما تجدر الإشارة أيضاً الى تكاثف وأهمية فعل هذا النشاط البشري في المدى الجغرافي ، نتيجة تآثر النمو الديموغرافي وتطور التكنيك .

فالبيئة هي إذن مجمل الوسط الذي تتصادم فيه المجموعات البشرية ، والتي تكون معه في علاقات جدلية للفعل وردة الفعل ، بحيث تعبأ في الساحة هذه كل عوامل الوسط الطبيعية والاجتماعية .

وتأثير هذه البيئة من حيث دورها الحتمي الطبيعي وتحوله الى الحتمية الجغرافية والحتمية التاريخية هو أكبر بقدر ما هو أقل مستوى التطور التكنيكي الحضاري في هذه البيئة او الوسط . على اعتبار أنه يوجد دائماً فيما بين العوامل أو الشروط الطبيعية والوقائع البشرية ، يوجد « منشور الحضارات » (Le Prisme des Civilisations) حسب تعبير أوليفيه دولفس في كتابه « التحليل الجغرافي »[٢٠] ولدرجة أنه يستعمل عبارة « الحتمية الحضارية » .

هذا الذي يقوله أوليفيه دولفس يقربه ، إذا ما تعمقنا في استقرائه ، من نظرة الماركسية الى الحتمية الجغرافية المشروطة بفعلها بمستوى طريقة انتاج الخيرات المادية ، التي ترى فيها المقرر النهائي لتطور المجتمع ، لتطور الحضارة ، والتي تشكل الأساس الاقتصادي للتركيب الفوقي للمجتمع ، بكلمة للحضارة القائمة عليه أو فيه

---

(٢٠) Oliver Dolfus, L'Analyse Geographique, coll. Que sais je? P.U.F. Paris 1971
Olivier Dolfus, L'Analyse Geographique p. فيما بعد) .

وتطورها . إنما دولفس لا يشير الى دور العوامل أو الشروط الطبيعية في تسهيل أو تصعيب فعل هذه التطور والمتضمن في المنشور الحضاري في ما قمنا به من استقراء أدى الى الحتمية الحضارية ، التي توازي أو تساوي عندها طريقة انتاج الخيرات المادية . ما قلنا هو اجتهاد من قبلنا ، على اعتبار أن أوليفيه دولفس ليس من أنصار المدرسة الماركسية والا لسهل عليه القول واستعمل مصطلحاتها . إنما رغم استعماله مصطلحات أخرى فقد اقترب كثيراً من مفهوم المدرسة الماركسية بالنسبة للحتمية الجغرافية ، إنما دون أن يبلغه أو يكونه . وذلك يعود كثيراً للظروف القائمة في البلد الرأسمالي : فرنسا ، الذي يعيش ويعمل فيه .

هذا كما تنبغي الإشارة الى أن الاستعداد الدائم عند المجموعات البشرية للإبداع والاختراع من أجل الاستجابة لتحدي الوسط أو البيئة ، الذي تعيش فيه ، عبر العلاقة الجدلية به ، هذا الاستعداد ـ الفعل في واقع الحال التاريخي يحكم بالاعدام على كل موقف « حتمي » مبالغ فيه أو حتى « إمكاني » في دراسة العلاقة المتبادلة فيما بين الناس والوسط الطبيعي أو الأحرى الجغرافي الذين يعيشون فيه[٢١] .

كذلك فقد جرت العادة ، عند المؤرخين البورجوازيين ، التمهيد للتاريخ الاقتصادي باستعراض جوانب البلد المعني مع خصائصه الطبيعية وخيراته المادية . وغالباً ما ينطلقون ، وان بنسب مختلفة ومتفاوتة ، من الجغرافيا ، مبالغين بذلك في أثر العامل الجغرافي . هذا في حين أنه بالرغم من كل أهمية الوسط الجغرافي للتطور الاقتصادي للمجتمع ، فإنه ليس بالشرط الأساسي لهذا التطور كما رأينا . هذا كما أن تغيّر الوسط الجغرافي يجري ببطء ، في حين أن العمليات الاقتصادية تجري بسرعة ، بحيث لا يمكن ، ولا بأية حال ، أن تفسر هذه الأخيرة بالأولى . وبالتالي فالظروف الجغرافية بحد ذاتها لا يمكن أن تفسر أسباب التطور الاقتصادي لمجتمع ما .

إنما ذلك لا يعني مطلقاً أن الوسط الجغرافي ليس له أي أثر أو دور في التطور الاقتصادي . « فمفهوم علاقات الانتاج يتضمّن الأساس الجغرافي ، الذي تطوّر

---

(٢١) ومن أراد المزيد بالنسبة لهذا الموضوع ، الذي أصبح من مشاغل العصر فبإمكانه مراجعة الهامش رقم (٢) وكذلك كتاب بيير جورج « البيئة » وكتابي أوليفيه دولفس « المدى الجغرافي » والتحليل الجغرافي » .

— Pierre George, L'Environnement, 2 édition mise à jour , Coll. «Que sais-je?», P.U.F., Paris 1973, (P. George, L'environnement, p. فيما بعد)

— Olivier Dolfus, L'espace Geographique , édition revisée et corrigée, Coll. «Que sais-je?», P.U.F., Paris 1973, (O. Dolfus, L'espace Geographique, p.) بعد

— Olivier Dolfus, L'Analyse Geographique.

عليه هذه العلاقات . . . »[٢٢] . إنما بالرغم من ذلك فمستوى الإفادة من خصائص الوسط الجغرافي ، مستوى استعمال خيرات الطبيعة يتوقف على مستوى تطور قوى الانتاج وصفات علاقات الانتاج .

فدور العوامل الجغرافية يمكن أن يكون كبيراً للغاية ، إذا سمحت الظروف الاقتصادية وساعدت على استعمالها والافادة منها ، كما يمكن أن يكون غير ذي أهمية ، إذا لم تسمح الظروف الاقتصادية بذلك بل عاكسته . وبالتالي فدور الانسان هنا كبير في التأثير على الوسط الجغرافي وتغييره ، بحيث ينسجم وحاجات التطور الاقتصادي . ففي الواقع فإن الظروف الجغرافية تتطور تحت تأثير فعل المجتمع ، وهي بالتالي ، الى درجة كبيرة ، منتوج للتطور الاجتماعي وانعكاس لمستواه . كل ذلك يدل على أنه لا يجوز الانطلاق من الظروف الجغرافية . لكن بما أن الأساس الجغرافي يمكن أن يكون له تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية ، فدور الظروف الجغرافية يجب النظر اليه والبحث في علاقته المتينة بمجرى التطور الاقتصادي للمجتمع[٢٣] .

فبناء عليه بالإمكان القول ان هناك علاقة في بعض النواحي فيما بين الحتمية الجغرافية والنظرية الملتوسيانية[٢٤] والجيوبوليتكا . وفي القرن العشرين وعند حل المسائل العملية في الجغرافية الاقتصادية أخذ العلماء البورجوازيون ، أصحاب نظريه الحتمية الجغرافية ، يكتشفون أكثر وأكثر عدم تجانس نظريتهم الحتمية هذه والواقع ، الأمر الذي جعل البعض منهم يلجأ ، الى جانب الحتمية الجغرافية إلى ما سمّي بالإمكانية الجغرافية (Le Possibilisme Géographique) ، التي تعتمد على نظرية خاطئة أخرى لتركيب وتطور المجتمع هي الإرادية (Volontarisme)(٣) . إنما لا بد من الاشارة في الوقت نفسه ، ولما نحن بصدده وبالرغم مما ذكرنا من نقد : لا بد من الإشارة إلى غنى أعمال هؤلاء الجغرافيين بالمعلومات والمعطيات وبعض الاستنتاجات .

وطالما نحن تعرفنا على الحتمية الجغرافية وسندها الوسط الجغرافي ورأينا العلاقة الحميمة وحتى العضوية بينهما ، فلا بد الآن من التعرف على الإمكانية الجغرافية ، التي وكما رأينا أصبحت تستعمل الى جانب الحتمية الجغرافية . ما هي إذن الإمكانية الجغرافية ؟ هذا مع الإشارة الى الترابط الواضح بين هذه المفاهيم الثلاثة التي ذكرنا .

---

(٢٢) كارل ماركس وفريدريك أنجلز ، رسائل مختارة ، موسكو ١٩٥٣ ، ص ٤٦٩ (باللغة الروسية) .

(٢٣) وللمزيد بالنسبة لهذا الموضوع بالامكان مراجعة دراستنا « التاريخ الاقتصادي وعلاقته بكل من الاقتصاد والتاريخ » في مجلة « الفكر العربي » ، العدد الثاني الخاص بالكتابة التاريخية المعاصرة ومناهجها ، تموز - آب ١٩٧٨ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .

(٢٤) انظر الفصل الأول : مفهوم الجغرافيا السكانية وهوامشه ، من القسم الثالث : الجغرافيا السكانية والأنظمة الاقتصادية .

الامكانية الجغرافية

الإمكانية الجغرافية اتجاه في الجغرافية البورجوازية الحديثة . وقد ظهر في أوائل القرن العشرين كردة فعل ، ذات نوعية خاصة ، لمفهوم الحتمية الجغرافية ، والتي ترى في الوسط الجغرافي المحدد لكل تاريخ وثقافة البشرية، لكل تاريخ الحضارة . هذا وأصحاب الإمكانية الجغرافية ، بخلاف الحتميين ، ينطلقون في أبحاثهم من الإنسان وثقافته . وهم يرون ، منذ البدء ، في الوسط الجغرافي كمحدّد ومشوّه لنشاط الناس . وقد بلغت افكار الإمكانية الجغرافية شكلها الأكثر ما يكون تطوراً في أعمال المدرسة الجغرافية الفرنسية : الجغرافية البشرية . وانصار هذا الاتجاه كانوا أ. شلوتر ول. بيبل في ألمانيا ول. بويمن في الولايات المتحدة الأميركية .

إنما الخطأ الأساسي للإمكانية الجغرافية هو تجاهلها شكل الانتاج الاجتماعي وعلاقات الانتاج العائدة له . لهذا أشار الامكانيون الى ما ينتج ، لكنهم لم يكشفوا النقاب مطلقاً عن كيف ينتج ، وفي ظل أي شكل من أشكال الملكية والتوزيع . وفي دراسة النشاط البشري انتهوا الى اكتشاف ووصف نشاط الناس في علاقتهم بالطبيعة وتغييرهم الوسط الطبيعي (أشكال القرى والطرق والجسور) ، وكذلك الاقتصاد نظروا اليه كوصف للأراضي . فبناء عليه فمنطلقات أنصار الامكانية الجغرافية تقترب من المثال بالنسبة للجغرافية البورجوازية ، أي من المنطلقات الطبيعية للعلاقة المتبادلة بين الطبيعة والإنسان . وفي الأدبيات الحديثة يلاحظ أكثر وأكثر وعن حق تقارب منطلقات الحتمية الجغرافية والإمكانية الجغرافية واصطناع تفارقهما .

الواقع ان انتشار نظرية الحتمية الجغرافية وكذلك نظرية الإمكانية الجغرافية في أوساط جغرافيي البلدان الرأسمالية يعود لنظرتهم الخاطئة الى الجغرافية كالعلم الأوحد ، الأمر الذي نتج عنه التصور الخاطىء لوجود نفس القوانين لتطور الطبيعة وكذلك تطور المجتمع البشري .

الواقع ان هذا التصوّر لوحدة القوانين التي تحكم تطور الطبيعة وكذلك المجتمع الإنساني عرفت حتى في القديم ، عند سترابون ، وازدهرت في القرن الثامن عشر على يد الماديين من العلماء ، أمثال مونتسكيو وغيره . وكان ذلك حجة لهم تجاه النظريات الدينية لتطور الإنسانية ، وبالتالي فقد كانت آنذاك تحمل طابعاً تقدّمياً عكس ما أصبحت عليه فيما بعد واليوم . وقد أقيم البرهان على خطأ هذه النظرية الوحدوية في متوسط القرن التاسع عشر ، على أيدي مؤسسي الماركسية ، الذين برهنوا على أن القوانين التي في المجتمع وتحكم تطوره تختلف كلياً عن القوانين التي في الطبيعة وتحكم تطورها . وفيما بعد وعلى أثر تطور وتبلور هذه الآراء بشكل مفصل نشأت المقدمات

الأولى لظهور فروع في الجغرافية ، فظهرت الجغرافية الاقتصادية ، الى جانب الطبيعة بالطبع .

وقد أثّرت كبير الأثر على تطوّر الجغرافية في القرن العشرين ، في البلدان الرأسمالية ، تعاليم أ. هتنر ، التي ظهرت في سنة ١٩٠٥ في ألمانيا ، حول الجغرافية كعلم « كورمي » ، إن صحّ التعبير ، يدرس ، فقط وبالأساس ، علاقات الأشياء والأحداث في مجال تحركها على سطح الكرة الأرضية ، دون التعمّق في دراسة داخلية وجوهر هذه الأحداث وتطوّرها . وهذا يناقض كلياً مبادىء المادية الديالكتيكية التي تستوجب دراسة الأحداث في الإتجاهات الثلاثة المعروفة والعائدة لقوانين الديالكتيك الرئيسية الثلاثة ، عنينا تطوّر الكم الى كيف ووحدة صراع المتناقضات ونفي النفي . هذا والمنطلقات الأولى للجغرافية الاقتصادية بحثت في قسم الاقتصاد الكلاسيكي من أعمال ك. ماركس وف. أنجلز . وقد لعبت دوراً كبيراً في تطور الجغرافيا الاقتصادية أعمال ف. إ. لينين الأساسية ، كـ « تطور الرأسمالية في روسيا » (١٨٩٩) ، و« معطيات جديدة عن قوانين تطور الرأسمالية في الزراعة » (١٩١٥) ، و« الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » (١٩١٦) وغيرها .

وهنا لا بد من الإشارة الى الاهتمام الكبير الذي تحظى به دراسة الأسس العلمية للجغرافية الطبيعية وكذلك الاقتصادية ، في عملية تقسيم وتحديد المناطق أو الأقاليم ، أو الوحدات الاقتصادية ، من أجل التوزيع الأكثر ما يكون عقلانية للانتاج ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعمال الأفضل ما يكون لمنابع المواد الأولية المحلية ، وكذلك تطوير وانهاض المناطق المتخلّفة اقتصادياً . بالإضافة الى ذلك يعترف معظم الجغرافيين انه حتى في حال العلاقة اللازمة والحميمة بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية الاقتصادية ، حتى في تلك الحالة ، فإن كلاً منهما ينطلق من قانونية تختلف عن الأخرى ، فالأولى تنطلق من القوانين الطبيعية والثانية من القوانين الاجتماعية .

ولا بد من الإشارة هنا الى النفوذ المتزايد الأهمية للنظرة الماركسية للوجود في بعض البلدان الرأسمالية في السنوات الأخيرة ، كفرنسا مثلاً ، حيث لوحظ اتساع وتطوّر النظرة الى الجغرافية على أسس مادية . ففي بعض أعمال جغرافيي هذه البلدان أخذت تظهر مقولات تقترب من المفهوم الذي يرى في الجغرافية علم التركيب والتطور والتوزع الاقليمي للقشرة الأرضية ، أنما كظاهرة طبيعية ذات وحدوية خاصة . وكذلك في حقل الجغرافية الاقتصادية يلاحظ تطور الاتجاه ، الذي يعير اهتماماً كبيراً في التحليل لتأثير الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية والطبيعية في عملية توزع الانتاج في مختلف البلدان والمناطق .

بعد هذا العرض السريع ، وحتى الخاطف لتاريخ تطور الجغرافية ، حيث تواجدت الجغرافية الاقتصادية أيضاً ، لنتعرف الى ماهية الجغرافية بشكل عام والجغرافية الطبيعية بشكل أعم لننتقل بعد ذلك الى الجغرافية الاقتصادية .

الجغرافية الطبيعية وعلاقتها بالجغرافية الاقتصادية

يرى الجغرافي البريطاني هـ. روبنسون أن « الجغرافية هي المعرفة الصحيحة والمنظمة لتوزع وانتظام الظواهر والأحداث على سطح الأرض »[٢٥] . فهي ترمي الى وصف وربط وتفسير مختلف الظواهر على سطح الأرض ودراسة العلاقة المتبادلة بين توزع السكان ونشاطاتهم من جهة والوسط الطبيعي من جهة ثانية . هذا التعريف يكمله ويفصله ويعممه التعريف التالي للموسوعة البريطانية التي ترى أن الجغرافية هي حقل المعرفة الذي يدرس ويتفحص خصائص بعض الأماكن المعينة على سطح الكرة الأرضية . وهي تهتم بترتيب الأشياء وتزاوجها ، الذي يميّز منطقة عن أخرى ، كما تهتم بالعلاقة القائمة وكذلك التحرّك فيما بين المناطق . ونتيجة للعوامل الطبيعية والاجتماعية التي تميّز المناطق ، فإن الجغرافية تبحث عن تفسير لمعنى التشابه وكذلك الاختلاف فيما بين الأماكن بواسطة الأسباب والنتائج . هذا والجغرافية الطبيعية ، هي كالجغرافية الاقتصادية ، فرع من فروع الجغرافية ، يحوي العديد من الاختصاصات ، التي تتناولها مختلف العلوم والتي أسهمت في تطورها ، كعلم المناخات وعلم المياه وعلم طبقات الأرض الخ . . وانتهت الجغرافية الطبيعية في أواسط القرن العشرين إلى التركيز على دراسة القشرة الأرضية بشكل خاص ، وحيث برز تياران هما تيار التآكل لمجاري المياه وتيار الطبقات الأرضية .

هذا التعريف كسلفه تشارك فيه المدارس البورجوازية من قريب أو بعيد . وتحديد المدرسة الماركسية يكمله وحتى يتجاوزه بمنهجيته وشموليته وتفصيله ، وذلك لانطلاقه من مفاهيم مادية هي عكس مفاهيم مختلف المدارس البورجوازية ، كما مرّ معنا في العرض التاريخي . فالجغرافية حسب تعريف الموسوعة الجغرافية السوفييتية الموجزة ، هي مجموعة متماسكة من العلوم تتناول النواحي الطبيعية والاقتصادية لهذا الموضوع . هذا والجغرافية الطبيعية من العلوم الطبيعية وتدرس جغرافية القشرة الأرضية ، وبمزيد من الدقّة القوانين العامة لتركيب وحركة قشرة الكرة الأرضية من الداخل والخارج وتوزعها على مختلف المناطق واختلافاتها فيما بين هذه المناطق . والمهمات الرئيسية لمختلف علوم الجغرافية الطبيعية الخاصة والعائدة لدراسة قشرة

---

(٢٥) H. Robinson, Economic Geography, The M. and E. Hand book Series, Macdonald and Evans ltd, London, W. C. , 1968, p. 3

(H. Robinson, Economic Geography, p. فيما بعد)

الكرة الأرضية تشكل مجموعة من العلوم أهمها : علم المناخات ، علم المياه ، علم الطبقات الأرضية ، جغرافية المحيطات ، جغرافية النباتات ، علم الحيوان ، وغيرها مما أشرنا اليه في العرض التاريخي .

هذا في حين أن الجغرافية الاقتصادية هي من العلوم الاجتماعية ، وحتى تعتبر علماً اقتصادياً ، وتدرس التوزع الجغرافي للانتاج الاجتماعي ، أو بالأحرى لقوى الانتاج ، مع ظروف وخصائص تطورها في مختلف البلدان وكذلك المناطق . وتحتل المكانة الأولى في الجغرافية الاقتصادية دراسة العلاقات المتبادلة فيما بين توزع القطاعات الاقتصادية وتطوّر مختلف المناطق لبلد ما ، مع تخصصها في بعض أقسام الصناعة والزراعة . كما يحتل أهمية كبرى في الجغرافية الاقتصادية التقييم الاقتصادي للظروف المناخية ومصادر الثروات الطبيعية في البلاد ومناطقها الاقتصادية[٢٦] .

فبناء عليه وبما أن الانتاج الاجتماعي هو دائماً انتاج مادي وينمو في ظروف طبيعية ملموسة ، فإن دراسة توزع الانتاج غير ممكنة بدون معرفة جغرافية القشرة الأرضية وقوانين تطور الطبيعة . من جهة ثانية فإن دراسة القشرة الأرضية لا يمكن أن تكون ناجحة ومثمرة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار أو تقترن بتأثير المجتمع البشري - المشروط بطريقة الانتاج بدوره - على الطبيعة ، أي بالتالي ما لم تدرس قوانين المجتمع ذاته لمعرفة تأثيره في الطبيعة ، ومن هنا العلاقة الوثيقة بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية الاقتصادية .

---

(٢٦) هذا التعريف للجغرافيا الاقتصادية مستمد من القاموس الموسوعي في جزءين ، منشورات الموسوعة السوفييتية ، موسكو ١٩٦٣ - ١٩٦٤ (باللغة الروسية) وأيضاً موجز القاموس الاقتصادي ، منشورات دار الآداب السياسية للدولة ، موسكو ١٩٥٨ (باللغة الروسية) .

الفصل الثاني

تاريخ تطور الجغرافية الاقتصادية

في الفصل السابق تعرفنا على شيء من تاريخ الجغرافية الاقتصادية ، خلال العرض الإجمالي لتاريخ تطور الجغرافية ، أما الآن فنحدد ونقنن ونركز البحث في الجغرافية الاقتصادية وحدها لنتعرف على تاريخها ، ثم مفاهيمها ، فمنهجيتها وعلاقتها بالعلوم الأخرى . وذلك في النظامين الرأسمالي والإشتراكي . نقول هذا خصوصاً وان معرفة الجغرافيا الاقتصادية تستوجب دراسة تاريخها ، على اعتبار أنها ، كأي علم ، ثمرة التجربة الجماعية للعديد من الأجيال السالفة .

الجغرافية الإقتصادية في التاريخ القديم والقرون الوسطى

براعم الجغرافية الاقتصادية بشكل معلومات وصفية مدوّنة عن بعض الشعوب والمدن والاقتصاديات الوطنية والقوى الحربية الخ . . . أمثال هذه المعلومات وجدت في وصف البلدان من أعمال جغرافيي التاريخ القديم والقرون الوسطى . ففي التاريخ القديم ، حيث كانت السيادة لنظام الرق ، فإن ضرورة معرفة الاختلاف فيما بين المقاطعات بالنسبة للاقتصاد ، خصوصاً وان التقسيم الإجتماعي للعمل بين دول عصر الرق وفي داخلها ، فيما بين المقاطعات ، كان متطوراً ؛ ضرورة هذه المعرفة أدت الى ظهور بعض المفاهيم الجيو ـ اقتصادية ، إنما غير الواضحة وغير المنفصلة عن الجغرافيا بشكل عام .

فالعالم الجغرافي الروماني سترابون اهتم بالحياة السياسية ، بالإسكان ، حيث قارن بين المقاطعات بالنسبة لإسكانها ، وحيث تكلم عما تنتج وأين وبما تتاجر . كذلك وردت عند سترابون ، ولأول مرة ، مسألة تقسيم البلاد الى مناطق طبيعية . ومع ذلك فنحن لا نزال تجاه بعض المعلومات المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية ، وبالتالي نبقى تجاه الجغرافيا بشكل عام .

أما في القرون الوسطى ، حيث كانت السيادة لنظام الأقطاع ، الذي قام على

الاقتصاد الطبيعي ، فإن التقسيم الإجتماعي الاقليمي للعمل كان ضعيفاً ، الأمر الذي لم يسمح للأفكار الجيو- اقتصادية بالبروز والتطور .

ومع ذلك فالوقائع المحددة لظهور وتطوّر الجغرافية الاقتصادية اللاحق تركزت عملياً في حاجات مؤسسات الدولة وكذلك التجارة وأيضاً الأعمال الحربية . هذا وأحد مصادر نشوء الجغرافية الاقتصادية هو الإحصاء ، بوصفه المجموع التقريبي من حيث الصحة لمختلف المعلومات عن بلد ما .

هذا وبالإمكان الذهاب الى أبعد من ذلك والقول ان الجغرافية الاقتصادية نشأت وتشكلت في قلب الإحصاء . وبالتالي فالجغرافية الاقتصادية والإحصاء تطوّرا مرتبطين ببعضهما البعض . وحتى اليوم لا تزال العلاقة بينهما وثيقة الارتباط ، إذ إن أيّ بحث اقتصادي جغرافي يتطلب مؤشرات كمية ، يقدّم معظمها الاحصاء (٤) .

الجغرافيا الاقتصادية في القرن السادس عشر

الواقع أن أولى التطورات في الجغرافيا الاقتصادية بدأت مع مرحلة الرأسمالية ، التي تميزت في أوائلها ، في القرن السادس عشر (٥) ، بالتراكم البدائي لرأس المال وتطور المدن التجارية والصناعية في شمال ايطاليا والبلاد الواطئة (هولندا) وبالإكتشافات البحرية الكبرى (في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وقد سبق وأشرنا اليها في الفصل الأول) وبتوسع الاطار الجغرافي وتزايد التقسيم الاقليمي للعمل الاجتماعي . فكل هذه العمليات استدعت علماً « جديداً » هو علم الجغرافيا الاقتصادية .

وحسب المؤرخ السوفييتي ف. ياتسونكي فإن كتاب « وصف كل البلاد الواطئة » (La description de tout le Pays-Bas) الذي صدر عام ١٥٦٧ لمؤلفه العالم الايطالي لودفيكو غوسيارديني (Ludvico Guiciardini) بالإمكان اعتباره أول مؤلف في الجغرافيا الاقتصادية . وقد أعيد طبعه ٣٥ مرة ، الأمر الذي يدل على كبير أهميته[1] (٦) ، خصوصاً إذا ما عرفنا أن المؤلف إيطالي وأن التنافس بين « فلورنسا » في إيطاليا و« انفرس » في البلاد الواطئة (هولندا وبلجيكا آنذاك) ساهم كثيراً ، في فجر الرأسمالية ، في تطوير الجغرافيا الاقتصادية . ومع ذلك فنحن هنا تجاه جغرافيا اقتصادية تطبيقية وليس نظرية .

وبعد مرور قرن من الزمن ، في العام ١٦٥٠ ظهر في البلاد الواطئة أيضاً كتاب « الجغرافية العامة » (La Geographia Generalis) للعالم الايطالي الشاب (توفي وله

---

(١) نقلاً عن : Saouchkne, Geographie Economique, p. 54 حيث بالامكان الاطلاع على تفاصيل مضمون الكتاب المذكور وأيضاً الهامش رقم (٦) ، حيث ملخص له .

٢٨ سنة من العمر) برنهارد فارن (Bernhard Varen) ، الـذي يعتبر أول مؤلف نظري في الموضوع ، حيث ظهرت محاولة للتمييز في علم الجغرافيا .

فحسب فارن فإن الجغرافيا تقسم الى علم عـام وعلم تطبيقي ، يدرس البلدان ، وحيث ثلاثة أقسام تدرس الخصائص الأرضية والسماوية والبشرية (٧) . ومجموع الخصائص البشرية لبلد ما بالإمكان اعتبارها ، الى حد ما ، جغرافيا اقتصادية . فهي تقدم بعض الظواهر التي يمكن اعتبارها جيو ـ اقتصادية ، كتركيب السكان وطريقة حياتهم وتغذيتهم ومداخيلهم وتربيتهم ومهنهم وتجارتهم ونظامهم السياسي ومدنهم . ومع ذلك فدراسة فارن عن الخصائص البشرية هذه لا تشكل الجغرافيا الاقتصادية كعلم مستقل ، بل هي محاولة للتمييز في الجغرافيا ، تحت ضغط متطلبات الحياة وتطور المانيفكتورة والتجارة .

الجغرافيا الاقتصادية في القرن الثامن عشر

وفي عود على بدء للمدارس الجغرافية ، إنما مع التركيز على ناحية الجغرافيا الاقتصادية فيها الآن ، نقول ان المدرسة الألمانية لعلم الإحصاء الوصفي الجغرافي للدولة والمدرسة الفرنسية (فيما بعد المدرسة الانكليزية) للجغرافيا التجارية ، كلاهما أثر في تطوير الجغرافيا الاقتصادية .لكن هاتين المدرستين لم تحددا الاتجاه الرئيسي للجغرافيا الاقتصادية . هذا الدور قامت به المدرسة الروسية . فلنر ذلك باختصار عبر استعراض المدارس الثلاث : الروسية والألمانية والفرنسية ، كونها تشكل خط استمرار التطور التاريخي للجغرافيا الاقتصادية .

المدرسة الروسية

في القرن الثامن عشر انصهرت الأسواق المحلية في سوق وطنية داخلية . وفي ذلك يقول لينين « هذا الإنصهار يعود الى تزايد التبادل بين المناطق والتطور المتتالي لتبادل البضائع وتركز الأسواق المحلية الصغيرة في سوق كل روسيا »[٢] . كذلك في القرن الثامن عشر جرت عملية اسكان وإنهاض المناطق الشرقية لروسيا واسهامها في التقسيم الداخلي للعمل . كما أنه في الوقت نفسه تركز الاهتمام في تأمين التوزيع الجغرافي ، الأفضل ما يكون ، لمصانع التعدين . وكان قد صدر « أوكاز » (كلمة روسية تعني أمر أو قرار قيصري ـ المؤلف) بهذا الصدد ، حتى أيام بطرس الأول في العام ١٦٩٧ (٨) . ونتيجة ذلك أصبحت روسيا عام ١٧٣٠ بمستوى انكلترا في انتاج الفونت ، وتفوقت عليها عام ١٧٤٠ .

كل ما ذكر استوجب الدراسة الجيو ـ اقتصادية ، الأمر الذي أدى الى تطور

---

(٢) V. Lenine, Œuvres, t1, p. 170

الجغرافيا الاقتصادية . وقد أرسى آنذاك دعائم الجغرافيا الاقتصادية كبار العلماء الروس العباقرة ، أمثال ف. تاتيشتشيف وم. لومونوسوف . صحيح أنه وجد الكثير من العلماء ممن سبقهم ولحقهم ، إنما يبقى أنهما هما اللذان خطا الإتجاه العام لهذا العلم : الجغرافيا الاقتصادية في روسيا . فقد وضعا مبادئه الرئيسية وكذلك موضوعات بحثه الرئيسية ، مستلهمين ضرورة التحليل العلمي لتقسيم العمل الاقليمي في روسيا . وبالمناسبة فقد كان قد ترجم كتاب « الجغرافيا العامة » لفارن بأمر من بطرس الأول ، كما كان قد أطلع عليه تاتيشتشيف واستلهمه ، إنما بشكل مبدع خلّاق ، لوضع نظرية جديدة ومستجدة في الجغرافيا الاقتصادية بالنسبة لروسيا عام ١٧٤٦[٣] .

لقد قسم تاتيشتشيف الجغرافيا الى جغرافيا رياضية وطبيعية من جهة وسياسية ، بمعنى اقتصادية في الواقع ، من جهة أخرى . أما من حيث أبعاد البحث ، بغية الاستنتاج والتعميم ، فقد ميز بين الجغرافيا العامة (العالمية) وجغرافيا البلدان والأقاليم . وأخيراً « ادخل جديداً » على دراسة المكان ، الا وهو عامل الزمان . نفي تصنيف العلوم الجغرافية ميز بين التاريخ القديم والقرون الوسطى والأزمنة الحديثة . وبالتالي فمفاهيمه النظرية كانت تحمل الطابع التاريخي .

وحسب تاتيشتشيف فالجغرافيا السياسية ، بمعنى الاقتصادية ، هي العلم الذي يصف المدن والمرافىء والتجمعات الكبيرة والصغيرة والحكومات وتقاليد العمل وتجربة الانتاج والأعمال التي يتخصص فيها سكان هذا أو ذاك من الأقاليم . كما تدرس الجغرافيا الاقتصادية هنا مشاغل السكان وحياتهم والتغيّر الذي يطرأ عليها مع الزمن .

فبالنسبة لتاتيشتشيف فإن الموضوعات التي تدرسها الجغرافيا الاقتصادية هي التالية :

- شبكة المقاطعات .
- السكان كقوة انتاج
- المقاطعات المتخصصة في هذه أو تلك من المنتجات .
- الحاصل الاقتصادي للانتاج
- تغيّر كل هذه الموضوعات التي ذكرنا عبر الزمن[٤] .

وقد كان يرمي الى إيضاح خصائص التقسيم الاقليمي للعمل في مختلف أقاليم البلاد . وقد عمل من أجل ذلك على كمية ضخمة من المعلومات (٩) .

---

(٣) للتفاصيل يراجع كتاب : Saouchkine. Geographie Economique p.p. 56-57

(٤) Ibidem, p. 57

أما لومونوسوف فلا يقل دوره أهمية في تطوير الجغرافيا الاقتصادية عن تاتيشيشيف . فنظرته الى الجغرافيا كانت واسعة للغاية . وكان يتحدث عن ضرورة التحليل التاريخي للظواهر الجغرافية ومقارنة المعاصرة منها بالتاريخ القديم .

وقد أشار في مذكرة بعث بها الى مجلس الشيوخ عام ١٧٦٠ الى النفع الكبير من الجغرافيا الاقتصادية لاقتصاد البلاد ، الى جانب مرماها التربوي . فهي التي تكشف النقاب عن موارد البلاد وتجارتها وإمكانيات التصدير فيها . وكان هو أول من استعمل ولأول مرة في التاريخ (عام ١٧٦٠) عبارة « جغرافيا اقتصادية » ، حيث أشار في المذكرة الآنفة الذكر الى احتواء الجغرافيا : الجغرافية الرياضية والطبيعية والاقتصادية . وفي العام ١٧٦٣ عند وضع برنامج أعماله المستقبلية نراه يسجل « جغرافيا اقتصادية » و« خرائط جغرافيا اقتصادية » . وعلى غرار تاتيشتشيف استعمل استمارة أسئلة (١٠) .

وبذلك فقد أرست المدرسة الروسية الدعائم لجغرافيا اقتصادية تقدمية مزدهرة ، قائمة على المعلومات المباشرة ، التي تكشف النقاب عن خصائص التقسيم الاقليمي للعمل وتخصص المناطق وتقيم استنتاجاتها على قراءة الخرائط الجغرافية وكذلك الاقتصادية .

المدرسة الألمانية

هذه المدرسة هي عكس المدرسة الروسية ، فقد اكتفت بجمع المعطيات الرسمية العائدة لمختلف البلدان الأوروبية . فالاحصاء الوصفي[٥] الذي تبلور في ألمانيا في القرن الثامن عشر تمثل بأعمال ج. آكنوال (G. Achenwall) وأ. بوشنغ (A. Busching) . فالإحصاء الجامعي الألماني ، الذي وضعه آكنوال يقدم وصفاً لأهم المسائل العامة في البلاد ، كالأرض والسكان والخيرات الطبيعية وتنظيم الدول والمدن والجيش والتربية ونماذج الاقتصاد والنظام المالي الخ . . . فهذا الإحصاء الجامعي ، الذي كان يسمى أيضاً «العلم الوصفي للدولة » ، كان يقدم حسب تعبير ماركس مزيجاً « من المعلومات ، الأكثر ما يكون اختلافاً . فالطريقة هنا تقوم على جمع كمية كبيرة من المعلومات عن ظواهر وأحداث لا رابط بينها ، وبالتالي لا يمكن القول اننا تجاه علم أصيل . ومن هذا القبيل كانت المعلومات الجغرافية والجيو ـ اقتصادية عند آكنوال »[٦] .

---

(٥) للتوسع بهذه النقطة بالإمكان مراجعة كتابنا : الاحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، الطبعة الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١ . (فيما بعد : الاحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ص .) .

(٦) Saouchkine, Geographie Economique, p.p. 58- 59

الواقع أن قيمة أعمال بوشنغ كانت أهم بكثير . فاعماله الاحصائية الجغرافية الوصفية تولي اهتماماً كبيراً لظروف الحياة المادية في المجتمع ، وبشكل خاص الوسط أو البيئة . كما تجدر الملاحظة أنه في حين أن آكنوال يدخل المعلومات الجغرافية في الاحصاء الوصفي فإن بوشنغ يدخل الاحصاء في المعلومات الجغرافية . فقد حدد بوشنغ الجغرافيا في سنة ١٧٥٨ بقوله « الجغرافيا تقدم المعلومات عن الحالة الطبيعية والمدنية للأرض »[٧] . كما كان يرى ويهتم في الجغرافيا بالبحث وليس بمجرد الوصف . على أنه ينقصه ما هو أساسي بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية كالمعلومات عن التقسيم الاقليمي للعمل والمبادلات بين الناس وتحرك البضائع والعلاقة بين الطبيعة والإنسان والاقتصاد .

المدرسة الفرنسية

الواقع أن التجارة والتعليم التجاري في القرن الثامن عشر كانت بحاجة الى غير معلومات المدرسة الألمانية ، وقد وجدت جذورها في فرنسا ، حيث ظهر في العام ١٨٢٣ « القاموس العالمي للتجارة والتاريخ الطبيعي والفنون والحرف » لمؤلفه جان جاك سافاري (Dictionnaire universel de commerce, d'histoire naturelle ,des arts et des métiers de Jean Jacques Savary) . كما ظهرت في « ليل » (Lille) في العام ١٧٤٠ أول محاضرات في الجغرافيا التجارية[٨] وفيما بعد أصبحت انكلترا مركز تطور الجغرافيا التجارية ، حيث ظهرت مدرسة الحساب السياسي ، الذي أعطى انطلاق الاحصاء كعلم في المدرسة الانكليزية[٩] .

بعد هذا الاستعراض للمدارس المعنية بالجغرافيا الاقتصادية ، والتي شكلت الاغناء المتتالي ـ وبشكل خاص المدرسة الروسية ـ لهذا الموضوع في مساره التاريخي ، لنر له مثلاً تلخيصياً قبل الانتقال الى استكمال مساره قبل الثورة الاشتراكية الكبرى وبعدها ، في هذه البلاد ، التي كانت مسرح التطور التاريخي لهذا العلم قبل الثورة وفيها وبعدها ، عنينا روسيا .

إذن وعلى سبيل المثال في روسيا ما قبل الثورة الاشتراكية روسيا القيصرية وجد العديد من عناصر الجغرافية الاقتصادية في أعمال الاحصائيين الذين اشتغلوا في مسح الأراضي وفي أعمال الاحصائيات الحربية وفي أعمال الرحلات والبحث عن تجارة القمح وغيرها . وقد كان لنمو قسمة العمل في البلاد والتخصص الاقتصادي أيضاً أقوى الأثر على تطور الجغرافية الاقتصادية . هذا كما كان لنمو وازدهار التجارة بين

---

(٧) Ibidem p. 57

(٨) نقلاً عن : Saouchkine, Geographie Economique p. 57

(٩) للتفاصيل يراجع كتابنا : الإحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم

البلدان وبين أقاليم البلد الواحد كبير الأثر في الحاجة الى تنظيم المعلومات عن توفر صفات وأسعار هذه وتلك من السلع في مختلف البلدان وأقاليمها ؛ الأمر الذي أدّى الى ظهور ما سمّي « بالجغرافية التجارية » . وفي الوقت نفسه تطلّبت حاجات العمل الاداري مع حاجات المعرفة الصرف ولو مؤقتاً ، سيما في الدول ذات المساحات الكبيرة ، تطلّبت الاقتصاد الاقليمي . هذا وفي الكثير من البلدان ، الشبيهة بروسيا مثلاً ، كان للجغرافية الاقتصادية مصدر آخر هو علم الأجناس (اتنوغرافيا) ، الذي يدرس معيشة وحضارة كل شعب على حدة . ومع ذلك وبالرغم من أهمية المصادر التي ذكرنا فإن نشوء الجغرافية الاقتصادية كعلم خاص قائم بذاته يعود بشكل حازم لتطور علم الاقتصاد ، وبشكل خاص الاقتصاد السياسي . فقوانين الاقتصاد السياسي التي تستعمل في قضايا توزيع الانتاج وضعت الأساس النظري للجغرافية الاقتصادية وساعدت على جعلها علماً أصيلاً بكل ما في الكلمة من معنى .

وإن ظهور مرتكز نظري للجغرافية الاقتصادية أدى الى أن نشأت فيها اتجاهات ايديولوجية محدّدة وواضحة كل الوضوح . وهذه الاتجاهات هي الاتجاه الماركسي من جهة ومختلف المدارس البورجوازية من جهة ثانية ، والعائدة في جذورها الى الاختلاف في مفهوم الأسس النظرية للاقتصاد السياسي (١١) ، وقد برزت هذه الخلافات في حجمها الأكبر والأكمل في نهاية القرن التاسع عشر .

الجغرافيا الاقتصادية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

الواقع أنه في النصف الأول من القرن التاسع عشر جرى الدفع اللاحق لتطور الجغرافيا الاقتصادية ، وفي إطار القطاع الزراعي ، في ألمانيا على يد « جوهان تونين » وفي روسيا على يد « س. آرسنيف » .

جوهان تونين هو مزارع من « مكلنبورغ » . نشر في العام ١٨٢٦ ، بالاستناد الى معطيات أرزاقه كتاباً بعنوان « الدولة المنعزلة وعلاقاتها بالزراعة والاقتصاد الوطني - دراسة تأثر أسعار الخبز وغنى التربة والضرائب على معالجة الأرض »[١٠] .

الواقع أن مؤلف تونين يقع على الحدود بين الاقتصاد السياسي والعلم الذي يدعى حالياً بـ « اقتصاد المكان » (أو « التوزع الاقليمي للاقتصاد ») ، ويشكل بالنسبة للعديد من العلاقات مؤلفاً جيو - اقتصادياً . فبالنسبة للاقتصاد السياسي لم يأت تونين بأي جديد فيما يعود للاقتصاد السياسي السابق على الماركسية . وفي ذلك يقول ماركس « هذا المزارع المكلنبورغي ، الذي له موهبة شكل التفكير الألماني ، ويدرس ملكياته في « تلو » كأنها التجسيد للزراعة بشكل عام و« مكلنبورغ - ستوربن » كأنها

---

(١٠) نقلاً عن : Saouchkine, Geog. Ec. p. 63

المدينة المثال ، ومنطلقاً من ذلك ، مستعيناً بالمشاهدة وحساب الاحتمالات والمحاسبة العملية الخ . . . ، يقيم بنفسه نظرية ريكاردو في الريع العقاري . فهذا في الوقت نفسه يفرض الاحترام ومدعاة للضحك »(١١) . بعد مضي عدة سنوات عاد ماركس للاهتمام بنشاطات تونين وسطر له التقدير التالي : « اعتبرت دائماً تونين كاستثناء بين الاقتصاديين الألمان ، على اعتبار أن البحاثة المستقلين والموضوعيين منهم في منتهى القلة »(١٢) .

فالواقع أن تونين ، كجغرافي ـ اقتصادي ، كان متقدماً كثيراً على عصره . وذلك بتكوينه نموذجاً للتوزع المكاني للأقاليم الزراعية حول مركز استهلاك (السوق) المنتجات الزراعية . وهذا ما سوف نعود اليه في استعراضنا « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » في الفصل السابع .

وكانت الجغرافيا الاقتصادية في النصف الأول من القرن التاسع عشر في روسيا غير ما رأيناها في ألمانيا . فقد كانت تتطور حسب تقاليد تاتيشتيف ولومونوسوف (أنظر ما سلف من هذا الفصل الثاني) ، أي بالإستناد الى الاقتصاد السياسي وكمية ضخمة من المعطيات الاحصائية ؛ بدراسة معطيات الامكانيات الطبيعية واليد العاملة ؛ وبالاتجاه نحو التوزع الاقليمي للاقتصاد وتحليل المعطيات العائدة للأقاليم الاقتصادية واستخلاص نتائجها . فعلى أساس ما ذكرنا تشكلت مدرسة س. آرسنيف . فهو « أول جغرافي اقتصادي محترف في تاريخ العلوم العالمي »(١٣) . هذا مع الإشارة الى أن أعماله لم تعرف لفترة طويلة وفقط مؤخراً اعترف بها على المستوى العالمي .

الواقع أن آرسنيف كان متأثراً بأعمال آدم سميث ، ومع ذلك فقد جدد كثيراً في طريقة التحليل الجيو ـ اقتصادي لروسيا وأقاليمها الاقتصادية المختلفة . وبالاستناد الى نظرية آدم سميث كتب س. آرسنيف في العام ١٨٤٧ : « إن الأرض هي الشرط الذي لا غنى عنه لرفاه الشعب ، وإن قوة انتاج الشعب هي الضمان لقوة ومتانة الدولة . فعمل الشعب في زراعة الأرض وتوجيهه حسب الظروف المحلية وحسب ضرورات العصر والعلم ، مما يؤمن الغنى المادي للدولة »(١٤) .

هذا وفيما يعود للتوزع الاقليمي للانتاج فسوف نراه في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » ، في الفصل السابع .

---

(١١) نقلا عن Snouchkine , geog. Ec. p. 63

(١٢) Ibidem p. 63

(١٣) Saouchkine, Geog. Ec. p. 64

(١٤) Ibidem p. 64

كما لا تقل أهمية أعمال آرسنيف فيما يعود للمدن ، حيث أراد أن يعرف سبب تقهقر وفقدان أهمية المدن المزدهرة فيما مضى من الزمن وتطور المقاطعات المجهولة سابقاً الى مدن كبيرة مزدهرة . وللإجابة على هذا السؤال ـ الهاجس أخذ بالمنهج المقارن ، عبر دراسة التغيّرات التاريخية التي حصلت في شبكة المدن وشبكة المياه الأكثر انتظاماً . وقد قدر العالم الأميركي هوسون (Hooson) عالي التقدير أعمال آرسنيف بهذا الصدد حيث قال « لقد كتب مونوغرافيا حول الجغرافيا التاريخية للمدن الروسية ، تجيب على السؤال حول نمو بعض المدن وسقوط بعضها الآخر . كما أنه بدأ تصنيف المدن حسب وظائفها وأصولها »(١٥) .

وبذلك فآرسنيف فتح الطريق للدراسة الجغرافية للمدن ، على اعتبار أنه بعد عشر سنوات ، أي في العام ١٨٤٨ ، ظهر في ليبنريغ كتاب « جوهان كوهل » (Johan Kohl)(١٦) ، الذي يعتبر في الأدب العالمي ، أول محاولة تحليل مقارن للموقع الجغرافي للمدن وأماكن تواجدها وأهميتها كمراكز تجارية .

فالواقع أن آرسنيف هو أبرز شخصية في الجغرافيا الاقتصادية العالمية ، في الزمن الذي كانت قائمة فيه على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ومعه بدأت فترة الانقلابات التاريخية التي سترفع للمقام الأول أكبر العلماء الثوريين : ماركس وأنجلز وكذلك داروين وتشرنشفسكي وغيرهم من كبار الجغرافيين ، الذين لعبوا دوراً كبيراً في تطور الجغرافيا الاقتصادية العالمية . ويستلفت النظر بهذا الصدد إسمان لامعان هما : ن . أوغارف (N. Ogarev) وب . كريوكوف (P. Krioukov) . وهما من روسيا وليسا من أوروبا الغربية .

الجغرافيا الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

ن . اوغارف ثائر ديمقراطي ، فيلسوف وشاعر روسي . وهو واضع أول نظرية للتوزع الأقليمي للاقتصاد في تاريخ العلوم العالمي . وقد وضع عدة أطروحات أساسية لهذه النظرية ، التي سوف نستعرضها في بحثنا « تاريخ تطور توزيع الانتاج في النظام الرأسمالي » ، في الفصل السابع .

أما ب . كريوكوف في دراسته عن « القوى الصناعية في روسيا الأوروبية » فقد وضع لأول مرة في العلوم العالمية الأطروحات الرئيسية للتوزع الجغرافي للصناعة بالاستناد الى التوزع الأقليمي للصناعة . وهذا ما سوف نراه أيضاً في « تاريخ تطور

---

(١٥) D. Hooson, the Development of Geography in Pre-Soviet Russia: AAAG, vol 58, N° 2, 1968 نقلاً عن Saouchkine, Geog. Ec. p. 65

(١٦) Saouchkine, Geog. Ec. p. 65

توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » ، في الفصل السابع .

كما أن دراسة كريوكوف فتحت المجال لتخصص جديد في الجغرافيا هو الحفاظ على البيئة بالاستناد الى العلم .

الواقع أنه حتى في أيام همبولدت وريتر (أنظر الفصل الأول) أرسى العالمان الروسيان أوغارف وكريوكوف الأسس النظرية للجغرافيا الاقتصادية ووضعا مبادىء التوزع الأقليمي للاقتصاد والتوزع الجغرافي للصناعة » والاستعمال المحافظ للطبيعة » .

هذا وفي العام ١٨٤٦ نشر العالم التقدمي الإميركي جورج مارش (George Marsh) كتاباً بعنوان « الإنسان والطبيعة أو الجغرافيا الطبيعية المتغيّرة بالنشاط البشري » ، حيث طور نظرية كريوكوف حول الاستعمال الذي يحول دون النهب لخيرات الطبيعة ، بل الحفاظ عليها وضرورة وضع نظام اقتصادي يحافظ عليها . فبالإستناد الى مجموعة ضخمة من المعطيات برهن مارش على أن الملكية الخاصة الرأسمالية تهدم الطبيعة . وقد ناهض هذا العالم بشدة الشركات الصناعية وشركات النقل وغيرها كما رمى في كتابه الى وضع مشاريع بناء تهدف الى تغيير الطبيعة .

ومثير للدهشة انه بعد عشر سنوات وجدت آراء الثائر الديمقراطي الروسي د. بيساريف (D. Pissarev) ، في دراسته حول « طبيعة العمل » (١٨٦٣) ، وجدت صداها في آراء مارش . وبالمناسبة فإن محاكمات بيساريف ضد مالتيوس مثيرة للانتباه . وقد ترجم كتاب مارش الى الروسية ؛ ويبدو أن واضع مقدمته آنذاك كان بيساريف[١٧] .

لا يستغربن توقفنا ، وحتى تبسطنا بعض الشيء ، عند البيئة والحفاظ عليها في الجغرافيا الاقتصادية . فهذه النقطة أصبحت من موضوعات هذا العلم الهامة والمثيرة ، لدرجة أنها أصبحت علماً قائماً بذاته لدى البعض .

والفكرة التي يدافع عنها مارش وقبله بيساريف وغيرهما من العلماء تقوم على « ضرورة تناغم مكتسبات الاقتصاد السياسي مع العلوم الطبيعية ، في دراسة الجغرافيا الاقتصادية ، من أجل حلّ القضايا المتعلقة بالتطور الاقتصادي والثقافي لشعوب البلدان المعنية »[١٨] . وهذه الأفكار وجدت تربة خصبة في مجموعة العلماء التقدميين في قلب الأممية الأولى . وكان يترأسهم الجغرافي الفرنسي إليزه ركلو (Elisée Reclus) ، عضو الأممية الأولى ومناضل نشيط في كومونه باريس . وقد وضع ، بالاستناد الى

---

(١٧) Saouchkine, Geog. Ec. p. 67

(١٨) Saouchkine, Geog. Ec. p. 67

مجموعة ضخمة من المعطيات ، نظرية « تأثير العمل البشري على الوسط الجغرافي وتأثير الوسط الجغرافي بدوره على تطور المجتمع والعمل وحياة الشعوب » . وقد سمى هذه النظرية « الميزولوجيا » (La Mésologie)(١٩) .

ومن أعضاء مجموعة إليزه ركلو العالمان الجغرافيان الروسيان ل . متشنكوف ، (L. Metchinkovc) وب . كروبوتكين (P. Kropotkine) .

فمتشنكوف صاحب مؤلف لامع في الأدبيات الجغرافية العالمية هو « الحضارة والأنهر التاريخية الكبرى » ، حيث حلل العلاقة المتبادلة فيما بين النهر - بمعنى مجموعة الشروط الطبيعية - ومستقبل المجتمع البشري .

إنما كما نرى فالإهتمام بموضوع البيئة أو الوسط الجغرافي انتهى ، على أيدي هذه الكوكبة من علماء الأمية الأولى ، التي التأمت حول ركلو ، انتهى الى خارج الجغرافيا الاقتصادية ، من جراء عدم الاستيعاب الكافي من قبل علمائها للأسس الاقتصادية للتطور الاجتماعي . فقد انتهوا الى تاريخ الجغرافيا وذكّروا برؤياهم السطحية بأنصار الحتمية ، في حين أنهم ، في الواقع ، كانوا يرمون ، عبر تفسيرهم الجغرافي لتاريخ المجتمعات غير الصحيح (من وجهة نظر الماركسية بالطبع) ، يرمون الى وضع نظرية « فوضوية - اجتماعية » (Anarcho-Sociologique) . بمعنى آخر « كانوا يرمون الى تقوية التآزر والتعاون العام بين أفراد المجتمع ، إنما من خارج الإطار الطبقي ، وذلك بغرض اضعاف دور سلطة القهر وزيادة دور الحرية والإستقلال والوصول بالتالي الى « حرية الإرادة » بكلمة الى الفوضوية(Anarchie) »(٢٠) .

الواقع أن الاتجاه العلمي في « الاستعمال المحافظ » لخيرات الطبيعة ، الذي وضع أسسه كريوكوف وتابعه بيساريف ومن بعده مارش ، قد تطور بشكل خلاّق مبدع في أعمال العالم الطبيعي الروسي أ. فويكوف (A. Voickov) صاحب العديد من الأعمال في الجغرافيا الاقتصادية . وقد كرّس فويكوف حياته لدراسة موضوع « نشاط العامل في الطبيعة والنتائج الايجابية والسلبية لهذا النشاط » ، وانتهى إلى إرساء القواعد العلمية لاستنتاجات ابحاثه العملية والنظرية . وبالتالي فليس صدفة الإتيان على ذكر مارش وفويكوف في إحدى الندوات العالمية حول « دور الانسان في تغيير وجه الأرض » (برنستون ، الولايات المتحدة الأميركية ، حزيران ١٩٥٥) كصاحبي حل هذا الموضوع - القضية (٢١) .

---

(١٩) Ibidem p. 67- 68

(٢٠) Saouchkine, Geog. Ec. p. 68

(٢١) Ibidem pp. 68- 69

الجغرافيا الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر

الجغـرافي الألمـاني ف. راتـزل من مـريـدي ك. ريـتر ويعتـبـر مـؤسس « الأنتروبوجيوغرافيا » (الجغرافيا الأنتروبولوجية) . وقد صدر الجزء الأول من مؤلفه هذا في العام ١٨٨٢ والثاني في العام ١٨٩٩ .

والواقع ان الخط الاقتصادي في تطور الجغرافيا الاقتصـادية لم يـظهر في أوروبـا الغربية إلا بعد عام ١٨٨٠ . كما ان عبارة « جغرافيا اقتصـادية » لم تستعمـل فيها إلا بـدءاً من العام ١٨٨٢ ، عنـدما أعلن العـالم الألماني و. غـوتز (W. Götz) ، وهـو من تلامذة ف. راتزل ، الأطروحات الرئيسيـة لهذا العلم : الجغـرافيا الاقتصـادية ، إنمـا بمعنى أكثر ميلاً الى الانتروبولوجيا منه الى الاقتصاد . وفي هـذه الفترة ظهـرت الأعمال الأساسية في الجغـرافيا التجـارية ، وبشكـل خاص في كتـاب الجغرافي الانكليـزي ج. شيزولوم (G. Chisholm) : « دليل الجغرافيـا التجارية» (Hand book of Commer- cial Geography) في العام ١٨٨٩ . على أن غـوتـز وشيـزولم لم يكن بـإمكـانهما تلبيـة حـاجات الصنـاعيين في تنـافسهم لاختيار الأمـاكن الأكثر مـا يكـون مـلاءمـةً لاقـامـة مؤسساتهم . وقد كان الطلب كبيراً في ألمانيـا ، الأمر الـذي أدى الى التطور العـاصفـم للصنـاعة فيهـا ، وفي الوقت نفسـه إلى تطور أعمـال الاقتصاديـين الألمـان أمثـال « أ. سشافل » (A. Schäffle) وو. لونهاردت (W. Launhardt) ، الذي سـوف نرى بعض الشيء عنه « في تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » في الفصل السابع .

هذا في المانيا وانكلترا (أوروبا الغربية) أما في روسيا (أوروبا الشرقية) فالاتجاه الرئيسي لتطور الجغرافيا الاقتصادية تجلى في أعمال تاتيشتشيف ولومونوسـوف وآرسنيف وأوغارف ، وكما رأينا ، ليتأكد فيما بعد في أعمال ب. سيمـونوف ـ تيـان ـ شنسكي ، صاحب نظام التوزع الاقليمي للاقتصـاد الذي سـوف نرى في « تـاريخ التـطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » في الفصل السابع .

كما لا بد من الإشارة إلى أنه ، في هذه الفترة ، ظهرت في روسيا وبـاقي البلدان الأوروبية أبحاث عدة في الجغـرافية الصنـاعية . وقـد استلفتت النظر في روسيـا أعمال الكيميـائي الكبير والإقتصـادي أيضاً د. منـدليـف (D. Mendelève) بالنسبـة للتوزع الاقليمي للصناعة ، والتي سوف نرى بمنتهى الإيجـاز كذلـك في « تاريخ تطور تـوزع الانتاج في النظام الرأسمالي » في الفصل السابع .

إذن بالإمكان القول أن تطور الجغرافيا الاقتصادية تجسد في نهاية القـرن التاسـع عشر ، بالأسماء اللامعة التـالية : إ. ركلو ، أ. فـويكوف ، ب. سيمـونوف ـ تيـان ـ شنسكي ود. مندلييف الذين شكلوا كـلاسيكيي هذا العلم . كـما تنبغي الإشـارة الى أنهم لم يكونوا ماركسيين مع إمكانية اعتبارهم في عداد الماديين .

الجغرافيا الاقتصادية في أوائل القرن العشرين

إتسمت هذه الفترة بتقهقر الجغرافيا الاقتصادية وانحرافها عن خطها السابق . ففي ألمانيا فإن تقليد همبولدت المادي اندثر أمام مثالية ريتر وراتزل . هـذا وفي أعمال أ. هتنر (A. Hetner) الجغرافي الأنتروبولوجي المشهور ، الذي وضع نظريته الخاصة فإن الجغرافيا الاقتصادية لم تعد علماً جغرافياً إنما صنفت بين العلوم الاقتصادية . وفي فرنسا حل محل ركلو ومدرسته العلمية مدرسة فيدال دي لابلانش ، التي كانت تركز الانتباه على تفاصيل خصائص تأقلم الحياة البشرية مع الظروف الخاصة للوسط الجغرافي ، وأيضاً تجسيد الامكانيات الطبيعية للاقتصاد خلال التطور التاريخي للمقاطعات . وقد كان فيدال دي لابلانش يصف بمنتهى الدقة وبمقدرة فائقة العلاقة المتبادلة فيما بين الطبيعة وحياة الناس في المقاطعات الصغيرة وعلى الخصوص الريفية ، الأمر الذي أدى الى ذياع صيته . إنما هذه المدرسة كانت تجهل حياة الاقاليم الصناعية والمدن الكبيرة والخصائص الجديدة لجغرافية السكان وجغرافية الاقتصاد . وفي العام ١٩٠٩ صدر في ألمانيا كتاب أ. فبر حول « توزع الصناعة » ، والذي سنرى فيما بعد في تاريخ « تطور توزع الانتاج من النظام الرأسمالي » في الفصل السابع . على أنه حصل بالفعل تقهقر فيما يعود للتوزع الاقليمي للاقتصاد بالنسبة لما سبق اليه في أعمال سيمونوف ـ تيان ـ شسنكي ومندلييف .

فالواقع ان الجغرافيين في أوروبا الغربية لم يتمكنوا من تلمس أهمية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، كما حصل في أوروبا الشرقية . وأولى المحاولات بهذا الصدد حصلت عند أ. مكندر سنة ١٩٠٢ وأ. هربرتسون (A. Herbertson) ، الذي درس مع ذلك التوزع الطبيعي وليس الاقتصادي (١٩٠٥ ـ ١٩١٣) ، وفقط ت. انغلبرشت (T. Engelbrecht) نشر مؤلفاً في برلين حول « المناطق الزراعية في البلاد الإستوائية »، حيث تناول جزئياً مسائل التوزع الاقليمي للاقتصاد .

أما في روسيا فالاحصائي ج. فورتوناتوف (A. Fortounatov) قدم في العام ١٨٩٦ نظرية حول التوزع الاقليمي للاقتصاد شكلت تراجعاً بالنسبة لسالفيه . وقد أعطى تحديداً للأقاليم هو التالي « من المناسب تسمية اقليم قسم من سطح الأرض واضح المعالم على الخارطة ومميز عن الأقسام الأخرى بمؤشرات مختلفة[٢٢] » ، ففتح الطريق للذاتية في الموضوع . أما الإحصائي ج. باسكين (G. Baskine) ، فقد حاول عام ١٩١٦ تطبيق نظرية تونين في التقسيم الاقليمي للزراعة في روسيا . فكان عمله بمثابة عودة الروح الى نظرية تونين بعد مرور ٩٠ عاماً على نشرها .

---

(٢٢) Saouchkine, Geog. Ec. p. 75

الجغرافيا الاقتصادية بعد ثورة أوكتوبر الاشتراكية الكبرى

وقد كانت ظروف ما بعد الثورة الاشتراكية في روسيا الدافع والمنشط الأكبر لتطور الجغرافيا الاقتصادية الماركسية اللينينية ، وذلك على أثر ظهور المتطلبات والموجبات التي طرحتها عليها عملية بناء الاشتراكية في البلاد . فقد تجمّعت كمية ضخمة من مواد الجغرافيا الاقتصادية لتكون في خدمة وضع أول خطة لمشروع الاقتصاد الاقليمي للبلاد . وقد كانت ذات أهمية أساسية لنظرية الجغرافية الاقتصادية مقولة ف. ا. لينين في « مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » عن التوزيع العقلاني للانتاج ، والتي وضعها في نيسان ١٩١٨[٢٣] ، حوالي سنة بعد عودته الى روسيا ، وقدمها الى « أكاديمية العلوم في روسيا » . وكان قد اصطحب معلومات ضخمة عن التطور العلمي والتكنيكي ، الذي حصل في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى ، كما اطّلع عليه وبأمثلة ملموسة في ألمانيا (استخراج اللينيت الضعيف العطاء الحراري ، وعلى هذا الأساس بناء المجمعات الكيماوية) والسويد (بناء محطات الطاقة الكهربائية - المائية أو الكهرمائية الاقليمية) . وقد تضمنت هذه الخطة الأفكار الرئيسية لبناء قوى الانتاج في المجتمع الاشتراكي بواسطة تطوير الطاقة والصناعة الثقيلة . وسوف نشير الى ذلك بالملموسية وبأقوال لينين نفسه في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » في الفصل السابع .

كما تنبغي الإشارة إلى أن لينين في هذه الوثيقة : « مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » يطور الأفكار التي سبق أن عالجها قبل سنتين في مؤلفه « تطور الرأسمالية في روسيا » عام ١٩١٦ ، حيث كان يتحدث عن التنظيم المستقبلي لقوى الانتاج في ظل الاشتراكية في شكل « التنظيم أو التوزيع الاقليمي للانتاج » . وهذا الأمر أشار اليه في هذه الخطة ، حيث يقول ما معناه أنه من أجل بناء الإشتراكية يجب الاستناد الى الموارد الطبيعية الغنية وتأمين الاستعمال لها بشكل يؤدي إلى أعلى انتاجية للعمل الاجتماعي وانقاص مصاريف النقل . وهذا يعيدنا الى موضوع العلاقة بين الطبيعة والمجتمع › الذي عالج كلاسيكيو الماركسية - اللينينية مشيرين الى الإمكانيات الضخمة للإنسان المتحرر ومن استغلال الرأسمالية في الاستعمال العقلاني لقوى الطبيعة بالنسبة لمثيله المستغل من قبل الرأسمالية ، التي تستعملها بشكل غير عقلاني .

كما تنبغي الإشارة بمناسبة هذه الوثيقة الى تركيز لينين على مبدأ ضرورة الخسارة الأقل ما يكون في العمل في بناء المؤسسات الصناعية . وهذا يشكل الحلقة الرئيسية في القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي الاشتراكي .

كذلك لم تكن بأقل من «مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي» أهمية أيضاً

---

(٢٣) Ibidem p. 77

إرشادات ف. أ. لينين عن ضرورة الأخذ بالحسبان ، خلال عملية بناء الاشتراكية ، الظروف المحلية وأيضاً مهمات تجسيد السياسة الوطنية في الحياة . وقد كان هنا لمقررات الحزب حول توزّع الانتاج في الاتحاد السوفييتي أهميتها الكبرى أيضاً إذ انعكست في أول خطة خماسية للبلاد ، والتي سبقتها خطة « غويلرو » ، التي لا بد من استعراضها ولو بإيجاز ، لكبير الدور الذي لعبته في تطور الجغرافيا الإقتصادية .

دور خطة « غويلرو » (Plan GOELRO) (١٢) في تطوير الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية

خطة « غويلرو » هي أول خطة للتطور الاقتصادي لبلاد السوفييت على المدى الطويل . وقد كان لينين ملهمها ومرشدها الأول . ففي فترة قصيرة تمكن أحد مساعدي لينين وهو « غلب كرجيجيا نوفسكي » ، من جمع عدد من العلماء وضعوا ، في تسعة أشهر ، خطة اعادة تنظيم اقتصاد الجمهورية السوفييتية الفتية ، مستلهمين أفكار هذه الخطة الموجّهة من النقاط الثلاث التالية :

١ ـ كهربة الاقتصاد

٢ ـ اعادة تنظيم النقل

٣ ـ الاقتصاد الاقليمي (إقامة الأشكال الاقليمية للاقتصاد الوطني) .

النقطتان الأولى والثانية نستعرضها هنا في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية والثالثة في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » في الفصل السابع لعلاقتها المباشرة بتوزع الانتاج . مع الاشارة الى العلاقة العضوية للنقطتين الأولى والثانية بالنقطة الثالثة كما سوف يتضح من العرض فيما يلي ، وخصوصاً أن النقطة الأولى هي بمثابة ، المرتكز المادي الأساسي للنقطتين التاليتين الثانية والثالثة . ولا سيما إذا ما تذكرنا قول لينين أن الحكم للسوفيتات بالاضافة الى الكهرباء مساوٍ أو هما الاشتراكية آنذاك .

يكمن جوهر هذه الخطة في الحقيقة في وضع نظرية التنظيم الاقليمي للانتاج الاشتراكي وتطبيقها . وقد وضعت في العام ١٩٢٠ ، بإدارة لينين المباشرة . وقد كان يعطي هذه الخطة أهمية كبرى لدرجة نعتها ببرنامج الحزب الثاني .

وقد كانت هذه الخطة في الواقع أول خطة دولة لتطور اقتصاد بلد ما في المدى الطويل في تاريخ العالم . وقد جسّدت وكما أسلفنا فكرة لينين عن التنظيم الاقليمي العقلاني للانتاج . وبذلك وضعت مبادىء جغرافيا اقتصادية جديدة متجهة نحو المستقبل . وقد كانت كهربة البلاد فيها بمثابة الرافعة للتوزيع الاقليمي للاقتصاد . وخلال وضع خطة « غويلرو » ضم لينين بشكل عضوي كهربة البلاد الى تشكيل

المناطق الاقتصادية وخلق بذلك جغرافيا اقتصادية جديدة . وفي إحدى محادثاته مع غلب كرجيجا نوفسكي تكلم عن « جغرافية كل فرع من خطة الكهرباء »[٢٤] ، وعن خارطة علمية لمراكز توليد الكهرباء الرئيسية بقوله « مثل هذه الخريطة يجب أن تشير بوضوح الى حدود المناطق التي تمدّها مراكز توليد الكهرباء وكذلك أنواع الصناعات التي ستستهلكها »[٢٥] .

كما أن خطة غويلرو أشارت الى دور مراكز توليد الكهرباء الكبيرة الاقليمية في التوزيع الجديد لقوى الانتاج بما يلي : « على مراكز توليد الكهرباء الأقليمية ان تكون بمثابة الواحات أو المراكز التي تتجمع عليها القيم الصناعية والثقافية الجديدة ، مشكلة بذلك الخارطة الجديدة كل الجدة للجغرافيا الصناعية والاقتصادية »[٢٦] . وفي المكان نفسه تشير خطة « غويلرو » الى الدور المستقبلي لهذه المراكز الكهربائية حيث يرد : « لذلك فعند وضع مشاريع انتاج الكهرباء الأقليمية ، من الخطأ الإكتفاء بمفهوم ضيق يبقى في حدود تلبية حاجات الصناعة القائمة بالطاقة الكهربائية بل العكس ، إذ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التأثير الجاذب لهذه المراكز الكهربائية الاقليمية ويجب الاستناد الى خطة مدروسة بعمق للبناء الاقتصادي وقائمة على المعطيات الحقيقية للموارد الطبيعية المنتجة في روسيا »[٢٧] .

كما أن خطة « غويلرو » انطلقت ، قبل أي شيء ، من العلاقات الاجتماعية الجديدة التي كانت في روسيا على أثر ثورة أوكتوبر الاشتراكية الكبرى . وقد عبرت هذه الخطة عن الامكانيات المغايرة كل المغايرة للامكانيات القائمة في البلدان البورجوازية ، وذلك « بتحرر الأرض - مجال عمل الانسان الرئيسي وأداته - وكذلك باطنها وكل العناصر الطبيعية على سطحها من عقبات الملكية الخاصة ، واعلانها ملكاً للشعب بكامله »[٢٨] . فبفضل ملكية كل الشعب للموارد الطبيعية « يصبح بإمكاننا أن نتوقع من الانتشار الواسع لمراكز توليد الكهرباء الاقليمية عندنا وتأثيرها العميق في اقتصادنا الوطني ، يصبح بإمكاننا أن نتوقع ضرورة التفوق وحتى التخطي للمستويات القائمة في انتاج الكهرباء في البلدان الأوروبية والأميركية »[٢٩] .

فالتنظيم الجديد لقوى الانتاج في روسيا استند الى المواد الأولية والوقود والطاقة

---

(٢٤) اعمال خطة « غويلرو » ، موسكو ١٩٥٢ ص ١٤٣ (باللغة الروسية) (فيما بعد خطة غويلرو) .

(٢٥) خطة « غويلرو » ص ١٤٣ (باللغة الروسية) .

(٢٦) خطة كهربة روسيا ، موسكو ١٩٥٥ ، ص ٤٩٥ (باللغة الروسية) (فيما بعد خطة كهربة روسيا ، ص ...) .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٤٩٥ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

والأرض وغيرها من خيرات البلاد . كما أعار اهتماماً خاصاً للموارد النهرية وكذلك البشرية كقوة عمل بشكل خاص .

وخطة « غويلرو » تكرر في الواقع التدابير الأساسية « لمسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » لتوزع الصناعة في البلاد ، والتي استعرضناها آنفاً . وفي ذلك تتحدث خطة « غويلرو » عن : « عقلانية توزع فروع الصناعة وتمركزها بواسطة المكننة الواسعة الانتشار والكهربة أيضاً ـ تلك هي المهام الملحّة القائمة »(٣٠) .

ولم يكن ليقل أهمية في خطة « غويلرو » المبدأ « النظامي » (Systémique) لاقامة فروع الاقتصاد الوطني ، والذي يعني أن « عناصر وفروع الاقتصاد لا تمثل بحد ذاتها قيماً « محددة » وأهميتها تتغير بالنسبة لتغيّر تآلفها . ولذلك يجب دراسة الاقتصاد في مجموعة ومقارنته بغيره كمجموع وليس كعناصر . وبناء عليه فعند وضع خطة عقلانية للاقتصاد في البلاد ، من المستحسن تقسيمها الى وحدات مستقلة ـ المناطق أو الأقاليم ـ والأخذ بمقارنة احتمالات خطة الاقتصاد الموضوعة بغرض تنفيذ مختلف التدابير وبشكل خاص الكهربة »(٣١) .

وهذا الذي ذكرنا الآن يذكرنا بالتدابير الأساسية للمقاربة « النظامية » (Systémique) في حل مسائل التنظيم الاقليمي العقلاني للانتاج الاشتراكي ومسائل تطور نظام الأقاليم الاقتصادية في علاقتها فيما بين بعضها البعض ، وكذلك تطبيق الطريقة المقارنة للاحتمالات ، بكلمة بكل ما أصبح الأساس لنظرية الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية المعاصرة .

وخطة « غويلرو » شددت على ضرورة الاختصار الاقتصادي للمسافات الكبيرة كيما تنقص المصاريف اللازمة لتخطيها . وهذا يتعلق بشكل أولي بإقامة محطات توليد الكهرباء . « فمحطات توليد الكهرباء الأقليمية اكتسبت دوراً مقرراً في الاقتصاد ، لأنها كانت قادرة، بالحد الأدنى من المصاريف، وانطلاقاً من العدد الأقل ما يكون من نقاط الارتكاز، وبالحساب الأدق ما يكون لاستهلاك الطاقة، كانت قادرة، على تقديم الكهرباء لأقاليم شاسعة في البلاد »(٣٢) . ونحن هنا مجدداً تجاه أنموذج منطقي وسابق لزمانه ومتوقعاً أقل كمية ممكنة من محطات توليد الكهرباء واستهلاك الطاقة والنقل ، وكذلك تجاه مساحة كبيرة للغاية مؤمنة لها الكهرباء . وفيما يعود للدور الكبير للكهرباء هنا ورد في خطة كهربة روسيا بصددها : « ان عليها أن تلعب الدور الكبير العائد لها

---

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٥٢٠ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

في كل الأعمال التي تتطلب تخطي صعوبات المدى المكاني الكبيرة »[٣٣] . وهذا يتأتى عنه تناول مسائل النقل برؤيا جديدة ، لها كبير الأهمية في التنظيم الاقليمي للانتاج . ويرد بهذا الصدد في خطة كهربة روسيا ما يلي : « يجب وضع هيكلية رئيسية للنقل ، انطلاقاً من طرق مواصلات تؤمن السعر الرخيص للنقل ، وتكاثفه الهائل[٣٤] .

ولا بد من الإشارة بهذه المناسبة الى الصراع الذي جرى داخل تطوّر الجغرافية الاقتصادية فيها بين الاتجاه التقليدي الموروث من ماضي ما قبل الثورة ، والقائل « بالقطاعية الاحصائية » والاتجاه « الاقليمي » الماركسي الأساسي . وقد انتهى الصراع بفوز الاتجاه الاقليمي ، كما سوف نرى عند بارانسكي بشيء من التفصيل ، وأدّى الى نمو الجغرافية الاقتصادية ونمو أولى خطاها في تقييم استنتاجات التجربة الاقليمية للاقتصاد الوطني المخطط في الاتحاد السوفييتي . وهنا لا بد من لفت النظر الى أن كلاً من الاتجاهين يمكن أن يكون في كل من البلدان الرأسمالية وكذلك الاشتراكية .

والتطوّر اللاحق للجغرافية الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي كان بشكل رئيسي في الاتجاهين التاليين :

١ ـ الأبحاث الملموسة للجمهوريات والأقاليم بواسطة استعمال نتائج أعمال البعثات .

٢ ـ تعميق الدراسة النظرية لقضايا توزيع الانتاج .

وقد نتج عن ذلك العديد من البعثات والمؤلفات والخرائط والأطالس للاتحاد السوفييتي والجمهوريات المختلفة ، الخ . . . . وبالتالي فأبحاث الجغرافية الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي تشمل القضايا النظرية وكذلك التطبيقية الملموسة العائدة لمختلف الجمهوريات والأقاليم ، وقد تجلت بشكل خاص وأخّاذ في أعمال الكسندروف وبارانسكي وكلاسوفسكي ، كما سوف نرى .

كما لا بد من الإشارة ، أيضاً بهذه المناسبة ، الى التغيّرات النوعية ، العائدة للجغرافيا الاقتصادية ، والتي تأتت عن ثورة أوكتوبر . فمن علم الوصف الاحصائي أصبحت الجغرافيا الاقتصادية نظرية هامة وفاعلة ، تستعمل ، وبنجاح ، في عملية التوزع العقلاني للانتاج الاجتماعي الاشتراكي وتقسيم البلاد الى أقاليم أو وحدات أو مناطق اقتصادية . هذا وقد ارتبطت عملية بناء الاشتراكية وكذلك الشيوعية ، فيما بعد ، بالجغرافيا الاقتصادية ، وأصبحت من خصائصها المميزة . وبذلك أضحت علماً يتطور لتلبية مهام بناء الاشتراكية والشيوعية في البلاد .

---

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٦١ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

وهنا تبرز بعض الأسماء الاعلام ، لا بد من التعرف الى الدور الذي كان لها في ميدان الجغرافيا الاقتصادية وتطويرها ، وكذلك المدرسة التي تشكلت من بعضها في الموضوع . فلنتعرف على ذلك فيما يلي .

الجغرافيا الاقتصادية في اعمال إ. الكسندروف ون. بارانسكي

تلخيصاً لما سبق عرضه بالامكان القول ان الجغرافيا الاقتصادية في هذه الفترة ـ ما بين العشرينات والثلاثينات ـ استلهمت في تكونها وتطورها « مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » للينين وخطة « غويلرو » وأعمال الفوسبلان (إدارة الدولة المركزية للتخطيط) في العشرينات حول « التوزع الاقليمي للاقتصاد » وكذلك التخطيط له في إطار المجمعات الإنتاجية ، وأيضاً الموازين الاقتصادية التي وضعت لمجموع البلاد وأقاليمها وموازين النقل ما بين الأقاليم . كما أنها استلهمت المنجزات العلمية والتكنيكية وتوقعات التطور الموسع للاقتصاد الاشتراكي .

وقد لعب إ. الكسندروف دوراً كبيراً في هذا الاتجاه الحاسم . فقد ساهم بشكل واسع في وضع مشروع « التوزع الأقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية »كنظام«مجموعات اقليمية للانتاج » . كما وضع في السنوات ١٩٢١ ـ ١٩٢٧. مشروع المحطة الكهرمائية «للدنيبر »، حيث شمل عمله النواحي الفنية والاقتصادية والجيو ـ اقتصادية ؛ الأمر الذي لا بد من الاشارة اليه في إطار « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » في الفصل السابع . هذا كما وسع المشروع بضمه اليه مجمع الطاقة والصناعة « للدنيبر » ، الذي كان يتألف من عدد من المؤسسات المترابطة فيما بينها . وقد نفذ هذا المشروع . فيما بعد اتسع المشروع أيضاً وشمل كامل المنطقة الاقتصادية المنجمية والصناعية للجنوب . وبالنسبة للعلم فقد كان ما ذكرنا أول مشروع للافادة الفعلية المجمعية المتداخلة من الموارد الطبيعية والبشرية لاقليم اقتصادي كبير كثيف السكان ، مساوٍ لبلد أوروبي بأكمله . نكتفي بهذا القدر بالنسبة لمساهمة هذا العالم الجغرافي في إغناء الجغرافيا الاقتصادية آنذاك(٣٥) ، مشيرين في الوقت نفسه إلى الإسهام التطبيقي الملموس لألكسندروف بالنسبة للموضوع وكما رأينا . هذا في حين أن عملية الاستنتاج والتعميم للوقائع ووضع النظريات والفرضيات بغية الوصول الى مفهوم موحد للجغرافيا الاقتصادية الجديدة ، هذه العملية قام بها عالم آخر ، ذو ذكاء قلما وجد ، مسلح بالنظرية الماركسية ـ اللينينية ، وعلى معرفة بكل الأدبيات الروسية والأجنبية المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية ؛ وكان قد درس بعمق أوضاع بلاده وله خبرة نادرة لاشتراكه الفعال في بناء الدولة السوفييتية . هذا العالم هو ن. بارانسكي ، الثوري والاقتصادي والجيو ـ اقتصادي والشخصية

---

(٣٥) ونرد من يرغب بالمزيد الى كتاب Saouchkine, Geog. Ec. p 86- 87

العامة اللامعة ، والذي شكل فيما بعد مع كلاموفسكي المدرسة السوفييتية في الموضوع . وبالمناسبة فقد وافق لينين بارانسكي على مشروعه وضع كتاب للجغرافيا الاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وقد كان ذلك العمل بمثابة الإستكمال المنطقي لنشاطه الثوري . فقد كان يرى بارانسكي في الجغرافيا الاقتصادية « إحدى أهم الوسائل القادرة على إعادة تنظيم العالم وبناء القاعدة المادية والتكنيكية والاقتصادية للإشتراكية ، ومن ثم الشيوعية ، ووسيلة للتربية والتعليم ورفع مستوى رفاه الشعب »[٣٦] . وكتاب بارانسكي « الجغرافيا الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية ـ نظرة في أقاليم الفوسبلان » صدرت الطبعة الأولى منه في العام ١٩٢٦ . وقد استلهم الكتاب أفكار خطة « غويلرو » والتوزع الاقليمي للاقتصاد وبناء المجمعات الاقليمية للطاقة والصناعة .

الواقع أن بارانسكي في كتابه قدم تاريخ التقسيم الاجتماعي والاقليمي للعمل قبل ثورة أركتوبر وبعدها . كما وصف عملية تشكيل نظام الأقاليم الاقتصادية المترابطة فيما بينها بوسائط النقل . هذا وقد اعتبر « هذا المفهوم للاتجاه الأقليمي في الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية عكس الاتجاه الوصفي ، الذي يدرس الحالة والتوزع الجغرافي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني »[٣٧] .

كما أن اعتباره الخاص للأقاليم سوف نراه في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » في الفصل السابع .

وقد جعل بارانسكي الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية أكثر ميلاً الى الجغرافيا . فقد ركز الاهتمام بالطابع الجغرافي ، بشكل خاص ، للبحث الاقتصادي وانتظام الوقائع . و« الطابع الجغرافي ، في الاتجاه الأقليمي لديه ، يقوم ، قبل أي شيء ، على أنه جغرافي ـ تاريخي ومتداخل »[٣٨] . وقد تجلى ذلك في الخطة الخماسية الأولى لتطور الاقتصاد الوطني في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (١٩٢٨ ـ ١٩٣٢) .

وقد كان لقرار الحزب والحكومة حول تعليم الجغرافيا في المدارس انعكاس منهجي كبير وتنظيمي أكبر وليس فقط بالنسبة للمدارس والجامعات وإنما أيضاً بالنسبة لتطور الجغرافيا كعلم والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص . ففي السنوات التي تلت أخذ ملايين التلامذة والطلاب يتعلمون أسس الجغرافيا الاقتصادية وقوانين وخصائص توزع قوى الانتاج وعناصرها الملموسة أيضاً وخاصية التطور المجمعي المتداخل

---

(٣٦) نقلاً عن Saouchkine, Geog. Ec. p.87
(٣٧) Saouchkine, Geog. Ec. p. 88
(٣٨) Ibidem, p. 88

للأقاليم الاقتصادية . كما أصبحوا فيما بعد من بناة الاشتراكية وعملوا كثيراً من أجل التوزيع الجيد لقوى الانتاج في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

مبادىء مدرسة بارانسكي وكلاسوفسكي

لقد كانت مقاربة بارانسكي للجغرافيا الاقتصادية ديالكتيكية ، وقد تجلت في النقاط الثلاثة التالية :

أولاً : لم يكن بارانسكي ليذيب الجغرافيا الاقتصادية في الجغرافيا ، بالرغم من جعلها أكثر ميلا الى الجغرافيا ، بل كان يدافع عن استقلاليتها ، النسبية بالطبع ، وأصالتها ، مشيراً الى مهامها الخاصة وعلاقتها المتينة بالاقتصاد السياسي وبقية العلوم الاقتصادية وكذلك الاحصاء وتاريخ الاقتصاد الوطني والتكنيك . وبذلك تصبح الجغرافيا الاقتصادية بمثابة الوحدة المنسجمة لمختلف العلوم الجغرافية ، التي لولاها تفتقد هذه العلوم خاصيتها وشكلها وتتناثر في العلوم الأخرى . وقد كان بارانسكي يحذر من الميول الجاذبة في الجغرافيا ، كما يؤكد على أن الجغرافيا الاقتصادية تتميز عن العلوم الجغرافية الأخرى بكونها علماً اجتماعياً واقتصادياً . وهذا أصبح من المسلمات في هذا العلم فيما بعد وحتى اليوم ولم يعد مثار جدل ، بالطبع في البلدان الاشتراكية على الأقل .

ثانياً : لقد كان بارنسكي يعتبر كلاً متكاملاً الخصائص المكانية والزمانية - التاريخية - وفي الوقت نفسه للعلم أي علم . وهذا بالطبع نتيجة لأخذه الواسع بالطريقة التاريخية ، عملاً بمبادىء الماركسية - اللينينية . كما كان يعتبر ، وعن حق ، ان « غرض الجغرافيا يكمن في اكتشاف القوانين والخصائص الجغرافية - المكانية - للتطور التاريخي وان الظاهرة المكانية تحدد خاصية الجغرافيا »[٣٩] . وعن ذلك تأتي لديه الاهتمام بالخارطة الجغرافية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص، وخصوصاً تلك التي تمثل تاريخ التطور والديناميكية للظواهر الاقتصادية . كما كان يعتبر أن « التقسيم الأقليمي الاجتماعي للعمل هو العملية الرئيسية في الجغرافيا الاقتصادية ، لأنه يضم ، ويشكل عقلاني ، العنصر التاريخي الى العنصر المكاني »[٤٠] . أما خصائص مدرسته فتقوم على « أنها تضع في المقام الأول مسائل التقسيم الاقليمي الاجتماعي للعمل ودراسة أشكاله وخصائصه وتغيراته ونتائجه بالعلاقة بتاريخ المجتمع »[٤١] .

---

(٣٩) Saouchkine, Geog. Ec. p. 92

(٤٠) Ibidem p. 92

(٤١) Ibidem, p. 92

ثالثاً : اعطى بارانسكي حلاً لمسألة العلاقة بين الظواهر القطاعية والاقليمية في الجغرافيا الاقتصادية . وذلك لرؤيته انه « أساس المسألة يكمن في كون تخصص الاقتصاد حسب القطاعات وتطورها يصاحبه التقسيم الاجتماعي للعمل وتشكل وتطور الأقاليم الاقتصادية والتقسيم الاقليمي الاجتماعي للعمل بين البلدان وبين أقاليمها وقطاعاتها وداخلها »(٤٢) . كما أنه يربط ذلك باعتباره كل بلد ما كمجموعة متكاملة من أقاليم اقتصادية ، وكل اقليم اقتصادي كعنصر عضوي في البلاد وكحلقة من اقتصادها . وبذلك فمسألة البلد والاقليم مرتبطة بالتطور المجمعي المتداخل لاقتصاد البلاد وبكل من أقاليمها الاقتصادية . وبالتالي لا انفصام بين القطاعات والأقاليم . وبما أن أي بلد كان يشكل جزءاً من هذا النظام أو ذاك للتقسيم الدولي للعمل ، فإن التقسيم الدولي للعمل له تأثيره الكبير أو الصغير ، إنما الحتمي ، على تطور مجمل نظام الأقاليم الاقتصادية وتخصصها وهيكليتها واتجاه العلاقات فيما بينها .

هناك لدى بارانسكي مسألة أخرى هي شبكة النقل وشبكة المدن ، والتي عالجها في مقال له بعنوان « حول الدراسة الجيو - اقتصادية للمدن » ، حيث يقول : « كما أن شكل المساحة في الهندسة يرسم بالخطوط التي تحده والنقاط التي تقوم على تقاطعها ، ففي الجغرافيا الاقتصادية فإن رسم بلد أو اقليم ما يتشكل عامة بالطرق والمدن . . . فالمدن والطرق وثيقة الارتباط ومتبادلة الشروط . . . . فالمدن مع شبكات الطرق تشكل الهيكل ، الذي يقوم عليه كل ما يتبقى ، الهيكل الذي يشكل المدى ويعطيه بعضاً من حدود رسمه أو صورته . . . فالخارطة مع المدن والطرق تشير بشكل مباشر إلى أماكن تواجد المراكز الرئيسية وكذلك الأقاليم في البلاد ، كما تدل على الكثافة النسبية للمؤسسات في البلاد وتعطي صورة ، ولو مختصرة ، أو نظرة تلخيصية ، لتوزع الأقاليم الاقتصادية الرئيسية ، بالنسبة لبعضها البعض . فالمدن هي بمثابة مركز القيادة الذي تنطلق منه كل نشاطات البلاد الاقتصادية وكذلك السياسية والإدارية والثقافية . وككل جهاز إداري للمدن سلسلة مراتبها . ففي حدود كل بلد وحتى إقليم اقتصادي هام ، يوجد نوع من التبعية والتناغم بين المدن ؛ فكل واحدة منها تقوم بدور محدد ولها مجال عمل ونشاط كبير أو صغير مشكلة منطقة خاصة بالتالي من التأثير والجذب »(٤٣) .

ونتيجة لذلك فهيكل شبكة الطرق والمدن ، الذي تشكل مع تطور البلاد ، يوضح نظام الأقاليم الاقتصادية ويحدد توزعها بالنسبة لبعضها البعض وكذلك طبيعة

---

(٤٢) Ibidem p. 92

(٤٣) مسائل الجغرافيا ، المجموعة الثانية ، موسكو ١٩٦٤ ، ص ١٩ - ٢٢ ، (باللغة الروسية) (فيما بعد مسائل الجغرافية ، المجموعة - الثانية ص . . .) .

واتجاه العلاقات الاقتصادية الاقليمية وأيضاً الاتجاهات الرئيسية لنقل البضائع والمسافرين . كما لا بد من القول أن للأقاليم الاقتصادية بدورها أنظمة مدن وأنظمة نقل البضائع والمسافرين داخل الأقاليم .

هناك أخيراً تناقض آخر حلّه بارانسكي بفضل أخذه بالطريقة الديالكتيكية ألا وهو التناقض بين طرق البحث القديمة والجديدة .

قبل بارانسكي لم يكن بإمكان الجغرافيا الاقتصادية سوى الاستعانة بالاحصائيات المتجمعة من قبل مختلف الإدارات وكذلك معطيات علم الخرائط والأدبيات المختلفة في الموضوع . من دون نكران أهمية مصادر هذه المعلومات أدخل بارانسكي في الجغرافيا الاقتصادية المعطيات المتجمعة في البعثات والمعالجة فيا بعد بشكل خاص .

وكقاعدة عامة فإن الاحصائيات الرسمية بما فيها التعدادات لم تكن لتفيد عن العلاقات المكانية للأحداث . وضع بارانسكي أمام الجغرافيا الاقتصادية مهمة الدراسة المباشرة الحقلية للعلاقات المكانية للاحداث المختلفة . هناك مهمة أخرى وضعت أمام الجغرافيا الاقتصادية وهي التحليل العميق لاقتصاديات المقاطعات النموذجية .

لحل المسائل المطروحة ضمت مدرسة بارانسكي استعمال الاحصائيات والخرائط ومصادر الأدبيات المختلفة في الموضوع الى طرق البحث الجيو- اقتصادي في الحقل . الأمر الذي مكّن من حل المسألة التي يطرحها نظام « البلد - الاقليم » ، لأن الأبحاث الحقلية الممتدة في الوقت نفسه على كل البلاد غير ممكنة .

وقد كان لمشاركة كلاسوفسكي لبارانسكي كبير الأهمية ، إذ اعتمد عليه في حل المسائل النظرية الكبرى وتنظيم البعثات الجغرافية الصعبة . وقد كان كلاسوفسكي من مساعدي الكسندروف . وهو صاحب المشروع المجمعي ما بين الاقليمين « أورال- كوزنتس » وكذلك انغارا - تشر موكوفو وغيرهما من المجمعات الهامة . .

كان كلاسوفسكي مهندساً واقتصادياً ومخططاً . وقد عمل الكثير لتقدم النظرية والتطبيق في الأبحاث الجغرافية . وهو جغرافي موسوعي ، وقد ركز الاهتمام على النواحي التكنولوجية والاقتصادية لمدرسة بارانسكي بإدخاله روحية وأسلوب الحلول والحسابات البناءة ، لأخذه بالطرق الرياضية في البحث .

لقد رأى كلاسوفسكي في التوزيع الاقليمي للاقتصاد تنظيماً إقليمياً لقوى الانتاج في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ؛ قادراً على تأمين التنامي في انتاجية العمل الاجتماعي لا مجال لمقارنته بمثيله في البلدان الرأسمالية . وسوف نرى تفاصيل ذلك في تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي في الفصل السابع .

لقد قدم كلاسوفسكي نظرية المجمعات الاقليمية لـلانتاج مستنـداً الى معطيـات ضخمة بالنسبـة للاتحـاد السوفييتي وبعض البلدان الأجنبيـة الرأسمـاليـة ، التي كـان يعـرفها . وبنـاء عليه أكـد أن المجمعـات الأقليميـة لـلانتـاج في اتحاد الجمهـوريـات الاشتراكية السوفييتية تتميز بشكل واضح عن التشكيلات الاقليمية الرأسمالية ، عـلى اعتبار أن المجمع الأقليمي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو شكـل خاص للتنظيم الاشتراكي لـلانتاج ، بعكس أشكـال الاحتكارات الـرأسماليـة ، التي لا تعير اهتماماً على الاطلاق للانتاج الذي أصبح اجتمـاعياً بشكـل غير معقـول في إطار هـذه الاحتكارات .

كما كانت نـظرية كـلاسوفسكي حـول التوزع الاقليمي لـلاقتصاد خـير وأمضى سلاح في النضال ضد الإرادية في توزيع قوى الانتاج .

وتنبغي الإشارة إلى أن كلاسوفسكي عندمـا كان يضـع ويحل المسـائل النـظرية ، كان يستلهم تجربته الواقعية في مشاريع المجمعات الأقليمية الانتاجية الكبيرة . وبمـا أنه كان يرى في التوزيع الاقليمي للاقتصاد وسيلة لتغيـير الاقتصاد ، فقـد كان عـلى وعي كامل من أن ذلـك غير ممكن من دون تغيـير مماثـل للبيئة . وبنـاء عليه فقـد كان يـرى لزومية « وجود الأسس العلمية الدقيقة من أجل التخطيط وإعادة البناء في الوقت نفسـه لـلاقتصاد والـطبيعة في الأقـاليم الاقتصاديـة ؛ وبالتـالي ضـرورة الاستعمـال لمجمـوع القـوانين الاجتمـاعية والـطبيعيـة للتـطور ، مـع إعـطاء الأفضليـة بـالـطبـع للظروف الاجتمـاعية . وهـذا المفهوم يعني الاختـلاف مع التفسـير للعـلاقـات بـين الجغـرافيـا الاقتصادية والجغرافيا الطبيعية الذي يقيم بينهما خطاً فاصلاً نهائياً وليس نسبياً »[٤٤] .

وبناء عليه فالجغرافيا الطبيعية تعود للعلوم الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية للعلوم الاجتمـاعية . إنمـا الطرح الـديالكتيكي للمسـألة يؤدي الى أن هـذا التقسيم « لا يبرز سوى المضمون الأساسي لهذين العلمين ، لكنه لا يستثني العلاقة بينهما »[٤٥] .

إن المسـائل النـظرية لكـلاسوفسكي تجلت بشكـل ذي قـوة خـاصـة في مقـالتـه « المسـائل العلمية في الجغرافيا » . وقد نشرت بعد وفاته في العام ١٩٥٥ ، وتعتبر بمثابة وصيته النظرية . وهذه المقالة تبـدو بمثابـة وثيقة ذات جـرأة خاصـة وملفتة للنـظر ، في علم الجغـرافيا المعـاصرة . والمقـولة الأسـاسية فيهـا هي أن « تطور علم الجغـرافيـا في العصر الـسوفييتي يعكـس خـاصـة شغف الصـراع الثـوري للجـديـد ضـد القـديم ، للإشتراكية ضد الأيـديولـوجية الـبـورجوازيـة . فتغيير العـالم وليس مجرد وصفـه بشكل

---

(٤٤) كلاسوفسكي . نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، ص ٢٥ (باللغة الروسية) .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

إحدى خطوط الصراع ضد بقايا البورجوازية في الجغرافيا . أما الخط الثاني فيتمثل في وحدة المبدأ وعملياً في مجموع المعارف الجغرافية عن الطبيعة وكذلك الحياة الإجتماعية وأيضاً إبداع الناس التكنيكي والأساس المادي والتكنيكي للانتاج . وهذا الخط الثاني يستمر الأخذ به للجغرافيا الجديدة للشيوعية »[٤٦] .

فيما بعد يؤكد كلاسوفسكي على أهمية الحل للمسائل النظرية في الجغرافيا ، حيث أن هذا العلم « يقدم لوحة اجمالية لحياة المعاصرين والطبيعة على الكرة الأرضية ، وذلك حسب البلدان والأقاليم ، وبشكل يؤدي بطبيعة الحال الى تمايز البلدان والأقاليم حسب الأنظمة الاجتماعية وكذلك طرق الانتاج المختلفة »[٤٧] .

كما أن كلاسوفسكي كان ينتقد المقاربة التجريبية في الأبحاث المجمعية ، وذلك لأنه كان يرى ضرورة خلق نظرية عامة في الجغرافيا . وقد كان يعير اهتماماً خاصاً العملية القائمة « لتآكل خطوط الفصل » بين العلوم ، مركزاً على « الوحدة الديالكتيكية » للمعارف البشرية ، والتي تزداد تأكداً مع الوقت »[٤٨] .

وحسب كلاسوفسكي « فإن القاعدة المادية التكنيكية للمجمع الاقليمي للانتاج هي عنصر قوى انتاج العمل الاجتماعي ، وتشكل ميدان بحث الجغرافيا الطبيعية وفي الوقت نفسه الجغرافيا الاقتصادية . . وخاصية هذه الأبحاث توجب قيام علاقة بين العلوم الجغرافية القائمة وتطور العلوم الجديدة التي تنمو على أطراف القديمة »[٤٩] .

وطالما نحن بصدد الحديث عن مدرسة بارانسكي وكلاسوفسكي ، يقتضينا الانصاف الإشارة الى اهتماماتها بدراسة البلدان الأجنبية ، بغية إرساء إستنتاجاتها النظرية على أسس متينة باعتمادها الشمولية . وقد كان هنا لـ إ. فيتفر (I. Vetver) دور هام ، الى جانب بارانسكي بالطبع ، والذي كان قد درس الجغرافيا والاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية واليابان وغيرهما من البلدان الرأسمالية . فقد كان لفيتفر ، بحكم تكوينه الثقافي ،أسس تاريخية ، مكنته من الأخذ بالطريقة التاريخية في دراسة التوزع الإقليمي للاقتصاد في البلدان الرأسمالية المختلفة (أميركا اللاتينية ، فرنسا ، إنكلترا والمانيا قبل الحرب العالمية الثانية) . وبذلك فقد تمكن من أن يدرس بعض المدارس الجيو- اقتصادية البورجوازية ، من رؤيا انتقادية بالطبع ، وفي رأسها المدرسة الفرنسية . وبناء عليه فقد كتب مؤلفاً في الجغرافيا الاقتصادية للبلدان الأجنبية ، كما

---

(٤٦) مسائل الجغرافيا ، المجموعة ٣٧ ، موسكو ١٩٥٥ ، ص ١٢٩ (باللغة الروسية) (فيما بعد مسائل الجغرافيا ، المجموعة ٢٧ ص . .) .

(٤٧) المصدر نفسه ، المجموعة ٣٧ ، ص ١٣٠ .

(٤٨) المصدر نفسه ، المجموعة ٣٧ ، ص ١٣٤ .

(٤٩) Snouchkine, Geog. Ec. p. 99- 100

لعب دوراً كبيراً في إعداد الاختصاصيين في الجغرافيا الاقتصادية للبلدان الأجنبية .

كما تنبغي الإشارة ، بالمناسبة ، الى الدور الأساسي الذي قام به ر. كابو (R.) (Kabo)في تشكيل مدرسة بارانسكي ، حيث كان له الدور المميز الخاص في الجغرافيا السكانية السوفييتية ، في حين أن هذه المدرسة في أوائلها ، حتى في أعمال الكسندروف وبارانسكي وكلاسوفسكي ، لم تكن لتعطي السكان الا الحيز الضيق . وقد أشار الى ذلك بصراحة تامة بارانسكي عام ١٩٤٦ عندما قال : « فبعد القضاء على الجغرافيا الأنتروبولوجية القديمة ، فإن الاتجاهات الجديدة لم تقدم البديل لها ، فالقسم المخصص للسكان ، والذي كان يقدم ، في الوصف الجغرافي القديم ، المعلومات الكثيفة ليس فقط عن تركيب السكان وإنما أيضاً عن توزعهم حسب المناطق وحتى حسب العادات والتقاليد والثقافة ، هذا القسم اختفى ، من دون أن يترك أي أثر في الأعمال الحديثة ، لقد ضاع في مكان ما بين الطبيعة والاقتصاد ، بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية ، فقد نسينا الانسان ! »[٥٠] .

وقبيل الحرب العالمية الثانية ، في العام ١٩٤١ ، كتب كابو مقالاً بعنوان « عناصر دراسة الجغرافية السكانية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية » ، حيث طرح وللمرة الأولى العديد من المسائل المبدئية العائدة للجغرافية السكانية ، وخصوصاً جغرافية الشعوب والاسكان والتمييزات الجغرافية المتعلقة باهتمامات الناس وطرق حياتهم . وقد كتب كابو «إن الدراسة الجغرافية الواسعة لحياة الإنسان يجب أن تبدأ بإعادة تقييم الجغرافيا الاقتصادية نفسها »[٥١] .

---

(٥٠) ت. بارانسكي ، الجغرافيا الاقتصادية ، علم الخرائط الاقتصادية ، موسكو ١٩٦٦ ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ (باللغة الروسية) (فيما بعد بارانسكي علم الخرائط الاقتصادية ، ص . . .) .

(٥١) Saouchkine, Geog. Ec., p. 101

الفصل الثالث

مفاهيم الجغرافيا الاقتصادية

وفي عود على بدء لتحديد الجغرافيا الإقتصادية نستعرض فيما يلي تعاريفها العائدة للمدرسة البورجوازية ، ومن ثم ، لإستكمال اللوحة المقارنة ، تلك العائدة للمدرسة الماركسية ، ممهدين لذلك بالقول أنه منذ مدة ويصدر العديد من المقالات التي تدعو الى جغرافيا اقتصادية أكثر ميلاً الى الإقتصاد مقابل مقالات أخرى تدعو الى جغرافيا اقتصادية أكثر ميلاً الى الجغرافيا . إنما يبدو لنا أن التيار الأول الداعي الى الميل نحو الاقتصاد في الجغرافيا الاقتصادية هو الأقرب الى الواقع ، وذلك سواء أكان في النظام الإشتراكي ، بالرغم من الأخذ بالتوزيع الاقليمي للاقتصاد ، حيث هذا واقع حالها أم في النظام الرأسمالي ، سيما الذي يأخذ بالتخطيط الإرشادي ويدعو الى التوزع الاقليمي للاقتصاد ، وخصوصاً في التجربة الفرنسية وتفشيها في إطار السوق الأوروبية المشتركة (الأقليم ـ الخطة أو البرنامج) ، وكذلك في الولايات المتحدة الأميركية السباقة على أوروبا في هذا المضمار (ايزرد ،ليونتيف وغيرهما) . هذا مع الإشارة الى العلاقة الجدلية بين الميلينَ ـ في إطار شبه الإستقلالية لكل من الإقتصاد والجغرافيا ـ في الواقع الحياتي المعاش .

المدرسة البورجوازية

فمن بين تعاريف المدرسة البورجوازية القديمة للجغرافيا الاقتصادية التعريف التالي للعالم الجغرافي أ. مكندر ، الذي يرى فيها « العلم الذي يدرس انتاج السلع وتوزيعها »(١) . وقد عمّق جونز هذا التعريف ، بحيث أصبحت الجغرافيا الاقتصادية لديه « العلم الذي يدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية ودراسة انتاج الحرف والنشاط الاقتصادي »(٢) . أما مكفارلين فأضاف صفة الديناميكية بقوله

---

(١) S. W. Wooldridge and, W.G. East, The Spirit and Purpose of Geography, Hutchinson 1962, p. 103

(٢) C.F.Jones, Economic Geography, , Mc. Millan, N.Y. 1967, p. 4

ان الجغرافيا الاقتصادية هي « العلم الذي يدرس أثر البيئة الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والعلاقات المكانية المختلفة »[٣] . هذا في حين أن شيزولم قال عن الجغرافيا الاقتصادية انها « العلم الذي يدرس أثر الظروف الطبيعية في انتاج السلع وطرق نقلها ووسائل تبادلها »[٤] . وأما هانز بويخ فقد رأى فيها « العلم الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الإنسان والأرض ، والتي ينتج عنها خلق ظاهرات بشرية متنوعة على سطح الأرض »[٥] ، إنما ليعود مؤكداً على أن الجغرافيا الاقتصادية هي الجغرافيا قبل أي شيء آخر .

فكما نرى فكل هذه التعاريف ، وكثير غيرها مماثل لها فلم نذكره ونرد من يرغب به الى الهامش رقم (١٣) ؛ كل هذه التعاريف تتماثل أحياناً فيما بينها ، وتفسر بعضها البعض ، بحيث تتكامل ، وذلك بالرغم من الخلافات القائمة فيما بينها ، خصوصاً بالنسبة لموضوع الجغرافيا الاقتصادية بالذات . ومع ذلك بالامكان جمعها إلى حد كبير في الإطار الذي يعتبر الجغرافيا الاقتصادية الدراسة لأنواع نشاط الإنسان على سطح الأرض لانتاج وتوزيع واستهلاك موارد الثروة الاقتصادية ، وعلاقة كل ذلك بالمكان . وهذا يسمح لنا بالقول بتعبير آخر أكثر ملموسية وبروزاً لفرض طرح مهام الموضوع ان الجغرافية الاقتصادية تهتم بطرق ووسائل كسب العيش ، أي باستثمار الانسان لموارد الأرض الطبيعية وانتاج السلع ، سواء أكانت المواد الخام أو الأغذية أو السلع المصنعة ، وأيضاً نقلها وتوزيعها واستهلاكها . وهذه الأمور كلها تشكل حقل الجغرافية الاقتصادية . فإذا ما أردنا تجسيد هذا المعنى أو المفهوم رأينا أن مهمات أو وظائف الجغرافية الاقتصادية هي التالية :

ما هي أنواع النشاطات الاقتصادية القائمة ؟ أين هي قائمة ؟ لماذا هي قائمة ؟ متى اقيمت ؟ وكيف أقيمت ؟

هذه الوظائف والمهمات ، وكما نرى ، وصفية سطحية ولا تدخل لب عملية الانتاج ، حيث قوى الانتاج وعلاقات الانتاج (١٤) وتوزعها الجغرافي . هذه الوظائف هي نتيجة عملية الانتاج ولا تدخل في عملية الانتاج نفسها ، في علاقتها الجغرافية بتواجد قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، وبالتالي فهي على سطح الأشياء والأحداث ولا تنفذ إلى أعماقها ، حيث الجوهر والحقيقة والتحرك عبر العلاقة المتبادلة أو الأحرى

---

(٣) J.M. Mac-Farlane, Economic Geography, London 1930, p. 1

(٤) نقلاً عن د. حسن سيد أحمد أبو العينين ، الموارد الاقتصادية ، الطبعة الأولى مكتبة مكاوي ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٧ (فيما بعد د. حسن أبو العينين ، الموارد الاقتصادية ص . . .) .

(٥) H. Boesch, A Geography of World Economy, Van Nostrand, Rainbold Company, London 1964;(Boesch , A Geography of World Economy, p . . فيما بعد)

الجدلية فيما بين الانسان والطبيعة .

هذا النقص في التفسير المشار اليه وكذلك التفاعل مع الطبيعة يستكمله ، الى حد ما ليس إلا ، وفي إطار المفهوم البورجوازي بالطبع ، التحديد التالي ، حيث نشعر بخلفية الاقتصاد القائم على مفهوم الندرة والصراع مع البيئة الطبيعية وكذلك الاجتماعية لاجلها ، ومع جديد هو « المدى الاقتصادي » .

وبهذا الصدد يقول البروفسور في جامعة السوربون بول كلافال « الجغرافية الاقتصادية هي دراسة ظواهر المدى الاقتصادي لعملية صراع الناس مع الندرة أو القلة ، وبالتالي فهي تفسر تحركات الخيرات المنتجة وتوزعها ، كما تشير الى العقبات التي يصطدم بها المنتجون ، مميزة بين ما يعود من هذه العقبات الى الطبيعة وما يعود منها الى المؤسسات ، كما تشير أيضاً الى كون المناظر والمجموعات تجاور بعضها البعض نتيجة المقررات المتخذة من أجل الإفادة المثلى من المصادر الأولية »(٦) .

إنما رغم ما ذكرنا من استلحاق تفسيري وجديد هو « المدى الاقتصادي » ، فهذا التحديد غير مكتمل ورغماً عن ازدياد الايضاح بتفسير ما يقصد بالجغرافية الاقتصادية بما معناه انها تمكن من التعبير عن توزيع الانتاج وكذلك الاستهلاك في المدى الاقتصادي وكذلك قضايا المدن والمناطق والتطور والجمود .

ثم يكتب كلافال مضيفاً « والجغرافية الاقتصادية تحاول أن تفسر توزع واقع حال الانتاج والتقسيم والاستهلاك . ولتفهم ذلك تستعمل القوانين الموضوعة من قبل الاقتصاديين ، مع الإشارة الدقيقة الى الطريقة التي يؤثر فيها المدى الاقتصادي على الواقع المذكور مغيّراً ومقولباً »(٧) .

هذا التفسير من قبل كلافال يذكرنا بالإمكانية الجغرافية ، على اعتبار أن « المدى الاقتصادي » هو نتاج صراع المجتمع مع الندرة ، بالطبع في الطبيعة . وبالتالي فتأثير « المدى الاقتصادي » المذكور في الطبيعة يتوقف على الإنسان وثقافته ودرجة استعمال معرفته في صنع ظواهر هذا « المدى الإقتصادي » ، الذي يغير ويقولب الواقع الطبيعي ، بحيث يصبح واقع حال الانتاج والتقسيم والاستهلاك .

لذلك لا بد من استكمال هذه المفاهيم البورجوازية للجغرافية الاقتصادية والتي تفتقر الى الطريقة التاريخية والديناميكية والرؤيا البناءة ، لا بد من استكمالها بالمفهوم

---

(٦) Paul Claval, Eléments de Géographie Economique, Editions M. Th. Genin, Librairies Techniques, Paris 1976, Introduction, p. 9 (Claval, Géographie Economique, p. فيما بعد)

(٧) Claval, Géographie Economique, p. 10

الماركسي ، الذي يتناولها عبر الأبعاد الثلاثة للمنطق الجدلي (١٥) .

انما هذا لا يعني أن كل تحديدات ومفاهيم الجغرافية الاقتصادية البورجوازية على نفس المستوى . فالواقع ، وكما مر معنا في آخر العرض التاريخي في الفصل الأول ، هناك طرح ، في بعض البلدان الرأسمالية ، سيما فرنسا ، للجغرافية الاقتصادية يقترب في مفهومه من المفهوم الماركسي مجرد الاقتراب بالطبع . مثالنا على ذلك التعريف الموسع التالي للعالم الجغرافي الفرنسي بيير جورج .

« إن غرض الجغرافية الاقتصادية هو دراسة الانتاج وكذلك أشكال تواجد الاستهلاك لمختلف المنتوجات في كل أنحاء العالم . وبالتالي فهي في جوهرها علم انساني ، وبمزيد من الدقة علم اجتماعي . فعمليات الانتاج والنقل والتبادل والتحويل والاستهلاك للمنتوجات هي نتيجة مبادرات ومدينة أيضاً بخصائصها ونجاحها لأشكال تنظيم متأتية نفسها عن الماضي الخاص لكل مجموعة بشرية .

« فالظواهر والأحداث التي تشكل موضوع دراسة الجغرافية الاقتصادية هي نتيجة معطيات تاريخية مختلفة القدم كتطور وسائل الثقافة والانتاج الممتدة على مر آلاف السنين ، وكذلك تطبيق مكتشفات العلم المتتالية والمستمرة في بعض الظروف التاريخية والجغرافية وأيضاً الانتشار ، على سطح الكرة الأرضية ، لمختلف وسائل الانتاج والتبادل ومختلف انماط الاستهلاك والاستعمال ، وذلك حسب تطور مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك تطوّر التكنيك المرافق لها والتوسع غير المتوازن لكل من هذه الأنظمة »[٨] .

نلاحظ ، بل نشعر وحتى نحس هنا بعملية التوزع للانتاج وكذلك ، وهذا هو المهم الأهم والمميز عن التعاريف البورجوازية السابقة ، تأثير عمل النظام الاقتصادي - الاجتماعي في هذا الموضوع . هذا وتعبيرنا هنا بأننا « نشعر وحتى نحس » يعود لعدم التعبير الواضح أو الأصح الملموس لتسمية الأشياء بأسمائها واللجوء الى العموميات لدى الكاتب ، لذلك اضطررنا الى اعتماد هذا الأسلوب . ومع ذلك يمكن للقارىء ما بين السطور والمستقرىء للأفكار المعبر عنها وليس خلفياتها ، بل الأفكار ذاتها المعبر عنها بالأسلوب الذي عرفنا ، كل ذلك يمكن القارىء من الوصول الى ما وصلنا اليه وحتى تلمسه دون مبالغة . إنما مع ذلك لا نرى ولا نلمس أهمية دور فعل الجغرافية الاقتصادية في عملية التوزع هذه للانتاج ، مقرونة بالطبع مع غيرها من العلوم .

---

(٨) Pierre George, Précis de Géographie Economique, Presses Universitaires de France, Paris. 1970, Introduction, (Pierre George, Géographie Economique, p. .. فيما بعد)

بالطبع لا ضير من ذلك على كاتب هذا المفهوم لأنه يعيش في بلد رأسمالي . يكفيه أنه توصل الى ما توصل اليه ، على ما يبدو لنا ، دون شد الشعيرات ، نتيجة محاولة استعماله نظرة الى الوجود ومفاهيم غير المفاهيم البورجوازية في هذا الموضوع ان لم تكن نقيضها ، على واقع رأسمالي . وإذا لم يلق نظرة الى المستقبل لمغرفة دور الجغرافية الاقتصادية ، فهذا أمر طبيعي ويعود للصعوبات المادية العملية وكذلك المعنوية التي تحيط في المجتمع الرأسمالي البورجوازي الذي يعيش فيه .

كذلك لم يتحدث عن علاقة الانتاج وتوزعه بعلاقات الانتاج ، لذلك لا بد من الاستعراض للنظرة الماركسية في الموضوع .

المدرسة الماركسية

فحسب المفهوم الماركسي فإن الجغرافية الاقتصادية علم اجتماعي ، وحتى علم اقتصادي ، يدرس التوزع الجغرافي للانتاج ، كمفهوم لوحدة قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، مع ظروف وخصائص تطوره في مختلف البلدان والمناطق لبلد ما . وبمعنى أكثر ملموسية يصبح غرض الجغرافية الاقتصادية « دراسة أنظمة الأرض التي تنشأ خلال الحياة في المجتمع والظواهر الأقليمية الفعلية لنشاط الانسان في الانتاج وغيرها من النشاطات الاجتماعية »[٩] . وكأمثلة ملموسة أيضاً عما يقصد بهذا التحديد لموضوع الجغرافيا الاقتصادية نذكر نظام الاسكان ، بمعنى نظام الأقاليم المترابطة فيما بينها ، « كالمدينة والمركز الصناعي والاقليم الصناعي وشبكة المواصلات والمؤسسات الزراعية ومصانع معالجة منتجات الأرض ومناطق محطات المياه المعدنية والمناخية وشبكة المحطات للكهربائية وخطوط نقل الطاقة والمناطق أو الأقاليم الاقتصادية كأنظمة متداخلة للأرض وكذلك الأكثر تداخلاً منها والتي تشمل كل البلاد »[١٠] .

بالإضافة الى ما ذكرنا فالجغرافيا الاقتصادية تدرس هذه الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية للأرض أو الأقاليم الاقتصادية ـ الاجتماعية بشكل ملموس ، أي في مرحلة تاريخية معينة ملموسة وفي مدى ملموس وكذلك في وسط جغرافي ملموس، إنما متغير من جراء أثر فعل الانسان المستمر فيه وتفاعله معه . وتتجسد هذه الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية أو الأقاليم في مصادر الموارد الأولية والظروف الطبيعية ـ الوسط الجغرافي ـ المحيطة بالانسان ـ المجتمع ـ، الفاعل المعدّل فيها باستمرار ، إنما مع التدابير التي يأخذها للحفاظ على هذه الموارد والظروف في عملية التغيير التي يقوم بها .

وبناء عليه فقد حدد بعض الجغرافيين الاقتصاديين السوفييت الجغرافيا

---

(٩) Saouchkine, Geographie Economique, p. 4

(١٠) Saouchkine, Geographie Economique pp. 4-5

الاقتصـادية » بـأنها العلم الذي يهتم بمعـالجة عمليـات تشكيل الأنـظمة الاقتصـادية ـ الاجتماعية للأرض أو الأقاليم وإدارتها »[١١] .

والجغرافيا الاقتصادية علم اجتماعي ، وقد سبق وأشرنا الى ذلك ، وهي تدرس حياة المجتمع من رؤيا تاريخية مرتبطة بالأقاليم ، مركزة الانتباه ، بشكل خاص ، على تنظيم قوى الانتاج الاجتماعية في الأقاليم . ولـذلك فهي تـدرس أنظمـة الاسكـان لـلأرض والقطاعـات المنتجة وغـير المنتجة ، للتـركيب التحتي في المجتمع أو قـاعـدتـه الاقتصـادية ، في عـلاقاتـهـا المتبادلـة مع عـلاقات الانتـاج : العلاقـات الاجتماعيـة ـ التركيب الفوقي للمجتمع ـ، مع ان هذه الأخيرة ليست موضوع الجغرافيا الاقتصـادية التي لا تعالجها ، بل يعالجها الاقتصاد السياسي والاقتصاد الأقليمي .

فالأقليمية هي المؤشر الذي لا غنى عنه للجغرافيا الاقتصـادية . كـما أن خاصيـة الجغرافيا الاقتصادية تكمن في أنها لا تـدرس فقط مختلف الأقاليم كتشكيـلات عامـة ، بل تتفحص تركيبها الداخلي وأهدافها وكذلك الظواهر الخاصـة بها والحـدود الجغرافيـة لتواجدها أو امتدادها وخطوط تحركها في قلب النظام وعلاقاتها الخـارجية أيضـاً . وكل ما ذكرنا يُعمل على تمثيله على الخرائط .

فـالواقـع أن الخلاصـة للأقـاليم التي ذكـرنـا وتحليـل هيكليـاتهـا الاقتصـاديـة ـ الاجتماعية وكذلك عملها ، كل ذلك مكّـن من الانتقال من وضع الخرائط الاقتصادية ـ الاجتماعية الى وضع هيكليات وأنظمة الخرائط الحديثة ، ومنها ـ منطقياً ، النمـاذج الرياضية لهذه الخرائط الحديثة .

والجغـرافيا الاقتصـادية تُستعمـل بشكل واسـع في التـنـظيم الاقليمي للصنـاعـة والزراعة والنقل ومختلف أنشطة القطاعات الثلاث المعروفة . كما أن التـنظيم الاقليمي الأمثل للبنى والأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية هو حالياً ذو أهمية كبيرة وخاصة ، عـلى اعتبـار أنـه يؤمن تسـارع وتـأثـر التـطور الاقتصـادي بمجمله وفي مختلف القـطاعـات الاقتصادية . كما أن هنـاك علاقة وثيقة متداخلة بين وتـأثر على تطور الاقتصاد في الزمان وتنظيم الاقتصاد في المكان . فالواقع اننا تجاه « ولادة التنظيم الإقليمي العلمي لتوزيع القطاعات المنتجة وغير المنتجة في حياة المجتمع »[١٢] . وهذا الأمر يقع على عاتق الجغرافيا الاقتصادية ويشكل لبها وجوهرها ، كما سوف نرى بشكل مفصل الى حد ما ، في الفصل السابع .

---

(١١) Ibidem p. 5

(١٢) Saouchkine, Geographic Economique, p. 9

وتُستعمل الجغرافية الاقتصادية الماركسية لاختيار أماكن إقامة المراكز الصناعية ومؤسسات الصناعة والنقل وفي الوقت نفسه تحديد الجدوى الاقتصادية لهذه المؤسسات والتوزع العقلاني لمختلف حقول الاقتصاد الوطني وأيضاً رفع مستوى العلاقات فيما بين المناطق الاقتصادية وكذلك المؤسسات الخ . . . .

وفي الاقتصاد الاشتراكي ، فإن عملية توزع الانتاج تجري بشكل متوازن متناغم ، على أساس الاستعمال الواعي من قبل المجتمع للقوانين الاقتصادية للاشتراكية ، وخصوصاً قانونها الأساسي الرامي الى التلبية القصوى لكل حاجات المجتمع المادية والثقافية المتنامية ، وذلك بواسطة تطوير ورفع مستوى الانتاج بشكل مستمر ، بالاستناد الى قاعدة تكنيكية رفيعة التطور وكذلك قانون التطور المتناغم والمتوازن للاقتصاد الوطني وقانون التزايد المستمر لانتاجية العمل . كما تؤخذ بعين الاعتبار في عملية توزع الانتاج الاشتراكي أيضاً نتائج قانون القيمة .

وفي علاقات الانتاج أكثر ما يعار الاهتمام ، في الجغرافية الاقتصادية ، بالعلاقات التي تظهر في عملية التوزيع الجغرافي لقسمة العمل . هذا وقد تطوّرت أسس الجغرافية الاقتصادية ، سيما في الاتحاد السوفييتي ، حيث لم يعد يفهم منها بجرّد التوزع الجغرافي للصناعة والزراعة والنقليات ، وإنما مجموع المجالات لمختلف جوانب عملية إعادة الانتاج الاجتماعي ، وبالتالي أضيفت دراسة السكان كقوة انتاج وكمستهلك للخيرات المادية .

حتى الآن ونحن في إطار غرض أو موضوع الجغرافية الاقتصادية . فلننتقل اذن الى منهجيتها ، التي تظهر مدى وقوة علاقتها بباقي العلوم ، سيما إذا ما تناولناها بالأسلوب الجدلي ، العائد بشكل خاص للمدرسة الماركسية ، والمجسد بشكل أخص بالمدرسة السوفييتية في الموضوع . إنما قبل ذلك لنر هذه المنهجية في إطار المدرسة البورجوازية ، أو بالأجرى في إطار تنوعاتها ، المتأتية عن تحديداتها أو تعاريفها المتنوعة ، التي رأينا ، مما يؤدي بالتالي الى مناهج مختلفة .

الفصل الرابع

منهجية الجغرافيا الاقتصادية

منهجية الجغرافيا الاقتصادية البورجوازية وطرقها

إن تشعب مشكلات الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة جعل الأستاذ مارتن وب في كتابه عنها يصنفها ثلاثة فروع هي :

- الجغرافيا الاقتصادية الطبيعية
- الجغرافيا الاقتصادية الأصولية
- الجغرافية الاقتصادية الاجتماعية

بالطبع لن ندخل هنا في أي من تفاصيل هذه الفروع الثلاثة ، بل نكتفي بمجرد ذكرها مرجعين من يرغب بالمزيد إلى الهامش رقم (١٦) وكتاب مارتن وب في الموضوع[١] .

كما تنبغي الإشارة أيضاً الى تقسيم هانز بيش ، في كتابه « جغرافية الاقتصاد العالمي »[٢] ميدان الجغرافيا الاقتصادية الى الأقسام الثلاثة التي تشكل فرع الجغرافيا الاقتصادية الأصولية لدى مارتن وب ، عنينا الزراعة والصناعة والخدمات (أنظر مضامينها وأمثلة توضيحية عنها في الهامش رقم (١٧) . هذا في حين قسمها الكسندر في كتابه « الجغرافيا الاقتصادية »[٣] إلى الانتاج والتبادل والاستهلاك ، حيث رأى في الانتاج الأنشطة الثلاثة التي وردت لدى وب وبيش .

أما في التبادل فرأى النقل والملكية ؛ بمعنى نقل السلع وانتقال الملكية من البائع الى الشاري . يبقى الاستهلاك ، الذي يشكل المرحلة النهائية من الانتاج ويعتبر في

---

(١) M J Webb, Economic Geography, A Frame work for a disciplinary definition in Economic Geography, vol 37, 1961, p. 254-57

(٢) H. Boesch , A Geography of World Economy, p 112

(٣) J W Alexander, Economic Geography, Prentice Hall London 1963, pp 5 7

(Alexander, Economic Geography p . [illegible])

الوقت نفسه سبباً له ويصبح بالتالي محور وهدف النشاط الاقتصادي برمته (للمزيد من التفاصيل هنا يراجع الهامش رقم (١٨)) .

فكما نرى فوب أقرب الى الجغرافيا وبيش والكسندر الى الاقتصاد . كذلك بيش نظر الى القطاعات الاقتصادية الثلاث المعروفة في حين نظر الكسندر الى النشاط الاقتصادي . وقد أدى ذلك الى اختلاف جزئي بينهما - بيش والكسندر - بالنسبة للخدمات ، حيث هي إنتاجية في القطاع الثلاثي وغير انتاجية في التبادل والنقل والتجارة لدى الكسندر ، في حين هي قسم من الانتاج المباشر وغير المباشر لدى بيش ، على اعتبار أن عملية نقل السلع والأفراد أدت الى خلق قسم ضخم من الصناعة هو صناعة النقل البري والبحري والجوي .

بالمناسبة،الماركسية لا ترى في الخدمات قطاعاً منتجاً ، وترى في الواقع قطاعي الزراعة والصناعة المنتجين وقطاع الخدمات غير المنتج . مع الاشارة الى التيار القديم المميز لنقل البضائع المنتج هنا عن نقل الركاب غير المنتج وكذلك التيار الجديد لدى الباحثين الشباب، الذين أخذوا يرون في بعض الصناديق الاجتماعية من الخدمات نشاطاً منتجاً .

ومع ذلك فمن المراجع التقليدية القديمة في الجغرافيا الاقتصادية موسوعة العالم شيزولم (Chisholm) والمعروفة باسم الجغرافيا التجارية (Commercial Geography) . وكانت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٨٨٩ ، ولا تزال تجدد طبعاته حتى اليوم وبلغت سنة ١٩٦٦ ثمانية عشر طبعة[٤] (١٩) . ويضم هذا الكتاب ثلاثة موضوعات هي :

- الحقائق العامة التي تتعلق بانتاج وتوزيع وتبادل السلع
- الدراسة التفصيلية الموضوعية لكل سلعة على حدة .
- الدراسة الاقليمية لمناطق مختارة من العالم ، لإظهار الملامح الاقتصادية العامة لكل منطقة[٥] .

فالواقع ان هذه الموضوعات الثلاثة الكبرى ، هي التي أرست الأسس ، التي اعتمد عليها الباحثون في تناول موضوعات ومضمون الجغرافيا الاقتصادية بالدراسة، فأصبحنا أمام مناهج الجغرافيا الاقتصادية الثلاثة التالية ، التي حددها العالم الجغرافي شو :

- المنهج الأصولي The principle Approach

---

(٤) د. حسن أبو العينين ، الموارد الاقتصادية ص ١٨ .

(٥) نقلاً عن د. حسن أبو العينين ، للموارد الاقتصادية ، ص ١٨ .

- المنهج الموضوعي The Topical Approach
- المنهج الأقليمي[6] The Regional Approach

في حين أن باترمون لخص مضمون الجغرافيا الاقتصادية ، بالاستناد الى دراسات الأستاذ شيزولم ، في المناهج الثلاثة التالية :

- دراسة العوامل Factors
- دراسة السلع Commodities
- الدراسة الاقليمية[7] Regional

على أن معظم دراسات الجغرافيا الاقتصادية الحديثة تتفق على الأخذ بالمناهج الرئيسية الخمسة التالية ، ولكل منها مؤيدون ومحبذون أو معارضون .

١ - المنهج الأقليمي
٢ - المنهج المحصولي أو السلعي — المنهج الموضوعي
٣ - المنهج الحرفي :
٤ - المنهج الأصولي
٥ - المنهج الوظيفي

الواقع اننا أصبحنا هنا تجاه الجغرافيا الاقتصادية التطبيقية أو ما يطلق عليه أيضاً لدى كثير من الجغرافيين والباحثين « الموارد الاقتصادية » خصوصاً إذا ما وضعنا جانباً المنهج الوظيفي . هذا في حين أن موضوع كتابنا هو في الأساس نظري ، وليس عبثاً إضافتنا كلمة « المقدمة » الى العنوان : « الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية » . إنما ضرورة البقاء في إطار المنهجية المقارنة ، التي اعتمدناها في الدراسة والبحث ، يفرض علينا استعراض هذه المناهج الجغرافية الاقتصادية المذكورة ، سيما وان التطبيق - الملموس - هو المنطلق للوصول الى النظري بالرغم من العلاقة الجدلية بينهما ، بالإضافة الى وجود المنهج الوظيفي كما أسلفنا. بعد ذلك نعود الى استعراض المنهج الماركسي ، كما أشرنا سابقاً .

١ - المنهج الاقليمي

وهو كما يدل عليه نعته يهتم بالدراسة الاقتصادية - بمعنى الموارد الاقتصادية - لمنطقة ما أو اقليم محدد ما من سطح الكرة الأرضية . وذلك بفرض إبراز الملامح الاقتصادية العامة لهذا الاقليم وتبيان شخصيته الاقتصادية المميزة له عن غيره من الأقاليم المجاورة .

---

(٦) E.B. Shaw, World Economic Geography . Prentice Hall, N.Y 1955

(٧) J.H. Paterson, Land, Work and Ressources, Arnold, London 1972

(فيما بعد ، . . . Paterson, Land, Work and Ressources p)

وقد « يشمل هذا الاقليم الاقتصادي مناطق واسعة من سطح الأرض تتمثل في قارة أو في قارتين من قارات العالم مثل اقليم الاتحاد السوفييتي أو في جزء من قارة أو في جزء من دولة ما »[٨] .

كما تنبغي الإشارة الى أن التقسيم الأقليمي ليس بثابت ، في الكثير من الحالات ، وذلك لطبيعة الحدود نفسها ، إذ أن الحدود الطبيعية لا تظهر ، أحياناً كثيرة ، كحدود فاصلة واضحة المعالم ، بل تظهر في صورة مناطق انتقالية واسعة بين اقليم وآخر . بالإضافة الى ذلك فالحدود البشرية ليست بثابتة أيضاً ، كما أنها أقل وضوحاً واستمراراً من الحدود الطبيعية .

ومثالنا على ما ذكرنا بالنسبة لتحديد الاقليم « اقليم دلتا النيل »في مصر ، والمتميز عن غيره من الأقاليم الاقتصادية الأخرى في البلاد . ويتناول الباحث في الدراسة هنا أثر كل من الموارد الطبيعية والبشرية في الإستثمار الاقتصادي للأقليم وتكوين تركيبه الاقتصادي العام .

كما يساعد المنهج الاقليمي على إبراز القيمة الإقتصادية للاقليم ، وبالتالي « فمثل هذا المنهج يعطي الدارس في النهاية قيمة حقيقية للاقليم الذي يدرسه . فهو يوضح التشابك الاقتصادي في الاقليم مبيناً تكامله أو نواحي النقص فيه »[٩] . كذلك فإن المنهج الأقليمي المذكور يساعد على معرفة امكانيات موارد الأقليم الطبيعية ، التي تساعده على المساهمة ، في المستقبل القريب أو البعيد ، في تقدم الحضارة البشرية ودفعها الى الأمام ، في معارج الرقي والتقدم ، وبالتالي ايضاح اللوحة الاقتصادية العامة للأقاليم الاقتصادية في العالم ؛ الأمر الذي يؤدي الى اظهار أوجه الشبه وكذلك الاختلاف فيما بين الأقاليم الاقتصادية في هذا العالم . وتسهم الدراسة الاقتصادية هنا في جمع المعلومات المختلفة ، التي تهم المختصين في شؤون التخطيط والتنظيم الاقليميين ، وإيضاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للأقليم ، كبناء الطرق والجسور والموانىء والمطارات واصلاح الأراضي البور والعناية الصحية الخ . . ، ومن ثم اقتراح الحلول بالطرق السهلة والاقتصادية المتكافئة مع امكانيات الأقليم المعني وحاجاته .

كما تنبغي الإشارة الى أخذ بعض الكتاب بالمنهج الاقتصادي الاقليمي تحت تأثير الشعور القومي . وهنا يرتبط المنهج الاقليمي بالظروف السياسية ومحاولة إظهار الشعور

---

(٨) د. حسن أبو العنين ، جغرافية العالم الأقليمية ـ آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادى ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٤٤ (فيما بعد د. حسن أبو العينين ، جغرافية العالم الاقليمية ص . .)

(٩) نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصاديه ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ١٩ـ ٢٠ (فيما بعد نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ص . . .) .

القومي للدول المختلفة . وغالباً ما تساهم حكومات الدول المعنية هنا في إظهار الشعور القومي لشعوبها فتصدر الاطالس الاقليمية الاقتصادية لهذه الغاية (أطلس اسكتلندا عام ١٨٩٥ وأطلس فنلندا عام ١٨٩٩ وأطلس كندا عام ١٩٠٦) ، كما تساعد الباحثين في أعمالهم الاقتصادية الاقليمية ، التي تظهر الشخصية القومية للاقليم (الدراسات الاقتصادية للوطن العربي والاتحاد السوفييتي والمعسكر الشيوعي والقارة الهندية الخ . .) . وهذا يذكرنا بالجيوبوليتكا ، على أثر تضخيم الموضوع هنا ، بحيث ينمو على الديمغوجيا والكذب وغش الخرائط الخ . . ، مما سوف نرى في الفصل العاشر ـ الجيوبوليتكا من القسم الثاني ـ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا من هذا الكتاب .

وقد ازدادت أهمية المنهج الاقليمي في الدراسات الاقتصادية ، بعد الحرب العالمية الثانية وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى ، التي لها تأثيرها الملموس في الاقتصاد العالمي ، أمثال السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاضد الاقتصادي والمنطقة الأوروبية للتجارة الحرة والسوق المشتركة بين دول أميركا الوسطى والسوق العربية المشتركة الخ . . .

هذا وتنبغي الإشارة بمناسبة الحديث عن المنهج الأقليمي ، الذي انتهينا منه هنا ، إنما لنا عودة إليه في المنهجية الماركسية ، التي يعتبر محورها الأساسي والمبدأ الأول والأساسي كذلك من مبادئها الثلاثة ، وإن كان بمضمون آخر ، غير الذي عرضنا الآن ؛ تنبغي الإشارة الى أن الجغرافيا الاقتصادية في بداياتها الأولى وانطلاقاً من زمن العالم الجغرافي كارل ريتر (C. Ritter) كانت عبارة عن توزيع الانتاج في العالم توزيعاً محصولياً ، مما أدى الى ظهور الجغرافيا التجارية ، التي أشرنا إليها آنفاً في النص والهامش ، بمناسبة تسمية المادة : الجغرافيا الاقتصادية (أنظر الفصل الأول وهوامشه) وأيضاً بمناسبة التمهيد للمنهجية البورجوازية في الجغرافيا الاقتصادية (أنظر الفصل الرابع الذي بين أيدينا وهوامشه) . على أن مبدأ السببية اتسع الأخذ به في البحث في الجغرافيا الاقتصادية فيما بعد ، وبه فسر نشوء الصناعة في مكان ما ، لإرتباطها بمصادر الثروة المعدنية أو الطاقة المحرقة في هذا المكان نفسه .

وبعد مبدأ السببية هذا ظهر مبدأ آخر أهم وأشمل هو مبدأ التفاعل المتبادل بين المكان الطبيعي والإنسان . وقد تجلى هذا المبدأ بوضوح كلي لدى الجغرافيين الألمانيين لوتجز (١٩٢١) وهاسنجر (١٩٣٣) . ولو تجز هو واضع مصطلح « الاقليم الاقتصادي » : (Economic Region) [١٠] ، إنما بغير معناه في النظام الاشتراكي

---

(١٠) نقلا عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ص ١٧ ـ ١٨ .

بالطبع . وقد عرّف ماكرتي (M.H. Macarty) الاقليم الاقتصادي على أنه « مناطق جغرافية تتفق فيما بينها بأنها في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي » وقد قسّم مراحل التقدم الاقتصادي الى مرحلة الصيد والجمع والالتقاط ومرحلة استخراج المعادن ومرحلة الرعي ـ بدائي وعلمي ـ ومرحلة الزراعة ومرحلة الصناعة ومرحلة التجارة والخدمات[11] . وأوضح هاسنجر هذه الفكرة مؤيداً مصطلح الأقليم الاقتصادي قائلاً « ان مهمة الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمكان الجغرافي ، وهدفها يجب أن يكون تقسيم سطح الأرض الى أقاليم اقتصادية ودراسة أشكال ومميزات هذه الأقاليم »[12] .

٢ ـ المنهج المحصولي أو السلعي

إن هذا المنهج أقدم وأسهل مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، ويكاد لا يخلو كتاب في الجغرافيا الاقتصادية منه عند معالجة محصولية الانتاج لمختلف السلع . وقد شكل جوهر الجغرافيا التجارية ، التي سبقت الجغرافيا الاقتصادية ، كما أشرنا الى ذلك آنفاً . وهو يهتم بدراسة سلعة معينة ما من الموارد الاقتصادية من حيث توزعها الجغرافي ومناطق انتاجها الرئيسية وكذلك استهلاكها الخ . . . ، بكلمة كل ما يشكل إطار الجغرافيا الاقتصادية التطبيقية أو الموارد الاقتصادية في نهاية المطاف ، وهي التسمية الأصح ، سيما وأنها تميزٌ بارز وهام للجغرافيا الاقتصادية التطبيقية عن الجغرافيا الاقتصادية النظرية .

وبالإمكان تحديد العناصر الأساسية التي يأخذ بها الباحث ، عندما يتناول المنهج المحصولي أو السلعي بالدراسة لسلعة ما ، بالإجابة على الأسئلة التالية :

- أين يمكن أن تنتج السلعة ؟
- أين تنتج السلعة فعلاً ؟
- لماذا تنتج السلعة في بعض المناطق ولا تنتج في بعضها الآخر ؟
- كيف يتم انتاج السلعة ؟ (٢٠)

فبناء عليه تنحصر الاجابة الكاملة ، في دراسة سلعة اقتصادية ما ، باتباع المنهج الموضوعي (٢١) بالاستفسار بأدوات الاستفهام التالية .

أين يمكن ؟ أين يوجد ؟ لماذا ؟ كيف ؟

ففي دراسة شو لغلة معينة ما زراعية أو معدنية ، نجده « يبدأ بالتعريف بطبيعة الغلة والنواحي التي تستخدم فيها مع الإشارة الى تاريخ ظهورها واستخدامها . ثم

(١١) نقلاً عن المرجع السابق نفسه ص ١٨ .
(١٢) نقلاً عن المرجع السابق نفسه ص ١٨ .

ينتقل الى تفصيل العوامل المختلفة التي يشترط توفرها في انتاج هذه الغلة وتطبيق هـذه العـوامل عـلى جهات العـالم المختلفة لتحـديد أيهـا أصلح لانتاجهـا . ثم يميز بـين من ينتجها فعلاً ومن لا ينتجها من هذه المناطق الصالحة ، موضحاً الأسباب في كـل حالـة سواء أكانت طبيعية أم بشريـة ، كالتعـرض لأمراض معينـة أو آفات أو حـدود بشرية خاصة . ثم ينتقل الى تفصيل كيفية انتاج هذه الغلة في كل منطقة ، مع توضيح مركز كل منطقة في عالم الانتاج . وهنا يشير الى جميع مراحل الانتاج ، التي تمر بها السلعة ، حتى تصل الى يد المستهلك الأخير . ويختم الدراسة بتوضيح مركـز القوى الـرئيسية في العالم في انتاج هذه السلعة »[١٣] .

كما أن شو ، الذي أطلق على المنهج المحصولي اسم المنهج الموضوعي (المتضمن السلع والحرف وبالتالي المنهجين السلعي والحِرَفي) يقسمه الى قسمين :

- المنهج المحصولي العـام ، الذي يقـوم على دراسـة المحصـول الـواحـد (أو السلعـة الـواحدة) في العـالم ككل ، بدأً بالشـروط الطبيعيـة والبشـريـة لـلانتـاج وانتهـاءً بـالإستهلاك ، مـع الايضاح في الـوقت نفسه لمراكـز القـوى الـرئيسيـة في الانتـاج والتجارة .
- المنهج المحصولي الاقليمي ، وهو يتناول دراسة النشاط الاقتصادي المرتبط بغلة معينة في منـطقة بـالذات ؛ وقـد اختار شـو لتوضيحهـا نطاق الـذرة في الولايـات المتحدة الأميركية. فدرس الذرة كغلة تدخل ضمن دورة زراعية تشمل مجموعة من الغلات - تـدرس ربمـا بتفصيـل أقـل - ثم درس كـل مـا يقـوم عـلى هـذه الغلة من نشـاط اقتصادي في المنطقة - زراعياً كان أو صناعياً . فتربية الحيوان وصناعة حفظ اللحوم تـدخل في دراسـة الجغـرافيـا الاقتصـاديـة لـنطاق الـذرة في الـولايـات المتحـدة الأميركية »[١٤] .

فكما نرى يوجد هنا تداخل في المنهج المحصولي أو السلعي مع المنهج الاقليمي ، كما كان الأمر بالنسبة للمنهج الاقليمي في دراسته للمحصول أو السلعـة . فالـواقع أن المناهج هنا لتوافقية الدراسة والبحث تستعرض منفردة ، أما الحياة ، فكما يبدو لنا وكما هو واقع الحال ، فتشملها متداخلة مع بعضها البعض ، في واقعيتها المعاشة .

٣ - المنهج الحرفي

وهـو يهتم بدراسـة أوجه النشـاط الاقتصادي لـلانسان عـلى سطح الأرض ، أو بمعنى آخـر دراسة الحـرف التي يقـوم بهـا الانسـان ، مثـل الصيـد والـرعي والـزراعـة

---

(١٣) نقلاً عن نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٢٢ .

(١٤) نقلاً عن المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢ - ٢٣ .

والتعدين والصناعة والتجارة ، حيث تدرس العوامل الجغرافية ، التي أدت الى ظهورها وأسباب استمرار البعض منها في اقليم ما وتغيرها في آخر .

كما تنبغي الإشارة الى الأخذ بالحرف هنا في الترتيب التاريخي ، بمعنى الأقدم فالأحدث . ويعتبر كتاب جونز وداركنفالد[١٥] بعنوان الجغرافيا الاقتصادية مثالاً واضحاً لهذا المنهج ، حيث يتناول المؤلفان الموضوع حرفياً مبتدئين بالصيد البري والبحري فالحرف العائدة للغابات وصناعة الأخشاب يليها تلك المرتبطة بالرعي القديم فالحديث ثم حرفة الزراعة فالتعدين فالصناعة وأخيراً التجارة والنقل .

والشيء الأهم هنا هو الإشارة للتطورات التكنيكية والتكنولوجية لكل حرفة منذ عرفها الإنسان ، في الزمن البعيد حتى الأخذ بها بأحدث تكنيك العصر الحديث . فمثلاً الصيد البحري يدرس على حدة الصيد بالوسائل القديمة عند الجماعات البدائية ثم الصيد التجاري الذي يستخدم السفن والشباك الميكانيكية ووسائل التعليب الآلية . أما بالنسبة للزراعة فيدرس المؤلفان الزراعة البدائية فالزراعة من أجل الاكتفاء الذاتي ثم الزراعة من أجل التبادل ، حيث يدخل العامل التجاري أو الزراعة من أجل الانتاج البضاعي . وهنا يخصصان من أجل الانتاج البضاعي والزراعة التجارية قسمين كبيرين هما الزراعة التجارية في الأقليم المداري وزراعة محاصيل الألياف ، حيث داخل كل قسم يدرسان كل محصول على حدة مثل الكاكاو والبن والمطاط والقطن والكتان والحبوب الخ . . .

ومع ذلك فهما لا يقتصران على المنهج المحصولي أو السلعي ، كما نرى في هذا المثل ، بعد الأخذ بالمنهج الحرفي ، الذي يتبدى كتاريخ تكنيك وتكنولوجيا الحرف في العالم ، بل يأخذان بدراسة أنواع أخرى من الزراعة ، في الاطار الأقليمي ، كزراعات اقليم البحر الأبيض المتوسط وزراعة الحبوب الغذائية في الأقليمين الجاف وشبه الجاف والزراعة المختلطة ، بمعنى مع تربية الحيوانات في اقليم شمال غرب أوروبا وكذلك كندا .

وللمزيد بالنسبة لهذا المنهج الحرفي وتداخله مع المنهج المحصولي وأيضاً الأقليمي ، وكما رأينا وذكرنا الآن ، بالامكان مراجعة كتاب جونز ودار كنفالد الأنف الذكر .

يستنتج مما استعرضنا وذكرنا واقعية هذين المؤلفين لأخذهما بأكثر من منهج في الدراسة والبحث ، حسب الحاجة التي تستوجب ذلك . لكنهما لا ينفردان بهذه الرؤيا الواقعية في البحث العلمي ، بل يشاركهما فيها العديد من الجغرافيين الاقتصاديين

---

(١٥) C.F. Jones and G.G. Darkenwald, Economic Geography, N.Y. 1954

والباحثين ، نذكر منهم على سبيل المثال الكسندر صاحب كتاب الجغرافيا الاقتصادية[١٦] .

هذا وقد صنف باترسون في كتابه « الأرض والعمل والموارد »[١٧] ، الذي يتناول أشكال الحرف أو الأنشطة الاقتصادية ، صنف هذه الأنشطة الاقتصادية الى ثلاث مجموعات هي :

- الأنشطة الاقتصادية أو حرف المرتبة الأولى ؛ حيث تناول نشاط الانسان الاقتصادي المباشر على موارد البيئة الطبيعية كالجمع والالتقاط والصيد البري البدائي والصيد البحري البدائي وقطع الأخشاب والزراعة والرعي والتعدين .
- الأنشطة الاقتصادية أو حرف المرتبة الثانية ، حيث يستغل الإنسان موارد المرتبة الأولى لانتاج موارد جديدة عن طريق التصنيع ، فيزيد بالتالي من قيمة سلع الأنشطة الاقتصادية ذات المرتبة الأولى ، التي يغير شكلها .
- الأنشطة الاقتصادية أو حرف المرتبة الثالثة ، حيث الحرف المتطورة كتقديم الخدمات التي تشمل النقل والمواصلات والاتصالات والتجارة والتوزيع والخدمات المالية والإدارية .

٤ ـ المنهج الأصولي

وهو كما يدل عليه نعته يهتم بالأصول ، بالأسس والمبادىء والقوانين الاقتصادية ومستلزمات الاستثمار الاقتصادي للسلع المختلفة . فبالنسبة للزراعة مثلاً لا بد من توفر المياه ـ بالري والمطر ـ وجودة التربة ، بالاضافة الى الأيدي العاملة بالطبع ، والتي لا غنى عنها للقيام بهذا النشاط . وبالتالي لا يمكن إقامة الأراضي الزراعية الواسعة النطاق في مناطق الصحارى الجافة ، الخالية من المياه ، وكذلك في المناطق القطبية ، حيث الحرارة منخفضة لدرجة التجمد . كذلك الأمر بالنسبة للتعدين ، إذ لا يمكن للانسان أن يستغل المعادن أينما وجدت وكيفما وجدت . لذلك لا بد من توافر بعض الشروط الأساسية هنا ، والعائدة لنسبة تواجد المعدن بحد أدنى في الخامات ولكيفية وجوده وتواجد الخامات ـ على السطح أو في العمق ـ وكذلك لكمية وحجم المعدن في التكوينات الصخرية ، مما يحدد الاحتياطي . كل هذا بغض النظر عن الشوائب في الخامات ووفرة اليد العاملة وتوفر وسائل النقل وأثر الاستخراج على البيئة الطبيعية .

كما تنبغي الاشارة الى أن هذا المنهج ـ المنهج الأصولي ، نادراً ما يؤخذ به بمفرده ، بل غالباً ما يكون مقروناً بالمنهج الموضوعي بشقيه السلعي والحرفي وممهداً

---

(١٦) J.W. Alexander, Economic Geography, Prentice Hall, London, 1963

(١٧) J.H. Paterson, Land, Work and Ressources, Arnold, London 1972

الطريق له ، على الأصول أو الأسس والقوانين الاقتصادية . وبذلك فهو يتناول في الأساس البنية الاقتصادية والعوامل المؤثرة بها طبيعياً وبشرياً وما ينتج عن ذلك من قوانين تتحكم في الانتاج .

وبهذا الصدد يقسم العالم الجغرافي هنز بيش في كتابه « جغرافية الاقتصاد العالمي »[١٨] العالم الى أقاليم بشكل متداخل ، بمعنى يقسم العالم أولاً الى أقاليم طبيعية لم يتدخل فيها الانسان وثانياً الى أقاليم تدخل فيها الانسان . ثم يعود إلى القسم الأول فيقسمه الى أقسام ، بالاستناد الى احتمالات الاستثمار المتوقعة في المستقبل ، من قبل الانسان بالطبع . وكذلك القسم الثاني يقسمه الى أقسام ، بالاستناد الى مستوى درجة تدخل الانسان وتأثيره ، في الأقليم بالطبع . بعد ذلك داخل كل قسم من أقسام الأقسام ، التي ذكرنا ، يدرس كل من العوامل الطبيعية وكذلك البشرية ، إنما في وحدة تأثيراتها المتبادلة ، وأحياناً أخرى منفردة .

ويخص بيش الانتاج الزراعي النباتي وكذلك الحيواني بهذا المنهج ، نظراً للتداخل بينهما وكذلك للتداخل والتأثير الشديد للعوامل الطبيعية هنا على الانتاج .

وقد ورد هذا المنهج عند شو ، عندما أشار الى القوانين الأساسية ، التي تتحكم في الانتاج وذكر منها القانونين الأساسيين التاليين :

١ ـ ظروف البيئة الطبيعية تضع حدوداً واضحة لامكان السكن والانتاج في جهات العالم المختلفة أو أن انتاج غلة بالذات يقتضي ظروفاً طبيعية معينة ، وإذا حاولنا تطبيقها على جهات العالم المختلفة ، أمكننا تحديد المناطق التي يمكن لهذه الغلة أن تنتج فيها وأمكننا أن نحذف المناطق غير الصالحة » .

« وفي دراسة الانتاج التعديني نجد شروطاً معينة تحدد طريقة الاستغلال وبالتالي تحدد التكلفة وحجم الانتاج وعمره كما يتحدد شكل الاستقرار البشري في المنطقة »[١٩] .

٢ ـ « العوامل البشرية تلعب دوراً هاماً في تنوع الاستغلال وتحدد السكن والانتاج في مناطق دون غيرها حتى ولو تشابهت في ظروفها الطبيعية . ومن العوامل البشرية التي يذكرها الاستاذ نصر وتؤثر على الانتاج : المستوى الفني والمعيشي للسكان والإستقرار السياسي والاقتصادي أو الحرب والقلاقل والثورات والعقائد التي تساعد على الاتجاه الى أنواع من الانتاج أو الانصراف عنها ، مراكز الإستهلاك

---

(١٨) H. Boesh, A Geography of World Economy, P.P. 113- 115

(١٩) نقلاً عن نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ص ٢٣ ـ ٢٤ .

ودورها في تحديد أنواع المحاصيل أو نوع التجارة أو تركز الصناعية فيها »[٢٠] .

فكما نرى فنظرة هذا المنهج ، بالرغم من الجدلية التي يأخذ بها ، سيما عند بيش ، تعود ، بفصلها العوامل الطبيعية والبشرية في قانونين أساسيين ، للتخلي عن الجدلية والخضوع للطبيعة في الأول لدرجة الحتمية وفي الثاني للانسان لدرجة الإمكانية ، بمعنى الحتمية الجغرافية والامكانية الجغرافية . وهذا يناقض في الحقيقة الواقع الحياتي المعاش ، حيث هناك فعل وردة فعل بين الانسان والطبيعة ، هناك علاقة جدلية بينهما . وهذه العلاقة الجدلية هي في أساس المنهج الماركسي ، الذي يرى في طريقة انتاج الخيرات المادية المقرر ، في نهاية المطاف وليس الطبيعة لوحدها من جهة والإنسان لوحده من جهة ثانية . إنما الأولى يمكن أن تساعد أو تعيق وكذلك الثاني .

٥ ـ المنهج الوظيفي

بالإمكان اعتبار هذا المنهج من أحدث المناهج في دراسة الجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص . وذلك لأنه ينطلق من التركيب الوظيفي للنظام الاقتصادي القائم ، الأمر الذي يستتبع الأخذ بعين الاعتبار هنا التطور التاريخي والتأثير المتطور للمجتمع على الانتاج وكذلك التجارة . وقد أدى هذا المنطلق الى تبيان عدة مستويات لوظيفية النظام الاقتصادي أمكن ترتيبها حسب التسلسل التاريخي .

ففي المجتمعات البسيطة ، حيث المزارع منعزلة عن بعضها البعض ، فإن الانتاج المحلي يكون لكفاية الحاجة المحلية في الاستهلاك ، وبالتالي فإن الوظيفة الاقتصادية هنا للانتاج وكذلك الاستهلاك ، تكون في أدنى مستوى ، لعدم تعقد وتشابك وظائف الانتاج والتجارة والتسويق ، وحتى شبه انعدام هاتين الأخيرتين . هذا في حين أن الصناعة والخدمات تتصفان وتتميزان عن الزراعة بارتباطات وظيفية أكثر تعقداً وتشابكاً وتشمل القطاعات الاقتصادية الثلاثة في النظام الاقتصادي القائم .

بالإضافة الى ما ذكرنا فإن الإرتباط الوظيفي للزراعة بالنظام الاقتصادي يكون بسيطاً وغير معقد ، إذ ما كان الإنتاج فيها من أجل الكفاية الذاتية ، في حين يكون معقداً متشابكاً ، إذا ما كان الإنتاج فيها بضاعياً ، بمعنى موجهاً للسوق للتجارة المحلية أو الداخلية والخارجية أو الدولية .

كما أن هناك عدداً من العناصر الهامة داخل التركيب الوظيفي لأي نشاط اقتصادي ، منها نظام ملكية الأرض الزراعية أو وسائل الانتاج والمستوى الذي يعمل عليه الفرد داخل البناء الإقتصادي .

فبالنسبة لنظام ملكية الأرض أو الوسائل الزراعية ، ونظراً للتطور التاريخي

---

(٢٠) د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

للملكية فإن وظائفها مختلفة تاريخياً ومكانياً ، وبالتالي ارتباطاتها بالتركيب أو البناء الاقتصادي متغيرة وليست ثابتة . فعند معظم الشعوب الزراعية نجد ملكية الأرض وأدوات الانتاج الأساسية فردية ، ولكن عند الجماعات البدائية وفي بعض النظم السياسية المستحدثة تبدأ الملكية من مستوى الجماعة والعشيرة ولا يصبح للملكية الفردية مكان ولا وظيفة داخل البناء الإقتصادي . وفي خلال عهود أمراء الاقطاع في أوروبا كانت الملكية الصغيرة والكبيرة تنتهي في وظيفتها الى حدود القوانين الاجتماعية السائدة ، التي كانت تشرع للاقطاعيين سلطاناً على المزارعين»[٢١] .

أما بالنسبة للمستوى الذي يعمل عليه الفرد داخل البناء الاقتصادي « ففي المجتمعات البدائية نجد الفرد يعمل على مستوى الجماعة والعشيرة ، وفي مجتمعات الزراعة البدائية يعمل الفرد على مستوى مزرعته ، وفي مناطق الزراعة الكثيفة في الدول المتخلفة ذات الانتاج من أجل الكفاية الذاتية والمزارع المنعزلة يعمل الفرد أيضاً على مستوى مزرعته . وفي هذه الحالات وغيرها فإن وظيفة الفرد بسيطة غير معقدة لقلة تشابكها بغيرها من الوظائف الانتاجية . وعلى العكس من ذلك فإن الفرد في الدول المتقدمة يعمل على عدة مستويات من الوظائف نظراً لترابط الانتاج في هذه الحالات بالسوق والاستهلاك الدوليين . ويزيد على ذلك أنه في الوقت الحاضر نجد الفرد في معظم الدول يعمل على مستويات عدة تبدأ بمستواه الفردي وتنتهي بالمستوى القومي أو الاقليمي أو الدولي »[٢٢] .

أولاً : هذا المنهج الوظيفي حديث وجديد ولا يوجد في كل كتب الجغرافيا الإقتصادية البورجوازية عكس المناهج السابقة التي استعرضنا والتي توجد في معظم الكتب البورجوازية للجغرافيا الإقتصادية .

ثانياً : هذا المنهج تخريج بورجوازي للمنهج أو بالأحرى المنهجية الماركسية من دون ذكرها وتشويه للتسلسلية التاريخية للأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ المشاعية البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الإشتراكية ـ عبر البحث في الملكية وفي مستوى الفرد وارتباطاته بالانتاج .

فبالنسبة للملكية يجري الحديث عن ملكية الأرض وأدوات الانتاج المستعملة فيها ولا يرد ذكر لملكية وسائل الانتاج في الصناعة وكذلك النقل وباقي الخدمات . كذلك الأمر بالنسبة للحديث عن الملكية وقرن عدم وجودها عند الجماعات البدائية

---

(٢١) H. Boesch, A Geography of World Economy p. 10-17
نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٢٢) نقلاً عن د. محمد رياض ود: كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

ببعض النظم السياسية المستحدثة . هل صحيح أن المؤلفين ـ د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ـ الآخذين عن المؤلفين الانكليز لا يعرفان هذا النظام الجديد بتنوعاته الثانوية ، وليس النظم كما يذكران ، ألا وهو الإشتراكية ، بما فيها من خلافات غير جذرية بين الاتحاد السوفييتي والصين ويوغسلافيا بشكل أساسي ، بالنسبة للمفهوم والنظرية الاقتصادية بالطبع ، على اعتبار ان القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول الإشتراكية هو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

أما بالنسبة لمستوى الفرد وارتباطاته بالإنتاج فهي عبارة استحدثت لتحل ، على ما يبدو لنا ، محل الحديث عن تطور الانتاج نتيجة تطور قوى الانتاج ، الى مستوى الانتاج الجماعي في الدولة فالدولي ـ الاقليمي بين الدول في قارة معينة (السوق الأوروبية المشتركة ، السوق الأفريقية الخ . .) ، فالدولي بين الدول على النطاق العالمي (الشركات المتعددة الجنسيات ، شركات النفط العالمية ، رأس المال المالي العالمي الخ . .) .

ثالثاً : هذا المنهج هو محاولة الإرتقاء الى المستوى العام لتطور الجغرافيا الاقتصادية بإضافة ما هي عليه من مستوى رفيع في النظام الإشتراكي ، إنما بقاموس بورجوازي متعمد ، لعدم إعطاء الصدارة لهذا النظام الجديد : الاشتراكية والخوف من رؤية الحقيقة المتفوقة فيه على تلك التي في النظام الرأسمالي .

نكتفي بهذا القدر من التعليق هنا سيما وأننا سوف نتناول « الأسس النظرية للجغرافية الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي » في الفصول اللاحقة (السادس والسابع والثامن) حيث التسليط الكشاف للضوء على الموضوع والمقاربة المقارنة له ، كما هو دأبنا دائماً .

فكما يتضح مما استعرضنا ومن بعض التعليقات والملاحظات التي سطّرنا فإن هذه المناهج غير منفصلة عن بعضها البعض وغالباً ما يعمل بأكثر من واحد أو اثنين منها معاً . هذا مع الإشارة إلى إمكانية جمعها كلها للعمل بها مشتركة ـ كما هي في الواقع الحياتي المعاش ـ في نطاقي العام والخاص أو الأقليمي . كما تنبغي الإشارة مجدداً الى أنها ذات صفة تطبيقية ملموسة أكثر منها نظرية ـ سيما الثلاثة الأولى منها ـ، الأمر الذي يستنتج منه استحالة صياغة نظرية منهجية موحدة بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية البورجوازية في حين أن الأمر ممكن بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية الماركسية كما سوف نرى . أخيراً لا بد من الإشارة الى الأخذ بهذه المناهج التطبيقية بمجموعها في المنهجية الماركسية إنما مؤقلمة بشكل وظيفي لفرض بناء الاقتصاد الاشتراكي ، فتصبح بالتالي طرقاً أو وسائل تطبيقية في إطار المنهجية الماركسية .

إذن بالإمكان القول أن المنهجية البورجوازية ، أقرب الى الطريقة والوسيلة .

فالواقع أن المنهجية الماركسية في أساس العديد من الطرق أو الوسائل وكذلك المنهجية البورجوازية في أساس العديد من الطرق أو الوسائل أو المناهج . وبالتالي فالمناهج البورجوازية الخمسة (الأقليمي ، المحصولي ، الحرفي ، الأصولي ، الوظيفي) هي طرق أو وسائل يعمل بها في المنهجية الماركسية أيضاً كما ذكرنا آنفاً ، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن المنهجية البورجوازية بالضبط نظرياً كمنهجية فنراها في المفهوم الميتافيزيكي للوجود وبعلموسية ، ملتصقة بالاقتصاد السياسي البورجوازي (يراجع بهذا الخصوص الهامش رقم (١١)) ، حيث التبرير للانعكاسات الاجتماعية للاستثمار الرأسمالي ، أي الإستغلال الاجتماعي للطبقة العاملة من قبل الرأسماليين مالكي أدوات الانتاج . هذا هو الأساس الذي يقوم على قانون الربح : القانون الأساسي للنظام الرأسمالي . وهذا هو المرتكز لكل الطرق أو المناهج التي رأينا في منهجية الجغرافيا الاقتصادية البورجوازية ؛ في حين أن الأمر بالعكس بالنسبة للمنهجية الماركسية القائمة على الاقتصاد السياسي البروليتاري (يراجع بهذا الخصوص الهامش رقم (١١)) ، الذي يقضي على الإستغلال الاجتماعي للطبقة العاملة بقضائه على الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، والذي يشكل الأساس الذي يقوم عليه قانون التلبية القصوى لحاجات الناس المعيشية والتعايشية المتزايدة والمتنامية ، القانون الأساسي للنظام الإشتراكي . وهذا هو المرتكز لكل الطرق أو الوسائل أو المناهج التي رأينا في المنهجية الماركسية (الموازين ، الخرائط ، الطرق الرياضية ، الاحصاء ، الخ . .) والتي تأخذ بها المناهج البورجوازية أيضاً .

منهجية الجغرافية الاقتصادية الماركسية وطرقها

فالجغرافية الاقتصادية هنا من العلوم الاجتماعية ومنهجيتها العملية والنظرية هي الجدلية الماركسية ـ اللينينية . وهذه المنهجية تحدد بشكل عام أسلوب تناول الظواهر المدروسة وتستعمل في الوقت نفسه كأساس لمجموعة من الطرق العلمية المختصة المستعملة في الجغرافية الاقتصادية للدراسة الملموسة وحل المسائل المتعلقة بالتوزع العقلاني للانتاج الاشتراكي وتنظيم قسمة العمل الاجتماعي على مستوى البلد .

فالنظرية الماركسية ـ اللينينية تشكل الأساس للجغرافيا الاقتصادية ، من أجل إلقاء الضوء الكشاف على القوانين الاقتصادية العاملة في المكان ، ومن أجل تطبيق المؤشرات الكمية والحسابات الدقيقة ، الرامية الى تحديد الفرص الاقتصادية الهادفة الى تقييم الأقاليم والخيرات الطبيعية والموارد المادية والبشرية وأيضاً امكانيات هذا التنظيم أو ذاك في التوزع الاقليمي لقوى الانتاج وتطورها . كما أن هذه النظرية تسمح بتقدير دور التكنيك في الجغرافيا الاقتصادية ، بأكثر ما يكون من الدقة ، وأيضاً باستشفاف التطور العلمي والتكنيكي ، وبالتالي وضع التوقعات الجغرافية العلمية .

وبالمناسبة فإن كل من ماركس وأنجلز ولينين لم يكن من الجغرافيين ولا الجغرافيين ـ الاقتصاديين . وأعمالهم كلهم تتواجد ، بالأفضلية ، في نطاق الفلسفة والاقتصاد السياسي والتاريخ والاحصاء وغيرها من العلوم الاجتماعية . إنما الظاهرة الجغرافية ـ الاقتصادية للبحث تصل الى درجة عالية من الأهمية ، وكذلك الوقائع المدروسة من قبل الجغرافيا الاقتصادية تتداخل بشكل عضوي في الأنظمة الاجتماعية ، بحيث أن كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية أعاروا الانتباه للعديد من المسائل الجغرافية بشكل عام والجغرافية ـ الاقتصادية بشكل خاص ، مما أدى الى جعل أعمالهم تعج بالأفكار والتماثلات والوقائع ، التي تعود للجغرافيا الاقتصادية .

والجغرافيا الاقتصادية السوفييتية تنطلق من واقع كون طريقة انتاج الخيرات المادية هي العامل المقرر لتطور وتوزع الانتاج الاجتماعي .

وهي تدرس عمليات توزع الانتاج في إطار تطورها وردود الفعل المتبادلة فيما بينها وكونها شروطاً لبعضها البعض . كما أنها تدرس المستوى الحالي لتطور الانتاج في البلاد وتوزعه بالمقارنة مع المستويات السابقة لتطوره وتوزعه وكذلك اللاحقة المتوقعة في المستقبل ، تطوره وتوزعه في إطار الاتحاد السوفييتي بمجموعه وكذلك مختلف أقسامه . وفي الوقت نفسه تهتم الجغرافية الاقتصادية بالتوزع الجغرافي للخيرات الطبيعية وكذلك الاختلاف في الظروف الطبيعية وأيضاً توزع السكان وخصائصهم الوطنية والثقافية الخ . .(٢٣) . وتستعمل لتجسيد ذلك مختلف الطرق ، فما هي ؟.

طرق البحث في الجغرافيا الاقتصادية الماركسية وخصائصها

تستعمل الجغرافيا الاقتصادية وبشكل واسع طرق البحث التاريخية والخرائطية والمقارنة والاحصائية والرياضية وغيرها ، مما يؤخذ به أيضاً في العلوم الأخرى . فمن الصعب أن نجد اليوم علماً لا يستعمل الاحصاء والرياضيات . كما أن الطريقة التاريخية دخلت في كل العلوم من دون استثناء . أما الطريقة الخرائطية ، الأكثر ما يكون خاصية بالعلوم الجغرافية ، فقد أصبحت وسيلة تحليل علمي في التاريخ والجيولوجيا والبيولوجيا والجيوكيميا وغيرها من العلوم . والشيء نفسه يقال بالنسبة للطريقة المقارنة .

---

(٢٣) هذا ولتجسيد هذه الاهتمامات بشكل ملموس في مهام بالامكان مراجعة كتاب :

Alexei Lavrichtchev, Géographie Economique de L'U.R..S.S., Editions du Progrès. Moscou 1968, traduit du russe , Introduction p. 67 (Lavrichtchev. Géographie Economique, p.. .... فيا بعد)

حيث يبرز شبه تاريخ عملية بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ، إن صح التعبير .

فالمجمع الأصيل بين الطرق المذكورة ، في الجغرافيا الاقتصادية ، يؤخذ به للدراسة تشكل الشبكات والأنظمة والبنى المكانية الاقليمية ، التي يخلقها المجتمع خلال تاريخه ، وفي الوقت نفسه دراسة مستويات تطورها ، من أجل الوصول الى قوانين تشكلها وتطورها وطرق التوقع فيها ووسائل بنائها وإدارتها . هذا مع الإشارة الى التدرج في الدراسة هنا من البسيط الى المعقد . كما أن غرض البحث في الجغرافيا الاقتصادية يقوم على الانتقال من الظاهرة في المكان الى الظاهرة في الزمان وبالعكس من التحليل التاريخي الى التحليل الجغرافي . والطرق الرياضية تلعب هنا دور الجمع أو بالأحرى الربط للخصائص الجغرافية والتاريخية لنفس الظاهرة موضوع الدراسة ، إنما في وحدتها الجدلية ، في تكاملها المتناغم . وبالمناسبة فدراسة التحركات السكانية ، في الجغرافيا الاقتصادية ، تبرز أوضح ما يكون العلاقات المكانية ـ الزمانية (الجغرافية ـ التاريخية) كما للجغرافيا الاقتصادية تشطيرها الجيو ـ اقتصادي في المكان والزمان . ويبرز هنا الأمر بأوضح ما يكون في عملية تقييم الأقاليم (الولايات المتحدة الأميركية وتختلف مراحل استصلاح الأرض من الشرق الى الغرب ، دراسة المدن . لندن ، الخ . . .) . إنما تنبغي الإشارة هنا الى العقبات الطبيعية وكذلك الاجتماعية ، التي غالباً ما تفصل بين المراحل . ولا تقل أهمية هنا دراسة الدورات الجيو ـ اقتصادية التاريخية لمختلف الأقاليم ومقارنتها ، خصوصاً وان مدد الدورات تختلف كثيراً (مراحل تطور الزراعة والصناعة والنقل الخ . . . وتوزعها المكاني أو الجغرافي في مختلف الأقاليم . .) .

وفيما يعود للمعاينة المباشرة على الطبيعة ـ في الحقل ، بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه ، فالبعض يوافق عليها والبعض الآخر لا يعترف بها : وبما أنها عملية مكلفة ويؤخذ بها على المستويين الطبيعي والتاريخي ، يلجأ الباحثون الى طريقة البحث بالعينة ، حيث يمكن الحصول على معطيات إحصائية ـ ديموغرافية وإحصائية ـ اقتصادية الخ . . في منتهى الأهمية ، في الجغرافيا الاقتصادية . كما يدخل في هذا الإطار الدراسات المونوغرافية للنماذج في مختلف القطاعات الاقتصادية في توزعها الاقليمي وكذلك المؤسسات ومراكز العقد الاقتصادية ، الزراعية منها والصناعية والثقافية والسياسية الخ . . . وكذلك المقاطعات وأنظمة الاسكان والنقل . كما تنبغي الإشارة الى ان أنظمة الانتاج والاسكان وشبكة الطرق ونقل المسافرين تشكل شروطاً لبعضها البعض . كذلك وبالمناسبة لا بد من الإشارة الى الأخذ بالطرق الاجتماعية للتحليل في دراسة المدن .

هذا ولا بد من الإشارة بصدد دراسة الأقاليم الاقتصادية الى لزومية الأخذ بطريقة البحث بالموازين ، حيث الموازين المادية والموازين ما بين القطاعات وموازين الانتاج والاستهلاك وموازين العمل وموازين المالية العامة وموازين مختلف الخيرات

الطبيعية واستعمالها : الوقود ، الطاقة ، المياه . فطريقة الموازين واسعة الاستعمال لدى الإقتصادي الجغرافي ف. ليونتيف ومريديه ومنهم و. إيزرد ، كما سوف نرى .

وهذه الطريقة هي الأكثر ما يكون أهمية وخاصية واستعمالاً في الجغرافية الاقتصادية . فالمبررات الاقتصادية لإقامة المؤسسات ، كإختيار المنطقة الاقتصادية ومكان بناء المؤسسة ونقل المواد الأولية والمحروقات والطاقة والماء الخ . . . اللازمة لهذه المؤسسة ، كل ذلك يقوم على أساس الموازين الاتحادية وموازين المناطق لانتاج السلع الرئيسية واستهلاكها . فعند اختيار المنطقة الاقتصادية الأنسب ما يكون لإقامة مؤسسة ما ، يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً المؤسسات الصناعية الثقيلة المنوي بناؤها في نفس المنطقة وكذلك تخصص المنطقة الاقتصادية المعنية والتعاون فيما بين المؤسسات القائمة فيها واحتياطي اليد العاملة وأيضاً المناطق المجاورة ، حيث سوف تستهلك المنتجات النهائية للمؤسسة المنوي بناؤها وطاقة انتاجها . فاستعمال طريقة الموازين هنا ذو أهمية كبيرة ، سواء أكان من الناحية العملية لإقامة الجغرافية العقلانية للانتاج الاجتماعي أو لدراسة مسائل توزعها .

وملفت للنظر ، في الجغرافيا الاقتصادية ، دور الطريقة المقارنة ، في المكان والزمان بالطبع ، بحيث تختلط مع الطريقة التاريخية . كما أنها تحل محل التجربة المستحيلة هنا . وهي في نهاية الأمر قريبة من الطرق الرياضية ، من جرّاء المؤشرات التي تستعمل في التحليل للجدوى الاقتصادية . فهذه الطريقة المقارنة لمعرفة التماثل والتعاكس تمكّن من معرفة النماذج ، التي لا غنى عنها للخرائط الاقتصادية ـ الاجتماعية .

والطرق الرياضية أخذت تتزايد أهميتها مؤخراً لتحليل ودراسة المعلومات بأسرع ما يكون من الوقت ، لأجل اختيار المكان المناسب للمؤسسة ، الأمر الذي يرفع من مستوى الموازين الآنفة الذكر .

أما الخرائط الاجتماعية ـ الاقتصادية ، كلوحة لنتائج البحث في الجغرافيا الاقتصادية ، والتي أصبحت من الوسائل العلمية في البحث الجيو ـ اقتصادي ، فيؤخذ بها بشكل واسع اليوم . وهنا فنحن تجاه التحليل البصري ، المقارن بالطبع ، والطريقة الخرائطية والتحليل المخططي والاحصائي وكذلك التحليل بتعديل الخرائط وتحليلها الرياضي ، لإرتباطها بالنماذج الرياضية بالطبع ، وأخيراً التحليل الآلي المباشر للخرائط بعد التصوير بالأقمار الصناعية والمراكب الفضائية الخ . . . وفي كل ذلك لا بد من الطرق الرياضية(٢٤) ، التي لها دور كبير في تجديد الطرق التقليدية في الجغرافيا

---

(٢٤) للتوسع بهذه الطرق وكيفية استعمالها بالتفصيل يراجع كتاب :

Saouchkine, Geog. Ec. p.p. 300-312

الاقتصادية ، وبشكل خاص عبر الخرائط . إنما ينبغي أن لا يؤدي ذلك الى الصنمية بالنسبة للطرق الرياضية بل الى الوظيفية .

وبالتالي فطريقة الخرائط على أنواعها من خرائط عامة ومخططات مختلفة ، واسعة الاستعمال في الجغرافيا الاقتصادية . والخارطة في الجغرافية الاقتصادية ليست مجرد مثال إنما جزء لا يتجزأ من كل عمل اقتصادي ـ جغرافي . فهي التي تكشف النقاب عن خصائص عملية توزع حقول الاقتصاد الوطني وكذلك المؤسسات .

هذا وكما رأينا تستعمل الجغرافيا الاقتصادية في أبحاثها أيضاً ، الطريقة الاحصائية ، التي لا غنى عنها في أي علم من العلوم اليوم ، وحيث طريقة البحث بالعينة ، وغيرها . وهذه الطرق تتكامل فيما بينها ، وكما رأينا ، وليست حكراً على الجغرافية الاقتصادية ، بل تستعمل في العلوم الأخرى وفي النظامين أيضاً .

الفصل الخامس

علاقة الجغرافيا الاقتصادية بمختلف العلوم

الجغرافية الاقتصادية وعلاقتها بالجغرافية الطبيعية

وبالرغم من كـون الجغرافيـة الاقتصاديـة هي من العلوم الاجتماعيـة فهي ، في الوقت نفسه ، على وثيق الارتباط بالجغرافية الطبيعية ، كما أسلفنا ، وكذلك غيرها من مجموعة العلوم الجغرافية . هذا ومجموعة العلوم الجغرافية ، حيث الجغرافية الاقتصادية أيضاً ، تدرس نوعية مختلف القوانين . هذا بالإضـافة الى أن لـدى كل من علوم هـذه المجموعة العديد من نقاط الإلتقاء وحتى التماس والتداخـل فيما بـين بعضها البعض ، لأنها تـدرس مختلف الأحداث في تـوزعها الملمـوس على المنـاطق المختلفة وفي عـلاقتها المتبادلة مع الأحداث الأخرى العائدة لنفس المناطق . فالجغرافية الاقتصاديـة تحتاج الى معطيات الجغرافية الطبيعية لوسط جغرافي معين ، حيث يجري التطور الاقتصادي لبلد معين أو مناطقه ، وكذلك تحتاج الى المواد الأولية المستعملة أو التي يمكن أن تستعمل في الاقتصـاد . إذن للظروف الطبيعيـة المحلية تـأثير كبـير على تخصص الانتـاج وانتـاجيـة العمل وريعية أو عائد رؤوس الأموال الموظفة وتوزع السكان وظروفها المعيشية وغيرها من الظروف ؛ ولذلك فعلى الجغرافية الاقتصادية دراسة هذه الـظروف من وجهة نـظر تأثيرها على اقتصاد البلاد ومناطقها .

فـالجغرافيـا الاقتصـاديـة هي الأخت الكبـرى للعلوم الـطبيعيـة كـالجيـولـوجيـا والجيـومورفـولوجيـا وغيرهـا . لذلـك ففي المجال العمـلي يستعمل الاختصـاصيون في الجغرافيا الاقتصـادية ، وبشكـل واسع ، خـرائط التوقـع الجيولـوجي ، لحل القضـايا العملية للتوزع العقلاني للانتاج الاجتماعي .

كما أن الجغرافيا الاقتصادية قريب من الدرجة الأولى للجغرافيا الـطبيعية . فهي كثيراً ما تلجأ الى معطيات ونتائج أبحاث الجيومورفولوجيا وجغرافيـة المناخ وعلم الميـاه وجغرافية النباتات وجغرافية الحيوانات وغيرها من العلوم .

على أنه يجب أن لا يغرب عن بالنا وكما أسلفنا أن الجغرافيا الطبيعية علم طبيعي ويهتم بقوانين الطبيعة ، في حين أن الجغرافيا الاقتصادية علم اجتماعي ويهتم بقوانين توزع الانتاج الاجتماعي ويدرسها .

وهناك اهتمام كبير ، في ابحاث الجغرافية الاقتصادية ، للتقييم الاقتصادي لمنابع المواد الأولية المحلية للبلد موضع البحث أو مناطقه . وهناك أهمية ذات أولوية مسلّم بها في البلدان الاشتراكية من أجل التوزيع الصحيح والأمثل للإنتاج ، ألا وهوّ الاستعمال الأكثر ما يكون عقلانية لخيرات الطبيعة وأيضاً الاستعمال المتدرج الصحيح وعلى مستويات في الحصول عليها ، والمعتمد بدوره على التقدير الاقتصادي العلمي لمنابع المواد الأولية . والمهمات التي ذكرنا تنفذها الجغرافية الاقتصادية بمؤازرة الجغرافية الطبيعية وغيرها من العلوم الاقتصادية والتكنيكية والطبيعية . فلا مندوحة إذن عن العلاقة الوثيقة والتعاون الحميم ، في الأبحاث العلمية هنا ، في ما بين الجغرافية الاقتصادية من جهة والجغرافية الطبيعية بشكل عام ، سيما علومها المختصة المختلفة من جهة ثانية . فمثلاً الجغرافية الزراعية وثيقة الارتباط بجغرافية الأرض والمناخات الخ . . .

علاقة الجغرافية الاقتصادية بباقي العلوم

والجغرافية الاقتصادية مرتبطة بمجموعة من العلوم الاجتماعية وتاريخها المنبثق من أسس الماركسية اللينينية ، يربطها بالجغرافية التاريخية (٢٢) وتاريخ الاقتصاد الوطني (٢٣) . فمن خلال أحد فروعها ، عنينا الجغرافيا السكانية (٢٤) ، ترتبط الجغرافية الاقتصادية باقتصاديات العمل (٢٥) وعلم الأجناس (٢٦) . وهناك بعض العلوم الاجتماعية الأخرى التي تضع أمام الجغرافية الاقتصادية مهمة بحث معطياتها كالاحصاء الاقتصادي (٢٧) والديموغرافيا (٢٨) وغيرها . كما أن هناك علاقة بين الجغرافية الاقتصادية والجغرافية الحربية (٢٩) . هذا ومن جهة ثانية فإن الجغرافية الاقتصادية تقدم العون اللازم لكل مجموعة العلوم الأخرى الجغرافية . وتبدو العلاقة المتبادلة بين الجغرافية الاقتصادية والعلوم الجغرافية الأخرى في منتهى الأهمية ، في حال القيام بالأبحاث العلائقية لمنطقة ما بغية معرفة امكانيات وأحسن طرق تطوير اقتصادها . وبالإضافة الى العلوم الجغرافية في مثل هذه الأبحاث ، تبدو الحاجة ملحة كيما تتكافأ معها أيضاً الجيولوجيا والبيولوجيا والزراعة والتكنيك وغيرها من العلوم ، التي تدرس الطبيعة والانتاج في المنطقة المعينة .

بذلك تعود الجغرافيا الاقتصادية ، بعد الاستقلال النسبي الذي حصلت عليه وبرزت وتطورت فيه ، لتصبح فرعاً من علم الجغرافيا الكبير ، عاكسة الواقع الحياتي المعاش ، حيث لا فصل بين علم وعلم بل تضافر كل العلوم في هذا الواقع المتحرك ،

الذي يشكل المجتمع جزءاً لا يتجزأ منه في علاقته الجدلية به . وخير ما يختزل ذلك ، ولو بالشكل ان لم يكن بالمضمون، ما يطلق عليه ، لدى روبنسون ، اسم « دولاب الجغرافيا » (أنظر المخطط البياني للدولاب الجغرافيا رقم - ١ -) .

فالجغرافيا الاقتصادية اذن علم واسع متشعب ، فهي تجمع بين البحث في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والتكنيكية والطبيعية .

وفي الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية فإن الجغرافيا الاقتصادية علم واسع يشمل الدراسة الجغرافية للطبيعة المحيطة وللسكان وللاقتصاد ولقطاعات الخدمات السكانية . هذا في حين أن الوضع يختلف في البلدان الرأسمالية ، حيث تتواجد بالتوازي مع الجغرافيا الاقتصادية - كمجموعة العلوم لتوزع قطاعات الاقتصاد الوطني : الصناعة والزراعة والنقل وتجارة الجملة الخ . . - الجغرافيا البشرية - كجغرافية السكان والمقاطعات والتوزع الأقليمي - والجغرافيا السياسية والجغرافيا التاريخية . فهذا التصنيف في البلدان الرأسمالية يحول دون التحليل الإستنتاجي والتوقع للأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية الأقليمية ، من جراء الفصم بين دراسة السكان ودراسة الاقتصاد . هذا في حين أن جوهر « وحدانية » الجغرافيا الاقتصادية ، بالمعنى الواسع ، يتلخص ، على ما يبدو لنا ، في كون حقل رؤيتها يشمل كل قوى الانتاج والعديد من العمليات الاجتماعية والسياسية وبشكل خاص الظواهر التاريخية المدروسة في المكان والزمان لأقليم معين »[1] .

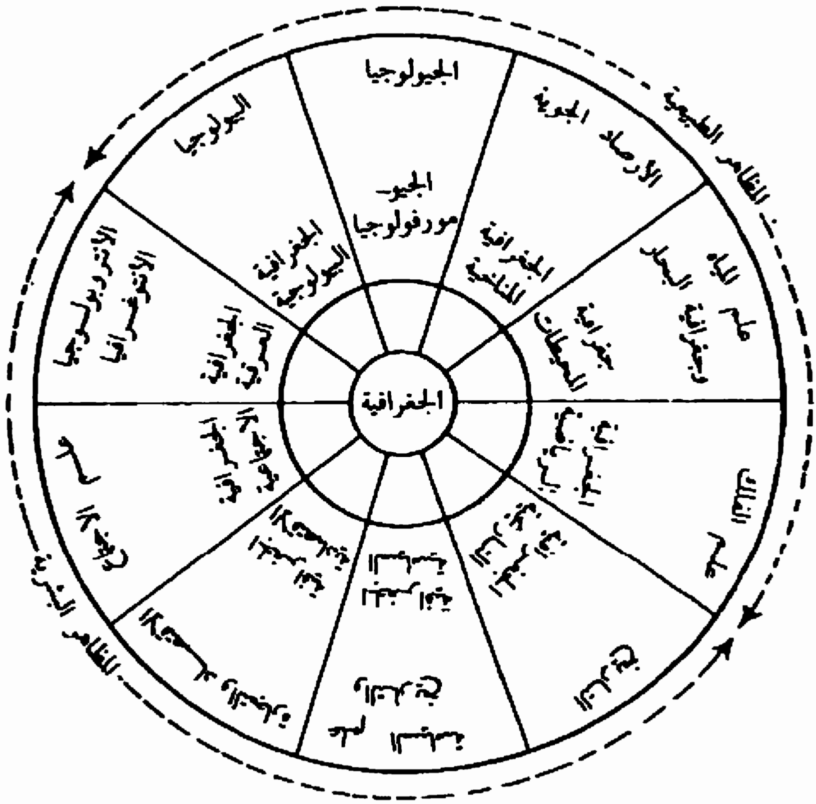
كما تنبغي الإشارة الى أن هذه « الوحدانية » في الجغرافية الاقتصادية مرتبطة بشكل عضوي بالنظرة الماركسية - اللينينية حول الدور المحدِّد الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في حياة المجتمع وتاريخه وعلاقته المتبادلة مع الوسط الجغرافي . وبهذا الخصوص يقول أنجلز في رسالة له الى د. مورغيوس « ليس هناك ، كما يحلو للبعض أن يتصور ، هنا وهناك ، بغية تبسيط الأمور وتسهيلها ، ليس هناك من نتيجة ميكانيكية للوضع الاقتصادي . فالعكس هو الصحيح إذ أن الناس هم الذين يصنعون تاريخهم بأنفسهم ، إنما في وسط معين يشكل شرطاً لهذا التاريخ وعلى أساس واقع حال الظروف السابقة ، والتي منها الظروف الاقتصادية ، مهما كان تأثرها بالظروف الأخرى السياسية والايديولوجية ؛ هذه الظروف الاقتصادية التي تبقى مع ذلك ، في نهاية المطاف ، الظروف المقررة ، مشكلة ، منذ البدء وحتى النهاية ، « الصراط » غير المرئي ، الذي يساعد على فهم وتفهم كل الأمور »[2] .

---

(١) Saouchkine, Geog. Ec. 39

(٢) Marx et Engels, Œuvres Choisies, pp. 730-731

المخطط البياني رقم - ١ -



دولاب الجغرافيا

يشير المخطط الى العلاقات الرئيسية القائمة بين الجغرافيا من جهة والفنون والعلوم الأخرى من جهة ثانية . وبالتالي فالجغرافيا كموضوع هي بمثابة الجسر الواصل .. خل مع العلوم الأخرى .

بعد هذا لنخص بالتفصيل علاقة الجغرافيا الاقتصادية بالاقتصاد السياسي ، على اعتبار أنه المرتكز النظري ، الذي لا غنى عنه لتفهم الجغرافيا الاقتصادية من منطلق نظري بشكل خاص .

الجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد السياسي

الجغرافيا الاقتصادية علم تاريخي كالاقتصاد السياسي . وهي تهتم بدراسة التنظيم الأقليمي (الاسكان ، القطاعات المنتجة وغير المنتجة ، القاعدة الاقتصادية الخ . .) في مختلف التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية (رأسمالية ، اشتراكية) ، على المستوى العام النظري وفي الظروف الملموسة لمختلف البلدان والأقاليم . إذن فالجغرافيا الاقتصادية ليس لها فقط الصفة التاريخية إنما تهتم أيضاً بالتوزع الملموس في المكان . فهي بالتالي علم نظري وتطبيقي . من الناحية النظرية لها نظريتها ومنهجيتها وطرق الأخذ بها للبحث وكذلك الأمر بالنسبة للناحية التطبيقية . فنظرياتها تبحث في : التقسيم الأقليمي للعمل ، تشكيل الأقاليم أو المناطق الاقتصادية وتطورها وعلاقاتها المتبادلة وغيرها من العلاقات المتبادلة بالنسبة لقوى الانتاج ، قوانين الاسكان ، قوانين تشكيل الشبكات المكانية المختلفة ، أنظمة القاعدة الاقتصادية ، العلاقات المتبادلة فيها بين السكان والاقتصاد والطبيعة ، الظاهرة الجغرافية ـ الاقتصادية للحفاظ على البيئة . وانتهت بذلك الجغرافيا الاقتصادية ، على يد الجغرافيين الاقتصاديين السوفييت ، بعد تجربة طويلة ، امتدت لعشرات عشرات السنين ، انتهت لأن تصبح علماً بنَاءً ، ذا بعد نظري وتربوي وعملي في منتهى الأهمية لبناء النظام الاشتراكي .

والقانونية التي تدرسها الجغرافية الاقتصادية تدخل في نطاق القوانين العامة لتطوّر المجتمع ، وبشكل خاص قوانين الاقتصاد السياسي . ومع ذلك فقانونية الجغرافية الاقتصادية ليست ، في شكلها النهائي ، مجرّد قوانين الاقتصاد السياسي ، فهي ذات خاصية قائمة بذاتها وتعمل على أساس قوانين اقتصادية أكثر عمومية . فالواقع انه ، بالإستناد الى قوانين الاقتصاد السياسي الماركسي ـ اللينيني ، يدرس الأخصائيون الماركسيون في الجغرافية الاقتصادية ، خاصية بروز القوانين الاقتصادية في حقل توزع الانتاج ويحللون العلاقات الاجتماعية المرتبطة بقسمة العمل على نطاق البلاد .

وتقوم خاصيّة تحليل الجغرافية الاقتصادية في توزّع الانتاج على ما يلي :

أ ـ ضرورة بحث ظروف التوزع ليس فقط لكل قطاع على حدة وإنما لكامل مجموع القطاعات .

ب ـ ثم عند ذلك تأمين بحث الظروف الطبيعية وكذلك الاجتماعية التاريخية للمنطقة

المعنية (البلد ، المنطقة ، النقاط الآهلة بالسكان) .
ج ـ أخذ واقع الجغرافية الطبيعية للمنطقة المعنية بعين الاعتبار .
د ـ الاهتمام بمختلف نواحي المدى الجغرافي (الريفي والمديني) طيلة مدة التحليل.

هذا وقانونية التوزّع القطاعي (توزع بعض القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة وغيرهما) تدرس كما تدرس القطاعات الاقتصادية ، وهذا هو المهم بالنسبة للجغرافية الاقتصادية التي تدرس في مداها من مختلف جوانب القطاعات المؤلفة لها .
وبالتالي فكل مجموعة أبحاث الجغرافية الاقتصادية بالامكان تجزئتها الى

قسمين : الجغرافية الاقتصادية العامة والجغرافية الاقتصادية الاقليمية (بالنسبة لاقليم أو منطقة) . وعلى هذا الأساس فلا فرق بين الجغرافية الاقتصادية وغيرها من العلوم الجغرافية ، ذات الصفة العامة والاقليمية . هذا والعلاقة الديالكتيكية المتبادلة لهذين القسمين ، واللذين لا يمكن أن يتناقضا ، تشكل الأساس لكل العلوم الجغرافية . فالقانونية العامة ، عند ظهورها في حدود أقاليم أو مناطق معينة ، تأخذ صفة محلّية خاصة . ومن جهة ثانية فإن الاستقراء والاستنتاج والتقييم للحالات الاقليمية تعطي القانونية ذات الصفة العامة . ومع ذلك فللجغرافية الاقتصادية خاصيتها الجوهرية ، والتي تعود ، في واقع الحال ، للنظام الاقتصادي القائم في البلد موضوع البحث، هل هو بلد اشتراكي أم رأسمالي ؟ وفي أي درجة من تطوّر الاشتراكية أو الرأسمالية ؟ الأمر الذي يؤدي الى تقسيم جوهري آخر للجغرافية الاقتصادية : الجغرافية الاقتصادية في البلدان الاشتراكية والجغرافية الاقتصادية في البلدان الرأسمالية . وبالنسبة لهذا التقسيم الأخر لا يمكن أن يكون على إنسجام مباشر مع التقسيم الى جغرافية طبيعية عامة واقليمية . فمهمات الجغرافية الاقتصادية تختلف باختلاف النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي للبلدان . ففي البلدان الاشتراكية لا يكفي وصف وتوضيح ظواهر واحداث الجغرافية الاقتصادية الجارية ، كون المهمة الأهم هي دراسة التوصيات البنّاءة بهدف عقلنة تلك الظواهر والأحداث ، من أجل تسريع تطور نواحيها الايجابية والقضاء على نواحيها السلبية أو غير المرغوبة . هذا في حين أن الجغرافية الاقتصادية في البلدان التي يسيطر عليها النظام الراسمالي تحتفظ بالصفة الوصفية الايضاحية . إنما الطبقات المسيطرة في الحكومات الامبريالية تعمل أكثر وأكثر من أجل اخضاع أبحاث الجغرافية الاقتصادية لمصالحها الاقتصادية والحربية . وتعطي الجغرافية الاقتصادية ذات المنهجية الماركسية اللينينية التحليل العلمي للتناقض القائم في هذه البلدان الرأسمالية وعدم التوازن في اقتصادياتها . وأعمال بعض ممثلي الجغرافية الاقتصادية الماركسية في البلدان الرأسمالية وأعمال الجغرافيين الاقتصاديين في البلدان الاشتراكية ، والذين يدرسون البلدان الرأسمالية ، أعمال كل هؤلاء ، المخصصة للجغرافية الاقتصادية في العالم الرأسمالي ، لا تحمل الطابع البنّاء بقدر ما تحمل

الطابع الانتقادي . إنما يستثني هنا بالطبع البلدان التي تخلّصت من نير الامبريالية وتقوم بنشاط بتحولات اجتماعية ، سيما في تطوير القطاع العام في الاقتصاد الوطني . هنا للجغرافية الاقتصادية الماركسية امكانيات كيما تقوم بدور بناء وليس انتقادياً .

وهناك أهمية كبرى في الجغرافية الاقتصادية للفروع القطاعية التالية : جغرافية الصناعة ، جغرافية الزراعة ، جغرافية النقل ، جغرافية التجارة الخارجية وغيرها من الفروع .

وقد تطوّر أحد فروع الجغرافية الاقتصادية ليشكل علماً من علومها هو الجغرافيا السكانية . وقد كان للجغرافية السكانية هذه ، ولدرجة هامّة صفة قطاعية أو فرعية ، وذلك من جرّاء تصاعد أهمية دور العمل أولا ثم دور السكان الخاص كمستهلك نهائي لكل الخيرات المادية المتأتية عن عملية الانتاج الاجتماعي ، مما أعطى الجغرافية السكانية صفة استنتاجية . فأهم صفات الجغرافية الاقتصادية ، لهذا البلد أو ذاك أو هذا الاقليم أو ذاك ، يمكن التعبير عنها بواسطة تركيب السكان ونسبة العمالة ، وتوزع السكان الجغرافي وغيرها من المؤشرات . ولذلك فسوف نفرد فيما بعد مجالاً هاماً الى حد ما لدراسة الجغرافيا السكانية هذه (أنظر القسم الثالث) .

كما لا بد من الإشارة أيضاً الى المكانة الخاصة التي تحتلها الجغرافية السياسية ، التي تعتبر فرعاً هاماً من فروع الجغرافية الاقتصادية . فإلى جانب وضع خارطة العالم السياسي وتحسّنها ، مع مجرى الأحداث في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، أصبح المهم أن يدخل في نطاق الجغرافية السياسية دراسة علاقات القوى الطبقية في مختلف البلدان والمناطق وكذلك أشكال الدولة وفي مختلف هذه البلدان وأيضاً إداراتها السياسية . والجغرافية السياسية وثيقة الارتباط بالجغرافية السكانية وجغرافية النقل وجغرافية الصناعة وجغرافية الزراعة والجغرافية الاقتصادية وخصائص البلدان والأقاليم وغيرها ، مما لا يكون كاملاً إذا لم تنعكس فيه خصائص الجغرافية السياسية ، الأمر الذي يجعلنا نعود إليها فيما بعد على حدة (أنظر القسم الثاني) .

ومن بين أبحاث الجغرافية الاقتصادية يوجد أبحاث نظرية ذات صفة عامة وأبحاث مونوغرافية لمختلف البلدان ، وأعمال تتناول موضوعاً ما من الجغرافية الاقتصادية في مجال تطبيقه على مجموع البلدان الاشتراكية أو الرأسمالية وأعمال قطاع على حدة ، أو مجموعة قطاعات ، في بلد ما أو جزء منه أو إقليم منه ، أو في مجموعة من البلدان أو في كل العالم .

الفصل السادس

دور الوسط الجغرافي
والعوامل الديموغرافية وتقدم العلم والتكنيك
في تطور وتوزع الانتاج

تستعمل الجغرافيا الاقتصادية بشكل واسع المعطيات الاحصائية للأجهزة المركزية والاقليمية في الدولة ، كما تستعمل مواد مشاريع التخطيط وتحسين واستصلاح الأراضي . وهذا يشكل قاعدة عريضة من المعطيات الموثوقة والواقعية والعلمية للجغرافية الاقتصادية . بالإضافة الى ذلك فإن الجغرافية الاقتصادية تجمع المواد الخاصة بها عن طريق القيام بالأبحاث المباشرة في المصانع والمزارع والتعاونيات ومراكز النقل والتجمعات السكنية وغيرها . وقد وضعت الجغرافية الاقتصادية العديد من أساليب الأعمال الميدانية . وبهذه المناسبة فقد كانت ناجحة طريقة البحث الاحصائي بالعينة وكذلك طريقة تحليل الخرائط الموضوعة للخامات والأراضي وغيرها عبر تحليل رموزها . كما تجدر الإشارة بالمناسبة إلى أهمية استعمال الرياضيات مع الاحصاء هنا ، كذلك لا بد من الإشارة الى كون الاحصاء والجغرافية الاقتصادية تطورا متلازمين مع بعضهما البعض . وكل ما ذكرنا الآن من نقاط سبق وتعرفنا عليها ؛ ومع ذلك لا بد من معرفة أوسع للاسس النظرية للجغرافية الاقتصادية ومرتكزاتها

الأسس النظرية للجغرافية الاقتصادية في الرأسمالية والاشتراكية

من المفترض في الجغرافية الاقتصادية أن تدرس في أبحاثها عملية توزع قوى الانتاج في علاقتها الوثيقة بعملية تحليل علاقات الانتاج . هذا وفي ظروف الرأسمالية فإن توزّع قوى الانتاج يجري بأشكال عفوية ومتناقضة . فالأقاليم والبلدان الصناعية المتطوّرة يقابلها الأقاليم والبلدان المتخلّفة ذات التخصص في الخامات الزراعية ، والتي هي موضوع الاستثمار من قبل بورجوازية الأقاليم والبلدان المتطورة المتقدّمة . وعندما تدرس الجغرافية الاقتصادية البلدان الرأسمالية فإنها تكشف فيها النقاب عن قسمة العمل المشوهة فيما بين أقاليمها وبلدانها ، حيث يقوم التخصص الاقتصادي الأنسب ما يكون لرأس المال الاحتكاري والمعاكس لمصالح وحاجات غالبية السكان والمعيق لتطوّر قوى الانتاج .

هذا في حين آن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتصفية الطبقات المستثمرة والتطور المخطط للاقتصاد الوطني في مصلحة كل الشعب في البلدان الاشتراكية ، كل ذلك يخلق ظروفاً جديدة لتوزع الانتاج . كما أنّ تأثير علاقات الانتاج الاشتراكية على تطوير قوى الانتاج يتجسد وينعكس بشكل إيجابي على قسمة العمل جغرافياً وكذلك توزع الانتاج سواء كان لكل مجموعة البلدان الاشتراكية فيما بينها (مجلس التعاضد الاقتصادي) أو داخل كل بلد على حدة فيما بين أقاليمه . هذا وفي ظروف الاشتراكية فإنّ توزع الانتاج المتوازن والواعي والموجه من قبل المجتمع عبر الدولة ، ينطلق قبل كل شيء من ضرورة تأمين التوفير في العمل الاجتماعي ورفع انتاجيته وكذلك رفع المردود أو العائد الاقتصادي لرؤوس الأموال الموظّفة والاستعمال الأمثل لمصادر المواد الأولية وللطاقة البشرية وأيضاً ربح الوقت في المباراة مع الرأسمالية . وهذه المتوجبات للتوزيع العقلاني للانتاج تشكل الأساس لمبادىء توزيع الانتاج في كل مرحلة من مراحل تطوّر الاقتصاد .

وإحدى أهم خصائص الجغرافية الاقتصادية تقوم على تحليل بروز القوانين الاقتصادية في الحالة الجغرافية والتاريخية الملموسة ، في خاصية البحث الجغرافي الاقتصادي لبلد ما أو إقليم ما أو مدينة ما الخ . .

إذن بالاستناد الى قوانين الاقتصاد السياسي الماركسي ـ اللينيني ، يدرس المتخصصون الماركسيون في الجغرافية الاقتصادية ، البروز الملموس للقوانين الاقتصادية في ميدان توزع الانتاج ويحللون العلاقات الاجتماعية المرتبطة بقسمة العمل على مستوى البلد أو مجموعة البلدان .

على أنه من الخطأ حصر مهمة الجغرافية الاقتصادية على الخصائص الفردية . فالواقع ان في مهمات الجغرافية الاقتصادية يدخل قبل كل شيء اكتشاف القانونية المحدّدة لتوزع الانتاج وتشكيل الأقاليم الاقتصادية وخصائص تطوّر بعض البلدان على حدة ، وذلك، في ظروف مختلف الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية . فقانونية توزع الانتاج تعود للقوانين الاقتصادية الخاصة ، والتي في أساسها القوانين الاقتصادية العامة العائدة للنظام الاقتصادي المعني . ولذلك فسوف نفرد فصلاً خاصاً لدراسة أسس وخصائص الأنظمة الاقتصادية الرئيسية الموجودة ، عنينا النظام الرأسمالي بمختلف متنوعاته وكذلك النظام الاشتراكي (أنظر القسم الثالث) :

فالجغرافية الاقتصادية تساعد على التوزيع العقلاني المخطط للانتاج في البلاد ، وهذا يشكل إحدى صفات التخطيط المستقبلي للاقتصاد الوطني ، كما تساعد على تجسيد العديد من المشاريع الملموسة . ويدخل في مهمات الجغرافية الاقتصادية ، في البلدان الاشتراكية ، مساعدة هيئات التخطيط في البحث عن الاحتمالات المثلى في

توزيع الانتاج والمؤمّنة العائد أو المردود الاقتصادي الأكبر . بالإضافة الى ذلك يتوجب مقارنة مختلف احتمالات التوزيع ، ليس فقط لبعض المصانع أو قطاعات الانتاج وإنما أيضاً المجمّعات الانتاجية الاقليمية . فالانطلاق من المجمّعات يشكّل أحد أهم متطلبات الجغرافية الاقتصادية الماركسية ـ اللينينية . وعند دراسة جغرافية اقتصاد بلد أم اقليم ما فإن الجغرافية الاقتصادية تكشف النقاب عن عدم التوازن ضمن أقاليم محدّدة وضيق مجالاتها الاقتصادية وبعدها ، والشحن غير العقلاني فيا بينها ، وعدم استعمال الامكانيات القائمة فيها لتطويرها وغيرها . وهذا يعطي الأجهزة المخططة امكانية الوصول الى خفض نفقات الانتاج الاجتماعي وتقليص دورتها ، والاسراع أيضاً في وتائر اعادة الانتاج الاشتراكي . فالجغرافية الاقتصادية تسهم بشكل بنّاء في عملية التخطيط الاقليمي للاقتصاد الوطني ، وذلك بوضعها الفرضيات العلمية (المخططات العامة) لتطوير اقتصاد الأقاليم . وتسهم الجغرافية الاقتصادية بنشاط في أعمال التوزع الاقتصادي على الأقاليم ، والتي تشكل نقطة الانطلاق للتخطيط الاقليمي .

إذن فالتوزيع المتوازن المتناغم للانتاج يسمح بالاستثمار الأجدى لخيرات الطبيعة ووسائل الانتاج وقوة العمل ، سواء أكان على نطاق كل البلد أو مناطقه الاقتصادية . وهذا من الشروط الرئيسية للحصول على أقصى النتائج الاقتصادية بأقل ما يمكن من النفقات . فالجغرافية الاقتصادية الماركسية تدرس مسائل التوزع العقلاني للانتاج الاشتراكي كنتيجة لتقييم الخيرات الطبيعية والظروف المتوفرة لها في البلد المعني من أجل نشاطه الاقتصادي .

كما تنبغي الإشارة الى أن المباراة الاقتصادية والاجتماعية بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، والتي سبق وأشرنا اليها ، تنعكس بهذه الدرجة أو تلك على لتنظيم الأقليمي لقوى الانتاج في المجتمع الاشتراكي . فوتائر تطور انتاجية العمل تتوقف بنسبة كبيرة على التنظيم الاقليمي العقلاني لقوى الانتاج وعلى التقسيم الأقليمي للعمل . فالواقع ان الأخطاء والتناقضات والنقص في الانسجام في توزع قوى الانتاج وكذلك العلاقات الاقتصادية في الأقليم وفيما بين الأقاليم وحتى الدول ، وذلك في استعمال الموارد الطبيعية والبشرية والحفاظ على الطبيعية ؛ كل ذلك ينعكس ، من دون ريب ، على انتاجية العمل ويبطء وتائر التطور الاقتصادي . ولذلك ، ولأجل الوفر ما لمكن في العمل الاجتماعي المبذول ، من الضروري أن يتماشى التنظيم العلمي للعمل في المؤسسات مع التنظيم الأقليمي العلمي لتوزع القطاعات المنتجة وغير المنتجة في حياة المجتمع (٣٠) . وهذا ما سوف نتلمسه عند إيزرد وليونتيف في أميركا وفي الأقليم ـ الخطة أو البرنامج في فرنسا .

الواقع أنه يوجد في النظام الرأسمالي أنظمة للأقاليم الاقتصادية ـ الاجتماعية ، إنما لا تسودها العقلانية المتوفرة في النظام الاشتراكي من جراء التناقضات القائمة في صلب النظام الرأسمالي وكذلك استناد الأولى الى قانون الربح : القانون الأساسي لهذا النظام الرأسمالي ووجود الملكية الفردية لأدوات الانتاج فيه . هذا في حين أن النظام الاشتراكي يستند الى قانون تلبية حاجات الناس المعيشية والتعايشية المتنامية والمتزايدة مع الزمن : القانون الأساسي لهذا النظام الاشتراكي وقد زالت فيه الملكية الفردية لأدوات الانتاج وحلت محلها الملكية الاجتماعية لها .

والأهمية الكبيرة هنا هي للدور الذي يلعبه كامل الوسط الجغرافي مع العوامل الديموغرافية من جهة وكذلك تطور العلم والتكنيك من جهة ثانية في عملية توزع الانتاج . لذلك نستعرضها فيما يلي .

أهمية دور الوسط الجغرافي في تطور وتوزع الانتاج

من الضروري ، في دراسة الجغرافية الاقتصادية ، تحديد أهمية الظروف الطبيعية لأجل توزيع الانتاج الاشتراكي .

لقد قسم ماركس الظروف الطبيعية الى قسمين كبيرين :

الخيرات الطبيعية كوسائل للعيش والخيرات الطبيعية كوسائل للعمل . هذا ومستوى استعمال هذه الخيرات من القسمين مع بعضها البعض يتوقف وحتى مشروط بمستوى تطور قوى الانتاج . في البدء ، كان الدور المقرر ، في حياة الإنسان ، للخيرات الطبيعية كوسائل للعيش (خصب الأرض ، المياه الكثيرة الأسماك ، الخ . .) . فيما بعد ومع تطور قوى الانتاج ، وبشكل خاص مع ظهور الصناعة الثقيلة ، أخذ الانسان بالاستعمال الواسع لخيرات الطبيعة كوسائل للعمل (مساقط المياه ، الأنهر القابلة للملاحة ، المعادن ، الفحم ، النفط ، الخ . .) .

ويقصد بالوسط الجغرافي الطبيعة المستعملة بنشاط من قبل المجتمع البشري . هذا الوسط الجغرافي ، كعامل لا غنى عنه للتطور الاجتماعي ، بإمكانه أن يسرع أو يبطىء تطور المجتمع . ومع ذلك فتأثير الوسط الجغرافي ليس بمقرر ، على اعتبار أن التطور الاجتماعي في نهاية المطاف أسرع بكثير وبما لا يقارن من تغييرات الوسط الجغرافي[1] . كذلك هناك العديد من البلدان ذات الظروف الطبيعية المماثلة تقريباً ، ومع ذلك فهي تختلف فيما بينها بمستوى تطورها وخصائص علاقات الانتاج فيها ، وكذلك مستوى قوى الانتاج .

من المعروف أن البشرية عرفت تشكيلات أو أنظمة اقتصادية ـ اجتماعية

(١) يراجع كذلك بهذا الخصوص الفصل الأول : الوسط الجغرافي ـ الحتمية الجغرافية .

مختلفة : المشاعية ، الرق ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، تواجدت في ظروف طبيعية مماثلة . لذلك فمن غير الممكن وحتى المعقول تفسير تواجد هذه الأنظمة ونتائجها بخصائص الوسط الجغرافي لوحدها ، وبالتالي من غير الممكن اكتشاف وتبرير قوانين تطور توزع الانتاج العائدة لكل منها .

إن للوسط الجغرافي تأثيراً حتمياً على توزع النشاطات الاقتصادية . وهذا التأثير يبرز بشكل خاص فيما يعود للانتاج الزراعي . فالقطن مثلاً يتطلب الكثير من الحر ولذلك لا يمكن زراعته إلا في المناطق الجنوبية ، في حين أن البطاطا لا تتطلب إلا القليل من الحر ولا تتحمل حرارة الصيف في الجنوب ، ولذلك فهي تزرع في مناطق خطوط العرض المعتدلة . هذا في حين أن تأثير العوامل المناخية على الانتاج الصناعي وكذلك النقل أقل بكثير وكما هو معروف .

إنما في الوقت نفسه فإن المجتمع يؤثر على الوسط الجغرافي ، في محاولة اخضاعه لأغراضه وحاجاته . ومدى هذا التأثير من قبل المجتمع على الوسط الجغرافي وخصائصه يتوقف ، وبشكل رئيسي ، على القاعدة الاقتصادية لهذا المجتمع . وبناء عليه فإن المجتمع الاشتراكي يقوم بتأثير منظم مخطط على الوسط الجغرافي لاعادة تقييمه وتحويله في مصلحة الشغيلة . هذا في حين أن الوضع يختلف في النظام الرأسمالي حيث الاستثمار اللاعقلاني واللاواعي والأقرب ما يكون الى النهب وحتى الوحشي لخيرات الطبيعة أحياناً ، وحيث الاهمال أحياناً أخرى ، إذا لم تكن مصدراً للأرباح الضخمة .

فتأثير المجتمع على الظروف الطبيعية يتوقف على ويتحدد بمستوى تطور العلم والتكنيك . فمثلاً آلات وتكنولوجيا المناجم الرفيعة المستوى والحديثة تسمح باستثمار أعماق المناجم ، التي لم تكن لتستثمر قبلاً . كذلك آلات ومعدات بناء الطرق الحديثة والجسور تسمح بعدم الأخذ بعين الاعتبار أكثر وأكثر التأثيرات السلبية للجغرافية الطبيعية (جبال ، وديان ، أنهر ، الخ . .) في تخطيط السكك الحديدية والطرق البرية والنهرية ، في مناطق ، كانت غير قابلة للاجتياز فيما مضى . هذا والنجاحات في أقلمة النباتات وزراعة الغابات العازلة الحامية وتقدم العلوم البيولوجية وغيرها ، كل ذلك يسمح بأقلمة النباتات والحيوانات في مناطق جديدة ورفع مستوى توزع الانتاج عما قبل .

وبناء عليه فارتفاع مستوى الانتاج الاجتماعي وتطور العلم والتكنيك لا يبعد الانسان عن الوسط الجغرافي ، بل بالعكس يقربه منه وينوع العلاقات فيما بينهما . فالمجتمع يتحرر أكثر وأكثر وكل يوم من قبضة الطبيعة ، عبر استخدام منجزاته وخبراته وقواه في عملية اخضاعها . وفي هذا المقام يقول ف. أنجلز : « إن إطار ظروف الحياة

المحيطة بالإنسان ، والذي كان يسيطر عليه ، قد أصبح الآن في قبضة الانسان وتحت سيطرته . وأصبح الانسان بالتالي للمرة الأولى في تاريخه الطويل السيد الحقيقي والواعي لسيادته على الطبيعة كما لحياته في المجتمع »[٢] .

والأمثلة المؤيدة لهذا القول عديدة ، كتحويل الأنهر لبناء السدود واستصلاح الصحارى وعبور المحيطات المجلدة سطحاً وعمقاً واستخراج النفط في المناطق الجليدية ومن أعماق البحار وغزو الفضاء الخ . .

فالإنسان تمكن بواسطة العلم والتكنيك الخلاق والمبدع من الافلات من ضغط الطبيعة والحدود التي رسمتها له وبالتالي التحرر من الحتمية الجغرافية ، إلتي حولها الى امكانية اجتماعية ، في خدمة أغراضه وأهدافه في الحياة .

ونشاط الانسان في الطبيعة (الوسط الجغرافي) يحولها الى«طبيعة تاريخية » طبيعة « مؤنسنة » ، فتصبح جزءاً لا يتجزأ من الجسم الاجتماعي . وهذا لا يمكن اكتشافه ورؤيته إلا بالنظرة الجدلية لعلاقة المجتمع بالطبيعة أو الوسط الجغرافي القائم عليه وفيه .

أهمية دور العوامل الديموغرافية في تطور وتوزع الانتاج

إن العوامل الديموغرافية من الشروط الهامة لتوزع الانتاج . فالسكان وتركيبهم مما يحدد كمية وتركيب مصادر القوى العاملة . كما أن إعادة انتاج السكان وتحركاتهم من الشروط الهامة لتطور وتوزع مختلف حقول الاقتصاد الوطني . كذلك كثافة السكان ، هي في نسبة كبيرة ، مقررة لاستثمار الأراضي الجديدة ، الخ . .

ومع ذلك فالعوامل الديموغرافية كالظروف الطبيعية ليست بمحددة لقوانين توزع قوى الانتاج وتتوقف هي نفسها على طريقة الانتاج الاجتماعي . وقد قال لينين بهذا الصدد : «إن الظروف التي يعيد فيها الانسان نفسه تتوقف بشكل مباشر على هيكلية مختلف أشكال التنظيم الاجتماعي . ولذلك فقانون السكان يجب أن يدرس بشكل ملموس بالنسبة لكل من هذه التنظيمات الاجتماعية وليس بشكل مجرد دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأشكال التاريخية للهيكليات الاجتماعية »[٣] .

والتوزع غير العقلاني للانتاج والسكان ـ حيث البطالة الظاهرة والمقنعة ـ ظاهرة خاصة بالاقتصاد الرأسمالي ، أما المجتمع الاشتراكي فله قانونه الديموغرافي الخاص والمتميز بالعمالة الكاملة والتوزع العقلاني للقوى العاملة .

---

(٢) F. Engels, Anti-Duhring, Editions Sociales, Paris 1956, p. 132

(٣) V. Lenine, Œuvres, Paris-Moscou, t. I, p. 489

وهناك علاقة سببية جدلية فيما بين توزع السكان وتوزع الانتاج . فإذا ما كان توزع حقول الاقتصاد الوطني مقرراً لتواجد السكان ، فإن تواجد القوى العاملة في هذه المنطقة أو تلك من البلاد يمكن أن يكون عاملاً مقرراً لتوزع الانتاج نفسه . هذا والتغييرات في توزع الانتاج ، هي بشكل عام ، أشد وأكثر فجائية من تحركات السكان ، مما يمكن أن يؤدي الى التناقض في تطور الاقتصاد الوطني . لذلك فعلى الجغرافي - الاقتصادي معرفة اكتشاف هذه التناقضات ، في الوقت المناسب واتخاذ التدابير الملموسة للتخلص منها .

إذن فلا الوسط الجغرافي ولا العوامل الديموغرافية بمقررة ، وكما رأينا ، لتطور وتوزع الانتاج ، ومع ذلك لا بد من أخذها بعين الاعتبار في التجسيد الملموس للجغرافية الاقتصادية .

أهمية دور تقدم العلم والتكنيك في تطور وتوزع الانتاج

بمنتهى الأهمية ، في دراسة الجغرافية الاقتصادية ، الأخذ بعين الاعتبار تأثير التقدم العلمي والتكنيكي في عملية تطور توزع الانتاج . كما لا بد من الاشارة الى أن هذا التأثير بالغ الحساسية ويتزايد مع الزمن مع تطور العلوم والتكنيك .

فالجغرافيا الاقتصادية عليها إذن دراسة التغيرات المتوقعة في التوزع الأقليمي لقوى الانتاج ومختلف مظاهر الحياة الاجتماعية . وهذا ما يؤخذ به ويعمل على تجسيده في إطار الاقتصاد الوطني والمجتمع بأكمله في النظام الإشتراكي وعلى الأقل في الاتحاد السوفييتي ، وبسهولة مميزة عما هو عليه الأمر في النظام الرأسمالي ، حيث يصعب الأمر من جراء التناقضات التي يحفل بها هذا النظام .

فالثورة العلمية والتكنيكية تفرض هجوماً لا مثيل له على الطبيعة والاستعمال غير المعقول لخيراتها ، وبالتالي التغيّرات غير المتوازنة فيها ، وبشكل خاص التلوث وحتى في نهاية المطاف انقراض الحياة من على وجه الأرض . فللوقوف بوجه كل ذلك يضع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي المهمات ، التي يعمل العلماء السوفييت على تجسيدها واستخلاص القوانين العائدة لها في الوقت نفسه أو فيما بعد ، كما جرى في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب (٣١) .

وفي ٢٠ أيلول ١٩٧٢ تبنى مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية مادة حول « التدابير لحماية أفضل للطبيعة والاستعمال العقلاني لخيرات الطبيعة »(٤) . كما ورد في الدستور الجديد الذي تُبني في اكتوبر ١٩٧٧ في المادة ١٨ ما يلي « اتخذت ، في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، لمصلحة الأجيال

---

(٤) نقلاً من Saouchkine, Geographie Economique, p. 47

الحالية والقادمة ، التدابير اللازمة للحفاظ على الأرض وباطنها وكذلك المياه وأيضاً النبات والحيوان ، وفي الوقت نفسه الإستثمار العلمي والعقلاني لها ، وذلك من أجل نقاوة الهواء والماء وتجدد الخيرات الطبيعية وتحسن البيئة » .

كما أن المهمات التي طرحها المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بمسائل النمو الديموغرافي ومصادر قوى العمل في المستقبل وحماية الصحة ورفع انتاجية العمل وفعاليته والاستثمار العقلاني لخيرات الطبيعة الخ . .(٥) ؛ هذه المهمات ، التي طرحها على العلماء السوفييت سلطت الضوء على العلوم « المزدوجة » وبشكل خاص على الجغرافيا الاقتصادية ، والتي لها دور كبير في حل وتجسيد المهمات التي يطرحها الحزب . فتاريخ هذه العلوم « المزدوجة » يمدها بعتاد نظري وخبرة عملية يجعلانها قادرة على الأخذ ، في المجالين المكاني والزماني ، ومن الزاوية الأقليمية والهيكلية الشاملة ، الأخذ بالعلاقات الجدلية فيما بين الطبيعة والسكان والتكنيك والاقتصاد والحياة الاجتماعية . وهنا يعود العلم ، بواسطة الالكترون بشكل خاص ، ليمد الجغرافيا الاقتصادية بمختلف الطرق الرياضية والاحصائية والعلائقية وغيرها لتجسيد ما ذكرنا .

ففي ظروف الاشتراكية ، فإن الطاقة النووية وتكنيك الصواريخ والكيمياء الحديثة والحاسبات الالكترونية وغيرها من المنجزات الأكثر ما يكون حداثة ، كلها تستعمل لتأمين التطور السريع والتوزيع العقلاني للانتاج الاشتراكي . وذلك من أجل الاستعمال المخطط والأجدى ما يكون لخيرات وقوى الطبيعة في خدمة كل المجتمع .

فكهربة البلاد مثلاً وصفت في برنامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي « بالمحور لبناء الاقتصاد والمجتمع الشيوعي . وهي الاتجاه السائد لتقدم التكنيك . ويكفي هنا مجرد ذكر المحطات المائية والحرارية لتوليد الكهرباء ودخول الكهرباء كل فروع الصناعة وتوحيد شبكة الطاقة في الاتحاد السوفييتي ، المتوقع الانتهاء من أهم أقسامها سنة ١٩٨٠ » .

وهنا لا بد من الإشارة الى أن هذا سمح بإقامة العديد من المؤسسات على مسافات بعيدة للغاية عن مصادر المحروقات .

كما لا بد من الاشارة الى أن تطور تكنيك وتكنولوجيا الصناعة الكيماوية وأثرها الضخم على التطور المتوازن المتناغم للانتاج . فالكيمياء توسع كثيراً قاعدة المواد الأولية الصناعية . فالمواد الكيماوية الجديدة ، كاللدائن الاصطناعية والمواد البلاستيكية

---

(٥) باقي التفاصيل بالامكان مراجعتها في كتاب
Saouchkine, Geographie Economique, p. 48

والمطاط الاصطناعي الخ . . . ، أخذت تحل أكثر وأكثر محل المعادن الثمينة والمواد الأولية الطبيعية ، وأحياناً هي تتفوق عليها من حيث المتانة والجودة والوزن الخ . .

فتطور الصناعة الكيماوية يؤدي الى تغير التوزع الجغرافي ليس فقط للصناعة الكيماوية وإنما أيضاً للعديد من فروع الصناعة التي تستعمل منتجاتها .

وقد أخذت تنمو الصناعة الكيماوية في مناطق لم تكن متطورة قبلاً ، وذلك لتوفر الهيدروكاربورات فيها ، على اعتبار أن انتاج اللدائن الاصطناعية يحتاج الى الكثير من المحروقات . وبذلك فقد تحرر العديد من فروع الصناعة ، التي تستعمل المواد الاصطناعية ، من التبعية للمواد الأولية الطبيعية ، مما أدى بالطبع الى تغيير التوزع الجغرافي لانتاج هذه الصناعات .

وفي صناعة المكائن والمعدات ، فالاتجاه في التطور التكنيكي يتمثل في بناء المكائن الضخمة ذات الطاقة الكبيرة وإقامة المصانع المؤتمتة ونصف المؤتمتة وكذلك الأتمتة المتكاملة للبعض منها . ودور صناعة المكائن هام بشكل خاص في التطور العام والتخصص للمناطق الاقتصادية .

كما أن تحسن العلاقات الاقتصادية في المناطق وفيما بينها يساعد على تجديد التجهيزات الآلية ويسمح ببناء وسائل النقل الحديثة ، ككهربة خطوط السكك الحديدية وإحلال القاطرات الكهربائية وقاطرات الديزل محل القاطرات البخارية ، وكذلك بناء مختلف الجسور ومد مختلف خطوط نقل الطاقة الكهربائية والغاز والنفط وأيضاً تنظيم خطوط النقل البري والجوي .

فالاقتصادي الذي يهتم بالجغرافية تتوجب عليه معرفة الاتجاه العام للعلم ومكتشفاته . وهذا يسمح له بتلمس الاحتمال الأفضل والأمثل لإقامة انتاج ما ، مع الأخذ بعين الاعتبار بالطبع اتجاهات التطور العلمي والتكنيكي . وقد قال لينين بهذا الصدد : «يتوجب على الاقتصادي النظر دوماً الى الأمام ، من ناحية تقدم التكنيك وإلا وجد نفسه في الحال متأخراً ، لأن من لا يريد النظر الى الأمام يدير ظهره للتاريخ ، وهنا ليس ولا يمكن أن يكون موقف وسطي»[٦] .

والتخطيط الاقليمي ، الذي أشرنا اليه آنفاً وتسهم الجغرافية الاقتصادية بنشاط في أعماله ، يقوم على التحليل الاقليمي . وبالنسبة لهذا الموضوع يعتبر البروفسور أ. بروبست ان نجاحات الاقتصاديين الاميركيين في حقل «علم التحليل الاقليمي»[٧]

---

(٦) V. Lenine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 5, p. 141

(٧) إيزرد ، طرق التحليل الاقليمي ، مدخل الى علم التحليل الاقليمي ، ترجمة مختصرة عن اللغة الانكليزية ، بقلم ف. م. كوخن ، يو.غ. ليتسا ، س. ن. تاغرا ، تقديم وتحرير أ.ا. بروبست ، =

ذو أهمية للغاية بالنسبة للاقتصاديين والجغرافيين ـ الاقتصاديين السوفييت . ومع ذلك فاستاذ هذا الموضوع نفسه إيزرد يجهز على طريقته ، المثلى لتاريخه ، في هذا الموضوع إذ يقول « كل هذه الطرق تعتبر بالأساس مجرّد وسائل فنّية لدراسة المعطيات الواقعية وتسمح فقط باستخراج بعض الاتجاهات والقوانين الاحصائية . . . فلا الخرائط والنسب المئوية بإمكانها أن تبرز وتفسر علاقات الفعل المتبادلة فيما بين القوى الاقتصادية وغيرها من القوى ، والتي تنتج عنها الاتجاهات والقوانين المذكورة »[٨] .

فهذا يعني من قبل إيزرد الاعتراف بالتجريبية كهدف وطريقة للبحث ورفض مبدئي للتعميم النظري لنتائج أبحاثه نفسه . فهل أشرف وأصرح من هذا التصريح من إيزرد نفسه . ومع ذلك بالإمكان الإفادة من نتائج أبحاث إيزرد في هذا الموضوع إنما على أساس التطبيق في إطار مهمات التخطيط الاشتراكي وبالاستناد الى المحك النظري للماركسية اللينينية[٩] . إذن في الرأسمالية لا يزال التخطيط الاقليمي في مرحلة التجريبية ولم يدخل نطاق التعميم النظري واستخلاص القوانين ، كما هو الأمر في البلدان الاشتراكية ، حيث ظهرت بوضوح قانونية توزع الانتاج الاشتراكي .

وحيث أن موضوع توزع الانتاج هام للغاية ويعتبر لب موضوع الجغرافية الاقتصادية فلا بد من الالمامة تاريخية لظهوره وتطوره وما انتهى اليه في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، قبل معرفة قانونيته في النظام الاشتراكي بشكل عام وحتى مفصل .

= منشورات دار « التقدم » ، موسكو ١٩٦٦ (باللغة الروسية) ، واسم الكتاب بالانكليزية :
W. Isard. Methods of Regional Analysis , An Introduction to Regional Science. New York, 1960 (فيما بعد إيزرد ، التحليل الاقليمي ، ص)

(٨) إيزرد ، التحليل الاقليمي ، ص ٢٢٦ .

(٩) وللتوسع الغني احصائياً واقتصادياً في هذا الموضوع بالامكان مراجعة كتاب إيزرد ، طرق التحليل الاقليمي وأيضاً كتابه الأسبق ، والذي يربطه بالكتاب الحالي ، الذي هو للزيد من التقوية للكتاب الأول الأسبق بعنوان « التوزع واقتصاد المكان أو المدى الاقتصادي ، واسمه بالإنكليزية :
Location and Space-Economy, New-York 1956

الفصل السابع

تاريخ تطور توزع الانتاج

تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي

الواقع أن الاهتمام المتزايد من قبل علم الاقتصاد البورجوازي الحديث بعملية توزع الانتاج ليس من محض الصدفة ، بل يستجيب لعملية تمركز الانتاج ، التي تؤدي الى التجهيز الضخم والسريع للمؤسسات الصناعية ، وهذا يتطلب رؤوس الأموال الأضخم . وهنا قبل البدء في بناء المؤسسة في مكان ما ، من الضروري اعطاء المبررات الاقتصادية ، المرتكزة الى العلم ، في هذا الاختيار الدقيق الى حد كبير ، على اعتبار أنه إذا ما حدث خطأ في التقدير والحساب فإنه مميت إذ يؤدي الى الخسائر الكبيرة ومن الصعب تصحيحه لاستحالة نقل ما بني الى مكان آخر . وبالتالي فمن الطبيعي أن يهتم علم الاقتصاد البورجوازي الحديث بهذا الموضوع ، ويبحث عن الطرق العلمية ، التي تدعم عملية التوزع الجغرافي للانتاج ، بحيث يتأمن للرأسمالي اقصى الأرباح ، وفي الوقت نفسه تستبق الأخطاء الممكن الوقوع فيها ، في عملية اختيار المكان المناسب للمؤسسة المنوي بناؤها .

ودراسة قضايا التوزع الجغرافي للانتاج الرأسمالي قائمة منذ حوالي مئة سنة . وخلال هذه الفترة فإن طرح القضايا المتعلقة بهذا الموضوع وطرق بحثها والنتائج الحاصلة فيها ، كل هذه الأمور طرأ عليها تغيرات هامة ، تعكس في واقع الحال تطور علم الاقتصاد البورجوازي .

في القرن التاسع عشر اهتم بموضوع التوزع الجغرافي الاقليمي للانتاج الاقتصاديون الألمان والروس . ففي القرن الماضي ، إذا ما وضعنا جانباً أبحاث جوهان تونين (Johan Thunen) وكذلك س. آرسنيف في الميدان الزراعي ، فقد اقتصر الوضع ، بالنسبة لما نحن بصدده ، على بعض الملاحظات التجريبية والمقترحات العملية الافرادية لتوزع بعض المؤسسات الصناعية .

وفيما يعود لتونين ، فقد أتينا على ذكره في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني . والواقع أنه اكتشف طريقة للأخذ بالرياضيات في نظام الأقاليم الاقتصادية سبقت الى حد كبير الطرق الاقتصادية الرياضية المعاصرة ، وبشكل خاص طريقة البرمجة الخطية أو الأفقية (Programmation linéaire) . « فنموذج تونين يشير إلى أن طريقة استثمار الأرض ، بمعنى الإستثمار الزراعي ، تتغير ، حسب الابتعاد عن السوق »[1] . وانتهى بذلك الى الحل الرياضي لمسألة الربح الأقصى ، الممكن الحصول عليه ، من استثمار الأرض ، بالنسبة للمسافة التي تفصلها عن السوق .

أما آرسنيف ، وقد أتينا أيضاً على ذكره في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية ، في الفصل الثاني ، حيث استعرضنا مفهومه النظري للأرض والزراعة ؛ آرسنيف هذا ، إنطلاقاً من مفهومه الآنف الذكر ، تصور نظاماً للأقاليم الاقتصادية (بلدان وأمكنة) . فقد أقام العلاقات المتجة التالية ، في عشرة أقاليم اقتصادية في روسيا :
« الطبيعة ← العمل ← نتائج النشاط الاقتصادي (المنتوج البسيط) ← غنى البلاد ← تقييم الطبيعة وتحويلها »[2] .

كما تبنغي الإشارة في هذا السياق ، إلى أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، هناك اسم شاعر لمع ، وقد أتينا على ذكره باختصار كلي كذلك في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني وهو ن. أوغاريف (N. Ogarev) ، حيث قلنا أنه واضع أول نظرية للتوزع الاقليمي للاقتصاد في تاريخ العلوم العالمي ووعدنا بتفصيلها هنا في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » . فلنقم بذلك باستعراض الأطروحات الأساسية لنظريته هذه فيما يلي :

- يجب أن يستند التوزع الاقليمي للاقتصاد على قوانين الاقتصاد السياسي ، على اعتبار أن تشكيل الأقاليم هو عملية موضوعية للحياة الاجتماعية .
- وهذا التوزع الاقليمي للاقتصاد لا يستلهم فقط الماضي والحاضر ، بل عليه الإستناد الى تحليل قوى الانتاج ، التي تحدد التطور اللاحق للبلاد .
- إن تشكيل الأقاليم لا يتحدد بتطور قطاع معين ، بل بمجموع ظواهر اقتصاد البلاد ، والتي استخرج أوغارف خاصيتها الرئيسية .
- في عملية التوزع الاقليمي يجب تمييز قطاعات التخصص الرئيسية والمناطق التكاملية للاقتصاد .

---

(١) Saouchkine, Geog. Ec. p. 64
(٢) Saouchkine, Geog. Ec. p. 64

ـ في التوزيع الاقليمي يجب الأخذ بعين الاعتبار طرق المواصلات واتجاه تحركات الانتاج .

ـ كما يتوجب في التوزع الأقليمي وضع طريقة الإدارة الاقتصادية (المميزات الاجتماعية والأقليمية)[٣] .

بالإضافة الى الشاعر أوغارف ، هناك ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اسم آخر ، إنما في ميدان التوزع الجغرافي للصناعة ، وقد تحدثنا عنه أيضاً ، إنما في منتهى الإيجاز في تاريخ الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، ونورد هنا ، وكما وعدنا ، أطروحاته الرئيسية في الموضوع الا وهو ب. كريكوف (P . Krioukov) .

فالفكرة الرئيسية في دراسة كريكوف تقوم على بناء المؤسسات الصناعية بالقرب من مصادر المواد الأولية والمحروقات ، وعلى إنقاص مصاريف النقل بالقضاء على تحركات المواد الرئيسية والسلع النهائية ، وعلى لا مركزية الصناعة ، المجمعة بشكل رئيسي في القاطعات المركزية ، خصوصاً مدينتي موسكو وبطرسبورج .

وتنبغي الإشارة إلى أن هذه الفكرة أصبحت من المسلمات وشكلت فيما بعد القانون الثاني من قوانين توزيع الانتاج الست الرئيسية في النظام الاشتراكي ، كما لا بد من الإشارة إلى أنه يؤخذ بها « مؤقلمة » في إطار الاحتكارات الصناعية الكبرى في النظام الرأسمالي حتى قبل تكريسهابقانون في النظام الاشتراكي .

أما في أواخر القرن التاسع عشر فقد نشر لونهاردت ، الذي تحدثنا عنه في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، فيما بين السنوات ١٨٨٢ ـ ١٨٨٥ أعمالاً مخصصة لاختيار أماكن إقامة المؤسسات الصناعية باستعمال الطرق الرياضية ، مفتتحاً بذلك موضوع نظرية « التوزع الصناعي » ، وذلك بالاستناد الى أطروحات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ما قبل الماركسي) . « ولونهاردت ، كمثيله الألماني تونين بالنسبة لتوزع الانتاج الزراعي ، لم يكن ليأخذ بعين الاعتبار سوى مصاريف الانتاج غير معيراً الاهتمام أرباح رجل الأعمال (Entrepreneur) »[٤] .

هذا في ألمانيا ، أما في روسيا وفي نفس الفترة الزمنية ، فالاتجاه الرئيسي لتطور الجغرافيا الاقتصادية تأكد في أعمال سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي صاحب نظام التوزع الاقليمي للاقتصاد الأكثر ما يكون كلاسيكية في القرن التاسع عشر ، والذي ألمحنا اليه في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، والذي يذهب لدرجة تمييز

---

(٣) Snouchkine, Geog. Ec. p. 66

(٤) Saouchkine; Geog. Ec. p 70

أقسام الأقاليم وأجزاء الأقسام . والملفت للنظر هنا لدى سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي ، وقد أشار اليه كل من ماركس ولينين في حينه هو « التحليل العلمي للمميزات الأقليمية ، في العمليات الاجتماعية ، وبشكل خاص الفرز الطبقي في الأرياف ، بعد القضاء على نظام القنانة بإصلاحات ١٨٦١ . وقد وجد ماركس لأول مرة في أعمال سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي « دراسة لمسائل التوزع الاقليمي للاقتصاد ، والتي لم تستلفت ، آنذاك ، أنظار علماء أوروبا الغربية »(٦) . وقد كان سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي يهتم كثيراً بجغرافية السكان وجغرافية الزراعة وأكثر بكثير من جغرافية الصناعة . إنما الحياة كانت تستوجب وبشدة اهتمام الجغرافيا الاقتصادية بدراسة تطور الصناعة وتوزعها .

هذا والانعطاف الكبير في الموضوع حصل على يد أ. فبر (A. Veber) في كتابه عن توزع الصناعة ، المنشور في سنة ١٩٠٩(٧) .

وقد كان يجري اختيار مكان إقامة المؤسسة في هذا الكتاب بالاستناد الى مصاريف الانتاج الدنيا وليس الربح الأقصى للرأسمالي . وقد عمل فبر لنشر هذه النظرية ، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الجغرافيا الاقتصادية معتبراً إياها « العلم الذي يبرهن نظرياً عن مكان اختيار العمليات الاقتصادية في اقليم معين »(٨) . وقد أدخل فبر في الجغرافيا الاقتصادية طريقة الحساب ، كما اقترح العديد من الوسائل والطرق (وليس المنهجيات) لتحديد اختيار أمكنة المؤسسات بواسطة خطوط المصاريف المتساوية ، برسم الخطوط المغلقة أو الايزوليني (Isolignes) . إنما يبدو « أن القيمة العملية لنظرية فبر حول التوزع الجغرافي للصناعة تكمن ، في ظل الرأسمالية الاحتكارية ، في البرهنة ليس على كيفية بناء المؤسسات الجديدة ، بقدر ما هو اختيار المؤسسات التي ستصفى ، نتيجة تمركز الانتاج وابتلاع الشركات الكبرى للمؤسسات الصغيرة »(٩) .

وبذلك كان فبر أول من حاول تقديم نظرية كاملة متكاملة ومنطقية منسجمة مع ذاتها حول توزع المؤسسات الصناعية الرأسمالية . وباسم فبر ترتبط قمة تطور نظرية توزع الانتاج البورجوازية .

وأي توافق تاريخي مع غيره ممكن إنما هو مجرد صدفة ، ويبقى فبر محتلاً ، في

---

(٥) Saouchkine, Geog. Ec. p. 70

(٦) Saouchkine, Geog. Ec. p. 71

(٧) انظر . فبر ، توزع الصناعة ، ١٩٠٩ ، وقد ترجم الى اللغة الروسية باقتضاب وظهر سنة ١٩٣٦ ، نقلاً عن د. إيزرد ، « التحليل الاقليمي » .

(٨) Saouchkine, Geog. Ec. p. 74

(٩) Saouchkine, Geog. Ec. p. 74

تاريخ تطور نظرية توزع الانتاج البورجوازية ، مثيل المكان الذي يحتله د. ريكاردو في تاريخ الاقتصاد السياسي البورجوازي ، ففبر ، على غرار ممثلي المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي البورجوازي ، رمى الى وضع نظرية أبدية وكلية ، بمعنى خارج إطار التطور التاريخي ، نظرية لتوزع الانتاج ، تحاول حل المسألة من منطلق مؤسسة واحدة وإلى حد ما معزولة عن غيرها على غرار ما كان الأمر ، بالنسبة للمؤسسة الزراعية ، عند جوهان تونين (٣٢) . وهذا الموقف الرامي الى تناول الموضوع من خارج الاطار التاريخي وبالنسبة لمؤسسة منفردة منعزلة أدى بفبر وبكلاسيكيي الاقتصاد السياسي الى إفراغ قوانين الاقتصاد السياسي من كل محتواها الاجتماعي والاقتراب من القوانين الطبيعية . ومن المنطلقات الطبيعية وصلوا الى الظواهر الاقتصادية . والجذور المنهجية للتناقض في كل من نظريتي فبر وريكاردو إن لم تكن هي ذاتها في الكثير من النقاط ، فإنها تتشابه ، دون ريب .

وفترة من الزمن فيما بعد اقتصرت دراسات الاقتصاديين البورجوازيين ، في ميدان عملية توزع الانتاج ، إما على الانتقائية بإضافة عناصر غريبة كلياً عن الموضوع على نظرية فبر ، وإما على دراسة المسائل الضيقة الخاصة في الموضوع ، مما أدى الى الانقطاع عن النظرية العامة في الموضوع . أما في المراحل اللاحقة ، فقد عرف بعض الاقتصاديين البورجوازيين محدودية نظرية فبر، التي تناولت عملية توزع الانتاج من وجهة نظر المؤسسة المنفردة . فـ « انفلندر » و« غوفر » و« بريديول » و« بالتغر » وغيرهم من المؤلفين الباحثين قد فهموا كل الفهم العلاقة المتبادلة فيما بين المؤسسات في إطار قطاع معين ، وعلى هذا الأساس قاموا بدراسة مجموعة من مسائل التوزع للمنتجات ، على نطاق الاقليم أو التوزع الاقليمي للمنتجات . وبهذه الطريقة فقد انتقلوا من المؤسسة المنفردة الى القطاع المعين . وهذا بالضبط ما يلبي ، على أكمل وجه ، المصالح العملية للاحتكارات المعنية في الموضوع . ولكن تشاء الصدف أن لا يتمكن أحد من هؤلاء الباحثين في الموضوع ، على نطاق القطاع ، من الانتقال بنتائج أبحاثه لدرجة وضع نظرية عامة لعملية توزع الانتاج . واقتصر الوضع ، في معظم الأحيان ، على مجرد اقتراح بعض المفاهيم الافرادية المجتزأة ، والتي غالباً ما كانت ضعيفة الترابط ؛ وحتى أحياناً متناقضة فيما بينها .

وفيما بعد ، فإن المجموعة الكبيرة العدد من الاقتصاديين ، في الولايات المتحدة الاميركية برئاسة إيزرد ومعهم ليوشن في ألمانيا ، ذهبت أكثر الى الأمام . فقد اتضحت لهؤلاء الاقتصاديين العلاقة الوثيقة المتبادلة فيما بين المؤسسات المتوزعة، ليس فقط بالنسبة لقطاع واحد معين ، وإنما لعدة قطاعات ، سيما المتاخمة لبعضها البعض والمتداخلة فيما بينها . وهنا فقد حاز الاقتصاديون الاميركيون نجاحات محددة في وضع طرق دراسة العلاقات المتبادلة ، داخل القطاعات وفيما بينها ، والتي تحدد توزع انتاج

مختلف المنتجات ، وحتى أيضاً التحليل الكمي لهذه العلاقات باستعمال الأساليب الرياضية الحديثة . لذلك فمنجزات الاقتصاديين الاميركيين هنا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين والجغرافيين الاقتصاديين السوفييت ، كما مر معنا .

وبالرغم من وصول هؤلاء الاقتصاديين ، بما فيهم الاميركيون ، الى بعض التفاصيل الهامة ، نتيجة التحاليل المفذلكة والمنمقة ووضع بعض العلائقية الخاصة أيضاً ، بالرغم من ذلك فلم يتمكن أحد من هؤلاء الاقتصاديين البورجوازيين المحدثين من وضع نظرية عامة لتوزع الانتاج الرأسمالي .

هذا وحتى الاقتصادي الاميركي المشهور ف. ليونتيف ، الذي تمكن من الوصول الى منجزات محددة في طرق دراسة العلائقية فيما بين القطاعات ووضع ميزان لها ، وبشكل خاص التحليل على أساس النفقات ـ المنتجات ، حتى ليونتيف هذا لم يتمكن من وضع نظرية عامة لتطور اعادة الانتاج الاجتماعي توازي بالمقابل نظرية كارل ماركس . وحتى إيزرد ، الذي عمل فترة ، بشكل غير مباشر ، مع ليونتيف، إيزرد نفسه مع معاونيه وزملائه ، الذين نجحوا في وضع طرق دراسة واقع حال العلائقية فيما بين القطاعات داخل الأقاليم وفيما بينها أيضاً ، جميع هؤلاء لم يتمكنوا من أن يصلوااالى التعميم النظري لنتائج أبحاثهم الموسعة ، وبالتالي وضع نظرية عامة لتوزع الانتاج .

لقد دشن ف. ليونتيف عصر « المدرسة الوصفية التجريبية » وأعلن التجريبية هدفاً واعتبرها أعظم منجزات علم الاقتصاد البورجوازي المعاصر . والى هذه المدرسة ينتمي او. إيزرد . هذا وبالامكان موافقة ف. ليونتيف على أن مدرسته « وضعت الكمية الكبرى من المعطيات التجريبية ، التي لا تقدر بثمن » ، كما وضعت « التكنيك أو الأسلوب الدقيق للتحليل الاحصائي للعلائقية المتبادلة المجتزأة(١٠) .

إنما من المعروف أن العلم الصحيح يبدأ فقط عندما يتمكن الباحث من أن يستخلص القوانين من المجموعة الكبيرة للوقائع التجريبية ، أي أن يضع النظرية العامة ، التي تعمم وتفسر المعطيات التجريبية المتجمعة . وبالتالي فاعلان التجريبية والوصفية كفاية للبحث هو أفضل دليل على الجمود والتحجر في العلم البورجوازي .

وقبل استعراض قانونية توزع الانتاج الاشتراكي لا بد من استعراض موجز لتاريخ هذه العملية منذ قيام النظام الاشتراكي ؛ على أثر ثورة أكتوبر في روسيا القيصرية وظهور الاتحاد السوفييتي الى الوجود .

---

(١٠) ف. ليونتيف ، دراسة هيكلية الاقتصاد الاميركي ، مترجم الى الروسية عن الإنكليزية ، منشورات الدولة السياسية ، موسكو ١٩٥٨ ، ص ١٤ ـ ١٥ ، نقلاً عن و. إيزرد ، التحليل الاقليمي .

تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي

إنما كون الحاضر يحمل آثار الماضي ، فلا بد من إلمامة ولو خاطفة لماضي هذا الموضوع في روسيا القيصرية، قبل الأخذ به في الاتحاد السوفييتي فيما بعد على أثر الثورة .

لقد اهتم بدراسة المناطق الطبيعية والزراعية في روسيا كل من الجغرافيين والاقتصاديين . فمنذ العام ١٨٤٨ حاول س. آرسنيف ، في « الاحصائيات الروسية » ، الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المميزة للمناطق (أنظر ما ورد عنه في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » من هذا الفصل السابع وكذلك ما ورد عنه في « تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية » في الفصل الثاني) . كذلك نشر أ. س. ارمولوف ، في سنة ١٨٧٨ « تنظيم الاقتصاد الريفي » ، حيث حاول أن يأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المميزة للنشاط الاقتصادي ، سيما الريفي ، في مختلف المناطق . هذا وفي كل من دراسة د. أ. مندليف ، في سنة ١٨٩٣ (أنظر ما ورد عنه في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني) ، ودراسة د. أ. ريختر ، في سنة ١٨٩٨ ، حصلت محاولة لتوسيع الموضوع ، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ويشمل التصنيع والتجارة ، كعناصر لعملية التوزع الاقليمي .

كما تنبغي الإشارة الى أن كل ما ورد في العنوان الأسبق « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » ويتعلق بروسيا وعلماء روس يصلح للأخذ به في هذا المقطع التاريخي التمهيدي « لتاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » على أثر ثورة أوكتوبر الاشتراكية الكبرى .

وهذه المحاولات للتوزع الاقليمي للانتاج (الاقتصاد الاقليمي) أخذ بها مجدداً في ظل النظام السوفييتي وبدأ من العشرينات ، كما استمرت بعد الحرب العالمية الثانية على يد الاقتصاديين السوفييت أمثال س. ج. ستروميلين وف. س. نمتشينوف ون. كالاسوفسكي . فمنذ العام ١٩٢٠ فإن خطة « غويلرو » حوت الخطوط العريضة لبرامج اقليمية تناولت ثماني مناطق .

على أنه يتوجب علينا ، قبل البحث في خطة « غويلرو » ، الإشارة ولو السريعة للمضمون الملموس والعائد لتوزع الانتاج في « مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » التي تحدثنا عنها في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، وحيث يقول لينين بالحرف الواحد : «التوزيع العقلاني للصناعة في روسيا من وجهة نظر القرب من المواد الأولية وامكانية التخفيض ما أمكن للهدر في العمل بين معالجة المواد الأولية وكل المراحل المتتالية لتحويل المنتجات نصف الجاهزة أو أنصاف السلع

حتى الحصول على السلع الجاهزة »[١١] . كما أنه في هذه الوثيقة نفسها تحدث عن « التمركز . . للانتاج . . . في عدد صغير للمؤسسات الكبيرة »[١٢] وطرح للمرة الأولى ضرورة كهربة الصناعة والنقل والأخذ بها في الزراعة .

أما خطة « غويلرو » التي سبق وتحدثنا عنها في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، فهي بمثابة المحطة الفاصلة في عملية الإبداع في بناء النظام الإشتراكي وأدت الى وضع « مشروع التوزع الاقليمي للاقتصاد في العشرينات » ، الذي سوف نتعرض فيما يلي لما ذكرنا من أهميته .

لقد أعطت خطة « غويلرو » عملاً جماعياً « للتوزع الاقليمي للاقتصاد في روسيا السوفيتات » ، قامت به مجموعة من الاختصاصيين بقيادة م . كالينين وغ . كرجيجانوفسكي . وقد نتج عن هذا العمل الجماعي وثيقتان في منتهى الأهمية فتحتا الطريق الجديد البناء في حقل التوزع الاقليمي للاقتصاد وهما :

- تقرير الغوسبلان (Gosplan) (لجنة الدولة المركزية للتخطيط) للدورة الثالثة للجنة التنفيذية المركزية لروسيا حول التوزع الاقليمي للاقتصاد في روسيا .
- أطروحات التوزيع الاقليمي للاقتصاد عام ١٩٢٢ .

وفي المؤتمر الحادي عشر للحزب (آذار ـ نيسان ١٩٢٢) أعطى لينين تقديراً كبيراً للعمل المنجز بقوله : « الآن قسمت روسيا الى أقاليم على أساس علمي ، حيث أخذت بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمناخية وظروف الحياة والتموين بالوقود والصناعة المحلية الخ . . . »[١٣] .

فأفكار مشروع العشرينات للتوزيع الأقليمي للاقتصاد تضمنت التدابير الأساسية للجغرافيا الاقتصادية السوفييتية . وقد أشارت الى ذلك أطروحات هيئة اللجنة التنفيذية المركزية لروسيا عندما قالت أن التوزع الاقليمي للاقتصاد يسمح بوضع « مشروع التطور الاقتصادي للاقليم على أساس استعمال كل الامكانيات المتاحة بأقل ما يكون من المصاريف »[١٤] .

. وبذلك أصبح « الاقليم الاقتصادي » « من عناصر النظام المتداخل لاقتصاد البلاد وفي الوقت نفسه شكل بحد ذاته نظاماً للأرض متداخلاً يجمع بالطريقة الأفضل

(١١) V. Lenine, œuvres, t. 27, p. 333
(١٢) Ibidem p. 333
(١٣) V. Lenine, Œuvres, t 33, p. 314
(١٤) التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، موسكو ١٩٥٧ ، ص ١٠٣ (باللغة الروسية) .

ما يكون الموارد الطبيعية وظروف الانتاج والسكان وموارد اليد العاملة وقطاعات الصناعة والزراعة والنقل والتجارة ـ القطاع الثلاثي »(١٥) .

وكما ورد معنا سابقاً فالتوزيع الاقليمي للاقتصاد كان ، ولا يزال بالطبع ، على وثيق العلاقة بتخطيط الاقتصاد الوطني وإدارته . فالواقع ان التخطيط الأقليمي المستند الى العلم ، أصبح غير ممكن قيامه ما لم يستند الى نظام الأقاليم الاقتصادية . كما أنه لم يعد بإمكان التوزيع الاقليمي للاقتصاد المستند الى العلم ان يكون له معنى حقيقي بنّاء إذا لم يكن مدعوماً بالتخطيط الأقليمي ، وإذا لم يأخذ بعين الاعتبار تطور قوى الانتاج . وبالتالي أصبح التوزيع الاقليمي للاقتصاد الأساس للتخطيط الأقليمي وإدارته . وبهذا الصدد تشير خطة « غويلرو » فيما يعود للناحية الإدارية إلى إقامة جهاز في كل إقليم « يعمل على أسس العلاقة الوثيقة بالمركز وحسب توجيهاته ، استناداً لمعرفته المفصلة للظروف المحلية ، فيصبح بالتالي قادراً على الإفادة القصوى من الامكانيات المحلية »(١٦) .

هذا وتقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية كان ثمرة دراسة جدية غاية في العمق ، بالاستناد الى المبادىء الثلاثة لموضوع « المجال الاقتصادي » وهي :

أولاً ضرورة تقسيم البلاد الى مناطق أو وحدات اقتصادية متكاملة ، ذات وظائف محدّدة ، إنما في إطار التطور العام لمجمل اقتصاد البلاد . وخطة « غويلرو » التي أتينا على ذكرها ، كانت التجسيد العملي لهذه الفكرة الأولى .

ثانياً ضرورة القضاء على التفاوت وحتى التناقض القائم فيما بين المدن والأرياف والذي يشكل الشرط الرئيسي ، حسب كل من ماركس ولينين ، للوصول الى النظام الشيوعي .

ثالثاً ضرورة المساواة فيما بين مختلف القوميات في إطار الاتحاد ، الأمر الذي يوجب المساواة الحقيقية ، والتي تقوم على الحق في التطور الاقتصادي والثقافي .

كما تنبغي الإشارة الى أن هذه المبادىء الثلاثة لم تعد موضوع جدل أو خلاف ما حتى فيما بعد ، على اعتبار أننا نجدها مجدداً وكما هي في تقرير ف. س. نمتشينوف لسنة ١٩٥٨ والعائد للمؤتمر الذي عقد في « ايركوسك » ، من أجل دراسة التطور الاقتصادي لسيبيريا الشرقية .

كذلك تنبغي الإشارة هنا الى الجغرافي إ. الكسندروف ، الذي وضع مشروع

---

(١٥) Saouchkine, Geog. Ec. p. 85

(١٦) خطة كهربة روسيا ، ص ٥٤٠ (باللغة الروسية) .

« التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية كنظام مجمعات اقليمية للانتاج » ، وبالشكل الملموس ، حيث نكتفي بمجرد ذكر مشروع المحطة الكهربائية « الدنيير » للسنوات ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ . وقد تبسطنا بالنسبة لهذا الجغرافي ، الذي لعب دوراً حاسماً وتطبيقياً بارزاً في قضايا توزع الانتاج ، في عملية بناء الاشتراكية في وطن الإشتراكية الأول ، في الفصل الثاني ، عند الحديث عن « تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية » .

هذا والجغرافي ن. بارانسكي ، الذي تميز عن الكسندروف بمقدرة التعميم والإستنتاج للقضايا التطبيقية ، التي كان يشارك فيها أيضاً ، وبالتالي عبر الرؤيا النظرية اعتبر الأقاليم الاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية « كأنظمة متداخلة في قلب نظام التقسيم الاجتماعي للعمل الأكثر تعقيداً منها ، وذلك داخل البلاد كما في خارجها ، على المستوى العالمي »[١٧] . وهذا يذكرنا بمعظم قوانين توزع الانتاج في النظام الاشتراكي وخصوصاً القانونين الخامس والسادس ، وحتى يعتبر استشفافاً لها ، مع العلم أن لينين كان له مثل هذه الرؤيا قبل بارانسكي .

كما أخذ بارانسكي « بتوزع قطاعات الاقتصاد الوطني في تكاملها وعلائقيتها السببية ، وذلك حسب حاجاتها المعينة ، فيما يعود للموارد الطبيعية والبشرية والمادية والتكنيكية ، وحسب حاجات الانتاج في عملية تشكيل الاقاليم المتخصصة في فرع معين وتنظيم طرق المواصلات المحلية وفيما بين الأقاليم وحتى الدولية »[١٨] . وبذلك يكون قد حل التناقض الذي برز على أثر الثورة ، وأشرنا اليه آنفاً في العرض التاريخي لتطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني (أنظر المقاربة الديالكتيكية الثالثة للجغرافيا الاقتصادية لديه) ألا وهو التناقض بين الاتجاه القطاعي والاتجاه الاقليمي عبر الجمع بينهما .

والمبدأ الأساسي التطبيقي أو العملي ، بالنسبة لما نعالج من موضوع ، يدعى « مبدأ الانتاج » أو « مبدأ الطاقة » . وهو يفترض تقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية كما رأينا لدى الكسندروف وبارانسكي ، بحيث يمكن الحصول ، في كل منها ، على أقصى ما يمكن من الانتاج بأقل ما يمكن من التكاليف . وبالنسبة لسنة ١٩٢١ كان المقصود أقل ما يمكن من استعمال الطاقة ، مما يفسر بالظروف الاقتصادية لتلك الفترة بالطبع .

وهذه الفكرة التي أوردنا ، نجدها بشكل ملموس ، واضح كل الوضوح ، عند أحد مؤسسي الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية ن. كالاسوفسكي الذي تعرفنا عليه بشيء

---

(١٧) Saouchkine, Geog. Ec. p 88

(١٨) Saouchkine, Geog. Ec. p. 88

من التفصيل في الفصل الثاني ، والذي يقول عنه ت. كالاشنيكوف ون. كازانسكي ، في مقدمة كتابه « نظرية التوزع الاقليمي الاقتصادي »[١٩] « في كتاب ملفت للنظر نشر في تلك الفترة (المقصود سنوات الثلاثينات ـ المؤلف) بعنوان « مستقبل المجمع الصناعي » « أورال ـ كوزنتس » ظهر الجديد عند كالاسوفسكي في تناول الجغرافيا ، فهو يبدأ بالدراسة المخططة للأشكال الاقليمية للمجمعات المتوقعة بهدف الحصول على الوفر في مستوى الانتاج ، عن طريق انقاص الخسائر في الطاقة والنقل والمواد الأولية والعمل والتجهيز ، وبفضل الربح المتأتي عن ذلك اختصار مدة عملية الانتاج نفسها »[٢٠] .

وقد ورد في تقرير اللجنة ، التي تشكلت في العام ١٩٢١ ، لدى لجنة الدولة للتخطيط على أثر إنشائها ، والتي استوحت المبادىء النظرية المنهجية الماركسية اللينينية الثلاثة التي أوردنا آنفاً ما يلي : « على كل منطقة اقتصادية أن تشكل مجمعاً انتاجياً متكاملاً يكون بمثابة عضو اقتصادي مستقل ، إنما يعمل بالتعاون مع المناطق الأخرى ، على أساس التوزيع العقلاني للعمل والتآزر الفعال . وتوزيع العمل فيما بين الاتحاد والمناطق ، يقوم على أساس التحديد العقلاني للاقتصاد المحلي المستقل وللوحدات الوطنية وللاقتصاد الاتحادي »[٢١] .

كما ورد على لسان اللجنة المشار اليها « المقصود بتحديد المنطقة تحديد الاقليم المعني من وجهة النظر الاقتصادية ، إنما غير المغلق على نفسه . . كونه يشكل الطاقة الفعلية والكامنة للقيام بهذه الوظيفة أو تلك في عملية التطور الديناميكي العام لاقتصاد البلاد »[٢٢] . وبالتالي فالمنطقة الاقتصادية هي « تعبير وظيفي » للنشاط الاقتصادي .

وقد حدد كلاسوفسكي هذه العملية الابداعية المتفوقة : التوزع الاقليمي للاقتصاد بما يلي : « يعني التوزع الاقليمي للاقتصاد ان الانتاج موزع في أقاليم البلاد في مجموعات محدّدة تستجيب للتداخل الطبيعي لمصادر الطاقة والمواد الأولية وللظروف الجيو ـ اقتصادية العامة والنقل في الأقاليم . من جهة أخرى فمجموع الأقاليم الاقتصادية يفترض أن يشكل نظام دولة يسهل إدارة الموارد الاقتصادية . بتعبير آخر

---

(١٩) N Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique, Editions du Progrès , Moscou, 1975, (traduit du russe). (Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique... p. فيما بعد . . .)
هذا مع الاشارة الى أنه صدر باللغة الروسية سنة ١٩٦٠ واستعنا به بالأفضلية

(٢٠) Kolossovski. Théorie de la Régionalisation Economique Introduction p. 6

(٢١) A. Blan et H. Chambre, L'U.R.S.S. Magellan. P.U.F. Paris, 1975, Introduction p. 10
(Blanc et Chambre, L'URSS P فيما بعد)

(٢٢) Blanc et Chambre, L'U.R.S.S., P. 10

فإن التوزيع الاقليمي للاقتصاد هو طريقة محددة لاعادة البناء التكنيكي والاقتصادي للانتاج ، على أساس الطاقة والنقل وعلى أساس التنظيم المتداخل لعمليات الانتاج ، المشروطة ليس فقط بمستوى العلم والتكنيك وإنما أيضاً بالمستوى الاجتماعي لتطور البلاد »[٢٣] .

وبالتالي فالتوزيع الاقليمي للاقتصاد هو طريقة للتوزيع العقلاني ليس فقط للمؤسسات المنعزلة وحتى بعض قطاعات الاقتصاد ، وإنما لتداخلها المجمعي المنطقي ، الذي تحسسه لينين وقدر أهميته للمستقبل ، في مؤلفه ، الذي أشرنا اليه آنفاً ، « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » .

انجز كلاسوفسكي فيما بعد حل قضية المجمعات الاقليمية للانتاج في الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية . فحسب رأيه فإن عبارة « المجمع الأقليمي للانتاج » تعني « التداخل المتبادل الشروط لمؤسسات ومقاطعات قائمة في اقليم معين محدد (المجمعات المحلية) أو في وحدة أو منطقة اقتصادية كبرى أو جزء منها (المجمعات الأقليمية) ... ومع تواجد العلاقات التكنولوجية العميقة ، فالمجمع يأخذ شكل « المجمع الانتاجي » أو « التجمع الانتاجي » (Combinat) ... فالتداخل الأقليمي للانتاج (المجمع) هو شكل جغرافي وتكنيكي معين للعمل الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي ، ذو تجهيز بالطاقة والميكنيك ، هو الشكل المضاف الى تداخل معين للموارد الطبيعية في الأقليم أو الموارد الطبيعية المقدمة جزئياً من أقاليم أخرى »[٢٤] .

وكتب كلاسوفسكي أيضاً « الدراسة الجيو - اقتصادية للمجمعات تقوم على تحليل تركيبها والعلاقات فيما بينها والبحث عن القوانين التي تقود تطورها »[٢٥] . هذا ولإستخراج القوانين التي تقوم عليها هذه المجمعات يجب الاستناد الى « الانتاج المادي بشكل عمليات انتاج طاقية نموذجية متكررة بشكل كبير في عدد من الأقاليم »[٢٦] . وفيما بعد وسّع كلاسوفسكي هذه الحلقات النموذجية الانتاجية الطاقية لجعلها دورة عامة بقوله « بسبب التطور المخطط للمجتمع الإشتراكي ، تتكرر وبشكل مستمر في بعض الأقاليم ، ليس فقط العملية الانطلاقية للانتاج الطاقي الضخم ، وإنما أيضاً الحلقة الواسعة للانتاج المتجمع حول العملية الانطلاقية بالتداخل مع العلاقات

---

(٢٣) ن . كلاسوفسكي ، نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، موسكو ١٩٦٠ ، ص ٢٥١ (باللغة الروسية) (فيما بعد كلاسوفسكي ، نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ص ...) .

(٢٤) كلاسوفسكي ، نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، ص ١٤٢ - ١٤٣ (باللغة الروسية) .

(٢٥) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٢ - ١٤٣ (باللغة الروسية) .

(٢٦) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٤ (باللغة الروسية) .

المتعددة الأشكال (الأفقية والعامودية الخ . .) »[٢٧] .

وفي العام ١٩٦٥ ازدادت الدقة في التحديد للتطور المتداخل للاقليم أو المنطقة الاقتصادية ، بحيث فهم بذلك « وجود العلاقات الحميمة فيما بين مختلف المراكز الاقتصادية في المنطقة الاقتصادية ، وكذلك فيما بين هذه المراكز ومناطق الجذب العائدة لها . والقاعدة للمجمع الاقتصادي الاقليمي تتألف من فروع الصناعة التي تخصصت فيها المنطقة المعنية بالنسبة لمجموع الاتحاد »[٢٨] .

كما تنبغي الاشارة الى أن تقسيم البلاد الى أقاليم أو وحدات أو مناطق اقتصادية ، قد أخذ بعين الاعتبار ضرورات التقسيم الاداري للبلاد ، مع التركيز على أهمية التقسيم الاقتصادي ، بحيث يمكن القول « أن التقسيم الاداري » « مكزوز » (Calqué) عن التقسيم الاقتصادي ، الأمر الذي يسمح بالتطور المتناغم والمتوازن بالنسب المثلى ، للانتاج الاشتراكي الموسع ، سواء أكان على مستوى الدولة أو على مستوى المناطق الاقتصادية »[٢٩] . والأخذ بعين الاعتبار التقسيم الإداري للبلاد يعود لتواجد القطاعات الاقتصادية فيها ، سيما الصناعية الرئيسية وتسلسلها من الوزارة الاتحادية المركزية ، عبر وزارات الجمهوريات الفدرالية ، الى المؤسسات ، في إطار المناطق الاقتصادية . وبالتالي فتقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية لم يحل المشكلة الصعبة المعقدة ، ألا وهي : مركزية المقررات ولا مركزية التنفيذ لمجمل الاقتصاد ، على أقل تقدير حتى سنة ١٩٥٧ ، على اعتبار أنه في تلك السنة أنشئت « السفنار خوزات » (وهي كلمة روسية تعني مجالس الاقتصاد الشعبي) للحد من مركزية إدارة الصناعة والبناء ، لكنها ألغيت في سنة ١٩٦١ ، مع بدء الاصلاح الاقتصادي . هذا كما أخذت هنا بعين الاعتبار أيضاً العلائقية فيما بين التوزع الاقليمي للاقتصاد والتركيب القومي للبلاد ، بالاستناد الى تقرير أعدته إدارة الدولة المركزية للتخطيط في حينه .

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة الى العلاقة القائمة فيما بين التخطيط والمناطق الاقتصادية ، حيث أصبحت عملية التوزع الاقليمي للاقتصاد (الاقتصاد الاقليمي) من عنصر التخطيط على مستوى البلاد بمجملها . وهذا ما أخذنا به بشيء من التفصيل في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني .

هذا كما وضعت لما بعد الحرب خطة لمدة ١٥ سنة (١٩٤٣ ـ ١٩٥٧) قسمت

---

(٢٧) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٤ (باللغة الروسية) .

(٢٨) Blanc et Chambre, L'U.R.S.S., P.P. 10-11

(٢٩) A. Lavrichtcheve, Geographie Economique de l'U.R.S.S. Editions du progrès, Moscou 1968, p.p. 11-12 Lavrichtchève, Géographie Économique de l'U.R.S.S. (فيما بعد . .)

البلاد الى ١٣ منطقة ، حسب أطروحة إدارة الدولة المركزية للتخطيط في نيسان ١٩٤١ .

وقد استمرت دراسة المناطق أو الوحدات الاقتصادية الكبرى فيما بعد ، وعلى أساس المجمعات ، وزاد عددها ليصل الى السبعة عشر . ونتيجة لتراكم الخبرة في عملية بناء الاقتصاد الوطني الاشتراكي برزت المقدمات اللازمة لدراسة توزع هذه الوحدات الاقليمي وتطورها أيضاً . وهنا وحسب شهادة كرجيجا نوفسكي فان كالاسوفسكي قد عمل ، في الفترة اللاحقة للثورة ، أكثر من غيره بكثير في نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد . ويعتبر كالاسوفسكي أحد مؤسسي الجغرافية الاقتصادية السوفييتية كما ذكرنا آنفاً . وقد وصل الى النظري في هذا الموضوع ، عبر النشاط العملي ، وأنهى حياته كأستاذ لهذه المادة في جامعة موسكو ، وكان قد باشر العمل في أكاديمية العلوم للاتحاد السوفييتي (١٩٣٦ - ١٩٤٦) . فبدءاً من العمل ١٩٣١ كان كالاسوفسكي يقدم محاضراته في كرسي الجغرافية الاقتصادية ، في جامعة موسكو ، بناء لدعوة من مؤسس المدرسة السوفييتية للجغرافيا الاقتصادية ن. بارانسكي .

لقد وضع كالاسوفسكي المبادىء الأساسية للتوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، على أساس تعميم تجربة بناء الاشتراكية المخطط ، التي شارك فيها بنشاط فعال[٣٠] . فقد عمل في إدارة التخطيط المركزي للدولة من سنة ١٩٢١ حتى ١٩٣١ ، حيث اهتم بتنظيم المؤتمرات المتعلقة بالتوزع الاقليمي للاقتصاد وأيضاً تلك العائدة لدراسة القوى المتجة في مختلف المناطق (الوحدات الاقتصادية) ، كما اهتم كالاسوفسكي « بتنظيم المناطق كمجمعات انتاج متداخل ، ذات تخصص محدد ، وعلى أساس المهام الاقتصادية الموزعة فيما بين الاتحاد والمناطق . . . والكل ممركز في خطة الدولة »[٣١] ؛ وقد وردت هذه الفكرة بقالب آخر ، ذي صفة نظرية في أطروحات خطة « غويلرو » .

كما لا بد من الإشارة الى أن عملية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، بالنسبة لكلاسوفسكي ، كانت عملية تاريخية عالمية قادرة على خلق جغرافية قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في العالم . وقد وصل الى اكتشاف القانون الذي يحكم التطور المتداخل لقوى الانتاج في المجتمع الاشتراكي ، وهو التوزع الاقليمي للاقتصاد ، المؤدي الى المجمعات الانتاجية في الوحدات الاقتصادية ، بحيث يتسنى الحصول على

---

(٣٠) ن. كلاسوفسكي ، قضايا تنظيم التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، مجلة الاقتصاد المخطط ، العدد ٦ سنة ١٩٢٩ ، ص ٢٠ (باللغة الروسية) .

(٣١) ملخص هذه المبادىء بشكل ملموس يمكن العودة اليه في كتابه .

المنتجات بأكثر ما يكون من الكمية وأرفع ما يكون من النوعية مع أقل ما يكون من النفقات .

الواقع إن علم الجغرافية السوفييتية الحديث مدين لكلاسوفسكي بالكثير ، سيما دأبه لتحويل هذا النوع من المعرفة من علم وصفي الى علم نظري بناء .

فيما بعد أصبح الهاجس إدخال عامل المدى الاقتصادي ، الأمر الذي أشار اليه الاقتصادي ف. س. غمتشينوف في سنة ١٩٦١ عندما قال « إذا كان لعامل الزمن دوره الكبير في نظرية النمو الاقتصادي ، فلعامل المدى الاقتصادي دوره المماثل في نظرية توزع قوى الانتاج . ومن دون شك أن النمو الاقتصادي غير وارد من دون المدى الاقتصادي اللازم له ، كما أن التوزع العقلاني للإنتاج غير وارد وغير معقول خارج إطار الزمن »[٣٢] . إنما يبقى الزمن هو هو ، سواء أكان في الماضي أو الحاضر، ألا وهو الحصول على الحد الأقصى من المنتوج الاجتماعي في منطقة معينة بواسطة الحد الأدنى من التكاليف .

على أن كل ما ذكرنا لا يعفينا من الإشارة الى من سبق كلاسوفسكي وغيره في هذا الموضوع وبشكل خاص نظرية التقسيم الأقليمي للعمل الاجتماعي ونظرية التوزع الأقليمي للاقتصاد القائمة عليها ، عنينا مؤسسي الماركسية ـ ماركس وأنجلز ـ وبجسدها ـ رجل الدولة الفيلسوف والفيلسوف رجل الدولة (حسبما يرى أفلاطون في جمهوريته) لينين المكمّل للماركسية نظرياً ، بالاستخلاص والاستنتاج والتعميم من التطبيق الخلاق المبدع لها في الحياة ، عبر بناء أول دولة اشتراكية في العالم . نقول هذا خصوصاً ونحن بصدد العنوان « تاريخ تطور وتوزع الانتاج في النظام الاشتراكي » .

فمعروف أن لينين أعار اهتماماً خاصاً نظرية التقسيم الأقليمي للعمل ، التي وضعها ماركس ، وعمل على تطويرها في مؤلفه الأنموذج للبحث العلمي « تطور الرأسمالية في روسيا » وكذلك الأمر بالنسبة لنظرية التوزيع الاقليمي للاقتصاد ، التي وضعت في القرن التاسع عشر في روسيا ، حيث « أعطى لها معنى جديداً وتركيباً علمياً متناغياً وبعداً أمياً كبيراً »[٣٣] .

كما أشار لينين إلى أن التقسيم الاجتماعي للعمل يحوّل الزراعة الى صناعة ، بمعنى الى قطاع اقتصادي منتج للبضائع . فعملية التخصص تخلق « مناطق أو أقاليم زراعية متخصصة وأنظمة اقتصاد زراعي »[٣٤] .

---

(٣٢) Blanc et Chambre, L'U.R.S.S. p. 15

(٣٣) Saouchkine, Géog. Ec. p. 30

(٣٤) V. Lenine, œuvres, t. 3, p.p. 27-28

وعبارة « منطقة » أو « اقليم » حُددت لأول مرة في الأدبيات العلمية الماركسية . فالأقليم الاقتصادي والزراعي الخ . . ، عند لينين ، ليس معناه مجرد الوصف الاقتصادي للمقاطعات ومقارنتها ، كما كان الوضع عند العلماء الروس قبله ، إنما هو « التعبير للعملية الاقتصادية لتقسيم العمل الاجتماعي الأقليمي والتخصص الاقتصادي »[٣٥] ، فحسب لينين أصبح التحليل الأقليمي وسيلة لا غنى عنها لدراسة تطور الاقتصاد الرأسمالي وكذلك التحليل العلمي للاقتصاد الاشتراكي . وهذا لدرجة أن لينين ينتقد تحليل المعطيات الاقتصادية لمجمل البلاد من دون الأخذ بها عبر المناطق أو الأقاليم وتخصصها . وهذا أمر أساسي بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية .

كما يقول لينين « . . . ان تقسيم العمل بشكل عام مرتبط بشكل مباشر بالتقسيم الأقليمي للعمل ، بحيث أن بعض الأقاليم متخصصة في انتاج سلعة واحدة وأحياناً نوعاً واحداً من هذه السلعة وحتى جزءاً معيناً من هذه السلعة »[٣٦] .

وفي مؤلفة « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » زاد لينين من الإيضاح اطروحته حول التطور غير المتساوي في الانتاج الرأسمالي التي أشار اليها وبدأها في مؤلفه « تطور الرأسمالية في روسيا » .

فالرأسمالية الاحتكارية تُميِّز بتطور غيرمتساوٍ للغاية ،يظهر على النطاق الاقليمي وفي المدى التاريخي في التوزع غير المتساوي لقوى الانتاج ، ويعطي لينين لذلك مثلاً ملموساً وعلى النطاق العالمي فيقول « ان التوزع غير المتساوي لشبكة خطوط السكك الحديدية وعدم التساوي في تطورها هو الميزانية (بمعنى الجردة الحسابية ـ المؤلف) للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة على النطاق العالمي »[٣٧] .

كما يشير لينين في هذا الكتاب الى اقتسام العالم بين الدول الاستعمارية من أجل المواد الأولية ، التي تتطور قيمها الاقتصادية مع تطور التكنيك وتغيير العلاقات الاجتماعية . وهذا ما كان قد أشار اليه في كتيبه « البرنامج الزراعي للاشتراكيين الديموقراطيين في الثورة الروسية الأولى » ، حيث يقول « أن جذور هذه الأخطاء (بالنسبة لبعض الأراضي الصعبة الاستعمال في روسيا ـ المؤلف) تكمن في الأخذ بعين الاعتبار المستوى الحالي للتكنيك والثقافة وإهمال إمكانية التقدم لهذا المستوى »[٣٨] .

إذن فالجغرافية الاقتصادية السوفييتية تطورت بفعل التأثير المباشر للتحولات

---

(٣٥) Saouchkine, Geographie Economique, p. 31

(٣٦) V. Lenine, œuvres t 3, p. 292

(٣٧) V. Lenine, œuvres, t 22, p. 206

(٣٨) V. Lenine, œuvres, t. 13, p. 265

الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت داخل البلاد بعد ثورة اكتوبر .

هذا وللمرة الأولى في العالم ، جرى في الاتحاد السوفييتي البناء المخطط للاقتصاد الوطني الموجه نحو استعمال المصادر الأولية الداخلية وليس الخارجية . ويمكن أن نذكر هنا بمجرد الذكر خطة « غويلرو » للتطور الاقتصادي لبلاد السوفييت على المدى الطويل والتي سبق وأشرنا اليها آنفاً .

ونختم هذا العرض التاريخي ـ النظري لعملية توزع الانتاج في ظل الاشتراكية بالاشارة الى الثقل النوعي النسبي للمناطق أو الوحدات الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي ممثلاً بالجدول رقم ـ ١ ـ كممثل تطبيقي لما انتهى اليه التطور المذكور ، مقروناً بخريطة التوزع الجغرافي لهذه الأقاليم أو الوحدات أو المناطق الاقتصادية الكبرى (أنظر الخريطة رقم ـ ٣ ـ). وهنا تنبغي الإشارة إلى أن المنطقة الاقتصادية الكبرى يمكن أن تشمل أكثر من جمهورية اتحادية ، كما أن الجمهورية الاتحادية يمكن أن تحوي أكثر من منطقة اقتصادية كبرى وهذا هو واقع الحال . فعلى سبيل المثال فإن منطقة « عبر القوقاس » الإقتصادية الكبرى تشمل جمهورية « جورجيا » الإشتراكية السوفييتية (حيث جمهورية « ابخازيا » المستقلة وجمهورية « ادجاري » المستقلة ومنطقة « أوستي » المستقلة في الجنوب) وجمهورية « أذربيجان » الإشتراكية السوفييتية (حيث جمهورية ناليشقان المستقلة ومنطقة « ناغورنو ـ كارابـاكيه » المستقلة) وجمهورية « أرمينيا » الاشتراكية السوفييتية . أما منطقة « البلطيك » الاقتصادية الكبرى ، فتشمل الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الثلاث التالية : « ليتوانيا » ، « ليتونيا » ، و« استونيا » وأيضاً منطقة « كالييننغراد » .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن جمهورية « أوقراينيا » الإشتراكية السوفييتية تحوي المناطق الاقتصادية الكبرى الثلاث التالية : الشمال الغربي ، الدونتس ـ دنيبر والجنوب . أما جمهورية روسيا الإشتراكية السوفييتية المتحدة فتحوي عشر مناطق اقتصادية كبرى (أنظر أسماءها في الجدول رقم ـ ١ ـ المتوافق مع الخريطة رقم ـ ٣ ـ بدأً من الأعلى حتى بلاد البلطيق) .

كما تنبغي الإشارة أيضاً الى أن كل منطقة اقتصادية كبرى تتألف من اقسام أو أجزاء أو مناطق إذا ما أسمينا المنطقة اقليماً .

وبمناسبة الحديث عن الوحدة أو المنطقة أو الاقليم ، في إطار التخطيط لتوزع الانتاج في النظام الاشتراكي ، وحيث ظهر الاقليم بمثابة المحور الديناميكي البنّاء والمجسد للمبادىء الثلاثة للجغرافيا الاقتصادية ، في هذا النظام الاشتراكي ، والتي أشرنا اليها آنفاً ؛ بهذه المناسبة نرى لزاماً علينا ، لامكانية المقارنة مع الأقليم في النظام

الرأسمالي ، الاستعراض ، ولو المختصر في حدود التعريف ، لمفهومه في هذا النظام الرأسمالي المتطور والحديث أيضاً .

فمن وجهة نظر الاقتصادي فإن الأقليم هنا هو حقيقة بثلاثة أوجه .

فالأقليم يمكن أن يميز أولاً ، بكثرة أو قلة التماثل بين أقسامه أو مناطقه ، وبالتالي بانسجامه أو عدمه . وكذلك يمكن أن يدرس بإمكانية أو علم امكانية تكامل وتداخل مختلف اجزائه أو مناطقه ، وبالتالي بإمكانية أو علم امكانية الجلب فيه . وأخيراً يمكن أن يتناول الأقليم من وجهة نظر الهدف الذي يرمي اليه ساكنوه فيصبح عندها الأقليم ـ الخطة أو البرنامج[٣٩] .

فنصبح أمام الأقليم المتجانس والأقليم الجاذب والأقليم الخطة أو البرنامج ، فلنر كلاً منها مختصراً عبر التعريف كما أسلفنا .

الأقليم المتجانس (Région Homogène)

إن مفهوم الأقليم المتجانس ، الذي انتشر مع دراسات السوق ، هو في الوقت نفسه مفهوم كلاسيكي وفي منتهى البساطة . وهو معروف منذ مدة طويلة من الجغرافيين والديموغرافيين والاقتصاديين . وهو « يتوافق مع المدى المستمر ، حيث لكل قسم أو جزء أو منطقة (Zone) خصائص ، قريبة كل القرب ، من خصائص الأقسام الأخرى التي تشكل الأقليم »[٤٠] .

الأقليم الجاذب (Région polarisée)

إن الأقليم الجاذب يرسم مفهوم التكامل المتداخل المتأتي عن مشاهدة الاشعاع التجاري والتجمعات المدينية . ومن جراء التبادل الذي يؤلفه فهو غير متجانس ، وبالإمكان تحديده « كمدى غير متجانس ، حيث الأقسام المختلفة تتكامل ويقوم فيما بينها ، وبشكل خاص ، مع القطب المسيطر ، تبادل أكثر مما هو الأقليم المجاور »[٤١] .

---

(٣٩) وللمزيد من التفاصيل بالنسبة للأقليم وحدودها وعلاقتها وكذلك تعريفاتها بالنسبة لما ذكرنا بالإمكان مراجعة الكتابين التاليين :

Jacques-R. Boudeville , Les programmes Economiques, 3 éd. mise à jour, coll. «Que sais-je?», P.U.F. , Paris 1969 (Boudeville, Les Programmes Economiques. p . فيا بعد)

- Jacques- R. Boudeville, les Espaces Economiques, 3éd. mise à jour. Coll. «Que sais-je?», P.U.F. Paris 1970 (Boudeville, Les Espaces Economiques p. فيا بعد)

(٤٠) Boudeville, Les Espaces Economiques, p. 10

(٤١) Ibidem p. 11

الأقليم الخطة (Région-plan)

الاقليم الخطة أو البرنامج هو « المدى المستمر ، حيث الأقسام المختلفة تعود لمركز أوحد بالنسبة لاتخاذ القرارات ، على غرار ما هو الأمر بالنسبة للفروع العائدة لمركز الشركة الأم »(٤٢) . وليس الغرض من الاقليم ـ الخطة اللامركزية الاقتصادية ، إنما التوزع الاقليمي للخطة الإرشادية الوطنية . والمقصود هنا التخطيط الإرشادي في الدول الرأسمالية المتطورة ، وعلى التحديد فرنسا بالنسبة لمؤلف كتاب « المدى الاقتصادي » جاك بود دفيل .

ونختم الكلام هنا عن الأقليم في النظامين الرأسمالي والاشتراكي بالقول ان الأقليم في النظام الرأسمالي ، ان صح القول انه يرمي الى العدالة الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما هو في صلب الاشتراكية ، فهو يرمي اليه في إطار الحفاظ الدائم والمستمر على النظام الرأسمالي . كما أنه برز تحت ضغوطات تطور قوى الانتاج في هذا النظام والتي تخطت الأطر والحدود الوطنية وأدت الى قيام الوحدات القارية الكبرى (السوق الأوروبية المشتركة مثلاً) ، حيث ظهرت ضرورة « الأقليم ـ الخطة » الوطنية لتلبية الحاجات القارية بين دول الوحدة الكبيرة الجديدة أيضاً . وخير مثال على ذلك الاقليم ـ الخطة في اقليم نهري الرون والسون في فرنسا ليكون طريق المواصلات النهرية لأوروبا على المتوسط واختصار الدوران من شواطىء بحر الشمال وأعاليه عبر مضيق جبل طارق الى المتوسط .

هذا في حين أن الأقليم في النظام الاشتراكي ، الى جانب ما يرمي اليه من عدالة تنبع من المبادىء الثلاثة المعروفة (الأقليم الاقتصادي ، المساواة بين الريف والمدينة ، المساواة بين القوميات) ، فهو يعمل لتحقيق ذلك بالقضاء على النظام الرأسمالي في البدء وتجسيد الذي يُعْمَلُ به للقضاء عليه وهو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتجسيد ما يرمي اليه حتى النظام الرأسمالي نفسه ، فيما هو فيه من محاولة لا تزال في إطار التجربة ، التي لم تثمر لتاريخه ، كما هو يريد اجتماعياً على ما يبدو لنا .

---

(٤٢) Ibid. p. 16

الجدول رقم - ١ -

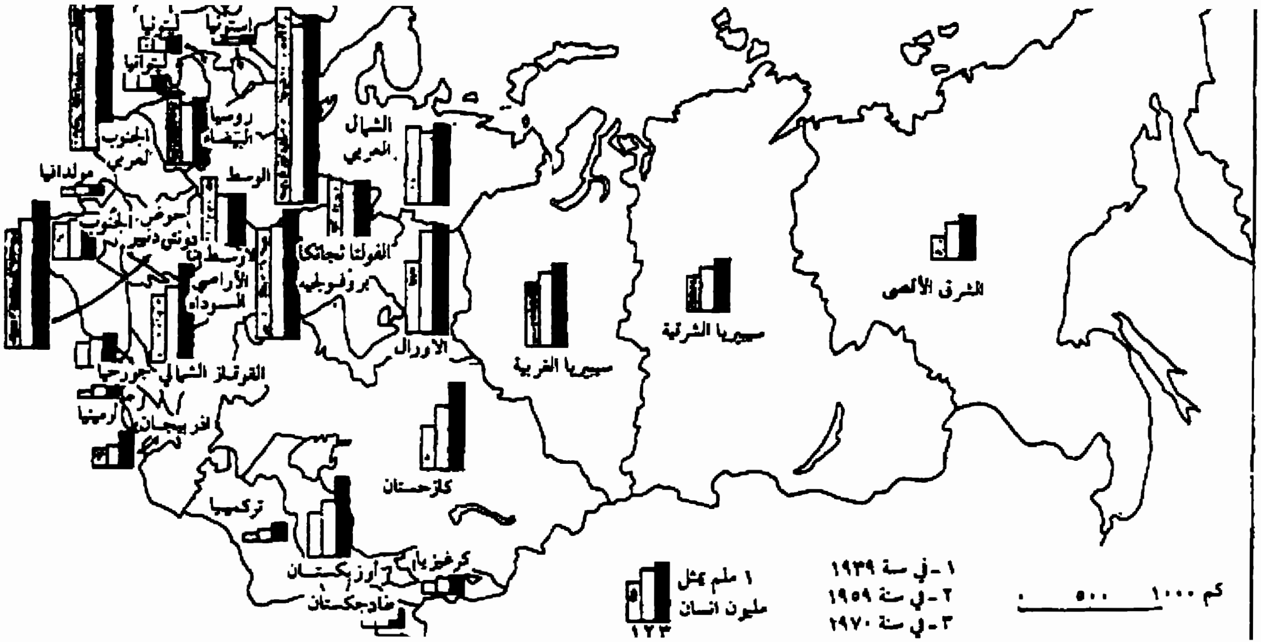
المناطق الاقتصادية الكبرى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية*

المناطق الاقتصادية الكبرى	السكان في ١٥ / ١ / ١٩٧٠ — مليون	السكان في ١٥ / ١ / ١٩٧٠ — ٪	أرض محل ثقب	المصادر الطبيعية ٪ — طاقة المياه	المصادر الطبيعية ٪ — الغابات	المصادر الطبيعية ٪ — الأراضي القابلة للزراعة	المصادر الطبيعية ٪ — الوقود والثروة المائية	إجمالي الانتاج الصناعي في سنة ١٩٦٥ ٪ — الطاقة الكهربائية والحرارية	صناعة الوقود	التعدين	صناعة الآلات والمعدن	مواد البناء	صناعات الغابات والخشب والورق	الصناعات الخفيفة	الصناعات الغذائية	المساحات المزروعة ٪	مساحات المناطق ٪
روسيا																	
الشمال الغربي	١٢٫١٦	٥٫٠٢	٧٫١	٣٫١	١٠٫١	١٫٥	٤٫٢	٤٫٣	٣٫٠	٤٫٤	٨٫٤	٦٫٦	١٧٫٦	٦٫٦	٦٫٠	١٫٤	٧٫٤
الوسط الصناعي	٢٧٫٦٥	١١٫٤٣	٠٠٠	٠٫٢	٢٫١	٤٫٣	٠٫٢	١١٫١	٧٫٣	٥٫٠	١٩٫٦	١٣٫٩	١١٫٩	٣٥٫٧	١١٫٩	٦٫٦	٢٫١
وسط الأراضي السوداء	٧٫٩٩	٣٫٣٠	٢٫١	٣٧٫٨	٠٫٣	٢٫٥		١٫٣	٠٫١	٢٫٤	٢٫٨	٢٫٤	٠٫٩	١٫٥	٤٫٤	٥٫٣	٠٫٨
الفولغا فياتكا	٨٫٣٤	٣٫٤٥	٢٫٩		١٫٧	٢٫٠		٢٫٥	١٫٧	١٫٥	٠٫٧	٢٫٠	٦٫٧	٣٫٤	٢٫٤	٣٫١	١٫٢
الفولغا	١٨٫٣٨	٧٫٦٠	٩٫٧		١٫٢	٨٫٦	٠٫٤	١٣٫٥	١٩٫٨	٣٫٠	٨٫٧	٨٫١	٥٫٢	٥٫٣	٦٫٤	١٣٫٤	٣٫١
القوقاس الشمالي	١٤٫٢١	٥٫٩٠	٤٫٦		٠٫٥	٤٫٩	٠٫٩	٣٫٨	٨٫٢	١٫٢	٣٫٩	٥٫١	٣٫٥	٣٫٩	٨٫١	٧٫٨	١٫٦
الأورال	١٥٫١٨	٦٫٢٨		١٣٫٤	٤٫٠	٥٫١	١٫٧	١٣٫٥	٧٫١	٢١٫٩	٩٫٢	٧٫٣	١١٫١	٣٫٠	٤٫٩	٧٫٧	٣٫١
سيبيريا الغربية	١٢٫١١	٥٫٠٠	٦٫٠	١٫٣	١١٫٨	٦٫٦	١٢٫٩	٦٫٨	١٠٫٧	٥٫٠	٥٫١	٤٫٦	٥٫١	٢٫٨	٤٫٣	٩٫٠	١٠٫٩
سيبيريا الشرقية	٧٫٤٦	٣٫٠٩	٤٫٣	٤٫٠	٣٦٫٦	٤٫١	٣٤٫٠	٨٫٤	٣٫١	٠٫٤	١٫٧	٣٫٦	٨٫٦	١٫٤	٢٫٢	٣٫٧	١٨٫٥
الشرق الأقصى	٥٫٧٩	٢٫٣٩	٣٫١	٢٫٠	٧٨٫٦	١٫١	٤٠٫٥	١٫٨	٢٫٩	٠٫٤	٢٫١	٣٫٩	٤٫٨	٠٫٧	٤٫٣	١٫٢	٢٧٫٩
بلاد البلطيق	٧٫٥٦	٣٫١٣	٣٫١		٠٫٧	١٫٧	٠٫٠	٢٫٦	١٫٧	٠٫٣	٣٫٣	٤٫٠	٥٫٨	٥٫١	٦٫٠	٢٫٢	٠٫٩

روسيا البيضاء	٩,٠٠	٣,٧٢	٢,١		٠,٥	١,٨	٠,٠	١,٩	١,١	٠,٢	٣,١	٣,١	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٢,٩	٠,٩
اوقرانيا																	
حوض الدونتس	٢٠,٠٦	٨,٣٠		٢١,٠		٣,٢		١٣,٠	١٧,٨	٤٠,٢	٩,٩	١٠,٣	٢,٥	٤,٤	٨,٩	٦,٧	١,٠
دنيبر																	
الجنوب الغربي	٢٠,٦٩	٨,٥٦	٣,٩		٠,٨	٣,١	٢,٣	٢,٦	٢,٤	٠,٢	٤,٢	٦,٥	٦,٨	٥,٥	٨,٧	٦,٣	١,٢
الجنوب	٦,٣٨	٢,٦٤	١,٨	١,٩		١,٦		١,١	٠,٤	٠,٩	٢,٤	٢,٧	٠,٩	١,٩	٤,٦	٣,١	٠,٥
مولدافيا	٣,٥٧	١,٤٧	٠,٥		٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٦			٠,٤	١,١	٠,٥	٠,٨	٢,٤	٠,٩	٠,١
عبر القوقاس	١١,٩٦	٤,٩٥	٤,٤	٠,٤	٠,٧	١,٥	٠,٣	٣,٩	٠,٦	١,٧	٢,٠	٣,٩	١,٤	٣,٦	٤,٤	١,٢	٠,٩
كازاخستان	١٢,٨٥	٥,٣١	٤,٥	١٤,٩	٠,٤	٣٣,٥	١,٤	٤,١	٣,٩	٢,٠	٢,٠	٥,١	١,٧	٢,٧	٣,٤	١٤,٥	١٢,٢
آسيا الوسطى	١٩,٩٥	٨,٢٥	٣,٣		٠,٠	١٢,٤	١,٢	٣,٣	٣,١	٠,١	٢,٣	٥,٣	١,٥	٧,٩	٣,٩	٢,٩	٥,٧
غير للوزع بين المناطق		٠,٢١	٣٦,٠								٣,٢	٠,٥		٠,٣			
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	٢٤١,٧٤															١٠٠	١٠٠

--- مصدر ف. ف. كستوف ، نمو مجمعي محصص الاقتصادية وتخصصها في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (باللغة الروسية)، كديمة نموه ، منشورات بروك ، نموه ، موسكو ، ١٩٦٩ ، ملاحق [illegible]

١ ـ في نحو ١٩٦٦ .



استونيا
لاتفيا
ليتوانيا
روسيا البيضاء
الجنوب الغربي
مولدافيا
الوسط
الشمال الغربي
حوض الجنوب
دونتس دنيبر
الأراضي السوداء
الفولغا فياتكا
برفولجيه
الاورال
سيبيريا الغربية
سيبيريا الشرقية
الشرق الأقصى
القوقاز الشمالي
جورجيا
ارمينيا
اذربيجان
كازخستان
تركمنيا
اوزبكستان
كرغيزيا
طاجكستان
١ ملم يمثل مليون انسان
١ ٢ ٣
١ - في سنة ١٩٣٩
٢ - في سنة ١٩٥٩
٣ - في سنة ١٩٧٠
٠ ٥٠٠ ١٠٠٠ كم

الفصل الثامن

توزع الإنتاج في النظام الإشتراكي

قانونية الانتاج في النظام الاشتراكي

إذن فترة بناء الإشتراكية في الاتحاد السوفييتي وباقي البلدان الاشتراكية كانت مناسبة للظهور الواضح كل الوضوح لقانونية توزع الانتاج الاشتراكي . وهنا بالإمكان التفريق بين نوعين أساسيين من هذه القانونية . أحد هذين النوعين يحمل طابعاً عرضياً ويعود بالجوهر الى ضرورة تصفية الخصائص السلبية لتوزع الانتاج والتي برزت في ظل النظام الرأسمالي وهي حالياً على طرفي نقيض مع جوهر الاشتراكية . والى مثل هذه القانونية تنتسب مثلاً عملية تصفية القانون الفعلي لعدم تساوي الشعوب ، وكذلك عملية تصفية الوضع الاحتكاري لبعض الأقاليم والمراكز الصناعية ، وأيضاً عملية تصفية الانفصام غير المبرر اقتصادياً فيما بين أماكن استخراج الخامات ومناطق تصنيعها الخ . . . أما النوع الآخر فهي قوانين توزع الانتاج ذات الفعل المستمر على كل مراحل تطور عملية بناء المجتمع الاشتراكي . والقوانين الأساسية ، في البلدان والأقاليم الاشتراكية ، لهذا النوع هي تطوّر وتوزع المنتجات فيما بين الأقاليم وبالنسب التي تؤمن انتاج الخيرات المادية بأكثر ما يكون من الكمية وبأرفع ما يكون من النوعية مع أقل ما يكون من نفقات عمل الانتاج الاجتماعي . وقد أشار الى هذه القانونية ف. إ. لينين في كتيبه « برنامج العمل العلمي والتكنيكي » عندما تحدّث عن أقل ما يمكن من ضياع في العمل في الانتقال من مرحلة انتاج الى أخرى وحتى الحصول على المنتوج النهائي .

وأحد أهم قوانين الجغرافية الاقتصادية هو توزّع العمل في البلاد ، كأحد أهم أشكال قسمة العمل الاجتماعي . وتدرس الجغرافية الاقتصادية أيضاً العلاقات الاقتصادية داخل الأقاليم وفيما بين الأقاليم وفيما بين البلدان . وتعتبر قسمة العمل الدولية فيما بين مجموعة البلدان الاشتراكية (مجلس التعاضد الاقتصادي بشكل خاص) أرفع أشكال توزّع العمل في البلاد . وهنا لكل بلد من البلدان الاشتراكية

تخصّصه في الانتاج ، ومع ذلك فكل منها يتطوّر كجزء من مجمع اقتصادي موحد كبير بالطبع .

وإن الفعل الدائم للقانونية الاشتراكية لتوزع الانتاج يؤدي الى تصفية الفوارق في مستوى التطور الاقتصادي لمختلف البلدان والأقاليم .

- وعلى أساس توزع العمل في كل بلد على حدة تجري عملية نشوء الأقاليم أو المناطق أو الوحدات الاقتصادية ، أحد أهم قوانين الجغرافية الاقتصادية . فالجغرافية الاقتصادية تجمع بين البحث الافرادي المستقل للمناطق الجغرافية ، حيث الصناعة والنقل وقسم الثروة النباتية وقسم الثروة الحيوانية الخ . . . وبين إظهار القانونية العامة العائدة لتطورها . إنّ عملية تشكيل وتطوير المناطق الاقتصادية وكذلك الأقاليم الصناعية والزراعية لا تتم بشكل منعزل ، بل كجزء من عملية واحدة لقسمة العمل في البلاد وتوزيع قوى الانتاج عليها . ولذلك فالجغرافية الاقتصادية تبحث هذه الأقاليم أو المناطق وكذلك المراكز والأطراف الاقتصادية كنظام موحّد لتركيب أو هيكلية الاقتصاد الوطني في البلاد .

وتستعمل الجغرافية الاقتصادية مختلف المؤشرات الاقتصادية لمعرفة وتحديد كمية التوفير الحاصل في العمل الاجتماعي المبذول في مختلف احتمالات توزيع الانتاج . وإحدى هذه المؤشرات المعبرة عن كمية العمل الأجتماعي المبذول ، والبعيدة عن الدقة ، هي كلفة الانتاج الكاملة للسلعة في مكان استهلاكها ، والتي يدخل فيها مختلف مصاريف نقل السلعة الى مكان استهلاكها . والاختلاف في حجم كلفة الانتاج بين مختلف الأماكن الجغرافية يتوقف على العديد من الظروف ، منها حجم ونوعية وتوزع المواد الأولية في الطبيعة ، الوضع الجغرافي ، ظروف النقل ، تمركز وتشتت الانتاج ، التخصّص ، التعاونيات ، الانتاج المتداخل المسلسل ، ظروف معيشة السكان ، درجة الإفادة من الأقليم وغيرها . ونظراً للأهمّية الكبيرة لمصاريف النقل ، التي تشكّل في معظم الأحيان قسماً لا بأس به من كلفة الانتاج الكاملة ، نظراً لذلك من الضروري ، عند توزع مصانع مختلف قطاعات الاقتصاد ، إجراء الحساب الدقيق لعامل النقل ، وعلى توقف حاجة مختلف القطاعات للنقل ، قدر الامكان عندها تقريب المصنع اما الى إقليم انتاج الخامات الرئيسية أو إلى مصدر الوقود أو الطاقة الكهربائية أو الى أماكن استهلاك السلع المنتجة الخ . .

وهنا فالمؤشر الأهم والمعبر عن خاصية التوزع الأكثر ما يكون عقلانية للانتاج ، هو مؤشر عائد أو مردود رأس المال الموظف .

وبالإمكان دراسة توزع انتاج أي بلد كان من مختلف الزوايا أو الوجوه :

أ ـ القانونية العامة لتوزع الانتاج والسكان مع بعضهما البعض .

ب ـ توزع بعض القطاعات .
ج ـ تشكيل وتطوير أقاليم أو وحدات اقتصادية ضمن بعض الحدود الجغرافية .

وهذه الحالات كلها تدرسها الجغرافية الاقتصادية دون أن تعطي إحداها أهمية تزيد على الأخرى . وتوزع الانتاج يقصد به دائماً توزع قطاعات انتاج معينة ملموسة وضمها الى بعضها البعض . هذا وظهور وتشكيل الأقاليم الاقتصادية وثيق الارتباط بتطور وتوزيع قطاعي الصناعة والزراعة .

فدراسة بعض البلدان والأقاليم تشكل إحدى أهم أجزاء الجغرافية الاقتصادية . فعلى أساس المواد والمعطيات الفعلية المتجمّعة والمشغولة عبر البلاد ومقاطعاتها ، تدرس الجغرافية الاقتصادية خاصية ظهور القانونية العامة (القوانين العامة) لتطوّر وتوزع الانتاج في كل بلد على حدة وكل مقاطعة على حدة . فلبعض قطاعات الاقتصاد الوطني (الصناعة ، الزراعة ، النقل ، الخ . .) خاصيّتها ، قوانينها الخاصة لتوزع الانتاج والمتوقفة على خصائص قواعدها الخامية والطاقية وعلى التكنولوجيا ومستوى تمركز الانتاج وعلى متطلبات بعض القطاعات وبشكل خاص الزراعة وعلى الظروف الطبيعية وظروف النقل وغيرها . وعند دراسة هذه الخصائص تستعمل الجغرافية الاقتصادية أبحاث الاقتصاد القطاعي .

فالجغرافية الاقتصادية للبلدان الاشتراكية ، مستعينة بالمبدأ التاريخي ، لا تضع نفسها في حدود عملية تفسير الحالة القائمة ، إنما تتضمن أيضاً في ذاتها العملية المستقبلية ، ممكنة نفسها من المشاركة النشيطة في وضع جغرافية الاقتصاد العقلانية .

وبشكل مباشر موضوعي ملموس، ومفصل الى حد ما ، تتلخص قانونية توزع الانتاج الاشتراكي بالنقاط الست التالية ، التي تتوافق مع القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية ، والتي تبدو ، بالنسبة للتوزع الجغرافي للانتاج ؛ كقوانين توزع قوى الانتاج . لذلك لا بد ، قبل استعراض القوانين الاقتصادية الست الرئيسية للاشتراكية هذه من تمهيد صغير يتناول صفة هذه القوانين .

الصفة الموضوعية لقوانين توزع الانتاج الاشتراكي

إن معرفة هذه القوانين الموضوعية ، والتي أشرنا إليها آنفاً دون شروح وتفصيل ، والتي لا تعمل بشكل آلي ، تسمح للمجتمع الاشتراكي بوضع وتنفيذ هذا أو ذاك من المبادىء أو المهمات الاقتصادية .

وإذا ما كانت مبادىء الاقتصاد الوطني ، بما فيها توزع الانتاج الاشتراكي ، نتيجة مفهوم خاطىء ومشوه للقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي ، عندها تكون هذه المبادىء غير صحيحة أو مغلوطة ، وكل محاولة للأخذ بها وتطبيقها لا بد أن

تؤدي ، عاجلاً أم آجلاً ، إلى جعلها تتناقض مع حاجات وشروط الواقع الموضوعي . وبالعكس تطبيق المبادىء المعبرة ، والعاكسة بصدق لهذه الحاجات والشروط والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي ، فإنها ضمان لنجاح النشاط العملي للناس .

كما تنبغي الإشارة الى أن المبادىء الاقتصادية ذات صفة تاريخية ، وبالتالي فهي مرحلية ولا يجوز تجميدها وكذلك نقلها بشكل آلي من بلد لآخر في عملية بناء الاشتراكية .

وغالباً ما تجد مبادىء السياسة الاقتصادية انعكاساتها في توزع الانتاج الاشتراكي ، كمبدأ تقوية امكانيات الدفاع لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، والذي يوجب لا مركزية الانتاج الصناعي وإقامة الوحدات الاقتصادية القادرة على العمل ، عند الضرورة ، بالحد الأدنى من العلاقات الخارجية . وكذلك مبدأ البناء في الأطراف للمحطات الكبيرة للطاقة الحرارية ، الذي يسمح بالوتائر السريعة لزيادة امكانيات الطاقة ، وبالتالي يسمح بإمكانية ربح الوقت في المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية .

وهذه المبادىء وغيرها ، التي يسترشد بها المجتمع الاشتراكي لتوزيع الانتاج ، تشكل الضمان لوتائر النمو السريعة وتقدم الامكانيات الكبيرة للمباراة الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية ، كما تسمح بالتعاون المتين والحميم مع البلدان الاشتراكية والدول الفتية الحديثة الاستقلال ، التي ولجت طريق التطور المستقل .

لكن لا بد من التنبيه هنا الى عدم الخلط بين القوانين الموضوعية والمبادىء لتوزع الانتاج ، والذي يعتبر غلطاً كبيراً . فقوانين توزع الانتاج هي مجموعة قوانين موجودة بشكل موضوعي وحالما تكتشف يستعملها المجتمع في نشاطه العملي ، في ظروف بناء الاشتراكية والشيوعية . أما مبادىء توزع الانتاج فهي فرضيات ذات سند علمي يستوحيها المجتمع في تنفيذ السياسة الاقتصادية . وهذه المبادىء تشكل انعكاساً لقوانين توزع قوى الانتاج ، لكن ليس بإمكانها أن تحل محلها (٣٣) .

إذن لنر هذه القوانين الاقتصادية الستة الرئيسية للانتاج الاشتراكي أو قوانين توزع قوى الانتاج كما ذكرنا آنفاً (٣٤) .

قوانين توزع الانتاج في النظام الاشتراكي

أولاً : التوزع الجغرافي المتناغم للانتاج وبشكل رئيسي الانتاج الثقيل

الواقع أن قوانين توزع الانتاج الاشتراكي مترابطة فيما بينها . وبالتالي فتجسيد أحدها يساعد البقية على الظهور وبالشكل الأكمل ما يكون .

لذلك فالحزب الشيوعي والحكومة السوفييتية يستعملان ، في صالح المجتمع ،

القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، وذلك بتجسيد النسب المثلى لتطور الاقتصاد الاشتراكي ، سواء أكان حسب القطاعات أو حسب المناطق الادارية . وهذه النسب ، سيما حسب القطاعات الاقتصادية ، والتي يعمل على استمراريتها ، تؤدي ، كما قال لينين ، الى نظام اقتصاد اشتراكي وتؤمن التوزع الجغرافي المرضي للانتاج ، مما يسمح بالوفر الأقصى للعمل الاجتماعي المبذول والاسراع أيضاً بعملية اعادة الانتاج .

وقد كتب أنجلز بهذا الصدد ما يلي : « فقط المجتمع الذي يفصل قوى الانتاج فيه بشكل متداخل متناغم ، حسب خطوط عريضة لخطة موحدة ، فقط هكذا مجتمع بإمكانه أن يسمح للصناعة بأن تقام عبر البلاد بكاملها ، مع التوزع الأنسب ما يكون لتطورها بحد ذاته والحفاظ أو التطور أيضاً للعناصر الأخرى من الانتاج »[١] .

ويقصد أنجلز « بالعناصر الأخرى من الانتاج » مصالح الانتاج الزراعي والصحة العامة ، المفترض أخذهما بعين الاعتبار عند إقامة صناعة ما .

كما ركّز أنجلز بشكل خاص على العلاقة بين توزع الانتاج ومسألة القضاء على التناقض بين المدينة والريف . فقد رأى في هذه العلاقة ليس مجرد ضرورة اجتماعية واقتصادية إنما حاجة ماسّة للحفاظ على البيئة وتأمين الصحة العامة.. وقد ورد في مؤلفه «انتي دوهرنغ» بهذا الصدد « فقط بالانصهار فيما بين المدينة والريف بالإمكان القضاء على التلوث التسميمي الحالي للهواء والماء والأرض . . . »[٢] .

وفي مكان آخر يضيف أنه يجب « التوزع الأكثر ما يكون مساواة للصناعة الثقيلة عبر البلاد بكاملها »[٣] كيما تزول الفروقات بين المدينة والريف . وهذا أمر يتطلب ، حسب رأيه « الكثير من الوقت والجهد »[٤] .

وبالنسبة للاتحاد السوفييتي كمثل ، فإن التوزع المتناغم للانتاج يجري ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما أمكن ، الخصائص الطبيعية والاقتصادية والتاريخية وغيرها للمناطق المختلفة . . . وهذا يشجع على الإفادة الفعلية من المصادر الطبيعية للاتحاد السوفييتي ، سيما المناطق الشرقية منه ، حيث تتمركز مخزونات ضخمة ، قابلة للاستثمار ، من وجهة النظر الاقتصادية .

وبهذا الصدد ينبّه لينين ، في المؤتمر الثامن للحزب (سنة ١٩١٩) بمناسبة

---

(١) F. Engels. Anti-Duhring. Editions Sociales, Paris 1956, p. 335 (Engels, Anti -Duhring. p. فيما بعد)

(٢) F. Engels. Anti-Dühring, p. 335

(٣) Ibidem p. 336

(٤) Ibid p. 336

الحديث عن المهمات المتوجب حلّها لتطور الدولة السوفييتية ، ينبّه قائلاً: « إنه لغلط كبير الإكتفاء بمجرد النقل السهل للقرارات ، حسب أنموذج جاهز لكل مناطق روسيا . إنه لغلط كبير أن يأخذ الشيوعيون البولشفيك والمناضلون في سوفيتات أو قرابنيا ومنطقة الدون بتطبيق هذه القرارات الجاهزة بمجملها ومن دون تمييز على المناطق الأخرى »[٥] .

إن التوزع المتناغم للانتاج الصناعي يحول دون حاجة مختلف حقول الاقتصاد الوطني الى سلع صناعية هامة يحصل عليها من مناطق أخرى في الاتحاد السوفييتي . وذلك بفضل قيام القاعدات الاقتصادية الوطنية للصناعة الثقيلة في المناطق الجديدة والتطور المتعدد الجوانب ، وبشكل مجمعي ، للوحدات الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي .

وبذلك فالتوزع المتناغم للانتاج الصناعي وكذلك الزراعي يؤدي الى تساوي مستويات التطور الاقتصادي لمختلف الجمهوريات والمناطق في الاتحاد السوفييتي والى القضاء على الفوارق النوعية المميزة فيما بين المدن والأرياف.

وقد ورد بهذا الصدد في مقررات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي (سنة ١٩٦١) ما يلي : « ان عملية بناء الشيوعية توجب دائما التوزيع ، الأكثر ما يكون عقلانية ، للصناعة ، بغية الوفر في العمل الاجتماعي المبذول وتأمين التطور المتناغم لمختلف المناطق وتأمين تخصصها الاقتصادي ، وكذلك الحيلولة دون التضخم السكاني في المدن . كما أن عملية بناء الشيوعية هذه تساعد على محو الفروقات الأساسية المتبقية بين المدن والأرياف وتساهم بمساواة مستويات التطور الاقتصادي الحاصل في مختلف المناطق في البلاد »[٦] .

ثانياً : تقريب الانتاج من مصادر المواد الأولية والمحروقات والطاقة أو مراكز الاستهلاك

من المستحيل التوزيع الجغرافي المتناغم للانتاج والتنظيم العقلاني للاقتصاد الوطني ، بمعنى التوزيع الجغرافي المبرر اقتصادياً ، من دون الانتاج على أساس القرب من مصادر المواد الأولية والمحروقات والطاقة أو مراكز الاستهلاك . وهذا أحد أهم قوانين الاشتراكية .

وقد أشار الى ذلك أنجلز في مؤلفه « انتي دوهرنغ » ، عندما تحدث عن تطور

(٥) V. Lénine, Œuvres, Paris-Moscou, t29, p. 156

(٦) Programme du Parti communiste de l'Union Soviétique, Editions en langues Etrangères, Moscou 1961, p. 82

الصناعة المستقل ، نسبياً ، عن مصادر المواد الأولية في النظام الرأسمالي وعن كيف أن تخلص « المجتمع المتحرر من معيقات الانتاج الرأسمالي يمكنه من أن يذهب الى أبعد من ذلك »[٧] . وذلك بتكوين قوة انتاج جديدة في شخص المتجين أنفسهم والمتطورين للغاية ؛ بحيث يعوّض « وبنسبة كبيرة نقل المواد الأولية أو المحروقات المستخرجة من مسافات بعيدة »[٨] ، على اعتبار أن نقل المواد الأولية والمحروقات أسهل القيام به من نقل المهندسين والعلماء ومراكز البحوث إلى الأقاليم الصناعية .

كما أشار الى ذلك لينين ، في كتيبه « خطة العمل العلمي والتكنيكي » ، مشيراً الى الوفر في العمل من مرحلة الى أخرى في عملية الانتاج وصولاً الى المتوج النهائي . وهذا أيضاً ما سماه كالاسوفسكي في كتابه[٩] بالدورة « الطاقة ـ الانتاج » .

فإقامة المؤسسات بالقرب من مصادر المواد الأولية والمحروقات والطاقة يشجع على إنعاش وإعادة تقييم المناطق الجديدة والفنية بالمواد الأولية الطبيعية والإفادة منها . أما تقريب الانتاج من مناطق الاستهلاك فإنه يسمح بالحد وحتى الإستغناء عن المسافات الطويلة ، وهذا أمر مهم ، إذ يؤدي الى خفض نفقات العمل عند كل مرحلة انتاج ، وبالتالي يؤدي الى رفع فاعلية الانتاج والحصول على الزيادة في انتاجية العمل الاجتماعي .

وفي ممارسة التخطيط الاشتراكي ، فإن توزيع المؤسسات الصناعية على المناطق الاقتصادية يجري بناء على الحسابات الملموسة بالنسبة لزيادة الإنتاج ، وكذلك الاستهلاك ، وبالنسبة للعلاقة بين صناعة الاستخراج وصناعة التحويل ، وبالنسبة لحصة كل من الصناعة والزراعة . وعند الاختيار للمنطقة الاقتصادية ، التي ستقام عليها هذه الوحدة الصناعية أو تلك ، لا بد من الأخذ بالحسبان وجود وتوزع المؤسسات القائمة من الفرع المنوي إقامته في المنطقة المعنية ، وكذلك تخصص هذه المنطقة والتعاون فيما بين مؤسساتها ، وأيضاً اليد العاملة المتوفرة ، والمناطق المتاخمة لاستهلاك منتجات المؤسسة المنوي بناؤها وحجمها . فتوزع المؤسسات هنا يجري ، مع الأخذ بعين الاعتبار التقدم التكنيكي والتزاوج المتوقع للانتاج فيه ، بغية الاستعمال الأكثر ما يكون عقلانية للمصادر الأولية ، والإستثمار الفاعل للمواد الأولية ، والانتاج الأرخص ما يكون .

إذن فحسب قوانين ومبادىء توزع الانتاج الاشتراكي ، فالتحديد للمنطقة الاقتصادية ، حيث ستقام هذه أو تلك من المؤسسات ، يجري وفقاً لنتائج الحسابات

---

(٧) Engels, Anti-Dühring. p. 336

(٨) Engels, Anti-Dühring. p. 336

(٩) Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique

الفنية ـ الاقتصادية اللازمة والمبررة لمكان الاختيار ، حيث تدرس ظروف النقل ومصادر الطاقة والمواد الأولية والماء الخ . . ، وكذلك طاقة المؤسسة وبرنامج انتاجها ولائحة منتجاتها الرئيسية ، وحاجتها التقريبية الى المواد الأولية والمحروقات والطاقة الكهربائية وأيضاً كلفة البناء ومراحلها الخ . . . فالحسابات والمبررات الفنية الاقتصادية تؤدي إذن الى التوزع الجغرافي العقلاني الأكيد للمؤسسات والى بنائها بأقل ما يكون من النفقات ، وبالتالي تؤدي ، الى حد كبير ، الى ربحيتها المستقبلية .

ثالثاً : التوزع العقلاني للعمل الاجتماعي بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية

إن التقسيم الإجتماعي الاقليمي للعمل فيما بين البلدان والمناطق والمدن والمقاطعات هو في أساس التنظيم الأقليمي للاسكان والاقتصاد . فالتقسيم الاقليمي للعمل هو إحدى أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل . وقد عالج مؤسسا الماركسية ـ ماركس وأنجلز ـ في مؤلفهما « الأيديولوجيا الألمانية » مسألة ظهور وتطور تقسيم العمل وأعاراها اهتماماً خاصاً . فقد ورد لديهما بهذا الشأن ما يلي : « بالإمكان معرفة مستوى التطور الذي بلغته قوى الانتاج في دولة ما ، وبالشكل الأوضح ما يكون ، من مستوى التطور الذي بلغه تقسيم العمل فيها . فكل قوة انتاج جديدة ينتج عنها تحسين جديد في تقسيم العمل »(١٠) .

وبالتالي فتقسيم العمل عملية تاريخية اقتصادية اجتماعية . وهو مرتبط ، وبشكل حميم ، بهذا الشكل أو ذاك من الملكية . كما أنه غير منفصل عن تشكل العلاقات الاجتماعية فيما بين الناس في الانتاج . وقد ورد هذا المعنى لدى ماركس وأنجلز بالعبارات التالية المأخوذة من « الايديولوجيا الألمانية » : « إن مختلف مستويات التطور لتقسيم العمل تمثل مختلف أشكال الملكية . بتعبير آخر كل مستوى تطور جديد في تقسيم العمل يحدد العلاقات بين الأفراد بالنسبة للمواد والأدوات ومنتوج العمل »(١١) .

وقد استخلص ماركس وأنجلز الأشكال الرئيسية للملكية وأشارا ، بالنسبة لكل منها ، الى خصائص تقسيم العمل ، والتي منها التقسيم الأقليمي للعمل بالطبع . واستعرضا ذلك في الأنظمة أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الخمسة التي عرفتها البشرية (المشاعة البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية) . وهذا يشكل استطراداً واسعاً لن ندخل فيه هنا ونرد من يرغب به لكبير أهميته الى الهامش رقم (٣٥) .

---

(١٠) Marx et Engels, L'Ideologie Allemande, p. 46

(١١) Marx et Engels, L'Ideologie Allemande, p 47

الواقع أن فكرة مراحل الانتاج وتواليها في الزمان وتوزعها في المكان ، والتي أشرنا إليها آنفاً ، في العرض التاريخي لتطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي ، كذلك انقاص المسافة والوقت بين مراحل الانتاج ، أصبحت بالنسبة للتوزع الأقليمي للانتاج في المجتمع الاشتراكي ،إحدى أهم أفكار الجغرافيا الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي . كما تنبغي الإشارة بالمناسبة الى أن لينين كان قد قدمها في مؤلفه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » على مستوى الانتاج الضخم في ظل الرأسمالية الاحتكارية . وكمثل تفصيلي لما ذكرنا يراجع الهامش رقم (٣٦) .

لقد أشار ماركس إلى أن « التوزع الاقليمي للعمل يقصر بعض حقول الانتاج على بعض مقاطعات البلاد . . . »(١٢) . وهذا يشكل شرطاً للتوزع الفعال للانتاج . فمستوى تطور قوى الانتاج يتوقف كثيراً على قسمة العمل في البلاد . والتخصص المتطور في العمل الاجتماعي يُجسِّدُ بالعلاقات المتعددة فيما بين المنتجين .

والتقسيم العقلاني للعمل الاجتماعي في المكان ذو أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد السوفييتي الحائز على مساحة كبيرة ويد عاملة مهمة وخيرات طبيعية ضخمة ، وحيث التنوع الكبير في الظروف الطبيعية والاقتصادية ، فيما بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية . فالاستعمال المخطط لكل هذه المصادر وعلى أساس التوزيع العقلاني للعمل الاجتماعي ، بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية وفي إطار هذه الوحدات ، له أهمية كبيرة لبناء القواعد المادية التكنيكية للشيوعية في الاتحاد السوفييتي .

كما أن تقسيم العمل الاجتماعي بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية يستوجب أقصى التطور للتخصص الاقتصادي العقلاني . فتخصص المناطق الاقتصادية بتبادل السلع المنتجة فيما بينها يعكس العلاقات الاجتماعية للتعاون الشيوعي والمساعدة الأخوية التبادلة .

والعلاقات الاقتصادية بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية للبلاد تعكس الخصائص الاقتصادية والوطنية والطبيعية والتاريخية وتفرض ، في الوقت نفسه ، ضرورات التطور السريع للاقتصاد الوطني .

كما لا بد من الإشارة إلى أن التخصص الاقتصادي يجري وفق الخطة الاقتصادية ، إنما في إطار المناطق الاقتصادية . هذه المناطق التي لا غنى عنها للتخطيط على المدى الطويل ووضع المخططات العامة لتطور وتوزع قوى الانتاج والتوصيات بالنسبة للاستعمال الأفضل للخيرات الطبيعية والقوى العاملة في كل منطقة

---

(١٢) K. Marx, le Capital , Editions Sociales, Paris, Livre Premier, t. 2, p. 43

اقتصادية . وكذلك العلاقات الاقتصادية فيما بين المناطق والتنظيم الجغرافي الأفضل للاقتصاد الوطني .

وعند التخطيط لتطور اقتصاد كل منطقة اقتصادية على حدة ، يعار اهتمام خاص لتطور حقول الإقتصاد الوطني المؤدية الى تخصصها على مستوى الدولة ، والتي على أساسها يتأمن الاستعمال الأكمل والأكثر ما يكون عقلانية للخيرات الطبيعية والقوى العاملة والخصائص الاقتصادية لكل منطقة . والتخصص من هذا المنطلق يسمح للانتاج بالتغطية الكاملة لحاجات المنطقة المعنية وكذلك ، وببحبوحة كبيرة ، طلب المناطق الاقتصادية الأخرى في البلاد .

إذن فالتخطيط على المدى الطويل يضع أمام الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية مهمات يؤدي تنفيذها الى تعميق تخصصها ، على المستوى الاتحادي ، وفي إطار التقسيم الجغرافي للعمل الاجتماعي . وبقدر ما يكون مستوى الحقول الرئيسية مرتفعاً في المناطق الاقتصادية بقدر ما يكون العمل الاجتماعي المبذول أقل في وحدة الانتاج ، لأن تطور هذه الحقول يستند الى الاستعمال العقلاني للظروف الاقتصادية والجغرافية المناسبة .

فتطور الحقول الرئيسية للصناعة ، في الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، وذات الأهمية الاتحادية والمستفيدة من كل الظروف المحلية المساعدة ، والأخذ على هذا الأساس بالعلاقات الاقتصادية العقلانية فيما بين مختلف أقسام البلاد ، يؤدي ، بشكل ملموس ، إلى زيادة انتاجية العمل الاجتماعي وانتشار الانتاج الضخم ، لسلع هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني .

رابعاً : التطور المتداخل المجمعي لاقتصاد الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية الكبرى

إن مسائل التخصص الاقتصادي للمناطق وثيقة الارتباط بمسائل التطور المتداخل المجمعي لاقتصاديات الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية الكبرى في البلاد .

ويقصد بالتطور المتداخل المجمعي للاقتصاد التطور المتناغم لكل الفروع ذات الارتباط المتبادل الأهمية الاتحادية والمحدد ، في الوقت نفسه ، لتخصص الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، في قلب نظام القسمة الجغرافية للعمل الاجتماعي .

إنما هذا التطور المتناغم المذكور يفترض أن يكون أيضاً بالتوازي مع تطور الفروع التي تلبي ، بفعالية ، كلا من حاجات الجمهوريات أو المنطقة الاقتصادية المعنية ، وبشكل رئيسي حاجات السكان ، وفي الوقت نفسه ، حاجات المؤسسات ، ذات الأهمية الاتحادية ، القائمة فيها .

والتطور المتداخل المجمعي للاقتصاد يفترض ، الى جانب التطور للفروع السائدة ذات الأهمية الاتحادية ، في الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، يفترض انشاء قواعد محلية للوقود والطاقة والمواد الأولية ، والتطور على أساس الاستعمال الكامل لمصادرها الذاتية من المنتجات الميكانيكية والكيماوية وصناعة مواد البناء والصناعات الخفيفة وكذلك الغذائية وأيضاً الزراعة . وذو أهمية خاصة هنا ، إنطلاقاً من القواعد المحلية المذكورة ، تأمين حاجات المراكز الصناعية الكبرى للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع والصعبة النقل .

وبذلك فمع التطور المتداخل المجمعي لاقتصاد الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، فإن الفروع ذات الأهمية الاقليمية تتكامل مع الفروع السائدة فيها وذات الأهمية الاتحادية ، مما يشكل كلّاً إقليمياً متطوراً وبشكل متكامل متناغم . وهذا يؤدي الى الاستعمال الأكمل ما يكون والأكثر ما يكون عقلانية لمجموع الخيرات الطبيعية المحلية وكذلك اليد العاملة ، كما يستفاد من تقاليد الانتاج لدى السكان ، في الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، في التنفيذ الجيد للمهمات الاتحادية والتطور السريع لإقتصاد هذه الجمهوريات والمناطق .

والتطور المتداخل المجمعي للاقتصاد لا يمكن إلا في ظروف الاشتراكية ، حيث التطور والتوزيع المخطط لقوى الانتاج . ويحضر الى الذهن هنا خطة « غوريلرو »[١٣] . التي جسدت ما ذكرنا لأول مرة في التاريخ ، والتي أتينا على ذكرها سابقاً .

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن التطور المتناغم لاقتصاديات المناطق لا يؤدي ، في ظل الاشتراكية ، الى الانعزال والانغلاق الاقتصادي (Autarcie Economique) . إنما العكس تماماً ، فهو يشجع التخصص العقلاني لهذه المناطق ، في إطار نظام التوزع الجغرافي الاشتراكي للعمل وتزايد العلاقات الاقتصادية المتينة فيما بين هذه المناطق .

وقد ورد بهذا الصدد في مقررات المؤتمر الحادي والعشرين الاستثنائي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي : « ينبغي ، في الوقت نفسه ، المحاربة الحاسمة لفكرة الانعزال والانكفاء ، التي ترى في الاقتصاد المتداخل المجمعي اقتصاداً يكتفي بحد ذاته »[١٤] .

---

(١٣) انظر الهامش رقم (١٢) .

(١٤) Décisions du XXIe Congrès Extraordinaire du Parti Communiste de l'Union Soviétique, Editions en langues étrangères, Moscou, 1959, p. 112

خامساً : تساوي مستويات التطور الاقتصادي لتأمين الازدهار الكبير لاقتصاد كل جمهوريات ومناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

هذا القانون مستمد من طبيعة المجتمع الاشتراكي بحد ذاته ، والمعبر عنها بالقوانين الاقتصادية للاشتراكية .

وبالفعل فقد قضت ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى على الاضطهاد القومي وأحلّت المساواة التامة في الحقوق لكل شعوب البلاد . وبفعل المساعدة الاشتراكية لشعوب بلاد السوفييت ، وبشكل خاص مساعدة الشعب الروسي الأخوية ، فقد تمكنت القوميات المتخلفة سابقاً من الحصول على نتائج باهرة في الميدانين الاقتصادي والثقافي . لذا بالإمكان القول أن الأخذ الدؤوب بالسياسة الوطنية اللينينية أدى الى القضاء على عدم المساواة الاقتصادية والثقافية بين شعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

وللوصول الى ما ذكرنا ، بمعنى الخلاص من التخلف الاقتصادي والثقافي لشعوب المناطق الوطنية بأسرع ما يكون ، دفع بوتائر التطور الصناعي في الجمهوريات الوطنية المختلفة . ففيما بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٦٧ ازداد الانتاج الصناعي الاجمالي للاتحاد السوفييتي ، في حدوده الحالية، ٧٣ مرة ، في حين أن هذا الازدياد كان بالنسبة لكازخستان ١١٤ مرة ولكرغيزيا ١٣٨ مرة ولأرمينيا ١٣٦ مرة ولمولدافيا ١١٠ مرات .

وهذا التطور الصناعي السريع في المناطق الوطنية للاتحاد السوفييتي كان له مغزى سياسي كبير ، إذ مكّن من تشكيل الملاكات الوطنية من العمال والفنيين والمهندسين ، الأمر الذي يساعد في نهاية المطاف على التقارب فيما بين مختلف القوميات ، من جراء تساويها الاقتصادي والثقافي ، ويؤدي بالتالي الى تجسيد وحدتها الكاملة في الوطن السوفييتي ، الذي يشكل العطاء الحضاري الجديد ، الذي حلّ مشكلة القوميات .

وهذه السياسة الوطنية اللينينية يعمل بها وبشكل دؤوب . وبالفعل فخلال المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي وضعت المهام التالية في حقل السياسة الوطنية .

أ ـ الاستمرار بتطوير فروع الاقتصاد والثقافة لكل القوميات في الاتحاد السوفييتي ، على أساس المساعدة المتبادلة والتعاون الأخوي المتزايد باستمرار .

ب ـ وفي الحقل الاقتصادي ، الاستمرار بتطوير اقتصاديات الجمهوريات المختلفة في كل الاتجاهات ، بحيث يتأمن التوزيع العقلاني للانتاج والاستثمار المنهجي للخيرات الطبيعية والتحسين لقسمة العمل الاشتراكية فيما بين الجمهوريات ، عبر

توحيد وتناغم جهودها في العمل ، على أساس الجمع بين مصالح الدولة السوفييتية ومصالح كل من الجمهوريات السوفييتية . . . »[١٥] .

فمساواة المستويات الاقتصادية للجمهوريات والمناطق من أهم العوامل المساعدة على تسريع وتائر النمو الاقتصادي للبلاد بمجملها . إنما لا بد من الاستدراك هنا والقول ان التساوي في المستويات الاقتصادية لجمهوريات ومناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لا يمكن أن يلغي الفوارق المتأتية عن الخصائص الطبيعية والاقتصادية والوطنية وغيرها فيما بين هذه الجمهوريات .

سادساً : توزيع الانتاج ، الذي يأخذ بعين الاعتبار التطور الواسع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاشتراكية والتوزع العقلاني لقسمة العمل الدوليةالاشتراكية ، في إطار النظام الاقتصادي العالمي للاشتراكية .

الاتحاد السوفييتي عضو في مجموعة البلدان الاشتراكية وحصن منيع لمعسكر الاشتراكية الكبير .

والتعاون الاقتصادي بين بلدان المعسكر الاشتراكي يساعد على تطور الاتجاه الموضوعي لاقامة اقتصاد شيوعي عالمي في المستقبل يدار وفق خطة واحدة وحيدة من قبل البروليتاريا المنتصرة . ومنذ سنة ١٩٢٠ تحدث لينين عن هذا الاتجاه قائلاً : « لبناء اقتصاد عالمي وحيد يعتبر كلاً متكاملاً ويدار وفق خطة جماعية من قبل بروليتاريا كل الأمم . وقد تجلى هذا الاتجاه بوضوح في النظام الرأسمالي ، وهو مدعو بكل تأكيد الى التطور والانتصار في النظام الاشتراكي »[١٦] .

فالمعسكر الاشتراكي يمتد اليوم على مساحة كبيرة ذات خيرات طبيعية غنية ويحوي مصادر طاقة بشرية هائلة ولديه طاقة صناعية ضخمة . فقبل الحرب العالمية الثانية شكلت بلدان النظام الاشتراكي ١٧٪ من مساحة الأرض وحوالي ٩٪ من سكان العالم ولم تكن حصتها في الانتاج الصناعي العالمي تتجاوز ١٠٪ ، أما في سنة ١٩٦٧ فأصبحت على التوالي ٢٦٪ و٣٥,٢٪ و٣٨٪ .

وفي سنة ١٩٦٦ بلغ الانتاج الصناعي للبلدان الاشتراكية ثلثي الانتاج الصناعي للبلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً .

---

(١٥) Programme du Parti Communiste de l'Union Soviétique, Editions en langues étrangères, Moscou 1961, p. 126

(فيما بعد . . . Programme du Parti Communiste de l'Union Soviétique, p.)

(١٦) V. Lenine. Œuvres, t. 31. p. 148

وقد برهن تطور النظام الاشتراكي العالمي على أفضليات ، غير قابلة للجدل ، للاشتراكية بالمقارنة مع الرأسمالية .

فالنظام الاشتراكي العالمي يشكل مجموعة اجتماعية واقتصادية وسياسية لشعوب حرة وسيدة نسبياً لمصائرها ، آخذة بطريق الاشتراكية والشيوعية ، موحّدة فيما بينها بوحدة المصالح والأهداف والعلاقات غير القابلة للانفصام للتآزر الاشتراكي الأممي والقائم على المبادىء العظيمة للماركسية اللينينية . فالعلاقات المتبادلة فيما بين البلدان الاشتراكية ، والمعبرة عن مبادىء الأممية البروليتارية ، ليست بقائمة على الاستغلال وعدم المساواة ، كما هي العلاقات المتبادلة بين الدول في العالم الرأسمالي ، إنما على المساواة في الحقوق الكاملة والتعاون الأخوي .

فكل بلد عضو في هذا النظام له مصلحة حيوية في التقدم السريع لاقتصاد مجموع النظام الاشتراكي العالمي ، لأن النجاحات في البناء الاقتصادي والثقافي لكل دولة هي الضمان للقوة المتزايدة لمجموع الاقتصاد الاشتراكي العالمي ، وتنفيذ المهام الرامية الى تخطي النظام الرأسمالي ، فيما يعود للحجم المطلق للانتاج الصناعي والزراعي ، وذلك في المستقبل القريب .

وقد أشار برنامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي الى ذلك ، حيث يقول « التعاون بين الدول الاشتراكية يسمح لكل منها أن يستعمل بأفضل ما يكون وبشكل عميق مصادره الخاصة وأن يطور قوى الانتاج لديه . فخلال التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنيكي للبلدان الاشتراكية ، والتناغم فيما بين مخططاتها الاقتصادية ، وتخصص أو تعاون الصناعة ينشأ نوع جديد من قسمة العمل الدولية »(١٧) .

فمجلس التعاضد الاقتصادي ، المؤسس سنة ١٩٤٩ ، ينظم التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية ، آخذاً بعين الاعتبار ، المهمات العامة للتطور الاقتصادي للنظام الاشتراكي العالمي بمجموعه ، وفي الوقت نفسه مصالح تطور اقتصاد كل بلد اشتراكي . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ومعظم البلدان الاشتراكية الأوروبية وجمهورية منغوليا الشعبية هي الأعضاء المتساوية في الحقوق في مجلس التعاون الاقتصادي .

وغرض مجلس التعاضد الاقتصادي هو تطوير وتحسين قسمة العمل الدولية الاشتراكية . وقد نفذت بلدان مجلس التعاضد بالتعاون فيما بينها بناء العديد من المؤسسات الهامة في الصناعة والنقل ، كما طورت قواعد للمحروقات والطاقة والمواد الأولية للصناعة ، وهي تتعاون في بناء المكائن وانتاج الفولاذ والصناعة الكيماوية الخ

---

(١٧) Programme du Parti Communiste de l'Union Soviétique, p. 26

. . ومثل ضخم على ذلك هو « أنبوب الصداقة » لنقل النفط .

هذا الى جانب الوصل المتداخل لأنظمة الطاقة الوطنية للبلدان الأوروبية أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي وإنشاء معهد « الأنموذجية » (Standardisation) والبنك الدولي للتعاون الاقتصادي والمعهد المشترك للأبحاث الذرية وغيرها من المشاريع والمؤسسات .

كما تتطور بين بلدان النظام الاشتراكي أشكال جديدة للتعاون والمساعدة الاقتصاديين : كتناغم المخططات الاقتصادية والتجارة الخارجية على أساس إتفاقات طويلة الأمد ، والمنح المتبادلة للقروض ، وكذلك المساعدة الفنية والتعاون المالي والتكنيكي ، وأيضاً التعاون لبناء وحدات اقتصادية كبيرة ، واستثمار المصادر الطبيعية الخ . . . هذا وتناغم المخططات الاقتصادية يكون على المستوى الثنائي وحتى المتعدد الأطراف .

وبالنتيجة فقسمة العمل الدولية الاشتراكية تؤدي الى تسريع وتائر الانتاج الاشتراكي وتخفيض سعر الكلفة وتحسين مستوى معيشة الشغيلة في البلدان الاشتراكية ، وفي الوقت نفسه القضاء على التفاوت في المستويات الاقتصادية للبلدان الاشتراكية .

وبالتالي فقسمة العمل الدولية الاشتراكية إحدى وسائل التعبير الملموس للقوانين الاقتصادية للاشتراكية . وهي تأخذ في الوقت نفسه بعين الاعتبار قسمة العمل الدولية . وهذا شيء طبيعي ، على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية العالمية هي التعبير عن قسمة العمل الدولية ، التي تشكلت تاريخياً . ومؤخراً تزايدت العلاقات بين بلدان المعسكر الاشتراكي وبلدان العالم الرأسمالي وكذلك الثالث ؛ وهي تقوم على أساس المساواة الكاملة في الحقوق بين الأطراف والمنفعة المتبادلة . وهذا من صفات قسمة العمل الدولية الاشتراكية ، عكس ما هي عليه قسمة العمل الدولية الرأسمالية .

وقد ورد في مقررات مؤتمر ممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية في سنة ١٩٦٠ ما يلي : « بعكس قوانين النظام الرأسمالي ، المتصفة بالتناقضات العدائية بين الطبقات والأمم والدول ، والتي تؤدي الى الاحلاف المسلحة ، فإن النظام الاشتراكي لا يحوي أي قاعدة موضوعية لقيام تناقضات أو خلافات بين الشعوب والدول المشكلة له . إن تطور النظام الاشتراكي يتجه نحو التلاحم المتزايد بين الدول والأمم وكذلك تزايد التعاون فيما بينها ، على مختلف الأصعدة . فالاشتراكية تجمع وبشكل عضوي بين الازدهار الاقتصادي والثقافي والسياسي لكل أمة وتقوية التقدم لمجموع النظام الاشتراكي العالمي ، مع تزايد وتلاحم الأمم . فمصالح النظام الاشتراكي بمجمله

تلتقي بمصالح الأمم ولا تتناقض معها »[18] .

وللتجسيد الملموس المكاني الجغرافي لهذه القوانين الستة يراجع الهامش رقم (٣٧) .

الصراع بين الجغرافيا الاقتصادية الماركسية ـ اللينينية والجغرافيا الاقتصادية البورجوازية

تساعد الجغرافية الاقتصادية الماركسية ـ اللينينية على كشف التناقضات الموروثة وعلى كشف جوهر النظام الرأسمالي الاستثماري وكذلك السياسة الامبريالية للطبقات الحاكمة في البلدان الرأسمالية المتقدّمة . وبذلك تصبح الجغرافية الاقتصادية أحد أهم المساهمين في الصراع الأيديولوجي فيما بين الاشتراكية والرأسمالية . وفي البلدان الرأسمالية تقف الجغرافية الاقتصادية الرسمية على حراسة مصالح الطبقات الحاكمة ، قائمة بمهمة الدفاع عن النظام الرأسمالي . والجغرافية الاقتصادية البورجوازية ذات الصفة الدفاعية ليس لها من قاعدة نظرية موحّدة . فهي تقيم مفاهيمها على مختلف النظريات والأكثر ما يكون انتشاراً منها هو الاقتصاد السياسي المبتذل[19] ، والمثالية الفلسفية والجيوبوليتكا[20] ، والوسط الجغرافي[21] ، والحتمية الجغرافية[22] ، والإمكانية الجغرافية[23] ومدرسة المساحات الكبيرة والمتوسية والعنصرية . والجغرافية الاقتصادية الماركسية ـ اللينينية في صراعها مع الجغرافية البورجوازية تكشف عدم علمية هذه الاتجاهات التي ذكرنا ، إنما مع الاشارة الى الدور الإيجابي الذي لعبه البعض منها فترة من الزمن فيما مضى وكما رأينا في نفس الفصل الأول .

فالحتمية الجغرافية وغيرها من النظريات المماثلة تتجاهل الدور الحاسم لطريقة الانتاج في تطور وتوزع الاقتصاد الوطني وتحول حقيقة القوانين الاقتصادية لقسمة العمل في البلاد وتوزع قوى الانتاج الى مخططات غير معقولة وبعيدة عن الواقع الحقيقي ، وذلك من أجل تبرير الاعتداءات الامبريالية واستثمار البلدان والاقاليم المختلفة . لذلك ففضح هذا الأمر والبرهنة على عدم علمية طرق البحث للجغرافية الاقتصادية البورجوازية يعتبر إحدى أولى مهمات الجغرافية الاقتصادية في الـ

---

(١٨) Textes-Programmes de la lutte pour la Paix, la Démocratie et le Socialisme, Editions en Langues Etrangères, Moscou 1963, p. 56

(١٩) انظر الهامش رقم (١١) العائد للفصل الثاني من القسم الأول .

(٢٠) انظر الفصل العاشر من القسم الثاني .

(٢١) انظر الفصل الأول من القسم الأول .

(٢٢) انظر الفصل الأول من القسم الأول .

(٢٣) انظر الفصل الأول من القسم الأول .

الاشتراكية وكذلك تمثل الجغرافية الاقتصادية التقدمية في البلدان الرأسمالية . هذا وأحد أهم عقد الصراع مع مظاهر الجغرافية الاقتصادية البورجوازية هو فضح مفهوم الجغرافية الموحّدة ، حامل آثار الحتمية الجغرافية ، ومفاهيم الميتافيزكية الكورسية ، والذي يرفض في جوهره الجغرافية الاقتصادية كعلم قائم على بحث قوانين التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي .

والهروب من تحليل تناقضات الرأسمالية وجوهرها الاستثماري ومسائل أزمتها العامة ، كل هذا يعبر عنه في غالبية الأحيان في الجغرافية الاقتصادية البورجوازية بواسطة تحديد مجال البحث ، وذلك بمجرّد وصف أحداث الجغرافية الاقتصادية بالوقائع العادية من دون تحليل القوانين الاقتصادية المحددة لهذه الأحداث . والوسيلة المفضّلة للجغرافية الاقتصادية البورجوازية لذلك تقوم على دفع التفاصيل للخط الأمامي للوحة مع غياب تحليل أهم مسائل الجغرافية الاقتصادية لأهم البلدان الرأسمالية .

ومن الضروري الإشارة إلى أنّ أعمال بعض الجغرافيين البورجوازيين تحوي معطيات ومواد واقعية وغنية وبعض الاستنتاجات الفردية . وتبرز هنا بشكل خاص أعمال الجغرافيين الفرنسيين التطبيقية أمثال دمنجون ، بوي وبرنار وغيرهم من الذين أصدروا ما بين العشرينات والأربعينات من القرن العشرين مجموعة « الجغرافية العالمية » ، التي حوت مادة غزيرة للجغرافية الطبيعية والاقتصادية . هذا وقد أدى انتشار وجهة النظر الماركسية للوجود الى ظهور تيار جديد في الجغرافية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية ، يعير اهتماماً أكبر دراسة قانونية توزيع الانتاج وتحليلاً أعمق لاقتصاد بعض البلدان والأقاليم كأعمال ب. جورج وج. دوشا وغيرهما . فالجغرافية الاقتصادية الماركسية وكذلك الجغرافية الاقتصادية القريبة من المفهوم الماركسي ، كلاهما يتطوّر في البلدان الرأسمالية ، إنما في ظروف صعبة .

الفصل التاسع

تنظيم الجغرافيا الاقتصادية

تنظيم الجغرافيا الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي وباقي البلدان الاشتراكية

توطئة تربوية

الواقع أن الجغرافيا الاقتصادية كانت مجهولة عملياً من الجماهير الشعبية في روسيا ما قبل الثورة الاشتراكية . وقد كانت علماً لا يدرس في المدارس وممثلة بنفر ضئيل من العلماء . كما كانت آنذاك علماً وصفياً مليئاً بالأخطاء المنهجية في تفسير مسائل التطور الاقتصادي وتوزع قوى الانتاج . أما بعد أوكتوبر ١٩١٧ فقد اكتسبت أهمية جديدة كل الجدة ، إذ أصبح لها الطابع الخلاّق المغيّر البنّاء . وكان للينين ورفاقه في النضال أمثال كرجيجا نوفسكي وكالينين وغيرهما دور كبير فعّال في ذلك . كما كان أ. الكسندروف (A.Alexandrove) ون. بارانسكي (N. Baranski) ون. كالاسوفسكي (N. Kolossovski) وكثير غيرهم ممن تعرفنا عليهم من العلماء السوفييت فيما سلف من الفصول ، كان لهم دور هام في تطوير هذا العلم : الجغرافيا الاقتصادية .

كما لا بد من الإشارة هنا وبهذه المناسبة الى مفاهيم الجغرافيا الاقتصادية الجديدة ، التي تضمنتها خطة « غويلرو » وأعمال التوزيع الأقليمي للاقتصاد في روسيا السوفيتات في أوائل العشرينات ، والتي كان لها كبير الأثر في علم الجغرافيا الاقتصادية وتطبيقها وتدريسها ، وبشكل خاص في المدارس العليا .

فمن الطبيعي وبديهيات الأمور أن تصبح الأطروحات الأساسية للجغرافيا الاقتصادية ، في الظروف الاجتماعية الجديدة ، في متناول الملايين من الناس كيما تتحول الى إحدى أهم الوسائل العملية . وفي هذا المعنى كانت مقارنة لينين للموضوع عندما رأى في خطة « غويلرو » الأطر الرئيسية للجغرافيا الاقتصادية الجديدة »[1] واقترح ، في الخامس من آذار ١٩٢١ على المدارس العليا تدريس « خطة كهربة

(١) Saouchkine, Geog. Ec. p. 86

روسيا » وأسسها الاقتصادية وفي الوقت نفسه تدريس « الجغرافيا الاقتصادية لروسيا » .

هذا كما تنبغي الإشارة الى أن ن. بارانسكي الآنف الذكر ، والذي يعتبر أباً للجغرافيا الاقتصادية السوفييتية ، رأى في هذا العلم عاملاً فعالاً في التربية والتعليم ، ورفع مستوى رفاه الشعب . وبناء عليه وضع مؤلفه : « الجغرافيا الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ـ نظرة في أقاليم « الفوسيلان » » .

كما أنه في السادس عشر من أيار ١٩٣٤ وافقت اللجنة المركزية للحزب وكذلك الحكومة السوفييتية على مادة قرار حول « تعليم الجغرافيا في المدارس الابتدائية والثانوية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية » وحيث ورد ما معناه أن تدريس الجغرافيا كان يحمل أخطاءً فادحة منها التجريد وجفاف العرض وعدم الكفاية في مواد الجغرافيا الطبيعية وضعف الاتجاه نحو الخرائط وتخمة الكتب في الموضوع بالمعطيات الاحصائية الاقتصادية والمخططات العامة ، بحيث أن التلاميذ كانوا يتخرجون من المدرسة وهم مفتقرون الى المعارف الجغرافية الأولية . وبناء على القرار الجديد توجب التمهيد ، لدراسة الجغرافيا الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، بعرض لتوزع قوى الانتاج فيها واستعراض لوضعية الاقتصاد الوطني أيضاً ، كما تعطى فيما بعد الخاصية الجيو ـ اقتصادية المفصلة لكل اقليم على حدة .

هذا ولتنفيذ مقرّرات الحزب والحكومة بالنسبة لتعليم الجغرافيا كان من الضروري خلق شبكة واسعة من معاهد الجغرافيا فيها كراسي للجغرافيا الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه تطوير مدرسة الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية ، وإعداد الاختصاصين في الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية في الجامعات وتهيئة أساتذة جغرافيا من نوع جديد في مدارس وكليات التربية في البلاد. وقد أخذ بارانسكي على عاتقه بعضاً من هذا الأمر . فهو باختصار خالق المدرسة السوفييتية للجيو ـ اقتصاديين في الأدبيات السوفييتية والعالمية ، وفي الوقت نفسه مدرسة بارانسكي ـ كالاسوفسكي .

وانطلاقاً من رؤياه الواسعة الديالكتيكية بالنسبة لمدرسة الجيو ـ اقتصاد وتهيئة الاختصاصين الجامعين في الموضوع ، أدخل بارانسكي الجغرافيا الاقتصادية في حقل دورة العلوم الجغرافية رابطاً اياها بمتانة بعلم الخرائط والجغرافيا الطبيعية وتفرعاتها فيما بعد . وقد عمل على انعكاس هذا التدبير الأكاديمي في التنظيم الإداري التربوي لمعهد الجغرافيا في جامعة موسكو . وهذا يفسر الاهتمام الذي أعاره بارانسكي ومساعدوه وطلابه لقضايا الجغرافيا العامة ودراسة الدول وعلم الخرائط وبشكل خاص الخرائط الاقتصادية . وفي هذا الميدان الأخير وضع بارانسكي العديد من الأعمال النظرية الأساسية وألف الكتب كما وضع الأطالس ومجموعات الخرائط ، مرسياً في كل ذلك

التقدير الاقتصادي للظروف الجيو - فيزيائية والخيرات الطبيعية .

تنظيم الجغرافيا الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي

تتطوّر الجغرافية الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي في مختلف المؤسسات . فظروف واحتياجات إدارة الاقتصاد الوطني ، وبشكل خاص ضرورات التخطيط تلبي مباشرة من قبل حلقات الجغرافيا الاقتصادية أو مجموعات الجغرافيين الاقتصاديين العاملين في مؤسسات الجمهوريات أو المؤسسات المركزية ، كمؤسسة التخطيط المركزي ومجلس دراسة قوى الانتاج ومجالس الاقتصاد الوطني الخ . . . ومجموعة كبيرة من الجغرافيين الاقتصاديين يعملون في مؤسسات المشاريع والمؤسسات العلمية القيادية ذات الصفة القطاعية ، ودورهم هام ومتشابك ، حيث العمل بحد ذاته له صفة مجمعية ، كمشاريع العمل في الطاقة أو بناء المدن أو التخطيط الاقليمي . والمؤسسة الأكاديمية الرئيسية التي تقوم بالدراسة العلمية النظرية لمسائل الجغرافية الاقتصادية هي معهد الجغرافية لدى أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ، ويليها العديد من الفروع المماثلة لها وغيرها في الميدانين النظري والعملي وعلى المستويين الاقليمي والمركزي (٣٨) . وهناك أيضاً أعمال مؤتمرات واجتماعات الجمعيات الجغرافية التي أسهمت في تطوّر وتقدّم هذا العلم ، الى جانب المؤتمرات الأصغر الاقليمية وغيرها ذات المواضيع المعيّنة (٣٩) . فعلى سبيل المثال نذكر بعض الشيء عن المؤتمر الرابع للجمعية الجغرافية في الاتحاد السوفييتي الذي عقد في سنة ١٩٦٤ .

ففي المؤتمر المذكور اتّخذ العديد من المقررات حول خطط المشاريع الاقليمية للمستقبل وأسسها الاقتصادية العلمية وحول تخصص الأقاليم بغية الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية وحول القضايا النظرية للجغرافية الاقتصادية في العالم الاشتراكي وقسمة العمل الدولية فيما بين البلدان الاشتراكية وغيرها . بالاضافة الى ذلك اتخذت قرارات حول لفت النظر الى ضرورة الدراسة المعمقة لجغرافية البلدان الرأسمالية وكذلك البلدان النامية وكذلك جغرافية قطاعات الاقتصاد العالمي ، وأيضاً وهو أهم ، دراسة الأسس العلمية المتعلقة بأعلى مردود للمساعدة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد السوفييتي للبلدان النامية وأخيراً ضرورة التوسع في الدراسات الاقتصادية النظرية للمفاهيم البورجوازية في الجغرافية الاقتصادية .

هذا وتدرس الجغرافية الاقتصادية كمادة بحد ذاتها في مختلف المعاهد : في معاهد الجغرافية العائدة للجامعات ومعاهد التربية والكثير من معاهد الاقتصاد . كما تدرس الجغرافية الاقتصادية للبلدان المختلفة والقطاعات المختلفة في مختلف المعاهد وحتى في المدارس الثانوية والابتدائية .

وللجغرافيا الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي ، في واقع الحال ، مهمة تربوية

تتجسد في الاسهام المباشر بنشر الأفكار الاشتراكية والشيوعية في العالم والقضاء على بقايا الماضي في البلاد وتنشئة الشعب ، وبشكل خاص الشباب والطلاب فيه ، بروح المواطنية السوفييتية والأممية البروليتارية .

تنظيم الجغرافيا الاقتصادية في البلدان الاشتراكية

أما في باقي البلدان الاشتراكية فمتطلبات تخطيط الاقتصاد الوطني ورفع مستوى اهتمام الجماهير الشعبية لمعرفة اقتصاديات بلدانها واقتصاديات البلدان الأخرى ، كل ذلك أدّى الى التطوير الهام والملموس للجغرافية الاقتصادية . وفي هذه البلدان الاشتراكية أصبح للجغرافية الاقتصادية أساس علمي نظري حقيقي ، كشكل من أشكال تطبيق المنهجية الماركسية ـ اللينينية . وبالإضافة الى ذلك نمت وتطوّرت تطوّراً كبيراً علاقات الجغرافية الاقتصادية بالتطبيق العملي . وفي كل البلدان الاشتراكية توجد أعمال في الاقتصاد الاقليمي ، تنفّذ بالاشتراك مع مؤسسات التخطيط وأيضاً الأبحاث المجمعية للأقاليم الاقتصادية أو الوحدات الاقتصادية والمراكز والمدن وغيرها من مؤسسات الأبحاث المرتبطة بتطبيق مهمات تخطيط الاقتصاد الوطني . ومع ذلك فهناك أبحاث تجري في المجال النظري من الجغرافية الاقتصادية .

وأهم مراكز أبحاث الجغرافية الاقتصادية في البلدان الاشتراكية هي معاهد الاقتصاد والجغرافية لدى أكاديميات العلوم ومؤسسات البحث العلمي لدى مراكز التخطيط وكراسي الجغرافية الاقتصادية في الجامعات والمعاهد الاقتصادية وغيرها . وقد صدر العديد من الدراسات في هذه البلدان الاشتراكية (هنغاريا ، رومانيا ، بلغاريا ، ألمانيا الديمقراطية ، تشيكوسلوفاكيا وغيرها) تتناول الجغرافية الاقتصادية ومونوغرافيات بلدانها في الموضوع . وهناك تعاون وثيق بين الاتحاد السوفيتي وباقي البلدان الاشتراكية لوضع النظرية المنهجية ووسائل الجغرافية الاقتصادية الاشتراكية الشاملة لمجموع البلدان الاشتراكية .

تنظيم الجغرافيا الاقتصادية في بلدان العالم الرأسمالي

اللوحة هنا مبعثرة للغاية . ففي بعض البلدان فإنّ الجغرافية الاقتصادية بالأفضلية علم جامعي . إنما بالإضافة الى ذلك تكون نشاطات الجغرافية في بعض الأحيان قوية للغاية في مختلف الجمعيات التي تعطيها مركز الصدارة . وتموّل عادة مواضيع البحث إما من أوساط مختلف الصناديق أو مباشرة من الاحتكارات الرأسمالية ، التي توجه الجغرافية الإقتصادية وأبحاثها أكثر ما يكون لدراسة الأسواق وتأمين التوزيع الأربح للمصانع الخ . . . . وغالباً ما تحظى بالمساعدة الخاصة أعمال الجيوبوليتكا الداعية للتمييز العنصري والملتوسية وغيرها . وفي الكثير من البلدان الرأسمالية يعمل الجغرافيون الإقتصاديون في مختلف المؤسسات الحربية والإحصائية وغيرها وأيضاً في البلديات والشركات الخاصة .

والأوساط الحاكمة في البلدان الرأسمالية تسعى لأن تستعمل قوة الجغرافية الإقتصادية في مختلف لجان التخطيط الاقليمي الخ . . إنما عدم إمكانية تأمين التخطيط الصحيح والأصيل وللدرجة ملحوظة في البلدان الرأسمالية ، كل ذلك ينقص من قيمة اعمال هؤلاء الجغرافيين .

على أن للمجغرافية الاقتصادية آفاقاً أفضل بكثير في البلدان التي حصلت مؤخراً على الاستقلال السياسي وولجت مرحلة التطور الاقتصادي المستقل . فهذه البلدان بحاجة الى أبحاث الجغرافية الاقتصادية لتوزع الانتاج واكتشاف أفضل الطرق لتطوّر وتوزع اقتصاد البلاد في المستقبل وللمشاركة في قسمة العمل الدولية.فهنا نلاحظ أن جذب الجغرافيين الاقتصاديين للعمل في التخطيط يستند الى أسس أقوى بكثير منها في البلدان الرأسمالية .

هوامش القسم الأول

الجغرافيا الاقتصادية
التاريخ والنظرية والتنظيم

الفصل الأول.

(١) الجغرافيا التجارية

وبناء على ما ذكر في النص كتب الجغرافي البريطاني ج. شيزولم (G. Chisholm) كتابه المشهور « دليل الجغرافيا التجارية » (Commercial Geography Hand Book of) ووضعت ماريون نيو بيجن (Marion Newbigin) كتاباً بعنوان الجغرافيا التجارية (Commercial Geography) وبنفس العنوان « الجغرافيا التجارية » وضع الجغرافي البريطاني دودلي ستامب (Dudley Stamp) كتاباً أيضاً . هذا وقد كانت مدرسة التجارة العليا في القاهرة ، قبل أن تصبح كلية من كليات الجامعة ، تدرس هذه المادة : الجغرافيا التجارية ؛ وقد كتب عميدها محمد حمدي كتباً تحمل عناوين مثل « الجغرافيا التجارية » « الأطلس التجاري » وغيرها . (نقلاً عن Saouchkine, Geographie Economique p.p. 69- 70 ود. محمد محمود الصياد ، مقدمة في الجغرافيا الاقتصادية ص ١٨) .

(٢) البيئة

البيئة أو « الايكولوجيا » (Ecologic) هي في الوقت نفسه وسط ونظام علاقات . وهي على علاقة بالعلوم الطبيعية وبشكل خاص البيولوجيا . هذا والبيئة البشرية ـ المجموعات أو المجتمعات البشرية ـ ليست سوى حالة خاصة ، ومعقدة للغاية ، من جراء النشاطات الإرادية وغير الإرادية للانسان ، من موضوع البيئة العام . هذا وردة الفعل لتدبر أمر التوازن في البيئة من قبل المجتمع الحضاري الحديث تتطور بسرعة ، بحيث تصبح البيئة ، على الأقل في النظام الرأسمالي ، سوقاً رائجة والتأمين أو التحصن ضدها سلعة أروج . فالنظافة وتجميل إطار الحياة أصبحت منتجات جديدة وموردا للأرباح الجديدة .

إنما يبقى أن الموضوع هو بشكل أساسي موضوع جغرافي ، ولدرجة تجعلنا لا نتردد تقريباً بتحديد الجغرافيا كعلم البيئة البشرية ، سيما وأن غرضها هو بالضبط دراسة كل أشكال العلاقات المتبادلة فيما بين المجموعات البشرية وغلافها ـ المدى الملموس .

هذا وكل كائن حي وكل مجموعة كائنات حية من نبات أو حيوان ، تتأثر بالوسط الذي تعيش فيه ، كما تؤثر فيه في الوقت نفسه ، بغرض تحويله ، مع الزمن ، وفي المدى الطويل بالطبع ، وبشكل مستمر أو متقطع . والتوازنات هي دائماً عرضة للتغيير. وإذا ما نقلنا هذا الذي ذكرنا الى إطار البيئة البشرية والجغرافيا البشرية ، فإنه يصبح في مدار اهتمام الوسط والجماعة البشرية القائمة عليه . كما تنبغي الإشارة الى أن الوسط المذكور لم يعد بدائياً ، بمعنى الوسط الطبيعي العذري ، إلا في الحالات الاستثنائية . أما الوسط الذي جرى فيه تعديل لم يؤد الى تغيير كلي فيه ، فهو ما يسمى ، في البلاد ذات الحضارات القديمة ، بالوسط الناتج عن النشاط البشري . هذا النشاط الذي يمكن اعتباره محصلة العوامل الطبيعية الدائمة الفعل ، وفي الوقت نفسه محصلة العوامل المضافة المنظمة والمبنية ، عبر الزمن ، لتلبية حاجات الانسان وكذلك التكنيك الذي أوجدها لتسهيل الحصول على حاجاته في الماضي ، كالمناظر الريفية والمدينية ، وفي الحاضر ، كالمناظر الأقليمية الحديثة وتجميل المدن الحديث . وبذلك أصبحت البيئة تحدد بالنسبة للمجموعات .

(٣) الإرادية (Volontarisme)

الإرادية تيار مثالي في الفلسفة وعلم النفس ، يعتبر الإرادة بمثابة الأساس الأول للعالم وبديل للقوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع ، كما يرفض أن تكون الإرادة البشرية رهن ومشروطة بالبيئة المحيطة بها . وقد بلغ هذا التيار تجسده الفلسفي الرسمي عند « شوبنهور » ، مع العلم أن بعضاً منه برز عند « كانت » و« فختـه » . وقد لعبت الإرادة دوراً أساسياً في فلسفة « نيتشه » . هذا والإرادية من أهم خصائص الفاشية ، وتستعمل من قبلها لتبرير التهجمات على الشيوعية واشعال الحروب الجديدة . الماركسية أشارت الى نسبية حرية الارادة والى أن إرادة الناس هي منتوج القوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع (عوامل التاريخ الموضوعية والذاتية) . أما في الاقتصاد فقد كان للإرادية دور في منتهى السلبية .

الفصل الثاني

(٤) الجغرافيا الاقتصادية والاحصاء

« هناك علاقة وثيقة بين الاحصاء والجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص .

يستوجب أي بحث جغرافي مؤشرات كمية ، يقدم معظمها الاحصاء . فسواء أكان الموضوع يتعلق بتطور هذه المنطقة أو تلك من البلاد أو بمواردها الطبيعية ، أو باتجاه تطور اقتصادها ، أو وتائر تطور مختلف الحقول الاقتصادية ، في كل هذه الحالات تستعمل المعلومات الاحصائية . لكن للاستعمال الصحيح لهذه أو تلك من المعلومات الاحصائية من الضروري معرفة طبيعة المؤشرات المستعملة ووسائل حسابها .

لقد كان تطور كل من الاحصاء والجغرافيا الاقتصادية مرتبطين ببعضهما البعض ، بحيث يمكن القول ان الجغرافيا الاقتصادية تشكلت في قلب الاحصاء .

ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، أدى وصف النشاط الاقتصادي لشعوب روسيا والعالم الى ولادة الاحصاء الوصفي . ومن الممثلين الأوائل لهذه المدرسة الوصفية ، في القرن الثامن عشر ، الجغرافي والمؤرخ الشهير الاقتصادي الروسي ف. ن. تاتيشف (١٦٨٦ ـ ١٧٥٠) الذي عمل الكثير من أجل الاحصاء والجغرافيا الاقتصادية .

والكثير من الجغرافيين الاقتصاديين الروس كانوا مشهورين أيضاً كإحصائيين في زمانهم ومنهم م.ف. لومونوسوف (١٧١١ ـ ١٧٦٥) وس. ا. آرسنيف (١٧٨٩ ـ ١٨٦٥) وغيرهما .

(د. عاطف علبي ، الاحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ ـ ٤٦) .

(٥) بدء عصر الرأسمالية حسب ماركس

لقد كتب ماركس في مؤلفه رأس المال « بالرغم من أن أولى ملامح الانتاج الرأسمالي ظهرت باكراً في بعض مدن البحر الأبيض المتوسط ، فإن عصر الرأسمالية لا يبدأ تاريخه إلا من القرن السادس عشر »

(K. Marx, Le Capital, T1, p. 519)

(٦) « وصف كل البلاد الواطئة » لمؤلفه « لودفيكو غوسيار ديني »

(La description de tout le Pays-Bas de Ludvico Guiciardini)

يتألف هذا الكتاب من قسمين : في القسم الأول يقدم المؤلف الخصائص العامة للبلاد مع تحليل الوضع الجغرافي وتقدير دور البحر في حياة البلاد الواطئة وكذلك خاصية المانيفكتورة والتجارة . أما في القسم الثاني فيصف المقاطعات السبع عشرة التي

تؤلف البلاد (هولندا وبلجيكا انذاك) ، حيث التركيز على وصف المدن وأكثر من خمس الكتاب مخصص لمدينة « أنفرس » . كما أن النص مضاءة بالخرائط وبعض خرائط المدن .

(٧) « الجغرافيا العامة » « ليرنهاردفارن »
(La Geographia Generalis de Bernhard Varen)

الأقسام الثلاثة التي تشكل العلم التطبيقي من هذا الكتاب هي :

الخصائص الأرضية المتعلقة بموقع البلد وحدوده وشكله ومساحته وسطحه واستخراج المعادن والمياه والنبات والحيوان .

الخصائص السماوية المتعلقة بمواقع الأماكن بالنسبة لخطوط الطول والعرض بالاضافة الى ارتفاع الشمس ومدة الفصول والمناطق المناخية وأيضاً مجرى الظواهر والمشاهدات الفلكية .

الخصائص البشرية وقد ذكرناها في النص .

(٨) « أوكاز » بطرس الأول حول مبادىء توزع الانتاج في العام ١٦٩٧

نص هذا الأمر أو القرار القيصري على إقامة المؤسسات : ١) بالقرب من مناجم الحديد ، ٢) بالقرب من مجاري المياه القابلة للملاحة ، بحيث يشحن الحديد الى الغرب كما الى الشرق، ٣) بالقرب من تساقط المياه ، بحيث يمكن بناء السدود ، ٤) بالقرب من الغابات الفسيحة ، ٥) بالقرب من المقاطعات السكنية ما أمكن . كما أن هذا الأمر تنبه الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ثمن الخبز في المقاطعة التي سيبنى فيها مصنع التعدين . الخ . . . من التفاصيل التي بالإمكان مراجعتها في كتاب :

(Sdouchkine, Geographic Economique p.p. 55- 56)

(٩) استمارة تاتيشتشيف لدراسة الجغرافيا الاقتصادية لروسيا

لقد أخذ تاتيشتشيف بطريقة الجمع الاجمالي للمعلومات الضخمة . وقد وضع لأجل ذلك برنامج استمارة من متي سؤال وزعت في أنحاء البلاد . إنما بدا أن الاستمارة صعبة ومعقدة وحالت دون الحصول على المعلومات ، بالرغم من أنها كانت مهمة وملفتة للنظر . ويتضح منها طريقة المقارنة في البحث ، وقد كان في أول مقام الاهتمام فيها بتحركات الناس والبضائع .

(١٠) استمارة لومونوسوف لدراسة الجغرافيا الاقتصادية لروسيا

على غرار تاتيشتشيف وجه لومونوسوف استمارات لمختلف المراسلين في البلاد . واستمارته حوت ثلاثين سؤالاً ذات اهتمامات جيو ـ اقتصادية بشكل أساسي . فقد

اهتم بالمدن وطرق المواصلات والتجارة والاقتصاد ، أي كل ما يسمى اليوم بنظام التقسيم الإقليمي للعمل .

(١١) الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي هو علم تطور علاقات الانتاج الاجتماعي بين الناس . فهو يدرس القوانين الاقتصادية لادارة انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات المادية في المجتمع البشري في مختلف درجات تطوّره . والاقتصاد السياسي علم تاريخي . وهو يكشف الظروف والأسباب لظهور وتطور واستبدال طريقة انتاج إجتماعي بآخر أكثر تقدّماً منه . وهو يمس جذور مصالح الناس الاقتصادية والاجتماعية في مختلف طبقات المجتمع ، وفي المجتمعات ذات الطبقات المتناقضة المصالح يشكل ميدان الصراع الطبقي . وبالتالي ليس هناك من اقتصاد سياسي واحد لكل الطبقات . هناك الاقتصاد السياسي البورجوازي والاقتصاد السياسي البروليتاري والاقتصاد السياسي للبورجوازية الصغيرة . هذا والاقتصاد السياسي يدرس تطور علاقات الانتاج الاجتماعي بين الناس بعلاقتها الوثيقة والمتبادلة مع قوى الانتاج ، مما يشكل طريقة الانتاج لنظام اقتصادي اجتماعي معين . وفي ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر أخذ الاقتصاد السياسي صفة المركنتيلية ، التي ركّزت الاهتمام بظواهر الأحداث الاقتصادية لحياة المجتمع ، في حلقة التبادل : في التجارة ، كالمنبع الوحيد للثروة . أما في فترة نشوء طريقة الانتاج الرأسمالي فكان الاقتصاد السياسي العلمي أو الكلاسيكي (و. بتي ، أ. سميث ، د. ريكاردو) الذي اكتشف بعض أهم القوانين لفهم الانتاج الاجتماعي وتوزيع الخيرات المادية ، إنما ليصبح في ما بعد وحتى اليوم الاقتصاد السياسي اللاعلمي أو المبتذل الذي استبدل المعرفة العلمية للأحداث الاقتصادية بوصفها الخارجي وعلاقاتها السطحية بغية الدفاع عن النظام الرأسمالي (ج. ب. سي ، ت.ب. مالتيوس ، د. ميلز وغيرهم) . بالمقابل هناك الاقتصاد السياسي البروليتاري العلمي والذي يشكل القسم الهام من الماركسية ـ اللينينية والذي قام بانقلاب في هذا العلم . فحيث يرى الاقتصاديون البورجوازيون علاقات بين الأشياء اكتشف ماركس علاقات بين الناس ، بين الطبقات الاجتماعية ، علاقات انتاج اقتصادية ، وهذا هو بالضبط جوهر الظواهر الاقتصادية . بالإضافة الى ذلك فالرأسمالية ليست بأبدية وخالدة بل لها صفة تاريخية وسوف تحل محلها الاشتراكية نتيجة نمو الطبقة المستغلة ، الطبقة العاملة ، من قبل مالكي أدوات الانتاج ، وذلك بالاستناد الى اكتشاف القيمة الزائدة ، الخ . . . (للمزيد من التفاصيل هنا انظر موجز القاموس الاقتصادي، منشورات الآداب السياسية ، موسكو ١٩٥٨ ـ باللغة الروسية)

لكن بما أننا أخذنا بالمنهج المقارن فلا بد من ذكر مفهوم الاقتصاد السياسي بالنسبة للمدرسة البورجوازية نفسها .

أولاً هناك علم تفريق بين الاقتصـاد السياسي والاقتصـاد بمعنى «Economics» بالنسبة للمـدرسة البـورجوازيـة ، مع أن هنـاك فرقـاً كبيراً بين مفهـوم الاقتصـاد السيـاسي في المدرسـة الماركسيـة ، كما مـر معنا ، وبـين مفهوم الاقتصـاد ، كما سـوف نرى .

فحسب المفهوم البورجوازي هناك مجموعتان من التحديدات بالنسبة للاقتصاد . الأولى تعتمد الثروة والازدهار وتقع في إطارها التحديدات القديمة والثانية أكـثر حداثـة وتدعي اعتماد العلم في تناول الموضوع بالاستناد الى ندرة المواد بالنسبـة لتلبية رغبـات الناس .

والتحديد النموذجي بالنسبة للمجموعـة الأولى هو تحـديد « الفـرد مارشـال » ، الذي يقول « ان الاقتصاد السياسي أو الاقتصاد (لاحظ علم التفريق الذي أتينـا على ذكره والذي لمسناه عند سمويلسن في كتابه الشهير « الاقتصـاد » Economics وعند غيره من الاقتصاديين البورجوازيين ـ المؤلف) هو دراسة نشاط الإنسان في حياة العمل العادي . وهذا يوجب معرفة كيف يحصل على المداخيل وكيف يستثمرهـا ، الخ . . . فهذا من جهة دراسة للثروة ومن جهة ثانية وأكثر أهمية جزء من دراسة الانسان » .

(P.A.S.Taylor, A dictionary of Economic Terms, Routledge and Kegan Paul, London 1968 (Taylor, dictionary`. p. فيما بعد)

أما المجموعة الثانية من التحديدات فمنطلقهـا الاعتراف بـرغبات الانسـان وفي الـوقت نفسه نـدرة الوسـائل لتلبيـة هـذه الـرغبـات . والأكـثر ما يكـون شهـرة من التحديدات التي تعتمد هذا المفهـوم ، هو التحـديد الـذي أعطاه « اللورد روبنـز » في مقاله عن « طبيعة ومعنى علم الاقتصاد » والقائل ان الاقتصاد هو « العلم الذي يدرس تصرف الانسان كالعلاقة فيما بـين الأهداف والـوسائـل النادرة ، التي يصبح لها عـدة استعمالات ، وبالتالي تصبح موضوع اختيار » .

(Taylor dictionary and Everyman's dictionary of Economics, compiled by Arthur Seldon and F.G. Pennance. J.M..Dent and Sons LTD, London 1965 (Everyman's dictionary p. فيما بعد)

وهذا يعني أن الموارد ليست بكافية لتلبية كل الحاجات أو الأهداف ، وبالتالي لا بد من الاختيار ، بحيث تستعمل الموارد على الوجه الأفضل .

فهذه المجموعة الثانية تنطلق بالأساس من الرغبة في تناول الموضوع كعلم نظري

ووضعي ، بمعنى واقعي ، في الوقت نفسه . وهذا بالمقارنة مع المجموعة الأولى ، هو النوع من التحديد الذي يمكّن الانسان من الحكم عما إذا كان موضوع ما هو اقتصادي أم لا ، بمعنى فني أو تاريخي أو سياسي أو غيره . فمثلاً فإن مسألة ما هي أفضل الطرق لبناء مسكن ما بالمواد المتوفرة مسألة فنية ، أما مسألة اختيار المواد المتوفرة في تركيبه ، بحيث تتناسب وأسعارها لبناء هذا المسكن ، وأيضاً مسألة الاختيار بين استعمال هذه المواد في بناء مسكن أم مزرعة أم زريبة للحيوانات ، هذه المسائل تعتبر من الاقتصاد ، على اعتبار أنها تفترض الاختيار فيما بين عدة امكانيات .

(١٢) خطة « غويلرو »

كلمة « غويلرو » مؤلفة من أوائل الكلمات الروسية التي تعني « لجنة الدولة لكهربة روسيا » أو « خطة الدولة الوحيدة لكهربة روسيا » . وقد نعتها لينين في خطابه أمام المؤتمر الثامن لسوفيتات كل روسيا في ك ١ / ١٩٢٠ ببرنامج الحزب الثاني ، حيث قال « تحت انظارنا نتائج الأعمال المنجزة من قبل لجنة الدولة لكهربة روسيا ، في هذا الكراس الصغير ، الذي سيوزع عليكم اليوم أو غداً . . . أظن أني لن أحتاج الى كبير العناء لإقناعكم بالأهمية الكبيرة التي تتعلق به . فحسب رأيي فإنه يشكل برنامجنا الثاني للحزب ».

(V. Leninc, Œuvres, T 31, p.p. 535- 536)

الفصل الثالث

(١٣) بعض تعاريف الجغرافيا الاقتصادية

« إن الجغرافيا الاقتصادية هي الدراسة التي تبحث في مجهودات الانسان والمشاكل التي تواجهه في كفاحه للعيش . فهي تهتم بدراسة الصناعات العالمية والموارد الأساسية والانتاج والنقل ، وتوزيع الموارد والصناعات والمحاصيل » (تعريف شو - E.B. Shaw - نقلاً عن نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٩) . أما بالنسبة لهنتنغتون (E. Huntington) فالجغرافيا الاقتصادية « تتناول توزيع المواد المختلفة ومظاهر النشاط والنظم الاقتصادية والعادات والامكانيات والقدرات المختلفة التي تساهم في الحصول على العيش » (نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ، ص ١٠) .

ويوضح جونز وداركنفالد مفهوم الجغرافيا الاقتصادية بما يلي : « تشتمل الجغرافيا الاقتصادية على دراسة الصيد البري وصيد الأسماك والرعي والحرف والصناعات المرتبطة بالغابات والتعدين والصناعة والنقل والتجارة » .

(C.F. Jones and G.G. Darkenwald, Economic Geography, New York 1959, p. 7)

أما براون (Brown) فيقول بأن «علم الجغرافيا هو ذلك العلم الذي يدرس أثر البيئة العضوية وغير العضوية على مختلف اشكال أو أنماط الأنشطة الاقتصادية» .

(R.N.R. Brown, Principles of Economic Geography, London . 1964)

«الكسندر قدم لكتابه في الموضوع» بأن الجغرافيا الاقتصادية تشمل كل أنواع الأنشطه التي يقوم بها الانسان في العالم ، وينتج عن ذلك انتاج وتبادل واستهلاك سلع ذات قيمة وفائدة» (J. W. Alexander, Economic Geography, Prentice Hall, London 1963)

(١٤) قوى الانتاج وعلاقات الانتاج

بالإمكان تكثيف هذين المفهومين هنا بما يلي : تتألف قوى الانتاج من العناصر التالية : أدوات الانتاج وموضوع العمل وقوة العمل ، هذا وتنتج ، أثناء تعاطي الناس مع قوى الانتاج ، تنتج علاقات انتاج للعاملين فيما بينهم وفيما بينهم وبين مالكي أدوات الانتاج . هذا وتؤلف قوى الانتاج مع علاقات الانتاج في وحدتها الجدلية طريقة الانتاج لنظام اقتصادي ـ اجتماعي معين .

(١٥) المنطق الجدلي

المقصود هنا بذلك قوانين الديالكتيك الثلاثة الأساسية والرئيسية ألا وهي :

قانون تطور الكم الى كيف وقانون وحدة صراع المتناقضات وقانون نفي النفي . أما القوانين الأخرى فهي على سبيل المثال : العلائقية فيما بين الظواهر ، السبب والنتيجة ، الشكل والمضمون ، الضرورة والصدفة ، الجوهر والعرض ، الخ . . .

الفصل الرابع

(١٦) اقسام الجغرافيا الاقتصادية لدى مارتن وب

صنف مارتن وب الجغرافيا الاقتصادية في الفروع الثلاثة التالية :

أولاً : الجغرافيا الاقتصادية الطبيعية وهي التي تتعلق بدراسة الموارد الطبيعية وإمكانية استغلالها اقتصادياً وتشمل :

١ ـ الجغرافيا الحيوية الاقتصادية
٢ ـ الجيومورفولوجيا الاقتصادية
٣ ـ الجيولوجيا الاقتصادية .
٤ ـ علم المناخ الإقتصادى
٥ ـ الأوقيانوغرافيا الإقتصادية .

ثانياً : الجغرافيا الاقتصادية الأصولية وهي التي تضمنت النشاط الاقتصادي بحسب نوعه ومكانته وتشمل :.

١ ـ الأنشطة الاقتصادية الأولى
٢ ـ الأنشطة الاقتصادية الثانية
٣ ـ الأنشطة الاقتصادية الثالثة .

ثالثاً : الجغرافيا الاقتصادية الاجتماعية وهي التي تربط بين النشاط الإقتصادي من ناحية وبين الظروف الاجتماعية والتاريخية والسياسية لمواقع الانتاج من ناحية أخرى وتشمل :

١ ـ الجغرافيا الاقتصادية الريفية
٢ ـ الجغرافيا الاقتصادية الحضرية
٣ ـ الجغرافيا الاقتصادية التاريخية
٤ ـ الجغرافيا الاقتصادية السياسية .

(١٧) أقسام الجغرافيا الاقتصادية لدى هانز بيش

قسم بيش الجغرافيا الاقتصادية الى الأقسام الرئيسية الثلاثة التالية:
الأول : يشتمل على الزراعة والغابات وصيد الأسماك .
الثاني : يشتمل على التعدين والصناعة وانتاج الطاقة
الثالث : يشتمل على الخدمات بما في ذلك النقل والتجارة

وأوضح بيش دور كل من هذه القطاعات الرئيسية الثلاثة تاريخياً وتطور كل منها فضرب مثلا لذلك حالة فرنسا حيث « في عام ١٨٠٠ كان معظم النشاط الاقتصادي (٨٠٪ منه) يدور حول الزراعة ، بينما كان قطاعا الصناعة والخدمات يتقاسمان بقية الإنتاج والحرف الإنتاجية (١٠٪ لكل منها) . وفي عام ١٩٥٠ تساوت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في النشاط الاقتصادي (٣٥٪ لكل منهما) ، بينما ساهمت الخدمات بـ ٣٠٪ من مجموع النشاط الاقتصادي ، ويتوقع الخبراء أن تكون مساهمة هذه القطاعات الثلاثة في فرنسا عام ٢٠٠٠ ٨٪ للزراعة و١٢٪ للصناعة و٨٠٪ للخدمات . وليس معنى الانكماش أن الانتاج الزراعي يقل ، بل هو في زيادة مستمرة ، ولكن نسبة الدخل الوطني من الزراعة تقل أمام ازدياد نسبة الدخل الوطني من كل من الصناعة والخدمات . وليست هذه الحالة خاصة بفرنسا ، بل تشاركها فيها كل دول العالم المتقدم وتتجه إليها دول العالم النامية . وتمثل الدول المتخلفة مرحلة الاعتماد على الزراعة كأساس للدخل الوطني فيها » .

(H. Bœsh, A Geography of World Economy, p. 112 نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٢٢) .

إنما ليسمح لنا في هذا الهامش إبداء بعض التحفظ فيما يعود لإتجاه دول العالم النامية الى ازدياد نسبة حصة دخلها الوطني من الصناعة والخدمات ونقصانه في الزراعة . على اعتبار أن هذا لا ينم عن تطور رأسمالي في مجمل اقتصادها ، لأنه الشكل الذي لا يكشف عن المضمون وإلا لما كان هناك حوار الشمال والجنوب فيما بينها وبين البلدان المتقدمة .

(١٨) اقسام الجغرافيا الاقتصادية لدى الكسندر

قسم الكسندر الجغرافيا الاقتصادية الى الانتاج والتبادل والإستهلاك تم فصلها على الوجه التالي :

الإنتاج

١ - الإنتاج الأولي : ويشتمل الحصول على الانتاج الطبيعي سواء الذي تدخل الإنسان في نموه أو الذي ينمو دون تدخل الإنسان . ومن أهم موضوعات الانتاج الأولي الصيد وانتاج الغابات والتعدين والزراعة .

٢ - الإنتاج الثانوي : ويشتمل على جميع أشكال المتجات الصناعية المعدنية والزراعية وصناعة الأخشاب والأسماك . وفي هذا المجال نجد أن قيمة السلعة تتزايد نتيجة لعمليات التصنيع .

٣ - الإنتاج الثلاثي : ويشتمل على ما نسميه بقطاع الخدمات بما في ذلك الصيانة والاصلاح والأعمال البنكية والإئتمانية والتعليم والصحة والملاهي والمصايف الخ . . .

التبادل

١ - النقل الخاص بالبضائع والأشخاص ويؤدي الى تغير مكان السلعة وبالتالي الى زيادة سعرها .

٢ - الملكية : وهي انتقال ملكية السلعة من يد المنتج الى يد التاجر الى يد المستهلك . ويؤدي تبدل الملكية الى زيادة أسعار السلع وقيام كل من تجار الجملة والمفرق .

الإستهلاك

وهو طريقة استخدام الإنسان للسلع لإشباع رغباته . ويمثل الإستهلاك المرحلة النهائية من الانتاج كما يعتبر سبب الانتاج بجميع أشكاله وسبب التبادل في مراحله المختلفة ، ولذلك يكون الإستهلاك هدف النشاط الاقتصادي بمجمله (Alexander, Economic Geography p.p. 5- 7) نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول . الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٢٢) .

(١٩) « الجغرافيا التجارية » لشيزولم

تنبغي الإشارة إلى أن ساوشكن في كتابه الجغرافيا الاقتصادية : Saouchkine, Geographie Economique وكذلك الدكتور محمد محمود الصياد ، في كتابه مقدمة في الجغرافيا الاقتصادية ، يعتبران الكتاب المشار اليه في النص لشيزولم « دليل الجغرافيا التجارية » ، بالإستناد الى التسمية الانكليزية للكتاب : Hand Book of Commercial Geography ـ وقد اعتمدنا في ذلك الهامش رقم (١) العائد للفصل الأول عند الحديث عن تسمية الجغرافيا الاقتصادية واشارتنا الآن الى ذلك ما هي إلا ضناً منا بالأمانة العلمية وبضرورة عدم الالتباس في الأخذ بأسماء الكتب .

(٢٠) الأسئلة في المنهج المحصولي أو السلعي

هذه الأسئلة المأخوذة من كتاب شو ، الوارد ذكره في هوامش النص سابقاً (E.B. Shaw, World economic Geography, Prentice Hall N.Y. 1955) ثبتها كتاب د. حسن أبو العينين « الموارد الاقتصادية » كما ذكرت في النص . هذا في حين أن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول في كتابهما « الجغرافيا الاقتصادية » (ص ٣١) ، نقلاً عن شو نفسه ، إنما نقلاً عن كتاب نصر السيد نصر ، « قواعد الجغرافيا الاقتصادية » ، فيثبتانها كما يلي ، بالنسبة لمحصول ما أو سلعة ما بالطبع .

١ـ أين تنتج وتسوق وتستهلك

٢ ـ أين يمكن أن تنتج وتسوق وتستهلك

٣ ـ لماذا تنتج وتسوق وتستهلك

٤ ـ كيف تنتج وتسوق وتستهلك

فكما نلاحظ فالأسئلة هنا من دون علامات استفهام وهناك تغيير في ترتيبها بالنسبة للسؤالين الأولين وكذلك إضافة التسويق والاستهلاك في كل منها ، وهذه الاضافة غير مذكورة في كتاب د. حسن أبو العينين كما أسلفنا .

أثبتنا ذلك لضرورة الأمانة العلمية وضرورة تقيد الباحثين بها .

(٢١) المنهج الموضوعي

. وهو كما يدل عليه نعته يهتم بدراسة موضوعات محددة في الجغرافيا الاقتصادية ، بالإمكان جمعها في قسمين كبيرين هما : الموارد الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، أو الحرف ، فنصبح أمام المنهج السلعي أو المحصولي والمنهج الحرفي ؛ وقد استعرضنا الأول في النص وسوف نستعرض الثاني أيضاً .

الفصل الخامس

(٢٢) الجغرافيا التاريخية

تعتبر الجغرافية التاريخية ، حسب الموسوعة السوفييتية الموجزة من عداد المواد

التاريخية ، وهي تدرس الماضي الجغرافي لهذا البلد أو ذاك وهذه المنطقة أو تلك . ودراسة الجغرافية التاريخية تخضع لمهام العلوم التاريخية العامة ، إنما في الوقت نفسه هي على وثيق الارتباط بالعلوم الجغرافية .

هذا والمصادر التي تستعملها الجغرافية التاريخية عديدة ، منها الرسائل والآثار والحفريات واللغات ، كما أن معطيات الجغرافية التاريخية تتجسد في الأحداث التاريخية . وظهور الجغرافية التاريخية في بلدان أوروبا الغربية يعود للقرنين الرابع عشر والخامس عشر . أما في روسيا فبراعم الجغرافية التاريخية وجدت في بعض المخطوطات . هذا والمرحلة الهامة في تطور الجغرافية التاريخية في روسيا تعود لأعمال لومونوسوف وأيضاً لمؤرخي القرن الثامن عشر ، أمثال تاتيشف .

(٢٣) التاريخ الاقتصادي أو تاريخ الاقتصاد الوطني

« التاريخ الاقتصادي هو دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في دولة معينة ، أو في مجموعة من الدول ، أو في العالم بأسره ، في فترة زمنية معينة ، أو في فترات متعاقبة ، وذلك من وجهة النظر التاريخية (دكتور حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٥ ص ٦٢) .

أما حسب المفهوم الماركسي فإن التاريخ الاقتصادي أو تاريخ الاقتصاد الوطني يعتبر من العلوم الاجتماعية ـ الاقتصادية وهو ، وكما يدل عليه اسمه ، علم يتعلق بكل من علم الاقتصاد وعلم التاريخ في آن واحد . فإذا ما نظرنا الى تاريخ الاقتصاد الوطني كعلم اقتصادي ، نرى أن موضوعه يتحدد بشكل رئيسي في مجال تطور علاقات الانتاج كشكل لتطور قوى الانتاج . إنما النظر الى التاريخ الاقتصادي كعلم تاريخي خاص يجعله يدرس تطور قوى الانتاج في وحدتها الجدلية أيضاً مع علاقات الانتاج ، إنما في فترة معينة ، وبالضبط في الملموس التاريخي ، أي في بلد معين وفي إطار فترة تاريخية معينة وعبر تتابع الأحداث للفترة التاريخية المعينة .

هذا وموضوع تاريخ الاقتصاد الوطني لا يهتم فقط في الصفات العامة التي تتواجد في تطور مختلف البلدان وإنما أيضاً في الصفات المميزة الخاصة لكل بلد من البلدان ، والتي تطبع كل مرحلة من مراحل تطور اقتصاد بلد ما بطابعها الخاص المميز له عن غيره من البلدان .

« في نهاية المطاف فإن تاريخ الاقتصاد الوطني يهدف الى رسم لوحة ملموسة متكاملة للتطور الاقتصادي للبلد المعني (أو مجموعة البلدان المعنية) كوحدة ملموسة كوحدة حية متفاعلة .

(٢٤) الجغرافية السكانية

أنظر القسم الثالث : الجغرافية السكانية والأنظمة الاقتصادية .

(٢٥) اقتصاديات العمل

أنظر القسم الثالث : الجغرافية السكانية ، الفصل الثالث ـ تزايد سكان العالم .

(٢٦) علم الأجناس

أنظر القسم الثاني : الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا ، الفصل الحادي عشر ، الجغرافية البشرية .

(٢٧) الاحصاء الاقتصادي

إن غرض الاحصاء الاقتصادي هو الناحية الكمية لظواهر عمليات الحياة الاقتصادية . لكن لا بد من الإشارة الى أن الإحصاء يدرس الناحية الكمية في عملية الانتاج الاجتماعي ، إنما في الوحدة الجدلية لقوى الانتاج مع علاقات الانتاج كما أن الاحصاء يدرس تأثير العوامل الطبيعية وكذلك التقنية على الظواهر الاجتماعية وأيضاً تأثير تطور عملية الانتاج الاجتماعي على الظروف الطبيعية لهذه الحياة الاجتماعية .

هذا والإحصاء الإقتصادي هو التسمي العامة التي تعطى لاحصاء مختلف قطاعات ألاقتصاد . وهو جزء من علم الاحصاء له طرقه الخاصة للدراسة مختلف القطاعات التي تشكل الاقتصاد الوطني ، إنما في وحدة علاقتها .

هذا النوع من الاحصاء خاص بالبلدان الاشتراكية ، خصوصاً اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، كنتيجة لنوع التخطيط المعمول به .

إنما في البلدان الرأسمالية ، فالإحصاء الاقتصادي وكما حددنا غير موجود . ففي هذه البلدان فإن الاحصاء ينظر اليه كالمجموع لاحصائيات مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وكالتطبيق للطريقة الاحصائية والرياضيات الاحصائية من أجل قياس العمليات الاقتصادية .

(٢٨) الديموغرافيا

إن كلمة ديموغرافيا مستمدة من اليونانية ، فـ « دمبوس » تعني الشعب و« غرافو » تعني اكتب ، أصف ، مما أعطى كلمة « ديموغرافيا » بمعنى أصف الشعب ، السكان .

والديموغرافيا تدرس في ظروف تاريخية واقتصادية اجتماعية معينة من تطور المجتمع ، تدرس التغيرات التي تطرأ على عدد السكان وتوزعهم الجغرافي وتركيبهم حسب الجنس وحسب العمر ، وكذلك الطبقات التي يؤلفون الخ . . هذا بالإضافة الى ما يتعلق بالولادات والوفيات والهجرة الخارجية من البلاد واليها وكذلك الهجرة

الداخلية أو النزوح . وأيضاً أثر كل ما أتينا على ذكره على تغييرات عدد السكان وتركيبهم المذكور . كما أن الديموغرافيا تدرس تجدد السكان والتغييرات التي تطرأ على عددهم في المستقبل .

هذا والمصادر الأساسية للمعطيات الديموغرافية هي : تعداد السكان ، التسجيل الدوري للولادات والوفيات والزيجات والطلاق والهجرة .

كما يستعملون ، من أجل وصف السكان ، المعلومات العامة المتعلقة باحصائيات العمل والتعليم والصحة العامة والطبابة الخ . . .

(٢٩) الجغرافيا الحربية

حسب الموسوعة البريطانية ، فإن الجغرافيا الحربية تطورت ، بشكل خاص ، خلال الحرب العالمية الثانية . وهي تعتمد تطبيق مختلف جوانب الدراسات الجغرافية ، الطبيعية منها والاقتصادية ، على المسائل الحزبية ، سيما ما يتعلق منها بالأماكن ، حيث منتهى الدقة لأجل التخطيط الحربي ، وسواء أكان التكتيكي منه أم الاستراتيجي .

إنما هذا التعريف مختصر للغاية ، لذلك نستكمله تفصيلاً افقياً وعامودياً بالتعريف المستمد من الموسوعة السوفييتية الموجزة . فحسب المفهوم الماركسي هنا فإن الجغرافية الحربية جزء من العلوم الحربية ، وهي تدرس البلاد ومقاطعاتها وما يتوقع منها أن يكون مسرحاً للعمليات الحربية ، تدرسها كلها من حيث علاقاتها بالأعمال الحربية . وهي تتألف من قسمين :

الأول يتعلق بالتعبئة الحربية ، والثاني بدراسة مسارح العمليات الحربية .

فالتعبئة الحربية ترمي الى معرفة المقدرة الحربية لكل بلد على حدة ، كما تدرس طاقات البلد المعني كافة ، الاقتصادية منها والمعنوية وكذلك الحربية ، إنما في وحدتها المعبرة . ولهذه الغاية فإن الجغرافية الحربية تبحث أوضاع البلد بالنسبة للبلدان الأخرى ، من وجهة النظر الحربية ، كما تبحث الظروف الطبيعية والاجتماعية وهيكلية الدول وهيكلية ومستوى تطور الاقتصاد فيها ، وذلك من أجل تأمين المواد الأولية والطاقة اللازمة للاقتصاد . وكذلك امكانيات الحصول عليها من البلدان الأخرى في ظروف الحرب ، وأيضاً معرفة توزع قطاعات الصناعة والمراكز الصناعية ، وأيضاً أهم مناطق الانتاج الزراعي ، هذا بالإضافة الى معرفة شبكة المواصلات ونقاط تقاطع النقل مع مختلف البلدان ومسارح العمليات الحربية ، وأيضاً تركيب السكان وتوزعهم الجغرافي والمهني ، وكذلك القوى العاملة ومواد البلاد القابلة للتعبئة وقواها الحربية . وبناء عليه فإن الجغرافية الحربية تولي اهتماماً خاصاً ، على أساس التحليل الملموس للمعطيات ، لابراز النقاط ، التي تشد أزر أو بالعكس تضعف قوة البلاد ، قبل أي شيء ، وخصوصاً في زمن الحرب .

أما في دراسة مسارح العمليات الحربية ، فيتوجب التمييز بين عوامل الجغرافية الحربية ، للتركيز على التي تؤثر منها في القيام بالعمليات وفي تحركات الجيوش ، ولها بالتالي معنى استراتيجي أو تكتيكي . وأهم المسائل التي تدرس في مسارح العمليات الحربية الممكنة هي : تركيب ومعنى بعض مسارح العمليات الحربية وخصائص ظروفها الطبيعية (الجبال ، المياه ، التربة، المناخ ، الخ . .) وتأثيرها على قيادة العمليات الحربية وعلى التكتيك الحربي . كذلك يدرس هنا السكان وعلاقتهم بالحرب وامكانيات الافادة منهم للأغراض الحربية ، وأيضاً الموارد المحلية وامكانيات استعمالها من قبل الجيوش ،ومستوى الاعداد لاستعمال هذه المسارح للعمليات العسكرية .

إنما التعبئة الحربية ومسارح العمليات الحربية على وثيق ارتباط وفعل متبادل وتستعمل المواد الملموسة للجغرافية الطبيعية والاقتصادية والسياسية والعلوم الاجتماعية وكذلك الطبيعية .

هذا وفي الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية فإن الأساس المنهجي للجغرافية الحربية مستمد من أعمال كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية ووثائق الأحزاب العمالية والشيوعية في هذه البلدان .

الفصل السادس

(٣٠) التنظيم العلمي للعمل والتنظيم الاقليمي العلمي

التنظيم العلمي للعمل (Organisation Scientifique du Travail OST) يكون في المؤسسات أما التنظيم الاقليمي العلمي(Organisation Territoriale Scientifique - OTS) فيكون في توزع القطاعات المنتجة وغير المنتجة في حياة المجتمع . بتعبير اخر وحسب المصطلحات الرأسمالية فإن التنظيم الأول هو في اقتصاد المؤسسة أو الميكرو (Micro-Economy) والتنظيم الثاني هو في الاقتصاد الوطني أو الماكرو (Macro-Economy) .

(٣١) اطروحات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بالبيئة

في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، والذي كان له صدى في العالم أجمع وردت الأطروحات التالية في تقرير نشاط اللجنة المركزية « ومع الأخذ بالتدابير التي من شأنها تسهيل تسارع وتائر التطور العلمي والتكنيكي ، يجب العمل ، في الوقت نفسه ، ما أمكن كيما تصطحب بالوفر في استعمال الخيرات الطبيعية وكيما لا يحدث تلوث خطر للجو والمياه وبحيث لا تنتهك الأرض . فالحزب يزيد من متطلباته تجاه مؤسسات الإدارة والتخطيط وكذلك تجاه مؤسسات دراسة المشاريع وأيضاً تجاه كل الكوادر فيما يتعلق بدراسة بناء المؤسسات الجديدة وتحسين

عمل المؤسسات القائمة ؛ وكل ذلك من زاوية الانقاذ للبيئة . فيجب أن نوفر ، لأنفسنا وكذلك للأجيال القادمة ، إمكانية التمتع بكل ما تقدمه طبيعتنا الكريمة والافادة منها . كما أننا مستعدون للمساهمة في التدابير الجماعية الدولية العائدة للحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني لخبراتها » .

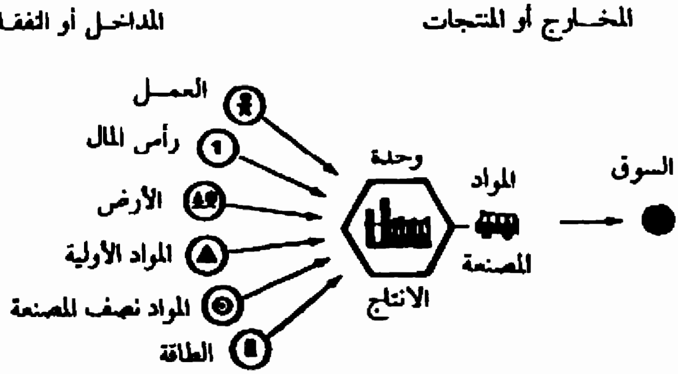
(Le XXIV' Congrès du P.C.U.S., Editions Novosti, Moscou 1971, p.p. 101-102)

وليسمح لنا بالقول مجدداً هنا أن هذه تمنيات وتوصيات ومهمات يضعها الحزب أمام جمهور العلماء في الاتحاد السوفييتي ، كيما يعمل على تجسيدها في الحياة ، ومن ثم أو في الوقت نفسه استخلاص القانونية العلمية للأخذ بها .

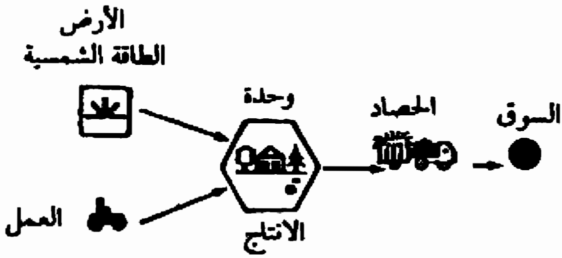
الفصل السابع

(٣٢) توزع الانتاج بالنسبة للمؤسسة المنفردة

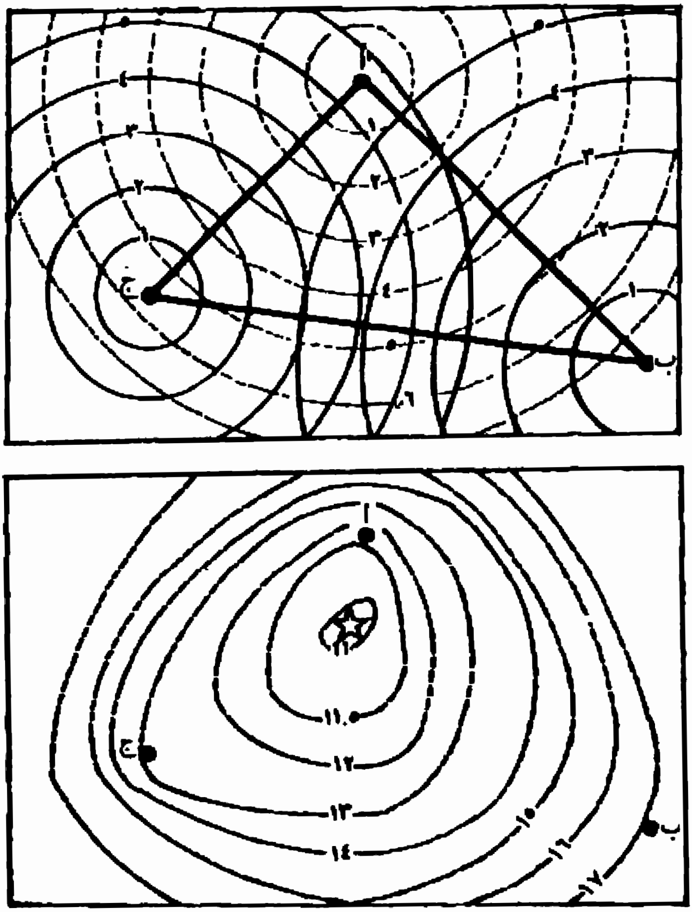
إن عملية توزع الانتاج بالنسبة للمؤسسة المنفردة ـ الزراعية عند جوهان تونين والصناعية عند أ. فبر والخدماتية عند كريستلر ولوخ ـ يستوجب الكثير من التفاصيل ، التي هي أقرب الى الاقتصاد منها الى الجغرافيا ، لذلك سوف نكتفي فيما يلي أولاً بالمخطط ـ الصورة رقم ـ ١ ـ لتوزع المؤسسة المنفردة بشكل عام ، وحيث التركيز على نفقات النقل كمقياس رئيسي لإختيار المكان الأنسب للمؤسسة ؛ فيما بعد بالمخطط ـ الصورة رقم ـ٢ـ لتوزع المؤسسة الزراعية ـ حيث التركيز حسب جوهان تونين على البعد عن السوق ومن ثم بالمخطط ـ الصورة رقم ـ ٣ ـ لتوزع المؤسسة الصناعية ، حيث حسب أ. فبر يؤخذ بعين الاعتبار تواجد المواد الأولية وتواجد الطاقة والبعد عن السوق ، وبالطريقة الرياضية الهندسية يُتوصل الى الاستقرار الأمثل لتواجد المؤسسة في مركز التوازن للنقاط الثلاث ، وأخيراً بالمخطط ـ الصورة رقم ـ٤ـ لتوزع المؤسسة الخدماتية ، حيث حسب نظرية كريستلر ولوخ في العام ١٩٣٠ المكان الأمثل هو التوازن بين الأماكن المركزية . (وهذه المخططات ـ الصورة مستعملة من :
(Paul Calaval, Geographie Economique p. 80, 81, 89, 93)



المخطط ـ الصورة رقم ـ ١ ـ
التوازن المكاني للمؤسسة



المخطط ـ الصورة رقم ـ ٢ ـ
التوازن المكاني للمؤسسة الزّراعية



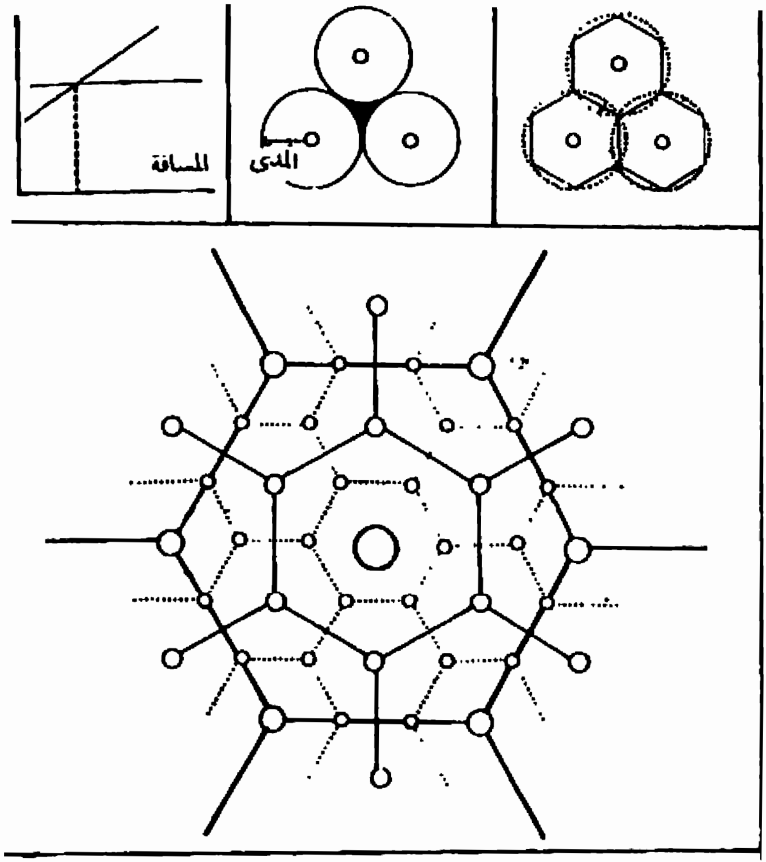
المخطط الصورة ـ رقم ـ ٣ ـ

اختيار أمكنة النشاط الصناعي : مثلث فبر

أ ـ مواد أولية ، ب ـ مصدر الطاقة ، ج ـ السوق

في الاعلى : ١ و٢ و٣ الخ . . . هي خطوط كلفة النقل المتساوية انطلاقاً من أ ، ب ، ج .

في الأسفل : خطوط كلفة النقل المتساوية : أيزوليني (Isolignes). المكان الأنسب ممثل بنجمة .



المخطط الصورة رقم ـ ٤ ـ

مركز نشاط الخدمات : نظرية الاماكن المركزية

في الأعلى : ظاهر كيف ان نفقات النقل التي تزيد سعر السوق تدخل ترجم بمساحات السوق(Chalandise) ، شعاعها يساوي هذه الحدود . وللوصول خدمة كل المدى يُلجأ الى المسدسات كحد أدنى .

س س : سعر السوق ـ س ش : السو السقف .

في الأسفل : مخطط كريستلر في الموضوع .

(٣٣) المبادىء والقوانين

مثال على المبادىء ، التي لها صفة ملموسة تعود لمشروع معين ما ، برهنت التجربة على الأخذ بها في مشاريع أخرى المبادىء الستة التالية ، التي أشار اليها كالاسوفسكي في مشروع « بيكال » وهي :

١ - إعادة التجمع الجغرافي للمؤسسات المتماثلة تكنولوجياً ، حسب مؤشر استعمال مشترك لمصادر الطاقة والمواد الأولية .

٢ - في مجموعة هذه المصانع ، الأخذ بها بشكل متسلسل ، حيث يؤخذ بعين الاعتبار اتجاهات النقل وتواجد المحروقات والمواد الأولية والنفايات الخ . .

٣ - التداخل التكنولوجي لعمليات الانتاج .

٤ - توزع المنتجات حسب التكامل المتبادل للسلع المنتجة (مراتب الآلات بكاملها ، الأدوات ، الظروف ، الخ . .) .

٥ - التنظيم ، في كل الظروف القاهرة ، للمحطات ومراكز الفرز ومستودعات البضاعة المشتركة .

٦ - في المجمع وضع التجهيزات الصناعية في المكان المناسب لتلبية حاجات الانتاج الصناعي والنقل والمدن (تمديدات المياه والمجارير والجسور الخ . .) . وبناء المدن والمؤسسات الثقافية والمستشفيات الخ . .

(Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique, Introduction p.p. 13- 15)

هذه المبادىء المذكورة تصلح أيضاً لدراسات الانتاج المتداخل المتكامل في المناطق الزراعية ، حيث التداخل قائم في مختلف الحقول .

مثال آخر هو دراسة مبادىء اختيار اماكن بناء المدن وحجمها العقلاني ، مع الأخذ بعين الاعتبار تنظيم الخدمات الاقتصادية والثقافية لكل المنطقة .

مثال آخر يعود للمبادىء الأساسية ، التي وضعها العلماء التشكسلوفاكيون

لتنظيم جهاز الاستعلامات من أجل وضع برامج التطور الاقليمي والهندسة المدينية وهي :

١ ـ إقامة جهاز استعلامات عام مرتكزي يتلقى معلومات المؤسسات والمدن والقرى ، قائم على نظام موحد للتخطيط والحساب والاحصاء .

٢ ـ توزيع المعطيات الاستعلامية على المناطق ثم معاينتها وتحليلها بواسطة الحاسبات الالكترونية ، في إطار نظام متداخل مؤتمت موحد .

٣ ـ وضع نماذج التطور الأفضل المثالي للاقتصاد ، متميز حسب المناطق ، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات فيما بين القطاعات والمناطق .

(N. Nékrassovc L'Organisation Territorialc de l'économic de L'U.R.S.S., Editions du Progrès , Moscou 1975, traduit du russe, p. 38,(Nekrassove, L'Organisation Territoriale de l'économie de L'U.R.S.S. P.. فيما بعد)

هذا ، والتمييز بين القوانين والمبادىء في عملية توزع قوى الانتاج في النظام الاشتراكي ، والذي يشير إليه أ. لافريشتشيف (في النص) يبدو أن ن. نيكراسوف لا يأخذ به (في الهامش الحالي رقم (٣٣)) مستنداً الى كون هذه القوانين الستة الرئيسية المشار اليها هي المبدأ اللينيني للتوزع العقلاني لقوى الانتاج الاشتراكية والتطور الاقليمي في اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية (عنوان المقطع الثاني من الفصل الأول : الاقتصاد الريفي وعلم التنظيم الجغرافي للاقتصاد الوطني من كتاب (Nékrassovc . L'Organisation Territoriale de l'economie de L.'U.R.S.S.). والتي نوردها فيما يلي من النقاط لأجل التأكد ، بالمقارنة ، مما أبدى نيكراسوف من رأي :

١ ـ التوزع العقلاني للصناعة « من وجهة نظر القرب من المواد الأولية وإمكانية الانقاص ، قدر الإمكان ، للهدر في العمل بدءاً من تحويل المواد الأولية مع مختلف المراحل المتتالية لتحويل نصف المنتجات حتى الحصول على المنتوج النهائي » .
فيما بعد

(V. Leninc, Œuvres, Paris-Moscou, t 27, p. 333 (Léninc Œuvres, t. p.)

٢ ـ التقسيم الجغرافي للعمل وتخصص المناطق وتطورها الاقتصادي المتناغم . فقد أشار لينين الى أن « قسمة العمل هي ، بشكل عام ، مرتبطة ، بشكل مباشر ، بالتوزع الجغرافي للعمل ، حيث أن بعض المناطق متخصصة في انتاج سلعة واحدة وأحياناً من جنس واحد أو حتى جزء معين من السلعة . (V Leninc

(Œuvres. t. 3 . p. 456) . فقد كان لينين يعير اهتماماً خاصاً لطريقة تناول العلاقات الاقتصادية من مختلف الزوايا في كل منطقة ولضرورة « التنظيم المثالي لمجموع صغير حتماً ، إنما مجموع ، أي ليس مصنع من فرع معين من الاقتصاد ، من مؤسسة واحدة ، إنما بطريقة تتناول مجموع العلاقات الاقتصادية ومجموع التبادل ، حتى في دائرة صغيرة » .

(V. Lenine, Œuvres, t. 32, p. 378)

٣ ـ تركز الانتاج وتنظيم المؤسسات الصناعية الضخمة . « الدمج والتمركز العقلاني للانتاج ، من وجهة نظر الصناعة الثقيلة والأكثر ما يكون حداثة ، وبشكل خاص « التروستات » ، في عدد صغير من المؤسسات الكبيرة(V. Lenine. Œuvres, t. 27,p. 333) وبحيث تتأمن القاعدة المادية للصناعة الثقيلة وتطور انتاج المحروقات والحديد والمكائن والمنتجات الكيماوية (V. Lenine. Œuvres, t. 26. p. 266) . وهذه هي أهم المهام ، التي تؤمن الازدهار للاقتصاد الوطني والفعالية الاقتصادية الكبيرة للانتاج » .

٤ ـ الطاقة « بالتموين ، بالوسائل الخاصة ، بكل الأنواع الرئيسية للمواد الأولية والصناعية » (V. Lenine, Œuvres, t. 27, p. 333).

كما كان لينين ينظر الى التوزع العقلاني لقوى الانتاج في البلاد في العلاقة مع مجموع النجاحات في العلوم التطبيقية والتكنيكية ، التي تحدد قاعدة المواد الأولية ومواد الطاقة وتطور التكنيك في عملية تطور الانتاج المادي .

فهذه المبادىء اللينينية الأربعة المكثفة ، التي يطرحها نيكراسوف لا تختلف في مضمونها وجوهرها عن القوانين الاقتصادية الستة لتوزع قوى الانتاج ، التي أشار اليها لافربشتشيف .

لذلك فموضوع التفريق بين القوانين والمبادىء ، بالنسبة لما نحن بصدده ممكن التوفيق فيه ، على ما يبدو لنا ، عن طريق التفسير بأن المبادىء ، عبر اختبارها في النشاط العملي والحياة ، مع التكرار ، تصبح قوانين . وهنا البعض يبقيها مبادىء والبعض الآخر قوانين . لقد أشرنا الى هذا الاختلاف بين المفكرين ، ضمناً بالأمانة العلمية ، تاركين مع ذلك للقارىء المحاكمة الحرة وعدم التأثر برأينا التوفيقي الخاص في هذا الموضوع .

(٣٤) قوانين الاشتراكية الأخرى

على اعتبار أن هناك قوانين أخرى للاشتراكية لا تقل أهمية ، لكن ليس لها هذه العلاقة المباشرة الملموسة بعملية توزع قوى الانتاج ، كقانون التطور المتوازن المتناغم

وقانون القيمة وقانون تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية الخ . .

(٣٥) خصائص تقسيم العمل في التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية الخمسة التي عرفتها البشرية

١ ـ مرحلة المشاعية البدائية

في مرحلة الملكية القبلية « فإن تقسيم العمل لا يزال قليل التطور ويُكتفى فيه بانتشار واسع لتنظيم العمل الطبيعي ، كما هو في العائلة » (Marx et Engels, L'Ideologie Allemande, p. 47) فيما بعد أشار ماركس في مؤلفه « رأس المال » الى الخصائص الأقليمية التالية لتقسيم العمل في فجر الحضارة البشرية : « ان مختلف الجماعات تجد فيما حولها ـ وسطها الطبيعي ـ وسائل إنتاج ووسائل بقاء مختلفة ؛ الأمر الذي ينتج عنه الاختلاف في طرق الانتاج فيما بينها وكذلك في طرق الحياة والمنتجات . ومن العلاقات التي تنشأ فيما بين الجماعات المختلفة ، تبادل السلع ، الذي يتطور سريعاً ، فيحولها مع الوقت ، الى بضائع . فالتبادل لا يخلق الفروقات بين قطاعات الانتاج ، بل يكتفي بالربط المتبادل فيما بينها » .

(K. Marx, le Capital, Livre Premier, p. 256)

فيما بعد . . . .

Marx, Le Capital Livre I, P.

كما حدد أيضاً النقاط التي يجري فيها هذا التبادل وهي « حيث تدخل مختلف العائلات والقبائل والجماعات بالتماس والاختلاط فيما بينها » .

(Marx, Le Capital, Livre I, p. 256).

٢ ـ مرحلة الرق

في مرحلة ملكية الرق « فإن تقسيم العمل أصبح متطوراً . وقد أصبحنا تجاه التناقض بين المدينة والريف وفيما بعد بين الدول التي تمثل مصالح المدن وتلك التي تمثل مصالح الأرياف . كما أخذت تظهر في المدن ذاتها التناقضات بين التجارة البحرية والصناعية (بمعنى الحرف بالطبع ـ المؤلف) (Marx et Engels, L'Ideologie Allemande, p. 47) .

٣ ـ مرحلة الإقطاع

في مرحلة الملكية الإقطاعية ، التي قامت على عمل الانسان وغل الملكيات الكبيرة وعلى عمل الحرفيين ، فإن علاقات الانتاج كانت محدودة ، بمعنى ضعيفة ومنبثقة من الزراعة البدائية للأرض والصناعة الحرفية . وبالتالي « فحتى في قمة الإقطاعية فإن تقسيم العمل كان قليل التطور » .

(Marx et Engels, L'Ideologie Allemande p. 49)

٤ ـ مرحلة الرأسمالية (المانيفكتورة والانتاج الآلي الضخم)

في مرحلة الانتاج المانيفكتوري للملكية الرأسمالية يبدو في المقام الأول تعاون الحرفيين (العمال) القائم على تقسيم العمل . « فعندما يعمل علة شغيلة مع بعضهم البعض لغرض مشترك في نفس عملية انتاج أو في عمليات مختلفة ، إنما مترابطة ، يأخذ عملهم شكل التعاون » .

(Marx, le Capital , livre 1. p. 239)

« بالتالي بالإمكان القول أن التعاون في الانتاج أصبح « قوة انتاج » جديدة رفعت من مستوى الاقتصاد ، خصوصاً إذا ما عرفنا أنه ، حسب ملاحظة ماركس ، عدم التعاون بسبب خسارة كبرى في الانتاج . » ا وتحليل خاصية التعاون المكانية «الإقليمية لها أهميتها . فماركس يعيرها اهتماماً كبيراً ، حيث يقول « ان التعاون يسمح بتوسيع رقعة المكان الذي يجري فيه العمل . فبعض المؤسسات تتطلب التعاون ، فقط لهذا الغرض . من جهة أخرى فإن التعاون ، مع تطويره سلسلة الانتاج ، يسمح بتقليص رقعة المكان الذي يجري فيه العمل . فهذه النتيجة المزدوجة شكل ، انعه فعاله في اقتصاد النفقات » غير الصحيحة » وتعود لتجمع العمال وتقريب العمليات المختلفة ، إنما المترابطة ، وتمركز وسائل الانتاج » .

(Marx, Le Capital, Livre I p.p. 240- 241)

« في مكان اخر يوضح ماركس هذه الازدواجية في المكان بربطها بالزمان قائلاً « إن مختلف العمليات المترابطة المتتالية في الزمان يصبح بالإمكان حدوثها في الوقت نفسه في المكان . وهذا يسمح بالزيادة الضخمة لكمية البضائع المنتجة في فترة زمنية معينة » .

(Marx, le Capital Livre I p. 251)

أما في مرحلة الانتاج الالي الضخم من الرأسمالية فقد امتد تقسيم العمل الى النطاق العالمي ، إنما أدى الى خسارة الإفادة من الاختلافات الطبيعية للمقاطعات وفرض على مختلف البلدان والمدن والمقاطعات انتاج سلع ليست مختصة بها ، كما أدى الى الإستثمار الشديد والتلوث وخراب البيئة .

٥ ـ مرحلة الاشتراكية

(أنظر النص ، خصوصاً القانون الثالث من القوانين الستة الرئيسية لتوزع الانتاج في النظام الإشتراكي) .

(٣٦) التنظيم الاقليمي للمجمعات الصناعية الجديدة في ظل الرأسمالية الاحتكارية

لقد حدد لينين خصائص التنظيم المذكور بالعبارات التالية « عندما تصبح مؤسسة ما كبيرة مؤسسة ضخمة وتنظم بشكل منهجي طريق ثلثي أو ثلاثة أرباع المواد الأولية الأساسية اللازمة لعشرات ملايين الناس ، بالاستناد الى حساب دقيق لمجموعة كبيرة من المعلومات ، عندما ينتظم بشكل مرتب نقل هذه المواد الأولية الى أماكن الانتاج الأفضل ما يكون ، المتواجدة احياناً على بعد مئات وآلاف الأميال أو الكيلومترات ، عندما يكون هناك مركز أوحد له اليد العليا على كل المراحل المتالية لمعالجة المواد الأولية ، بما فيها صنع مجموعة مختلفة من السلع النهائية ، عندما توزع هذه المنتجات ، حسب خطة واحدة موحدة على عشرات ومئات آلاف المستهلكين . . . عندها يصبح واضحاً أننا تجاه عملية جعل الانتاج اجتماعياً » .

(Lenine Œuvres, t 22, p. 326)

(٣٧) امثلة ملموسة عن القوانين الستة للاشتراكية

حيث سنكتفي بمثل واحد ليس إلا وربما أكثر لكل من القوانين الستة الواردة في النص .

أولاً : التوزع الجغرافي المتناغم للانتاج وبشكل رئيسي الانتاج الثقيل

وهنا يكفي مجرد ذكر المراكز الكبيرة للصناعة الثقيلة في العديد من المناطق الاقتصادية في سيبيريا الشرقية والغربية مثلاً كنوفيسيبرسك ونوفوكوزنتس وكمروف وكرسنويارسك وايركوتسك ويراتسك ، وأيضاً استصلاح الأراضي الكبيرة في كازاخستان وسيبيريا الوسطى والأورال وغيرها .

ثانياً : تقريب الانتاج من مصادر المواد الأولية والمحروقات والطاقة أو مراكز الاستهلاك

وهنا فالمؤسسات التعدينية الكبيرة بنيت في مناطق استخراج فلذة الحديد أو فحم الكوك كالكوزباس والأورال والدومباس وكريغوي روك وكازاخستان وغيرها ، وكذلك في المناطق الواقعة بين مصادر المواد الأولية والمحروقات أو بالقرب منها مباشرة كمصانع الدنيبر للتعدين وكذلك بحر أزوف .

ثالثاً : التوزع العقلاني للعمل الاجتماعي بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية

أوزبكستان مثلاً هنا تقدم انتاجها الزراعي (القطن، جلود الأسترخان ، الحرير ، الخ . .) الى العديد من مناطق الاتحاد السوفييتي . كذلك اوقرينيا تقدم الفحم والغاز الطبيعي والمعادن الحديدية والمنتجات الكيماوية والقمح والسكر وغيرها من السلع الى العديد من مناطق البلاد ، سيما المناطق الاقتصادية لجمهورية روسيا

الإتحادية كما وارد هنا ذكر المناطق الاقتصادية الوارد ذكرها في جدول الفصل السابع في النص .

رابعاً : التطور المتداخل المجمعي لاقتصاد الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية الكبرى .

كما في القوقاس الأوسط حيث يستخرج ويعالج النفط ويستخرج المنغانز وينتج الحديد واخلاطه ويزرع القطن والشاي واللوزيات الخ . . . كذلك جرى تنظيم مراكز صناعية ضخمة جديدة في كوستناي وبافلودار ، واكيباستوز داتشنكس وكراسنويارسك ويراتسك ونابشت وغيرها .

خامساً : تساوي مستويات التطور الاقتصادي لتأمين الازدهار الكبير لاقتصاد كل جمهوريات ومناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

فمع بناء الاشتراكية بدأ هنا مثلاً التطور الاقتصادي الهائل للمناطق الشرقية . فخلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ - ١٩٣٢) وضعت الأسس لمجمع اورال كوزنتس . كما أن بناء المجمعات التعدينية في الأورال وسيبيريا الغربية شارك في تطور اقتصاد كل المناطق الشرقية . الخ . .

سادساً : توزيع الانتاج ، الذي يأخذ بعين الاعتبار ، التطور الواسع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاشتراكية والتوزع العقلاني لقسمة العمل الدولية الاشتراكية ، في إطار النظام الاقتصادي العالمي للاشتراكية .

يجري هنا بنجاح تخصص البلدان الاشتراكية أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي في انتاج المكائن المخصصة لصناعات الطاقة والفحم والنفط والتعدين والصناعات الخفيفة والغذائية وانتاج التركتورات والآلات الزراعية المجمعية وانتاج السيارات الخ

الفصل التاسع

(٣٨) مؤسسات تدريس الجغرافيا الاقتصادية

كفرع سيبيريا لأكادمية العلوم في الاتحاد السوفييتي وأقسام الجغرافية الاقتصادية في فروع أكاديميات العلوم في الاتحاد السوفييتي،، وأقسام أكاديميات العلوم في الجمهوريات ، ومعهد الجغرافية لسيبيريا والشرق الأقصى ومعهد الاقتصاد لدى أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي وفروعها المختلفة الخ . .

(٣٩) الجمعيات والمعاهد والمؤتمرات والمجلات الجغرافية

فيما يتعلق بالجمعيات الجغرافية بالإمكان القول أن هناك أكثر من ١٥٠ مؤسسة ذات اهتمام أولي بالجغرافية وحقول الرحلات والاكتشافات المتعلقة بها . ومعظم هذه المؤسسات له صفة مركزية ويخدم المدن العائدة له وما حولها . كما أن العديد منها اقليمي وأكثر من ٢٠ منها هو على المستوى الوطني ، الى جانب ثلاث دولية . وبالتالي

فهي تختلف كثيراً بالنسبة لأهدافها ونظامها الداخلي وعضويتها .

هـذا والأسبق على الجمعيـات الجغرافيـة الحديثـة ، بعرف الكثيـرين هي جمعية تشجيـع اكتشاف الأقسـام الداخليـة لأفـريقيـا (١٧٨٨) ، وفي سنـة ١٨٠٥ تـأسست الجمعيـة الفلسطينيـة في لندن . وقـد انـدمجت هـاتـان الجمعيتـان في الجمعيـة الملكيـة الجغرافية ، التي ظهرت في لندن سنة ١٨٣٠ ، ونالت الشرعة الملكية في سنة ١٨٩٥ وخـلال نفس تلك الفترة تـأسست جمعية الجغـرافيـين في بـاريس سنـة ١٨٢١ وجمعيـة الجغرافيين في برلين سنة ١٨٢٨ . ومع الزمن ظهرت جمعيـات أخرى في مكسيكـو سنة ١٨٣٩ وروسيـا سنة ١٨٤٥ والـولايـات المتحـدة الاميـركيـة سنـة ١٨٥١ . هـذا وفي النصف الثاني من القرن التـاسع عشر ازداد عـدد الجمعيات الجغـرافية بسـرعة وتـزايد عدد أعضائها بسرعـة أكبر خـلال النصف الأول من القرن العشـرين ، خصوصـاً بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .

هذا والجمعيات هي عبارة عن جمعيات علميـة اختياريـة تضم مدرسي المـدارس العليا والمتوسطة وغيرهم ممن يهتمون في تطوير ونشر علم الجغرافية .

ويـوجد اليـوم جمعيات جغـرافية في ٤٦ دولـة ، منها النمسا والجزائـر وبريـطانيا والأرجنتين . . . وجمهوريـة مصر العربيـة . . وغيرهـا . ونشاطـات هذه الجمعيـات لم تكن هي نفسها في كل البلدان والعصور ، ومع ذلك ومهما كان مستوى نشاطاتهـا فقد أسهمت كلها ، ولا تزال تسهم ، في تطوير علم الجغرافية . فبإشراف هـذه الجمعيات ومساهمتها تنظم البعثات الجغرافية وتصدر المجلات الجغرافية وكذلك الأعمـال الكبرى والخـرائط الجغـرافيـة . وخـلال الفتـرة الممتـدة مـا بـين ١٨٧١ و١٩١٣ قـامت هـذه الجمعيـات بـالعـديـد من المؤتمـرات ، ممـا أدى الى قيـام الاتحـاد الـدولي للجمعيـات الجغرافية ، هذا وفي البلدان الامبريالية فإن نشاط هذه الجمعيات الجغرافية ، سيما عندما تموّل من قبل الدول والاحتكارات ، غالباً ما يتجه نحو خدمة المخططات الحربية والاعتداء والاستيلاء على أراضي الغير ، وتستبعد عندها بالتالي الى الخطوط الخلفية القضايا العلمية الرئيسية في الموضوع . أما في البلدان الاشتراكية فإنها تهدف ، في اتجاهها في الجغرافية ، فقط الى العلم والتربية والاقتصاد الوطني .

ومن مختلف أنـواع الجمعيـات الجغـرافيـة ، الأكـثر مـا تكـون انتشـاراً ، هي الجمعيـات ذات الصفـة نصف العلميـة ونصف الاجتمـاعيـة ، المؤلفـة من التجـار والعسكريين وموظفي الحكومـة والأساتـذة والمدرسـين وغيرهم ممن يهتمـون بالجغـرافية والرحلات . ومن أشهرها في هذا المقام الجمعية الجغرافيـة الوطنيـة (وشنطن د.س.) في الولايات المتحدة الاميركية والجمعية الجغرافية الكندية في أوتاوا . وهناك الجمعيـات المحلية في برلين وروما وباريس وفيلدلفيا وشيكاغو . وكل هذه الجمعيات لها مكتبـات

ومجموعات خرائط وتقدم المحاضرات ، وتنشر المجلات ذات الصفة المهنية وكذلك التبسيطية .

وهناك منظمات أخرى في هذا المجال كالنادي « الألبي » في انكلترا ونادي المكتشفين في الولايات المتحدة الاميركية وجمعية « هاكلوت » في انكلترا ، وكلها تهتم بشكل رئيسي بتنظيم البعثات وتنشر التقارير عن الاكتشافات التي تقوم بها وكذلك الرحلات في بعض المناطق المحددة .

وبعض هذه الجمعيات يحصل على مساعدات جزئية من الدولة كالجمعية الجغرافية الملكية في لندن ، والبعض الآخر من هذه الجمعيات ، كالجمعية الجغرافية الأميركية في نيويورك ، يحصل على المداخيل من الهبات والمنح والأبحاث التي يقوم بها لقاء عقود بأجر . ولدى هذه الجمعيات ملاكات من الاختصاصيين ، وقد اتسعت تسهيلات البحث لديها ، وهي تصدر المجلات ذات الصفة الأكاديمية الرفيعة ، كالمجلة الجغرافية والفصلية الجغرافية . هذا كما تقدم المحاضرات وتشرف على البعثات العلمية وتنشر التقارير والأبحاث المونوغرافية والكتب في مختلف علوم الجغرافية . ومن أشهر المجلات بهذا الصدد في البلدان الرأسمالية : « المجلة الجغرافية » (لندن) في انكلترا ، « الحولية الجغرافية » (باريس) في فرنسا ، المجلة الجغرافية (نيويورك) في الولايات المتحدة الأميركية ، الخ . . . أما أشهرها في البلدان الاشتراكية فهي : مجلة الجغرافية (موسكو) في الاتحاد السوفييتي ، مجموعات الجمعية الجغرافية السنوية (براغ) في تشكسلوفاكيا ، الخ . . . كذلك يصدر البعض من هذه المجلات في البلدان النامية ، كالأرجنتين والهند وباكستان ، الخ . . هذا وتجدر الإشارة الى وجود بعض المجلات الجغرافية المختصة في الجغرافية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية وهولندا وألمانيا الغربية .

كما تنبغي الإشارة بالمناسبة أيضاً الى الجمعيات المخصصة لمدرسي الجغرافية كالمجلس الوطني في الولايات المتحدة الأميركية والجمعية الجغرافية في انكلترا ، وكلاهما يهتم بتطوير وسائل التربية الجغرافية ونطاقها . وأساتذة المعاهد والجامعات هنا يقتسمون اهتماماتهم فيما بين الجمعيات التربوية المذكورة والجمعيات المهنية ، ذات الأعضاء المتمرسين بالجغرافية شكلياً ويعملون فيها كجغرافيين. ومثال هذه الجمعيات ، التي تهتم بشكل رئيسي بالأبحاث الجغرافية وتطبيقها لتقدم هذه المهنة هي : جمعية الجغرافيين الأميركيين ومعهد الجغرافيين الانكليز وجمعية الجغرافيين الفرنسيين والمعهد المركزي للجغرافيين الألمان . ومجلات هذه الجمعيات مخصصة بشكل شبه كلي لنتائج ابحاثها في الوقت الذي ينشر البعض منها الأنباء الجغرافية ، الى جانب الدوريات الأكاديمية والدراسات المونوغرافية .

وهناك المعاهد الجغرافية ، التي هي دون الجمعيات اتساعاً وشمولاً ، وهي ذات صفة مهنية وغالباً ما تكون ملحقة بأقسام الجامعات أو أقسام الجمعيات والمنظمات العلمية الكبيرة ، كقسم الجغرافية والخرائط لجمعية المكتبات الخاصة في الولايات المتحدة الأميركية وكذلك القسم «E» من الجمعية الأميركية لتقدم العلوم ، والقسم «E» من الجمعية البريطانية لتقدم العلوم ، وقسم علوم الأرض في الأكاديمية الوطنية للمعهد الوطني للبحوث العلمية في الولايات المتحدة الأميركية ، ومعهد الجغرافية لدى أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي .

هذا وإلى جانب هذه المعاهد المتعددة الأقسام ، يوجد في بعض البلدان بعض المعاهد المتخصصة ببعض الفروع الجغرافية ، مثالنا على ذلك معهد الجغرافية الاقتصادية لدى كلية الجغرافية في جامعة لينتغراد وأيضاً معهد سيبيريا للجغرافية وهو فرع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ويهتم بدراسة مسائل جغرافية سيبيريا الطبيعية والاقتصادية. وغالباً ما توجد هذه المعاهد الإقتصادية في إطار كليات الجامعات كما رأينا وتمارس بالتالي ، الى جانب البحث ، المهام التربوية . كذلك هناك معهد الجغرافية الاقتصادية والسياسية في جامعة برلين باسم همبولدت ، الخ . .

وهناك بعض المعاهد لدى الجامعات ، كما في فرنسا مثلاً ، حيث في باريس وستراسبورغ وليل وبوردو المعاهد الوطنية للجغرافية المخصصة بإصدار الخرائط فقط ، الخ . .

وهناك الوكالات الحكومية الجغرافية كالمعهد الجغرافي الوطني في فرنسا ، والمجلس الوطني للجغرافية في البرازيل ، وفرع الجغرافية في قسم المناجم وتكنيك المسح في كندا ، وهذه تقوم ، في معظم الأحيان ، بالأبحاث لدى المعاهد والجمعيات الجغرافية .

وأعضاء بعض الجمعيات الجغرافية الوطنية والاقليمية وحتى المحلية هم أحياناً من رعايا البلدان الأجنبية . والمؤتمرات الدولية للجمعيات الجغرافية ترمي الى التعارف المتبادل لأهم النجاحات في حقل العلوم الجغرافية . المؤتمر الدولي الأول لتقدم العلوم الجغرافية عقد في انفرس ـ بلجيكا في سنة ١٨٧١ . وقد عقدت مؤتمرات لاحقة في باريس سنة ١٨٧٥ والبندقية سنة ١٨٨١ ولندن سنة ١٨٩٥ ومختلف مدن الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٠٤ وجنيف سنة ١٩٠٨ وروما سنة ١٩١٣ وستوكهولم سنة ١٩٦٠ . في سنة ١٩٢٢ تأسس الاتحاد الدولي للجغرافية في بروكسل ، والدول الأعضاء في هذا الاتحاد منتسبون عبر أكاديميات العلوم والمنظمات الجغرافية الرئيسية لبلدانهم . هذا ومركز الاتحاد يتغير مع كل انتخاب سكرتارية جديدة في الجمعية العمومية ، التي تعقد مرة كل أربع سنوات . هذا والأبحاث والأعمال التنظيمية

للاتحاد يقوم بها مجموعة من اللجان المتخصصة . هـذا والمؤتمرات الجغـرافية التي تعقـد باشراف الاتحـاد يحضرهـا الممثلون الرسميـون للدول الأعضاء والجغـرافيون الأفـراد ، الذين يقدمون ويناقشون الأبحاث .

وهنـاك أيضاً الاجتمـاعـات الجغـرافية الـوطنيـة التي تجـري عـادة لاستعـراض نجـاحات علوم الجغـرافية في مختلف البلدان خـلال فترة من الـزمن . أمـا في البلدان الاشتراكية فيضاف الى ما ذكرنا التحاور في التطور المستقبلي للجغرافية بالنسبـة لمهمات الاقتصاد الوطني والثقافة . وبالنسبة للاتحاد السـوفييتي فأول اجتمـاع فدرالي للجغـرافية كـان في سنة ١٩٣٣ في مـوسكو والثـاني في سنـة ١٩٤٧ في لينغـراد والثـالث في سنـة ١٩٦٠ في كييف والرابع سنة ١٩٦٤ في موسكو .

كـما ينبغي الاشارة الى المعهـد الاميركي العـالمي للجغرافيـة والتـاريـخ ، الـذي أنشيء في سنة ١٩٢٨ ، كفرع لمنظمة الـدول الأميركيـة ومركـزه الرئيسي في مكسيكـو ويضـم ٢٢ عضواً. ولدى المعهـد المذكـور ثلاثـة لجان لـلاهتمام بـالخرائط والجغـرافية والتـاريخ . وهـذه اللجان تجتمـع على انفـراد للتشاور مـرة كل سنتـين ، ومع بعضهـا البعض في جمعية عمومية مرة كل أربع سنوات . وفيما بين الاجتماعات العموميـة يقود العمـل في المعهد مجلس مستشـارين ، مؤلف من ممثلين عن الدول الأعضـاء ، بمثـابـة عضو واحد عن كل دولة .

والجمعية الدولية لجغرافيـة للأمـراض ظهـرت في جنيف سنة ١٩٣١ وهي مؤلفـة من جمعيات وطنية وأفراد مهتمين في التوزع الجغرافي للأمراض .

نكتفي بهذا القدر فيما يتعلق بالجمعيات الجغرافية ومؤتمراتها والمعاهـد الجغرافيـة والمجلات الجغرافية .

مراجع القسم الأول

الجغرافية الاقتصادية
التاريخ والنظرية والتنظيم

اللغة العربية

١ ـ الموسوعة العربية الميسرة ، بإشراف محمد شفيق غربال ، دار القلم ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢ ـ د. حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٥ .

٣ ـ د. محمد محمود الصياد ، مقدمة في الجغرافيا الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت (؟) (مع الإشارة الى أن التعريف بالكتاب بتوقيع المؤلف ، بيروت ، الروشة عام ١٩٧١) .

٤ ـ د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، الطبعة الثالثة ، مزيدة ومنقحة ، دار النهضة العربية ، بيروت (؟) (إنما مقدمة الطبعة الثالثة مذيلة بعنوان وتاريخ : الدوحة ـ قطر في ٢٠ ـ ١٠ ـ ١٩٧٣) .

٥ ـ د. حسن سيد أحمد أبو العينين ، الموارد الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مكتبة مكاوي ، بيروت ١٩٧٩ .

٦ ـ د. حسن أبو العينين ، جغرافية العالم الاقليمية ـ آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادىء ، الطبعة الخامسة ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ .

٧ ـ نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ، القاهرة ١٩٦٠ .

٨ ـ د. عاطف علبي ، الإحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، الطبعة الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) ، بيروت ١٩٨١ .

٩ ـ د. عاطف علبي ، « التاريخ الاقتصادي وعلاقته بكل من الاقتصاد والتاريخ » ، مجلة « الفكر العربي » ، العدد الثاني الخاص بالكتابة التاريخية المعاصرة ومناهجها ، تموز ـ آب ١٩٧٨ ـ معهد الإنماء العربي ، بيروت .

اللغة الروسية :

١٠ ـ الموسوعة الجغرافية الموجزة في خمسة أجزاء ، منشورات الدولة العلمية .

١١ ـ القاموس الموسوعي في جزءين ، منشورات الموسوعة السوفييتية ، موسكو ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ .

١٢ ـ موجز القاموس الاقتصادي ، تحرير غ. أ. كازلوف وس.ب. برفوشين ، منشورات الآداب السياسية للدولة ، موسكو ١٩٥٨ .

١٣ ـ دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الجديد ، موسكو ١٩٧٧ .

١٤ ـ أعمال خطة « غويلرو » ، منشورات الدولة السياسية ، موسكو ١٩٥٢ .

١٥ ـ خطة كهربة روسيا ، منشورات الدولة السياسية ـ موسكو ١٩٥٥ .

١٦ ـ التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، موسكو ١٩٥٧ .

١٧ ـ ك. ماركس وف. أنجلز ، رسائل مختارة ، موسكو ١٩٥٣ .

١٨ ـ ن. بارانسكي ، الجغرافيا الاقتصادية ، علم الخرائط الاقتصادية ، موسكو ١٩٦٦ .

١٩ ـ ن. كلاسوفسكي ، نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، موسكو ١٩٦٠ .

٢٠ ـ و. إيزرد ، طرق التحليل الاقليمي ، المدخل الى علم التحليل الاقليمي ، ترجمة مختصرة عن اللغة الانكليزية بقلم ف. م. كوخن ، يو. خ. لينسا ، س.ن. تاغرا ، تقديم وتحرير البروفسور أ. إ. برويست ، منشورات التقدم ، موسكو ١٩٦٦ .

٢١ ـ أ. لبر ، توزع الصناعة ، ١٩٠٩ ، مترجم عن الانكليزية باقتضاب ، موسكو ١٩٢٦ .

٢٢ ـ ف. ليونتيف ، دراسة هيكلية الاقتصاد الاميركي ، مترجم عن الانكليزية ، منشورات الدولة السياسية ، موسكو ١٩٥٥ .

٢٣ ـ ن. كالاسوفسكي ، قضايا تنظيم التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، مجلة « الاقتصاد المخطط » ، العدد ٦ السنة ١٩٢٩ .

٢٤ ـ مسائل الجغرافيا ، المجموعة الثانية والمجموعة « ٣٧ » ، موسكو ١٩٦٤ .

اللغة الانكليزية

٢٥ - Encyclopédia Briranica.

٢٦ - P.A.S. Taylor, A Dictionary of Economic Terms, Routledge and Kegan Paul, London 1968

٢٧ - Everyman's Dictionary of Economics, Compiled by Arthur Seldom and F.G. Pennance, J.M. Dent and Sons Ltd., London 1965.

٢٨ - H. Robinson, Economic Geography, The M and E Handbook Series, MacDonald and Evans Ltd., London, W. C.E. 1968.

٢٩ - H. Robinson, Human Geography, The M and E Handbook Series, MacDonald and Evans Ltd., London, W.C.E. 1969.

٣٠ - W. Isard, Method of Regional Analysis, An Introduction to Regional Science, New-York 1960.

٣١ - W. Isard, Location and Space Economy, New York 1956.

٣٢ - Paul A. Samuelson, Economics, 8th Edition , International Student Edition, MacGrawhill Book Company, Tokyo 1970.

٣٣ - C.F. Jones and G.G. Darkenwald, Economic Geography, 4 th ed.. N.Y. 1959.

٣٤ - R.N.R. Brown, Principles of Economic Geography, London 1964.

٣٥ - C.F. Jones, Economic Geography, Mc. Millan, N.Y. 1967.

٣٦ - S.W. Wooldridge and W.G. East, The Spirit and Purpose of Geography, Hutchinson 1962.

٣٧ - J.M. Mac-Farlane, Economic Geography, London 1930.

٣٨ - H. Boesch, A Geography of Wold Economy, Van Nostrand, Rainhold Company, London 1964.

٣٩ - M.J. Webb, Economic Geography, A Frane work for a disciplinary definition in Economic Geography, vol. 37, 1961.

٤٠ - P.J.W. Alexander, Economic Geography, Prentice Hall, London 1963.

٤١ - E.B. Shaw, World Economic Geography, Prentice Hall, N.Y. 1972.

٤٦ - J.H. Paterson, Lamd Work and Ressourses, Arnold, London 1972.

اللغة الفرنسية

٤٣ - K. Marx, le Capital , Livre Premier, t1 et t2

٤٤ - K. Marx, Travail Salarié et Capital, Editions Sociales, Paris 1969.

٤٥ - K. Marx et F. Engels, œuvres Choisies

٤٦ - K. Marx et F, Engels, L'Ideologie Allemande, Editions Sociales. Paris 1965.

٤٧ - F. Engels, Anti-Duhring, Editions Sociales, Paris 1956

٤٨ - V. Lénine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 1

٤٩ - V. Lénine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 3

٥٠ - V. Lénine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 5

٥١ - V. Lenine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 13

٥٢ - V. Lenine: Œuvres, Paris-Moscou, t. 22

٥٣ - V. Lenine: Œuvres, Paris-Moscou, t. 27

٥٤ - V. Lenine: Œuvres, Paris-Moscou, t. 29

V. Lénine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 31 ٥٥ -

V. Lénine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 32 ٥٦ -

V. Lénine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 33 ٥٧ -

Le XXIV Congrès du P.C.U.S., Editions Novosti, Moscou 1971. ٥٨ -

Programme du Parti Communiste de l'Union Soviétique, Editions ٥٩ -
en Langues Etrangères, Moscou 1961.

Décisions du XXIe Congrès Extraordinaire du Parti Communiste de ٦٠ -
l'Union Soviétique, Editions en Langues Etrangres , Moscou1959.

Textes Programmes de la lutte pour la Paix, la Démocratie et le ٦١ -
Socialisme, Editions en Langues Etrangères, Moscou 1963.

N. Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique, Editions ٦٢ -
du «Progrès», Moscou 1975, (Traduit du russe).

Alexei Lavrichtcheve,Geographie Economique de l'U.R.S.S., Editions ٦٣ -
du Progrès, Moscou 1975 (Traduit du russe).

N. Nékrassove, L'Organisation Territoriale de l'Economie de ٦٤ -
l'U.R.S.S., Editions du Progrès, Moscou 1975 (Traduit du russe).

Y. Saouchkine, Geographie Economique, Théorie et Méthodes, Edi- ٦٥ -
tions du Progrès, Moscou 1980.

Pierre George, Précis de Geographie Economique,P.U.F., Paris 1970. ٦٦ -

A. Balnc et H. Chambre, L'U.R.S.S., Magellan, P.U.F., Paris 1975. ٦٧ -

Paul Claval, Elements de Géographie Economique, Editions M. Th. ٦٨ -
Génin, Librairies techniques, Paris 1976.

René Clozier, Histoire de la Géographie, Ve édition, Coll. «Que sais- - ٦٩
je?» P.U.F., Paris 1972.

Pierre George, Les Méthodes de la Géographie, Coll. «Que Sais-je?», - ٧٠
P.U.F. , Paris 1970.

Pierre George, L'Environnement, 2e éd, mise à jour, Coll. «Que Sais- - ٧١
je?», P.U.F. , Paris 1973.

Olivier Dolfus, L'Analyse Geographique, Coll. «Que Sais-je?», - ٧٢
P.U.F., Paris 1971

Olivier Dolfus, L'Espace Geographique, 2eéd. revisée et Corrigée, - ٧٣
Coll. «Que Sais-je?», P.U.F. Paris 1973.

Jacques R. Boudeville, Les Programmes Economiques, 3eéd. mise à - ٧٤
jour , Coll. «Que Sais-je?», P.U.F.-, Paris 1969.

Jacques R. Boudeville, Les Espaces Economiques, 3eéd. mise à jour , - ٧٥
Coll «Ques Sais-je?», P.U.F. Paris 1970.

Alain Rey, Encyclopédies et Dictionnaires, Coll «Que sais-je?», - ٧٦
P.U.F. Paris 1982.

A. Humboldt, Tableaux de la nature, Guide et Baudry Librairies- - ٧٧
éditeurs, t1 et 2 , Paris 1851.

القسم الثاني

الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

الفصل الأول

مفهوم الجغرافيا السياسية

يتضح مفهوم الجغرافيا السياسية من الاطلاع على تحديداتها ومن تفحص علاقتها بالعلوم الأخرى - الجغرافية وغير الجغرافية - وبشكل خاص الجغرافيا الاقتصادية وعلم السياسة ، فلنر ذلك فيما يلي .

الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية

تعتبر الجغرافيا السياسية من الموضوعات المعقدة والشائكة في مجموعة العلوم الجغرافية . وذلك لاضطرارها ربط العوامل الاجتماعية (التغيرات في السياسة الداخلية والخارجية والعمليات العسكرية) بالعوامل الطبيعية شبه الثابتة (التغيرات الجغرافية الطبيعية) . وفي ذلك فهي تشبه الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السكانية . إنما يبدو أن أوجه الشبه تقف عند هذا الحد ، حسب رؤيا المدرسة البورجوازية بالطبع . وذلك لأن الجغرافيا الاقتصادية ، أصبح لها ، في المدرسة الماركسية ، وفي النظام الاشتراكي على التحديد ، قانونية تجعلها مميزة ، بالرغم من التعقيد المذكور والذي تشارك فيه الجغرافيا السياسية ، مميزة عن هذه الأخيرة - الجغرافيا السياسية -، التي لم ترتكز بعد على مثيل الأرضية التي ارتكزت عليها هي - الجغرافيا الاقتصادية- في ظل النظام الاشتراكي . كما أن الجغرافيا السياسية ، بالرغم من كونها جزءاً لا يتجزأ من الجغرافيا الاقتصادية ، شبه غير معترف بها في المفهوم الماركسي للجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص ، حيث ترد كفرع للجغرافيا الاقتصادية وحتى كفرع استطرادي الى حد ما ، لم تكتمل المقومات المادية ، التي يمكن أن يرتكز عليها كعلم له قانونيته المحدّدة كما حصل في الجغرافيا الاقتصادية ، إلا إذا اعتبرنا الجغرافيا الاقتصادية قاعدته المادية .

إذن حتى أوجه الشبه فيما بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية العائد للتعقيد لا تشارك فيه المدرسة الماركسية المدرسة البورجوازية في رؤياها ، لما ذكرنا من

ارتكاز الجغرافيا الاقتصادية الى قانونية محددة واستحالة هذا الأمر بالنسبة للجغرافيا السياسية .

أما الاختلاف بالنسبة لما نحن بصدده وحسب المدرسة البورجوازية[١] ، فهو في المنطلق بالنسبة للجغرافيا السياسية وبالنسبة لفروع العلوم الجغرافية الأخرى (التطبيقية منها والنظرية ، الاقتصادية والسكانية ، الخ . .) . فكل فروع الجغرافيا تنطلق من الاقليم (نتاج الطبيعة في المنطلق) : وحدة الدراسة ، في حين أن الجغرافيا السياسية تنطلق من الدولة (نتاج البشر في المنطلق) : وحدة الدراسة . وذلك سواء أكانت الدولة مكونة من إقليم جغرافي واحد أو جزء منه ، إذا ما كانت الدول صغيرة المساحة (سويسرا تحتل جزءاً من اقليم جبال الألب الأوروبية مثلاً وكذلك هولندا جزءاً من الاقليم السهلي في دلتا الراين) . إنما إذا كانت الدولة كبيرة الحجم فقد تمتد سيادتها على عدة أقاليم طبيعية وحتى بشرية مختلفة (الاتحاد السوفييتي ، الولايات المتحدة الاميركية ، كندا ، أوستراليا ، الخ . .) .

كذلك ، وحسب المدرسة البورجوازية أيضاً ، يفترض في الجغرافيا السياسية دراسة المشاركة الاجتماعية للمواطنين ، بالرغم من خلفياتهم الاقليمية ، في اتجاه موحد واحد هو مصلحة الدولة . وهذه الرغبة تفترض إقامة تنظيمات مختلفة ، تعمل ، في إطار الدولة ، على تخطي الخلفيات الاقليمية العائدة للطبيعة والاقتصاد والسلالة والطائفة واللغة والحضارة . إنما في الوقت نفسه ، عمركزة هذا العمل الرامي الى التكامل ، في المؤسسات السلطوية المركزية للدولة . على أن النجاح هنا نسبي ولا يرافق دوماً المساعي المبذولة لتخطي الخلفيات الاقليمية وانعكاساتها الحضارية ، وبالتالي الفروقات ، في وحدة مصلحة الدولة العليا (إيطاليا الشمال والجنوب) . كما يضاف الى ما ذكرنا بالنسبة لعدم النجاح عوامل السلالة واللغة وبعد الأطراف عن مركز الحكم والسلطة . وهذا كله يفسر الرغبات الانفصالية التي تحدث حالياً ، حسب المدرسة البورجوازية بالطبع .

لا بد لنا هنا من وضع بعض النقاط على حروف ما استعرضنا من تعليل بالنسبة للمدرسة البورجوازية . فأولاً هناك غيبية ، يبدو لنا متعمدة بالنسبة للدولة ، تفرضها المصلحة الطبيعية ، في عبارة « مصلحة الدولة العليا » ، والتي سوف تتضح وتنجلي كما ينبغي فيما يلي من البحث. فبالنسبة للمدرسة الماركسية فإن المجتمع مؤلف من

---

(١) أنظر كتاب د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ (فيما بعد د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص . . .) . كما تنبغي الإشارة هنا إلى أن المؤلف يتبنى رؤيا المدرسة البورجوازية في كتابه المذكور ، على وجه العموم .

طبقات ، خصوصاً من الرؤيا السياسية ، قبل أن يتألف من اقليم أو جزء منه أو أكثر . هذا والمقرر في نهاية المطاف هو الناحية الاجتماعية وليس الطبيعية ، حسب المدرسة البورجوازية ، التي تأخذ بالحتمية ، جغرافية كانت أم تاريخية . وذلك مع الاشارة الى العلاقة الجدلية بين الناحيتين المذكورتين : الاجتماعية والطبيعية ، في وحدتها التي تؤلف المجتمع والدولة . ولذلك فالمقرر في نهاية المطاف ليس الأطر الطبيعية بل الاجتماعية ، ليس الحتمية الجغرافية بل طريقة انتاج الخيرات المادية في المجتمع .

ولذلك فالرغبة المذكورة في المساواة بين المواطنين المنتمين الى مختلف الأقاليم ، بتخطي الخلافات والفروقات فيما بينهم ، لا تكون بإعلانها في الدساتير ، إنما في التجسيد على الأرض . وذلك لا يكون إلا بواسطة الجغرافية الاقتصادية وعبر مبادئها الماركسية الثلاث : الوحدة أو المنطقة الاقتصادية أو حتى الإقليم الاقتصادي ، المساواة بين الريف والمدن ، المساواة بين القوميات (انظر القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، الفصل السابع ، تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الإشتراكي) .

وهذا يؤكد ما ذكرنا آنفاً من ميزة الجغرافيا الاقتصادية ، التي ترتكز الى قانونية محدّدة بالنسبة للجغرافيا السياسية ، التي تعوزها مثل هذه القانونية ؛ بالرغم من كون هذه الأخيرة فرعاً أو حتى جزءاً لا يتجزأ من الأولى ـ الجغرافيا الاقتصادية .

وبالتالي فالرغبات الانفصالية القائمة حالياً (كورسيكا ، الباسك ، ايرلندا ، الخ . .) في مختلف أقطار العالم تكمن جذورها في الأطر الاجتماعية وليس الطبيعية والبشرية ، حسبما ترى المدرسة البورجوازية . وخير مثال على ذلك الاتحاد السوفييتي ، الذي لا تجاريه دولة في تعدد الأقاليم الطبيعية والبشرية ، ومع ذلك لا تبرز فيه رغبات انفصالية ، من جراء الأخذ بالمساواة الاقتصادية والثقافية (كذلك يراجع بهذا الصدد القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم وبشكل خاص الفصل الثامن العائد الى توزع الانتاج في النظام الاشتراكي ، حيث القوانين السنة للإشتراكية) .

نقطة اختلاف أخرى هنا تكمن في أن الدولة كظاهرة لعملية اجتماعية تنشأ وتنمو وتزدهر وتضمحل معرّضة في النهاية الى البقاء أو الزوال . فكم هناك من دول كانت ثم زالت . هذا في حين أن الشعوب والأقاليم تبقى سواءً أبقيت وحدتها السياسية أم زالت . هذا بالإضافة الى كون الدولة ، بالرغم من الكينونة والزوال ، عرضة للتمدد والانكماش ، الأمر الذي يؤدي الى التغييرات المستمرة في خريطة العالم السياسية .

الواقع ان النظرة الى أوجه الشبه وكذلك الاختلاف بين الجغرافيا السياسية وبقية العلوم الجغرافية ، لدى المدرسة البورجوازية (عبر الأخذ بها من مؤلف د. محمد رياض بشكل خاص[٢] ، المعتمد العديد من المراجع الانكليزية والألمانية البورجوازية في الموضوع) تبقى في إطار الشكل ولا تلج المضمون ، حيث الجوهر ، تبقى في الشكل الطبيعي ولا تلج المضمون : الجوهر الاجتماعي - المقرر في نهاية المطاف ، عبر طريقة انتاج الخيرات المادية ، وليس الشكل الطبيعي ، عبر الحتمية الجغرافية ، والتي دحضناها في القسم الأول (أنظر الفصل الأول : تاريخ الجغرافيا ومفاهيمها من القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية - التاريخ والنظرية والتنظيم) .

في النهاية نعود الى ما أطلقنا من رأي في البداية هنا من أن الجغرافيا السياسية لم تصبح علماً ، بكل ما في الكلمة من معنى وموضوعية ، وذلك لانتفاء القانونية لديها ، في حين أن الجغرافيا الاقتصادية أصبحت علماً لوجود القانونية لديها ، وكما أسلفنا ، ولاختبارها أيضاً في محك الحياة العملية ، عبر بناء الإشتراكية في الاتحاد السوفييتي والعديد من دول الديمقراطيات الشعبية وبعض بلدان العالم الثالث .

الجغرافيا السياسية وعلم السياسة

تنبغي الإشارة أولاً الى الفرق الكبير بين الجغرافيا السياسية وبين علم السياسة ، بالرغم من المشاركة العامة بينهما هنا بالنسبة للدولة . فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن العنصرين الأساسيين : الأرض والشعب أو الأمة فيما بعد . وينتج عن تفاعل هذين العنصرين المعقد المتشابك عنصر ثالث هو السلطة ، حيث يتجلى ضعف الدولة أو قوتها ، نتيجة لسلامة أو عدم سلامة تركيبها . وهنا بالضبط تبرز الحدود : الإطار المحدد للوحدة السياسية في الجغرافيا السياسية ؛ رغماً عن التغيّرات التي تنتابها عبر الزمن ، فتصبح بذلك قائمة لفترة معينة من الزمن . وفي هذا الواقع الديناميكي يكمن ، ولو بالشكل ، المحرّك لحجم الدولة وكذلك علاقتها بالمجتمع الدولي المجاور (الإقليمي) أو البعيد (العالمي) . وسوف نرى كل ذلك بشيء من التفصيل فيما بعد ، إنما من رؤيا انتقادية لهذه النظرة البورجوازية (أنظر الفصل الرابع : الدولة والأمة والمواطنية العالمية والفصل السادس : حدود الدولة) .

فكما هو واضح فالجغرافيا السياسية تعمل على تحليل العلاقة بين الظروف المختلفة المتعددة للجغرافيا ، الطبيعية منها والبشرية داخل الدولة ، في حين أن علم السياسة يعمل من أجل التناسق بين الدول في علاقاتها المتبادلة .

---

(٢) وغيره من المؤلفين أمثال د. فتحي محمد أبو عيانة ود. صلاح الدين الشامي ود. محمد عبد الغني سعودي وغيرهم من المعتمدين على المؤلفين البورجوازيين الغربيين .

بالإضافة الى ما ذكرنا هناك نسبية الموضوعية في الوثائق الدبلوماسية وكذلك الدراسات التاريخية ، الأمر الذي يؤدي أحياناً الى الانحياز ، حتى ولو النسبي ؛ وذلك من جرّاء العواطف والانتماآت القومية الموروثة والمكتسبة ، بالنسبة للمهاجرين من دولة الى أخرى (لنتذكر هيغل وتخليه عن الجدلية في موقفه المقدس تجاه الدولة الألمانية) ، وأيضاً من جراء التماسك الحضاري ، الذي يتعدى الحدود القومية ليقوى ويشتد في إطار التجمعات الدولية التحتية والفوقية المختلفة (السوق الأوروبية المشتركة ، البرلمان الأوروبي ، مجلس التعاضد الاقتصادي ، الخ . .) وبشكل حاد ومتطرف أحياناً يؤدي الى العنصرية والفاشية (النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليابان والصهيونية في إسرائيل الخ . . ، حيث تجلت الجيوبوليتكا وفلسفتها البربرية للسيطرة الاقليمية والعالمية بشكل واضح كل الوضوح ، الخ . .) ؛ وكذلك من جراء الانتماآت الأيديولوجية المختلفة ، والتي تصب في نهاية المطاف في تياري البورجوازية والماركسية ، حيث يكمن ، بالنسبة للمدرسة الماركسية ، النقد الموجّه لما ذكرنا من رؤيا بورجوازية بالنسبة للفرق بين الجغرافيا السياسية وعلم السياسة ونسبية موضوعيتها في تناول المشاكل التي تتجدد فيصعب بالتالي الوصول الى القانونية والمبادىء العامة في هذين العلمين ، اللذين يصبحان من جراء ذلك بعيدين عن العلم بالمفهوم الموضوعي والقانوني ، وكما أشرنا الى ذلك آنفاً .

فالواقع إننا في هذه الرؤيا البورجوازية أمام محاولة تبرير اللاموضوعية « العلمية » في البحث[٣] ، نردها الى الموقف الطبقي المتعاطف مع موقف المدرسة البورجوازية ، في محاولة تبريرية لعدم موضوعيتها وعدم فضح انحيازها ، الواضح لمن يقرأ السطور وليس فيما بينها وبين أحرفها ، وذلك عبر الأخذ بالعواطف والشعور وتخطي الحدود القومية بواسطة المشاعر الحضارية ، التي تتطرف أحياناً لدرجة الفاشية ، وأخيراً عبر التمييز للمواقف بالرجوع الى الانتماآت الايديولوجية .

صحيح أن النقطة الأخيرة هي المحصّلة والجوهر في الموضوع ، إنما على أساس شرط محاكمة الآراء بالنسبة للمنطق والموضوعية في محك قطبيها: المدرستين المعبرتين عن موقفين طبقيين من كل شيء في الوجود . هذا كما لنا موقف مفصل معمق للموضوعات المطروحة في هذه الرؤيا البورجوازية بنقدها العام عبر التفسير للانتماء الطبقي فيها ، وذلك في معالجة الموضوعات المختلفة للجغرافيا السياسية فيما يلي من البحث .

هذا كما تنبغي الإشارة ، بالمناسبة ، إلى عدم التفريق فيما بين الجغرافيا السياسية

---

(٣) من قبل د. محمد رياض في كتابه الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، والذي أخذنا عنه مضمون هذه الرؤيا البورجوازية .

والجيوبوليتكا ، لدى المفكرين البورجوازيين في غالب الأحيان ؛ ويبدو لنا ذلك عن عمد وسابق تصميم مرتبطاً بالموقف الطبقي ومرتهنا له ، والمشار اليه آنفاً وحالياً . وهذا ما سوف نراه بالتفصيل خلال استعراضنا موضوع الجيوبوليتكا ، والذي نراه سلفاً غير الجغرافيا السياسية .

تحديدات الجغرافيا السياسية

الجغرافية السياسية هي حقل الدراسة الذي تتواجد فيه السياسة والجغرافية ، فيتداخلان ويؤثران في بعضهما البعض . وفيما مضى كان يفترض في الجغرافيا السياسية أن تفسر تواجد الدول مع حدودها وكذلك البرهنة على أسسها الطبيعية ، وبالتالي تمهيد الطريق وتعبيدها لعمل المؤرخ . وهكذا مفهوم قديم يصلح أكثر ما يكون لكتابة التاريخ السياسي . وقد قال ل. لوفيفر بهذا المعنى « وهناك نهائية ساذجة تقود أبحاث الجغرافية السياسية والفكرة شبه الواعية لوجود نوع ما من الضرورة المسبقة ، التي تفرض على الدولة الشكل الذي نراها عليه »[٤] . إنما اليوم فقد أصبح كل ذلك في حيز التاريخ .

الواقع أن هذا التحديد المائع والقديم لا يستحق التعليق ، لذلك ننتقل الى أهم منه فالجغرافية السياسية حسب ن.ج. بوتلز « تهتم بالمناطق المنظمة سياسياً ومواردها الطبيعية وامتداداتها ، وكذلك الأسباب في أخذها بهذا الشكل الجغرافي الخاص »[٥] وأما ف. ج. مونكهوز فيحددها « بأنها دراسة الدول وحدودها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وتجمعاتها ، وكذلك تنوع الظاهرة السياسية فيها ، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة هنا بعوامل أخرى على الأرض كسكن الإنسان »[٦] (١) .

لا حاجة للبرهنة على أن التحديد الثالث يتمم الثاني ، وبالتالي فالتحديدان يتممان بعضهما البعض . هذا كما أن التحديد التالي المقتبس من الموسوعة البريطانية يفسر ما سلف من تحديدات بأكثر ملموسية ويضيف عاملاً غير مادي وهو فكرة الدولة ، يؤدي الى شيء من التوازن ، فيما بين العامل المادي ـ الجغرافي والعامل المعنوي الجديد ، فكرة الدولة . ففي الجغرافية السياسية هنا ، يركز النظر على المناطق المنظمة أو المناطق السياسية . والغرض من ذلك البرهنة على أن الإدارة الفاعلة والمثمرة

---

(٤) L. Lefebre, la Terre et l'Evolution Humaine, Maurice le Lannou, la Géographie Humaine Flammarion Editeur, Paris 1949, p. 200.

(٥) H. Robinson, Human Geography, the M and E Hand Book series, Macdonald and Evans LTD, London, W.C. 1969: p. 137 . (H. Robinson, Human Geography p. فيما بعد)

(٦) Ibidem p. 137

لمنطقة سياسية ما تتوقف على الترتيب الجغرافي لمختلف أقسام الدولة ، كالعاصمة والمراكز الصناعية وكذلك السكانية والحدود والمناطق التابعة ومنابع المواد الأولية . ومن المعترف به أن أي دولة ناجحة تعمل على أساس فكرة للدولة ، تعتمد مجموعة مبادىء وتقاليد تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الشعب . هذا وفي البلدان التي تتواجد فيها آراء مختلفة لفكرة الدولة ، فإن عمل الدولة يتعرض للخطر . وبالتالي فتوافق هذه الآراء السياسية غير المادية أو عدمه مع الأوضاع المادية للدولة ، وقد أشرنا اليها ، يشكل مجالات وأساساً للنقاش والمحاكمة .

الواقع أن نقطة الضعف في هذا التحديد الأشمل من التحديدات التي سبقته والأكثر منها ملموسية ، والمضيف جديداً معنوياً ، نقطة الضعف فيه هي بالضبط هذا الجديد ، الذي يسلخ الدولة عن واقعها الاجتماعي ، ويعطيها مثالية تفصلها عن الواقع المعاش ، الأمر الذي يتلافاه التحديد التالي المستمد من الموسوعة الجغرافية السوفييتية ، وذلك بطرحه الواقع الاجتماعي بتركيبه الطبقي وبشكل ديناميكي وعبر التسلسل التاريخي وفي اطار الشمولية الدولية . وهذا هو الجديد بالنسبة لتحديد الموسوعة البريطانية ، إنما مع الإشارة الى أنه تحديد مقتضب للغاية ، وغير مفصل كما هو مرتجى . فالجغرافية السياسية هنا تدرس التاريخ والوضع الحالي لخارطة العالم وبعض أقسامه ، وكذلك التطور السياسي للبلدان والشعوب وتوزع القوى الطبقية فيها ، حسب خصائص تركيبها الاقتصادي - الاجتماعي . وتحوي أيضاً الجغرافية السياسية هنا قضايا تشكل البلاد وتاريخها وإدارتها .

حتى الآن ونحن نشعر بوضوح أننا تجاه تحديدات تطرح موضوعات الجغرافيا السياسية المختلفة . هذا في حين أن التحديدات البورجوازية التالية فإنها لا تكتفي بطرح الموضوعات بل تتعداها الى مناهج التحليل وطرح العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، إنما تنزلق في ذلك ، عبر التركيز على القوة المتأتية عن الخصائص الطبيعية ، نحو الحتمية الجغرافية ، وبالتالي نحو الجيوبوليتكا ، وذلك بشكل خاص في التحديد الذي ظهر مع الحرب العالمية الثانية ، حيث تأثير المساحة مع جديد ، يبدو لنا مستمداً من التحديد الماركسي ، هو « النظم السياسية » ودورها في تمايز الظاهرة السياسية بين الأقاليم السياسية أو الدول ، بالطبع كاستنتاج تعميمي مستمد من النشاط العملي للدور التاريخي المحدد لمسار التاريخ في عملية تصارع النظامين العالميين - الرأسمالية والإشتراكية - في المرحلة التي نعيش . هذا مع ملاحظة الأخذ بعبارة أو مصطلح « الاقليم السياسي » بمعنى الدولة بدلاً من عبارة أو مصطلح « الوحدة السياسية » ؛ على أن هذا من الشكل الذي لا يؤثر على المضمون بالنسبة لنا ، وكما سلف وعلقنا ونقدنا واضعين النقاط على الحروف في مستهل هذا الفصل .

فالجغرافيا السياسية ، حسب ر. هارتسهورن ، استناداً الى أخذه بالمنهج المورفولوجي سنة ١٩٣٥ لدراسة الأقاليم السياسية « تقوم على تحليل الخصائص الطبيعية والحضارية للدولة كمنطقة جغرافية »(٧) . لكنه أعاد النظر سنة ١٩٥٠ فأخذ بالمنهج الوظيفي في دراسة الأقاليم السياسية ، مركزاً على قوى التمايز والتماثل داخل الدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية ؛ بمعنى آخر أصبحت الجغرافيا السياسية لديه « تحليلاً للقوة وتقييماً للوزن السياسي للدولة وكل ما يعني ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وانتاجها والمشكلات المختلفة ، وباختصار كل ما يؤثر على قوتها ويسهم أو يحد من ثقلها في المجالين الاقليمي والعالمي »(٨) وبالتالي فالجغرافيا السياسية هنا أكثر ارتباطاً بالعلوم الجغرافية منها بالعلوم السياسية أو علم السكان وعلم الاجتماع .

وبدءاً من الحرب العالمية الثانية إتسع مفهوم الجغرافيا السياسية ليصبح « تحليلاً للتفاعل بين العمليات السياسية والمساحة الجغرافية أو النظم السياسية »(٩) . وذلك لأن التباين السياسي بين الدول المختلفة وحتى داخل الدولة الواحدة يتأتى عن مجموعة من العوامل المتشابكة التي تؤثر في الإتجاه أو السلوك السياسيين للسكان وما يتمخض عنها من قرارات وأفعال ، يهتم بها دارس الجغرافيا السياسية لمعرفة نتائجها . وبالتالي فهنالك علاقة كبيرة للجغرافيا السياسية بمختلف العلوم الانسانية ، منها علم السياسة (أنظر العنوان السابق في هذا الفصل) وعلم التاريخ وعلم السكان (أنظر الفصل الخامس : الأسس الجغرافية للدولة ـ المقومات الطبيعية والبشرية) ، التي تمد الجغرافيا بالكثير مما لديها لتقوم بتحليل الملامح والظاهرات السياسية التي تميز الأقاليم عن بعضها البعض(١٠)

هذا ويعتبر النمط السياسي العالمي ، بمعنى توزع الأقاليم السياسية على سطح الكرة الأرضية ، المكوّن الأساسي لمجال الجغرافيا السياسية . أما الأقليم السياسي ، بمعنى الدولة بالطبع ، فهو « ذلك الجزء من سطح الأرض الذي يتميز بشكل أو بأشكال محددة من الظاهرات السياسية ، ويشتمل تعبير الظاهرات الملامح الناجمة عن

---

(٧) R. Hartshorne, Political Geography, in American Geography Inventory and Prospect, ed. Preston James and Clarence Jones, Spracuse Univ. Press 1954.
(R.Hartshorne, Political Geography, p. فيا بعد)
نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ومقدمة الكتاب بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤ (فيا بعد د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ..)
(٨) المرجع السابق نفسه .
(٩) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٣
(١٠) المرجع السابق نفسه .

القوى السياسية والأفكار العقائدية التي تتولد عنها والتي تتمثل في السيطرة السياسية لحكومة ما على منطقة ما ذات حدود سياسية خاصة هي في الواقع حدود لسيادة الدولة ولرقعتها الجغرافية »[11] . فالجغرافيا السياسية بناء عليه هي : « دراسة الأقاليم السياسية (أو الدول ـ المؤلف) كظاهرات من سطح الأرض ، وتتحدد طبيعة هذه الأقاليم باختلاف الظاهرات السياسية في العالم »[12] ؛ بمعنى أن هناك مناطق سياسية ثابتة نسبياً وعلى فترات طويلة من الزمن مقابل مناطق اعتراها تغيير مستمر (حوض الكونغو ، شبه جزيرة كوريا ، جنوب شرقي آسيا وشرق أوروبا وغيرها) .

إذن في نهاية المطاف نلج ميدان الجغرافيا السياسية التطبيقية (٢) التي ليست موضوع بحثنا الآن ، على اعتبار أن تركيزنا هو على النواحي النظرية في الموضوع ، سواء أكان ذلك بالنسبة للجغرافية السياسية الآن أو الإقتصادية قبلاً أو السكانية لاحقاً ، وليس عبثاً إضافة كلمة « المقدمة » الى عنوان الكتاب : الجغرافيا الاقتصادية والسياسية السكانية .

---

(١١) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٣

(١٢) المرجع السابق نفسه .

الفصل الثاني

مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية

تعتمد دراسة المحيط السياسي من الناحية الجغرافية على المسح والتحليل داخل الإطار الخرائطي . وهناك ، حسب ر. هارتسهورن، أربعة مداخل أو مناهج للقيام بالمهمة المذكورة ، وهي :

أولاً : المنهج التحليلي ،
ثانياً : المنهج التاريخي ،
ثالثاً : المنهج المورفولوجي ،
رابعاً : المنهج الوظيفي[1] (٣) .

فالمنهج التحليلي يقوم على تحليل القوى الخاصة بالدول ودراستها ، بمعنى تحليل وحدات القوى السياسية وعلاقاتها مع بعضها البعض. وهذه الوحدات السياسية تتحدّد في المكان بمساحات معيّنة تؤثّر على أشكالها الداخلية وتحدد علاقاتها الخارجية بالوحدات السياسية الأخرى ، أما المنهج التاريخي فيهتمّ بالأقاليم السياسية في الماضي ، في حين يتفحص المنهج المورفولوجي مساحات الأقاليم السياسية في الحاضر من زاوية الشكل والهيئة . أخيراً هناك المنهج الوظيفي ، الذي يركّز الاهتمام على الوظائف والأعمال التي تجري في المساحات السياسية المذكورة فلنر ذلك فيما يلي :

أولاً ـ المنهج التحليلي :

هذا المنهج معمول به أيضاً في دراسة الموضوع السياسي ، ويرى أصحابه أن القوى داخل الدولة تتكوّن من الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش ، كما يرون أن الجغرافيا تشتمل على الموقع والحجم والشكل ، التي

(١) R. Hartshorne, Political Geography, in American Geography Inventory and prospect, ed. Preston James and Clorence Jones, Syracuse Univ. Press 1954.

تؤثّر على الدولة من حيث القرب حتى الاتصال بالمجتمع الدولي والبعد حتى الانعزال عنه . هذا بالإضافة الى التربة ودرجة خصوبتها ونسبة الصالح منها للزراعة والانتاج الزراعي ، وتأثير المناخ في هذا المجال ، والموارد الطبيعية المؤثّرة والاحتياطي منها للمستقبل . وهذه الموضوعات سوف نعالجها ولو بإيجاز فيما يلي من البحث ، من جراء الدور الذي يمكن أن تلعبه في مركز الدولة السياسي والحضاري بالنسبة للدول الأخرى ، هذا مع الإشارة مسبقاً الى نسبية دورها هذا ، العائد ، كما هو واضح الى أهمية دور الوسط الجغرافي ، وبالتالي دور الحتمية في التطور السياسي والحضاري للأمة والدولة ، لأن المقرر في نهاية المطاف هو طريقة انتاج الخيرات المادية وليس الظروف الطبيعية كما أسلفنا .

وهذا الذي أبدينا الآن ، بالنسبة للموقف من الحتمية الجغرافية ودورها في مركز ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ، يزداد وضوحاً لدى النظر في المدرسة البورجوازية عند تقييمها العناصر الجغرافية المرتبطة بالظاهرات السياسية البارزة ، حيث يطغى الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية . وفيما يلي هذه العناصر ، حسب المدرسة البورجوازية بالطبع .

١ـ البيئة الطبيعية ، حيث العناصر الجغرافية المتكاملة مع بعضها البعض ، كالسطح والمناخ والتربة والنبات الطبيعي والمجاري المائية والبحيرات الخ . . .

٢ـ الحركة والانتقال ، حيث حركة نقل البضائع والأشخاص والتيارات الفكرية .

٣ـ المواد الخام والسلع المصنّعة ونصف المصنعة ، حيث المواد والسلع المنتجة حالياً وتلك المتوقع انتاجها في المستقبل ، بالإستناد الى الكشوفات المعدنية والأبحاث الزراعية والصناعية ، والتوسع في التخطيط الاقتصادي العام للبلاد .

٤ـ السكان ، حيث الدراسة المونوغرافية الشاملة الى جانب الدراسة النوعية والايديولوجية للشعب .

٥ـ التركيب السياسي ، حيث دراسة نظم الإدارة وأشكالها وأهداف الحكم الحقيقية وليس النظرية ، بالإضافة الى العلاقات السياسية الداخلية والخارجية .

والأمثلة بالنسبة لهذه القائمة من العناصر الجغرافية المتكاملة المتداخلة وانعكاساتها السياسية كثيرة ، ونرد من يرغب بها الى الهامش رقم (٤) .

نقول هذا خصوصاً وأن هذه الأمثلة التي نورد في الهامش (٤) لا تخرج عن كونها تعتمد الحتمية الجغرافية في تفسير ارتباط الظاهرة الطبيعية بالظاهرة الاجتماعية ، مع

أن الواقع الحاضر المرتبط بالماضي والمتوقع المستقبلي ، بالاستناد الى تطور التكنيك والتكنولوجيا لا يقبل بهذا التحليل . كذلك غير صحيح كل الذي يلطفه ، أو يدحضه كون المقرّر في نهاية المطاف طريقة انتاج الخيرات المادية في المجتمع ، عبر العلم والتكنيك .

نقول هذا سيما وأن مجرد الأخذ بدور البيئة الطبيعية غير وارد القبول به كمقرر للتطور الاقتصادي وبالتالي السياسي فالتاريخي والحضاري بشكل عام . (للمزيد من هذه الرؤيا بالإمكان العودة الى القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، وبشكل أكثر دقة الفصل الأول منه : تاريخ الجغرافيا ومفاهيمها ، وبشكل خاص الحديث عن الوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية والإمكانية الجغرافية والبيئوية) .

والخلاصة ، بالإمكان القول أن المهم ، في المنهج التحليلي هنا ، ليس جمع العناصر الجغرافية والبشرية المختلفة ، على اعتبار أنها متوفرة وفي متناول الباحثين في الجغرافيا السياسية ، كما مر معنا ، بل معرفة نوعية هذه العناصر ووزنها النوعي ، ان جاز التعبير ، بالنسبة للعلاقات السياسية الداخلية والخارجية للدولة ، وبالشكل الذي يحول دون الضياع في خضم بحرها الزاخر ـ العناصر الجغرافية والبشرية المختلفة ـ (أنظر ما سلف من النص والهامش رقم (٤) العائد اليه) والزوغان عن الموضوع السياسي : غرض البحث وغايته في الجغرافيا السياسية ، وبالتالي الحيلولة دون تحوّل هذه الأخيرة ـ الجغرافيا السياسية ـ الى شبيه للجغرافيا الاقليمية . وكلّ ذلك بالطبع حسب المدرسة البورجوازية ، حيث يقول فريمان (T.W. Freeman) : « لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقليمية . فكلاهما أصبح مساعداً للآخر ، وذلك نتيجة للأبحاث السياسية للدول الجديدة في أوروبا (بعد الحرب العالمية الأولى)»[٢] . . وتأثير الدراسات الجديدة لبويمن (L.I. Bowman) الأميركي ودي مارتون (E.de Martone) الفرنسي ، ومكندر (H. J. Mackinder) الانكليزي ، وسفيجيتش (J. Cvijich) اليوغسلافي .

وتبرز الصعوبة في التمييز لمعرفة ثقل وزن مختلف العناصر التي ذكرنا عند محاولة معرفة القوى النسبية للدول والأحلاف والتكتلات السياسية ، عبر الأرقام المختلفة للمساحات والسكان ومساحات الأراضي المزروعة فعلاً وتلك القابلة للزراعة . والانتاج الصناعي الفعلي والمتوقع ، ومخزون المواد الأولية ، والطاقة العسكرية الخ . . . فإذا ما تناولنا الجغرافيا السياسية من هذه الزاوية وأخذنا بالعدد السكاني بدا انا

---

(٢) T.W. Freeman, A hundred years of geography, Methuen, London 1965, p.p. 205-206

أن الصين وكذلك الهند من القوى على المسرح العالمي . على أن الأمر يختلف عندما تربط الرقم السكاني بالمساحة الزراعية ، حيث تنعكس صورة أشكال سطح الأرض وعلاقتها بالمناخ والمياه والنبات الطبيعي ، بكلمة تنعكس خلفية البيئة الطبيعية للمنطقة أو الاقليم موضوع الدراسة وكذلك الدولة والقيمة الغذائية فيها . والشيء نفسه يقال بالنسبة لكثافة السكن المديني ، حيث تنعكس صورة التقدم التكنولوجي والصناعي والخدماتي ، وبالتالي الصورة العامة لتشكل وتوزّع الدخل الوطني عامة : الزراعة والصناعة والخدمات أو القطاع الأولي والثانوي والثلاثي .

وبالتالي فالمنهج التحليلي منهج مقارن . وقد طبق بنجاح في دراسة الدولة الواحدة ، ويمكن أن يطبق أيضاً في دراسة مجموعة من الدول في الإطار الاقليمي لمعرفة تحركها وديناميكيتها . على أنه من المستحسن في الدراسة المقارنة تحويل الأرقام المطلقة الى نسبية ، حيث تسهل كثيراً المقارنة ، التي تكشف عن المركز النسبي للدولة موضوع الدراسة أو المراكز النسبية للدول موضوع الدراسة الاقليمية في إطار المسرح العالمي .

والجدول التالي رقم -١- يوضح الدراسة المقارنة في هذا المنهج التحليلي وحيث يتّضح أن بإمكان سكان أميركا وروسيا التزايد دون الوصول الى مشكلة التضخم السكاني كما هو الأمر في الصين ، مما يعطينا معلومات عن إمكانية الزيادة بالسكان بصورة كبيرة في كندا ، في حين لا تحتمل أوروبا البحرية زيادة كبيرة في السكان .

الجدول رقم - ١ -(*)

العناصر الجغرافية الأساسية في تحليل القوى الدولية

الدولة	المساحة الكلية مليون ميل مربع	عدد السكان بالمليون	مساحة الأرض الزراعية بآلاف الأميال	كثافة السكان الى الأرض الزراعية	عدد سكان المدن بالمليون	٪ سكان المدن الى كل السكان	انتاج الصلب مليون طن
الولايات المتحدة	٣,٦٥	١٨٠	٧٠٠	٢٤٠	١٢٥	٧٠	٩٣
أوروبا البحرية	١,٢٢	٣٠٠	٢٨٥	١٠٥٠	١٨٠	٦٠	٩٨
الاتحاد السوفييتي	٨,٦٥	٢١٢	٩٠٠	٢٣٥	١٠٢	٤٨	٦٦
الصين	٣,٧٦	٧٠٠	٣٣٠	٢١٠٠	١٠٠	١٤	١٥
الهند	١,٢٦٠	٤٤٠	٥٢٠	٨٤٥	٧٥	١٧	٣
كندا	٣,٨٥	١٨	١٤٥	١٢٥	١٢	٦٧	٦
البرازيل	٣,٢٨	١٥	٢١٠	٣١٠	٢٥	٣٧	٢
نفس المعلومات مترجمة الى أرقام قياسية (Index)							
الولايات المتحدة	٣	١٠	٤,٩	٨,٨	١٠	٥	٤٦
اوروبا البحرية	(١)	١٦,٧	٢	٢	١٥	٤,٣	٤٩
الاتحاد السوفييتي	٧,٢	١١,٧	٦,٢	٨,٩	٨,٣	٣,٤	٣٣
الصين	٣,١	٣٨,٨	٢,٣	(١)	٨,٣	(١)	٧,٥
الهند	(١)	٢٤,٤	٣,٦	٢,٥	٦,٢	١,٢	١,٥
كندا	٣,٢	(١)	(١)	١٦,٧	(١)	٤,٨	٣
البرازيل	٢,٨	٣,٦	١,٤	٦,٨	٢	٢,٦	(١)

(*) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٣٥ .
وتنبغي الإشارة إلى أن أصغر رقم في كل عامود هو رقم الأساس ، باستثناء عامود الكثافة السكانية بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية ، حيث أعلى رقم هو رقم الأساس (الصين هنا) . ورقم الأساس في العامود موضوع بين قوسين . وكل الأرقام تعود للعام ١٩٦٠ ، باستثناء أرقام الصلب التي تعود للعام ١٩٥٩ .

إنما لا بد من الاستدراك هناوالتنبه الى أهمية العناصر غير المادية كالقوى الايديولوجية والدوافع والأهداف السياسية لكل دولة . ومع ذلك يبقى هذا التحليل الإطار الفعلي المادي ، الذي تدرس فيه العناصر الأخرى غير المادية التي ذكرنا .

(يراجع بهذا الخصوص الفصل العاشر : الجيوبوليتكا ، خصوصاً وان الطاغي على المدرسة البورجوازية الاخذ بالجيوبوليتكا كأنها الجغرافيا السياسية وعدم التفريق بينهما كما أشرنا الى ذلك آنفاً في الفصل الأول) .

كما تبغي الإشارة الى ضرورة عدم المغالاة في تقدير قيمة الدراسة التحليلية الرقمية المذكورة من جراء كون هل المقصود الانتاج الفعلي أو الممكن أو المتوقع ؟ وكذلك من جراء عدم وجود الأساس الموحّد لقياس الامكانية فيما بين الدول وأيضاً لتغيير الأرقام بمرور الزمن . ومع ذلك تبقى هذه الأرقام أساساً لا بأس به وتعطي مؤشرات جيدة ومقبولة بشكل عام ، إنما مع التحفظ الدائم حيالها ، وقبولها بشكل نسبي وليس مطلقاً، لعدم وجود بديل لها حتى تاريخه ، من أجل المقارنة ، ولو لفترة زمنية محددة .

والتحفظ ، الذي ذكرنا بالنسبة لأرقام الانتاج والإمكانية والمتوقع فيه ، ينسحب على المقاييس الأخرى كالسكن المديني .

وهنا بالذات تبرز خاصية الظروف التي تعطي للدولة صفتها المميزة لها عن غيرها من الدول ، عبر مستوى التطور المديني ، فيجسد بالنقاط التالية :

أولاً : المساهمة الكبيرة للصناعة والخدمات في تشكيل الدخل الوطني بالمستوى الذي يعكس تزايد نسبة السكن المديني .

ثانياً : شدة التكامل والترابط القومي بين سكان المدن لمحدودية المساحة التي يحتلون بينما سكان الريف يتبعثرون على مساحات واسعة ، بحيث يسهل بالنسبة للمدن الحكم الإداري المركزي والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية المختلفة وتكوين الرأي العام ، وبأسرع مما لدى سكان الريف . هذا بالإضافة الى الديناميكية التي تدمغ شخصية سكان المدن بالنسبة لسكان الأرياف من جراء التغيير التكنولوجي والتعليم المهني ، الأمر الذي يؤدي الى تنوع الانتاج وارتفاع مستوى الانتاجية .

ثالثاً : الدور الذي يلعبه سكان المدن بالنسبة للاستقرار السياسي والثورات السياسية الداخلية ، حيث هناك رأيان متناقضان ، الأول يرى لسكان المدن الدور الفعال في الحركات السياسية والمؤدي الى تغيير أساليب الحكم ، في حين يرى الثاني فيهم مرتكز الاستقرار السياسي[٣] .

---

(٣) يراجع بهذا الخصوص H. Weigest. Principles of political geography. New-York. Appleton 1957 p. 307

على أن الحقيقة ، بالنسبة لهذه النقطة الثالثة ، تكمن حسب المدرسة البورجوازية(٤) في الظروف التاريخية ومستوى تطور الاقتصاد في مختلف أجزاء العالم ، حيث يصبح للمدينة الدور الحاسم في التغيير السياسي من الاقطاعية الى الرأسمالية في أوروبا الغربية . ويضيف د. محمد رياض : « . . . ولا شك أن الماركسية في أوائل هذا القرن كانت تنظر الى القوى الدينامية للعمال وأصحاب الأجور على أنها العامل الحاسم في قيادة التغيير السياسي من الرأسمالية الى الاشتراكية . ولا يزال هذا منعكساً في التركيب الحزبي في أوروبا والمناطق الأوروبية الأصل من العالم الجديد . فالأحزاب الراديكالية وذات المسحة الاشتراكية (بأي صورة من الصور) تجد مراكز قوتها الأساسية في المدن وبين تكتلات العمال الكثيفة ، مثل المناجم ومدن المناجم . . . ويظهر الثقل السياسي في الوقت الحاضر لسكان المدن بصفة عامة في كثير من مناطق ودول العالم الثالث . . . »(٥) .

هذا كما أن استراتيجيات الثورات قد تغيرت كثيراً بظهور حرب العصابات والمقاومة في أوروبا والاتحاد السوفياتي ، خلال فترة الحكم النازي القصيرة . وبذلك برز الفلاحون وسكان الريف كعنصر سياسي هام الى جانب القوى العمالية . أما في العالم الثالث فقد برز سكان الريف كجزء مكمّل لقوى التغيير والثورة في المدن (الثورة اليسارية في كوبا ، ثورة الفيتكونغ في فيتنام ، المد الثوري في ريف أمريكا اللاتينية رأي فرنز فانون في الموضوع في كتابه معذبو الأرض) .

يضاف الى ما ذكرنا كبير دور أهمية سرعة الاتصال ونقل الأخبار بالصحف والإذاعة والتلفزيون في تغيير أيديولوجية السكان وتكوين الرأي العام الثوري في الريف . هذا بالطبع الى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية لسكان الريف . الأمر الذي يجعل منهم قوة هامة للأعمال الثورية . ومع ذلك يبقى للمدينة الدور القيادي في التشكيل السياسي والتغيير السياسي الثوري . وذلك لأن سكان المدن كثرة ويتحركون في مساحات محددة صغيرة في إطار مصادر الفكر والدعوة للتغيير والثورة ، وخصوصاً المدن الكبرى كنيويورك ولندن وباريس وغيرها ، عكس ما هو عليه الأمر في المدن الزراعية . ويرجع ذلك ، حسب رأي المدرسة البورجوازية(٦) بالطبع ، الى العاملين التاليين :

١ ـ عدم الاستقرار في السوق من جراء المنافسة الصناعية العالمية المؤدية الى التذبذبات في سوق العمالة ومن ثم بروز البطالة وانخفاض الأجور .

---

(٤) نقلاً عند د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٣٨ .

(٥) المرجع السابق نفسه ص ٣٨ .

(٦) أنظر د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

٢ ـ البطالة في المدن ، لا سيما الكبيرة ، ومحاولات الحكومات الأخذ بمشروعات استيعاب العمالة الزائدة وصولاً الى التخطيط الارشادي في الرأسمالية والعلمي في الاشتراكية ، حيث تحدد الهجرة الى المدن .

لا بد هنا من نظرة ثانية في الموضوع . فأولاً ، يظهر بوضوح كلّي مما استعرضنا من اراء المدرسة البورجوازية في هذا المنهج التحليلي كبير دور الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية وأهميتها في تكوين المدن والتغيير الذي يطرأ على الريف من جراء ذلك فتحليل المدرسة للبورجوازية يتناول ما انتهى اليه واقع الحال في المدينة والريف في النظام الرأسمالي ، من دون الإشارة الى التغيير الذي حدث فيهما من جراء الانتقال التدريجي ، وعلى مراحل ، ومن ثم عبر الثورة السياسية ، من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي ، على يد الطبقة البورجوازية التي أرست أسس الحضارة الحديثة . بتعبير آخر ينظر الى اللوحة التي رسمت الوضع الذي انتهى اليه تطور الرأسمالية الحديثة في المدينة والريف وليس الفلم الذي أدى اليها ـ اللوحة ، أي بشكل استاتيكي من دون الإشارة الى الديناميكية التي أوصلت اليها ـ اللوحة ـ والتي تشكل جوهر التفسير ، لأن المدينة هي محور التغيير التقدمي الثوري وليس الريف المحافظ . ففي المدينة الطبقة الاجتماعية التي تحمل التغيير ـ الطبقة العاملة ، في عملية الصراع الطبقي فيما بينها وبين الرأسماليين مالكي أدوات الانتاج ، رغماً عن انخداعهم في عملية الانتقال الثوري من الاقطاعية الى الرأسمالية .

فالواقع أن د. محمد رياض يحاول أن يضع النقاط على الحروف في الموضوع بأداة تحليل ماركسية لا يجرؤ على ذكرها بالوضوح الكافي فيلبسها على غرار المنظرين البورجوازيين في الموضوع ، ثوب الجغرافيا والمدينة . أي أنه يفسر بالشكل ما يفترض تفسيره بالجوهر ، بعلم الجغرافيا الطبيعية ما يفترض تفسيره بعلم الاجتماع ، بالمدينة ما يتوجب تفسيره بسكان المدينة ونواتها الصلبة : الطبقة العاملة ، التي ، على أثر تأسيس الماركسية ونضج تجاربها نسبياً ، أخذت ترى ، وعن حق ضرورة تحالف العمال (المدينة) والفلاحين (الريف) لنجاح التغيير والثورة الصحيحة لمصلحتها ـ الثورة الاشتراكية .

هذا ، وبالنسبة لمقاومة النازية في الريف فالأمر طبيعي من قبل أحزاب الطبقة العاملة ، على اعتبار أن الريف رحب ويتيه فيه العدو المحتل . كما أن وجود الثورة في الريف لا يعني بالضرورة أن عناصرها بأجمعهم من سكان الريف ، حيث الأمية متفشية أكثر بكثير وبما لا يقاس بالمقارنة مع المدينة . وبالتالي فنحن نرى هنا عكس ما يرى د. محمد رياض من أثر الاعلام وسرعته في سكان الريف ونزداد قناعة بزخم نهوضهم الثوري وحميتهم الوطنية ، إنما كنتيجة بشكل أساسي ، الى جانب تأثير

الضائقة الاقتصادية في الريف عليهم ، كنتيجة لتحريض الأحزاب العمالية (من المدينة) في الريف وانتقالها اليه وتزعمها أعمال المقاومة ضد المحتل النازي في الحرب العالمية الثانية بشكل خاص وحركات التحرر الوطني فيها بعد (لنتذكر ماوتسي تونغ والزحف الكبير وكاسترو والصعود الى الغابات وغيفارا وغيرهم . .) .

بكلمة لا يجوز تفسير جوهر ومضمون القضايا الاجتماعية بغلافها الجغرافي الشكلي ، كما نرى لدى المدرسة البورجوازية هنا ، والتي تكابر على ما يبدو لنا ، ولا تريد الاعتراف بحقيقة وصحة تفسير المدرسة الماركسية الاجتماعي (وكما هو الأمر لدى د. محمد رياض) حفاظاً على مصلحتها الطبقية . وفي كل ذلك واضح تأثير الحتمية الجغرافية الدوغماتي ، في حين تكمن الحقيقة في الواقع الاجتماعي ـ الجوهر الذي ينتج عن عملية تطور الانتاج من جراء تطور قوى الانتاج . هذا الجوهر الذي أدى الى قيام المدينة وتطورها اللاحق ، الذي أصبح الشكل له وليس العكس هو الصحيح ، كما ترى المدرسة البورجوازية وترفض المدرسة الماركسية . هذا مع الإشارة الى عودة سكان المدن مؤخراً الى الامتداد في الريف ، عبر القطاع الثلاثي الخدماتي بمختلف فروعه .

وهناك في كل ما ذكرنا في هذا المنهج التحليلي خط واضح كل الوضوح حيال نظرتنا الى الموضوع وهو أننا لسنا تجاه الجغرافيا السياسية بقدر ما نحن تجاه الجيوبوليتكا ، التي قررنا منذ البدء أنها غير الجغرافيا السياسية ، وانها ، كما سوف نرى بالتفصيل شبه العلم أو بالأحرى شبه الكذب إن لم يكن الكذب نفسه . ومع ذلك نذكر ما ذكرنا واستعرضنا لطرح وجهة نظر المدرسة البورجوازية في المنهجية في الجغرافيا السياسية وبالنسبة للمنهج الأول فيها : المنهج التحليلي . أما الآن فإلى المنهج الثاني فيها : المنهج التاريخي .

ثانياً ـ المنهج التاريخي

إن دراسة مشكلات الماضي في الجغرافيا السياسية تشكّل الخلفية التاريخية التي لا غنى عنها لوصل تحليل مشكلات الحاضر بالماضي ، لما في ذلك من عبر ، خصوصاً وأن الحياة أو بالأحرى الحضارة هي سلسلة متواصلة من الاضافات على الماضي المؤدي الى الحاضر ـ المستقبل . وفي هذه الدراسة التاريخية يتناول البحث تطوّر نمو الدولة من القلب الى الأطراف ، مركّزاً في الوقت نفسه ، على الطرق التي يؤخذ بها لجذب وضم الأقاليم المختلفة وصولاً الى الحدود الحالية . وبالطبع فالظروف الطبيعية والحضارية للمنطقة التي تقع فيها الدولة موضوع البحث تشكّل الإطار الجغرافي ـ التاريخي للتحليل في الماضي هنا ، حيث تبرز أهمية علاقات الأرض بالدولة ، مثل الجبال والصحاري والمستنقعات والأنهر والبحيرات ودورها الايجابي كحدود طبيعية في حماية

الدولة المعنية تجاه الدولة الأخرى أو دورها السلبي الحائل دون تخطي الدولة المعنية لها الى حدود أخرى . بالإضافة الى ذلك هناك بالنسبة للعلاقات بين الأرض والدولة سهولة أو صعوبة الاتصال بين القلب والأطراف في الدولة ، حيث يبرز كبير تأثير مركز عاصمة الدولة بالنسبة لباقي الأراضي فيها . وكل ذلك بالطبع حسب المدرسة البورجوازية[٧] ، إنما مع الاستدراك للاشارة الى مأخذين بالنسبة لهذا المنهج وهما : أولاً الخوف من أن يتيه الباحث في الجغرافيا السياسية في بحر الأحداث التاريخية التي تبعده عن الاتجاه الصحيح ، فيصبح عندها غير مميز عن الباحث في التاريخ السياسي ؛ وثانياً الخوف من الخروج بأحكام عامة أو مبادىء نتيجة دراسة الحالات الخاصة[٨] .

في كل ما ذكرنا يبدو جلياً كبير دور الوسط الجغرافي في التطوّر التاريخي السياسي للدولة ورسمه لمسلسل الجغرافيا السياسية التاريخية فيه ، وبالتالي الأخذ بالحتمية الجغرافية والتاريخية في تفسير سير أحداث الماضي ، إنما دون إمكانية اسقاطها على سير أحداث الحاضر لتفسيرها ، كون التاريخ يعيد نفسه ، إنما بأشكال جديدة هي الانعكاس لمضمونها الجديد . هذا المضمون الجديد المتأتي عن تطوّر قوى الانتاج (من جرّاء التطوّر التكنولوجي والتكتيكي) وعلاقات الانتاج المنبثقة عنها وما تؤدي اليه من تطوّر أيديولوجي ينتهي الى تعبئة الطبقة الاجتماعية (الطبقة العاملة) التي تصبح قوة مادية ، حالما تعي مصالحها الذاتية وتصبح لنفسها ، فتقوم بعملية التغيير السياسي التاريخية في الإطار الجغرافي نفسه الذي كان لها ، الأمر الذي يدحض الحتمية الجغرافية المعتمدة في تحليل وتفسير المدرسة البورجوازية التي استعرضناها .

ويبدو لنا أن خير مثال لما نحن بصدده هنا هو الدولة اليهودية اليوم في فلسطين ، والتي لا يفيد دراسة ماضيها لإضاءة ظروفها الحاضرة وتفسير ما أقدمت عليه من عمل إغتصابي بحق العرب وأراضيهم بل يفيد الديماغوجية والكذب الجيوبولتيكي ، الذي هو في مصلحة اليهود والصهيونية وليس في مصلحة العرب ، حيث الحق والحقيقة التاريخية والقانونية والانسانية (٥) .

ثالثاً ـ المنهج المورفولوجي

يتركز اهتمام هذا المنهج بشكل الدولة من حيث النمط أو القالب ، والتركيب أو البناء . فيما يعود للنمط فإنه يتعلق بالترتيبات والتنظيمات المتأتية عن الارتباط السياسى الداخلي للدولة فيما بين وحداتها وأقاليمها وكذلك الارتباط السياسي

---

(٧) انظر د محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

(٨) د محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٠ ، مقدمة ص ٦ ـ ٧ (فيما بعد د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص . .) .

الخارجي ، فيما بينها وبين التكتلات السياسية الاقليمية وفي الوقت نفسه التحالفات العالمية . هذا في حين أن التركيب أو البناء يتعلّق بالمظاهر المكانية ، التي تشترك فيها الوحدات السياسية ، كمراكز الثقل السكانية والاقتصادية في داخل الدولة والعاصمة ومكوّنات الدولة وحدودها السياسية وخطط التنمية القائمة فيها ومشاكل السكان والاقتصاد والحدود . هذا كما بالإمكان تحليل ودراسة العناصر المذكورة بالنسبة للدولة الواحدة على أساسُ المقارنة بين الدول المختلفة أيضاً .

وخير مثال تاريخي لما نحن بصدده هو نمط الدولة الإيطالية ، على اعتبار أن موقع إيطاليا يمكّن من دراستها أيضاً في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، فبالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، فقد كسبت ايطاليا الكثير من إنتمائها اليها . وذلك لأن صناعة الصلب في شمالها ربحت كثيراً من ميزات تخفيض أسعار النقل للحديد الخردة بالسكك الحديدية عبر فرنسا الى توريتو . هذا وانتماءها الى التركيب الفوقي للاتحاد الأوروبي المذكور : حلف الأطلسي أصبح أمراً طبيعياً . وبناء عليه اعتبرت قاعدة وركيزة لأساطيل الحلف المذكور في المتوسط . كما زادت عليها الأعباء البحرية ، إنما بالمقابل حظيت بالدعم الكبير والعتاد الأكبر ، داخل الحلف ، سيما على أثر إنسحاب فرنسا منه .

أما فيما يعود لمظاهر البناء والتركيب الجيوبوليتيكي في إيطاليا فتبرز المشكلات التالية ، التي نستعرضها باختصار كلي كأمثلة لما ذكرنا من مشكلات بشكل مجرد عام .

مناطق التركيز السكاني والاقتصادي : في حوض نهر البو شمال ايطاليا يتركز : الصناعة معظم الانتاج الزراعي ونسبة كبيرة من السكان ذات الكثافة السكانية المرتفعة . كما أن وجود هذا الحوض على أطراف جبال الألب مكّنه من الحصول عل الطاقة الناتجة عن تساقط المياه وبالشكل المربح اقتصادياً . بالإضافة الى ما ذكرنا هناك الممرات الجبلية الطبيعية التي أمّنت اتصال شمال ايطاليا مع أوروبا الشمالية والغربية . وإذا ما أضفنا الى ما ذكرنا المناخ والتربة الغيضية وتساقط المياه يصبح الشمال الايطالي ، بشكل عام ، مركز الثقل الانتاجي الزراعي والصناعي والتجاري والسكاني والحضاري ، ومميزاً عن باقي إيطاليا ، الذي يتكوّن من عدة أحواض تمتد جنوبا ، في وسط وحول سلسلة جبال الانتين ، فضلاً عن المناخ المتقلّب وقلة المياه لمدة طويلة خلال فصل الصيف . وبالطبع فإن الأمر يزداد سوءاً كلما هبطنا نحو الجنوب في شبه الجزيرة الايطالية ، وحيث نصل الى الأسوأ في أقصى الجنوب وصقلية .

العاصمة : روما مدينة تاريخية ، إنما هي بعيدة عن القلب الاقتصادي لايطاليا وتفتقد بالتالي العمالة الصناعية وتعيش مع الاقليم حولها على العمالة الحكومية

والإداريـة والسياحيـة وصناعـة السينما وبعض الصنـاعات التحـويلية الاستهـلاكية من ملابس وأزياء وأحذية .

وقد نتج عن فقدان العمالة الصناعية ضعف الإنتماءات اليـسارية عامة في منـطقة رومـا يضاف الى ذلـك وجود دولـة الفاتيكـان ودورها المعنـوي في تـدعيم الاجنحـة اليمينية . وقد نتج عن هذا الـواقع هـدوء منطقـة روما بـالنسبة للمنـاطق الشـماليـة : القـاعدة اليـسـارية والمنـاطق الجنوبيـة الكثيرة القـلاقل من جـراء الفقر ، الـذي ينتهي بالـسكان الى التطرّف الايديولوجي : أقصى اليمين وأقصى اليسار .

الحدود الايطالية : الواقـع أن الحدود فيما بين إيـطاليا وفـرنسا والنمسـا وألبانيـا تذكّـرنا بالحدود فيما بين فرنسا وألمانيا . وكـذلك فيـما بين دول أوروبـا الشرقيـة . ففي هذه الحدود تبرز المحاولات التاريخية للشد والجذب بين هذه الدول وايطاليـا للحصول على المواقع الحدودية الاستراتيجيـة المتضمنة في كثـير من الأحيان المنـافع الاقتصـادية . يضـاف إلى ذلك تـواجد بعض سكـان القوميـات العائـلة لهذه الـدول في مختلف هذه الدول ، نتيجة الضـم القسري للمناطق الحدودية المذكورة ، مع مساحات أحيانـاً (كما في التيرول ما بـين النمسا وإيـطاليا) للدولـة المنتصرة بـالنسبة للدول الأخـرى ، الأمر الـذي يتج عنـه استمراريـة عدم الحـل الصحيح والعـادل والإنسـاني لهـذه المشـاكـل الحدودية التي تظل عالقة ريثما يأتي يوم تلطّـف فيـه لدرجـة النسيان والـذوبان في إطـار اتحاد إقليمي وحتى أوروبي (حلم المستقبل الممكن والذي أخذ يتجسد) وهو قائم على المصالح المتبادلة والعدالة الـديموغـرافية والجغـرافية الاقتصـادية والاجتمـاعية قبـل أي شيء ، والتي تتأتّـى عنها باقي العدالات الاجتماعية المختلفة مما ذكرنا ولم نذكر أيضاً .

هذا ، وللأمثلة الملموسة هنا وبـالنسبة لايـطاليا التي نستعـرض كمثل بـالإمكان مراجعة الهامش رقم (٦) .

مشكلات جنوب إيطاليا : ذكرنا أن في ايطاليا تناقضاً اقتصادياً ـ اجتماعياً فيما بين الشمال والجنوب قائماً على غنى واستثمار واستغلال الشمال للجنوب الفقير المستثمر والمستغل . على أننا لا نقبل بهذا الواقع كنتيجة للوسط الجغرافي للبلاد محكوم بـالحتمية الجغرافية وبالتالي الحتمية التاريخية لتطوّرها (كما ترى المدرسة البورجوازية) بل كعدم عدالة اقتصادية ـ اجتماعية نابعة من نظام اقتصادي ـ اجتماعي قائم على عدم العدالة المتأتية عن التناقض الجذري فيه .

كما هو واضح من المثل المذكور ، فإن هذا المنهج المورفولوجي[٩] يركّـز الاهتمام

(٩) والذي اقتبسـنا ، مع بعض التصحيحات له عند الضرورة ، عن د. محمد رياض في كتابه الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا كمثل للمدرسة البورجوازية .

بالشكل الجغرافي ، الذي يعتبره ، عبر الارتباطات الداخلية والخارجية والتي تتأثر به بالطبع ، المقرر لأوضاع الدولة السياسية والاجتماعية . بمعنى آخر يأخذ بالحتمية الجغرافية وبالتالي بالحتمية التاريخية والسياسية ، والجأ « إطار الجيوبولتيكا » بدلاً من الجغرافيا السياسية ، التي كما أسلفنا هي عند المدرسة البورجوازية مساوية لها ـ للجيوبولتيكا ـ دون تفريق أو تمييز ، كما ترى المدرسة الماركسية .

هذا في حين ترى المدرسة الماركسية ، وعن حق برهنّا عليه مراراً ، عبر البرهنة على عدم صحة الحتمية الجغرافية في القسم الذي بين أيدينا الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا وكذلك السابق عليه الجغرافيا الاقتصادية ، ترى ـ المدرسة الماركسية ـ في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السبب للمواقف السياسية المتخذة والمعبّرة عن موقف طبقي مصلحي ، مع اعترافها ، بالأثر ، إنما النسبي وليس المطلق ، للحتمية الجغرافية ، على اعتبار أن المقرر بالنسبة لها ـ المدرسة الماركسية ـ في نهاية المطاف ، وانطلاقاً من الجذور المادية الاقتصادية للموضوع ، هو طريقة انتاج الخيرات المادية .

هذه هي النظرة العامة الشاملة ، أما بالنسبة للمثل المتعلّق بإيطاليا ، ومن دون الدخول في التفاصيل ، أيضاً ، بالإمكان القول أن رد السبب لمواقفها الاقتصادية والسياسية المنسجمة مع باقي دول السوق الأوروبية المشتركة لا يعود الى الجغرافيا بقدر ما يعود للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية القائمة فيها ـ إيطاليا ـ . فالبورجوازية الايطالية ، صاحبة النظام الرأسمالي القائم في البلاد ، تمشياً مع تطور قوى الانتاج فيها تلتقي مصلحياً ، على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي : وبالتالي السياسي ، مع باقي أعضاء السوق المذكورة ـ البلدان الرأسمالية المماثلة لها ـ إيطاليا ـ . في وضعها الإقتصادي ـ الاجتماعي وبالتالي السياسي .

وفيما يعود لمناطق التركيز السكاني والاقتصادي فالعملية تتعلّق ، ليس فقط بالطبيعة ودورها الذي نعتبره نسبياً ، حسب المدرسة الماركسية ، إنما بشكل رئيسي ، وملموس بالنسبة لإيطاليا ، بتطوّر قوى الانتاج التي تخضع للمصلحة الطبقية ، حيث الربح المقرر والمقياس الأول والأخير ، لكل ما يتّخذ من خطوات مكانية على الأرض . هذا كما أن الوضع الصحيح أنه يتأثر بالأوضاع الطبيعية ، إنما تطور التكنيك والتكنولوجيا ، المكلف احياناً بالطبع ، إذ ما وجدت برامج تخطيط اقتصادي ـ اجتماعي شاملة كل ايطاليا ، تطور التكنيك والتكنولوجيا هذا بإمكانه أن يرفع مستوى الجنوب الايطالي موصلاً اليه العدالة الجغرافية والديمغرافية ، بحيث يتساوى ، على معظم الصعد ، مع الشمال الايطالي ، في إطار الدولة الايطالية ، التي تسودها العدالة على مختلف الصعد الاجتماعية ، كما أن الذي ذكرنا ينسحب على العاصمة روما .

أما التحليل الشكلي ، الذي هو في الواقع النتيجة والمحصّلة للأوضاع

الاجتماعية إذا ما حلّلت ، فغير صحيح بالشكل المطروح ، على اعتبار أنه يجزىء البلاد بشكل مفتعل ، كأنها غير مترابطة بالمواصلات المختلفة والإذاعة والتلفزيون والصحف (حيث بشكل خاص المنابر الحزبية اليمينية واليسارية الخ . .) الخ . . . . وفي كل ذلك رفض واضح للأسباب الإقتصادية ـ الاجتماعية ، كالنواة السببية المقرّرة لكل ما ينتج من أوضاع اقتصادية ـ اجتماعية ، تأخذ بها الجغرافيا السياسية البورجوازية وصولاً الى الجيوبوليتكا كنتائج للأوضاع الجغرافية للبلاد .

رابعا ـ المنهج الوظيفي

يتركز الاهتمام في هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة أو اقليم ما كوحدة سياسية . وتتكوّن كل منطقة أو اقليم أو وحدة سياسية من عدة وحدات سياسية أصغر منها وخاضعة لها . على أن هذه الوحدات السياسية الصغرى يفترض أن تكون وثيقة الارتباط بالدولة ولدرجة أكثر من ارتباطها فيما بين بعضها البعض ، أو بدولة خارجية . وذلك لان الدولة ، كيما تقوم بوظائفها بشكل عقلاني ، يلزمها أن تكون أقسامها في وحدة سياسية واضحة المعالم وقوية للغاية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاستراتيجية تجاه الدول الأخرى .

وبالتالي فهذا المنهج يركز على دراسة مواقع القوى المركزية في الدولة ، والتي يمكن أن تؤدي الى تفويتها . وذلك بالنسبة للمساحة والمكان .

هذا وزيادة في التفصيل لتبيان أثر القوى غير السياسية ، من طبيعية وبشرية ، على أوجه النشاط السياسي ، وفي الوقت نفسه أثر القوى السياسية نفسها على أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، وذلك لغرض الإيضاح لما يقصد بالقوى المركزية في الدولة ، نورد فيما يلي تعريف ومفهوم هذا المنهج حسبما ورد في كتاب د. فتحي محمد أبو عيانة الذي يقول : « المنهج الوظيفي هو دراسة الدولة أو الاقليم السياسي في ضوء علاقاته الداخلية والخارجية ، أي كيف استطاع الاقليم أن يحافظ على ذاته داخليا كوحدة سياسية متكاملة ، وما هو أثر العوامل أو القوى غير السياسية ، مثل المناخ والجبال أو وجود مجموعات عرقية مختلفة ، على أوجه النشاط السياسي للدولة ، وبالتالى ما هو أثر القوى السياسية على مثل هذه الملامح مثل أنماط العمران واستخدام الموارد أو حتى تنمية شبكات للنقل الداخلي ، أو هل الحكومة مستقلة أو خاضعة لنفوذ أجنبي ، وهل هناك مشكلات قائمة مع دولة أخرى»[10] .

يستنتج من ذلك أن هذا المنهج يدرس عنصر الوظيفية أكثر من التطور والتركيب بحيث يتمكن الباحث في الموضوع من تحديد أوجه الترابط فيما بين الظاهرات الهامة

---

(١٠) د. فتحي محمد أبو عيانه ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٤ ـ ٣٥

في الـدولة في ضـوء هدف محـدد معين ، يتمثّـل في الأسلوب الـذي تمارس بـه الدولـة وظيفتها لتحقيق أغراضها المشروعة . ومع ذلك لا بد من استدراكين هنـا بالنسبـة لأثر العوامل أو القوى غير السياسية على أوجه النشاط السياسي للدولة وبالمقـابل أثـر القوى السياسية للدولة على النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي للسكان : أولاً تجنّـب الأحكـام العامة أو التعميم على اعتبار ان استجابة الإنسـان للعوامـل الجغرافيـة ليست واحدة في مختلف الجهات . ثانياً ، فقدان العوامل الجغرافية الكثير من وظائفها من جراء التقـدم التكنـولوجي . فـالحدود السيـاسية أخـذت تفقد وظـائفها كحـواجز اقتصـادية نتيجة الاتفـاقيات الاقتصـادية ، سيـما المتعددة الأطـراف ، كالسـوق الأوروبيـة المشتـركـة ، وغيرها ، كما تغيّـرت أهمية بعض المواد (خاصة مواد الطاقة) نتيجة التقدم العلمي . أما أثر العامل السياسي على المظاهر غير السياسيـة للبيئة فـأمر حـديث الأخذ بـه ويعود انطلاقه لهارتسهورن عنـدما كتب عـن أثر تقسيم الحـرب العالمية الأولى على سيليـزيا كإقليم صناعي(١١) .

وبناء عليه ففي مجال التجارة الخارجية ، فإن وظيفة الـدولة هي العمـل للابقـاء على ميزان تجاري إيجابي لصالحها وصالح منتجاتها الوطنية . وهذا يجعل الدولة تفـرض قوانينها الخاصة على التجارة الخـارجية (الضـرائب الجمركيـة ، التشريعـات الجمركيـة المختلفة ، المساعدات الاقتصاديـة المختلفة ، الـخ . .) . هذا مع العلم أن سياسـة الـدولة في التجـارة الخارجيـة لا يمكن أن ترضي كـل فئـات المنتجـين والمستهلكـين في توزّعهم الجغرافي في البلاد(٧) . بالطبع هذا صحيح في النظام الرأسمالي ، في حين أن الأمـر يختلف في النظام الاشتـراكي ، من جـراء الأخـذ بـالتخـطيط الشـامـل للحيـاة الاقتصادية والاجتمـاعية ، وحيث التجـارة الخارجيـة لها مهمـة وظيفية محـددة في إطار خـطة الانماء الاقتصـادي والاجتماعي للبـلاد تتلخّـص في المساعـدة على تنفيـذ الخطة وليست غاية بحد ذاتها ، كما هو الأمر في النظام الرأسمالي .

وتنبغي الإشارة الى أن الدراسة الوظيفية ، التي يفترضها هذا المنهـج ، للأقسـام وضرورة ارتباطها القوي بالدولـة ، تتعارض مـع ما رأينـا في المنهج المـورفولـوجي عن فروقات بين الأقسام ، ردّها المنهج المـذكور ـ المـورفولـوجي ـ الى الحتمية الجغـرافية ، ورددناها نحن الى تطوّر الأوضاع الاجتماعية المتأتي عن تطور قـوى الانتاج ، وبـالتالي عن طريقة انتاج الخيرات المادية في المجتمع. وبذلك فاللزومية المـذكورة للتمـاسك فيـما بين الأقسام والـدولة تستحيـل فيها العقـلانية في ظـلّ النظام الـرأسمالي ، القـائم على قانون الربح ، وبالتالي عدم العدالة الاجتماعيـة والجغرافيـة والديمـوغرافيـة (موضـوع

(١١) R. Hartshorne, Geography and Political Boundaries in Upper Silesia, Anals of the association of American Geographers, XXIII, 1933.

المركز والأطراف ، الحركات الانفصالية) . هذا في حين أن هذه اللزومية ممكنة وتشكّل مبادىء الجغرافيا الاقتصادية الثلاثة في مجال توزّع الانتاج في النظام الاشتراكي (الإقليم أو المنطقة أو الوحدة الاقتصادية ، المساواة بين المدن والأرياف ، المساواة بين القوميات) ولدرجة يعتبرها البعض قوانين .

كما أن المنهج الوظيفي ، الذي استعرضنا ، يشمل في واقع الحال المناهج السابقة - التاريخي والتحليلي والمورفولوجي - ويتكامل معها بتركيز الاهتمام في الماضي والحاضر. فالمنهج التاريخي يشكّل الخلفية التي لا غنى عنها للتحليل والتركيب المورفولوجي الحالي للدولة ودور أقسامها المختلفة الوظيفي . فالأرض والاقتصاد والسكان والديناميكية التي تنتابها ، تتواجد في المناهج الأربعة ، وان بنسب مختلفة ، على أنها تشكّل الخط الواصل فيما بينها . ومع ذلك واستخلاصاً ، لما استعرضنا وحلّلنا وعلّقنا عليه ، يبدو لنا بوضوح أن المرتكز المادي للجغرافيا السياسية هو الجغرافيا الاقتصادية . وما النواحي الاستراتيجية إلاّ لحماية هذا المرتكز المادي (توزّع الانتاج) ، الذي يشكّل جوهر الجغرافيا الاقتصادية ، وهي من تركيبه الفوقي . وبالتالي فالجغرافيا الاقتصادية هي من القاعدة الاقتصادية في المجتمع والجغرافيا السياسية ، حيث النواحي الاستراتيجية ، من التركيب الفوقي لهذا المجتمع . وبالتالي فهما في وحدة عضوية جدلية لا إنفصام لها وكلّ منها يشكّل شرطاً للآخر كالطبيعة والمجتمع في وحدتها الجدلية .

كذلك فالمفارقات فيما بين الجغرافيا الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي (أنظر القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية - التاريخ والنظرية والتنظيم) ، تنعكس في الجغرافيا السياسية في إطار هذين النظامين . ولذلك فكلّ تحليل في الجغرافيا السياسية يستند الى الجغرافيا الاقتصادية يجد مرتكزه فيما سلف وأبدينا من آراء بالنسبة للمقارنة بين النظامين في هذه الجغرافيا الاقتصادية .

بالإضافة الى ما ذكرنا فإن هذه المناهج تتداخل أيضاً فيما بينها ، وحسب المدرسة البورجوازية ، على أرضية « المكان » ، الذي يلعب دوراً هاماً وحاسماً في كثير من الظاهرات الجغرافية والسياسية . كما أن هذا المكان بالرغم من ثباته الظاهري ، فهو يتحرّك ، من جراء ارتباطه الدائم بالإنسان ، فيصبح متحركاً مثله ، وبالتالي يتوجّب دراسة المكان دوماً بعلاقاته .

هذا وقد أخذ بظاهرة التغيير بالنسبة للمكان أ. مكندر في دراساته الجيوبولتيكية . فقد عدّل نظريته الخاصة بقلب العالم ، وتحدّث عن عنصر الانسان المحرّك (man-travelling elemet) ليعبّر عن الحركة المستمرة للانسان والأفكار والمنتجات . كذلك تحدث ج. غوتمان (J. Gottman) عن عامل الحركة (circulation

(Movement Factor المساعد على فهم الدوافع والضرورات المؤدية الى خطط وسياسات محددة . كما أشار الى أن نفس هذه الحركة تساعد على المرونة والتغير في الخطط والقرارات المتخذة. وقد رأى غوتمان في الحركة والأفكار القومية القوة الرئيسية في الجغرافيا السياسية . وفهم بالحركةأنها تشمل المواصلات والنقل على اختلاف أشكالها وكذلك التجارة الدولية . كما أنه رأى أن لا وجود للعلاقات الدولية مطلقاً من دون الحركة المذكورة .

هذا وان دراسة الحركة ، كما استعرضنا ، تشتمل على ثلاثة أوجه هي : طريق الحركة ، ميدان الحركة (في مداها من البداية الى النهاية) ووسيلة الحركة (بالبر والبحر والجو) . وبالتالي فالحركة وكما تدل عليها تسميتها عنصر شديد التغيّر وللدرجة يحيل المكان من عنصر ثابت الى عنصر متحرّك متغيّر ، حسبما أسلفنا ، وحسبما ترى المدرسة البورجوازية .

لا بد من الاستدراك هنا والقول أن الدور الهام والحاسم ، المشار اليه بالنسبة « للمكان » ، هو من رؤيا واقعية وليس قانونية وبالشكل وليس بالمضمون. كما نشعر هنا ، بالنسبة لما نحن بصدده ، بتحرك الجغرافيا السياسية ليتم إفرازها السلبي ؛ الجيوبولتيكا ، عبر الحتمية الجغرافية ، التي تشكّل المرتكز الجذري لكل التفسيرات البورجوازية للظواهر الجغرافية البشرية والسياسية .

هذا في حين أن المدرسة الماركسية تتناول المكان ودوره بالنسبة للظواهر الجغرافية البشرية والسياسية في وحدة جدلية متأتّية عن نظرتها الى وحدة جدلية الطبيعة والمجتمع . كما أن الانطلاق من رؤيا المدرسة الماركسية ، بالنسبة للحديث المساق عن الحركة المتلبسة بالمواصلات والنقل والتجارة الخارجية ، والمحرّكة للمكان كنتيجة فعل ، هو في نهاية المطاف جيوبولتيكا ، وجيوبولتيكا تبحث عن وسيلة تبريرية للتغيّرات الاعتدائية في المكان بالحركة ، كما نريد أن تفهم (وكما استعرضنا) وليس بحركة العدوان السافر ، الذي تعمل لتغطيته بالحركة ، عبر العلاقات الدولية ، كتبرير للإعتداءات الاستعمارية والامبريالية بمظهريها الاقتصادي والسياسي .

ونختم هذا الفصل بما عليه شبه إتفاق من قبل المختصين في الجغرافيا السياسية ، ألا وهو موضوعاتها الرئيسية التالية ، التي نثبتها في عناوينها الكبرى الثلاثة مرجعين من يرغب بالتفاصيل الى الهامش رقم (٨) .

١ ـ دراسة علاقات المكان داخل الدولة

٢ ـ دراسة علاقات المكان بين الدول

٣ ـ دراسة أنماط الدول[١٢] .

---

(١٢) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ،ص ٥٨ .

الفصل الثالث

تاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

إذا ما كانت الجغرافيا بشكل عام ، وبعض فروعها بشكل خاص (الجغرافيا الاقتصادية والبشرية) ، تعود جذورها للتاريخ القديم ، فإن الجغرافيا السياسية « علم » ، ان جاز اطلاق هذه التسمية عليه ، حديث (أواخر القرن التاسع عشر) . وهذا ، على ما يبدو لنا ، من أوجه الاختلاف ، إنما التاريخية الجذرية ،فيما بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية ، اللذين رأينا سابقاً بينهما أوجه شبه في سطحية تتناول الموضوع ليس إلا وأشرنا آنذاك الى الخلاف بينهما في العمق الجذري والجوهري (أنظر الفصل الأول : مفهوم الجغرافيا السياسية) .

نقول هذا بالرغم من أن دراسة الدولة ومقوماتها كعنصر من عناصر الدراسات الجغرافية بمعناها الواسع قد بدأت منذ ما يزيد على ألفي سنة[1] . فمبدأ العلاقات القائمة بين الظاهرات الطبيعية والسلوك السياسي ظهر في أفكار الأقدمين ، التي شكل البعض منها أساساً لأفكار حديثة ، في حين أن البعض الآخر أثبتت الدراسات خطأه . فعلى سبيل المثال لاحظ أرسطو أن الأقاليم الجغرافية المتنوعة السطح تؤدي الى نشوء عدة وحدات سياسية (كما في بلاد اليونان القديمة ، حيث كان نظام الدولة - المدينة - المؤلف) وليس وحدة واحدة (كما في مصر قديماً وحديثاً ، حيث نظام الدولة الواحدة الموحّدة - المؤلف) . وهذا ينسجم مع الكثير من الأفكار الحديثة ، التي برهن على صحتها تاريخ الكثير من الأقاليم السياسية في مختلف مناطق العالم . في حين أن الرأي القديم أيضاً ، والقائل بحتمية تأثير المناخ ، الذي يوفر بعض الخصائص لمجموعة معينة من البشر ، بحيث تتمكن من الحكم والسيادة على المجموعات الأخرى ، هذا الرأي ليس فيه شيء من الصواب ، رغم تجدد الأخذ به في القرن الثامن عشر على أيدي الفلاسفة الماديين الفرنسيين (مونتسكيو مثلاً) .

---

(١) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٢٥ .

كما أن التنوع بين شعوب العالم ودوله لفت نظر الكثيرين من الباحثين منذ القدم ، فانكبوا على وصفه وتحليله وربطه بمجموعة من العلاقات المتبادلة . فقد ربطوا بين الاختلافات الحضارية وتباين الظاهرات الطبيعية . فيما بعد أخذ الباحثون بدراسة الوحدات السياسية في ضوء أشكالها وطاقاتها الكامنة وأشكال حكوماتها . فهيبوقراط (٤٧٦ ـ ؟ق.م.) وأرسطو (٣٨٣ ـ ٣٢٢ ق.م.) وسترابون (٦٣ ق.م. ـ ٢٤ م.) من المفكرين القدامى الذين عملوا على إيضاح دور البيئة الطبيعية على النشاط البشري . وقد استنتج سترابون ، من دراسة الامبراطورية الرومانية في ضوء ما ذكرنا ، أن الوحدة السياسية الكبرى تتطلب الحكومة المركزية القوية ، حيث الحاكم الفرد . كما ذكّر بموقع ايطاليا الممتاز ومناخها ومواردها وكل ما جعلها بالاستنتاج المنطقي ، من رؤياه، هو بالطبع ، مؤهلة لقيام الوحدة السياسية التي عرفت : الدولة ـ الامبراطورية الرومانية(٢) .

لا نريد الخوض في التعليق على ما ذكرنا الآن من آراء وأمثلة ، بل نكتفي بالقول اننا تجاه رأي واحد أوحد متأتٍ عن الأخذ بالحتمية الجغرافية ، حتى قبل أن تكتشف وتقنن في القرن الثامن عشر على أيدي الفلاسفة الماديين الفرنسيين . وقد نقدناها سابقاً ولاحقاً وبرهنّا على عدم صحتها وعلى نسبية تأثيرها ليس إلا ، في بحثنا في الجغرافيا الاقتصادية (أنظر القسم الأول من الكتاب ، وخصوصاً الفصل الأول منه) وكذلك في الجغرافيا السياسية حالياً . ومع ذلك لا بد من الاشارة الى أن الإرتباط بالحتمية يؤدي الى خارج الجغرافيا السياسية ، يؤدي الى الجيوبوليتكا ، التي هي غير الجغرافيا السياسية ، كما ذكرنا وبرهنا آنفاً في الفصل الأول ونكرر الآن ولاحقاً ، خصوصاً وأن معظم الجغرافيين السياسيين البورجوازيين تنعدم لديهم التفرقة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا .

هذا في التاريخ القديم ، أما في القرون الوسطى فطغيان التعاليم الدينية أخمد جذوة الأفكار الجغرافية أي كانت ، ويجب انتظار أوائل القرن السادس عشر ، حيث عاد الكلام عن الظاهرات الطبيعية والظاهرات السياسية ، على يد أحد مفكري عصر الانبعاث ، الفرنسي ج. بودان (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦) الذي ربط بين طبائع الناس والمناخ . كما حاول في كتاباته تحديد شكل الحكومة أو الجمهورية ، وعمل على إيضاح الخصائص القومية التي تختلف حسب اختلافات المناخ والسطح . فبناء عليه وحسب بودان ، فإن شعوب الأقاليم الشمالية الجبلية الباردة يتصفون بالقوة والانضباط والنظام والشجاعة ، وهذا مما يميزهم عن شعوب الأقاليم الجنوبية الحارّة الذين يتصفون بالمكر والخداع والأخذ بالثأر ، في حين أن شعوب الأقاليم المعتدلة ، حيث المناخ المعتدل

---

(٢) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافية السياسية ، ص ٢٦ .

أيضاً ، يتصفون بأنهم أكثر فطنة من شعوب الشمال وأكثر نشاطاً من شعوب الجنوب ويختصون بالتالي بالقدرة على القيادة دون غيرهم .

الواقع أن هذا الكلام لا يخرج عن كونه يجري في إطار الحتمية الجغرافية فالتاريخية وينسحب عليه بالتالي ما سبق وعلقنا بالنسبة للموضوع في التاريخ القديم .

وفي التاريخ الحديث استمر الأخذ بخط الحتمية الجغرافية فالتاريخية في القرن الثامن عشر ، على أيدي الفلاسفة الماديين الفرنسيين ، حيث برز منهم مونتسكيو بشكل خاص (١٦٨٩ - ١٧٥٥) ، والذي رأى في كتابه « روح القوانين » أثر المناخ والسطح ، بل وأثر القارات والجزر على حياة الشعوب والقوانين والنظم السياسية ؛ كما أشار الى أن المناخ البارد يرتبط عادة بالحرية السياسية ، فيما المناخ الحار يؤدي الى العبودية والتحكم المطلق ، وان السهول الفسيحة والتلال تسمح بتكوين الامبراطوريات ، في حين تنمي الجبال والتلال روح الشعور بالاستقلال والنزوع نحو الحرية ، وأن سكان الجزر يمكنهم أن يدافعوا عن حريتهم بفعالية أكثر بكثير من سكان الأراضي القارية ، وبالتالي فتطلعاتهم متجهة باستمرار نحو الحرية[٣] .

لا حاجة بنا للتعليق على ما ذكرنا الآن ، إنما نقول إن موضوع تأثير الطبيعة على حياة الإنسان مأخوذ به بدءاً من التاريخ القديم فالوسيط والحديث . على أن تركّزه « كعلم » الحتمية الجغرافية فالتاريخية في الجغرافيا السياسية تجلى في أواخر القرن التاسع عشر على يد ف. راتزل ، إنما متجهاً نحو الجيوبوليتكا .

فالواقع أن فردريك راتزل هو مؤسس الجغرافيا السياسية (٩) ، وحيث تنعدم الحدود مع الجيوبوليتكا لدرجة التداخل والانتهاء الى التساوي تقريباً . كما يعتبر راتزل من أركان الجيوبوليتكا ومصادرها الأصلية ، وحيث يتجلى الاطار الفكري لجذورها ، عنينا الحتمية الجغرافية ورديفها الحتمية التاريخية . ومع ذلك فقد سبقه الى ذلك ، في منتصف القرن السابع عشر ، الطبيب البريطاني وليم بني ، الذي وضع كتاباً ركّز فيه على إيضاح العلاقة بين الدول وبين ظروف البيئة الجغرافية .فقد تحدث عن المساحة المثلى ، التي بإمكان الدولة السيطرة عليها ، وفي الوقت نفسه بسط سلطتها ونفوذها عليها ، والتي بإمكان السكان أيضاً استغلالها على أفضل وجه ، كما تنبه بني وأشار الى أهمية المدن الكبرى في ربط السكان وتوجههم الى القطب المركزية الجاذبة في الدولة وتوسع العمران ، بحيث تصبح الدولة الوحدة السياسية المتماسكة في الداخل وفي الوقت نفسه القوة التي لها الاعتبار في الخارج .

هذا كما تقدم أيضاً على ف. راتزل ملهمة في الموضوع كارل ريتر (١٧٧٩ -

---

(٣) نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٧ .

١٨٥٦) . فالواقع أنه خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حصل التطور في أفكار الحتمية في مجال الجغرافيا بفضل جهود هذين العالمين الالمانيين المذكورين . فريتر كان أستاذاً للجغرافيا في جامعة برلين لسنوات عديدة . وقد تحدث عن الحضارات البشرية ، التي رأى فيها وجوداً عضوياً في الطبيعة ، فهي تولد وتنمو وتنضج ثم لا تلبث أن تموت . وقد طور ريتر أفكاره في شكل تقسيمات إقليمية في الكرة الأرضية الموحّدة التي قسمها الى قسمين : اليابس (القارات) والماء (المحيطات) ، ثم قسّم اليابس الى قسمين هما العالم القديم والعالم الجديد . كما اعتبر ريتر القارات كلها وحدة طبيعية كاملة واعتبر الانسان وتنظيماته جزءاً لا يتجزأ من هذه الوحدة(٤) .

أما ف . راتزل (١٨٨٤ ـ ١٩٠٤) مؤسس الجغرافيا السياسية ، فقد كان استاذاً للجغرافيا في جامعة ليبزيغ بعد عشرين سنة من وفاة ريتر . وفي حين كان المفكرون القدامى يأخذون بالعلاقات العامة العريضة بين البيئة الجغرافية والقوى السياسية ، فإن راتزل ومن أخذ بنهجه بعده اهتموا بالتحليل العميق لتأثير البيئة على الوحدات السياسية . فقد ركز راتزل اهتمامه في كتاباته عن الجغرافيا السياسة على نمو الدول بشكل أساسي ، معتمداً على مبدأ ريتر في الحضارات العضوية . وبالتالي فقد أطنب في وصف الدولة ـ العضو البيولوجي ، الكائن الحي القائم في مجال محدد ، حيث ظاهر للعيان تأثره بفكر دارون عن القوانين البيولوجية للانتخاب الطبيعي وبقاء الأصلح . إذن بالنسبة لراتزل فالدولة كائن حي يناضل في سبيل توسيع المجال الذي يقوم عليه ويعيش بالمجال أو المدى الحيوي .

هذا ، وحسب المدرسة البورجوازية بالطبع ، فإن كتاب راتزل « الجغرافيا السياسية » الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر (سنة ١٨٩٧) هو أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول الموضوع السياسي في الجغرافيا . فقد اعتبر الجغرافيا السياسية جزءاً لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي . وواضح من خلال كتابه هذا والآراء التي أوردها فيه تمسكه بمساحة الدولة كمقياس لقوتها السياسية . وبناءً عليه فقد أوجب على سكان الدولة العمل على توسيع مساحتها باستمرار . وفي ذلك يتجلى إتجاهه التوسعي وحتى تحبيذه لمبدأ التوسع الإقليمي للدولة على حساب الدول المجاورة . وذلك لدرجة أنه رأى أن إنهيار الدولة يتأتى عن انهيار مجالها الحيوي . وبالتالي « فالحدود السياسية ليست في نظره بخطوط ثابتة ولكنها مناطق استيعاب متنقلة (Shifting zone of Assimilation) وإنها لا بد وأن تتجاوب باستمرار مع احتياجات الدولة »(٥) .

---

(٤) بتصرف عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٢٧ .

(٥) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ص ٢٩ .

وقد أورد راتزل سبعة قوانين تحكم ، حسب رأيه بالطبع ، حركة الدولة في مجالها الحيوي في مقال له بعنوان « القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة » ، نثبتها فيما يلي :

١ ـ إن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة . فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً خاصاً للحضارة فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة الدولة .

٢ ـ ان نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان ؛ ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع . وهذا يسلم بصحة نظرية ان العلم (الراية) يتبع التوسع التجاري .

٣ ـ يستمر نمو الدولة حتى يصل الى مرحلة الضم ، وذلك بإضافة وحدات صغرى اليها .

٤ ـ إن حدود أي دولة هي العضو الحي المغلف لها ، والذي يحميها (الحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب بل انها أيضاً توضح مراحل نموها) .

٥ ـ تسعى الدولة في نموها الى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية ، بمعنى أن هذه الأقسام إما أن تكون سهولاً أو مناطق جبلية أو مناطق تعدينية أو ذات قيمة في انتاج الغذاء .

٦ ـ ان الدافع الأول للتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج . معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها الى الجماعات البدائية وتدفعها زيادة عدد السكان الى الشعور بالحاجة الى التوسع .

٧ ـ ان الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة الى أخرى ثم يتزايد ويشتد . فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام »[٦] .

الواقع أن قراءة القوانين السبعة المذكورة تزيدنا يقيناً من إستناد كل من بني وريتر وراتزل الى الحتمية الجغرافية بشكل أكيد . كما يتضح من هذه القوانين رؤيا راتزل البيولوجية للدولة الكائن العضوي الحي الذي تدفعه الضرورة للنمو عن طريق

---

(٦) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٦٠ . كما تنبغي الإشارة الى أن القانون السادس غير واضح كما نقلنا وأثبتنا . وبالمناسبة هذه القوانين السبعة نفسها اطلعنا عليها في كتاب د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية نقلاً عن :

M.L. Alexander, World political Patterns, Chicago, 1966

ونثبتها في الهامش رقم (١٠) لضرورة المقارنة وزيادة في الايضاح والأمانة العلمية ، من جراء البون الكبير بين المؤلفين في الشكل والتفاصيل ، التي لا تؤثر على المعنى الاجمالي العام مع ذلك .

التمدد بالأعضاء التي تعوزه باستعمال القوة . وهكذا واقع لهكذا رؤيا هـو حسب رأينا ليس الجغرافيا السياسية بـل الجيوبـوليتكا . وقـد سبق وأشرنـا الى انعدام الفـارق بينها لـدى راتزل . لـذلك سـوف نرجىء الحديث عنه وعن مفهـومه للجغـرافيا السيـاسية والجيوبوليتكا لما بعد عن الحديث عند موضوع الجيوبوليتكا (في الفصل العـاشر) ، مع التشـديد مجـدداً على أخـذه بالحتميـة والجيوبـوليتكا دون الجغـرافيا السيـاسية بمفهـومها الصحيح كما سبق وأشرنا .

هذا ولا يخفف من إستنتاجنا هذا موقف كل من م. هـاسنجر (M. Hassinger) وهـ. أوفـربك (H. Overbeck) بـالنسبة لـراتزل . فهـاسنجر عـارض فكـرة الحتميـة الجغرافية لدى راتزل[٧] ، بقوله : « إن هدف الجغرافيا السياسية عند راتزل هو شـرح وتصوير الدولة على أنها كينونة حية مـرتبطة بـالأرض وعلى أنها جهـاز متغير مـع حركـة التـاريخ . وهكـذا فإن المكـان والموقـع والتغيّـرات التي تـطرأ عـلى الشكـل السيـاسي للسكان هي في نظر راتزل عوامل أساسية جوهـرية بينـما يقف العامـل البشري الـذي يتمثل في صورة الشعوب في خلفية الصورة »[٨] ، وهذا بالمناسبـة يتعارض مـع ما ورد في الفصل الثاني : مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية حـول العامـل البشري الـذي يحرّك المكان لدى هـ. مكندر وج. غوتمان عند الحديث عن المنهج المورفولوجي .

الواقع أن هـاسنجر لم يعـارض الحتمية الجغـرافية ، إنمـا أشار الى ضـرورة أخذ العوامل البشرية بعين الاعتبار ، خصوصاً وأنه يرى في كيان الدولة ما يمنح أقاليمها قوة معينة ، كما أنها تستمد هذه القـوة من أقاليمهـا ، وذلك في إطـار العلاقـة المتبادلـة بين الدولة والمكان .

أمـا أوفربـك فعكس هاسنجـر ، فقـد رأى أن راتـزل أكّـد عـلى دور العـوامـل المعنوية والإدارية للبشر الى جانب عـاملي المكـان والموقـع . أي أنه أكّـد عـلى الناحيـة الاجتماعية الى جانب أخذه الأساسي بالحتمية الجغرافيـة. على أن ذلك لايظهر بـوضوح إلا في دراساته التفصيلية ، كالتي أوردهـا عن دول حوض البحر الأبيض المتوسط والولايات المتحدة وكاليفورنيا .

كما تنبغي الإشارة إلى آراء جغرافيين آخرين في راتزل يرون فيه غير متحيز لفكرة المكان وبالتالي الحتمية الجغرافية ، بالرغم من تأكيده على أهمية العامل الطبيعي لدرجـة يطغى على إشـاراته لعـوامل أخـرى تلعب دورها في الجغـرافيا السيـاسية ، ومن هؤلاء

(٧) حسبما يرى د. محمد رياض في كتابه الأصول الأصول العـامة في الجغـرافيا السيـاسية والجيـوبوليتكـا ، ص ٦٣

(٨) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية ، والجيوبوليتكا ، ص ٦٣ .

غوستاف فوشلر هوكه وأ. ديمنجون وغيرهما . ويبدو لنا أن اشتهاره كمؤسس للجغرافيا الانتروبولوجية يعود الى ذلك .

ففوشلر يشير إلى أن راتزل حذّر من المغالاة بالأخذ بدور المكان والموقع في الجغرافيا السياسية ، على اعتبار ان صفات الشعوب تساهم مساهمة فعّالة في إعطاء الدولة القيمة السياسية . وهذا ، كما يبدو لنا ، فيه شيء من العنصرية ، التي نضجت فيما بعد ، لدى الكثير من المفكرين الألمان ، بشكل خاص ، نظرياً وعملياً . كما أن محرّكه يؤكد عدم تغاضي راتزل عن أهمية وقيمة العامل الاجتماعي في الدولة .

الواقع الذي يمكن استخلاصه يبدو لنا في أن راتزل عرف ودرس أهمية العوامل الاجتماعية في تكوين الدولة ، إنما بقي لديه الترجيح لدور العامل الطبيعي في تطورها وتاريخها ، عبر المكان الذي يتجلى في الحتمية بمظهريها الجغرافي والتاريخي، بحيث بقي في نهاية المطاف ، بالرغم من اعتباره مؤسساً للجغرافيا الأنتروبولوجية مؤسساً للجغرافيا السياسية ، إنما من رؤيا كونها مماثلة للجيوبوليتكا . وهذا ما سوف نعود اليه في الفصل العاشر المتعلق بموضوع الجيوبوليتكا .

الفصل الرابع

الدولة والأمة والمواطنية العالمية

توطئة

إقترن فجر النهضة العربية بهذه المصطلحات في معركته التحررية مع الامبراطورية العثمانية (أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) ، متأثرا بالطبع بما كتب حولها في أوروبا . فيما بعد وعلى أثراً انتهاء الحرب العالمية الأولى وخلال فترة الانتداب ، الذي لا يختلف عن الاستعمار في جوهره ، زاد الحديث عن هذه المصطلحات ، إنما متأثر هذه المرة بما كتب حولها أيضاً في شرق أوروبا الشرقية ، حيث برز النموذج الحضاري الجديد الذي يعتبر الحل الأمثل لمشكلة القوميات ، عنينا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . بعد الحرب العالمية الثانية ومع قيام المعسكر الاشتراكي ، حيث حصل في ميدان الواقع الحياتي صراع نتيجة الردات المختلفة على الأنظمة السائرة في طريق الاشتراكية في بعض بلدان أوروبا الشرقية ؛ في هذه الفترة التاريخية كثر الحديث وبمبالغة عمياء عن التناقض فيما بين الأمة والأممية ، كما اغتنى مفهوم الدولة وكذلك الأمة ببعد إتساع العلاقات ، ذات المنفعة المتبادلة ، في إطار التكتلات الاقليمية الاقتصادية والسياسية لدول المعسكر الاشتراكي ، والتي عجل في صيرورتها التكتلات التي قامت في المعسكر الرأسمالي . وأصبح العالم أمام معسكرين بزعامة جبارين يقرران مصيره التاريخي والحضاري ، وبالتالي لكل منهما مفاهيمه بالنسبة لمصطلحات الدولة والأمة والمواطنية العالمية وتطورها بالتالي بالنسبة للمدرسة البورجوازية وكذلك الماركسية .

فلنستعرض إذن هذه المصطلحات وبالأسلوب المقارن لنبين الأصح وبالتالي الأنسب لنا الأخذ به ، في العملية الصيرورية للأمة العربية في تشكيل الوطن العربي - حلم كل مخلص من أبناء الشعوب العربية .

وفي هذه المرحلة المصيرية التي نعيش من تاريخنا المعاصر ، حيث تعمل الامبريالية الاميركية ، بمعاونة الصهيونية المجسدة بدولة اسرائيل ، على ملقنة العالم

العربي ، وذلك عبر حروب الاستنزاف المتبادل وعبر تسعير الشعور الطائفي بدأت تبرز ولو بشكل ضبابي المعالم الجغرافية ، الدويلات المنبثقة عن تفتيت الدول ، في هذه المرحلة التاريخية المصيرية بالنسبة لنا ، نرى بالمقابل في أوروبا عملية عكسية تتلخص في ضم الدول الى بعضها البعض في إطار دولة أوروبية ، سواء أكان ذلك في الشرق أم الغرب بشكل خاص ، حيث برز التركيب الفوقي ، بالإضافة الى التحتي ، لهكذا دولة أوروبية مرتقبة مجسداً كمقدمة بالبرلمان الأوروبي .

فالدول المتقدمة في أوروبا محكومة بضرورات التطور الاقتصادي وضرورات محاولات الوقوف في وجه التحدي الاميركي وكذلك ضرورات الوقوف في وجه موجة التحرر الوطني في البلدان المتخلفة وأيضاً ضرورات التلاحم في وجه مد الطبقة العاملة الأوروبية وتماسكها الأممي الى حد كبير ، الدول المتقدمة محكومة بكل ما ذكرنا تتماسك فيما بينها ، بالاستناد الى قاعدة السوق الأوروبية المشتركة ، فتصل الى البرلمان الأوروبي ، الخطوة الأولى في إطار التركيب الفوقي للاتحاد الأوروبي أو اتحاد الدول الأوروبية . كذلك الأمر بالنسبة للدول الاشتراكية في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي المرتجى أن يؤدي الى اتحاد الدول الاشتراكية .

هذا في حين في المقابل تستمر في الدول المتخلفة والنامية عملية التفتيت التي بدأت على أثر اقتسامها من قبل الدول المتقدمة المذكورة أيام كانت مستعمرات واستمرت بعد الحرب العالمية الثانية على أثر اضطرار هذه الدول المتقدمة للتخلي عن الاستعمار المباشر الى الاستعمار غير المباشر : الجديد والامبريالية الاقتصادية ، حيث برز الشريك الكبير المهدد لها نفسها بتحديه لها في أوروبا والعالم : الولايات المتحدة الاميركية .

في هاتين المسيرتين التاريخيتين المتناقضتين في تفاعلهما الجدلي ، من المفيد لنا ، في صيرورة مصيرنا في العالم العربي والمتأتية الى حد كبير عنهما ، أن نلقي المزيد من الضوء الكشاف على المفاهيم العائدة لها ، والتي يثار حولها جدل كبير بين المفكرين العرب ، من المفيد لنا طرح هذه المفاهيم ـ الدولة والأمة والمواطنية العالمية ـ وخصوصاً بالطريقة المقارنة ، بحيث تتضح لنا معالم الطريق التاريخي المصيري الذي يراد لنا أحياناً كثيرة أن نلج لغير صالحنا القومي الجامع المانع .

إن إلقاء نظرة على خريطة العالم السياسية تظهر لنا أن الأرض مقسمة الى وحدات سياسية أو بلدان ، البعض منها واسع وكبير للغاية والبعض الآخر متوسط الحجم والبعض الآخر صغير والقليل القليل أصغر من صغير . وعلى الأثر يطرح نفسه السؤال التالي : لماذا تختلف الدول لهذه الدرجة بأحجامها ؟ لماذا البعض يتوسع والبعض الآخر يبقى صغيراً ؟

إن إلقاء نظرة على أوروبا ترينا عدداً كبيراً من الدول المتوسطة والصغيرة الحجم . فلماذا هذا العديد من الدول المستقلة في مساحة صغيرة نسبياً ؟ فالواقع ان الاجابة عن هذا السؤال تستوجب إيضاح العديد من العوامل العائدة للعرق واللغة والدين والقومية والطبيعة الجغرافية وسطح الأرض والتاريخ . هذا في حين أن قارة أستراليا تشكل دولة واحدة هي دولة استراليا ، والاتحاد السوفييتي يمتد على حوالي سُبع مساحة الكرة الأرضية (في حين يحسبها السوفييت السدس) . فكل هذه الأسئلة جوهرية وتستلزم الايضاح والإجابة وتنجلي خلال استعراض المواضيع المختلفة للجغرافية السياسية . والفصل الرابع الحالي يركز على اهمها ومحورها الا وهو الدولة وساكنوها (الأمة أو الأمم) وتخطيطهم لحدودها في إطار التجمعات الاقليمية المختصة المؤدية الى الأممية والمواطنية العالمية . فلنر ذلك فيما يلي .

الدولة

الواقع أن الدولة هي موضوع الجغرافيا السياسية الأول والأساسي . كما هي الوحدة الأساسية في النمط السياسي العالمي . ولكل دولة مظهر قائم بذاته ، بمعنى غير متكرر في صورة من صور الدول الأخرى . ويتجلى تفرد الدولة في الموضوعات الأربعة التالية .

أولاً : الموقع وعلاقات المكان المختلفة ، التي تميز كل دولة عن غيرها من الدول .

ثانياً : التمايز في المظاهر الطبيعية لأرض الدولة عن غيرها من الدول .

ثالثاً : الاختلاف في المساحة المسكونة وكذلك المستغلة في الدول والمؤدية الى نتائج تعطي لكل دولة خاصية مميزة .

رابعاً : التنوع الكبير ، لدرجة الاختلاف ، في علاقات كل دولة بالدول الأخرى في النطاقين الاقليمي والعالمي .

وبالرغم من تفرد الدولة فيماذكرنا ، فإنها تشترك مع بقية الدول في العناصر الخمسة التالية ، التي لا غنى عنها لقيامها واستمرارها .

أولاً : مساحة من الأرض تحدها حدود متعارف أو متنازع عليها .

ثانياً : نظام حكم اداري كفؤ لضمان سيادة الدولة على سطحها الأرضي والمائي والجوي .

ثالثاً : شعب مقيم بصفة دائمة ، بغض النظر عن الهجرة من والى الدولة .

رابعاً : بناء اقتصادي أياً كان شكله .

خامساً : نظام للنقل وخطوط للحركة داخل أراضي الدولة[1] .

---

(١) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١١٤

هذا وتلعب العناصر المذكورة ، في تواجدها في مختلف الدول وبنسب مختلفة الدور المقرر حسب المدرسة البورجوازية ، (إنما في الشكل على ما يبدو لنا وحس رأينا) في الاختلاف الكبير فيما بين الدول . ولذلك فهناك الدول ذات المساحا العملاقة كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية وكندا . وهناك الدول ذا أعداد السكان الهائلة كالصين والهند . وهناك الدول ذات الموارد الوفيرة والمتعد كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . كما أن هناك دولاً أخرى متكاملة البنا الإقتصادي وأخرى غير متكاملة البناء وتعتمد على نوع معين من مصادر الثروة كالنف مثلاً . وأخيراً هناك دول ذات شبكة نقل كثيفة وأخرى تفتقر الى خطوط الحر الأساسية . والجدول التالي رقم ـ٢ ـ يوضح بالأرقام المعبرة ما أتينا على ذكره الآن .

الجدول رقم ـ ٢ ـ

نماذج لأحجام الدول ـ عناصر متفرقة (*)

الحجم المساحي		الحجم السكاني	
الدولة	المساحة مليون كلم مربع	الدولة	عدد السكان بالمليون
الاتحاد السوفييتي	٢٢,٠	الصين	٧٠٠
كندا	٩,٩	الهند	٥٠٠
الصين	٩,٥	الاتحاد السوفييتي	٢٤٠
الولايات المتحدة	٩,٣	الولايات المتحدة	٢٠٠
البرازيل	٨,٥	اندونيسيا	١١٠
استراليا	٧,٧	اليابان	١٠٠
الهند	٣,٠	البرازيل	٨٥
السودان	٢,٥	نيجيريا	٦١
زائير / الجزائر	٢,٣	ألمانيا الغربية	٥٩
السعودية	٢,٢	بريطانيا	٥٥
سويسرا	٠,٠٤	سنغافورة	٢
هولندا وبلجيكا	٠,٠٣	الكويت	٠,٥
اللكسمبورج	٠,٠٠٣	مالطة /اللكسمبورج	٠,٣
مالطة	٠,٠٠٠٢	ايسلندا	٠,٢
موناكو	٠,٠٠٠٠٠١	موناكو	٠,٠٢

(*) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ، ص ١١٥

حجم السكان غير الزراعيين

الكويت	٩٩٪	ألمانيا الغربية/ كندا/ مالطا/اللكسمبورج			٨٩٪
بريطانيا	٩٦٪	السويد	٨٨٪	الاتحاد السوفييتي	٦٧٪
الولايات المتحدة	٩٤٪	نيوزيلندا	٨٧٪	مصر/ لبنان	٤٥٪
بلجيكا	٩٤٪	الدانمرك	٨٥٪	الصين	٣٧٪
هونغ كونغ	٩٣٪	الأرجنتين	٨٢٪	الهند	٣٠٪
سنغافورة	٩٣٪	شيلي	٧٤٪	السودان	٢٢٪
هولندا	٩١٪	اليابان	٧٣٪	نيجيريا	٢٠٪
استراليا	٩٠٪	فنزويلا	٧١٪	أثيوبيا	٢٠٪
سويسرا	٩٠٪	جنوب افريقيا	٧١٪	تنزانيا	٥٪

إن كل ما ذكرنا من أسباب الاختلاف بين الدول وكذلك من قواسم مشتركة ف بينها لا يخرج عن كونه في الشكل وعلى السطح ولا يلج المضمون ويغوص في العمق حيث الجذور المحركة لأحجام الدول ومراكزها كقوى سياسية في النطاقين الاقليم والعالمي ، أي لا يكشف النقاب عن الجوهر ، الذي يؤدي الى مراكز الدول كقو سياسية ، ألا وهو قاعدتها الاقتصادية ومستوى التطور الذي وصلت اليه ، كمحص تختزل كل العناصر الشكلية في إطار المستوى الحضاري الذي بلغته .

والأرض هي الشرط الرئيسي لتشكيل الدولة ، التي يمكن تحديدها بالتنظي السياسي لأرض ما وبالتالي فعناصر الدولة الثلاثة هي : الأرض والتنظيم السيا والسلطة هذا وقد قال الجغرافيان الفرنسيان المعروفان « جان برونز » و« كميل فالو ان التنظيم السياسي في الدولة يتولد عن الحاجة الى الأمن الجماعي . هذا الأمن الذ تبرز الحاجة اليه فقط عندما يستثمر الناس المقيمون باستمرار في أرض ما ، هذ الأرض ويحصلون منها على حاجاتهم ، فيستثمرون عندها بالذات بضرورة الحفا والدفاع عن ملكيتهم المشتركة . ولذلك فحياة البداوة لا تؤدي الى تشكيل الدولة هذا وبالرغم من أن البدو الرحل يعتبرون بعض المناطق خاصة بهم ، فعند

استقرارهم فيها يجعل التنظيم السياسي لهذه المناطق مستحيلاً ، بالإضافة الى مغادرتهم لها في حالة الخطر المداهم الأكبر منهم بدلاً من الصمود والدفاع . كذلك هم قلة ومبعثرون ليشغلوا بما فيه الكفاية الأرض المعنية . وبالتالي فتشكيل الدولة يتطلب بعض الحد الأدنى من الكثافة السكانية . وهذا ما يفسر كون بعض الشعوب كالاسكيمو واللبونز لم تصل الى درجة تشكيل دولة .

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن الخطر الخارجي المتأتي عن مجموعات أخرى يؤدي تاريخياً الى تماسك المجموعة المعنية . فالخطر الخارجي ، الحقيقي أم المتمثل أم المزعوم ، يولد ويضخم الحاجة الى الأمان .

ويستخلص تاريخياً أن شروط قيام الدولة ثلاثة وهي : الأشغال المستمر لأرض ما ، والحد الأدنى من الكثافة السكانية في هذه الأرض ، والمجاورة في هذه الأرض لسكان مخاصمين .

وبالرغم من تواجد هذه الشروط الثلاثة فتطور الدول يختلف . ففي بعض الأحيان والأماكن تتوالى الدول عبر الظهور والنهوض والسقوط . وفي البعض الآخر تنمو والضعف يتآكلها من الداخل لضعف التماسك فتصبح تابعة لجيرانها أو تذوب فيها .

إنما هناك شيء أكيد وهو أنه ليس هناك من دولة أبدية أزلية ، مهما بلغت من قوة في فترة ما من التاريخ . يستثني البعض الصين ، كونها موجودة كدولة منذ ٤٠٠٠ سنة . هذا غير صحيح ، على اعتبار أن الصين إذا ما تواجدت باستمرار مثير للإعجاب كامتداد حضاري ، فالدولة الصينية سقطت عدة مرات لتعود وتولد من الرماد .

وقبل الانتقال الى العرض والتفسير الماركسي للدولة نورد فيما يلي التحديد الوصفي الخارجي لها والذي يعتبر خطوة الى الأمام بالنسبة للتحديدات البورجوازية السالفة وتفسيراتها ، لكنه مع ذلك لا يعكس بوضوح كاف طبيعة الدولة الطبقية ، بالرغم من أنه بالإمكان استخلاصها من كلماته ، وهو للكاتب الاميركي بول م. سويزي : « الدولة هي المؤسسة التي تضع القوانين وتدعمها من خلال جهاز القوة المسلحة بما فيها الشرطة والمحاكم والسجون الخ . . . وللدولة هوية مكانية محدودة ، والمنطقة التي تعمل فيها هي لأمة ما ، ويقال انها ذات سيادة ضمن حدود الأمة . والمظهران المميزان للسيادة هما احتكار الاستخدام القانوني للقوة المسلحة أولاً والإصدار القانوني للنقود ثانياً »[٢] .

---

(٢) بول م. سويزي ، الشركات . . الدولة . . والامبريالية ، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، دور =

الواقع أن التحديدات البورجوازية المتتالية للدولة وعناصرها هنا تكمل بعضها البعض . ومع ذلك فهي لا تفي بالمرام على اعتبار أنها لا تعكس الواقع الطبقي للمجتمع . هذا مع الإشارة الى أن تحديد سويزي يعتبر تخطياً لها ومقدمة ، إن جاز التعبير للتحديد الماركسي التالي : فالواقع ان بروز الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والذي أدى الى بروز الطبقات في المجتمع هو الذي أدى الى ظهور الدولة ، كممثل للطبقة المالكة لوسائل الانتاج وكمدافع عنها ضد الطبقات الأخرى . وقد وردت هذه الفكرة جزئياً دون الإيضاح الطبقي في تحديد برونز وفالو ، الذي جعل الملكية المشتركة للمجتمع كله ، خلافاً لواقع الحال المجتمعي المعاش ، حيث هي للجزء منه الذي يشكل الطبقة المالكة والتي تظهر الدولة للدفاع عن مصالحها . هذا مع العلم أنهما على حق إذا كانا يقصدان ، مع عدم الوضوح الكافي لديهما في ذلك ، الدفاع تجاه الخارج أو العدو الخارجي ، حيث تنضم في واقع الحال باقي الطبقات ، حتى المحرومة من الملكية الى الطبقة المالكة الحاكمة أو الممثلة في الحكم ، تجاه الخطر الخارجي ، الذي يماسك فيما بينها ويقوي الشعور القومي . وبالتالي وبناء عليه وحسب المفهوم الماركسي ، فالدولة هي المؤسسة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصادياً ، وهدفها الحفاظ على النظام القائم والقضاء على مقاومة الطبقات الأخرى . وقد ظهرت الدولة نتيجة انفصام المجتمع الى طبقات ، تمكنت إحداها من استغلال واستثمار باقي طبقات الشعب ، بحكم موقعها الاقتصادي . وقد تجسدت عملية تشكيل الدولة في بروز السلطة العامة مع جيشها وشرطتها وسجونها ومختلف أنواع مؤسسات القهر والقسر فيها . هذا وفي المجتمعات القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فإن الدولة هي آلة بيد الطبقة المسيطرة المستثمرة ، هي دكتاتوريتها والقوة المنظمة لقهر الطبقات المستغِلة الأخرى . وليس هناك من دولة فوق الطبقات ، على اعتبار أن الدولة تمثل دائماً مصلحة طبقة معينة في المجتمع ، ولا تصبح دولة الجميع وللجميع إلا عندما لا يعود هناك طبقات في المجتمع بالمفهوم الاقتصادي الاستغلالي ، أي عندما ينتقل المجتمع الى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وعندها بالضبط تبدأ عملية موات الدولة .

الواقع أن موضوع الدولة من المسائل الأكثر ما يكون تعقيداً وصعوبة ، وقد كان لموقف العلماء والكتاب والفلاسفة البورجوازيين غير الواضح منه أن ازداد تعقيداً وصعوبة وانتهى الى « إعتبار الدولة كشيء من وراء الطبيعة ، كقوة ما تعطي الحياة للانسانية ، كالقوة التي تعطي ويجب أن تعطي وتجلب شيئاً لا ينبثق من الانسان ، إنما

يـالشركات المتعددة الجنسيات ا، ترجمة عفيف الرزاز ، ص ١١١ ، منشورات مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ . (فيما بعد اسم الكاتب ، عنوان المقال ، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، ص . . .) .

يأتيه من فوق ، بكلمة اعتبروا أن الدولة هي قوة من أصل الهي »[٣] .

وقد رأى لينين أن هذه النظرية البورجوازية للدولة وثيقة الارتباط بمصالح الطبقات المستثمرة من الملاكين الكبار والرأسماليين وتخدم جيداً مصالحهم وهي مشبعة بتقاليد وآراء كل علم السادة ممثلي البورجوازية فقال : « إنكم تكتشفون دوماً في مسألة وعقيدة ونظرية الدولة ، تكتشفون صراع مختلف الطبقات فيما بينها ، والذي ينعكس أو يعبر عنه في الصراع بين وجهات النظر حول الدولة وتقدير دورها ومعناه »[٤] .

واستناداً الى العرض التاريخي لنشوء الدولة اتضح للينين أنها لم توجد دائماً وكان هناك أزمنة لم توجد فيها على الاطلاق وإنها برزت في الزمان والمكان الذي ظهر فيه تقسيم العمل والمجتمع الطبقي ، الذي ظهر فيه المستثمرون والمستثمَرون .

إذن للمزيد من الدقة والعمق بالنسبة للمفهوم الماركسي للدولة ينبغي الأخذ بكتاب ف. أ. لينين « الدولة والثورة » (١١) ، حيث العرض الإيضاحي القيم لما يعود الى هذا الموضوع : الدولة ، من كتاب ف. أنجلز « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » (١٢) . فقد ورد لدى أنجلز بهذا الصدد ما يلي : « أن الدولة لا تمثل على الاطلاق قوة مفروضة من الخارج على المجتمع . وهي ليست كذلك « حقيقة الفكرة الأخلاقية » و« الصورة الحقيقية للعقل » كما يدّعي هيغل . إن الدولة هي منتوج المجتمع في إحدى مراحل تطوره . وهي تشكل الاعتراف بأن هذا المجتمع قد تداخل مع بعضه البعض في تناقض غير قابل للحل وانقسم الى نقيضين غير قابلين للتفاهم وهو عاجز عن الخلاص من التناقض المذكور. وكيما لا يلتهم هذان النقيضان ـ هاتان الطبقتان ـ ذات المصالح الاقتصادية المتناقضة ، بعضهما البعض ، وبالتالي يلتهمان المجتمع بأكمله في صراعهما العقيم ، لكل ذلك لا بد من وجود قوة ، تبدو في الظاهر فوق الجميع ، تعمل على تلطيف حدة هذا الصراع وتبقيه في إطار « النظام » . هذه القوة المنبثقة من المجتمع والموضوعة فوقه والمبتعدة عنه أكثر وأكثر هي الدولة »[٥] .

يتضح كل الوضوح من هذه الكلمات الفكرة الأساسية حول الدور التاريخي

---

(٣) V. I. Lenine, De l'Etat, Conférence faite à l'Université Sverdlov le 11 juillet 1919 p. 111. L'Etat et la Revolution, Editions sociales, Paris 1947. (Lenine, L'etat et la révolution, p.. فيما بعد)

(٤) V.I. Lenine, L'Etat et la révolution, p. 111

(٥) F. Engels. L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat, trad. Bracke, p. 223, A. Costes, Paris 1931, (Engels. L'origine de la famille , de la propriété privée et de l'Etat, p. .. فيما بعد)

لمدولة ، فالدولة هي التعبير عن نتاج التناقضات الطبقية غير القابلة للحل . وهي تبرز لى الوجود في المكان والزمان اللذين تكون فيهما ، ويشكل موضوعي التناقضات لطبقية غير قابلة للحل والتفاهم . وبتعبير آخر عكسي فإن وجود الدولة دليل على أن لتناقضات الطبقية غير قابلة للحل .

بالإضافة الى ذلك فإن الدولة ، حسب ماركس هي مؤسسة الميطرة الطبقية ، مؤسسة القهر من طبقة لأخرى ، هي « النظام » الذي يقوم لتشريع وتقوية هذا القهر ، الذي يلطف حدة الصراع الطبقي .

ويتجسد القهر المشار اليه هنا بالجيش الدائم والشرطة ، اللذين يشكلان الأدوات الرئيسية لقوة سلطة الدولة . « . . . هذه السلطة العامة توجد في كل دولة . وهي لا تتألف فقط من الناس المسلحين وإنما أيضاً من الإضافات المادية : السجون ومؤسسات القسر والقهر المختلفة ، والتي كانت تجهلها المجتمعات القبلية »(٦) .

ولأجل اعالة هذه السلطة العامة الخاصة الموضوعة فوق المجتمع لا بد من الضرائب والدين العام ، لإمكانية استمرارية الدولة : أداة استثمار الطبقة المقهورة . وفي ذلك يقول أنجلز : « . . . ان الموظفين المسلحين بالسلطة العامة وحق تحصيل الضرائب ، كونهم يشكلون مؤسسات المجتمع يوضعون فوقه . والاحترام الحر الاختياري الذي كان يُحاط به الأعضاء القيمون على المجتمع القبلي لا يعود يكفيهم ، حتى ولو حصلوا عليه »(٧) . ويضيف في المكان نفسه « . . . بما أن الدولة انبثقت من ضرورة الامساك بالتناقضات الطبقية ، وبما أنها ولدت في خضم الصراع الطبقي ، تصبح بالتالي بشكل عام دولة الطبقة الأقوى ، الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، والتي تصبح بمساهمة ومساعدة الدولة ، في الوقت نفسه ، الطبقة المسيطرة سياسياً ، فتحصل بالتالي على وسائل جديدة لقسر واستثمار الطبقة المقهورة »(٨) .

إذن ليست فقط الدولة القديمة ، وكذلك الدولة الاقطاعية كانتا مؤسسات استثمار العبيد والاقنان ، وإنما « الدولة التمثيلية الحديثة هي أداة استثمار العمل المأجور من قبل رأس المال . . »(٩) . ثم يضيف أنجلز ، للمزيد من الإيضاح والدقة والإستنتاج ، قائلاً « وبذلك فالدولة لم توجد في كل الأزمنة . فهناك مجتمعات استغنت عنها ولم يكن لديها أقل فكرة عن الدولة وسلطة الدولة . وفي مرحلة من التطور

---

(٦) Engels, L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat, p. 223- 224

(٧) Ibidem p. 225- 226

(٨) Ibidem p. 226- 227

(٩) Ibidem p. 228

الاقتصادي للمجتمع ، أوجب ضرورة انقسامه الى طبقات أصبح وجود الدولة ، من جراء هذا الانقسام ، ضرورياً . ونحن نتقدم اليوم بخطى كبيرة نحو تطور للانتاج ، لم يعد وجود الطبقات معه ضرورة ، بل أصبح عائقاً مباشراً له للانتاج . فالطبقات ستزول حتماً كما هي ظهرت . وبزوال الطبقات تزول حتماً الدولة . والمجتمع ، الذي سينظم الانتاج على أساس المجتمع الحر المؤمّن المساواة للمنتجين ، سيرمي بآلة الدولة الى حيث يلزم ، إلى متحف الآثار ، الى جانب الدولاب والفأس البرونزية »(١٠). كما يضيف أنجلز « . . . ويحل محل حكم الناس إدارة الأشياء وتنظيم عملية الانتاج . والدولة لا يقضى عليها بل تدخل في الموات . . »(١١) .

إذن فالدولة الى الزوال ، عبر الموات مع الزمن . على أن استبدال الدولة البورجوازية بالدولة البروليتارية مستحيل من دون العنف الثوري . أما القضاء على الدولة البروليتارية ، بمعنى القضاء على كل دولة ، فإنه مستحيل بغير طريق الموات .

الأمة والدولة والمواطنية العالمية

وبالمناسبة فالتفريق بين الأمة والدولة.يلصق الدولة بالأرض والأمة بالإنسان ، حسب الجغرافي البريطاني هـ. روبنسون . أما الواقع فهو ان الأرض ضرورية حتى للأمة ، كما سوف نرى ، وكذلك الانسان للدولة ، على اعتبار أن لا دولة بدون بشر ، كما هو للأمة بالطبع . وقد كان الانسان وما يزال حيواناً اجتماعياً ، عاش دائماً في جماعة مهما قل عددها ، ومن هذه الجماعة العائلة والقبيلة والأمة . وبالرغم من مطاطية وضبابية تعبير الأمة فهو واقعي وكبير الأثر على الناس ، الذين يماسك فيما بينهم . وبالتالي بالامكان تحديد الأمة كمجموعة من الناس تشعر بالتماسك فيما بينها بالوشائج الشخصية وتتحلى نتيجة لذلك بالوحدة والمساندة المتبادلة . وقد نما كل ذلك لديها من جراء التعايش المشترك والخبرة المشتركة والتقاليد والعادات والتراث المشترك . وهذا الشعور بالقومية قديم إنما الجديد علاقته بالدولة ، وهذا يعود للعديد من الأسباب ، كالعرق ، عندما يضخم استعماله ، كما حصل أيام النازية في ألمانيا . وهناك اللغة ، المعبرة عن الثقافة المشتركة وكذلك الحضارة ، مع وجود دول بعدة لغات ، كسويسرا وبلجيكا وكندا . وهناك الدين ، تاريخياً ، وحديثاً ، إنما نسبياً وكوسيلة بالرغم من عدم عملية ذلك . وهناك الموقع الجغرافي ، المساعد لنشوء الدولة (انكلترا الجزيرة ، السهل حول باريس) ، والعدو المشترك الذي يماسك الأفراد في القومية (ألمانيا وفرنسا ، فنلندا وروسيا) .

---

(١٠) Ibidem p. 229

(١١) F. Engels, M.E. Duhring bouleverse la science, t. 3, p. 40- 48, Costes, Paris 1933

تاريخياً مما يؤلف الشرط الضروري والذي لا غنى عنه للعلاقات المنتظمة والدائمة بين الناس الذين يشكلون الأمة .

ومع ذلك لا بد ، كما يكون هناك أمة بكل ما في الكلمة من معنى ، أن نضيف الى هذه العوامل والمؤشرات إن جاز التعبير ، عامل الحياة الاقتصادية المشتركة بين الناس ، والذي يربط « مختلف أقسام الأمة فيما بينها جاعلاً منها كلاً واحداً موحداً »[١٥] .

وأخيراً هناك العامل « النفسي » الذي بالإمكان تسميته ، حسب فكتور لودرك « الخاصية الوطنية » أو « ميزة الأمة » (Caractère National) ، والذي يجب تفريقه عن المفهوم المثالي البورجوازي « للروح المشتركة » و« الروح الوطنية » ، التي هبطت من السماء[١٦] .

الواقع ان هذه العوامل المختلفة : اللغة المشتركة ، الأرض المشتركة ، الثقافة المشتركة ، وجدت ، إنما بالشكل الجنيني ، قبل تشكل الأمة . على أن لا واحداً منها بمفرده كان كافياً ليصبح واقعاً قائماً ، على اعتبار « أن عزل أي عامل من هذه العوامل ، اللغة مثلاً أو الخاصية الوطنية عن البقية يؤدي الى تأخير محطات تشكيل الأمة في الزمان والمكان »[١٧] . كما أننا إذا ما أخذنا بذلك نحكم على أنفسنا بجهل العلاقة بين الحقيقة الوطنية والقوى الاجتماعية ، والتي تشكل الشرط التاريخي لولادة الأمة ، وكذلك التطورات التي تتشابها . وبذلك فخلف الديمومة النسبية للغة أو الخاصية الوطنية نصبح عاجزين عن رؤية التغيرات الأساسية ، التي تجري في داخل الأمة ، في مضمونها بفعل الصراع الطبقي . إذن « فقط جمع كل هذه العوامل - المؤشرات مع بعضها البعض يعطينا الأمة »[١٨] .

فالعلاقة بين شكل الأمم المعاصرة وصعود الرأسمالية وحدها تسمح بفهم الظاهرة الوطنية في عملية صيرورتها التطورية . فالبرجوازية هي التي أعطت الحياة والقوة الى ما كان بالقوة ليصبح بالفعل . وفي ذلك يقول ستالين : « بالطبع ، ان العناصر المكوّنة للأمة : اللغة ، الأرض ، الثقافة المشتركة ، الخ . . . لم تهبط من السماء ، إنما تشكلت شيئاً فشيئاً ، حتى في فترة ما قبل الرأسمالية . إنما هذه العناصر كانت موجودة في حالة الجنينية ، وفي أفضل الحالات شكلت العوامل المحتملة ، من

---

(١٥) Victor Leduc, Communisme et Nation, P. 31

(١٦) Ibidem, p. 39

(١٧) Ibidem, p. 157

(١٨) Staline, Le Marxisme et la question nationale et coloniale p. 33

وجهة نظر تشكيل الأمة في المستقبل ، في حال توفر الشروط المؤاتية . وهذه الإمكانية ـ بالقوة لم تتحول الى حقيقة ـ بالفعل إلا في مرحلة الرأسمالية الصاعدة ، مع أسواقها الوطنية ومراكزها الاقتصادية والثقافية »[١٩] .

والأمم التي تتشكل على هذا الأساس تأخذ الصفات والخصائص الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للطبقة المسيطرة ، التي خلقت هذه الصفات والخصائص ، وتبقى بالتالي أمماً بورجوازية ، إنما في رحمها يتطور التناقض الأساسي بين البورجوازية والبروليتاريا . هذا التناقض الذي يزداد حدة ليصبح بين البورجوازية والأمة .

هذا والجمع بين عناصر أو عوامل الأمة ، التي استعرضنا بعمق نسبي ، لا يجري ، في واقع الحال ، إلا في شروط تاريخية معينة ، عمل ماركس على تحليلها ولينين على الأخذ بالأمثلة بالنسبة لها (في كتاب « الدولة والثورة ») وستالين قال عنها ما يلي : « الأمة ليست فقط فئة تاريخية ، بل فئة تاريخية لفترة معينة من عصر الرأسمالية الصاعدة »[٢٠] ثم أضاف « من الطبيعي أن الأمة كأي ظاهرة تاريخية تخضع لقوانين التطور ، ولها تاريخها الخاص ، ولها بداية ونهاية »[٢١] . إنما مع التركيز في الوقت نفسه على أن الأمة ليست فئة تاريخية تخطاها الزمن وقضي عليها ، بل العكس هو الصحيح وقد أشار ستالين ، بهذه المناسبة ، الى « القوة الضخمة لثبات الأمم »[٢٢] ، التي تبقى ، بما لا يقاس ، أقوى وأثبت من الطبقات التي أعطتها الحياة .

فهذا الاستعراض للتحديد المادي للأمة يسمح بتفنيد التحديدات البورجوازية الضبابية لها والتي أثبتنا واحدة منها فيما سلف ، في إطار التحديد البورجوازي للأمة ، ومن هذه التحديدات الآن تحديد المنظرين الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين رنر سبرنغر واوتو بوير (Renner Springer et Otto Bawer) القائل بأن « الأمة هي جماعة ذات خصائص نسبية » (والقول هنا لبوير) . وبالنسبة لبوير فإن خصائص الناس تتحدد « بالحظ » ، وتصبح الأمة بالتالي « مجموع المتمين الى جماعة ذات خصائص مشتركة على أرض مشتركة في الحظ » . وهنا فالبون شاسع ، كما هو واضح ، عن الأرضية المادية للموضوع . ويزداد هذا البعد لدرجة الغوص في مستنقع المثالية ـ حسب تعبير فكتور لودوك ـ على أثر ربط الأمة بالوطن والوطنية ، حيث نصبح أمام « ضمير الروح المشتركة » و« الاتحاد الروحي » أو أيضاً عبارة نفس الماضي : الأرض

(١٩) Staline, le Marxisme et la question nationale et coloniale p. 315- 316

(٢٠) Staline et la question nationale et coloniale p. 38

(٢١) Ibidem, p. 33

(٢٢) نقلاً عن Victor Leduc, Communisme et Nation, p. 159

والأموات (باريس Barrès) أو « إرادة التقييم للارث » الذي تسلمناه كاملاً غير منقسم (رينان Renan)[٢٣] .

والأمة هي الشكل الأكثر ما يكون شيوعاً للتعايش المشترك فيما بين الناس ، وقد تشكلت مع ظهور النظام الرأسمالي ، على أيدي البورجوازية التي قامت بعملية الخلق التاريخي هذه كنتيجة ومؤشر لانتصارها الاقتصادي وبالتالي السياسي على الطبقات الحاكمة القديمة . كما لا بد من الإشارة إلى أن الأمم لا تظهر تاريخياً إلا على أثر النضج البطيء ، والذي يعتمل ويختمر خلال الزمن الطويل ، الذي يمتد على العديد من القرون ، وبالنسبة للبعض منها فإنه لم ينته بعد . كما في الكثير من بلدان افريقية مثلاً ، حيث تتشكل القوميات ، مع تنامي عملية تطور قوى الانتاج ونمو حركة التحرر الوطني ، تتشكل القوميات من القبائل والشعوب المختلفة .

هذا والدولة القومية برزت بالشكل الواضح كل الوضوح ، تاريخياً في أوروبا الغربية ، مع صعود البورجوازية كطبقة اجتماعية تقدمية وتسلمها مقاليد السلطة . فالدولة القومية دولة قد عملت على مركزة وسائل الانتاج وكذلك السلطة السياسية واستولت على الارث الحضاري ، الذي صنعه الشعب ، خلال مئات السنين السحيقة . وقد ورد بهذا الصدد في البيان الشيوعي ما يلي : « لقد قضت البورجوازية ، وبالتالي ، على تفتت قوى الانتاج والملكية والسكان . فقد جمعت الناس ومركزت وسائل الانتاج وركزت الملكية في أيدي قلة صغيرة . فالنتيجة لهذه التغيرات كانت المركزية السياسية . فمن المقاطعات المستقلة المرتبطة فيما بينها بنظام الفدرالية ، وذات مصالح وقوانين وحكومات وتعريفات جمركية مختلفة ، فمن مثل هذه المقاطعات التي تجمعت تشكلت الأمة الواحدة ، ذات الحكومة الواحدة والقانون الواحد والمصلحة الوطنية الطبقية الواحدة ، خلف خط حدود جمركي واحد »[٢٤] .

من هنا يمكن إعطاء الجواب الصحيح عن لماذا بعض الدول كبيرة الحجم والأخرى متوسطة الحجم وغيرها صغيرة الحجم ؟ فحجم الدولة يتوقف على مقدرتها الاقتصادية ، والمواصلات تساعدها في ذلك والدعم العسكري أيضاً ، لفرض تفوقها الاقتصادي ، عبر التوسيع لتخومها ، التي لا تحدها الطبيعة عندئذ بقدر ما تحدها المقدرة الاقتصادية بالنسبة للغير . ومن هذه الدول القومية ، حيث ضمن أرض الدولة الواحدة قومية واحدة ، فرنسا ، انجلترا ، ايطاليا ، الخ . . . ويستثنى من ذلك بلجيكا ، حيث الفلمنك والفالون ، وأيضاً سويسرا ، حيث الفرنسيون والايطاليون

(٢٣) انظر Victor Leduc, Communisme et Nation, p. 17 et 42

(٢٤) Manifeste du Parti Communiste, Ed. du centenaire, p. 33, Ed. Sociales, Paris 1951

(فيما بعد .... Manifeste Communiste, p)

والألمان . كما أن الفرق بين الدولة والأمة يبرز هنا بالشكل بالعودة ، تاريخياً الى الامبراطورية النمسوية المجرية وحالياً الى الاتحاد السوفييتي .

هـذا والشعور بـالقومية لا يزال يلعب دوراً في نهضة الشعوب والأمم . وليس عبثاً أن خاطب ستالين شعوب الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب العالمية الثانية طالباً منها الدفاع عن الأم روسيا . وقد تخطت بلدان أوروبا الغربية ، حسب رأي الجغرافي البريطاني هـ. روبنسون ، هذا الشعور الضيق الى شعور المواطنية العالمية ، والذي لم تصل اليه بلدان العالم الثالث . الواقع أن الأصح القول هنا ، حسب رأينا ، السلطة الدولية وحتى الاقليمية ومع نسبية ذلك . هذا كما أننا نتحفّظ كثيراً تجاه هذا الرأي من قبل الجغرافي الانكليزي روبنسون ونرى فيه تعبيراً مصلحياً لا يعكس الحقيقة بل عكسها . فالواقع ان التخطي الشكلي لهذا الشعور فقط ينسجم في واقع الحال مع المصالح الاقتصادية لدول أوروبا الغربية ، ويعكس مؤسسياً القاعدة الاقتصادية المتنامية التي تخطت الحدود القومية لتتماسك مع القاعدات الاقتصادية القومية الأخرى في عملية تشكيل قاعدة دولية ، فرضتها ظروف انتقال الرأسمالية الى مرحلة خاصة من مراحل الامبريالية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وضرورة تطوير علاقات الانتاج لتتوافق ، الى حد ما ، مع التطور المنقطع النظير لقوى الانتاج ، من جراء القفزة التي حصلت خلال الحرب في ميدان التكنيك والتكنولوجيا من جهة واستمرار الكشوفات العلمية الماثلة وتطور التكنيك والتكنولوجيا ووضعها في خدمة عملية الانتاج من جهة ثانية .

كذلك فإن الجذور الاقتصادية لهذا الموقف البورجوازي تجاه الأمة وبالتالي الوطن والوطنية وضرورة تحول هذه الأخيرة ـ الوطنية الى المستوى الاقليمي فالعالمي ليس بجديد . فهو نابع ، في الحقيقة من الموقف البورجوازي تجاه الأمة فالوطن . فمن وجهة نظر البورجوازية فالوطني هو الذي يدافع عن مصالح البورجوازية ويعمل على زيادة أرباحها ، ولو أن هذه الأشياء تقال عادة بقالب أكثر شاعرية بكثير . إنما العمل على زيادة أرباح الرأسماليين لا بد أن يؤدي بالبورجوازية الى الخروج سريعاً من الأطر الوطنية . وقد ورد بهذا الصدد في البيان الشيوعي ما يلي : « مدفوعة بالحاجة الى أسواق جديدة ، فإن البورجوازية تجتاح الكرة الأرضية بكاملها . فهي بحاجة الى التواجد في كل مكان وإقامة علاقات مع كل مكان »(٢٥) .

بعد هذه العودة الى الوراء ، الى الجذور الاقتصادية ، لنلق نظرة الى الحاضر ، الممتد في المستقبل ، في البعد المكاني للولايات المتحدة الاميركية بشكل خاص ، فنرى في المؤسسة الاقتصادية الحاجة لهذا التطور الاقتصادي عبر الشركة المتعددة الجنسيات ،

---

(٢٥) Manifeste Communiste, p. 32

التي نقلت الاقتصاد من المجال القومي الى المجال الكوني . وذلك لأن الشركة متعددة الجنسيات أصبحت تتجاوز الأمة ـ الدولة (Nation-State) . وفي الواقع فإن الأمم المتحدة أعارت هيبتها ضمناً لهذه الفكرة إذ وصفت الشركات المتعددة الجنسيات بأنها شركات تتعدى حدود القومية (Transnational) . وكما يقول مؤلف كتاب « الوصول الى الكونية » « أن الصناعة تجاوزت الجغرافيا . . . »[٢٦] . وفي مكان آخر يقول نفس المؤلف على لسان رئيس شركة التجارة العالمية آي . بي . أم (.I.B.M) ، « لأغراض أكثر واقعية تتعلق بالأعمال لم تعد الحدود التي تفصل بين امة وأخرى أكثر واقعية ووجوداً من خط الاستواء »[٢٧] . ويستشهد كذلك بما تقوله مجلة « بيزنس انترناشينال » من أن « الأمة ـ الدولة أصبحت بالية : وغداً ستصبح فانية بكل ما في الكلمة من معنى »[٢٨] .

كذلك في هذا المجال يبدو كلام سيلفادور آليندي ، ذا دلالة كبيرة في منتهى البلاغة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، عن ظاهرة الشركات فوق القومية (Transnational) ذات النمو الكبير لقوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي وعملها الافسادي ، حيث يقول بالحرف الواحد : « اننا أمام مواجهة مباشرة بين الشركات الكبرى فوق القومية والدول . صارت الشركات تتدخل في القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأساسية للدول . وأصبحت الشركات منظمات كونية لا تستطيع أية دولة ، ولا تسيطر أية دولة على نشاطاتها ، كما أنها لا تقدم حساباً لأي برلمان أو أية مؤسسة أخرى تمثل الصالح الجماعي . وباختصار فإن مجمل البنية السياسية العالمية أصبح مهدداً . فالمتعاملون لا بلاد لهم والمكان الذي قد يوجدون فيه لا يشكل أي نوع من الرباط ، والشيء الوحيد الذي يهتمون به هو تحقيق الأرباح . وليس هذا ما أقوله أنا ، انها كلمات جيفرسون (توماس جيفرسون : الرئيس الثالث للولايات المتحدة الاميركية بين ١٨٠٨ ـ ١٨٠٩ ، اشتهر بأنه واضع اعلان الاستقلال) »[٢٩] .

وبالتالي فإن مجال عمل البورجوازية ليس فقط السوق المحلية وإنما أيضاً السوق العالمية . وبالتالي فالصفة الوطنية للبورجوازية وثيقة الارتباط بشيء من الكوسموبوليتية

---

(٢٦) مايكل تانزر ، مقال تقديم للقارىء حول الشركات المتعددة الجنسيات ، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، ص ١١ ـ ١٢ .

(٢٧) مايكل تانزر ، مقال تقديم للقارىء حول الشركات المتعددة الجنسيات ، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، ص ١٢ .

(٢٨) المرجع نفسه ص ١٢ .

(٢٩) سيلفادور آليندي ، مقاطع من خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٤ كانون الأول سنة ١٩٧٢ ، نقلاً عن . . . من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ص ٢١١ .

(١٣) . «فباستثمار السوق العالمية فإن البورجوازية تعطي الانتاج صفة كوسموبوليتية ، وكذلك الاستهلاك في كل البلدان»[٣٠] . ولذلك فالكوسموبوليتية هي بورجوازية ونقيضها ، كما سوف نرى ، هي الأممية البروليتارية ، والكوسموبوليتية بانتقالها من المجال النظري ، من الانسيكلوبيديا والانسيكلوبيديين ، قبل تسلم البورجوازيين السلطة ، الى المجال العملي ، على يد البورجوازيين ، الذين أصبحوا في السلطة ، فقدت نبالتها ، إن جاز التعبير ، وظهرت على حقيقتها كوسيلة لخدمة مصالح البورجوازية الاقتصادية ، وبالتالي السياسية . فإذا ما تطورت العلاقات العالمية في ظل البورجوازية ، وإذا ما زالت ، الى حد ما ، العلاقات المميزة للأمم فلأنها كانت ترمي الى عالمية استثمار رأس المال للعمل .

كما أن البورجوازية استعملت بمنتهى الذكاء التقاليد الرائعة لفلاسفة القرن الثامن عشر الكوسموبوليتية . فتحت شعار الرغبة والإرادة في التقدم وحب الإنسانية كانت تكمن في الحقيقة حاجة الاقتصاد الرأسمالي وحب الربح . وفي سنة ١٨٤٣ فضح ماركس هذا الرياء في خطاب له حول التبادل الحر ، حيث قال « ان تسمية الاستثمار بالإخاء العالمي : العبارة الكوسموبوليتية ، هي فكرة ما كان لتنبثق إلا من قلب البورجوازية . فكل مظاهر الدمار ، التي يؤدي اليها التبادل الحر في داخل البلاد ، تعاد في السوق العالمية ، إنما بنسب أضخم بكثير»[٣١] .

إذن فالكوسموبوليتية ، كالتركيب الفوقي للقواعد الاقتصادية التي أشرنا اليها آنفاً ، وانتهت الى القاعدة الاقتصادية الدولية ، الاقليمية هنا ، هذه الكوسموبوليتية تطورت وانتهت الى ما سمي هنا بالمواطنية العالمية ، وفي الوقت نفسه برز نقيضها الأممية البروليتارية .

يضاف الى ما ذكرنا الأسباب التي لعبت دورها في عملية تسريع القاعدة الجديدة « للمواطنية العالمية » في أوروبا ، والتي توجز بالنقاط الثلاث التالية : أولاً الوقوف في وجه التحدي الاميركي اقتصادياً وبالتالي ولو بشكل نسبي سياسياً . ثانياً الاستمرار ، ما أمكن ، في الامساك ، لأجل الاستثمار بالطبع ، ببلدان العالم الثالث . ثالثاً تقوية السلطة الموحدة تجاه الطبقة العاملة الأوروبية .

فبالنسبة للوقوف في وجه التحدي الأميركي ، فإن نجاحه على الصعيد الاقتصادي أقل من نسبي ، وللتأكد من ذلك يكفي مراجعة كتاب جان جاك سرفان شرايبر « التحدي الاميركي »(١٤) . أما على الصعيد السياسي فيبدو أن النجاح يسير بخطى وئيدة إنما أكيدة ويشكل الأساس السياسي لهذه المواطنية العالمية الجديدة .

---

(٣٠) Manifeste Communiste, p. 32

(٣١) نقلاً عن Victor Leduc, Communiste et Nation, p. 25

كما أن هذه القاعدة الجديدة ، هي في واقع الحال الأساس المادي لهذا الشعور الجديد والمصلحي ، مع الاشارة الى العلاقة الجدلية فيما بين عملية تشكيل القاعدة الجديدة والمؤسسة الجديدة للمواطنية العالمية والسلطة الدولية الاقليمية النسبية الممتدة في أوروبا الغربية والتي تجسدت مؤخراً بـ « البرلمان الأوروبي » ، إنما دون أن يؤدي ذلك الى ضعف الشعور بالقومية ، دون أدنى شك ، كما يرى روبنسون ، بل العكس على اعتبار ان تخطيه يقترن بالمصلحة كما أشرنا الى ذلك ، ولا يتناقض مع بقائه ، الذي يبقى المحك المصلحي والمنطقي لأي تخط له . فهذا الشعور لا يزال يفعل فعله ، حتى في البلدان التي أوجدت الأنموذج الحضاري الجديد لتآخي القوميات ، عنينا النظام السوفيتي الجديد للدولة الاشتراكية ، وقد استشهد بذلك روبنسون نفسه .

إنما هذا يتعلق ، على ما يبدو لنا ، بالبروليتاريا ، لأن البورجوازية ، وخصوصاً الكبيرة منها ، كما سبق ورأينا بدأت بالكوسموبوليتية واستمرت بالمواطنية العالمية ، لخدمة كل من هاتين المؤسستين ـ الكوسموبوليتية والمواطنية العالمية ـ مصالحها الاقتصادية . وهي تستمر في طريقها ، بحيث يبدو أنها انتهت الى التخلي عن الأمة والوطن والوطنية. وبهذا الصدد يقول جورج غونيو : « ان الاتحاد والتآخي بين الأمم » جملة على أفواه كل الأحزاب اليوم ، وخصوصاً انصار التبادل الحر . في الواقع هناك دون شك نوع من التآخي بين الطبقات البورجوازية لمختلف الأمم . وهذا هو تآخي المضطهِدين للمضطهَدين والمستثمرين للمستثمرين . وكما أن الطبقة البورجوازية لهذا البلد أو ذاك تكون متحدة ومتآخية فيما بينها ضد البروليتاريين في هذا البلد أو ذاك ، بالرغم من التنافس والتصارع فيما بين أفراد هذه البورجوازية ، كذلك فإن بُورجوازيي كل البلدان مترابطون بالتآخي ومتحدون ضد البروليتاريين في كل البلدان ، بالرغم من الصراع والعراك المتبادل فيما بينهم في السوق العالمية[٣٢] .

والمحصلة السياسية لما ذكرنا ، في التركيب الفوقي ، تكون بالطبع الازدواجية والتناقض في مضمون الأمة البورجوازية (الكوسموبوليتية والأممية البروليتارية) والوصول ، كما هو الحال لدى الكثيرين اليوم ، الى درجة رفض فكرة الأمة والوطن والوطنية نفسها والأخذ بفكرة المواطنية العالمية ، لأنها تؤمن مصالح البورجوازية في مختلف البلدان ، بالرغم من التناقض فيما بين أفرادها ، حسب البلدان التي ينتمون اليها . وبالرغم من ذلك فهذا الجديد يفضلونه وتفضله البورجوازية بمجموعها لأنه أسلم لها عاقبة ـ من رؤياها الطبقية بالطبع ـ في صراعها مع الشيوعية . ولذلك نرى الكاتب الكبير فرانسوا مورياك يقول ، على أثر الاستسلام في ميونيخ « فقط الطبقة العاملة بجماهيرها

(٣٢) من خطاب لماركس في تشرين الثاني سنة ١٨٤٧ القاه في الاجتماع المكرّس لذكرى الانتفاضة البولونية عام ١٨٣٠ نقلاً عن Georges Gognot, Réalité de la Nation, p. 13, Ed. Sociales, Paris 1950

بقيت أمينة للأمة المهانة »[٣٣] .

وكل ما ذكرنا يذكرنا بالجيوبوليتكا ، وبالتالي فلنا عودة اليه واستكمال في الفصل العاشر المتعلق بها .

أما دول العالم الثالث فهي تسير على هذه الخطى ـ تخطي الأطر القومية ـ وغير صحيح الادعاء من قبل بعض المفكرين الغربيين ، أمثال روبنسون ، الآنف الذكر ، إنها لم تبلغ هذا المستوى من الشعور الواسع بالقومية أو المواطنية العالمية أو الاقليمية . فأولاً هي بحاجة الى نسبية هذا الشعور وإبقائه قوياً في هذه المرحلة التاريخية في حدود الدولة القومية ، التي هي في مرحلة التشكيل لدى البعض (في افريقيا مثلاً) ، مع الاشارة والإنصاف الى أنها تتعدى الحدود القومية بتماسكها المصلحي مع الدول الأخرى في حركة التحرر الوطني الاقليمية (العربية ، الافريقية ، الاسيوية ، الاميركية اللاتينية) ، وحتى العالمية . والقاعدة الاقتصادية واضحة أيضاً كل الوضوح ولا مندوحة عنها للتصنيع ، المخرج الوحيد لهذه البلدان من التخلف الإقتصادي والفقر وسوء التغذية ، الذي يعلي أجسام البعض منها والجوع الذي ينهش أجسام البعض الآخر ، وهي الأسواق المشتركة والوحدات الاقتصادية والمشاريع الصناعية وحتى الزراعية المشتركة .

كما لا بد من الاشارة ولو السريعة ولأجل استكمال لوحة تخطي الشعور القومي الضيق الى شعور ما بعد الحدود والمرتبط مع الغير ، لا بد من الاشارة الى أن فكرة المواطنية العالمية التي وضعناها في إطارها الصحيح الأقرب الى السلطة الدولية النسبية وحتى ذات الصفة الاقليمية ، هذه الفكرة أسبق عليها فكرة الأممية ، التي أشرنا اليها كنقيض للكوسموبوليتية ، والتي لم يشر اليها روبنسون لهذا السبب بالضبط ، على ما يبدو لنا ، والتي تولدت كردة فعل لتماسك الانظمة الرأسمالية فيما بينها ، داعية الى تآخي الشعوب الشغيلة المستغلة من قبل رأسماليي مختلف البلدان والقوميات الذين يتحالفون مصلحياً لاستغلال شعوب بعضهم البعض . كما لا بد من الاشارة الى أن الدعوة الى الأممية لا تؤدي الى إضعاف الشعور القومي بل العكس . خصوصاً بعد أن عرفنا المضمون المزدوج المتناقض للأمة ، بالاستناد الى القاعدة الاقتصادية ، حيث مقابل الكوسموبوليتية الأممية البروليتارية . وهذا ما يفسر أيضاً كون الأمة والأممية عبارتين متناقضتين بالمفهوم البورجوازي انما منسجمتان غير قابلتين للانفصام بالمفهوم البروليتاري .

كما أن وضع مفهوم القومية في الإطار الوطني لحركة التحرر وفي الإطار الطبقي لعملية التاريخ يشكل دليلاً متحركاً كما قلنا عن الانسجام بين الأمة والأممية . ودليلنا التاريخي على ذلك يتجسد بالاتحاد السوفييتي ودعوة ستالين أثناء الحرب العالمية الثانية شعوب الاتحاد السوفييتي الى الدفاع عن الوطن الأم روسيا . وهذا بالإضافة الى المشاكل

(٣٣) نقلا عن Victor Leduc, Communiste et Nation , p. 29

الداخلية ذات الصفة التناقضية إنما الثانوية وليس الرئيسية ، التي تبرز أحياناً في البلدان الاشتراكية وتحل عبر العقلانية والشعور بالمصلحة الأممية والتخطيط أيضاً واليقظة الدائمة الممسكة فيما بين مختلف القوميات الاشتراكية تجاه العدو الخارجي المشترك : الرأسمالية وآلة الامبريالية الحربية .

تذييل

هذا هو واقع الحال بالنسبة للمواطنية العالمية وما انتهت اليه في أوروبا الغربية وكذلك الشرقية . فكيف بنا في العالم العربي ، نتكلم نفس اللغة ولنا نفس التاريخ والحضارة ، بالرغم من تنوعها ، ونتصارع في إطار حركة التحرر العالمية بميزاتنا العربية الخاصة ، مع الامبريالية ، من أجل التحرر ؟ كيف بنا ونحن في السعي الى التكامل الاقتصادي ، ان لم يكن تداخله ، لدرء خطر الجوع الزاحف علينا ، لم نتوصل ، بالرغم من وجود العدو المشترك ـ الصهيونية العالمية والامبريالية والجوع ، كيف بنا لم نتمكن من وضع أسس وحدة فدرالية ، أوكونفدرالية أو اتحاد أو أي شيء يحل محل التفرقة ، التي يتوسع على حسابها عدونا المباشر ـ اسرائيل جغرافياً والامبريالية اقتصادياً ، ونحن نضمر ونتفتت ولا نرى أمامنا المثال الحي للخروج الفعلي والسريع والأوحد من التخلف ودخول منعرجات التقدم القائمة على دمج عملية التحرر السياسي بالتحرر الاجتماعي المؤدي الى الاشتراكية والوحدة المنشودة ، في نموذجها الحضاري الجديد : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية العربية ؟

الفصل الخامس

الأسس الجغرافية للدولة

المقومات الطبيعية والبشرية

لمقومات الطبيعية : الدولة ـ الموقع والحجم والشكل

لا بد من الإشارة ونحن لا نزال في دراسة أرض الدولة ، لا بد من الإشارة الى العناصر الرئيسية الثلاثة الملموسة والاستاتيكية نسبياً والضرورية في التقييم الجغرافي لسياسي وهي : الموقع والحجم والشكل ، والتي تلعب دوراً بالغ الأهمية عندما تتواجد مع مختلف العناصر الأخرى (المناخ والتضاريس ومصادر المياه والنبات والحيوان والموارد لمعدنية المختلفة) .

فتشابك وترابط هذه العناصر مع بعضها البعض يؤدي الى حدود الدولة ، التي تمارس الانسان ضمنها نشاطه الاقتصادي . وهنا يبرز أحد العناصر المذكورة ليعطي لاقليم الذي تقع فيه الدولة المعنية صفته الأساسية المميزة التي تتصف بها هذه الدولة عندها ، كتربة أوكرينيا (التشرنوزيوم) وكبترول الخليج العربي .

كما تنبغي الإشارة إلى أن هذه الصفات المميزة لا تظهر بشكل تلقائي عفوي ، ل لا بد من مستوى حضاري معين يسمح للناس بإمكانية الاستغلال لمصادر هذه لميزات المشار اليها (التربة الخصبة ، البترول) . كذلك الأمر بالنسبة للمواقع لطبيعية للدول ؛ وتجميع مصادر الطاقة ، الى غير ذلك من الظروف ، التي يكون لهورها رهناً بالمستوى التكنيكي والحضاري .

هذا الإستدراك من قبل المدرسة البورجوازية للمستوى الحضاري في محله ، إنما اضح انه يراد به إغفال رده الى مدرسته الأم ـ للمدرسة الماركسية . فالواقع أن المقرر ، نهاية المطاف ليس هذه العناصر المذكورة والشكلية ، بالرغم من نسبية دورها اهميته ، إنما مستوى التطور التكنيكي والحضاري ، أو بتعبير آخر طريقة انتاج لخيرات المادية ، التي تقرر اتجاه ومجرى التطور للدولة ومجتمعها وتمكّنها من تبوء المركز قادرة على إشغاله في مجموعة الدول ، سواءاً أكان ذلك على النطاق الاقليمي أم

العالمي . على أن استعراض هذه العناصر أمر مرغوب به للتعرف على المقومات الطبيعية للدولة ، والتي تؤلف مع المقومات البشرية ، التي سوف نستعرضها أيضاً ، تؤلف الإطار الشكلي ليس إلا لمضمونها الحضاري بقاعدته الاقتصادية وتركيبه الفوقي ، بحيث يجري التطور عبر العلاقة الجدلية بينهما ، وفي الوقت نفسه بالتفاعل الجدلي مع الإطار الشكلي المشار اليه ،.فتصل الدولة الى ما تصل إليه من مركز مضمونه الجوهري القاعدة الاقتصادية ، في نهاية المطاف ، مع تركيبها الفوقي بالطبع ، وحسب رؤيا المدرسة الماركسية .

الموقع : فالموقع الجغرافي للدولة ذو أهمية ويفترض الموقع الثابت ، المحدد فلكياً ، أي حسابياً بخطوط الطول والعرض والموقع النسبي ، العائد للظروف الجغرافية المتحركة هنا ، كالمنفذ على البحر الذي لم يكن مسلوكاً ، مما أعاق التطور ، ثم انفتح للملاحة ، وكذلك هو حال المناطق المعزولة . وهذا التحرك يعود لتطور المواصلات وإزالة الحواجز الطبيعية . ونكتفي بذكر ثلاثة أمثلة هي : المتوسط الذي كان أيام روما قلب العالم فأصبح قلب العالم اليوم في أوربا الغربية ، حفر قناة السويس وقناة بناما البرزخين القديمين ، ظهور الطائرة .

هذا والتحديد الحسابي للموقع بالنسبة لخطوط العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول ، على اعتبار أنه على أساس درجات العرض يتشكل المناخ بوجه عام ، وكذلك النشاط البشري الى حد ما .

كما تنبغي الإشارة ، بهذه المناسبة ، الى ارتباط من نوع آخر بالموقع ، على اعتبار أن معظم مصادر الفحم العالمية تقع بين خطي العرض ٤٠° و٦٠° شمالاً ، أي في المنطقة المعتدلة الشمالية ، حيث جرى النمو الصناعي ، خلال القرن الماضي وحالياً في بعض الدول (ألمانيا ، إنكلترا ، فرنسا ، . . .) . إنما اكتشاف النفط في مناطق أكثر جنوبية من مناطق الفحم كان يمكن أن يؤدي الى أساس جديد لنمو صناعي بغير الفحم في دول العروض المعتدلة لولا أن تصنيع البترول وجزء كبير من استهلاكه ما زال حكراً على دول الصناعة التقليدية (الدول المتقدمة الصناعية في القارة الأوروبية ونصف القارة الاميركية الشمالي) . وكل ذلك حسب المدرسة البورجوازية .

كذلك لعلاقة اليابس بالماء دور آخر في علاقات الموقع . إذ أن المناطق الجزرية والساحلية بشكل عام أقل قارية في مناخها من المناطق الداخلية ، وفي الوقت نفسه أقرب من المواصلات البحرية السهلة والرخيصة ، الأمر الذي ينعش النشاط التجاري ويشجعه (بريطانيا وفرادة موقعها ، الصراع من أجل الحصول على الواجهات البحرية - بولندا ما بين ١٩١٨ و١٩٣٩ ، وكذلك الأردن وزائير الخ . .) . كما أن الواجهات البحرية لعبت دوراً في انطلاقة الدول الاستعمارية في اتجاهات معينة (فرنسا وإتجاهها

للإستعمار في شمال افريقيا واهتمامها بقناة السويس وحوض المتوسط عامة) . وبالطبع كل ذلك حسب المدرسة البورجوازية أيضاً .

هذا والوسيلة المعمول بها لتقدير درجة البرّية أو البحريّة للدولة تقوم على حساب نسبة الحدود البحرية الى الحدود البرية ، الأمر الذي يؤدي الى تقسيم الدول الى الأنواع التالية :

أولاً ـ الدول ذات الحدود البحرية التامة كالجزر البريطانية وإيسلندا .

ثانياً ـ الدول التي تغلب على حدودها الصفة البحرية مثل البرتغال واسبانيا وإيطاليا والسويد والنروج ، وحيث الدول بواجهه وواجهتين وثلاث واجهات وأكثر وصولاً الى الجزرية كما في أولاً (١٥) .

ثالثاً ـ الدول التي تغلب على حدودها الصفة البرية مثل ألمانيا ويوغسلافيا وليبيا والجزائر والسودان .

رابعاً ـ الدول ذات الحدود البرية فقط كالمجر والنمسا ومالي وفولتا العليا ونيبال[١] (١٦) .

على أن الواجهات البحرية تختلف فيما بينها في قيمها . فهناك الحيّة وشبه الميتة والميتة ، إذا ما أدخلنا على الكم الكيف الذي يتجسد بنوعية البحار والظهير الخلفي للساحل (١٧) . وتبلغ الواجهة البحرية أقصى حيويتها عندما تصبح ذات أهمية لعدد من الدول المجاورة إضافة الى أهميتها بالنسبة للدولة المعنية ومصالحها الوطنية . مثالنا على ذلك الواجهة البحرية اللبنانية ، التي تخدم لبنان وتجارة الترانزيت لعدد آخر من الدول العربية .

هذا وقد درجت بعض الكتابات على تقسيم دول العالم حسب الواجهات البحرية التي تطل عليها كل منها ، فبعض الدول يتمتع بأكثر من واجهة بحرية تطل على أكثر من بحر كالولايات المتحدة وفرنسا ، والبعض الآخر يتمتع بواجهه بحرية واحدة ، في حين أن البعض الثالث منعزل ومغلق عن البحر فليس له ولا واجهة بحرية . فالواقع أن التطرف هنا ينحصر فيما بين الدول الجزرية من جهة والدول المغلقة من جهة ثانية . وهذه الدول الأخيرة مثل النمسا وسويسرا وبوليفيا ومالي والنيجر والتشاد ، هي من الدول الحبيسة التي لا تصل حدودها السياسية الى أية بحار ، فتعاني من جراء ذلك في العديد من المجالات ، أهمها النقل ، ولذلك فهي

(١) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١٩ .

تسعى دوماً لتكون علاقاتها جيدة مع الدول ذات المنافذ البحرية التي تفيد هي منها كدول مغلقة(٢) .

ومن بين عناصر الموقع أيضاً الميزات ذات الحدين بالنسبة للدول الجزرية القريبة من الدول القارية الكبيرة ، كاليابان وانكلترا ، حيث الدولة الجزرية تتمتع بمنعة استراتيجية تعطيها القدرة على التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري على دول القارة . على أن ذلك ينعكس في حال نمو الدولة القارية وبلوغها القدرة على مواجهة هذه الدول الجزرية بالحرب والاحتلال . وذلك حسب المدرسة البورجوازية طبعاً .

أخيراً هناك في الموقع علاقات الدولة المكانية بجاراتها عبر خطوط الحدود ، حيث المشكلات التاريخية التي كانت الشكل للحروب المختلفة . وبالتالي فالحدود دائمة التغيير مع نمو سيادة الدولة أو ضياعها (بولندا ، فرنسا وألمانيا ، يوغسلافيا وإيطاليا والنمسا) . وذلك أيضاً حسب المدرسة البورجوازية .

وبهذه المناسبة إذا ما نظرنا الى خارطة العالم السياسية اتضح لنا عدد الدول المجاورة لكل دولة ، وأمكننا بناءً عليه وضع جدول عام يوضح عدد جيران كل دولة (١٨) .

على أنه لا بد من الإشارة هنا إلى موضوع مناطق الجذب في تحديد إذا ما كانت دولة ما متجهة نحو البر أو البحر . فالواقع أن الإنسان لا يتجه الى البحر إلا إذا ضاق عليه البر بالجود . فسكان النروج يولون وجوههم شطر البحر ويعطون ظهرهم للبر. وكذلك سكان الكثير من أجزاء بريطانيا وشمال غرب فرنسا . ومع ذلك فعامل البر يتغلب في فرنسا على عامل البحر رغماً عن تعدد واجهاتها البحرية الممتازة .

كما أن نشاط الدولة البحري والتجاري يتوقف على طبيعة البحر نفسه ، كما ألمحنا آنفاً (مفتوحاً أم مغلقاً) . فبحر البلطيق تتحكم في مخارجه الدانمرك بشكل مباشر وبريطانيا بشكل غير مباشر ؛ بمعنى أن بريطانيا إذا توفرت لها القوة الكافية بإمكانها أن تغطي مضيق دوفر والمخارج الشمالية بنيرانها . والشيء نفسه يقال بالنسبة لمضيق جبل طارق وباب المندب ومضيقي البوسفور والدردنيل .

كما يتضح فالمدرسة البورجوازية ترد هنا أسباب التطور الصناعي وكذلك التجاري وأيضاً الاستعماري وتوسع كل هذه الأمور الى الظروف الجغرافية الى موقع الدولة . وهذا موقف حتمي رفضناه سابقاً وعللنا رفضنا له وبرهنا على صحته مراراً وتكراراً ونرفضه الآن ، لأن المقرر في التطور ، في نهاية المطاف ، وكما سبق وفسرنا ودحضنا به المدرسة البورجوازية الشكلية ، هو طريقة انتاج الخيرات المادية . فلولا

---

(٢) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٤٨ .

التطور الصناعي ونموّه لما تطورت الحركة التجارية وبحثت عن الأسواق الخارجية للمواد الأولية والسلع (مقص الأسعار الكلاسيكي) حتى بالتوسع الاستعماري ، حيث كانت الظروف الجغرافية (السواحل ونوعها ونوعية البحار وتعدد الواجهات البحرية الخ . .) مقرونة بالتطور المذكور من الأمور المساعدة أو المعيقة ، حسب الظروف الحضارية للبلد المعني .

كما يستفاد من هذا العرض البورجوازي للموقع ، سيما في آخر نقطتين منه (الدول الجزرية وخطوط الحدود) ، معرفة أهمية النظرة الجيوبوليتيكية البورجوازية ، والتي برهنا على علم صحتها أيضاً مراراً وتكراراً لإرتباطها بالحتمية (وسوف نتوسع بهذه النقطة في الفصل العاشر الجيوبوليتكا) ، ولذلك نرفضها الآن . فالحقيقة أن تحرك الدولة عبر التوسيع لتخومها بواسطة الاعتداء ليس مرده سوى التطور الاقتصادي وليس الحتمية الجغرافية .

هذا كما لا بد من الإشارة الى الاستدراك المسبق في أكثر من مكان هنا وسابقاً لدى د. محمد رياض ، الذي أخذنا عنه رؤيا المدرسة البورجوازية ، بحيث يرفض سلفاً ما يثبت فيما بعد ، وكأني به يرى الحقيقة في المدرسة الماركسية ، التي لا يجرؤ على ذكرها ويتبعها دون تمييز ، برأي المدرسة البورجوازية ودون تعليل أو رد ما ، مكتفياً بالإستدراك المبطّن الذي أبداه أولاً . بكلمة ليس من إنسجام فكري لموقف فكري واضح لديه في الموضوع ؛ الأمر الذي يؤدي الى الترجرج والغموض وعدم الوضوح فيما يسرد ويعرض من وقائع وآراء .

هذا ولا بد من الإشارة أيضاً ، بمناسبة هذا التعليق ، إلى د. فتحي محمد أبو عيانة ، الذي يتبنى أيضاً في كتابه « دراسات في الجغرافيا السياسية » رأي المدرسة البورجوازية ، إنما بشكل غير معمق فلا يصل الى ما وصل اليه د. محمد رياض على الاطلاق ويتخبط في آرائه ، خصوصاً وانه لا يرى الفارق على الاطلاق فيما بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، التي يمر بها مرور الكرام ، كما يكثر من المعلومات التي تتعلق بالشكل ولا يلج تأثيرها على المضمون .

الحجم : أما الحجم فهو ضروري ومهم لتواجد بلد ما . وليس صدفة أن أكبر قوتين في العالم هما الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي . ومع ذلك فالحجم رغم كبره لا يكفي لجعل الدولة قوة ، سيما أساسية ، وقد رأينا السبب في درجة التطور الاقتصادي ، مثالنا على ذلك كندا واستراليا . فهناك إذن الدول الكبيرة الواسعة ، كالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي وكندا والبرازيل واستراليا والصين ، والدول الكبيرة ، كإتحاد جنوبي افريقيا والأرجنتين والمكسيك والهند وأندونيسيا والعربية السعودية والسودان والكونغو ، والدول المتوسطة ، كفرنسا ومصر وباكستان والبيرو

وفنزويلا وأثيوبيا ، والدول الصغيرة ، كبلجيكا وهولندا ولبنان وجزر الدومنيك وليبريا وتيوان ، وأخيراً الأصغر من صغيرة ، كاللوكسمبورج واندورا وليشنشتاين وموناكو وسان مارينو .

ومع ذلك فهناك الدول التي وصلت الى مستوى وأهمية لا يتناسب وحجمها كسويسرا وهولندا ، الأمر الذي يعيدنا الى ما عرضنا آنفاً من أن تناسب الأهمية أو توافقها ليس هو مع الحجم بقدر ما هو مع مستوى التطور الاقتصادي ، العائد بدوره لتطور قوى الانتاج وصلتها بعلاقات الانتاج . وهذا ما يفسر أيضاً كون كندا واستراليا كبيرتين في الحجم ولكنهما نسبياً لا تشكلان قوتين .

وتعود أهمية الحجم الى تمكينه البلد المعني من الحصول على موارد طبيعية متنوعة تمكنه من الاكتفاء الذاتي أيام الحرب وتسمح له بالاستراتيجية العميقة .

إذن فتلبس الحجم بالمساحة يعطي للدولة ميزات استراتيجية واقتصادية تجعلها قوية ومنيعة في وجه الاعتداءات الخارجية . لنتذكر روسيا القيصرية وفشل نابليون في غزوها في الماضي البعيد (١٨١٢) والاتحاد السوفييتي وفشل هتلر في غزوه في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) في الماضي القريب . وفي منتهى الأهمية اقتصادياً إمكانية تجنب الدول الكبيرة المساحة الضغط السكاني (أنظر الجدول رقم ـ ١ ـ في الفصل الثاني) . كما في المساحات الكبيرة غالباً ما يكمن المستقبل الاقتصادي المزدهر لما تزخر به الأراضي الواسعة من طاقات زراعية وصناعية ، تساعد على النمو الاقتصادي .

إنما مع كل ذلك يبقى المقرر في نهاية المطاف ، بالنسبة لمركز الدولة كيما تصبح قوة يحسب لها الحساب ، قوة كبيرة من القوى الفاعلة في التاريخ ، يبقى المقرر المستوى التكنيكي والحضاري العائد لطريقة انتاج الحيزات المادية في المجتمع . وخير مثال تاريخي على ما نقول الهند وكبرها وإمكانية احتلالها من قبل بريطانيا العظمى واستعمارها فترة طويلة من الزمن .

وإذا ما كان هناك من سلبيات للحجم الكبير فتعود لتلبسه بالحدود وازدياد طولها الذي يتطلب الجهود الكبيرة في الدفاع ـ الأرضي والبحري والجوي . على أن القول ، حسبما ترى المدرسة البورجوازية « ان ضخامة الحجم قد تؤثر على فعالية الحكومة المركزية للدولة في السيطرة الداخلية ومن ثم قد يشجع ذلك على قيام الجماعات إنفصالية يعززها وجود تنافر في النسيج البشري للدولة وضعف الاتصال بين العاصمة والأطراف »[٣] ، فمردود. ذلك أن الحركات الانفصالية تتأتى، في الواقع والعمق ، عن

---

(٣) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

فقدان المساواة الاقتصادية في البلاد والتي تؤمن المساواة الحقيقية وليس مجرد السياسية المعلنة في الدساتير . فالمساواة الاقتصادية تؤدي بالتالي الى العدالة الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والديموغرافية . ويكفي لذلك مجرد مقارنة هذا الموضوع فيما بين الدول الإشتراكية (الاتحاد السوفييتي ، يوغسلافيا ، . . .) والدول الرأسمالية (فرنسا ، انكلترا ، . .) . لن نتبسط في هذه النقطة ، فقد سبق وعالجناها في أكثر من مكان من القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية .

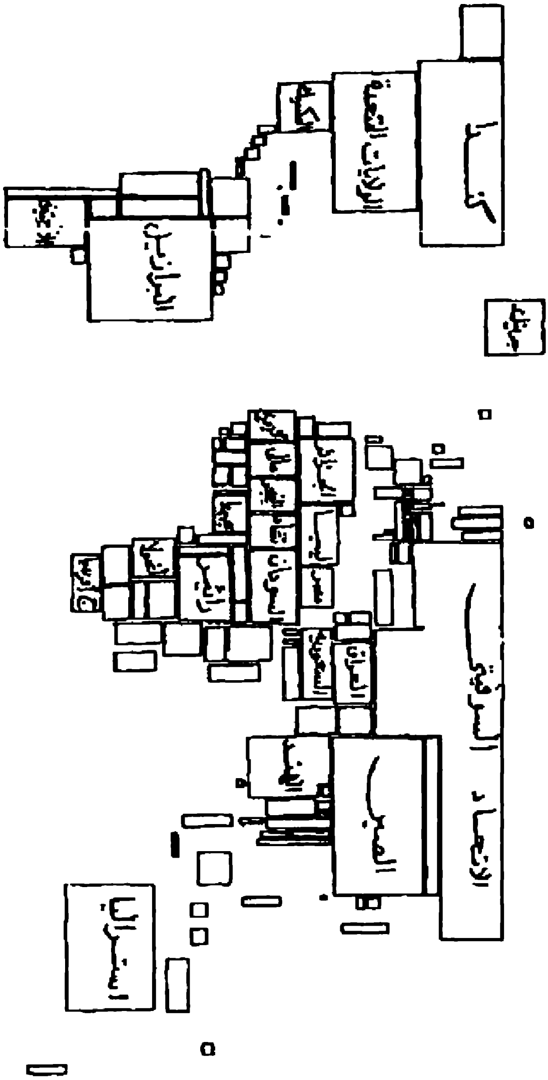
وعلى سبيل المعلومات فإن دول العالم تتفاوت كثيراً في حجمها المساحي . فدولة الفتيكان تبلغ مساحتها حوالي ٢/٥ كيلومتراً مربعاً في حين أن الإتحاد السوفييتي تبلغ مساحته / ٠٠٠ ٤٠٢ ٢٢ كلم٢ . ومن مراجعة جداول الهامش رقم (١٩) والمخطط البياني الخرائطي رقم - ١ - يتضح مدى التباين الكبير في أحجام الدول مساحياً ، حيث يصل حجم أكبر دولة الى حوالي ١٥ مليون مرة حجم أصغر دولة (باستثناء دولة الفاتيكان) ؛ كما يتضح المتوسط العالمي للمساحة للدولة والذي يبلغ ٠٠٠ ٨٣٠ كلم٢ ، أي اقل بقليل من مساحة دولة مثل مصر أو كولومبيا أو بوليفيا . على أن العبرة ، في نهاية المطاف ، ليست بالحجم بل بما يحضن من موارد وسكان ومستواهم الحضاري الذي يؤمن الاستغلال للموارد . وبالتالي ليس هناك من حجم مثالي للدولة .

أخيراً لا بد من القول ان اقتران المساحة الكبيرة بالعدد الكبير من السكان بالإضافة الى الاستغلال الجيد للموارد المتنوعة نتيجة التطور الحضاري ذو معنى لإمكانية ظهور الوحدة السياسية كقوة ، نظراً لتنوع المواد الخام والغلال وإمكانية الاكتفاء الذاتي والاستراتيجية العميقة (٢٠) .

يستفاد مما ذكرنا الآن أن القيمة الفعلية للمساحة التي تشملها الدولة لا تقاس بعدد الكيلومترات المربعة بقدر ما تقاس بما يتوفر فيها من مصادر وطاقات بشرية قادرة على القيام بالعمل الذي يرمي الى استغلال الموارد المتاحة وزيادة حجم الانتاج بالوتائر التي تؤمن المحافظة على المستوى المعيشي المناسب والمعقول للسكان . كما تقاس أيضاً هذه المساحة بما يتحقق فيها من خدمات نقل تلبي حاجات التجارة وحاجات الاستراتيجية العسكرية ومتطلبات الدفاع عن كيان الدولة وقت الخطر الداهم . وبالتالي ليس هناك من مساحة مثلى للدولة ، بل ان كل مساحة يمكن أن تكون مثلى إذا ما توفرت فيها الأمور التي أشرنا اليها وبالقدر الذي يتناسب مع تلك المساحة وعدد الناس فيها ومع الدور اللذي ترمي اليه في المجتمع الدولي(٤) .

---

(٤) د. صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ - ص٤٠ - ٤١ ؛ (فيما بعد د. صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص . .)



الشكل : الواقع ان شكل الدولة يؤثر على استراتيجيتها العسكرية ، سواءاً أكان الأمر للمحافظة على الإدارة الوطنية أو للدفاع العسكري . فمثلاً فإن الدولة التي تمتد بصورة الشريحة الطويلة ، كالشيلي أو النروج ، فإنها تجد صعوبة في الدفاع عن نفسها ، من جراء المسافات الطويلة ، التي على القوات العسكرية أن تقطعها ، انطلاقاً من مراكز تجمعها . وكذلك الأمر بالنسبة للدولة التي تمتد أجزاء منها بشكل شرائح طويلة داخل دولة مجاورة لها . وللأمثلة الملموسة بالإمكان مراجعة الهامش رقم (٢١) ، حيث أيضاً الخرائط المضيئة للأمثلة المذكورة ، وغيرها . فالحدود المتداخلة تؤدي الى الضعف العام للدولة في تلك المناطق ، التي تصبح هامشية . وبالتالي فأحسن أشكال الدولة هو ذلك الذي يتجنب الشرائح الطويلة والحدود المتداخلة .

ولا بد بهذه المناسبة من الإشارة الى بعض الظاهرات السياسية التي ترتبط بالشكل كرأس الكوبري (bridgehead) والنتوء الجبلي السياسي (Glacis) والقطاع السياسي (Projection) والجيب السياسي (Enclave) والتي نكتفي بمجرد ذكرها ، رادين من يرغب بتفاصيلها الملموسة الى الهامش رقم (٢٢) ، حيث أيضاً الخرائط المجسدة للأمثلة ، وذلك لأنها في نهاية المطاف ليس لها التأثير الفعال ، بمعنى الحاسم والمقرر ، في الوظيفة السياسية ، للدولة .

وبالتالي فالشكل لبلد ما يمكن أن يكون مساعداً أو العكس . والشكل المثالي هو الدائري ، إنما عدم تواجده يجعل المتوازي الأضلع والمربع والمستطيل من الأشكال المثلى هنا . هناك أيضاً الشكل المتقطع كباكستان ، والشكل المجزأ كإيطاليا وبريطانيا مع إيرلندا وجزرها الساحلية ، والشكل المبعثر كأندونيسيا واليابان (٢٣) .

ومع ذلك ورغماً عن كل ما ذكرنا من أمور تتعلق بالشكل فإن القضايا الاستراتيجية ، في الواقع ، لا تعود اليه إلا نسبياً وتبقى رهناً بمستوى التطور الاقتصادي ، كما أسلفنا بمناسبة الحديث عن الموقع والحجم ، ونقول هذا خصوصاً وأن هناك ثورة ، غير معقولة ، في الفضاء والكومبيوتر وغيرهما مأخوذاً بها في الاستراتيجية العسكرية ، أدت الى قلب الأوضاع رأساً على عقب في كل ميزات الموقع والحجم والشكل الاستراتيجية .

المقومات البشرية : السكان ـ السلالة واللغة والدين

لقد رأينا أن من شروط قيام الدولة : الحد الأدنى من الكثافة السكانية ، حيث السلالة واللغة والدين التي تلعب أدواراً متفاوتة الأهمية ، حسب الظروف التاريخية ـ الاجتماعية لنشوء الدولة وتطورها . ومع ذلك فقوة ومركز الدولة ليس رهناً بعدد

سكانها بقدر ما هو بالقوة الاقتصادية التي تتمتع بها والمتأتية عن مستوى تطور قوى الانتاج فيها .

والشيء نفسه يقال بالنسبة لدور كل من السلالة واللغة والدين كما سوف نرى . مثالنا على ما ذكرنا دولة النروج ، حيث السكان نصف سكان المدينة العاصمة باريس. هذا في الوقت الذي لم يشكل فيه الأوكرانيون والمنشوريون دولاً ، على الرغم من أن تعداد كل منهما يزيد على ٤٠ مليوناً[٥] . وهذا الأمر يؤكد ما أشرنا اليه الآن وآنفاً من مرد بروز الدولة الى القاعدة الاقتصادية في الأساس وليس العوامل التي ذكرنا من سكان وسلالة ولغة ودين ، والتي يمكن أن تلعب دورها، حسب الظروف التاريخية والاجتماعية ، إنما مقرونة بظروف القاعدة الاقتصادية قبل أي شيء .

السلالة : السلالة أو الجنس هو « اصطلاح علمي غير محدد يطلق على مجموعة من البشر لهم صفات طبيعية خاصة مثل لون البشرة وشكل الشعر وملامح الوجه وشكل الرأس وغير ذلك من الصفات الظاهرة التي يتخذها علماء الأجناس أساساً لتصنيف السكان الى أجناس . وربما كان التقسيم المألوف الى قوقازي ومنغولي وزنجي هو أبسط تقسيم للسكان الى أجناس »[٦] .

فالواقع أن الوحدة الاثنية (السلالة) لا يمكن أن تكون في أساس الدولة ، مع العلم أنها تشجع على ظهورها (إسرائيل ، بلغاريا ، تايلاند) ، والدليل على ذلك الولايات المتحدة الاميركية والبرازيل والاتحاد السوفييتي ، حيث نجد تقريباً كافة سلالات العالم ممثلة ، وبشكل خاص في الاتحاد السوفييتي .

كما أن السلالة (أو الجنس) لا يمكن إعتبارها بالعامل الحتمي للتجانس السكاني في الدولة . وذلك لأن توزع السلالة الواحدة قد يكون كبيراً أحياناً لدرجة لا يؤدي الى نوع من التجانس المحلي الذي يقوم عادة ، الى جانب السلالة ، على مقومات أخرى حضارية كاللغة والدين وطريقة الحياة . كما أن السلالة الواحدة قد تحوي سلالات فرعية تختلف دياناتها ولغاتها وطرق حياتها . يضاف الى ذلك تحرك السكان المستمر والذي تزايد في العصر الحديث وأدى الى الاختلاط الواسع والكبير للأجناس بحيث قضى على الإدعاء بالنقاء العنصري[٧] .

ومع ذلك ففكرة التميز السلالي العنصري قديمة قدم الانسان ، فالإغريق

---

(٥) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٢٧ .

(٦) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٩٠ - ٩١ .

(٧) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٩١ - ٩٢ .

اعتقدوا أنهم بأفضل وأحسن الشعوب وسادة العالم ، فقد خاطبهم أفلاطون نفسه قائلاً لهم :

«Gold is mixed with you, Copper is in the composition of others»[٨]

(الذهب مخلوط بكم في حين أن النحاس هو في تركيب الآخرين) .

كما أن الفرس والرومان اعتبروا ما عداهم أغراباً وبرابرة . وقد تأتى لديهم هذا التفكير ، الذي تجسد في تصرفهم (المواطن الروماني والعوام) من جراء تفوقهم الإداري والحربي . ولم يقف معارضاً هذه السياسة سوى الأديان السماوية كالمسيحية التي نادت بالإخاء والاسلام الذي نادى بأن لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ؛ وبالرغم من ذلك فالعرب اعتبروا أنفسهم أرفع مقاماً من الفرس .

كما تنبغي الإشارة الى لجوء بعض الدول ، وخصوصاً الفاشية منها ، الى إصطناع السلالة والعرق لتبرير ما ترمي اليه وتقوم به بالفعل من استيلاء على أراضي الغير وحروب استعمارية اعتدائية ، في إطار أخذها بالجيوبوليتكا . ولنتذكر في هذا المجال ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وكذلك اليابان وأيضاً الدول الاستعمارية قبل الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة حالياً واسرائيل .

على أن ما ذكرنا لا ينفي واقع حال المشاكل المتأتية عن هذا الموضوع ـ السلالة أو الجنس ـ في بعض البلدان ، حيث التفرقة العنصرية ، كالولايات المتحدة الاميركية والتمييز العنصري ضد الزنوج والملونين فيها ، والذين لا يتجاوزون العشرة بالمائة من السكان ، وجنوب افريقيا أيضاً حيث الزنوج يشكلون الأكثرية وكذلك روديسيا (٢٤) .

اللغة : أما اللغة فهي إن كانت أساس تكوين الأمة فليست شرطاً أو عنصراً بالنسبة لتكوين الدولة . هذا مع الاشارة الى الدور الهام الذي تلعبه بالنسبة للدولة ذات القومية الواحدة ، كالسويد والنروج واسبانيا مثلاً . وفي الواقع فإن القوة الاقتصادية لبعض الدول أدت الى أبعاد جغرافية سياسية ـ عبر التاريخ بالطبع ـ انتهت في معظم الأحيان الى الدول المتعددة القوميات وكذلك اللغات (كندا ، الاتحاد السوفييتي ، يوغسلافيا ، سويسرا ، الخ . .) .

كما تنبغي الإشارة ، بالمناسبة ، الى أن تدعيم سلطات الدولة يؤدي الى انتشار اللغة الرسمية : لغة الحكام على حساب لغات بقية الأقاليم والشعوب وحتى الأمم (إنتشار الاغريقية في شرق المتوسط على أثر تكوين دولة الاسكندر وكذلك انتشار اللاتينية مع انتشار سيطرة روما في إيطاليا) .

---

(٨) نقلاً عن : د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٥١

على أن إنتشار اللغة الرسمية على حساب لغات الأقاليم والشعوب والأمم الأخرى ليس بالعملية الأحادية الجانب والسهلة الفعل والنتائج ، وهي رهن بمستوى التكوين القومي لهذه الشعوب والأمم وكذلك بمستواها الحضاري وأيضاً بمستوى تطورها الاقتصادي ونضجها كأمم ، وفي الوقت نفسه بالمستوى الحضاري بمختلف أبعاده للدولة الفارضة حضارتها على الغير ، عبر لغتها بالطبع . ولنتذكر هنا عملية الفرنسة في الجزائر والترويس في روسيا القيصرية وفشلها ونجاح انتشار الاغريقية واللاتينية سابقاً في التاريخ ، كما أسلفنا.

إذن فلفهم دور اللغة وأهميتها في نشوء الدولة وتطورها لا بد من قرنه بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية ، بكلمة الحضارية لكل من الدولة موضوع الفعل وقوميتها وكذلك الشعوب والقوميات وحتى الدول موضوع الانفعال .

هذا وسكان العالم اليوم يتحدثون بحوالي ثلاثة آلاف لغة تدرجاً من الصينية والانكليزية التي يتكلم بها مئات الملايين الى لغات قبائل الأمازون في أميركا الجنوبية وقبائل غينيا الجديدة وأجزاء من آسيا التي يتحدث بها جماعات قليلة العدد . وقد عرف تاريخ العالم لغات زالت وأخرى ظهرت . ففي مصر الفرعونية سادت اللغتان الهيروغليفية والديموطيقية ثم اختفيتا لتحل محلهما اللغة القبطية على أيام المسيحية ، وهذه بدورها اختفت لتحل محلها اللغة العربية بعد دخول الاسلام . وانتشرت اللغة العربية تدريجياً من الخليج الى المحيط مزيحة من طريقها كل اللغات القديمة السابقة[٩]

كما أن توزع اللغات على سطح الكرة الأرضية أمر غاية في التعقيد ونادراً ما تنسجم الحدود السياسية مع الحد اللغوي للدولة . ومعظم دول العالم لها لغة رسمية وأحياناً لغتان أو ثلاث ، بحيث يمكن تصنيف لغات العالم في أربع مجموعات :

١ ـ بعض اللغات تتكلمها عدة دول مثل اللغة الانكليزية والاسبانية والفرنسية والبرتغالية والألمانية والعربية .

٢ ـ بعض اللغات تستخدم في دولة واحدة فقط مثل البولونية واليابانية والايسلندية .

٣ ـ بعض الدول تسود فيها عدة لغات مثل الاتحاد السوفييتي (حوالي ١٥٠) والهند (حوالي ١٥ لغة رئيسية) والصين ودول أخرى في افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية .

٤ ـ بعض اللغات توجد في دولتين أو أكثر كأقليات لغوية مثل الباسك في إسبانيا وفرنسا والكردية في مناطق الأكراد في إيران والعراق وسوريا[١٠] .

---

(٩) د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٥٣٩ (فيما بعد د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، ص . .) .

(١٠) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٩٤ .

هـذا وتعـاني بعض الـدول من المشكـلات اللغوية. كـما تتميـز بعض القـارات بالبساطة في تركيبها اللغوي (الأميركيتين)، في حين نجد البعض الآخـر يتميز بـالتعقيد اللغـوي الشديـد (افريقيـا ، آسيا ، أوروبـا) (٢٥) . وتعتبر بلجيكـا نموذجاً للدولة مزدوجة اللغة (٢٦) . وهناك أيضاً مشكلة الاقليات اللغوية .

فقـد تكون الأقليـات القوميـة مواليـة للدولة ، إنمـا تطالب بحـريتها اللغـوية أو استقلالها اللغوي ، إن جاز التعبير . وهنا ، وحلاً لمشكلة القوميات ، غالباً ما تعتـرف الدولة بحرية استعمـال الأقليات للغـاتها وتـدريسها في مـدارسها ، تـداركاً للمـطالبة بـالانفصال عن جسـد الدولـة ، إذا ما منعت من استعمـال هذا الحق . فقـد اعترفت بريطانيا بلغات اسكتلندا وويلز ، واعترفت فرنسا بلغـة « البريتـون » ، وهولنـدا بلغة « الغريزيان » ـ وهي لغة تـوردية قـديمة . إنمـا ليسمح لنـا بـالقـول هنـا ان المـطالبة بالانفصال لدى هذه الأقليات القومية لا تتأتى فقط عن مشكلة اللغـة بقدر مـا تتأتى في العمق عن عـدم اشراكهـا في ثمار الإنمـاء الاقتصادي ـ الاجتمـاعي في البلاد ؛ وهنـا وبهـذه المناسبة فالـدول الاشتراكيـة هي التي حلّـت مشكلة القـوميـات ، وكـان بنـاء الاشتراكية منـاسبة لـلاسهام الحضـاري الكبير في حـلّ مشكلة القوميـات على أسـاس المسـاواة بين الـريف والمدينـة وبين القـوميات بتشكيـل الأقاليم الاقتصـادية التي تتيح إمكانية تجسيد هذه المساواة (أنظر الجغرافيا الاقتصادية ، القسم الأول على العموم وما يتعلق بموضوع قوانين ومبادىء توزع الانتاج في النظام الاشتراكي على الخصوص) .

أمـا الخوف من أن يؤدي الاعتـراف بالحـرية اللغـوية لـلأقليـات الى الانفصـال فمردود على أصحابه لما ذكرنا الآن ويشهد عليه في الوقت نفسه فشل محاولات الفرنسـة في الجزائر والترويس في آسيا الوسطى وغيرها مما لا مجال للذكره هنا ورغماً عن أننا لسنا بصدد إقليات ، ونجاح ما أتينا على ذكـره الآن في الاتحاد الســوفييتي . وللطرافة وعـلى سبيل المثال بالنسبة لهذا الموضوع يراجع الهامش رقم (٢٧) .

الدين : أما الدين فليس له الدور الفعّـال لا في تكوين الأمة ولا الدولـة . ومع ذلك.فالأخذ به مضخماً ومقرونـاً بالعـرقية والعنصـرية والجيـوبوليتكـا يؤدي الى الدولـة الفاشية ، كما جرى في المـانيا النـازية وإيـطاليا الفـاشية وإسبـانيا والبـرتغال وحـالياً في اسرائيل . على أن الغالب في الماضي والحاضر هو قيام الدول ذات القوميـات والأديان المتعددة . ولنذكر هنا بشكل خاص الامبـراطوريـات التاريخيـة الكبرى : الـرومانيـة ، العربية ، العثمانية ، النمسـا ـ المجر ، التي حوت التجمعات المختلفـة السلالـة واللغة والدين (٢٨) .

هذا ويتميز توزيع الاديان في العالم بالانتشار في مساحات واسعة (٢٩) .

الفصل السادس
حدود الدولة

الواقع أن الحدود ليست بمعطيات أولية ، على اعتبار أنها لم تتأكد إلا بعد أن أصبح للتجمعات البشرية ملء وكامل شخصيتها السياسية . هذا و« الحدود الخط » أو « خط الحدود » (للتفريق بينها وبين الحدود المنطقة أو المنطقة الحدودية كما سوف نرى) لم تبرز إلا مع التفكير القومي ، عندما أصبحت الحدود بمثابة الخط الذي وقفت دونه مقدرة الدولة في الامتداد اقتصادياً ، وكذلك بمثابة الخط الذي يشعر الناس ضمنه بأنهم جزء من مجموعة أو وحدة قومية وبالأمان. كما أن المثال السياسي أو الاجتماعي يؤدي الى تمايز المجموعات فيما بينها بالحدود . فكل هذه التعقيدات ، إن جاز التعبير ، والتي ذكرنا ، لا تعود للجغرافية . وبالتالي فالحدود تعبر عن واقع قام في الماضي ويستند الى عوامل جغرافية غير القائمة حالياً وعوامل غير جغرافية وبشكل خاص تاريخية واجتماعية . وهنا لا بد من الإشارة الى دور الدولة الفعّال في رسم الحدود ، والمتأتي عن فعالية المدى الاقتصادي للأمة ، المشروط بدوره بدرجة تطورها الاقتصادي ، الناتج بدوره عن مستوى تطور قوى الانتاج ونوع علاقتها بعلاقات الانتاج ، في نهاية المطاف .

لنعد الآن الى الملموس ، حيث يفترض التفريق بين « الحدود المنطقة والحدود الخط أو المنطقة الحدودية وخط الحدود أو التخوم والحدود » ، حيث يقابل الأولى : التخوم بالإنكليزية عبارة (Frontiers) والثانية : الحدود عبارة (Boundaries) ويقصد بالتخوم مساحات من الأرض ، بينما الحدود عبارة عن خطوط . كما أن التخوم طبيعية لأنها أجزاء من سطح الأرض ، بينما الحدود اختيرت وحددت بواسطة الانسان . بالإضافة الى ذلك فالتخوم ، سواءاً أكانت طبيعية أم لغوية أو دينية لا يمكن تحريكها أو زحزحتها، وقد تفقد بعض الخصائص التي أعطتها صفة التخوم ولكنها تظل في موضعها على عكس الحدود التي تتغير وتتبدل ولا تظل على حال وخاصة في مناطق الصدام[1] .

---

(١) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١٣ ـ ١٤ .

وعلى سبيل المثال فجبال البيرينه تشكل الحدود المنطقة بين فرنسا واسبانيا : هذا والحدود تشير الى حدود سلطة الدولة وتحرك المجتمع لاختيار نوع السلطة التي يشاء ، أو بالأحرى تشاءه الطبقة الحاكمة أو الممثلة في الحكم ، بحيث يؤمن لها السيطرة على الطبقات الأخرى في المجتمع المعني . وفيما مضى كانت الحدود بمثابة خطوط للدفاع ، أما اليوم فوسائل الحرب الحديثة سلبتها هذه الصفة . هذا ويفترض في الحدود أن لا تعترض مرور وتبادل البضائع وكذلك الأفكار ، إنما هذا مجرد افتراض وليس واقع الحال .

هذا وباستثناء البحر ، ليس هناك من حدود طبيعية وقفت في وجه الجيوش الغازية ، وكما يشهد على ذلك التاريخ . ومع ذلك فهناك بعض الحدود التي تعتبر طبيعية ، وهي الحدود المنطقة بالطبع والتالية : البحر ، وهو أفضل حدود طبيعية ، مع الإشارة الى أنه لم يستعص على الغزاة (النورمنديون وغزوهم انكلترا ، التي تفتخر انها منذ سنة ١٠٦٦ لم يطأها غازٍ ، والاسكندر وردمه البحر أمام صور الجزيرة لبلوغها) وكذلك الأمر بالنسبة للجبال (هنيبعل واجتيازه الألب الى إيطاليا بالفيلة ، وكوتوزوف واجتيازه الألب الى فرنسا) وأيضاً الصحارى (خالد بن الوليد واجتيازه بادية الشام بين العراق وسوريا ، والجنرال لوكلير واجتيازه الصحراء الكبرى في الحرب العالمية الثانية) ، وبالطبع الأنهر الواضحة المعالم ، إنما القليلة الفاعلية من جراء تغيّر مجاريها وكونها نقاط الاكتظاظ السكاني ، وأخيراً الغابات التي خفت فاعليتها مع الزمن لاجتيازها من قبل الانسان (لويس كارلوس برستسوس وفتحه طرقاً في غابة البرازيل العذراء) .

ولكن تنبغي الإشارة الى أن الإنسان المحارب قد انتصر على الحدود الطبيعية عبر التاريخ فكيف به اليوم مع ما وصل اليه من كشوفات علمية وتقدم تكنيكي وتكنولوجي ، أما الحدود الاصطناعية ، وهي الحدود الخط التي تعتبر التجريد للحدود المنطقة ، فهي مختلفة الأنواع ومن صنع الانسان وتقسم الى خمسة أنواع : الجدران أو الأسوار الدفاعية (سور الصين العظيم وجدار هدريان وجدار برلين اليوم) ، المناطق الحرام أو المجردة من السلاح (المنطقة الحرام بين اسبانيا وجبل طارق) ؛ خطوط الطول وخطوط العرض (خط العرض ٤٩° درجة شمالي يفصل بين كندا والولايات المتحدة الاميركية) ، الخطوط الهندسية ، التي ترسم من نقطة الى أخرى (كما بين الجزائر ومالي) ، الخطوط المتفق عليها ، بالاستناد الى لغة السكان ، كالحدود بين يوغوسلافيا والنمسا وهنغاريا ورومانيا .

كما تنبغي الإشارة الى أن الحدود قضية معقدة ، فهي لا تقتصر فقط على اليابسة والتنظيم الأرضي للدولة ، بل تتعداها الى المسطحات المائية وأغوار الفضاء حول الكرة

الأرضية . ومع ذلك تبقى مشكلات الحدود البرية جوهر مضمون العلاقات السياسية بين الدول .

والآن بعد هذا الاستعراض التمهيدي الموجز كل الايجاز للموضوع سوف نتناول بشيء من التفصيل تعريف الحدود لمعرفة الفرق بين خط الحدود ومناطق الحدود ، وكذلك أنواع الحدود ، حيث نركز على أنواعها الاصطناعية ، والنتائج المتأتية عنها بشكل عام من وصل وفصل . فيما بعد نستعرض بشيء من الاسهاب الى حد ما وبأمثلة ملموسة ارتباط الحدود بالظاهرات الطبيعية ، حيث الجبال والغابات والمستنقعات والمسطحات المائية من أنهر وبحيرات وبحار ودورها الكبير في الفصل والوصل وأهمية موضوع المياه الاقليمية . بعد ذلك نستعرض ارتباط الحدود بالظاهرات البشرية ومن ثم بالظاهرات الفلكية والهندسية ، مختتمين هذا الفصل الكبير بدور الحدود السياسية مع القوى القومية في التكتلات الاقليمية .

تعريف الحدود : خط الحدود وأقاليم أو مناطق الحدود أو التخوم

تشير الحدود المنطقة الى نمو أو تقلص الدولة ، وفيها جزء كبير من ثقل التوازن السياسي العائد لها ، حسبما يرى ف. راتزل في كتابه الجغرافيا السياسية الصادر عام ١٨٩٥ ، بحيث ينتهي للقول بما معناه أن الدولة القوية يظهر فيها ارتباط وثيق بين الحدود المنطقة وقلب الدولة ، وهي تعمل للحصول على أقصر خطوط للحدود لأنها أقواها وأحسنها وتقيم فيها الاستحكامات العسكرية . ويُدعم هذا التدبير باتخاذ الجبال والأنهار بمثابة الحدود المنطقة . على أن راتزل أضاف الى المرتكزات الطبيعية المذكورة نوع السكان والموارد المتاحة والبناء السياسي داخل الدولة كمقومات للحصول على الحدود الجيدة . وقد ساق نهضة المانيا السياسية وتغيّر حدودها وتوسعها كمثال للحدود المتغيرة تعبيراً عن نظريته العضوية للدولة[٢] . إنما بذلك يكون قد خرج من نطاق الجغرافيا السياسية ودخل نطاق الجيوبوليتكا ، وهي كما رأينا غير الجغرافية السياسية .

كما أن راتزل حاول أن يضع قوانين خاصة لنمو وتطور الحدود . إنما كون كل حد سياسي له ظروفه وخلفياته التاريخية يحول دون تعميم هذه القوانين ، مع العلم أن بعضها بالامكان تطبيقه بشيء كبير من الصحة ؛ منها القانون التالي العام لنمو « المكان » التاريخي والقائل بأن « حدود المنطقة الأكبر تنمو على حساب حدود المنطقة الأصغر »[٣] . وكذلك القانون القائل « ان تطور الحدود هو السعي الى تبسيطها ، وان

---

(٢) أنظر د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٦ .

(٣) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٧ الذي اعتمد بدوره على كتاب برسكوت : J.R.V. Prescott , The Geography of Frontiers and Boundaries, London 1967.

التبسيط هو السعي الى تقصير مسافات الحدود »[٤] .

إنما يبدو لنا أن بروز مثل هذين القانونين ، في إطار تحركهما الطبيعي ، غير ممكن من دون الأخذ في الوقت نفسه بمقومات السكان والموارد المتاحة والبناء السياسي ، كما مر معنا الآن ، وبذلك نصل ، بالنسبة للقانون الأول هنا ، الى العكس ، بحيث أن حدود المنطقة الأصغر يمكن أن تنمو على حساب حدود المنطقة الأكبر ، من جراء الفعل المتفوق للموارد المتاحة واستثمارها وكذلك التفوق الحضاري للسكان المتأتي عن ذلك وأيضاً البناء السياسي . أما بالنسبة للقانون الثاني فهو هنا مجرد وغير ملموس الارتباط بمستوى الدولة وتطورها الحضاري ، بحيث يمكن أن يكون لصالح الدولة الأصغر كما ذكرنا حالياً في العكسية للقانون الأول .

هذا وقد أيد بعض الكتاب أفكار راتزل في عدد من النقاط ، وخصوصاً تلك التي تفصل بين الحدود المنطقة والحدود الخط . وقد قالت آلين سمبل عام ١٩١١ بهذا الصدد : « أن الطبيعة تكره الحدود الخط والانتقالات الفجائية ، بل ان كل القوى الطبيعية تتكاتف ضد مثل هذه الخطوط . . . وإذا حدث فاصل غير طبيعي ـ خط ـ لسبب من الأسباب فإن القوى الطبيعية تبدأ على الفور في إزالة هذا الخط بخلق أشكال انتقالية ، وبذلك تنشأ منطقة الحدود »[٥] . كما قال الكولونيل ت . هـ . هولديك عام ١٩١٦ : « الطبيعة لا تعرف خط حدود . وحقاً إن للطبيعة تخومها (نطاقات انتقال) لكنها تكره الخطوط ، وخاصة الخطوط المستقيمة »[٦] .

الواقع ان انسنة الطبيعة هنا ورفضها وكرهها لعملية التجريد من الحدود المنطقة الى الحدود الخط بفعل الانسان بالطبع ، أمر لا يستند الى دليل وبرهان ملموس ، كما أنه غير مُفَسَّرٌ فعلها للعودة الى نطاقات الانتقال كمناطق للحدود .

أما خبير الحدود المشهور اللورد كرزون فقد ميز بين « الحدود الطبيعية » (القائمة على مظهر طبيعي) وبين « التخوم الطبيعية » التي تدعيها الأمم حدوداً طبيعية ـ كالتعبير عن رغبة التوسع تحت طائل إلحاح العواطف القومية . وهذه التخوم الطبيعية كانت ، حسب اللورد كرزون في أساس الكثير من الحروب والمآسي في التاريخ[٧]

---

(٤) المرجع نفسه .

(٥) المرجع السابق نفسه .

(٦) Sir T.H. Holdich, Political Frontiers and Boundary Making, London 1916.
نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ، ص ١٩٧ .

(٧) Curzon Lord, of Keddleston, Frontiers , Oxford 1907
نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامه في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ، ص ١٩٨

كما رأى المحامي الفرنسي ب. دي لابردال سنة ١٩٢٨ أن الحدود والتخوم شيئان يختلفان ، حيث يلتقي بذلك مع راتزل ، في كون الحدود لا يمكن فصلها عن إقليم الحدود أو التخوم ، بحيث ينتهي الى أن التخوم أمر واقع قائم قبل تحديد الحدود ولها صفاتها السياسية والاقتصادية والقانونية الخاصة ، . فتصبح بذلك التخوم بيئة انتقالية يقسمها الى ثلاثة أقسام .

١ ـ المنطقة الحدية (Territoire limitrophe) وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود .

٢ ـ نطاق الحدود (Frontières) وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها الى قوانين الدولة التي تنتمي اليها .

٣ ـ الجوار (Le voisinage) وهي المنطقة كلها التي تشتمل على القسمين السابقين[٨] .

وفيما يعود للحدود أيضاً يرى الجغرافي الفرنسي ج. آنسل أن دراسة الحدود ومناطق الحدود ليست مثمرة بقدر دراسة محتوى العلاقات الدولية (المتأتية عنها ـ المؤلف) . ويقول بالحرف الواحد « ليس الإطار هو المهم بل المهم هو ما يحتويه »[٩] ، وكذلك « لا توجد مشكلة حدود وتخوم بل المشكلة هي مشكلة أمم (١٩٣٨) »[١٠] . ويستند في ذلك الى أمثلة من الشعوب البدائية ، مؤكداً ، على سبيل المثال بالطبع ، أن قبائل البادية ليس لها حدود وأن السيادة على أرض ما مرتبطة بالمجتمع البدوي أكثر من ارتباطها بالأرض نفسها ؛ مع العلم أن البدو يدّعون ملكية أرض معينة .

كما يقول آنسل بوجود نوعين من الحدود : الثابتة والمتحركة ، وهو يعارض بذلك آراء راتزل الذي يؤكد أن الحدود عضو من أعضاء الدولة يعكس قوتها أو ضعفها . كما يؤكد أن الحدود عبارة عن خط توازن بين قوتين . وبذلك يلتق براتزل ، على اعتباران خط التوازن هنا يفصل بين عضوين خارجيين لدولتين متجاورتين . وهنا يلاحظ عدم الفصل بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا لديهما .

وموضوع الحدود والتخوم هذا ، والذي يشكل جوهر العلاقات الدولية ، بالشكل على الأقل ، لدى الكثير من علماء السياسة والجغرافيا السياسية ، تعرض له

---

(٨) P. de Lapradelle , La frontière étude droit international, Paris 1928.
نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٨ .

(٩) أنظر :
J. Ancel, les Frontières , Etude de Geographie politique, Recueil de Cours p.p. 207- 297, 1936.
نقلاً عن د محمد رياض ، الأصول العامه في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٩ .

(١٠) المرجع نفسه .

العديد منهم أمثال س. ب. جونز[١١] عام ١٩٣٢ وأ. إ. مودي[١٢] عام ١٩٤٣ وإ. فيشر[١٣] عام ١٩٤٩ وغيرهم في كتاباتهم . وعلى الرغم من بعض الاختلافات فيما بين هؤلاء الدارسين وغيرهم فإنهم متفقون على التمييز بين الحدود التي تمثل الخطوط الفاصلة بين سيادتين مختلفتين وبين أقاليم الحدود أو التخوم أو الجوار التي تمثل نطاقاً انتقالياً بين الدولتين المتجاورتين .

وتلخيصاً لما استعرضنا من آراء في تعريف الحدود بالإمكان القول ان كل خط من خطوط الحدود هو في الواقع خلق مصطنع وعبارة عن خط تجريدي يفصل بين دولتين أو جهازين عضويين (حسب تعبير راتزل) ويعرب بالتالي عن نبض كل من الدولتين (حيث نشعر بالدولة الكائن العضوي وبراتزل طبعاً وبالجيوبولتيكا) .

فالواقع أن هذا التجريد في الحدود الخط الفاصل بين دولتين لم تصل اليه القوى السياسية والقومية الا في المدة الأخيرة ، كمحصّلة لتضاغط المصالح والقوى في كل دولة . وبالتالي فالحدود السياسية الحالية (الحدود الخط) هي المحصلة للطغيان المعاصر على مناطق الحدود والتخوم القديمة ، التي تحدث عنها معظم الجغرافيين بما فيهم راتزل ، واقتسام هذه المناطق الحدودية الى آخر شبر يمكن أن تصل اليه القوى الضاغطة من جانب واحد أو من الجانبين .

ففي الماضي كان المتبع هو ترك مناطق حدية فاصلة أو تخوم بين المجتمعات القبلية أو الدول القديمة ، هي ما نعرفه اليوم باسم « المنطقة الحرام » أو « الشقة الحرام » (No Man's Land) . هذه المنطقة الحرام تلجأ إليها أحياناً الدول المتحاربة لتخفيف إمكانيات الاحتكاك فيما بينها ، كالأرض الحرام بين فيتنام الجنوبية والشمالية فيما مضى . وغالباً ما تكون هذه المناطق الحرام مهجورة من السكان وصعب العيش فيها ، كالتلال والمستنقعات أو الغابات والأحراش . ولأجل تحقيق الحد الأدنى من الاحتكاك العسكري كانت تنشأ أحياناً دويلات أو إمارات صغيرة كمناطق جاهزة بين دولتين أو مجتمعين متحاربين . وخير مثال على ذلك سويسرا التي كانت كدولة حاجزة بين فرنسا وألمانيا وامبراطورية النمسا في منطقة التخوم الجبلية الفاصلة . وعلى سبيل المثال أيضاً الخريطة في الهامش رقم (٣٠) التي تعطينا ، نموذجاً لأنواع متعددة من الحدود في المجتمعات القبلية والدول القديمة في نيجريا (٣٠) .

أنواع الحدود

تصنيف الحدود الى طبيعية واصطناعية أول ما يتبادر الى الذهن ، وقد أشار اليه

(١١) S.B., Jones, Boundary Making, a hand book for statesmen, Washington 1945.

(١٢) A.E. Moodie, the Italo-Yougoslav Bourdary, Geog. j. 1943.

(١٣) E. Fischer, On Boundaries, World Politics, 1949

اللورد كرزون سنة ١٩٠٧ وتبعه في ذلك فوست[١٤] سنة ١٩١٨ وبوجز[١٥] سنة ١٩٤٠ اللذان أضافا الكثير من التفاصيل لأنواع الحدود في كتاباتهما .

وقد قسّم كرزون الحدود الاصطناعية ، وهي الحدود الخط أو خط الحدود الى ثلاثة أقسام هي :

١ ـ الحدود الفلكية (astronomical) العائدة لخطوط الطول وخطوط العرض ، مثل الجزء الكبير من الحدود الاميركية ـ الكندية الذي يتبع خط العرض ٤٥° شمالاً وأيضاً الكثير من الحدود في افريقيا .

٢ ـ الحدود الرياضية (mathematical) وهي التي تربط بين نقطتين معينتين بخط مستقيم .

٣ ـ حدود المنحنيات (referential) أو الحدود الهندسية ، وهي التي تصل عدة نقاط بشكل أقواس وخطوط مستقيمة ، وهي تظهر في بعض مناطق الحدود ، كما بين الجزائر ومالي[١٦] .

أما بالنسبة للنتائج المتأتية عن الحدود فقد أولاها كرزون بالغ الاهتمام وجعلها قسمين : الحدود الحاجزة أو الفاصلة وحدود الاتصال والحركة (أنظر خريطة الهامش رقم (٣٠)) . وقد تبع خطى كرزون في ذلك التقسيم كل من فوست وبرسكوت (سنة ١٩٦٥) . على أن فوست عارض فكرة تقسيم الحدود الى طبيعية واصطناعية بمجرد المعارضة التي لم تؤد الى الإلغاء . فحسب رأيه فإن الحدود تتطور وتتغير وقد تلتحق في بعض مساراتها بظاهرات طبيعية كالأنهار والجبال . ورأى في أن وظيفتها الأساسية هي حماية الدولة عسكرياً وتجارياً . كما رأى فيها منطقة التقاء دولة بأخرى . وبالتالي فهي منطقة الاتصال والتبادل . إنما ارتباط الحدود بمنطقة طبيعية حاجزة كالجبال مثلاً يؤدي ، حسب فوست، الى نشأة حدود الانفصال بدل الإرتباط الذي رأينا .

وقد رأى فوست ثلاثة اتجاهات في تطور الحدود السياسية .

أولاً الإتجاه المؤدي الى الدقة الشديدة في تخطيط الحدود ومساراتها .

---

(١٤) C.B. Fowcett, Frontiers, a study in political Geography, Oxford 1918.

(١٥) S.W Bogges, International Bourdaries, a study of Boundary functions and problems, Neo-York 1940.

(١٦) Lord Curzon of Keddleston, Frontiers, Oxford 1907
نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

ثانياً الاتجاه المؤدي الى الترابط الشديد بين الحدود السياسية والحدود اللغوية ، وبشكل خاص في أوروبا .

ثالثاً الاتجاه المؤدي الى رسم الحدود في مناطق وأقاليم حدود الانفصال .

فإذا ما استثنينا الإتجاه الأول نرى أن الحدود السياسية ، بالرغم من أنها اتجهت نحو التقارب من الحدود اللغوية ، فإن معاهدات الصلح بعد الحربين العالميتين (الأولى والثانية) قد دفعت الحدود الألمانية النمساوية بعيداً عن حدودهما اللغوية (٣١) .

على أنه الى جانب الأنواع المذكورة من الحدود فإن الكولونيل هولديك (عام ١٩٠٦) والجنرال هوسهوفر (عام ١٩٢٧) يركزان على أهمية الحدود الاستراتيجية القوية التحصين . وفي ذلك يقول هولديك « يجب أن تكون الحدود عوائق . وهي إذا لم تكن كذلك جغرافياً وطبيعياً فيجب أن تكون قوية صناعياً بالقدر الذي تمكنه لنا الوسائل الحربية »[١٧] . أما هوسهوفر فقد دعا الى إنشاء ما سماه « الحدود العسكرية » في شكل الإطار الخارجي المحيط بحدود الحضارة الألمانية ، إنما من بعيد ليجنبها الغزو وضرب المدفعية . وتناول هوسهوفر لموضوع الحدود هو من زاوية قوة الدولة . وقد انتهى الى تصنيفها الى « حدود الهجوم ، حدود الدفاع ، حدود النمو ، حدود التدهور والتآكل »[١٨] .

على أنه بالرغم من الاختلافات التي رأينا في تصنيف الحدود فمما لا شك فيه أن الحدود السياسية ارتبطت في مساراتها بالمجموعات الثلاث الرئيسية التالية من الظواهر الجغرافية .

أولاً ـ الحدود المرتبطة بالظاهرات الطبيعية : الجبال ، الأنهر ، البحيرات ، البحار ، الغابات ، المستنقعات ، والصحاري .

ثانياً ـ الحدود المرتبطة بالظاهرات البشرية : اللغات ، الحضارات والديانات .

ثالثاً ـ الحدود المرتبطة بالظاهرات الفلكية : الخطوط الهندسية ، وغالباً ما في مناطق التقسيم السياسي الجديدة .

وسوف نستعرض فيما يلي ، بما يمكن من الاختصار (الموزع فيما بين المتن والحواشي) ، هذه الأشكال الرئيسية للترابط في الحدود السياسية .

---

(١٧) نقلا عن د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٠٦ .

(١٨) المرجع السابق نفسه .

الحدود والظاهرات الطبيعية

الجبال كحدود طبيعية

وهنا بالنسبة للحدود المنطقة ـ الحدود الطبيعية في الجبال ، يتساءل المرء هل ترتفع الحدود الى خطوط تقسيم المياه في أعالي الجبال أم تسير بموازاة السفوح ؟ وما هي كذلك المشاكل الإستراتيجية والاقتصادية المتأتية عن ذلك ؟ وهنا كون الجبال مسكونة في غالب الأحيان ، فإن انتماآت السكان اللغوية والحضارية لا بد من أن تؤخذ بعين الإعتبار ، في حال أن الحدود تسير مع خطوط تقسيم المياه ، لأجل أن تضمن لكل دولة حرية التصرف في منابع أنهارها . ومع ذلك فالأمور السياسية لا تسير وفق الظروف الجغرافية الطبيعية المتفاعلة معها الظروف البشرية حسبما رأينا ، بل حسب قوة الدولة في إدعاءاتها على الأرض والمتأتية عن مقدرتها الاقتصادية ومستوى تطورها الحضاري الناتج عنها . فجبال البيرينه التي تشكل منطقة الحدود الطبيعية بين فرنسا وإسبانيا ظلت مشكلتها قائمة منذ العام ١٦٥٩[١٩] ، على الرغم من الاتجاه الى تثبيتها على قمم الجبال في خط تقسيم المياه . وانتهى الأمر الى الإتفاق في أواخر القرن السابع عشر على ما كان سائداً منذ القرن الثالث عشر ، ألا وهو السماح للرعاة بالتنقل على السفوح المختلفة ، بالرغم من أن قمم الجبال تشكل خط الحدود في هذه المنطقة الحدودية . وبالتالي فهذه المنطقة الحدودية ليست بفاصلة إنما هي منطقة اتصال حدية : تخوم . وهناك أمثلة أخرى لا مجال لذكرها هنا ونرد من يرغب بها الى الهامش رقم (٣٢) .

الغابات والمستنقعات ونشأة الدول الحاجزة

تشكل الغابات والمستنقعات عقبات ومعيقات طبيعية ضد سهولة الاتصال عبرها . ومع ذلك فإن تكنيك الحروب الحديثة تخطاها بواسطة الدبابات والسيارات والقوارب العسكرية الخاصة . كما تنبغي الإشارة الى دورها الإيجابي بالنسبة لحرب العصابات التي تستفيد من العقبات الطبيعية وخاصة الجبال والغابات والمستنقعات . ولنتذكر في هذا المجال نشاطات الفتكونغ العسكريين في حرب التحرير الفيتنامية .

وبذلك فالحدود التي تمتاز بالمستنقعات كانت حدوداً دفاعية جيدة ، إنما في الماضي ، كحدود روسيا القيصرية في منطقة مستنقعات « البريت » بينها وبين بولونيا ، وكذلك مستنقعات بحيرة « كيوجا » وما جاورها التي شكلت حماية طبيعية لمملكة « يوغندا » القديمة من الناحية الشرقية . وهناك العديد من الأمثلة عن دور المستنقعات في إقامة الحدود الدفاعية القومية بالنسبة للكثير من المجتمعات البدائية وإمارات ودول

---

(١٩) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٠٩ .

العصور القديمة والوسطى (هولندا ، مصر والدلتا) .

أما الغابات فهي أيضاً عقبة طبيعية ضد حدود الاتصال ، خصوصاً إذا ما تواجدت في نطاق الجبال المعتدل ، حيث تصبح حدود انفصال واضحة . إنما هنا تواجد السكان يؤدي الى ظهور الإمارات الصغيرة المستمدة قوتها من جاراتها القوية والمشكلة الدول الحاجزة . وإلا فإن الدولة كانت تنشيء الاقطاعات لامراء مناطق الحدود الغابية (٣٣) .

كما تنبغي الإشارة هنا إلى أن فكرة المناطق الحاجزة المستعرضة والمجسدة بأمثلة الهامش رقم (٣٣) والمراد منها أن تكون محايدة هي فكرة قديمة مارستها الجماعات البدائية وعرفت بالشقة الحرام أو المنطقة الحرام التي شكلت نطاقات فصل بكل ما في الكلمة من معنى ، كجقول الثلج الشاسعة التي تفصل بين السويد والنروج ومناطق اللامعمور بين الجماعات في افريقيا ، والتي تتسع حتى المائة كيلومتر في فترات الحروب (كتلك التي توجد بين دولة الفولاني وبورنو في شمال شرق نيجيريا أو بين الأزاندي والبونجو في السودان الجنوبي ، حسبما يرى الرحالة الألماني بارت[٢٠] .

وقد كانت تعتبر هذه المناطق الخالية ولمدة طويلة أحسن وسائل الدفاع عن الدولة ، على اعتبار أن العدو عليه أن يخترق هذه الأراضي غير المؤاتية لمسافة طويلة قبل أن يهاجم الدولة ، وقد كان بعض القادة ، وكما هو معروف ، يتعمد ترك مناطق خالية حاجزة . فالزعيم « آتيلا » طلب من بيزنطة أن تترك نطاقاً بعرض ٢٠٠ كلم جنوب الدانوب خالياً من السكن والزراعة (٣٤) .

وتنبغي الإشارة الى أن هذه المناطق المحايدة المهجورة كانت تفقد قيمتها نتيجة الغزو أو تحسن العلاقات بين الدول المتنازعة أو الإضطرار الى إلغائها من جراء الضغط السكاني . كما كانت تتحول الى ملجيء للمجرمين والفارين من وجه العدالة في الدولتين المجاورتين كالحدود الاميركية المكسيكية .

هذا وقد اختفت هذه المناطق الخالية من تلال ومستنقعات وغابات وأراضي جهدة غير معمورة ، مع تطور الاقتصاد والصناعة ، ولم يبق سوى آثار لها في خريطة أوروبا كإمارات اللكسمبورغ وليشنشتاين وأندورا .

المسطحات المائية والحدود السياسية

المسطحات المائية ـ أنهر وبحيرات وبحار ـ هي في واقع الحال عقبات في وجه الاتصالات البرية ويستدعي عبورها وجود وسائل خاصة (قوارب ـ سفن ـ جسور) ،

---

(٢٠) د محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢١٢ .

بالتالي فهي نوع من الحدود الإستراتيجية المانعة . إنما للأنهر والبحيرات مشكلاتها لخاصة التي تختلف عن البحار والمحيطات ، وبالتالي لا بد من التفريق بينها .

أنهر والبحيرات

منذ القديم اعتبرت الأنهر عائقاً طبيعياً تتركز بموازاته الحدود الاستراتيجية للدول الراين قديماً أيام الرومان وحديثاً بين فرنسا وألمانيا وسويسرا ، ريو جراندا بين لولايات المتحدة والمكسيك ، آمور بين الصين والإتحاد السوفييتي الخ . .) . ولا بد بنا من التمييز بين الحدود الطبيعية والإستراتيجية . فالنهر ـ كمسطح مائي هو في لواقع عقبة استراتيجية وبالتالي يشكل حداً عسكرياً ملائماً ، لكنه مع ذلك ليس بحد لبيعي في كل الحالات ، إذ يُعتمدُ على نوع النهر . وهنا يتساءل المرء هل ان النهر لمعني يجري في سهل أو واد واسع أم في منطقة وعرة أو أخدودية ؟ كذلك هل هو عريض هادىء أم ضيق يتدفق كالتيار ؟ وأيضاً هل هو موسمي المياه أم دائم الجريان ؟ رهل هو ثابت المجرى أم متغيره ؟ ففي ضوء كل ما ذكرنا مع تحديد النهر في مختلف أجزائه (العليا والوسطى والدنيا) بالإمكان القول ، في نهاية المطاف ، عما إذا كان يشكل حدود انفصال أم اتصال (٣٥) .

كما تنبغي الإشارة الى أن أودية الأنهر غالباً ما تكون عامرة بالسكان ، خصوصاً في مساراتها الوسطى والدنيا وعلى جانبي النهر ، الأمر الذي يؤدي الى العمران وترابط المصالح الاقتصادية بين سكان الضفتين . فيصبح النهر بالتالي وسيلة للربط والإتصال بدل الانفصال .

وهذا ظاهر بوضوح في الأنهر الكبرى ، سيما التي تزداد صلاحيتها للملاحة أو التي استغلت قوة المياه في مساقطها لتوليد الكهرباء أو تستخدم قوة التيار فيها لنقل كتل الأخشاب الكبيرة أو إدارة الآلات أو تستغل مياهها في مشروعات الري الكبرى[٢١] ، وحيث تبرز المشكلات الدولية المختلفة ، حسب أنواع الاستثمار المشار اليها . فبالنسبة للملاحة حلّت مشاكلها مختلف الاتفاقيات الدولية (٣٦) . أما بالنسبة لدول الري الزراعية ، قديماً بشكل خاص ، فهناك المشاكل المتأتية عن تقاسم المياه ، وخصوصاً مع دول الدلتاوات ، والتي وضعت بصددها ، في إطار مشاريع توليد الكهرباء أيضاً ، مختلف الاتفاقيات الدولية (٣٧) .

وبالرغم من كل ما ذكرنا تتخذ الأنهر حدوداً سياسية من أجل الراحة والسهولة السياسية . وقد جرى ذلك بشكل خاص في افريقيا وأميركا اللاتينية من قبل القوى الاستعمارية .

---

(٢٨) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١١٣ .

وإذا تلاقى مسار النهر صدفة بحد لغوي أو اتنولوجي يصبح حداً سياسياً ممتازاً ، كحدود البلغار والرومانيين على جانبي الدانوب .

هذا وتتخذ البحيرات أحياناً أجزاء من مسارات الحدود . وفي هذا المجال فإن سويسرا من الدول القليلة التي تمتد مسافات كبيرة من حدودها في البحيرات (بحيرة بودن بين النمسا وسويسرا وألمانيا وبحيرة أيان بين فرنسا وسويسرا وبحيرتا ماجوري ولوجانو بين سويسرا وإيطاليا) . كذلك هناك المسافة الكبيرة من الحدود الاميركية التي تمتد في البحيرات الكبرى باستثناء ميشغن منها . وهنا للبحيرات مشاكلها كما للأنهر ، وهي تعود للخلاف على أعمال البناء الهندسية عندما تكون البحيرة بين دولتين أو أكثر ؛ وكذلك على استغلال الثروة السمكية أو المعدنية الخ . . (٣٨) .

سواحل البحار كحدود سياسية

بالرغم من كون ساحل البحر بحد ذاته منطقة انتقالية طبيعية وليس خطاً فاصلاً ، إلا أنه في واقع الحال يفصل وبشكل واضح كل الوضوح بين نوعين من البيئة : اليابس الأرضي والمسطح المائي . ولذلك تشكل السواحل خطوطاً طبيعية تناسب وامتدادات السيادة القومية للدول ، وهي أكثر وضوحاً من الجبال والأنهر ، خصوصاً وأن في المنخفضات الجبلية وأودية الأنهر تتلبس الظاهرات الطبيعية بالبشرية ، في حين أن البحار تشكل مناطق انقطاع تامة بين بيئتين مختلفتين تمام الاختلاف : على اليابس الحياة الأرضية ، حيث يعيش الإنسان وتتشكل الدول والقوميات وفي البحار الحياة البحرية ، حيث لا يعيش الإنسان إلا لفترات الانتقال بين يابسين .

يستنتج مما ذكرنا أن سواحل البحار تشكل حدوداً طبيعية جيدة . إنما هذه الجودة تتوقف في الواقع على الشريط بين اليابس والبحر وبالتالي على نوعية البحار المشرفة على أراضي الدول ، الأمر الذي يؤدي الى بحار الاتصال وبحار الانفصال .

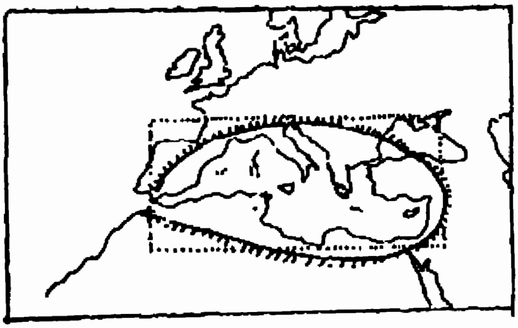
بحار الاتصال

وهي البحار الداخلية الهادئة نسبياً والحاوية في معظم الأحيان مجموعات جزرية . وهنا بالإمكان تمييز ثلاثة بحار متوسطة في العالم كان لها في تاريخ العلاقات بين الشعوب والحضارات دور الوصل أكثر بكثير من الفصل وبالتالي جعلت الحياة السياسية لهذه الشعوب متشابكة ، وهي ثلاثة : البحر المتوسط الأورو - افريقي القديم والبحر المتوسط الأسيوي والبحر المتوسط الاميركي (أنظر الخريطة رقم - ١ -) .

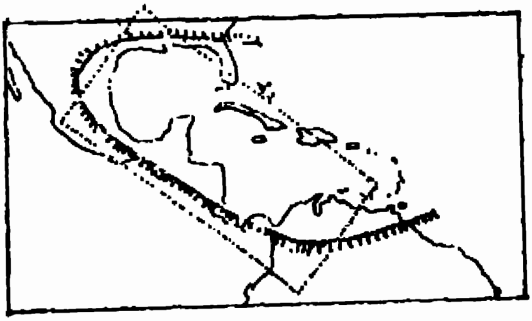
١ - البحر المتوسط الأورو افريقي : وهو يمتد بين القارات الثلاث أوروبا وافريقيا وآسيا . وقد شكل فيا مضى قلب الحضارة القديمة وحضارة العصور الوسطى وهو حالياً مجال رحب للنشاط والحركة التجاريين فيا بين العالم الغربي المتقدم والعالم

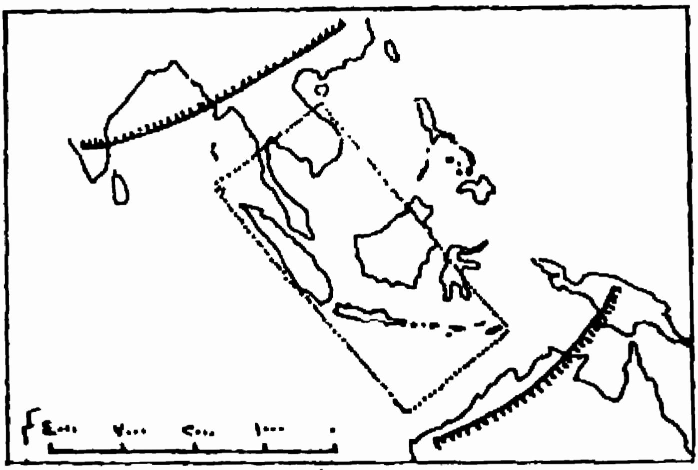
الخريطة رقم -١- ثلاثة بحار متوسطة

البحر المتوسط الأورو افريقي
(القديم)



البحر المتوسط الأمريكي





البحر المتوسط الأسيوي

حدود الانغلاق الأرضي على حوض البحر

رسمت البحار الثلاثة على مقياس رسم موحد ، المستطيل المنقوط يمثل المسطح الأساسي لحوض البحر المتوسط القديم بالنسبة لمسطح البحرين الأسيوي والامريكي

الثالث النامي والمتخلف ـ عالم الخامات والقوميات الغنية في الشرق الأوسط وافريقيا والمحيط الهندي . وقد أعادت حملة نابليون بونابرت الحياة الى البحر الأبيض المتوسط ، بعد أن طال ركوده من جراء انتقال محور التجارة الى المحيطات الواسعة والحضارة الى أوروبا الشمالية . هذا بالإضافة لفتح قناة السويس التي أعادت له أهميته السابقة . وللمزيد من التفاصيل التاريخية والجغرافية بالنسبة لهذا البحر بالإمكان مراجعة الهامش رقم (٣٩) والخريطة السالفة رقم ـ ١ ـ .

٢ ـ البحر المتوسط الآسيوي : بالرغم من أن هذا المتوسط يتكون من مجموعة جزر كبيرة المساحة بالنسبة لسابقه المتوسط القديم ومن أنه شبه مغلق بالكتل القارية فإنه يشابهه في دوره التجاري والحضاري ، فقد كان المعبر لانتقال الاستراليين الأصليين الى استراليا وفي جزره اختلطت الديانات الهندوكية والبوذية والاسلامية على مسرح الديانات الوثنية . وكذلك اليه امتدت الأساطيل التجارية الصينية والعربية والهندية والبرتغالية والاسبانية والهولندية والانكليزية ، والفرنسية والاميركية واليابانية على امتداد مراحل التاريخ حتى اليوم (أنظر الخريطة السالفة رقم ـ ١ ـ) نكتفي بهذا القدر ونرد من يرغب بالمزيد الى الهامش رقم (٤٠) .

٣ ـ البحر المتوسط الاميركي (أنظر الخريطة السالفة رقم ـ ١ ـ) : وهو يمتد من جنوب الولايات المتحدة الى سواحل فنزويلا وجمهوريات أميركا الوسطى ، حيث مسطحين مماثلين هما خليج المكسيك في الشمال والبحر الكاريبي في الجنوب ، وهو يشبه المتوسط الأورو افريقي في كونه مغلقاً في الغرب ، الأمر الذي استدعى فتحه بواسطة شق قناة بناما ، كما حدث بالنسبة لقناة السويس. هذا في حين أنه يتصل بالأطلسي بعشرات الفتحات المختلفة السعات بين جزره العديدة . وبالتالي فهو في المكانة الوسطى فيما بين المتوسط الأورو افريقي والمتوسط الأسيوي . ومجموعاته الجزرية بالرغم من أنها أقل ضخامة سكانية من جزر المتوسط الأسيوي إلا أنها أكثر ثقلاً اقتصادياً ، خصوصاً في مصادر النفط في فنزويلا والمكسيك وتكساس .

وبعد أن كان البحر المتوسط الأميركي مسرحاً للنفوذ الاسباني تتابعت عليه القوى الأخرى من فرنسية وهولندية وبريطانية وأخيراً أميركية مسيطرة لدرجة جعلت نفوذ البقية رمزياً ليس إلا . كما تنبغي الإشارة الى ظهور الوجود الاشتراكي فيه عبر كوبا .

وهناك بالطبع بحار اتصال صغرى لعبت أدوارها عبر التاريخ وهي بحر الشمال والبحر الأحمر وبحر البلطيق .

بحار الانفصال

وهي تلك التي تشكلها المحيطات الواسعة ، باستثناء جزء كبير من المحيط

الهندي بين مدغشقر وشاطىء افريقيا الشرقي والبحر العربي وخليج البنغال وجزر الهند الشرقية .

على أنه لا بد من الإشارة الى أن مسألة الاتصال والانفصال مسألة نسبية مرتبطة بالعلاقات التجارية والحركة الدائمة والمتأتيين من مستوى التطور الاقتصادي وبالتالي الحضاري للدول المحيطة القائمة على سواحل هذه البحار . فبحر أو محيط الفصل إذن مع الكشوفات الجغرافية المتأتية عما ذكرنا يمكن أن يتحول الى الوصل (جنوب الأطلسي وشماله ، قناة السويس) .

كما تنبغي الإشارة أيضاً إلى أن أهمية التغيير في الاتصال والانفصال في البحار يعود للسياسات المتخذة والمتأتية عن التغيير التكنولوجي والتكنيكي في وسائل الحرب البحرية والمرتكز ، في نهاية المطاف ، الى ما ذكرنا الآن من مستوى تطور اقتصادي يشكل النواة الصلبة للتطور الحضاري للدول المعنية في الموضوع . فالمياه ، وخصوصاً البحرية ، لا تزال كما كانت في الماضي حاجزاً طبيعياً قوياً من حواجز الحدود . إنما تطور التكنيك الحربي البحري (السفن الحربية المزودة بالوقود الذري والقذائف الصاروخية فوق سطح الماء وتحته الخ . .) قد قلل كثيراً من أهمية البحر كحد دفاعي بشكل مطلق ولدرجة الانتفاء، إذا ما أخذنا الصواريخ العابرة للقارات بعين الاعتبار . وخير مثال على ما ذكرنا وعبر التطور التاريخي يعطيه كل من بريطانيا وأميركا (٤١) .

وبالإمكان تلخيص موضوع الحدود البحرية بالنقاط الخمسة التالية :

١ ـ المسطحات البحرية في حد ذاتها عائق أمام الغزو ، وبذلك تكون حدوداً دفاعية جيدة .

٢ ـ تعتمد جودة هذه الحدود البحرية على علة شروط أهمها وجود قوة بحرية تدعم هذه الامكانية الدفاعية الطبيعية .

٣ ـ تتغير امكانات الدفاع البحرية بتغير أساليب الحرب البحرية ومبتكراتها .

٤ ـ تتغير قيمة البحار كحدود مع تغير السياسات الاقتصادية والعلاقات الدولية التجارية .

٥ ـ الحدود البحرية المطلّة على بحار اتصال وحركة أعقد وأكثر من الحدود المطلّة على بحار واسعة أقل حركة . وبذلك فإن الحدود المطلّة على بحار الاتصال أضعف كحدود دفاعية من النوع الثاني من الحدود[٢٢] .

لا بد من الإشارة الى أن السرد التلخيصي المذكور لا يعكس الواقع المعاش ،

---

(٢٢) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ص ٢٣٠ .

حيث تتفاعل النقاط الخمسة المذكورة متهية الى الوصل أو الفصل المتوقعان على المستوى الحضاري للدولة المعنية والعائد بدوره الى مستوى تطورها الاقتصادي . وبالتالي فالنقاط ٢ و٣ و٤ هي بشكل خاص مترابطة عضوياً ، على اعتبار ان التفوق الحربي البحري هو في نهاية المطاف الانعكاس للتفوق الاقتصادي الذي يفرض السياسة الاقتصادية المناسبة والعلاقات الدولية التجارية المتأتية عنها .

إن الحديث عن الحدود السياسية ومواقع البحار يوصل بطبيعة الحال الى الحديث عن المياه الاقليمية، فلنر ذلك باختصار .

المياه الاقليمية

من جراء قلة السكان وبطء وسائل المواصلات وعدم وجود أجهزة الانذار وبما أن الحدود بشكل عام ـ من برية وبحرية ـ هي عبارة عن مناطق انتقال وليست خطوطاً فاصلة واضحة المعالم ، فإن الحدود السياسية البحرية القديمة كانت عرضة للغزو المفاجىء أو غزو القراصنة أو كليهما معاً . ولذلك فوسيلة الدفاع الأولى تجسدت في ترك « منطقة حرام » بين خط الساحل والمدن والعمران في الداخل ، بحيث تصبح تلك الأراضي نوعاً من الانذار للسكان يسمح لهم بالتجمع والدفاع ضد الغزو المفاجىء . والشيء نفسه أخذ به في الحدود البرية .

فالمدن التجارية والبحرية لم تكن تبنى على الشواطىء إلا حيث تسمح الظروف الدفاعية بذلك . فروما كانت تقع على بعد ٢٠ كلم من الساحل وأثينا على بعد ٨ كلم وطروادة على بعد ٥ كلم من معبر الدردنيل . وعلى عكس ذلك صور وقرطاجة والاسكندرية وفينيسيا ، التي كانت كل واحدة منها محصنة وراء جزيرة ـ قلعة أو شبه جزيرة تحميها قلاع من الداخل والخارج ، ولذلك كانت على شاطىء البحر مباشرة .

ومع الزمن وتطور الأساطيل البحرية السريعة والمواصلات وتحسن وسائل الإنذار إنتفت الحاجة الى « المنطقة الحرام » ، خصوصاً وانها تعوق التجارة البحرية . وكما زحفت الحدود البرية عبر النطاقات الحدية الانتقالية الى الخط السياسي الواضح المتفق عليه فقد انزلقت الحدود السياسية البحرية الى عبر خط الساحل وأصبحنا أمام حدود سياسية تجري على سطح الماء واعتبرت المياه بين الحدود والساحل مياهاً اقليمية تمارس فيها الدولة سيادتها بالتمام كما على اليابس .

ودراسة تاريخ المياه الاقليمية وتطورها التطبيقي في الحدود السياسية عملية طويلة ومعقدة وموضع خلاف بين الدول . إنما بالإمكان القول ان فكرة المياه الاقليمية بدأت مع أوائل القرن الثالث عشر ، حينما أصدرت النروج أمراً يمنع السفن من دخول مياهها شمال ميناء برجن من دون تصريح ملكي . كذلك أصدر قبلاً الملك جون الخامس ملك انكلترا أمراً سنة ١٢٠١ يطلب فيه من كل السفن المبحرة أن

تخفض أشرعتها إذا أمرتها السفن الحربية الانكليزية بذلك[٢٣] . وحتى بداية القرن الثامن عشر فإن الكثير من الكتاب كانوا بجانب مبدأ البحر المغلق ، بمعنى امتداد السيادة على مساحات كبيرة من البحر . وقد كانت دوقية فنيسيا تعتبر بحر الادرياتيك مياهاً إقليمية تابعة لها ، كما إدّعت اسبانيا والبرتغال ، في فترة الكشوفات البحرية (في القرنين الخامس عشر والسادس عشر) ملكية مياه المحيطات .

هذه الإدعاءات الواسعة المنفلتة أحدثت ردة فعل عكسية لدى الدول التي أصبحت تعتبر فقط المياه التي تحف بسواحلها مناطق سيادة خاضعة لها . كما اعتبرت في القرن السابع عشر المسطحات البحرية ملكاً للجميع ، باستثناء الخلجان والمضايق . وقد دعا « جروسيوس » في سنة ١٦٠٥ الى عدم سيطرة دولة ما على البحر فيما عدا الخلجان والممرات . وبعد ذلك بحوالي قرن من الزمن اقترح « بينكرشوك » أن تكون السيطرة الفعلية على المياه الاقليمية مرتبطة بمدى القدرة على الدفاع عنها ، أي بمدى مرمى المدافع الساحلية انذاك[٢٤] . أما في القرن الثامن عشر ، فظهر رأي يوجب التحصين للمياه الساحلية وبالتالي للدولة للقبول بها مياهاً اقليمية ؛ الأمر الذي أدى الى ظهور فكرة تخطيط حدود المياه الاقليمية على أساس مرمى المدفع ، من البر بالطبع . إنما بالمقابل ظهرت فكرة وجوب تحديد نطاق أو منطقة ذات عرض محدد تمارس فيها الدولة سيادتها فيما خص صيد الأسماك والحياد وغيرها من وظائف الدولة . وهنا فالدنمرك هي أول من نفذ هذا المبدأ بإعلانها منطقة محايدة حول شواطئها مساوية لمدى رؤية العين المجردة عام ١٦٩١[٢٥] ، بينما أعلنت انكلترا منطقة عرضها ١٢ ميلاً مياهاً إقليمية عام ١٧٣٦[٢٦] .

وفي العام ١٧٨٢ أعلن أحد القانونيين الإيطاليين مبدأ تحديد المياه الاقليمية بعرض ثابت هو ثلاثة أميال وطالب كل دولة الأخذ به . كما اقترح قيام نطاق محايد وراء المياه الإقليمية بعرض مساوٍ لنصف عرض المياه الإقليمية . إنما الواقع ان الاعتراف بحقوق الدول في سيادتها على مياهها الاقليمية أدى الى مشكلات متعددة بقي البعض منها دون حل متفق عليه . ومن أبرز هذه المشكلات مشكلة تحديد المياه الإقليمية . هل يمكن ان تكون ثلاثة أميال ؟ هل يمكن الدولة أن تمد سيادتها على منطقة أبعد من ذلك ؟ . وقد تطلبت الإجابة على هذه التساؤلات جهود الباحثين بحيث يتمكنوا من الوصول الى قانون دولي للبحار يحدد المياه الإقليمية وتقبل به كل

---

(٢٣) د فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦١ .

(٢٤) د فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦١ .

(٢٥) د محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٣٢ .

(٢٦) المرجع السابق نفسه

الدول . فيما بعد تطورت القضية وصولاً الى قانون البحار (عام ١٩٥٦) (٤٢) .

هذا ومشكلات المنطقة الشاطئية تظهر بوضوح من خلال تداخل وتعقد الظاهرات الطبيعية ، وهي تقسم الى أربعة مناطق :

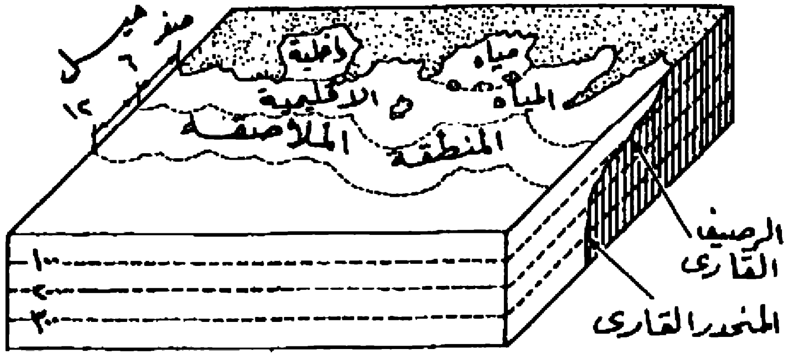
١ ـ نطاقات المياه الداخلية .
٢ ـ المياه الاقليمية .
٣ ـ المنطقة الملاصقة
٤ ـ منطقة الانتشار المائي والرصيف القاري[٢٧] .

(أنظر المخطط البياني رقم ـ ٢ ـ والهامش رقم (٤٣)) .
بالنسبة للمياه الداخلية (خلجان ، مصبات أنهر ، مرافىء) لا يوجد أدنى شك بسيادة الدولة عليها . أما المياه الإقليمية فسيادة الدولة عليها محدودة ، إذ لا شيء يمنع مرور السفن الأجنبية فيها لأغراض بريئة ، بمعنى مجرد المرور الذي أصبح حقاً معترفاً به لكافة السفن في العالم . على أن هذا الحق لا يمتد ، على أية حال ، الى الطيران فوق هذه المياه الاقليمية[٢٨] . وأما المنطقة الملاصقة للمياه الإقليمية فيحق للدولة أن تمارس فيها مختلف انواع الرقابة التي ترتأي بغرض منع عمليات التهريب الجمركي وكذلك تهريب الأشخاص والحماية الصحية . وباستثناء ما ذكرنا فليس للدولة حقوق أخرى على تلك المياه التي تعتبر جزءاً من أعالي البحار وحرّة لكل السفن . وبالتالي فليس للدولة فيها سلطة قضائية ولا تمتلك أي دولة السيادة عليها . هذا وتتعين حدود المنطقة المجاورة على أي حال باثني عشر ميلاً من الشاطىء . فإذا رأت الدولة الساحلية أن إتساع مياهها الاقليمية هو اثنا عشر ميلاً (مثل الاتحاد السوفييتي) فلا يكون لها منطقة مجاورة إضافية بعد مياهها الاقليمية حينذاك[٢٩] . وفيما بعد المنطقة الملاصقة هناك منطقة غير محددة بالاتفاق تدعى منطقة الانتشار المائي والرصيف القاري .

فبالنسبة لمنطقة الانتشار فبالإمكان اعتبارها منطقة محايدة مع أن الكثير من الدول يطالب فيها بحقوق من طرف واحد فيما يعود للسيطرة على مصايد الأسماك وشؤون الأمن فيها (٤٤) . « أما الرصيف القاري فهو ذلك المنحدر القاري الذي ينحدر بعيداً عن الساحل وحتى عمق ٢٠٠ متر بصفة عامة . وتتزايد درجة الانحدار بعد ذلك حتى تصل الى أعماق البحار أو المحيطات»[٣٠] . وبالمناسبة فإن مصايد الأسماك الفنية

(٢٧) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٣٣ .
(٢٨) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦٢ .
(٢٩) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦٣ .
(٣٠) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦٤ .

المخطط البياني رقم - ٢ -



المنطقة الشاطئية

lexander L.M. , World Political patterns, 1966, p. 74.

لهامة تتركز فوق الرصيف القاري بالإضافة الى احتمالات وجود النفط والغـ
طبيعي ومختلف المعادن فيه .

إنما تنبغي الإشارة إلى أنه لا يوجد نص في الاتفاقات الدولية لما يسمى بمنطقة
لاق الانتشار ، إنما كل دولة تعمل بها في حدود قوتها وإمكاناتها . وبالتالي فلكـ
لة ، إذا هي ارادت ، منطقة انتشار تحددها وتمارس فيها أعمال السيادة بحكـ
واقع وليس بحكم القانون . وهذا يدفع بعض الدول الى اتخاذ إجراآت القبض عـ
سفن ومصادرتها أو التعويض عنها داخل ما تدّعيه من مياه ، مثل بيرو وايسلـ
٤٤) .

أما بالنسبة للرصيف القاري فالمبدأ المتبع هو أن في إمكان الدولة الساحلـ
ارسة السيادة على رصيفها القاري لغرض البحث لاستغلال الموارد الطبيعية فيه ، إ
يسمح لها بالسيطرة على مصايد الأسماك في المياه الواقعة فوق الرصيف القاري وفـ
د حدود المياه الاقليمية . وقد أخذ بهذا المبدأ على أثر مؤتمر جنيف للجنة القانو
دولي ، والتي تشكلت بعد أن أعلن الرئيس الاميركي ترومان في سنة ١٩٤٥ أن كـ
وارد الطبيعية للرصيف القاري المجاور للولايات المتحدة الاميركية يخضع لسلطتها
ذلك رغماً عن أن أعالي البحار فوق هذا الرصيف ، في المنطقة التي تقع بعد الـ
لإقليمية لا تخضع لهذه السيطرة .

هناك أخيراً مشكلة في المياه الإقليمية تتعلق بحق مرور السفن الحربية ، خاصـ
خلال فترات الحروب . كما تحتدم هذه المشكلة بشكل أخص في مناطق المضايق مـ

البوسفور والدردنيل (تركيا والاتحاد السوفييتي) ومضايق ثيران (بين الدول العربية واسرائيل) . من حيث المبدأ العام المتفق عليه فإن من حق الدول ، في حالة الحرب ، منع السفن الحربية والتجارية المعادية من المرور في المضائق التي تدخل في نطاق مياهها الاقليمية . على أن تنفيذ كافة الحقوق كان دائماً وما يزال مشروطاً بالقوة التي تمكن أو تحول دون تنفيذ هذه الحقوق . فمنطق الحق في التاريخ الذي يجري على الأرضية الجغرافية هو منطق القوة ، على الأقل حتى اليوم .

كما أن هناك مشكلة في غاية التعقيد وهي تعيين الحدود السياسية للمناطق الساحلية . فالاختلافات كبيرة للغاية في طبيعة السواحل في العالم ، فالبعض منها مستقيم وبدون تعرجات والبعض الآخر يشكل خلجاناً ومصبات نهرية ، كما هناك الجزر الساحلية التي تزيد الأمر تعقيداً . بالإضافة الى ما ذكرنا هناك مشكلة المد والجزر والتي تؤدي الى أن تكون بعض الشطوط جافة في وقت ما ثم لا تلبث أن تغمرها المياه في وقت آخر ، وخصوصاً في المصبات الخليجية كمصب نهر سانت لورنس . ولحل هذه المشكلة تستعمل أقواس الدوائر والخطوط المستقيمة . ولتفاصيل ذلك يراجع الهامش رقم (٤٦) مع أشكاله الخرائطية .

ونختم الحديث هنا بالقول ان أهمية الواجهات البحرية ليست بشأن ثابت ، بل تتغير من جراء تغير العلاقات السياسية المتأتية عن تطور وتغيّر الأوضاع الاقتصادية للبلاد بفعل العمليات الانمائية التي تنتابها . وخير مثال على ما نقول هنا هو فرنسا بواجهاتها البحرية الثلاث : الشمالية المطلة على بحر المانش والغربية المطلة على خليج الباسك والمحيط الأطلسي والجنوبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط ، والتي تغيرت مراتب أهميتها من جراء تغير المركز السياسي لفرنسا والناتج بدوره عن تغير مركزها الاقتصادي وتفاصيل هذا الوضع بالإمكان مراجعتها في الهامش رقم (٤٧) .

كما تنبغي الاشارة الى أن تضافر الظروف المناخية للسكن البشري (البرودة الشديدة وأقاليم الجفاف) مع أشكال التضاريس الوعرة يضعف كثيراً من قيمة السواحل (سواحل خليج العقبة ومعظم سواحل البحر الأحمر وكذلك سواحل الجزيرة الجنوبية من نيوزيلندا) . وفي نفس المقام تعتبر المستنقعات الساحلية والشواطىء الرملية (السيوف) ، حيث الأمواج العالية المتكسرة على الشواطىء باستمرار ، مثل سواحل غرب افريقيا .

على أنه بالرغم مما ذكرنا من سلبيات تضافر المناخ مع التضاريس فإن ظهور الموارد الاقتصادية ، من أي نوع كان ، يدفع بالانسان الى بناء المنشآت المكلفة للتغلب على الظروف الطبيعية وتطويعها لخدمة مصالحه الاقتصادية . وخير مثال على ذلك سكة حديد كيرونا ـ نارفيك لتصدير خام الحديد السويدي عبر جبال وديفجورات النروج ،

وسكة حديد لبرادور (شيفرفيل - سانت ايل - جانيون - بوركارتيه) والطرق البرية المصرية على طول ساحل البحر الأحمر الى وادي النيل (خامات معدنية وبترول)، والطريق بين أيلات وساحل البحر الأبيض المتوسط في إسرائيل، ومجموعة طرق السكك الحديدية من موانىء غرب افريقيا الصناعية الى مناطق الانتاج الأولية الزراعية والتعدينية(٣١).

وبالتالي فتضافر الظروف الطبيعية مع الظروف البشرية لا بد وأن يؤدي الى تطويع الانسان لسلبيات الظروف الطبيعية وأقلمتها لخدمة مصالحه الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر بطرق مختلفة على أقدار الشواطىء وقيمها الفعلية (٤٨).

أخيراً مهما كانت قيمة السواحل: طبيعية أو اقتصادية أو غير واضحة القيمة لتاريخه، فالدول بشكل عام تسعى جاهدة لامتلاك واجهة بحرية نظراً لأهميتها في النقل البحري - أرخص أنواع النقل وأكبرها حجماً. كما تسعى الدول المحرومة من السواحل وتعددها، وبجهد كبير للحصول على منافذ الى البحر لأهمية ذلك الاقتصادية والاستراتيجية السياسية والعسكرية. وخير مثال بالنسبة لنا هنا هو اسرائيل وحصولها على منفذ ضيق صحراوي على رأس خليج العقبة الذي مكّنها من تحقيق ثلاثة مبادىء.

أولاً: المبدأ السياسي الاستراتيجي، ألا وهو فصل العالم العربي الى قسمين بواسطة اللسان البري الفاصل واتخاذه قاعدة انطلاق للتوسع أو على الأقل للتأثير على مناطق الدول العربية المحيطة.

ثانياً: مبدأ تعدد الواجهات البحرية الذي يعكس الصحة الجيدة للدولة سياسياً واستراتيجياً.

ثالثاً: المبدأ الإقتصادي الذي يجعل من آيلات نهاية جسر لاحتمالات وامكانيات تجارية مستقبلية مع عالم المحيط الهندي الأفرو آسيوي، حيث البترول والماس والخامات الأولية وتجارة المصنّعات من صادر ووارد(٣٢).

إنما ليسمح لنا الإضافة هنا ان الامكانية لتحقيق ذلك رهن بمستوى التطور الاقتصادي للدولة والذي يمكّنها من تحقيق استراتيجيتها السياسية والعسكرية.

هذا والواجهات البحرية رغم صغرها هي أفضل للدولة من الانحباس الداخلي بالدول الجيران، خصوصاً إذا كانت العلاقات بهم غير مستقرة وللدرجة السوء أحياناً.

---

(٣١) د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، ص ٢٤٤.

(٣٢) بتصرف عن د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، ص ٢٤٦.

لذلك فما أصعب موقف الدول هنا ، عندما تتضافر فيها العوائق الطبيعية والحرمان من واجهة بحرية مع العداء السياسي وما أشد تأثير ذلك على الحياة الطبيعية للدولة !! (٤٩) .

أخيراً مهما يكن من أمر الحدود السياسية ، التي هي بمثابة الإطار لمساحة وامتداد وشكل الوحدة السياسية ، فهي تجد في كثير من الظاهرات الطبيعية خصائص تستند اليها في القيام بوظيفتها . ومع ذلك فظاهرة طبيعية ما لن يكن لها القدرة الكاملة والمستمرة لمساندة الحد السياسي وإكسابه المنعة والمقدرة على تأكيد الفصل بين الوحدات السياسية . وذلك لأن عوامل كثيرة قد تفرض التغيير أو التحول وبالشكل الذي يؤدي الى الاقلال من قيمة الظاهرة الطبيعية كوسيلة للفصل المساعد للحدود السياسية . ومن هذه العوامل تقدم المواصلات ونموها الهائل المؤدي الى الحركة والمرونة ، ازدياد حجم النشاط البشري الاقتصادي بشكل عام والإقتصادي التجاري منه بشكل خاص وما يترتب عنه من احتكاك يؤدي الى تشابك المصالح وتآذرها وتكاملها ، الزيادة في حجم السكان والمؤدي الى تقلص الحدود الطبيعية واختزالها الى خط الحدود[٣٣] .

الحدود والظاهرات البشرية

إتضح لنا مما استعرضنا الآن عن الحدود أنها حواجز اصطناعية يقوم الانسان بتحديدها وزحزحتها على أرضية المكان الجغرافي تبعاً للظروف السياسية المتأتية بدورها عن الظروف الاقتصادية ، وذلك في الإطار التاريخي للعلاقات الاقليمية والدولية ، وفي مجرى تسلسلها الزمني . فالبعض يرى ضرورة وصول القوميات والدول الى حدود طبيعية (حسب « ريشليو » بعرف الكثيرين) ، في حين يرى البعض الآخر ضرورة توافق الحدود السياسية مع الحدود البشرية المختلفة كالسلالة واللغة والحضارة والدين .

وبما أن الحدود السياسية تحتضن أراضٍ قومية فمن الطبيعي والمنطقي ، الى حد كبير ، أن تسعى الى احتضان ابناء هذه القومية داخل حدود واحدة لأجل إعطاء توازن حقيقي للدولة مبني على تجانس أفراد الرعية قدر الامكان . ومع ذلك فهذا أمر مستحيل تطبيقه على الدوام في كل الحالات والى الأبد للعديد من الأسباب .

أولاً ـ ان عملية توحيد أبناء قومية واحدة متجانسة سلالياً أو لغوياً أو حضارياً أو اقتصادياً ـ مع شبه استحالة هذا الأمر في واقع الحال وخصوصاً بالنسبة للسلالة وللاقتصاد والدين ـ ومتواجدة في أكثر من دولة لا تتم إلا عبر الصراع السياسي وحتى العسكري . وعندها فإن المنتصر لا يجد أمامه من يردعه لتحقيق أطماعه ، ليس فقط

---

(٣٣) د. صلاح الدين الشالي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .

في ضم أبناء قوميته المتواجدين خارج حدوده مع الأرض التي هم عليها (ولنتذكر هنا هتلر وألمانيا النازية والاستيلاء على النمسا) ، بل يجد وبسهولة شق التبريرات للاستيلاء على مزيد من الأرض على حساب الغير من غير أبناء قوميته (لنتذكر هنا كذلك هتلر وألمانيا النازية والاستيلاء على تشكسلوفاكيا وبولونيا ثم البلدان السكندنافية فبلجيكا وهولندا وفرنسا) . وذلك بإداعات تأمين حدوده الجديدة بطلب منطقة حرام مع الدولة المهزومة أو الوصاية عليها على الأقل أو حتى يعمل على تفتيتها . ولنتذكر ما نعايش من آلام وتمزق أوصالنا في لبنان هو نتيجة للسياسة الاسرائيلية الصهيونية الفاشية الجيوبوليتيكية .

ولذلك فعملية الحدود هنا متلبسة ليس بالجغرافيا السياسية بل بالجيوبولتيكا التي رفضنا سلفاً ومراراً كونها غير الجغرافيا السياسية . هذا كما لا بد من الاستدراك والقول ان عملية الصراع السياسي وحتى العسكري المشار اليها هنا تتلبس أيضاً بالصراع الطبقي الداخلي والخارجي وهي ليست في إطار الصفاء السلالي أو العرقي واللغوي فقط .

ومثالا ألمانيا النازية واسرائيل الصهيونية في أخذهما بالجيوبولتيكا خير شاهد على ما نقول من تلبس الحدود في تحركها التاريخي بالجيوبولتيكا . والهامش رقم (٥٠) يعطينا الصورة ـ الفلم الملموس بالنسبة لهاتين القضيتين .

ثانياً ـ من الواضح أن الظاهرات البشرية تعتبر غير ثابتة بالمقارنة مع الظاهرات الطبيعية شبه الثابتة نسبياً ، ولذلك فهي متغيرة وبالتالي فالحدود التي تسعى للتلبس بالظاهرات البشرية تصبح حدوداً مؤقتة تتغيّر بتغيّرها .

فالسلالة ، التي هي عبارة عن ظاهرة انتقالية بحتة لعدد من الصفات المورفولوجية والوراثية ، كثيرة الظهور في العلاقات السياسية للدول . ولنتذكر في هذا المقام العنصرية الآرية التي كانت تصف الآري النقي بالشقرة وطول القامة ، مع الاشارة بالمناسبة الى أن أدولف هتلر ، أشد دعاة العنصرية ، لم يكن آري الصفات (٥١) .

أما اللغة فهي أفضل من السلالة في تحديد القومية ، على اعتبار انها من أهم شروط الأمة (٥٢)[٣٤] .

وأما الاديان والطوائف فوضعها أكثر تعقيداً وتؤدي الى النطاقات الانتقالية ، ومنطقة الجبال الالتوائية في شرق المتوسط خير شاهد على ذلك ، حيث تتواجد

(٣٤) يراجع بهذا الخصوص الفصل الرابع المتعلق « بالدولة والأمة والمواطنية العالمية » ، من هذا القسم الثاني- الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا .

الديانات الثلاث الكبرى (اليهودية والمسيحية والاسلام) وتتعقد في تداخلها وطوائفها لدرجة تهدم من الجذور أفكار الدولة والدين . فحتى اسرائيل التي قامت على فكرة الانتماء الديني تتواجد فيها هذه الديانات الثلاث وتتداخل تداخلاً كبيراً رغم تهجير غير اليهود وإخلاء مناطق واسعة لأهل الديانة اليهودية لوحدهم فقط .

والخلاصة بالإمكان القول ان الحدود الاتنولوجية ـ السلالية أو اللغوية أو الدينية ـ ليس من وجود لها بشكل حدود فاصلة إلا في أضيق الحدود ، وهي تظهر أكثر بكثير بالتآزر مع العوازل الجغرافية المانعة . وفي غالب الأحيان تظهر هذه الحدود الاتنولوجية بشكل نطاقات انتقالية متراوحة الاتساع والضيق ، حيث تسود نسبة مقبولة من التجانس الديني ونسبة أعلى من التجانس اللغوي .

ثالثاً ـ التجانس الاتنولوجي النسبي لا يبقى ثابتاً بل يتغير تدريجياً مع الزمن من جراء التفاعلات الداخلية والخارجية . فانتشار البروتستانتية بأشكالها المختلفة ، حيث الكاثوليكية في ألمانيا وبريطانيا خير دليل على ذلك . كذلك انتشار اللغة العربية كان كبير الاختلاف عن انتشار الدين الاسلامي مع أن كلاهما حدث متزامن ومصدرهما واحد .

والظاهرات الاتنولوجية تتجه ، بشكل عام، الى الانتشار والتفاعل مع حاملها ـ الانسان الدائم الحركة . على أن القومية جمدت فيه هذه الصفة ، خصوصاً بغرض تعليم اللغة القومية ونشر لهجتها على الأطراف ونشر المشاعر القومية (النشيد والراية) وصولاً الى الحدود السياسية الفاصلة بين القوميات عامة والمصالح الاقتصادية خاصة .

على أن الحدود سواءً أكانت تماشت مع الظاهرات الطبيعية أم البشرية ، فإن وجود عامل القوة والأمر الواقع فيها يبقى الحاسم للمواقف السياسية هنا بالنسبة لها . وبالتالي فالحدود طبيعية كانت أم اتنولوجية غير ناجحة وحتى فاشلة طالما أن هناك عوامل أخرى سياسية استراتيجية أو توسعية ، نابعة عن أخرى اقتصادية في نهاية المطاف ، تحرك الأحداث لتغيير الحدود حالما تتاح الفرصة أو حتى تفتعلها إذا لزم الأمر . هذا بالإضافة هنا الى المواقف الدولية من الخلافات على الحدود ، بحيث يحدث التهجير والطرد للسكان . وهنا لن ندخل في التفاصيل حتى في الأمثلة الملموسة للهوامش ونكتفي بالخرائط وشروحها ليس إلا (انظر الهامش رقم (٥٣)) .

الحدود والظاهرات الفلكية والهندسية

تثير الحدود الهندسية ـ فلكية كانت أم غير فلكية ـ مشكلات كثيرة في عمليات تخطيط الحدود ، سيما في مناطق النفوذ الاستعماري ، حيث برز العديد من الدول الجديدة الفتية . وهناك العديد من الأمثلة على الحدود الهندسية ، منها خط العرض ٤٩° درجة شمالاً بين الجانب الغربي من الولايات المتحدة وكندا ، خط الطول ١٥١°

غرباً بين ألسكا وكندا . كذلك حدود الولايات في ساحل الولايات المتحدة هي في غالبيتها الساحقة خطوط فلكية هندسية معاً . كما أن العالم العربي مليء بالحدود الهندسية : خط ٢٢° شمالاً بين مصر والسودان ، خط ٢٥° شرقاً بين مصر وليبيا ، أطوال الخطوط الهندسية بين سوريا والعراق والأردن والسعودية وليبيا والسودان والصحراء الجزائرية وموريتانيا الاسبانية . كما أن هذه الحدود لا تخرج عن أشكالها الهندسية إلا في مناطق العمران والنطاقات الاستراتيجية كالحدود بين الجزائر وتونس وحدود اليمن مع عسير في العربية السعودية ، في حين تختفي هذه الخطوط الحدود كلياً في المناطق غير العامرة كما بين اليمن والسعودية وغيرها (٥٤) .

وفي افريقيا العديد من الخطوط الهندسية التي تتكامل مع العديد من خطوط الحدود المتوافقة مع الأنهر أو خطوط تقسيم المياه . وقد نتج عن ذلك تقطع أوصال أبناء مجموعات حضارية مثل الزاندي بين السودان وزائير والبقارة بين السودان والتشاد والباكونجو بين زائير والكونغو برازافيل الخ . .

وهذه الحدود التعسفية لم تظهر بالضخامة التي هي عليه اليوم إلا بعد الاستقلال ، وذلك للأسباب التالية .

أولاً ـ ان الحكم الاستعماري رغبة منه في إقرار الامن كان يقمع المشاعر القومية ، وخصوصاً في مناطق الحدود ، حيث يجري الاتصال بين القبائل ، سيما المتقاربة منها لغوياً ودينياً . وهنا تؤمن الحكومات الاستعمارية الحدود بين المستعمرات صوناً لما تسميه « السلام الاستعماري » وحفظه في إطار مصالحها الإفرادية .

ثانياً ـ إن ربط اقتصاد المستعمرات بعجلة اقتصاد الوطن الأم يؤدي الى تقنين نموها الاقتصادي ، بحيث لا يمكن أن تبرز الحاجة العقلانية للتكامل الأرضي الموضوعي فيما بينها ، عبر الحدود بالطبع ، وتقتصر بالتالي حركة الاتصال على المواصلات البرية والحديدية والنهرية من الداخل باتجاه المرافىء وتبتعد عن الارتباط فيما بين المستعمرات المتجاورة .

ثالثاً ـ على أثر الاستقلال تصبح أوضاع الاقليات والقبائل المقتسمة بالحدود التعسفية قابلة للانفجار ما لم تستدرك بالمعالجة الدبلوماسية . ففي الصومال مثلاً اشتعلت الحرب وحصلت الاشتباكات المتعددة مع الاثيوبيين لأجل تعديل خط الحدود الذي يحتضن قسماً من الصوماليين داخل حدود أثيوبيا . كذلك حل الاستفتاء مشكلة تقسيم الكامرون الانكليزية بين طرفي النزاع نيجريا التي حصلت على القسم الشمالي والكامرون على القسم الجنوبي .

رابعاً ـ استمرار التبعية الاقتصادية ، بعد الاستقلال ، للبلدان المتقدمة المستعمِرة ـ الوطن الأم سابقاً (أنظر ثانيا) ـ يصعّب عملية التكامل الاقتصادي فيما

بين الدول ـ الحديثة الاستقلال ـ المتجاورة لأجل تلبية حاجات التنمية الاقتصادية والتقدم وبالدرجة يؤدي الى عكسها ، أي الى تنافس هذه الدول المتجاورة فيما بينها .

خامساً ـ وقد عمّق الاتجاه اللاعقلاني الذي حصل في رابعاً ـ كوراثة استعمارية تابعة ـ ارتباط الدول الحديثة الاستقلال بالتكتلات الاقتصادية التي تشكلت فيما بين الدول الأوروبية المستعمرة سابقاً (السوق الأوروبية المشتركة ، منظمة التجارة الحرة ، الكومنولث ، الخ . .) لضعف التطور الاقتصادي لدى هذه الدول والضغوطات الاقتصادية والسياسية للاستعمار الجديد عليها من قبل الدول الأوروبية مقرونة بالامبريالية الاميركية .

والخلاصة بالإمكان القول ان الحدود التعسفية في المستعمرات السابقة ، والتي استعرضنا أسبابها الخمسة المتشابكة فيما بينها في واقع الحال ، أدت الى العديد من مشاكل الحدود على أثر الاستقلال ، كمشكلات الحدود والأقليات ومشاكل التنمية الاقتصادية المستحيلة من دون رؤوس الأموال الأجنبية الغربية بشروطها المجحفة بحق البلاد في أغلب الأحيان (تمويل سد الفولتا في غانا وتحوله الى قضية سياسية أطاحت بحكومة نكروما) . وقد وجدت هذه الدول الجديدة نفسها في مأزق حرج للغاية . فحدودها غير عقلانية ولا منطقية وتحتضن مشكلات قابلة للتفجر ، كما أن مصالحها الاقتصادية القومية خاضعة للوصاية الخارجية المتأتية عن التبعية الاقتصادية . ومع ذلك يفترض فيها أن تتحرك في هذا الإطار المذكور ، الذي هو على تمام التناقض مع العمل المتوجب للتكامل الاقتصادي مع الغير من الدول المجاورة بغية الخروج من التبعية والتخلف ومحاولة ولوج امكانيات النمو ، ومن بعد ، إذا أمكن ، التقدم .

وقد رأى البعض المخرج من المأزق المذكور في التكتلات الاقليمية المختلفة من اقتصادية وإدارية وسياسية . على أن الارتباط أو بالأحرى التبعية ، خصوصاً الاقتصادية والى حد كبير الثقافية ، بعد الحصول على الاستقلال السياسي ، قد حال دون قيام ما ذكرنا من تكتلات ، وفي حال قيامها أدى الى شلل فاعليتها ، خصوصاً وأن من رفض استمرار الوضع التبعي المذكور من الساسة جرت محاولات ربطه بعجلة التبعية المذكورة بالحسنى أو أزيح من الساحة بانقلابات عليه ، على ارتباط بالخارج بالطبع . مثالنا على ما ذكرنا الإطاحة بحكم لومومبا على أثر استقلال زائير (كونغو كنشاسا سابقاً) وتولي القيادة حكومة مرنة مثل حكومة سيريل أدولا أو منحازة للقوى الاستعمارية مثل حكومة مويس تشومبي .

أما في الحالات التي تم فيها قيام تكتل أو إئتلاف اقليمي كاتحاد مالي (مالي والسنغال) فإن القوى الامبريالية عملت على تفكيكه فيما بعد مستغلة عدم كفاية النضج القومي وتفرق الولاء بين القبلية والتجمع الحضاري واللغوي غير الواضح

المعالم والمفهوم لنظام الدولة الحديثة . فالحقيقة ان القوميات في افريقيا تتكون عبر عملية تطور قوى الانتاج وكذلك عبر النضال الوطني التحرري ، إنما معاقة من تمزق الولاء فيما بين المجتمع المحلي القديم والدولة الجديدة الحديثة وكذلك معاقة من التدخل الخارجي الذي يعرقل عملية التحرر الوطني المذكورة ؛ الأمر الذي يؤدي الى عدم النضج الكافي للقومية أو القوميات في الدول المرجوّة وبالتالي ضعفها في عملية صيرورتها . وللأمثلة الملموسة هنا بالإمكان مراجعة الهامش رقم (٥٥) .

الحدود السياسية والقوى القومية والتكتلات الاقليمية

إن التصنيف النوعي للحدود الى حدود اتصال وحدود انفصال رهن بظروف السلم والحرب . وبالتالي فالفصل والوصل عمل إرادي متعلق بإرادة الدول المتأتية عن مستوى تطورها الحضاري ، الناتج بدوره عن مستوى تطورها الاقتصادي ، الذي هو المحصّلة لمستوى تطور قوى الانتاج فيها في نهاية المطاف . هذا بالطبع بصرف النظر عن الظاهرات الطبيعية والبشرية لمناطق الحدود ، التي تصبح بدورها رهناً بما ذكرنا من تطور على مختلف الصعد والمستويات هو في الحقيقة نتاج تفاعل الظاهرات الطبيعية والبشرية المذكورة في علاقتها الجدلية فيما بينها وبين باقي الامتداد الجغرافي والتاريخي والحضاري للبلاد . والمحصلة لما ذكرنا هو اتجاه مركز ثقل الدولة الى المناطق العازلة واختراقها إذا اقتضى الأمر بما ذكرنا . وخير مثال لإمكانية تحرك الحدود المستقبلي من الفصل الى الوصل هو موقع البرازيل مع جاراتها كولومبيا والبيرو (٥٦) .

كما أن التاريخ يشهد على تكرار هذه الظاهرة على مر العصور ، حيث كانت تتصارع المجتمعات القديمة على مناطق الصيد الغنية وتتصارع القبائل على المراعي الخيّرة ، وفيما بعد الدول الوسيطة والحديثة على الموارد الأولية الضرورية للاقتصاد الزراعي والحرفي في المدن وخطوط البحار العالمية ، وفيما بعد الصراع القومي لأجل السيطرة الاقليمية والمناطق الحيوية للخامات وأسواق الاستيراد والتصدير وطرق التجارة العالمية اللازمة لها . وكل ذلك يتأتى عن تطور التكنيك والتكنولوجيا ، حيث الباعث هو الضغط السكاني الذي يفرض النمو الاقتصادي؛ الأمر الذي ينتج عنه تحرك مناطق الحدود الفاصلة ، من جراء ظروفها الطبيعية أو لهجرتها لأسباب سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية ، فتصبح واصلة وكما ذكرنا . وعندها تختزل هذه المناطق الى خط حدود الفصل الذي يصبح حامياً في بعض النقاط من جراء استمرار التطور الاقتصادي والنمو السكاني ، فتنفجر مشاكل الحدود . مثالنا على ذلك وادي الرين الأوسط كمنطقة تماس بين المانيا التي تعمل للتوسع غرباً وفرنسا للتوسع شرقاً فاندلعت بينهما الحروب الطويلة . هذا في حين أن منطقة التماس بينهما في النطاق الجبلي في سويسرا استمرت دون اندلاع أزمات خطيرة .

وفيما مضى كان هناك متسع من الأراضي لتحرك الجماعات من مكان الى آخر . أما اليوم فلم يعد هناك من شبر واحد من الأرض لم يقتسم ، الأمر الذي أدى الى خطوط الحدود المحكمة الاغلاق ما عدا للدخول والخروج ، وفقاً للقوانين الدولية . وقد صحب ذلك كما كان النتيجة المنطقية له : النضج القومي المرتبط بالمصلحة الاقتصادية للطبقة المسيطرة اقتصادياً بالطبع .

كما تنبغي الإشارة الى أن تاريخ أوروبا الحديث المرتبط بالقومية والاستعمار المتأتيين عن تطور قوى الانتاج وبشكل خاص في الصناعة ، هذا التاريخ يكاد يكون سلسلة من الحروب والدمار وتعديلات الحدود . فقد تحاربت كل دولة ، في وقت ما ، مع الأخرى ، كما تحالفت ، في وقت آخر ، مع كل دولة أخرى . فقد تحاربت النمسا وبروسيا ، وتحاربت فرنسا وانكلترا أكثر من مرة ، وتحاربت النمسا وروسيا على بولونيا ، وتحاربت الدانمرك والسويد ، وتحارب السويسريون مع النمساويين . ونابليون حارب كل أوروبا وألمانيا حاربت أوروبا مرتين . وفي كل مرة كانت تنتهي الحرب بغالب ومغلوب ومعاهدات واتفاقيات وحدود جديدة أو عودة الى حدود قديمة وتغيير جذري لحياة السكان في مناطق الحدود وتغيير للأوطان والجنسيات والتوجه الاقتصادي والثقافي واللغوي والحضاري . وكرونولوجيا الحروب الأوروبية منذ ظهور القوميات خير مثال لما نقول (أنظر الهامش رقم (٥٧)) .

وقد نتج عن هذه الحروب شبه العالمية بين الدول الأوروبية ظهور الأفكار التي أخذت تنادي بالتكوينات الاقليمية الكبرى (لنتذكر الجيوبولتيكا هنا) كطريق للخروج من مأزق القومية هذا . على أن الحقيقة تكمن فيما ذكرنا ، في الفصل الرابع العائد للدولة والأمة والمواطنية العالمية ، من تخطي التطور الاقتصادي ـ لاستحالة الأمر في الإطار القومي ـ الحدود القومية لأجل التلاحم مع الاقتصاديات الأخرى في الإطار الاقليمي فالدولي (الانتقال من الاقتصاد القومي الى الاقليمي فالكوني) من أجل الوقوف ، في الوقت نفسه ، في وجه مختلف التحديات (أنظر الفصل الرابع المذكور) .

وهذا الذي نقول ليس بجديد في التاريخ ويكمن في الاشارة الى امبراطوريات عصور الرق والاقطاع والرأسمالية (٥٨) . كما أن الأفكار الاقليمية في البناء السياسي الحديث وتطبيقاتها العملية تندرج ، بالنسبة للمدرسة البورجوازية ، في إطار الجيوبولتيكا بشكل عام ، وتتبدى ، حتى تاريخه ، بالنسبة لأوروبا الغربية . هذا في حين أنها تأخذ شكلاً مغايراً بالنسبة للمدرسة الماركسية في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي .وللتفاصيل بالنسبة لهذا الموضوع بتركيبه التحتي والفوقي بالإمكان مراجعة الفصل الرابع العائد للدولة والأمة والمواطنية العالمية .

الفصل السابع

موارد الدولة الطبيعية ومواصلاتها

موارد الدولة الطبيعية

يشكل الاقتصاد الصناعي المتطور الأساس للدولة القومية في نهاية المطاف ، لأنه الأساس في تشغيل الدولة الرأسمالية . وأية دولة ينقصها الطاقة اللازمة وكذلك مصادر المعادن هي دولة في وضع غير ممتاز نسبياً . وبقدر ما تكون مساحة الدولة كبيرة بقدر ما تكون متنوعة مصادر المعادن فيها ، مع نسبية ذلك بالطبع . ومع ذلك فليس من دولة تستطيع العيش في نطاق الاقتصاد المغلق ، حتى الاتحاد السوفييتي بمساحته الكبيرة وبما لديه من طاقات مصادر معادن متنوعة . أما التمثل بألمانيا ما قبل الحرب للبرهنة على إمكانية الاقتصاد المغلق والاكتفاء الذاتي فغير صحيح ، على اعتبار أن ألمانيا أفادت من سيطرتها الاقتصادية على بلدان الدانوب . كما أن هناك الكثير من البلدان التي تعتمد وبدرجة كبيرة على الاستيراد من الخارج لمصادر الطاقة والمواد الخام والأغذية ، وبالتالي فالوصول الى مصادر هذه المواد يفترض ضمان المواصلات ، سيما زمن الحرب .

إذن فللموارد الطبيعية المتاحة دور كبير في مستوى التطور الاقتصادي للدولة وبالتالي مستواها السياسي فالعسكري . وبهذا الصدد فلوصول الدولة الى مرتبة الدولة العظمى يفترض أن يتوفر فيها ، بمعنى داخل حدودها ، قدر كاف من الموارد الأساسية ، وهو المفضل ، أو أن يكون لديها القوة والنفوذ اللذان يمكنانها من الحصول عليها من الخارج من مواطنها الأصلية ، الأمر الذي يحول دون العديد من الدول من بلوغ مرتبة الدول العظمى . بالإضافة الى الذي نقول يفترض استثمار الموارد الاقتصادية بحيث يتأمن للدولة الرخاء أيام السلم والمنعة والقدرة على الدفاع أيام الحرب .

هذا والمقدرة الاقتصادية للدولة تتجسد أو تقاس ، وبشكل عام ـ بحجم ناتجها الوطني وعناصره ونصيب الفرد من الناتج الوطني ، بشكل وسطي بالطبع ، على اعتبار أنه لا يعكس الواقع المجتمعي المعاش ، بل يعطي فكرة وسطية عمومية وشبه مجردة

لتجزئة الناتج الوطني . هذا مع الاشارة الى أن هـذا المؤشر ليس بكاف عـلى اعتبار أن العبرة هي في الارتباط الأمثل بين الحجم والتنمية وتوزع الانتاج والخدمات التي ينتجها المواطنون ، ومدى إسهامها في تقوية الدولة في السلم والحرب .

ومعروف التوزع غير العادل للموارد الاقتصادية في العالم ، على اعتبار أنه لا يخضع لقاعدة أو نظام . ومن بين هذه الموارد فإن المـواد الاستراتيجية لها تـأثيرهـا الكبير في المجال السيـاسي كموارد الطاقة والـوقـود والمعـادن الفلزيـة بـالإضـافـة الى المحاصيل الغذائية ومحاصيل الألياف .

وهنا للتجارة الدولية ، عبر المواصلات بالطبع ، دورهـا في إعادة تـوزيع المـوارد الاقتصـادية بيـن دول العالم المنتجة والمستهلكة . فلنرَ بإيجاز هذه الموارد الرئيسيـة فيما يلي .

موارد الغذاء : الواقع ان توفر موارد الغذاء محلياً عنصر بالـغ الأهمية في عنـاصر السيـادة القومية للدولة ؛ فـإذا ما كـان توفـرها صعبـاً أيام السلم فـإنه يكـون مشكلة المشاكل أيام الحرب ، من جراء الصعوبات في المواصـلات واقتطاع جـزء من العاملين في النشـاط الـزراعي للحـرب ، الأمـر الـذي يـوجب الاحتيـاطي في الغـذاء لأوقـات الـطوارىء مسبقاً والتقنـين لاحقاً . أمـا الإعتماد عـلى الاستيراد للمـواد الغـذائية من الخارج فهو عامل سلبي في قوة الدولة السياسية ، بشكل عـام في الظروف السلميـة ، أما في ظروف الحرب فيزيد صعوباتها . أمـا الاكتفاء الـذاتي فغير متـوفر بشكـل مطلق لأية دولة (٥٩) .

الموارد المعدنية : تتميز هذه الموارد عن ســالفتها في كونها محددة الكميـة وقابلة للنفاذ (نظرياً أكثر منه عملياً) وبالتالي يبدو وكأنها ليست العنصر الثابت في عناصر قوة الدولة ؛ ومع ذلك فإليها يعود دور تحديد القوة السيـاسية للدولـة ، بالـطبع عبـر تطور قـوى الانتاج التي تستعملهـا ، وكما سـوف نرى ، بـالإضافـة الى كونها قـابلة للخـزن بأسهل بكثير من الموارد الغذائية (٦٠) .

موارد الوقود : ومنها الفحم بأنواعـه والبترول والغـاز الطبيعي ، التي هي أكـثر توزعاً في دول العـالم من المعادن الفلزيـة (٦١) . والتباين فيـها بين الـدول هنا أدى الى خلق مشكلات بالنسبة للدول غير الموجودة في قائمة الانتاج (أنظر الجـدول في الهامش رقم (٦١)) والتي تضطر الى توليد الطاقـة البديلة بتكليف أكـثر أو استيراد الـوقود من الخارج أيام السلم فكيف بها أيام الحرب . كما تنبغي الاشارة في هذا المجال الى الطاقة الذرية (المفاعلات النووية) غير الواسعة الانتشار لتاريخه ، مـا خلا في بعض الـدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ودول الاوراتوم في أوروبا (٦١) .

كـما لا بد من الإشـارة بهذه المنـاسبة الى المعـادن الاستراتيجيـة المنتشرة في عـدد

صغير نسبياً من الدول ، الأمر الذي تتأتى عنه أهميتها السياسية . كما أننا لسنا بحاجة لتبيان أهمية الصلب وعدد من المعادن غير الحديدية ، مثل الرصاص والنحاس والألمنيوم والزنك والقصدير والمنغنيز والنيكل وغيرها ، والتي تدخل في الصناعة في وقت السلم والحرب . ولذلك تعمل كل دولة على التمسك بمصادر مواردها منها (٦٢) .

والواقع أننا تجاه ٤٥ دولة من دول العالم تعتمد في صناعة الحديد على خاماتها ومقومات الصناعة اللازمة لها ، في حين ٥/٤ انتاج الصلب العالمي يتأتى من ست دول أساسية (أنظر الجدول رقم - ٣ -) . وهنا فالاتحاد السوفييتي يصدر ما يفيض عن حاجاته من الصلب الى الخارج ، في حين تتمتع فرنسا بالاكتفاء الذاتي فيه : أما العديد من الدول الأخرى الصناعية والمنتجة للصلب فتستورد الأنواع الجيدة من الحديد الخام من الخارج وخاصة من كندا والسويد واستراليا والبرازيل وفنزويلا والهند . (٦٣)

جدول رقم - ٣ -

الدول الرئيسية في انتاج الصلب سنة ١٩٧٣ (مليون طن متري)(*)

الدولة	الانتاج السنوي
الولايات المتحدة	١٣٦,٨
الاتحاد السوفييتي	١٣١,٥
اليابان	١١٩,٣
المانيا الغربية	٤٩,٥
المملكة المتحدة	٢٦,٦
فرنسا	٢٥,٣
إيطاليا	٢١,٠
بلجيكا	١٥,٥
بولندة	١٤,٠
كندا	١٣,٤
تشيكوسلوفاكيا	١٣,١

(*) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١١١ .

كما تنبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية دور استغلال الخامات المعدنية في قوة الدولة الاقتصادية فالسياسية ، فإن الدور المحدد والمقرر هنا يعود الى عناصر قوة

الدولة الأخرى على المستوى التكنولوجي العام المؤدي الى التكنيك فطريقة انتاج الخيرات المادية والى علاقة الدولة بالدول الأخرى . هذا بالإضافة ، حسب رأينا ، الى نظامها الاقتصادي ـ الاجتماعي . فالواقع ان قوة الدولة ، كيما تصبح دولة عظمى تتوقف على مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية ، بمعنى الحضارية وتفاعلها عبر الزمن واختمارها عبر التاريخ . إنما يبقى الاقتصاد الصناعي نواتها الصلبة .

هذا وكما ذكرنا في بدء الفصل فالانتاج الصناعي هو مؤشر التقدم على المستوى العالمي للدرجة أنه بالإمكان اعتبار الدولة المتقدمة هي الدولة الصناعية عند الكلام عن النمو والتقدم في الإطار العالمي . وليس عبثاً القول أن الدول أو البلدان المتقدمة هي البلدان الصناعية والدول أو البلدان المتخلفة هي البلدان الزراعية (دول العالم الثالث على العموم) . والجدول التالي رقم ـ ٤ ـ يوجز لوحة توزع الانتاج الصناعي غير العادل بين أقاليم العالم المختلفة وكذلك الأمر بالنسبة لحجم السكان فيها .

الجدول رقم ـ ٤ ـ

توزع الانتاج والسكان في التجمعات الدولية الاقليمية الرئيسية في أواخر الستينات(*)

الدولة أو الاقليم	النسب المئوية: الصناعة	النسب المئوية: السكان	من العالم النسبة المقارنة
ـ الولايات المتحدة وكندا	٣٥	٧	٥ : ١
ـ غرب أوروبا واستراليا	٢٥	١٠	٥ : ٢
ـ دول الكوميكون	٢٠	١٠	٢ : ١
ـ اليابان	٥	٣	٥ : ٣
ـ بقية العالم	١٥	٧٠	حوالي ١ : ٥

(*) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١١٢

الواقع ان كل دولة عظمى هي بالضرورة دولة صناعية . ويتأتى عن هذا الواقع ارتفاع مستوى دخل الأفراد ورفاههم فيها . كما يتأتى عن تفوق الدولة الصناعي تفوقها العسكري على الاجمال .

وهناك شبه اجماع على تحديد الصناعات الاستراتيجية والتي تبلغ ٦ صناعات رئيسية يأتي في مقدمتها صناعة الحديد والصلب يليها الصناعات الهندسية والمعدنية وصناعة السفن فصناعة الكيماويات لانتاج المفرقعات والأسمدة والاسمنت ، وبعد

ذلك تأتي الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والملابس ثم صناعة السلع الاستهلاكية الأخرى . والغالبية العظمى من الدول المتقدمة ، بالطبع صناعياً ، كالولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وغيرها تتميز بالتوازن الانتاجي فيما بين هذه الصناعات المختلفة ، كما يزيد انتاجها من كثير من عناصر هذه الصناعات المختلفة على استهلاكها المحلي فتصدر الزيادة أو الفائض الى الخارج .

ومن المؤشرات المعمول بها في الاحصاء والاقتصاد لقياس قوة الدولة الصناعية وبالتالي السياسية هو نسبة العاملين في الصناعة من جملة العاملين في الدولة (٦٤) . على أن هذا المؤشر لا يمكن لوحده أن يكون المقياس لقوة الدولة الاقتصادية فالسياسية . فهناك بالاضافة اليه مؤشرات نصيب الفرد من استهلاك الطاقة وحتى من الحديد والصلب . ومع ذلك فحصة الفرد من الناتج الوطني وحصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي شكلت هذا الناتج لها كبير الأهمية . هذا مع تحفظنا بالنسبة لحصة الفرد هنا ، على اعتبار أنها لا تعكس الواقع الحياتي المعاش وقبولنا بحصص القطاعات (٦٥) .

المواصلات

وإذا ما حاولنا النظر في دور المواصلات نرى أنها لعبت وتلعب دوراً في السياسة وكذلك الاقتصاد والاستراتيجية ، وهي عامل موحد للدولة وتشجع على التكامل بين السكان ، وشعورهم بالانتماء والقومية . وهي على نوعين داخلية وخارجية .

وتلعب المواصلات الداخلية ، التي هي بمثابة الشرايين الرئيسية لربط أقاليم الدولة ببعضها البعض ، دوراً كبيراً في تأمين تماسك ووحدة الأمة والدولة . بالطبع إلى جانب هذا الدور السياسي هناك دورها الاقتصادي ، الذي ينعكس سياسياً في نهاية المطاف ، بالإضافة الى دورها العسكري الذي يتجلى فيما يعرف بالطرق الاستراتيجية .

هذا ومن الناحية التاريخية فدور المواصلات كان أيضاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، حسب رأينا في الوقت نفسه وكما ذكرنا الآن . ومن هذه الطرق ، طريق داريوس الكبير في بلاد الفرس وأيضاً الطرق من سوسة الى ساردس والتي ربطت أطراف الامبراطورية في الأناضول وإيجه . وكذلك الأمر بالنسبة للطرق الرومانية التي أعطت ترابطاً للدولة المترامية الأطراف لمدة أربعة قرون وأيضاً طريق النيل في مصر . كما أن الانكا (في القارة الاميركية) ربطوا كوزكو العاصمة بالأطراف الشمالية والجنوبية للدولة وفتحوا الروابط بين الهضبات العالية وسهول الساحل . ومن هذا القبيل الطرق التي بنيت في ألمانيا أيام الحكم النازي وغيرها (٦٦) .

وتنبغي الإشارة الى أن معظم الدول، المتقدمة بالطبع ، تملك شبكات من

الطرق أو الخطوط الحديدية ، تشع من العاصمة الى الأطراف ، كما في فرنسا (أنظر الخريطة في الهامش رقم (٦٧)) وبريطانيا والاتحاد السوفييتي وغيرها . كما أن نمو اتحاد الولايات الاسترالية وكذلك الولايات الكندية ، كان يأتي بعد مد الخطوط الحديدية . وبهذه المناسبة فإن الصين تقوم حالياً ببرنامج ضخم لربط البلاد بالخطوط الحديدية . كذلك عملت الثورة الاشتراكية في روسيا على ازدواجية الخط الحديدي السيبيري ، والذي مد قبل الثورة ، ثم خرجت من هذا الخط فروع متعددة ، كما بالإمكان عزو فكرة « سيسيل رودس » في مد خط حديد القاهرة ـ الكاب الى حلمه بسيادة بريطانيا على كل افريقيا .

هذا وغالباً ما يدعم الشبكات الحديدية شبكات الطرق البرية والمجاري المائية . نقول هذا خصوصاً وأن الطرق البرية أكثر مرونة من الخطوط الحديدية ، على اعتبار أنها يمكن أن تمد في مناطق شديدة الإنحدار ، وهي أقل تكاليفاً وأسرع إنشاءاً . ولذلك فأهميتها تظهر إذا لم تكن الحركة كبيرة لدرجة تبرر مد الخط الحديدي وإذا كانت طبيعة الأرض مما لا يسمح بمدّه .

أما بالنسبة للنقل المائي فهو أرخص من النقل البري لكنه أبطأ منه ، وبالتالي فتناسبه المحمولات الكبيرة الحجم والمخفضة السعر . كما أن النقل المائي يصلح بطبيعة الحال في الأجزاء الصالحة للملاحة من الأنهر والبحيرات الداخلية ، ولذلك كان إنشاء الأقنية التي تسهل النقل وتيسره بتفادي مناطق الشلالات واختصار المسافات . وهذا من المألوف في البلدان المتقدمة بالطبع . ومثالنا على ذلك الشبكات المائية العديدة التي تربط بين أنهر الاتحاد السوفييتي وكذلك بحيرات وأنهر الولايات المتحدة الاميركية ، لما في ذلك من خدمات جلى لاقتصاد البلاد .

أما المواصلات الخارجية فإنها تفترض التمييز بين نوعين من البلدان : الدول المعزولة في جزر كانكلترا واليابان ، والدول الداخلية المعزولة عن البحار كسويسرا وأفغانستان وبوليفيا . فالأولى تطلب حرية البحار والثانية المرور عبر البر الى البحر .

وتجدر الإشارة هنا الى بعض الدول التي تهيمن على بعض الطرق أو الممرات العالمية ، سامحة لمن تريد ومانعة لمن تريد من استعمالها ، كتركيا وهيمنتها على البوسفور والدردنيل : المدخل والمخرج للبحر الأسود ، وكذلك الدانمرك للدخول الى بحر البلطيك والخروج منه ، ومصر لقناة السويس ، الخ . . إنما لا بد من الإشارة هنا الى الإتفاقيات والمعاهدات الدولية بالنسبة لهذه الممرات الدولية . كما تجدر الاشارة حالياً الى منع بعض الدول من اختراق مجالها الجوي من قبل الغير خوفاً من القذائف أيام الحرب والتجسس حتى أيام السلم .

الفصل الثامن

عواصم الدول

كما أنه ليس من دولة من دون خطوط مواصلات تشبكها وتصل فيما بين مختلف مناطقها وتوحدها ، وأيضاً من دون مناطق حدود أو خطوط حدود ، أو كليهما معاً ، للحفاظ عليها من التدخل الخارجي والإشارة الى مدى سلطتها ، كذلك ليس من دولة من دون عاصمة .

إنما قبل استعراض موضوع العاصمة والتعرف على دورها وأهميتها وأنواعها لا بد من لمحة لدورها في الماضي - في التاريخ ، وخصوصاً الوسيط ، حيث ساد النظام الاقطاعي وحيث كانت تتحرك وفقاً لمزاجية الحاكم - الملك وبسهولة أصبحت شبه مستحيلة اليوم ، ما خلا بعض الإستثناءات ، التي سوف نرى واستعيض عن ذلك أحياناً بتجزئة مهامها ، كما سوف نرى أيضاً .

إذن فدور العاصمة قد تغير عما كان عليه في الأزمنة الماضية . فعندما يجري الحديث عن باريس كعاصمة لمملكة « الكابيتان » في فرنسا ، يتوجب علينا أن ننزع من أذهاننا أنها كانت تقوم بالدور الذي تقوم به لندن أو روما في الوقت الحاضر . وذلك لأن الطاقة الإدارية للحاكم الملك آنذاك كانت صغيرة من جراء تجزئتها فيما بين الأمراء الاقطاعيين ، كما كانت المواصلات صعبة والأعباء الحكومية محدودة . فالملك محاطاً بوزرائه وحاشيته كان يعيش لنفسه متنقلاً من ضيعة الى أخرى وخلفه حاشيته حاملة السجلات والأختام . وبناء عليه فالعاصمة آنذاك كانت تتفق ومكان وجود الحاكم . إنما يجب الإشارة الى أنه كان لكل حاكم مكانه المفضل . فشرلمان كان يحب مسقط رأسه «آخن». وكان مثل هذا المكان المفضل ينال العناية الكبرى ، بالنسبة لغيره من الأماكن التي ينزل فيها الملك الحاكم ، فيما يعود لبناء القصور والحصون والكنائس ، على اعتبار أن الملك كان يقضي معظم وقته فيه . على أن الوضع أخذ فيما بعد بالتغيّر التدريجي من جراء محاولة الملك مركزة السلطة ، فلم تعد السجلات تنقل وراء الحاكم ، فقد حفظت في برج لندن واختير قصر باريس المحصن والذي يقع في

إحدى جزر نهر السين كدار للمخطوطات . ومع الزمن أخذت المخطوطات بالتزايد والأعمال الحكومية بالتركز في العاصمة . وأخيراً فإن ظهور النظم الديمقراطية واجتماع البرلمان في العاصمة كان له الأثر البيّن الواضح في تثبيت مكان ومكانة العاصمة .

هذا كما كان لتطور الدور الذي تقوم به الحكومة في الوقت الحاضر وتعدد وتشعب وظائفها كبير الأثر في التزايد المضطرد لأهمية دور العاصمة ، التي ظهرت فيها الصناعات الخفيفة والخدمات المختلفة لتلبية حاجات رجال الإدارة فيها ، الأمر الذي أدى الى نموها ـ العاصمة .

فالعاصمة هي العصب الرئيسي للجسم السياسي . فهي مركز الحكومة وحيث مهام الإدارة الرئيسية . ومن جراء معناها السياسي تصبح المدينة العاصمة أحياناً المركز الديني والثقافي والمالي والتجاري للبلاد ، مع عدم لزومية ذلك بالطبع . ففي السويد مثلاً العاصمة هي ستوكهولم ، أما المركز الديني فهو « أوبسالا » ، وفي الولايات المتحدة الاميركية ، بالرغم من كون وشنطون العاصمة ، فنيويورك هي المركز الرئيسي للمال والتجارة . كذلك الأمر في ألمانيا الغربية ، حيث هامبورغ هي العاصمة التجارية وبون العاصمة السياسية .

هذا وهناك الى جانب العواصم السياسية الإدارية العواصم الثنائية كما في هولندا أو الأراضي الواطئة ، حيث « أمستردام » هي العاصمة الإدارية التي توجد فيها الإدارات الحكومية ومركز الملك و« لاهاي » التي يوجد فيها البرلمان . كذلك الأمر بالنسبة لبوليفيا حيث بلدة « سوكر » (Sucre) الصغيرة هي العاصمة الرسمية ولكن الإدارة الحكومية هي في مدينة « لاباز » .

وهناك أيضاً العواصم الثلاثية التي تختص كل منها بسلطة كما هو الأمر في اتحاد جنوبي افريقيا ، حيث السلطة التنفيذية في بريتوريا والتشريعية في مدينة الكاب والقضائية في بلوم فونتين . كما يجري الحديث منذ مدة في فرنسا عن توزيع الوزارات على بعض مدن الأقاليم . كما تنبغي الإشارة الى أن لسقوط العاصمة أثناء الحرب أثر نفسي كبير على المواطنين ، وذلك لأن العاصمة هي التي تستقطب الشعور القومي للأمة وحتى للأمم في الدول المتعددة القوميات المتساوية فيما بينها والمنسجمة المتناغمة بالتالي ، بحيث تشكل الرباط لها ، ولدرجة تصبح الرمز المقدس لدى الجميع ـ العاصمة .

هذا وتتعدى أحياناً العاصمة نطاق الدولة كمركزها الإداري الوطني لتصبح رمزاً يمتد عبر حدودها الى أنحاء العالم بإشعاعه الديني أو الثقافي أو التاريخي القديم أو الحضاري الخ . . . وهذه هي العواصم العليا (Supercapitals) ذات القدرة

والنفوذ الأعظم ، كلندن عاصمة الامبراطورية والكومنولث فيها بعد وكذلك باريس وروما والقاهرة والقدس .

وغالباً ما تكون العاصمة أكبر مدينة في الدولة ، كباريس وليشبونة وأثينا والقاهرة ، الخ . . . ، دون حتمية ذلك . فاستنبول كمدينة أكبر من أنقرة العاصمة في تركيا وكازابلانكا في المغرب أكبر من العاصمة الرباط ومونتريال في كندا أكبر من أوتاوا العاصمة الخ . . . كما أن العاصمة غالباً ما تكون وسط البلاد تقريباً ، بالنسبة للمناطق المشكلة للدولة ، كلندن وباريس مثلاً . ومع ذلك فالعاصمة الوطنية القديمة تصمد في وجه العاصمة الجديدة ، بل حتى تقوى مكانتها التاريخية وتتأكد منزلتها كلما طال الزمن ، رغم زوال سلطانها السياسي الذي أخذته منها العاصمة الجديدة . وذلك لأنها تحتضن ، بشكل خاص ، تراث الماضي الحضاري وتحفظه . « فمنف » بعد زوال سلطانها بقيت لمئات السنين المكان الذي يجري فيه تتويج الفرعون الجديد ويحتفل فيه بعيد ميلاده[1] . كما أن اسطنبول ما زالت أزهى وأجمل مدن تركيا وأكبرها وبفارق كبير بالنسبة للعاصمة الجديدة أنقرة . كما أن موسكو بقيت مدينة لها مكانتها الدينية المقدسة الى أن عادت من جديد عاصمة للاتحاد السوفييتي .

الواقع ان المدينة التي تختار لتكون عاصمة البلاد تنمو بسرعة من جراء تضافر الظروف المختلفة من اقتصادية وسياسية فيها . فالادارة السياسية الحديثة تستوجب الاعداد الضخمة من الموظفين . كما أن تطور الحياة الاقتصادية الذي أدى الى نموها يؤدي الى التزايد الكبير في اعداد المؤسسات المالية والتجارية والخدماتية المختلفة . كما أن الجامعات والثقافة والفنون ومختلف النشاطات الحضارية تكون موضوع رعاية كبيرة فيها . فتتكاثر المظاهر الحضارية من مسارح ومكتبات عامة وحدائق وما ذكرنا من نشاطات مع الفنادق الفخمة التي يجذب اليها السواح . وكل ذلك يزيد من حجمها ومن زخم النشاط الحضاري المتعدد الجوانب فيها . فأنقرة كانت مدينة متواضعة (٣٠ ألف نسمة)[2] في عام ١٩٢٣ وهي اليوم تضم حوالي مليون نسمة . كما تضاعف عدد سكان موسكو مرات عدة منذ أيام الثورة حتى اليوم ، حيث أصبح سكانها حوالي ٨ الى ١٠ ملايين نسمة . وبحكم ما ذكرنا يستمر اذن نمو العاصمة لتصبح ، على العموم ، أكبر مدينة في الدولة ، دون حتمية ذلك بالطبع . فروما كانت أصغر من ميلانو ونابولي بعدد السكان وبفارق كبير ، لكنها فاقتها فيما بعد . ودمشق تخطت حلب بعدد السكان وبيروت أصبحت أكبر المدن اللبنانية . أما الأبهة والعظمة والمظاهر

---

(١) د. عبد الفتاح محمد وهيبه ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٩٥ . (فيما بعد د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، في جغرافية العمران ص .) .

(٢) المرجع نفسه ص ٩٦ .

الحضارية التي أشرنا اليها فهي صفات تكتسبها العاصمة وتهتم برعايتها وزيادتها والحفاظ عليها ، بحيث تعمل الحكومات على جعلها رمزاً لحضارة الأمة .

وهناك أربعة أشكال من العواصم : العواصم المحورية المتكاثفة . وهي غالباً ما تكون مركز الانتاج الطبيعي للدولة وفي وسطها تقريباً ، الأمر الذي يؤدي الى إلتقاء خطوط المواصلات فيها وانطلاقها منها ، كباريس وسط سهل باريس والبلاد تقريباً ، ولندن وسط سهل لندن، وبراغ في قلب بوهيميا . وهناك العواصم الحدودية الدفاعية ، وهي غالباً ما تكون في موقع استراتيجي منيع وعلى مفترق طرق هامه رئيسية ، كأدنبرة على مداخل اسكوتلاندة أو بكين وسورها العظيم ، وبولونيا التي غيرت عاصمتها ثلاث مرات لتواجه تغيير موجة العداء ، فكانت بوتزن تجاه الألمان وأصبحت كراكوف تجاه النمسويين ثم فارصوفيا تجاه الروس فيما بعد (٦٨) . وهناك العواصم الدينية ، التي لعبت دوراً فيما مضى وبقي بعضها اليوم « كلاسا » عاصمة التيبت ومركزها السياسي والديني ، حيث يقيم الدلاي لاما . وهناك العواصم الاصطناعية ، وهي على نوعين القديمة كمدريد ، وسانت بطرسبورج (لنينغراد اليوم) والحديثة التي هي عواصم إدارية كبرازيليا عاصمة البرازيل وكامبيرا عاصمة استراليا (٦٩) .

هذا والعواصم التاريخية قامت على الأنهر وشطآنها قريباً من البحر ، وهذا يعود لأهمية المواصلات المائية كليشبونة وأوسلو وأثينا وغيرها .

إنما بعد الحرب العالمية الثانية برز تيار جديد يرمي الى خلق العواصم في داخل البلاد، وذلك للعديد من الأسباب ، منها جعل العاصمة في وسط البلاد لشد لحمة الوحدة الوطنية ، وكذلك محاولة الخروج من فساد العاصمة القديمة ، وأيضاً محاولة التوزيع للسكان وإغناء المناطق الداخلية البعيدة عن غيرها المتقدم ، وجعل العاصمة انعكاساً للتقدم الفني والمعماري والثقافي الحديث ؛ وخير أمثلة على ذلك « أسلام أباد » التي حلّت محل كاراتشي كعاصمة للباكستان و« برازيليا » (٧٠) بدلاً من ريودي جنيرو في البرازيل و« أنقرة » بدل استنبول في تركيا .

أخيراً لا بد من القول ان أشكال أو أنواع العواصم التي ذكرنا مردها للظروف الاقتصادية وكذلك السياسية للدولة . كما أن تغيير موقع العاصمة يعود لتغير الظروف الاقتصادية وكذلك السياسية في الدولة (٧١) وأيضاً لنمو أو تقلص مساحتها (٧٢) الناتج في العمق عن الظروف الاقتصادية والسياسية أيضاً . وفي نهاية المطاف فإن نقل العواصم يرمز الى عدم الاستقرار ويشير الى الحاجة للتعديل السياسي أو الى تغييرات أساسية في اقتصاديات الدولة .

الفصل التاسع

التجمعات السياسية

كما أشرنا سابقاً الخوف من العدو والحاجة الى الأمن كانا أحد أهم عناصر بناء الدولة ، والأحرى القول تقويتها وتماسكها ، على اعتبار أن قيامها يعود ، كما أسلفنا ، في الجذور الى بروز الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وقد كانت الدول تحاول الحصول على الأمان ، تاريخياً وحتى اليوم ، بتشكيل الاحلاف فيما بينها ضد العدو المشترك ، كتقارب فرنسا وبولونيا ضد المانيا قبل الحرب العالمية الثانية . إنما الغريب والعجيب في التاريخ ان اعداء الأمس يصبحون حلفاء اليوم والعكس ، فحتى سنة ١٩٤٥ كانت فرنسا والمانيا عدوتين ، واليوم هما صديقتان ، وخلال الحرب كان الإتحاد السوفييتي حليف الحلفاء ، وبعد الحرب بسنتين لم يعد لا حليفاً ولا صديقاً . كل ذلك يشهد على أن الأحلاف والصداقات هي مرحلية ووقتية ، وهي وسيلة لخدمة الأغراض والأهداف القومية ، وبالأحرى القول القومية لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، بحيث تتأمن مصالحها الاقتصادية . وبالإمكان القول مؤخراً الأغراض والأهداف الأممية العقائدية ، وحيث لا تزول المصلحة الاقتصادية أيضاً .

وفي هذا المجال فالخلاف الذي كان قائماً بين روزفلت وتشرشل وستالين أدى بعد مؤتمر بوتسدام الى سقوط أو ارتفاع الستار الحديدي ، عبارة تشرشل المشهورة ، وانشطرت أوروبا على الأثر الى معسكرين : معسكر الاشتراكية ومعسكر الرأسمالية ، الأول بزعامة الاتحاد السوفييتي والثاني بزعامة الولايات المتحدة الاميركية . هذا وبالرغم من ذوبان جليد الحرب الباردة فهناك حلفان لا يزالان قائمين لهذين المعسكرين وموجهين ضد بعضهما البعض وهما حلف شمالي الأطلسي (ناتو) الذي برز سنة ١٩٤٩ وهو يضم الولايات المتحدة الاميركية وكندا ومعظم دول أوروبا الغربية وبعض الدول الأخرى غير الأوروبية مثل تركيا وحلف معاهدة فرصوفيا الذي برز سنة ١٩٥٥ وهو يضم الإتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية في أوروبا باستثناء يوغسلافيا .

وفي هذا الإطار لا بد من ذكر التجمعات الاقتصادية ، التي غالباً ما تشكل القاعدة الاقتصادية للأحلاف أو التجمعات السياسية . وهنا يوجد العديد من هذه التجمعات الاقتصادية التي مرت بها أوروبا لتصل الى السوق الأوروبية المشتركة . فبرزت أول الأمر مؤسسة التعاون والتطور الاقتصادي سنة ١٩٤٨ (The Organisation for Economic Cooperation. and Development- O.E.C.D.) للاشراف على مساعدات مشروع مارشال ، وفي سنة ١٩٥٠ جرت الخطوات الأولى للتعاون والتداخل الاقتصادي فيما بين بلدان أوروبا الغربية (٧٣) عبر الخطوات التالية : سنة ١٩٥١ مشروع شومان ، سنة ١٩٥٢ الوحدة الأوروبية للفحم والفولاذ ، سنة ١٩٥٨ السوق الأوروبية المشتركة ، سنة ١٩٥٨ الأوراتوم ، سنة ١٩٥٩ منطقة التجارة الأوروبية الحرة .

والسوق الأوروبية المشتركة تضم فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورج ، وقد انضمت اليها مؤخراً انكلترا في سنة ١٩٧٤ ، هذا في حين ضمت منظمة التجارة الأوروبية الحرة بريطانيا والنروج والدانمرك والسويد والنمسا وسويسرا والبرتغال . والسوق الأوروبية المشتركة مرت بعدة مراحل وأخذت تنخفض فيها الحواجز الجمركية ، وكانت أنجح من منظمة التجارة الأوروبية الحرة .

والمرتجى أن تكون هذه السوق القاعدة الاقتصادية للتجمع السياسي المنشود أو الوحدة الأوروبية المرغوبة (البرلمان الأوروبي) . وفي أوروبا الشرقية برز مجلس التعاضد الاقتصادي فيما بين الدول الاشتراكية في أوروبا سنة ١٩٤٩ (كوميكون) .

وهناك العديد من التجمعات السياسية الاقليمية ، نكتفي بمجرد ذكر أسماء البعض منها كمنظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا (سياتو SEATO) ، الجامعة العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، جمعية أميركا اللاتينية للتجارة الحرة الخ (٧٤) .

إذن فالتجمعات السياسية (أحلاف وتكتلات) بين الدول من الظواهر الملموسة والقديمة في العلاقات الدولية . وهي المحصّلة الحتمية للصراع على النفوذ والسلطان ومحاولة إيجاد التوازن في القوة والامكانات بين الدول المتصارعة ، مما ينتج عنه تجمعات متواجهة للدول باسم « المصلحة المشتركة » التي يعمل كل حلف على الحفاظ عليها والذود عنها . إذن فلا تحالف من دون مصلحة ، تجمع المتحالفين وتكون من الأهمية والحيوية بحيث تحملهم على التعاون فيما بينهم والعمل المشترك ، رغماً عما يمكن أن يكون فيما بينهم من خلافات ، فتصبح بالتالي ثانوية . وهنا بقدر ما تكون المصلحة المشتركة محددة ودقيقة بقدر ما يكون التحالف أكثر قدرة على الاستمرار . كما أنه للنجاح في التحالف لا بد من اتفاق يقوم بين الحلفاء على التدابير والخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق المصلحة المشتركة . وبالتالي فالتفاهم على الوسائل لا يقل أهمية عن التفاهم على الأهداف .

بعد هذا التمهيد الذي لا بد منه لرسم الإطار النظري ولو الضيق للموضوع ، يطرح نفسه السؤال الذي يختزله: ما هو الحلف ؟ فنجد الجواب عليه لدى الاستاذ ادوردز (Edwards) في قوله . يستعمل تعبير الحلف للدلالة على الالتزام التعاقدي ، من النوع السياسي أو العسكري ، المتبادل بين عدد من الدول ، والموجه ضد دولة محددة ولو لم تكن مسماة . مثل هذه الأحلاف تنشيء منظمات للسهر على تنفيذ أهداف الالتزام ، وهي عادة تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية »[1] .

كذلك يقول الاستاذ دوشاسك (Duchacek) بهذا الصدد ما يلي : « عندما يكون للدول مصالح مشتركة فإنها يمكن أن تضيف اليها أحكاماً قانونياً (Legal Precision) ، وتنشيء جهازاً للتنفيذ المشترك لسياساتها بعقد . . . تحالفات . والحلف يمثل تعبيراً عن مجموع مصالح سابق وجودها على وجوده . والحلف الذي لا يمثل مصالح مشتركة هو مجرد قطعة ورق بلا قيمة . وهدف السياسات المشتركة يمكن تنفيذها بغير حلف رسمي ؛ ويحدث هذا عندما تكون الدول على بينة كاملة من الانسجام التام لمصالحها فتتصرف وكأنها في حلف . ذلك هو حال العلاقة بين أميركا وبريطانيا منذ إعلان نظرية مونرو عام ١٨٢٣ الى الهجوم على بيرل هاربر (Pearl Harbour) عام ١٩٤١ »[2] .

وعلى الأثر تطرح نفسها الأسئلة التالية :

١ ـ لماذا ومتى تقرر الدول التحالف ؟

٢ ـ ما الذي يقرر طبيعة وشكل التحالف ؟

٣ ـ ما هو شكل العلاقات في التحالف ؟

٤ ـ ما هي دورة حياة الحلف (Life Cycle) وما الذي يحدد تطوره ؟

٥ ـ وأخيراً ما الذي يقرر متى وكيف ينتهي الحلف ؟[3].

وفيما يلي سوف نكتفي بالإطار ليس إلا لهذه النقاط الخمسة التي تشكل نظرية الأحلاف الدولية . والمقصود به هنا هو الأحلاف والتكتلات الجماعية وليس الثنائية .

يعرّف قاموس العلوم السياسية الحلف كما يلي : « الحلف في القانون الدولي

(١) David V. Edwards, International Policy Analysis, Holt, Rinhard and Winston Inc., N.Y 1964, p. 206

(٢) Ivo D.Duchacek, Conflict and Cooperation among nations, Holt, Rinhard and Winston In Inc. N.Y.?, p. 407

(٣) نقلاً عن د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، تموز ١٩٧٨ ، ص ٨ . (فيما بعد د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ص . .) .

والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب . سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى ، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم ، من حيث المبدأ ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة »[٤] .

ومن المعروف أن التحالفات قديمة قدم إنشطار العالم الى كيانات سياسية تتصارع على القوة والنفوذ . وهي بالتالي ضرورية لتوازن القوى بين الدول المتعددة . وأخذ دولة بالتحالف ليس مسألة مبدأ إنما مسألة ملاءمة . وبالتالي فالدولة إذا ما شعرت بالقوة وبإمكانية الصمود أمام أعدائها من دون دعم أحد تستغني عن الأحلاف . كما تنبغي الإشارة الى أن التحالف يتطلب وجود مجموعة مصالح مشتركة لقيامه . ويقول ثيوكيدايدس بهذا الصدد : « وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة بين الدول والأفراد »[٥] . وهذا ما يترجم في اللغة السياسية البسيطة بما معناه من أنه ليس من صداقة دائمة أو عداوة دائمة في العلاقات الدولية ، وبالتالي تزول الغرابة التي أبدينا آنفاً بالنسبة لتحول أعداء الأمس الى حلفاء اليوم والعكس بالعكس .

كما تنبغي الإشارة إلى أن المصالح المشتركة بين الدول ليست بالضرورة دقيقة أو محددة باقليم جغرافي أو هدف معين مثلما كانت مصلحة اميركا وبريطانيا في حفظ توازن القوى الأوروبي . كما أنها ليست متعذرة على الدقة والتحديد عندما تتصل بعدو مرتقب .

هذا والتحالف المثالي هو الذي يحاول تحويل جزء صغير من إجمالي المصالح المشتركة للدول المتعاقدة الى سياسات وتدابير مشتركة .

كما أن الأحلاف العامة غالباً ما تكون مؤقتة لزمن الحرب التي على أثرها تنفرط من جراء تصادم المصالح الفردية (تحالف الحلفاء والإتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية) . وبالتالي فالاعتماد في الأحلاف على المصالح المشتركة للدول الأعضاء يؤدي الى التمييز بين الأحلاف النشيطة أو الفعّالة والأحلاف الفاشلة أو غير الفعّالة .

ويبدو أن الأحلاف تنشأ حيث تتعرض أسس النفوذ السياسي ضمن تكتل ما للضعف بسبب التغيرات السياسية وحيث لا تكون الدول المستقلة فيها من القدرة بحيث تقاوم الخصم الخارجي بدون مساعدة أو تحد من تضاؤل الاستقلال السياسي الناجم عن الانضمام للحلف . وبالإمكان جمع الذي ذكرنا في فرضية عامة لادوردز في

---

(٤) Joseph Dumner, dictionary of Political Science, Vision Press Ltd., London 1765, p. 16.

(٥) نقلاً عن د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ص ١٣ .

الصيغة التالية : « تشكل الدول حلفاً عندما تواجه تغييراً جديداً ومهدداً في الوضع العسكري وتحاول الدولة المسيطرة فيه طرقاً جديدة لتدعيم مركز قوتها في مواجهة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها إذا تعرض أحد المركزين للخطر »[٦] .

هذا والأحلاف تتطور مداً وجزراً ، بمعنى يتزايد عدد الدول الداخلة فيها فتقوى وتشتد أو يقل عدد الدول فيها فتضعف وتتدهور (موقف فرنسا من الأطلسي والصين من تحالفها مع السوفييت) .

هذا والتكامل السياسي وما يسبقه من تكامل عسكري من الأمور الهامة والفاعلة في حجم الحلف وقوته أو العكس ـ ضعفه .

كما يرى البعض : « أن الحلف يؤمن بطرق ما بديلاً لسباق التسلح لأن أحد البواعث على إقامته هو زيادة قدرات الدول المعنية دون زيادة سلاحها »[٧] . هذا في حين يشكك آخرون بجدوى الأحلاف ككلوز كنور (Klaus Knor) الذي يقول : « إن القوة المسلحة أقل فائدة إما بسبب مشروعيتها المحدودة أو بسبب الخوف من التصاعد في استخدامها ، فإن الأحلاف ينبغي أن تكون أقل مما كانت عليه »[٨] . ويقول بورتون : « إن التنافس العسكري بين مجموعتين متصارعتين وشيوع القطبية الثنائية (Bipolarisation) في البنيان السياسي الدولي لا يفشل في تحقيق مزيد من الأمل فحسب ، بل يساهم بإطراد في زيادة التوتر وجعل الخلاف أكثر حدوثاً . إن الأحلاف لا تفشل فقط في تحرير أعضائها من الانفاق الزائد على التسلح بل تخلق تنافساً بين كتل من الدول مما يحتم مزيداً من الإنفاق »[٩] .

إذن فالأحلاف والتكتلات بين الدول تعكس بوضوح كلي التعاون الدولي القائم المحدد الأهداف ونطاق العضوية والمصالح المشتركة التي أدت اليها . وبالتالي فقد تكون أكثر ملاءمة لممارسة الدول سياساتها الخارجية من التجمعات الأكبر والأبعد أهدافاً والأوسع عضوية كالأمم المتحدة ، حيث واضح تضارب المصالح الفردية للدول الأعضاء مع المصلحة المشتركة بحيث ينعدم التجانس فيها ، والذي لا غنى عنه لنجاح أي شكل من أشكال التعاون المنظم . بتعبير آخر أن الأحلاف والتكتلات الاقليمية أكثر واقعية من وجهة نظر المصلحة القومية للدول الطامحة للنفوذ من التجمعات السياسية الدولية الفضفاضة بالنسبة للمصالح المشتركة والأهداف الاقليمية للدول .

---

(٦) Edwards Ibiden p. 215-216

(٧) د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ص ٢٩ .

(٨) Klaus Knor, on the uses of Military Power in the Nuclear Age, Princeter NJ 1966, p. 152-153

(٩) نقلاً عن د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ص ٣١ .

الفصل العاشر
الجيوبوليتكا

من الناحية التاريخية ، برز مصطلح « الجيوبوليتكا » الى الوجود قليلاً قبل الحرب العالمية الأولى ، وامتد خلال كل أوروبا الوسطى فيما بين الحربين ، ليشمل العالم تقريباً مع الحرب العالمية الثانية .

معنى الجيوبوليتكا وتحديداتها

الواقع انه ليس من تحديد واحد مقبول لدى الجميع لهذه الكلمة . فكثيراً ما تستعمل عوضاً عن عبارة « الجغرافية السياسية » (كما لدى الجغرافي الاميركي ويتلسي الذي يستعمل لفظة جيوبولتيكا كإختصار للفظتي الجغرافيا السياسية) وكالابن البكر للجغرافيا البشرية . وبالتالي فالعبارة لا تدل بالضرورة على مضمونها ، لذلك فالتحليل اليقظ هنا ضروري من أجل التمييز بين الدراسة الموضوعية لعوامل الجغرافية السياسية ومزايدات القوى السياسية . وللوهلة الأولى يبدو أن الجيوبوليتكا عبارة عن الجغرافية والسياسة معاً . وبالتالي فهي بديل للجغرافية السياسية ، إنما ذلك غير صحيح وحتى غلط كبير .

الواقع ان كل المعاني ، التي استعملت فيها كلمة الجيوبوليتكا ، تعود الى استعمال الجغرافيا كعلم في خدمة الحكومات أو الدول . وضمن هذا الإطار تستعمل عبارة الجيوبوليتكا بثلاثة معانٍ .

أولاً بمعنى مركز قوة الدولة ، والمستمد ، لحد بعيد ، من الظروف الطبيعية (٧٥) ، وكثيراً ما يأخذ بهذا المعنى بعض المتخصصين في الموضوع والمعلقون والصحفيون والكتاب .

ثانياً بمعنى مرادف للجغرافية السياسية التطبيقية (أنظر الهامش رقم (٢)) المميز عن تاريخ ومبادىء نظرية الجغرافية السياسية . ويأخذ بهذا المعنى بعض الكتاب

اليقظين . وبهذا المعنى أيضاً ، فهي تتعاون مع العلوم التطبيقية الأخرى ، وذلك بأخذها بشمولية وتطبيقية الظروف الطبيعية المحيطة بالدولة ، بحيث تصل الى النتائج عبر الدراسة الموضوعية والحيادية .

ثالثاً بمعنى السياسة الوطنية المتأثرة بالوسط الطبيعي ، بمعنى القائمة على الدراسة الجغرافية للدولة ، حيث التأكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية ، وهذا هو المفهوم الواسع للجيوبوليتكا . ويأخذ بهذا المعنى عدد كبير من الكتاب والمهتمين بهذا الموضوع . وبهذا المعنى غالباً ما يوضع البلد المعني تجاه باقي بلدان العالم ، مع التشديد على ناحية واحدة من مصالحه هي الأمن القومي أو السياسة الخارجية . وهذا هو المعنى الأكثر ما يكون استعمالاً وشيوعاً ، وهو الأوحد في أوروبا الوسطى، مهد بروز التسمية . وهذا المعني المحدد رغم سعة مفهومه يتجلى بأكثر ما يكون من الوضوح في الحركة الألمانية ، فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

إنما كل هذا ليس من العلم بشيء . والجيوبوليتكيون الذين أخذوا بهذا المعنى الثالث استعملوا فقط شكل وطرق الجغرافية ليصلوا الى أن الوسط والظروف الطبيعية هي التي تحدد تصرفات المجموعات السياسية ، وحتى تصرفات الكثير من السياسيين الذين يجهلون ظروف وشروط الوسط الأرضي . وذلك على اعتبار ان الجيوبوليتكا تبحث العلاقات فيما بين السياسة والرقعة الأرضية«وتهدف بصفة خاصة الى تحويل المعلومات الجغرافية الى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها »[1] .

هذا ومن الخطأ اعتبار الجيوبوليتكا كنظرية وعقيدة تجذرت فقط في أوروبا الوسطى أو الأرض الألمانية . فهي لم تنتشر فقط في البلدان التي تعاطفت مع السياسة الألمانية التوسعية ، أمثال ايطاليا واسبانيا واليابان ، على اعتبار أنه لا بد من التذكير هنا بالبريطاني مكندر حول الأراضي الداخلية ، وبإيمان الولايات المتحدة الاميركية القوي « بشرعة القدر » (٧٦) فيما بين ١٨٣٠ و١٨٦٠ ، والتي كانت على أساس محاكمات تعتبر نموذجاً للجيوبوليتكا .

وبالتالي ، وبعد أن رأينا المعاني الثلاثة التي تتلبس بها الجيوبوليتكا ، لنحاول تحديدها فنرى أنها مفهوم سياسي كاذب يستعمل في المصطلحات الجغرافية لايجاد مرتكز لسياسة غزو واستيلاء الحكومات الرأسمالية على أراضي الغير ، وذلك بالاستناد الى الظروف الطبيعية الجغرافية وخصائص السكان العنصرية . وهنا فإن المنطلقات النظرية لمفهوم الجيوبوليتكا تعتمد على دور معين للبيئة الجغرافية في حياة المجتمع البشري وعلى فكرة عدم تساوي العروق . وتتغذى هذه النظرية في الدول الامبريالية

---

(١) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، مقدمة ص ١٤ .

لفرض الدعاية للسياسة التوسعية والحرب العدوانية .

حتى الآن ونحن نستعرض بمعنى الجيوبوليتكا من رؤيا انتقادية ، بالنسبة للمدرسة البورجوازية ، لنصل الى تحديدها الماركسي . لذلك وعملاً بالمنهج المقارن الذي دأبنا عليه لا بد لنا الآن من استعراض تحديداتها البورجوازية .

فجوهر الجيوبوليتكا هنا يكمن في تحليل العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع الجغرافية وتركيبها . وبالتالي فالاختلاف ـ عبر الزمن ـ في الأوضاع الجغرافية ـ غير الثابتة من جراء تطور التكنيك والتكنولوجيا ـ لا بد وأن يؤدي الى التباين في الآراء الجيوبوليتيكية المتأتية عنها . ويقول هـ. ج. مكندر بهذا الصدد « لكل قرن جيوبوليتيكيته . والى اليوم فإن نظرتنا الى الحقائق الجغرافية ما زالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من ماضي تلك الحقائق وذلك لاغراض عملية »(٢) .

نشعر على الفور ، بل نلمس لمس اليد وبشكل مباشر هنا أثر التفكير الحتمي على المسرح الجغرافي ، بالرغم من التحول الذي ينتابه ـ عبر الزمن ـ من جراء تطور التكنيك والتكنولوجيا الذي هو في جوهره رفض للتفكير الحتمي المذكور ، باستثناء نسبيته، كما أنه قبول صارخ لطريقة انتاج الخيرات المادية (محصلة تطور التكنيك والتكنولوجيا) ، حيث يصبح المقرر قوانين التطور الاجتماعي ـ علم الاجتماع ـ وليس العلوم الطبيعية ـ الحتمية الجغرافية ـ. فإذن نحن هنا في العمق تجاه تناقض في صلب تفكير المدرسة البورجوازية .

هذا كما أن فكرة مكندر « لكل قرن « جيوبوليتيكيته » دليل على عدم علميتها والتي سوف تتأكد فيما يلي مباشرة .

فقبل القرن التاسع عشر كانت الأوضاع الجغرافية تقوم على التوزيعات المناخية وأشكال سطح الأرض الاقليمية ، في حين قامت في القرن التاسع عشر على توزع الكتل القارية . أما اليوم ، وحسب مكندر ، فإن الأوضاع والحقائق الجغرافية تقوم على الترابط بين توزع أشكال سطح الأرض وأشكال الحركة . على أن الحوار الجاري بين الاختصاصيين في الموضوع يشير الى أن هذه الأوضاع والحقائق الجغرافية سوف تقوم في القرن القادم على توزيع الكتل السكانية والتكاملات الاقتصادية والتي يعطي لها وزنها الحقيقي الكافي اليوم .

فهل أكثر من ذلك دليل على التغيّر وبالتالي استحالة القانونية وعدم علمية الجيوبوليتكا التي تبرهن على الحتمية بما هو نقيض للحتمية : طريقة انتاج الخيرات

---

(٢) H.J. Mackinder, Democratic Ideals and Reality, Holt, New-York 1942, p. 29

المادية . كيف تكون محاولة البرهنة على الحتمية (علوم طبيعية) بطريقة انتاج الخيرات المادية (علوم اجتماعية) .

وإذا ما تساءلنا عن هدف وغرض التحليل هنا نرى « أن التنظيم الجيوبوليتيكي قد يخدم أغراض البحث التأملي أو أغراض تخطيط السياسة والدعاية ، أو غير ذلك من أغراض السياسة العملية . مثال ذلك أعمال الجيوبوليتيكين الألمان خلال العهد النازي »[٣] .

من المعروف أن التأمل عملية ذاتية ، ومع ذلك ليسمح لنا التأمل بهذا الرأي « التأملي » ، إنما بعين العلم الموضوعية فنرى لا علمية الجيوبوليتكا مجدداً .

وبالمناسبة فهذه اللفظة « جيوبوليتكا » « إرتبطت بالمدرسة الألمانية ونظرتها الضيقة العدوانية التوسعية . وكان صاحب التفاسير العديدة الخاصة بالتوسع الأرضي هو هوسهوفر وأتباعه في معهد ميونيخ »[٤] .

هذا وتعريف الجيوبوليتكا كما ورد في مجلة « الجيوبوليتكا » التي كان يرأس تحريرها هوسهوفر هو « بأنها العلم الذي يربط السياسة بالأرض ، فهي تعتمد بذلك على الأسس الجغرافية وخاصة الجغرافية السياسية ، فالجيوبوليتكا تمهد للعمل السياسي وتعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية . . . الجيوبوليتكا يجب أن تكون الضمير الجغرافي للدولة »[٥] (٧٧) .

يستخلص من هذا التعريف أن دراسة الجيوبوليتكا تنير لمن يدرسها ، طريق العمل السياسي في المستقبل وتظل كصوت الضمير مذكرة السياسيين بما يتوجب عليهم القيام به لصالح بلادهم . على أن ذلك لا يعني أنها مرادف للاستراتيجية ، « لأن الجيوبوليتكا تساعد على تشكيل أغراض العمل السياسي وفي نفس الوقت تقترح الوسائل التي يمكن بها تنفيذ هذا العمل »[٦] . في حين أن الاستراتيجية في معناها العام هي « فن استخدام القوة (the art of using Power) أو بمعنى آخر هي فن القيادة في الحرب بأجمعها ، وبذلك تتضمن الخطط العامة لاعداد المعارك ، وقد اشتقت من كلمة ستراتيجوس (Strategus) اليونانية ، بمعنى القائد ، وتقوم بوضعها القيادات العليا البرية والبحرية والجوية متعاونة . ويختلف مفهوم الاستراتيجية عن التكتيك

---

(٣) H. and M. Sprout, Geography and International Politics in Revolutionary change, Journal of Conflict, Resolution IV, N° 2, p. 152.

(٤) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، مقدمة ص ١٤ .

(٥) J. Preston, J. Clarence, eds American Geography Inventory and Prospects, Syracuse 1954, p. 172.

(٦) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١٥ .

(Tactics) ، الذي هو فن القيادة على أرض المعركة ذاتها . فإذا كانت الاستراتيجية هي التخطيط الذي يوضع لكسب الحرب ، فالتكتيك يوضع لخوض كل معركة على حدة ، وقد أخذت الكلمة أيضاً من كلمة تاسين اليونانية ، وهي فعل معناه يهيء للحرب »[٧] .

هذا كما « تتغير الاستراتيجية والتكتيك ، حسب الظروف ، وان التكتيك أكثر تغيراً ومرونة ، حسب ظروف كل معركة وحالة العدو وتكتيكاته . فإذا قلنا الاستراتيجية الكوكبية ، فهي إذن فن استخدام القوة ولكن على المستوى العالمي »[٨] .

واوتومول ، أحد كتاب معهد ميونيخ وأحد أتباع هوسهوفر يعرّفها بما يلي « تعني الجيوبولتيكا بالدولة ككائن حي ، فهي تبحث الدولة من حيث علاقتها ببيئتها ، بمجالها ، وتحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الأرضي ، فالجيوبوليتكا إذن تعنى بدراسة المطالب المكانية للدولة ، بينما تتفحص الجغرافيا السياسية ظروف مجالها الأرضي »[٩] .

« ويوضع الجغرافيا في خدمة التوسع السياسي تهب الجيوبوليتكا نفسها لمشكلات المستقبل . وهل مطالب الدولة المكانية وجدت حلاً لها ؟ وإذا لم تكن قد وجدت حلاً فما السبيل الى تنفيذها طبقاً للظروف في الجغرافيا ؟ وفي أي اتجاه يجب أن يكون التغيير ؟ فالجيوبوليتكا نظام يزن ويقيّم موقفاً ما ، وفي النهاية يبحث عن الطريق العملي لتنفيذ السياسة »[١٠] .

أما الجغرافي الاميركي ويغرت (Weigert) فيذهب الى « أنها - الجيوبوليتكا - استعمال الأسس والمبادىء الجغرافية ، في لعبة القوة » ، بينما يعرّفها تيلور بأنها « الجغرافيا السياسية مشحونة بالعواطف ، ومن ثم تكمن فيها دعوة للعمل »[١١] .

وبالمناسبة فإن أقدم فكرة جيوبوليتيكية هي التي وردت عند أرسطو في كتابه السياسة ، حيث يرد ما معناه من أن موقع اليونان الجغرافي في الاقليم المناخي المعتدل أهّل الاغريق للسيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار . وهنا واضح

(٧) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، الباب السادس - آراء في الاستراتيجية الكوكبية ، ص ٥١٨ .

(٨) المرجع نفسه .

(٩) نقلاً عن د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، مقدمة ص ١٥ .

(١٠) N. Pounds, Political Geography, MacGraw Hill 1963, p. 407

(١١) G.R. Taylor, Geography of a Air Age, Institute of International Affairs, London, 1954, p. 37 .

كل الوضوح دور الحتمية الجغرافية وتحولها الى الحتمية التاريخية في السيادة على الغير .

والتحليل الجيوبوليتيكي الذي عرّفنا هدفه وغرضه يقوم على موضوعين أساسيين هما :

- وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو بالارتباط بالقوى السياسية المختلفة .

- وضع ورسم الاطار المكاني الذي يحتوي على القوى السياسية (الدول) المتفاعلة المتصارعة(١٢) .

إنما تنبغي الإشارة الى أن الصعوبة في هذا التحليل ، الذي كان سهلاً في الماضي ، تكمن في كون تفاعل القوى السياسية يؤدي الى تغيّر الإطارات المكانية بشكل سريع مع الزمن بحيث يصعب تنظير محدد في التحديد الجيوبوليتيكي (٧٨) .

ففي الماضي وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت القوى الدولية الرئيسية عبارة عن ارتباطات بالامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية . كما أن مراكزها كانت محددة بمنطقة ضيقة في أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط البحرية (٧٩) . ولذلك فالمحاولات الجيوبوليتيكية كانت سهلة وقد تزامنت أو تلاحقت بفعل الصراع الزمني . وقد كونت بمجموعها قلب العالم آنذاك أو « العالم ذي الأهمية » حسب تعبير جيمس فيرغريف، الذي يقول «أن هذا«العالم ذا الأهمية» مكّن شعوبه وسكانه، بحكم أوضاعه الجغرافية الخاصة من تطوير وإغناء موارد بلادهم المحلية في البدء ومن ثم التوسع في اقاليم المناطق الخارجية الأقل نمواً وتقدماً للحصول على مواردها »(١٣) (٨٠) .

أما اليوم فالكتل السكانية والتكاملات الاقتصادية الايديولوجية وطموحات الشعوب فقد كسرت الاحتكار السابق لمراكز القوى العالمية الشمالي وأخذت تظهر بوادر مراكز قوى عالمية جديدة (الهند ، الصين ، البرازيل) . وهنا بالذات يمكن التساؤل عن إمكانية قيام الشيء نفسه في العالم العربي .

مما استعرضنا من فكر جيوبوليتيكي يتضح رد التطور الى الأوضاع الجغرافية وبالتالي الى الحتمية الجغرافية التي تؤدي الى الحتمية التاريخية . على أن الحقيقة والواقع هما ، على ما يبدو لنا ، في مستوى التطور الاقتصادي لبعض المناطق ، وحيث التدرج من المتوسط الذي كان قلب العالم في التاريخ القديم الى شمالي أوروبا في التاريخ الوسيط فالحديث . وانفلاش اليوم الى بقع مختلفة من العالم ، مرده ليس الى الجغرافيا

---

(١٢) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٦٧ .

(١٣) J.Fairgrieve, Geography and World Power, Univ. London Press 1951, p. 257

والطبيعة بل الى التفاعل الجدلي بين الانسان والطبيعة عبر الاقتصاد المتضمن التكنولوجيا والتكنيك ، وحيث للأوضاع الجغرافية كحتمية جغرافية الدور النسبي - في الإبطاء أو الاسراع - ليس الا وكما مر معنا مراراً وتكراراً وكما أسلفنا في العرض في هذا القسم - الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا والقسم السابق - الجغرافيا الاقتصادية .

والآن بعد أن تعرفنا على مفهوم الجيوبوليتكا ومن رؤيا انتقادية لنتعرف عليها في التاريخ قديمه وحديثه .

الجيوبوليتكا في التاريخ

الجيوبوليتكا في التاريخ القديم

تجلت الجيوبوليتكا آنذاك في الشرق في سياسة الوحدات الجغرافية المتكاملة مثل الأودية النهرية : وادي النيل الأدنى حيث تكونت الدولة المصرية القديمة ، وما بين النهرين حيث تكونت دول سومر وأكاد وبابل وأشور ، ووادي الأردن حيث لجأ لوط وقومه على أثر انفصالهم عن ابراهيم الخليل الذي فضل حياة التنقل والرعي بين الهضاب الخضراء .

وفي زمن هذه الدول المذكورة بقيت الجبال والصحارى مناطق متميزة كل التميّز عن الدولة ، بمعنى خارج حدود الدولة ، إنما في إطار امتداد نفوذها السياسي . وقد نتج عن ذلك اضطرار هذه الدول الى إقامة الحدود مع المعسكرات المجندة في مناطق حركة الرعاة المستمرة لاجبارهم على احترام الدولة والاقتصار على العلاقات التجارية وعند الضرورة ضربهم لاخماد ثوراتهم وكذلك غزواتهم شبه المستمرة . وبالرغم من ذلك فقد تمكن الرعاة من اجتياح بابل وممالك العراق القديمة مراراً كما اجتاحوا مصر (الهكسوس) (٨١) .

وبناءً عليه فالصراع الدائم بين الحضر والبدو (لنتذكر هنا ابن خلدون) وما يسمى مجازاً بين الأخضر والأصفر أدى الى التغييرات المستمرة في التركيب السياسي والعسكري لدول الشرق الأوسط . ومع ذلك فقد ظهرت دول قوية في الهضاب المحيطة ، سيما في هضبة إيران (ميديا والأخمينيون) وهضبة الأناضول (الحثيون) . وللأمثلة المفصلة بالإمكان مراجعة الهامش رقم (٨٢) .

للوهلة الأولى يظهر جلياً ارتباط الجيوبوليتكا بالحتمية الجغرافية ، مع العلم أن مصطلح جيوبوليتكا لم يكن معروفاً آنذاك . إنما هذا الأمر يفترض أن لا يحجب عنا رؤية لوحة التطور الاقتصادي لهذه الحضارات الزراعية (لنتذكر هنا كتاب الحضارة والأنهر التاريخية الكبرى ؛ انظر القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية - التاريخ والنظرية والتنظيم) التي قامت على عمل الرقيق . فالنظرة المتحركة تجعلنا نوقن أن النهر هنا

أصبح بمثابة الاختزال للوسط الجغرافي وبالتالي المحرّك للحتمية الجغرافية واستنتاجاً الحتمية التاريخية . إنما كل ذلك كان ولا يزال رهناً بالتطورات التي تنتاب قوى الانتاج المحركة لعمل العبيد . وقد كان الوسط الجغرافي هنا عاملاً مساعداً ولدرجة كبيرة (النهر والماء في الزراعة) بحيث طغى على مستوى التطور الحضاري عبر قوى الانتاج ولدرجة احتجب هذا الأخير وحتميته وبقي النهر (اختزال الوسط الجغرافي) معبراً عن هذه الحتمية الجغرافية وكأنها أو كأنه المقرر لتطور هذه الحضارات وراسم استراتيجيتها السياسية والعسكرية عبر حماية الحدود بالمعسكرات من غزوات البدو وعبر مد رقعة الدولة لتجري الحرب على غير أراضيها مع الرعاة الزاحفين هرباً أمام من هم أقوى منهم في الصحارى والجبال بحثاً عن الأخضر ، بمعنى الخضرة - المراعي .

يتضح مما ذكرنا أن الجيوبوليتكا هنا وفي أي مكان آخر انعكاس للواقع القائم والتجارب التي مر بها ، وما محاولات التنظير له إلا انعكاساً للمصلحة العملية لمن ينظّر ضرورة بقاء هذا الواقع لخدمة مصالحه .

أما بالنسبة للاغريق فلم يشكلوا دولة بكل ما في الكلمة من معنى بل مجموعة دويلات (لنتذكر الدولة - المدينة) التأمت في تركيب حضاري شامل قاعدته الاقتصادية التجارة البحرية الواسعة الممتدة من البحر الأسود الى الحوضين الشرقي والغربي للبحر الأبيض المتوسط ، وتركيبه الفوقي نظام الدولة - المدينة بما أفرزته من حضارات متماثلة متباينة (اسبارطة ، أثينا ، ....) في شمولية الحضارة الاغريقية .

لذلك فالجيوبوليتكا الاغريقية تعكس الارتباط بالأقاليم المناخية العامة العالية ، بعكس الجيوبوليتكا الاقليمية البيئة المحددة لدول الشرق الأوسط . وهنا فأقدم ما وصل الينا هو خريطة هيكاتيوس (Hecateus) في القرن السادس ق.م. ، وقد قسّم العالم فيها الى إقليمين مناخيين : البارد حيث أوروبا وشمال آسيا والدافىء حيث آسيا وافريقيا . وقد رأى هيكاتيوس في بيئة الاقليم الدافىء الظروف الطبيعية الملائمة لسكن الانسان وتكوين القوى الدولية . أما في القرن الخامس ق.م. أيضاً فقد قسّم بارامنيدس (Paramenides) العالم الى خمسة أقاليم مناخية : إقليم شديد الحرارة وإقليمان شديداً البرودة وإقليمان معتدلان . وقد شكلت أقاليم بارامنيدس الأساس الذي أقام عليه أرسطو سياسته ، حيث رأى في الاقليم المعتدل الذي يسكنه الاغريق الاقليم الذي يحمل في حناياه بذور القوة .

وهنا فالتمايز بين الدول - المدن يعود لأشكال سطح الأرض المختلفة . فمثلاً فإن إقليم «أتيكا» الذي لعب دوراً مميزاً ولفترة طويلة في السياسة الاغريقية ، هذا الاقليم يعود نموه السياسي وازدهاره الحضاري للظروف الطبيعية التي أهّلته ليكون آمناً

من الغزو . وأصبح بالتالي إقليم اتيكا من فقره الطبيعي مكاناً يُلتجأ إليه . وذلك عكس إقليم هيلاس الغني الذي أدى غناه الى جعله مسرحاً للصراع الدائر ، حسب تيوسيدايدس (Thucydides) .

فكما نرى فالجيوبوليتكا واضح ارتكازها هنا على الوسط الطبيعي أو الجغرافي . إنما النظرة البورجوازية الحديثة هذه لها لا تعكس قاعدتها الاقتصادية القائمة على التجارة البحرية التي تعوّض فقر الأقاليم وتفسر قوة الدولة ـ المدينة والدور الذي لعبته على مسرح التاريخ السياسي في بلاد الاغريق .

وإذا ما انتقلنا الى الرومان أول ما يستلفت انتباهنا الجغرافي الروماني الشهير سترابون والقائل ان القوى العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة وليس الأطراف البحرية للقارات، وبالتالي فأوروبا هي مركز هذه القوى. كما يرى أن الجزء المسكون من العالم يتألف من ثلاث كتل قارية هي : أوروبا وليبيا (افريقيا) وآسيا ، وان أذرع المحيط وخلجانه وبحاره تشكل هذه القارات الثلاث ، حيث القارة الأوروبية هي الأكثر ما يكون ملاءمة للتطور والإزدهار الحضاري .

ويبدو ان سترابون هو اول من أشار في تقسيمه الى « العالم ذي الأهمية » والذي حدّده بامتداد « من أعمدة هرقل (جبل طارق) الى خليج المحيط الشرقي (البنغال) ومن ايرنا (ايرلندا) الى سيناسون (سيلان ، سريلانكا) . . أما الأراضي التي تقع على حدود ذلك الاقليم فهي غير مسكونة . . . ولا تهمّ الجغرافي . . فالعلم بها لا يعطي أية معلومات يمكن الإفادة منها سياسياً . . . خاصة إذا كانت جزراً لا يستطيع سكانها إعاقتنا أو إفادتنا تجارياً »(١٤) .

هذا كما تنبغي الإشارة الى أن فكرة وجود أكثر من عالم مأهول بالبشر ، وبالتالي إمكانية وجود أكثر من نواة للقوى العالمية ، لم تحظ باهتمام الاغريق ولا الرومان حتى أيام سترابون . على أن بذور هذه الفكرة انتشرت في الأفكار الشائعة آنذاك عن القارة المفقودة « اطلانتس » التي ورد الحديث عنها في جمهورية أفلاطون على أنها الدولة المثالية القوية القادرة على رد اعتداء أية دولة في أية قارة . إنما الروماني ميلا (Mela) يؤكد على ان الاقليم المعتدل الجنوبي مأهول بالبشر . بالإضافة الى ذلك انتشرت فكرة وجود أرض جنوبية هائلة المساحة («Terra Australis») . على أنه رغم كل ما ذكرنا بقيت افكار سيادة أوروبا القارية قائمة ثابتة لا يتنازعها شيء من الأفكار الأخرى التي استعرضنا .

أما بطليموس الجغرافي الروماني الذائع الصيت في التاريخ القديم فقد رفض

---

(١٤) نقلا عن د . محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٧٢ .

فكرة وجود محيط كامل من البحار حول الجزيرة الأرضية . كما اعتبر أن الأرض تمتد نحو الشمال والجنوب والشرق في أراض غير معروفة وحتى مجهولة . وبالنسبة للجغرافيين القدامى فتجانس المظاهر الطبيعية كان الشرط لتحديد الاقليم الذي يتميز عن غيره بمظاهر متباينة عن مظاهره . فهيرودوت قسّم آسيا الى أشباه جزر واستعمل الخلجان حدوداً ، في حين فضل سترابون استعمال الفواصل الأرضية حدوداً كبرزخ السويس بين آسيا وليبيا (افريقيا) وجبال طوروس بين آسيا وأوروبا .

على أن الصورة الجيوبوليتيكية الفريدة للامبراطورية الرومانية ارتسمت بأفكار الجغرافي الروماني الكبير بليني (Pliny) الذي استعمل طرق الحركة البرية والبحرية لتحديدها . فقد أوضح أن نفوذ روما الاقليمي يمتد في اتجاهات مختلفة حول البحر الأبيض المتوسط ويشكل يتوافق مع امتداد شبكة الطرق الرومانية . كما أشار الى انتهاء هذه الطرق أحياناً الى عوائق نهرية كالراين والدانوب والفرات والنيل . وبناء عليه تصبح نهايات الطرق الرومانية الإطار المجدد للدولة في أقاصي أطرافها . هذا بالإضافة الى الإطار الداخلي المتمثل في طرق الملاحة البحرية في المتوسط الذي سيطرت عليه روما سيطرة كاملة طوال أيام مجدها .

يشعر المرء هنا بوضوح بأثر الحتمية في رسم الصورة الجيوبوليتيكية للدولة والمستمدة من الإمتداد المساحي الأرضي للظروف الطبيعية وخصوصاً من شبكة الطرق البرية والبحرية ودورها في تماسك الدولة وقوتها . هذه الشبكة من الطرق استحدثت لأجل هذا التماسك في الدولة وشد لحمة أجزائها وتسهيل وعقلنة إدارتها ، حيث تضاف إذن الإمكانية الجغرافية ، وحيث يتبدى الفعل وردة الفعل من جراء ذلك فيما بين الطبيعة والإنسان للدرجة رؤية الحقيقة المتجلية في القاعدة الاقتصادية الديناميكية المتطورة لروما ـ فالامبراطورية الشاسعة التي اقتضت ضرورة بناء الطرق البرية والأخذ بالبحرية لتأمين استمرارية قوة روما الاقتصادية التي مدتها بالقوة العسكرية لتأمين استمرارية هذه القوة الاقتصادية (العبيد قوة عمل نظام الرق فرضت استمرارية الحروب) .

وبالتالي فالحقيقة ان أفكار بليني لم ترسم الصورة الجيوبوليتيكية للامبراطورية الرومانية بقدر ما هي مستمدة من واقع الحال الذي انتهت اليه هذه الامبراطورية . وقد فسرت هذه الأفكار في الحقيقة حديثاً من قبل المفكرين الجيوبوليتيكيين البورجوازيين لتنظير وتبرير الواقع القائم للامبراطورية الرومانية . هذا الواقع المتوجب الدفاع عنه لابقائه على ما هو عليه لأنه امتداد للحتمية الجغرافية عبر الحتمية التاريخية في السياسة فتصبح أمام الجيوبوليتيكا ، التي يراد لها ، من قبل منظريها ، البورجوازيين بالطبع ، أن تكون أبدية وخالدة ، بالرغم من التطورات التي تنتابها، لاعطائها الصبغة

العلمية، أنالبرهنة على أنها برزت في أعماق التاريخ القديم لتفسير الواقع التاريخي القائم ، وتقوم بهذا الدور اليوم في محاولة للبرهنة على صحتها التي دحضناها مراراً وبرهنا على عدم علميتها وحتى كذبها الفاضح .

الجيوبوليتكا في التاريخ الوسيط

في الأعصر الاسلامية تركز اهتمام الجغرافيين العرب وبالأساس على الجغرافيا الوصفية والاقليمية والفلكية وعلى رسم الخرائط . على أنه في إطار الجغرافيا الاقليمية لكل دولة أو اقليم على حدة ظهرت معالجة موضوعات الجغرافيا السياسية على مستويات متباينة . وبوجه عام فإن النظرة الجيوبوليتيكية العربية الاسلامية قسّمت العالم المأهول ، الذي تجلى لها في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، الى قسمين رئيسيين هما : أوروبا في الشمال وأفريقيا وآسيا في الجنوب . وفي الواقع فإن النظرة العربية هنا لم تكن لتميّز بين افريقيا وآسيا بل اعتبرتها كتلة خارجة واحدة . ورأت هذه النظرة في البحرين الأسود والأبيض المتوسط الفاصل بين القسمين المذكورين آنفاً - أوروبا وافريقيا مع آسيا - واللذين شبه يتصلان في مضيق جبل طارق وفي بحر مرمرة . وقد تركز وتأكد هذا التقسيم من جراء توافقه مع الانقسام الديني الحضاري . فإلى الجنوب وشرقي البحر - الأسود والأبيض - الفاصل المذكور- يوجد العالم الاسلامي العربي الطابع بشكل عام والى شماله يوجد العالم المسيحي الأوروبي باستثناء الخلافة الاسلامية في الأندلس (إسبانيا في أوروبا) .

وبالتالي فالأفكار الجيوبوليتيكية العربية رمت ، وبشكل عام ، الى السيطرة القارية السياسية وفي الوقت نفسه السيطرة التجارية على هوامش البلدان القارية المسيطر عليها (على غرار ما نُظّر له بالنسبة لروسيا لدى مكندر فيما بعد إنما برؤيا عكسية تتماشى ومصلحة بريطانيا) . وقد تجلى هذا الأمر بالسيطرة التجارية البحرية والبرية التي امتدت الى المحيط الهندي وشرق آسيا ووسطها و افريقيا الزنجية . وفي ما ذكرنا صورة الخلاف بين الامبراطورية الاسلامية في أوجها والامبراطورية الرومانية في أوجها ، والذي يتركز في موقع القلب القاري وتوجهه الى الهوامش على البحار . فروما ركزت على القارة الأوروبية والبحر المتوسط في حين ركزت بغداد على العالم الأفرو آسيوي والمحيط الهندي . وبالتالي فالقاعدة الاسلامية كبيرة وتمتد على مساحة أرضية أكبر تشمل مسطحاً أرضياً وبحرياً واسعاً بالمقارنة مع روما (٨٣) .

الواقع ان هذا التفسير لما انتهى اليه كل من الامبراطورية الاسلامية والرومانية والمقارنة بينهما ليس سوى النقل للواقع التاريخي وإلباسه لباس الجيوبوليتكا على ما يبدو لنا . وذلك للبرهنة على صحة الجيوبوليتكا في التاريخ الحديث ، عبر التكرار لواقعها التاريخي في الزمان والمكان كدليل لصحتها العلمية . ولن نكرر هنا دحضنا

للجيوبوليتكا ومنافاتها للعلم والذي أشرنا اليه فيما سلف تكراراً . بكلمة تُنظّر الجيوبوليتكا للواقع القائمْ أو المرتجى قيامه أو عدمه والدفاع عنه والاحتفاظ به تبعاً لانتماء المنظر لها . على أن التاريخ يشير الى استحالة الديمومة والخلود لأي دولة كانت وبالتالي فالجيوبوليتكا تفتقد « علميتها » بمحاولتها فرض الاستاتيكية لما هو ديناميكية في التاريخ وبالتالي متحرك في الجغرافيا استناداً الى ترابط الزمان بالمكان ولتحريك الزمان بتاريخيته وتوزع الدول المكاني في جغرافيتها .

إنما على أثر الكشوفات الجغرافية الكبرى ، التي تأتت عن الكشوفات البحرية الكبرى (كولومبس ، غاما ، ماجلان) تغيرت وبشكل جذري النظرة الجيوبوليتيكية القارية ، التي كانت موجهة نحو الحضارات العليا في الشرق الأوسط والبحر المتوسط والعالم الاسلامي ، وتحول مركز القوى الى أقاليم الهامش الأوروبي الغربي في البرتغال واسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا . وذلك لاتضاح سهولة ومرونة الطرق البحرية البعيدة عن التصارع العسكري والسياسي للدول الـ.'رية الاسلامية والبعيدة كذلك عن صعوبات النقل البري . وبناء عليه تطورت السيطرة البحرية وتأثرت بها بشكل شبه كلي الأفكار الجيوبوليتيكية على أثر نجاح تشكل الامبراطوريات الاستعمارية الواسعة .

الواقع ان الجيوبوليتيكين يبحثون في ما انتهى اليه واقع الحال لينظروه كضرورة غير مفتشين ، وعن وعي كلي ، عن الاسباب التي أدت إليه ، والمركّزة في تطور قوى الانتاج المتأتي عن تطور التكنيك والتكنولوجيا في نهاية المطاف . فالواقع أن الانتهاء الى موضوع الامبراطوريات الاستعمارية هنا عبر بلدان الاطراف ما هو إلا محاولة لتجميد واقع الاستعمار الذي شمل العالم على أثر الحرب العالمية الأولى . وما الجيوبوليتكا في النهاية ، منذ البدء حتى اليوم ، في محاولة فلشها التاريخي من الحاضر الى الماضي ، إلا التبرير عبر الحتمية الجغرافية وبواسطة الحتمية التاريخية ، التبرير للاستيلاء على أراضي الغير المسيطر عليها ، بواسطة الأشكال الجغرافية للمسطح الأرضي ، في حين أن المحرك للأمر يكمن في تطور قوى الانتاج وكما ذكرنا والذي يحرّك للبحث عن الاسواق والسيطرة عليها بالاستيلاء على أراضي الغير (المستعمرات) ، وذلك قديماً وحديثاً .

الجيوبوليتكا في التاريخ الحديث

أول من اهتم من المحدثين بهذا الموضوع هو الفيلسوف الألماني « ايمانويل كانت » . فقد عالج هذا الموضوع برؤيا « الدولة العالمية » التي تجلت له كأمر قائم على طبيعة الأشياء ، مستنداً الى الأمور التالية :

أولاً ـ ان الطبيعة قد حبت الانسان بإمكانية السكن والعيش في كل أجزاء العالم ،

ثانياً ـ إن الطبيعة قد بعثرت الانسان نتيجة استمرار الحروب مما أدى الى سكن الناس في معظم الجهات القابلة للسكن ،

ثالثاً ـ ان العاملين السابقين معاً قد أجبرا الانسان على أن ينهي حروبه دوماً بعقد صلح وإقامة السلام(١٥) .

كما رأى كانت في رغبة الدول الأوروبية إخضاع بعضها البعض السبب للحروب الدائمة فيما بينها . وبالتالي فإيجاد إتحاد اوروبي من دول مستقلة حرّة أمر يمكن أن يؤدي الى السلام في العالم ، على اعتبار أن أوروبا أيام « كانت » كانت تسيطر على أقدار العالم السياسية .

لا بد لنا هنا من وضع النقاط على الحروف بالنسبة لرؤيا كانت الجيوبوليتيكية هذه .

فبالنسبة للعامل الأول فالواقع أن الطبيعة لم تحب الانسان بإمكانية السكن والعيش في كل أجزاء العالم ، بل تعاطيه الجدلي معها (عكس رؤيا الحتمية الجغرافية) مكّنه ، عبر تطور طريقة انتاج الخيرات المادية ، ومع الزمن ، من السكن والعيش في كل أجزاء العالم ، وحتى تقريباً ، والتي أصبحت شبه متتوج اجتماعي من جراء تحولها من وسط طبيعي الى وسط جغرافي .

هذا ويبدو لنا أن في العامل الثاني وخصوصاً في عبارة « . . . مما أدى إلى سكن الناس في معظم الجهات القابلة للسكن » ، حيث التخصيص ، تناقضاً مع العامل ، الأول ، حيث الاطلاق الذي انتقدنا .

أما العامل الثالث فلا نرى فيه حتمية الارتباط التي رآها كانت بالعاملين الأول والثاني والمؤدية الى الصلح والسلام . نقول هذا سيما وأن الحروب تاريخياً بقيت مستمرة بعد كانت ولا تزال حتى اليوم وان تحولت الى محلية أو إقليمية ولم تعد عالمية من جراء توازن الرعب وخصوصاً النووي بين الجبارين .

الواقع بالنسبة للاتحاد الأوروبي انه كان بمثابة فكرة أيام كانت وفكرة مستقبلية ورؤيا رائدة ، لكن الظروف لامكانية قيامها لم تكن متوفرة ، ونعني بذلك الظروف الاقتصادية (وهذا ما يفسر فشل نابليون إقامة هكذا اتحاد أوروبي) . فتطور قوى الانتاج لم يكن بعد قد بلغ الحد الذي يؤدي بها الى تخطي الحدود القومية والانتقال الى الكونية عبر الشركات المتعددة الجنسيات والمشاريع المشتركة والأسواق الاقليمية الكبرى (السوق الأوروبية المشتركة) وغيرها مما يشكل الأساس والقاعدة الاقتصادية الجديدة

---

(١٥) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٧٥

لهكذا اتحاد ، أصبح واقعاً قائماً اليوم في أوروبا (البـرلمان الأوروبي) من جـراء تشكيل بهكـذا قاعـدة لم تكن متوفـرة أيام كـانت ونابليـون وتوفـرت اليوم : السـوق الأوروبية المشتركة والمشاريع المختلفة الثنائية والمتعددة الأطراف في إطارها .

على أن مؤسسي الجغرافيا الحديثة لم يكونـوا من مؤيدي آراء كـانت وأكدوا على مفهوم الاقليمية المرتبطة بـالأنماط أو الأشكـال الاقليمية . فقـد أصبحت هذه الأفكـار الاقليمية الأساس الذي قامت عليه الجيوبولتيكا في التاريخ الحديث .

وتقوم هذه الأشكال الاقليمية على أشكال توزيعات اليابس والماء وخـطوط فصل هذه التوزيعات فيما بينها . فمثلاً ترى إحدى هـذه الأفكار الجيـوبوليتيكيـة أنه يتـوجب التركيز على الكتلة القارية المؤلفة من أوروبا وآسيا وافريقيا معاً ، حيث يوجد ٥٦٪ من مجموع مساحـة اليابس العـالمي و٨٤٪ من السكان[١٦] . وهـذه الكتلة القاريـة الكبيرة والمؤلفة في واقع الحَال من القارات الثلاث المذكورة ـ أوروبا،آسيا، افريقيا ـ كما رأينا محاطة بمسطحات مـائية هـائلة تبلغ ثلاثـة أضعاف مسـاحة اليـابس . وهذه هي فكـرة « الجزيرة العالمية » ، التي قال بها مكندر ، وهي ترتبط بأكبر مساحة من الأرض اليابسة التي تشكل مركز ثقلها .

هذا في حين ترى أفكار جيـوبوليتيكيـة أخرى التـركيز عـلى النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، حيث أوروآسيا وشمال افـريقيا وأميـركا الشمـالية والـوسطى ، والتي تشكل ٦٠٪ من مساحة اليابس العـالمي و٩٠٪ من السكان[١٧] . ومحـور هذه الفكـرة الجيوبوليتيكية هو مسطحات الماء والهواء التي تربط أوروآسيا بأميركا .

بالإضافة الى ما ذكرنا هناك الأفكار الجيوبوليتيكية التي تركز على المحيط الأطلسي كالرابط بين الاميركيتين وأوروبا وافـريقيا معـاً . فهذه القارات الأربع والمحيط الـذي يربط بينها تشكـل التكتل الأرضي ذا الأهميـة في العالم ، استنـاداً الى كثافـة العلاقـات التجارية وخطوط المواصلات البحرية والجوية المركزة في المحيط الأطلسي بالمقـارنة مـع بقية المحيطات .

وقـد نتج عن هـذه الأفكار الجيـوبوليتيكيـة نظريـات استراتيجيـة متعـددة وحتى متبـاينة أحيانا ، منهـا استراتيجيـة الجزيـرة العالميـة التي تؤكـد أن من يحكم أوروآسيـا (حيث قلب العالم) قد يحكم العـالم . هذا في حـين هناك نـظرية استـراتيجية مـرتبطة بالجزيرة العالمية إنما مغـايرة كليـاً لفكرة قلب العـالم التي ذكرنـا الآن ، وهي تقوم عـلى التحكم بأطراف الجـزيرة العـالمية المتمثلة في أشبـاه الجزر الضخمـة حول أوروآسيـا :

---

(١٦) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٧٦ .

(١٧) المرجع نفسه .

أوروبا (كشبه جزيرة لآسيا) والشرق الأوسط والهند وجنوب شرقي آسيا . فمن يحكم هذه الأطراف قد يحكم العالم . وهناك نظرية تقول بأن النفوذ العالمي قد يقوم على حكم العالم القطبي . بالإضافة الى ما ذكرنا هناك نظرية توفيقية ترى إمكانية قيام تعادل في ميزان القوى العالمية بين قوتين أو ثلاث على المستوى العالمي .

بالرغم من كل ما ذكرنا الآن يبقى القاسم المشترك الأكبر بين النظريات الاستراتيجية للأفكار الجيوبوليتيكية الارتباط النسبي بالأوضاع الجغرافية والارتباط المطلق المصيري والمقرر بطريقة انتاج الخيرات المادية ، حيث التكنيك وتطوره عبر الزمن .

وكل هذه النظريات الحديثة تعود في أصولها الى القرن الماضي الى الجغرافيا الحديثة ، التي تأسست على أيدي كل من الكسندرفون همبولدت وكارل ريتر ، واللذين قالا بالعلاقات المتبادلة بين الانسان والدولة والوسط الطبيعي ..

وأفكار ريتر في الموضوع تطورت وانتهت الى التقسيمات الاقليمية داخل الكرة الأرضية الموحدة . فقد قسم في البدء العالم الى قسمين أساسيين هما الأرض (القارات) والماء (المحيطات) والحدود بينهما دائرة عظمى تمر من بيرو الى جنوب آسيا . ثم قسم اليابس الى قسمين : العالم القديم والعالم الجديد . ويتميز العالم القديم بالتشابه المناخي الكبير لامتداده الشاسع مع درجات الطول من الشرق الى الغرب على طول دوائر عرضية محددة . هذا في حين أن العالم الجديد تظهر فيه التباينات المفاجئة الكثيرة لامتداده الهائل وشبه الكلي على الكرة الأرضية من الشمال الى الجنوب(١٨) .

وبناء عليه يعتبر ريتر القارات بمجموعها وحدة طبيعية كاملة ، إنما يصل الى أقسام متميزة وكل منها لها شخصيتها داخل كل قارة . كما قسم ريتر المحيطات الى حوضين : الأطلسي والباسيفيكي . وقد لقيت آراء ريتر التفسير الجيد في أواسط القرن التاسع عشر على يد الجغرافي الفرنسي أرنولد غويو الذي إستخلص منها أن العالم القديم هو عالم جبال وهضاب وسهول ، إنما محدودة الاستغلال ، في حين أن العالم الجديد يتميز بسهوله الغنية التي تشكل ثروته . وفي مجال المفاضلة بين المحيطين - الأطلسي والباسيفيكي رأى الأول أكثر ملاحة ومليئاً بالبحار الداخلية وانحدارات سواحله هينة ، في حين الثاني أكثر المحيطات اتساعاً وانحدارات سواحله سريعة ووعرة(١٩) .

---

(١٨) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسيه والجيوبوليتكا ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(١٩) أنظر A. Guyot, The Earth and Man, trans. c.c Felton , New-York, 1880, p. 131

لا نزال ، فيما استعرضنا ما لدى ريتر وغويو ، في إطار الأوضاع الجغرافية التي جعلت هذا الأخير ـ غويو أول جغرافي يؤكد على أهمية الموقع المركزي للقارة الأوروبية داخل المحيط « الذي هو في الحقيقة الطريق الرئيسي في العالم » . وهنا بالإمكان القول أن أفكار غويو الجيوبوليتيكية استمدت من نظرة ريتر الى القارات على أنها كل طبيعي متكامل . كذلك إحدى أهم أفكار غويو في الموضوع هي أن زعامة العالم آخذة في الانتقال من أوروبا الى أميركا الشمالية ، أما الثانية فهي ان القارات تنتظم في ثلاث مجموعات مزدوجة ، واحدة الى الشمال والثانية في جنوبها . وان الشمالية تغطي الجنوبية حضارتها ومدنيتها (لنتذكر حوار الشمال والجنوب اليوم) . كما يعتقد غويو بأن آسيا كانت مهد الحضارة التي نضجت في أوروبا فيما بعد وان أميركا هي نقطة النهاية العظمى لهذه العملية الحضارية . بالإضافة الى ذلك فقد أعرب غويو وبأسلوب صوفي غامض عن اعتقاده بأن وحدة السلالة وروابط الديانة المسيحية والقرب المكاني هي الأسباب التي تجذب وتصوغ وحدة القارات الشمالية .

كما يتضح فنحن هنا تجاه انتقال حضاري عبر الأطلسي مرده ليس الربط لهذا المحيط بين أوروبا وأميركا الشمالية بل الانتقال لهذه الحضارة التي نمت بفضل تطور قوى الانتاج الهائل ، عبر الحاجة لمالكيها للمواد الأولية من جهة وعبر الحاجة الى الهجرة للفائض من قوة العمل فيها من جهة ثانية . وقد لاقى كلا الحاجتين الأرض البكر العذراء ، فنبت عليها من تلاقي السواعد الفتية بالأدمغة المبدعة في العالم الجديد ما طور الحضارة الأوروبية المهاجرة الى قمة مادية انتاجية أين منه ما وصلت اليه في مهدها في أوروبا ، إنما بمزيد الأسف فقد فقدت هذه الحضارة في رحلتها عبر الأطلسي أصالتهاونبالتها وإنسانيتها وكل ما أفرزته المقدمات الفكرية للثورة الفرنسية . وفي محطتها الأخيرة ، على ما يبدو ، أميركا الشمالية ، فقد أفرزت السيطرة المادية على العالم ، على غرار ما جرى في أوروبا عبر استعمارها لآسيا وافريقيا ، والتي شكلت النظرة الجيوبوليتيكية المنسجمة كل الانسجام مع الفلسفة البرغماتية التي ترعرعت أيضاً في أميركا الشمالية . أما طريقة الحياة الاميركية ـ كحضارة مفرغة من مضمونها الثقافي والانساني لدرجة التفسخ والانحلال ـ التي تغزو العالم فهي سلعة من السلع التي لاجلها ولأجل انقاذ اقتصادها تؤمن وتعمل أميركا وعلى الضبط الولايات المتحدة الاميركية بالامبريالية الاقتصادية وحتى الاستعمار الجديد الى جانب القديم .

القوى القارية في الجيوبوليتكا

مكندر والجزيرة العالمية

ف. راتزل ، الجغرافي الألماني ، هو من مؤسسي الجغرافيا السياسية ، كما رأينا ، وكذلك الجيوبوليتكا ؛ حيث تنعدم الحدود بينهما ـ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ـ

لدرجة التساوي ، وحيث عالج المكان والموقع معالجة أصولية مقارنة بين الدول (أنظر الفصل الثالث : تاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا) منتهياً الى وجود الروابط القوية بين القوى القارية والقوى السياسية .

هذا وتنبغي الاشارة الى أن راتزل عندما كان يكتب ، في القرن الماضي ، كان متأثراً بالجو العلمي المفعم ، آنذاك ، بطغيان نظرية دارون التطورية في العلوم الطبيعية ، الأمر الذي جعله يرى في الجغرافيا السياسية فرعاً من فروع العلوم الطبيعية ؛ كما أسس فكرة المكان على أنها عنصر مؤثر في الصفات السياسية للجماعة أو الجماعات التي تسكن هذا المكان وفي الوقت نفسه هي تؤثر فيه . أما بالنسبة للموقع فرأى فيه الملوّن للمكان بحيث يعطيه الصبغة التي تجعله دائم الاختلاف عن غيره من الأماكن ؛ الأمر الذي يؤدي الى جعل الدولة ، كل دولة مميزة عن غيرها من الدول بهذه الصبغة المميزة .

وأفكار راتزل التطورية تجلت بوضوح كلي في القوانين السياسية للدولة ، والتي سبق وأتينا على ذكرها (راجع الفصل الثالث : تاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا) ، حيث تتحدد أماكن الدول ومواقع هذه الأماكن . ومنبع هذه القوانين يكمن في قناعة راتزل أن الدولة كائن عضوي : كينونة بيولوجية حدودها الأرض وكذلك كينونة معنوية وخلقية مستمدة من ارتباط الإنسان بأرض يعمل فيها ويحصل على حاجاته للعيش والتعايش من مصادرها المختلفة ، بحيث يحتاج الى حمايتها وحماية حياته .

وبالإجمال فقوانين راتزل السبعة للدولة وبالأحرى للنمو الأرضي للدولة ترتبط بالمكان والموقع ، فحسب رأيه كل نشاطات الإنسان وصفاته وكذلك كثافة السكان في الدولة ، كل ذلك ليس سوى نتاج الموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود ، وفي الوقت نفسه كل ذلك نتاج المكان .

وتنبغي الاشارة بهذه المناسبة الى اهتمام راتزل الخاص بالحدود السياسية التي اعتبرها العضو الخارجي للدولة (كالجلد بالنسبة لجسم الانسان) ، وبذلك تمد الباحث بالدليل والبرهان على مراحل تطورها نمواً أو ذبولاً وبالتالي قوتها أو ضعفها .

ولعل أهم ما انتهى اليه راتزل هو الروابط التي رآها بين القوى القارية والقوى السياسية . وبالمناسبة فقد ظهر لراتزل كتاب في سنة ١٩٠٠ كان التركيز فيه على دور اهمية البحر كعنصر موحّد عظيم في الحضارة البشرية . كما رأى راتزل في هذا الكتاب في المحيط الهادىء « محيط المستقبل » ، حيث بعض الدول المطلّة عليه ستصبح من القوى العالمية . وقد أسهب راتزل في هذا الكتاب في الحديث عن الصراع للسيطرة على العالم فيما بين القوى القارية والقوى البحرية واستنتج أن العنصر النهائي في هذا

الصراع سيكون بجانب القوى القارية[٢٠] . وذلك استنادا الى كون المساحة الكبيرة فيها تتيح الموارد المتعددة وبكميات كبيرة ، الأمر الذي يؤدي الى تدعيم القوى السياسية . وهذه المساحات الكبيرة لا تتوفر إلا في الدول القارية ذات الامتدادات الشاسعة مثل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي واستراليا وكندا والبرازيل وغيرها بالمقارنة مع دول أوروبا القديمة ذات المساحة الصغيرة والموارد المحدودة .

لا حاجة بنا هنا لتكرار ما سقناه سابقاً (أنظر الفصل الثالث : تاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا) عن النظرة الحتمية ـ جغرافية كانت أم تاريخية ـ لراتزل بالنسبة للدولة والمغايرة لواقع حالها المستمد من العلوم الاجتماعية المقررة لنشوئها ، عبر ظهور الطبقات في المجتمع ، وتطورها ، عبر طريقة انتاج الخيرات المادية في هذا المجتمع . وذلك لأن الوسط الجغرافي أو البيئة بإمكانه أن يبطيء أو يسرع تطور الدولة كنهاية حضارية ليس إلا . وبالتالي فنظرة راتزل ، رغماً عن أنه مؤسس الجغرافيا الانتروبولوجية غير اجتماعية في نهاية المطاف (يراجع بهذا الخصوص أيضاً الفصل الثالث : تاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا) ولا ترى انبثاق الدولة من ظهور الطبقات في المجتمع والمتأتي بدوره عن ظهور الملكية الخاصة .

على أنه لألفرد مكندر (١٨٦١ ـ ١٩٤٧) يعود فضل الربط بين المساحات الضخمة وللموقع المكاني في جزء من قارة واحدة يعطيها المكانة الأولى في العالم ، الأمر الذي جعل اسمه يرتبط بنظرية « قلب العالم » (Heart land) . هذه النظرية التي استقطبت اهتمام الباحثين طوال النصف الأول من القرن الذي نعيش ـ القرن العشرين ، فنشر العديد من الكتب والأبحاث والدراسات حولها . كما كان لها التأثير الواضح كل الوضوح على الجيوبوليتكا الألمانية ، التي أخذت بها محوّرة لتنفيذها لصالح ألمانيا .

وكان مكندر واسع المعرفة . فقد درس البيولوجيا والتاريخ والقانون والطوبوغرافيا والاستراتيجية والجغرافيا ، الأمر الذي يفسر اهتمامه بالتشابه في التاريخ وكذلك البيئة ، والذي انتهى به الى الجغرافيا وأخيراً الى العمل في الدبلوماسية . ويبدو لنا أن المصادر الجذرية في تفكير مكندر تقوم على اعتقاده بأن الإنسان يمسك للمبادأة وليست قوى الطبيعية ، وان قوى الطبيعة هي التي تتحكم في المبادآت الانسانية الى حد كبير .

هنا يبدو لنا مكندر من أنصار الامكانية الجغرافية عندما يقول « ان الانسان يمسك بالمبادأة وليست قوى الطبيعة » ، في حين أنه يصبح من أنصار الحتمية الجغرافية

(٢٠) د. فتحي محمد أبو عيانة : دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .

عندما يقول «إن قوى الطبيعة هي التي تتحكم في المبادلات الانسانية الى حد كبير» . إذن هو من أنصار الحتمية ولا يرى العلاقة الجدلية بين الطبيعة والانسان عبر الاقتصاد . وهذا ما يفسر موقفه الاستاتيكي من نظرية الهرتلاند ، بالرغم من التحرك الذي انتابها في مساحة قلب العالم ، وعلى يديه بالذات ، على اعتبار أن استاتيكيته تتجلى في الإنعكاسات السياسية النظرية ، في المواقف الاستراتيجية المتأتية عنها وخصوصاً بالنسبة لمصلحة بريطانيا . (أنظر الخريطة رقم ـ ٢ ـ وكتابيه في الموضوع[٢١]) .

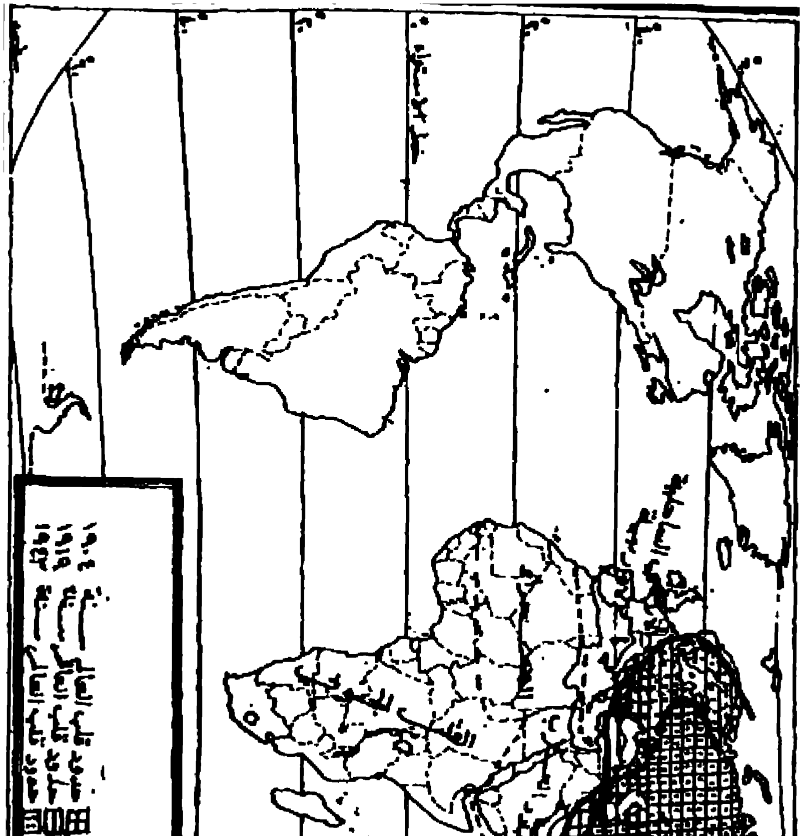
فهذه النظرية ـ الهرتلاند « أخذ بها مكندر سنة ١٩٠٤ ، حيث تبدى له أن الجزء الداخلي من أوروآسيا (أوروبا وآسيا) (٨٤) يشكل مركز العالم سياسياً (أنظر الخرائط رقم ـ٢ـ وـ٣ـ) . وهنا فقد حذر من أن من يسيطر على قلب أكبر كتلة أرضية في العالم يحصل على الأسس التي تمكنه من السيطرة على العالم . إذن فالقوة التي يصبح بإمكانها أن تحكم قلب العالم ـ روسيا وألمانيا والصين ـ يصبح بإمكانها أن تنافس وبنجاح كبير الدول البحرية والتغلب عليها . وعلى أثر مضي إحدى عشرة سنة على هذه المحاكمات الميكانيكية لمكندر أتى جيمس فيرغريف ليؤكد في كتاب « الجغرافيا والسيطرة العالمية » (١٩١٥) بشدة على أن الصين في موقع ممتاز للسيطرة على داخلية أوروآسيا .

الواقع أن التغيّر في حدود مساحة قلب العالم بالإضافة الى نظرته للعالم ككل من حسنات مكندر النسبية التي أشرنا اليها . فهو كجغرافي كان على معرفة تامة بأن استغلال الانسان لمحيطه الطبيعي دائم التغيّر وان المحيط الطبيعي يتغير ولو ببطء كبير . ففي ما بين عام ١٩٠٤ وعام ١٩١٩ (أنظر الخريطة رقم ـ ٢) أضاف مكندر الى قلب العالم التيبت وأعالي أنهار الصين والهند ، وذلك من منغوليا والهند . كما أضاف أيضاً أوروبا الشرقية والوسطى لأهميتها الإستراتيجية (٨٥) . وقد حدث ذلك لديه نتيجة تغير وسائل النقل وتطورها وأيضاً تطور النمو السكاني والصناعي .

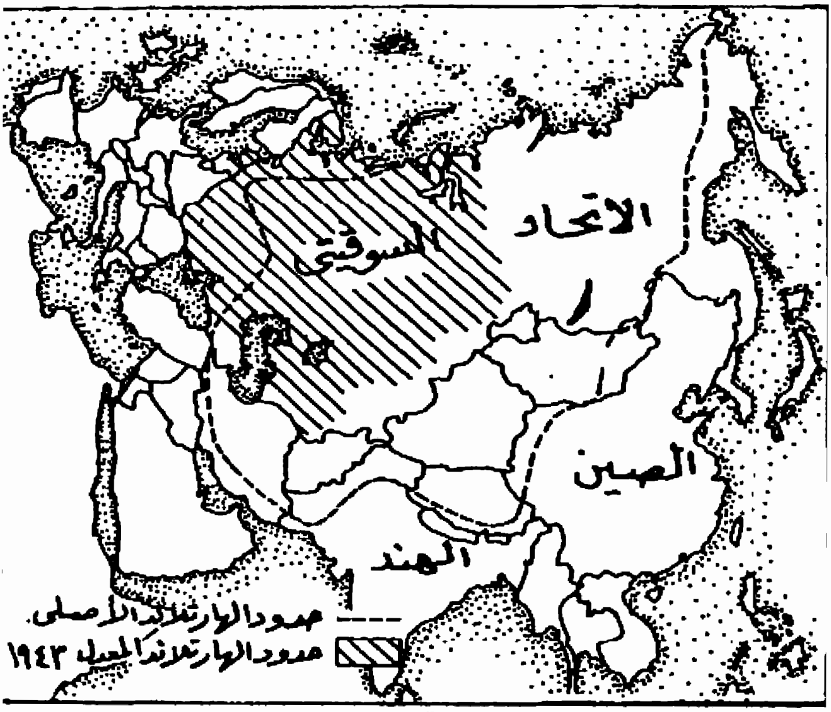
ومن جراء النمو في المواصلات والسكان والصناعة تبدى لمكندر أن بحر البلطيق وكذلك البحر الأسود قد أصبحا جزءاً من قلب العالم . كما أن هذين البحرين مع أحواضهما النهرية مما يكون جزءاً من السهول الأوروآسيوية الكبرى .

وعلى أثر هذه الإضافات في بحثه عام ١٩١٩ أعلن مكندر «إن من يحكم شرق أوروبا يحكم الهرتلاند ومن يحكم الهرتلاند يتحكم في الجزيرة العالمية ومن يحكم

(٢١) - H. Mackinder, Democratic Ideals and Reality, New -York 1919, revised 1942.
- H. Mackinder, the Geographical Pivot of History, Geog-Journa' XXIII, 1904.
كما تبغي الإشارة الى ان مكندر لم يستعمل مصطلح « الهرتلاند » إنما تكلم عن « سرة العالم » أو مركزه في حين ان فضل استخدام « مصطلح الهرتلاند » يعود الى جيمس فريغريف عام ١٩١٥ .



الخريطة رقم -٣-



الهرتلاند (قلب العالم) لمكندر ما بين ١٩٠٤ و١٩٤٣

نزيرة العالمية يتحكم في العالم»[٢٣] (٨٦) . وبالتالي أصبحت المناطق الحاجزة بين رمان والسلاف والممتدة من استونيا الى بلغاريا ، بالنسبة لمكندر مفتاح السيطرة المية ، واستنتاجاً مفتوحة للنفوذ الألماني والروسي .

وفي الـ ٨٣ من عمره راجع مكندر أفكاره الجيوبوليتيكية وأعاد صياغتها في مقال ر عام ١٩٤٣ ، حيث أخرج حوض لينا (سيبريا الشرقية) من الهرتلاند اللذي بح يتكون من سيبريا الوسطى والشرقية (حدود حوض الينيسه وانغارا في الشرق) ضافة الى وسط آسيا السوفييتية بأكملها وأوروبا السوفييتية وشرق أوروبا وحوض لطيق (أنظر الخريطتين رقم -٢- و-٣-) . بتعبير آخر يتضح اهتمام مكندر هنا كيز الهرتلاند في الأراضي الجديدة التي كسبها الاتحاد السوفييتي في فيافي الاستبس غابات المخروطية بتحويلها الى قلب الدولة الزراعي والصناعي الجديد بالإضافة الى وبا السوفييتية .

) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ، ص ٨٥ . هذا في حين أن د. فتحي محمد أبو عيانة يورد هذه المعادلة بشكل آخر وإن أفاد المعنى نفسه (٨٦) .

بالخلاصة رأى مكندر على الكرة الأرضية مجموعة من اليابسة هي أوروبا وآسيا وافريقيا سماها الجزيرة العالمية وقلبها النابض « الأراضي الداخلية » ، التي تتوافق تقريباً مع موقع روسيا (أنظر الخرائط رقم -٢- و-٣- و-٤- و-٥-) . وبذلك انتهى الى المعادلة التالية « من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على الأراضي الداخلية ، من يسيطر على الأراضي الداخلية يسيطر على الجزيرة العالمية ، من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم »[٢٢] . وهذه المعادلة الأخاذة تجعلنا نفكر بتاريخ أوروبا ، الذي يفسر بالعوامل الجغرافية . وهذا درس للقوى البحرية ، التي لا يميزها البحر بشيء في واقع الحال بحد ذاته ، إنما يسمح بتنظيم القوى الغنية بالإمكانيات . لكن هذه المعادلة لم تعر اهتماماً العوامل الجديدة ، التي دخلت عالم اليوم ، ألا وهي تكنيك الطيران وأميركا المنظمة ، الأمر الذي حمل مكندر فيما بعد ، على تعديل معادلته ، بحيث ينتج التوازن السياسي عن طريق تشكيل المجموعات الكبيرة ذات المصالح المشتركة والأهداف المشتركة ، والتي تمكن من تنظيم المجالات الكبيرة بشكل صحيح وفعّال ، وبذلك بقيت نظرية مكندر حديثة .

وقد رأى مكندر أن توزع الأراضي والبحار أمر أساسي ، فميز بين القوى البحرية والقوى البرية . فالقوة التي تسيطر في نفس الوقت على البر والبحر تصبح سيدة العالم . وهذا الشرط غير ممكن ما لم تتمكن دولة برية كبيرة منسجمة وقوية للغاية من الوصول الى المحيطات . وروسيا هي الوحيدة الحائزة على هذه الإمكانية ، لذلك يجب الحيلولة بينها وبين البحار للحيلولة دون سيطرتها على العالم . وهنا يعاود التاريخ نفسه إذا شئنا ، إنما بشكل جديد بالطبع .

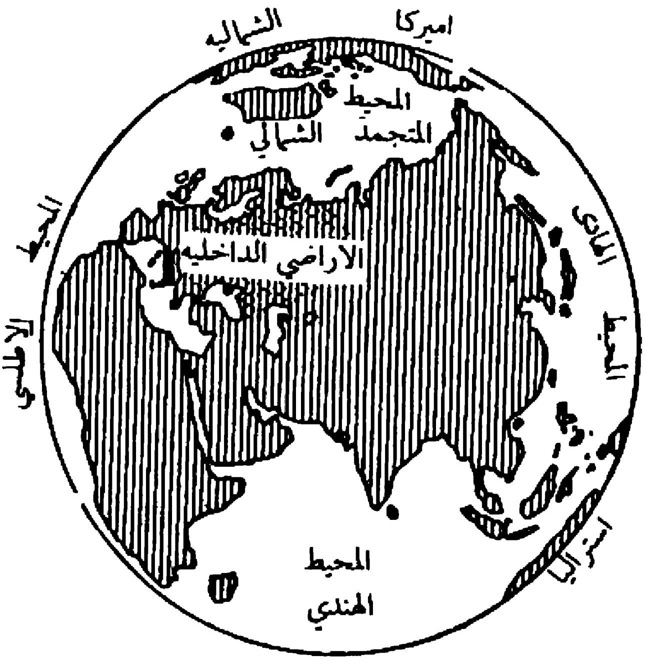
كما أعطى مكندر مفهوماً جديداً للتغيير الذي طرأ على العالم . فأخذ يتكلم عن المحيط الأطلسي الشمالي على أنه المتوسط أو الأوسط (Midland Ocean) وبذلك ربط اراضي أوروبا الغربية وشمال غرب افريقيا بمعظم مناطق العمران في الولايات المتحدة وكندا وأميركا الوسطى والكارايبي وفنزويلا ، ربط كل ذلك في وحدة جديدة أو إقليم الأطلسي الشمالي الذي أعطاه أهمية مماثلة :للهرتلاند واعتبره قوة مواجهة له .

لن نتعرض لأكثر من وضع النقاط على الحروف بالنسبة لنظرية مكندر هذه ، فنحن نرى فيها تنظيراً لسياسة الامبراطورية البريطانية ، الى حد كبير ، وتشجيعاً لسيطرة أوروبا الغربية على العالم وتبريراً لإستعماره . هذا مع الإشارة الى أنها نظرة استاتيكية تجمد الأوضاع ولا ترى ديناميكية الصراع الطبقي والوطني ، حيث يبقى

---

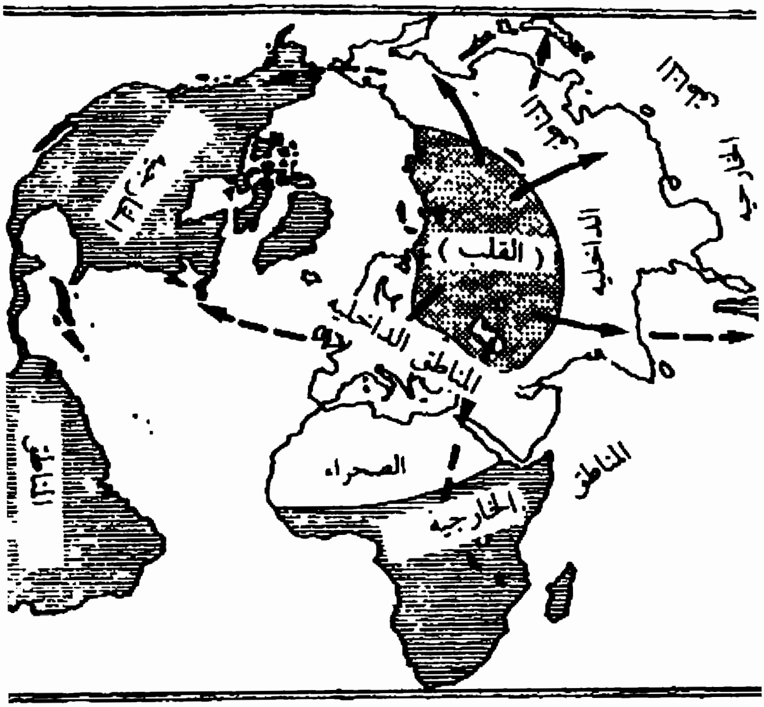
(٢٢) Pierre Célèrier, Géopolitique et Geostratégie, P.U.F., 3 édition refondue, Paris 1969, p. 13)
(Célérier. Géopolitique et Géostratégie p.١ فيما بعد).

الخريطة رقم - ٤ -



الجزيرة العالمية والأراضي الداخلية (قلبها)

الخريطة رقم - ٥ -



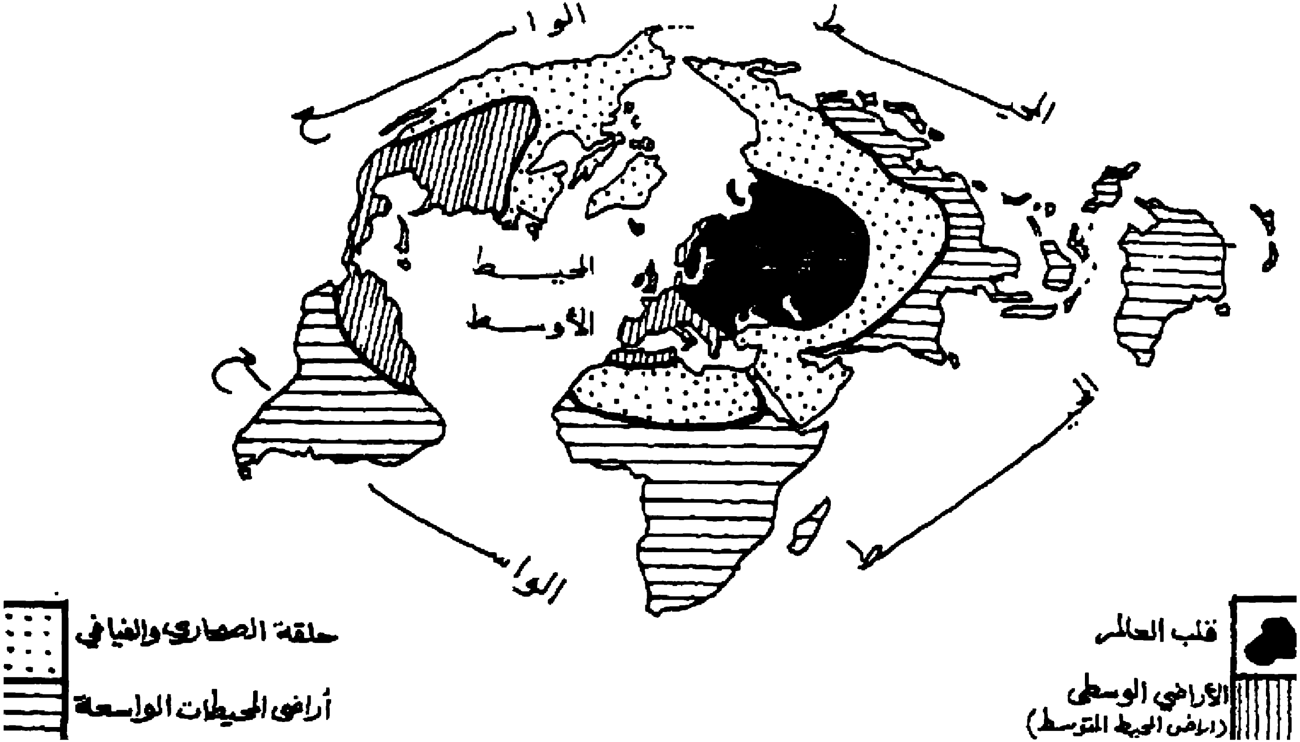
الأراضي الداخلية للجزيرة العالمية

وإشارات التوجهات الاستراتيجيه للسيطرة على العالم

الجوهر الطبقي أيضا للمجتمعات . فمكندر بنظريته هذه يريد تجميد الوضع العالمي ، وبالتالي التاريخ وتخليده في نقطة السيطرة الاستعمارية . وقد برهنت الحياة على عقم صحة هذه النظرية ، بالرغم من أن الشكل بالنسبة للاتحاد السوفييتي وكذلك الولايات المتحدة الاميركية يمدها بالحياة . ولكن المضمون بالنسبة لكل من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية يختلف جذرياً . هذا مع الإشارة إلى أن هكذا واقع الجيوبوليتكا يختلف مع النية الحسنة للبعض الذين يرون فيها « الديناميكية » بالنسبة للجغرافية السياسية الاستاتيكية ويخلطون فيما بين المصطلحين ، حيث يرون في الجيوبوليتكا الجغرافية السياسية الديناميكية وتوسع المهام لتنظيم العالم . أما نحن فلا نوافق رأياً كهذا ، سيما بعد النهاية العملية للأخذ بالجيوبوليتكا بالنسبة لألمانيا الهتلرية وأيضاً النتائج البربرية للاستعمار الجديد بمتنوعاته بالاستناد الى الجيوبوليتكا من قبل الامبريالية اليوم وخصوصاً الامبريالية الاميركية .

كما اهتم مكندر بأقاليم آسيا الموسمية وحوض الأطلسي الجنوبي التي رأى لها أهمية مستقبلية . وأخيراً وصف إقليماً جديداً دعاه العباءة الخالية (Mantle of Vacancies) ، وهو إقليم خال أو شبه خال من السكان والنشاط ويتألف من حلقة الصحاري والفيافي والقفار الرملية أو القطبية الممتدة في كل من شمال وشرق سيبيريا وشمال كندا وغرب الولايات المتحدة (أنظر الخريطة رقم ـ ٦ ـ) . وهذه الحلقة الفارغة تفصل بين مركزي الثقل الشماليين : الهرتلاند وأراضي المحيط المتوسط عن أراضي الأهمية المستقبلية المتناثرة داخل المحيط الكبير أو الواسع (great Ocean) : أميركا الجنوبية وافريقيا الزنجية وآسيا الموسمية واستراليا المحيطية .

وإذا ما قارنا التغيرات التي حصلت في آراء مكندر عام ١٩٤٣ بالنسبة لعامي ١٩٠٤ و١٩١٩ اتضح لنا نقله الأهمية الجيوبوليتيكية للهرتلاند من الإعتماد ، وبشكل مطلق ، على الموقع والتكتل الأرضي وسهولة الحركة للقوى القارية الى الإعتماد على الناس والعمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة . وهذا ما نرى فيه الرؤيا الصارخة لأهمية الوسط الجغرافي وليس الوسط الطبيعي ، والوسط الجغرافي المتوج الإجتماعي ليس المزرّع فقط وإنما المصنّع أيضاً ، بحيث يصبح هذا الوسط الجغرافي ـ المتوج الإجتماعي الرمز والى حد كبير لطريقة انتاج الخيرات المادية والمقرر في تطور المجتمع وليس الوسط الطبيعي الرمز للموقع والمكان . وبالتالي يبدو لنا ، عبر اجتهادنا التفسيري هذا ، أن في ذلك انتصاراً للنظرة الماركسية في الموضوع ، وهو الأمر المرفوض من قبل مكندر ومدرسته الجيوبليتيكية ، التي لتتكيف مع الواقع تلبس اللباس الذي عرضنا (الناس والعمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة) واجتهدنا في تفسيره ، وذلك عبر تغير المساحة بحيث تشمل الأراضي المستثمرة زراعياً وصناعياً ، بشكل خاص ، إنما دون الإتيان على ذكر طريقة انتاج الخيرات المادية التي لولاها لما كان هذا التطور في



المحيط الأوسط
المحيط الواسع
قلب العالم
الأراضي الوسطى
(أراضي المحيط المتوسط)
حلقة الصحاري والفيافي
أراضي المحيطات الواسعة

المساحة شكلياً وفي الفكر ومضمونياً ، وكل ذلك رغماً عما ذكرنا ، في المحاولة المستمرة للبقاء في إطار المدرسة البورجوازية : الجيوبوليتكا .

الواقع ان نظرة مكندر قد أثارت حولها الكثير من الجدل ، من ذلك ما ورد مؤخراً من أن الهرتلاند غير مؤهل لحكم العالم بشكل كامل . ومرد ذلك أنه الى جانب مزايا الهرتلاند والحركة ، فكونه وسطاً يجعله معرضاً لإئتلاف الهوامش أو الأطراف ، بحيث يركز الضرب عليه كهدف محدد بواسطة الأسلحة الجوية . وبالتالي ، فإلى جانب المزايا التي يتمتع بها الهرتلاند ، هناك العيوب التي تتشابه . إنما لا بد من الإستدراك والقول ان العيوب برزت مع تطور التكنيك والتكنولوجيا وظهور القوى الجوية . وبالتالي تبقى له ميزته إذا ما وضعنا جانباً القوى الجوية . إنما كون ألمانيا لم تتمكن ، بالرغم من استعمالها القوى الجوية ، في السيطرة على الأراضي الحاجزة بين الجرمان والسلاف ، هذه الأراضي التي أصبحت ، من البلطيق الى البلقان ، في إطار دائرة النفوذ السوفييتي المرشح والمؤهل ، بحكم موقعه في الهرتلاند ، لحكم هذه الأراضي ، دليل آخر بالنسبة للجيوبوليتيكيين المؤازرين لمكندر على صحة نظرية الهرتلاند .

أما الحقيقة هنا بالنسبة لنا فتكمن ، ليس في استاتيكية نظرية مكندر ، بل في ديناميكية النظام الإقتصادي ـ الإجتماعي الجديد ـ النظام الإشتراكي بما أفرز من قوة مادية اقتصادية مكنته من استخدام آلة حربية ضخمة قل مثيلها ما خلا عند الولايات المتحدة الاميركية وبما أفرز أيضاً من قوة معنوية تمثلت وتتمثل بالعدالة الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية والجغرافية ـ الإقليمية ، بحيث لم تؤد الى المساواة الفوقية ، في الدساتير فقط ، وإنما التحتية أيضاً ، في الحياة على الطبيعة ، حيث مرتكز المساواة الحقيقية ـ المساواة الإقتصادية ومن ثم الثقافية .

هذا في حين أن الإستراتيجيين الغربيين ما زالوا ينظرون الى العالم نظرة مكندر اليه طوال النصف الأول من هذا القرن العشرين . وبالتالي فالإستراتيجية الغربية بمختلف أحلافها : حلف شمال الأطلسي ـ الحلف المركزي ، حلف جنوب شرق آسيا ، ليست سوى محاولات لتطويق القوى السوفييتية ، بتعبير آخر محاولة استخدام الهوامش لتطويق الهرتلاند وفي الوقت نفسه محاولة لمنع الهرتلاند السوفييتي من السيطرة العالمية .

ومع ذلك فقوة الإتحاد السوفييتي كقوة مواجهة للولايات المتحدة لا تكمن في هذا الموقع ـ الرؤيا الإستاتيكية بقدر ما تكمن ، وبكل تأكيد ، في العطاء الحضاري الجديد للإنسان ، بمعنى الحل النسبي إنما الإيجابي كل الإيجابية لإنسان العالم الإشتراكي بالنسبة لإنسان النظام الرأسمالي ، وكذلك في حل مشكلة القوميات .

وهذان الحلّان الرئيسيان أفرزا القوة المعنوية للإتحاد السوفييتي ـ الاشتراكية العلمية وتفشيها في قارات العالم ولو بمد وجزر انتهى اليوم الى كوبا في أميركا الوسطى وأثيوبيا في افريقيا والهند في آسيا ، مصحوبة ـ القوة المعنوية ـ بطبيعة الحال بالقوة المادية ، رغماً عن نسبيتها ، والتي تشكل المرتكز الأساسي للقوة المعنوية المذكورة . هذا بالطبع ، مع الإشارة الى العلاقة الجدلية بين القوتين ـ المادية والمعنوية ـ سيما وأن هناك تداخلاً عبر المساعدة الأممية ، للقوى المادية للدول الإشتراكية . هذا والبؤر الثورية المشار اليها في اميركا الوسطى وافريقيا وآسيا ، مقرونة باستلام الأحزاب الاشتراكية ، بمؤازرة الأحزاب الشيوعية ، السلطة في معظم بلدان أوروبا ، كل ذلك لدليل ساطع على القوة المعنوية ، المرتكزة الى القوة المادية والمعنوية للمعسكر الاشتراكي ، القوة المعنوية للإشتراكية بالنسبة للرأسمالية .

إن كل ما ذكرنا جعل البورجوازيين من مؤيدي مكندر يتساءلون وبكثرة ، خصوصاً بعد سنة ١٩٤٣ ، أسئلة تفرز الشك في نظريته ، فما هي هذه التساؤلات ؟ .

أولاً ـ ما هو دور الصين في الصراعات العالمية بعد تحولها الى قوة يسارية كبرى ؟. هل تستعيد آراء جيمس فيرغريف عنها امكاناتها العالمية في التحكم بالهرتلاند الآسيوي ؟

ثانياً ـ ما هو مصير الأحلاف الغربية نتيجة إنسحاب فرنسا ونشأة السوق الأوروبية المشتركة وإنضمام بريطانيا والدانمرك وغيرهما ؟ هل يؤدي هذا الى تكوين قوة ثالثة في العالم الشمالي وتغير وحدة شمالي الأطلسي عبر المحيط المتوسط ؟

ثالثاً ـ ما هو مصير الأحلاف الغربية نتيجة فشل حملة فيتنام وانفصال بنغلادش ؟

رابعاً ـ ما هي القوى التي تعمل في أكثر مناطق حلقة الفيافي والصحارى حساسية وخطورة ، ونعني بها نقطة الشرق الأوسط ؟ ما هي النتائج التي يمكن أن تنتهي اليها صراعات الشرق الأوسط المتعددة على المستوى العربي والمستوى العربي الإسرائيلي ، والمستوى الأميركي السوفييتي ، والمستوى الأوروبي العربي ، والمستوى العالمي ؟

خامساً ـ ما هي نتائج ظهور القوميات الفتية الجديدة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية ؟ »[٢٤] .

في ضوء هذه التساؤلات المتعددة والمعقدة وغيرها من المشكلات الدولية بالإمكان القول إن فكرة الهرتلاند ، رغم ثقلها ، تبدو في منتهى التبسيطية ، بحيث تلغي دور المناطق الأخرى في الصراعات العالمية . كما يبدو لنا أن مكندر ، في ضوء ما ذكرنا ، لو

---

(٢٤) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

كان حياً لربما أعاد صياغة أفكاره الأخيرة مرة رابعة ولرأى احتمال تكوين ائتلاف شمالي يشمل الهرتلاند والمحيط المتوسط .

لا بد لنا من وضع النقاط على الحروف بالنسبة لهذه التساؤلات التي لا تُحلّ بطرحها المجرد من ملموسية علاقتها بأرضية الواقع المتحركة مع تطور التكنيك والتكنولوجيا ، وفي الوقت نفسه مع الإتجاهات الإيجابية والسلبية لحركة التحرر الوطني العالمية والاقليمية في القارات الاميركية والافريقية والآسيوية .

فبالنسبة لآراء فيرغريف فيما يعود للصين وإمكانية أن تلعب دورها في الهرتلاند الآسيوي فأمر رهن بصراع الجبارين - الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي ونتيجته لصالح الأول ضد الثاني . وهذا الأمر مستبعد حصوله في إطار التوازن الدولي للرعب النووي .

أما بالنسبة لانسحاب فرنسا من حلف الأطلسي ، والذي حدث أيام ديغول ، فهو على ما يبدو لنا شكلي ، على اعتبار أن فرنسا أيام ديستان عادت الى الحظيرة الأميركية وأصبحت على تفاهم تام مع الولايات المتحدة . وكذلك الأمر الآن بالنسبة لميتران رغم انتقاداته السابقة لديستان ، الأمر الذي جر عليه انتقادات الشيوعيين . هذا مثل ينسحب على كل الدول الرأسمالية ، على اعتبار ان التناقض الرأسمالي مهما اشتد يتلاشى ويحل محله التماسك عندما يتعلق الأمر بالتناقض مع الإتحاد السوفييتي والاشتراكية ومعسكرها . ولذلك فغير وارد بعد الذي قلنا قيام قوة ثالثة - كان يعمل لها ديغول - في العالم الشمالي تؤدي الى تغير وحدة شمالي الأطلسي عبر المحيط المتوسط . ومرد ذلك ، على ما يبدو لنا ، يعود لضخامة قوة الولايات المتحدة وتمكنها من السيطرة الإقتصادية على دول السوق الأوروبية المشتركة التي عجّل في تكوينها وتكوين تركيبها الفوقي - البرلمان الأوروبي - شعور ضرورة الوقوف في وجه التحدي الأميركي ، الذي أصبح يتحدى العالم (يراجع بهذا الخصوص كتابا جان جاك سرفان شرايبر : التحدي الأميركي والتحدي العالمي) .

لذلك فالأحلاف الغربية سواءً أكان منها التي تحيط بالإتحاد السوفييتي والمعسكر الإشتراكي أو تلك التي تشكل نقاط الإرتكاز للاستراتيجية الأميركية العالمية ، كل هذه الأحلاف ستبقى ، رغم ضعف أهميتها من جراء تطور التكنيك الحربي إلى ما يتعدى الحدود والخطوط الدفاعية والأحلاف بواسطة الصواريخ العابرة للقارات .

أما فيما يعود للشرق الأوسط ونتائج الصراعات فيه فرهن بنتائج الحوار - الصراع فيما بين الشمال والجنوب ، مع خاصية تعود هنا للنفط والعصا الأميركية الغليظة - اسرائيل . إنما كل شيء هنا متحرك بتحرك حركة التحرر العربية التي تمر بأزمة اليوم من جراء الإرتهان لطرف دولي واحد - الولايات المتحدة صديق إسرائيل الصدوق وعدو

العرب اللدود ورفض الإفادة من التوازن الدولي فيما بين الجبارين ـ الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي . هذا مع الإشارة إلى ملامح جديدة في الأفق ربما أدت مع الزمن ، ليس القصير بالطبع بل الطويل أو المتوسط على أقل تقدير ، الى تصحيح الوضع بشكل إيجابي أكثر بكثير .

وأما القوميات الفتية فتندرج في إطار لعبة الأمم ، التي تؤدي بمجراها مع الامبريالية الأميركية وإلى حد كبير بمؤازرتها الى تفتيت الدول التي تتألف منها الى دويلات فتزيد من تخلفها وضعفها في وجه تكتل الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة وبزعامتها للاستمرار باستثمار هذه الدول : دول الدويلات ـ العالم الثالث .

أخيراً فيما خص إلغاء الهرتلاند لدور المناطق الأخرى في الصراع العالمي فغير مسموح به ، لأن الهرتلاند هو منطلق هذه الصراعات الأخرى في توجهاته لمحاولة الحفاظ على السيطرة ، المتنازعة فيما بين الشرق والغرب ـ المؤآذر أو المسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة (لنتذكر مجدداً كتابي شرايير التحدي الاميركي والتحدي العالمي ، وحيث في الأول ، في نهاية المطاف ، ما سمي بالإستعمار التكنولوجي لأوروبا من قبل الولايات المتحدة وكذلك للعالم في الثاني) .

أما تصور وتكهن ما كان سيعمل مكندر لو كان حياً من قبل د. محمد رياض (كمعبر عن الفكر الجيوبوليتيكي البورجوازي في الموضوع) فأمر قائم وقد أشرنا اليه في أول التعليق هنا واعتبرنا أننا تجاه مدرسة بورجوازية وليس تجاه مفكر فرد مدرسة تجد دوماً من يدافع وبشكل متطور عن مصالحها : مصالح الطبقة التي تمثل ـ الطبقة البورجوازية .

والآن وقد تعرفنا على الجيوبوليتكا ومن رؤيا مقارنة ـ انتقادية ، إنما بشكل عام ، لنتعرف عليها في إطار التطبيق العملي « الأمثل » لها ، في ألمانيا النازية .

الجيوبوليتكا الألمانية

يفترض الحديث عن الجيوبوليتكا الألمانية التمهيد لها بالحديث عن مصادر الجيوبوليتكا ، على اعتبار أن الجيوبوليتكا الألمانية التي تمحورت حول هوسهوفر ومدرسة ميونيخ قد اطلعت على كل مصادر الجيوبوليتكا وأخذت بها مؤقلمة ومحورة لصالح ألمانيا مع إضافات (العنصرية والشوفينية) اقتضتها ضرورة الإنتقائية التي ارتكزت عليها . فلنر ذلك فيما يلي :

مصادر الجيوبوليتكا : كجلين ، راتزل ، مكندر ، هوسهوفر

لقد وضع كلمة « الجيوبوليتكا » (بمعنى البيئة الطبيعية للدولة) السويدي « رودولف كجلين » (١٨٦٤ ـ ١٩٢٢) . وهو عالم في السياسة واستاذ في جامعة

« أوبسالا » وعضو في البرلمان . وله كتابان : الأول نشر في ليبزيغ عام ١٩١٧ بعنوان : « الدولة ـ شكل الحياة » (بمعنى مظهر من مظاهرها ـ L'Etat-forme de la vie) ، والثاني نشر في عام ١٩٢٠ بعنوان : « نظام الدولة العضوية » أو الدولة ـ الكائن العضوي » (بمعنى الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي) ، حيث اعتبر « الجيوبوليتكا » واحداً من الأشكال الخمسة المتكافئة لنظام نظري للحكم ، والأربعة الباقية هي : « الاكونومو بوليتك » و« الديمو بوليتك » و« السوسيو بوليتك » و« الكراتوبوليتك » ، بمعنى السياسة مع الإسم المرفق لكل من المصطلحات المذكورة ، فنصبح بإضافة الجيوبوليتكا أمام : السياسة الأرضية والسياسة الاقتصادية والسياسة السكانية والسياسة الإجتماعية والسياسة الإدارية .

وقد ظهرت الجيبوليتكا في فترة الامبريالية كسلاحها الفكري ، ومن أوائل ممثليها القانوني وعالم الإجتماع ذو الميل الألماني السويسري و. تشيلين والجغرافي الألماني ف. راتزل ، المدافع عن سياسة الضم للامبريالية الألمانية والجغرافي الإنكليزي هـ. ج. مكندر (انظر مكندر والجزيرة العالمية بما سلف) والأميرال أ. منيمن في الولايات المتحدة الاميركية . وقد لاقت هذه النظرية أوسع الانتشار في ألمانيا الهتلرية .

هذا وقد تأثر كجلين كثيراً بعلماء الطبيعة ، وبشكل خاص بالجغرافيا السياسية التي انتشرت على يد العالم الألماني فردريك راتزل (١٨٤٤ ـ ١٩٠٤) الذي كان متأثراً بدوره بجيولوجيا أواسط القرن التاسع عشر . وكانت الجغرافية آنذاك متأثرة بنظرية التطور . وكان راتزل من أنصار نظرية التطور المذكورة في الجغرافية مع الانتخاب الطبيعي ، كما كان أول من نشر دراسة تعتبر الجغرافية السياسية فرعاً خاصاً من الجغرافية وشبّه الدولة بالعضو البيولوجي ، حيث استعمل الإشارات والرموز . فالدولة بالنسبة له كائن عضوي تشكل الأرض التي يعيش عليها الجسد ، والعاصمة القلب والرئتين ، والطرق والأنهر الأوردة والشرايين ، ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي الأطراف ، والقوة هي مدار اهتمام الدول ، التي تعتمد على التربية والثقافة والإقتصاد والحكم وقوة السلطة . كما أضاف إلى ذلك كجلين « إن الدولة ليست كائناً حياً فقط بل انها كائن ذو شعور وقدرات خلقية وعقلية ، واتفق مع راتزل على أن الهدف النهائي للدولة هو الوصول الى القوة[٢٥] . وذلك لإمكانية تأمين الحدود الطبيعية الجيدة خارجياً والوحدة المتناسقة داخلياً .

وأهم ما في الأمر هو أن كجلين رأى في دراسة راتزل عن الجغرافية السياسية الجسر المنطقي الذي يصل العلوم الطبيعية بعلم السياسة . وبالتالي فقد كان على قناعة بأنه احتوى مفاهيم راتزل عن الجغرافية السياسية في دراسته عن الدولة . فكلمة

(٢٥) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ص ٣٠ .

« الجيوبوليتكا » التي أطلقها على قسم الجغرافية ، ربما أوحت له وعلى سبيل الموازاة « بالسوسيوبوليتك » وباقي تسميات نظامه الأنف الذكر .

إنما المشكلة مع كجلين هي أنه في تأثره براتزل شوّه هذا الأخير لعدم يقظته في تدارس العلوم الطبيعية وأعلن بالتالي أن الدولة كائن عضوي . وبناء عليه فهذا الكائن العضوي ـ الدولة ـ ذو خاصيات بيولوجية كالنمو والسقوط والأعضاء الخ . . . وخير دليل على تمسكه بذلك هو عنوان كتابه « الدولة ـ الكائن العضوي » .

والأخذ بهذه النظرية « يشخصن » الدولة ويعطيها قوة فعل مستقلة عن المجموعات البشرية والأفراد الذين يشكلونها وتصبح فوقهم . وهذه النظرة تتوافق مع آراء الفلاسفة الألمان السابقين على الداروينية لقرن سلف ، أمثال « جواهن فخته » ، و« جورج هيغل » و« فردريك فون سيشغل » .

إنما لا بد من الإستدراك والقول ان اعتبار الدولة فوق الأفراد والجماعات بناء « للشخصنة » التي تتتابها فتفصلها عن الجميع وتجعلها مستقلة عنهم وفوقهم غير صحيح ، على اعتبار أن الدولة ممثلة للطبقة المسيطرة اقتصادياً وأداة قهر لمصلحتها ضد باقي الطبقات وكما أسلفنا .

وبدا بالتالي نظام كجلين كعملية تجميل للفلسفة السياسية الألمانية السابقة بواسطة علوم الطبيعة التطورية . وبما أن علوم الطبيعة كانت بمثابة « الكشف » تقريباً ، فإعلان كجلين للجيوبوليتكا أعطى أي دولة سلاحاً قوياً للدعاية ولوضع السياسة الوطنية ، الأمر الذي لم يمر مرور الكرام في ألمانيا وكذلك إيطاليا وغيرهما بل كان له فائق الإهتمام .

وقد ترجمت دراسة كجلين الى الألمانية في سنة ١٩١٧ ، وأصبحت بالتالي في سنة ١٩١٨ على أثر انتهاء الحرب بمثابة الرافعة لإعادة بناء ألمانيا المهزومة بحيث تصبح دولة قوية ، خصوصاً وأن كجلين تنبأ في كتاباته بقيام دولة عظمى (Superstate) في أوروبا ستكون ألمانيا . كما تأثر بأفكاره الى حد كبير بالجغرافيين الألمان وخاصة راتزل كما رأينا . فالدولة في نظره كائن حي ويعتمد بقاؤها على سكانها وحضارتها واقتصادها وحكومتها وأرضها . بالإضافة الى ذلك فقد تنبأ بزوال الإمبراطوريات البحرية وانتقالها الى الدول البرية التي سوف تسيطر بدورها على المسالك المائية[٢٦] .

وقد أمسك بهذه النظرية بعض الجغرافيين وعلماء السياسة والكتّاب وجعلوها في مدار اهتمام القيمين على السلطة في ألمانيا آنذاك وخلال العشرين سنة الحرجة لما بين الحربين العالميتين . وهنا سخّرت الجغرافيا لخدمة الدول ـ الغرض الأسمى

(٢٦) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية ص ١١

للدراسة ، وبالتالي تحولت الجغرافيا في مجملها الى جيوبوليتكا .

وبناءً عليه فقد تألقت مجموعة من هؤلاء الذين اهتموا بهذه النظرية حول كارل هوسهوفر (١٨٦٩ - ١٩٤٦) الذي تبناها وحتى تشخصنها إن جاز التعبير ، وللدرجة جعلت الجغرافي كارلسون يقول « إذا كان كجلين مخترع الجيوبوليتكا فإن هوسهوفر نبي الجيوبوليتكا »[٢٧] .

وقد كان هوسهوفر ضابطاً في الجيش البافاري وأثّر بالتالي على القيادة العامة الألمانية . وقبل الحرب العالمية الأولى انتهز الفرصة للدراسة الجغرافية في مجال أبعد مما كان يدرّس للضباط الألمان . وعلى اثر دراسته الشرق حصل على درجة « دكتور فلسفة » (١٩١١) من جامعة ميونيخ لما كتب دراسة عن « الجغرافية الحربية والسياسية للامبراطورية اليابانية » ، وكان قد حَلّ العقد الأول من القرن العشرين .

هذا وعلى أثر انسحابه من الجيش في سنة ١٩١٩ كرّس هوسهوفر حياته لانبعاث الدولة الألمانية بواسطة الجغرافية . فأخذ نظرية كجلين في الدولة « الكائن العضويّ » التي أخذها بدوره عن راتزل ، وتخطاها بوضع مصطلح الجيوبوليتكا لنوع الجغرافية التي كرّس نفسه لها بدون كلل ولا ملل ، وأصبحت « الجيوبوليتكا » التي بناها مؤلّفه من وقائع عن الأرض ونظريات الدولة وبعض من التاريخ الألماني . ومن مجموع هذه المنابع الثلاثة استقطر الدعاية القومية التي نفذت الى أي نوع كان من الألمان . وقد أعطى للجيوبوليتكا الألمانية الانسجام والإتجاه المؤدي إلى أن الدولة الألمانية التي ما توقفت عن النمو عبر القرون هي كائن عضوي ، عليه الإمتداد المتواصل على الأرض حتى غزو العالم . هذا كما استفاد هوسهوفر من نظرية مكندر حول « الأراضي الداخلية - قلب العالم » بدفعها قليلاً إلى الغرب لخدمة القضية الألمانية . وأصبحت بالتالي الجيوبوليتكا التي وصل اليها « دليل عمل والضمير السياسيّ للدولة الألمانية » .

كما نرى فكجلين جمع مختلف الآراء من راتزل ومكندر ، فأدى بذلك خدمة جلّى إلى مؤسس مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية - كارل هوسهوفر ، الذي أقلم كل ذلك مع غيره اقتضته ظروف انبعاث ألمانيا لاستعادة مركزها كقوة عالمية تعمل للسيطرة على العالم .

منهجية ووسائل الجيوبوليتكا الألمانية (كارل هوسهوفر ومدرسة ميونيخ)

بدأ هوسهوفر (١٨٦٩ - ١٩٤٦) حياته العملية قائداً في الجيش القيصري

---

(٢٧) L. Carlson, Geography and World Politics, Prentice Hall, 1959, p. 17. (Carlson, Geography and World Politics, p. فيما بعد)

الألماني . خلال الفترة ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ قصد اليابان معلماً للمدفعية . وقد كان لهذه الرحلة كبير الأثر على تكوينه السياسي والعسكري ، إذ أنه ذهب الى اليابان بطريق البحر ، عبر قناة السويس ، وعاد الى ألمانيا بطريق البر ، عبر سيبيريا . وخلال الحرب العالمية الأولى ترقى الى رتبة جنرال . على أثر انتهاء الحرب تقاعد ، وكان قد حصل عام ١٩١١ على درجة دوكتوراه في الفلسفة من جامعة ميونيخ ، الأمر الذي مكّنه من أن يصبح أستاذاً للجغرافيا والتاريخ الحربي فيها سنة ١٩٢٠ ، وكان قد بدأ يحاضر في الجيوبوليتكا ابتداءً من العام ١٩١٩ . وعلى أثر تسلم النازيين السلطة في سنة ١٩٣٣ أصبح أستاذ « الجيوبوليتكا » . وهنا التأم حوله وبمبادرته مجموعة من التلامذة ، مع بعض الصحفيين ، الذين عملوا للإنتشار الواسع للجيوبوليتكا .

إذن فقد كان منطلق هوسهوفر القائد الأستاذ ورجل السياسة ورجل الحرب بحكم تكوينه الثقافي ونشاطه العملي ، في جامعة ميونيخ . في سنة ١٩٢٤ اتسعت دائرة نفوذ هوسهوفر ، على إثر تأسيسه « معهد ميونيخ للجيوبوليتكا » وإصداره مجلة « الجيوبوليتكا » الشهرية ، التي كان رئيساً لتحريرها والمساهم الأكبر بالكتابة فيها . ومن وقت لآخر كان ينشر المقالات الموجهة للتأثير في الرأي العام في البلدان الأجنبية المتعاطفة مع طريقة الحياة الألمانية (والتابعة اقتصادياً لألمانيا) . وقد جذبت اليه مجلة الجيوبوليتكا عدداً من كبار أساتذة الجغرافيا الألمانية مثل ايريخ أوبست (E. Obst) وأوتومول (Otto Maull) وغوستاف فوشلر هوكه (G.F. Haukc) واوتو جسن (O. Jessen) وكثيرين غيرهم بالإضافة الى ابنه البرت .

وقد كان يصدر عن المجلة العديد من الكتب التي تتناول موضوع الجيوبوليتكا ، وكان لهوسهوفر مساهمة كبيرة فيها . كما تنبغي الإشارة ، بالنسبة لما نحن بصدده ، إلى أن معظم الذين كتبوا هنا أخذوا برأي أستاذهم هوسهوفر في الموضوع ، لدرجة نقل أسلوبه الغامض ومصطلحاته الضبابية .

إنما هوسهوفر تأثر كثيراً أيضاً بآراء من سبقوه (كجلين ، راتزل ، مكندر ، ماهان) فيما كتب في الجيوبوليتكا ، حيث وصل الى منتهى الخطورة في فلسفته السياسية : التوسع الألماني والحرب الشاملة من أجل السيطرة على العالم ، التي أصبحت الثوابت في مدرسة ميونيخ ونُظِّرت بحيث تجلت في فكرتي « المدى الحيوي » أو « المجال الحيوي » والاكتفاء الذاتي ، فشكلت المبادىء الأساسية ، التي ارتكزت عليها المبادىء العامة الإستراتيجية الثلاث وهي :

ـ مبدأ الدولة العملاقة أو الكبرى (راتزل)
ـ مبدأ الجزيرة العالمية (مكندر)
ـ مبدأ إزدواجية القارات

فلنستعرض هذه المبادىء الأساسية ، المستندة اليها هذه المبادىء العامة الإستراتيجية الثلاثة في مدرسة ميونيخ « الهوسهوفرية » ، إن جاز التعبير ، لما كان لرئيسها من تأثير كبير على مريديه كما أسلفنا .

الواقع ان المبادىء الأساسية هذه المذكورة ، قد سبقت الإشارة اليها في الحديث النظري المركز عن مصادر الجيوبوليتكا ، لذلك نعرضها هنا بشيء من الملموسية .

أولاً إن الدولة كائن عضوي ـ كائن حي (راتزل) . فبالإستناد الى ذلك رأى هوسهوفر ، في تشخيصه للأمراض التي تشكو منها الدولة ، أنها تتلخص في مشكلة الأرض التي تمثلها . كما رأى العلاج لكل مشاكل الدولة السكانية والإقتصادية والعسكرية في الأخذ بمبدأ « المدى الحيوي » الذي ، إذا ما توفقت به ، يُحَسِّنُ موقعها وعلاقاتها المكانية الأرضية .

ثانياً الإكتفاء الذاتي ، الإقتصادي بالطبع ، حيث المقاييس الأربعة التي وضعها هوسهوفر مع زملائه والتي تشكل المقومات التي لا غنى عنها للدولة القوية وهي : العدد الوفير من السكان ، النسبة المرتفعة للمواليد ، التماثل والتشابه بين دم السكان (السلالة) (٨٧) والتوازن بين سكان الريف والمدن .

بالنسبة للمبدأ الأول سبق لنا أن رفضناه عبر رفضنا للحتمية الجغرافية التي يجسد . أما فيما يعود للإكتفاء الذاتي ومقاييسه ، فهي مجردة ، ما لم ترتبط بالاقتصاد الذي يلونها فيجسدها . بتعبير آخر لا معنى لهذه المقاييس معلقة في الهواء وبعيدة عن نوع الأرضية الاقتصادية ـ الإجتماعية التي تقوم عليها . فالعالم الثالث مليء بوفرة السكان وارتفاع نسبة المواليد وكذلك التجانس العرقي في بعض دوله ، ومع ذلك فدوله غير مكتفية ذاتياً بل متخلفة وهي تابعة للدول المتقدمة . هذا بالإضافة الى كون العكس هو الأصح أخذاً بهذه المقاييس الثلاثة المذكورة . ويكفي لذلك تذكر الولايات المتحدة الاميركية والإتحاد السوفييتي . وفيما يعود للتوازن بين الريف والمدن فإذا ما استثنينا الدول الاشتراكية ،وبشكل خاص الإتحاد السوفييتي ، حيث التجسيد الصحيح والأهم له ، فهو المميز للدول المتقدمة والى حد ما ليس إلا ، إنما في إطار انفلاشها الدولي على الصعيد الاستعماري سابقاً والامبريالي الاقتصادي لاحقاً واليوم . ولذلك نجد التجسيد الانفلاشي لهذا المقياس الرابع هنا عبر العنصرية لدى الجيوبوليتيكيين الألمان ، بحيث نصبح أمام التماثل مع الوطن الأم والمستعمرات . فكأني بهم نظَروا من رؤياهم الخاصة عن الاستعمار القائم ، الذي يطمحون إليه ، خصوصاً وأنهم قد مارسوه ، الى حد ما ، ولو اقتصادياً في جنوب شرق القارة الأوروبية (بلغاريا ، رومانيا ، ووسط القارة) (٨٨) . فالألمان المتقدمون صناعياً هم سكان المدن ودول البلقان الزراعية الملحقة هم سكان الريف . إذن فبضم دول

البلقان يحصل التوازن بين سكان الريف وسكان المدن في الرايخ الثالث . وذلك هو التجسيد للإكتفاء الذاتي بواسطة المدى الحيوي .

إذن فالجيوبوليتيكيون الألمان ينظّرون ما يطمحون اليه وبالتالي ليس في ذلك شيء من العلم .

أما فيما يعود للمبادىء العامة الإستراتيجية الثلاثة التي ذكرنا فهي :

- مبدأ الدولة العملاقة أو الكبرى والذي دعا اليه ف. راتزل .
- مبدأ « الجزيرة العالمية » ، الذي طوّره مكندر في كتاباته (١٩٠٤ ، ١٩١٩ ، الخ . . .) (أنظر الخرائط رقم - ٢ - و-٣- و-٤- و-٥- و-٦-) .
- مبدأ إزدواجية القارات ، حيث واحدة في الشمال وثانية في الجنوب ، والإثنتان معاً تكونان كتلة قارية ذات اكتفاء ذاتي ، على اعتبار ان الشمالية تقدم المصنعات والجنوبية تشكل مداها الحيوي في إنتاج الخامات والتسويق .

الواقع ان هذه المبادىء في تفاعلها أدت الى تكوين الخطوط العريضة لنظرة هوسهوفر في الموضوع وبلورت أفكاره في الجيوبوليتكا الألمانية - مدرسة ميونيخ ، التي كان يتزعم، فهو يرى أن عالم الغد يفترض فيه بل حتى يتوجب عليه أن يسير على نمط الدول الكبرى: التطلع السياسي للمستقبل. هذا التوقع من قبل هوسهوفر أثبتت الأيام صحته . فبعد حوالي نصف قرن من كتاباته تجلى الإتجاه العام في مقدمات تكوين الدول الكبرى في العديد من أرجاء العالم ، وبشكل خاص في أوروبا ، المعروف ، لفترة تاريخية طويلة أنها تتألف من دول صغيرة المساحة ، وحيث برزت كتلة السوق الأوروبية المشتركة وكتلة دول الكوميكون (مجلس التعاضد الاقتصادي) في شرق أوروبا . وعلى غرار هذا الخط يجري تشكل تكتلات إقليمية في افريقيا والعالم العربي ، مردها كسالفتها - التكتلات الأوروبية ، لأسباب داخلية وفي الوقت نفسه خارجية .

على أن نظرة هوسهوفر الى الدولة الكبرى هي من زاوية قومية صرف وليس من زاوية تشارك الشعوب والدول في تطوير مصائرها استجابة للتحديات الداخلية والخارجية معاً . بناءً عليه فهو يرى ضرورة ، بل حتمية ، ابتلاع ألمانيا الدول الصغرى الواقعة الى الغرب والشرق منها - ألمانيا -، وعند اللزوم لا مانع على الاطلاق من تنفيذ ذلك بقوة السلاح ، طالما الغرض تأمين سيطرة ألمانيا المطلقة على أوروبا القارية .

هذا التعليل التبريري البورجوازي للدولة الكبرى كرؤيا مستقبلية سبق لنا أن طرحنا أسبابه الحقيقية وهي إقتصادية داخلية وخارجية ، وذلك فيما سلف من الحديث عن « الدولة والأمة والمواطنية العالمية » (أنظر الفصل الرابع) . فالواقع ان السبب الحقيقي لتشكيل الدولة الكبرى يعود لتطور قوى الإنتاج وتخطيها أطر الحدود القومية

في الدول الصغيرة المتعددة بحيث أصبحت علاقات الإنتاج فيها توجب الانفلاش أيضاً لتتوافق مع قوى الإنتاج ، التي تخطت الحدود القومية . وهذا الأمر الواقع أدى في أوروبا القوميات الى السوق الأوروبية المشتركة ـ القاعدة الاقتصادية والبرلمان الأوروبي : التركيب الفوقي لهذه القاعدة . وذلك لضرورة استمرارية تأمين مصالح النظام الرأسمالي وطبقته البورجوازية . هذا مع الإشارة الى وجود عوامل داخلية وخارجية أيضاً سرّعت وتائر تشكل هذه الدولة الكبرى المستقبلية : أوروبا المتحدة أو الإتحاد الأوروبي أو غير ذلك من التسميات (يراجع بهذا الخصوص الفصل الرابع : الدولة والأمة والمواطنية العالمية) . أما حتمية قيام ألمانيا بهذه المهمة بالقوة فمرده للنظرة الجيوبوليتيكية الألمانية ومجرد تبرير وتنظير للإغتصاب الذي لم توفق ألمانيا في مسعاها إليه كما برهن سير التاريخ .

أما فيما يعود لجزيرة مكندر العالمية الإطار ، فقد شكلت المجال الرحب لإمكانية السيطرة الألمانية أو تكوين نظام عالمي جديد . فمدرسة ميونيخ كانت ترمي هنا الى السيطرة على روسيا لغرض تأمين الحكم الألماني على كل أوروآسيا وكذلك تدمير الامبراطورية البريطانية وقوتها البحرية بحيث تتأمن السيطرة المطلقة لألمانيا على كل الجزيرة العالمية (أوروبا ـ آسيا ـ افريقيا) .

على أن تحقيق هذين الهدفين لم يكن ليستدعي ، حسب هوسهوفر ، بالضرورة ، الحرب الشاملة . وبالتالي من الضروري قيام اتحاد أو تحالف ألماني ـ روسي يكون بمثابة حجر الزاوية في الوحدة الأوروآسيوية ، التي تشتمل على تكتل آخر هو الصين واليابان .

كما تجلى تأثير هوسهوفر في مدرسة ميونيخ في الربط بين القوى الدولية الكبرى والمسافات القارية الكبيرة ، بحيث أصبح لدى الجيوبوليتيكيين الألمان فكرة أوروبا الكبرى وفكرة الأقاليم الكبرى . وبناءً عليه يصبح شرق أوروبا هو الجزء الأرضي الواقع تحت تأثير القوانين الجيوبوليتيكية الأوروبية . وبالتالي دعا الجيوبوليتكيون الألمان الى وحدة أوروبية تضم كافة القارة واعتبروا ذلك أمراً وراثياً ومن طبيعة الأمور (٨٩) ، إنما تأمينه يجب أن يُعمل ويسعى كلي كيما يكون من دون الحرب الشاملة ، كما أسلفنا ، ومن دون الصدام مع الإتحاد السوفييتي وهو الأهم . فهوسهوفر نفسه كان كبير الشك في إمكانية ومقدرة استراتيجية حرب الصاعقة الألمانية النجاح ضد المساحة الهائلة والموارد الضخمة للإتحاد السوفييتي . على اعتبار أن نجاح هذه الإستراتيجية ـ الحرب الصاعقة ـ في الدول الأوروبية الصغيرة (بولندا ، فرنسا ، هولندا ، . . .) لا يبرر على الإطلاق امكانية نجاحها في المدى الكبير لدولة الاتحاد السوفييتي الكبرى الضخمة الموارد والإمكانيات . وبالتالي تصبح الحرب مع الإتحاد السوفييتي محفوفة

بالمخاطر ومغامرة غير مأمونة العواقب . وهذا ما جعل مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية تقترح نظاماً جديداً للسيطرة على القارات بصورة مفهوم الأقاليم الكبرى (Pan Region)، التي تتكون من :

- أميركا الكبرى
- أورو افريقيا
- روسيا الكبرى
- آسيا الشرقية الكبرى .

ولمعرفة التفاصيل الجغرافية لهذه الأقاليم يراجع الهامش رقم (٩٠) .

على أن نظام الأقاليم الكبرى هذا لم يؤد الى التوازن اللازم بين أقاليمه الكبرى الثلاثة في العالم القديم (أوروبا ، افريقيا ، وروسيا الكبرى) وبين العالم الجديد (أميركا الكبرى) ، بحيث استوجب الأمر ضرورة اتحاد العالم القديم ليتمكن من الوقوف بوجه العالم الجديد . وبالتالي فجذور إمكانية الحرب مع اليابان لفرض السيطرة العالمية أمر وارد وشعر به أصحاب مدرسة ميونيخ .

إنما بهذا الصدد لنا أيضاً بعض الرأي أوردناه في الفصل الرابع : الدولة والأمة والمواطنية العالمية ، حيث ركزنا على أن اتحاد العالم القديم للوقوف بوجه العالم الجديد عبر السوق الأوروبية المشتركة والبرلمان الأوروبي لم يحل دون استمرارية نمو السيطرة الاميركية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، في العالم الرأسمالي وتزعمها له وبالمقابل تزعم الاتحاد السوفييتي للعالم الإشتراكي ووقوفه بوجه الزعامة الاميركية للعالم الرأسمالي ، بحيث أصبحنا أمام جبارين يقرران مصير العالم . وهنا بالضبط برهان آخر ليس بجديد على أن المقرر في نهاية المطاف ليس الوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية وبالتالي التاريخية وإنما طريقة انتاج الخيرات المادية .

وبالنتيجة ففكرة الأقاليم الكبرى كانت محكومة بالفشل لاستحالة تحقيقها بغير الحرب ولقرب القارات الجنوبية في كل إقليم من مراكز القوى الأخرى في القارات الشمالية (٩١) . كذلك فإن فكرة الأقاليم الكبرى بتركيزها على الجغرافيا والوسط الجغرافي دون أخذ المضمون الاقتصادي - الإجتماعي لمراكز القوى بقيت أسيرة الحتمية الجغرافية وبالتالي التاريخية ولم تر أهمية ودور التطور الإقتصادي ومستواه مقروناً بالنظام الإقتصادي - الاجتماعي في العملية الصيرورية للدول الكبرى ، والتي انتهت الى جبارين ، كما أسلفنا ، من جراء بروز نظام اقتصادي إجتماعي جديد على مسرح التاريخ البشري على المسرح الحضاري للعالم هو النظام الإشتراكي .

هذا وفيما يعود لمبدئي الجزيرة العالمية وازدواجية القارات اللذين استعرضناهما وعلقنا عليهما ، فواضح أنهما كانا محفوفين بخطر الخوف المرعب من الإتحاد السوفييتي ،

الذي عمل الجيوبوليتيكيون الألمان على تمجيده ، إنما لفترة ، عبر « معاهدة ـ خدعة » من الرايخ الثالث مع الاتحاد السوفييتي لم تدم طويلاً من جراء نفاد صبر هتلر والنازيين بسبب فشلهم في بريطانيا ، وبالتالي عادوا الى المغامرة ، حيث ما كان يجب أن تكون ، حتى حسب رؤياهم ومنطقهم هم أنفسهم . كذلك واضح الترجرج في هذه الأفكار ومحاولات التفسير التبريرية ، غير العلمية بالطبع ، لما قامت وتقوم وستقوم به المانيا من استيلاء على أراضي الغير في القارة الأوروبية لتأمين إرغام الإتحاد السوفييتي فيما بعد على الرضوخ لإرادتها والتربع على عرش قلب العالم . على أنه كما يقولون « حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر » ، سيما وأن التنفيذ كان منذ البدء محفوفاً بالمغامرة ويقوم على ما ليس فيه شيء من العلم كما أسلفنا (يراجع ما أوردنا حالياً فيما سلف من تعليق وما ورد كذلك من وضع النقاط على الحروف في هذا الفصل في عنوان مكندر والجزيرة العالمية) .

كذلك الإنزلاق مما ذكرنا الى فكرة الأقاليم الكبرى في إطار ازدواجية القارات لم يكن بالإمكان الأخذ به كما تصوروا وهناك استحالة للأخذ به بغير الحرب كما ذكرنا . هذا بالإضافة الى كون ميزان القوى بين إقليمي أميركا وروسيا (الإتحاد السوفييتي) هنا تطور لدرجة أصبحا يقرران مصير العالم وتواجههما العسكري النووي لا بد وأن يؤدي الى نهاية العالم ، وبالتالي أصبح هذا العالم تجاه نوع من الأمر الواقع (Statu quo) النسبي من جراء تغيره البطيء بفضل تأثيرات تصاعد حركة التحرر الوطني في دول العالم الثالث ، بالرغم من النكسات التي تنتابها من حين لآخر . هذا بالإضافة الى التفاوت في التفوق العسكري من وقت لآخر فيما بين الجبارين وانعكاساته الإيجابية لتحريك الأمر الواقع المذكور ، مقروناً بالطبع بما أسلفنا الآن من دور حركة التحرر الوطني المذكورة .

هناك أخيراً ثلاثة نقاط نختتم بها البحث في مدرسة ميونيخ ، بالرغم من كونها بديهية وليس لها بعد نظري وهي تتعلق بالعواصم ، التي سبق وألمحنا الى اهميتها النسبية للجغرافيا السياسية (أنظر الفصل الثامن : عواصم الدول) ونتناولها هنا في إطار اهميتها بالنسبة للجيوبوليتكا بشكل خاص ، وأيضاً ابعاد استراتيجية الموقع والإستراتيجية العسكرية وكذلك مناطق الصدام بين الدول المتنافسة .

العواصم والتأثيرات النفسية

لقد رأت مدرسة ميونيخ في موقع العاصمة الدليل على قوة الدولة واستقرارها وهي تستشهد على ذلك بنقل عدد من الدول عواصمها من مناطق الخطر قرب الحدود الى المناطق الداخلية ، حيث الحماية الأفضل . وأهم الأمثلة هنا نقل تركيا عاصمتها من استانبول الى أنقرة وروسيا من لينتغراد (بطرسبورج سابقاً) الى موسكو ، وحديثاً

نقل باكستان عاصمتها من كراتشي الى إسلام أباد والبرازيل من ريو دي جانيرو الى نوفي برازيليا .

على أنه الى جانب الأسباب الاستراتيجية التي رأتها مدرسة ميونيخ ، والتي شملت الموقع وكانت شكلية وما تزال أمام تطور الإستراتيجية الحربية الناتجة عن تطور التكنيك والتكنولوجيا الحربيين ، الى جانب ذلك هناك الأسباب العائدة للإهتمام بالتنمية الإقتصادية ـ الإجتماعية ومحاولة فلشها جغرافياً لتأمين العدالة الإجتماعية ما أمكن .

على أن التأثير النفسي للعاصمة على نفوس الشعوب أمر لا جدال فيه . هذا مع إمكانية التغلب عليه عبر التعبئة النفسية المضادة وحرب العصابات وغير ذلك مما جرى في التاريخ ، وخصوصاً في روسيا القيصرية أيام حربها مع نابليون ، وفيها بعد مع ألمانيا النازية الهتلرية في الحرب العالمية الثانية . إنما بالرغم من ذلك فالدولة تعمل ما أمكن ، ولو بالتضحيات الكبيرة للحفاظ على الرمز الجامع للشمل والممثل لإرادة الأمة ـ العاصمة . ولنتذكر هنا لينغراد ـ العاصمة التاريخية ومقاومتها في وجه الغزو النازي الهتلري وصمودها الرائع وكذلك العاصمة الحالية موسكو (يراجع بهذا الصدد أيضاً الفصل الثامن : عواصم الدول) .

إستراتيجية الموقع والإستراتيجية العسكرية

يتلخص رأي مدرسة ميونيخ هنا باستمرارية الإهتمام الرئيسي بالدور الحاسم للقوة البرية بالنسبة للقوتين البحرية والجوية ، اللتين تعتبران مكملتين لها . كما ترى هذه المدرسة ضرورة التحكم بالبلدان التي تقع فيها القواعد الحربية للتعويض على فقدان القيمة الاستراتيجية لهذه القواعد . وبذلك تصبح البلدان التي تقع فيها هذه القواعد الحربية أهم من الناحية الاستراتيجية من القواعد نفسها (قناة السويس ومصر) .

على أنه يبدو لنا ان الأمر منوط ورهن بمستوى تطور التكنيك والتكنولوجيا بشكل عام وعلى كل الصعد والأنشطة الاقتصادية وانعكاساتها على كل الصعد أيضاً في الأنشطة الحربية .

مناطق الصدام بين الدول المتنافسة

وهي مناطق الاحتكاك الحقيقي بين نفوذ دولتين في صراعهما على مدّ كل منهما سلطته ، وحيث تبدأ المعارك السياسية والتي تؤدي أحياناً الى المعارك العسكرية . مثال ذلك الفليبين الواقعة بين دائرتي النفوذ الاميركية واليابانية (٩٢) .

هذا وفي كتابات هوسهوفر مصطلحات أخرى على علاقة بالموضوع وهي

« مجالات المدفع »، « نطاقات الخطر »، « مناطق الاهتزاز »، و« خطوط القوى ». وهذه الأخيرة ـ خطوط القوى ـ توضح اتجاهات القوى المتصارعة في منطقة ما من مناطق الصدام والخطر (أنظر الخريطة رقم ـ ٧ ـ).

أخيراً لا بد من استعراض الوسائل التي لجأ إليها الجيوبوليتيكيون الألمان لأجل الأخذ العملي بالجيوبوليتيكا في بلادهم ونتائجها فيها وفي الخارج . وكل ذلك في إطار وضع النقاط على الحروف لكل ما استعرضنا وإيجازه النظري المكثف .

لقد ضم هوسهوفر الإرادة إلى الصوفية الفلسفية في الجيوبوليتكا . والرغبة في تعميم الأفكار بحيث تصبح « نظرة الى العالم » هي من صفات الفكر الألماني ، الذي لم يشذ عن هوسهوفر . وبالتالي بقي للجيوبوليتكا هذه شكل الجغرافية في حين احتوى مضمونها « المدى الجغرافي الحيوي » لدرجة الصوفية . وتحولت الجيوبوليتكا بالتالي الى فلسفة عملية للسياسة الألمانية الوطنية الطامحة الى السيطرة على الشعوب الأخرى . وقد نتج هنا عن امتزاج النظرية بالنشاط العملي السياسة الوطنية ، التي وجدت إطاراً لها في طبيعة أوروبا الوسطى ، وقد تجذرت عبر ثمانمائة سنة من التوسع الألماني لتعقلن بقوة الفلاسفة الألمان في القرن التاسع عشر وتنتعش بالمفهوم « العضو البيولوجي » للدولة وتلبّس الايمان بالتفوق العنصري للألمان .

كما وأن تعرية معاني « الجيوبوليتكا » هنا تكشف النقاب عن نتاج للوسط والحتمية الجغرافيين[٢٨] مغلف بالشوفينية (٩٣) الألمانية ، التي اتخذت موقف اللارحمة واللاشفقة تجاه المجتمعات غير الألمانية ، التي اعتبرتها غريبة وبربرية . ويبدو هذا الموقف واضحاً وجلياً لدى بعض الكتاب أمثال «ايولد اينه » ، الذي ترجم كتابه في الموضوع الى الإنكليزية سنة ١٩٣٤ .

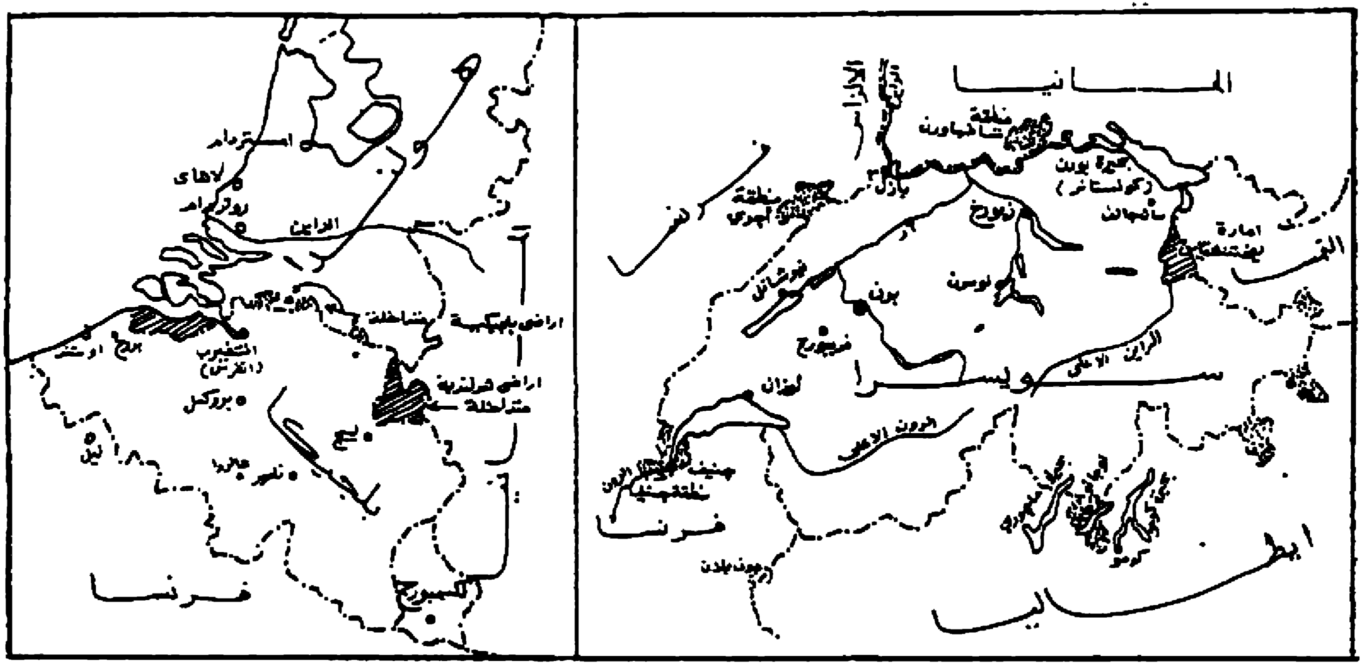
وكانت الشعارات محببة للجيوبوليتكيين ، فقد أخذوا عن راتزل عبارة « المدى الحيوي » . وكانت كل كلمة أو عبارة أو جملة تتعلق بالأرض أو جزء منها تتلبّس بالسياسة ، « كالحدود الآمنة » و« المدى السياسي » . وقد أدى الإستعمال المستمر والدائم لبعض هذه العبارات الى قولبة الضمير الألماني وفق السياسة الوطنية التوسعية التفوقية للنازية آنذاك .

هذا كما كانت الخريطة أهم وسيلة بيد الجيوبوليتكيين الذين كانوا يستعملونها بشكل رائع . فقد عرفوا قدر وأهمية وقيمة وبساطة فهم الخرائط فأكثروا منها ومن توزيعها ، إنما مقتصرة كل مرة على موضوع معين ليس إلا . وكانوا يرسمون الخرائط ، بحيث لا تعكس الواقع بل الهدف التوسعي المنشود ، مبررين حتى السهو

---

(٢٨) يراجع بهذا الخصوص الفصل الأول من القسم الأول .

الخريطة رقم - ٧ -



نماذج للحدود المتداخلة في أوروبا

نظراً لتعدد القوميات بوضوح فإن الحدود تتداخل بكثرة في معظم أجزاء أوروبا في المناطق التي يسودها الاستقرار كسويسرا وهولندا واسكندنافيا ويكون تداخلها مثاراً للنزاعات في المناطق التي لم تستقر كالبلقان .

والغلط المقصودين . وقد كان في أساس ذلك الاستراتيجية الألمانية لغزو العالم .

المغزى السياسي للجيوبوليتكا

رمى الجيوبوليتكيون ، بواسطة الدعاية والانتشار الواسع لنظريتهم ، الى كسب الجمهور الألماني الى جانب برنامجهم في السياسة الوطنية للإنبعاث وأيضاً كسب المتعاطفين في البلدان الأجنبية مع المخططات الألمانية في الخارج . وقد كانت الدعاوة التربوية إحدى اثنين من أهم الطرق التي يفضلونها لخطة بلوغ هدف التفوق الألماني . أما الطريق الآخر فقد وضع للوصول مباشرة الى أكبر عدد ممكن من المسؤولين الرسميين في الحكومة الألمانية ومساعدة الدولة لاستعادة موقعها كقوة كبيرة في الوكالات الدولية القائمة والتي أحدثت أيضاً .

الواقع أن هوسهوفر نفسه اتصل بأدولف هتلر خلال فترة أشهر من السنتين ٢٣ ـ ١٩٢٤ ، عندما كان فوهرر ألمانيا في المستقبل موقوفاً في سجن ميونيخ . وقد قضى هتلر هذه الخلوة القسرية في كتابة « كفاحي » بمساعدة رودولف هس ، الذي أصبح بسرعة من تلامذة ومؤيدي هوسهوفر . ولذلك فإلى الجيوبوليتكيين يعود عدد لا يستهان به من الأفكار التي ظهرت في « كفاحي » ، خصوصاً في قسم القضايا الخارجية .

وقد مكنت هوسهوفر علاقته القديمة والمشهورة بالقيادة العامة للجيش من الإتصال المباشر بالأشخاص الذين كانوا قيمين ، في العشرينات ، على إعادة بناء القوى العسكرية الألمانية . بالطبع لم تكن القيادة العامة بحاجة للاقتناع بأهمية الجغرافية في التكتيك والإستراتيجية العسكريين . وقد برهن الجيوبولتيكيون هنا عن معرفة شاملة ومعمقة لجغرافية العالم لأجل تنفيذ السياسة الاستراتيجية أو ما يسمى « بالإستراتيجية الكبرى » ، والتي تعتبر ركناً أساسياً في الحرب الشاملة ، وقد سموها « الجيوستراتيجي » (٩٤) .

من الناحية النظرية كانت الجيوستراتيجي فرعاً هاماً للجيوبوليتكا . وقد رأى هوسهوفر في الجيوبوليتكا وسيلة لتجديد ألمانيا ، كما رأى في حالة الحرب الحالة الطبيعية للبشرية . وقد تناولت الجيوستراتيجي حسنات الحرب كمجموع يتضمّن كل السكان والخيرات للدول المعنية . وقد اعترفت بالأثر النفسي للجغرافية ولميدان الحرب أيضاً على القوى المتصارعة وساعدت ألمانيا على أن تصبح الدولة الأولى التي جعلت القوى الجوية تأخذ مكانها الى جانب القوى البحرية والقوى البرية . ويقضي الإنصاف القول أن الجيوستراتيجي كانت الموضوع الأساسي للجيوبوليتكيين ومهدت بالتالي ، عبر الجيوبوليتكا ، الطريق للمفاهيم الحديثة للحرب الشاملة ، إن كان في هذا الإنصاف من مأثرة .

وهناك فروع أخرى للجيوبوليتكا مثل الجغرافية الطبيـة (الجيوطب) والجغـرافية النفسيـة (الجيونفس) والجغـرافية الحقـوقية (الجيـوحقوق) والجغـرافيـة الاقتصـادية (الجيواقتصاد) ، كتسميات معربـة للجذر « جيـو » مع الاسم التـالي . إنما لم يكتمـل فرع منها . فالجغرافية الطبيـة كانت تهتم بشكـل رئيسي بالأمـراض الناتجـة عن الوسط الطبيعي . كما كان هذا المـوضوع منـذ القدم جـزءاً من الجغرافيـة ، والجديـد بالنسبـة لألمانيا فيه هي أنها ضمته الى مخـططات غزو المنـاطق الأجنبية وأدخلتـه في تمرين الجنـد والعملاء الممكن إرسالهم الى المناطق المعنية . أمـا الجغرافيـة النفسية فبـدت كمحاولـة لضم تفكير ونشاط الجنس البشري الفردي الى خط حتمية الوسط الجيوبوليتكية . وأما الجغرافية الحقوقية ، فعلى غرار العلوم السابقة ، فقد حاولت عقد التناغم بين القانـون وحتمية الوسط . والجغـرافية الاقتصـادية نـظّـمت البحث عن الأحداث والمخـططات للوكـالات القـائمـة من أجـل الأخـذ بيـد الـدولـة في تـنـظيم مقـدرات حيـاة ألمانيـا الإقتصادية .

مراكز الجيوبوليتكا العملية والتربوية

ولتنفيـذ برنـامجهم استعمل الجيـوبوليتكيـون مراكـز التعليم العالي . فقـد نـظم هوسهوفر في جامعـة ميونيـخ « معهد الجيـوبولتيكـا » المعروف والأكـثر ما يكـون شهرة خـارج ألمانيا كوسيلة للجيـوبوليتكيـين . وقد زوّد المعهـد بالعـديد من الاختصـاصيين المتفرغين في الجغـرافية والحقـول الملاصقـة لها ، حيث كـان يجري جمـع وفرز وتبـويب المعلومـات المفصلة عن كل جـزء في العالم ، من المنـاخ وخصـائص المسـاحـة والمـوارد الطبيعية الى نظام المواصلات والإنتاج الاقتصادي والتنظيم السياسي والإجتماعي .

وقـد كان العمـل في المعهد يتضمن كـلاً من البحث والتخطيط . وقـد أخـذت بنشاطات هذا المعهد في سنـة ١٩٣٥ الحكومـة النازيـة ، التي بدأت تهتم بـالتخطيط . وهنا لا بد من الإشارة إلى أسماء بعض المؤسسـات التي ظهرت في هـذا الحقل وكـانت ملحقة بالوزارات وهي « المكتب الوطني للبحث والتخـطيط في المدى الحيـوي » وأيضاً « مركز التخطيط الوطني » .

وقد أصبحت جامعة « هيدلبرغ » مركزاً لجَمعية العاملين في الجيوبوليتكا ، وهي المنـظمة التي تضم كـل المهتمين بـالجيوبـوليتكا في الجـامعـات الألمـانيـة . وقـد تـرأس هوسهوفر هذه الجمعية بعض الوقت . وكـانت الجمعية تقـود دراسة الجيـوبوليتكـا على المستوى الجامعي . كما احتكر أعضاؤها دور النشر الألمـانية لأجـل نشر موضـوعاتهم . وقـد أدت مشاريـع هوسهـوفر الشـاملة المتكاملة في التـربية والنشـاط العمـلي الى خلق « جمعية المعلمين الاشتراكية الوطنية » التـابعة لـوزارة الدعـاية في الـرايخ الألمـاني . كما حوت هذه الجمعية مجموعتين للدراسة ، الأولى لإعداد مدرسي المـدارس الوسـطى من

أجل تقديم الأرض : الوطن الأم ومصطلحات الجيوبوليتكا ، والثانية لإعداد أساتذة المدارس العليا من أجل التعريف بالبلدان الأجنبية .

هذا وقد أصبح ألبرت ابن هوسهوفر أستاذاً للجيوبوليتكا في المدرسة العليا للسياسة في برلين . وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٤٣ كتب الجزء الأول من دراسة في موضوع الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا ، وقد نشرت بعد موته في سنة ١٩٥١ . وقد أعدم ألبرت هوسهوفر من قبل الغستابو في ابريل سنة ١٩٤٥ لاشتراكه في نشاط المقاومة السرية ضد هتلر . أما كارل هوسهوفر الأب فقد انتحر في سنة ١٩٤٦ . وبذلك انتهت المأساة البشرية لعائلة هوسهوفر .

نتائج الجيوبوليتكا في ألمانيا

أكبر دليل على كبير تأثير الجيوبوليتكا في ألمانيا هو الدعم الرسمي الذي حظيت به.. ولم يوجد في جمهورية « ويمار » ما جرى الحديث عنه كما جرى عن الفلسفة الوطنية وأهداف الجيوبوليتكا . وعندما انتصر الحزب النازي في سنة ١٩٣٣ وتسلم السلطة ، أعلنت الجيوبوليتكا بشكل رسمي عقيدة للفاشية الألمانية . وعلى أثر ذلك في الحال وقعت الجغرافية الألمانية تحت ضغط الجيوبوليتكا وضاعت فيها . والعاملون في حقل الجغرافية ممن لم يلحقوا بالزعيم الجديد ، إما انسحبوا الى ميدان الجغرافية الطبيعية ، حيث البعد الهادىء عن التفسيرات السياسية أو الزموا الصمت عن طريق رفض نشر منتجاتهم أو السماح لهم بإلقاء المحاضرات .

وبقي الجوبوليتكيون أحراراً لوحدهم في النشر عن مظاهر الجغرافية التي تهتم بالبشر . وكانوا يستمدون الكثير من هوسهوفر . فعبر هؤلاء المذكورين المجهولين وعبر علاقاته السياسية التي عرف أن يستغلها وكذلك المؤسسة التي ترأسها ، تسلط هوسهوفر بشكل كلي مطلق على هذا النوع الجديد من الجغرافية الألمانية . ولذلك فما تبقى من الجغرافية كعلم أصبح دعاية في اللهجة وغير محتمل وفاشياً بالشكل والمضمون وغير مستند الى الحقيقة والوقائع على يد هؤلاء المؤلفين الجدد الذين ذكرنا .

هذا وسقوط ألمانيا النازية استبعد الجيوبوليتكا من الخريطة العقائدية لألمانية الجديدة ، كما أطفأ شعلة الفلسفة « النازية الوحشية » . لكن الانتعاش ولو بضعف عاودها مع الوقت ، إذ عادت الى الصدور في سنة ١٩٥١ « مجلة الجيوبوليتكا » وظهرت الجبهة الفاشية لدراسة الجيوبوليتكا في سنة ١٩٥٤ . فإفلاس الجيوبوليتكا الألمانية ، الذي استبعد حتى الدراسات المشروعة ، في الجغرافية السياسية ، في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن إلاّ مؤقتاً ولفترة قصيرة للغاية ، سيما وأن هناك محاولات لإعادة الجيوبوليتكا الى الوجود تحت ستار الجغرافية السياسية ، إحدى المعاني التي كانت تستعمل بها . وهذا لا يقتصر على ألمانيا ، بل تشارك فيه انكلترا والولايات

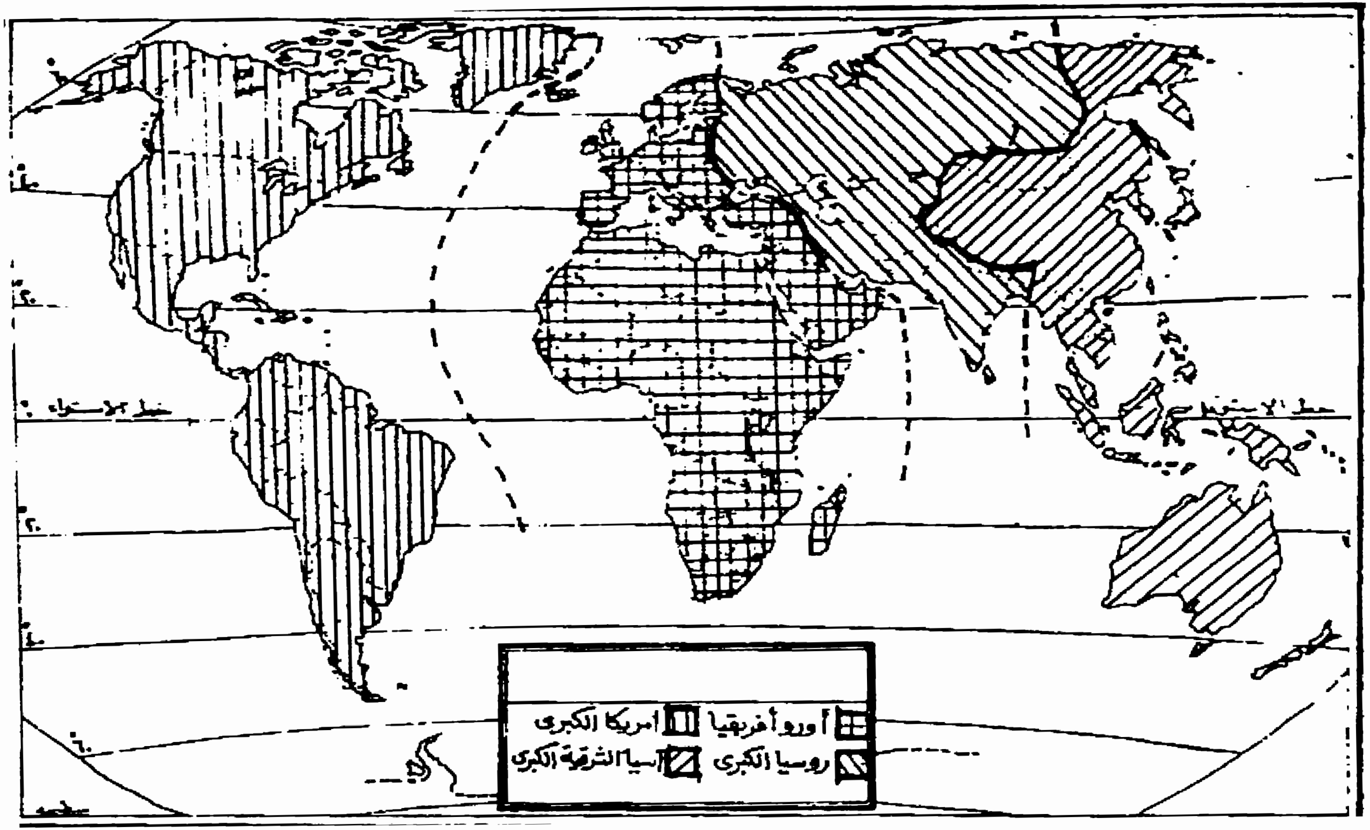
المتحدة الاميركية ، حيث استعملت الأوساط العسكرية في هذه البلدان الامبريالية الجيوبوليتكا بمثابة الوسيط الايديولوجي لعسكرة بلدانها والقيام بالأعمال العدوانية ضد الدول الاشتراكية وبلدان العالم الثالث .

فالجغرافية الصحيحة كان بإمكانها أن تضع في الأفق الصحيح القوة النسبية للدول بالنسبة للموقع الإستراتيجي والموارد الطبيعية والطاقة الإنتاجية ، وكانت قد نبّهت الى أن الوسط الطبيعي ليس بقادر على رسم طريق النشاط البشري بحتمية . فالجيوبوليتكيون جعلوا القوة السياسية تعتمد كلياً على الثروة المادية المعدودة احصائياً ، وهذا هو الغلط الكبير . فقد جمعوا كل المصادر الطبيعية في البلاد وضربوها بكثافة الاستعمال . كما اهتموا بتعداد السكان ، واستناداً الى ذلك قدروا القوة السياسية والعسكرية للبلدان . وبالتالي فقد استبعدوا من حسابهم العامل المعنوي ، عامل القوى المتأتية عن تعايش الناس في الوطن الواحد . بالإضافة الى ذلك فأسطورة التفوق العنصري الألماني أعمت أبصارهم عن القوى الكامنة لدى غير الألمان كأفراد وشعوب .

واتّضحت مع الوقت أهداف الجيوبوليتكيين الحربية . فقد كانوا يخططون لانتعاش القومية الألمانية وسيطرتها على العالم ، بعد غزوه بحرب واحدة . فتحت شعار العرق والأرض تعلم الألمان من قبل قادتهم النازيين الافتخار بإيمانهم بالتفوق العنصري على كل الشعوب وتوقعهم السيطرة على كل أراضي العالم ، على أثر غزوة أخرى في الأجيال القادمة . وفيما كان هتلر يثمر الشعور العنصري كان هوسهوفر ، المتزوج من امرأة من أصل يهودي ، يركز على أهمية الأرض . فقد التحق بالعنصرية شكلياً ، بالرغم من سماحه بنشر المقالات الجغرافية التي تتبنى الفلسفة العنصرية للرايخ الثالث .

وفي إطار « حقلها الخاص » جعلت الجيوبوليتكا من نفسها المبرر الشرعي لألمانيا في حروبها لضم أراضي الغير . فمن كجلين استعارت مفهوم الإكتفاء الذاتي اقتصادياً (Autarcie) ، مع الإشارة إلى استحالة هذه السياسة الإقتصادية عملياً على الدول في عالم اليوم المتشابك ، باستثناء الكبيرة منها والحاوية على معظم ما تحتاج اليه ، مع نسبية ذلك أيضاً بالطبع . ومن راتزل استعارت الجيوبوليتكا مفهوم المدى الحيوي . وهذا الأخير حدده الجيوبوليتكيون الألمان كحق الدولة الألمانية ، الكائن العضوي في الإمتداد لحدود رغباتها . وأهم ما استعارته الجيوبوليتكا هنا هو مفهوم البريطاني السير « هارفرد مكندر » (١٨٦١ ـ ١٩٤٧) عن « الأراضي الداخلية » (أنظر ما سلف في الموضوع : مكندر والجزيرة العالمية والخريطة رقم ـ ٨ ـ) .

بالإضافة الى ما ذكرنا فقد استعار الجيوبوليتكيون الألمان من حركة الألمان العالمية



أوروأفريقيا
أمريكا الكبرى
روسيا الكبرى
آسيا الشرقية الكبرى
خط الاستواء

(Pan German) فكرة « المناطق العالمية » ، مبتدئين بالسيطرة على أوروبا الوسطى ثم أوروبا وافريقيا كخطوة لغزو العالم . وبالإستناد الى التاريخ السياسي الألماني وراتزل وضع هوسهوفر نفسه النظرية القائلة بأن الحدود السياسية هي مجرد التوقف المؤقت للأمة في حالة الحرب وفي طريقها نحو الغزو وضم أراضي الآخرين غير المحدّد .

يتّضح من كل هذه الإستعارات ، التي استعرضنا وبسرعة ، أن الجيوبوليتكا لا تشكل نظرية قائمة بحد ذاتها ، بل هي انتقائية (٩٥) وبشكل برغماتي (٩٦) للغاية ، بحيث يظهر غشها العلمي قبل كذبها العملي الفاضح . فهي أبعد ما تكون عن نظام فلسفي متماسك يبرر ما يطلق من نظريات منسجمة مع بعضها البعض . فالواقع ومما استعرضنا من استعارات يتضح أنها كانت تأخذ من الغير ما يبرر طموحات الرايخ الثالث في عملية غزو العالم والسيطرة عليه . ولذلك فهي أبعد ما تكون عن العلم وأقرب ما تكون الى الكذب إن لم يكن الكذب نفسه . يضاف الى ذلك التفكير الميكانيكي الذي ينتاب النظريات التي تأخذ بها كنظرية مكندر مثلاً وبالتالي تفكيرها هي وبعدها عن المنطق المتحرك ـ المنطق الجدلي ـ الذي يرى ديناميكية المجتمعات في الحكم عليها ، في حين أنها ـ الجيوبوليتكا ـ لأخذها بالمنطق الذي ذكرنا لا ترى هذه الديناميكية في المجتمعات ، سيما وأن التعالي نتيجة العنصرية وحسبان ما ليس بالعلم علماً يجعلها تخطىء في محاكماتها ، بالإضافة للاستعداد النفسي لذلك كما أسلفنا .

هذا وقد لعبت الجيوبوليتكا في دعاوتها دور المساعد والمخرج العملي لديماغوجية هتلر . وبما أن ألمانيا كان عليها أن تقوم بحرب علوانية فقد لعبت الجيوبوليتكا دوراً مساعداً لقادة الحزب النازي في تعبئة الجماهير التي ستكون وقوداً لهذه الحرب وهي غير واعية حقيقة واقع الحال . وقد دخلت الجيوبوليتكا ، وكما مرّ معنا ، في نظام التدريس ، وعلى مراحل حتى الجامعة ، الأمر الذي أدى الى تعصب أعمى لها لدى الأجيال الطالعة ، التي سوف تتحمل أعباء الحرب . وقد توصلت الدعاوة هنا الى تبرير الاعتداء العسكري لدرجة اعتباره أمراً طبيعياً وحتى علمياً ولا مندوحة عنه . كما ساعدت على مزج كل فئات الاعمار وحتى الطبقات الإجتماعية في بوتقة الأمة المتفوقة ، إنما يستثنى هنا بالطبع من غادر ألمانيا رفضاً لهذا الواقع واحتجاجاً عليه ومن بقي في الوضع السري من مؤسسات وأفراد . وبنفس الطريقة اقنعت المتعاطفين والخائنين في البلدان المجاورة بالتعاون مع الألمان ، الأمر الذي مهّد الطريق لفتوحات القيادة العامة للجيش الألماني .

هذا والمعلومات التي كانت تتجمع لدى وكالات الجيوبوليتكا ، وبشكل خاص معهدها في ميونيخ ، كل هذه ساعدت بشكل مباشر في وضع خطط الحرب الألمانية . والنجاحات العسكرية التي أدهشت العالم في ١٩٤١ كانت التنفيذ العملي للمخططات التي نشرها الجيوبوليتكيون الألمان سابقاً . فالواقع ان برنامج الغزو المنشور هذا كان

جريئاً لدرجة أن بدا للدول الأخرى غير واقعي وأقرب شيء الى الحلم . وبالتالي فالدول التي كان بإمكانها وقف زحف الألمان لم تتخذ الخطوات اللازمة في حينه ، الأمر الذي أدى الى الصراع العالمي .

إنما لا بد من الإستدراك مباشرة هنا تجاه هذا الرأي الشائع والذي تأخذ به الموسوعة البريطانية والقول ان الإنصاف يقتضي النظر ومحاكمة هذا التقييم بالإستناد الى الخريطة الطبقية للمجتمع الأوروبي آنذاك ، حيث يتّضح ضلوع الطبقات البورجوازية الحاكمة ، في البلدان التي تحاربت فيما بعد مع ألمانيا ، في مؤامرة هتلر وتشجيعه على الإستمرار في مخططاته بتساهلها اللامحدود تجاهه في بولونيا وتشكسلوفاكيا فيما بعد . فحسن النية لهذه الدرجة وتفسير الأمور بهذه البساطة والسطحية يتنافيان والعلم . فالواقع ان البورجوازية الأوروبية كانت تخشى هتلر بقدر ما تخشى الطبقة العاملة الصاعدة في بلادها ، وكانت تتردد بين واجباتها القومية ومصالحها الطبقية ، فضحّت لفترة بالأولى ، لكنها تداركت فيما بعد الوضع وعادت الى المصلحة القومية وحتى الطبقية على نفس المستوى في عملية الصراع بين الرأسماليين على مستوى الدول ، تخوفاً من سيطرة الرايخ الثالث العالمية . ونتج عن ذلك مقروناً بزج الإتحاد السوفييتي في الصراع رجحان كفة « قوى الديمقراطية » تجاه قوى الفاشية ، التي لقيت حتفها في نهاية المطاف .

هذا وتجدر الإشارة هنا الى أن فشل الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي قد تنبأ به الجيوبوليتكيون نظرياً . فهوسهوفر نفسه كان يخشى روسيا . وقد كان يرى أحد تلامذة مكندر ضرورة ضم قوة ألمانيا لجارتها روسيا ، وقد سر للغاية بمعاهدة آب سنة ١٩٣٩ فيما بين ألمانيا والإتحاد السوفييتي ، ثم صمت على أثر اعتداء ألمانيا على الإتحاد السوفييتي في سنة ١٩٤١ . وقد أتت نتائج هذا الإعتداء تؤكد نظرته الأولى في الموضوع .

بالطبع لا نريد التعليق الطويل هنا حول هذه النقطة التي شرحنا الرأي الميكانيكي السردي حولها والذي يستند الى نظرية مكندر الجغرافية الآنفة الذكر والجامدة لدرجة استاتيكية والتي شوهت علم الجغرافية ، بل نكتفي بالنظر الى الواقع الإجتماعي للمجتمع الإشتراكي الجديد ، الذي جعل من روسيا بلداً صناعياً جديداً وهو الإتحاد السوفييتي ، وكذلك النظر الى المجتمع الجديد مجتمع العمال والفلاحين ، أصحاب المصلحة المباشرة في الدفاع عن وطنهم الجديد - الوطن السوفييتي - لدرجة الإستماتة من حمايته بوجه الغزو الفاشي الوحشي ، هذا الخطر الذي يكشف النقاب عن حقيقة فشل الغزو الكامن في المجتمع الجديد وليس في استاتيكية نظرية مكندر التي لا تستند الى منطق ومحاكمة .

أثر الجيوبوليتكا خارج ألمانيا

إن البلد الوحيد ، الذي اعتمد الجيوبوليتكا بنفس المستوى والقوة التي اعتمدت بها في ألمانيا ، هو اليابان . فاليابان كألمانيا تكونت مع الزمن ، عبر تاريخ طويل من الغزوات الحربية . وقد قامت التقاليد العسكرية اليابانية على أساس غزو العالم بالإستناد الى برنامج « الغربنة » (التشبه بحضارة الغرب وتمثلها) بعد سنة ١٨٦٨ . وبالتالي فأهداف الجيوبوليتكا كانت قريبة كل القرب من التفكير الياباني . هذا بالإضافة الى كون هوسهوفر كان متحمساً لليابان ، الأمر الذي أدى الى الإنتشار الواسع لأفكاره فيها ، وقد أشار هوسهوفر إلى أن اليابان تجسد النموذج الأمثل لعقيدة الجيوبوليتكا ، بالرغم من إشارته الى بعض نقاط الضعف في المحيط الياباني وفي سياسة الحكومة اليابانية . فخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩١٣ و١٩٣٨ كتب هوسهوفر ستة مؤلفات عن اليابان وحدها . هذا الى جانب المقالات التي تناولت الشرق بأكمله وبشكل موسّع والتعليقات في مجلته الشهرية . وقد ترجم بعض مؤلفاته الى اليابانية . كما قامت الجيوبوليتكا ومورست من قبل مجموعة ناشطة مستمدة من الجغرافيين اليابان وعلماء السياسة اليابان أيضاً .

أما إيطاليا الفاشية فقد تجانس برنامج توسعها الجغرافي مع الجيوبوليتكا الى أبعد الحدود ، سيما فيما يعود لإدعائها السيطرة المطلقة على البحر الأبيض المتوسط ، الذي سمي « بحرنا » (Nostromare) . إنما الجيوبوليتكيون الألمان لم يترددوا في الإشارة الى نقط الضعف الداخلية في ايطاليا كقوة ضاربة كبيرة ، وأيضاً ، وهذا هو الأهم ، واقع كونها تعترض طريق التوسع الألماني . إنما لا بد من القول ان الجيوبوليتكا لم تتمكن من تصورات وأحلام أي قسم أو طبقة من الشعب الإيطالي .

أما في فرنسا فكتابات راتزل كان لها كبير الأثر في بعض كبار أنصار الجغرافية البشرية أمثال « ب . فيدال دي لابلانش (٩٧) ١٨٤٥ ـ ١٩١٨) و« ج . بروتهز » و« س . فالو » ، الذين تضمن نظامهم في الجغرافية الاجتماعية الكثير من آراء راتزل ، لكنهم رفضوا الإنسياق في طريق الجيوبوليتكيين الألمان الخطر للوسط وحتميته . وهذا الرفض لشبه العلم عبر عنه كل من « أ . دمنجون » و« ج . أنسل » في كتاباتها . وهذا دليل على حيوية التقاليد الديمقراطية في الشعب الفرنسي وماضيه الثوري (١٧٨٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، ١٨٧٠) في الحفاظ على هذه الديمقراطية ، التي تجذرت في النظرية والنشاط العملي ، بحيث استحال تواجد الجيوبوليتكا حتى في مجرد المجال النظري ، على اعتبار أن في العملي وجد من قام لمناهضة افرازات الجيوبوليتكا العملية ، عنينا الفاشية ، ونكتفي هنا بذكر الجبهة الشعبية وجبهة مناهضة الفاشية في فرنسا

الواقع ان الحرب العالمية الأولى كانت مناسبة لتنشيط الجيوبوليتكا في الولايات المتحدة الاميركية . فحكومة الولايات المتحدة كلفت عدداً كبيراً من الجغرافيين الاميركيين بالقيام بدراسات للمشكلات الأوروبية ، سواءً أكان ذلك في المراحل التمهيدية في الجمعية الجغرافية الاميركية أو سواءاً أكان ذلك بصفتهم أعضاء في وفد الرئيس ويلسون في مؤتمر السلام[٢٩] .

هذا وقد كان بومن رائداً للجغرافيين الاميركيين في الموضوع . كما يعتبر كتابه «العالم الجديد»[٣٠] مرجعاً رئيسياً لمشكلات ما بعد الحرب العالمية الأولى ، خصوصاً وأن صاحبه كان من المتخصصين القلائل في مفاوضات الصلح عقب الحرب العالمية الأولى ، كما كان مستشاراً للرئيس روزفلت أثناء الحرب العالمية الثانية[٣١] (٩٨). .

وهناك مجموعة من الجيوبوليتكيين ، منهم ماهان وسبيكمان ، رأت في القوى البحرية أفضلية تمكنها من السيطرة العالمية . وهذا عكس رأي راتزل ومكندر وهوسهوفر مع مدرسة ميونيخ في افتراض السيطرة المتعاظمة للقوى البرية .

هذا وقائد البحر الاميركي الاميرال الفرد ماهان (A.T. Mahan) (١٨٤٠ - ١٩١٤) هو أقدم هؤلاء الجيوبوليتكيين المحدثين . وقد نال شهرة كمؤرخ وكذلك كإستراتيجي ممتاز . إذن فماهان لم يكن جغرافياً لكنه تعرض في دراساته للموقع الجغرافي وأثره في نمو السيطرة البحرية . فقد أوضح كبير أهمية الموقع البحري ودوره في تاريخ الدولة ، فرأى أن العامل الجغرافي الرئيسي للقوة الذاتية لأي دولة ليست في مساحتها الكبيرة بالأميال المربعة أو بالكيلومترات المربعة بقدر ما هو في طول خطوط سواحلها وطبيعة موانئها . وهو يعني بالقوة البحرية الأسطول البحري مع القوة العسكرية التي يمكنه نقلها بالبحر الى المكان المطلوب . وبالتالي فالتحكم بالبحار يعني بالنسبة اليه التحكم بالقواعد البرية التي تتميز بالمواقع الإستراتيجية المتحكمة بالنقل البحري وكذلك القواعد البحرية المحمية بأشكال السواحل من جهة وعمق الخلفية الأرضية من جهة ثانية . لنتذكر بهذا الصدد رودوس وقبرص وجبل طارق وقناة السويس وقناة بناما وغيرها .

وعندما يشمل ماهان العالم كله بنظرته الاستراتيجية يصبح للسيطرة البحرية أهمية كبيرة وذات طابع جغرافي أكبر . وقد تجلت هذه النظرة الجغرافية الجيوبوليتيكية لديه ولأول مرة في كتابه « مشكلات آسيا » ، الذي نشر عام ١٩٠٠ ، حيث التركيز

---

(٢٩) R. Hartshorne, American Geography Inventory Prospects, Syracuse, 1954, p. 170

(٣٠) I. Bowman , The New World , Problems in Political Geography, New York 1921.

(٣١) د. محمد عبد الغني سعودي ـ الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١٣

الـواضح عـلى مشكلات أوروآسيـا[٣٢] . وقد رأى مـاهان أن القـارات الشماليـة هي مفتاح السيطرة العالمية وأن قناتي السويس وبنـاما هـما الحدود الجنـوبية لعـالم الشمال ، حيث التكاثف في الحركة التجارية وكذلك السياسة العالمية .

كما يؤكد مـاهان عـلى كون أوروآسيـا هي الجزء الأهم في العـالم الشمالي وكـون روسيا تحتل موقعاً أرضياً مسيطراً في آسيا يمنحها المنعة في وجه المهاجمين ولدرجة يستحيل غزوها . ومع ذلك فهو يرى في هذا الموقع الأرضي المنيع سيئة كبيرة وهي في كونه كتلة أرضية حبيسة .

ويرى ماهـان في المناطق الأسيـوية بـين خطوط العـرض ٣٠ و٤٠ درجة شـمالاً مناطق الإحتكاك والصراع بين روسيا وبريطانيا ـ بين القوى البرية والقـوى البحريـة . هذا وبما أنه كان على قناعة بأن القوى البحرية هي مفتاح السيطرة العالميـة ، كما سلف ذكـره ، فقد تنبأ بإمكـان التحالف البريطاني الاميـركي الوصـول الى السيادة العـالمية بـواسطة قـواعد عسكـرية تحيط بـأوروآسيا نـظراً لتفوق الحـركة البحـرية عـلى الحركـة البرية .

وبـأكثر من الملمـوسية والتفصيـل فقد تحـدث ماهـان عن تحالف بـين الولايـات المتحدة وبريطانيا فألمانيا واليابان موجـه ضد روسيـا والصين . وبـالتالي فقـد كتب قبل مكنـدر عن أهمية الجـزيرة العـالمية (أورو ـ آسيـا) وعن الهرتـلاند (روسيـا) . لكنـه توصل الى نتائج هي عكس النتائج التي توصل اليها مكندر . وتعليل ذلك من الممكن أن يكون ، قبل كل شيء ، كونه رجل بحر وعلى قناعة مـطلقة بـأولويـة الاستراتيجيـة البحرية ، ثم كونه كان متأثراً ، من دون شك ، بـالأحداث والأحـوال السياسيـة التي عاصر ، حيث كانت بريطانيا في قمة مجدها العالمي ؛ مستندة في ذلك الى موقع جزري آمن (قاعدة بحرية ذات عمق أرضي) وحائزة على أكبر أسطول بحري حربي وتجاري في العالم ، مع قـواعد حـربية هـامة عنـد مداخل البحار وعـلى طول شـرايين التجـارة البحرية العالمية . كذلك تنبؤه ببزوغ نجم أميركـا يعود الى كـونها دولة شـاسعة بشكـل جزيرة ضخمة آمنة من أحداث وقوى أوروآسيا .

وبناء عليه فقد أهاب ماهان ببـلاده كيا تـولي اهتمامـاً كبيراً بحـدودها البحـرية ولعب دوراً بارزاً كبيراً في الدعوة لانشاء أسطول أميركي وشق قناة بناما والحصول على قواعد بحرية أميركية في الخارج (احتلال الفليبين سنة ١٨٩٨ بعد الحرب مـع اسبانيـا وهزيمتها وفرض الحماية على جزيرة كوبا واحتـلال جزر جـوام وهواي في وسط المحيط

---

(٣٢) A.T. Mahan, the Problems of Azia and its effects upon International policies, Boston 1900

المادي وامتلاك بورتوريكو لتأمين الملاحة في الكارايبي)[٣٣] . وبالتالي ففي ذلك دليل على إمكانية الآراء الجيوبوليتيكية خدمة مصالح الدولة ، على غرار ما فعل هوسهوفر وربما كان الفرق بين ما هان وهوسهوفر في هزيمة ألمانيا[٣٤] .

والآن لا بد لنا قبل الإنتقال الى سبيكمان من وضع بعض النقاط على حروف ما استعرضنا من آراء لدى ماهان .

واضح هنا أننا تجاه الحتمية الجغرافية وبالتالي التاريخية من جراء تقسيم العالم الى القارات الشمالية والجنوبية ، والذي لمسناه في القوى البرية في الجيوبوليتكا عند الجيوبوليتيكيين الألمان . هذا في حين أن حقيقة التفوق ، الذي يمكّن من السيطرة العالمية ، تكمن في كون الشمال يتألف على الإجمال من بلدان متقدمة والجنوب من بلدان متخلفة- بلدان العالم الثالث . وبالتالي فليس التواجد الجغرافي ـ الحتمية الجغرافية ـ هو المحدد والمقرر في نهاية المطاف إنما مستوى التطور الإقتصادي الناتج عن طريقة انتاج الخيرات المادية لدى البلدان المتقدمة والذي يمكّنها من التفوق ، حيث يصبح التواجد الجغرافي مساعداً ليس إلا ، وحتى شبه متوج إجتماعي لمستوى تطورها الإقتصادي ـ الإجتماعي بكلمة الحضاري .

هذا كما أن تفوق الحركة البحرية على الحركة البرية لدى بريطانيا والولايات المتحدة لا يعود للبحر وسهولة التحرك عليه بالنسبة للبر وصعوبة التحرك عليه وأحياناً حتى الانحباس ، بل التفوق هنا في الحركة البحرية يعود للعمق البحري لدى الولايات المتحدة وكذلك لدى بريطانيا ، حيث يعوض التوازن مع حليفتها بمستعمراتها آنذاك . مضافاً في واقع الحال الى هذه الحركة الأهم وهو المستوى الرفيع للتطور الإقتصادي فيهما والذي يمدهما بإمكانية الحركة البحرية المذكورة والمصحوبة بالطبع بالتطور الحربي المتفوق والذي يجب أن يكون متفوقاً على مستوى التطور لدى القوى البرية . وهنا للقواعد البحرية كبير الدور المساعد ، على اعتبار أنها تأتت عن التفوق الإقتصادي الذي أعطى التفوق الحربي ، الذي مكن من السيطرة على هذه القواعد كمراكز أو محطات لماكينة السيطرة العالمية للحركة البحرية .

فالواقع ان تفوق بريطانيا آنذاك لا يعود للشكل والقواعد فقط وإنما لمستوى التطور الإقتصادي وبالتالي الحربي ، الذي مكّنها من السيطرة على هذه القواعد والحفاظ عليها والإستمرار بالتطور .

---

(٣٣) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٠٥ وكذلك د. فتحي محمد ابو عيانة ، دراسات في الجغرافية السياسية ، ص ٣٧ .

(٣٤) المرجع نفسه .

أما اعتبار هزيمة ألمانيا كمؤشر للفرق بين ماهان وهوسهوفر بالنسبة لدور الآراء الجيوبوليتيكية في خدمة مصالح الدولة فأمر في منتهى التبسيطية وأحادي الجانب. بمعنى آخر ان الآراء الجيوبوليتيكية لم تهبط من السماء، فهي على علاقة جدلية بالتطور الإقتصادي للبلاد وتأتي لتنظّر ما يحتاجه هذا الإقتصاد في تطوره وهو يسيطر على الدولة - عبر طبقته البورجوازية - التي هي بمثابة السلطة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصادياً. وهذا يفضح بالتالي الآراء الجيوبوليتيكية - التعبير التنظيري لمصالح هذه الطبقة المسيطرة - اقتصادياً وسياسياً - في امتدادها الإقتصادي، وتأمين سيطرتها وتوسعها الإقتصادي في المدى الجغرافي، حيث لم تصطدم الولايات المتحدة بقوة عظمى (اسبانيا كانت في طور التقهقر) توقفها عن توسعها، سيما في البحر، في حين أن ألمانيا اصطدمت في البر الأوروبي، مجال امتدادها المباشر والوحيد بعد ان استعمر العالم بكامله بقوة مثيلة سواءً أكان ذلك في الشرق حيث الإتحاد السوفييتي أم الغرب حيث بريطانيا مع حلفائها، ولو بعد تلكؤ، كما سبق وشرحنا ذلك في العمق المضموني وليس بالشكل السطحي.

والآن بإمكاننا الإنتقال الى نيقولا سبيكمان (١٨٩٣ - ١٩٤٣) (N. Spykman) خليفة ماهان في استراتيجيته التي تقوم على مناهضة تفوق الهرتلاند وسيادته. لكنه مع ذلك لم يتفق مع ماهان في سيادة القوى البحرية وبقي متأثراً في كل أفكاره ويعمق بمكندر بكل شيء ما عدا النتائج السياسية.

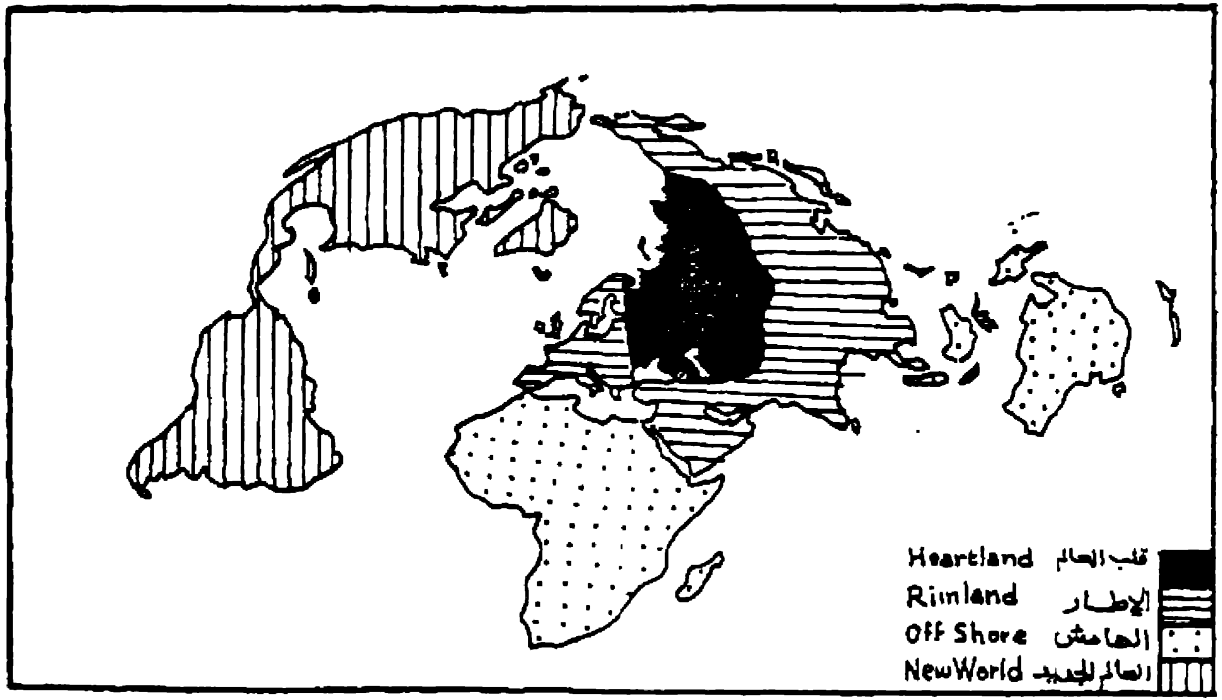
لقد كان سبيكمان يخشى سيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية ومن ثم على الهرتلاند الأوروآسيوي فالسيطرة على العالم. ولذلك فقد كان يرمي الى عقد محالفة بين الولايات المتحدة وبريطانيا كقوة بحرية والإتحاد السوفييتي كقوة برية لفرض منع ألمانيا من تنفيذ مخططها العالمي.

كما رأى سبيكمان في الهلال الهامشي الذي يحيط بالهرتلاند عند مكندر مفتاح السياسة العالمية فسماه الإطار (Rimland) أو الحافة التي تضم أوروبا البحرية (الغربية) والشرق الأوسط والهند وجنوب آسيا والصين. وهذا الإطار، الذي يشمل الدول الواقعة بين الإتحاد السوفييتي والدول الغربية البحرية، يحتوي العدد الكبير من السكان ومصادر الثروة إضافة الى استخدام البحر كخطوط حركة أساسية للتجارة والحرب[٣٥] (أنظر الخريطتين رقم -٩- و-١٠-).

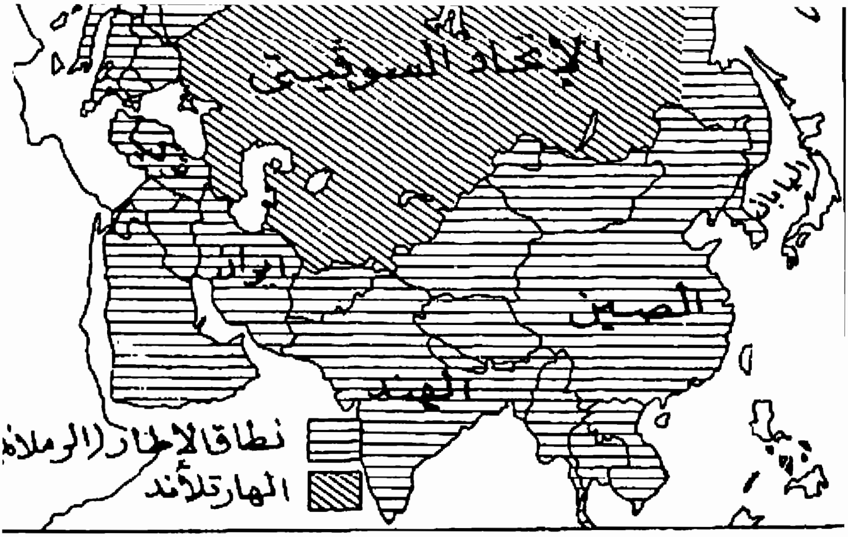
---

(٣٥) بتصرف عن د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا، ص ١٠٥ - ١٠٦.

الخريطة رقم -٩-



عالم سبيكمان ١٩٤٤



نظرية الإطار لسبيكمان

في الحقيقة فإن سبيكمان في كتاباته[٣٦] في الموضوع يتبنى آراء مكندر لكن
كس النتائج بقوله : « من يحكم الإطار يحكم أوروآسيا ، ومن يحكم أوروآسي
حكم في مصير العالم »[٣٧] (٩٩) . على أن تقطع الإطار المذكور نفسه وتقاسمه بي
نوى الأوروبية والاميركية يحول دون قيامه بالدور المطلوب المذكور . لكنه إذا
كنت دولة واحدة من السيطرة عليه يصبح بإمكانها السيطرة على العالم . وسبيكما
شي أن تحتل ألمانيا أوروبا الغربية فتسيطر على الإطار . أما الهرتلاند ، فبالرغم م
ترافه بأنه بالحق والحقيقة قلب العالم فإنه يعتبره قلباً ميتاً لأنه حبيس الإطار من جه
توندرا و المحيط القطبي من جهة ثانية . هذا بالإضافة الى كونه ـ الإطار ـ قلي
روات ، باستثناء تركستان والأورال ، على اعتبار أن المتبقي منه أراض موحشة جا
بثة بالغابات المخروطية الباردة على مسافات شاسعة وأراضي الصقيع الدائم[٣٨] .

(٣ . Spykman, American Strategy in World Policy, New-York, 1942
. Spykman, the geography of Peace, New-York, 1946.

١) نقلاً عن د. محمد ريا ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٠٦ .

١) المرجع نفسه .

وفي ما ذكرنا الآن بالضبط تتجلى عدم واقعية سبيكمان وبعده عن الإمكانية العملية . فواضح ومعروف أن منطقة الإطار لا يمكن لها أن تكون قوة واحدة . هذا بالإضافة الى كون الإطار ليس سوى نطاق هامشي مهدد من الهرتلاند بالداخل والقوى البحرية الهامشية (off shore) في الخارج وبريطانيا واليابان وشمال افريقيا من مصر الى المغرب . وبالتالي فنجاح قوى الإطار في تكوين وحدة أوروبية غربية رهن بفرض أوروبا المتحدة سلطتها المطلقة على البحر الأبيض المتوسط بأكمله والشرق الأوسط كمقدمة للسيطرة على كامل افريقيا واستراليا ومن ثم الاستيلاء على بقية الإطار في آسيا الجنوبية والشرقية(٣٩) .

فالحقيقة إن أهمية الإطار ليست في إمكان تشكله كقوى موحدة بقدر ما هي في كونه يقع تحت تأثير المنافسة بين القوى الخارجة عنه : أميركا ، اليابان ، بريطانيا والإتحاد السوفييتي . وحتى افريقيا جنوب الصحراء واستراليا هي أيضاً في مجال هذه المنافسة . كما أن دور افريقيا في هذه المنافسة والصراع يزداد وضوحاً مع الوقت . وقد سبق لمكندر أن اعتبر افريقيا الهرتلاند الثاني(٤٠) . لكنها لا تزال مرتبطة بعلاقات سياسية استراتيجية اقتصادية مع دول الإطار .

وبالتالي فبقاء الإطار مقسماً بين العديد من الدول المستقلة أو المحايدة أو الداخلة في فلك دول أخرى يحفظ بقاء توازن القوى العالمية ويحول دون سيطرة قوة واحدة على العالم . هذا بغض النظر عن تفوق الحركة في الإطار للدول مع القوى الداخلية الكبرى كالصين مثلاً على الحركة مع القوى البحرية التي يمكن أن تدعم هذه الدول في الإطار كالولايات المتحدة الاميركية من تدخل القوى الداخلية(٤١) .

الواقع ان الحقيقة ليست ، في نهاية المطاف، في ميكانيكية الهرتلاند والإطار واستحالة فرضية توحيده وما سقنا بهذا الصدد في المتن والهامش من تعليلات ، بل في وجود نظام اقتصادي اجتماعي جديد ـ النظام الإشتراكي ـ وقف في وجه سعي السيطرة العالمية للولايات المتحدة (النظام الرأسمالي) والمقبولة ضمناً من معظم الدول الرأسمالية حفاظاً على بقائها ولو في إطار الدرجة الثانية . نقول هذا بالرغم من التحالف المصلحي الذي حصل مع الإتحاد السوفييتي فترة الحرب العالمية الثانية وكان للقضاء على النازية في ألمانيا ليس إلا . وبهذا الصدد فإن كتابي جان جاك سرفان شرايبر « التحدي الاميركي » و« التحدي العالمي » مرجع بليغ يتحدث بالأرقام والمعطيات العلمية عن أبعاد السيطرة الإقتصادية ـ والتي تستتبعها السيطرة السياسية

---

(٣٩) نقلاً عن د. محمد رياض بتصرف ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٠٦ .

(٤٠) المرجع نفسه ص ١٠٧ .

(٤١) المرجع نفسه ص ١٠٧ .

حفاظاً عليها - للولايات المتحدة الاميركية على أوروبا والعالم ، والمقبولة ضمناً وبتزاحم فيما بين الدول الأوروبية لجذب رأس المال الاميركي اليها . ولا يقف في وجه هذا التحدي الاميركي للولايات المتحدة الاميركية سوى الإتحاد السوفييتي .

كذلك فإن عملية حفظ التوازن العالمي بواسطة الإطار لإستحالة السيطرة عليه فهي كذلك مفعمة بالميكانيكية ولا ترى جوهر ما سلف وذكرنا مباشرة مقروناً بالطبع بالتسلح النووي ، خصوصاً بالنسبة للجبارين ، بحيث تستحيل المواجهة بينهما لأنها تؤدي الى فناء البشرية ودمار العالم . إنما هذه الإستحالة يُنفّس عنها بواسطة الحروب المحلية عبر حركات التحرر الوطني والحروب الأهلية المضادة لها .

أخيراً فيما يعود لتفوق الحركة في الإطار مع القوى الداخلية على الحركة مع القوى البحرية خارجه ، فمرّده بشكل عام ، الى المصلحة في التطور للخروج من التخلف ، والتي تتأتى أكثر بكثير من الدول الداخلية الكبرى كالصين (دول اشتراكية) . هذا في حين أن دول الخارج (كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية) لا مصلحة لها في إخراج هذه الدول من التخلف ، إلا في حدود معينة (حوار الشمال والجنوب) ، لأن ذلك ضد مصالحها الإقتصادية . يستثنى من ذلك الإتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية .

القوى الجوية في الجيوبوليتكا (رينر ، دي سيفرسكي)

الواقع ان تطور الطيران المذهل ، مقروناً بولوج الفضاء والإقامة فيه ، أدى الى تطور الآراء وتنوعها فيما يعود للتشكل الجيوبوليتيكي للعالم ، منذ أواسط هذا القرن الحالي وبشكل خاص أواخره التي نعيش .

فجورج رينر (G. Renner) ، في كتابه « السلم بالخارطة »[٤٢] الذي صدر في العام ١٩٤٤ ، أي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يرى أن الطرق الجوية ربطت بين الهرتلاند الأوروآسيوي وهرتلاند أصغر في أميركا الشمالية عبر المنطقة القطبية . وبالتالي فالطيران وتطوره أدى الى تشكيل جديد للهرتلاند امتد في نصف الكرة الشمالي عبر المنطقة القطبية . إنما هذا الهرتلاند الجديد مهدد بالخطر من إحدى القوتين اللتين تحتلانه وهما : الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة . فالأول يهدد بقية الهرتلاند في أميركا والثانية تهدد بقيته في آسيا . على أن رينر يضيف ان الهرتلاند الجديد بإمكانه أن يكون منطلقاً للسيطرة العالمية ، لتميزه بالقرب المكاني من بعضه بواسطة الطيران وإمكانيات النقل البحري والبري أيضاً ، فتتحول بالتالي المنطقة القطبية الشمالية الى بؤرة للحركة تجعلها مفتاح السيطرة العالمي .

---

(٤٢) G. Rennon , Peace bv the Map , New-York 1944

في إطار التكرار المتنوع ، الى حد ما ، في نقدنا للمنطق الشكلي الميكانيكي ، نرى في هذه الفكرة الجيوبوليتيكية تعامياً وتحاملاً مبطناًعلى النظام الإشتراكي الجديد ، بالرغم من التعايش السلمي بين النظامين . والتحامل هنا هو نتيجة لما ذكرنا من تعام . بمعنى آخر استحالة الإتحاد بين الجبارين تعني ، في نهاية المطاف ، بالنسبة لرينر ، ضرورة سيطرة الولايات المتحدة على الإتحاد السوفييتي . وهذا يعني في لغة السياسة تأجيج حدة الحرب الباردة ورفض التعايش والتهيئة لشن حرب عدوانية على الإتحاد السوفييتي ـ حصن الإشتراكية من قبل الولايات المتحدة الاميركية ـ قلعة الرأسمالية . وإذا ما كان ذلك مستحيلاً ، من جراء التسلح النووي، فليكن مع الوقت بالحروب المحلية التي سبقت الإشارة اليها . هذا بغض النظر عما يصرف في الدولتين الكبيرتين من أموال على التسلح بالإمكان ، إذا ما صرفت على العمل السلمي وتغذية الناس ، إنتفاء الجوع في العالم .

أما الكسندر دي سيفرسكي (A. de Seversky) ففي بحث له تحت عنوان « القوة الجوية مفتاح البقاء »[٤٣] نشر في العام ١٩٥٠ ، فقد رسم خريطة ذات مسقط قطبي ، وضع فيها ، الاميركيتين جنوب القطب وأوروآسيا وافريقيا شمال القطب . وبناءً عليه فأول تقسيم للعالم بالنسبة إليه كان التقسيم التقليدي الى العالم القديم والعالم الجديد . ويتضح من هذه الخريطة « المفذلكة » ان السيادة الجوية الاميركية تغطي الاميركيتين في حين السيادة الجوية السوفييتية تغطي جنوب شرق آسيا وافريقيا والصحراء الكبرى .

هذا بالإضافة الى انفلاش القوة الجوية الاميركية على الهرتلاند الأوروآسيوي وبالمقابل القوة الجوية السوفييتية على أميركا الشمالية . كما أن منطقتي النفوذ الجوي المذكورتين تتلاقيان وتتصادمان في مناطق أخرى في أوروبا الغربية وشمال افريقيا والشرق الأوسط .

وبالتالي فهذه المناطق ، حيث يتداخل النفوذ الجوي للدولتين الجبارين هي مناطق الحسم في أي معركة بينهما . وبناءً عليه فالقوة الجوية لها الدور الحاسم في كسب السيطرة على العالم .

مجددا نرى هنا ميكانيكية العلاقة ـ النفوذ وتداخلها ، بحيث أن ما ذكرنا من تعليق ونقد بالنسبة لآراء رينر يصلح هنا بالنسبة لآراء دي سيفرسكي . نقول هذا خصوصاً وأن آراء دي سيفرسكي تكملة لآراء رينر ، مع الإختلاف بينهما في نتيجتين هامتين ، رغم كونهما غير مؤكدتين . فالنتيجة الأولى تكمن في أنها تتأتى عن الخريطة

---

(٤٣) A.P. de Seversky, Air Power, Key to survival, Simon and Schuster New-York 1950

المصطنعة التي تتنافى مع الواقع الطبيعي (١٠٢) والنتيجة الثانية عن الإرتباط بمبدأ اعتبار السيطرة الجوية موصلة الى السيطرة العالمية . إنما المهم هنا هو أن هذه السيطرة الجوية مستحيلة في عالم اليوم ، خصوصاً فيما بين الجبارين . وذلك من جراء الأسلحة النوويةً في البر والبحر والجو ، بحيث أن الحرب الشاملة أصبحت مستحيلة واستعيض عنها ، كما ذكرنا أكثر من مرة ، بالحروب المحلية وبواسطة الأسلحة البرية والبحرية والجوية ، حسب الظروف والإمكانيات والعلاقات الإقليمية والدولية للمتصارعين المحليين .

هذا مع الإشارة ، بالمناسبة ، الى أن دي سيفرسكي لا يؤيد الحروب المحلية الصغيرة ، كما حدث في كوريا والهند الصينية ، « لأنها تستنزف قوة الولايات المتحدة الاميركية دون أن تكون ذات أثر ملموس على الإتحاد السوفييتي ، ويرى أن ردع الإعتداء الشيوعي لا يتم إلا إذا شعر بتهديد قوة جوية ضاربة على نطاق واسع »[٤٤] . إنما ليسمح لنا أن نضيف وماذا ستكون النتيجة إذا ما قوبلت القوة الجوية الضاربة على نطاق واسع بمماثل لها أو حتى بدون ذلك بالسلاح الذري ؟

هذا بالإضافة إلى أن البعض يرى أن السلاح الجوي لم يأت ببعد ثالث جديد إنما هو التكملة للسلاح البري والى حد ما البحري ، اللذين بقي لهما دورهما . هذا مع الإشارة الى التغيّر الجذري في الإستراتيجية الحربية من جراء الصواريخ العابرة للقارات ، حيث نعود الى القوى الجوية .

هذا ولا بد قبل إنهاء هذا الفصل من الإستعراض النظري والتلخيص المكثّف لرأي كل من المدرستين اللتين تتصارعان في الموضوع ، بالرغم من السعي للتعايش السلمي بينهما ، على اعتبار أن الحقيقة والكذب يرفضان التعايش ، حتى لو قبل به الناس .

الجيوبوليتكا والمدرستان الماركسية والبورجوازية

الواقع أن الماركسية اللينينية رفضت كلياً ، بل كانت ضد الإعتراف بأي أثر للوسط الطبيعي على حياة الدول والمجتمعات ، كما لم يكن للحتمية الجغرافية مكان في نظامها . هذا والجغرافيون السوفييت ، أمثال «ج . و. سميجونف » وغيره هاجموا الجيوبوليتكا الفاشية وكذلك ممثلي الامبريالية والإستعماز والإستعمار الجديد في الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا . كأني بهم يرون في هذه الأشكال الثلاثة الأخيرة امتداداً للجيوبوليتكا أو التطبيق العملي لها حتى لو لم تكن قائمة ، سيما وأن البلدان الامبريالية تعمل بها تحت ستار الجغرافية السياسية .

---

(٤٤) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٥٣٤ .

وأما العلماء الاميركان والإنكليز فلم يلقوا بالاً للجيوبوليتكا في البدء ، على أساس أنها ليست بعلم ولا تستحق الدراسة . هذا والجيوبوليتكيون الألمان ومنهم هوسهوفر نفسه ، لم يستلفتوا أنظار الجمهور المتكلم بالإنكليزية ، بالرغم من عملهم الدؤوب خلال فترة عشرين سنة ، إلا على أثر الحرب وفي سنة ١٩٤٠ حيث ظهر العديد من المقالات والتعليقات في الموضوع . وفي سنة ١٩٤٢ تحدثت لا أقل من خمسة كتب عن مصدر وأساس الجيوبوليتكا الألمانية وحلّلتها . وفي سنة ١٩٤٢ ظهر كتاب « الإستراتيجية الاميركية في علم السياسة » لـ « نيقولا ج. سبيكمان » ، الذي وضع نموذجاً جديداً للجيوبوليتكا الاميركية ، التي أصبحت موضة العصر .

فسبيكمان اعتمد نظرية مكندر للعالم الجديد بالإستناد الى خريطة مركزة علمية ، كما وصل الى نتائج مماثلة بالنسبة لإتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية . أما بويمن فرأى ، بالإستناد الى الإمكانية الجغرافية ، في العامل البشري العنصر الأساسي ، وتصوّر بالتالي الزحف الدائم لما سماه « جبهة الحضارة » ضد الفراغ ، حيث المناطق غير المتنجة ، وضد البربرية ، حيث المجتمعات السيئة التنظيم أو غير المنظمة ، وهذا يشكل ، حسب رأيه ، النصر للإنسان على الطبيعة ، النصر للحضارة . وأما هنتنفتن فبقي على الحتمية الجغرافية واستند الى نظرية للجفاف في تفسير التاريخ .

بالطبع يرمي بويمن في تنظيره هذا وكذلك هنتنفتن الى تبرير الإستعمار الجديد لبلدان العالم الثالث . فقد لمسنا في الممارسة السياسية العملية نظرية ملء الفراغ هذه وعشناها . هذا مع الإشارة إلى أن التشابه بالشكل من زاوية الجيوبوليتكا ، بالنسبة للإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية يحمل بالمضمون خلافاً جذرياً ، بالإمكان تلمسه السريع في النتائج لتعامل بلدان العالم الثالث مع كل من الجبارين على مختلف الأصعدة ، لا سيما الإقتصادية ، التي هي جوهر القضية في نهاية المطاف ، وتشكل الأساس الصحيح لبقية الأصعدة ، سواء كان السياسية أم الثقافية .

إنما يبدو لنا أن الحقيقة ليست في الرأي المساق والشائع للموسوعة البريطانية بل في موقف البورجوازيات الأوروبية المائع تجاه النازية والذي أدى الى الصمت الفولاذي ، بحيث بقي لا يسمع بالجيوبوليتكا طيلة عشرين سنة تقريباً ، ولم تفتح الأبواب لها إلا في الأربعينات على أثر الحرب والخطر المداهم لمصالح هذه البورجوازيات الأوروبية . فتغير الموقف على أثر ذلك للفضح ثم للحذر فيما بعد ، سيما لدى الولايات المتحدة الاميركية غير البعيدة عن هذه النظرة إذا ما تذكرنا « شرعة القدر » ، التي ظهرت لديها في القرن التاسع عشر فيما بين ١٨٣٠ و١٨٦٠ وكما مرّ معنا .

هذا وقد امتد نطاق الجيوبوليتكا الطبيعي مؤخراً ليشمل الأبعاد الثلاثة ، نتيجة تطور التكنيك والتكنولوجيا والأخذ بمنجزات العلم الضخمة في الميدان العملي . فقد دخلت في نطاقها المناطق الصحراوية الشاسعة ، لما تحويه من مصادر للطاقة ومواد استراتيجية . كذلك دخل في نطاقها المدى الجوي ، حيث أخذت تسبح السفن الفضائية والأقمار الإصطناعية والصواريخ الخ . . وأيضاً دخل في نطاقها قاع المحيطات والبحار ، الغني بالخامات لدرجة أعطاه رئيس الولايات المتحدة الاميركية « ترومان » الصفة الوطنية وليس الدولية . وهذا يفسر أطماع الولايات المتحدة الاميركية وتبريرها سلفاً للإعتداءات المحتملة ، لأجل النفط بشكل خاص ، وخرقها الأجواء الجرية للبلدان الأخرى .

نتائج الجيوبوليتكا

ظهرت نتائج الجيوبوليتكا أكثر ما يكون في رسم الخرائط ، حيث اعتمدت البساطة للتقريب الى الفهم ، فاستعملت على سبيل المثال الظلال الباهتة والمتكاثفة ، وكذلك الأسهم المشيرة والخطوط العريضة وغير ذلك بالإضافة الى الصور . فأصبحت الخريطة بالتالي سلاحاً قوياً . وقد انتشرت الخرائط التي تشير الى العلاقات المتبادلة فيما بين كل أجزاء العالم او معظم أجزائه . وهذا يعبر عن « التفكير العالمي » ان جاز التعبير . وقد كان هذا الشكل الوسيلة الانطلاقية لدى هوسهوفر لأجل السيطرة العالمية الناجحة من قبل الألمان . فالقرن العشرون جعل « التفكير العالمي » الأساس لفهم العالم بالنسبة لكل انسان . إنما لا بد من الإشارة الى الفرق بين استعمال هذه العبارة اليوم واستعمالها عند الجيوبوليتكيين .

وأيضاً اليوم لا تستعمل هذه العبارة بنفس القصد ، فالبعض يفكر عالمياً لتلبية حاجات اقتصادية دون التفكير بمصالح الغير ، والبعض الآخر لمساعدة اقتصاد الغير دون نسيان مصلحته في الوقت نفسه . فالولايات المتحدة الاميركية ترمي في تفكيرها العالمي الى السيطرة على العالم لصالح اقتصادها ليس إلا ، في حين أن الإتحاد السوفييتي وباقي البلدان الاشتراكية ترمي الى مساعدة العالم في إطار المنفعة المتبادلة طبعاً وليس لسواد العيون .

لقد أصرّ الجيوبوليتكيون على ضرورة المعرفة المنظمة والمفصّلة عن الأرض المعدّة للإستعمال من قبل الحكومات والدول . وقد قام بهذه المهمة معهد هوسهوفر للجيوبوليتكا في ميونيخ . وقد ظهر العديد من الوكالات المماثلة لهذا المعهد خلال الحرب لدى الدول التي أصبحت في حرب مع ألمانيا ، إنما كانت في مستوى معلوماتها دون الوكالات الألمانية والمعهد الألماني المذكور ، كون هذه الأخيرة كانت على استعداد منذ وقت طويل ومموّنة بكل ما تحتاج إليه ، عكس الوكالات التي أشرنا إليها في الدول المتحاربة مع ألمانيا .

ففي أيام السلم ، كما في أيام الحرب ، فإن الدول التي تستورد خيراتها من مختلف أنحاء العالم ، بإمكانها معرفة توزع هذه الخيرات الجغرافي ، لتستفيد منه عند اللزوم ، كما أن الدول تراقب بشكل مستمر المصادر الطبيعية في بلادها . هذا وتزايد السكان المستمر ، وكذلك سرعة النقل والتنقل ، تزيدان الحاجة الملحة والمتنامية الى المعرفة الحديثة عن العالم . فالمسح الجغرافي الذي تقوم به الحكومات ذو فائدة مستمرة وشاملة .

لقد اعتبرت الجيوبوليتكا مفيدة للحرب ، فهي توسع أفق العمليات العسكرية في اتجاهين ، وذلك بإضافتها الإستراتيجية السياسية إلى الإستراتيجية العسكرية ، وبإعدادها المسبق لأقلمة المحارب مع كل وسط طبيعي يتوقع أن يصبح مسرحاً للعمليات الحربية . بالإضافة الى ذلك يفترض في الجيوبوليتكا أن تساعد الحكومات في وضع السياسة الخارجية . إنما يتساءل المرء عما إذا كان هذا المجال افتخاراً من الناحية الإنسانية .

والتخطيط كان أساس الجيوبوليتكا . ففي كل من ألمانيا واليابان استند في حرب الغزو على تقديرات الجيوبوليتكا المخططة لقوة « المحور » وقوة الخصوم . وقد استند في ذلك الى الإختبار القائم على كون الوسط الطبيعي المتاح لأي دولة هو الذي يقرر كيف ستستعمل هذه المساحة ومركزها الإستراتيجي وسكانها وتعاونهم المتبادل . وفي الحرب اتضح لهم أن خصومهم لم يخططوا للحرب إلا الجزء اليسير من إمكاناتهم القابلة للتعبئة . كما بالغوا في عامل الإختبار الذي أشرنا اليه ، على اعتبار أن التقاليد العسكرية في البلدين - ألمانيا واليابان - المعنيين ليست انعكاساً للواقع الطبيعي بقدر ما هي نتيجة للصراعات المتوالية عبر الزمن . فتخطيطهم كان يستند الى تقدير مسبق وخاطىء للقوة التي كبروها لديهم واستقلوها لدى الخصوم ، وبالتالي فانتصاراتهم دامت حتى تمكن خصومهم من تنظيم وإعادة تصميم امكاناتهم وطاقاتهم لتعبئتها واستعمالها من أجل الحرب بشكل يؤمن هزيمة ألمانيا واليابان ، وقد حصل ذلك بالفعل .

فالتخطيط هو الهدف المنشود هنا إذا كان القصد استخدام الجيوبوليتكا لكل العالم كمجموعة تنتظم . إنما الواقع ان الكلمة استعملت بقصد أن على كل دولة أن تضع سياستها الوطنية ، بعد تقدير وسطها الطبيعي ، كشرط ضروري لا مندوحة عنه ، وذلك لمعرفة مركز قوتها . وهذا المفهوم الذي تبناه البعض معتدل ويختلف عن المفهوم الألماني في الموضوع الذي كان يكثر من استعمال العبارات الطنانة المائعة المعنى والمثقلة بالأخطاء المقصودة . ومع ذلك فالنتيجة النهائية واحدة ، ألا وهي الحرب ومآسيها وخسارتها .

وإذا ما أردنا العودة الى مقارنة الجيوبوليتكا بالجغرافيا السياسية في هذه الخاتمة لموضوع فتثبت كلام لاديس كريستوف (Ladis Kristoff) الذي يقول : « إن الفرق الوحيد بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا هو بؤرة الإهتمام التي يركز عليها الباحثون في كل فرع . فالجغرافيا السياسية تجعل بؤرة اهتماماتها الظاهرات الجغرافية ، وتعطي تفسيرات سياسية ، وتدرس المظاهر السياسية للظاهرات الجغرافية ، بينما تركز الجيوبوليتكا على الظاهرات السياسية وتحاول أن تعطيها تفسيرات جغرافية وتدرس المظاهر الجغرافية لهذه الظاهرات السياسية »(٤٥) .

لا نود التعليق على هذا الكلام الشكلي الذي يعتمد المنطق الميكانيكي في محاولة إيجاد الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا بل ننتقل منه الى ما ورد لدى ولدريدج في الموضوع نفسه ، حيث يقول : « إن الجيوبوليتكا إذا ما فهمت الفهم الصحيح ودرست على منهج متعقل ، فيمكن أن تعتبر بجدارة امتداداً تطبيقياً للجغرافيا السياسية على العلاقات الجغرافية الخارجية للدول » ولن « تكون وهماً وتضليلاً واعتذاراً عن السرقة» كما قال عنها بويمن(٤٦) ونؤيد قولته إنما على أنها سرقة دون اعتذار لاستحالة فرضيةالتعقل فيها .

ومع ذلك ننهي الكلام في هذا الموضوع الشائك الحاد بالملاحظات الأربع التالية للتفريق ولو الشكلي فيما بين الجيوبوليتكا والجغرافيا السياسية .

١ ـ الجيوبولتيكا ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة ، بينما تدرس الجغرافيا السياسية كيان الدولة .

٢ ـ تضع الجيوبوليتكا تصوراً لحالة الدولة في المستقبل ، بينما تضع الجغرافيا السياسية رسم صورة الماضي والحاضر .

٣ ـ الجيوبوليتكا تتسم بالتطور والحركة بينما تميل الجغرافيا السياسية الى الثبات .

٤ ـ تحاول الجيوبوليتكا أن تجعل الجغرافيا وحقائقها في خدمة الدولة ، بينما الجغرافيا السياسية ليست سوى صورة الدولة .

أولاً هناك تناقض ، في المضمون والجوهر ، فيما بين المقدمة ، إن جاز التعبير ، أو الفصل الثالث ، حيث العرض لتاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، وحيث عدم التفريق بينهما لدى د. محمد رياض في كتابه الذي اعتمدنا وخاتمة هذا الفصل

(٤٥) نقلاً عن د. محمد عبد الغني سعودي الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١٦ .

(٤٦) S.W. Wooldridge, G. East, The Spirit and Purpose of Geography,Hutchinston, London, 1963, p. 122

العاشرة الجيوبوليتكا ، حيث التركيز على التفريق بينهما في أربعة نقاط مخلوطة شبه مكررة . فالواقع أنه لا فرق بين النقطة الأولى والثانية بل هناك تكرار بكلمات متغيرة ، إذ لا فرق بين الخطة والتصور ، طالما كلاهما للمستقبل وبين كيان الدولة الجغرافي وصورة الماضي والحاضر وكذلك صورة الدولة (في النقطة الرابعة) . أما محاولة إضفاء الحركة على الجيوبوليتكا ، فهي حركة بالقوة لا تصبح بالفعل إلا بعد الإعتداء ، وبالتالي نصبح أمام شبه العلم أو حتى الكذب ، على اعتبار أن العلم يبحث عن الحقيقة وليس التبرير المنظر لما يُراد أن يكون . وأما النقطة الرابعة فهي الجواب على كذب وغش الجيوبوليتكا .

إذن الحقيقة أن الجيوبوليتكا تقوم على بناء فكري خاطىء إن صح اعتبار الإنتقائية البرغماتية بناء فكرياً ، وتستعمل الأسلوب المنمّق المعمي للإقناع بعلمية ما ليس بالعلم في شيء . ولم يفد منها إلاّ من كان يريد الحرب فعلاً وعنده الاستعداد لها واستعملها - الجيوبوليتكا - في الواقع عن وعي كلي لما تحمل من غش وخطأ وحصد في النهاية نتائجها المعاكسة لما كان يرتجى منها . كما أن نظرية الدولة الكائن العضوي ، ذات الحقوق المشروعة في التوسع ، أدت بمن أخذ بها الى الحرب ، إنما دون معرفة كسبها في النهاية . هذا وهناك من العلماء من يرفض ضم كلمة الجيوبوليتكا الى كلمة العلم .

أما العبارة « الجغرافية السياسية التطبيقية » (أنظر الهامش رقم (٢)) فهي الأحق بالدراسات المعمقة القيمة لتطبيق الجغرافيا في الحياة السياسية بشكل عام ومن خارج الزاوية القومية الشوفينية بشكل خاص .

الفصل الحادي عشر

مفهوم وتاريخ وموضوعات الجغرافية البشرية

تمهيد منهجي

في الفصل الاول من القسم الأول رأينا أن تطور الجغرافيا ، حسب المدرسة الماركسية ، أدى الى ظهور قسم الجغرافية الطبيعية وقسم الجغرافية الإقتصادية ؛ ورأينا أن من فروع الجغرافية الاقتصادية : الجغرافية السياسية والجغرافية السكانية ، ولم يؤت على ذكر الجغرافية البشرية . أما المدارس البورجوازية فيرى الكثير منها بروز القسمين التاليين في تطور الجغرافية : الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية ، حيث في هذه الأخيرة الفروع الأساسية التالية : الجغرافية السياسية والجغرافية الإقتصادية والجغرافية الاجتماعية ؛ والفروع الثانوية التالية : الجغرافية التاريخية والجغرافية العرقية ، حيث أيضاً الجغرافية السكانية .

الواقع ان الاختلاف هنا شكلي ، على اعتبار أن الموضوعات نفسها تتواجد بشكل عام في نفس القسم الثاني ، المقابل للجغرافية الطبيعية ، وان اختلفت التسمية لعنوان هذا القسم . فالجغرافيا السكانية مثلاً هي العنوان في المدرسة الماركسية ، في حين تصبح جزءاً من الجغرافية العرقية في المدارس البورجوازية ، كذلك موضوعات الجغرافية الإجتماعية نتواجد في المدرسة الماركسية في الجغرافيا السكانية ، ولو جزئياً ، في حين أنها فرع خاص في المدرسة البورجوازية . هذا ويبدو لنا في نهاية المطاف أن منطلق الأخذ بعنوان الجغرافية البشرية لهذا القسم الثاني في المدرسة البورجوازية يعود لمدرسة الجغرافية البشرية الاقليمية الفرنسية ، حيث تستوجب الدراسة المحلية أو الاقليمية كل أنواع الجغرافية لمعرفة الاقليم المذكور بالتفصيل اللازم . وفي هذه النقطة أصبح ما يصلح للاقليم يصلح للبلد بكامله ولكل البلدان . إنما يبدو لنا ان خلف هذا الخلاف في عنونة هذا القسم، يكمن لدى المدرسة الماركسية الشعور الواضح بأهمية الإقتصاد ودوره المقرر في تطوير المجتمع ، دون نكران دور الإنسان الواضح أيضاً ، على اعتبار أن العملية الاقتصادية

تفترض العلاقة الجدلية فيما بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، حيث العامل البشري في عملية التطور الإجتماعي ودوره المقرر لمجمل العملية الإنتاجية ، التي تقرر عملية التطور الإجتماعي نفسه . إذن المنطلق المادي في النظرة الى الكون وفي التفكير من نتائجه الطبيعية والمنطقية قادنا الى تسمية القسم المعني بالجغرافية الاقتصادية والفروع التابعة له بمختلف الأسماء . أما لدى المدارس البورجوازية فالنظرة المثالية والميتافيزيكية الى الوجود تؤدي ، وهذا منطقي وطبيعي ، الى عنونة القسم المعني بالجغرافية البشرية ، لتصبح الجغرافية الاقتصادية فرعاً لها مع باقي الفروع كما رأينا .

هذا ونحن في هذا القسم الثاني أخذنا بالمنهجية الماركسية واعتبرنا الجغرافية السياسية فرعاً للجغرافية الاقتصادية ، وكذلك الأمر بالنسبة للجغرافية السكانية في القسم الثالث . وبالتالي فتناولنا للجغرافية البشرية هو استكمالي ولضرورة المقارنة ، إنما على أساس تعريفها وذكر موضوعاتها فقط ، والتي عالجنا البعض منها ، كالجغرافية الإقتصادية والجغرافية السياسية ، وسوف نعالج البعض الآخر كالجغرافيا السكانية . هذا وما تبقى من الجغرافية البشرية كالأجناس والعروق وبعض الشيء عن الجغرافية الإجتماعية ، فسوف ندرجه في الفصل الذي بين أيدينا عن الجغرافية البشرية ، وذلك لاستكمال اللوحة للمدرسة البورجوازية وأيضاً إبقاء الخط الواضح في الإستمرارية بين القسم الأول والثالث للهيكل النظري للجغرافية الإقتصادية ، بحيث يكون القسم الثاني ميدان فرع استطرادي للجغرافية الاقتصادية ليس إلاّ : الجغرافية السياسية . وهذا بالطبع لا يؤثر على المنهجية التي اتبعنا . كما أن أخذنا بالمنهجية المذكورة يقوده هاجسنا الأول والأخير للواقع ، وهو موضوع الجغرافية الاقتصادية ، الذي بدأنا به في القسم الأول وسوف نستكمله في القسم الثالث ، طارحين بذلك ما يمكن تسميته المقدمة لدراسة الجغرافية الاقتصادية أو بالأحرى الإطار النظري للجغرافية الاقتصادية التطبيقية ، التي سوف نتناولها عالمياً عبر القطاعات واقليمياً عبر البلدان ، حيث سيكون التركيز على بلدنا لبنان وباقي البلدان العربية ، التي سنأخذها منفردة كوحدة إقليمية لتسهيل الدراسة وإيجازها وطرح الإطار الجغرافي الاقتصادي للدراسات الاقتصادية التطبيقية لمستقبل الاقليم كسوق وكوحدة اقتصادية .

هذا وتعود أهمية الجغرافية البشرية لاهتمامها بنشاطات الإنسان وأفكاره وحياته العصرية . كما تزداد أهمية معرفة حياة الشعوب الأخرى ومشاكلها مع التطور السريع للنقل والمواصلات ، المؤدي الى جعل العالم صغيراً متلملماً على بعضه البعض . هذا ولا بد من الإشارة إلى أن تقسيم الجغرافية الى جغرافية طبيعية وجغرافية بشرية ، لماشاة المدارس البورجوازية وتحديد ما يقصد بتسمية هذا القسم الثاني لا يعني إقامة فاصل بين القسمين ، فالواقع الحياتي المعاش للمجتمعات البشرية يفترض العكس في واقع الحال ، إذ أنه يرى العلاقة الجدلية فيما بين القسمين . وبالتالي فالتقسيم هو

توافقي ولغرض الدراسة . فبناء عليه ما هو موضوع الجغرافية البشرية ؟

تحديدات الجغرافيا البشرية

الواقع ان الجغرافيا البشرية أو « الجغرافيا الإجتماعية »[1] حسبما يسميها البعض ، تمر بفترة حرجة منذ أواسط هذا القرن الذي نعيش ـ القرن العشرين ـ من جرّاء اختلاف وجهة النظر فيها ولدرجة جعلت ماكس دريو (Max Derruau) يرى « أن مفهومها يختلف ويتعدد بمقدار ما هنالك من جغرافيين»[2] . فبعض الجغرافيين لا تزال نظرتهم اليها نظرة كلاسيكية ، في حين أن غالبيتهم اكتشفت لها بعض المعاني والمرامي الجديدة ، رغماً عن أنه لم يغير قاعدة من قواعدها المعروفة[3] .

فحسب أبسط تحديد فإن الجغرافية البشرية هي علم الإنسان المستقر في مسكن (L'homme habitant) . وذلك الإستقرار يفترض العيش في مكان ما من الأرض للحصول منها على ما يشبع حاجاته الأولية في العيش وبعض الإضافة للتعايش . كما تجدر الإشارة إلى أن هيرودوت ويوليوس قيصر وتيت ليف يشعرون القارئ، لهم احياناً ، وحتى قبل سترابون ، بالجغرافيا البشرية[4] .

أما أ. ديمنجون (١٨٧٢ ـ ١٩٤٠) في كتابه « مشاكل الجغرافيا البشرية » فيعرّف الجغرافيا البشرية في المقدمة بأنها « دراسة العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة والتجمعات البشرية من حيث نمط حياتها ودورها في تشكيل سطح الأرض وكقوة وراء كل نشاط »، نخلص الى أنها تهتم بدراسة أربعة موضوعات هي :

١ ـ العلاقه بين المجتمعات الإنسانية والأقاليم الطبيعية الرئيسية وما ينجم عن ذلك من أنماط حياة هي في واقع الأمر استجابات متباينة لبيئات طبيعية متباينة .

٢ ـ تطور المدنيات .

٣ ـ توزع البشر مع اهتمام بالزيادة الطبيعية والكثافة والهجرة .

(١) د. عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية الإنسان، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٠ ، المقدمة ص ٩ . كما تنبغي الاشارة الى أن استعمال عبارة « الجغرافيا الاجتماعية » كبديل لعبارة « الجغرافيا البشرية » يبدو غلطاً كبيراً ولم نجده عند أي كاتب آخر في الموضوع ، سيما وان الجغرافيا الاجتماعية هي فرع من فروع أو موضوعات الجغرافيا البشرية (أنظر وهيبة نفسه وغيره في الموضوع)

(٢) د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، وكالة المطبوعات ، والمقدمة بتاريخ يونيو ١٩٨٠ (فيما بعد د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٠) ص ١٣

(٣) د. عبد الفتاح محمد وهيبه ، جغرافية الإنسان ، ص ١٣

(٤) Maurice Le Lannou, La Géographie Humaine, Flammarion, Paris, 1949, p. 130

٤ ـ السكن[٥] .

أما حسب تحديد الجغرافي ب. م. روكسبي (١٨٨٠ ـ ١٩٤٧) « فالجغرافية البشرية تقوم أولاً على دراسة تأقلم المجتمعات البشرية مع الوسط الطبيعي الذي تعيش فيه ، وحيث تدخل تجاربها الاقليمية ، وثانياً على دراسة العلاقات فيما بين الأقاليم ، والمشروطة بمجموعة من التأقلمات والتوجهات الجغرافية للجماعات ، التي تعيش في هذه الأقاليم »[٦] .

فالجغرافيا البشرية عنده هي دراسة التأثير المتبادل بين البيئة والإنسان . ويعني روكسبي بالتأقلم ليس مجرد استجابة الإنسان لظروف البيئة الطبيعية بل أيضاً الإفادة من عناصرها وما يمكن أن يقوم به في هذا السبيل ؛ الأمر الذي يؤدي لأن يكون لديه في الجغرافيا البشرية الفروع الأربعة التالية : الجنسية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية[٧]، (١٠٣) .

وقد وجدت كلمات تعريف روكسبي صداها في تعريف الجغرافي المعاصر البروفسور أريز جونز ، الذي حدّد الجغرافية البشرية « بأنها تهتم بنواحي الحياة البشرية في علاقتها المستمرة والمتبادلة ـ المتغيرة بالطبيعة على مختلف أشكالها ، والمؤدية لذلك الى تشكيل المناطق والأقاليم المختلفة »[٨] .

فبناء على ما ذكرنا بالإمكان تحديد الجغرافية البشرية بالأثر الذي يحدثه الوسط الجغرافي في حياة ونشاطات وتطور وتوزع المجتمعات الانسانية على الأرض ، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأثر ردة فعل الانسان هنا على الوسط الجغرافي نفسه . وردة الفعل هذه تزداد أهميتها وقوتها ويزداد فعلها نتيجة تطور معرفة الإنسان العلمية ومهارته في التكنيك والتكنولوجيا .

أما المعاني والمرامي الجديدة للجغرافيا البشرية ، والتي أخذ بها غالبية الجغرافيين ، فقد تجلت في التعريفات التي توضح ميدان موضوعاتها ، فلنر ذلك فيما يلي .

موضوعات الجغرافيا البشرية

ميدان الجغرافيا البشرية يفسر إذن حسب الجغرافيين . وفي طليعة المجددين هنا

---

(٥) د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، ص ٢٨ .

(٦) H. Robinson, Human Geography, p. 5

(٧) B.M. Roxby, the Scope and Aims of Human Geography, Scot. Geog. M, 46, 1930

(٨) H. Robinson , Human geography, p. 5

الجغرافي الفرنسي جان برونز (J. Bruhns) (١٨٦٩ ـ ١٩٣٠) ، الذي يغلب عليه الطابع الاتنوغرافي فيما يكتب ، وحيث التركيز على الجهد البشري ونتائجه في سطح الأرض ، وكذلك العناية بالتفاصيل المرئية التي يمكن تصورها أو رسمها . ومع ذلك فقد ضاق موضوع الجغرافيا البشرية لدى برونز بالنسبة لما كان عليه لدى استاذه فيدال دي لابلانش ليحصر في النقاط الثلاث التالية ، في كتابة الجغرافيا البشرية[٩] .

أولاً : نتائج العمل غير الإنتاجي ، كالمساكن وأماكن الإقامة والطرق .

ثانياً : نتائج تطور النباتات والحيوانات ، كالأراضي المزروعة والحيوانات الداجنة .

ثالثاً : نتائج الإقتصاد « المهدّم » كإستثمار المناجم واستصلاح الأراضي وانقراض الحيوانات[١٠] .

فهذه الأمور حسب برونز تغطي كل ميدان الجغرافية البشرية ، التي لا يدخل فيها غيرها .

كذلك في حين أن روكسبي رأى أربعة فروع رئيسية في الجغرافية البشرية وهي : العرقية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية كما مر معنا . فإن برونز وكما رأينا استثنى العرق والسياسة وبعض المظاهر الإجتماعية من مضمون الجغرافية البشرية ، لأن حلّها يستحيل على الجغرافية وحدها ويستدعي علوماً أخرى . أما إبقاؤها ، بالنسبة لغيره ، في ميدان الجغرافية البشرية فيعود الى كون الجغرافية البشرية تهتم بالعلاقة القائمة بين الإنسان ووسطه ، حيث هذه المسائل ـ العرق والإجتماع والسياسة ـ متواجدة وتستوجب بالتالي الدراسة .

هذا ويرى البعض في استثناء العروق من الجغرافية البشرية كونها تعود الى حقل الانتروبولوجيا ، وبالتالي إذا ما أضيفت الى الجغرافية البشرية فمقرونة بجغرافية السكان ، التي هي بدورها جزء من الجغرافية الاجتماعية كما رأينا . نفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة للجغرافية السياسية ، التي يدخلها البعض في الجغرافية البشرية ويستبعدها البعض الآخر . ومع ذلك فإدخال الجغرافية الإجتماعية والجغرافية الاقتصادية والجغرافية السياسية في الجغرافية البشرية يسهل الأمر ويبسط التقسيم للدراسة .

على أن المآخذ الكبير على برونز هو اهتمامه بالمساكن وإهماله السكان . ورغماً

---

(٩) د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، ص ٣٢ .

(١٠) J. Brunhes , Human Geography. Trans. E. Row , London 1952, p. 48.

عن ذلك فكتابه يعتبر من المحاولات الناجحة لوضع قواعد للجغرافيا البشرية على غرار قواعد الجغرافيا الطبيعية ، حسب ولدريدج ، حيث أروع ما سطر في « دراساته البيئية المجهرية لواحتي مزاب والسوف في الصحراء الجزائرية ووادي انيفور (Val d'Annivurs) في سويسرا » ، ففيها يبدو أنه بلغ هدف الجغرافيا الا وهو « النظر الى الأشياء مجتمعة »(١١) .

وإهمال الإنسان في دراسة الجغرافيا البشرية لم يقتصر على برونز في المدرسة الفرنسية ، بل تعداه الى المدرسة الاميركية لدى ك. سور (C. Sauer) والإنكليزية لدى ر. ديكنسون (R. Dickinson) . فقد اهتما بالمظهر الخارجي للبيئة بعناصرها الطبيعية والحضارية ، بمعنى آخر بالاماكن وليس بالناس » . وبالتالي لم يبحثا تأقلم الإنسان واستجابته لظروف البيئة ؛ الأمر الذي انتقده الجغرافي الأميركي « تروارثا » لأن السكان حسب رأيه هم مصدر كل تغيير في قسمات المظهر الخارجي (Landscape)(١٢) . وقد نجح تروارثا في عرض وجهة نظره لدرجة أن اقتنع بها معظم الجغرافيين البشريين . والدليل على ذلك الإهتمام بالسكان لدرجة الصدارة ، في معظم كتب الجغرافيا البشرية الحديثة وبعض كتب الجغرافيا الاقليمية .

هذا في حين أن م. سور (Max Sorre) في كتابه الموسوعي (ثلاثة أجزاء) « قواعد الجغرافيا البشرية » (Les fondements de la Geographie humaine) (١٠٤). إهتم بشكل مركز بالنواحي البيولوجية والاجتماعية ولدرجة تجعلنا نصف جغرافيته بأنها من النوع « البيولوجي الإجتماعي » . فقد « رأى فقط ما في البيئة من توازن واتساق بيولوجي أو اجتماعي وغض الطرف عما فيها من عدم توازن يفسره التاريخ . فلم يكن التاريخ ليغريه إلا بقدر قليل وهو في ذلك يختلف عن فيدال دي لابلانش وديمنجون »(١٣) .

ومن المدرسة الفرنسية الحديثة أيضاً بيير جورج (P. George) الذي أخذ بمنحى آخر في فهم مرامي الجغرافيا البشرية ، على اعتبار أن الإنسان هو محور اهتمامه ، إنما من ناحية أنه منتج ومستهلك في الوقت نفسه (Consommateur producteur) . وقد كتب في غرض الجغرافيا البشرية ما يلي : « من الأمور الأساسية لحياة ووجود الإنسان

---

(١١) نقلاً عن د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، ص ٣٣ .

(١٢) G. Treawartha, A case for propulation geography, Ann. Ass. Amer. Geog. 43, 1953, p. 71-77

(١٣) د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، ص ٣٤ .

القـاطن (المستقـر في مسكن ـ L'homme-habitant)[١٤] أن يكـون مستهلكـاً . وليكون مستهلكاً عليه أن يكون ، بطريق مباشر أو غير مباشر منتجاً . إن نقطة البداية في الجغرافيا البشـرية هي في نـظرنا دراسـة الوسـائل التي تضمن للجمـاعات البشـرية البقاء »[١٥] . كما حرص بيير جـورج على دراسـة ظاهـرات الجغرافيـا البشريـة ـ وهي الاقتصـادية بـرأيه ـ في إطـار الوحـدات السياسيـة ، إنما غـير معير الإهتمـام للتـاريخ والعلاقات المتبادلة بـين الإنسان وعنـاصر البيئة الـطبيعية في تفسيـرها ، فشـابه بـذلك جغرافيي جامعـة لونـد (Lund) في جنوب السـويد ، الـذين كانـوا يختلفون عنه بأنهم يركزون على الناحية التحليلية ، إنما يدرسون الظاهرة الجغرافية منفصلة عن غيرهـا من الـظواهر ، الأمـر الـذي جعـل م. دريـو (Max Derruau) يتحسر عـلى تلك العـزلة للظاهرة الجغرافية مشيراً الى كبير دور الخدمة التي كان بإمكان مدرسة لوند تقـديمها لـو أنها قرنت التحليل بالإستنتاج التلخيصي (« توليفي » ـ Synthetic)[١٦] . وقد وضـع م. دريو مؤخراً التعريف التالي الجديد للجغرافيا البشرية والجامع لما سلف من تعاريف (الإنسـان القاطن ، الإنسـان المنتج ـ المستهلك ، المظهـر الخـارجي ـ :Landscape) جانبها التوفيق . فهي عنده : « علم العلاقات المتعـددة التي تفسر أعمال الإنسـان وأسـاليب حياتـه في مواطنـه من سطح الأرض »[١٧] . ومـع ذلك ، وفي إطـار الرؤيـا البورجوازية ، فالتعريف الأول أقل ما يقال انه مجرد غير ملموس والثـاني ضيق النطاق لواقعيته واكتفائه بالناحية الحياتية الملموسة وإهماله النواحي الأخـرى كالتـدين والتسلية واللهو ـ حسب المدرسة البورجوازية بالطبع ـ وأما الثالث فلا يغني كثيراً لتركيزه الأهمية على المرئيات في الطبيعة وإهمال الإنسـان وإهمالـه السكان ، وهم القـوة الفاعلة المغيِّرة في كل بيئة . على أنا نرى في التعريف الثـاني لبيير جـورج النواة الصحيحـة ، والتي لا غنى عنها ، لأي تعريف في الموضوع .

لذلك فلا غرابة أن يكون هذا الفصل صغيراً لأنه تعـريفي ليس إلا ، وحتى في

---

(١٤) هذا التعريف أشرنا اليه في بدء استعراض التعريفات للجغرافيا البشرية وهو مستمـد من كتاب : M. Le Lamou, La Geographie humaine, Paris 1949.

الذي يأخذ بالمنهج التاريخي ويعرّف الجغرافيا البشرية بأنها علم (L'Homme-habitant)

(١٥) P. George, Reflexions sur la géographie humaine à propos du Livre de M. Le Lamou, Ann. Geogr. 1950, p. 214-218.

(١٦) M. Derruan , Précis de Geographie humaine, Paris 1963, p. 15

(١٧) للرجع نفسه ص ١٦ هذا مع الإشارة الى أن هـذا التعريف لا يتعـارض مع هـدف الجغرافيا ، حسب رأي هارتـهورن الذي يعتبـر من أشهر من كتب في منهج الجغرافيا الحديثة ومشكلاتها ، إذ يقول :

«Geography is concerned to provide accurate, orderly, and rationnal description and interpretation of the character of the earth surface» (R. Hartshorne, perspective on the nature of Geography, London 1960)

حال الأخذ بالموضوعات التي أشرنا إلى إدخالها فيه فسنكتفي بالتسمية أو الإشارة الموجزة كل الإيجاز إلى كل منها مقروناً بالخرائط إذا أمكن الأمر . إنما قبل ذلك لا بد من الملامة نستعرض فيها الجغرافيا البشرية في التاريخ للتعرف على مدارسها المتتالية ، حيث يظهر بجلاء كلي أثر الوسط الجغرافي في الجغرافيا البشرية عبر الحتمية وردة فعلها الامكانية الجغرافية في دراستها .

مدارس الجغرافيا البشرية

الجغرافيا البشرية عند اليونان والرومان

الواقع ان الجغرافيا اليونانية وكذلك الرومانية احتوت لمحات عن الجغرافيا البشرية وتوزع السكان على سطح المعمور آنذاك وأثر البيئة الطبيعية والمناخ منها بشكل خاص ، على الإنسان وتوزعه وحياته ولغاته والحرف التي أخذ بها . . الخ . . . ، بحيث تصبح الجغرافيا البشرية نتاجاً للوسط الجغرافي عبر شقي الحتمية والإمكانية ، الأمر الذي سنحاول تسليط الضوء عليه فيما يلي .

فالجغرافيون اليونان يرون أن البيئة الطبيعية هي التي شكلت الإنسان ودفعته الى الإتجاه الذي تريد ، وبالتالي فالإنسان هو من صنع البيئة الطبيعية ، وبشكل خاص الظروف المناخية . فبركليس رأى آثار المناخ على النبات والحيوان والإنسان والحرف التي يمتهن وعاداته الإجتماعية ووضعه الإقتصادي وحتى بنائه الجسماني ولغته المميزة له عن الحيوان . وبالاستناد الى ذلك قسم الأرض الى ثلاثة أقاليم هي :

١ ـ الإقليم الشمالي (وسط أوروبا) ،

٢ ـ الإقليم الجنوبي (السودان) ويضم ليبيا ومصر ،

٣ ـ الإقليم الأوسط[(١٨)] . (١٠٥) .

أما هيرودوت فيرى أن السكان هم ثمرة المناخ من جراء تأثيره على الإنسان ويضيف قائلاً : « . . لا توجد أية مغالاة في أثر العامل الطبيعي وعامل المناخ . وهو يؤكد أن هنالك عوامل أخرى غير المناخ والسلالة (Racc) هي التي تتحكم في تقدم الإنسان وتشكيله وهي عوامل اجتماعية وحضارية»[(١٩)] . ويشير هيرودوت الى أن مناخ اليونان الممتاز أدى الى نوع البشر الممتاز . ونختم الكلام هنا عن اليونان بعبارة هيردوت المشهورة « مصر هي هبة النيل » ، حيث واضح الإهتمام لديه بأثر الظروف الطبيعية في حياة الإنسان .

هذا في حين أن الجغرافيا عند الرومان اتجهت نحو الجانب العملي كالطرق

---

(١٨) د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(١٩) د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٥

والمواصلات والعمران الخ . . . مهتمة بالتركيز على أثر البيئة الطبيعية ، وبشكل خاص المناخ ، على الإنسان . فسترابون يرى « أن المنطقة الاستوائية (الإقليم الأول) لا يمكن أن تسكن بالبشر بسبب الصعوبات المناخية ، لأنه يؤمن بأن الجغرافيا الطبيعية عامة ، والعامل المناخي منها خاصة ، لها أثرها على الإنسان وتكوينه للحضارات . وهو يعزي تفوق الامبراطورية الرومانية الى الصفات الطبيعية الممتازة والملائمة التي تتمتع بها إيطاليا»[٢٠] .

أما بطليموس في كتابيه « المجسطي » و« الجغرافيا » فقد تحدث في الأول عن الفلك وحركات النجوم وفي الثاني عن تقسيم العالم الى سبعة أقاليم مناخية : الأول والثاني يتميزان بالحرارة الشديدة ، والسادس والسابع بالبرودة الشديدة ، والثالث والرابع والخامس بالإعتدال . ويرى بطليموس أن الإنسان يختلف عن مثيله في هذه الأقاليم جسمياً وحضارياً . فالناس في الأقاليم الحارة سود البشرة متخلفون حضارياً في حين هم في الأقاليم المعتدلة يتصفون بالتقدم والتطور . كما أشار بطليموس الى اختلاف السكان حسب خطوط الطول ، فالشرقيون ، برأيه ، يتصفون بأغلب صفات الشمس ، أما النوبيون فبأغلب صفات القمر[٢١] .

الجغرافيا البشرية عند العرب

يعتبر العرب ، حسب المستشرق الروسي كراتشكوفسكي ، أول من كتب في ميدان الجغرافيا البشرية ، حيث كتاباتهم تفوق في شموليتها وعمقها وتنوعها ما كتبه اليونان والرومان . وبالتالي فقد أغنوا هذا العلم بإضافاتهم التي اقتضتها ظروف حياتهم الجديدة . فقد كتب العرب ، في بعض حقول الجغرافيا البشرية ، كالجغرافيا الاقتصادية وكذلك التاريخية والانتروبولوجية ، عن كثير من مناطق العالم المعروفة منهم آنذاك . فتناولوا بالوصف مختلف نواحي حياة الناس في هذه المناطق ، فكتبوا عن العادات والتقاليد والحرف والأديان والطبقات الاجتماعية والمآكل والملبس ، كما درسوا علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية . وهذا الذي نقول يتجلى بوضوح كلي في مؤلفات المسعودي وابن خلدون . بالإضافة الى ما ذكرنا كتب الرحالة العرب في جغرافية المدن ، وخاصة مكة المكرّمة والمدينة المنوّرة وبيت المقدس[٢٢] .

هذا وقد أبدع العرب الأندلسيون في وصف المدن الكبيرة . وقد ورد في مقدمة ابن خلدون دراسة فذّة فريدة من نوعها عن نشأة المدن وتطورها مع الشرح المعمق لمقومات نشوء المدن والبداوة والحضارة وما اليها . ويعتبر اليعقوبي أول من كتب في

---

(٢٠) المرجع السابق نفسه .

(٢١) المرجع السابق ص ١٦ .

(٢٢) د. فؤاد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافية البشرية ، ص ١٥ ـ ١٦ .

الجغرافيا البشرية . فقد كان شديد الحرص على تدوين ملاحظاته عن المناطق التي زارها ونعرف عليها وعن الشعوب التي تؤلف مجتمعاتها . فبناءً عليه فلا بد من لمحة موجزة عن كل منهما : المسعودي وابن خلدون تستكمل في الهوامش .

فالمسعودي وضع مجموعة من المؤلفات أهمها « مروج الذهب » و« التنبيه والإشراف » ، حيث أشار في هذا الأخير الى أثر الشمس على السكان فقال : « وأما أهل الربع الشمالي ، وهم الذين بعدت عنهم الشمس وعن سمتهم ، من الواغلين في الشمال كالصقالبة والافرنجة وما جاورهم من الأمم ، فإن أثر الشمس قد ضعف عندهم لبعدهم عنها ، فغلب على أنواعها البرد وتبلدت أذهانهم وثقلت ألسنتهم وابيضت ألوانهم حتى أفرطت فخرجت من البياض الى الزرقة ورقت جلودهم وازرقت أعينهم وسبطت شعورهم وصارت صهباً لغلبة البخار الرطب »[٢٣] . وقد قسّم الشعوب في مروج الذهب الى سبعة مجموعات (١٠٦) .

أما ابن خلدون صاحب المقدمة الشهيرة في التاريخ ، فقد وضع علماً جديداً في الحضارة البشرية ، حيث يؤكد على أثر المناخ في الإنسان وانتشاره وحضارته . وقد قسّم العالم المعمور آنذاك الى سبعة أقاليم (١٠٧) .

مدرسة الجغرافيا البشرية

الواقع ان الجغرافيا البشرية انتابها تطور كبير منذ أن انتقلت الى أوروبا في عصر الانبعاث وحتى اليوم ؛ وذلك من جراء التطور الذي حصل في الوسط الجغرافي وترجمته الواقعية في مدرستي الحتمية الجغرافية والامكانية الجغرافية ، اللتين تشكلان المرتكز النظري والعملي للمدرسة الجغرافية البشرية .

هذا والمدرسة الجغرافية البشرية الألمانية من أقدم المدارس الحديثة في الموضوع ، ومن أبرز ممثليها همبولدت وريتر وراتزل . فالأولان معهما بدأت الجغرافيا الحديثة والثالث هو مؤسس الجغرافيا الانتروبولوجية والجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، مع الإشارة إلى الدور الهام والأسبق والذي لعبه هنا كانت .

فهمبولدت حاول فيما كتب (أنظر الفصل الأول من القسم الأول) الربط بين الظروف الطبيعية والبشرية مع التركيز الدائم على كبير دور وأهمية الظروف الطبيعية - الجانب الطبيعي من الجغرافيا ، كما أشار الى أهمية دور وأثر الظروف الطبيعية للدول على أخلاق شعوبها . فقد رأى الخلاف القديم لدرجة الكلاسيكية فيما بين سكان الجبال وسكان السهول. وقد كتب في أثر البحر الأبيض المتوسط في نمو الحضارة في كل

---

(٢٣) المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر (٤ أجزاء) بيروت ١٩٧٨ . نقلاً عن د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٧ .

من مصر وفينيقيا واليونان ، حيث كان لنشاط الناس البحري كبير الأثر في تبادل الأفكار وانتقال المظاهر الحضارية . كما أشار الى التأثير المباشر لصفاء الجو في بلاد العرب على سكانها الرعاة ، بحيث اهتموا بدراسة علم الفلك والنجوم وحركاتها . وأكد همبولدت أن الإنسان جزء من الكون وعنصر من عناصر توازن الطبيعة ، وبالتالي فدراسة الطبيعة لا تكتمل إلا إذا احتوى إطارها صورة الإنسان . ومعالجة همبولدت لأية ظاهرة على سطح الكرة الأرضية كانت تتناول دوماً عبر علاقاتها وارتباطاتها المكانية الطبيعية والبشرية(٢٤) .

هذا في حين أن ريتر حدد مجال الجغرافيا بدراسة سطح الأرض والظاهرات المتصلة به - بما فيها الإنسان المعتبر ظاهرة من تلك الظواهر . وكان يركز على أثر البيئة في الإنسان إنما دون نسيان أثر الإنسان في البيئة ، ويرى أن الإنسان يمثل البيئة الطبيعية التي ولد فيها وتربى في أحضانها ، كما كان يرى أن الوطن ينعكس على سكانه . بالإضافة الى ذلك فقد رأى في التقدم التقني وسرعة الإتصالات والمواصلات وتجفيف المستنقعات الخ . . مما يجعل الإنسان أقل اعتماداً على العوامل الطبيعية ، مع أن ذلك في نهاية المطاف لا يمكن أن يحرره تحريراً كاملاً من آثارها . كما رأى أن ميزات السكان ونضجهم الروحاني وتحملهم المسؤولية ، كلها أمور تكمن في محيطهم الطبيعي . وبالتالي فقد رأى في التنوع التاريخي النتيجة الحتمية للتنوع الجغرافي ، الأمر الذي يؤدي الى التقدم الحضاري . وبالنسبة لريتر فكل من الإنسان والأرض يترابط مع الآخر ، بحيث لا يمكن فهم احدهما من دون الرجوع الى الآخر . ومع ذلك فنظرته للجغرافيا البشرية كلاسيكية ، تعلل افعال الانسان بالمؤثرات الطبيعية وبشكل خاص التضاريس والمناخ منها(٢٥) .

أما مع راتزل فاتجهت الجغرافيا البشرية اتجاهات متعددة من جراء الكشوفات الجغرافية والتقدم العلمي . فقد وضع أسس الجغرافيا البشرية الحديثة في كتابه « جغرافية الإنسان » (١٨٨٢ - ١٨٩١) وتلاه كتابه المخصص للجغرافيا السياسية . ففي جغرافية الإنسان عالج علة موضوعات غاية في الأهمية ، منها تطبيق الجغرافيا على التاريخ وانتشار الانسان وآثاره على سطح الأرض في الماضي والحاضر ومناطق العمران البشري .

أما س. ترول (C. Troll) الذي ظهر بعد راتزل ، فقد رأى أن الجغرافيا البشرية الألمانية تختلف عن حتمية راتزل واتجهت نحو مفهوم لها قائم على التاريخ . وقد تمثل هذا الإتجاه بوضوح لدى ر. غردمان (R. Gradman) الذي يرد المؤثرات

(٢٤) د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٩

(٢٥) د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٩ - ٢٠ .

الجغرافية الى أصولها التاريخية ، متتبعاً تطورها حتى الوقت الحاضر . فحسب رأيه فالجغرافيا الحالية هي المحصلة المتشابكة الأطراف للتاريخ الطبيعي والبشري المستمر ، بحيث أن الجغرافيا الحالية تضم المظاهر الجغرافية المتنوعة المتأتية عن عوامل عديدة ماضية تفاعلت عبر الزمن حتى ظهرت وبرزت بصورتها الحالية . فالحاضر يمثل آخر مرحلة من مراحل الماضي المستمر[٢٦] .

فالجغرافيا البشرية ، بالنسبة لترول في العام ١٩٤٧ ، تصف المرئي والوظيفي ، وتعمل على إبراز الروابط المشتركة للمظاهر الجغرافية أكثر من البحث عن أسبابها ، وهي تستخدم التاريخ لتفهم مراحل التطور ، لأن الجغرافيا البشرية في نظره حركية متطورة ، وليست ساكنة جامدة»[٢٧] .

مدرسة الجغرافيا البشرية الفرنسية

مؤسس الجغرافيا البشرية الفرنسية هو فيدال دي لابلانش ، الذي كان له كبير التأثير على الجغرافيين الفرنسيين أمثال ديمنجون ومكسيمليان وغيرهما . بعد وفاة دي لابلانش جمع صهره ديمنجون أعماله ومقالاته المتعددة في كتاب سمّاه « أسس الجغرافيا البشرية » (Principes de geographie humaine) طبع عام ١٩٢٢ ، درس دي لابلانش تأثير البيئة بشكل خاص ، حيث انتهى إلى أنها لا تستطيع أن تفرض قوانين حتمية ، على اعتبار ان كل ما له علاقة بالإنسان ، يبقى في حدود الإمكان (أنظر الفصل الأول ـ الإمكانية الجغرافية ـ من القسم الأول الجغرافية الإقتصادية) . وبالتالي فقد اتصف تفكيره بالفطنة والاحتراس . كما كان يشير إلى أهمية الناحية العملية في الجغرافيا الى جانب أهميتها العلمية . وقد تجلى له الترابط الحقيقي بين الطبيعة والإنسان في نوع النباتات في كل إقليم ، والتي تعتمد بدورها على التربة والمناخ . كما اعترف بقوة الإبتكار لدى الإنسان بحيث يؤثر في بيئته الطبيعية ويتأقلم معها ويغير فيها[٢٨] .

ومن أهم ما درس دي لابلانش أنماط الحياة . وكان له كبير التأثير في أ. ديمنجون الذي توفي عام ١٩٤٠ . وقد جمعت دراسات ديمنجون بعد وفاته في مؤلف أطلق عليه اسم « مشاكل الجغرافيا البشرية (Problèmes de Geographie humaine) .

هذا وإذا ما عدنا الى تعريف ديمنجون للجغرافيا البشرية والوارد آنفاً اتضح لنا

(٢٦) المرجع نفسه ص ٢٠ ـ ٢١ .
(٢٧) د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ٢٠ .
(٢٨) المرجع نفسه ص ٢٠ ـ ٢١ .

أنه يرفض الحتمية المطلقة ويأخذ بالإمكانية . كما أنه يرفض اتجاه علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الجماعات من دون دراسة الأرض التي تعيش عليها . وبالتالي فهو ينحو منحى وسطاً بين الإتجاهين ويرجع دوماً الى الماضي لتفسير الحاضر .

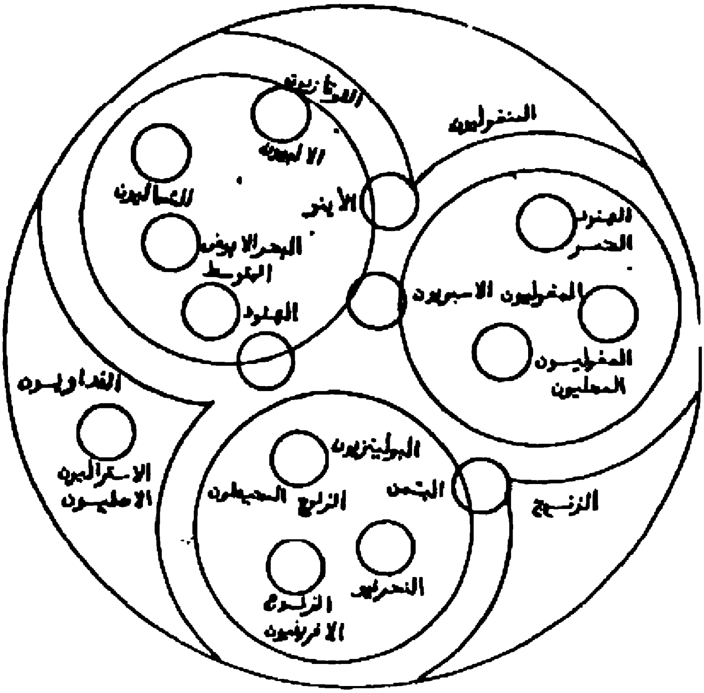
مدرسة الجغرافيا البشرية البريطانية

إعتمدت الجغرافيا البشرية البريطانية على التاريخ كما عند دربي (Darby) ، بحيث اعتمدت الوثائق التاريخية أدوات أساسية في أبحاثها . أما روبنسون في كتابه « الجغرافيا البشرية » فيرى انها تدرس ما له علاقة بالانسان وعلى الأخص فيما يتعلق ببيئته ، وهي ذات أهمية لأنها تتعلق بفعاليات الانسان وآرائه متأثراً بذلك بالمدرسة الفرنسية البشرية .

والآن بإمكاننا الاستعراض الموجز كل الإيجاز لأهم موضوعات الجغرافيا البشرية حسبما ذكرنا ، مشيرين إلى أن المدرسة الماركسية لا تعترف بشيء اسمه الجغرافيا البشرية ـ القائمة على الوسط الجغرافي مع الحتمية الجغرافية والامكانية الجغرافية .

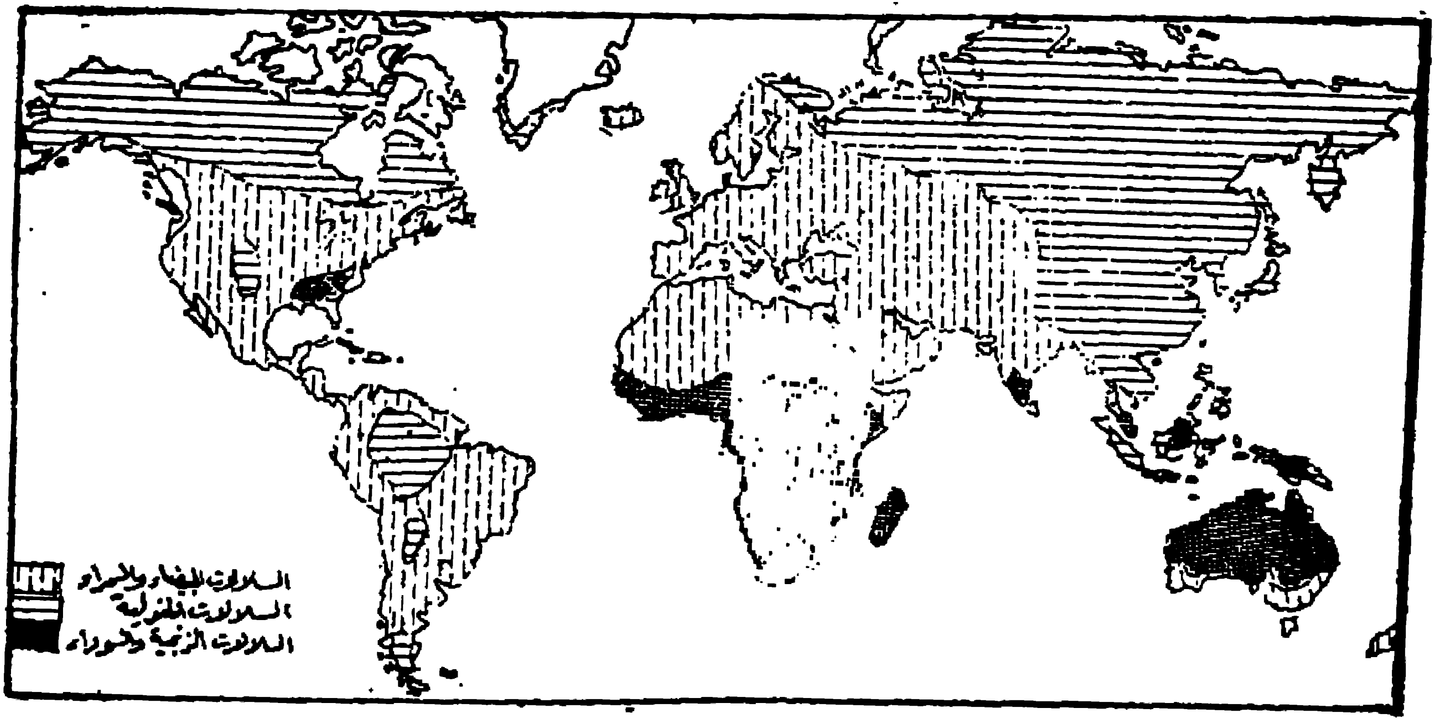
العروق والأجناس البشرية في العالم

العرق هو مجرد الوراثة البيولوجية للخصائص الجسمانية ، كلون الجلد والقامة والجسم وشكل الشعر ، الخ . . . هذا وتعود كل نماذج الإنسان المعاصر لجنس « الأوموسابيان » (الإنسان العاقل) ، الوحيد الذي تمكن من التأقلم والعيش . ولا وجود اليوم للعروق الصافية ، من جراء تنقل الشعوب واختلاطها . وبالمناسبة يقسم البشر حسب الأجناس واستناداً الى لون الجلد الى خمسة أجناس : الجنس الأبيض والجنس الأصفر والجنس الأحمر والجنس الداكن والجنس الأسود . أما حسب العروق فهناك ، حسب علم الأنتروبولوجيا ، الذي يعتمد شكل الجمجمة ولون الشعر بشكل عام ، هنالك ستة عروق : القوقازي (أبيض) ، والمنغولي (أصفر) ، والزنجي (أسود) والاسترالي (أسود) ، والافريقي الجنوبي (أصفر غامق) والقزمي . وفيما يلي خارطتا انتشارها في العالم (أنظر الخريطتين رقم ـ ١١ ـ و ـ١٢ـ) ومخططها رقم ـ ٣ـ (١٠٨) .



مجموعات الأجناس المختلفة

الخريطة رقم - ١١ -



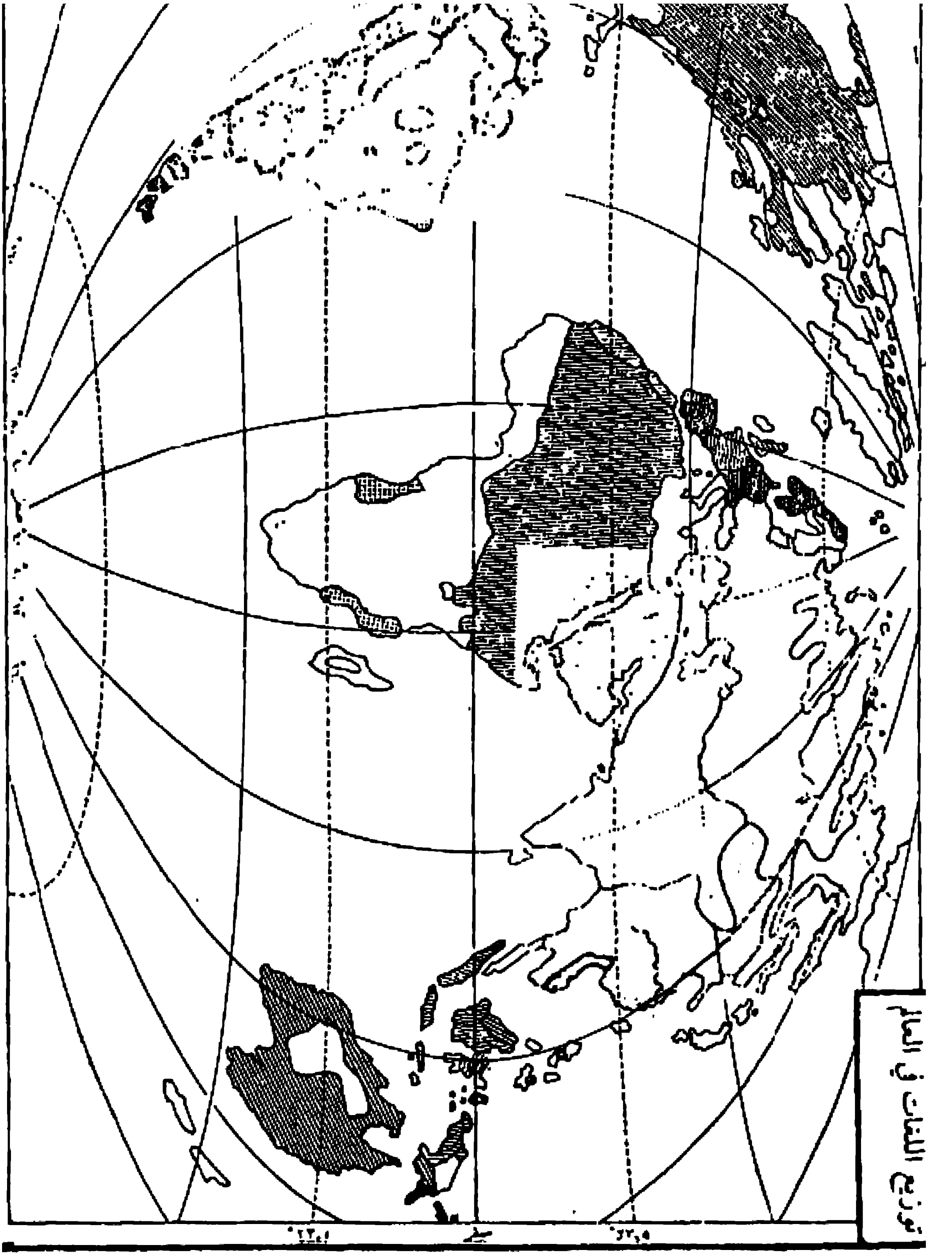
مجموعات السلالات الرئيسية في العالم



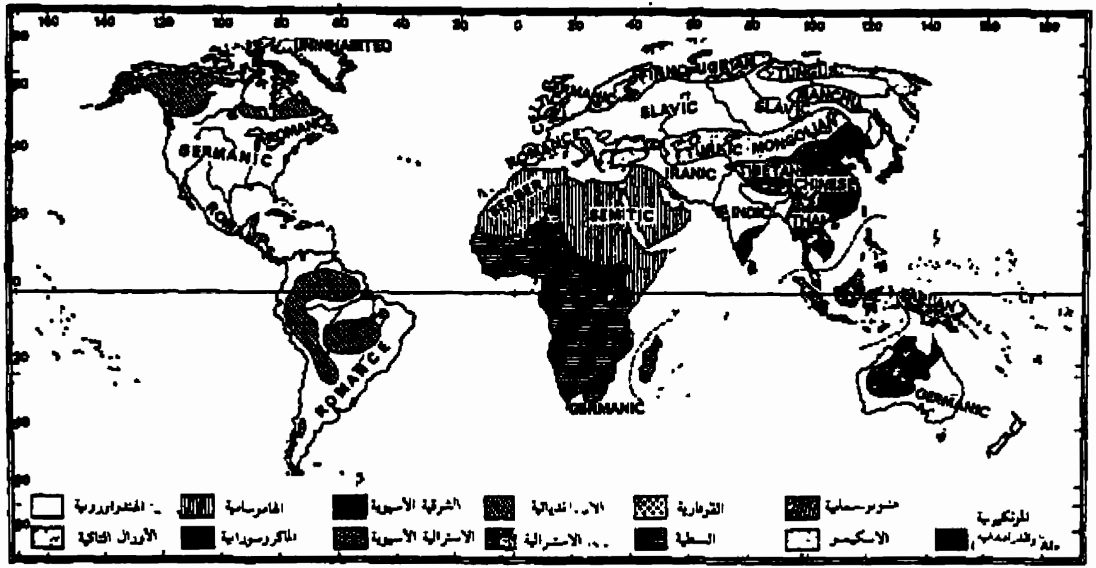
النقطة الأولى هنا هي حضارة الإنسان ، التي تحدد بإيجاز كمجموع طريقة الحياة لشعب ما ، وبشيء من الإسهاب كمجموع الأفكار والاعتقادات والمؤسسات والمهارات والإدارات والحرف التي يمتلكها شعب ما في مرحلة ما من تطوره التاريخي ، هذا مع الإشارة الى كون الحضارة في ديناميكية مستمرة تجعلها تنتقل من مرحلة الى أخرى ، بفعل الاكتشافات والجديد من داخلها وأيضاً الإكتشافات والجديد الذي يطرأ عليها من الخارج . وهذا يشكل عاملي التطور والانتشار لتقدم المجتمعات البشرية ، دون إمكانية المعرفة الدقيقة لنسبة كل من هذين العاملين في عملية دفع المجتمعات البشرية هذه الى أمام .

والنقطة الثانية هي الحضارة والجغرافية ، حيث العلاقة المتبادلة الفعل بين الإنسان والطبيعة ، مع ترجيحنا لتفوق فعل الإنسان فيها ، الذي يبرز حضارياً في البناء والزراعة والصناعة ومرتكزات الحياة الأولية من ماء وكهرباء ومواصلات بالإضافة الى المرافىء وأماكن ووسائل التسلية الإجتماعية .

أما النقطة الثالثة فهي لغات البشر . فاللغة هي مرآة الحضارة . وهناك حوالي ٦٠ مجموعة لغوية رئيسية ، وفي البعض منها أقسام ثانوية ، وفي الأقسام الثانوية عدة لغات . وتعود أهمية اللغة العملية الى كونها عامل لحمة ووحدة للجماعة ووسيلة للتبادل والعمل وكذلك هي تساعد في إلقاء الضوء على تحركات واحتكاكات الشعوب في الماضي . أما اللغات التجارية فهي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية والروسية والألمانية . وفيما يلي خارطتان لتوزع اللغات في العالم (أنظر الخريطتين رقم -١٣- ورقم -١٤-) .


توزيع اللغات في العالم

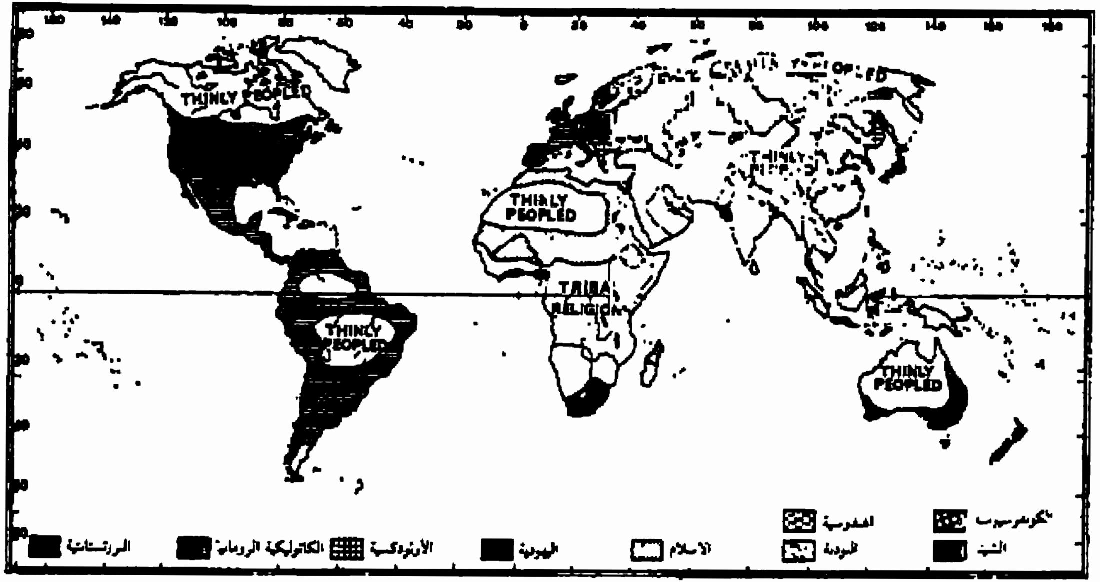
الخريطة رقم - ١٤ -



مجموعات لغات العالم

العالم هو في الحقيقة بابل اللغات . الخريطة تشير فقط الى مجموعات اللغات الرئيسية ، حيث في كل منها في الواقع العديد من اللغات . فعلى سبيل المثال يوجد في المنشية القارية وحدها عدة دزينات من اللغات الى جانب الانكليزية التي كانت لمدة طويلة اللغة الرسمية في المنطقة . واللغة الإنكليزية هي الأكثر ما يكون انتشاراً بين كل لغات العالم .

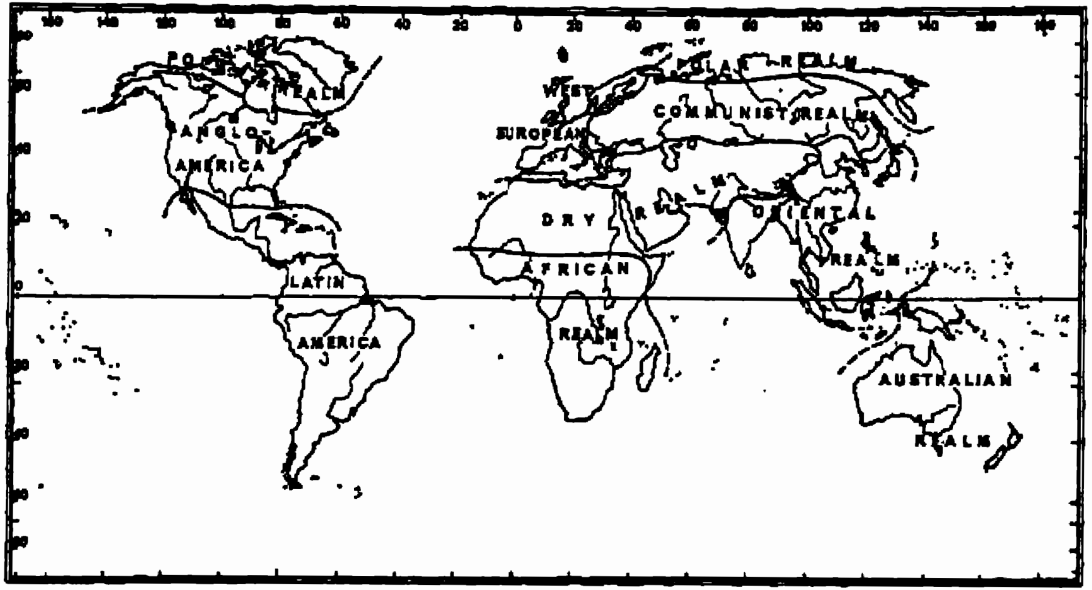
الخارطة رقم - ١٦ -



الأديان في العالم

العالم القديم هو مهد ديانات البشرية الكبرى ، والشرق الأدنى كان مهد الديانات الموحدة الثلاث ، والشعوب غير المتمدنة هي عادة وثنية (animists) وتعتقد أن الطبيعة مسكونة بالأرواح . الديانة المسيحية بمختلف تسمياتها انتشرت في كل أنحاء العالم . هذه الخريطة هي بالطبع مبسطة للغاية .

الخريطة رقم - ١٧ -



المناطق الحضارية في العالم

تشير الخريطة الى المناطق الحضارية الرئيسية في العالم ، وكل منطقة يمكن أن تقسم الى عدة أقسام . هذا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مع كل البلدان الشيوعية في أوروبا الغربية بالإمكان اعتبارها منطقة حضارية خاصة بسبب تمايزها في الاقتصاد والتنظيم السياسي .

في حين ان النقطة الرابعة تهتم بالديانات البشرية ، حيث المسيحية والإسلام والبهودية والبوذية والهندوسية والكونفوشيوسية ، وكذلك توزعها الجغرافي (أنظر الخريطتين رقم -١٥- ورقم -١٦-) . أما النقطة الخامسة فتهتم بالفن وتوزعه الجغرافي وأثر البيئة فيه . والنقطة السادسة والأخيرة تعني بالمناطق الحضارية ، حيث القطبية والأوروبية والانكليزية والامريكية والاميركية اللاتينية ، والجافة والافريقية والشرقية والاسترالية والباسيفيكية (أنظر الخريطة رقم -١٧-) .

ولا بد لنا من ملاحظة وهي أن هذه النقاط التي عرضناها بمجرد ذكر الأسماء ، نرى في تحديدها وشرح مفاهيمها وتاريخها وتطورها بعداً عن الجغرافية ما عدا خرائط توزعها الجغرافي .

هناك أيضاً في الجغرافية البشرية جغرافية الريف وجغرافية المدن ، حيث الدراسة لمظاهر الحضارة والعمران ، في كل منها ، وحيث لنا نفس الملاحظة التي سجلنا الآن ، إنما مع إتساع شبكة العلوم هنا لتشمل العلوم الوضعية التطبيقية ، إنما مع اتساع شبكة العلوم هنا لتشمل العلوم الوضعية التطبيقية ، كما أنا سوف نذكر بعض الشيء عنها في القسم الثالث : جغرافية السكان .

وبالتالي فالأخذ بعنوان الجغرافية البشرية يقزّم العناوين التي تحوي ، فالجغرافيا الاقتصادية تضمر ، وهي الأساس في تطور المجتمع البشري ، وكذلك الأمر بالنسبة للجغرافية السكانية والجغرافية السياسية ، بحيث يضيع الوضوح بالنسبة للموضوع الأساسي ، وهو هنا الجغرافية الاقتصادية ، كما يمكن أن يكون الجغرافية السياسية . لذلك نرى أن الجغرافية البشرية أصلح للدراسة الاقليمية ولتبقى في إطارها وهو الأفضل .

هوامش القسم الثاني

الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

الفصل الأول

(١) تحديد آخر منْ حيز التاريخ أيضاً لبدائيته وآخران جديدان

منذ نحو نصف قرن كان مفهوم الجغرافيا السياسية انها « ترديد لقوائم من الوحدات السياسية وعواصمها ومراكزها ومدنها » ، الأمر الذي أدى الى قيام ثورة على تدريس الجغرافيا السياسية بهذا الأسلوب .

(T.W. Freeman, A hundred Years of Geography, Methnen, London 1965, p. 205)

- « الجغرافيا السياسية هي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظاهرات على سطح الأرض ، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات » (د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، مقدمة ص ١ـ ٢) .
- « ميدان الجغرافيا السياسية هو تحليل العلاقات بين السكان والبيئة الطبيعية داخل إطار الدولة ، سواءً أكانت هذه العلاقات داخلية أو خارجية » .

(A.E. Moodie, Geography behind Politics, Hutchinson, London 1961, p. 7)

(٢) الجغرافيا السياسية التطبيقية

الواقع ان د. محمد عبد الغني سعودي المتقدم على مواطنيه في الموقف : د. محمد رياض ود. فتحي محمد أبو عيانة يأخذ بأهداب المدرسة البورجوازية في الموضوع ، حيث الاعتماد على الحتمية الجغرافية كمحرّك ومعلّل ومفسّر للأحداث والظاهرات السياسية المختلفة ، ويتجلى هذا الموقف لديه بسطوع كلّي في تناوله الجغرافيا السياسية التطبيقية ، حيث يقول في كتابه الجغرافيا والمشكلات الدولية (ص ١٠ ـ ١٣) .

في دراسة الأقاليم السياسية ، لا يمكن للباحث أن يتجاهل ما يعرف بالجغرافية السياسية التطبيقية. فبعد تحليل المظاهر الوظيفية للأقاليم السياسية ، يجب أن يتساءل الباحث في أي الإستخدامات العملية يمكن أن تفيد أبحاثه ومعلوماته . ولعل الإجابة الواضحة تتمثل في ميدان العلاقات الدولية . فبعد دراسته للأقاليم السياسية ، وبصفة خاصة للدول كوحدات وظيفية ، فإن الجغرافي يمكن أن يكوّن خلفية معقولة لتحليل العلاقات الدولية . ونستشهد في هذا المجال برأي أكبر المعلقين الامريكيين وهو ليس بجغرافي محترف بقدر ما هو صحافي سياسي وهو والترليبمان .

« لن يكون هناك إدعاء بتسوية صالحة في المستقبل للشئون البشرية ، إلا إذا اعتمدت على المعرفة الذكية والفهم الصحيح للظروف الطبيعية للعالم الذي نعيش فيه ... ويقوم الجغرافي السياسي بكشف الغطاء وإزاحة الستار عن المعلومات الخاصة بظروف العالم الطبيعية التي تؤثر في حياة الإنسان» (W. Lippmann, Geography and the Ideological Conflict, New York ,Herald Tribune, June 21, 1951) .

فالجغرافية السياسية يربطها المشكلات الدولية بمسرحها المحلي والمكاني تستطيع أن تسهم مساهمة فعالة في تفهم هذه المشكلات (S.W. Wooldridge, G. East, The Spirit and Purpose of Geography ,Hutchinson, London, 1963, p. 128). فكثير من المشكلات كفلسطين ، وكوريا ، وكشمير ، وبرلين ، والصومال ، وتوجو ، وجنوب غرب افريقية وروديسيا لا زالت ضخامتها تتناسب تناسباً عكسياً مع إدراك الناس لأساسها الجغرافي .

ولا ينفرد الجغرافيون وحدهم ببحث المشكلات الدولية ، بل هي ميدان ثري للمشتغلين بالعلوم السياسية والمؤرخين والعاملين في حقل القانون الدولي . ولكن الجغرافي يتميز عنهم جميعاً بتفهمه للخصائص الإقليمية وسهولة استخدامه للخرائط . ولا يزال المجال أمام الجغرافي كبيراً لكي يضيف الكثير لإجلاء المواقف المختلفة .

ولقد تطورت الجغرافية السياسية كثيراً في استخدام المعلومات الجغرافية للإفادة منها في المشكلات الدولية المعاصرة . وكثير من هذه الدراسات أصبحت تطلبه الوكالات الحكومية المختلفة في الولايات المتحدة الامريكية . غير أن الجانب التطبيقي بدأ ينشط عقب الحرب العالمية الأولى ، نتيجة الإهتمام الزائد بمعرفة الإدعاءات الاقليمية بعد تلك الحرب .

وقد اشترك الجغرافيون الامريكيون بسهم وافر في وضع البيانات اللازمة التي تسلح بها الرئيس ولسن في مؤتمر الصلح ، وجمع أحدهم وهو بومن ملخصات للأقاليم موضع النزاع في جميع أنحاء العالم في كتابة العالم الجديد(I. Bowman. The New World, Problems in Political Geography, New York, 1921) . وخلال العقدين

الذين أعقبا الحرب الأولى ركز الجغرافيون الامريكيون همهم على المشكلات الخاصة بأمريكا اللاتينية ، والمشكلات الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية مع كندا والمكسيك. وقد أخرج بوجز محاضراته عن الحدود الدولية في مؤلف بهذا العنوان نتيجة لإشتراكه في بحث كثير من المشكلات (S.W. Boggs, International Boundries, A Study of Boundry Functions and Problems, New York 1940).. كما أعد ستيفن جونز بتشجيع من بوجز مؤلف عن « صنع الحدود » ليكون دليلاً في أيدي لجان تخطيط الحدود ، والهيئات التي تقوم بتحديدها (S.B. Jones, Boundary Making: A Handbook for Statesman, Treaty Editors and Boundary Commissioners, Washington, 1945) . وقام هوفمان بنشر تحليل لمطالب هولندا في تعديل الحدود مع ألمانيا .

ونظراً لإتساع ميدان الجغرافية السياسية ، فيمكن استخدام النواحي التطبيقية على نطاق أكثر إتساعاً من النزاع على الحدود ، لعل منها ميدان التخطيط الحكومي داخل الدولة . ففي تخطيط المشروعات المختلفة تظل هناك مشكلة المدى الذي يمكن أن يشمله المشروع ، ومشكلة تنظيم أو تقسيم الاقليم إلى وحدات وظيفية .

وهكذا يمكن لباحث الجغرافية السياسية أن يكون موضع استشارة بحكم خبرته ومرانه المتخصص في المشكلات الاقليمية ، كمشكلات النزاع على الحدود ، وإعادة تخطيط الحدود السياسية ، أو في زحزحة موضع العاصمة ، أو تقسيم قطر معين أو توحيده ، أو إتحاده مع قطر مجاور . وحتى في المواقف التي لا يظهر فيها نزاع إقليمي ، يمكن للجغرافية السياسية أن تعطي الكثير . فنمط الأقاليم السياسية في غرب أوربا له أثر على التجارة والصناعة المحلية . فحفر القنوات في بلجيكا والأراضي المنخفضة ، وحركة الحديد الخام في إقليم اللورين - لوكسمبرج هي نشاطات اقتصادية لا يمكن فهمها إلا بعد دراسة نمط القوى السياسية في الإقليم .

وتختلف درجة الملاحظة في الأقاليم من النظرة الشاملة أو الكلية لمساحات كبيرة ، إلى الأبحاث التي تقوم على مساحات صغيرة . وفي الأولى ، أي في المساحات الكبيرة لا تظهر الاختلافات المحلية وتظهر الخطوط العامة ، وأما الدراسات المحلية فقد تتضمن الدراسة طرقاً خاصة أو منازل ، وهنا يكون التعميم الأول في حاجة إلى إعادة دراسة على مقياس آخر . فعلى سبيل المثال كون جبال الانديز تصلح حداً سياسياً بين التشيلي والأرجنتين فيه شيء من التعميم على مستوى الكرة الأرضية ، أما على المستوى المحلي فتظهر كثير من الصعوبات ، فقمم الجبال كثيراً ما لا تتفق مع تقسيم المياه وكذلك السلسلة الجنوبية أكثر انخفاضاً ولا تظهر فيها القمم واضحة ، فضلاً عن مشكلات المرور من الممرات الجبلية .

وهناك أيضاً دراسة الوحدات الإدارية المحلية داخل الدولة والى أي حد تتفق مع الاختلافات الاقليمية .

وعلى عكس هذه ، هناك الدراسات ذات الطبيعة الدولية ، وفي هذا المجال يعالج باحث الجغرافية السياسية جزءاً كبيراً من سطح الأرض كنمط من الأنماط السياسية . وما دامت الوحدات السياسية هي نواياتها ، فإن المساحة الكبيرة لا شك ستضم العديد من الدول ولا بد للوحدة الكبيرة من أن تكون ديناميكية هي الأخرى . وهكذا يجد الباحث نفسه يواجه مشكلاته على مستوى عالمي ، وعلى مستوى إقليمي .

لا حاجة بنا للشرح والتعليق ، فالإعتماد على أقوال ليمن وولدريدج واضح كل الوضوح ولا يحتاج لإضافة تفسيرية . أما مشاركة الجغرافيين السياسيين ، وعلى رأسهم بويمن في مؤتمر الصلح ، على أثر إنتهاء الحرب العالمية الأولى والعقود التي تلتها ، فتنظير للسياسة الاميركية التي أخذت تشعر ، بعد أن أمّنت سيطرتها الجيوبوليتيكية على الاميركيتين (أميركا للاميركيين) ، بضرورة الانفلاش لتأمين سيطرتها الجيوبوليتيكية على العالم ، حيث دخل الى جانب البعد الاقتصادي ، دخل البعد الايديولوجي الجديد ، الا وهو حماية النظام الرأسمالي من الإشتراكية الزاحفة على عوالم الفقر والإستعباد . وهنا خضعت كل التدابير السياسية العملية لمصلحة الدول الرأسمالية المتكاتفة لوقف زحف المد الإشتراكي على أوروبا والعالم . أما الأخذ بالجغرافيا السياسية التطبيقية في قضايا التخطيط السياسي للأقاليم فهو ليس السبب بقدر ما هو النتيجة لتلبية حماية المصالح الإقتصادية المخططة في الدول وفيما بينها فيما بعد في إطار المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف والأسواق والوحدات الإقتصادية . نكتفي بهذا القدر في هذا الهامش الإستطرادي للموضوع الأساسي : الجغرافيا السياسية النظرية .

الفصل الثاني

(٣) المنهج الاقليمي

بالإضافة إلى المناهج الأربعة المذكورة في النص هناك المنهج الإقليمي المذكور ، الذي لحظنا وروده في كتاب د. فتحي محمد أبو عيانة : دراسات في الجغرافيا السياسية ص ٣٤ ، حيث حُدد بما يلي « المنهج الإقليمي الذي ينظر الى الدولة في ضوء عناصرها الجغرافية المتنوعة مثل الحجم والشكل والمناخ والموارد والسكان وتفاعل ذلك في التكوين السياسي للدولة » .

الواقع أننا نستغرب كل الاستغراب هذه التسمية ـ المنهج الاقليمي بالنسبة لهذه العناصر الجغرافية للدولة ، والتي لمسناها متناثرة في المنهجين التحليلي والمورفولوجي المستعرضين في النص . وليسمح لنا بهذه المناسبة بلفت نظر القارىء لذلك ، خصوصاً

وأنه إذا ما وجد التبرير لهذه التسمية « المنهج الإقليمي » بالنسبة لعبارة الاقليم السياسي كمرادف للوحدة السياسية ، فهو يُقرّب من الجغرافيا الطبيعية وليس البشرية حيث الجغرافيا السياسية ، حسب المدرسة البورجوازية بالطبع .

كما وجدنا هذا المنهج في كتاب د. محمد عبد الغني سعودي : الجغرافيا والمشكلات الدولية ، حيث في الصفحة ٧ من المقدمة يرد تحديده كما يلي :

« المدخل الإقليمي ، وهو الذي يدرس الوحدة السياسية من حيث العناصر التي تتألف منها أو التي تكونها كالحجم والشكل والمناخ والموارد والسكان وغيرها . ولكن هذا المدخل كما هو الحال في المدخل التاريخي سيتخم باحث الجغرافية السياسية بفيض من الحقائق يخشى معه على الباحث أن ينتهي به الأمر الى وصف مجموعة من الوحدات السياسية وصفاً إقليمياً ، والجغرافية السياسية التي هي عبارة عن وصف إقليمي لدول ما لن تكون لها شخصيتها المتميزة ، وبالتالي ليس هناك ما يبرر وجودها كفرع منفصل من فروع الجغرافية . لذلك فعلى الجغرافي السياسي الذي يتخذ هذا المدخل سبيلاً ان يسعى الى إنتقاء ما يفيده من الدراسة الإقليمية ، ويحلل معلوماته وبياناته المختلفة بالطريقة التي تؤدي به الى تفهم المشكلة موضوع الدراسة ، ومن ثم اختلفت طريقة تحليل معلوماته وتقديرها اختلافاً له مغزاه عن طريقة الجغرافي الاقليمي » .

(٤) بعض الأمثلة الملموسة للعناصر الجغرافية المتكاملة المتداخلة وانعكاساتها السياسية

١ ـ البيئة الطبيعية ، حيث مثلاً دراسة أطوال السواحل في النروج وتناسب ذلك مع مناطق السماكة الغنية، وكذلك فقر اليابس فيها ، وارتباط هذه المجموعة من العناصر لتفسير تأثيرها على توجه النروج نحو كونها دولة تعتمد على السماكة وحياة البحر ومن ثم التجارة والنقل البحري .

إن هذا الذي أوردنا دليل على الأخذ بالحتمية الجغرافية . وهذا غير صحيح بشكل مطلق إنما نسبي ، وقد دحضناه مراراً في القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية وكذلك النص الحالي : الجغرافيا والسياسة .

٢ ـ الحركة والانتقال ، حيث بالإمكان مثلاً دراسة تأثير الإعلام الحديث ، عبر الراديو والتلفزيون ، من قبل قطب تحرر وطني ثوري (راديو القاهرة مثلاً أيام احمد سعيد) على الحركات الوطنية التحررية في افريقيا .

٣ ـ المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة ، حيث فيما يعود للخامات والسلع يمكن مثلاً مقارنة موارد الفحم والحديد في أوروبا الغربية ، في ضوء الإستخدام الأفضل ما يكون لها في دول أوروبا الغربية ، كوحدات سياسية منفصلة . فألمانيا

تـرى ضرورة وحتمية استعمـال مـوارد السار الفحمية في صناعـات الـرور من رؤياها القومية . هذا في حين أنه من الرؤيا الإقتصادية فإن الأمثـل هو استعمـالها في صناعات اللورين الفرنسية ، نتيجة القرب المكاني بين هاتين المنطقتين. على أن الأخذ بالسوق الأوروبية المشتركة يعكس تفـوق قوى التـركيبات الإقتصـادية عـلى القوى القومية ودور الجبارين ـ الولايات المتحدة الاميركية والإتحاد الـسـوفييتي ـ في تغذية القوى الإقتصادية في هذا المجال .

بالطبع التعليل الصحيح هنا بالنسبة لنا يعود الى تنامي قوى الإنتـاج في الدول لأوروبية الصناعية المتقدمة لدرجـة تخطي الأطر القوميـة وأخذ هـذه الدول بـالوحـدة لأوروبية الإقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة) وحتى السياسية (البرلمان الأوروبي) ع بقاء الإطار المصلحي لكل منها بالـطبع . أمـا التغذيـة المذكـورة من قبل الـولايات لمتحدة الأميركية لهذه القوى الإقتصاديـة فنحن نرى فيهـا عكـس ما هـو وارد لدى د. عمد رياض في كتابه الأصول العامـة في الجغرافيـا السياسيـة والجيوبـوليتكا ، بمعنى أن لتغذية المذكورة هي في الواقع التحدي الأميركي لاقتصـاديات الـدول الأوروبية وحتى لإقتصاد العالمي . وهـذا الواقـع أدى الى ردة فعل التآزر فيما بـين اقتصاديـات الدول لأوروبيـة ، بحيث تدرجت من الـسـوق الأوروبية المشتـركـة ، التي شكلت القـاعـدة لإقتصادية للبرلمان الأوروبي المؤدي مع الزمن الى الفـدرالية الأوروبيـة . هذا في حـين بقى التغذية صحيحة وإيجابية بالنسبة للدول الإشتراكيـة في شرق أوروبـا ، وقد أدّت لى قيام مجلس التعاضد الاقتصادي .

٤ ـ السكان ، حيث الدور الكبير يتجلى في المناطق الحدودية كما في افريقيا مثلاً ، حيث في الحـدود التداخـل السكاني اللغـوي والحضاري ، وقـد أدى الى مشاكـل حدود متعددة في القارة المذكورة .

كما أن الكثافة السكانية المرتفعة في البيئات الفقيرة تؤدي الى المشاكل الإقتصاديـة والسياسية المتعددة ، لدرجة المطالبة بالإنفصال والقيام بأعمال تؤدي إليهـا (إيرلنـدا ، الباسك ، كورسيكا ، الخ . .) . وهنا فالتفاوت بين الشمال والجنوب في إيطاليا مثال صارخ على ما نقول من تفاوت اقتصادي واجتماعي هو المشكلة الحقيقية .

الحقيقة هنا هي في فقـدان العدالـة الاجتماعيـة ، التي تتجسد ليس في المسـاواة السياسية بل الإقتصاديـة والثقافيـة ، وهـذا مـا يصعب تأمينـه ، حتى عبر التخـطيط في النظام الرأسمالي ويؤدي إلى الحركات الإنفصالية المذكورة .

٥ ـ التركيب السياسي ، حيث بإضافة التنظيم الإداري نصبح أمام عنصر هـام لتحليل الأوضـاع السياسيـة الداخليـة . وخير مثـال عـلى ذلـك انكلتـرا وتقسيم الـدوائـر الإنتخابية فيها بحيث تكون الغلبة للمناطق الريفية ، بالرغم من قلة السكان فيها

وضعف وزنها الإقتصادي بالنسبة لمجمل إقتصاد البلاد . وقد نتج عن ذلك عدم تزوج السكان من المناطق الريفية الفقيرة المراعي من جراء تخفيض الضرائب عليهم وانجذاب المصطافين والسياح الى مناطقهم ، الأمر الذي زاد تعلق الأحزاب السياسية بذلك . (L. D. Stamp «Applied Geography; Peng 1960, pp. 151- 160).

وهنا نرى غلبة الطابع السياسي على الإقتصادي .

(٥) الدولة اليهودية الحديثة وبطلان حقوقها التاريخية المزعومة

إن الدول تظهر الى الوجود ، تتطور ، وفي النهاية تزول إمّا نهائياً كوجود جغرافي أو تنوب في غيرها . كما أن المكان الجغرافي ، الذي يطالب به اليهود والصهاينة لدولة اسرائيل في فلسطين ، ليس بخال من السكان . وذلك بالرغم من محاولة ربط اليهود والصهيونية الإضطهاد الذي حاق بهم في الماضي بالإضطهاد الذي حاق بهم في الحاضر - الماضي ، على أيدي النازيين في ألمانيا وأوروبا ؛ أي أنهم حاولوا إسقاط شكل الماضي على الحاضر ، دون رؤية تغير المضمون ، وذلك عن عمد ووعي كامل لأن فيه مصلحتهم . ففي الماضي بالإمكان اختزال عملية هجرة العبرانيين من مصر إلى فلسطين في إطار هجرة البدو والساميين العشوائية ، والذين كانوا يتنقلون في صحراء سيناء وصحراء البتراء (جنوب الأردن الحالي) ، بشكل معتاد بحثاً عن الأراضي الغنية . وقد مدت الديانة الموسوية الجديدة هذه الهجرة المتذبذبة في خط سيرها الصحراوي بزخم خاص أعطاها إمكانية نجاح الفتح العبراني لفلسطين ، التي كانت مقسمة آنذاك الى إمارات وشعوب متعددة مختلفة ومتناحرة (بالنسبة للتفاصيل هنا بالإمكان مراجعة كتاب د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٤٤ - ٤٨) .

هذا في حين أن الهجرة الحديثة لليهود إلى فلسطين أتت من مختلف أنحاء العالم ، حيث اليهود مشتتون ، ولكن على أساس مخطط وليس عشوائياً كما في الماضي ، ومرتبط برأس المال المالي العالمي ، حيث للصهيونية مركزها المهيمن المسيطر ، وكذلك مرتبط بخطوط المواصلات الإستراتيجية (قناة السويس) للإستعمار وأيضاً المطمورات المعدنية (نفط وغيره) ذات الأهمية الإستراتيجية للعالم الصناعي المتقدم في الغرب والعالم الجديد في الاميركيتين .

بالإضافة إلى ما ذكرنا هناك أهمية التعبئة للنجاح في العمل : خلق الدولة اليهودية - الدولة الإسرائيلية ، عن طريق ربط المكان الجغرافي للحاضر بالمكان الجغرافي للماضي - فلسطين ، الأمر الذي يؤدي إلى الإستمرارية ، في التاريخ العبراني الإسرائيلي - اليهودي الصهيوني .

وبالتالي فالملابسات الاقتصادية والسياسية الإستعمارية والتاريخية والدينية والجغرافية جعلت اختيار الصهيونية يقع على فلسطين وليس سواها ، الذي رفض (أوغندا ، جنوبي افريقيا ، الخ . .) .

أخيراً تركز الصهيونيةُ على شعب الله المختار ، المفترض أن يتجمع في أرض الميعاد ـ فلسطين وليس غيرها ، فتصبح المنطلق أو بالأحرى قطب الجذب للسيطرة العالمية لليهود والقائمة حالياً في مواقع السيطرة الإقتصادية والسياسية لشركات رأس المال المالي العالمية المتعددة الجنسيات في الإمبريالية العالمية . وهذا يمد الدولة الإسرائيلية القائمة بزخم الإستمرارية وديمومة الحياة من جراء التلاقي المصلحي العضوي فيما بين الصهيونية والإمبريالية .

(٦) أمثلة ملموسة لمشاكل الحدود الإيطالية

بقيت حدود إيطاليا الشمالية من أهم مصادر عدم الإستقرار السياسي المستمر ، الأمر الذي كان يؤدي الى تذبذب خط الحدود . وبعد الحرب العالمية الثانية حدث أكبر تعديل في حدود إيطاليا ، خصوصاً في المنطقة الشمالية الشرقية . فقد أعطيت شبه جزيرة استريا وميناء احرا في تريستا منذ العام ١٩٥٣ الى يوغسلافيا . كذلك في منطقة الحدود مع فرنسا عدّلت الحدود لصالح فرنسا ، انما في مساحات ضيقة ، شملت المناطق التالية : ممر سان برنار الصغير الذي يشرف على طريق بريانون ـ مودانا ، وهضبة مون كينس التي تشرف على تورينو وتمدها بالطاقة المائية ، ومنطقة تندبريجا التي تمد محطاتها الكهرمائية السكك الحديدية الإيطالية بالطاقة الكهربائية في منطقة ـ ليجوريا والبيدمونت الجنوبية .

كما لا بد من الإشارة إلى أن المناطق المذكورة . كانت المراكز التي هاجمت منها القوات الفاشية الإيطالية جنوب فرنسا خلال بدايات الحرب العالمية الثانية . وبالتالي فاستيلاء فرنسا عليها كان بمثابة وسيلة لتأمين حدودها استراتيجياً ، بالطبع آنذاك .

أخيراً هناك مشكلة التيرول الإيطالي ، وخاصة ألت أديجو ، التي لا تزال تشكل مصدراً للقلق السياسي بين النمسا وإيطاليا من جراء وجود عدد كبير من النمساويين في التيرول الذي ضم لإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى (بتصرف عن د. محمد رياض ، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٥٣) .

(٧) أمثلة ملموسة على استحالة إرضاء كل فئات المنتجين والمستهلكين في توزعهم الجغرافي في البلاد في النظام الرأسمالي ، في سياسة الدولة في التجارة الخارجية

تعود رغبة بريطانيا في تسويق سلعها ، وبشكل خاص السيارات والكيماويات ،

في أوروبا الغربية ، الى دخول السوق الأوروبية المشتركة ، رغماً عن أن ذلك يؤدي الى إضعاف علاقاتها ـ بريطانيا ـ التجارية مع الولايات المتحدة الاميركية ، إذ تصبح خاضعة لقوانين الإئتلاف الأوروبي الإقتصادي أكثر من خضوعها لمصالحها الخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية . لكن يبدو أن العلاقات التجارية مع أوروبا الغربية ـ بحكم القرب المكاني والكثافة السكانية ـ أفضل لبريطانيا من مجرد المحافظة على التجارة مع الولايات المتحدة الأميركية .

هذا ، وعلى وجه العموم ، فإن القوانين الخاصة بالتجارة لا ترضي كل فئات المنتجين داخل الدولة الواحدة المتنوعة الانتاج . فمثلاً عندما رفعت الولايات المتحدة الأميركية الجمارك على وارداتها من القمصان الرجالية اليابانية لفرض حماية انتاج القميص الأميركي المتمركز في منطقة الساحل الشرقي الأميركي ، إرتفع سعر القميص الأميركي وتوسعت سوق العمل الأميركي في شرق الولايات المتحدة الأميركية ، نظراً لرواج هذه الصناعة وتزايد انتاجها بعد اختفاء المنافس الياباني . على أن هذه النتيجة الجيدة بالنسبة للقسم الشرقي من البلاد لم يكن لها مماثل في منطقة الساحل الشمالي الغربي الأميركي ، حيث توجد صناعة كبيرة للقميص . ولهذا قاسى سكان المنطقة الغربية عامة من ارتفاع سعر القميص بدون أن يكون هناك تعويض مماثل كما حدث في الشرق .

وهناك مثال آخر عكس هذه الحالة المذكورة تماماً . فسكان الساحل الشمالي الغربي الأميركي يطلبون من الحكومة إصدار التشريعات التي تحمي حرفة منتجات السماكة الأميركية في هذه المنطقة من منافسة التونة والسلمون الياباني . وبناء عليه فإن إرضاء منطقة أو صناعة ما لا يؤدي إلى إرضاء سكان كل مناطق الدولة أو كل صناعاتها . فالمنطقة الوسط من الولايات المتحدة الأميركية غير راضية عن الحد من منافسة الإنتاج الياباني في مجال القمصان والأسماك على حد سواء . وهي في الوقت نفسه تشجع المساعدات الأميركية لليابان ، لأن في ذلك تشجيعاً لرفع واردات اليابان من الأدوات الميكانيكية من الولايات المتحدة الأميركية . وهي الصناعة التي تظهر بوضوح في المنطقة الوسطى من البلاد . بعبارة أخرى فإن هذه المساعدات الأميركية سوف تعود بالنفع على سكان المناطق الوسطى وتزيد من طاقتهم الإنتاجية ، في الوقت الذي ينظر فيه سكان شرق وغرب الولايات المتحدة الى المساعدة الأميركية لليابان بنظرة غير مرضية ، لأن هذه المساعدات سترفع من قدرة اليابان على منافسة إنتاجهم . (د. محمد رياض ، الجزئين السياسة والجيوبوليتيكا ص ٥٥ ـ ٥٦) .

نستخلص مما ذكرنا استحالة إرضاء الجميع في النظام الرأسمالي ، حيث الملكية الخاصة والربح وكل « يغني على ليلاه » وينتصر الأقوى الممثل في السلطة . في حين أن

الأمر يختلف في النظام الإشتراكي ، حيث الملكية الإجتماعية وتلبية حاجات الناس ، والجميع موجهون في إطار الخطة العامة الشاملة للنهوض بالبلاد ، وحيث التجارة الخارجية لها مهمة وظيفية ليس إلا في إطار الخطة الاقتصادية الإجتماعية للبلاد . وبالتالي لا تبرز مثل هذه الحالات المتناقضة المصالح ، التي ذكرنا ، خصوصاً وان توزع الانتاج ، عبر الجغرافيا الإقتصادية ، يقوم على المبادىء الثلاثة المعروفة ، التي أشرنا إليها في النص (المنطقة الإقتصادية ، المساواة بين الريف والمدينة والمساواة بين القوميات) .

(٨) موضوعات الجغرافيا السياسية

١ ـ دراسة علاقات المكان داخل الدولة :

أقاليم القلب والأطراف .

علاقة المدن الرئيسية بأقاليمها .

علاقة المدن الرئيسية بعضها بالبعض الآخر .

التنظيم الإقليمي الداخلي (المحافظات) وحدودها .

مراكز الثقل السياسية في الدولة .

التركيب السكاني والسكني والإقتصادي والمواصلات .

العلاقة بين الدولة والأقليات (سلالية ـ لغوية ـ دينية ـ اجتماعية) .

٢ ـ دراسة علاقات المكان بين الدول :

الحدود السياسية الأرضية والمائية والجوية .

نوع الحدود الأرضية (طبيعية ـ بشرية) .

مشكلات الحدود والعلاقات الدولية .

٣ ـ دراسة أنماط الدول :

من حيث المساحة (الدول العملاقة ـ الدول الصغيرة ـ الدول القزمية) .

الموقع والتوجيه : (دول الجيوب ودول المدينة القديمة ـ دول الجبال والممرات ـ دول الأنهار والسهول ـ دول الجزر ـ دول البحر الواحد والدول المطلة على أكثر من بحر ـ الدول الداخلية ـ الدول الحاجزة ـ الدول العالمية) .

التكتلات الدولية : (الأحلاف الكبرى ـ التجمعات الإقتصادية للامبراطوريات القديمة ـ التجمعات الاقتصادية السياسية الحديثة) .

(د. محمد رياض ، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٥٨) .

(٩) أبو الجغرافيا السياسية : كانت

هذا مع أن البعض اعتبر « كانت » أب الجغرافيا السياسية ، على اعتبار أنه كان يتحدث عن أسسها خلال محاضراته في الجغرافيا الطبيعية (التي رأى فيها اختزالاً للطبيعة وأساساً لكل الجغرافيات والتي عدد خمساً منها : الجغرافيا الرياضية ، الجغرافيا الأخلاقية ، الجغرافيا السياسية ، الجغرافيا التجارية ، الجغرافيا الدينية - أنظر القسم الأول ، الفصل الأول) ، على أن أفكاره لم تجد لها صدى خارج وسط أوروبا وألمانيا وإن كان تتلمذ عليه في بلاده مجموعة من الجغرافيين أمثال كارل ريتر وفردريك راتزل (د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية) . نقلاً عن :

(L. Carlson, Geography and World Politics, Prentice Hall, 1959, p. 14)

(١٠) القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة

١ - « إن مساحة الدولة تنمو وتتزايد بنمو الحضارة الخاصة بها .

٢ - إن نمو الدولة واتساع حدودها عملية لاحقة لمظاهر التقدم الأخرى الخاصة بسكانها مثل التجارة والأفكار والنشاط البشري وغير ذلك .

٣ - إن نمو الدولة يتم خلال عمليات الدمج والإستيعاب للوحدات الأصغر منها .

٤ - إن الحدود السياسية هي الكائن الحي الخارجي المغلف للدولة والذي يعكس نموها وقوتها ويضمن لها الأمن والحماية .

٥ - إن الدولة تسعى أثناء مراحل نموها الى ضم واستيعاب الأقاليم ذات القيمة السياسية مثل السواحل والأودية النهرية والسهول والمناطق الأخرى الغنية بمواردها الاقتصادية .

٦ - إن الحافز الأول للنمو الإقليمي والتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج ومن حضارة أعلى منها ، ومعنى ذلك أن الدولة ذات المدنية الأعلى تنزع الى التوسع على حساب الدولة ذات الحضارة الأدنى .

٧ - إن الميل العام نحو التوسع الأرضي والدمج والإستيعاب ينتقل من دولة الى دولة ثم ما يلبث أن يشتد ويتزايد بعد ذلك (وبعبارة أخرى فإن عملية التوسع تزيد الشهية نحو توسع أكبر) »(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٢٨ - ٢٩) .

أولاً القانون السادس يتتابه الغموض وعدم الوضوح ولدرجة التناقض ، الذي لاحظنا لدى ترجمة د. محمد رياض ، كما هناك بين الكاتبين اختلاف في الشكل

والتفاصيل بالنسبة لمجموع القوانين. الواقع اننا نستغرب هكـذا تباين ، فلا بد في النقل المترجم من التمسك الشديد بالحرفية من أجـل الحفاظ الأشـد على المعنى ، عـلى المضمون .

الفصل الرابع

(١١) كتاب « الدولة والثورة » لـ. ف. إ. لينين

وقد ظهر سنة ١٩٢٠ وهو خير مثال للشروط التاريخية للدولة . وفيه يأخـذ لينين بـالدولـة ، بعد استعـراضهـا لـدى أنجلز ، في ثـورات السنـوات ١٨٤٨ ، ١٨٥١ ، و١٨٧١ ويشير إلى الإغتناء الملموس الذي ينتج عن ذلك . كما يشير الى ضرورة تحطيم الدولة البورجوازية الطفيلية (البيروقراطية والجيش) على أثر الثورة الشعبية البروليتارية (إتحاد العمال والفـلاحين) وإحـلال آلة الـدولة البـروليتاريـة مكانها كـطبقة مسيـطرة (بشكـل مجرد في « البيـان الشيوعي ») وكجمهـورية بـروليتاريـة اشتـراكيـة (بشكـل ملمـوس في كتاب الحـرب الأهليـة في فـرنسـا) . فيما بعـد يجري البحث العميق في موضوع زوال الدولة ، حيث يجب أن يجري التحول من حكم الناس الى حك الأشياء فالموآت التدريجي لها ـ للدولة ـ مع الزمن ، والذي لن يتحقق إلا في المرحلة الثانية من الشيوعية ، على اعتبار أن في المـرحلة الأولى الدولـة البورجـوازية تبقى ، إنمـا من دون البـورجوازيـين ، الذين يحـل محلهم العمال والفلاحون فـالشعب بأكمله . كـما يستمر بالإيضاح والتفصيل فيما بعد في الملاحق المختلفة للموضوع . وكل ما ذكرنـا بالأسلوب النير الواضح البسيط المبسط الذي عرف عنه ـ عن لينين .

والكتاب يحوي أربعة أبحاث للينين وهي :

- الـدولة والثـورة ، الذي دبجـه خـلال آب ـ أيلول من العـام ١٩١٥ ، عشيـة ثـورة أوكتوبر .
- في الدولة ، وهي محاضرة ألقاها في جامعة سفردلوف في موسكو سنة ١٩١٩ .
- مساهمة في تاريخ مسألة الديكتاتورية لاستكمال الموضوع سنة ١٩١٠ .
- مخطط ديكتاتورية البروليتاريا ، الذي لم يتسن له تطويره وكتابته كبحث .

(١٢) كتاب « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة لفردريك انجلز » .

وقـد ظهر سنـة ١٨٨٤ ، وفيه يـرى أنجلز ؛ بالإستنـاد الى العـالم في المـوضـوع « مورغن » ، ثلاثة عصور كبيـرة في البشريـة لتاريخـه : عصر التوحش وعصر البـرابرة وعصر التمـدن ، وحيث في الأول والثاني يـرى ثـلاث مـراحـل : الـدنيـا والـوسـطى والعليا . ثم يعرض لظهور العائلة وأنواعهـا العائلـة للجماعيـة والتعدديـة والمنفردة ،

بمعنى الزواج الجماعي وتعدد الزوجات والزوجة الواحدة تمشياً مع العصور الثلاثة الكبرى المذكورة وعند الجرمان الخ . . . وفي كل ذلك يبرز في عملية التطور المستعرضة الطابع الطبقي المرافق لظهور الدولة مع الملكية الخاصة . هذا مع الإشارة إلى أن الدولة لم توجد دائماً في التاريخ وبروزها كان نتيجة ظهور الملكية الخاصة وتقسيم العمل وظهور الطبقات في المجتمع ، حيث أصبحنا تجاه المستثمِرين والمستثمَرين .

بكلمة نحن تجاه كتاب ، بالإضافة الى ما ذكرنا بمنتهى الإيجاز الفهرسي ، يستعرض الظهور التاريخي للدولة عبر مختلف الأنظمة الإقتصادية - الاجتماعية ، التي عرفتها البشرية : المشاعية البدائية (ولم تكن تعرف آنذاك) ثم الرق (حيث ظهرت) فالإقطاع (حيث تطورت) والرأسمالية (حيث تبلورت كالدولة القومية للبورجوازية) .

(١٣) الكوسموبوليتية

تيار فكري ظهر في القرن الثامن عشر على يد النخبة المثقفة ، وبالضبط في فرنسا ، وكان موجهاً ضد المجتمع الاقطاعي ، الذي عمل على هز أسسه بعنف . وقد كان يعني أن يكون الإنسان كوسموبوليتياً آنذاك ، أن يكون مواطناً عالمياً يناضل ضد الظلامية والقهر والإضطهاد . وبالتالي فقد كانت الكوسموبوليتية الوسيلة النبيلة للإنسان لإدخال أفكار التقدم في البلدان الرجعية . والأنسكلوبيديون ، أصحاب هذه الفكرة ، كانوا مخلصين في تفكيرهم وكانوا يجدون الملاذ لتحقيق أفكارهم الكوسموبوليتية خارج فرنسا ، في البلدان الأجنبية وفي كنف حاكم أجنبي ، يعمل على تجسيد اصلاحاتهم الانسانية العالمية . كما كانوا مخلصين في حبهم لوطنهم ، وكانوا يرون الوطنية في عشق السعادة والحرية . وفي ذلك يرد عندهم في الأنسكلوبيديا « الوطنية الحقيقية لا يمكن أن توجد إلا في البلدان التي يكون المواطنون فيها أحراراً ومحكومين بقوانين عادلة وهم سعداء » .

(D'Holbache, L'Ethocratic ou le gouvernement fondé sur la morale).

أما في جوهرها فالكوسموبوليتية نظرية بورجوازية تتطلب التخلي عن السيادة الوطنية وكذلك التخلي عن خصائص وتقاليد الثقافة الوطنية لأجل ما يسمونه « المصالح الواحدة للبشرية » . في الواقع فإن الكوسموبوليتية تخفي الوطنية البورجوازية العدائية ورغبة الدول الامبريالية في السيطرة العالمية . والنقيض للكوسموبولينية هو الأممية البروليتارية .

(١٤) التحدي الأميركي لجان جاك سرفان شرايبر

(Jean Jacques Servan Schreiber, Le Défit Américain, Dunoél, Paris 1961)

المؤلف فرنسي النشأة والثقافة، فهو من قدامى معهد البوليتكنيك ويعمل حالياً في إحدى مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الاميركية. وكتابه «التحدي الاميركي» يسلط الضوء على الهيمنة وحتى السيطرة الأميركية على أوروبا. وذلك عبر ما يسميه الفجوة التكنولوجية (Technological gap) و«الفجوة الإدارية» للمؤسسات (Management gap) واستخلاصاً «الإستعمار التكنولوجي» من قبل اميركا لأوروبا. ونحن نقول واضعين النقاط على الحروف، وبالأحرى من قبل الاحتكارات الاميركية الكبرى للإقتصاد الأوروبي، بالرغم من تجمعه في إطار السوق الأوروبية المشتركة لاحداث تتلة نوعية تمكنه من الوقوف في وجه هذا التحدي الاميركي المذكور الذي غزا أوروبا ويغزو العالم (وقد ظهر منذ مدة كتاب جديد لشرايبر المذكور بعنوان التحدي العالمي (Le Défit Mondial) ولا يقف في وجهه لتاريخه سوى الإتحاد السوفييتي.

الفصل الخامس

(١٥) أمثلة ملموسة في قارات العالم عن الدول الغالبة على حدودها الصفة البحرية، بمعنى بواجهة واحدة أو واجهتين أو ثلاث وصولاً الى الدول الجزرية تماماً - دول ذات واجهة بحرية واحدة

وهذه ظاهرة واضحة في الدول الساحلية في القارات القليلة التعاريج وأشباه الجزر مثل افريقيا وأميركا الجنوبية. فحتى البرازيل نفسها التي تحتل نحو ثلثي مساحة اميركا الجنوبية ليست من الكبر بحيث تعبر «الأنديز» لتطل على المحيط الهادىء. أما القارات ذات الخلجان والتعاريج وأشباه الجزر كأوروبا فلا نجد فيها دولاً لها جبهة بحرية واحدة إلا الدول الصغيرة مثل بلجيكا وهولندا ورومانيا وألمانيا ويوغسلافيا وبلغاريا. والدولة ذات الجبهة الواحدة في الغالب هي دولة برية أصلاً، وبعد محاولات استطاعت أن تجد لها منفذاً على البحر.

- الدول ذات واجهتين بحريتين

وهذا النوع يمكن تقسيمه الى عدد من الأنواع، حسب نوع الموقع الذي تحتله، فهي تقع عند مناطق برازخ، أو بمعنى آخر حيث يستدق اليابس مثل المكسيك وجمهورية أميركا الوسطى باستثناء السلفادور. ويقع البعض الآخر عند التقاء مسطحين مائيين ببعضهما البعض مثل الجمهورية العربية المتحدة والمغرب وجمهورية جنوب افريقيا، أو نتيجة لطبيعة البلاد شبه الجزرية. والذي يجب ملاحظته بهذا الصدد هو

أن معظم أشباه الجزر تقع في أوراسيا ، وهي من الشرق الى الغرب: سيام ، الملايو ، الهند ، بلاد العرب ، اليونان ، إيطاليا ، اسبانيا .

- دول ذات ثلاث واجهات بحرية

وهذه تأتي نتيجة كبر مساحة الدول مثل الولايات المتحدة الاميركية وكندا وفرنسا وتركيا .

- الحدود الجزرية تماماً

وهي الجزر

(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٢٢) .

(١٦) أمثلة ملموسة في قارات العالم عن الدول الداخلية

إذا ما قارنا بين قارات العالم بالنسبة لعدد الدول الداخلية ، التي لا منفذ لها على البحر ، نجد أن في أوروبا خمس دول داخلية هي : تشكوسلوفاكيا ، النمسا ، المجر ، سويسرا ، اللوكسمبورج ، هذا بغض النظر عن خمس جيوب داخلية أو ساحلية ؛ أما في آسيا فنجد خمس دول داخلية هي : أفغانستان ، نيبال ، لاوس ، منغوليا الخارجية ، بهوتان ؛ وفي أميركا الجنوبية نجد دولتين هما بوليفيا وباراغوي ؛ وأما في افريقيا: فنجد المجموع يصل إلى أربع عشرة دولة من مجموع الدول البالغ عددها الخمسين ،. أي أكثر من ربع بلدان القارة هي عبارة عن دول حبيسة ، يصل مجموع سكانها الى ٣١ مليون نسمة أو ١٤٪ من مجموع السكان ، وهذه الدول هي : مالي ، النيجر ، فولتا العليا ، التشاد ، افريقيا الوسطى ، أوغندة ، زامبيا ، روديسيا ، مالاوي، ميتسونا ، سوازي ، باسوتو ، رواندا ، بوردندي .

ولا يرجع هذا الى قلة التعاريج الساحلية فحسب ، بل يرجع أيضاً الى التمزق السياسي الشديد الذي عانته افريقيا ، وذلك أن آسيا قليلة التعاريج ، ومع ذلك فقد عاشت البقايا الداخلية الكثيرة بفضل وحدتها السياسية الكبيرة الحجم .

وتعاني الدول الداخلية عامة من الكثير من المشكلات الاقتصادية ، منها تحكم الدول الساحلية فيها ، لدرجة أنها أحياناً تقع تحت رحمتها . وقد تسعى الدول الداخلية الى إقامة اتحاد جمركي أو إتحاد سياسي ، أو الوصول الى البحر عن طريق ممرات من أرض الدول الساحلية . (د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٢١ - ٢٢) .

١١) أمثلة ملموسة عن الواجهات البحرية بالنسبة لنوع البحار والظهير الخلفي للسواحل

هناك واجهات بحرية ميتة أو شبه ميتة كسواحل الإتحاد السوفييتي وكندا وآلا..كا

على المحيط الأطلسي . وذلك بالمقارنة بواجهات بحرية ضيقة لهذه الدول المذكورة على بحار مفتوحة للحركة : البلطيق والأسود وبحر اليابان بالنسبة للإتحاد السوفيتي ومصب سانت وقناة المدسن ـ موهوك وساحل كولومبيا البريطانية بالنسبة لأنكلترا .

وبناء عليه فأهمية الواجهة البحرية لا تقاس بطولها بل بقيمتها المتعددة الأطراف (بحار خالية من الجليد وتطل على مسارات الحركة البحرية التجارية العالمية) . ومن ثم فمعظم واجهات الدول على المحيط الأطلسي أهم من واجهاتها البحرية الأخرى إذا ما وجدت . وخير مثال على ذلك واجهة المكسيك والولايات المتحدة على الأطلسي والأهم من تلك التي على الباسيفيكي .

ويؤدي ما ذكرنا الى تعدد الواجهات البحرية . فهناك دول ضخمة الإنتاج إنما تعاني من امتلاكها فقط لواجهة بحرية واحدة ، مثل ألمانيا الغربية بواجهتها على بحر الشمال (إنما لحسن الحظ هنا فهذه الواجهة تطل على مسارات الحركة الكثيفة في للحيط الأطلسي) بينما تتمتع فرنسا بثلاث واجهات بحرية مهمة : بحر المانش وخليج البلسك والبحر المتوسط . وبين هذه الواجهات الثلاثة فإن الواجهة الشمالية على للمانش هي الأهم لعلاقتها بعالم الصناعة الأوروبي ـ الاميركي ، تليها الواجهة المطلة على البحر المتوسط ، والتي تشرف على حركة بحرية كثيفة في ذلك البحر وعلى قناة السويس . وكلها لجلب خامات صناعية منذ القدم زاد عليها النفط .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١١٩ ـ ١٢٠) .

يضاف إلى ما ذكرنا دور الظهير الخلفي للسواحل في إعطاء القيمة للواجهات البحرية . فالظهير الخلفي لساحل البحر الأحمر عبارة عن صحراء ، ويبعد عن الوادي ، حيث مراكز الإنتاج والعمران بمسافات طويلة ، مما أدى إلى قلة استعمال هذه الواجهة ، ولم يُلجأ إليها إلا في وقت الضرورة ، أي عند قيام الحرب وإغلاق قناة السويس وكثرة الغارات على ساحل البحر المتوسط ، فلجأت بريطانيا الى استعمال ميناء القصير ومدت خطاً حديدياً بينه وبين قنا .

كذلك الحال في الظهير الخلفي لساحل يوغسلافيا المطل على الادرياتيك ، فهو عبارة عن جبال الألب الدينارية التي تتميز بتربة الكارست الجيرية التي تمتص مياه الأمطار فتكوّن الفجوات والكهوف وتظل قاحلة وكأنها لم يسقط عليها غيث .

فإذا أضفنا الى هذا أن الساحل اليوغسلافي قليل التعاريج ، كان هذا مما لا يساعد على نشأة الموانىء الكبيرة ، مما أدى الى ظهور مشكلتي تريستا وفيومي بين يوغسلافيا وإيطاليا ، التي حاولت دوماً ضمها ضمن حدود دولتها ، وانتهى الأمر أخيراً

بحصول يوغسلافيا على فيومي والإتفاق سنة ١٩٤٧ على إنشاء منطقة حرة في تريستا .

(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١٩ - ٢٠) .

(١٨) جدول توزع أكبر مئة دولة في العالم (من حيث عدد السكان) بالنسبة لعدد الدول المجاورة[1]

عدد الجيران	عدد الدول
صفر	٩
١	٩
٢	١٢
٣	١٦
٤	١٥
٥	١٤
٦	١٤
٧	٤
٨	٢
٩	٢
١٠	١١
١١	صفر
١٢	٢

المجموع ١٠٠

(1) J.P. Cole, Geography of World Affairs, 4th édition, Penguin Books, London, 1972, p. 377.

ولأجل الأمثلة الملموسة فإن أكثر الدول من حيث الجيران هى التالية :

دول ذات ١٢ جار : الاتحاد السوفييتي

دول ذات ١٠ جيران : البرازيل .

دول ذات ٩ جيران : ألمانيا الغربية وزائير

دول ذات ٨ جيران : السودان وتنزانيا

دول ذات ٧ جيران يوغسلافيا وزامبيا ومالي والمجر كما هناك الدول التسع التي ليس لها جيران وهي الدول الجزرية ومنها كوبا واليابان وملاجاشي .

١) الجداول المتعلقة بأحجام الدول

التوزيع للدول العالم حسب القارات ـ والحجم المساحي بالكيلـ

فئة الحجم المساحي		افريقيا	آسيا	الأوقيانوسية	أمريكا اللاتينية	أمريكا الشمالية	أوروبا والاتحاد السوفييتي	الجملة
دول عملاقة	أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠	١	١	١	١	٢	١	٧
دول كبيرة جدا	٢,٠٠٠,٠٠٠ ـ ٥,٠٠٠,٠٠٠	١	١	-	١		-	٣
دول كبيرة	١,٠٠٠,٠٠٠ ـ ٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠	٤	-	٤		-	١٨
دول متوسطة	٥٠٠,٠٠٠ ـ ١,٠٠٠,٠٠٠	٩	٥	-	٢		٣	١٩
دول صغيرة	٢٥٠,٠٠٠ ٨ ٥٠٠,٠٠٠	٨	٦	٢	٢		٦	٢٤
دول صغيرة جداً	٥٠,٠٠٠ ـ ٢٥٠,٠٠٠	٩	١٢	-	٨		٨	٣٧
دول قزمية	أقل من ٥٠,٠٠٠	١٥	١٤	٣	١٤		١٠	٥٦
الجملة		٥٣	٤٣	٦	٣٢	٢	٢٨	١٦٤
المتوسط الحسابي (بالألف كيلو متر مربع)		٥٧٢	٦٤١	١٤١٨	٦٤٣	١٠٧٥٧	٩٧٧	٨٢٨

أحجام الدول أو الوحدات السياسية

	المساحة (كلم٢)	العدد	مجموع المساحة	(كيلم٢ بالتقريب)
دول عملاقية	ـ ٦ مليون	٦	٦٧	مليون
دول ضخمة	٢,٥ ـ ٦ مليون	٣	٨٦	مليون
دول كبيرة جداً	١,٢٥ ـ ٢,٥ مليون	١٠	١٦,٤	مليون
دول كبيرة	٠,٦٥٠ ـ ١,٢٥ مليون	١٦	١٥,٧	مليون
دول متوسطة	٠,٢٥ ـ ٠,٦٥٠ مليون	٢٤	١٠,٥	مليون
دول صغيرة	١٢٥ ـ ٢٥٠ ألف	٢٠	٤,٤	مليون
دول صغيرة جداً	٢٥ ـ ١٢٥ ألف	٣٠	٢,٤	مليون
دول قزمية	أقل من ٢٥ ألف	١٨	١٥٠	ألف
		١٢٧	١٢٥١١٠	مليون

التطرف في أحجام الدول (المساحة بالكيلومتر المربع)

أكبر الدول		أصغر الدول	
الاتحاد السوفييتي	٢٢,٤٠٢,٠٠٠	دولة الفاتيكان	٠,٤
كندا	٩,٩٧٦,٠٠٠	موناكو	١,٥
الصين	٩,٥٦١,٠٠٠	ناورو	٢٠,٠
الولايات المتحدة	٩,٥٢٠,٠٠٠	سان مارينو	٦٢,٠
البرازيل	٨,٥١٢,٠٠٠	لختنشتين	١٥٧,٠
استراليا	٧,٦٨٧,٠٠٠	باربادوس	٤٣٠,٠
الهند	٣,٢٧١,٠٠٠	أندورا	٤٥٣,٠
الأرجنتين	٢,٧٧٧,٠٠٠	سنغافورة	٥٨٠,٠

٢٠) أمثلة ملموسة بالنسبة للوحدات السياسية كقوة : الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفييتي

فالإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة هما فعلاً القوتان اللتان يعمل العالم لهما حسابها. فكلاهما ذو مساحة ضخمة . فالإتحاد السوفييتي يمتد من خط العرض ٣٥° شمالاً ، الى المنطقة المتجمدة ، وتمتد الولايات المتحدة من مدار السرطان الى خط العرض ٤٠° شمالاً .

وتتشابه الكتلتان في أنه بالإضافة الى هذه المساحة الواسعة تمتاز المساحة بأنها متماسكة ولن توجد في أيهما مشكلة اكتظاظ سكان أو مشكلة أرض لمدد طويلة جداً ، فضلا عن أن كلاهما له مخارج محيطية شرقاً وغرباً .

ولم يعرف التاريخ قوى بهذه المساحة وهذه الصفات وهذه الإمكانيات الإنتاجية الضخمة المتنوعة داخل اطار وحدة سياسية واحدة . ومن الواضح أن المجال متسع أمامها لكثير من التجارب الزراعية والصناعية . فنفوذهما الحالي في الشؤون العالمية هو مقياس لدرجة التقدم الذي أحرزته كل قوة في تنظيماتها الداخلية . (د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٢٨) .

٢) أمثلة ملموسة لأشكال الدول السلبية

لسان كابريفي التابع لناميبيا يقع بين أنغولا البرتغالية وزامبيا في الشمال وبين روديسيا وبوتسوانا في الجنوب . وكذلك الأمر بالنسبة للسّان الأفغاني (الممر الأفغاني) الشمالي الشرقي الممتد بين الإتحاد السوفييتي في الشمال وباكستان وكشمير في الجنوب وسنكيانج الصينية في الشرق . وبصورة مماثلة هي الألسنة المتبادلة فيما بين سويسرا وألمانيا ، وسويسرا وإيطاليا ، وأيضاً اللسان السويسري في مقاطعة جنيف والذي يصل الى داخل الأراضي الفرنسية ومنطقة شافهاوزن السويسرية التي تمتد داخل الحدود الألمانية (أنظر الخرائط رقم ١ ـ و٢ ـ و ـ ٣ ـ) . (د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٢٢ ـ ١٢٥) .

وعلى سبيل المثال كذلك فرومانيا ، سويسرا ، المجر ، كلها أشكال أقرب الى المثالية ، بينما تعتبر شيلي مثلاً تقليدياً للدول ذات الامتداد الطولي الكبير ، إذ تمتد من الشمال الى الجنوب لمسافة /٢٦٠٠/ ميل ، في حين أن عرضها قد لا يتجاوز المائة ميل ، فإذا أضفنا الى هذا وجود جبال الانديز التي تزيد الموصلات تعقيداً وصعوبة ، أدركنا أن مشكلة الدفاع في مثل هذه البلاد من الصعوبة بمكان . كذلك الحال في النروج التي أمكن للألمان شل حركتها بالإستيلاء على المدن والموانىء الساحلية التي تتحكم في طرق المواصلات مع الداخل . كما تعتبر غير مثالية الشكل حين تظهر في الدولة أجزاء منفصلة عن الكتلة الرئيسية ، كألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية حين كان

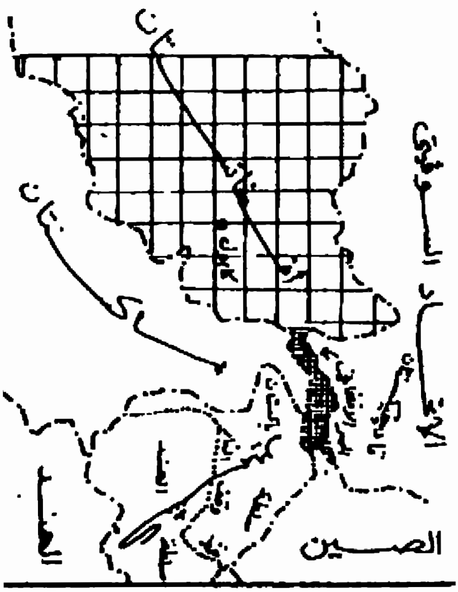
يشطرها الممر البولندي أو باكستان التي يفصل شطريها عن بعضهما مسافة ١٠٠٠ ميل .

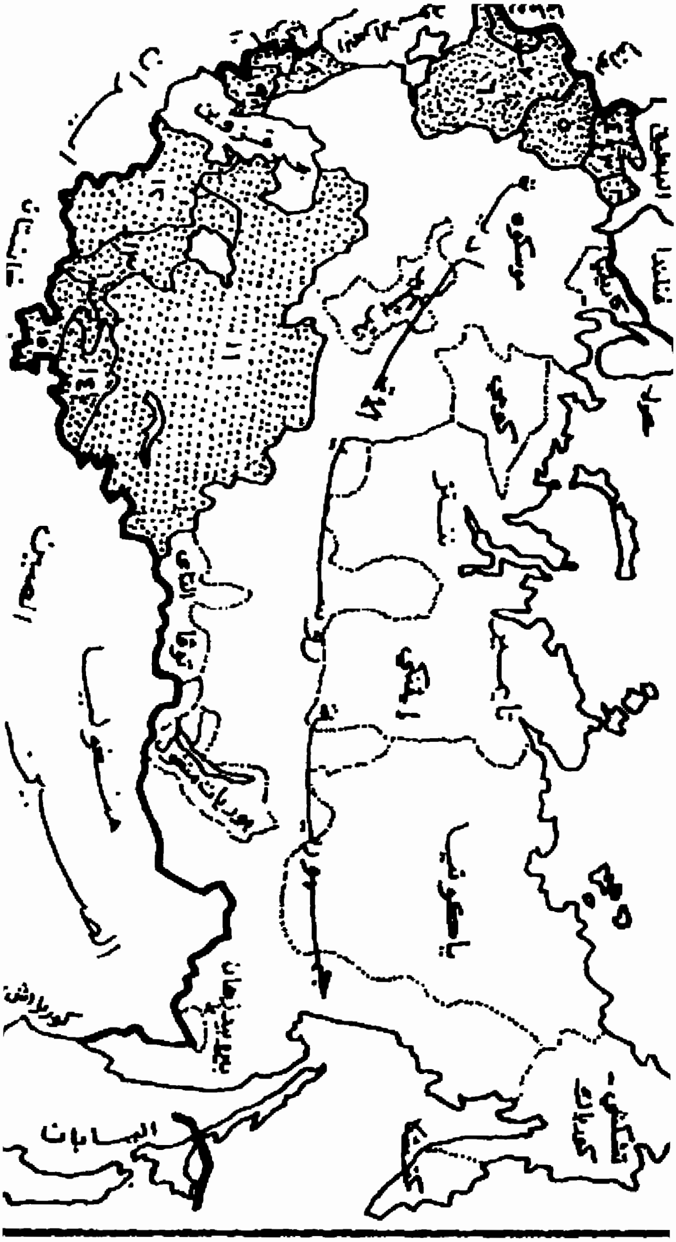
والأمثلة واضحة أيضاً في خريطة افريقيا السياسية حيث جمهورية مالي التي تختنق في الوسط وتترك على الجانبين كتلتين شبه منفصلتين يسهل قطعهما نظرياً عن بعضهما البعض من الخارج ، أي من فولتا العليا أو موريتانيا ، كذلك الحال في الصومال التي تمتد على هيئة الشكل «7» الافرنجي ، مفرطة في الطول ، مما يضعف التماسك الداخلي ، كما يمكن لاسفين « أوغادين هرر » الذي يتعمق في الصومال شطر هذه البلاد الى شطرين . وتكرر زامبيا صورة مالي ، كما تكرر موزمبيق صورة الصومال . أما مالاوي فليست الا إسفيناً من موزمبيق ، وفي جمهورية جنوب افريقيا نجد أن الترانسفال تمتد بعيداً الى الشمال ، حتى انها تقع في دائرة نفوذ « لورنسو ماركيز » ، بينما خطط أصبع كابريفي في جنوب غرب افريقية خصيصاً ليصل الى « الزمبيزي » غرباً مما أدى إلى أن تشرف عليه بتشوانا لاند من الناحية الإدارية .

وكان من نتائج هذا الانتظام في أشكال الدول الافريقية ، فرط طول حدودها السياسية ، فتكاد حدود افريقيا السياسية (٢٩٠٠٠ ميل) تعادل كل حدود العالم الجديد أو ضعف حدود أوروبا (١٥٠٠٠ ميل) .

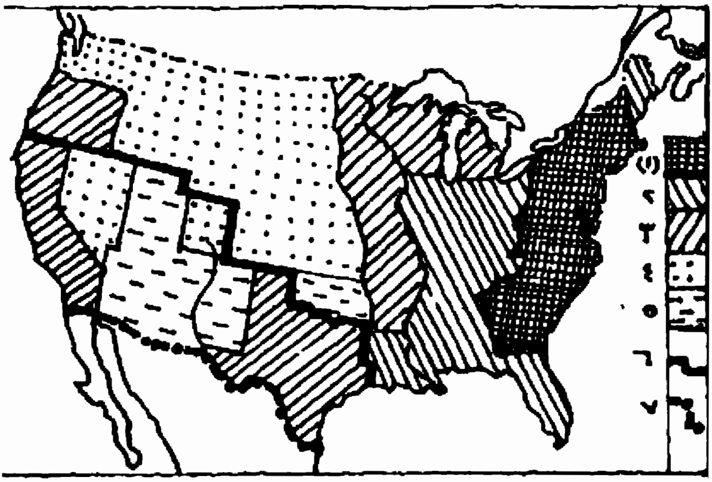
(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ؛ ص ٢٩ - ٣٠) .




الصين



الخريطة رقم - ٣ -



التوسع الإقليمي للولايات المتحدة

١) الولايات الـ ١٣ الأصلية (١٧٨٣) ، (٢) التوسع الى علم ١٨٢٠ ، (٣) التوسع الى عا
توسع الى عام ١٨٩٠ ، (٥) التوسع بعد ١٨٩٠ ، (٦) الحدود المكسيكية القديمة ، (
ية الحالية .

الإقليمي لـ USA
ـ
لايات الـ ١٣ (١٧٨٣)
سع الى ١٨٢٠
سع الى ١٨٦٠
سع الى ١٨٩٠
سع بعد ١٨٩٠
دود الكسيكية القديمة
دود الكسيكية الحالية .

بعض الظاهرات السياسية المرتبطة بالشكل

يب السياسي (Enclave)

وهو جزء من مساحة دولة ويحاط كلية بأراضي دولة أخرى . وفي معظم
بيري جيب سياسي داخلي (Enclave) أو خارجي (Exclave) يستخدمان
ن . فبرلين الغربية مثلاً هي جيب سياسي ألماني غربي Enclave داخـ
ة كما أنها في الوقت ذاته جيب سياسي خارجي Exclave خارج المانيا الـ

ثير من هذه الجيوب بقايا تاريخ سياسي
ب بين دولتين أو أكثر .

ـ النتوء الجبلي (Glacis)

وهـو امتداد السيـطرة الإقليمية لـدو
ميطرة عليه أن تمتـد بحدودهـا فيا وراء
فاع عن أراضيهـا . وكان النتـوء النمسـ
المية الأولى من أشهر النتوءات السيـاسيـ
ي يعبر جبال الألب ويتحدث سكانه با
ولى ضمت إيطاليا التيرول الجنوبي لها ،
تحل حلاً مرضياً .

ـ القطاع السياسي (Projection)

وهو امتداد ضيق لدولة ما يمتد بين
ل البروز السياسي الأفغاني المشهور بين الإ

ـ رأس الكوبري (Bridgehead)

وهو امتداد للسيطرة الإقليمية لدولة
ولندي ، عبر نهر الميز عند ماسترخت ث
خل المناطق البلجيكية مرة أخرى .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسا
. (



(١) رأس الكوبري

(٣) قطاع واخان

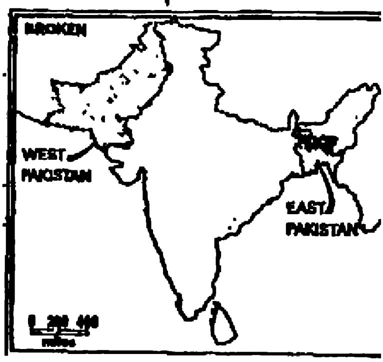
(٤) النتوء الجبلي

بعض مظاهر التطرف في الأشكال السياسية

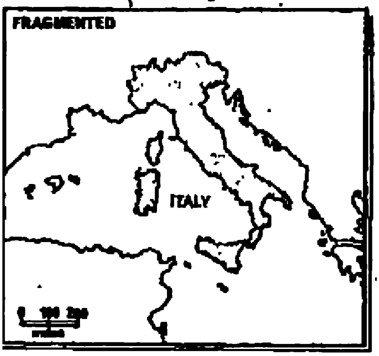
(٢٣) أشكال البلدان أو الدول

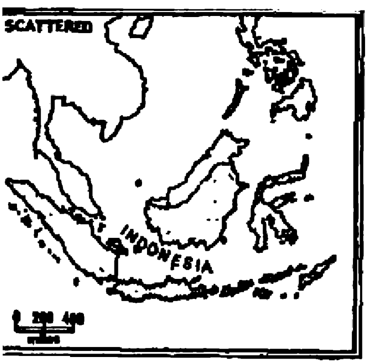
تختلف البلدان كثيراً فيما بينها بالحجم والشكل . فأشكال البعض منها متجانسة وأشكال البعض الآخر غير متجانسة . فهناك المقطّعة (باكستان في الخريطة رقم - ١ و -٤-) والمجزّأة (إيطاليا في الخريطة رقم - ٢ -) والمبعثرة (أندونيسيا في الخريطة رقم -٣-) .

الخريطة رقم -١-



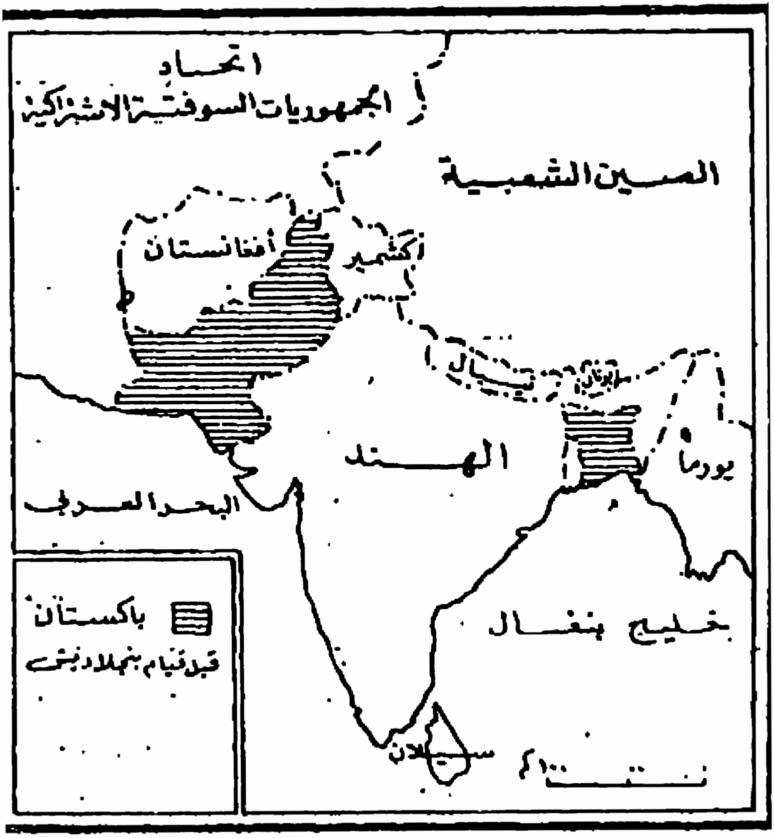
الخريطة رقم -٢-





الخريطة رقم -٣-

الخريطة رقم -٤-



) التميز العنصري في الولايات المتحدة الاميركية وجنوب افريقية ورا
مفه لدرجة الزوال في أميركا الجنوبية وآسيا

أدى الإدعاء بالنقاء الجنسي الى خلق مشكلات سياسية متعددة لعـ
رها في العصر الحديث مشكلة التفرقة العنصرية التي تتمثل في الولايات ا
يكية بين البيض والملونين ـ حيث ما زال الرجل الأبيض يشعر باستعلاء ورا
ـ مما أدى الى وجود تمزق في الهيكل السكاني يشبه مثيله في جمهورية جنوب ا
كم العنصري بها حيث كانت هجرة الأوروبيين اليها مصحوبة بالإحساس ب
السكان الأصليين . وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الأمثلة الواضحـ
ل ذات المشكلات العنصرية حيث أن عشر عدد سكانها من الزنوج والملو
ش معظم هؤلاء في الجنوب الشرقي وهو معقل العبوديةالأصلي الذي يتميز ب
لن ، وتتضاءل نسبة الملونين بالإتجاه نحو الشمال بقلة واضحة . ويعيش
بات المتحدة في مستوى اقتصادي منخفض عن البيض ، فقد بلغ متوسط

الفرد الأبيض من الدخل سنة ١٩٦٥ مثلاً ٤٨٠٠ دولار مقابل ٢٧٠٠ للملون . كما أن التمييز العنصري يشمل النواحي السياسية والإجتماعية فليس هناك سلم اجتماعي يمكن أن يصل بواسطته السود الى مرتبة البيض .

كذلك تتكرر ظاهرة التفرقة العنصرية في جمهورية جنوب افريقية وذلك بالرغم من أن التركيب السكاني يختلف بها عن مثيله في الولايات المتحدة ، وذلك لأن الزنوج في جنوب افريقيا هم الأغلبية وليست هناك ولاية واحدة من ولايات البلاد يتفوق فيها البيض على الزنوج ، بعكس الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي لا توجد بها ولاية واحدة يتفوق فيها السود على البيض باستثناء ولايات فلوريدا وجورجيا وتكساس وتنيسي وفرجينيا ، حيث تزيد نسبة السود على ٢٥٪ من السكان (د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٥٢) . ولكن تعقيد الموقف في جنوب افريقيا يظهر في أن معظم الأوروبيين يرجعون الى أصل هولندي (البوير) والقليل الى أصول بريطانية ، ذلك بالإضافة لوجود سكان آسيويين وآخرين مختلطين في مقاطعة الكاب وهم نتاج للافريقيين والأوروبيين ، ويعمل الملونون بالأعمال اليدوية كالتعدين والأعمال المنزلية ، وهم يعيشون في مستوى اقتصادي منخفض . وتتكرر الظاهرة في روديسيا حيث أقلية بيضاء من أصل بريطاني تتحكم في أغلبية زنجية . وتتملك الدولة بمعنى الكلمة حيث لها الأراضي الزراعية الخصبة والمصانع والمؤسسات التجارية .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٩٢ - ٩٣) .

وكذلك الحال في جنوب افريقية الذي كان أول عهده بالأوروبيين عام ١٦٥٢ عندما أسست شركة الهند الهولندية مدينة الكاب لتكون ملجأ لسفنهم في طريقها الى آسيا ، ثم شجعت الشركة الملاحين الهولنديين على الإستقرار وفلاحة الأرض لحاجة السفن الى الخضروات والفاكهة ، فبدأوا بالإستقرار والتوغل في الداخل واصطدموا بالبوشمن وأجلوهم عن مواطنهم الى صحراء كلها ري ، كما سلبوا الهوتنتوت مراعيهم ومواشيهم وجلبوا الزنوج من شرق افريقية ومدغشقر الى جانب بعض العناصر من الملايو . وقد اختلط هؤلاء بالهوتنتوت وتكونت طبقة ملوني الكاب الذين يعرفون بالرحبوت (Rehboth) واستمر توسع البوير شمالاً فاصطدموا بقبائل البانتو من الزولو والبتشوانا ودارت بينهم حروب مريرة دامت نحو قرن من الزمان .

وعلى عكس الوضع في الولايات المتحدة الاميركية لا يكون البيض هنا - في جنوب افريقية - سوى نحو ٢٠٪ من السكان بينما يكون الملونون ٨٠ بالمئة من مجموع السكان ، ومع ذلك فالعناصر الوطنية محرومة من حقوقها السياسية ، كما ان الحاجز اللوني يمنعهم من الاشتغال بالمهنة الراقية رغم أن الزراعة والمناجم لا تقوم إلا على

اكتاف هؤلاء ، ويمارس معهم البيض جميع ألوان التفرقة العنصرية حتى في حياتهم الإجتماعية . فخلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٩ ظهرت الكثير من قوانين التمييز العنصري ، فهناك قوانين الفصل بين العنصرين في المواصلات ، وفي التعليم ، بل ويتعلم الافريقيون لغاتهم الاصلية والى مستوى معين ، وليس للافريقي حق الاضراب ، وحجزت بعض الحرف الفنية للبيض . كما حرم القانون على الافريقي الذي يسكن إحدى المدن منذ ولادته ان يبقى معه ابنة متزوجة أو ابن ما دام قد بلغ سن الثامنة عشرة ، وهناك قانون آخر يعتبر جلوس الأبيض مع غير الأبيض لتناول الشاي في مكان عام في أي جزء من جنوب افريقية جريمة إلا إذا حصلا على تصريح بذلك ، وقانون ثالث يسمح لرجل البوليس بحرية تفتيش المنازل ل دون سابق إنذار (في أي وقت مناسب أثناء الليل أو النهار) لضبط ابن بلغ الثامنة عشرة، وارتكب جرم العيش مع والده دون الحصول على إذن بذلك ، أما تصاريح المرور فهذه تقيد حرية الافريقيين في دخول المدن وخروجهم منها ، ويتعرض الافريقي للقبض عليه والسجن إذا لم يحملها ، وقد ظهر في تقرير رسمي عام ١٩٥٨ ، أن متوسط عدد الذين يقبض عليهم يومياً بسبب تصاريح المرور نحو ألف نسمة .

ويقترح البيض فكرة وضع الوطنيين في معازل (Reserves) يمارسون فيها حكماً ذاتياً . وحجة الحكومة في هذا أنها ترغب في أن تحتفظ لكل من وحدات البانتو القبلية بأرضها التي ترتبط بها تاريخياً . والوضع المنطقي ـ عند الحكومة ـ انها ما دامت هناك مناطق مخصصة للبانتو تحفظ لهم فيها الحكومة حقهم التاريخي ، فلا بد أن تخصص أيضاً للبيض مناطق تحفظ لهم فيها حقوقهم . وإذا عرفنا مناطق المعازل وجدنا أنها أفقر جهات جنوب افريقية تربة وأكثرها تعرية وأقلها مطراً ولا تمثل أكثر من ١٣٪ من مساحة البلاد . والغرض من هذا العزل الإجتماعي (Apartheid) هو حصر الافريقيين خوفاً من طوفان الافريقيين الأسود . ويجب أن نشير إلى أن هذا العزل عزل جزئي حتى يمكن الحصول من هذه المعازل على حاجتهم من الأيدي العاملة ، خاصة وان هذه المعازل المزعومة لا يمكن أن تعول هذه الأعداد الضخمة فتصبح بذلك مستودعاً للعمل الرخيص .

ويمكن أن نستشهد في هذا المجال بتقرير طوملنسون Tomlinson عن المعازل في جنوب افريقية ، فقد قرر الحزب الوطني عام ١٩٥٠ أن يأخذ رأي الخبراء في إمكان المعازل (أو البوتوستان الان). القيام بوظيفة العزل الاجتماعي تماماً ، فكان التقرير مخيباً لآمال أنصار فكرة العزل ، فبينما عارضت اللجنة فكرة الإندماج بين العنصرين الأبيض والأسود وأشارت بوجوب الفصل بينهما ، إلا أنها ، أشارت أيضاً إلى أن تحويل هذه المعازل الى مواطن للافريقيين يتطلب عملاً عاجلاً ونفقات ضخمة ، فأوصت بصرف ١٠٤ مليون جنيه خلال عشرة سنوات لنجدة هذه المناطق المتخلفة اقتصادياً ، وحث البيض على إقامة المشروعات الصناعية فيها ، وقد عارض دكتور فيرفورد

Verwoerd (وكان وزيراً لشئون الوطنيين) هذه الاقتراحات ، واكتفت الحكومة بمبلغ ٣٦ مليون جنيه بدلاً من ١٠٤ مليون جنيه ، أي نحو ثلث المبلغ ، وأخذت التصويت على مبلغ ٣،٥ مليون جنيه بصفة مبدئية !

ولعل من أهم نتائج تقرير لجنة طوملنسون هو ما يتعلق بنمو السكان في جنوب افريقية ، فقد قدر مجموع سكان الجمهورية علم ٢٠٠٠ بنحو ٣١ مليون موزعين على النحو التالي ٢١ مليون افريقي ، ١،٥ مليون آسيوي ، ٤،٥ مليون أوروبي، ٤ مليون ملون . وأضافت اللجنة أنه حتى لو أخذ بتوصياتها الخاصة بالمعازل ، فإن هذه المعازل لا يمكنها تحمل أكثر من ٧٠٪ من السكان في ذلك التاريخ ، وسيظل هناك نحو ٥،٦ مليون افريقي في مناطق البيض .

وعلى عكس الحال في أمريكا الشمالية نجد أن مشكلة الجنس أو السلالة غير واضحة في أمريكا الوسطى والجنوبية ، ويرجع ذلك الى ذلك الخليط الكبير بين السلالات التي غمرت هذا الجزء من العالم ، حتى ليتمتع زنوج البرازيل بحقوق وامتيازات يحسدهم عليها زنوج الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ففي هذا الجزء من العالم اختلط الزنوج بالهنود الحمر بالأوروبيين . وإذا كانت هناك بعض العائلات الأوروبية التي تمنع التزاوج والاختلاط بالملونين ، إلا أن الحاجز اللوني هنا ، ليس حاداً . ويبدو من التوزيع السلالي في دول أمريكا الوسطى والجنوبية ، ان الهنود الحمر هم العنصر الغالب في المكسيك (٩٠٪) بينما تغلب العناصر البيضاء على كوستاريكا (٨٥٪) ، والعناصر الزنجية على جواديلوب وهايتي وجمايكا (من ٩٢ الى ٩٥٪) . وتغلب العناصر البيضاء على الأرجنتين (٩٨٪) والبارغواي (٩٩٪) والشيلي (٧٠٪) ، بينما يغلب الهنود الحمر على الاكوادور والبارغواي والبيرو ، أما العناصر الزنجية فأعلى نسبة لها في البرازيل وفنزويلا (٣٣٪) .

ولا يعد الجنس أمرا ذا بال في القارة الأسيوية رغم تعقيدها السلالي ، وربما كانت العناصر اليابانية هي العناصر الوحيدة التي تدين بالتفوق العنصري . أما في الصين أو الهند أو جنوب شرقي آسيا ، فلا تحس بالفارق السلالي ، وربما كان الفارق اللغوي والديني أكثر أثراً من الفارق السلالي ، فتعيش في هذه الدول وتختلط العناصر المغولية والآرية وأحياناً الدرافيدية كما في الهند ، ولكننا نجد الرابطة الدينية هي التي تضم الهندوس معاً ، وتضم المسلمين معاً ، وكان الدين سبباً في قيام دولتي الهند والباكستان . وتكاد تختفي مشكلة السلالة في استراليا نتيجة لفناء العناصر الاسترالية الأصلية ، فلم يبق منها إلا نحو ٨٠ ألف نسمة في داخلية القارة ، واتجهت سياسة استراليا الى جعلها قارة للبيض ومنع العناصر الملونة من الهجرة اليها .

(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٥٢ـ ٥٦) .

(٢٥) المشكلات اللغوية

تعاني بعض دول العالم من مشكلات لغوية وأوضح أمثلة على ذلك أنه من بين الدول الثلاث عشرة الأوائل في حجم السكان في العالم توجد مشكلات لغوية معقدة لسبب أو لآخر ، ومنها الصين والهند والإتحاد السوفييتي والباكستان وأندونيسيا ونيجريا ، وبعضها يعاني مشكلات أقل صعوبة مثل الولايات المتحدة (المهاجرين) والبرازيل (لغات الهنود الحمر في الأمازون) ، وهناك دول لا تعاني من هذه المشكلات تماماً مثل اليابان والمانيا . وبالنسبة للدول الصغرى فبعضها يتعرض لمثل تلك المشكلات اللغوية مثل بلجيكا وتشكوسلوفاكيا وكندا ويوغسلافيا وسويسرا وبعض الأقطار الأفريقية والآسيوية .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٩٤) .

هذا وبينما تتميز بعض القارات بالبساطة في تركيبها اللغوي ، نجد البعض الأخر يتميز بالتعقيد اللغوي الشديد .

وتعد قارة افريقية من القارات الشديدة التعقيد لغوياً ، بل يذهب البعض الى أنها قد تكون نقطة الضعف الكبرى في بناء القومية في الجزء الأكبر من افريقية ، ذلك ان القارة تضم عديداً من اللغات واللهجات ، التي تصل في بعض التقديرات الى ما يتراوح بين ٧٠٠ و١٠٠٠ لغة . بل لقد ذهب التعدد اللغوي حتى الى العناصر الأوروبية في جمهورية جنوب افريقية حيث يوجد البوير الذين يتكلمون الافريكانية (Afrikanns) التي ترجع أصولها الى الهولندية ، وكذلك الأنجليز الذين يتكلمون الانجليزية ، وتضطر الدولة الى الاعتراف باللغتين ويطلب من الموظفين اتقانهما معاً .

ولم تظهر محاولات لإخراج خريطة تبين عدد اللغات في القارة الآسيوية ، ويرجع ذلك لتعقدها أيضاً ، إذ تضم الهند والباكستان نحو ٢٢٠ لغة بصرف النظر عن اللهجات . وقد اضطرت حكومة الهند بعد الإستقلال ان تعتمد على الإنجليزية كلغة رسمية لتفادي هذا الخليط من اللغات ، وان كانت في طريقها الى اتخاذ الهندوستانية كلغة رسمية في المستقبل . ولا يختلف حال أندونيسيا عن حال الهند ، وان كانت الملاوية هي لغة التخاطب والتجارة . وفي الفليبين هناك نحو ٤٦ لغة وان كانت التاجلوج (Taglog) هي اللغة الرسمية ، وتستعمل أيضاً الإنجليزية والإسبانية على نطاق كبير . وتظهر الطرافة في الصين حيث يفهم الصينيون بعضهم بعضاً حين يكتبون ولا يفهمون بعضهم بعضاً حين يتكلمون ، ويرجع هذا الى أن اللغة الصينية تستخدم رمزاً لكل كلمة ، ولكن هذه الرموز يختلف نطقها من مكان إلى آخر .

وتعتبر أوروبا من القارات الشديدة التعقيد لغوياً . فباستثناء المانيا والنمسا لا توجد دولتان تتكلمان لغة واحدة ، وان كان الامتداد اللغوي لدولة ما قد يظهر في

دولة أخرى كما هو الحال في امتداد الفرنسية الى بلجيكا وسويسرا ، والإيطالية الى سويسرا ، والألمانية الى تشيكوسلوفاكيا وبولندة وفرنسا وهكذا . هذا وتسود مجموعة اللغات الألمانية في وسط وشمال غربي أوربا ، بينما تسود مجموعة اللغات الرومانية في غربي وجنوب غربي أوربا وجنوبي الوسط ، بينما تسود السلافية في الشرق .

أما الامريكتان ، فتبدو فيهما البساطة اللغوية ، فهناك ثلاث لغات تمتد من خليج هدسن الى رأس هورن : الانجليزية في الشمال ، والإسبانية والبرتغالية في الجنوب ، ويعتبر الحد السياسي بين الولايات المتحدة والمكسيك حداً لغوياً أيضاً . ويوجد هناك استثناء للقاعدة السابقة تتمثل في اللغة الفرنسية التي تسود اقليم كويبك ، كما تظهر الإنجليزية والهولندية في بعض جزر الهند الغربية ، والألمانية في بعض أجزاء البرازيل ، والإيطالية في بعض أنحاء أرجنتين .

د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٥٦ ـ ٥٨ .

(٢٦) بلجيكا : نموذج لدولة مزدوجة اللغة

تعد المملكة البلجيكية نموذجاً آخر على قدرة مجموعتين سكانيتين متباينتين على العيش معاً في دولة واحدة على امتداد فترة زمنية طويلة ، ففي شمال بلجيكا يتكلم السكان اللغة الفلمنكية التي تشبه اللهجة الهولندية الى حد كبير بل تعتبر امتداداً لها في الواقع عبر حدود الدولتين ، أما في الجنوب فتسود اللغة الفرنسية حيث يعيش الوالون وتعد لغتهم امتداداً للّغة والثقافة الفرنسية عبر الحدود الجنوبية لبلجيكا والشمالية لفرنسا . ويرجع خط التقسيم اللغوي بين اللغة الفلمنكية في الشمال والفرنسية في الجنوب الى العصور الوسطى ، ذلك لأن لغة الفلمنك كانت تمتد جنوباً حتى مرتفعات آرتوا (Artois) ـ قرب كاليه في فرنسا ولكنها تراجعت هنا تحت ضغط اللغة الفرنسية ، واليوم يمتد هذا الخط اللغوي الحاجز من ساحل القنال الفرنسي عند دنكرك وينحني جنوباً بشرق حتى يدخل بلجيكا قرب كورترك (Kortrijk) ومن هذه المدينة يمتد نحو الشرق عبر السهل المموج حتى التقاء الحدود البلجيكية الهولندية عند مدينة ماسترخت ، وقد ظل هذا الخط ثابتاً في بلجيكا تقريباً منذ العصور الوسطى وإن كانت العاصمة بروكسل قد تغيرت لغوياً وأصبحت جيباً تغلب عليه اللغة الفرنسية ، وقد ساعدت بعض الظروف الطبيعية على ثبات هذا الخط أبرزها أنه يمتد في مناطق قليلة السكان تمتد في وسط بلجيكا وتتصف بالغابات الكثيفة التي قامت كحاجز بين هاتين المجموعتين البشريتين : الفلمنك في الشمال والوالون في الجنوب .

وقد طغت المؤثرات الفرنسية على كثير من مظاهر الحياة في بلجيكا على امتداد فترة زمنية طويلة ليس بين الوالون فقط بل لدى الطبقة العليا بين الفلمنك . وبالإضافة الى ذلك فقد استفاد الوالون من الثورة الصناعية بدرجة أكبر لأسباب منها

أن مناجم الفحم والصناعات التي ارتبطت بها مبكراً تركزت في الجنوب ، ومن هنا كانت اللغة الفرنسية هي لغة دواوين الحكومة والجيش والمحاكم والجامعات .

وقد أدى الشعور بالغبن لدى الفلمنك إلى إذكاء روح القومية بينهم منذ القرن التاسع عشر ومطالبتهم بالمساواة بالوالون حتى تحقق لهم ما أرادوا تماماً بعد الحرب العالمية الأولى .

ومنذ ذلك الوقت بدأ الفلمنك في تحقيق المزيد من المزايا خاصة أن أعدادهم بدأت تتزايد بمعدلات تفوق الوالون وأصبحوا يكونون الأغلبية من الشعب البلجيكي (٥٥٪) حتى أنه في العقود الأخيرة شهد الشمال الفلمنكي نمواً اقتصادياً يفوق مثيله في الجنوب ، وقامت صناعات عديدة في المدن مثل ميناء أنتورب وجنت وفي حقول الفحم القريبة في منطقة كامبين ، بينما بقي الجنوب راكداً بصناعاته العتيقة ومناجمه المستهلكة .

وبالإضافة الى ذلك بدأ نزاع سياسي اجتماعي بين الفلمنك والوالون ، ذلك لأنه رغم أن السكان يدينون في معظمهم بالكاثوليكية فإن الفلمنك يبدون أكثر تديناً من الوالون وقد يكون الحزب المسيحي الإشتراكي أكبر الأحزاب السياسية في البلاد وهو حزب فلمنكي يؤيد الكنيسة الكاثوليكية ، أما حزب الوالوني الذي يليه في الأهمية فهو الحزب الإشتراكي .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ،ص ٩٥ - ٩٦ -٩٧) .

(٢٧) أمثلة ملموسة عن مشاكل الأقليات اللغوية التي لم تحل

وتعتبر مشكلة الأقلية الألمانية في الإلزاس واللورين من الطرافة بمكان ، إذ يسمح للطفل عندما يذهب للمدرسة أن يدرس اللغة الفرنسية للثلاثة أعوام الأولى ، ولا يدرس الألمانية لغة الوطن الأم ، ثم بعد ذلك يدرس الفرنسية فضلاً عن الألمانية ، حتى يجيد الفرنسية الى جانب الألمانية ، ويحتج بعض السكان على هذا على اعتبار أنه تدخل في حرية اللغة ، ولكن المنطق الفرنسي يرد عليهم بأنه ما دامت الإلزاس واللورين جزءاً من فرنسا ، فمن صالح أبناء الأقليم إتقان الفرنسية الى جانب الألمانية ، لأنهم سيتجهون الى بقية أنحاء فرنسا للعمل .

ولا تمنح الدول الأقليات المناوئة حرية لغوية خوفاً من أن يكون هذا عاملاً مساعداً ومشجعاً على الإنفصال وإضعافاً لكيان الأمة . فعلى سبيل المثال ، كانت هناك أقلية نمساوية في التيرول تقدر بنحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، لم تعطها إيطاليا حرية لغوية ، بل غيرت أسماء شوارعها وأجبرتهم على استعمال الإيطالية في المدارس والكنائس ، ومع هذا لم يغير هذا من طبيعة الأقلية وظلت موالية للغتها الألمانية . وعادت إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية للإعتراف باللغة الألمانية في التيرول الجنوبي. وهذا يؤكد التعليق الذي سطرنا الآن في الموضوع في النص (د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ص ٥٨ - ٥٩) .

(٢٨) البناء الديني داخل الدولة

تقسم الدول الى مجموعتين فيما يختص بالدين ، فهناك دول يسودها انسجام أو وحدة دينية وهي التي يعتنق أكثر من ٨٠٪ من سكانها ديناً واحداً، كما في أقطار العالم العربي باستثناء لبنان وكما في فرنسا وإسبانيا والبرتغال والنمسا وبلجيكا ودول أميركا اللاتينية (مسيحية كاثوليكية) واستونيا ولاتفيا والدول السكندنافية (مسيحية بروتستانية) .

وهناك دول تتعدد فيها الأديان كما في الولايات المتحدة الأميركية وكندا ، فالبروتستانتية هي الغالبة ، لكن الكنيسة الكاثوليكية لها نفوذها القوي ، وتعتبر ولاية

كيبك معقل الكاثوليكية في كندا التي يبلغ الكاثوليك فيها ٤٠٪ من السكان ، بينما تنتشر الكاثوليكية في الولايات المتحدة الاميركية في الاقليم الصناعي أي في الشمال الشرقي فضلاً عن ولايات الوسط الشمالي وولايات الغرب - كليفورنيا وأريزونا . وهناك أيضاً نحو خمسة ملايين يهودي يقع نصفهم في نيويورك ؛ أي أن الولايات المتحدة الأميركية تضم أقل من نصف يهود العالم بقليل .

(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ص ٦١) .

(٢٩) توزيع الأديان في العالم أو الإشعاع الديني

يتميز توزيع الأديان في العالم بالإنتشار في مساحات واسعة . فالمسيحية بمذاهبها الثلاثة : البروتستانتية والكاثوليكية والأرثوذكسية ، هي الديانة الغالبة في الأمريكتين واستراليا وأوروبا وبعض الدول الأفريقية والآسيوية في الشمال . وقد كان إنقسام أوروبا الى عدد من العقائد الدينية المختلفة عاملاً هاماً في تشكيل طبائع وسلوك شعوبها وفي زيادة قوة الشعور الوطني المحلي بها . ويسود المذهب المسيحي الكاثوليكي معظم دول القارة مثل إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وشبه جزيرة ايبريا وفي ايرلندا والنمسا والمجر وشمال يوغسلافيا ومعظم تشيكوسلوفاكيا وكل بولندا وجنوب ألمانيا وليتوانيا وجنوب بولندا وأجزاءاً من سويسرة . أما البروتستانتية التي نشأت في شمال ألمانيا فتعد العقيدة السائدة في الأراضي الاسكندنافية وفي فنلندة وهولندا وبريطانيا ولاتفيا واستونيا وأجزاء من المجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ، وتسود الأرثوذكسية في شبه جزيرة البلقان .

وقد شهدت القارة الأوروبية منازعات ومصادمات بين هذه الطوائف الدينية . ومن قبيل ذلك التنازعات بين الكروات الكاثوليك والصرب الأرثوذكس في يوغسلافيا ، وكما هي الحال في ايرلندا في الوقت الحاضر وما تشهده من مصادمات بين الطوائف الدينية فيها . إنما ليسمح لنا رد النزاعات هنا الى الجذور الاقتصادية للموضوع .

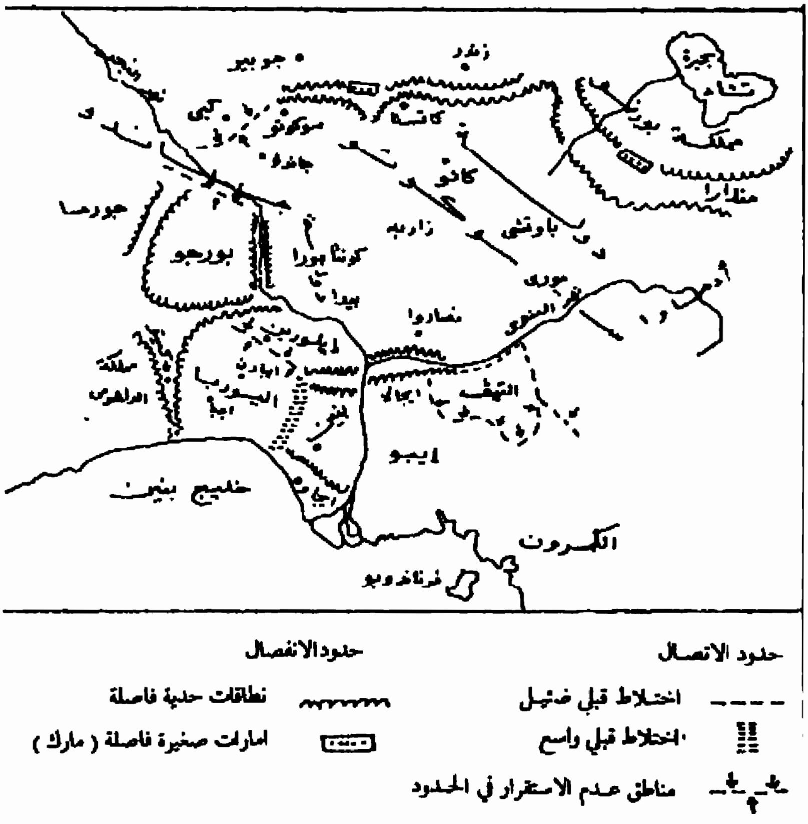
أما الإسلام فينتشر في جزر الهند الشرقية شرقاً حتى شمال افريقيا غرباً بما في ذلك الشرق الأوسط وأجزاء من الهند وغرب الصين وبعض جزر الفلبين . وتمتد

يانة البوذية من منغوليا حتى جنوب شرق آسيا . أما الديانة الهندوكية فمركزها
ند وان كانت هذه البلاد تضم ديانات أخرى متعددة ويدين معظم الصينيين بمذ
نفوشيوس . أماالعقائد البهائية فتنتشر في بعض المناطق الإستوائية في افريقيا ور
بات جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادي .
(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ص ٩٧ - ٩٨) .

هذا ويمكن إجمالاً تقدير البوذيين بنحو ٧٠٠ مليون والمسيحيين بنحو ٦٢٠ مل
سلمين بنحو ٤٥٠ مليوناً والهندوس بنحو ٢٧٥ مليوناً (د. محمد عبد ا
ودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٦٠) .

صل السادس

٣) نموذج لأنواع الحدود (إتصال وانفصال) عند المجتمعات القبلية والـ
ديمة في نيجريا .



أنماط من حدود الاتصال والانفصال امبراطورية الفولاني في نيجيريا ١٨٦٠ م[١]
رسكوت J.R.V Prescott (١٩٦٧) ص ٥١ .

أهم مـا توضحـه هذه الخريطة هـو تعدد أنـواع حدود الإتصـال والإنفصـال في الـدولة الـواحدة . فـامبراطـورية الفـولاني (التي تتمثل في الخريطة بـدولتي سوكـوتـو. وجاندو) ترتبط وتنفصل عن الدول والقبائل المجاورة بشتى أنواع الحدود . عـلى سبيل المثال الحدود الشمالية معظمها حدود فاصلة تعبر مناطق شبه جافة تفصلها عن إمارات زندر وجوبير وغيرها من إمارات الهـوسا ، بينـما حدودهـا الجنوبيـة،عبر نهر النيجـر مع ممالك اليوربا الصغيرة،، هي حدود اتصال وعدم استقرار في منطقة ايلورين كدليل على اتجاه التوسع الفولاني صوب نطاق الغابات الإستوائية الغني في جنوب نيجريـا . كما أن حدودها مع مملكة بورنو كانت مناطق تخوم وغابات في الجنوب وقبائل وثنيـة في الشمال وإمـارات صغيرة في الـوسط . وعلى هـذا تتضح مـرونة الحـدود القديمـة بالقيـاس الى تصلب الحدود الفاصلة الحالية الناجم عن الضغوط السكانية والإقتصادية الحديثة (د. محمد رياض ، الأصول العامة من الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٠١) .

(٣١) تعارض واقع الحال مع الإتجاه للتقارب فيما بين الحدود السياسية والحدود اللغوية

لتجنب مشكلة الأقليـات الألمانيـة النمساويـة أعيد تـوزيع السكـان من جـديـد وهُجّـر الألمان من بولونيـا والسوديت ،والتيرول الايطالي . فـالضغط السياسي هنـا كان أقوى من الإتجاه الطبيعي للحدود لكي تشمل المتكلمين بـالألمانيـة . كذلـك فإن رسم الحدود في مناطق حدود الإنفصال لم يؤد الى تقليل الاحتكاكات بين القـوميات . فخط الحدود الذي رسم في عام ١٩١٩ للنمسا في منطقة انفصال حديـة بينها وبـين إيطاليـا ـ التيرول الإيطالي ، قد اقتطع أقلية نمساوية كبيرة في هذه المنطقـة الجبلية . وبـالمثل فـإن إنشاء دولة تشيكسلوفاكيـا وتخـطيط حدودهـا مع ألمانيا في منـاطق انفصال متمثلة في جبـال غابـة بوهيميـا وجبـال الأرتـز قـد اقتـطع المـان السـوديت عن ألمـانيـا وأدخلهم تشيكسلوفاكيا . وكانت تلك ذريعة هامة من ذرائع هتلر في توسعه في وسط أوروبا .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسيـة والجيوبـوليتكا ، ص ٢٠٦) .

(٣٢) أمثلة ملموسة عن الجبال كحدود طبيعية متوافقة مع الحدود السياسيـة انما واصلة وليس فاصلة

إن المدقق في الأمثلة التي يسوقهـا البـاحثـون عن الفواصـل الطبيعيـة المتفقة مـع الحدود السياسية والقومية يجد أنها كلها مليئة بالإستثناءات . فجبال البيرنه في مجموعها فاصل بين القوميتين الإسبانية والفرنسية . لكن أطرافها الغربية تسكنها قـومية منفصلة هي الباسك وأطرافها الشرقية تعبرها شبـه قوميـة هي القطالـونية المنحـدرة من شمال شرق اسبانيا الى جنوب فرنسا . وفي الـوسط إمارة « أنـدورا » التي يعود استقـلالها الى

عام ١٢٧٨ . وكذلك الحال في جبال الهملايا التي تكوّن الحد الفعلي للقومية الهندية أو الصينية . فهناك تسرب كبير للمغول عبر السفوح الجنوبية للهملايا مما يجعل معظم الهملايا خارجة عن الحدود القومية للهند . ولكن في هذه المناطق المنعزلة قامت عدة امارات وممالك حاجزة مثل كشمير ونيبال وبوتان . وهنا فالإختلافات شديدة بين الهندوكية والبوذية واللامائية . إذن أين الحدود الطبيعية ؟

كما أن جبال الألب لم تكن حدوداً للامبراطورية الرومانية إلا في أوقات محدودة وسرعان ما نفذ الرومان عبر ممرات الألب الى بافاريا والنمسا . لقد صعد عدد ملحوظ من السكان الحاملين لنوع من القومية الإيطالية جبال الألب. ويعيشون فوقها في منطقة جنوب سويسرا (الرومانش) بينما هبط النمساويون في التيرول صوب السفوح المشمسة الجبلية المطلة على سهل لومبارديا الإيطالي .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٢٠٨) .

(٣٣) أمثلة عن الدول الحاجزة في المستنقعات والغابات

وبهذا المعنى نشأت مصطلحات قديمة مثل « مارك » (Mark-March) اشتقت منها ألقاب نبالة قديمة مثل المركيز ـ صاحب المارك ومارك غراف (بالألمانية صاحب المارك) .

فالمارك كان جزءاً من اقليم الحدود ينظم دائماً على أساس شبه عسكري لأجل المحافظة على الحدود . وقد نظّم شارلمان واوتو عدداً من هذه التنظيمات العسكرية على الحدود لمنع الزحف السلافي الى وسط أوروبا . وقد تطورت هذه « الماركات » فيما بعد لتصبح دولاً ذات قومية خاصة توسعت في المستقبل وكونت امبراطوريات وممالك في وسط أوروبا . ومن أهم هذه الماركات مارك ميراندبرغ الذي شكل نواة الامبراطورية البروسية والقومية الألمانية . ومن الماركات الأخرى بوهيميا ، مورافيا (في تشكسلوفاكيا حالياً) وصربيا (الصرب قاعدة الوحدة اليوغسلافية فيما بعد) ومارك بريتاني في غرب فرنسا ومارك اسبانيا في جنوبها . وبذلك طوق شارلمان مملكته بإمارات حاجزة لحمايتها من الشرق والجنوب الشرقي والغرب .

وقد تطورت فكرة « المارك » الى فكرة المحميات في العصر الإستعماري . والمحمية هي دولة ذاتية الحكم تستند في بقائها الى قوة الإستعمار المجاورة وتقوم بوظيفة منع الاحتكاك المباشر مع القوى الأخرى . ومن أشهر الأمثلة على المحميات دولتا « بوتان » و«سيكيم» ، اللتان تفصلان جانباً من الحدود الهندية مع التيبت ، فقد ظلتا بريطانيتين ، وبعد استقلال الهند ظل هناك مندوب هندي يساعد في تصريف الأمور . وعلى هذا النحو يمكن أن نفسر كون سيام (تايلاند حالياً) كانت دولة حاجزة بين

النفوذين الإستعماريين الانجليزي في بورما والفرنسي في الهند الصينية (فيتنام وكمبوديا ولاووس حاليا) فيما مضى .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٢١١ - ٢١٢) .

(٣٤) أمثلة عن المناطق الحرام

كذلك ترك البارونات الانكليز مساحات غير مستغلة على طول الحدود بين انكلترا واسكتلندا لتأمين الحماية . وعلى حدود لتوانيا ترك الأمراء التيوتون نطاقات من الغابات غير المأهولة يتراوح عرضها بين مائة.ومائتـي كيلومتر عند منطقة « ممل » التي تمر فيها ثلاثة طرق محصنة بالقلاع تتجه الى غرودنو وكونف واوتلسبورغ . وهـذا معناه أن فرسان التيوتون الذين احتلوا ليتوانيا في منتصف القرن السادس عشر قد تركوا أكثر من نصف المساحة التي احتلوها فراغاً حاجزاً لتأمين أملاكهم الجديدة ضد السلاف .

وأغرب أنواع الحدود المهجورة كانت بين الصين وكوريا ، فقد طـرد السكان من نطاق عرضه حوالي مائة كيلومتر ، ودمّـرت كل القـرى والمزارع المـوجودة داخـل هذا النطاق ، وهددت السلطات كـل من يقبض عليه داخـل هذا النـطاق المهجور بـالموت الفـوري . وكانت التجـارة بين الـدولتين تسلك طـريقاً واحـداً مصـرحـاً بـه من قبـل السلطات . وزيادة في الحيطة والحـذر لم يكن هذا الـطريق مفتوحـاً طوال العـام ، بل كان يؤمر بفتحه ثلاث مرات في العـام لمرور القوافل .

(د. محمد رياض ، الأصـول العامـة في الجغرافيـا السياسيـة والجيوبـوليتكا ص ٢١٣) .

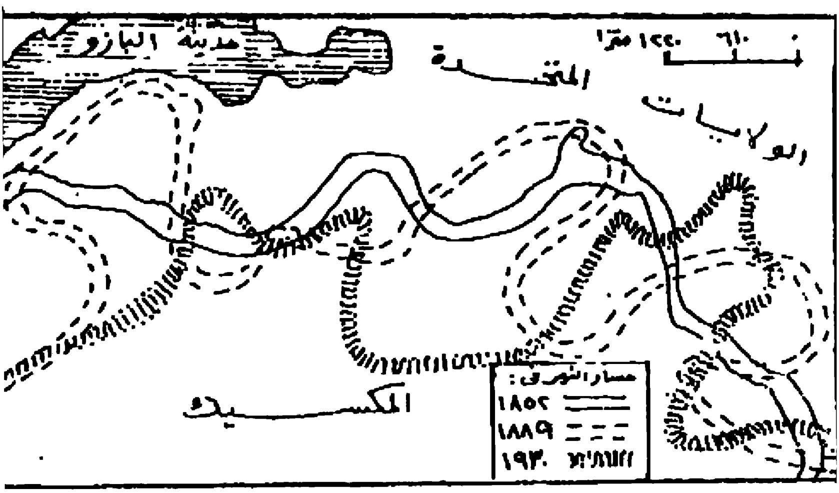
(٣٥) أمثلة عن الأنهر كحـدود انفصال أو إتصـال حسب أجـزائهـا (العليـا أو الوسطى أو الدنيا) وعن تغير مساراتها

الراين ليس الحد السيـاسي بين النمسا وسويسـرا في مجراه الأعـلى إلا عند قـرب دخوله بحيرة بودان (كونستانزة) . وبعدما ينتظم جريان مـائية النهـر منذ خـروجه من تلك البحيرة نجده يكـوّن في معظمـه الحد التـاريخي بين سـويسرا وألمـانيا وبـين ألمانيـا وفرنسا .

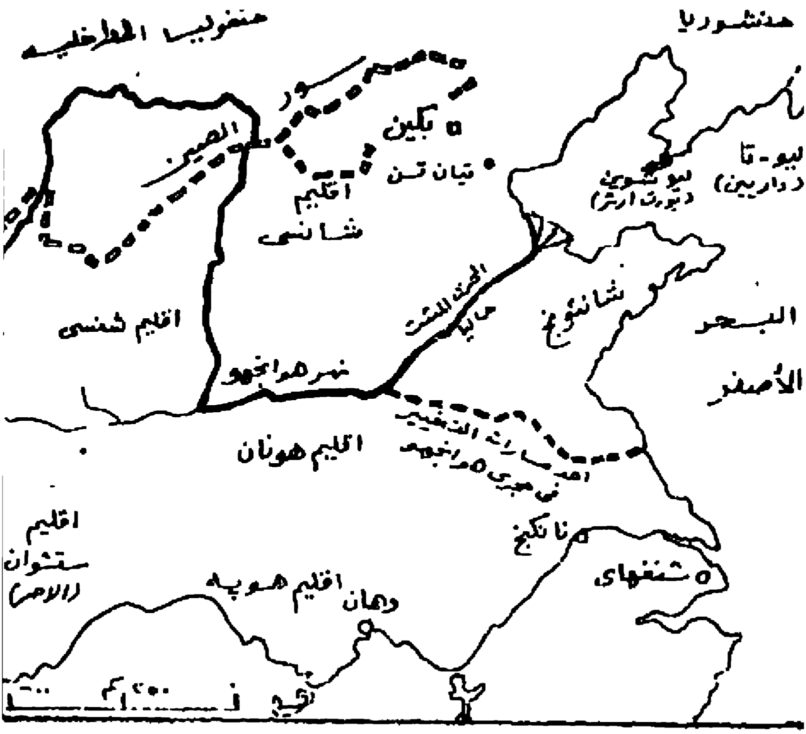
والدانوب لا يكـوّن حداً سيـاسياً في مجـراه الأعلى . فهـو لم يكن الحد الشمـالي لمملكة بلغاريا قديماً . ويجري عبر المائيات الجنوبية حاليـاً . وهو يخـترق شمال النمسـا دون أن يصبـح حـداً سيـاسيـاً خـارجيـاً أو إداريـاً ، فيكـوّن جـزءاً من حـدود المجـر وتشكسلوفاكيا ، وجـزءاً آخر من حـدود رومانيـا من جانب ويـوغسلافيـا وبلغاريـا من جانب آخر ، وأخيراً يكوّن في دلتاه جزءاً من حدود رومانيا والإتحاد السوفييتي .

وبعض الأنهر تغيّر مساراتها في أجزاء محددة وأخرى في أجزاء واسعة . وم
مثلة على ذلك بلدة برايزخ القديمة (على الراين الأوسط في إقليم بادن الألماني
نت أصلاً على الضفة اليسرى للنهر ، أي داخل إقليم الالزاس حتى القرن السادس
شر ، ثم غير النهر مجراه فأصبحت على الضفة اليمنى ، فدخلت بذلك في الجانب
لماني . وفيما بين سويسرا والنمسا غيّر الراين مجراه بعد عام ١٨٩٢ ، ولكن الدولتي
فتا على إبقاء الحدود بين البلدين على أساس المجرى القديم . وقد اتفق مؤتمر في
م ١٨١٥ بعد الحروب النابليونية على إتخاذ مجرى الأنهر حدوداً . لكن أحداً في ها
تمر لم يتنبه الى ظاهرة تغيّر مجاري الأنهر . وإذا كانت هذه الحالة المقترنة بالتغ
سيط في مجاري الأنهر ، فماذا تكون الحالة لو كان الأمر مرتبطاً بتغيرات عديا
سعة ، كما هو الحال بالنسبة للحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك ، فيما يع
يوجراندا (أنظر الخريطة في الهامش الحالي رقم (٣٥)) وكذلك فيما يعود لهوانجو ا
سين (أنظر الخريطة في الهامش الحالي رقم (٣٥)) .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص
٢١٧-٢١) .



نموذج للتغيرات في مسارات الأنهار
نهر ريوجراندا بين المكسيك والولايات المتحدة عند البازو



التغير القديم للمجرى الأدنى لنهر هوانجو
في شمال الصين

) أمثلة عن اتفاقيات الملاحة في الأنهر الدولية

استغلت الأنهار للملاحة منذ العصور الأولى لتاريخ البشرية ،وكانت الأنهار هي
لك الرئيسية في كثير من الأحيان للكشف عن كثير من المناطق المجهولة ،كما حدث
الة أنهار الولايات المتحدة الامريكية النابعة من الابلاش والمتجهة نحو الغرب
حدث في حالة نهر الأمزون في أميركا الجنوبية . وقد استغلت أنهار القار
وبية في العصور القديمة لأغراض الملاحة بدرجة لا يتصورها الإنسان في الوقت
ر .

فكانوا يستعملون القوارب الصغيرة للأنهار الصغيرة وكانت الأنهار السريعة
تستغل تياراتها السريعة في تسيير السفن نحو الأجزاء الدنيا ، وكانت تبني
ب القوية للملاحة في المناطق الجبلية لتسير مع الإنحدار في اتجاه المصب ، ث
ا تبلغ نقطة الوصول تباع أخشابها ويستفاد بها ، اما في البناء أو في إيقاد النار .

ولكن يعيب الملاحة في العصور القديمة والوسطى الضرائب العديدة التي كان يفرضها الحكام الذين كان النهر يجري في قسم من أراضيهم ، حتى لقد كادت هذه الضرائب الباهظة تقتل حركة النقل في بعض الأنهار. فقد كانت هناك ثلاثون ضريبة تدفع على نهر الراين من بال في سويسرا إلى بحر الشمال ، حتى ان مجموع هذه الضرائب في بعض الأحيان كان يفوق قيمة السلع المحمولة .

وقد أدى هذا فيما بعد الى إقرار مبدأ حرية الملاحة في جميع أجزاء الأنهار الدولية الصالحة للملاحة من المنبع الى المصب لكل من الدول التي تقع في أحواضها . أما الدول الأجنبية عن النهر ، فقد ظلت لا يسمح لها بحرية . وكانت فرنسا أولى الدول التي أعلنت وجوب تقرير مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية وطبقته فعلاً بالنسبة لنهر الميز والشلد عام ١٧٩٢ ، ذلك أن مصب الشلد كان يقع تحت قبضة هولندا ، وقد أغلقت هولندا ميناء أنتورب أمام السفن ، ثم حررته جيوش الثورة الفرنسية في ذلك العام وأعلن المجلس التنفيذي للجمهورية حرية الملاحة في النهر لكل الدول التي تحيط به ولغيرها .

الملاحة في الدانوب : لنهر الدانوب أهميته الخاصة بين الأنهار الدولية لكثرة عدد الدول التي يمر بها ، ولأهميته الكبرى من ناحية الملاحة والنقل من وسط وشرقي أوربا الى جنوبها الشرقي . وظلت الملاحة في النهر مدة طويلة خاضعة لإرادة الدول التي يجري فيها ولما كانت تفرضه من قيود عليها ، حتى كانت معاهدة باريس عام ١٨٥٦ التي أنهت حرب القرم ، التي أقرت حرية الملاحة في الدانوب على أسس لائحة الملاحة الدولية التي أقرتها الدول في مؤتمر فيينا عام ١٨١٤ . وتقضي لائحة مؤتمر فيينا أن تكون الملاحة في الأنهار التي تمر بعدة دول أو تجاورها حرة لمراكب جميع الدول في الجزء الصالح منها للملاحة حتى المصب ، مع مراعاة اللوائح الخاصة بالبوليس والملاحة التي تضعها الدول صاحبة النهر ، على أن تطبق هذه اللوائح على وجه المساواة بالنسبة لكافة الدول ، وألا تكون من شأنها اعاقة التجارة الدولية .

وقد تقرر في المعاهدة انشاء هيئة خاصة لتنظيم الملاحة في النهر والقيام بالأعمال الهندسية وهي اللجنة الأوروبية للدانوب . وقد أعيد تنظيم الملاحة في الدانوب بعد الحرب العالمية الأولى في معاهدة فرساي وطبقاً لإتفاقية خاصة أبرمت في باريس عام ١٩٢١ .

إتفاقية الكونغو : عندما اتفق عام ١٨٨٥ على أن يفتح الكونغو لتجارة جميع الدول ، أبيحت أيضاً حرية الملاحة لسفن جميع الدول ، ولم تشمل المنطقة موضوع الاتفاق نهر الكنغو وروافده فحسب ، بل تعدتها أيضاً الى نهر النيجر .

إتفاقية برشلونة : لم تكن نصوص معاهدة فرساي فيما يختص بالملاحة النهرية

غير أحكام وقتية تقرر أن يحل محلها في أول فرصة إتفاق عام لتنظيم الملاحة في الأنهار ، وقد أتيحت هذه الفرصة في مؤتمر برشلونة عام ١٩٢١ . وإتفق المؤتمرون على مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية والقنوات المائية التي تختصر المسافات بينها ، وتصرف الفوائد التي تجمع على خدمات تحسين الملاحة وتحسين المجرى والإرشاد وغيرها .

(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٣٩ - ٤١) .

(٣٧) أمثلة عن الإتفاقيات الدولية بالنسبة للري وتوليد الكهرباء

في المناطق الجافة وشبه الجافة نجد أن النهر هو شريان الحياة للدولة ، يترك طابعه وآثاره على تنظيماتها . كما في مصر القديمة والحديثة ، وكما في العراق ، وهذه يمكن أن نطلق عليها دول ري (Irrigation States) . ولقد اعتمد سكان تلك الجهات على الفيضان الطبيعي للنهر في العصور القديمة ، ثم أقيمت عليه مشروعات الري حديثاً . وكان التعاون والتفاهم ضروريين لتوزيع مياه الري بحيث لا يتحكم سكان أعالي النهر في سكان جزئه الأدنى ، كذلك كان التعاون ضرورياً لصد قبائل الرعاة المغيرة ، ولكن ما أن ينتابها الضعف حتى تسوء أحوالها الإقتصادية وتنتابها الفوضى ويستولي عليها الغزاة .

وإذا كانت هناك دولة نهرية كما رأينا في مصر والعراق وغيرها ، فإن هناك دول دلتاوات (Delta States) . ويبدو أن وجود هذه الدول لا يتفق والمنطق الجغرافي لأنها تتحكم في مصبات أنهار تنتمي لدول أخرى . وهولندا مثل حي لدول هذا النوع ، لأنها تتحكم في دلتا الراين والشلد والميز ، فهنا في هذه المنطقة قامت دولة لها شخصيتها القومية ، وكان عامل الحماية من الزوال ، هو أهمية موقعها الجغرافي نظراً لأن الدول الأخرى لا تسمح لأي دولة قوية بالتسلط عليها ، فأصبح أمان هولندا لا يرجع الى قوتها الحربية ، بقدر ما يرجع الى التوازن الدولي في أوربا ، ولذلك تظل في أمان الا في الفترات التي تتغلب فيها القوى الألمانية ، كما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية .

ومنذ بداية القرن العشرين ظهرت للأنهار وظيفة أخرى في نشاط الدولة وهو أنها أصبح في إمكانها أن تمد بالقوى المائية ، ولكن لم تظهر هذه الطاقة كمنافس للزيت أو للفحم إلا بعد معرفة الإنسان كيفية توليد الكهرباء ؛ ونظراً لأن مقدرة النهر على القيام بهذه المهمة تتوقف على كمية المياه وعلى سرعة التيار فإن معنى هذا أن هذه الوظيفة التي يقوم بها النهر مستمدة من التضاريس والمناخ . ولذلك نجد أن الدول ذات الطبيعة الجبلية والتساقط الغزير قد حبتها الطبيعة بهذه الطاقة كالنرويج والسويد وسويسرا ،

فرغم فقرهم في البترول والفحم إلا أن هذه القوى كانت لهم خير عوض ، لهذا كانت الأنهار في كثير من الأحيان مثار نزاع . ولا ننسى أن بعض الدول الداخلية تحاول أن تتحكم في مصب النهر ، على اعتبار أن تقدمها يتوقف على سهولة الوصول الى البحر . وإذا لم تستطع الوصول لمصب النهر فإنها تلجأ أخيراً الى إيجاد منطقة حرة لها كمنطقة تشيكوسلوفاكيا الحرة في ميناء هامبورج .

نماذج لاتفاقيات المياه الدولية بالنسبة للري والكهرباء

أولاً ـ اتفاقية مياه السند : ينبع نهر السند من هضبة التيبت ثم يمر في كشمير بين جبال هيمالايا وقراقورم قبل أن يترك الهمالايا الى سهول البنجاب ، ثم من هذه الجبال حتى البحر وهو يجري في أرض الباكستان . وتعرف ضفته اليسرى أو روافده الشرقية باسم « الخمسة أنهار » في البنجاب ، وهي جيهلوم وشيناب ورافي وبيس وسوتلج ، وينبع الرافدان الأولان من كشمير ، أما رافي فهو ينبع من كشمير ومن الهند ويكون لمسافة من مجراه الحد بين الهند والباكستان أما بيس وسوتلج فينبعان من الهند ويكونان لمسافة من مجراهما الحد بين الهند والباكستان قبل أن يتصلا بالسند في الباكستان . (أنظر الخريطة المرفقة بالهامش) .

وتبدو أهمية السند والخمسة أنهار كبيرة في الري ، ومن ثم مدت القنوات منها بعد تركها المنطقة الجبلية لري الأراضي الزراعية التي حولها بالماء ، وقد شقت هذه القنوات منذ القرن التاسع عشر ولم يكن لها حينذاك أي علاقة بتقسيم دولة الهند الى هند وباكستان فيما بعد . وإذا نظرنا الى توزيع الديانة في هذه المنطقة التي تجري فيها نجد أن المسلمين يسودون في الغرب بوجه عام بينما يسود الهندوس في الشرق والسيخ في الوسط حيث يمر خط الحدود بين الهند والباكستان في الوقت الحاضر . وقد قامت لجنة الحدود التي ألفت للفصل بين الهند والباكستان بتقسيم منطقة البنجاب على أساس تحديد مناطق الغالبية من المسلمين ، وغالبية غير المسلمين ، وعندما قامت اللجنة بعملها كانت العواطف ملتهبة ، وكان الأساس الديني هو العامل الأول والأخير في تحديد خط الحدود . بينما أهملت العوامل الخطيرة الأخرى ، والتي تتمثل في تنظيم توزيع المياه في هذه القنوات ، والتي يتوقف عليها حياة الجماعات التي تعيش في المنطقة . وكانت المنطقة الرئيسية التي تأثرت بالتقسيم هي الواقعة بين رافي وسوتلج . فهناك تخرج القنوات من أرض دخلت فيما بعد في تقسيم الهند بينما تغذي أراضي دخلت فيما بعد في تقسيم الباكستان ، بل يزيد من خطورة النظام النهري هنا بعامة أن الروافد جميعاً تقع منابعها إما في الهند أو كشمير ، ومنذ تقسيم البنجاب عام ١٩٤٧ ، وهناك نزاع مستمر بين الهند والباكستان على مياه هذه الروافد . وإذا كانت حاجة الباكستان الى هذه المياه أكبر من حاجة الهند اليها ، إلا أن الهند هي التي تتحكم في معظم مياهها . وأخيراً وصلا الى إتفاق عام ١٩٦٠ بمقتضاه يمكن للهند أن تسحب

كميات كبيرة من مياه الروافد الشرقية رافي وبيس وسوتلج لري الأراضي الواقعة الى الجنوب من الرافد الأخير ، وذلك في نظير استغلال الباكستان لمياه جيهلوم وشيناب التي تخرج من الهند أو كشمير الهندية . واقتضى هذا إقامة السدود وشق ترع جديدة لتنظيم التوزيع الجديد وقام البنك الدولي بالمساهمة في قروض هذه العملية . فهذه التكاليف الباهظة للسدود والقنوات الجديدة تعكس لنا صورة التقسيم السياسي الذي قد يقوم أحياناً على العواطف الملتهبة بغض النظر عن الأوضاع الهيدرولوجية .

ثانياً ـ إتفاقية مياه النيل

تمهيد : كان لاعتماد مصر اعتماداً يكاد يكون تاماً على النيل في انتاجها الزراعي وفي اقتصادها بعامة أثره الكبير في الإهتمام بالنهر ، وبالكشف عن منابعه ثم بمحاولة الأستفادة منه الى أقصى حد ، وتأمين احتياجاتها من مياهه . فاهمية النيل لمصر تختلف عن أهميته بالنسبة لبقية اقطار حوض النيل ، فهو في أوغندا مثلاً لا تعدو اهميته أكثر من توليد الكهرباء ، إذ أن الأمطار متوفرة ، ومن ثم لم يكن مشروع سد أوين الذي نفذ على مخرج بحيرة فكتوريا إلا مشروعاً لتوليد الكهرباء بينما هو للجمهورية العربية المتحدة مشروع لزيادة ايراد النيل من الهضبة الاستوائية . ثم يزداد الإعتماد على النيل كلما تقدمنا نحو الشمال أي نحو المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية . وفي السودان مساحات متسعة يمكن أن تعتمد على المطر في الزراعة وتشمل السودان الجنوبي ومساحات شاسعة من السودان الأوسط ، ولكن تصبح الأراضي الزراعية بعد الخرطوم مقصورة على أراضي الوادي الضيق الذي يظهر أحياناً ويختفي أحياناً أخرى .

ولم يكن هنالك اتفاق رسمي قبل ١٩٢٩ حتى عقد في هذا العام اتفاق يستمر العمل به حتى ١٩٥٩ حينما عدل بإتفاقية أخرى راعت الظروف الجديدة والتطورات الحديثة التي مر بها كل من القطرين الشقيقين .

إتفاقية نوفمبر ١٩٥٩ : بعدما يقرب من ثلاثين عاماً من إتفاقية ١٩٢٩ ، ونظراً لحاجة القطرين الى استغلال مياه النيل والإنتفاع بإيراده رأى الجانبان ضرورة عمل اتفاقية جديدة للإتفاق على عمليات ضبط النهر ، وتضمنت الإتفاقية عدة جوانب :

أولاً : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١ ـ ما تستخدمه جمهورية مصر العربية من مياه حتى هذاالإتفاق (وهو ٤٨ مليارًا من الأمتار المكعبة عند أسوان) هو حق مكتسب لها .

٢ ـ ما تستخدمه جمهورية السودان من مياه النيل حتى هذا الإتفاق (وهو ٤ مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان) هو حق مكتسب لها .

ثانياً : توزيع فوائد مشروعات ضبط النهر :

١ ـ توافق الجمهوريتان على أن تنشىء الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي

كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .

٢ ـ تتوافق الجمهوريتان على أن تنشيء جمهورية السودان خزان الروصيرص أو أي أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلالها لنصيبها .

٣ ـ يحسب صافي فائدة السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان سنوياً (٨٤ ملياراً) ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين (بند أولاً) مقدرة عند أسوان ، كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد فينتج عن ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين .

٤ ـ يوزع صافي فائدة السد العالي بين الجمهوريتين بنسبة ١٤ ١/٢ مليارم ٣ للسودان ٧ ١/٢ مليارم ٣ للجمهورية العربية المتحدة في ظل الإيراد في المستقبل في حدود المتوسط (٨٤ ملياراً) وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالي بعشرة مليارات فإن صافي الفائدة في هذه الحالة ٨٤ ـ (٤٨ + ٤ + ١٠) = ٢٢ ملياراً .

ويصبح نصيب السودان منها ١٤،٥ مليار ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧،٥ مليار وبضم هذين النصيبين الى حقهما المكتسب في البند الأول يصبح :

نصيب السودان	= ٤ + ١٤،٥ = ١٨،٥ مليار .
نصيب جمهورية مصر العربية	= ٤٨ + ٧،٥ = ٥٥،٥ مليار .

(أنظر المخطط البياني المرفق بالهامش الحالي) .

ويصير هذا بعد تشغيل السد العالي بالكامل ، أما إذا زاد المتوسط عن هذا فإن الزيادة في صافي الفائدة تقسم مناصفة .

٥ ـ تتوافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على دفع مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات لحكومة السودان كتعويض شامل عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ . وقد قامت الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ على النحو التالي : ٣ مليون جنيه في أول يناير ١٩٦٠ ثم مليون جنيه في أول يناير من أعوام ١٩٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

٦ ـ من المسلم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل الأولياء ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الإستغناء في الوقت المناسب .

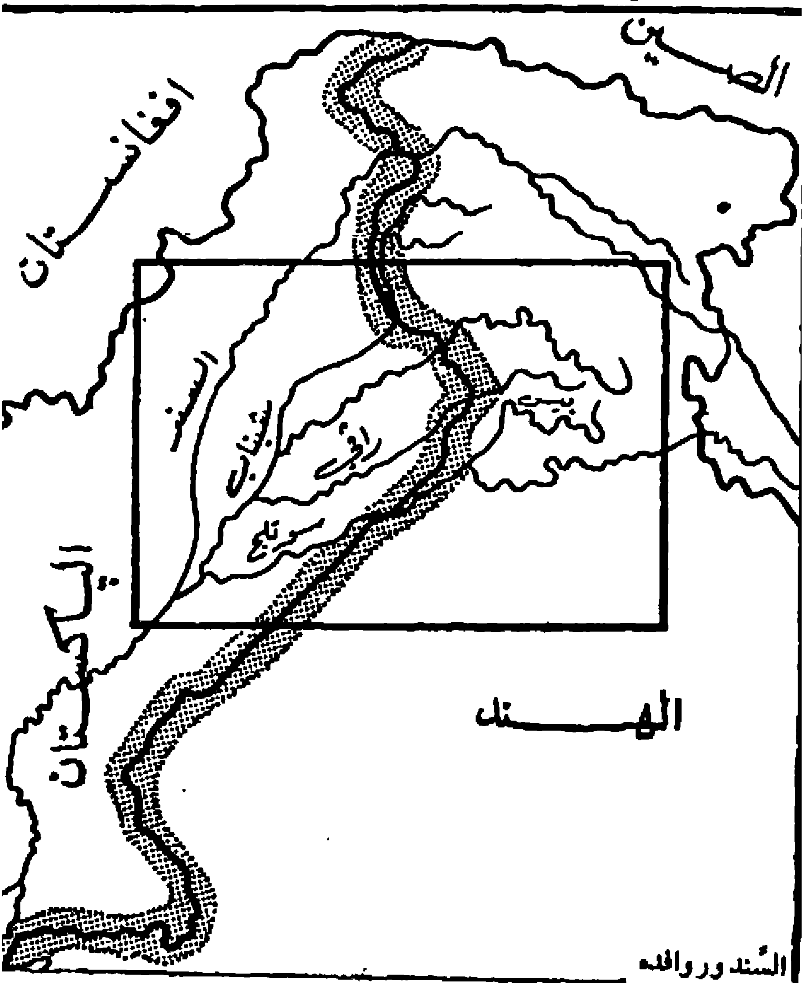
ثانياً : مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل :

١ ـ يتولى السودان بالإتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة إنشاء مشروعات لزيادة ايراد النيل بمنع الضائع في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف والنيل الأبيض ويوزع صافي الفائدة مناصفة كما يساهمان في تكاليفهما مناصفة . وتتولى جمهورية السودان

الإنفاق على المشروعات السابقة من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها في التكاليف .

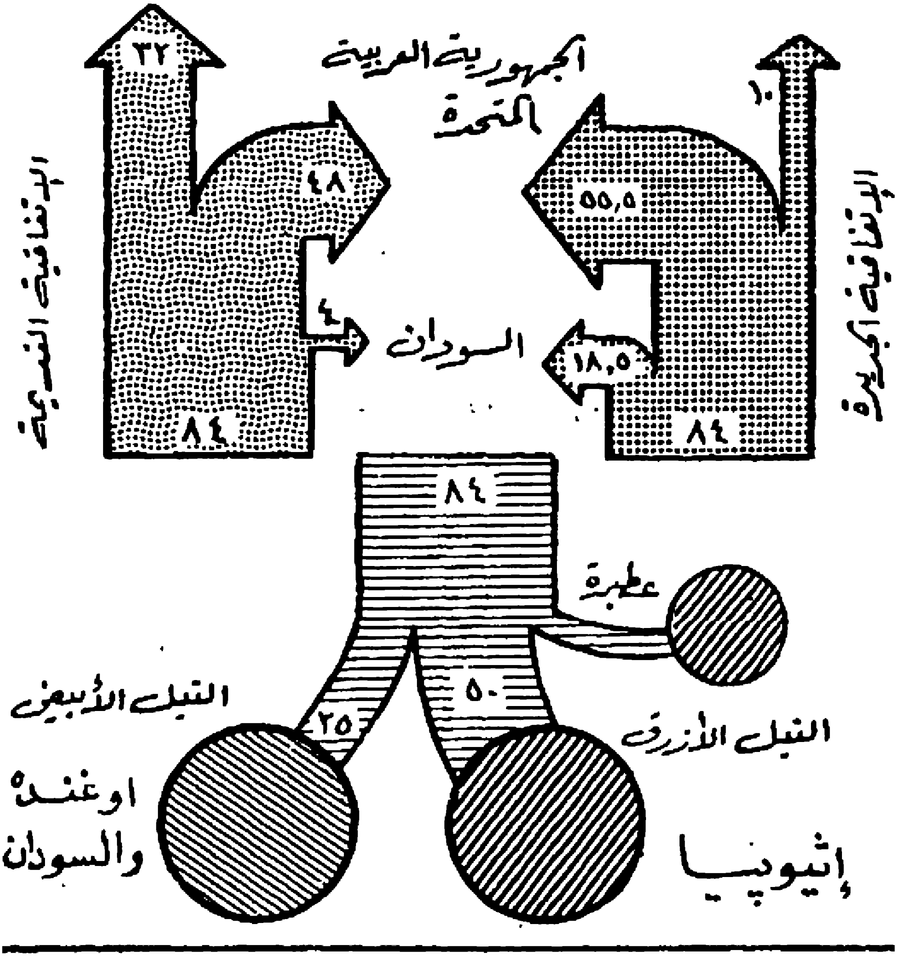
إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة الى البدء في أحد المشروعات السابقة بعد إقرارها من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك ، فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع ؛ وفي خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار تتقدم كل من الحكومتين ببرنامج للانتفاع بنصيبها في المياه ، وبعد انتهاء السنتين يمكن للجمهورية العربية التنفيذ بتكاليف من عندها ، على أن تدفع حكومة السودان نصيبها من التكاليف عندما تتهيأ لاستغلال نصيبها .

محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٤١ ـ ٤٨)



السند وروافده

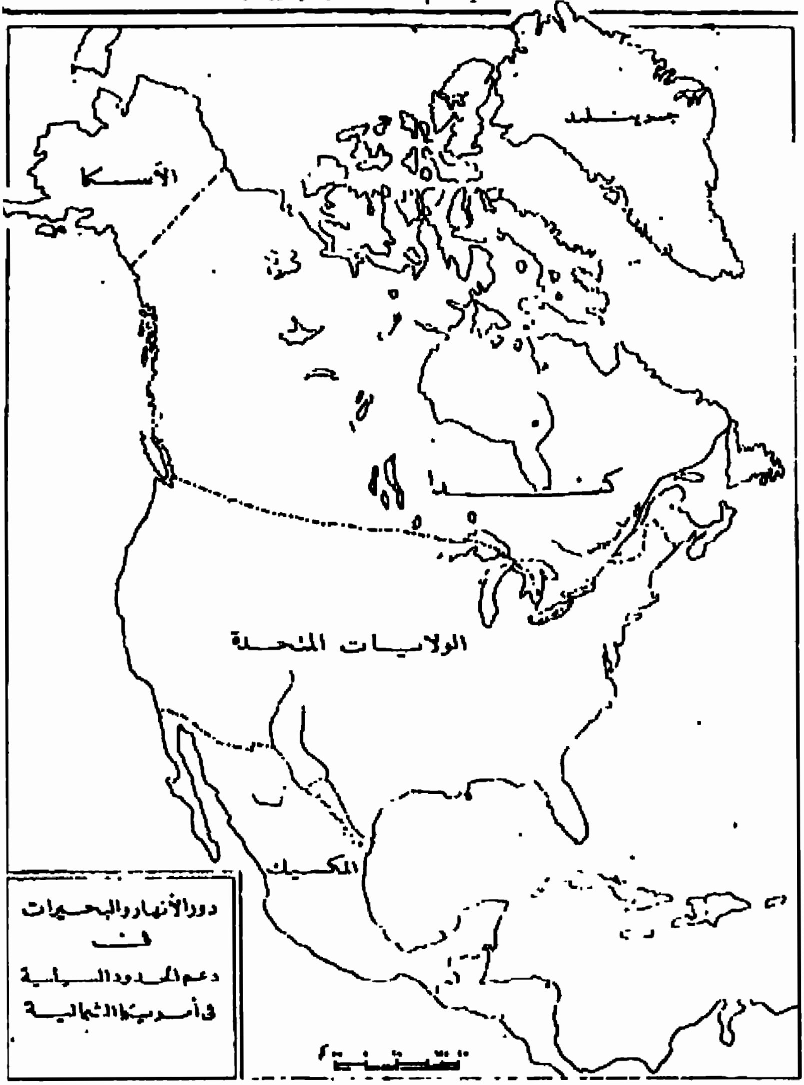
مياه الروافد موضوع النزاع

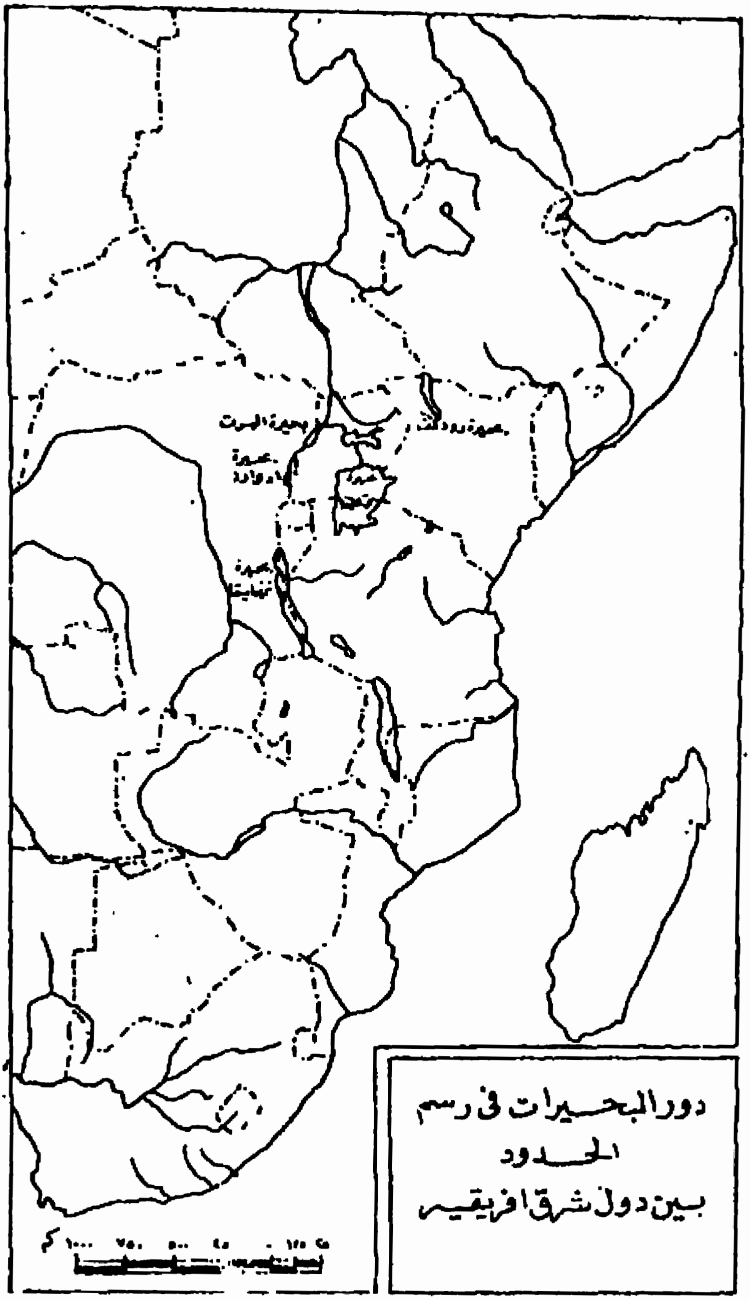


توزيع مياه النيل
المقدار بالبليون متر مكعب

(٣٨) أمثلة عن دور الأنهر والبحيرات بشكل خاص في رسم ودعم الحدود السياسية (أنظر الخريطتين المرفقتين) .

دور الأنهار والبحيرات في دعم الحدود السياسية في أمريكا الشمالية





دور البحيرات في رسم الحدود بين دول شرق افريقيه

(٣٩) البحر المتوسط الأورو افريقي قديماً وحديثاً

شكل هذا المتوسط تاريخياً محور الحضارة القديمة . فعلاقات مصر الفرعونية مع ساحل اللفانت (Le Lavant أو الشرق الأوسط حالياً) وقبرص وكريت تكرست وازدهرت عبر مياه البحر المتوسط هذا . كذلك كان إزدهار المدن الفينيقية والاغريقية مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بهذا البحر المتوسط . وبالمثل كانت علاقات الرومان البحرية والسياسية في البحر المتوسط الركيزة التي مكنتها من امتداد نفوذها الى أوربا الغربية ، وكذلك كان سعي ممالك العراق القديم والفرس للوصول الى واجهة البحر المتوسط في فينيقيا والأناضول عبارة عن استكمال للسيطرة على طريق التجارة الرئيسي براً (وسط آسيا وهضابها الغربية) وبحراً (البحر المتوسط) . وبالمثل كانت الدولة الاسلامية في دمشق وبغداد والقاهرة قوى مرتبطة بشدة بعالم البحر المتوسط ، شريان الإتصال الحضاري والإقتصادي في العالم آنذاك . وتمثل الصراعات السياسية المعاصرة على هذا البحر أهميته كمنطقة أعمال حيوية ذات صلات واسعة مع أمم وبلاد كثيرة في العالم : الصراعات الانجليزية الفرنسية ، ثم الصراعات الإنجليزية الفرنسية من جانب ضد الصراع الإيطالي الألماني من جانب آخر ، وأخيراً صراع الكتلتين الشرقية والغربية والقوى القومية في الشرق الأوسط .

(د. محمد رياض الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٢٢) .

(٤٠) من أوجه اختلاف البحر المتوسط الآسيوي مع البحر المتوسط القديم

يختلف البحر المتوسط الآسيوي اختلافاً جوهرياً عن البحر المتوسط القديم في أنه مصدر هام لعدد من الخامات والمنتجات السلعية الأولية منذ القدم . وبذلك كانت منطقة البحر المتوسط الآسيوي هدفاً نهائياً لخطوط الحركة التجارية والسياسية ، وليست شريان مواصلات رئيسية كما كان البحر المتوسط الأورو افريقي . كما يتميز البحر المتوسط الآسيوي بأن جزره مجال لسكن كثيف ، ومحط لهجرات سكانية (الهنود والعرب قديماً والصينيون حديثاً) . ومع التنظيم السكاني يمكن أن يتسع المجال العمراني في داخل الجزر الكبرى : بورنيو وسومطرة وايريان . وهذا عكس جزر البحر المتوسط القديم ، فجزره في معظمها تكوّن بيئات طاردة للسكان بينما التكاثف السكاني يحدث في جيوب صغيرة على شواطىء البحر والأودية الصغيرة المنتهية اليه من محيطه الجبلي (في أوروبا وآسيا) والصحراوي (في افريقيا وآسيا) .

(نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولينكا ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٤١) مثلان ملموسان (بريطانيا وأميركا) لتغير أهمية البحار من الفصل إلى الوصل

قيل الكثير حول موقع بريطانيا في جزرها وكونه يشكل عاملاً من عوامل الإستقرار فيها والنجاح في حروبها مع الغير. ومع ذلك فقد تعرضت بريطانيا مرتين لغزو عسكري وحضاري استقرا فيها رغم مناعتها هما الغزو الروماني قبل الميلاد بقليل والغزو النورماندي في القرن الحادي عشر الميلادي. بالمقابل فشل نابليون وكذلك هتلر في إخضاع بريطانيا.

الحقيقة تكمن هنا في أنه إلى جانب ما يعطيه البحر من قوة دفاعية، فإن هذه القوة لا تصبح مانعة إلا إذا اقترنت بوجود أسطول إنجليزي قوي قادر على صد موجات الإعتداء على جزرها البريطانية. وبغير ذلك يصعب علينا تصور إمكانية نجاح بريطانيا في صد أي هجوم عليها. بالإضافة إلى ما ذكرنا لا بد من الإتيان على أهمية العامل البشري الذي لعب لصالحها والذي تمثل بحلفائها (خصوصاً امبراطورية النمسا والمجر) في حربها مع نابليون، الى جانب انهاك موارد فرنسا العسكرية في الزحف الخاسر على روسيا وقبلاً الحرب الإسبانية، التي رغم نجاحها اعتبرت مقبرة الجيش الامبراطوري الكبير.

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن العهد الهتلري. فصحيح أن حلفاء بريطانيا سقطوا بسرعة أمام الغزو النازي، إلا أن القوة الاميركية الاقتصادية والسياسية والعسكرية دعمت بريطانيا طوال سني الحرب. هذا بالإضافة إلى سقوط الجيوش النازية الفعلي في الغزو الفاشل لسهوب الإتحاد السوفييتي الشاسعة.

هذا وإذا ما كانت بريطانيا جزيرة صغيرة لا يفصلها عن مكامن الخطر الأوروبي سوى شقه بحر المانش البحرية الضيقة، فإن الولايات المتحدة لها هذه الميزة البريطانية إنما على صورة أضخم مئات المرات.

فالولايات المتحدة تشكل، بحد ذاتها، مساحة ضخمة ذات موارد أولية وصناعية هائلة، بالإضافة إلى أنها في واقع الحال الأمرة الناهية في القارتين الاميركيتين الشمالية والجنوبية، وتمثل بالتالي جزيرة ضخمة تفصلها عن أخطار أوروبا وآسيا أكبر محيطات العالم (الأطلسي والباسيفيكي والهندي). وقد بقيت في عزلتها الجزرية الضخمة الآمنة ردحاً من الزمن (استناداً الى شرعة القدر الجيوبوليتيكية) كان فيها المحيط الأطلسي بالنسبة لها عامل دفاع يكاد لا يقهر.

فيما بعد وعلى أثر الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، ومع خروج رؤوس الأموال والإستثمار من الاميركيتين الى آسيا الشرقية وأوروبا وافريقيا والشرق الأوسط، تكاثفت الحركة التجارية الاميركية عبر البحار وخصوصاً عبر الأطلسي

الشمالي الى أوروبا والباسيفيكي إلى آسيا . وبالتالي لم تعد البحار الواسعة عامل فصل ودفاع بل أصبحت طرق الحركة للأموال والسلع والمصالح الاميركية . وبالتالي تخلت أميركا عن عزلتها (لتلبية متطلبات مصالحها الاقتصادية . .) وفقدت بالتالي المحيطات التي تلفها منعتها الدفاعية وأصبحت صلة الوصل اللازمة لدفع حدودها الآنية الى وسط أوروبا وشواطىء آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٢٨ - ٢٣٠) .

ونختتم الكلام هنا بالقول ان مستوى التطور الإقتصادي الذي تبلغه الدولة ويشكل النواة الصلبة لمستوى تطورها الحضاري ، هو الذي يلعب الدور المقرر في تحويل البحار والمحيطات من فاصلة مانعة دفاعية حامية للعزلة والتقوقع الى واصلة موصلة للغزو والانفلاش بالإستيلاء على أراضي الغير واستثمارها بمختلف الطرق .

(٤٢) بعض تطور فكرة المياه الإقليمية وصولاً إلى قانون البحار عام ١٩٥٦

في العام ١٧٩٣ أعلنت الولايات المتحدة مبدأ إنشاء نطاق محايد في المياه بعرض ثلاثة أميال فقط وتبعها العديد من الدول بذلك ، مع أنه ليس من ارتباط فعلي بين الأميال الثلاثة وطلقة المدفع ، على اعتبار أنه حتى سنة ١٨١٤ لم يكن يتجاوز مرمى المدفع الميل إلا بقليل .

كما لاقى التنفيذ العملي لهذا المبدأ - ثلاثة أميال - الكثير من الصعوبات من جراء عدم إمكانية إجبار الدول على تنفيذ هذا المدى من المياه الإقليمية وكذلك التساؤل عن إمكانية مد سيادة الدولة على مناطق ذات أهمية تتعدى الأميال الثلاثة .

وفي العام ١٩٣٠ عقد مؤتمر دولي في لاهاي لمناقشة مطالب الدول فيما يعود للمياه الإقليمية .

وفي العام ١٩٤٦ بدأت محكمة العدل الدولية في لاهاي العمل من أجل تشريع دولي باسم « قانون البحار » وفرغت من عملها عام ١٩٥٦ . وفي مؤتمر جنيف عام ١٩٥٨ وافقت ٨٦ دولة على معظم توصيات القانون الجديد . وللمزيد من التفاصيل الرقمية أنظر الجداول المرفقة بالموضوع .

- ١ -

التوزيع العددي لدول العالم تبعاً لحدود مياهها الإقليمية (١٩٧٧)

مدى المياه الإقليمية بالميل	عدد الدول	٪	المتجمع الصاعد
٣	٢٢	٢٠,٦	٢٠,٦
٦	٨	٧,٥	٢٨,١
١٢	٥٥	٥١,٤	٧٩,٥
٣٠	٤	٣,٧	٨٣,٢
٥٠	٤	٣,٧	٨٦,٩
١٠٠	٢	١,٩	٨٨,٨
١٥٠	٣	٢,٨	٩١,٦
٢٠٠	٩	٨,٤	١٠٠,٠
الجملة	١٠٧	١٠٠,٠	-

المصدر : اعتماداً على بيانات مستقاة من : Statesman's Yearbook, 1977-78

- ٢ -

بيان بالحدود التي تتبعها الدول لتحديد مياهها الإقليمية

بعد المد عن خط الساحل	افريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية	أوروبا	أمريكا الشمالية	أوقيانيا
٢٠٠ ميل			إكوادور الأرجنتين أوروجواي البرازيل بنما سلفادور			
١٣٠ ميلاً	غينيا					
٢٥ ميلاً	جابون	قبرص				
١٢ ميلاً	الجزائر ليبيا مصر السودان أثيوبيا الصومال تنزانيا مدغشقر موريشس الكونغو نيجيريا توجو غانا داهومي سيراليون السنغال موريتانيا ليبيريا جامبيا	سوريا الأردن السعودية الكويت العراق ايران باكستان الهند سريلانكا بورما تايلاند اندونيسيا	المكسيك هندوراس جواتيمالا فنزويلا ترينداد	بلغاريا رومانيا الإتحاد السوفيتي	كندا	
١٠ أميال				ألبانيا يوجوسلافيا		
٦ أميال	تونس ساحل العاج الكمرون جنوب افريقيا	تركيا اسرائيل ملديف	هايتي الدومينكان	اليونان إيطاليا إسبانيا		
٥ أميال		كمبوديا		النرويج		
٤ أميال				السويد		
٣ أميال	كينيا	ماليزيا فيتنام (ج) تايوان اليابان	كوبا جامايكا جويانا كولمبيا شيلي	مالطا فرنسا بريطانيا بلجيكا هولندا الدانمرك ايرلندا بولندا	الولايات المتحدة	استراليا نيوزيلندة
أتباع أحكام القانون الدولي			كوستاريكا	ألمانيا (غ)		

د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

- ٣ -
حدود المياه الإقليمية لدول العالم

أ - دول حدودها ٣ أميال :

استراليا	ايرلندة
بهاما	الأردن
البحرين	هولندة
بربادوز	نيوزيلند
بلجيكا	بولندة
شيلي	قطر
كوريا	سنغافورة
الداغرك	الامارات العربية المتحدة
فيجي	بريطانيا
ألمانيا الشرقية	الولايات المتحدة
جرينادا	جويانا

ب - دول حدودها ٦ أميال :

جمهورية الدومينكان	مالطة
اليونان	جمهورية جنوب افريقيا
إسرائيل	إسبانيا
ساحل العاج	تركيا

جـ - دول حدودها ١٢ ميلاً :

مصر	جواتيمالا	ليبيريا	سريلانكا
الجزائر	هايتي	ليبيا	السودان
بنجلاديش	هندوراس	ماليزيا	سوريا
بلغاريا	الهند	موريشيوس	تايلاند
بورما	أندونيسيا	المكسيك	توجو
كندا	ايران	موناكو	ترنداد وتوماجو
الصين	العراق	المغرب	تونس
كولومبيا	إيطاليا	موزمبيق	الإتحاد السوفييتي.
جزر القمر	جمايكا	ناورو	فنزويلا
كوستاريكا	اليابان	عمان	فيتنام

قبرص	كمبوتشيا	باكستان	ساموا الغربية
غينيا الإستوائية	كينيا	رومانيا	اليمن
أثيوبيا	كوريا	السعودية	زائير
فرنسا	الكويت	اليمن الجنوبية	

ـ دول حدودها ٣٠ ميلاً :

الكونغو	موريتانيا
غانا	نيجيريا

ـ دول حدودها ٥٠ ميلاً :

الكاميرون	مالاجاش
ناميبيا	تنزانيا

ـ دول حدودها ١٠٠ ميل :

الجابون
« كيب فرد »

ـ دول حدودها ١٥٠ ميلاً :

غينيا بيساو
السنغال
غينيا (*)

ـ دول حدودها ٢٠٠ ميل :

الأرجنتين	بيرو
البرازيل	سيراليون
أكوادور	الصومال
السلفادور	أرجواي
بنما	

(*) مياهها الإقليمية ١٣٠ ميلاً .
المصدر : Paxton, J. , The Statesman's Yearbook, 1977- 78, pp. XXIV «XXXI».

(٤٣) أقسام المنطقة الشاطئية (أنظر المخطط البياني المرفق)

للمزيد من الإيضاح نورد فيما يلي المناطق الخمس التالية ، التي تتوافق مع المناطق الأربع التي أوردناها في النص ، مع الإشارة إلى الإختلاف الشكلي في الترجمة وعدد النقاط .

١ ـ منطقة المياه الداخلية (Internal Waters)

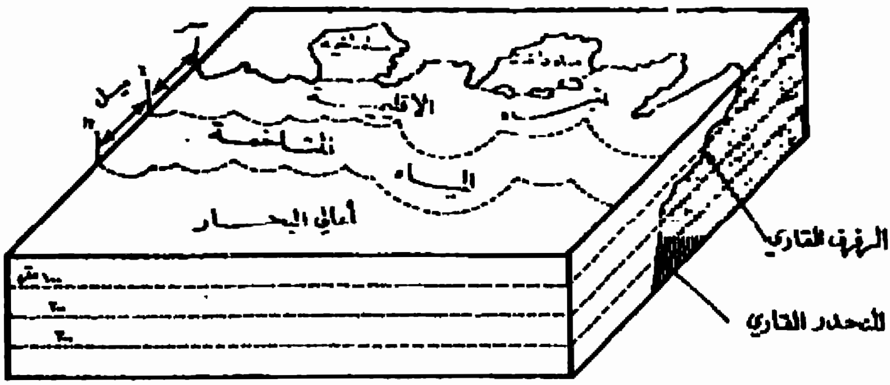
٢ ـ المياه الاقليمية (The territorial Sea)

٣ ـ المنطقة الملاصقة أو المنطقة التكميلية (Contignous Zone)

٤ ـ منطقة الإنتشار أو المنطقة المحايدة (Diffusion Zone)

٥ ـ الرصيف القاري (Continental Shelf)

نطاقات المياه البحرية



(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦٢)

Alexander M., World Political Patterns, 1966, p. 74

(٤٤) مشاكل المياه الإقليمية ـ منطقة الإنتشار

تنبغي الإشارة إلى أن بعض الدول ادعت على منطقة الانتشار المائي والرصيف القاري حقوقاً معينة مثل منع الصيد البحري (أنظر الجدول المرفق) ومرور السفن الحربية الأجنبية لأغراض دفاعية : ومن الأمثلة على علم ووضوح وتحديد هذه المنطقة أن البيرو والشيلي تدعيان نطاقاً من هذه المياه عرضه ٢٠٠ ميل من الشواطىء تمنع فيها أساطيل الصيد الأجنبية من ممارسة الصيد ، كما ادعت الأكوادور وكوستاريكا نطاقاً مماثلاً . وادعت كوريا نطاقاً عرضه ١٠٠ ميل . وفي العام ١٩٤٦ أعلنت الأرجنتين سيادة الدولة على المياه المحدّدة بالرصيف القاري الممتد على شواطىء الأرجنتين . وبذلك شكلت هذه المياه نطاقاً بلغ عرضه ٢٨٠ ميلاً في منطقة جزر فالكلاند البريطانية . وفي العام ١٩٣٦ كانت دول الاميركيتين قد اتفقت على نطاق عرضه ٣٠٠ ميل على شواطىء الأطلسي باسم نطاق

الأمان (Security Zone) تمنع فيه كل السفن الحربية الأجنبية للدول المتحاربة كتأمين لنصف الكرة الغربي .

(بتصرف عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٣٤ ، ود. محمد فتحي أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦٣ - ١٦٤) .

الحدود البحرية لمصايد الأسماك

بعد الحد عن خط الأساس	افريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية	أوربا	أمريكا الشمالية	أوقيانيا
٢٠٠ ميل		كوريا (ج)	نيكاراجوا			
			بيرو			
			شيلي			
١٨ ميلاً	السنغال					
١٢ ميلاً	المغرب	تركيا	المكسيك	ايطاليا	الولايات المتحدة	استراليا
	تونس		الدومينكان	اسبانيا		نيوزيلندا
	ساحل العاج		كولمبيا	البرتغال		
	نيجيريا			فرنسا		
	جنوب افريقيا			بلجيكا		
				هولندا		
				ألمانيا (غ)		
				الدانمرك		
				بولندا		
				السويد		
				النرويج		
				بريطانيا		
				ايرلندا		
				ايسلندا		
٦ أميال		لبنان				

(١) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٢٣٨ .

(٤٥) أمثلة ملموسة عن الخلافات بين الدول حول المياه الإقليمية ومناطق صيد الأسماك

في العام ١٩٤٤ بعد استقلال ايسلندا حددت الدولة خط قاعدة للساحل خارج

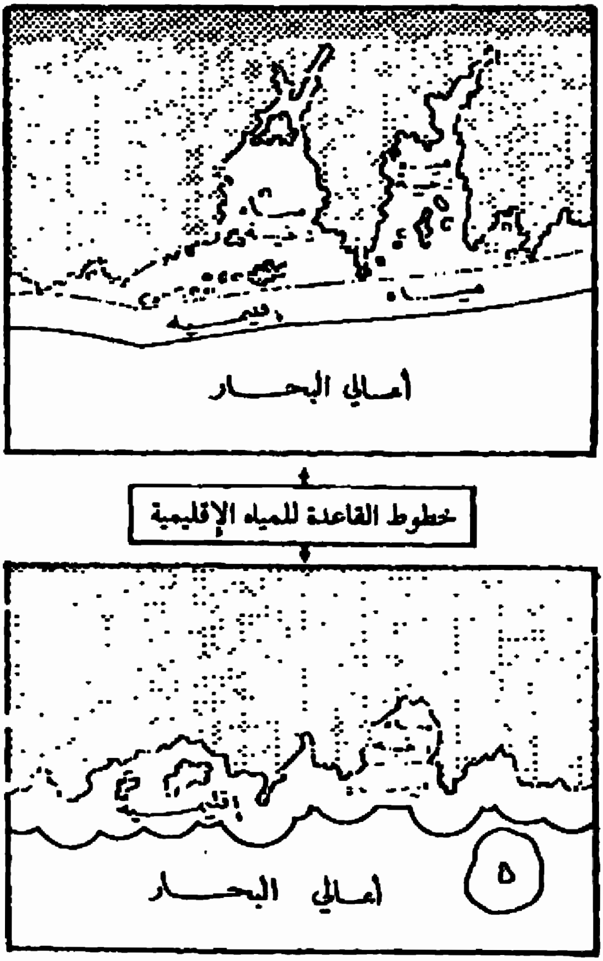
الرؤوس وأشباه الجزر ثم مدت مياهها الإقليمية أربعة أميال ابتداءاً من خط القاعدة هذا . فاحتجت بريطانيا على ذلك لأنه يحرم الصيادين الإنكليز من مساحة كبيرة كانوا يرتادونها باستمرار منذ وقت طويل . إلا أن المحكمة الدولية وافقت على خطوط القاعدة المستقيمة فيما خص النروج والنزاع الإنكليزي النروجي السابق فقط . وفي سنة ١٩٤٨ مدت ايسلندا حدود مياهها الإقليمية الى عمق ١٢ ميلاً فرفض الإنكليز الاعتراف بذلك وأرسلوا سفناً حربية لحماية مراكب الصيد الإنكليزي . وقد استمر النزاع الإنكليزي الإيسلندي من جراء مطالبة ايسلندا مد نفوذها على مساحات أكبر من ذلك بكثير أسوة بدول أميركا اللاتينية . وفي شهر أوكتوبر ١٩٧٣ توصلت الدولتان الى إتفاق حول النزاع . وحدود المياه الإقليمية تختلف حسب المناطق المتواجهة والدول .

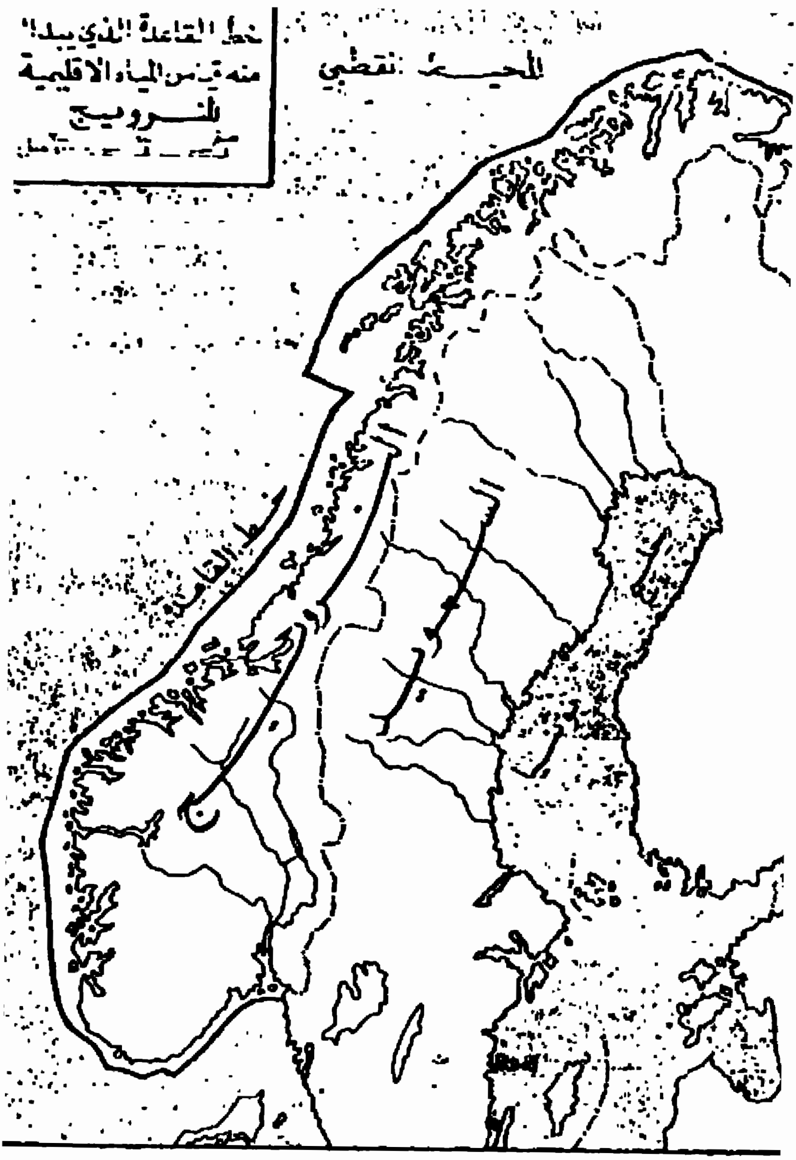
وقد كان هناك حالة مماثلة بين أميركا وكندا . فقد جرى إتفاق على اعتبار ستة أميال من خط القاعدة حقاً من حقوق كندا على أن يسمح للسفن الأميركية بالصيد في هذه المياه لمدة عشر سنوات بعد الإتفاق حتى لا تصاب أساطيل الصيد التي تعودت القيام بنشاطها في منطقة معينة بضربة اقتصادية ماحقة .

وبالخلاصة فإن مناطق صيد الأسماك الغنية (الأطلسي الشمالي بين النروج وجزر نارو وايسلندا وغروينلند ولبرادور ونيوفوندلاند ، منطقة الأطلسي المغربية السنغالية ، منطقة الباسفيك الممتدة من أميركا الوسطى الى الشيلي) هي مناطق نزاع دولية . ومن حق بعض الدول التي تعيش في جزء كبير من مواردها على الأسماك أن تطالب بحماية المياه التي يعيش منها جانب من سكانها كإيسلندا وبيرو . ولكن الإدعاءات التاريخية لأساطيل الصيد الأخرى تقف عقبة أمام تنفيذ حقوق الدول ، خاصة أنها دول صغيرة تقف أمام مجموعة من الدول الكبرى ذات الأساطيل المجهزة بأحدث وسائل الصيد الحديثة .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥) .

(٤٦) أقـواس الدوائـر والخطوط المستقيمـة لتعيين الحـدود السياسيـة للمنـاطق الساحلية





خط القاعدة الذي يبدأ منه قياس المياه الاقليمية للنرويج
المحيط القطبي
خط القاعدة

(٤٧) أمثلة ملموسة عن تغير أهمية الواجهات البحرية (فرنسا ، الولايات المتحدة ، السويد ، ألمانيا) .

فرنسا

أولاً : برزت الواجهة الجنوبية بروزاً واضحاً خلال العصور القديمة حتى إنتهاء العصر الروماني . إن العلاقات البحرية والتجارية كانت أكثف ما تكون في البحر الأبيض المتوسط خلال تلك العصور التاريخية المبكرة . وخلال العصر الروماني برزت أيضاً أهمية الساحل الشمالي لفترة لا بأس بطولها إبان الحكم الروماني لبريطانيا ، بينما كانت الواجهة الغربية غير ذات أهمية واضحة .

ثانياً : خلال العصر النورماني كانت السواحل الشمالية المواجهة لبريطانيا على أكبر جانب من الأهمية بعد أن قسمت فرنسا الى دويلات وإمارات صغيرة (القرن الحادي عشر) ، وكذلك نتيجة لحرب المائة سنة (١٣٣٨ ـ ١٤٥٣) بين إنكلترا وفرنسا .

ثالثاً : تلا ذلك تدعيم آخر للواجهة الساحلية الشمالية والغربية خلال القرن الثامن عشر بعد إنشاء الإمبراطورية الفرنسية في أميركا الشمالية . كندا ولويزيانا (فقدت فرنسا كندا لصالح بريطانيا عام ١٧٦٣) وأملاكها في البحر الكاريبي وغيانا (ما زالت تحت الحكم الفرنسي) .

رابعاً : ابتداءً من العام ١٨٣٠ (احتلال الجزائر) بدأت الواجهة المتوسطية الفرنسية تصبح عاملاً فعالاً في التعبير عن إهتمامات فرنسا بامبراطورية جديدة في افريقيا الشمالية والغربية . وقد زادت أهمية هذه الواجهة بعد فتح قناة السويس ، إذ أصبح البحر المتوسط معبراً بحرياً هاماً لتجارات العالم المداري في المحيط الهندي الآسيوي الإفريقي .

وبعد أن تقلصت فرنسا عبر البحار الى مناطق محدودة جداً (الممتلكات الفرنسية في الكاريبي والصومال الفرنسي وبعض جزر الباسيفيكي الجنوبي) ، فإننا نرى واجهاتها البحرية الثلاث تعمل في شبه توازن نسبي ولم يعد هناك ثقل سياسي معين يدعو الى الزيادة في أهمية واجهة على أخرى .

والتأثيرات السياسية ، المتأتية عن تكوين مقدمات الإتحاد الأوروبي وقيام السوق الأوروبية ، كان لها فعلها . فالواجهة الشمالية الفرنسية أصبحت تقع على ممر الملاحة الأعظم ما يكون أهمية بين أوروبا الغربية وأميركا عبر الأطلسي الشمالي . كما أن خلفياتها الصناعية ابتداءً من السين ونورماندي تجعلها امتداداً لأعظم تجمع صناعي أوروبي غربي (شمال فرنسا وبلجيكا وهولندا وغرب المانيا الإتحادية) . أما الواجهة المتوسطية فقد أصبحت منفذاً بحرياً عظيم القيمة ـ ليس لفرنسا فحسب ـ وإنما للتكتل

الإقتصادي الأوروبي القاري (ما عدا ايطاليا) ، وذلك عبر وادي الرون الى الراين . فمرسيليا بحكم موقعها الجنوبي هي ميناء هام لكثير من المنتجات المدارية الإفريقية التي يعاد تصديرها بحراً إلى أميركا وبراً الى بقية أوروبا . وهي في الوقت نفسه الميناء الهام الذي يستقبل بترول شمال افريقيا والشرق الأوسط ، والغاز الأرضي من شمال افريقيا . أما الواجهة الغربية فإنها أقل أهمية بالقياس الى سابقتيها ، وان كانت بدورها حيوية لبعض أشكال التجارة ، خاصة وان خلفياتها الزراعية تؤهلها لذلك .

الولايات المتحدة الاميركية : إن الأهمية النسبية لسواحل الولايات المتحدة الثلاثة تغيرت مع الزمن . فالساحل الشرقي كان وما زال أكثر هذه السواحل قيمة للدولة الاميركية بحكم وقوعه على الأطلسي الشمالي في مواجهة أوروبا ، وبحكم خلفيته المتعددة الأنشطة الإقتصادية . وكان الساحل الجنوبي المطلّ على خليج المكسيك ذا أهمية خاصة بالنسبة لتجارة المواد الأولية الزراعية ثم زادت قيمته بما ينتجه من بترول وبالسياسة التي تعلقها الولايات المتحدة على علاقاتها السياسية بأميركا الوسطى وقناة بناما . وكان الساحل الغربي أقل هذه السواحل أهمية الى أن بدأت الولايات المتحدة عبور الباسفيك الى هاواي والفليبين وشرق آسيا . وقد ازدادت هذه الأهمية بصورة واضحة نتيجة العلاقات السياسية والجيوبوليتيكية لاميركا مع اليابان وجنوب شرق آسيا واستراليا ، وكثافة التجارة الاميركية ـ اليابانية وبالعكس عبر مياه الباسفيك الشاسعة .

السويد : كان لواجهة السويد على البلطيق أهمية خاصة عندما توسعت مملكة السويد عبر البلطيق الى فنلندا وسواحل البلطيق الشرقية والجنوبية الشرقية حتى القرن السابع عشر . بعد تلك الفترة بدأ عهد التوجه الغربي الى بحر الشمال ، وانشىء ميناء جونبورغ الذي يحتل المكانة الأولى بين موانىء السويد تعبيراً عن أهمية الساحل الغربي بالنسبة لسواحل الدولة .

ألمانيا : وبالمثل انتقلت أهمية السواحل الألمانية من البلطيق الى الامتداد الساحلي القصير على ركن بحر الشمال عند مصبات الألب والفيزر تبعاً لاتساع رقعة الدولة من مجرد مملكة شرقية (بروسيا) الى دولة إتحادية (ألمانيا قبل الحربين العالميتين) . والأمثلة بذلك كثيرة على تأثير التوجيه السياسي والتجاري للدول على امتداد واجهاتها الساحلية المختلفة .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٢٤٠ ـ ٢٤٣) .

(٤٨) أثر تضافر الظروف الطبيعية مع البشرية على امتداد الشواطىء وقيمها الفعلية (الولايات المتحدة ، مصر ، كندا ، الإتحاد السوفييتي)

الولايات المتحدة: الشاطىء الشرقي للولايات المتحدة يمكن أن يقسم الى

قسمين : الشمالي والجنوبي . والقسم الشمالي أصلح طبيعياً لقيام المرافىء وخلفيته واسعة تمتد إلى حوضي سانت لورنس الكندي (شتاءاً) والاميركي ، بما في ذلك منطقة البحيرات الاميركية العظمى ومنطقة بنسلفانيا الفحمية . وكلها خلفية متنوعة الموارد التعدينية والصناعية . أما القسم الجنوبي فهو أقل صلاحية من الناحية الطبيعية لقيام الموانىء (لكثرة المستنقعات والرؤوس الرملية) وخلفيته ، برغم امتدادها السهلي الواسع ، أقل تنوعاً في المواد الصناعية ومرتبطة بالموارد الأولية والزراعية بصفة عامة . ومن ثم تظهر في القسم الشمالي موانىء عديدة لامعة كثيفة الحركة عالمية الأهمية على رأسها نيويورك وبوسطن ونيوآرك ، بينما لا تتردد أسماء الموانىء الجنوبية إلا في حالات خاصة مثل نورفولك وتشالزتون وسفانا .

مصر : الأهمية النسبية للسواحل المصرية الطويلة محدودة القيمة بسبب الوعورة والجفاف والمستنقعات إلا في مناطق محدودة باكيومين ضيق (موارد تعدينية وبترولية) . وتقتصر المناطق المهمة من السواحل المصرية على الاكيومين المصري الرئيسي في الدلتا وحيث تنوع الموارد الأولية والصناعية .

كندا : كذلك السواحل الكندية فإنها هائلة الطول إنما قليلة الأهمية إلا في منطقتين محدودتين هما مصب سانت لورنس (خلال الصيف فقط) وديفجورات فانكوفر الغربية .

الإتحاد السوفييتي : والأمر نفسه ينطبق على السواحل السوفييتية الطويلة ، والتي لا تظهر قيمتها إلا في نقاط محدودة بصفة عامة (مورمانسك والبلطيق والأسود وبحر اليابان) ، أو بصفة مؤقتة (شتاء طول خط الملاحة الشمالي من مورمانسك الى كمتشطا وفلاديفستوك) .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية ، والجيوبوليتكا ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٤٩) أمثلة ملموسة عن أهمية الحصول على الواجهات البحرية ، خصوصاً بالنسبة للدول المنعزلة داخلياً

بلغاريا مثلاً كان يمكن أن تصبح في مركز أقوى فيها لو استبقت لها منفذاً على بحر إيجه . وبولونيا كانت دائماً في موقف ضعيف(فترة ما بين الحربين العالميتين) إلى أن حصلت على واجهة بحرية طويلة نسبياً على البلطيق . وجمهورية زائيري (الكونغو كنشاسا سابقاً) في مركز ضعيف اقتصادياً وعسكرياً بسبب ضيق جبهتها البحرية ضيقاً متناهياً بالقياس الى مساحتها الضخمة ؛ ويضطرها ذلك الى الاعتماد على موانىء تسيطر عليها البرتغال في أنغولا بدرجة كبيرة وميناء دار السلام التنزاني بدرجة أقل .

إن سويسرا والنمسا وتشكسلوفاكيا والمجر أمثلة جيدة في أوروبا على الدول المعتمدة اعتماداً لزومياً على علاقات حسن الجوار . وجمهورية مالي وجدت نفسها في مأزق حين ساد العداء علاقاتها بالسنغال واضطرت الى ترك الطريق الجغرافي المفتوح عبر السنغال والإلتجاء الى طريق مكلف وموسمي الى منفذ لميناء كوناكري (جمهورية غينيا) . وتواجه زامبيا مأزقاً أشد وأنكى . فهناك حكومتان معاديتان تعترضان طريقها الحديدي الحالي الى البحر : حكومة البيض في روديسيا وحكومة الاستعمار البرتغالي في موزمبيق . وقد اضطرها ذلك الى اللجوء الى طريق طويل وشاق وغير طبيعي عبر مساحتها الشمالية الشرقية الخالية من السكان تقريباً ، وعبر تنزانيا كلها حتى تصل الى ميناء دار السلام . وقد احتاج الأمر الى شق طريق بري مكلف وخط أنابيب بترولية مكلف أيضاً وهي بسبيل إتمام خط حديدي أكثر كلفة .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا ، السياسية والجيوبوليتكا ص ٢٤٦) .

(٥٠) أمثلة ملموسة عن الحدود وعملية توحيد أبناء قومية واحدة متواجدين في أكثر من دولة (ألمانيا النازية والقضية الفلسطينية) .

ألمانيا النازية : طالبت ألمانيا النازية بحدود قومية ، فاحتلت النمسا عسكرياً منجزة ما أسمته « بتوحيد الأوصال » في عام ١٩٣٨ . وفي السنة ذاتها ضمت إقليم السوديت في تشكسلوفاكيا ، وعلى الأثر سقطت تدريجياً الجمهورية التشكسلوفاكية وأصبح هناك حكومتان : ألمانية في بوهيميا وسلوفاكية موالية لألمانيا في سلوفاكية . ومنذ بدايات الحكم النازي أصبحت الأقليات الألمانية في بولونيا وفرنسا والدانمرك وبلجيكا المبرر للإعداد للحرب واندلاعها . وبالطبع هذا إلى جانب أخذ الحزب الحاكم بالجيوبوليتكا العدوانية ، حيث السرعة بحل مشاكل ألمانيا الإقتصادية على المستويين المحلي والعالمي بالصراع مع أصحاب كبرى الاحتكارات في العالم آنذاك : بريطانيا وفرنسا .

وبعد الهزيمة التي منيت بها ألمانيا ، على أثر الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ قسمت البلاد الى دولتين أصبحتا بحكم الأمر الواقع ومن ثم بقوة القانون معترفاً بهما من كافة المجتمع الدولي بما فيه الإعتراف ببعضهما البعض .

القضية الفلسطينية : أما القضية الفلسطينية ، فهي شاهد آخر على استحالة تطبيق الحدود القومية . فالحركة الصهيونية تسعى ومنذ بداية القرن الحالي ، وحتى قبلاً لإيجاد وطن قومي ليهود العالم . وبالعديد من الإدعاءات التاريخية التي تتوافقت مع مصالح الامبريالية البريطانية حصلت هذه الحركة على وعد بلفور عام ١٩١٧ . في العام ١٩٤٨ كان لليهود وجود عددي لا بأس به وسياسي تنظيمي عسكري قوي في

فلسطين . وفي السنة ١٩٤٨ نفسها حصل اعتراف المجتمع الدولي بتقسيم فلسطين وقيام الدولة الاسرائيلية الى جانب العربية . إنما الدولة الإسرائيلية تعدت الحدود المرسومة لها من قبل الأمم المتحدة على أثر التقسيم ، مدعية الإنتصار بالحرب فيما بين المدنتين وذلك بوضع اليد على أراض أخرى كان أهمها النقب،لأهميته الإستراتيجية . ونتج عن ذلك تكامل أراضي الدولة الإسرائيلية وتمزق أوصال أرض الدولة العربية الفلسطينية . في العام ١٩٥٦ تمكنت إسرائيل من حرية المرور في مضيق تيران ، الأمر الذي أدى الى نزاع قانوني على المياه الاقليمية . في العام ١٩٦٧ وبالإستناد الى مبدأ الحدود الآمنة ، المستمد من الجيوبوليتكا ، توسعت إسرائيل بضم أراض جديدة . وهنا لا بد من الإشارة الى أن الصراع العربي الإسرائيلي إتسم منذ البداية بقوة اسرائيل العسكرية المتزايدة التفوق بالعدة والعتاد ومنجزات العلم والتكنيك المعاصر وفي الوقت نفسه ضعف التوافق العربي للوقوف بوجهها ؛ الأمر الذي مكنها من اختلاق الحجج الواهية التي كانت تصحبها بالقوة العسكرية المنتصرة . هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن الصراع في المنطقة لم يكن مجرد صراع محلي ، بل شاركت فيه دوماً القوى الدولية على مختلف المستويات وبمختلف الأحجام . ومهما يكن من تتابع الأدوار هنا فالحقيقة القائمة هي أن القوة كانت ولا تزال المقرر في إدعاآت الحدود من قبل إسرائيل وتحقيقها .

(٥١) العنصرية اليهودية

إن الأفكار العنصرية الخاصة بالنقاء اليهودي يدحضها الاختلاف الشاسع مثلاً في مورفولوجية الأنف عند يهود روسيا وألمانيا وفرنسا ويهود المغرب والشرق الأوسط والحبشة واليهود السود في الولايات المتحدة . وإذا كان هذا حال الاختلاف السلالي داخل المجموعة القوقازية فإن الحال ليس أيسر في نطاقات الاحتكاك بين السلالات الرئيسية الكبرى . فإذا أخذنا عاملاً واحداً للتفريق السلالي ، كاللون مثلاً ، فإنه قد يمكننا أن نميز نطاقاً بين الزنوج والقوقازيين في افريقيا ، ومع ذلك نجد مجموعات قوقازيين وزنجانيين متوغلة جنوب وشمال هذا النطاق الانتقالي ، وبما أن السلالة لا تقوم على معامل تفريق واحد فإنه يتضح لنا بجلاء أن السلالة هي عنصر غير علمي وانها على أحسن الفروض تجمعات انتقالية لصفات بشرية في صورة نطاقات مماثلة لنطاقات الجبال وغيرها من المظاهر الطبيعية . وبذلك فإن السلالة لا يمكن أن تعطي خطاً محدداً لرسم خط سياسي .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٥١) .

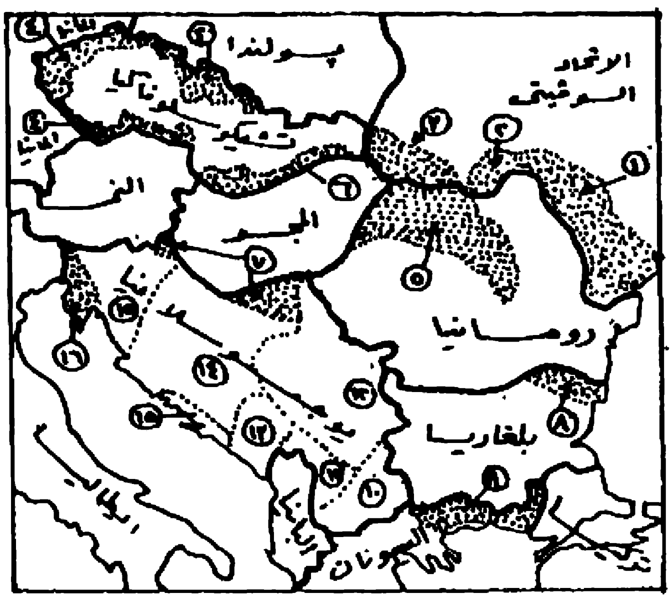
(٥٢) اللغات واللهجات

إن اللغات في تصنيفها التفصيلي تتكون من لهجات مختلفة . وهنا فاللهجات

اللغوية المتاخمة لحدود لغوية يدخلها العديد من المفردات والتعابير اللغوية المشتركة ، بين اللغتين كاللهجة الالزاسية واللوترنجية اللتين غزتهما الألمانية والفرنسية . كما أن اللهجة الوالونية في بلجيكا تختلف عن الفرنسية بتأثير الألمانية فيها ، واللهجات الألمانية في منطقة التيرول الداخلية المنعزلة لا تزال متأثرة بالرومانسية واللاتينية القديمة . وفي شرق العراق تداخل لغوي عربي فارسي تركماني كردي . وعلى مثل ذلك الكثير في أوروبا الشرقية وآسيا وافريقيا .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٥١) .

(٥٣) أمثلة بالملموس ممثلة على الخرائط عن تلبس الحدود بالظاهرات الطبيعية والبشرية (الحدود الطبيعية والاتنوغرافية) وتأثير التسويات الدولية والتغييرات في الحدود .



تغيرات الحدود السياسية في البلقان ١٩٣٨ ـ ١٩٤٨

١ ـ اقليم بسارابيا (جمهورية مولدافيا السوفييتية حالياً) .

٢ ـ اقليم شمال بوكوفينا . وقد ضم الإتحاد السوفييتي المنطقتين عام ١٩٤٠ بعد أن كانتا ملكاً لرومانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى .

٣ ـ اقليم روتينيا : ضمته المجر اليها عام ١٩٣٩ ثم ضم للإتحاد السوفييتي عام ١٩٤٥ .

٤ ـ نطاق المان السوديت سلخته ألمانيا عن تشيكوسلوفاكيا ١٩٣٨ ، وأعيد لها بعد ١٩٤٥ .

٥ ـ ترانسلفانيا الشمالية : اقتطعت من رومانيا وضمت للمجر ١٩٤٠ بموافقة ألمانيا ، أعيدت لرومانيا ١٩٤٥ .

٦ ـ سلوفاكيا الجنوبية : احتلته المجر ١٩٣٨ ، ثم أعيد الى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٥ .

٧ ـ شمال يوجوسلافيا : احتلته المجر ١٩٤٠ وأعيد الى يوجوسلافيا عام ١٩٤٥ .

(٨) دبروجيا الجنوبية : ضمت الى بلغاريا عام ١٩٤٠ والى الآن ضمن حدود بلغاريا .

٩ ـ تراقيا الغربية : ضمتها بلغاريا ١٩٤٠ ثم أعيدت الى اليونان ١٩٤٥ .

١٠ ـ الى ١٥ تقطيع أوصال يوجوسلافيا خلال الاحتلال النازي . الإقليم الجنوبي قسم بين بلغاريا (١٠) والبانيا (١١) وايطاليا (١٥) ، وأنشئت ثلاث دول اسمية خاضعة للحكم الألماني هي : (١٣) دولة الجبل الأسود ، (١٤) دولة كرواتيا ، (١٢) دولة الصرب .

١٦ ـ اقليم جوليان ضم الى يوجوسلافيا بعد اقتطاعه من ايطاليا عام ١٩٤٧ .
الحدود السياسية الحالية .

تقسيم امبراطورية النمسا والمجر بعد الحرب العالمية الأولى

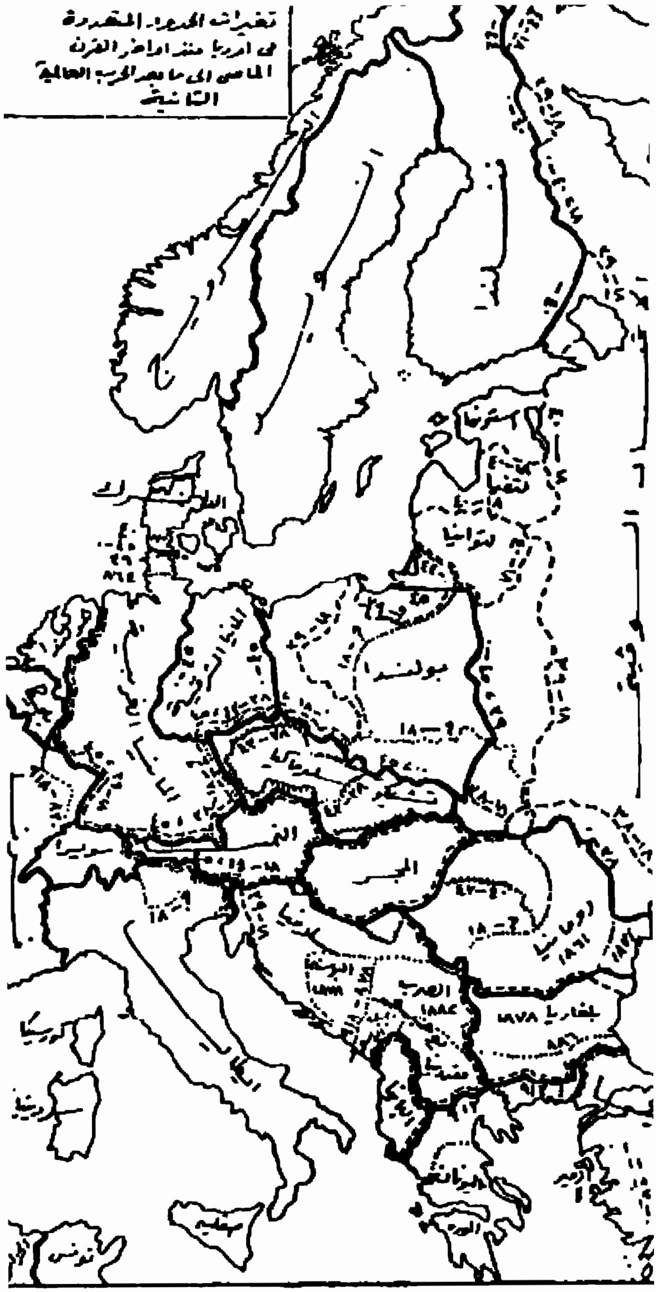
١ ـ ما أعطي لتكوين جزء من دولة بولندا : إقليم جاليسيا .

٢ ـ ما أعطي من الامبراطورية لتكوين كل دولة تشيكوسلوفاكيا :
(أ) اقليم بوهيميا ، (ب) اقليم مورافيا ، (ج) اقليم سلوفاكيا ، (د) روتينيا .

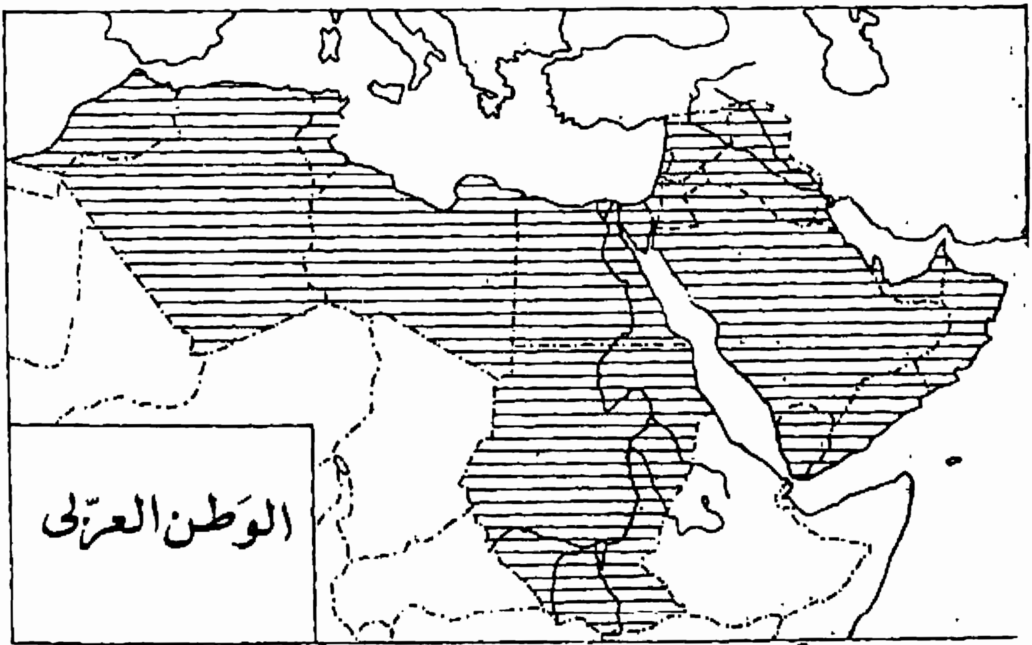
٣ ـ ما أعطي من الامبراطورية وأضيف الى دولة ايطاليا :
(أ) التيرول الجنوبي (ب) اقليم جورتيزيا (ج) إقليم ايستريا .

٤ ـ ما أعطي من الامبراطورية وأضيف الى دولة رومانيا :
(أ) اقليم بوكوفينا ، (ب) اقليم ترانسلفانيا

٥ ـ ما أعطي من الامبراطورية وأضيف الى دولة الصرب لتكوين دولة يوجوسلافيا :
(أ) اقليم كارنيولا (حالياً يعرف باسم سلوفينيا) ، (ب) اقليم كرواتيا ، (ج) اقليم سلافونيا (حالياً جزء من شمال الصرب ، (د) إقليم البوسنة والهرسك .


تغيرات الحدود المتعددة
في أوربا منذ أواخر القرن
الماضي إلى ما بعد الحرب العالمية
الثانية
بولندا
المجر
رومانيا
بلغاريا ١٨٧٨
لتوانيا
سويسرا
ايطاليا
صقلية
تونس

(٥٤) الحدود الفلكية والهندسية في الوطن العربي (أنظر الخريطة المرفقة)



(٥٥) أمثلة ملموسة عن دول حديثة ضعيفة البنيان من جراء التدخل الخارجي وتمزق الولاء الداخلي من جراء النضج غير الكافي للقومية أو القوميات

إن الدولة في غالبية افريقيا المدارية ليست متجانسة قومياً ؛ وهي تكاد أن تكون إطاراً سياسياً خارجياً يحدد مساحة من الأرض تسكنها مجموعة من الأقليات (التجمعات القبلية واللغوية) ولا يوجد فيها ـ إلا في حالات قليلة ـ مجموعة حضارية سائدة عددياً ومنتشرة مكانياً . وهناك حالات متعارضة كثيرة نذكر منها حالة السودان وزائيري .

ففي السودان توجد عدة مجموعات حضارية إنما تسودها المجموعة الشمالية والوسطى المتكونة من العرب والمسلمين ، بينها في الجنوب عدة تجمعات حضارية مختلفة لغة ونظاماً سياسياً سلفياً ودينياً (اختلاط اسلامي وكاثوليكي وبروتستانتي على خلفية وثنية قوية وسائدة) . ومن ثم فإن السودان قد تلون بلون المجموعة الحضارية الكبيرة ، وينعكس ذلك في تركز الحكم في الخرطوم العربية. ، وارتباط السودان بجامعة الدول العربية . ويؤيد ذلك كله خلفية تاريخية من الحكم العربي ابتداءاً من عام ١٥٠٤ ، وتركز النشاط الاقتصادي الحديث والمكوّن لعصب الدولة السودانية في داخل النطاق العربي الأوسط . وقد شعر الجنوبيون ـ من تلقاء ذاتهم ونتيجة للإيعازات

الخارجية والأخطاء الداخلية ـ بدور صغير في حياة السـودان القوميـة . ومن ثم جاءت ثورتهم الطويلة (بمساعدات خـارجية) التي وجـدت لها مؤخـراً حلاً مقبـولاً في صورة شكل من الحكم الذاتي أنهى هذا الموقف المتأزم ولو مؤقتاً .

أما في زائيري فإنه توجد عشرات من التجمعات الحضارية المتكافئة قوة وانتشاراً وإن كان يبرز من بينها الباكوتنجو في الغرب والبانجالا في الشرق والبـالوبـا واللوندا في كاتنجا والجنوب الشرقي واللنجـالا في الشمال . ومن ثم فـإن الحكم المركـزي ، ما لم يكن قوياً ، فسوف يواجه ظهور النزعات الاستقلالية على السطح في مكـان أو آخر من هذه المساحة الشاسعة ، ويجب أن نضيف الى ذلك أن القوى الأجنبية لها دورها الفعال في الإبقاء على تكامل زائيري الإقليمي أو إثارة الحركات الثـورية الانفصـالية متى كـان هذا أو ذاك مناسباً لمصالحها .

وبالمثل كان موقف باكستان الشرقية (بنغـلادش) والغربيـة متأزمـاً برغم رابـطة الـدين . فقد كـان كل شيء يعـاكس الوحـدة : عدم تكـامـل أرضي ولغـات مختلفة واتجاهات اقتصادية مختلفة وسيطرة الغربيين على الحكم واستئثارهم به في كل باكستان. والى جـانب هذه الـدوافع لـلانفصال جـاء دور الهند التي لا تـريد أن تكـون جـارتهـا وشريكتها في شبه القارة الهندية دولـة كبيرة قـوية ، ممـا كان لـه أكبر الأثـر في الإسراع بتفكيك دولة باكستان الى دولتين .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسيـة للجيوبـوليتكا ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦) .

(٥٦) أوجه الفصل والوصل فيما بين البرازيل وجارتيها كولومبيا والبيرو

ففيما بين البـرازيل وجيـرانها مثل كـولومبيـا والبيرو غـابات شـاسعة في أمـازونيا تشكل تخوماً عازلة . ويساعد في ذلك سلاسل جبال الانـد الوعـرة المرتفعـة التي تقيم نطاقاً آخـر من العزلـة بين الجيـران . ومن ثم فالبـرازيل تتجـه صوب منـاطق الحركـة والموارد السهلة على الشاطىء الشرقي ، بينما تدير كولـومبيا والبيـرو ظهرهـا للبرازيـل متجهة بثقلها الى سواحلها على المحيط الهادىء ووديـانها العليا المنتجة لموارد صـادراتها الأوليـة النبـاتيـة والمعـدنيـة . عـلى أن الضغط السكـاني وبـالتـالي ضـرورات التنميـة الاقتصادية يدفعان ولو ببطء بمركز ثقل الدولة الى نطاقات العزلة الداخلية . وربمـا كان نقل العاصمة من الساحل (ريودي جانيرو) الى الداخل (نـوفي برازيليـا) تعبير رمـزي عن هـذا التحول في تـوجه الـدولة . وفي المستقبـل يتوقـع أن تتحول سهـول أمازونيـا البرازيلية وامتداداتها في البيرو وكولومبيا الى مناطق اتصال وحركة بدلاً من العزل الذي تمارسه حتى الآن . ولذلك فـإذا ما كـان هناك الآن بعض مشكـلات حدود في أميـركا

الجنوبية عامة ، ففي المستقبل سوف تكثر هذه المشكلات من جراء الاحتكاك المستقبلي على المناطق الغنية بمواردها غير المعروفة الآن .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة للجغرافيا السياسية بالجيوبوليتكا ص ٢٧٧) .

(٥٧) كرونولوجيا الحروب الأوروبية الرئيسية منذ ظهور القوميات

١٦٤٣ ـ ١٧١٥ حكم لويس١٤، وحروبه لضم برجانديا والالزاس لفرنسا وحروبه ضد النمسا (١٦٦٧) لضم الفلاندرز الفرنسية (كانت بلجيكا تابعة لأملاك أسرة هابسبورج النمساوية) وحروبه ضد إسبانيا (١٦٥٩) . معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) والبرانس (١٦٥٩) واكس لاشابل (١٦٦٨) .

١٦٨٢ ـ ١٧٢٥ حكم بطرس الأكبر في روسيا والتوسع الروسي الى البلطيق .

١٦٧٢ ـ ١٦٧٨ حرب الأراضي المنخفضة (هولندا) ومعاهدة نيميج .

١٦٨٨ ـ ١٦٩٧ حرب اتحاد أوجسبورج (جنوب ألمانيا) ومعاهدة ريزفيك .

١٧٠٠ ـ ١٧١٣ حرب الوراثة الاسبانية ومعاهدة أوترخت .

١٧٣٣ ـ ١٧٣٨ حرب الوراثة البولندية ومعاهدة اكس لاشابل .

١٧٥٦ ـ ١٧٦٣ حرب السنوات السبع ومعاهدة باريس .

١٧٩٢ ـ ١٧٩٥ حروب الثورة الفرنسية في بلجيكا والراين .

١٧٩٥ ـ ١٧٩٨ حروب نابليون في إيطاليا ومصر .

١٨٠٤ ـ ١٨١٥ حروب الامبراطور نابليون ضد النمسا (أوسترليتز ١٨٠٥ ومعاهدة بورسبورج) وضد بروسيا (١٨٠٦ ـ ١٨٠٧ ومعاهدة تلزيت) وضد النمسا (معركة فاجرام ١٨٠٩ ، ومعاهدة فيينا) . وفي إسبانيا ضد الإنجليز (١٨٠٨ ـ ١٨١٤) ، وضد روسيا (١٨١٢) ضد ألمانيا (١٨١٣) وأخيراً واترلو (١٨١٥) .

١٨٢١ ـ ١٨٣٠ حرب المورة وتكون دولة اليونان (إئتلاف دول أوروبا ضد الدولة العثمانية) .

١٨٤٨ ـ ١٨٥٩ حروب الوحدة الإيطالية .

١٨٥٤ ـ ١٨٥٦ حرب القرم بين تركيا وروسيا وإئتلاف دول أوروبا . ومن نتائجها أول ظهور لتقسيم البلقان ، أصبحت مولدافيا (شمال رومانيا) والصرب والجبل الأسود إمارات ذات حكم ذاتي ضمن الأملاك العثمانية .

١٨٦٤ الحرب الألمانية الدانمركية ، و١٨٦٦ الحرب البروسية النمساوية .

١٨٧٠ ـ ١٨٧١ الحروب الألمانية الفرنسية : حرب السبعين .

١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ الحرب الروسية التركية : استولت روسيا على أرمينيا ، وأصبحت هناك مملكة مستقلة باسم رومانيا (إئتلاف امارتي مولدافيا وفالاشيا في ١٨٨١) ومملكة الصرب (١٨٨٢) واستقلال امارة الجبل الأسود عن تركيا ـ واستيلاء النمسا على البوسنة والهرسك (١٨٧٨) فيما يشبه الإتفاق ، واستيلاء مملكة اليونان على اقليم تساليا (١٨٧٨) . وكذلك أصبحت بلغاريا ذات حكم ذاتي (١٨٧٨) وفي ١٨٨٦ استولت بلغاريا على إقليم الروميلي الشرقي . وباختصار كانت هذه الحرب بداية النهاية للدولة العثمانية .

١٩١٤ ـ ١٩١٨ الحرب العالمية الأولى (ألمانيا ـ النمسا ـ تركيا ضد فرنسا وبريطانيا وأمريكا) ومعاهدة فرساي .

١٩٣٩ ـ ١٩٤٤ الحرب العالمية الثانية (ألمانيا وإيطاليا واليابان ضد أوروبا والإتحاد السوفييتي وأمريكا) .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٢٨٠ ـ ٢٨١) .

(٥٨) أمثلة عن امبراطوريات عصور الرق والإقطاع والرأسمالية

إن أفكار الأقاليم الكبرى قديمة . وقد طبقها الإسكندر الأكبر والدولة الفارسية وكذلك الرومانية ؛ وكانت الدولة الإسلامية أوسع تطبيق لها . ومن بين التراكيب السياسية التي قامت على مبدأ الأقاليم الكبرى الدولة العثمانية وامبراطورية الصين والإمبراطورية النمساوية والإمبراطوريات الإستيطانية الإسبانية والبرتغالية . أما الامبراطوريتان الاستعماريتان الفرنسية والإنكليزية فكانتا تركيبات أخرى غير الفكرة الإقليمية . وبصورة من الصور كانت الامبراطورية الروسية شكلاً من أشكال الأقاليم السياسية الكبرى . ويعيب هذه الأفكار الإقليمية الكبرى انعدام التوازن السياسي بين الحكام الذين يستندون الى شعب واحد ـ الرومانيين ، الإغريق ، الاتراك العثمانيين ، النمساويين الألمان ، الاسبان ، البرتغاليين ، الروس ـ وبين بقية شعوب الامبراطورية . وبقي الأمر كذلك وأكثر بالنسبة للوطن الأم والمستعمرات .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٢٨٢) .

(٥٩) أمثلة ملموسة عن دول لديها الاكتفاء الذاتي في موارد الغذاء ولو بشكل نسبي مكانياً وزمنياً وأخرى تستوردها

تعتبر فرنسا والولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفييتي في هذا المجال أحسن من غيرها من حيث الإكتفاء الذاتي ، ومع هذا فليس منها ما ينتج غلات المنطقة الإستوائية . ففصب السكر ليس من الغلات الرئيسية في أي من الأقطار الثلاثة وان كان يزرع في اثنين منها بصعوبة وبتكاليف كبيرة . ولكن يمكن لهذه الوحدات أن تعيش في اكتفاء ذاتي لفترة من الزمن وقت الضرورة وان كان معنى هذا أن الطعام في هذه الفترة سيصبح رتيباً . فضلاً عن ضرورة ظهور البطاقات التموينية . وعلى عكس الدول الثلاث السابقة نجد المملكة المتحدة والسويد والنرويج وبلجيكا وسويسرا وألمانيا الغربية تعتمد كلها على الخارج في احتياجاتها الغذائية . ذلك أن المملكة المتحدة تستورد نحو نصف مجموع استهلاكها من المواد الغذائية ؛ قد يزيد الانتاج بعض الشيء في هذه الفترات ولكن هذا لا يتم إلا بفلاحة الأراضي الحدية والتي يجب أن تترك بعد بضع سنوات لتعود الى المراعي الطبيعية . ويتميز كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية بوجود أراضي فسيحة لزيادة مساحة الأراضي المزروعة وإمكان زيادة الانتاج الزراعي ، وهذه الأراضي هي المعروفة باسم الأراضي العذراء . ولكن هذا لا يمكن تطبيقه على بقية أقطار العالم ، فمعظمها ليس لديه فائض من الأرض بهذه الصورة ، وإذا وجد فإن الظروف المناخية وظروف التربة تحد الانتاج فيه .

يجب إذن أن نعترف بأن اعتماد أقطار العالم بدرجة أو أخرى على استيراد المواد الغذائية من العوامل التي تحسب على الدولة لا للدولة . ذلك أن الحصار المستمر الناجح يمكن أن يمنع عن هذه الأقطار المدد الغذائي ، وقد حدث هذا فعلاً أثناء الحروب الأخيرة ، ففي الحرب العالمية الأولى استطاعت الغواصات الألمانية تقليل الامدادات الغذائية الى بريطانيا حتى كادت تشرف على مجاعة ، وكان هذا الحصار أقل حدة في الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن الطيران أمكنه حماية القوافل البحرية بدرجة كبيرة ، وعلى العكس أصبح من أهم أهداف الحلفاء قطع الإمدادات عن ألمانيا . والأمثلة كثيرة على عمليات الحصار ، ومنها الحصار الذي فرضته بريطانيا على القارة أيام الحروب النابوليونية ، ولكن القارة في ذلك الوقت كانت أقرب الى الإكتفاء الذاتي بحيث لم يؤثر هذا الحصار فيها كثيراً . بل على العكس شجع هذا الحصار زراعة الشمندر لبحل محل القصب كمادة خام لصناعة السكر الذي أصبح من المتعذر انتاجه . ولعل المملكة المتحدة هي أكثر دول القارة تأثراً بالحصار وذلك بحكم كونها

مستوردة لجزء كبير من مواردها الغذائية وبحكم موقعها الجزري وإحاطتها بالبحار ، مما يجعل من الخطورة بمكان حصارها بواسطة اسطول قوي . وعلى العكس الإتحاد السوفيتي يعتبر أقلها تأثراً بالحصار بسبب إتساعه وتنوع بيئاته من ناحية وامتداد حدوده امتداداً كبيراً مما يضعف من عملية الحصار . وأخيراً قد يعطي الجدول التالي الذي يبين قيمة المواد الغذائية المستوردة للفرد فكرة تقريبية عن مدى اعتماد بعض الأقطار على الخارج وان كان يجب أن نلاحظ أن هذا الجدول لا يعطي أي إشارة الى نوع المواد الغذائية المستوردة وما إذا كانت ضرورية أم لا وقت الحرب .

قيمة المستورد للفرد من المواد الغذائية بالدولار في بعض الأقطار عام ١٩٥٨

المملكة المتحدة	٧٠	فرنسا	١٧
بلجيكا	٤٢	اليابان	٥،٧
ألمانيا الغربية	٤٠	ج.ع.م.	٤
السويد	٢٩	اليونان	٤
النمسا	٢١	الولايات المتحدة الامريكية	٢،٤
فنلندا	٢١	ايطاليا	٠،٤
		يوغسلافيا	٠،٣

(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٧٤ ـ ٧٦) .

(٦٠) أمثلة ملموسة عن عدم الاكتفاء الذاتي بالنسبة للموارد المعدنية

لا توجد دولة إلا وفيها جزء صالح للزراعة ، ولا توجد دولة (باستثناء الدول القزمية) لا تنتج ما يقرب من نصف احتياجاتها الغذائية ، غير أن الأمر يختلف بالنسبة للموارد المعدنية ، فتوزيعها أقل انتظاماً بكثير من توزيع الأراضي الزراعية . فقد كانت الطبيعة متطرفة للغاية في توزيعها لهذه الموارد في قشرة الأرض ، فلا توجد دولة على الإطلاق لديها اكتفاء ذاتي فيها ، فإذا كان الحديد منتشراً انتشاراً كبيراً إلا أن معظم انتاج النيكل يخرج من ثلاث دول فقط (٦٨٪) من كندا ونيوكليدونيا وكوبا بينما تنتج الولايات المتحدة وحدها ٨٩٪ من انتاج الموليبدنم كما تنتج ٩٠٪ من الفناديم وتنتج الصين وحدها ٥٥٪ من التنجستن (والفرام) وتنتج ٥ دول ٨٠٪ من الإنتاج العالمي للمنجنيز وهي الإتحاد السوفيتي والهند والبرازيل وجنوب افريقية وغانا . من ثم نجد هناك تبادلاً كبيراً في هذه المعادن أو تجارة عالمية فيها سواء في معادن الوقود أو المعادن الفلزية . ويختلف الموقف بالنسبة للموارد المعدنية من ناحيتين رئيسيتين عن الموقف بالنسبة للموارد الغذائية . فأولاً الأرض إذا ما وجدت العناية والتسميد الكافي ستستمر

في الإنتاج دون تغيرات كبيرة ، على العكس نجد أن المناجم فانية مستهلكة ، وأي تكوينات معدنية إذا استمر استهلاكها فبعد مدة من الزمن لا بد وأن تفنى. وهذا العامل لا بد وأن يعطي هذا النوع من الموارد صفة عدم الثبات والإستقرار. الناحية الثانية هي أن المواد الغذائية نفسها تتعرض للتلف . حقيقة أن القمح والحبوب الأخرى يمكن تخزينها لعدة سنوات ولكن هذا يقتضي درجات حرارة ورطوبة معينة الى جانب حماية من الحشرات والقوارض وعلى العكس يمكن وضع المعادن فوق بعضها ومعظمها لن يصيبه ضرر إذا ما ترك مكشوفاً معرضاً للأحوال الجوية ، هذان العاملان يعدلان لا شك في قيمة الموارد المعدنية .

(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٧٦ - ٧٧) .

(٦١) الدول الرئيسية وأهميتها النسبية في إنتاج موارد الطاقة (متوسط ١٩٧٣ - ١٩٧٥)

المورد	نسبة الدول المذكورة من الإنتاج العالمي ٪	عدد هذه الدول	أسماء الدول
البترول	٧٧	٧	الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفييتي ، السعودية ، فنزويلا ، ايران ، الكويت ، نيجيريا ،
الفحم	٧٥	٦	الإتحاد السوفييتي ، الولايات المتحدة ، الصين ، ألمانيا الغربية ، بولندا ، بريطانيا
الغاز الطبيعي	٨٢	٤	الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي ، كندا ، هولندا
اليورانيوم	٦٦	٤	الولايات المتحدة ، كندا ، جنوب افريقيا فرنسا .

هذا وحوالي ستين دولة من دول العالم يوجد بها الفحم بكميات مختلفة . كما أن ٦٦ دولة فقط من دول العالم (سنة ١٩٧٧) هي التي تنتج البترول . وهناك ست دول فقط تنتج ثلاثة أرباع الانتاج العالمي من الفحم وسبع دول فقط تنتج ثلثي الإنتاج العالمي من البترول وثلاث دول تنتج ثلاثة أرباع الغاز الطبيعي في العالم وأربع دول

فقط تنتج ثلثي الإنتاج العالمي من اليورانيوم (أنظر الجدول السابق) .

وتعد الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وبريطانيا والمانيا الغربية وبولندا من الدول المتقدمة التي تكتفي ذاتياً من انتاجها المحلي من الفحم ، وعلى العكس من ذلك تأتي الدول الإسكندنافية وفنلندة وايرلندة ودول الشرق الأوسط ومعظم أمريكا اللاتينية وافريقيا حيث لا توجد بها إلا كميات ضئيلة من الفحم .

والواقع ان الفحم رغم دوره التاريخي في النهضة الصناعية في الدول الغربية إلا أنه تراجع عن مكانته الأولى تاركاً إياها للبترول الذي أصبح سيد موارد الطاقة والمحرك الرئيسي لحضارة الإنسان المعاصر ، ويختلف تقدير الإحتياطي العالمي منه سنة بعد أخرى بسبب الإستكشافات الجديدة وإعادة تقييم الإحتياطي المعروف منه ، ولذلك فإن دور البترول ووزنه السياسي في العالم ليس لأهمية إنتاجه فقط بل لاحتياطاته ودوره في المستقبل كذلك .

ورغم أن عدد الدول المنتجة للبترول تصل الى ٦٦ دولة (سنة ١٩٧٧) ، إلا أن تجارته الدولية تكاد تكون مقتصرة على عدد قليل من الدول المنتجة والتي تضمها منظمة الدول المصدرة للبترول « الأوبك » ، والتي تكون الدول العربية معظمها ، وقد أعطى ذلك أهمية اقتصادية وسياسية للشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ومنافذ تصدير النفط منها بالأنابيب أو عبر قناة السويس .

وتعتمد دول غرب أوروبا الصناعية وكذلك الولايات المتحدة اعتماداً كبيراً على بترول الشرق الأوسط ، ومن هنا تتزايد باستمرار الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة ، وساعد على ذلك العوائد الضخمة التي تدفقت على دول النفط به خاصة بعد زيادة أسعاره عدة مرات فيها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفرض حظر على تصدير النفط من معظم الدول العربية إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة كعامل مساعد يمكن أن يسهم في تحقيق بعض الأماني العربية في أعقاب تلك الحرب .

أما الطاقة الذرية فيمكن أن تكون مصدراً كبيراً للقوى المحركة في المستقبل ولكن ما زال استخدامها مقتصراً حتى الآن على بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وقد اتفقت عدة دول غربية على تكوين مجموعة أوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم) لإنشاء مفاعلات ذرية بجهود تعاونية اعتماداً على قدراتها التكنولوجية .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٠٥ - ١٠٧) .

(٦٢) الدول الرئيسية في انتاج المعادن الاستراتيجية (متوسط ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)

المعدن	نسبة الدول المذكورة من الانتاج العالمي٪	عدد هذه الدول	أسماء الدول
المنجنيز	٧٤	٥	الإتحاد السوفييتي ، جنوب افريقيا ، البرازيل ، الهند ، الجابون .
النيكل	٨٦	٣	كندا ، نيوكالدونيا ، الاتحاد السوفييتي ،
الكروم	٧٤	٥	الاتحاد السوفييتي، جنوب افريقيا ، ألبانيا ، روديسيا ، تركيا .
النحاس	٧٢	٥	الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفييتي ، شيلي ، كندا ، زامبيا
الرصاص	٥٨	٦	الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة ، استراليا ، كندا ، المكسيك ، بيرو
القصدير	٧٨	٤	ماليزيا ، بوليفيا ، أندونيسيا ، الصين
الزنك	٥٧	٥	كندا ، الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفييتي ، استراليا ، بيرو
البوكسيت	٦٦	٦	استراليا ، جمايكا ، سورينام ، الإتحاد السوفييتي غينيا ، جويانا
الأنتيمون	٧٧	٥	جنوب افريقيا ، الصين ، بوليفيا ، الاتحاد السوفييتي ، المكسيك .
الزئبق	٧٠	٤	اسبانيا ، الإتحاد السوفييتي ، الصين ، إيطاليا .
الذهب	٧٦	١	جمهورية جنوب افريقيا .

(نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٠٩) .

(٦٣) الحديد

أما الحديد الخام فيختلف عن غيره من المعادن غير الحديدية لأسباب منها أنه واسع الإنتشار وان الطلب عليه يفوق الطلب على أي معدن آخر . والحديد عنصر

شائع في القشرة الأرضية فكل دولة تقريباً تحوي أراضيها حديداً بدرجات متفاوتة في رتبته - أي في النسبة المئوية لكمية المعدن الفلزي به . ويعد ذلك سبباً رئيسياً في تفاوت استغلاله من قطر لآخر . وفي ضوء الأساليب التكنولوجية المعاصرة فإن نسبة المعدن (الفلز) التي تصل الى ٣٠٪ تعد الحد الأدنى للإستغلال الإقتصادي لخامات الحديد . وان كان هناك نوع تقل نسبة الفلزية عن هذه النسبة ومع ذلك يدخل في عمليات الإنتاج (حديد التاكونيت) .

(د. فتحي محمد أبو عيانة دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١١٠) .

(٦٤) العمالة الصناعية

العمالة الصناعية في أهم دول العالم سنة ١٩٧٣ .

(مرتبة تنازلياً حسب نسبة العاملين في الصناعة)

الدولة	عدد السكان بالمليون	حجم القوى العاملة بالمليون	٪ من عدد السكان	نسبة العاملين في الصناعة من جملة القوى العاملة ٪
ألمانيا الشرقية	١٧	٨	٤٩	٢٧
ألمانيا الغربية	٦٢	٢٧	٤٣	٢٦
تشيكوسلوفاكيا	١٥	٧	٤٩	٣٤
بلغاريا	٩	٣	٣٨	٣٣
بريطانيا	٥٦	٢٥	٤٤	٣١
إيطاليا	٥٤	٢٠	٣٧	٣٠
المجر	١١	٥	٤٨	٣٠
بلجيكا	١٠	٤	٤١	٢٩
اليابان	١١٠	٥٣	٤٨	٢٧
اسبانيا	٣٥	١٣	٣٨	٢٧
الأرجنتين	٢٤	٧	٣١	٢٥
فرنسا	٥٣	٢٢	٤٢	٢٥
الإتحاد السوفييتي	٢٥١	١١٧	٤٧	٢٤
استراليا	١٣	٦	٤٤	٢٤
بولندة	٣٣	١٧	٥٠	٢٣
كندا	٢٢	٩	٤٢	٢٣
هولندة	١٤	٥	٢٥	٢٣
الولايات المتحدة	٢١٠	٩١	٤٣	٢٢
جنوب افريقيا	٢٣	٦	٢٥	٢١
رومانيا	٢١	١٠	٤٨	١٩
يوغسلافيا	٢١	٩	٤١	١٧
باكستان	٦٥	١٨	٢٨	١٤
المكسيك	٥٦	١٦	٢٨	١٤
الهند	٤٦٣	١٨٠	٣٢	٩
البرازيل	٩٩	٣٠	٣٠	٧

(نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ص ١١٥) .

(٦٥) جداول توزع الناتج القومي في أقاليم العالم وفيها بين العالم المتقدم والعالم النامي وحصة الفرد منه مع الخرائط في الموضوع

توزيع الغنى والفقر في أقاليم العالم سنة ١٩٧٩ (جملة الناتج القومي)

الإقليم	عدد الدول	عدد السكان بالمليون	الناتج القومي مليار دولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار
افريقيا :	٥٣	٤٨٦	٢٨٢.٨	٥٨٢
شمال افريقيا	٦	١١٤	٩٨,٧	٨٦٥
غرب افريقيا	١٦	١٤٦	٧٩,٣	٥٤٣
شرق افريقيا	١٧	١٣٨	٢٥,٠	٢٥٤
وسط افريقيا	٩	٥٥	١٨,٥	٣٣٦
جنوب افريقيا	٥	٣٣	٥١,٣	١٥٥٥
آسيا :	٤٤	٢٦٠٨	١٨٦٦,٤	٧١٥
جنوب غرب آسيا	١٦	١٠٢	٢٢٦,٩	٢٢٢٤
جنوب آسيا	٩	٩٥٨	١٦٢,٨	١٧٠
جنوب شرق آسيا	١١	٣٦٣	١٤١,٤	٣٩٠
شرق آسيا	٨	١١٨٥	١٣٣٥,٣	١١٢٧
الأوقيانوسية :	٦	٢٣	١٥٢,٦	٦٦٣٤
أمريكا اللاتينية :	٣٢	٣٦٦	٥٦١,٣	١٥٣٤
أمريكا الوسطى	٧	٩٣	١٢٧,٤	١٣٧٠
الكاريبي	١٣	٣٠	٤١,٦	١٣٨٧
أمريكا الجنوبية المدارية	٩	٢٠١	٣٠٦,٩	١٥٢٧
أمريكا الجنوبية المعتدلة	٣	٤٢	٨٥,٤	٢٠٣٣
أمريكا الشمالية	٢	٢٥٤	٢٦٠٥,٤	١٠٢٥٧
أوروبا :	٢٧	٤٨٦	٣٢٨٤,٥	٦٧٥٨
شمال أوروبا	٧	٨٢	٦١١.٨	٧٤٦١
غرب أوروبا	٧	١٥٤	١٦٥٨,٣	١٠٧٦٨
شرق أوروبا	٦	١١٠	٤٣٩,٢	٣٩٩٣
جنوب أوروبا	٧	١٤٠	٥٧٥,٢	٤١٠٨
الإتحاد السوفييتي :	١	٢٦٨	١٠٨٢,٣	٤٠٣٨
	١٦٥	٤٤٩١	٩٨٣٥,٣	٢١٩٠

Institut National D'Etudes Demographiques (INED), 1981

جملة الناتج القومي في الدول النامية والدول المتقدمة سنة ١٩٧٩
(مليار دولار)

الإقليم	عدد الدول	عدد السكان بالمليون	جملة الناتج القومي	متوسط نصيب الفرد بالدولار
العالم النامي :				
ـ افريقيا	٥٣	٤٨٦	٢٨٢,٨	٥٨٢
ـ آسيا (باستثناء اليابان)	٤٣	٢٤٩٠	٨٤٧,٠	٢٢٧
ـ الأوقيانوسية (باستثناء استراليا ونيوزيلند)	٤	٥	٣	٦٠٠
ـ أمريكا اللاتينية	٣٢	٣٦٦	٥٦١,٣	١٥٣٤
جملة العالم النامي	١٣٢	٣٣٤٧	١٦٩٤,١	٤٩١
العالم المتقدم :				
ـ أمريكا الشمالية	٢	٢٥٤	٢٦٠٥,٤	١٠٢٥٧
ـ أوروبا	٢٧	٤٨٦	٣٢٨٤,٥	٦٧٥٨
ـ الاتحاد السوفييتي	١	٢٦٨	١٠٨٢,٣	٤٠٣٨
ـ اليابان	١	١١٨	١٠١٩,٤	٨٦٣٩
ـ استراليا ونيوزيلند	٢	١٨	١٤٩,٦	٨٣١٧
جملة العالم المتقدم	٣٣	١١٤٤	٨١٤١,٢	٧١١٦
جملة العالم	١٦٥	٤٤٩١	٩٨٣٥,٣	٢١٩٠

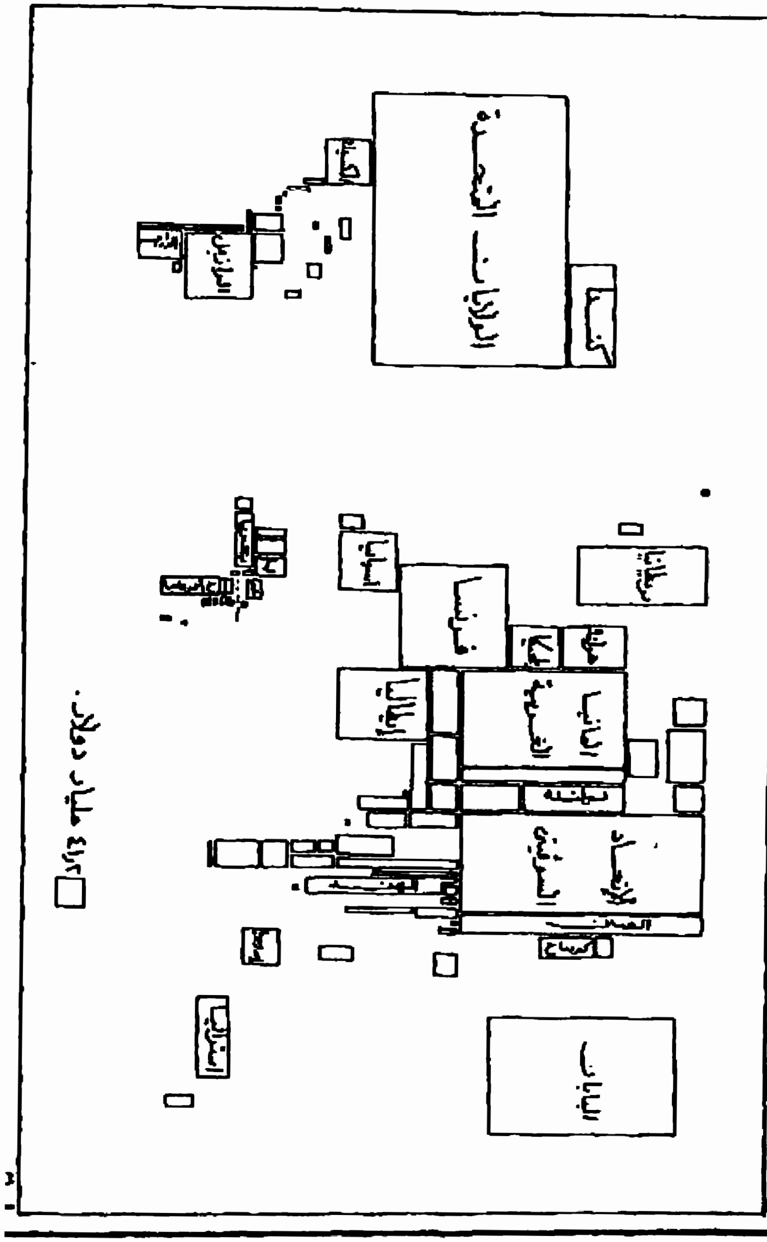
نقلاً عن د. فتحي محمد أبوعيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ص ، ١١٥ .

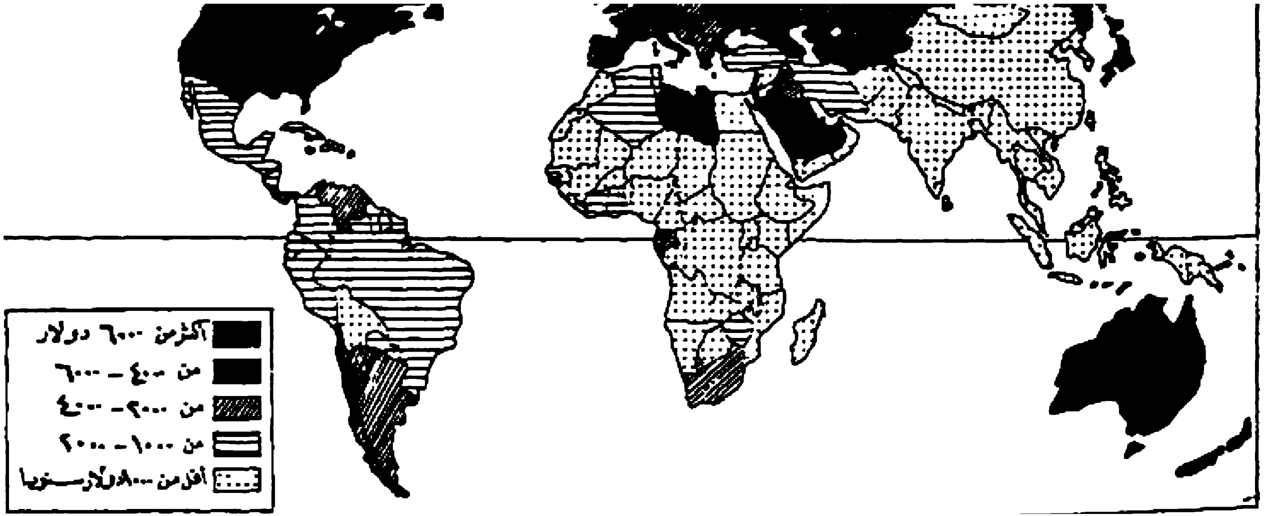
الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الدول الصناعية الرئيسية في العالم (١٩٧٩)

الدولة	مجموع الناتج القومي مليار دولار	نصيب الفرد بالدولار	مصادر الناتج القومي ٪ الزراعة	الصناعة	أخرى
الولايات المتحدة	٢٣٧٧,٠	١٠٣٤٤	٤	٢٩	٦٧
ألمانيا الغربية	٧١٧,٦	١١٧٠٦	٣	٤٤	٥٣
كندا	٢٢٨,٤	٩٤٧٧	٥	٢٦	٦٩
هولندة	١٤٣,٢	١٠٠٨٤	٥	٣١	٦٤
فرنسا	٥٣١,٣	٩٨٥٧	٦	٣٦	٥٨
اليابان	١٠١٩,٤	٨٦٣٩	٦	٤٠	٥٤
استراليا	١٣٠,٦	٨٨٢٤	٦	٣٠	٦٤
بلجيكا	٥٣١,٣	١٠٨٣٨	٤	٣٤	٦٢
إيطاليا	٢٩٨,٢	٥٢١٣	٨	٣٤	٥٨
بريطانيا	٣٥٣,٦	٦٣٢٥	٣	٢١	٦٦
تشيكوسلوفاكيا	٨٠,٥	٥٢٢٧	١١	٦٢	٢٧
الإتحاد السوفييتي	١٠٨٢,٣	٤٠٣٨	٢٠	٥١	٢٩
اسبانيا	١٦٢,٣	٤٢٩٤	١٢	٢٨	٦٠
المجر	٤١,٢	٣٨٥٠	١٩	٤٢	٣٩
الأرجنتين	٦٠,٩	٢١٦٠	١١	٣١	٥٨
ج. افريقيا	٤٨,٩	١٦٠٦	١٠	٣٦	٥٤
بولندة	١٣٥,٤	٣٧٦١	١٩	٥١	٣٠
يوغسلافيا	٥٣,٧	٢٣٨٧	١٩	٣٩	٤٢
المكسيك	١٠٧,٦	١٥٥٢	١١	٢٩	٦٠
بلغاريا	٢٢,٧	٣٦٧٤	٢٢	٥١	٢٧
البرازيل	٢٠٧,٢	١٧١٢	١٣	٢٢	٦٥
الباكستان	٢٠,٩	٢٣٥	٣٤	١٦	٥٠
الهند	١٢٥,٩	١٨٢	٤٤	١٤	٤٢

المصدر : (١) للمعهد الديموغرافي الفرنسي I.N.E.D. ـ ١٩٨١ .

(٢) Philips Modern School Economic Atlas, London, 1976


الولايات المتحدة
كندا
المكسيك
البرازيل
بريطانيا
فرنسا
إسبانيا
إيطاليا
ألمانيا الغربية
هولندا
بلجيكا
الإتحاد السوفيتي
اليابان
أستراليا
٢ر٤١ مليار دولار.


أكثر من ٦٠٠٠ دولار
من ٤٠٠٠ – ٦٠٠٠
من ٢٠٠٠ – ٤٠٠٠
من ١٠٠٠ – ٢٠٠٠
أقل من ٨٠٠ دولار سنويا

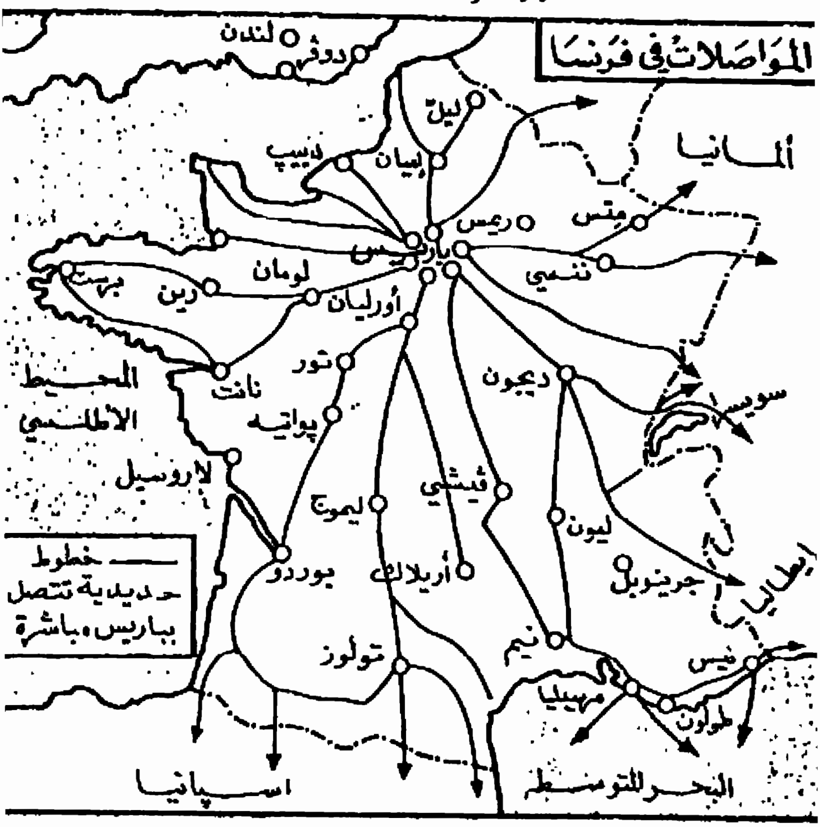
(٦٦) أمثلة عن بعض الطرق ودورها في العصر الحديث

كولومبيا البريطانية لم توافق على دخول الاتحاد الكندي إلا بشرط ربطها بطريق الى اوتاوا . كما أن كاليفورنيا لم ينجح ضمها الى الولايات المتحدة إلا بعد إنشاء سكة حديد « وسترن يونيون » (وهنا فإن إسم الشركة والخط ذو دلالة على الهدف الإتحادي الغربي) .

وفي آسيا أنشئت خطوط عابرة رئيسية : لسيبيريا والقوقاز وعزوين والاورال كان لها دور استراتيجي اقتصادي لتدعيم النفوذ الروسي وتكوين الإتحاد السوفييتي وتدعيم جمهورية روسيا الإشتراكية .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ١٣٧) .

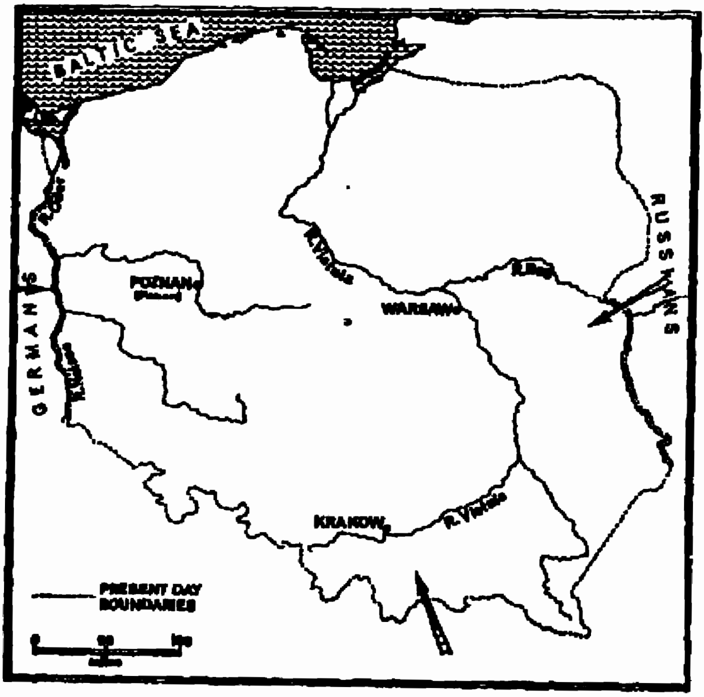
(٦٧) شبكة السكك الحديدية ـ فرنسا

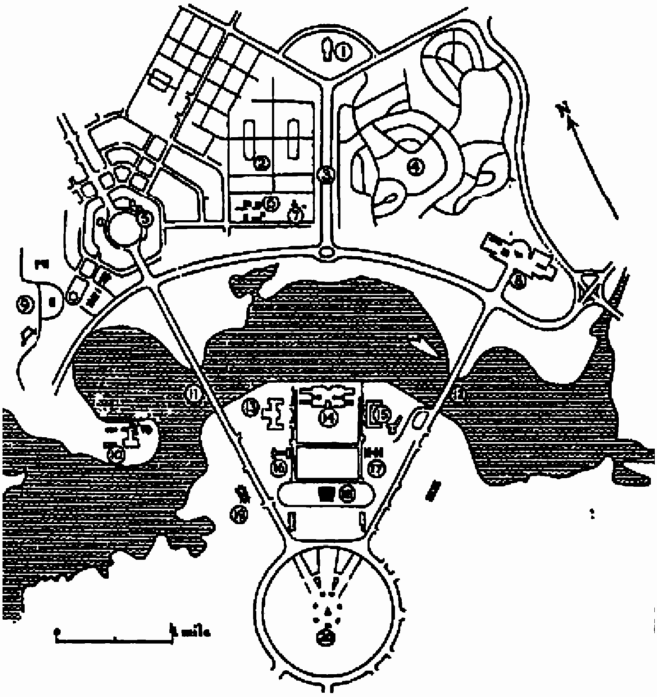


الفصل الثامن

(٦٨) خارطة عواصم بولونيا عبر التاريخ

إن سهل نهر فستولا الممتد في السهل الشمالي لأوروبا ، هو السكن التقليدي للبولونيين . ولبولونيا بعض الحدود الطبيعية ، وكان من السهل دوماً مهاجمتها . وقد غيّر البولونيون عاصمتهم ثلاث مرات عبر الزمن . وفي كل مرة كان التغيير لمواجهة التهديد بالهجوم المحتمل . وبالتالي فعواصم بولونيا التاريخية تقدم المثال الواضح لمدن ذات خلفيات دفاعية .





أحدث عاصمة اصطناعية

، عاصمة البرازيل الجديدة منذ العام ١٩٦٠ . وقد أقيمت فـ
، عن المدينتين المتنافستين على الزعامة ريو دي جانيرو العاصمـ
لتي لم تعترف في يوم من الأيام بزعامة غريمتها . وقد كان هذ
بين المدينتين من بين الأسباب التي دفعت المخططين الى اختيا
خل بعيداً عن الصراعات . وعلى الرغم من كل الانتقادات
ة لتوسط المعمور الذي يزحف نحو الغرب وأملاً في القضاء علـ
وحدة الدولة . وتتهم برازيليا بأنها عاصمة لا تقوم (رغم كل
ن واقعي ، فإقليمها فقير وشبه جاف لا يمكن أن يعول سكانها
بناء طرق وسكك حديدية تربطها بالمدن الساحلية . وكلهـ
ر القيام بها إنشاء عاصمة مشكوك الأمر في مستقبلها . ولكن
ا يرون أن هذه المنشأة ستثبت عاصميتها بالممارسة وخاصة اذ
، ما يشير إلى أن الحياة بدأت تدب فيها ومن حولها . ولا يسعنـ
، ستثبت هذه المنشأة لاختبار الزمن .

(V. Cornish, The Great Capitals , London, 1962 p. 55)

(٧١) تغير موضع العاصمة من جراء تغير الظروف الإقتصادية والسياسية

في الماضي كان نقل العاصمة يعكس إعادة التوازن في الدولة وتغير مركز الثقل فيها . ففي روسيا كانت العواصم كييف وسوزدول وفلا ديمير وموسكو وسان بطرسبورج وموسكو . وفي السويد أوبسالا وسيجيتونا وستهوكهولم وفي النروج تروندهايم وكونجالي وأوسلو . وقد نقلت إيران عاصمتها من اصفهان الى طهران ، كما نقل المغرب عاصمته من مراكش الى فاس الى الرباط ونقلت أثيوبيا عاصمتها أيضاً من انكوبر الى أنتوتو فأديس أبابا ، التي ثبتت بعد بناء خط حديد جيبوتي .

كما أن نقل العاصمة في بعض الأحيان يعود الى أسباب اقتصادية أكثر منها سياسية . فنمو الاهتمامات البحرية في اليابان أدى إلى إنتقال العاصمة من كمأكورا الى كيوتو ثم طوكيو عام ١٨٦٨ ، كذلك حلّت أوسلو محل تروندهايم على أثر اهتمامات النروج بالبلطيق والتجارة عبره . وبطرس الأكبر غير العاصمة من موسكو الى بطرسبورج (النافذة على حضارة الغرب) ليجعل الدولة ذات اهتمامات بحرية ؛ وبعد ثورة ١٩١٧ أعاد السوفييت اهتماماتهم بالكتلة الأرضية الشاسعة ونقلت العاصمة من بطرسبورج التي أصبحت لينتغراد الى موسكو ، التي هي أسهل وأقرب اتصالاً ببقية مدن الإتحاد وفي الوقت نفسه أكثر بعداً عن الحدود الغربية للبلاد .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٣٥ - ١٣٦) .

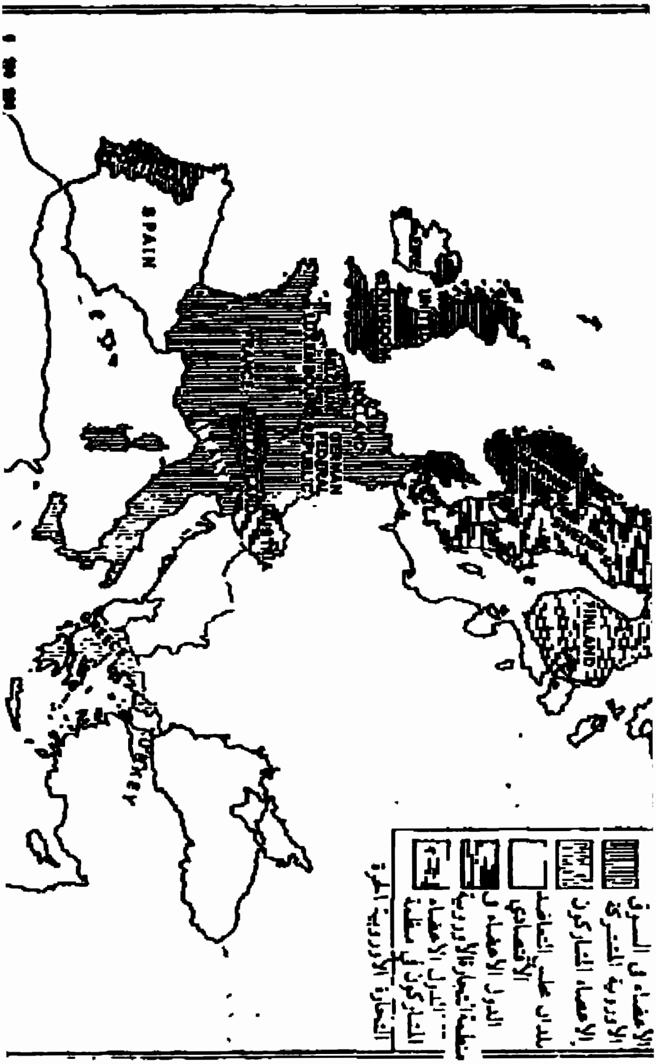
(٧٢) تغيّر موقع العاصمة من جرّاء تغير مساحة الدولة

فقد انتقلت عاصمة إسبانيا من بورجوس الى فالدوليد وتوليدو ثم مدريد . وفي مصر نمت العواصم في الشمال الشرقي مع نمو تجارة المتوسط وانتقل المركز من منفيس الى بوباستس وسايس . وبعد غزو الصين نقل قبلاي خان العاصمة من كراكورم الى خامباليك (بكين) الواقعة في قلب المنطقة التي غزاها . كذلك الأتراك غيروا من قونيا الى بروسة فادرنة ثم الى استنبول فأنقرة أخيراً .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٣٥ - ١٣٦) .

لتاسع

معات الإقتصادية الأوروبية (أنظر الخريطة)



التجمعات الإقتصادية في أوروبا

(٧٤) بعض التجمعات السياسية والإقتصادية الإقليمية

- منظمة معاهدة جنوبي شرقي آسيا (سياتو South-East Asian Treaty (SEATO Organisation

وهي تضم ثمانية بلدان : الولايات المتحدة الأميركية ، أوستراليا ، نيوزيلندا ، بريطانيا ، فرنسا ، باكستان ، تايلاند والفيليبين . وقد تشكلت سنة ١٩٥٤ . وهي ترمي الى التنسيق بين السياسات والتخطيط العسكري في جنوبي شرقي آسيا . وقد أدى الى ذلك الخوف من التوسع الشيوعي في الصين . وقد اعتبر الأعضاء أن أي إعتداء على أحدهم يعتبر اعتداءاً على الجميع في جنوبي شرقي آسيا . كما اعتبروا كمبوديا مع اللاووس والفيتنام كأراض أي اعتداء عليها يفسر كإعتداء يهدد أمن أعضاء المعاهدة وسلامتهم . وللتاريخ نذكر ما جرى في فيتنام فقط لا غير .

- الجامعة العربية

وقد تأسست سنة ١٩٤٥ كتجمع كونفدرالي فضفاض لمختلف الدول العربية في لشرقين الأدنى والأوسط . وكانت تضم مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، لبنان ، مع عضوين مراقبين هما السعودية واليمن . والجامعة مفترض فيها أن تتحدث بشكل عام باسم كل العرب للتعبير عن شعورهم القومي . وهي تهتم بالمساندة القوية لإستقلال العرب ضد الضغط والتدخل الأجنبيين . إن العروبة في العالم قوة كبيرة للعالم العربي ، ولكنها بقيت في حيز الأحلام أكثر من الواقع . لقد حاولت مصر أن تترأس وتقود الجامعة العربية ، إنما الغيرة من قبل الدول العربية الأخرى ، على أثر تراخيها تجاه إسرائيل (كامب ديفيد) حالت دون استمرارها بالأمر . على أن هناك شيئاً مشتركاً بين الدول العربية وهو الرفض للتوسع الإسرائيلي والعداء للصهيونية ، إنما مع الأسف قولاً لا فعلاً .

- منظمة الوحدة الأفريقية

منذ الحرب العالمية الثانية حصل العديد من الدول الافريقية على الاستقلال . ومعظم هذه الدول فقيرة وضعيفة ومتخلفة . في العام ١٩٦٣ جرى الإجتماع الأول الموسع لكبار الدول الافريقية في أديس أبابا . وقد نتج عن ذلك الاجتماع الهام الحركة الافريقية العالمية ، التي من الممكن أن يتأتى عنها مجموعة متماسكة من الدول الافريقية ، مع الاعتراف بوجود التباين السياسي والخصومات فيما بين بعض هذه الدول . إنما هناك ثلاثة قواسم مشتركة فيما بين هذه الدول وهي :

- الوقوف في وجه بقايا الحكم الإستعماري في افريقيا .
- الوقوف في وجه التفوق العنصري في جنوبي افريقيا .
- الوقوف في وجه التخلف الاقتصادي في افريقيا .

- جمعية أميركا اللاتينية للتجارة الحرة(-The Latin American Free Trade Associa
.(tion - L.A.F.T.A

في آب ١٩٥٧ اتخذ ، في المؤتمر الإقتصادي الداخلي لاميركا ، والذي كان منعقداً في بيونس أيرس ، قرار بعيد المدى ، يرمي الى البحث عن الإمكانيات لإقامة سوق إقليمية في أميركا اللاتينية . وقد كان ذلك ، من دون أدنى شك ، بتأثير مباشر من السوق الأوروبية المشتركة . وبذلك في العام ١٩٦٠ وقعت سبع دول لاتينية أميركية في مونتفيديو معاهدة أدت الى قيام « جمعية أميركا اللاتينية للتجارة الحرة » . وقد أدى هذا التطور ، ليس فقط الى نشاط التبادل الاقليمي ، إنما أيضاً الى المساعدة الذاتية فيما بين دول أميركا اللاتينية .

الفصل العاشر

(٧٥) مركز قوة الدولة

بالنسبة. لهذا المعنى بالإمكان العودة الى الوراء إلى أوائل من فكر بهذا الموضوع ؟ كمضمون حتى قبل وضع شكله في كلمة « جيوبوليتكا » على يد رودولف كجلين فيما بعد ، العودة الى المارشال الفرنسي فوبان (Vauban) ، الذي رمى في أعماله الى هدف مزدوج : الأول زيادة قوة الدولة بزيادة وتنقية وسائلها المالية ، عبر نظام عادل للضرائب ، يجد موارده في اقتصاد يتطور بشكل عقلاني ، والثاني تأمين الدفاع عن البلاد ، عبر تنظيم للقوى المسلحة مختبر وينجاح .. الخ . . . (ومن أراد المزيد من التفاصيل هنا عليه بكتاب :
(Célérier, Géopolitique et Geostratégie)

(٧٦) شرعة القدر (Destiny-Manifest)

وهي تعود لسياسة شرعة « مونرو » القائلة بـ « أميركا للاميركيين » وعدم التدخل بما هو خارجها ، بمعنى الإمتداد الجغرافي للولايات المتحدة الاميركية في القارة الاميركية فقط شمالها وجنوبها . إنما تغير الموقف فيما بعد ، على أثر الحرب العالمية الأولى ثم الثانية ، ليصبح ، عند « بويمن » اقتباساً عن مكندر ، للولايات المتحدة الاميركية ليس فقط الحق بل الواجب السيطرة على العالم للحفاظ على مصالحها ودورها العالمي .

(٧٧) الجيوبوليتكا (La Geopolitique, Geopolitics)

الواقع ان كتاب د. محمد عبد الغني سعودي يستعمل كلمة « جيوبوليتيك » (مذكر) كما يترجم مجلة الجيوبوليتكا بمجلة العلوم السياسية . في أخذنا المعلومات عنه استعملنا كلمة « جيوبوليتكا » و« مجلة الجيوبوليتكا » .

(٧٨) أمثلة ملموسة عن تغير الإطارات المكانية وبشكل سريع يؤدي الى صعوبة التنظير والتحديد في الجيوبوليتكا

فالحدود المكانية للكتلتين الشرقية والغربية في أوروبا كانت خلال الخمسينات واضحة كل الوضوح في صورة خط حاد فاصل بين ألمانيا الغربية من جانب وألمانيا الشرقية وتشكسلوفاكيا من جانب آخر ، بينما يتبع الخط الفاصل تميع يجعل الأمور غير واضحة المعالم في منطقة النمسا بأسرها ومنطقة يوغسلافيا بأسرها . ويعود الخط الى الوضوح متمثلاً في الحدود المشتركة بين بلغاريا من جانب واليونان وتركيا من جانب آخر. إنما اليوم ، وبدءاً من الستينات ، نجد بداية تميع واضح في خطوط الفصل المكاني للتكتلتين نتيجة التقارب بين دولتي المانيا وتوقيع معاهدة بينهما ، والتقارب المسبق بين ألمانيا الغربية والاتحاد السوفييتي وبولندا وتوقيع اتفاقيات الإعتراف بحدود بولندا الجديدة على الأودر والنيسه .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٦٧) .

(٧٩) البحر الأبيض المتوسط قلب العالم القديم

فخلال ثلاثة آلاف سنة كانت مراكز القوى العالمية عبارة عن « قلوب » صغيرة تختلف من مكان إلى آخر في الشرق الأوسط وأوروبا : مصر - العراق - فارس الغربية - الاغريق - قرطاجة - روما - بيزنطة - بغداد (الخلافة العباسية) - القاهرة (الفاطمية والمملوكية) - الاستانة (العثمانية) - إسبانيا والبرتغال - فرنسا - انكلترا - هولندا - ألمانيا .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٦٨) .

(٨٠) قلب العالم الحضاري في أوروبا الشمالية وأميركا الشمالية وآسيا الشمالية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجد بعض الجيوبولينيكيز أن « العالم ١١ الاهمية » لم يعد قاصراً على أوروبا الغربية والوسطى ، بل تمدد ليشمل الكتل الأرضية في نصف الكرة الشمالي بين درجات العرض ٣٠° و٦٠° . ووجد آخرون أن هذا النمط السائد لم يعد قاصراً على دول سواحل أوروبا الغربية بل أخذ ينتقل تدريجياً الى داخلية القارات في العروض ٣٠ - ٦٠ درجة شمالاً : أو بعبارة أخرى أخذت مراكز القوى تظهر في كل من الولايات المتحدة وروسيا .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٦٨) .

(٨١) الهكسوس

تصحيف للفظ الفرعوني القديم « خفاوخاسوت » (حكام الأراضي الصخرية الأجنبية) ، عُرف في مصر أيام الأسرة ١٢ ، وأطلقه المصريون على أولئك الغزاة الذين اجتاحوا بلادهم حوالي ١٧٣٠ ق.م. ، فآذوهم في دينهم وأذلّوهم وظلوا يحكمون البلاد قرناً ونصف قرن ، ثم ثار عليهم صعيد الوادي بزعامة امراء طيبة ، فأجلوهم عن مصر وشردوهم في مشارق الأرض .

(٨٢) أمثلة ملموسة عن الصراع بين الحضر والبدو

لقد انتهى الصراع بين العراق والفرس بسقوط دولة بابل الثانية وامتداد الامبراطورية الفارسية على كل أنحاء الشرق الأوسط . أما الصراع بين مصر والحثيين فقد اضطر المصريين الى اتباع سياسة جيوبوليتيكية أساسها فرض الصراع على أرض بعيدة عن مصر . ولأجل ذلك احتل المصريون ساحل اللفان (Le Levant) (الشرق الأوسط وحيث الشرق العربي) حتى أقدام جبال طوروس ليؤمنوا المنطقة كلها حتى حدود مملكة الحثيين في هامش الهضبة . وبذلك أصبحت جيوبوليتيكية الفراعنة في الدولة الحديثة تشمل الامتداد الأرضي الخصب على طول ساحل البحر المتوسط ، بينما كانت سياسته فيما قبل ذلك تجعل لهم حدوداً حتى سيناء فقط .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٧٠ ـ ٧١) .

(٨٣) تفاصيل الامتداد الأرضي للامبراطورية الاسلامية

الواقع ان الطرق البرية والبحرية الاسلامية كانت عصب الامتداد الامبراطوري في كل اتجاه . وكانت الكتلة الأرضية الوسطى هي الحلقة التي تكون الإطار الداخلي للامبراطورية الاسلامية . وحدود هذه الكتلة كانت جبال طوروس وهضبة أرمينيا وجبال القوقاز وبحر الخزر (قزوين) في الشمال ، وساحل البحر المتوسط الشرقي والجنوبي حتى برقة في الجنوب ، ثم الإطار الصحراوي الذي يحف ببرقة ، والبحر الأحمر والقرن الافريقي والبحر العربي حتى بلوخستان في الغرب والجنوب بينما كانت أطراف السند وخوزستان وما بين النهرين تكون الحدود الشرقية لهذا القلب الداخلي . والى جانب ذلك كانت هناك حدود أخرى تمثل الحلقة الخارجية للعالم الاسلامي تمتد غرباً الى اسبانيا وشمال غرب افريقيا ، وجنوباً حتى موريتانيا وسواحل افريقيا الشرقية ، وشرقاً الهند وتركستان حتى حدود الاستبس .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكية ، ص ٧٤ ـ ٧٥) .

(٨٤) الامتداد الجغرافي للهرتلاند سنة ١٩٠٤ ـ الأجزاء الداخلية من أوروآسيا (أوروبا واسيا)

ان الأجزاء الشمالية والداخلية من أوروآسيا تعتبر مناطق بعيلة عن البحار وهي تبدو كنطاق عظيم من السهول الداخلية المحمية طبيعياً والذي يمتد من ذلك البرزخ القاري الضخم بين البحرين البلطيقي والأسود . ولمسافة تبلغ ٢٥٠٠ ميل نحو الشرق حتى نهر ينسي ، كما يمتد من المحيط المتجمد الشمالي حتى السلاسل الجبلية الممتدة من تركيا حتى منغوليا جنوباً ، وتبلغ مساحة هذا السهل الشاسع نحو ١/٤ ٤ مليون ميل مربع ، ويتمتع بإمكانيات هائلة في موارده الطبيعية . وأطلق مكندر على هذا النطاق قلب العالم (الهارتلاند) وفكر بأنه لا يمكن مهاجمة الدولة التي تشغله إلا من جهة الغرب ، وفي هذه الحالة فإن الأساطيل المعادية يمكن أن تهاجمه من بحري البلطيق والأسود ، بينما يتمتع نطاق الهرتلاند هذا بحماية أرضية متمثلة في السلاسل الجبلية الحاجزة والصحارى والمحيط المتجمد الشمالي ، وليس هناك طريق أرضي مباشر ومنخفض نحوه إلا في الغرب بين مرتفعات الكربات والبحر الأسود .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٨) .

(٨٥) الامتداد الجغرافي لأوروبا الشرقية والوسطى

وهو يضم قسماً من اسكندنافيا ويخترق شبه جزيرة جوتلند ، ويمتد عبر وسط أوروبا على امتداد جبال دالماسيا وعبر الدردنيل ومعظم آسيا الصغرى ، أي كل أوروبا الشرقية بما تحويه من موارد اقتصادية وسكان .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٨) .

(٨٦) معادلة الهرتلاند بشكل تعابير أخرى

« إن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على الهرتلاند ، ومن يحكم الهرتلاند يسيطر على جزيرة العالم ، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم » ، وكان يقصد بجزيرة العالم كتلة العالم القديم : (أوراسيا وافريقيا) » .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٨) .

هناك اختلاف في الشكل في النقل المترجم عن الإنكليزية فيما بين د. فتحي محمد أبو عيانة ود. محمد رياض (أنظر النص) لا يغير في المضمون . أشرنا إلى ذلك لضرورات الإيضاح والأمانة العلمية في الأخذ بالمراجع المختلفة .

وهذه الترجمة المثبتة أعلاه وردت أيضاً لدى د. محمد عبد الغني سعودي في كتابه « الجغرافيا والمشكلات الدولية ص ٥٢٣ مصحوبة بالنص الإنكليزي التالي :

«Who rules East Europe, Commands the heartland.

Who rules the Heartland, Commands the World Island.

Who rules the World Island, Commands the World».

(٨٧) السلالة والعنصرية لدى الجيوبوليتيكيين الألمان

نتبغي الإشارة بهذه المناسبة إلى أن مدرسة ميونيخ قسمت الشعوب الى شعب سيد ، هو الشعب الالماني ، وشعوب مساعدة أو معاونة ، وهي بقية الشعوب الأوروبية . هذا في حين أن النازية كانت ترى أقساماً أخرى للناس . فأعلى البشر مرتبة هم الجرمان النورديون ، يليهم السلافيون والشرقيون إنما في مرتبة دون البشر ، ثم الزنوج أنصاف قردة وأخيراً اليهود كجماعة طفيلية تحتل الدرك الأسفل في السلم الاجتماعي (د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٩٩) .

(٨٨) الاكتفاء الذاتي للرايخ الثالث بالامتداد الاقتصادي على البلقان يؤدي الى التوازن بين الريف والمدن كبديل مُماثل للوطن الأم والمستعمرات

يعود اهتمام الاقتصاد الألماني بالبلقان الى كونه كان يشكل ، في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، منطقة انتاج الأغذية والمواد الأولية . وهذا ما تحتاجه الصناعة الألمانية . وبالتالي فالتكامل الإقتصادي بين الصناعة والزراعة من أجل التوازن بين المدن والأرياف ، حسب رأي الجيوبوليتيكيين الألمان ، كان يتمثل بضرورة الارتباط بين ألمانيا الصناعية والدول المتخلفة صناعياً - الدول الزراعية وعلى رأسها دول البلقان . فقبل الحرب ٨٠٪ من صادرات بلغاريا كانت تتجه نحو ألمانيا . والمجر أيضاً كانت داخلة في النفوذ الاقتصادي الألماني ، والبترول الروماني جذب أيضاً المصالح الألمانية اليه . وفي هذا الإطار الإقتصادي القسري كانت ألمانيا تدفع عن المواد الأولية التي تحصل عليها من دول البلقان سلعاً صناعية ألمانية وإنما بأسعار أعلى من الأسعار العالمية . وانتهى الأمر ، من جراء هذه الروابط الاقتصادية الألمانية المتغلغلة في البلقان ، انتهى الى الانضمام القسري لدول المنطقة الى الحلف الألماني راضية أو مكرهة . وفي ذلك يقول الاستاذ أوتو ماول « إن التغلغل الإقتصادي الكامل له تماماً نفس الآثار المترتبة على الاحتلال العسكري » . (د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٩٩ - ١٠٠) .

(٨٩) الوحدة الأوروبية وحدودها من رؤيا مدرسة ميونيخ وجيوبوليتكييها الألمان

إن حدود أوروبا في الشرق ، حسب الجيوبوليتكيين الألمان - هي خط يمتد من مصب نهر الدنيستر الى بحيرة بيبوس (تشود حالياً) الواقعة على حدود جمهورية استونيا

السوفييتية . بتعبير آخر كان الحد الشرقي لأوروبا هو خط حدود الإتحاد السوفييتي عام ١٩٣٩ .

هذا كما اعتبر هوسهوفر أن الإتحاد السوفييتي هو بداية آسيا . ولهذا رأى أن أوروبا ـ بما فيها دول شرق أوروبا السلافية (بولندا ، تشكسلوفاكيا والبلقان) ـ يجب أن تتحد تحت زعامة ألمانيا ، وذلك كشرط أساسي لإمكان قيام اتفاقات مع الإتحاد السوفييتي على صعيد أوروآسيا بكاملها . بمعنى آخر على ألمانيا أن تقوى مساحياً بحيث تغطي أوروبا بكاملها كيما تستطيع أن تكون في موقف القوة عند التفاوض مع الإتحاد السوفييتي . أي أننا نجد في هذا التأكيد الواضح لمبدأ راتزل عن ارتباط الدولة الكبيرة بالمساحة الكبيرة . على أن هذا الإرتباط الشكلي يفسر في الواقع بمضمونه الفعلي ؛ أي أن المساحة هنا ليست مجردة بل مجسدة بالتطور الإقتصادي ، القائم عليها وسواءً أكان ذلك في المجال الزراعي أم الصناعي ، والا لما كان لها هذه القيمة التي أعطتها في واقع الحال هذه الأهمية كما نرى . وللتعمق بهذه النقطة بالإمكان مراجعة تعليقنا على الإرتباط الشكلي هذا في المتن العائد لهذا الهامش الذي بين أيدينا : الفصل العاشر : الجيوبوليتكا .

إذن فهوسهوفر وزملاؤه من مدرسة ميونيخ يأخذون بمبدأ الإستيلاء على شرق أوروبا كمفتاح لقوة ألمانيا بحيث يمكنها إجبار الإتحاد السوفييتي ـ من دون حرب ـ على الجلوس مع الألمان للتفاوض بشأن حكم أورو ـ آسيا . وهنا نجد أيضاً واحداً من مبادىء مكندر يلعب الدور الهام في أفكار مدرسة ميونيخ السياسية . فقد سبق لمكندر أن اكد دور شرق أوروبا كعنصر حاسم التأثير على مصير قلب العالم . وكان مكندر يرى أن إحتمال استيلاء الألمان على شرق أوروبا أو استيلاء الروس عليها عامل يمهد لتدعيم نفوذ الدولة المنتصرة في الحكم لقلب العالم . بعبارة أخرى كان مكندر يرى في شرق أوروبا مفتاح التحكم في الجزيرة العالمية لأنه العتبة المؤدية الى قلب العالم . (د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٩٥) .

(٩٠) نظام الأقاليم الكبرى كوسيلة للسيطرة العالمية
وهي تتكون من :

١ ـ اميركا الكبرى : وتضم كلاً من دول الاميركيتين تحت زعامة الولايات المتحدة .

٢ ـ اوروافريقيا : وتضم كل أوروبا عدا الاتحاد السوفييتي وكل افريقيا وكل العالم العربي الأسيوي وتركيا ، وذلك تحت الزعامة المشتركة لبرلين وروما .

٣ ـ روسيا الكبرى : وتضم معظم الإتحاد السوفييتي عدا الشرق ـ سيبريا ، كما تضم أيضا إيران وأفغانستان والهند كلها (بما في ذلك باكستان الحالية) . وكان مصير روسيا الكبرى معلقاً بإتفاقات روسيا مع ألمانيا . وإذا لم يحدث اتفاق فإن كل

روسيا الكبرى كانت ستصبح جزءاً من الامبراطورية الألمانية .

٤ ـ آسيا الشرقية الكبرى : وهذه تضم اليابان وشرق الإتحاد السوفييتي والصين وجنوب شرق آسيا وبورما وأندونيسيا واستراليا ومعظم عالم المحيط الهادي تحت زعامة اليابان .

هذا ويلاحظ أن هذه الأقاليم الكبرى تسير وفق مبدأ القارات المزدوجة إلشمالية والجنوبية (حسبما أشرنا الى ذلك في النص ـ المؤلف) وكانت مدرسة ميونيخ ترى أنه لا بد من وجود مناطق فاصلة بين الدول الكبرى داخل التقسيمات القارية ، وان هذه المناطق ونظام الاكتفاء الذاتي للدول الكبرى سوف يؤدي إلى إيجاد التوازن الدولي المرغوب (د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٩٦ ـ ٩٧) .

(٩١) أسباب فشل فكرة الأقاليم الكبرى من جراء التوزيع الجغرافي فيما بين الأقاليم والشمال والجنوب

فأميركا الجنوبية لا تبعد عن أميركا الشمالية بمسافة أقل كثيراً من بعدها عن أوروبا ، بل انها أقرب الى أورو افريقيا منها الى أميركا الشمالية . وبذلك يمكن أورو افريقيا أن تمارس نفوذاً متزايداً في أميركا الجنوبية يناهض وينافس النفوذ الذي تمارسه أميركا الشمالية عليها . وبالمثل افريقيا كجزء مكمل لأورو افريقيا ليس بعيداً كافياً عن روسيا الكبرى بحيث يمكن للنفوذ الروسي أن يمارس دوراً منافساً في افريقيا لدور أوروبا على وجه العموم ، وألمانيا على وجه الخصوص . وكذلك الهند تقع قريباً من آسيا الشرقية الكبرى أكثر من قربها من الإتحاد السوفييتي .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٩٧) .

(٩٢) الفليبين منطقة صدام بين النفوذين الاميركي والياباني

حينما ينشغل اليابانيون بأمور سياسية أو عسكرية داخلية أو بعيدة عن الفليبين نرى مطالب أهل الفليبين من اجل الاستقلال عن أميركا تشتد وتظهر على مسرح السياسية المحلية الفليبينية . لكن هذه المطالب سرعان ما تخبو وتحل محلها مظاهر الولاء نحو أميركا حينما تصبح روح التوسع العسكري الياباني تجاه الفليبين ملموسة وواضحة . (د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٠١) .

(٩٣) الشوفينية

وهي شكل بروز القومية ـ التي تعكس صفة علاقات الأمم فيما بينها في ظل

الرأسمالية ـ للدولة الكبرى للأمة المسيطرة التي تضع مصالحها مقابل مصالح باقي الأمم وتؤجج الشعور بالإزدراء والعداء نحو باقي العروق والأمم ، كما تبرر الحروب العدوانية باسم الدفاع عن « الوطن الأم » . وهذا غير الشكل الآخر لبروز القومية لدى الأمة المضطهدة التي تهدف الى التحرر من الإضطهاد والتبعية . هذا وتجاه الايديولوجية الشوفينية للبورجوازية تضع الماركسية ـ اللينينية أيديولوجية البروليتاريا والإشتراكية الأممية .

(٩٤) الجيوستراتجي

وقد اعتبر « بيير سلريه » في كتابه «Géopolitique et Géotratégie» الجيوستراتجي الأخت الكبرى للجيوبوليتكا ، مشكلة معها ثنائياً منسجماً يقدم لكل من رجل السياسة ورجل الحرب نفس الطريقة لتناول المسائل المتجانسة وحتى المتداخلة بالضرورة في عالمنا الحالي .

(٩٥) الإنتقائية (Eclectisme)

تيار فلسفي يجمع مختلف العناصر وحتى المتناقضة . والإنتقائية تعني رفض وجهات النظر المنسجمة في نظام متكامل والقبول بمزيج من مختلف الآراء والقيم والنظريات الخ . .

وليس هناك من وجه للشبه بين الإنتقائية والديالكتيك ، الموجب تناول الموضوع من مختلف جوانبه واتجاهات تطورها . وفي تاريخ الفلسفة فإن الإنتقائية هي من مميزات المراحل العصيبة ـ الأزمات أو سقوط بعض الأنظمة الإجتماعية المحددة . مثلاً مرحلة تفتت نظام الرق أعطت فلسفة مدرسة الإسكندرية خصائص الإنتقائية . مثل آخر هو تعاليم « كوزن » في الفلسفة الفرنسية في القرن التاسع عشر . واليوم في عصر الأزمة الدائمة للرأسمالية تتزايد الإتجاهات الانتقائية في الفكر الإجتماعي البورجوازي للخروج من هذه الأزمة .

(٩٦) البرغماتية (Pragmatisme)

تيار ذاتي ـ مثالي في الفلسفة البورجوازية يعتبر الإفادة العملية المحك أو المعيار أو المقياس الحاسم المقرر للحقيقة . والمبادىء الأساسية للبرغماتية تشكلت في السبعينات من القرن التاسع عشر . فحسب أحد ممثلي هذه الفلسفة « بيرس » « أنا موجود بمعنى أنا مفيد » . وقد انتشرت الفلسفة البرغماتية بسرعة فائقة بين مثقفي الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا بدءاً من القرن العشرين ، بفضل أعمال « دجيمس » . والأنواع الأخرى لهذه الفلسفة هي « التجريبية » أو « الأدواتية » لـ « ديو » و« العملية » لـ « بريدمن » و« الأنسنة » لـ « شيلر » . وقد كان شعار البرغماتية ربط الفلسفة بالحياة ، بمعنى فهم الفلسفة كوسيلة لحل مشاكل الإنسان ، الذي يسهم بنشاط في بناء الواقع ،

بشكل ينسجم وأهواءه ورغباته وحاجاته . فحسب « ديو » المذكور فإن الفلسفة ليست مجرد الدراسة لعملية الوقائع ، إنما هي موجهة أيضاً لإيجاد القيم (المثل وقواعد العادات والتقاليد ، الخ . .) . هذا والإتجاه في البرغماتية نحو « الأنسنة » في الفلسفة والإفادة العملية كمحك للحقيقة يشكل ما يشبه الطروحات العملية للفلسفة المادية . إنما خلف هذا التشابه يكمن الخلاف الجذري والاختلاف العميق في المنطلقات الفلسفية ؛ ألا وهو رفض الواقع الموضوعي . . (نكتفي بهذا القدر بالنسبة لهذا المصطلح ، ولمن أراد المزيد من التفصيل فعليه بموجز القاموس الفلسفي باللغة الروسية من منشورات دار الآداب السياسية ، موسكو ١٩٦٩ ، وأيضاً كتب الفلسفة في الموضوع) .

(٩٧) نوعية تأثر فيدال دي لابلانش ومدرسته في فرنسا بالجيوبوليتكا لدرجة عدم الإنسياق في مجراها السياسي بحيث بلغت الرفض للجيوبوليتكا

إن فيدال دي بلانش ، بعكس راتزل ومكندر ، يحاول دائماً تغيير الظاهرة الجغرافية رافضاً مجرد التوقف عند المشاهدة البسيطة للأحداث وتصنيفها بالتالي . فهو لا يرى فقط المدى الجغرافي ، بل يدخل عليه عامل الوقت ، عامل الزمن التاريخي . وبإدخاله بذلك الحركة ينتقل الحدث من حالة الإستاتيكية الى حالة الديناميكية ، ويضفي عليه طابع السيولة ، رافضاً في الوقت نفسه خضوعه الحتمي للوسط الجغرافي ومعطياً له واقعه المجتمعي الديالكتيكي . أوليس هو القائل « ليس هناك من حتمية مطلقة ، كل ما يتعلق بالإنسان مدموغ بالإمكانية » .

(نقلاً عن : O. Dollfus, L'Espace Geographique, p. 41) . وذلك بالطبع نتيجة للعلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة .

كما أن هذا القول يصلح ليكون مجال رفض للحتمية ، خصوصاً في حقل السياسة - الجيوبوليتكا - ويصب في تيار المدرسة الماركسية الرافضة للحتمية بكل أشكالها وامتداداتها .

(٩٨) كتاب اهتموا بموضوع الجيوبوليتكا

كما ظهر في الولايات المتحدة الاميركية د. ويتلسبي (P. Whittlessby) ور. هارتسهورن (R. Hartshorne) وف. فلكنبرج (V. Valkenberg) ون بوندز (N. Pounds) وغيرهم . أما في أوروبا فقد ظهر الى جانب مكندر البريطاني سيفجيك (Civijic) اليوغسلافي ودي مارتون (De Martone) الفرنسي حينما كتب هذا الأخير عن الدول الحديثة في وسط أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى .

(د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، تصدير ص ١٣) .

(٩٩) معادلة سبيكمان بتعابير أخرى

« من يسيطر على أراضي الإطار (الرملاند ـ Rimlatd) يحكم أوراسيا ، ومن يحكم أوراسيا يتحكم في أقدار العالم ومصيره » .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٤١) .

لقد استعمل المؤلف هنا عبارة أوراسيا بدلاً من أوروآسيا وكلمة يسيطر بدلاً من يتحكم كما في النص المنقول عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا . ومع ذلك فالمعنى وُفِّيَ حقه . أثبتنا النصين لضرورة الأمانة العلمية .

هذا ود. محمد عبد الغني سعودي في كتابه الجغرافيا والمشكلات الدولية ص ٥٣٣ أخذ بالنص المترجم التالي .

« من يسيطر على الأراضي الهامشية يحكم أوراسيا
ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصائر العالم »

إنما مصحوباً بالنص الإنكليزي التالي :

«Who controls the Rimland rules Eurasia,
Who rules Eurasia controls the destinies of the World».

(١٠٠) فرضية المستحيل بالنسبة لتوحيد الإطار لدى سبيكمان

واضح كل الوضوح صعوبة إمكانية التوحيد ، كما ورد في المتن . إنما لنفرض حدوث هذا المستحيل . فالواقع انه لن يدخل باب الاحتمال الا إذا حصل اتفاق وتفاهم بين هذه القوة الأوروبية المتوسعة وبين قوة الهرتلاند أو القوة الاميركية . وفي مثل هذه الحالة هل توافق إحدى القوانين (الهرتلاند أو أميركا) على مثل هذا التوسع التوحيدي ، المذكور في المتن ، دون أن تنال شيئاً منه ؛ ولنفرض أنها نالت جزءاً من الإطار ، فهل تبقى فكرة قوة توحيدية لكامل الإطار صحيحة ؟

وعلى غرار ذلك يمكن القول ان الصين قد يمكنها أنْ تستولي على جنوب آسيا وشرقها ، إنما لن يكون في استطاعتها الاستيلاء على باقي الإطار في الشرق الأوسط أو أوروبا دون إتفاق مع الهرتلاند .

(د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٠٧) .

(١٠١) توازن القوى العالمية بواسطة الإطار الملموس

إن القوى البحرية الاميركية ، تدعمها قواعدها الضخمة في اليابان والفليبين وحلف جنوبي شرق آسيا ، لم تستطع أن تمنع خطوط الإتصال الأرضي الداخلي بين الصين والإتحاد السوفييتي وكوريا الشمالية أو فيتنام الشمالية . وقد ظلّت كل من كوريا وفيتنام الشمالية مركزاً لقوى مناهضة بنجاح للقوى الاميركية البحرية والجوية والأرضية . وهذا دليل واضح على أن القوى البحرية قد نالت أكثر مما هي عليه من مميزات في آراء كل من ماهان وسبيكمان (د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٨) .

على أن الحقيقة تكمن هنا ليس في دور الإطار بحفظ التوازن العالمي بقدر ما تكمن في زخم حركة التحرر الوطني في فيتنام ، والتي أخذت بعداً اجتماعياً جديداً من جراء تلاحمها مع المعسكر الإشتراكي وعلى رأسه الإتحاد السوفييتي . وبالتالي فالقضية ليست قضية شكل وحتمية جغرافية بقدر ما هي قضية توازن قوى ناتج عن جبارين (الاتحاد السوفييتي الإشتراكي والولايات المتحدة الاميركية الرأسمالية) يقفان بوجه بعضها البعض مدججين بالسلاح ، على أنواعه وخاصة النووي ، الأمر الذي يحول دون صدامها حفاظاً على البشرية والعالم . على أن واقع الأمر يقتضي التنويه بالحروب المحلية التنفيسية بينهما بواسطة حروب التحرر الوطني والحروب الأهلية المضادة لها . وبالتالي فالأمر ليس في الحكم على مبالغة أو مميزات آراء ماهان وسبيكمان المصلحية بل هو في النظرة المجردة الى الحقيقة من خارج الإطار الطبقي ولكن أنّى يكون ذلك ؟

كذلك إن تغلغل النفوذ الصيني عبر الخطوط الحديدية الى سنكيانج (تركستان الصينية) والى التيبت وكوريا ليعبر عن قوى كبيرة من قوى الإطار في اتجاه الداخل . لكن يقابل ذلك أيضاً القوى السوفييتية المتقدمة من الهرتلاند صوب التركستان . ولعل الخط الحديدي الجديد يربط سنكيانج بتركستان روسيا أكثر من الصين . على أي الحالات فإن مكندر في عام ١٩٠٤ قد أشار إلى إمكانية نمو القوى الصينية صوب الداخل ، والى أن نطاق الهضاب الشاسعة والجبال العالية والصحارى الواسعة في منغوليا والتبت وحوض تاريم وجبال كون لون وغيرها تعد عائقاً طبيعياً أمام منافسة السوفييت الجدية . وبذلك فإن الصين هي الدولة الوحيدة من دول الإطار التي يمكن أن تتوسع داخلياً على خطوط الإنتقال والحركة الى مساحات كبيرة ، بينما لا يمكن لأوروبا أن تتوسع في الأراضي المقابلة لها من الداخل لأنها تقع تحت الضغط المباشر للهرتلاند والقوى السوفييتية . (د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٠٨) .

مجدداً القضية ليست رهناً بالوسط الطبيعي والحتمية مع نسبية أهمية الأمر بالنسبة للضغط البشري ، إنما في مستوى التطور الحضاري ونواته الإقتصادية وما يتأتى عنها

من تفوق حربي يشكل الدولة القوة التي تقف سداً منيعاً بوجه من يحاول الإعتداء والتعدي .

(١٠١) خريطة دي سيفرسكي المصطنعة من جراء إسقاطها القطبي

إن المسقط القطبي الذي استخدمه دي سيفرسكي أدى إلى إبعاد افريقيا عن أميركا الجنوبية بصورة لا وجود لها في الطبيعة . ومن ثم فإن هذا الإبتعاد قد جعل مثلاً كلا من القارتين في حوزة القوة الجوية للسوفييت والاميركيين على التوالي . بينما في الحقيقة تبعد افريقيا عن الولايات المتحدة بالمقدار الذي تبعد به أميركا الجنوبية عنها . (د. محمد رياض . الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ١١٠) .

الفصل الحادي عشر

(١٠٣) موضوعات أو فروع الجغرافيا البشرية الأربعة (الجنسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية) لدى روكسبي

تدرس الجغرافيا الجنسية في رأيه توزع الأنماط الجنسية وصفاتها العقلية والجسمية وعلاقاتها بالبيئات التي تعيش فيها ومدى تكيف السلالات المختلفة للأحوال المناخية وغيرها . وتهدف الجغرافيا الإجتماعية الى تحليل التوزع الإقليمي والعلاقات المتبادلة بين الأنظمة الإجتماعية التي تنجم عن أنماط الحياة السائدة . وما أنماط الحياة إلا استجابات مختلفة لظروف البيئة الطبيعية . وتدرس الجغرافيا الاقتصادية الانتاج والاستهلاك والتبادل التجاري وطرق المواصلات . أما الجغرافيا السياسية فهي دراسة وتقويم لأهمية الوحدات السياسية والإدارية من حيث علاقاتها بالظاهرات الجغرافية الكبرى (سواء كانت طبيعية أم اتنوغرافية أم اجتماعية أم اقتصادية) التي تؤثر في بني الإنسان .

(Roxby, the scope and Ains of Human Geography. Scot. Geog. M. 46, 1930)

(١٠٤) قواعد الجغرافيا البشرية (Les fondements de la Geographie humaine)

الجزء الأول من هذا الكتاب في ايكولوجية الإنسان يشرح علاقته ككائن حي بعناصر الطبيعة وبسائر الكائنات بما فيها الجراثيم وفي الجزء الثاني وهو من قسمين يعرض أساليبه في الحصول على الغذاء ونظمه الإجتماعية تحت ما سماه « بالأصول التقنية » . وقد استخدم التقنية استخداماً عاماً ، فهي عنده تعني نوع الحكومات كما تعني طرق استخدام قوة الماء والحيوان . أما الجزء الثالث فيدرس السكن في الريف والحضر .

(د. عبد الفتاح محمدوهيبه، جغرافية الإنسان ، ص ٣٤) .

(١٠٥) أقاليم بركليس الثلاثة على سطح الكرة الأرضية

١ ـ الإقليم الشمالي (وسط أوروبا)

وهو إقليم بارد رطب تنمو فيه حشائش قصيرة (الاستبس) . والخصائص المناخية لهذا الإقليم تفسر لنا صغر الحيوانات وقلتها وخاصة الماشية . كما تفسر لنا بعض صفات الإنسان الفزيولوجية . فقد أصبح السكان صهب (حمر) الشعور وذوي أجسام ضخمة ، ويعيشون حياة رعوية تسير على وتيرة واحدة . ولهذا السبب كان تفكيرهم جامداً متأخرا .

٢ ـ الاقليم الجنوبي (السودان) ويضم ليبيا ومصر

وهو ذو مناخ شديد الحرارة وجاف وأرضه مستوية خصبة التربة ، مما جعل الإقليم غنيا بنباتاته وتنوع الحيوانات . أما سكانه فسود البشرة والشعر ويتميزون بالأجسام النحيلة ، يضعف عندهم النشاط البشري ويتميزون بالخمول والكسل .

٣ ـ الاقليم الأوسط

وهو يمتاز بتنوع التربة والظروف المناخية والتضاريس . مناخه معتدل . وكان لذلك تأثيره على السكان ، حيث غدوا طوال القامة وأذكياء وذوي روح عملية وينطبق هذا الثناء على اليونانيين .

(د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٤ ـ ١٥) .

(١٠٦) مجموعات الشعوب السبعة في كتاب مروج الذهب للمسعودي

الفرنس ، والكلدانيون الذين يضم اليهم العرب واليهود ، ثم سكان أوروبا من البيزنطيين (اليونان) والصقالبة (الفرنجة) ثم الليبيون والأفارقة عامة ، ويلي هذا الترك وسكان الهند والسند وأخيراً الصينيون والكوريون (المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر (٤ أجزاء) بيروت ١٩٧٨). كما ظهرت لدى المسعودي فكرة وحدة الشعوب الإسلامية ، وذلك قبل فترة طويلة من ظهورها كنظرية علمية .ا

(د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٧) .

(١٠٧) الاقاليم السبعة للعالم المعمور في مقدمة ابن خلدون

- الأقاليم الحارة وتشمل الإقليمين الأول والثاني
- الأقاليم المعتدلة وتشمل الأقاليم الثالث والرابع والخامس
- الأقاليم الباردة وتشمل الاقليمين السادس والسابع .

(نقلاً عن : د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، ص ١٨) .

(١٠٨) السلالات في العالم

١ ـ السلالة المغولية

٢ ـ السلالة الزنجية .

٣ ـ السلالات البيضاء والسمراء (القوقازية) وتضم سلالات ثلاث فرعية هي :ـ

أ ـ سلالة البحر المتوسط .

ب ـ السلالة الألبية .

حـ ـ السلالة النوردية .

وتتميز كل هذه السلالات بصفات جسمية معينة تميز كل واحدة منها عن الأخرى .

١ ـ السلالة المغولية :

ذات شعر أسود ، خشن ، مستقيم وينتشر قليلاً جداً على الوجه والجسم ، ويتراوح لون البشرة بين الأصفر والأصفر المائل إلى السمرة . أما القامة فتكون متوسطة تتراوح بين ١٦٧ ـ ١٦٨ ستيمتراً ، أما الرأس فهو عريض وتتراوح النسبة الرأسية بين ٨٤ و٨٧. والوجه عريض مسطح . وتكون عظام الخد بارزة ويكون الأنف متوسطاً والمنخران عريضين .

ويضم بعض العلماء الأتراك إلى المغول ويضمهم البعض الآخر إلى السلالة الألبية ، أما لون العين فبني إلى بني فاتح ، والطية اللحمية في الركن الداخلي للعين شائعة كما أن العين فيها بعض الميل .

٢ ـ السلالة الزنجية :

ذات شعر أسود خشن ومجعد تجعيداً خفيفاً أقرب إلىالفلفل ، اما شعر الجسم فهو قليل وهو على شكل زغب . أما البشرة فيتراوح لونها بين الأسمر إلى الأسود والبعض أسمر ضارب إلى الصفرة . أما القامة فتتراوح في الطول بين ١٣٦ ـ ١٧٠ سم أو أكثر ، وشكل الرأس يكون طويلاً أساسياً في الزنجيات . Negroid . حيث تبلغ النسبة الرأسية بين ٧٧ و٨١ . أما الوجه فهو متوسط الإتساع الى ضيق كما أن الفك البارز شائع بينهم . أما لون العين فيتراوح بين البني إلى الأسود وتكون قنطرة الأنف منخفضة عادة والأنف يتراوح بين المتوسط الاتساع إلى العريض جداً .

٣ ـ القوقازي :

أبيض البشرة شاحب مشرب بالحمرة إلى أسمر زيتوني والبعض أسمر قاتم

كالدرافيدا، أما القامةفهي متوسطة عند جنس بحر الأبيض المتوسط والألبين وتتراوح بين ١٦٣ ـ ١٦٤ سم وتصل إلى ١٧٠ سم أو أكثر عند النورديين . أما الرأس فهي طويلة عند النورديين ومتوسطة عند سكان البحر المتوسط وعريضة عند الألبين . ويكون الوجه ضيقاً إلى متوسط الاتساع ولا يوجد بروز في الفكين ، وشعر الرأس أشقر فاتح إلى بني قاتم وهو اما مموج أو مجعد والشعر الذي ينبت على الجسم فهو متوسط أوغزير، أما العين فهي زرقاء فاتحة . وتكون قنطرة الأنف مرتفعة عادة ويتدرج الأنف من ضيق إلى متوسط الإتساع .

ويدخل ضمن الجنس القوقازي مجموعة من السلالات وهي :

١ ـ سلالة البحر المتوسط :

يطلق على هذه السلالة اسم السلالة السمراء . وتمتاز بالبشرة السمراء وتزداد صفة السمرة وضوحاً في شمال أفريقيا ، والرؤوس عادة طويلة إذ تتراوح النسبة الرأسية بين ٧٣ : ٧٦ والأنوف متوسطة سواء في الطول أو الضيق والمظهر الجانبي للأنف غالباً ما يميل إلى الإستقامة وتتراوح النسبة الأنفية بين ٥٥ : ٦٩ ، أما العين فلوزية والشفاه متوسطة ولون الشعر بني غامق أو أسود وهو مجعد أو مموج الوجه والجسم متوسط الغزارة ، أما القامة فتميل الى المتوسط وتتراوح بين ١٦٢ : ١٦٤ سم . وتمتاز سلالة البحر المتوسط التي تقطن المنطقة الصحراوية (صحراء أفريقيا بالقامة المتوسطة النحيفة والبشرة السمراء ولكن الشعر أكثر تجعيداً ويلاحظ زيادة التجعيد كلما توغلنا جنوباً في الصحراء الكبرى .

٢ ـ السلالة الألبية :

ويتميز أفراد هذه السلالة بالرؤوس العريضة إذ تتراوح النسبة الرأسية بين ٨٣ : ٨٨ وقد تصل النسبة إلى (٩٠) أو إلى (١٠٠) ولكنها في المتوسط تبلغ ٨٥ والبشرة قمحية بيضاء والشعر كستنائي أو بني غامق ، أو أسود وشعر الوجه والجسد كثيف وهو في العادة مموج ولكنه قد يميل إلى الإستقامة أحياناً ، أما الأنف فدقيق وقصير يتراوح طول القامة ما بين ١٦٣ : ١٦٤ سم . ويتميز بعض الألبيين بالقامة الطويلة وهم الألبيون الديناريون إذ تصل القامة في المتوسط إلى ١٧٥ سم كما أن القوام ليس نحيفاً .

ويضم بعض العلماء (الأرمن) إلى المجموعة الألبية ويمتازون بالرأس العريض والشفاه المتوسطة السمك والعيون العسلية والشعر البني أو الأسود اللون وهو عادة ـ مموج أو مجعد وشعر الوجه والجسد غزير بارز ومعقوف والذي يعرف خطأ بالأنف اليهودي . والبشرة قمحية فاتحة أو زيتونية والقامة متوسطة إذ يتراوح ارتفاعها بين ١٦٦ ـ ١٦٧ سم .

ويضم بعض العلماء كذلك الأتراك إلى المجموعة الألبية ويمتازون بالقامة

المتوسطة التي تتراوح بين ١٦٥ ـ ١٩٧ سم والرأس العريض إذ تتراوح النسبة الرأسية بين ٨٤ : ٨٥ ويمتاز الرأس بأن غطاء الجمجمة مرتفع جداً والجبهة عريضةمرتفعةجداً والأنف ضخم معقوف كمنقار الصقر .

٣ ـ السلالة الشمالية (النوردية أو التيوتونية) :

ويمتاز أفراد هذه السلالة بالقامة الطويلة التي يبلغ متوسط ارتفاعها ١٧٣ سم كما أن القوام نحيف ولون البشرة أيضاً مشرب بحمرة والشعر مموج ويميل إلى الشقرة والعيون زرقاء أو رمادية والأنف ضيق ويظهر المنظر الجانبي للأنف على شكل مستقيم والنسبة الأنفية واطئة كما يمتاز الرأس بالطول إذ تبلغ النسبة الرأسية ٧٦ .

بعد هذه الدراسة المقتضبة لأنواع الأجناس في العالم ومميزاتها وأسس تصنيفها والتي ترينا بوضوح تام بأن علم السلالات كأي علم آخر يعتمد على أسس علمية بحتة لا تقبل التحيز ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وقد اعتمد في تفنيد إدعاءات اليهود الباطلة بأنهم جنس نقي وأنهم نسل بني اسرائيل دون شك . من هنا لا بد أن نسأل السؤال التالي : إلى أي السلالات ينتمي اليهود ؟ بعد أن رأينا عدم وجود جنس يهودي كما يدعون .

وهكذا يختلف الناس في أشكالهم وألوانهم ـ رغم انتمائهم إلى أصل واحد ـ نتيجة لتأثير البيئة الطبيعية من جهة ، وتوريث الصفات الوراثية والمكتسبة للأجيال اللاحقة من جهة أخرى . وقد تسببت الهجرات البشرية الواسعة والاختلاط المستمر بين السلالات في إيجاد أنواع مختلطة متعددة من البشر تشترك كلها في انتمائها إلى أصل واحد هو الأصل البشري ـ وتزاوج أفرادها فيما بينهم تزاوجاً منتجاً . ولذلك فبالرغم من تقسيم البشر إلى سلالات ـ فإنه ليست هناك حدود مانعة بين سلالة وأخرى ، بل هناك فروق سطحية في المظهر لا في الجوهر .

(د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ص ١٠٢ ـ ١٠٦) .

مراجع القسم الثاني

الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

اللغة العربية

١ ـ د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ .

٢ ـ د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ومقدمة الكتاب بتاريخ ٢٤ /١/ ١٩٨٤ .

٣ ـ د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧١ .

٤ ـ د. صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ .

٥ ـ د. عبد الفتاح محمد وهيبه ، جغرافية الانسان ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٠ .

٦ ـ د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٣ .

٧ ـ د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافيا البشرية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٨٠ .

٨ ـ د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، تموز ١٩٧٨ .

٩ ـ م. بول سويزي ، مايكل تانزر وغيرهما ، من الإقتصاد القومي الى الإقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة عفيف الرزاز ، منشورات مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ .

١٠ ـ المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر (٤ أجزاء) بيروت ١٩٧٨ .

اللغة الروسية

١١ ـ الموسوعة الجغرافية الموجزة ، في خمسة أجزاء ، منشورات الدولة العلمية ، موسكو ١٩٦٠ .

١٢ ـ القاموس الفلسفي بإشراف وتحرير م.م. روزنتال وب.ف. يودين ، منشورات الآداب السياسية ، موسكو ١٩٦٣ .

١٣ ـ موجز القاموس الفلسفي ، بإشراف وتحرير ي. ب. بلادميرك وب.ن. كونين ولك. بانتين ، منشورات الآداب السياسية ، موسكو ١٩٦٦ .

١٤ ـ القاموس الموسوعي في جزئين ، منشورات الموسوعة السوفييتية ، موسكو ١٦٦٣ .

اللغة الإنكليزية

١٥ ـ Encyclopédia Britanica —

١٦ ـ H. Robinson, Human Geography, The M and E Handbook Series, Maconald and Evans LTD, London, W.C. 1969. —

١٧ ـ H. Robinson, Economic Geography , the M and E Handbook Series, Macdonald and Evans LTD, London, W.C. 1978. —

١٨ ـ R. Hartshorne, Political Geography, in American Geography Inventory and Prospect, ed. Preston James and Clarence Jones, Syracuse 1954. —

١٩ ـ R. Hartshorne, Perspective on the nature of geography, London 1960. —

٢٠ ـ R. Hartshorne, geography in Political Boundaries in Upper Silesia, Anuals of the Association of American Geography, XXIII, 1933.

٢١ ـ T.W. Freeman, A hundred years of geography, Methnen, London 1965. —

٢٢ ـ H. Weigest, Principles of political geography, New-York, Appleton 1957. —

٢٣ ـ M.L. Alexander, World Political Palterns, Chicago 1966. —

٢٤ ـ J.R.W. Prescot, the geography of frontiers and boundaries, London 1947. —

٢٥ - Sir T.H. Holdich, Political frontiers and boundary making. London 1916.

٢٦ - Curzon Lord of Keddleston, Frontiers, Oxford 1907.

٢٧ - S.B. Jones, Boundary making, a Handbook for statesmen, Treaty Editors and boundary Commissioners, Washington 1945.

٢٨ - A.E. Moodie, Geography behind Politics, Hutchinston, London 1961.

٢٩ - A.E. Moodie, the Italo-yougoslave boundary, geog. J. 1943.

٣٠ - E. Fischer, On boundaries, World politics, 1949.

٣١ - C.B. Fawcett, Frontiers, a study in Political Geography, Oxford 1918.

٣٢ - S.W. Bogges, International boundaries, a study of boundary functions and problems, New-York 1940.

٣٣ - H.J. Mackinder, Democratic Ideals and Reality, Holt, New-York 1942.

٣٤ - H.J. Mackinder, the geographical Pivot of history, geog. Journal XXIII, 1904.

٣٥ - J. Preston, J. clarence eds American Geography Inventory Prospect, Syracuse 1954.

٣٦ - N. Pounds, Political geography, Macgraw-hill 1963.

٣٧ - G.R. Taylor, Geography of an Air Age, Institute of International affairs, London 1954.

٣٨ - J. Fairgrieve, geography and world Power, Univ. London Press, 1915.

٣٩ - A. Guyot, the Earth and Man, trans. C.C. Felton, New-York 1889.

٤٠ - L. Carlson, geography and world politics, prentice Hall, 1959.

٤١ - I. Bowman, the New World, Problems in Political geography. New-York 1921.

٤٢ - A.T. Mahan, the problems of Asia and its effects upon International Policies, Boston 1900.

— N. Spykman, American Strategy in World Policy, New-York 1942. ٤٣ -

— N. Spykman, the geography of Peace, Ne-York 1946. ٤٤ -

— G. Renner, Peace by the Map , New-York 1944. ٤٥ -

— A.P. de Seversky, Air Power Key to Survival, Simon and Schuston, ٤٦ -
New-York 1950.

— S.W. Wooldridge, G East, the Spirit and Purpose of Geography , ٤٧ -
Hutchinston, London 1963.

— J. Bruhnes, Human geography, Trans. E. Row, London 1952. ٤٨ -

— L.D. Stamp, Applied Geography, Penguin, London 1960. ٤٩ -

— J.P. Cole , geography and World affairs,4' edition, Penguin Books, ٥٠ -
London 1972.

— J. Patton, the statesman's yearbook 1977-78. ٥١ -

— Philips, Modern School Economic Atlas, London, 1976. ٥٢ -

— V. Cornish, the Great Capitals, London 1972 ٥٣ -

— David V. Edwards, International Policy Analysis, Holt, Rinhard ٥٤ -
and Winston Inc; N.Y.1964.

— IVo. D Duchacek, Conflict and coperation among nations, Holt, ٥٥ -
Rinhord and Winston Jnc., N.Y.?

— Joseph Dummer, dictionary of Political Sciences, Vision Press ٥٦ -
LTD., London 1965.

— Knor Klaus, on the uses of Military Power in the nuclear Age, Prin- ٥٧ -
ceton, N.Y. 1966

— G. Treawartha, A case for population geography, Ann.Ass.Amer- ٥٨ -
ican Geography, 43, 1953

— B.M. Roxby, the scope and aims of Human geography, Scot. Geog. ٥٩ -
M, 46, 1930).

— H.M. Sprout, geography and International Politics in revolutionary ٦٠ -
change, Journal of Conflict, Resolution IV, N° 1.

اللغة الفرنسية

- Maurice Le Lannou, La geographie humaine, Flammarion Editeur, ٦١ -
Paris 1947.

— V.I. Lenine, L'Etat et la Revolution, Editions Sociales, Paris 1947. ـ ٦٢
— F. Engels, L'Origine de la famille, de la propriété privée et de ـ ٦٣
l'Etat, trad. Bracke, A. Costes, Paris 1931.
— F. Engels, M.E. Duhring bouleverse la science, t. 3. Costes, Paris ـ ٦٤
1933.
- J. Staline, Le Marxisme et la question nationale et coloniale, Ed. ـ ٦٥
Sociales, Paris 1953.
- Victor Ledric, Communisme et Nation, Ed. Sociales, Paris 1954. ـ ٦٦
— Manifeste du Parti Communiste, Ed. du centenaire, Paris 1951. ـ ٦٧
- Georges Cognot, Realité et Nation, Ed. Sociales. Paris 1950. ـ ٦٨
- P. de Lapradelle, La Frontière, étude de droit international, Paris ـ ٦٩
1928.
- J. Ancel, Les frontières, étude de geographie politique, recueil de ـ ٧٠
cours, 1936.
Pierre célérier, géopolitique et geostrategie. 3 edition refondue et ـ ٧١
revisée, coll. «Que sais-je»? P.U.F. Paris 1969.
M. Derruau, Précis de geographie humaine, Paris 1963. ـ ٧٢
J.J. Servan schreiber, Le defit Américain, Dunoël, Paris 1961. ـ ٧٣
- Olivier Dolfus, L'Espace geographique, 2 éd, revisée et corrigée, ـ ٧٤
coll. «Que sais-je?», P.U.F., Paris 1973.
Pierre George, Reflexions sur la geographie humaine à propos du ـ ٧٥
livre de M. Le Lannou, Ann. geog. Paris 1963.
- L'Institut National d'Etudes Démographiques, Populations et ـ ٧٦
Sociétés. N° 150, Sept 1981.

القسم الثالث

الإنسان والأنظمة
أو
الجغرافيا السكانية والأنظمة الاقتصادية

الفصل الأول

مفهوم الجغرافيا السكانية

الواقع ان الانسان هو الغاية والوسيلة في الحياة ، دون أن يعني ذلك الوقوع في « الأنوية » (Egocentrisme) (١) فلسفياً أو « النرجسية » (Narcissisme) (٢) أدبياً . فالسكان ، بما يفرزون من قوة عمل ، يشكلون الوسيلة التي لا غنى عنها لإمكانية الانتاج . فهم يقدمون النواة الصلبة ـ قوة العمل ـ لقوى الإنتاج ، ويتأتى عن ذلك علاقات الانتاج المميزة لمختلف الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي عرفتها البشرية . إذن فالسكان هم المنبع لعملية تحويل الانتاج من القوة الى الفعل بواسطة قوة العمل التي يفرزون . وبالتالي فتزايدهم الزماني وتوزعهم المكاني ، بالإضافة الى مقدرتهم الانتاجية في منتهى الأهمية لعملية الإنتاج . ولذلك فالجغرافية السكانية غير المتصورة بدونها الجغرافية الإقتصادية هي ذات أولوية محورية ، على اعتبار أنها المنبع الذي تتدفق منه قوة العمل التي لها تأثيرها ولو النسبي في عملية توزع الانتاج ، التي تختلف من نظام اقتصادي اجتماعي إلى آخر . لذلك لا بد من استعراض مفهومها ـ الجغرافية السكانية ـ بالنسبة للنظامين القائمين اليوم في العالم واللذين يتنازعان كل شيء في الوجود عبر مدرسيتهما ، عنينا المدرسة البورجوازية والمدرسة الماركسية . فلنر ذلك فيما يلي .

المدرسة البورجوازية

حسب المدرسة البورجوازية فإن الجغرافية السكانية هي فرع حديث من فروع الجغرافية البشرية . وهي تدرس العلاقات المتعددة القائمة بين الإنسان وبيئته ، على اعتبار أن السكان يشكلون المحور الرئيسي الذي يستقطب الكثير من العلوم التي تدور حوله أو تمر عبره شتى المجالات النظرية الإنسانية والتطبيقية الوضعية من العلوم

هذا وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تزايداً كبيراً في عدد الكتابات حول الجغرافية السكانية والمشكلات المختلفة المرتبطة بها ، الأمر الذي يعكس تزايد

الإهتمام بهذا العلم الاجتماعي من قبل الكثير من الباحثين المعاصرين والمحدثين . ومن أبرز هؤلاء ، حسب المدرسة البورجوازية بالطبع ، هو « تروارتا » (Trewartha) ، الذي أماط اللثام ، في العام ١٩٥٣ ، في خطابه أمام إتحاد الجغرافيين الاميركيين ، عن مغزى الجغرافية السكانية ومضمونها . ومنذ ذلك التاريخ فإن ما كتب عن هذا العلم ـ الجغرافية السكانية ـ تزايد كماً وكيفاً ، وأخذت الجغرافية السكانية طريقها المستقل ومنهجها الخاص بين مختلف أقسام الجغرافيا وكفرع من فروعها البشرية الهامة .

والآن لنستعرض بعض تحديدات الجغرافية السكانية :

« الجغرافيا السكانية هي رسم توزع السكان على الخرائط ، وهي تدرس حركات السكان وأعمارهم وأجناسهم وتركيبهم الاتنوغرافي والديني ولغاتهم الخ . . . ، وفي الوقت نفسه تعمل على إبراز نماذج هذا التوزيع على الخرائط وتحليل العلاقة بين السكان والعوامل الاقليمية الأخرى » .

هذا المفهوم البورجوازي للموسوعة البريطانية وصفي وخرائطي ، وهو خال من التفسير والترابط النسبي والاستنتاجي . لذا نتنقل منه إلى آخر هو للجغرافي الأميركي تريورتا الذي أوضح في تحديده للجغرافية السكانية أن مضمونها يقوم على « فهم التباينات الاقليمية في الغطاء السكاني للأرض »[1] ، الأمر الذي يفترض دراسة العوامل المؤثرة في هذا الغطاء والمؤدية الى هذه الاختلافات ، وبالتالي إيضاح الصورة الإجمالية لهذا الغطاء البشري للكرة الأرضية . وأما الباحث الأميركي المعروف و. زيلنسكي فقد عرّف الجغرافية السكانية بقوله : « العلم الذي يدرس أساليب تكوين الشخصية الجغرافية للأمكنة وانعكاسها على مجموعة الظاهرات السكانية التي تتباين في الزمان والمكان ، كما أنها تتبع قوانينها السلوكية متفاعلة الواحدة مع الأخرى ومع الظاهرات الديموغرافية المتعددة »[2] . هذا كما يحدد زيلنسكي ثلاثة أنماط من الاهتمامات لهذا التعريف في الترتيب التصاعدي التالي الآخذ بالأهمية بشكل تصاعدي ، منطلقاً من « الوصف المبسط لموقع الأعداد والخصائص السكانية (أي أين توجد ؟) ، ثم تفسير الاختلافات المكانية لهذه الأعداد والخصائص السكانية (أي لماذا توجد ؟) ، ثم التحليل الجغرافي للظاهرات السكانية (العلاقات المتبادلة بين

---

(١) نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٠ ص ٢١ (فيما بعد د. فتحي محمد أبو عياتة ، جغرافية السكان ، ص . .) .

(٢) W. Zelinsky, A prologue to Population geography, Prentice Hall International Inc., London 1970, p. 5

(فيما بعد : W. Zelinsky , a prologue to population geography, p.)

الاختلافات المكانية للسكان مع باقي العناصر الجغرافية لهذا المكان »(٣) .

هذا في حين أن كلارك ، أحد كبار الجغرافيين الانكليز يرى أن الجغرافية السكانية « تهتم بتحليل الاختلافات المكانية في التوزيع والتركيب والهجرات والنمو السكاني وعلاقتها بتباين الخصائص الطبيعية ، ويميز بذلك بين الجغرافيا السكانية والديموغرافيا ، من حيث أن الأولى تهتم بفهم التباين في المتغيرات الديموغرافية وعلاقتها بباقي المتغيرات المرتبطة بها . أما التمييز الثاني بينهما ـ الجغرافيا السكانية والديموغرافيا ـ فيكمن في أن الديموغرافي يكرّس جهده للأرقام ويعتمد بالدرجة الأولى على الأساليب الاحصائية بينما الجغرافي السكاني يربط الأرقام بالأماكن ويعتمد الخرائط »(٤) .

فكما نرى فتراورتا وزيلنسكي ، يركزان على إبراز التباين الإقليمي وفي الوقت نفسه تحليل العوامل المختلفة المؤدية إليه ، الأمر الذي يأخذ به كلارك مع الغوص في العمق التفصيلي والتركيز في العمق نفسه على العلاقات بين الجغرافية السكانية والديموغرافيا . وهذا يتجلى بوضوح كلي عبر الربط للجغرافيا السكانية ليس فقط بالديموغرافيا وإنما أيضاً ببقية مختلف العلوم لدى الاختصاصية الفرنسية في الموضوع بوجيه ـ غارنييه التي تقول : « إن الجغرافية السكانية ليست سوى تواجد الناس على سطح الكوكب الأرضي ، فعددهم وجنسهم وتوزعهم وتحركاتهم والأثر الذي يطبعون به القسم الذي يتحركون عليه من الأرض ، كل ذلك يبقى في حيز الوصف . وبالتالي فهو لا يكفي ولا بد للجغرافية السكانية من تخطي الوصف الى التفسير الذي تسعفهافيه علوم الديموغرافية والاجتماع والطب والإقتصاد والتاريخ والجغرافية الطبيعية الخ . . »(٥) .

فمما استعرضنا يتضح أيضاً أن القاسم المشترك الأكبر لمختلف آراء الباحثين الذي تعرفنا عليهم في الموضوع هو التباين المكاني بدءاً من المشاهدة وتحليل أنماط التوزيعات المكانية وانتهاءاً بمحاولات حل مشكلات العلاقات الثابتة بين المتغيرات المتعددة التي تفسر قدرة السكان على التغيير والتغيّر .

وبناءاً عليه فالجغرافيا السكانية هي « ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي

---

(٣) Ibidem p.p. 5-6

(٤) J. Clark, Population Geography, Pergamon Press, London 1969, p. 5
(J. Clark, population geography, p.. : فيا بعد)

(٥) J. Beaujeu-Garnier ,Géographie de la Polulation,, Editions M. TH. Génin Librairie de Médécis, Paris, 1956 (Beaujeu-Garnier, Géographie de la Population, p.. فيا بعد)

يعالج الاختلافات المكانية للخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية ـ الإجتماعية الناجمة عن التفاعل المرتبط بينها وبين الظروف الجغرافية القائمة في وحدة مساحيّة معينة »[٦] . هذا بالإضافة الى كون الجغرافية السكانية أكثر حساسية للبعد الزمني من غيرها من الجغرافيات .

هذا وقبل الاستمرار في الموضوع ـ التحديدات ، لا بد من استعراض ضروري ولا غنى عنه بالنسبة للعلاقة فيما بين الجغرافية السكانية والديموغرافية ، على اعتبار أنه يوضح مضمون الجغرافية السكانية ، فلنر ذلك فيما يلي

العلاقة بين الجغرافيا السكانية والديموغرافيا[٧]

في عود على بدء لمضمون تحديدات الجغرافيا السكانية التي استعرضنا بالامكان القول ان الجغرافيا السكانية تهتم بنمو السكان وتوزعهم على سطح الكرة الأرضية وتركيبهم . وهذه الأمور الثلاثة تقوم دراستها على أساس العلاقات المكانية التي تميز الجغرافيا السكانية عن الديموغرافيا . فالديموغرافيا تتناول السكان رقمياً كموضوع مستقل عن البيئة ويعتمد الطرق الاحصائية والرياضية . هذا في حين أن الجغرافيا السكانية تربط أرقام الديموغرافيا بالبيئة الجغرافية وتعتمد في التحليل على الخرائط المتعددة .

على أن هذا الذي ذكرنا لا يعني الفصل التام بين هذين العلمين . فالواقع أن هناك علاقة تكاملية بينهما ، إذ يتناول كل منهما نفس الظاهرة السكانية من جوانب مختلفة . فالديموغرافياتتناول الجانب الرقمي والجغرافيا السكانية التحليل لأجل تحديد الإطار المكاني وإيضاح مختلف العوامل التي تحكم علاقات السكان ببيئتهم ضمن حدود هذا الإطار المكاني .

وبناءاً عليه فالجغرافيا السكانية بمفهومها الحديث ليس بإمكانها أن تتجاهل دور الديموغرافيا ، لأن العلاقة بينهما متبادلة في الواقع ، عبر الطرق الإحصائية والرياضية . وبالتالي فالفصل بينهما شبه مستحيل .

هذا وخير مثال يبرز الإرتباط بين الديموغرافي والجغرافي أو الديموجغرافي هو دراسة التطور السكاني والعوامل الرئيسية التي أسهمت فيه ثم تحديد المراحل لهذا النمو السكاني وارتباطها بالظروف الجغرافية السائدة والتي لها تأثيرها في توزع السكان من حيث التركز والتشتت ، سواءاً أكان ذلك بالنسبة للعمر أو الإقتصاد ، وكل ذلك بالطبع في إطار جغرافي معين ذي صفات طبيعية وبشرية محددة . كما أن الهجرة السكانية مثال آخر لما ذكرنا من ملامح الارتباط بين هذين العلمين : الديموغرافيا

---

(٦) د. فتحي محمد أبو عيانة جغرافية السكان ، ص ٢٣ .

(٧) أنظر الهامش رقم (٢٨) في القسم الأول لجغرافيا الاقتصادية

والجغرافيا . فالواقع ان الهجرة ظاهرة ديموغرافية تتحكم فيها مجموعة من العوامل تستوجب في تحليلها أساساً إحصائياً وفي تعليلها أساساً جغرافياً لامكانية تفسير أسباب الوفود ودوافع النزوح الكامنة فيها ..

ومن مظاهر الارتباط بين الجغرافيا السكانية والديموغرافيا أيضاً دراسة مستقبل السكان والتخطيط لمواردهم . وهنا فالجغرافي هو في واقع الحال أقدر بكثير من غيره من الباحثين في ميدان التخطيط لتحديد اتجاه النمو السكاني داخل الأقاليم مستنداً بالطبع الى الدراسة المعمقة للظروف المحلية التي تؤدي الى الجذب والطرد للسكان . وهذا الواقع قد جعل البعض يطلق على الجغرافيا السكانية تسمية الجغرافيا الديموغرافية (Demographic Geography) أو الديموجغرافيا .

كما أن المستقبل يشير إلى ضرورة تزايد الاهتمام بدراسة الحركة السكانية وعواملها المختلفة ، لما لذلك من أهمية في التخطيط على المستويين الإقليمي والعام للبلاد .

باختصار كلي ، يبدو لنا ، مما ذكرنا الآن وسابقاً ، أن الجغرافيا السكانية تعمل على تحديد ملامح الظاهرات السكانية وأثرها في إحداث التغير المحتمل في الزمان والمكان ، بالإستناد الى التحليل الاحصائي والرياضي والبيانات السكانية (٣) .

مما استعرضنا هنا عن العلاقة بين الجغرافيا السكانية والديموغرافيا تتضح أهمية البيانات الاحصائية والإحصاء ، وربطاً بما سلف أهمية علاقة الجغرافيا السكانية بمختلف العلوم ؛ الأمر الذي يعيد الى الذهن تحديد بوجيه ـ غارنيه في الموضوع .

فالواقع ان أبسط وصف يحتاج الى الإحصاء ، إذ إن العدد بالنسبة للجغرافيا السكانية هو بمثابة المفتاح السحري للمقارنة والتبويب ، اللذين يفتحان باب الدقة . فبالإمكان القول عن مجموعة سكان أنها مبعثرة أو كثيفة ، إنما كيف الإستمرار في البحث من دون الإحصاء ؟ فأرقام الحاضر مع الماضي تشكل تطوراً في الزمان من الممكن أن يكون موازياً أو العكس للتغييرات في المكان ودون إهمال الأحداث المعاصرة بالطبع .

فالظاهرة البسيطة هي توزع الناس . ومن المنطقي أن يلعب الوسط الطبيعي ، بقوته الضخمة وحتى الرهيبة أحياناً ، دوره المحدد هنا ، فيتذكر الباحث في الجغرافيا السكانية أنه مجرد باحث في الجغرافية العامة ، فيضع جدولاً بالمناخات ويعاين الجبال والوديان والسهول ويقدر الإمكانية البيولوجية للوسط القائم ويسجل ردات فعل الجسم البشري لكل ذلك ، دون أن يغفل أن التواجد البشري ليس مجرد تواجد « مستعبد » سواء كان بالنسبة للعدد أو بالنسبة للعوامل الطبيعية . إذن فبين الانسان ، بمعنى المجتمع الإنساني ، والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه علاقة جدلية .

يلتفت عندها الباحث في الجغرافيا السكانية الى التاريخ . هذا التاريخ الضروري ليس فقط بشكله الرقمي وإنما بأحداثه الغنية وتحولاته الدقيقة ، كالحروب التي خربت القارات والهجرات التي اكتسحتها مازجة الأجناس والحضارات ، والرجال الذين قلبوا ونظموا واكتشفوا واخترعوا ، ونفسية الجماهير ورقيهم وحبهم للمغامرة ورغبتهم بقلة النسل أو كثرته واستصلاحهم البطيء للأرض واجتيازهم البحار ومغادرتهم الأراضي المسكونة والمعروفة الى المجاهل الجديدة .

إنما الجماعات البشرية ليست بثابتة ومتجانسة . فنموها هو نتيجة عوامل ديموغرافية ، هي نفسها من ضمن الجغرافيا السكانية كالزواج والولادة والمرض والوفاة والتركيب حسب الجنس والعمر الخ . . . والتي ليست نتيجة الصدفة ، ومحاولة تفسيرها ينقلنا مجدداً الى تشابك الماضي مع الحاضر ، سواء كان بشكله الطبيعي أو الطبي أو المرضي أو السيكولوجي . فلهذه العوامل دورها بحد ذاتها ، وبشكل خاص اقترانها مع بعضها البعض ، كالفرق بين الولادات والوفيات والذي يعرف بالنمو الطبيعي للسكان . كيف تغير هذا النمو في الماضي وما هي إتجاهاته الحاضرة وتوقعاته المستقبلية ؟ فالجواب على هذه الأسئلة ، مقرون بأخذ التركيب حسب العمر للسكان بعين الإعتبار ، شيء هام وثمين لتقدير الديناميكية الداخلية للمجتمع البشري .

إنما بعض البلدان كإيرلندا مثلاً ، النمو الطبيعي فيها إيجابي ، إنما التطور الديموغرافي سلبي ، وهناك كاليفورنيا الحالية في الولايات المتحدة الاميركية حيث حتى سنة ١٩١٣ كان التطور الديموغرافي فيها أكبر بكثير من النمو الطبيعي للسكان . وهذا يدخل في الجغرافيا السكانية دراسة الهجرة الداخلية بمختلف أشكالها اليومية والموسمية وحتى الهجرة الخارجية فيما بين القارات وفيما بين الدول وكذلك الهجرة المؤقتة والنهائية . فهذه الحركات للناس لها بدورها ليس فقط نتائجها الإقتصادية قبل أي شيء آخر وإنما أيضاً نتائجها العرقية والصحية والأخلاقية والفنية الخ . . .

وكيما يعيش ، على الإنسان أن يعمل ، وهنا فإن كل مكان من الأرض ومناظرها المختلفة يحمل طابع العمل الإنساني ، كالحقول والبيوت ومداخن المصانع والأراضي المستصلحة والسكك الحديدية . فللإنسان نشاطات مختلفة.. ما هي هذه النشاطات ؟ كيف تتوزع في مجتمع معين وفي مختلف قطاعات هذا المجتمع ؟ وبشكل خاص كيف هي إئتلفت مع الإمكانيات الديموغرافية والتقنية والوسط الطبيعي ؟ هل تفترض الحديث عن زيادة السكان أو قلة السكان أو أيضاً عن بلدان متخلفة ؟ والمقدرة البشرية هي القسم الثالث من جغرافية السكان وهي تفترض معرفة إمكانيات الأشخاص ، كالعمر والعرق والجنس والصحة والمستوى الفكري والفني والميول

النفسية الإجتماعية الخ . . ، كتلك التي للجماعة التي يعيشون معها والوسط الذي يتطورون فيه .

المجتمعات البدائية والمجتمعات المتطورة

وفيما يعود لنشاطات الإنسان المختلفة فقد تطورت وتعددت مع الزمن ومع ذلك بالإمكان جمعها والتفريق فيما بينها بالنسبة لنوعي المجتمعات الرئيسية : المجتمعات البسيطة أو البدائية والمجتمعات الراقية أو المتطورة . ففي المجتمعات البدائية هناك جمع الأغذية أو قطافها من ثمار وجذور وخضار وعسل بري وغيرها وكذلك الصيد على أنواعه من بري ونهري وبحري . وهنا فكثافة السكان كانت تتوقف على إنتاجية مساحة معينة من الأرض . ثم حدث التطور مع الوقت فبرز الفلاح أو المزارع البدائي ، الذي أخذ يزرع بدلاً من أن يجمع الأغذية ، وكذلك برز تدجين الحيوانات ، وتربيتها وما رافق ذلك من ظهور الرعي بدلاً من الصيد .

هذا فيما يعود للمجتمعات البدائية ، حيث ينتج الإنسان ليعيش ، أما في المجتمعات المتطورة فهو ينتج للتبادل أيضاً . ومن أبرز نشاطات هذه المجتمعات المتطورة الصيد البحري التجاري والرعي التجاري والزراعة التجارية ، بمعنى أن كل منتجات هذه النشاطات هي للتبادل التجاري بشكل رئيسي أو ما أمكن تسميته « بالإنتاج البضاعي » . بالإضافة الى ذلك هناك الغابات ، التي يعتبرها البعض من جملة النشاط الزراعي ، الغابات وما تستدعي من نشاطات وأيضاً المناجم .

أخيراً برزت المانيفاكتورة لتحويل المواد الأولية العائدة للزراعة والغابات والبحر والمناجم ، كما برزت التجارة بمختلف أقسامها وأيضاً الخدمات من طبية وهندسية واجتماعية على مختلف أنواعها . هذه بإيجاز مكثف كل التكثيف النشاطات التي مرّ ولا يزال يعمل فيها الإنسان .

نعود الآن إلى السكان ، حيث التوزع والتطور والفعل ، ميدان الأسباب، وكذلك النتائج ؛ هذه الأقسام الثلاثة الكبرى للجغرافية السكانية ، الأمر الذي يعطي للجغرافية السكانية مكانها المستقل بين مختلف العلوم التي تهتم بنشاطات الإنسان .

أولاً هناك بعض الآراء فيما عرضنا تفترض التصحيح وهي فيما يتعلق بالرغبة بالنسل وقلته أو كثرته . كذلك مغادرة الأراضي المسكونة المعروفة الى المجاهل الجديدة . أولاً قضية الرغبة بالنسل وقلته أو كثرته ، إن صحت في الحالات الفردية فلا تصح في المجموع ، حيث يلعب الدور المحدد الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية والمستوى الحضاري . إنما فيما يعود لارتياد المجاهل الجديدة ، فالسبب اقتصادي قبل أي شيء آخر .

كذلك الإنتهاء إلى أن كون الجغرافيا السكانية علماً مستقلاً بين مختلف العلوم

التي تهتم بنشاطات الإنسان ، من دون ربطه بالجغرافية الاقتصادية التي تشكل فرعاً منها ، غير صحيح ؛ وذلك للعلاقة الوثيقة وحتى العضوية وأيضاً الجدلية فيما بين الجغرافية الاقتصادية والجغرافيا السكانية . فالجغرافية الاقتصادية لا يمكنها أن تتحرك وتقوم بمهمتها من دون الجغرافيا السكانية ، كذلك الجغرافيا السكانية لها تأثيرها الهام في الجغرافية الاقتصادية . فالعلاقة إذن بينهما جدلية ولا انفصام فيها للقيام بتنفيذ مهماتها المشتركة الواحدة في نهاية المطاف وعبر عملية توزع الانتاج كما سوف نرى .

المدرسة الماركسية

هذا والعرض لموضوع الجغرافيا السكانية وأغراضها ومهماتها ، بالرغم من العلائقيه التي طبع بها ينقصه عامل هام وهو عامل تداخل توزع السكان مع قوى الإنتاج ، عبر علاقات الإنتاج ووحدتها الجدلية مع قوى الإنتاج . نقول هذا سيما وأن تطور الإنسان من قرد الى ما توصل إليه ، بالإستناد الى النظرة الداروينية (٤) ودراسة أنجلز عن « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » في المجتمع وكذلك « دور العمل في تحول القرد الى إنسان » ، والمقصود هنا دور العمل الجماعي في تطوير الإنسان من مرحلة الحيوان (قرد) الى مرحلة الحيوان المفكر (الإنسان) ، إن تطور الإنسان هذا كان عبر العمل والعمل الاجتماعي بالضبط . فهذا الإطار المتحرك ينقص المفهوم الذي عرضنا ، وهو مفهوم بورجوازي ويعود للمدرسة الفرنسية ، (تحديد بوجيه - غارنيه)، حيث ظاهر عامل الجغرافية البشرية للمدرسة الفرنسية الإقليمية . لذلك لا بد من استعراض المفهوم الماركسي في الموضوع لإستكمال الدراسة المقارنة . إن نظرة الماركسيه الى الجغرافية السكانية . نظهر بوضوح مركز هذا العلم في مجموعة العلوم الجغرافية ، وبشكل خاص كونه فرعاً من الجغرافية الاقتصادية . والتحديد الماركسي يركز على الموضوع بحد ذاته وعلى أثره في عملية توزع الإنتاج وتأثره بها ويعير اهتمامه تزايد السكان وكذلك توزعهم بين الأقاليم وبين البلدان ، وبشكل خاص المجموعات من البلدان ذات الصفة الاقتصادية (مجلس التعاضد الاقتصادي) الخ .

فالجغرافيا السكانية ، حسب المفهوم الماركسي ، فرع أساسي من الجغرافية الإقتصادية ، وهي تدرس تركيب وتوزع السكان في المناطق الاهلة . وتبحث الجغرافية السكانية موضوع تشكيل السكان في مختلف مقاطعات البلاد وكذلك تركيب وكثافة السكان والأماكن الملموسة كالمدن ومراكز القرى والظروف المقررة بالضبط لأشكال هذا التوزع . فالجغرافية السكانية تنطلق من القوانين العامة لتطور المجتمع ، كما تبحث خاصية القانونية المحددة وخصائص السكان وتوزعهم الجغرافي . والدور الخاص للجغرافية السكانية في الجغرافية الاقتصادية يعود لكون السكان على علاقة بكل قطاعات الاقتصاد ، وبالتالي توزعهم ، لدرجة ما ، ذو دلالة استنتاجية ويحمل عمومية بعض الجغرافية الإقتصادية ، خصوصاً وان دراسة التوزع الجغرافي لإقامة المؤسسات

ووحدات الإنتاج على وثيق الإرتباط بتحليل توزع سكان البلاد وتركيب ديناميكية المجموعات البشرية القائمة في مختلف المناطق . والسكان هم في نفس الوقت منتجو ومستهلكو الخيرات المادية . ولذلك يدخل في اهتمامات الجغرافية السكانية العديد من الظواهر التي ليس لها علاقة مباشرة بحقل الانتاج ، إنما هي جوهرية من حيث إعادة انتاج السكان أنفسهم . فإلى هذه الظواهر تنتسب أشكال العيش المادي ، كأنواع السكن والتجهيز الهندسي للمراكز الآهلة الخ . .

الواقع ان خصائص جغرافية الانتاج هي المحدد الرئيسي لتوزع السكان في البلاد وفيما بين الأقاليم للبلد الواحد . وبشكل خاص فإن كثرة السكان في بعض المناطق تعود لقيامها ببعض وظائف الاقتصاد الوطني . وكثافة مناطق بكاملها يعكس مستوى تطور اقتصاد هذه المناطق ذاتها . إنما بالرغم من ذلك فتوزع السكان القائم يمكن أن يؤثر بدوره على جغرافية الانتاج . وفي الاقتصاد الاشتراكي المخطط يدخل في نطاق مهمات الجغرافيا السكانية التنظيم الكمي والنوعي للقوى العاملة في البلاد بكاملها وفي أقاليمها ، وكذلك البحث عن أشكال التوزع التي تلبي أكثر ما يمكن متطلبات تطور الإنتاج وفي الوقت نفسه حاجات السكان المعيشية والثقافية . فالبيئة الطبيعية تؤثر على توزع السكان ، عبر الانتاج ، هذا بالإضافة الى أنه عند تحليل توزع الأشكال المادية لبعض المراكز السكنية يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً الوسط الطبيعي لناحية تجاوبه مع متطلبات البناء ووجود الساحات المناسبة والمقدمات الطبيعية الهندسية الضرورية لجر المياه وغيرها من نقاط الرفاه في البناء ، الخ . .

هذا ، ونظراً لأهمية السكان في عملية توزع الانتاج وكذلك الانتاج في توزع السكان والعلاقة الجدلية فيما بينهما وكما رأينا ، فإننا نرى ضرورة التبسط بعض الشيء هنا في استعراض جوانب التوزع الديموغرافي في ظروف كل من الرأسمالية والإشتراكية .

قوانين التوزع الديموغرافي في ظروف كل من الرأسمالية والاشتراكية

الإنسان هو الخالق للخيرات المادية والروحية في المجتمع ، وذلك بالإستناد الى خبرته الطويلة وحتى التاريخية في الانتاج وتقاليد العمل . وقد أشار لينين بهذا الصدد إلى أن « قوة الانتاج الأولى لكل البشرية ، هي العامل ، الشغيل »[٨]

وبالفعل فوجود حد أدنى من السكان يشكل أحد أهم شروط الحياة المادية للمجتمع . والقوانين الديموغرافية مشروطة بطريقة الانتاج ، وبالتالي فلها صفة تاريخية . وقد درس مؤسسا الماركسية ، ماركس وإنجلز ، مسائل تطور وتوزع السكان

V. Lenine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 29, p. 367 (٨)

في ظروف المرحلة الأولى من الرأسمالية ، مرسيين بذلك الأسس النظرية للقوانين الديموغرافية وبرهنا أن قوانين توزع السكان هي نتيجة لطريقة الانتاج . أما لينين فقد طور أطروحات ماركس وانجلز في الموضوع بالنسبة لمرحلة الامبريالية كما أرسى الأسس النظرية للديموغرافيا في المجتمع الإشتراكي .

وبما أن الغرض الرئيسي لطريقة الانتاج الرأسمالي هو الربح الأقصى ، بواسطة استثمار جماهير الشغيلة بشكل وحشي ونهبها ، فلهذه الطريقة قانونها الديموغرافي المحدد ، قانون الفيض النسبي من السكان . « إن الطبقة العاملة في عملية إنتاجها لتراكم رأس المال ، ومع نجاحها فيها تنتج في الوقت نفسه أدوات أحالتها على التقاعد أو تحولها الى التزايد النسبي (عن المطلوب للانتاج ـ المؤلف) . وهذا قانون السكان ، الذي يميز مرحلة الرأسمالية ويتوافق مع طريقة انتاجها الخاصة »(٩) .

هذا وفي النظام الرأسمالي فإن عملية توزع السكان تأخذ صفة تناحرية . والتناقضات الرئيسية لهذه العملية يعبر عنها بمنتهى عدم العدالة في التوزيع ، وتجمع جماهير غفيرة في المدن الكبيرة تعيش في ظروف حياتية وسكنية في منتهى القساوة بالنسبة للطبقة العاملة ، وتردي أوضاع سكان الريف . وكذلك يحدث التناقض فيما بين المدينة والريف ، أحد أهم تناقضات المجتمع الرأسمالي ، الذي يزداد عمقاً وخطورة مع الزمن .

وفي ظروف الرأسمالية فإن الإنتاج الكبير يقضي على الصغير ويزيحه من السوق ، سواء كان في الصناعة أم الزراعة . فقوة رأس المال المركز تؤدي الى تمركز الانتاج وفي الوقت نفسه السكان ، في المدن الكبيرة، وتزيد في عدد المراكز الكبيرة المتزايدة السكان . وفي ظروف طريقة الانتاج الرأسمالي ، فإن صحة العمال تتدهور بشكل مستمر .

أما المجتمع الاشتراكي فله قانونه الديموغرافي الخاص ، وجوهره امكانية استعمال كل السكان القادرين على العمل في عملية الانتاج . هذا ومع تزايد انتاجية العمل وكذلك مجموع الانتاج الاجتماعي يتزايد الطلب على اليد العاملة وتزول البطالة وكل السكان القادرين على العمل يستعملون بالشكل الأكثر ما يكون عقلانية . فهذا القانون يحدد كل المظاهر الجوهرية للتوزع الديموغرافي ، المشروطة علاوة على ذلك بالقانون الأساسي للاشتراكية وقانون التطور المتناسب المتناغم للاقتصاد الوطني .

هذا واستيطان المناطق الجديدة يشكل المظهر الهام لتوزع السكان في البلاد .

---

(٩) K. Marx. Le Capital. Livre premier . t. 3. p. 74

وبذلك يظهر بوضوح الفرق بين فعل القوانين الديموغرافية العائدة للرأسمالية وتلك العائدة للاشتراكية .

فالرأسمالية مع الأزمات والبطالة الخاصة بها أدت الى نوع خاص من النزوح ، المشروط بتشكل فيض السكان النسبي بمختلف أشكاله وبكون المنتجين الحقيقيين ، العمال ، محرومين من وسائل الإنتاج . فتزايد الفيض النسبي في السكان وإفقار العمال ، في ظروف الرأسمالية ، يكثف الهجرة سواء كانت الداخلية أو الخارجية .

أما في المجتمع الاشتراكي فلا يلاحظ فيض نسبي في السكان ينعكس في البطالة الظاهرة في المدن والمقنعة في الريف مع الفقر الأقرب ما يكون الى التعاسة في هذه الأخيرة . فبعكس الاقتصاد الرأسمالي فإن الاقتصاد الاشتراكي لا يعرف البطالة . وكل تزايد السكان القادرين على العمل هو تزايد في الثروة الإجتماعية . وكل تزايد في السكان في الاقتصاد الإشتراكي يؤدي الى تزايد ازدهاره . هذا الإزدهار الذي ينعكس ، بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، في المهام التي يطرحها الحزب لتأمين مستوى حياة رفيع لكل السكان والتي تجسدها خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

هذا والعمالة الكاملة والدائمة للسكان العاملين ، إحدى خصائص الاشتراكية ، مرتبطة بخاصية أخرى اقتصادية للمجتمع الاشتراكي هي : إعادة الانتاج الموسع والمنهجي لليد العاملة ، أي الانتاج المخطط للعمال والتوزيع المخطط أيضاً لليد العاملة . فبالنسبة للاتحاد السوفييتي مثلاً بالاستناد الى القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، تستعمل الدولة ، وبشكل منهجي وعقلاني ، ليس فقط الموارد المادية وإنما أيضا البشرية ، بحيث تتأمن ، في كل منطقة اقتصادية وجمهورية اتحادية ، النسب اللازمة فيما بين اليد العاملة الموجودة والحاجة اليها ، إنما في إطار الحفاظ على مصالح الدولة العامة بالطبع .

هذا وفي النظام الإشتراكي ، فإن حاجات السكان المادية والثقافية المتزايدة باستمرار تؤثر على الانتاج وتدفعه الى التزايد والإتساع المستمرين ، على أساس قاعدة تكنيكية مستمرة التجديد . إنما في الوقت نفسه ، فإن السكان أنفسهم يكونون تحت تأثير خاصية اعادة الانتاج الاجتماعي الموسع ، وغير الممكن من دون الزيادة الكمية والكيفيه للعمال منتجي الخيرات المادية والروحية في المجتمع .

دراسات الجغرافيا السكانية في البلدان الاشتراكية والرأسمالية

هذا وقد أنجز العديد من الدراسات لأهم حقول جغرافية السكان في الإتحاد السوفييتي :

أولا : خصائص الجغرافيا السكانية العائدة للعالم وبعض البلدان والأقاليم

بأكملها ، وقد تناولت الخطوط التالية : عدد السكان وتركيبهم الاقتصادي والاجتماعي والمهني والاتنوغرافي ، الخ . . . ثم توزع السكان وكثافتهم وعلاقة سكان المدن بسكان القرى وأيضاً حركة السكان الطبيعية والالية ، أي الهجرة الداخلية وغيرها . وقد اعتمدت جغرافية السكان في حل كل هذه المسائل على الديموغرافية .

ثانياً : تطور المدن ومراكز القوى .

ثالثاً : جغرافية المراكز الزراعية . والقضية العلمية الهامة هنا تكمن في ترتيب مراكز السكان ووضع نماذج لها . وتعتبر الجغرافيا السكانية الماركسية أن الأساس لمثل هذا الترتيب قائم في علاقات الإنتاج الزراعي والوظائف المتجمعة في هذه المراكز السكانية دون أن تتنكر لأهمية المؤشرات الأخرى لكثرة السكان والشكل المادي للوضع الجغرافي . والأبحاث الملموسة في جغرافية القوى العاملة هنا تتداخل مباشرة مع أعمال الاقتصاديين في دراسة موازين العمل ودراسة جغرافية المدن ومع أعمال بناة المدن والتخطيط المركزي والتخطيط الاقليمي والأبحاث الجغرافية لدراسة مراكز السكان مع تنظيم التعاونيات الزراعية (كولخوزات) وملكيات الدولة (سوفخوزات) الخ . .

إذن فتحليل جغرافية التمركز البشري يشكل جزءاً من دراسة التنظيم الإقليمي للقوى المنتجة ، كما هو مرتبط بالتخطيط الإقتصادي على المدى الطويل والإقتصادي الإقليمي وكذلك التخطيط الإقليمي .

رابعاً : تداخل الجغرافيا السكانية مع أعمال علم الأجناس (أتنوغرافيا) . وهذا مهم للغاية في وضع دراسة منهجية لرسم خرائط السكان .

نفس الشيء يقال عن الجغرافيا السكانية بالنسبة لبلدان الديمقراطيات الشعبية . أما في الأدبيات البورجوازية فالجغرافيا السكانية تدرس من زاوية الحتمية الجغرافية وأما من زاوية البيئوية (Ecologie) التي تطبق على العلاقات الاقتصادية الاجتماعية علاقات شبيهة لما هو قائم في عالم النبات وعالم الحيوان . وهناك جزء من الجغرافيا السكانية البورجوازية واقع تحت تأثير المفاهيم المتوسية (٥) والعنصرية (٦) وغيرها .

إذن نحن تجاه عدة مدارس بورجوازية للجغرافيا السكانية أهمها الجغرافية الأنتروبولوجية (Antropologéographie) و « الجغرافية البشرية » ، وكلاهما يستند الى الحتمية الجغرافية .

ويقول ف. راتزل مؤسس الجغرافية الانتروبولوجية ان مهمة هذا العلم هي « الكشف عن تأثير الطبيعة على العقل والجسم بالنسبة للأفراد وكذلك

الشعوب»[١٠] . تتضح من هذا القول النظرة الأحادية الجانب التي لا تأخذ بعين الإعتبار التأثير المتبادل فيما بين الطبيعة والمجتمع ، الأمر الذي لا بد وأن يشوه الإستنتاجات ويؤدي الى الغلط في المعطيات الديموغرافية .

أما الجغرافية البشرية ، التي ظهرت في فرنسا فقد اقتصرت مهمتها على دراسة علاقة السكان بالطبيعة في مختلف البلدان والمناطق . يشفع لها بالنسبة لسابقتها أنها تحاشت المبالغة في الخضوع للحتمية الجغرافية ، إنما كونها تستند الى الاقتصاد السياسي والتاريخ البورجوازيين فقد اتصفت بالانتقائية . . . وبناء عليه ولأجل تفسير مختلف الأحداث موضوع المشاهدة والبحث ، فقد أخذت بعين الاعتبار ، وعلى نفس المستوى ، مختلف الأسباب المستمدة من مختلف العلوم ، كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والعلوم الطبيعية . كما أنها لم تعط لطريقة انتاج الخيرات المادية المكانة الكافية وأغفلت الدور الوسيط للاقتصاد في تأثير الوسط الطبيعي على السكان .

كما لا بد من الإشارة إلى أن التحليل الديموغرافي كان له حيز ضيق في هذه المدرسة ، التي اهتمت ، بشكل رئيسي ، بتسجيل الخصائص الوصفية الصارخة والبالغة الاهتمام أحياناً ، إنما السطحية أيضاً أحياناً أخرى . ومؤسسها هو الفرنسي فيدال دي لابلانش .

هذا وفي دراسة الجغرافية البشرية تكون الغلبة لبحث أشكالها المادية والمسائل الخاصة لانموذج حياة الناس ، كنوع المسكن وتفاصيل الحياة فيه الخ . . ، وأما البحث بمراكز السكان ، إنما فقط كمراكز تجارية وخدمات على حساب مفهوم الانتاج فيها . ومع ذلك فالتطور الملموس للجغرافية السكانية في البلدان الرأسمالية أدى الى تراكم كمية كبيرة من المعطيات الواقعية ، التي تتطلب الدراسة والاستيعاب من زاوية انتقادية . وتتضمن بعض المؤلفات البورجوازية في الجغرافيا السكانية شيئاً من النضج ، سيما في التجربة المشهورة للجمع بين العمل في الجغرافيا السكانية مع العمل في نطاق التخطيط . كما تصدر أحياناً بعض المؤلفات المكتوبة من منطلقات تقدمية . إنما كون الجغرافيا السكانية تمس ، بشكل خاص ، المسائل الإجتماعية الأكثر ما تكون حدة في الجغرافية الاقتصادية ، والتي لا توجد مصلحة لمنظري الرأسمالية في القاء الضوء عليها ، لذلك فهناك صعوبة بالنسبة للعلماء التقدميين في القيام بأبحاثهم وشحنها بآرائهم في هذا الحقل من الجغرافية ـ الجغرافية السكانية .

---

(١٠) نقلاً عن :
Groupe D'Auteurs, Théorie de la Population, sous la rédaction générale du professeur D. Valentei; Géographie Démographique, Editions du progrès , Moscou 1977. pour la traduction Russe, P. 142 (Géographie Démographique p. فيا بعد)

الفصل الثاني

البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة

إن عدم تساوي المقدرة الإنتاجية لمختلف الجماعات البشرية هو المنطلق للتمييز بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة . وقد أصبح من المتعارف عليه اليوم التفريق بين البلدان على أساس البلدان المتقدمة اقتصادياً والبلدان المتخلفة اقتصادياً . فما هي هذه المميزات أو ما هي الخصائص الرئيسية لكل من هاتين المجموعتين من البلدان ؟ إن تفحص الظروف التاريخية التي أدت الى هذا التمييز الواقعي وكذلك الهيكليات الاقتصادية والاجتماعية العائدة لكل من هاتين المجموعتين من البلدان أمر ضروري لجلاء اطار التحرك السكاني . فلنستعرض إذن التحديد السريع والمميز لخصائص كل من البلدان المتقدمة والمتخلفة في واقع الحال .

البلدان المتقدّمة

البلدان المتقدمة هي التي تمكّنت من أن تقيم صناعتها على أساس وطني . وهنا فمداخيل الانتاج الصناعي تضاف ، في حساب الدخل الوطني ، إلى مداخيل الإستثمار الزراعي ، الذي يكون أكثر مقدرة مما هو عليه في البلدان غير المصنّعة ، مثلاً فإن مردود وحدة الأرض ، في الزراعة ، هو ثلاث وحتى عشر مرات ارفع في البلدان الصناعية المتقدمة منه في الزراعية المتخلفة ، نفس الشيء بالنسبة لانتاجية العمل التي يبلغ الارتفاع فيها حتى المائة مرة . وهنا فتراكم رؤوس الأموال يسمح بمساعدة نشاطات المؤسسات الخارجية كالنقل لحساب الغير وبيع شهادات الإستثمار وبراءات الاختراعات وغيرها . هذا ومداخيل الانتاج هنا مرتفعة للدرجة أنها تسمح بتمويل النشاطات غير المنتجة وأيضاً المساهمة بإدارة الملكية الاقتصادية وتطوير الارث الثقافي وكذلك جزء ما من النشاط الإقتصادي الطفيلي ، في الميدان التجاري بشكل خاص . فالقيم المضافة تحتل مكاناً متزايد الأهمية في المنتوج الوطني القائم بالنسبة للقيم المنتجة القائمة . ومتوسط مستوى الحياة للفرد مرتفع ، حتى بغض النظر

عن عدم صحة وعدالة توزع الدخل الوطني . بالإضافة الى ذلك فتطور التربية والنشاطات الثقافية يلقى تسهيلات جمة وفي منتهى الأهمية ، كذلك الأمر بالنسبة للعناية الصحية الفردية والاجتماعية ، اللتين بلغتا مستوى رفيعاً . وفي هذه البلدان المتقدمة فإن عدد سكان المدن هو أكثر من عدد سكان الريف .

البلدان المتخلفة (٧)

أولاً هذه البلدان المتخلفة هي نقيض البلدان المتقدمة . وهي بلدان زراعية ، وإذا ما وجد لدى البعض منها نشاطات صناعية اضافية ومتطورة ، فعلى أساس غير وطني غالباً ، كصناعات الاستخراج المنظمة من قبل الاقتصاد الأجنبي لتلبية حاجاته ، مثل استخراج النفط وبعض المعادن الخ . . . هذا ودور الزراعة ، الشكل الوحيد للإنتاج ضعيف للغاية . والدخل الوطني ، القائم بشكل أساسي على عرض الغذاء ، لا يسمح بتحمل عبء السكان النشيطين القادرين على العمل لكن غير المنتجين ، والمقصود هنا عمر الزراعيين . ومستوى الحياة في هذه البلدان المتخلفة منخفض للغاية . هذ والأمّيّة متفشية في هذه البلدان ، وبالرغم من التقدّم الحديث ، فلا تزال العناية الصحية الاجتماعية غير متطورة بما فيه الكفاية . هذا وإذا ما كانت المدن تنمو بأسرع مما في البلدان الصناعية ، فذلك على أساس تجمع بشري في القطاع الثلاثي الطفيلي .

لوحتا التخلف والتقدم

وتستكمل لوحة التخلف العامة التي رسمنا بلوحة مفصلة ، إنما بمجرد ذكر صفات التخلف الجوهرية العائدة لبلدان العالم الثالث (٨) ، تاركين لمن أراد الشرح والتفصيل ، بالنسبة لهذا الموضوع ، الرجوع الى كتاب إيف لاكوست عن جغرافية التخلف[1] :

١ ـ عدم الكفاية الغذائية
٢ ـ موارد مهملة أو مهدورة
٣ ـ عدد كبير من الفلاحين من ذوي الانتاجية المنخفضة
٤ ـ تصنيع محدود أو ناقص
٥ ـ تضخم وطفيلية القطاع الثالث
٦ ـ وضع التبعية الاقتصادية

---

(١) ايف لاكوست ، العالم الثالث أو جغرافية التخلف ، نقله الى العربية الدكتور عبد الرحمن حمده ، دار الحمد ، بيروت ، الطبعة الفرنسية تعود للعام ١٩٦٩ وغير مذكور عام الطبعة العربية ، ص ٢٠٩ وما بعدها (فيما بعد ايف لاكوست ، جغرافية التخلف ، ص)

٧ ـ مظاهر تفاوت اجتماعي عنيف
٨ ـ بنى اقتصادية متخلفة
٩ ـ إنساع نقص الاستخدام وتشغيل الأولاد
١٠ ـ ضعف الانتاج الوطني
١١ ـ مظاهر قصور خطيرة في السكان
١٢ ـ اتساع النمو الديموغرافي
١٣ ـ بطء نمو الموارد التي يتصرف بها السكان
١٤ ـ الإحساس بالتخلف ووضع في حالة تطور .

ومقابل هذه اللوحة للتخلف في بلدان العالم الثالث هناك اللوحة للتقدم في البلدان المتقدمة والمتمثلة في النقاط الأربع عشرة العكسية للسابقة العائدة للبلدان المتخلفة ، نستعرضها فيما يلي لكبير أهميتها في إيضاح العناوين الأربعة عشرة السابقة العائدة للتخلف عبر تبيان التناقض فيما بين التخلف والتقدم ولو بشكل مختصر .

١ ـ في مقابل الجوع الذي يفتك في العالم الثالث نجد مستوى غذائياً متوسطاً أصبح مرضياً كما يجنح لأن يصبح وافرا مفرطاً .

٢ ـ إذا كانت الأقطار المتقدمة لا تستغل كل مواردها ، لكن لا يكون لهذا الإهمال نفس الأسباب ولا نفس النتائج التي نجدها في البلدان المتخلفة .

فعدم استغلال مورد ما في قطر متقدم يدل على أن الحاجات قد تغطت بطريقة أخرى ، سواء بالإستيراد ، أو باستخدام مادة أجزل نفعاً . ولا يمتد الهدر في البلد المتقدم الى وسائل الانتاج ، كما هو الحال في العالم الثالث ، بل يشمل أدوات استهلاك فائضة .

٣ ـ وتجاه الاعداد الكبيرة من الفلاحين من ذوي الانتاجية المنخفضة في الأقطار المتخلفة نجد تسارعاً في تناقص اليد العاملة الزراعية والتقدم في انتاجيتها .

٤ ـ ويتباين التصنيع المحدود والناقص في العالم الثالث مع التطور « التراكمي » « التوسعي » الذي يحقق دمجاً متزايداً أكثر فأكثر بفعل التصنيع في البلد المتقدم .

٥ ـ ويقابل كلا من تورم القطاع الثالث وطفيليته نجاعة متزايدة في فعاليات الخدمة في القطر المتقدم ومساهمتها الموضوعية في رفع الانتاجية والرفاه .

٦ ـ ونجد وضع تبعية أقطار العالم الثالث اقتصادياً عكسه وتفسيره في الهيمنة التي تمارسها أكثرية الأقطار المتقدمة على الإقتصاد العالمي .

٧ ـ ولا نعثر في الأقطار المتقدمة على عنف التفاوتات الاجتماعية القائمة في الأقطار

المتخلفة ولا على استفحال هذه التفاوتات ، ولا على السلطات الفاحشة للأقليات المتميزة ، إذ ينتشر في البلدان المتقدمة منذ قرنين (وذلك ببطء مفرط فعلاً) أسلوب تدريجي يؤدي الى الديموقراطية السياسية والاقتصادية .

٨ ـ ويتناقض استمرار بقاء البُنى الاقتصادية المتخلِّعة (disloqués) في الأقطار المتخلفة مع إندماج كل السكان تقريباً في بنى عصرية في البلدان المتقدمة .

٩ ـ وإذا كانت البطالة قد بلغت مرحلة خطيرة ، في الماضي ، وفي بعض الفترات ، في الأقطار المتقدمة ، فإن الوضع الحالي فيها يتميز بافتقار شامل للأيدي العاملة، مما يتناقض مع البطالة المزمنة التي تستشري في القطر المتخلف .

١٠ ـ وتستفيد الأقطار المتقدمة ، وهذا على خلاف اقطار العالم الثالث ، من المزايا التي يمنحها إياه إندماج قومي قوي جداً ، لا يتوقف تقدمه عن التزايد منذ القرن التاسع عشر .

١١ ـ ويصبح الاختلاف بين الأقطار المتقدمة والأقطار المتخلفة مرعباً عندما نتعرض لبحث حالة الصحة ومستوى التعليم .

١٢ ـ ١٣ ـ وتتباين الأقطار المتقدمة والأقطار المتخلفة من هاتين الوجهتين بصورة أساسية . ففي القطر المتقدم يكون النمو الاقتصادي أكثر سرعة من النماء الديموغرافي حتى ولو كان هذا النماء كبيراً . وينتج عن ذلك ارتفاع في مستوى المعيشة وتزايد في إمكانات التوظيف (الإستثمار) التي تعتبر ضماناً لمظاهر تقدم مقبلة . أما في قطر متخلف ما فإن تزايد الموارد التي يتصرف بها السكان يجنح لأن يكون أقل سرعة من النماء الديموغرافي الذي هو (أو الذي سيكون) بعد قليل ، عظيماً . ونتيجة لذلك لا يتحسن مستوى المعيشة بل يجنح للتدهور، كما يصبح من العسير أكثر فأكثر تحقيق التوظيفات .

١٤ ـ وأخيراً تكون أوضاع الحياة السياسية في الأقطار المتقدمة على أشد ما تكون من التباين بالموازنة مع مثيلتها التي يتصف بها العالم الثالث»[٢] .

تعريف التخلف

في النقاط الأربع عشرة التى استعرضناها ، أولاً بشكل عناوين لتأطير التخلف

(٢) إيف لاكوست ، جغرافية التخلف ، ص ٢١٢ - ٢١٤ .

ومن ثم بشكل مقارن مع التقدم لتبيان التناقض ، عناصر تعريف التخلف . ومع ذلك لم يتوصل رجال الاقتصاد بعد الى الإتفاق على تعريف مشترك ومرض للتخلف . فقد أحصى ر. جندارم ٢١ تعريفاً أو اصطلاحاً مختلفاً !(٣) يتصف البعض منها بالذاتية ولا واحد بإمكانه الشمولية لدول العالم الثالث المتخلفة والبعض منها يتمطى على الدول المتقدمة . ويوجز الوضع في هذا التباين بتفاوت الدخل الوطني للفرد في هذه الدول المتخلفة المختلفة للعالم الثالث بحيث نصبح أمام خريطة لدرجات التخلف (أنظر الخريطة رقم ـ ١ ـ) .

هذا واختلال التوازن الداخلي في البلدان المتخلفة « يمكن تعريف حالة التخلف في قطر ما ، بصورة رئيسية ، بأنه وضع يتميز بانفصام دائم (أو جنوح نحو الانفصام) بين نماء ديموغرافي قوي نسبياً وبين تزايد ، ضعيف نسبياً ، في الموارد التي يتصرف بها السكان »(٤) .

ويتجلى هذا الاختلال المشار اليه بوضوح كلي صارخ بالمقارنة مع البلدان المتقدمة في مقابلة الرسمين العائدين للمخطط البياني رقم ـ ١ ـ .

فالتخلف هنا يرزح إذن تحت عبء التناقض الداخلي الخطير للغاية ، إذ من ناحية يتزايد السكان بسرعة (من جراء التخلف) ومن ناحية أخرى يعاق النمو الاقتصادي (من جراء التخلف) اللي بإمكانه أن يمكّنهم من تأمين حاجاتهم . وفي ذلك الجذور التاريخية إنما الحديثة للتخلف ، إن صح التعبير ، والعائد بالأساس لتزايد السكان السريع ، وبشكل لم يسبق أن عرفه العالم .

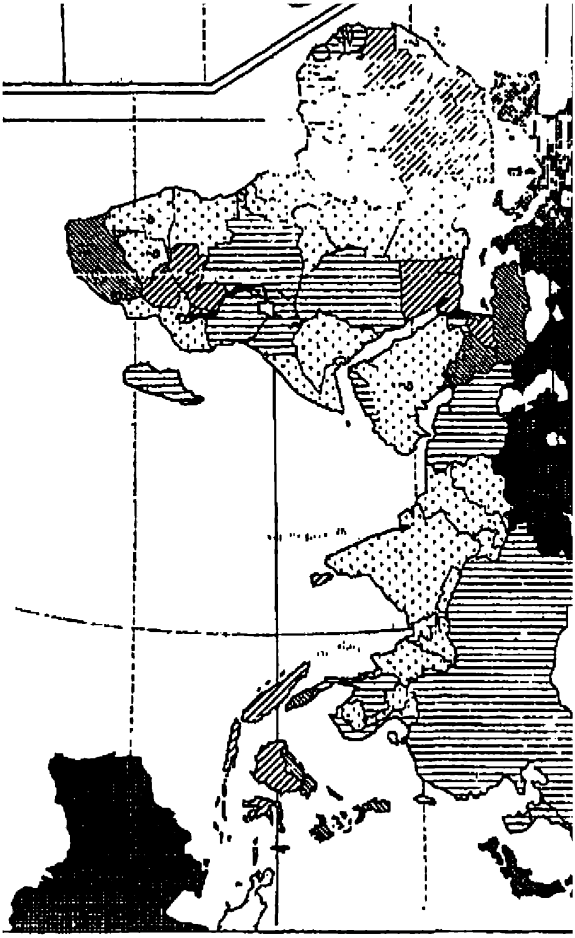
كما أن الكرة الأرضية التي بإمكانها أن تعيل حوالي ١٥ الى ٢٠ مليار إنسان نظرياً(٥) لا يكون تزايد السكان فيها مأسوياً إلا إذا لم يصحب بتزايد الموارد اللازمة ، الأمر الذي ليس بالسهل تأمينه . إذن يتضح لنا أن الكوابح الاقتصادية - الاجتماعية ، والمتمثلة في نوعية النظام الرأسمالي بشكل أساسي ، هي التي تعيق النمو الإقتصادي وتشكل العامل الأول والأساسي للتخلف . ومما يزيد الطين بلّة أن اختلال التوازن الداخلي المشار اليه يتراكم فلا يجوز الإستهتار به لأنه يتنامى كالورم الخبيث مودياً بالبشرية الى الكارثة المحتومة .

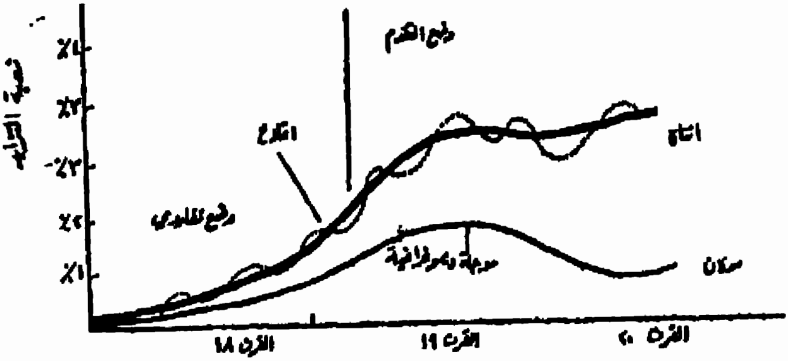
---

(٣) ر. جندارم في كتاب « اقتصاد الجزائر ، دار كولان ، ١٩٥٩ ، ص ٢٣٤ ، نقلاً عن إيف لاكوست ، جغرافية التخلف ص ٢٣ .

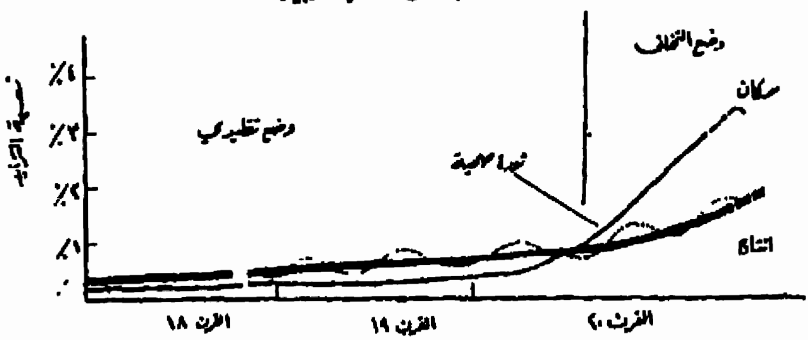
(٤) ايف لاكوست ، جغرافية التخلف ، ص ٢٣٥ .

(٥) كتابنا الغذاء والتغذية والانسان في لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) ، بيروت ١٩٨٠ ، المقدمة ص ١٢





بلدان متقدمة (نموذج اوروبا الغربية)



بلدان العالم الثالث

مقارنة تقريبية لنمو السكان ونمو انتاجهم
فيما بين بلدان متقدمة وبلدان العالم الثالث(*)

(*) إيف لاكوست ، جغرافية التخلف .

لذلك ما لم يحصل تغيير في النظام الرأسمالي القائم على قانون الربح ـ قانونه الأساس المستند إلى الملكية الخاصة ، فإن البنى الإقتصادية الإجتماعية التي تعيق اندفاع الانتاج في معظم البلدان المتخلفة ستستمر في فعلها المؤدي للكارثة المشار اليها والتي ستجرف الفقير وربما الغني .

بناءً على ذكرنا يتلخص العمل الإنمائي هنا بإعادة التوازن بين زيادة السكان وتزايد الموارد التي يتصرفون بها . إنما هذا الأمر على بساطته يرتطم بمصالح البلدان المتقدمة (مقص الأسعار الكلاسيكي ، حوار الشمال والجنوب ، الخ . .) أولاً وبالنمو الديموغرافي الذي ربما يتجاوز الـ ٢,٥٪ سنوياً وهو مقرون بنقص الاستخدام .

لذلك يتوجب الى جانب العمل في زيادة الموارد ، عبر الإنماء ، العمل على إبطاء وتائر تزايد السكان ما أمكن (حبوب منع الحمل ، التعقيم ، الخ . .) ، رغماً عن أنه ليس بالسبب الأولي ، وكما رأينا ، وفي الوقت نفسه زيادة الاستخدام .

بالإضافة الى العوائق التي استعرضنا والتي تسد أفق الأمل هناك الانسداد الاجتماعي والسياسي المتمثل في الأقليات المتميزة التي تقف سداً منيعاً في وجه أي سياسة ترمي الى تقليص مكاسبها أو امتيازاتها . وهذه النقطة محورية وقد اتفق عليها الغالبية العظمى من الخبراء في التخلف . فقد كتب الخبير الاميركي المشهور ج. ك. غالبريث « لن يستطيع أي خبير زراعي مهما كان متوهماً أن يبرهن للفلاحين أن هناك فائدة ترتجى من وراء استنبات سنبلتين من القمح حيث لا ينبت سوى واحدة ، إذا ما كانوا يعرفون تماماً أن السنبلتين ستذهبان بلا شفيع الى مالك اراضيهم »[٦] .

كما ورد في دراسة لهيئة الأمم : « أن تمركز السلطات بين أيدي طبقة قليلة العدد مهتمة أساساً بالحفاظ على غناها وامتيازاتها يستبعد تصور تنمية اقتصادية هامة ، الى أن تأتي ثورة اجتماعية تؤدي الى تغيير في توزع المداخيل والسلطة . إن بعض الأقطار تدار من قبل عصابات من الرجعيين[٧] والفاسدين الذين قد يطرحهم الشعب لولا وجود العون الخارجي »[٨]

هذا وبالإمكان تلخيص ما استعرضنا الآن بالنسبة للتخلف وأسبابه بالتكثيف الاقتصادي الاجتماعي السياسي المسبب له وبشكل رئيسي بالأخذ بهذه الأسطر التالية من إيف لاكوست في كتابه جغرافية التخلف : « ان التخلف ينتج بالأساس من تسلل النظام الرأسمالي الى صميم مجتمعات متشنجة ضمن بنى اجتماعية أقل منه تطوراً وذلك لفائدة أقلية « أجنبية أو وطنية) مجهزة بسلطات سياسية واقتصادية واجتماعية مفرطة . وتؤدي اقتطاعاتها الى انكماش السوق الداخلي لدرجة كبيرة بحيث تكون الفعاليات الاقتصادية الحديثة محدودة ومتعلقة بشكل أساسي بالأسواق الخارجية . ويلائم الفقر العام ونقص الاستخدام الكثيف اللذان ينتجان عنها استمرار نسبة التوالد القوية ، التي تعود بتمازجها مع نتائج التحسينات الصحية الضرورية الى تزايد

---

(٦) ج. ك. غالبريث، الأوضاع الحالية للتنمية الاقتصادية ، دار (Dunod) ، باريس ١٩٦٢ ، ص ٩ نقلاً عن ايف لاكوست .

(٧) وقد صرح مسؤول بريطاني عام ١٩٥٠ قائلا « كيف نستطيع منح الإستقلال لمصر وهي بلد يتألف من قطعان من الجياع يحكمها ذوو الكروش الكبيرة » (نقلاً عن إيف لاكوست ، جغرافية التخلف ، الهامش ص ٢٤٦) .

(٨) هيئة الأمم المتحدة ، التدابير اللازمة للتنمية الاقتصادية في الأقطار الناقصة النمو ، ١٩٥١ ، ص ١١٢ (نقلاً عن ايف لاكوست ، جغرافية التخلف ، ص ٢٤٦)

شديد في عدد السكان . ويجنح هذا التزايد لأن يكون أكثر سرعة من تزايد الموارد التي يتصرفون بها فعلياً »[٩] .

إذن فالتخلف في عالم اليوم ظاهرة جغرافية معقدة والاختلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة لا تقتصر على الإقتصاد فقط ، كما أنها ليست كمية فقط . فهي في العديد من المجالات (الاقتصاد ، الاجتماع ، السياسة ، علم الأجناس ، الديموغرافيا ، الخ . .) ، بحيث أن هذه الأقطار المتخلفة تختلف نوعياً عن بقية العالم . وبالتالي فأبحاث التخلف في شراكة مع اختصاصات عدة . إنما نحن هنا سنقتصر على ظواهرها السكانية الاقتصادية فقط لارتباطها المباشر بموضوعنا الجغرافيا السكانية ، وهي تتجلى بالمؤشرات التالية .

مؤشرات التمييز بين البلدان المتقدمة والمتخلفة

هناك ثلاثة مؤشرات أو بالأحرى مقاييس أولية وسهلة للتمييز فيما بين البلدان المتقدمة والمتخلفة ، وهي أولاً الحصة النظرية للطاقة الآلية للفرد (أنظر الخريطة رقم -٢-) ثم نسبة السكان العاملين في الريف الى مجموع السكان العاملين (أنظر الخريطة رقم -٣-) وأخيراً نسبة مجموع سكان الريف الى سكان المدن . فاستعمال المقاييس الأول والثالث لهما وصف أكثر عمومية من الثاني ، الذي يتطلّب احصائيات عن توزع السكان حسب المهن ، والتي لا تقدمها كل الدول أو تقدمها إنما ليس بنفس المستوى من الدقة . كما لا بد من الإشارة إلى إمكانية رسم نتائج المقاييس الأول والثالث على خريطة العالم . بالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات أخرى على المستوى الاقتصادي لا تقل أهمية لتمييز البلدان المتخلفة أو التابعة عن المتقدمة وهي : تركيب تجارة الاستيراد ، حيث الغلبة لحصة السلع الاستهلاكية في البلدان المتخلفة ، هذا بالطبع الى جانب تركيب تجارة التصدير بالمقابل ، حيث الغلبة في هذه البلدان المتخلفة لحصة المواد الخام . بالإضافة الى ذلك هناك قضية النزوح من الريف الى المدينة ، وكذلك انتاجية العمل المنخفضة في البلدان المتخلفة . يضاف الى ذلك كيفية تشكل الناتج الوطني ، حيث قلة نسبة الصناعة بشكل خاص والدخل الوطني المنخفض (أنظر الخريطة رقم -٤-) الى جانب توزيعه غير العادل ، والتفاوت الكبير في مستوى المعيشة لمختلف طبقات السكان في هذه البلدان المتخلّفة .

وتشكل البلدان المتخلفة أكثر من ثلثي سكان العالم ، ومن مؤشرات تخلفها أيضاً أنها تستهلك بمجموعها فقط ١٠٪ من الطاقة العالمية ولها مجرد ٧٪ من قيمة السلع المصنعة في العالم .

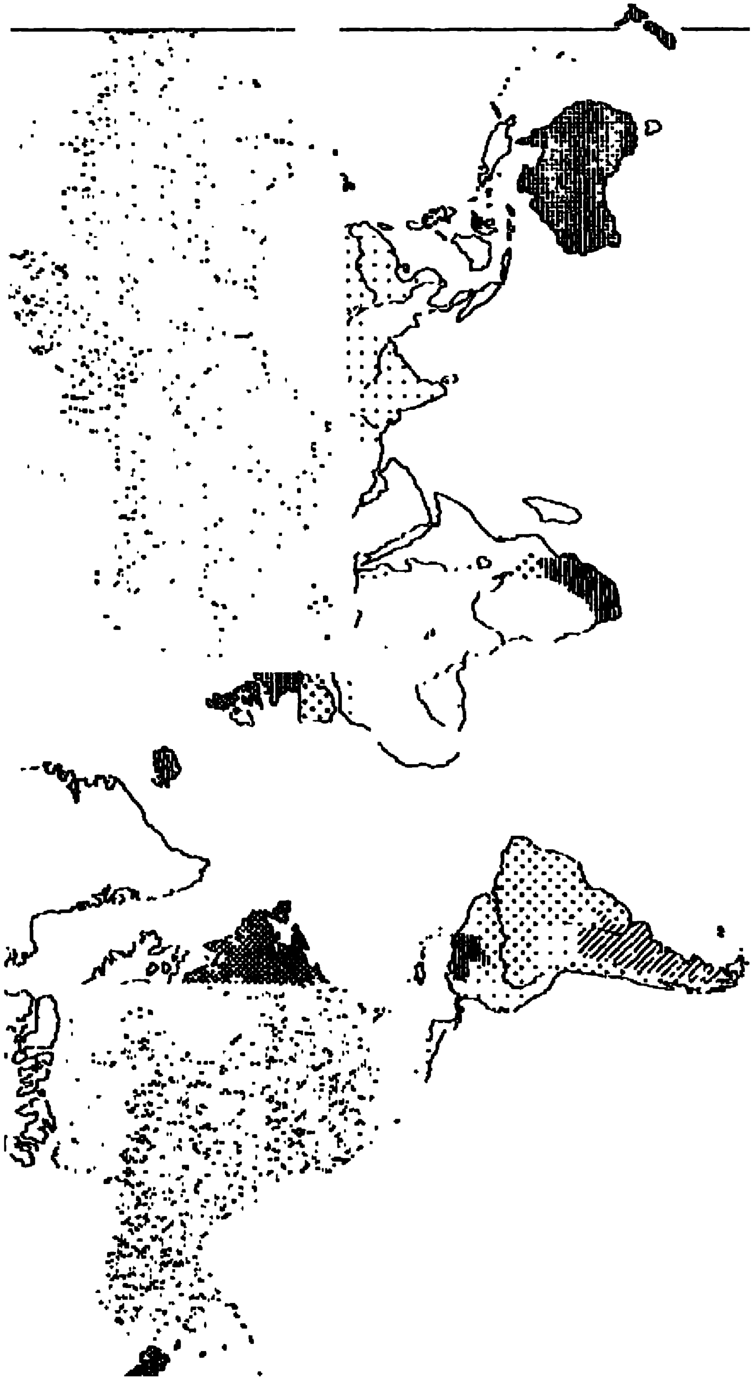
---

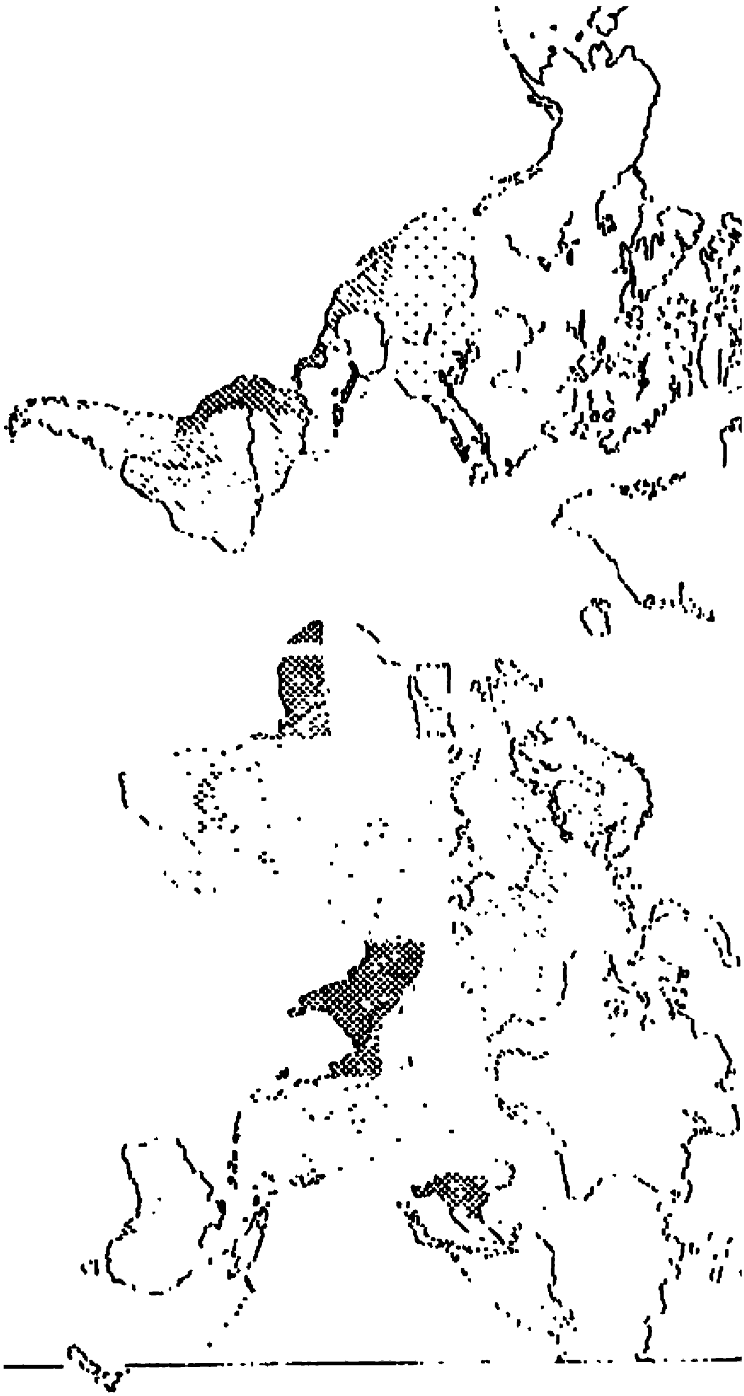
(٩) إيف لاكوست ، جغرافية التخلف ، ص ٢٩٢ .

فانطلاقاً من هذا التقسيم الأولي إنما الأساسي للعالم اليوم ، بالإمكان دراسة التطور الكمي لسكان الكرة الأرضية منذ خمسين سنة وكذلك توزعهم الجغرافي .

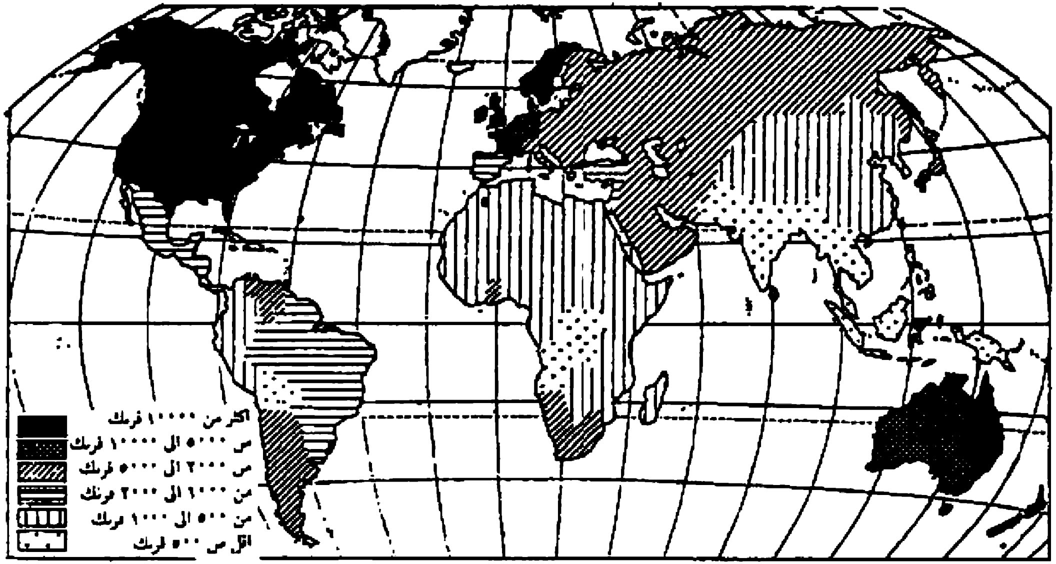
إنما لا يكفي ذكر هذه الخصائص الواقعية ، والناتجة عن مجموع عوامل تاريخية والعائدة للتخلف التقني وعدم الكفاية في الإنتاج فيها يعود للبلدان المتخلّفة ، من المفترض أيضاً وصف هذه الحالة للتذكير بأنها نتيجة قهر سياسي واقتصادي فرض علاقات معينة على هذه البلدان المتخلفة من قبل البلدان المتقدمة نفسها ، أي الاستعمار أو التبعية الاقتصادية ، وذلك منذ ما لا يقل عن قرن من الزمن وأحياناً أكثر .

والآن وقد تعرفنا على اللوحة الاجمالية للتمييز بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، لنلق نظرة على توزعها الجغرافي على الكرة الأرضية (أنظر الخريطة رقم ـ٥ـ)ثم نعود الى استعراض اعتبارات أو مؤشرات الجغرافية السكانية (الفصل الثالث والفصل الرابع والفصل الخامس) التي تحدثنا عنها في المقدّمة لنجدد القول إنما بشيء من التفصيل ان دراسة السكان أو الديموغرافية تهتم بمعرفة عدد السكان وتوزعهم الجغرافي وكثافتهم ونموهم وتحركاتهم وتركيبهم حسب العمر والمتعلمين منهم والأميين . ودراسة السكان بالمفهوم الذي طرحنا فرع من الجغرافية الاقتصادية ، لانها تهتم بمد النشاطات الاقتصادية باليد العاملة ولأن السكان هم المستهلكون للسلع . وبالتالي فالعامل في حقل الجغرافية الاقتصادية ، عند دراسة بلد ما أو منطقة ما ، يهتم بمعرفة حجم السكان وكثافتهم ونموهم ووتيرة هذا النمو وتركيب السكان حسب الجنس وحسب العمر .



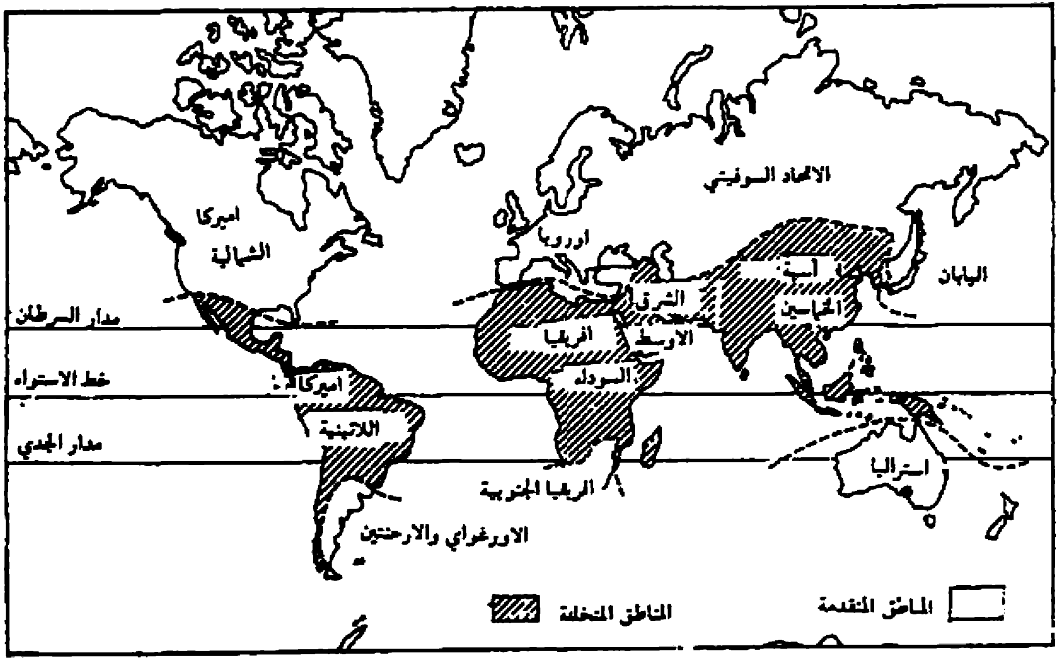


الخريطة رقم -٤-



حصة الناتج الوطني القائم للفرد في العالم

الخريطة رقم ـ٥ـ



البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة

الفصل الثالث

تزايد سكان العالم[1]

الانفجار السكاني-

إن تزايد السكان السريع ، سيما بالنسبة للأجيال الحديثة ، هو أهم ظاهرة بالنسبة لهذا الموضوع ولدرجة أصبح ينعت « بالإنفجار السكاني » . فكل ساعة يخلق ١٠٠٠٠ طفل ويموت ٤٠٠٠ إنسان ، أي أن سكان العالم يزدادون بحوالي ٦٠٠٠ طفل في الساعة . وبعبارة أخرى كل يوم يزداد سكان العالم بحوالي ١٤٤٠٠٠ نسمة . والمخطط البياني رقم -٢- يعطينا فكرة عن تزايد سكان العالم المتسارع منذ القرن السادس عشر حتى أيامنا هذه (٩) ، وكذلك الجدول رقم -١- يظهر توزع هذا التزايد عبر القارات خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة (١٠) .

---

(١) المعطيات الرقمية الاحصائية العائدة الى هذا الفصل حصلنا عليها بشكل رئيسي من ستة مصادر وجعلناها تتمم بعضها البعض في محاولة القاء المزيد من الضوء على هذا الموضوع وهي :

١ - Pierre George, Géographie Economique

٢ - Pierre George, Population et Peuplement, coll, «SUP» Le Geographe, No 3, P U F , Paris 1969 (Pierre George, Population et peuplement p.., فيا بعد

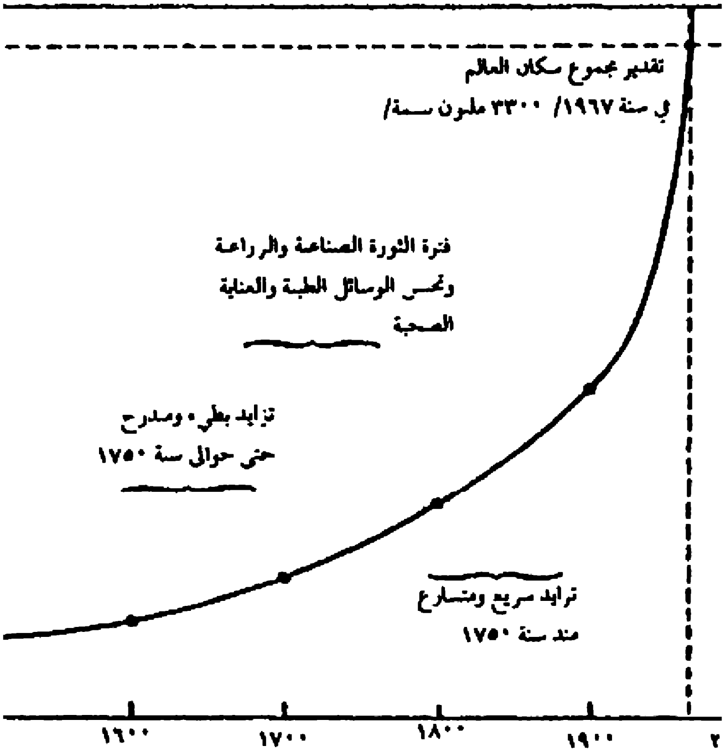
٣ - H. Robinson, Economic Geography

٤ - إ. آ. فيفر ، الجغرافية الاقتصادية للبلدان الأجنبية بإشراف ف.ب. ماكساكوف ، منشورات التقدم ، موسكو ١٩٦٧ (فيما بعد فيفر ، الجغرافية الاقتصادية للبلدان الأجنبية ص ، باللغة الروسية) .

٥ - بروك ، سكان العالم ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٣ (فيا بعد ، بروك سكان العالم ، ص)

٦ - د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان .

المخطط البياني رقم -٢-



تزايد سكان العالم منذ القرن السادس عشر حتى توقعه في العام الفين(*)

H Robinson Economic Geo

الجدول رقم ـ ١ ـ

تزايد السكان في العالم وحسب القارات

(بالملايين)(*)

القارات	١٦٥٠	١٧٥٠	١٨٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥
اوروبا	١٠٠	١٤٠	٢٦٦	٥٨٨	٦١٩
آسيا	٣٣٠	٤٧٩	٧٤٩	١٥٥٦	١٨٤٥
افريقيا	١٠٠	٩٥	٩٥	٢٢٥	٢٨٣
استراليا	٢	٢	٢	١٥,٤	١٨
اميركا الشمالية	١	١,٣	٢٦	١٩٠.٥	٢١٢
اميركا الوسطى والجنوبية	١٢	١١,١	٣٣	٢٠٠	٢١٦
المجموع	٥٤٥	٧٢٨,٤	١١٧١	٢٧٧٤,٩	٣١٩٣

تزايد السكان في العالم وحسب القارات

بالنسب المئوية (١)

القارات	١٦٥٠	١٧٥٠	١٨٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥
اوروبا	١٨,٣٥	١٩,٢٣	٢٢,٧٢	٢١,٢٠	١٩,٤٠
آسيا	٦٠,٥٥	٦٥,٧٦	٦٣,٩٦	٥٦,٠٧	٥٧,٧٨
أفريقيا	١٨,٣٥	١٣,٠٥	٨,١٢	٨,١٢	٨,٨٦
استراليا	٠,٣٦	٠,٢٧	٠,١٧	٠,٥٥	٠,٥٦
اميركا الشمالية	٠,١٨	٠,١٧	٢,٢٢	٦,٨٦	٦,٦٤
اميركا الوسطى والجنوبية	٢,٢١	١,٥٢	٢,٨١	٧,٢٠	٦,٧٦
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

(*) H Robinson. Economic geography, p. 50

(١) جدول مشغول بالاستناد الى أرقام الجدول الأسبق رقم ـ ١ ـ

هذا وقد ازداد سكان العالم في قرن واحد ملياران . ومنذ الحرب العالمية الأولى ، أي من حوالي أكثر من خمسين سنة ، ارتفع عدد سكان العالم من ١٨١٣ مليون الى ثلاثة مليارات ونصف . وقد كان متوسط الزيادة السنوية للسكان خلال نصف القرن هذا حوالي ٣٠ مليون نسمة . إنما العملية متسارعة اليوم ، وذلك من جرّاء التصحيحات اللازمة للتقديرات السابقة الضعيفة ، سيما فيما يعود لسكان الصين ، كما أن متوسط الزيادة السنوية العائد للعشر سنوات الأخيرة يزيد على ٣٠ مليون نسمة ، ليصل الى حوالي ٥٣ مليوناً حسب البعض . ولأخذ فكرة عن هذه الزيادة لنذكر أن سكان العالم يتزايدون سنوياً بما يزيد على ثلثي سكان فرنسا أو إيطاليا . وخلال الخمسين سنة الأخيرة ، تزايد سكان العالم بعدد يفوق سكان أوروبا والصين مجتمعين (١١) .

هذا في حين إن تزايد سكان العالم كان بطيئاً للغاية على امتداد آلاف السنين ؛ الأمر الذي يفسر بالمستوى المتدني للقوى المنتجة آنذاك ، وبالتالي تبعية الإنسان الشديدة للطبيعة المحيطة به ـ للوسط الجغرافي فيما بعد ، في المراحل المبكّرة من تاريخه البشري . ففي التاريخين القديم والوسيط ، واستناداً الى مختلف المعطيات ، كان معدل الولادات عالياً في معظم الأماكن المأهولة تقريباً ، وقريباً من المعدل الممكن بيولوجياً . إنما معدل الوفيات ، خصوصاً بين الأطفال ، كان مرتفعاً للغاية ، من جراء ظروف الحياة الأولى وكثرة الأمراض والأوبئة وسوء التغذية المزمن وكذلك المجاعات والحروب المتكررة ، التي كانت تقضي على شعوب بكاملها . أما مستوى الولادات ، فقد كان ، بشكل عام ، على مستوى الوفيات .

وبناءً لما ذكرنا ، ووفق تقديرات تقريبية للغاية ، فقد بلغ عدد سكان الأرض ، عند أواخر العصر الحجري القديم (منذ حوالي ١٥ ـ ١٦ ألف سنة) ، ثلاثة ملايين . كما هناك ما يجعلنا نعتقد أن الإنسان كان يغطي مساحة لا تزيد على ثلث الأراضي المأهولة اليوم (حوالي ٤٠ مليون كلم^2) . وقد كان متوسط الكثافة السكانية حوالي ٨ إلى ١٠ أشخاص في كل ١٠٠ كلم^2(٣) . وقد أقامت البيئة الطبيعية حدوداً لتزايد عدد أناس المجتمع البدائي الذين كانوا يعتمدون بالأساس في حياتهم على جني الثمار وقنص الحيوانات وصيد الأسماك .

لكن تطور القوى المنتجة أدى ، بعض الشيء ، إلى تزايد وتائر نمو السكان . كما لعب الإنتقال الى مرحلة الزراعة وتربية المواشي ، الذي بدأ في الشرق الأدنى منذ حوالي عشرة آلاف سنة دوراً حاسماً في ديناميكية تعداد السكان . وقد نتج عن هذه التغيرات وصول عدد سكان الكرة الأرضية ، عند أواخر العصر الحجري الأول (منذ

(٣) بروك ، سكان العالم ، ص ٨

حوالي ٥ إلى ٤ آلاف سنة) . في مناطق قيام الحضارات القديمة ، إلى حوالي ٣٠ إلى ٥٠ مليون نسمة .

أما التطور اللاحق للبشرية فيرتبط بانتشار المعادن ، خصوصاً الحديد ، كمادة أساسية لصنع أدوات العمل ، وبالإستمرار في تحسين الزراعة وتربية المواشي (استنبات مزروعات جديدة أكثر انتاجية وتدجين حيوانات جديدة) ، وبالمخترعات التكنيكية الجديدة. وبناء عليه ازداد نمو السكان وأصبح ، عند بداية العصر الميلادي حوالي ٢٥٠ الى ٢٨٠ مليون نسمة . وآنذاك يعتقد الكثيرون أن ثلثي سكان كوكبنا كانوا يعيشون في آسيا[٥] .

كما ان هناك شبه إجماع لدى الباحثين على أن عدد سكان الأرض قد تعدى الـ ٣٠٠ مليون نسمة عند الألف الأول للميلاد وارتفع الى ٤٤٠ ـ ٤٥٠ مليون نسمة عام ١٥٠٠[٦] . كما إتسعت مساحة اليابسة المأهولة واقتصر عدد السكان القليل للغاية على أميركا الشمالية وأوستراليا ومنطقة الغابات الإستوائية الرطبة في افريقيا وأميركا الجنوبية . كما أن القسم الأكبر من سكان كوكبنا (حوالي ٣/٥) كان ، كما في السابق ، متمركزاً في آسيا[٧] .

وفي أوائل القرن السادس عشر تزايدت وتائر نمو السكان بشكل ملحوظ، إذ أن تطور الرأسمالية ، في معظم البلدان ، رافقه النمو السريع في الانتاج البضاعي ونهوض الزراعة وارتفاع انتاج المنتوجات الغذائية ونجاحات الطب ؛ وكل ذلك أثّر في العمليات الديموغرافية .

هذا والتسارع الحاد في نمو السكان الذي بدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يتوافق زمنياً مع الثورة الصناعية ، في العديد من البلدان الأوروبية . وفي هذه الفترة الزمنية جرى « الإنفجار السكاني » الأول ، استناداً للإحصاآت المسجلة . أما « الإنفجار السكاني » الثاني فقد بدأ على أثر نهاية الحرب العالمية الأولى ، إنما شمل فقط البلدان الضعيفة التطور . واما « الإنفجار السكاني » الثالث والشامل ، فقد بدأ مع الحرب العالمية الثانية ، وهو يتميز عن الانفجارين السابقين ، كمياً ونوعياً ، بشموليته معظم أرجاء العالم وحدوثه في فترة زمنية قصيرة .

ومن السهل تلمس أهمية هذا الواقع ، الذي استعرضنا ، من الناحية

---

(٤) بروك ، سكان العالم ، ص ٨
(٥) المرجع السابق نفسه .
(٦) بروك ، سكان العالم ص ٨ ـ ٩
(٧) المرجع السابق نفسه .

الإقتصادية . فإذا ما رجعنا الى متوسط استهلاك القمح في فرنسا ، نرى أنه يتوجب زيادة الاستهلاك كل سنة بما يساوي ستة ملايين طن من الحبوب . وبالمقابل فإن قوة العمل والخلق لدى البشرية تتزايد ، إنما هي متوزعة بشكل غير متساو للغاية . ففي بعض الحالات ، فإن ضغط الحاجات المحلية يحوّل القوى الكامنة لخلق الثروات (منابع المواد الأولية) الى قوى هدم فعلي . وذلك من جرّاء تطبيق طرق غير عقلانية لاستثمار هذه المصادر للثروات ، وعندها بالضبط تطرح قضية توافق أو عدم توافق زيادة السكان مع قضية التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية .

عدم التساوي في تزايد السكان

فالزيادة في السكان غير متساوية فيا بين القارات والمجموعات الجغرافية الكبيرة وتطرح لكل حالة قضاياها الخاصة . فأكثر البلدان تقدماً ، وحيث الدخل الوطني الأكثر ما يكون ارتفاعاً ، ليست حيث السكان يتزايدون بكثرة كبيرة . ففيا بين ١٩٢٠ و١٩٦٩ لم يزدد سكان أوروبا الشمالية والغربية (البلدان السكندنافية وبريطانيا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورج وفرنسا) بأكثر من ثلاثين مليون نسمة (١٨٪) ، أي بمعدل ثلاثة ملايين كل خمس سنوات ، لمجموع من السكان كان في سنة ١٩٢٠ يشكل ١٨٢ مليون نسمة . أما الإتحاد السوفييتي ، فبالرغم من حرب طاحنة قتلت ١٧ مليون ضحية ، فقد ازداد عدد سكانه ، خلال نفس الفترة المذكورة ، وفي حدوده الحالية ، أكثر من ٩٠ مليون نسمة (زيادة بلغت حوالي ٩٠٪) . وأما أميركا الشمالية التي كانت تعد ١١٧ مليون نسمة في سنة ١٩٢١ فقد ازداد عدد سكانها أكثر من ١٠٠ مليون نسمة في خمسين سنة (زيادة بلغت ٨٥٪) وبوتيرة متسارعة ، إذ بلغت الزيادة أكثر من ٥٠ مليون نسمة في العشرين سنة الأخيرة .

إنما الزيادات الأهم تلاحظ في البلدان المتخلّفة ، وليس فقط بالقيم النسبية وإنما أيضاً بمجموع أرقام الشعوب المعنية . وقد ضربت أميركا اللاتينية الرقم القياسي هنا ، إذ انتقل عدد سكانها من ٩٧ مليون نسمة إلى أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة (زيادة بلغت أكثر من ١٥٠٪) ، وذلك خلال فترة خمسين سنة . وفي نفس تلك الفترة ازداد سكان الجزائر العرب بحوالي ١٠٠٪ . أما شبه الجزيرة الهندية : الإتحاد الهندي ، سيلان ، باكستان ، فكانت ٣١٨ مليون سنة ١٩٣١ ، فأصبحت اليوم أكثر من ٦٠٠ مليون (بزيادة أكثر من ١٠٠٪) . أما الصين فقد انتقلت ، خلال نفس الفترة المذكورة ، من ٤٤٠ مليون نسمة إلى أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة (بما فيها جزيرة تايوان ، فورموزا) ، فالزيادة هنا هي بمستوى ٦٠٪ .

أما مجمل قارة آسية فقد ازداد عدد سكانها ٧٥٠ مليون نسمة خلال خمسين سنة وافريقيا أكثر من ١٠٠ مليون نسمة وأميركا اللاتينية حوالي ١٥٠ مليون نسمة وبلدان

أوروبا الأقل تطوراً من الناحية التقنية والإقتصادية (أوروبا الوسطى والمتوسطية) ما لا يقل عن ٦٠ مليون نسمة ، مما يشكل بمجموعه أكثر من مليار نسمة . هذا في حين أن البلدان المتطورة اقتصادياً واجتماعياً ، ازدادت خلال نفس الفترة الزمنية ، أكثر من ١٥٠ مليون نسمة بقليل (أوربا الشمالية الغربية ، الولايات المتحدة ، كندا ، الإتحاد السوفييتي ، أوستراليا وزيلندة الجديدة) .

يستفاد مما أوردنا من أمثلة صارخة أن التفاوت ، فيما بين المجموعات السكانية على سطح الكرة الأرضية ، تزايد حدة (أنظر الخريطتين رقم -٦- ورقم -٧-) .

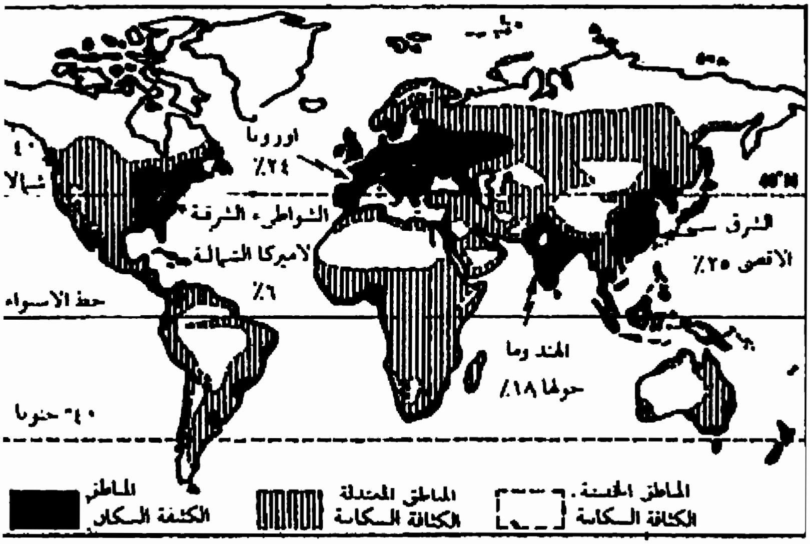
هذا ولا بد من الإشارة إلى أن المعطيات التي أوردنا تعود للخمسين سنة الأخيرة من القرن الحالي (القرن العشرين) ، في حين أن وتائر النمو في نهاية القرن التاسع عشر كانت في أوروبا تفوق وتائر النمو في البلدان المتخلّفة ، مثالنا على ذلك متوسط الزيادة السنوية للسكان ، فيما بين ١٨٥١ و١٩٢٠ ، والتي كانت ٩٪ لبلجيكا و١٥٪ تقريباً لكل من ألمانيا وهولندا وبريطانيا العظمى ، في حين كانت للهند دون الـ ١٠٪ ، إنما انقلبت الآية اليوم .

هذا ولا بد من التعرّض السريع لعوامل زيادة السكان وتوقع عدد السكان في المستقبل .

ففيما يعود لزيادة السكان الاجمالية في العالم فهي نتيجة الفرق بين عدد الولادات وعدد الوفيات (النمو الطبيعي للسكان) ، على اعتبار أن هجرة السكان اقتصرت على بعض المناطق ولم يكن لها تأثير كبير في توزع المجموع العام . فقد جرت هذه الهجرة بشكل خاص فيما بين الهند والباكستان وفيما بين اسرائيل والدول العربية ، يضاف الى ذلك تجمع الألمان في حدودهم الوطنية حسب رأيهم . وأما الهجرات الى الاميركيتين واستراليا فلم تكن لتشكل إلا نسبة ضئيلة من تزايد سكانها بحد ذاته . ومن المعروف أن الهجرة الى هذه البلدان أصبحت تخضع لشروط قاسية بالنسبة لما قبل ولا تقتصر على اليد العاملة . إذن فلعامل النمو الطبيعي للسكان يعود تزايد السكان وبشكل خاص التزايد غير المتساوي فيما بين المناطق الجغرافية .

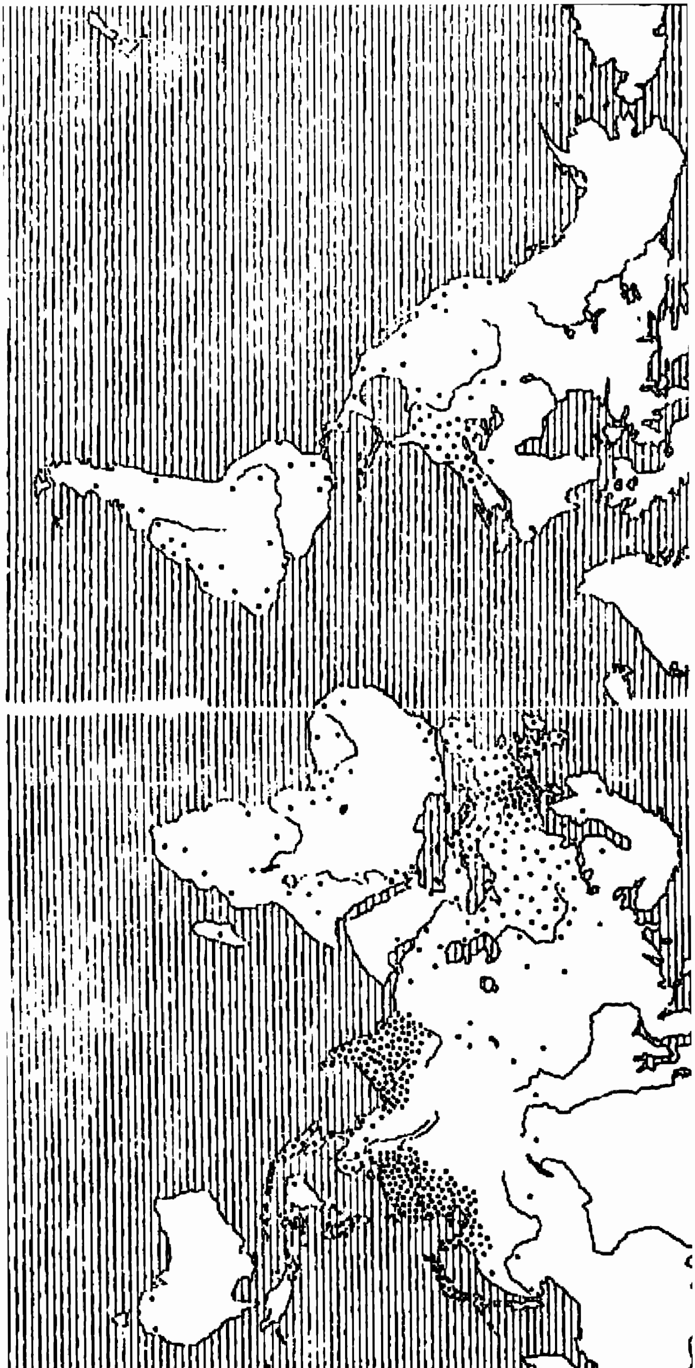
إن السكان متوزعون في العالم بشكل غير متساو للغاية ، والمناطق الأربع السكانية تقع في القسم الشمالي من الكرة الأرضية وبمتد معظمها على المناطق المعتدلة أو شبه الإستوائية . وحوالي ثلاثة أرباع السكان يعيش في هذه المناطق الأربع . كما تجدر الإشارة إلى المناطق الخفيفة الكثافة السكانية كالمنطقة الشمالية وكذلك الجنوبية والتوندرا والغابات والصحارى .

الخريطة رقم -٦-



توزع السكان في العالم
(بالنسبة المئوية)

إن السكان متوزعون في العالم بشكل غير متساوٍ للغاية . والمناطق الأربعة ذات الكثافة السكانية تقع الشمالي من الكرة الأرضية ويمتد معظمها على المناطق المعتدلة أو شبه الإستوائية . وحوالي ثلاثة أر العالم يعيش في هذه المناطق الأربعة . كما تجدر الإشارة بالمناسبة الى المناطق الخفيفة الكثافة السكاني ة المتجمدة الشمالية وكذلك الجنوبية والغابات والصحاري والمناطق الشديدة الارتفاع .



الهجرة

الواقع ان الهجرة ظاهرة جغرافية لازمت السكان على مر العصور ، ويقصد بها ، على وجه العموم ، الانتقال الجغرافي من مكان إلى آخر ، وهي تقسم الى قسمين من حيث الاستمرار والدوام . فهناك الهجرة المؤقتة وهناك الهجرة الدائمة . كما تقسم الى ثلاثة أقسام من حيث المدى والإتجاه . فنصبح أمام :

١ ـ الهجرة الدولية التي تتمثل في الانتقال السكاني ، عبر الحدود ، من دولة الى أخرى .

٢ ـ الهجرة الداخلية أو المحلية وتتمثل في الانتقال السكاني فيما بين مختلف أجزاء الدولة الواحدة نفسها . وبهذا الصدد فالانتقال من الريف الى المدن يدعى بالنزوح أيضاً .

٣ ـ الهجرة الدورية وتسمى أيضاً المؤقتة ويمكن أن تكون داخلية ودولية ، كما تدخل بها هجرات الرعاة بقطعانهم (Transhumance) (١٢) .

هذا وليس للمسافة اعتبار في الهجرة الدولية التي يمكن أن تكون المسافة فيها أقصر من المسافة في الهجرة الداخلية .

إن الهجرات التي تحدثنا عنها للآن هي هجرات اختيارية ، حتى الدولية منها ، إنما هناك نوع آخر منها هو الهجرة الاجبارية وتبادل السكان أيضاً .

بالنسبة للهجرة الاجبارية فهي تتجلى تاريخياً في تجارة الرقيق وفي الحروب التي تؤدي اليها إما إجبارياً أو قسرياً ، كما حدث للعرب في فلسطين على أثر قيام اسرائيل ، أو اختيارياً في التبادل للسكان ، كما حدث بين الهند وباكستان في سنة ١٩٤٧ على أثر التقسيم (١٣) . هذا با بالإضافة الى الهجرات المتأتية عن الإضطهاد العنصري والملاحقات السياسية والنزاعات المسلحة كما في افريقيا مثلاً . وبشكل إجمالي فقد بلغ عدد الذين هاجروا (طوعاً أو اختيارياً) وهُجّروا (جبرياً أو قسرياً) ، خلال فترة الخمس والعشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية ونتيجة صراعات حركات التحرر الوطني التي تلتها ، بلغ حوالي ١٠٠ مليون نسمة(٨) . وهذا عدد ضخم على ما يبدو لنا .

وفيما يعود لتجارة الرقيق فقد تجسدت تاريخيا بالهجرة الجماعية القسرية ـ الإنتقال للعبيد من افريقيا الى أميركا . وقد بدأت هذه التجارة بعد استيلاء الأوروبيين على المستعمرات في أميركا واحتياجهم إلى اليد العاملة في المزارع الكبيرة هناك . وقد بلغت تجارة الرقيق هذه قمة ازدهارها في القرن الثاني عشر ، على أثر احتكارها شبه

(٨) J. Beaujeu-Garnier, Geographie de la population p. 175

الكلي من قبل الإنكليز . ويقدر البعض بحوالي ٤٠ مليون عدد العبيد الذين نقلوا هكذا بالقوة من القارة الافريقية الى القارة الاميركية (١٤) . هذا وجنوب الولايات المتحدة الاميركية وجزر البحر الكاريبي وبعض بلدان أميركا الجنوبية يشكل العبيد والخلاسيون (أولاد تزاوج الأوروبيين مع العبيد) القسم الهام وأحياناً الأعظم من السكان بها .

أسباب الهجرة

ومع ذلك فالهجرة الى بعض البلدان على حدة كان لها أثرها الملموس مع الزمن ، سواء كان الإقتصادي أم الإجتماعي أم الحضاري ، لذلك لا بد من المامة خاطفة بهذا الموضوع . فالهجرة جرت خلال كل مراحل التاريخ البشري ، إنما أخذت طابعاً جماعياً بشكل خاص في ظل الرأسمالية . فطريقة الانتاج الرأسمالي ، بما يصاحبها من إفلاس جماعي لصغار المنتجين من فلاحين وحرفيين ، تؤدي حتماً الى تشكيل فائض في القوى العاملة ، التي لا تجد لها عملاً في الوطن . هذا هو السبب الاساسي والجوهري والمنطقي للهجرة ، وهو سبب اقتصادي . أما أسباب الانتقال أو الهجرة ، حسب المفهوم البورجوازي ، والمركزة فيما يدعى بالاسباب الجاذبة (الظروف الطبيعية والاقتصادية المغرية والمستوى الرفيع لحياة الفرد وحب المغامرة . .) والأسباب المنفرة (الظروف الطبيعية القاسية والمجازر الدينية والسياسية . .) ، فهي تشكل أسباباً ثانوية متولدة عن الأسباب الاقتصادية ، المقرر الأساسي في موضوع الهجرة ، حتى في حال بروزها بأشكال غير اقتصادية . هذا وحتى في الحال التي تلعب فيها هذه الأسباب الثانوية دوراً مقرراً ، فيكون بالنسبة للأفراد وليس للمجموع ، حيث يعود الدور الأساسي والمقرر للسبب الاقتصادي .

ومع ذلك أخذت ومنذ مدة العوامل السياسية ، كقيام دول جديدة ، وتغير الحدود والتحولات السياسية والاقتصادية في مختلف البلدان، أخذت تلعب المزيد من الأهمية في تحديد اتجاهات الهجرة . كما أن الدوافع القومية والدينية مما يؤدي أحياناً الى الهجرة .

وقد عدد بوغ (Bogue) ٢٥ عاملاً من الأسباب الجاذبة والمنفرة التي تؤثر في الهجرة ، منها ١٥ عاملاً مرتبطاً باختيار مكان الهجرة و١٠ عوامل اجتماعية اقتصادية[٩](١٥) . كما أن لي إيفرت (Lee Everett) ، في مقاله عن نظرية الهجرة ،

---

(٩) D.J. Bogue, International Migration, in Hauser P.M. and Duncan O.K. eds. the study of population, Chicago, the university of chicago press 1959. (Bogue, International Migration, p.. فيما بعد)

، أن يحدد العوامل الجاذبة للهجرة والمؤثرة في تياراتها فقسمها الى أربع مجموعات

مجموعة العوامل المرتبطة بـالمنطقـة الأصلية للمهـاجرين ، منـطقة الأصل rea of . Origin

مجموعة العوامل المرتبطة بمنـطقة استقبـال لمهاجـرين ـ منطقـة الوصـول rea of . destination

مجموعة العوامل المتداخلة بين المنطقتين Intervening obstacles

مجموعة العوامل الشخصية Personal Factors (١٠)

وبالإمكان تمثيـل العوامـل الثلاثة الأولى في رسم خـاص فنحصل عـلى المخ البياني رقم ـ٣ـ، حيث العلامة + تشير الى العوامل الإيجابية الجاذبة والعلامة ـ العوامل السلبيـة المنفّـرة والعلامـة ● الى العوامـل الأخرى التي تـرمز الى السك الذين لا يتأثرون لا بالعوامل الجـاذبة ولا المنفّـرة . كما أن هناك عـوامل أخـرى ممثلة تختلف في تـأثيرهـا مثل النـظم الاقتصاديـة الاجتمـاعيـة والنقـل وغـير ذل . (١٦)

المخطط البياني رقم ـ ٣ ـ



العوامل الكامنة في منطقتي الأصل والوصول في الهجرة

كـما تنبغي الإشارة بهـذه المناسبـة الى تنقـل السكـان من جـراء الثـورة العلم

Lee Everett, Theory of Migration, in population geography A. Reader, edited by :nko G. Ro H. and Schnell G., Macgraw-Hill, New -York 1970, p. 188- 198.

ee Everett, Theory of Migration p ... فيما بعد)

والتكنيكية . فقد ظهر نوع جديد من الهجرة اتجه بشكل خاص نحو الولايات المتحدة الاميركية ، وهو « نزيف » الأدمغة المتعلق بالاختصاصيين ذوي الكفاءة الرفيعة المستوى . وقد شمل هذا الأمر بلدان آسيا وافريقيا وأثّر بشكل شديد على ثقافة واقتصاد بلدانها النامية،حيث ملاكات الفكر والثقافة قليلة العدد . فمن العام ١٩٦٠ حتى العام ١٩٧٥ هاجر من البلدان النامية الى الولايات المتحدة الاميركية وكندا وبريطانيا أكثر من ٣٠٠ ألف اختصاصي رفيع الكفاءة[١١] .

هذا وخير مثال ، لما نحاكم من أفكار المدرستين الماركسية والبورجوازية في الموضوع ، هو أسباب الهجرة من لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فقد بدأت الهجرة في سنة ١٨٦٠ ، وكانت أسبابها متعددة مختلفة ، منها الاقتصادية والدينية والإجتماعية والسياسية ، إنما يبدو لنا ، أنه تحت عنوان سيطرة الأسباب الاقتصادية المولدة في النهاية للأسباب الأخرى ، والتي أصبحت غير اقتصادية بالشكل ، تحت هذا العنوان ، بالإمكان رؤية مجموعتين من الأسباب : الأولى اقتصادية ، والثانية دينية ، إنما في الشكل واجتماعية سياسية في المضمون . فالجمود الإقتصادي الذي أدى الى التقهقر في كل القطاعات ، أي في الزراعة والصناعة والتجارة ، بالإضافة الى نسبة الولادات المرتفعة في البلاد وكذلك الهجرة اليها من مختلف مقاطعات الامبراطورية العثمانية ، كل ذلك قلّص امكانيات البلاد الديموغرافية وهيأ الفلاح اللبناني للهجرة . وقد عمّقت هذا الواقع الاقتصادي الأحداث الدينية التي كانت في الحقيقة نتيجة الظروف الاجتماعية السياسية السائدة في البلاد ، والتي تحولت الى أسباب دينية . وهذا يفسر بأن الاقطاعية ، التي كانت النظام الاجتماعي السائد في لبنان ، هذه الاقطاعية بدافع الحفاظ على امتيازاتها الطبقية التقت بسياسة الباب العالي ، السلطان ، الذي كان يرمي الى حرمان لبنان من الاستقلال الذاتي النسبي الذي كان يتمتع به ، وبأطماع الدول الأوروبية الرامية الى اقتسام تركة الرجل المريض - الامبراطورية العثمانية . فالإنتفاضات الاقتصادية - الاجتماعية تحولت الى دينية ، وباقترانها بالأسباب الاقتصادية دفعت الفلاحين اللبنانيين الى الهجرة .

والى هذه المجموعة الاقتصادية الاجتماعية السياسية من الأسباب ، التي عرفنا ، أضيفت أسباب من الدرجة الثانية ، ولدتها موجات الهجرة الأولى . ونقصد بذلك تدابير شراء واستئجار الأراضي ، ودعاية وسطاء شركات الملاحة البحرية ، واستدعاء أوائل المهاجرين لأقربائهم وأصدقائهم الذين بقوا في لبنان ، ومراسلات المهاجرين وأثرها المتفاوت على الناس في البلاد ، وأحاديث الذين عادوا ، كل هذه الأسباب

---

(١١) بروك ، سكان العالم ، ص ٤٣

الثانوية المولدة أثّرت على عملية الهجرة فزادت متوسطها العددي وعجلت في سرعتها الزمنية .

كل هذه الأسباب للهجرة ، والتي شكلت في تداخلها تركيبة اقتصادية اجتماعية سياسية آنذاك ، كلها أصبحت في حيز التاريخ . ففي الوقت الحاضر وابتداء من أيام الإنتداب بقي سبب واحد ولا يزال قائماً حتى اليوم ، وهو السبب الاقتصادي ، عنينا البطالة (١٧) وكما هو الوضع بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة في العصر الحديث ، أي بعد الحرب العالمية الثانية (أنظر الخريطة رقم ـ٨ـ) . كما لا بد من الإشارة الى أن ما يجري بين البلدان يمكن أن يجري بين أقاليم البلد الواحد ولنفس الأسباب ، حيث السبب الأساسي هو السبب الإقتصادي ، وهذا ما يدعى بالهجرة الداخلية أو النزوح .

فبناء على ما ذكرنا فبلدان أوروبا الغربية التي ولجت طريق التطور الرأسمالي قبل غيرها أعطت أكبر كمية من المهاجرين.. فخلال الفترة الممتدة من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٩١٤ انتقل من أوروبا الى مختلف بلدان العالم من ٣٥ الى ٤٠ مليون انسان ، وحسب البعض الأخر خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٩٣٠ ، ٦٠ مليون انسان . وأكثر من ثلثي هؤلاء المهاجرين تمركز في أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) والباقي في أميركا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين) واستراليا وزيلندا الجديدة وبعض البلدان الافريقية .

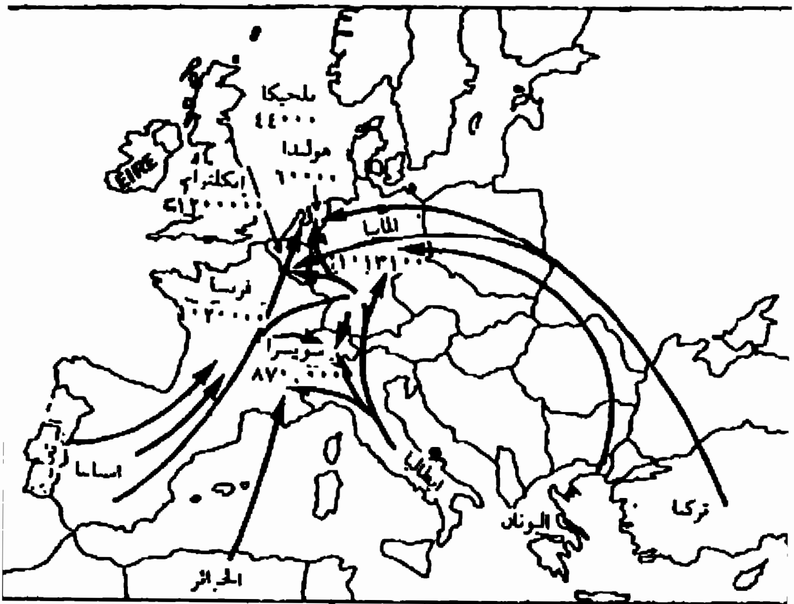
والمخطط البياني رقم ـ٤ـ يوجز وبشكل مرئي تطور الهجرة الأوروبية الاجمالي والمفصل بالنسبة لايطاليا وبريطانيا وألمانيا .

بعد الحرب العالمية الأولى ازدادت حدة الانتقال من البلدان الأوروبية ، انما في الولايات المتحدة بدأت البطالة الجماهيرية ، فاتخذت فيها إجراءات للحد من قبول المهاجرين ، ومع انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ توقفت كلياً تقريباً الهجرة من البلدان الأوروبية ، وذلك من جراء الوضع الاقتصادي الصعب في بلدان ما وراء البحار .

هذا وقد رافق مجيء المهاجرين الأوروبيين الى بلدان ما وراء المحيطات (البلدان الاميركية) الكثير من الأعمال الوحشية تجاه سكان البلاد الأصليين ، كقتلهم أو اقتلاعهم بالقوة من الأماكن والأراضي الخصبة الجيدة ، التي يعيشون فيها ودفعهم الى داخل البلاد الى الأراضي البعل والصحراوية . وبهذه الطريقة قضي تقريباً على شعوب بكاملها كانت تعيش في أميركا واستراليا قبل مجيء الأوروبيين .

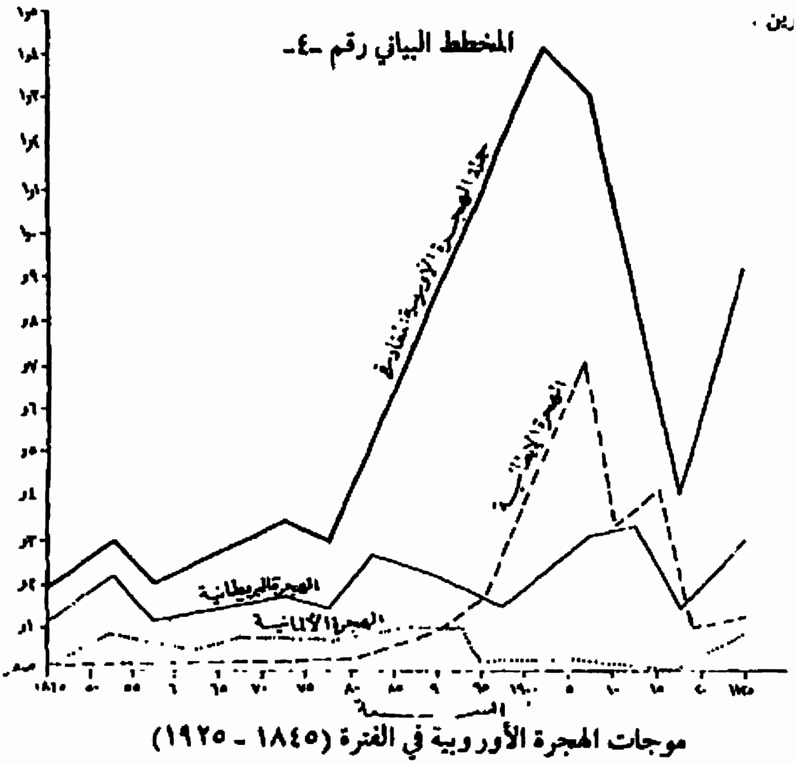
ونتيجة للإستعمار الأوروبي هذا مقروناً بالقضاء على السكان الأصليين للبلاد ، فإن أولاد المهاجرين الأوروبيين يشكلون في الوقت الحاضر القسم الأكبر من سكان

الخريطة رقم -٨-



تحركات السكان في أوروبا

تشير الخريطة الى تحركات السكان فيما بين البلدان الأوروبية مؤخراً ، وخصوصاً الى بلدان الس
بية المشتركة . هذا والأرقام تشير الى مجموع قوة العمل المستوردة باستثناء بريطانيا ، حيث المقصود بمج
رين .



موجات الهجرة الأوروبية في الفترة (١٨٤٥ - ١٩٢٥)

الولايات المتحدة الاميركية وكندا وزيلاندا الجديدة وبعض بلدان أميركا الجنوبية .

أخيراً لا بد من كلمة موجزة ، عن نتائج الهجرة على الصعد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية .

نتائج الهجرة

ففيما يعود للنتائج الديموغرافية للهجرة فإنها تتجلى في تغيّر حجم السكان وتغيّر تركيبهم العمري والنوعي (حسب الجنس) . وفيما يعود لتغيرهم السكاني ، فإنه يبدو بوضوح في الهجرة الدولية ، التي تؤدي الى زيادة عدد السكان في الدول المستقبلة ، سواء أكان ذلك في المدن أو المناطق الريفية الحديثة العهد بالإستيطان ، وفي الوقت نفسه نقصان عددهم ـ السكان ـ في الدول المرسلة ، سيما في أريافها . وهنا فالهجرة تلعب دوراً مهماً ، إلى جانب الزيادة الطبيعية ، تراوح بالنسبة للولايات المتحدة ما بين ٣٠و٤٠٪ من مجموع الزيادة الكلية للسكان (١٨) . كما أن تغير حجم السكان الإقليمي في الدولة الواحدة ، يبدو بوضوح في الهجرة الداخلية أو النزوح.. فالنمو الحضري الذي شمل معظم مدن العالم في القرن العشرين هو من السمات البارزة لنمط توزع السكان الذي يعود للهجرة الداخلية وخصوصاً النزوح من الريف (١٩). والهجرة الريفية ـ الحضرية ترتبط بقيام الصناعة الحديثة وثيق الإرتباط . والمدن أصبحت مراكز التوطن الصناعي والجذب السكاني لها .

وبهذه المناسبة فأكثر السكان تنقلاً هم سكان الولايات المتحدة الاميركية ، حيث حوالي ٣٠٪ من الأشخاص يعيش في الولايات التي لم يولد فيها (إعمار الغرب وانجذاب السكان الى المناطق المدينية الضخمة ونزوح الزنوج الى الشمال طلباً للعمل) . وهنا فالهجرة تخضع لظروف تطور الاقتصاد بفعل رأس المال الإحتكاري ومصالحه . أما في الإتحاد السوفييتي وباقي البلدان الإشتراكية فتخطيط الدولة للاقتصاد الوطني يضع المقدمات للتوجيه العقلاني للهجرة وضبطها بطريقة مبرمجة . وبالتالي « فسيول المهاجرين تنظمها دوافع اقتصادية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة من شأنها أن تساعد على توزيع السكان توزيعاً رشيداً بهدف التطوير الشامل للقوى المنتجة في البلاد »[١٢] .

وفيما يعود لتغير التركيب العمري ـ النوعي (حسب الجنس) للسكان فإنه يتجلى في هجرة الشباب ، والذكور منهم بشكل خاص ، الأمر الذي يؤدي الى تغير التركيب السكاني في المجتمع المهاجر منه وكذلك المهاجر إليه . وهذا ما يظهر بوضوح بمقارنة أهرامات الأعمار في كلا المجتمعين ؛ وذلك في الهجرة على الصعيد الدولي والداخلي أيضاً (٢٠) . وينتج عن هذا الأمر تزايد نسبة الاعمار الوسطى في المدن .

---

(١٢) بروك ، سكان العالم ، ص ٤٥

أما فيما يعود للنتائج الاقتصادية للهجرة فإنها تتجلى في انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة . فالمهاجرون يحملون معهم أموالاً للمهاجر التي يؤمون ويرسلون أموالاً الى مواطنهم الأصلية . كما تتجلى هذه النتائج الاقتصادية ، أيضاً في أعباء النقل وتجهيز المساكن والأراضي والخدمات المختلفة للمهاجرين الجدد في البلد المقصود بالنسبة للهجرة الدولية . وكذلك الأمر بالنسبة للهجرة الداخلية أو النزوح الى المناطق الحضرية ـ المدن ـ. وهناك أيضاً هجرة الأدمغة التي تعتبر من أكبر النتائج الاقتصادية غير المباشرة أو الإجتماعية وحتى الحضارية . أخيراً من النتائج الاقتصادية ـ الاجتماعية الواضحة أحزمة البؤس ومدن التنك حول المدن ، سيما في مدن العالم الثالث .

أخيراً فيما يعود للنتائج الاجتماعية والحضارية فهي تتمثل في مشاكل الاختلاط السكاني والتي أبرزها المشاكل العرقية واللغوية ، والتي لا تكاد تخلو منها منطقة من مناطق العالم ، التي كانت مسرحاً للهجرات الدولية ، وأدت الى التمييز العنصري ، كما في أميركا الشمالية وافريقيا الجنوبية ، والعائد في جذوره الى الاستغلال الاقتصادي في واقع الحال . كما أن المشاكل العرقية تبدو بوضوح صارخ في البلدان التي هاجرت اليها العناصر الأوروبية الانكلوسكسونية ، كما هو الحال في أميركا الشمالية وافريقيا الجنوبية . هذا في حين في أميركا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا فإن قلة عدد السكان الأصليين حالت دون ظهور المشاكل العرقية (٢١) المشار اليها .

أما المشاكل اللغوية فتبدو في بلدان المهجر بوضوح أيضاً ، كما بين الإنكليز والفرنسيين في كندا ، والذين تعايشوا متجاورين فترة طويلة من الزمن ، وكذلك بين البوير والانكليز في افريقيا الجنوبية ، حيث كلاهما يحاول الحفاظ على لغته وتقاليده وشخصيته (٢٢) . يستثنى من ذلك أحياناً لغة المستعمرين (الإنكليز والفرنسيين بشكل خاص) التي أصبحت بمثابة القاسم المشترك الأكبر واللغة الرسمية بين اللغات المحلية واللهجات السائدة في البلاد التي كانت مسرحاً للإستعمار سابقاً . (٢٣)

أسباب تزايد السكان

نعود بعد هذا الإستطراد السريع عن الهجرة الى تزايد السكان . فتزايد سكان العالم السريع يعود لتقدم الطبابة والعناية الصحية الإجتماعية . هذا بالطبع الى جانب الثورة الزراعية التي واكبت أيضاً الإنقلاب الصناعي الكبير في القرن الثامن عشر نتيجة اختراع الآلة البخارية سنة ١٦٦٨ ، بحيث أن الوسائل التقنية الحديثة أثرت في الزراعة والصناعة والنقل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفيما بعد ؛ الأمر الذي نتج عنه زيادة قدرة الإنسان على إنتاج الغذاء (نتيجة الزراعة الأفقية ـ زيادة المساحات

القابلة للزراعة والمروية والزراعة الكثيفة) والضرورات المعيشية والتعايشية الأخرى . فتأمين الغذاء لعدد أكبر من الناس مقروناً بانعكاس هذا التقدم الحضاري في تقدم الطبابة والعناية الصحية الإجتماعية ، مما أدى الى جعل نسبة الوفيات دون نسبة الولادات في كل أنحاء العالم . هناك بالإضافة الى ما ذكرنا أسباب عكسية كانت تساعد على الحد من تكاثر السكان وهي الأمراض والأوبئة (٢٤) في بعض البلدان المتخلفة ، بالرغم من ضعف مفعولها عما قبل ، وكذلك سوء التغذية والمجاعة (٢٥) المستمرتا الفعل ، مع الأسف الشديد ، وأيضاً الحروب (٢٦) التي أصبحت كابوساً مرعباً ، والكوارث الطبيعية ، التي سيطر الإنسان على البعض منها بشكل حاسم ويقي البعض الآخر منها ، كالهزات الأرضية ، يفعل فعله من وقت لآخر . وهنا إذا ما أضيف الى رصيد النمو الطبيعي رصيد الفرق بين الهجرتين من البلاد واليها ، نصبح أمام تزايد السكان الفعلي للبلد موضوع الدراسة .

النمو الطبيعي للسكان

إن البحث في النمو الطبيعي للسكان يفترض التمهيد بلمحة عن خصوبة السكان ووفيات السكان ، على النطاق العالمي ليس إلا ، كما كان الأمر بالنسبة لتزايد السكان .

خصوبة السكان

خصوبة السكان (Fertility) تعبير يدل على ظاهرة الإنجاب ، التي يجب التمييز بينها وبين « الخصوبة الفزيولوجية » (Fecundity) التي تدل على القدرة على الإنجاب لدى الإنسان . هذا والخصوبة السكانية يُتحقق منها بإحصاء المواليد ، في حين يستحيل قياس الخصوبة الفيزيولوجية .

كما تنبغي الإشارة إلى الاختلاف في مستوى الخصوبة من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر في نفس المجتمع تبعاً للمجموعة السكانية المعنية . ويعود هذا الاختلاف للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وبالتالي فلدراسة الخصوبة تأثير بالغ الأهمية في تحركات السكان ومختلف نواحي حياتهم ، سيما بعد السيطرة الكبيرة على الوفيات في العالم بشكل عام .

وللخصوبة أيضاً أثرها العميق في التركيب العمري للسكان ، على اعتبار أن المستوى المرتفع للخصوبة يتأتى عنه زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم واتساعها ؛ الأمر الذي يدل على ظاهرة الفتوة أو الأشباب أو التجدد (Rejuvenation) ، بمعنى كثرة الشباب في السكان وقلة المسنين بينهم ، بالنسبة لمجموع السكان . فهذا الإتساع في قاعدة الهرم والضيق في قمته يدل على أننا تجاه شعب فتي ويتأتى عنه العديد من النتائج الاقتصادية والإجتماعية التي تنعكس في معدل النمو السكاني في المجتمع .

وتعتبر الخصوبة من عناصر دراسة السكان الرئيسية ليس لأنها في معظم الأحيان تتفوق على الوفيات والهجرة وتصبح بالتالي المحدد الرئيسي لنمو السكان ، بل لكونها أيضاً أكثر بكثير صعوبة على الفهم من الوفيات . ففي حين أن الوفاة حتمية وليس بالإمكان تجنبها فإن الخصوبة ليست كذلك ، وبالتالي فهي أقل ثباتاً . فبالإمكان التنبؤ بها ـ الخصوبة ـ وكذلك التحكم ، وهي أكثر العوامل السكانية تأثراً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها . إضافة الى كل ما ذكرنا فالوفاة التي تحدث في أي عمر كان ، تختلف عن الخصوبة في كون النساء يضعن في فترة زمنية محددة من أعمارهن ، وبالتالي فالزيادة في عدد المواليد في سنة ما لا تعني بالضرورة التكرار المماثل في سنة لاحقة . فالتغيّرات التي تنتاب الخصوبة على المدى القصير هي أكثر بكثير من تلك التي تنتاب الوفيات .

هذا كما للخصوبة مقاييس حسابية متعددة تختلف فيما بينها تبعاً للطرق الإحصائية المعمول بها للحصول عليها . ولكل من هذه المقاييس مزاياه وعيوبه التي تعود لسهولة الحصول عليه أو الدلالة التي يوضح أيضاً . إنما كون هذه المقاييس أقرب الى علم السكان منها إلى جغرافية السكان فسوف نكتفي بواحد منها هو معدل المواليد الخام (Crude Birth Rate) وتوزعه الجغرافي في العالم .

معدل المواليد الخام

الواقع ان معدل المواليد الخام هو أبسط المقاييس (التي بالإمكان مراجعتها في الهامش رقم (٢٧)) . فهو مجرد النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في السنة وإجمالي عدد السكان في منتصف السنة ، ويدعى بالمعدل الخام لتبيانه ظاهرة حيوية ـ الخصوبة بالنسبة للمجتمع بأكمله ، بغض النظر عن التركيب السكاني الذي يختلف من جراء العمر والجنس والنشاط وغيرها من الخصائص الديموغرافية . وهذه البساطة التي يتمتع بها هذا المقياس ـ معدل المواليد الخام ، تدمغه بعيب جوهري يعود الى كونه يمزج الكثير من المجموعات السكانية التي تختلف في خصوبتها بشكل واضح (سكان المدن ، وسكان الأرياف ، الأغنياء والفقراء ، الخ . .) ، إذ لا يميز بين طبقاتها المختلفة ومدى تباينها بالنسبة للخصوبة . لكنه أصبح شائعاً ومتعارفاً عليه لدراسة المستوى العام للخصوبة لسهولة تبيانه لها في المجتمع بأكمله على مستوى البلد والاقليم ولسهولة حسابه بالحد الأدنى من البيانات بالمعادلة التالية :.

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الاحياء في السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$ (١٣)

---

(١٣) د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافيه السكان ، ص ١٣٩ .

التوزع الجغرافي للخصوبة في العالم

يتتاب توزع الخصوبة بين دول العالم اختلاف كبير ، إذ يتراوح معدل المواليد فيها بين ١٠ و٥٥ بالألف . ويلاحظ تركز المعدلات المرتفعة في الدول النامية بشكل عام : اميركا اللاتينية (باستثناء الأرجنتين والأرغواي) وافريقيا وآسيا (باستثناء اليابان وتايوان)[١٤] . إنما هذه الدول النامية ذات الخصوبة المرتفعة تشكو من نقص البيانات الإحصائية الحيوية ، الأمر الذي يوجب القيام بحساب تقديري للمعدل فيها . كما أن البيانات المقدمة من هذه الدول النامية كثيراً ما تكون مغلوطة ، وبالتالي مبعثاً للشك في صحتها ، حيث يزيد مثلاً المعدل على ٥٠ بالألف في غينيا والنيجر وساحل العاج وعدد آخر من الدول الافريقية . أما في دول أميركا اللاتينية فالخصوبة المرتفعة مقرونة بتدفق المهاجرين اليها وبانخفاض معدل الوفيات قد أدى إلى ارتفاع كبير في معدل الزيادة الكلية للسكان ، إذ كان عددهم عام ١٩٢٠ /٧٩/ مليوناً فأصبح عام ١٩٧٠ /٢٨٣/ مليوناً ، بمعنى آخر تضاعف عددهم أكثر من ثلاث مرات في نصف قرن[١٥] .

وواضح أن الارتفاع الكبير في مستوى الخصوبة في الدول النامية (التي تشكل ثلثي سكان العالم وترتفع الخصوبة فيها الى ٤٠ بالألف وأكثر) هو أكثر العوامل أثراً في ازدياد سكان العالم على الاطلاق . وفي ذلك يتضح الاختلاف الكبير مع الدول المتقدمة (التي تشكل ثلث سكان العالم وتنخفض الخصوبة فيها الى ٢٠ بالألف وأقل) أكثر من وضوحه بالنسبة لمستوى الوفيات[١٦] .

هذا والجدول رقم -٢- يوضح المقارنة المشار اليها بين الدول المتقدمة والدول النامية على مدى السنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ، حيث واضح أيضاً تميز العالم النامي بالخصوبة المرتفعة التي اقترنت في معظم دوله ، في واقع الحال ، بانخفاض الوفيات الذي كان له الأثر الواضح في الخصوبة . وذلك لأن انخفاض الوفيات تأتى عنه تزايد اعداد الأناث واطالة أعمار من في سن الإنجاب منهن . وبالتالي فمعدلات الخصوبة المرتفعة في الدول النامية مقرونة بمعدلات الوفيات المنخفضة مما يشكل الأسباب الرئيسية وحتى الجوهرية التي نتج عنها تزايد معدل النمو السكاني فيها ، إذ أن الزيادة الطبيعية - الفرق بين المواليد والوفيات - يزيد حجمها ويرتفع معدلها كلما تزايد هذا الفرق بين معدل الولادات والوفيات .

والخلاصة بالإمكان القول ان توزع الخصوبة في العالم بالامكان تقسيمه الى

(١٤) المرجع نفسه ص ١٥٢

(١٥) المرجع نفسه ص ١٥٣ .

(١٦) د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ١٥٣ .

ـمين : الأول نمط الخصوبة المرتفعة في البلدان النامية في قارات افريقيا وآسيا وامي
لاتينية ، والثاني نمط الخصوبة المنخفضة في البلدان المتقدمة في قارات أوروبا وأميـ
ـمالية وأوقيانيا بالإضافة الى الإتحاد السوفييتي كدولة أوروآسيوية واليابان (أ:
ـريطة رقم ـ٩ـ) .

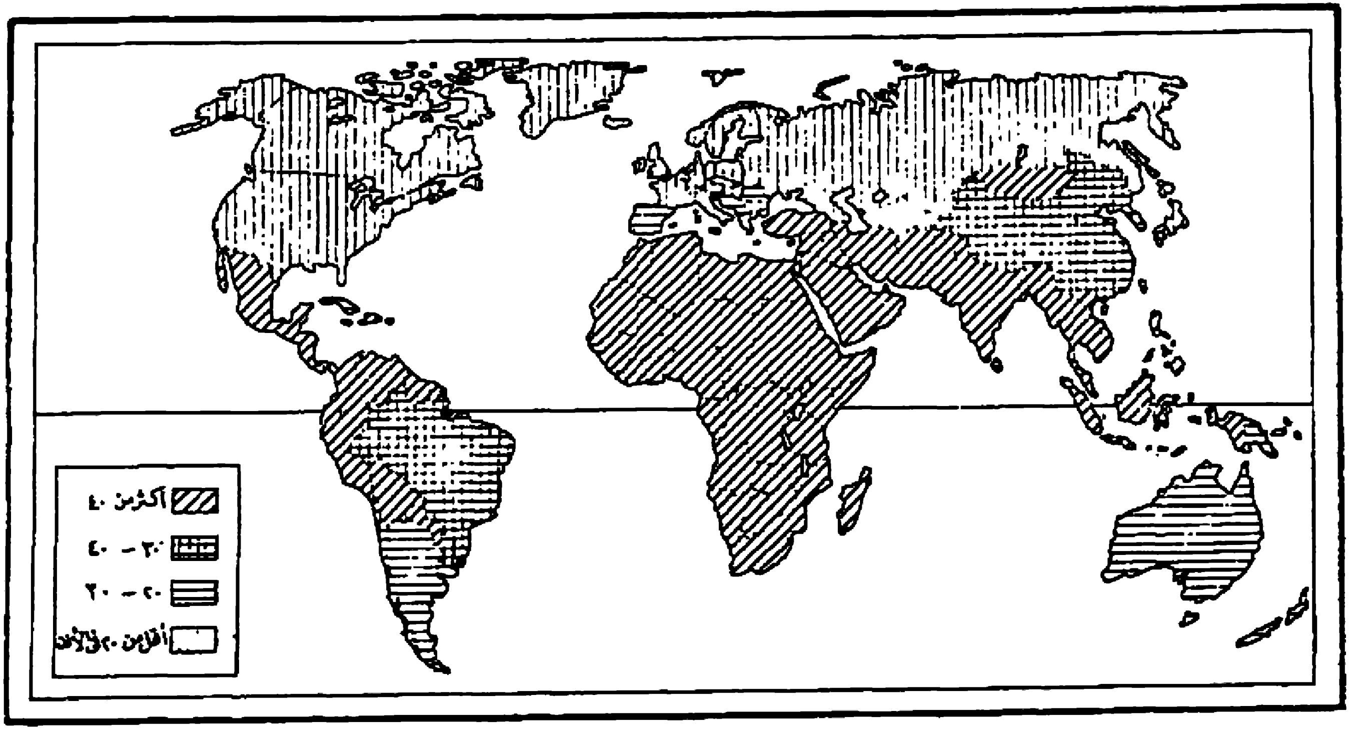
على أنه لا بد قبل الإنتهاء من هذا الموضوع ـ الخصوبة ، من الإشارة الى
بيانات الحيوية لعدد من الدول النامية ، في القارات الثلاث التي تحتضن الد
امية ، والتي تتميز بالدقة، تدل على هبوط المواليد كما يظهر ذلك الجدول رقم ـ٣ـ .

الجدول رقم ـ٢ـ
معدل المواليد الخام في أقاليم العالم في سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٦ (*)
(المعدل في الألف)

الاقليم	١٩٦٠	١٩٧٦
١ ـ العالم النامي :	٤٢	٣٩
أفريقيا	٤٨	٤٨
آسيا (بدون اليابان)	٤١	٣٧
أمريكا اللاتينية	٤١	٣٧
٢ ـ العالم المتقدم :	٢٢	١٦
أوربا	١٩	١٦
أمريكا الشمالية	٢٤	١٥
الأوقيانوسية	٢٤	٢٢
الإتحاد السوفياتي	٢٥	١٨
اليابان	١٧	١٦
جملة العالم	٣٦	٣٣

(*) U.N., Population Bull No. 7 1963, P. 1
U.S. Department of Commerce, p. 11

الخريطة رقم -٩-



معدل المواليد الخام في دول العالم

الجدول رقم -٣-
الهبوط في معدل المواليد في بعض الدول النامية
في الستينات(*)
(عدد وحدات الهبوط في الألف)

القارة	هبوط مؤكد		هبوط محتمل	
آسيا	هونج كونج	(١٥ وحدة أو أكثر)	الصين	(٥ـ٩)
	سنغافورة	(١٥ أو أكثر)	تركيا	(٥ـ٩)
	تايوان	(١٠ـ١٤)		
	كوريا الجنوبية	(١٠ـ١٤)		
	سري لانكا	(٥ـ٩)		
	ماليزيا الغربية	(٥ـ٩)		
أمريكا الجنوبية	بارابادوس	(١٠ـ١٤)	البرازيل	(٥ـ٩)
	شيلي	(١٠ـ١٤)	كولومبيا	(٥ـ٩)
	كوستاريكا	(١٠ـ١٤)	كوبا	(٥ـ٩)
	ترنداد وتوباجو	(١٠ـ١٤)	السلفادور	(٥ـ٩)
	جمايكا	(٥ـ٩)	جواتيمالا	(٥ـ٩)
	بورتوريكو	(٥ـ٩)	فنزويلا	(٥ـ٩)
أفريقيا	موريشيوس	(١٠ـ١٤)		
	مصر	(٥ـ٩)		
	تونس	(٥ـ٩)		

(*) المصدر :
The Population Council Report on population and Family planning . No. 15. January 1974. p. 7

لكنه لا بد من الإشارة في الوقت نفسه إلى أن هذا الإنخفاض في الخصوبة الذي شهده العالم النامي في السبعينات لم يكن كبيراً من جهة ، كما لم يكن مؤكداً في كل الدول النامية من جهة أخرى . ويبدو ، حسب البعض ، أن برامج جمعيات تنظيم الأسرة في هذا العالم الثالث أو النامي هي من أبرز العوامل التي أدت الى هبوط مستوى الخصوبة في دوله . ونكتفي بالنسبة لهذا الموضوع ـ تنظيم الأسرة ، بالجدول رقم ـ٤ـ والخريطة رقم ـ١٠ـ، حيث الإشارة الى الدول التي تأخذ بسياسة برنامج تنظيم الأسرة وتلك التي تشجعها وتلك التي لا تتبعها ، في كل من افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وأوقيانيا . ونكتفي بالجدول وخريطته لاعتقادنا أنه الى جانب هذه السياسة ـ برنامج تنظيم الأسرة (٢٨) النابعة من سياسة تنمية اقتصادية ـ اجتماعية عامة للبلاد ، هناك عوامل أخرى حضارية (مستوى الحياة ، مستوى التعليم ، مستوى الثقافة ، المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، التصنيع ، عمل المرأة ، العيش الريفي والمديني ، نوع المهن ، الخ . .) تلعب دورها في هذا الموضوع الذي لن نخوض فيه لبعده عن جوهر موضوعنا الأساسي العائد للجغرافيا السكانية .

أما فيما يعود للدول المتقدمة فالخصوبة فيها منخفضة على الإجمال وكما أسلفنا .

هذا والعوامل المؤثرة في خصوبة السكان هي وسيطة حسب ديفيس وبلاك (Davis and Blake) وتشكل موضوعاً خاصاً وبعيداً عن موضوعنا الأساسي ـ الجغرافيا السكانية ، لذلك فعلى من أراد التعرف عليها ولو بالعناوين الرئيسية مراجعة الهامش رقم (٢٩) .

وفيات السكان

تعتبر الوفيات من العناصر الهامة في تغيّر السكان بتفوقها على عامل الهجرة ؛ وإذا ما كانت الخصوبة تتقدم عليها ،انما هي أكثر ثباتاً منها ويمكن التحكم في مستواها، بالتقدم الطبي بالدرجة الأولى ، وهو أمر مقبول بشكل عام، أكثر من التحكم الأصعب في الخصوبة وغير المقبول أيضاً بشكل عام ليس إلا . وقد شهدت معظم دول العالم (المتقدمة والنامية) انخفاضاً في مستوى الوفيات للسكان من جراء التقدم الطبي بشكل أساسي . ويرى البعض في ذلك السبب الرئيسي لما يدعى « الانفجار السكاني » ، سمة العالم الحديث ، سيما في الدول النامية ، حيث يجسد التحدي الهائل لمواردها .

هذا ويتركز اهتمام الجغرافي في دراسة الوفيات بأنماط توزعها المكاني وأسبابها الرئيسية وارتباطها بظروف البيئة السائدة . وهو يعتمد في كل ذلك على مقاييس الوفاة التي تعتبر من مؤشرات الأحوال الصحية السائدة في البلاد . والصعوبة هنا تكمن في قلة البيانات عن أسباب الوفيات ، خصوصاً في البلدان النامية . ومقاييس الوفاة تتمثل

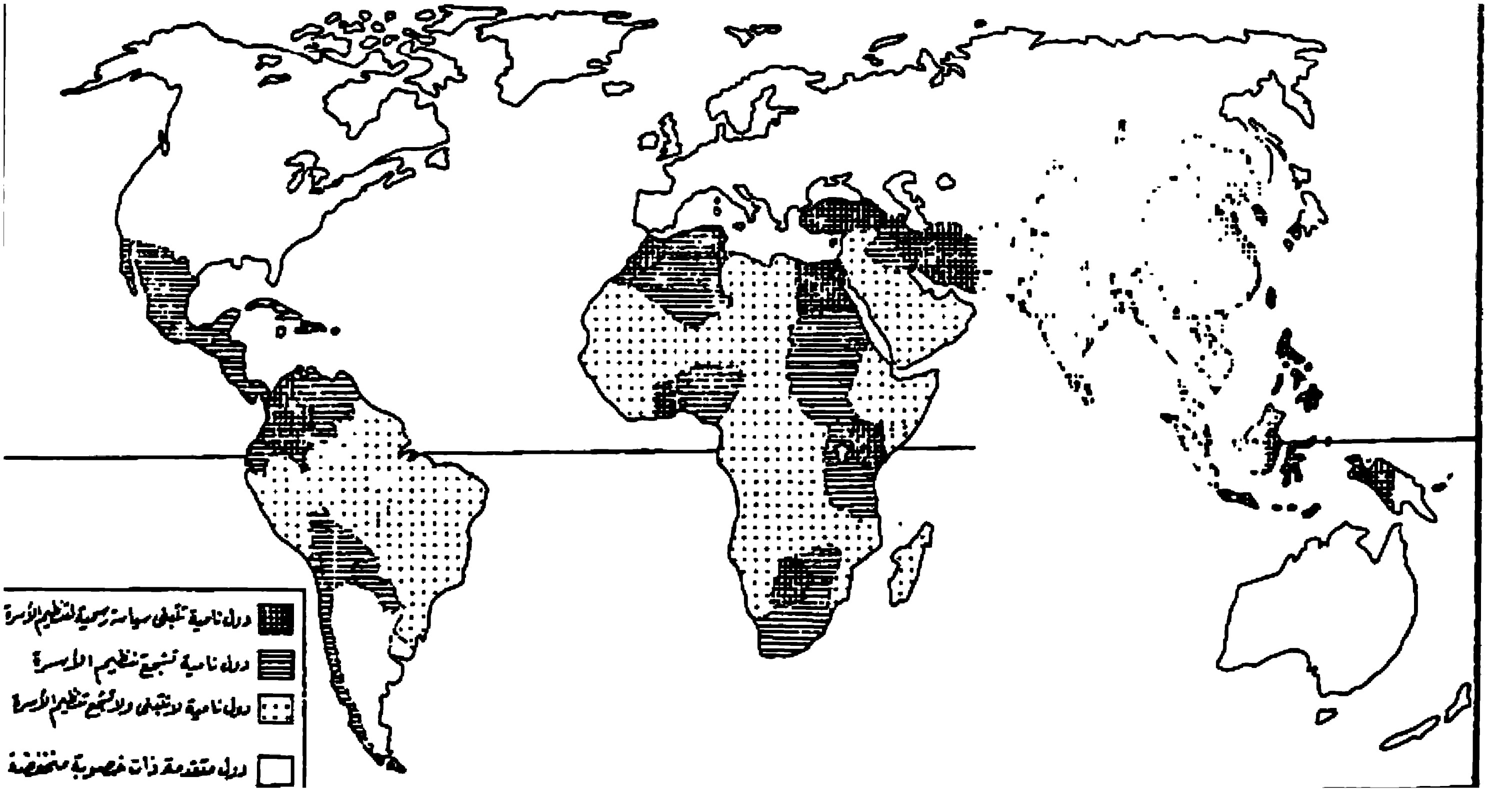
الجدول رقم -٤-

توزيع عدد الدول وعدد السكان في أقاليم العالم النامي

حسب سياسة تنظيم الانجاب سنة ١٩٧٣(*)

السياسة المتبعة		افريقيا	امريكا اللاتينية	آسيا واوقيانيا	الجملة
دول ذات سياسة رسمية لتخفيض معدل النمو السكاني		٧	٦	١٨	٣١
دول تؤيد وتشجع أنشطة تنظيم الأسرة		٩	١٤	٥	٢٨
دول لا تتبع سياسة رسمية ولا تشجع تنظيم الأسرة		٣١	٩	١٩	٥٩
	الجملة	٤٧	٢٩	٤٢	١١٨
		عدد السكان بالمليون (١٩٧٢)			
دول ذات سياسة رسمية لتخفيض معدل النمو السكاني		٧٩	٣٤	١٨٥٧	١٩٧٠
دول تؤيد وتشجع انشطة تنظيم الأسرة		١٤٦	١٢١	٧٤	٣٤١
دول لا تتم سياسة رسمية لا تشجع، تنظيم الأسرة		١٣٨	١١٨	١١١	٣٦٧
	الجملة	٣٦٣	٢٧٣	٢٠٤٢	٢٦٧٨
		النسبة المئوية للسكان			
دول ذات سياسة رسمية لتخفيض معدل النمو		٢٢	١٢	٩١	٧٤
دول تؤيد وتشجع انشطة تنظيم الأسرة		٤٠	٤٤	٤	١٣
دول لا تتبع سياسة رسمية ولا تشجع تنظيم الأسرة		٣٨	٤٤	٥	١٣
	الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) المصدر: The population Council, Ibid, p. 21


دول نامية تتبنى سياسة رسمية لتنظيم الأسرة
دول نامية تشجع تنظيم الأسرة
دول نامية لا تتبنى ولا تشجع تنظيم الأسرة
دول متقدمة ذات خصوبة منخفضة

في معدل الوفيات الخام ومعدل الوفيات العمري النوعي ومعدل وفيات الأطفال الرضّع ثم معدل الوفيات السببي .

وبما أن هذه المقاييس أقرب الى علم السكان منها الى الجغرافيا السكانية فسوف نكتفي بأكثرها شيوعاً واستعمالاً في احتساب النمو الطبيعي للسكان ، عنينا معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الرضّع .

معدل الوفيات الخام (Grude death Rate)

إن معدل الوفيات الخام هو أكثر المقاييس شيوعاً وكما ذكرنا ويحتسب بالمعادلة التالية

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

الواقع إنه الى جانب السهولة في احتساب هذا المقياس والشمولية التي تميزه ، على اعتبار انه يوضح مستوى الوفاة لمجتمع بأكمله في سنة ما ، فإنه لا يخلو من العيب الكبير الذي يتجسد في كونه يمزج مجموعات سكانية واسعة تختلف الوفيات فيما بينها اختلافاً كبيراً واضحاً . وبالتالي من الصعب الوصول الى الدقة على أساس هذا المعدل للوفاة فقط ، ويقتضي الأمر الأخذ بمعدلات أخرى (٣٠) أكثر دقة وتفصيلاً منه ـ معدل الوفيات الخام ـ نكتفي هنا بواحد منها هو معدل وفيات الرضع ، كونه يمثل بؤرة الاهتمام ، سيما في البلدان النامية ، لرفع مستوى معدل الحياة أو أمدها .

معدل وفيات الرضّع (Infant Mortality Rate)

يحتسب هذا المقياس بالمعادلة التالية

$$\text{معدل وفيّات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات الوفاة للأطفال أقل من سنة}}{\text{مجموع عدد المواليد الأحياء في نفس السنة}} \times ١٠٠٠$$

وهو دوماً مرتفع عن معدل الوفيات الخام .

هذا ومعدلات الوفيات تختلف ضمن المجتمع الواحد حسب ارتباطها بتباين التركيب العمري النوعي، الأمر الذي يتأتى عنه المعدل المرتفع لوفيات الذكور على وفيات الأناث في كل الأعمار وفي معظم أقطار العالم . كما هناك تباين في الوفيات بين الجماعات العرقية ، حيث الى جانب العوامل البيولوجية تلعب دورها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (اليابان دولة آسيوية وقد هبط معدل الوفيات فيها الى مستوى مثيله في الدول الأوروبية) . والفوارق العرقية من السمات البينة لظاهرة

الوفيات في بعض المجتمعات ، كما في دول جنوب شرق افريقيا والتي تتجلى في الجدول رقم ـ٥ـ.

الجدول رقم ـ٥ـ

التباين العرقي في الوفيات في جنوب وشرق افريقيا (*)

	معدل الوفيات الخام	معدل وفيات الرضّع
الأوروبيون	٨,٦	٢٠,٤
الآسيويون	٨,٢	٦٨,٤
الملونون	١٦,٣	١٣١,٩

(*) J. Clark, Population Geography, Pergawun Press, London 1969, p. 116

يتضح من الجدول رقم ـ٥ـ التناقض الكبير في الوفيات بين البيض والآسيويين من جهة والملونين من جهة ثانية ، حيث السبب الغالب هو اقتصادي اجتماعي بالإضافة الى التوزيع الجغرافي للسكان غير الافريقيين المتمركزين في المدن التي يتوفر فيها الأطباء والمستشفيات . وهذا أمر ينسحب بشكل عام على معظم المجتمعات ، سيما في العالم الثالث وبشكل خاص بالنسبة لوفيات الرضّع .

التوزع الجغرافي للوفيات في العالم

إن هبوط الوفيات في العصر الحديث عما كان عليه قبلاً سبق إنخفاض الخصوبة في دول العالم . ويعود ذلك للتقدم الحضاري والإجتماعي والاقتصادي الذي انتاب العالم ، سيما في دوله المتقدمة ، بحيث يمكن تقسيم اتجاه الوفيات فيه الى نمطين أساسيين هما : نمط الهبوط في العالم المتقدم ونمط الهبوط في العالم النامي أو الثالث كما يتضح من الجدول رقم ـ٦ـ لمعدل الوفيات الخام .

كما أن الجدول رقم ـ٧ـ مقروناً بالخريطة رقم ـ١١ـ يزيد من وضوح التوزع الجغرافي بعرضه للوحة نمطي معدل الوفيات الخام في العالم ، حيث يتضح أن الدول النامية رغماً عن الهبوط في معدل الوفيات الخام فيها (أنظر الجدول رقم ـ٧ـ) فهو لا يزال أعلى مما هو عليه في الدول المتقدمة . ويعود ذلك الوضع للعديد من العوامل المتشابكة المتمثلة في التخلف الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول النامية وفقر بيئتها المحلية بالإضافة أيضاً ، وحسب رأينا ، الى لجمها عن التقدم أو إعاقتها العائد للإستعمار سابقاً والتبعية الإقتصادية لاحقاً وحالياً

الجدول رقم ـ٦ـ
هبوط الوفيات في العالم(*)

المنطقة	معدل الوفيات الخام حوالي ١٩٣٧	معدل الوفيات الخام حوالي سنة ١٩٧٦
أفريقيا	٣٠ ـ ٣٥	١٩
اسيا	٣٠ ـ ٣٥	١٣
أمريكا اللاتينية	٢٠ ـ ٢٥	٩
اوروبا وأمريكا الشمالية أو الإتحاد السوفييتي واستراليا	١٣	٩
العالم	٢٤ ـ ٢٧	١٣

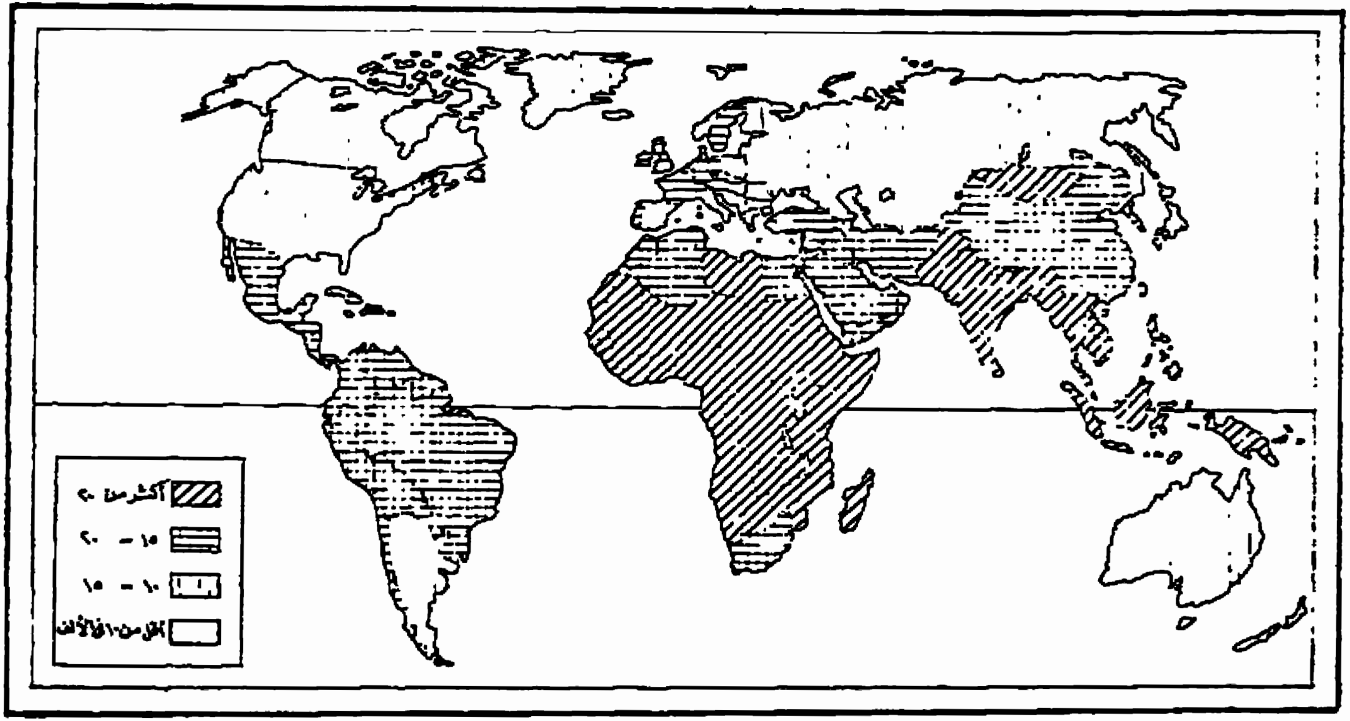
الجدول رقم ـ٧ـ
معدل الوفيات الخام في أقاليم العالم سنة ١٩٧٦(*)

الإقليم	جملة عدد السكان بالمليون	المعدل في الألف
العالم المتقدم	١١٥٤	٩
أوروبا	٤٧٨	١٠
الولايات المتحدة	٢١٧	٩
الاتحاد السوفييتي	٢٥٩	٩
اليابان	١١٤	٦
كندا وأستراليا ونيوزيلندا	٤٥	٩
العالم النامي	٣١٠٣	١٤
أفريقيا	٤٣١	١٩
آسيا باستثناء اليابان	٢٣٣٧٢	١٣
امريكا اللاتينية	٣٤١	٩
جملة العالم	٤٢٥٧	١٣

(*) U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, World Population, 1977, p. 14

(*) United Nations, World Population Trends, 1920- 1947. Population Studies, No. 3 (1949) and Demographic Year book 1971.

الخريطة رقم -١١-



معدل الوفيات الخام في دول العالم

هذا ويلاحظ من الجدول المشار اليه رقم ـ٧ـ وخارطته رقم ـ١١ـ ان افريقيا هي أولى القارات فيما يعود لمستوى الوفيات الذي يصل فيها الى ضعفي مثيله في العالم المتقدم وأكثر من الضعف في أميركا اللاتينية . كما يلاحظ أن مستوى الوفاة في آسيا وافريقيا هو المحدد لمعدل الوفيات في العالم النامي على العموم ، لأنهما تحويان أكثر من ٨٥٪(١٧) من سكان هذا العالم النامي أو الثالث . يضاف الى ذلك التجانس الملحوظ في مستوى الوفاة بين دول العالم المتقدم وتباينه بين دول العالم النامي ، حيث يختلف ما بين ٩ و١٩ بالألف .

أما فيما يعود لوفيات الأطفال الرضع فهي ذات أهمية كبيرة في موضوع الوفيات في أي مجتمع . إذ ترتفع وفيات الرضع في هذه المرحلة الحرجة ـ دون السنة ـ ارتفاعاً ملموساً وتشكل بالتالي الجزء الكبير من مجموع الوفيات ، حيث يشكل الأطفال القاعدة العريضة للهرم على العموم .

وقد كانت وفيات الرضع مرتفعة للغاية (٣١) وحتى القرن التاسع عشر وحتى في الدول التي أصبحت متقدمة (أوروبا). اثما على أثر الثورة الصناعية ثم الزراعية وتأثيرهما في اقتصاد البلاد ومستوى الحياة فيها بدأ معدل هذه الوفيات بالتناقص . وهذا يتضح من الجدول رقم ـ٨ـ حيث يظهر امران : الأول الانخفاض الكبير لوفيات الرضع في كل الدول دون استثناء ، وان كان بنسب متفاوتة ، ثانياً تشابه مستوى وفيات الرضع في الدول النامية مع ما كان عليه في الدول المتقدمة في أوائل القرن العشرين مع فارق لا يتجاوز الستين عاماً .
وتزداد الصورة وضوحاً باقترانها بالخريطة ١٢ العائدة لتوزع وفيات الرضّع في العالم .

بالإضافة الى ما ذكرنا فإن وفيات الرضّع تتأثر بالعديد من العوامل العائدة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاسرة وأيضاً تلك العائدة للمناخ (٣٢) .

الواقع ان تزايد سكان العالم الذي أصبح يرعب البعض لدرجة نعته بالانفجار ، هذا التزايد يشكل مع ذلك التحدي الكبير للشعوب النامية التي اليها يعود السبب الأكبر لهذا « الانفجار السكاني » . ويتجلى هذا التحدي لهذه البلدان بالهوة فيما بين معدل تزايد السكان فيها ومعدل التزايد في التنمية الاقتصادية وتأمين الغذاء ، بشكل خاص في الظروف الراهنة .
هذا ويعود تزايد السكان أولاً وبشكل أساسي الى النمو الطبيعي للسكان وثانياً الى رصيد الهجرة من البلاد واليها . وبناءاً عليه فدراسة الزيادة في السكان القائمة على النمو الطبيعي في بلد ما مما يسهم في تحديد المدة اللازمة لهذا البلد للوصول الى حجم معين في عدد سكانه إذا بقيت معدلات النمو الطبيعي على مستواها (٣٣) .

١٧) د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٢١ .

الجدول رقم ـ٨ـ

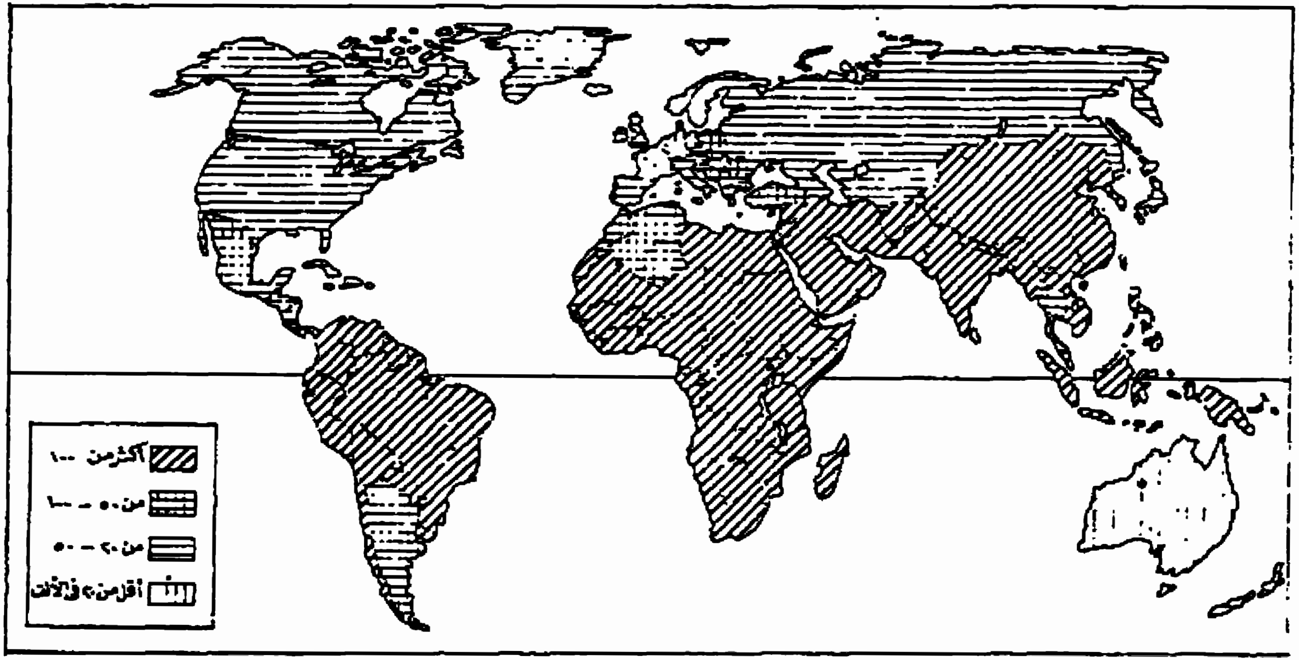
تطور وفيات الرضع في بعض الدول(*)

الدولة	١٨٩٨ ١٩٠٢	١٩١٨ ١٩٢٢	١٩٣٨ ١٩٤٢	١٩٤٨ ١٩٥٢	١٩٥٦ ١٩٦٠	١٩٧٦
السويد	٩٨	٦٥	٣٨	٢٢	١٧	٨
بريطانيا	١٥٢	٨٥	٥٤	٣١	٢٣	١٤
الدانمرك	١٣١	٨٤	٥٤	٣٢	٢٤	١٠
فرنسا	١٥٤	١١٢	٧٣	٥٣	٣٢	١٣
اليابان	١٥٥	١٧٢	٩٦	٥٨	٣٦	١٠
استراليا	١١١	٦٣	٣٩	٢٥	٢١	١٤
الهند	٭(١)	٢١٢	١٥٩	١٢٤	٩٨	١٣٤
شيلي	٣٤٩	٢٥٨	٢١٤	١٤١	١٢٠	٦١
مصر	٭	٭	١٦٠	١٣٢	١١٧	١٠٨
تشاد	٭	٭	٭	٭	٭	٢٠٠
غينيا	٭	٭	٭	٭	٭	٢٢٠

(٭) أ ـ و. ترمبسون ود. لويس ـ مشكلات السكان ـ ترجمة راشد البراوي ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة. ١٩٦٨ ـ ص ٥٥٠ .

ب ـ ٭ بيانات غير متوفرة

جـ ـ U.S. Department of Commerce


أكثر من ١٠٠
من ٥٠ – ١٠٠
من ٢٠ – ٥٠
أقل من ٢٠ في الألف

والجدول رقم -٩- يوضح العدد التقريبي للسنين اللازمة لشعب ما كيما يتضاعف عدد سكانه وفقاً للمعدلات السنوية المختلفة للنمو الطبيعي للسكان . هذا مع افتراض ثبات هذا المعدل الطبيعي لنمو السكان من جهة وعدم وجود رصيد هجرة من لبلد واليه من جهة ثانية . كما تتجلى هذه الصورة في توزعها الجغرافي في الخريطة رقم -١٣-.

الجدول رقم -٩-

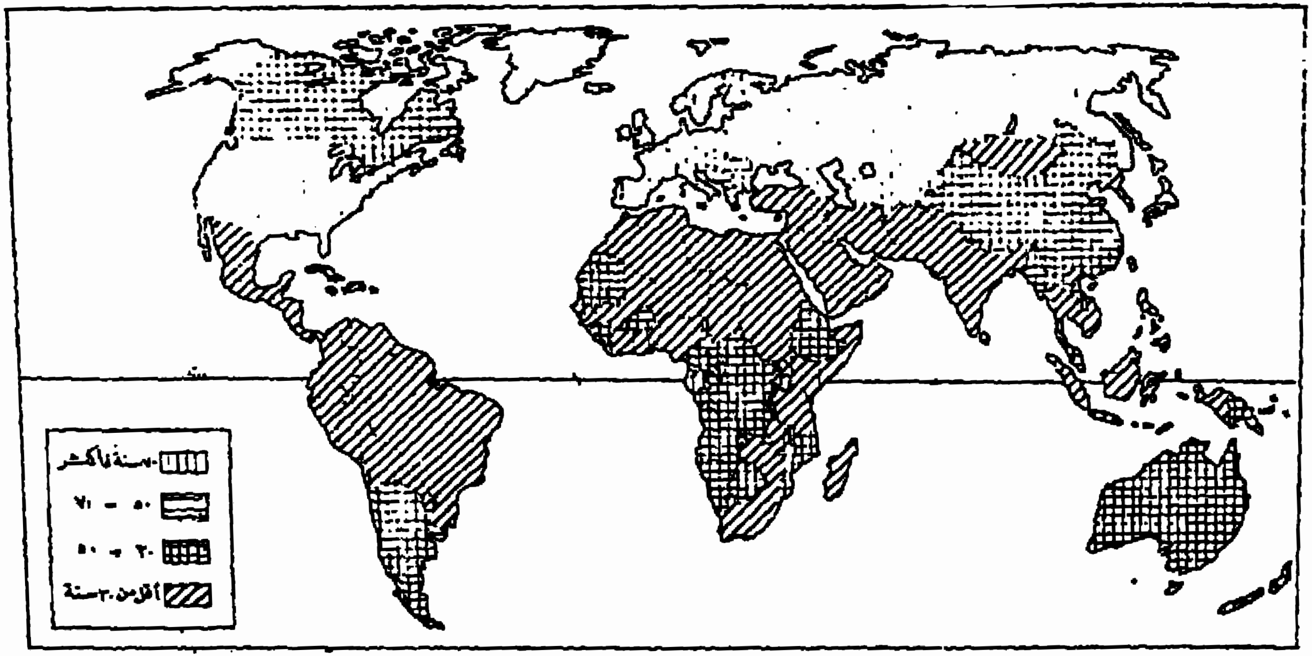
عدد السنين التقريبي اللازم لتضاعف السكان
بالنسبة لمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان(*)

معدل الزيادة الطبيعية في المائة سنوياً	عدد السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان
٣,٠	٢٤
٢,٥	٢٩
٢,٠	٣٥
١,٥	٤٧
١,٠	٧٠
٠,٥	١٤٠

W. Thompson and D. Lewis, Population Problems, p. 11 (*)

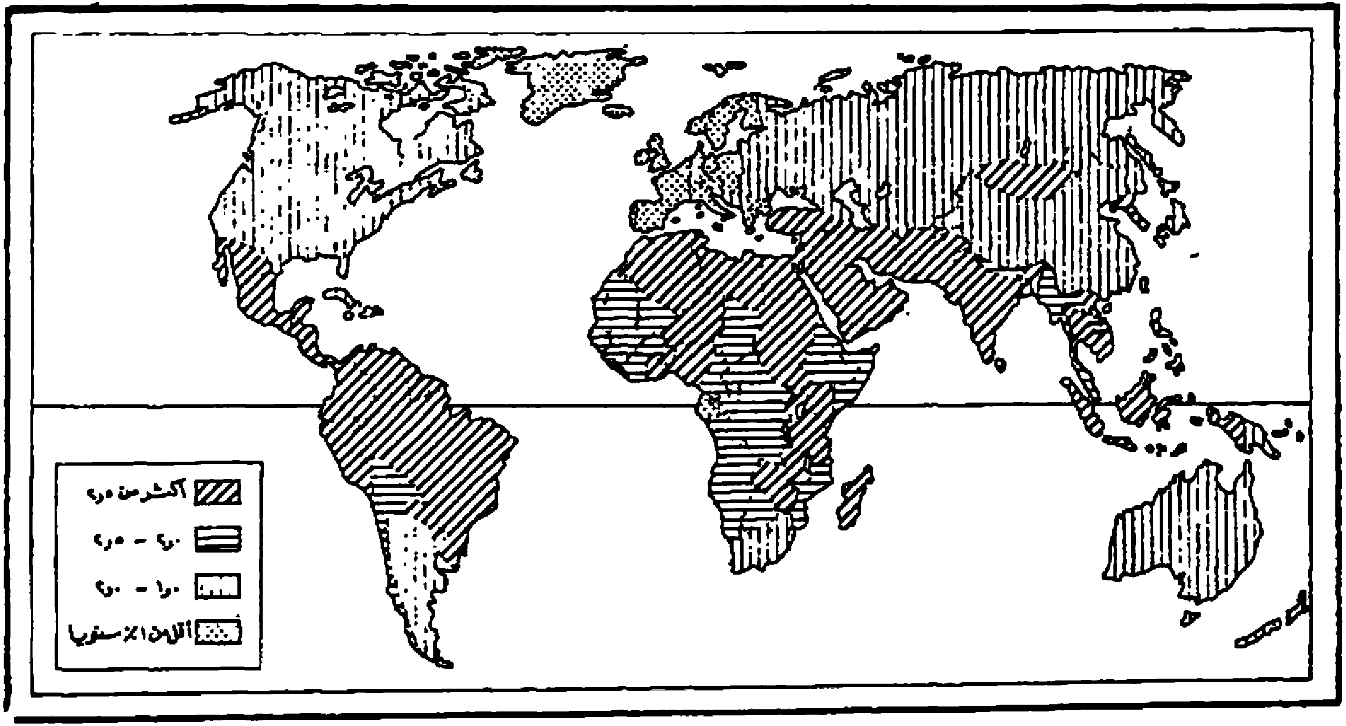
يستخلص من مراجعة معدلات النمو السكاني في العالم سنة ١٩٧٠ ان سكانه تضاعفوا في مدة ٣٥ سنة . على أن هذه المدة تختلف في توزعها الجغرافي على قارات العالم ، تبعاً لإختلاف معدلات النمو الطبيعي للسكان في هذه القارات . فلتضاعف السكان فيها تحتاج أميركا اللاتينية الى ٢٤ سنة وافريقيا الى ٢٧ سنة وآسيا الى ٣١ سنة . أما أميركا الشمالية فتحتاج لهذا الأمر الى ٦٣ سنة والإتحاد السوفييتي الى ٧٠ سنة وأوروبا الى ٨٨ سنة . كما أن أدنى مدة للتضاعف المذكور هي في الباكستان والفيليبين وتايلاند واعلاها في فنلندا والنمسا (٧٥ سنة)[١٨] (أنظر الخريطة رقم -١٤-)

(١٨) د. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، ص ٢٤٤ .



٠سنة فأكثر
٥٠ – ٧١
٣٠ – ٥٠
أقل من ٣٠ سنة

الخريطة رقم -١٤٠-



التوزع الجغرافي لمعدل النمو الطبيعي للسكان في العالم

والنمو السكاني لبلد ما يحتسب على أساس الفرق بين المواليد والوفيات مضافاً اليه رصيد الهجرة ، وذلك بالاستناد الى السجلات المختصة في الموضوع . الى جانب هذه الطريقة الحسابية هناك الطريقة الإحصائية التي تقوم على حساب الفرق في عدد السكان بين أحصائيين شاملين أو تعدادين .

وفيما يعود للنمو الطبيعي للسكان أيضاً يلاحظ فرق كبير بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة ، نجمله في الجدول التالي رقم -١٠- (أنظر أيضاً الخريطتين رقم -١٥- ورقم -١٦-) .

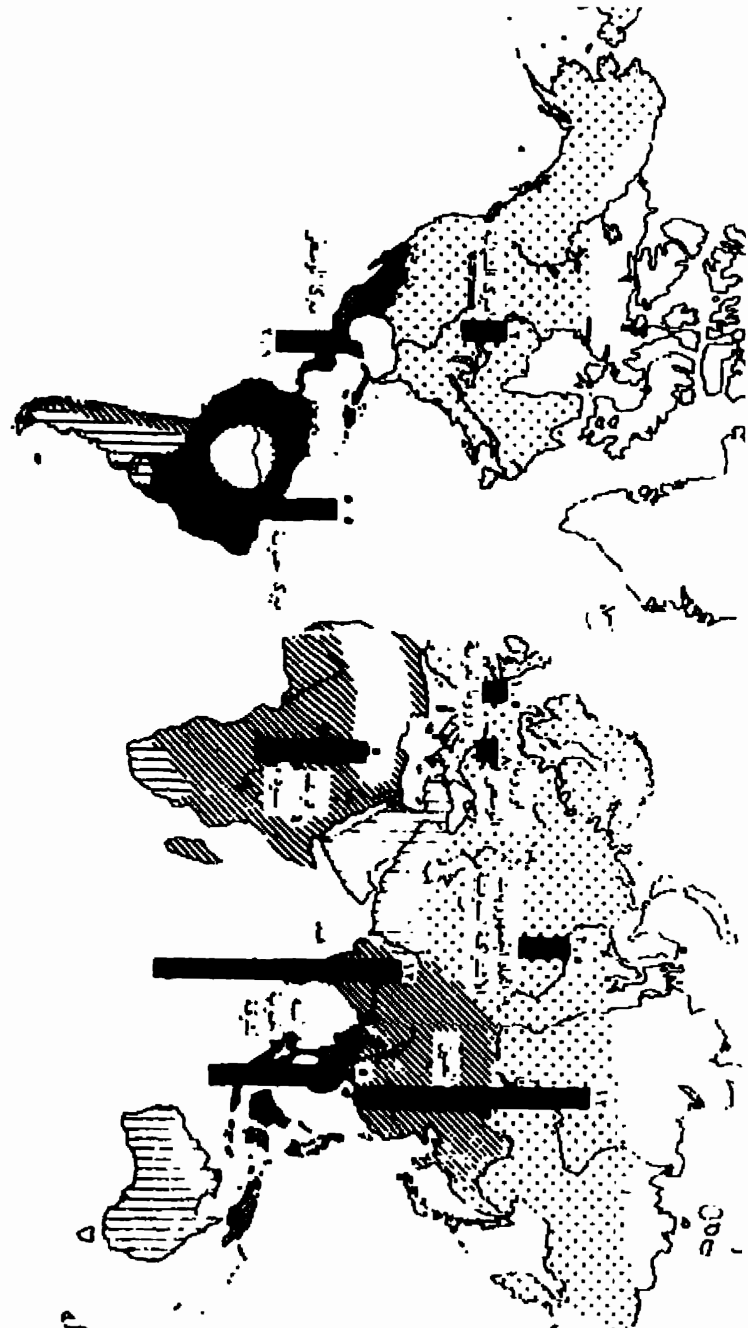
الجدول رقم -١٠-
نسبة النمو الطبيعي لسكان العالم(*)

البلدان	نسبة الولادات (٪)	نسبة الوفيات (٪)	نسبة النمو الطبيعي (٪)
البلدان المتقدمة	١٥ ـ ٢٠	٨ ـ ١٥	٥ ـ ٧
البلدان المتخلفة(**)	٣٥ ـ ٤٥	٢٠ ـ ٣٠	١٥

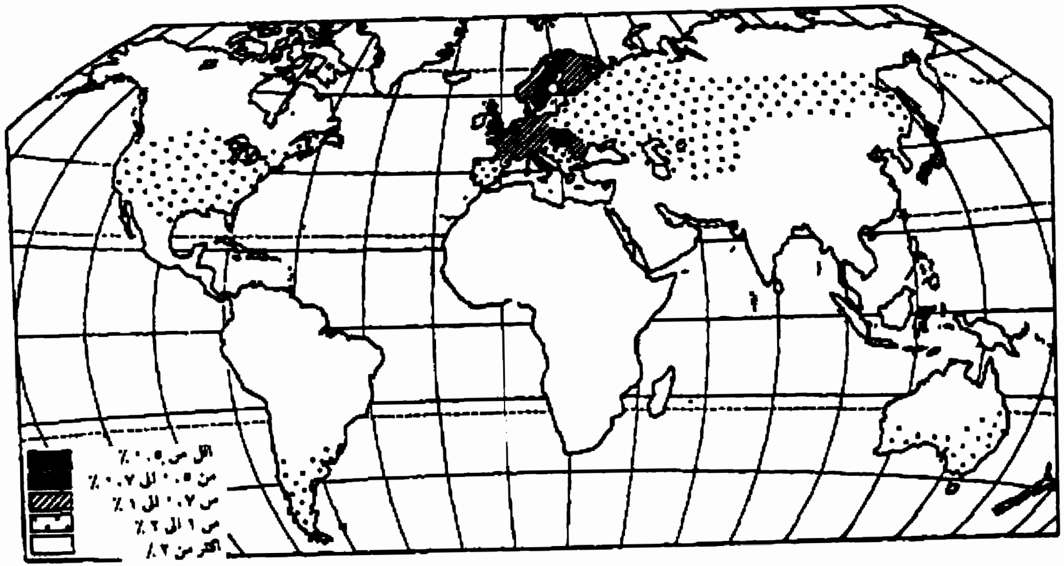
(*) جدول مركب من معطيات الصفحة ٣٦ من كتاب Pierre George. Géographie Economique

(**) ان فقدان المعطيات هنا يحمل على تقدير نسبة للولادات والوفيات في حدود قصوى هي حوالي ٤٠ و٥٠٪ . ويصل الفرق في بعض البلدان الى أكثر من ذلك بكثير ، في مصر مثلاً نسبة الولادات ٤٣٪ . والوفيات ١٥٪ . فتكون نسبة النمو الطبيعي ٢٨٪ ، وفي افريقيا الشمالية تصل هذه النسبة إلى ٣٠٪ ، الخ . .

بالإضافة الى ذلك فالنمو الطبيعي للسكان يختلف من بلد لآخر في نفس كل من هاتين المجموعتين من البلدان التي أشرنا اليهما في الجدول رقم -١٠ -، كما يتغير مع الزمن في نفس البلد الواحد . وبالإمكان التأكد من ذلك بمعاينة الجدول التالي رقم -١١- حيث متوسط الولادات وأيضاً الوفيات وكذلك النمو الطبيعي لكل ألف نسمة من السكان في السنة وفي أكثر البلدان الرأسمالية تقدماً ، كما استعملت للمقارنة أكبر الأرقام في كل من هذه البلدان .



الخريطة رقم - ١٦ -



النمو الطبيعي للسكان في البلدان الصناعية

الجدول رقم ـ١١ ـ
تنوع النمو الطبيعي للسكان في البلدان المتقدّمة(*)

البلدان	السنوات	الولادات (٪)	الوفيات (٪)	النمو الطبيعي (٪)
	المتوسط في السنة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان			
فرنسا	١٩٥٥ ـ ١٩٦٣	١٨	١٢	٦
فرنسا	١٩٣٠ ـ ١٩٣٩	١٦	١٥	٠,٥
فرنسا	١٨٢١ ـ ١٨٣٠	٣١	٢٥	٦
انكلترا	١٩٥٥ ـ ١٩٦٣	١٧	١٢	٥
انكلترا	١٩٢٠ ـ ١٩٣٩	١٥	١٢	٣
انكلترا	١٨٧١ ـ ١٨٨٠	٣٥	٢١	١٤
المانيا الاتحادية	١٩٥٥ ـ ١٩٦٣	١٧	١١	٦
ألمانيا	١٩٣٠ ـ ١٩٤٩	١٧	١١	٦
ألمانيا	١٨٩١ ـ ١٩٠٠	٣٦	٢٢	١٤

(*) ا. ا. ليفر ، الجغرافية الاقتصادية للبلدان الأجنبية ، ص ١٥ .

فكما هو واضح من الجدول المذكور رقم ـ١١ـ فقد كان لكل من البلدان فترة النمو الطبيعي الأكبر ما يكون للسكان ، والتي نلاحظ لكل هذه البلدان في الماضي ، وفي نهاية القرن التاسع عشر ، كما أشرنا الى ذلك آنفاً ، عندما كانت وتائر النمو في أوروبا أقوى منها في المستعمرات ، كالهند مثلاً . وهبوط النمو الطبيعي للسكان يعتبر الخاصة المميزة والمشتركة للبلدان الرأسمالية ذات المستوى المتطور الرفيع ، في عهد الامبريالية . ففي هذه البلدان أصبح النمو الطبيعي للسكان منخفضاً من جراء مستوى الولادات المنخفض للغاية وبالرغم من مستوى الوفيات المنخفض للغاية .

أما في البلدان المتخلفة أو النامية فالصورة عكس ما عرضنا للبلدان المتقدمة . ففي هذه البلدان النامية كبلدان آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية يوجد أنموذج آخر لإعادة انتاج السكان ، فمستوى الولادات المرتفع هنا يؤمن مستوى النمو الطبيعي المرتفع ، وذلك بالرغم من مستوى الوفيات المرتفع . والتنوع الكبير في مؤشر النمو الطبيعي للسكان في مختلف البلدان بالإمكان معاينته في الجدول التالي رقم ـ١٢ـ .

الجدول رقم -١٢-
تنوع النمو الطبيعي للسكان في مختلف البلدان(*)

البلدان	السنوات	المتوسط لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان		
		الولادات (٪)	الوفيات (٪)	النمو الطبيعي (٪)
المكسيك	١٩٥٧ - ١٩٦٣	٤٦	١١	٣٥
الأرجنتين	١٩٥٧ - ١٩٦٣	٢٣	٨,٥	١٤,٥
الشيلي	١٩٥٧ - ١٩٦٣	٣٥	٢٣	٣٠
غانا	١٩٥٥ - ١٩٦١	٥٣	٢٣	٣٠
الكونغو كينشاسا	١٩٥٥ - ١٩٥٧	٤٣	٢٠	٢٣٠
اندونيسيا	١٩٦١	٤٠	٢٠	٢٠
الهند	١٩٦١	٢٨	١٢	١٦
الولايات المتحدة الاميركية	١٩٥٧ - ١٩٦٣	٢٣	٩,٥	١٣,٥
السويد	١٩٥٧ - ١٩٦٣	١٤	١٠	٤
بلجيكا	١٩٥٧ - ١٩٦٣	١٧	١٢	٥

(*) ا. ا. فيتفر ، الجغرافية الاقتصادية للبلدان الأجنبية ، ص ٢٠ .

هذا وطريقة إعادة انتاج السكان تحدد سلفاً تركيب السكان فيها بعد . ففي البلدان المرتفعة الولادات وكذلك الوفيات ، يجري بسرعة استبدال الأجيال ، وهنا فالثقل النوعي مرتفع للأولاد ومنخفض للمسنين ، ومتوسط مدة العمر يتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ سنة .

أما في البلدان المنخفضة الولادات وكذلك الوفيات ، فالوضع بالعكس ، فحصة الأولاد صغيرة في حين أن حصة المسنين كبيرة ، وبالتالي متوسط العمر أطول وبشكل ملحوظ ، مثلاً في انكلترا وفرنسا فإنه يصل الى ما بين ٦٥ و٧٥ سنة .

هذا والشعوب التي تشيخ تنخفض نسبة الولادات فيها وتزداد نسبة الوفيات وهذه نتيجة منطقية . كما أن انخفاض نسبة الوفيات من الأولاد الصغار له أثر ملموس

على زيادة عـدد السكان في حـين أن إنخفاض هـذه النسبة من المسنـين له اثر ضئيل ومؤقت .

تركيب السكان وإهرامات الأعمار

يتنـاول التركيب السكـاني الخصـائص الكميـة (Quantitatives) للسكـان والتي يتمثـل في التركيب العمـري والنوعي (اهـرامات الأعمـار) وكـذلـك المدنية وحجم وتكوين الأسرة وأيضاً التركيب الاقتصادي وأخيراً التركيب العرقي واللغوي والديني . واهتمام الجغرافي بكل ما ذكرنا يساعده على إيضاح ملامح التباين بين الأقاليم وكذلـك الدول وبين الحضر والريف والمجموعات العرقية المختلفة في الدولة الواحدة .

بالنسبة للتركيب العمري ينقسم السكان الى ثلاث فئات عمرية عريضـة (ارقام مطلقة أو نسب مئوية) هي :

١ ـ صغار السن (صفر و١٤ سنة) وتمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني الذي سنرى فيما بعد . وهي غير منتجة وأكثر الفئات تأثراً بعاملي المواليدوالوفيات اللذين مرّا معنا (٣٤) .

٢ ـ متوسطو السن (١٥ ـ ٦٤ سنة) وتمثـل هـذه الفئـة المجمـوعـة المنتجـة في المجتمـع وهي التي تسهم في نمو السكـان وكذلـك الأقدر عـلى الحركـة والهجرة وتعيـل الفئتين الأخريين الأولى والثالثة .

٣ ـ كبار السن (٦٥ سنة فما فوق) وتشمل هذه الفئة أعداداً كبيـرة من الإناث والأرامل ، وهي غير منتجة كالفئة الأولى (٣٥) .

وتنبغي الإشارة إلى وجود نوعين أساسيين للبنيـة العمزويـة . النوع الأول يتميـز بالنسبة المرتفعة للغاية للأشخاص في سن الطفولـة وبالنسبـة المنخفضة لـلأشخاص في سن الشيخـوخة (أنـظر الجدول في الهـامش رقم (٣٥)) . وهذا هـو النوع المنتشر في غالبية البلدان النامية ، حيث المعدل العالي في الـولادات والوفيـات معاً أيضـاً والمعدل المتدني لمتوسط مدة عمر الإنسان . أما النوع الثاني فيتميز بالنسبـة المنخفضة من الأولاد والنسبة المرتفعة من الأشـخاص المسنين (أنظر الجدول في الهامش رقم (٣٥)) . وهـذا هو النوع المنتشر في غالبية البلدان المتقدمة ، كالإتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا وأميركا الشمالية وكذلك اليابان ونيوزيلندا ، حيث المعدل المتدني في الولايات والوفيات وحيث مدة العمر المديد .

وبناءً عليه ففي البلدان النامية نسبة الأشخاص القـادرين على العمـل منخفضة بالنسبة لما هي عليه في البلدان المتقدمة . وعلى العموم إذا ما تعدّت نسبة القادرين على

العمل الـ ٦٠٪ من السكان فتعتبر مرتفعة ومتدنية إذا لم تبلغ الـ ٥٠٪ منهم[١٩] .

أما العمر الوسيط للسكان (Median Ages) فهو وسيلة احصائية لتوزيع فئات السكان حسب السن ، فتقسمهم الى قسمين متساويين أحدهما فوقه والآخر دونه (٣٦) .

وهناك أيضاً نسبة الإعالة التي تتجلى اقتصادياً في اهرامات الأعمار كما سوف نرى ، فهي مرتبطة بالتركيب العمري للسكان وعلى أساس كون كل فرد في المجتمع مستهلكاً في حين المنتجون بعض أفراده . ويؤخذ بالمعادلة التالية لحساب نسبة إعالة الصغار

$$\frac{\text{عدد السكان أقل من ١٥ سنة}}{\text{عدد السكان في المدى العمري (١٥ - ٥٩)}} \times ١٠٠$$

أما نسبة إعالة الكبار فتحسب بالمعادلة التالية

$$\frac{\text{عدد السكان من ٦٠ سنة وما فوق}}{\text{عدد السكان في المدى العمري (١٥ - ٥٩)}} \times ١٠٠$$

والإعالة الكلية (Total dependency Ratio) هي مجموع نسبة الإعالة للصغار مع نسبة الإعالة للكبار . ولتلمس الموضوع رقمياً يراجع الهامش رقم (٣٧) .

أما فيما يعود للتركيب حسب الجنس أو التركيب النوعي ، فرغماً عن أن نسبة الذكور والإناث ليست متباينة تبايناً واسعاً في مختلف المجتمعات ، فهي مهمة لما لهامن نتائج على العمالة والهجرة . فعدد المواليد من الذكور يزيد على مثيلهم من الإناث ونسبة النوع هي ما بين ١٠٤ و١٠٦ عند المولد . وهنا فالهامش رقم (٣٨) يوضح الموضوع فيما يعود لنسبة النوع وكذلك التركيب الجنسي للسكان بأمثلة على النطاق العالمي وفي بعض البلدان المتطورة والنامية . كما تتأثر نسبة النوع بالزيادة أو النقصان ببعض العوامل التي أهمها الأربعة التالية :

١ ـ الهجرة الوافدة والمغادرة لكل من الذكور الإناث .
٢ ـ تباين معدل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين من الأعمار المختلفة .
٣ ـ الأخطاء في البيانات التي يشملها التعداد مثل النقص في تسجيل عدد الاناث .
٤ ـ الحروب التي تؤدي الى زيادة كبيرة في وفيات الذكور.[٢٠] .

---

(١٩) بروك ، سكان العالم ، ص ٣٣ .
(٢٠) د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٤١٥ - ٤١٦ .

الهرم العمري النوعي للسكان أسهل وأوضح أنواع التمثيل البياني لاختلافات التركيب العمري - النوعي بين المجموعات السكانية في الدولة الواحدة أو بين الدول (أنظر المخطط البياني لهرم الأعمار المقارن بين فرنسا ومصر رقم -٥-) .

كما تبغني الإشارة الى أن السكان في أي مجتمع كان يتغيرون بشكل مستمر ، من جراء تغير نسب الفئات العمرية - النوعية المتأتية عن مختلف العوامل الديموغرافية كالولادات والوفيات والهجرة وفوداً ونزوحاً . وبما أن الهرم هو بمثابة الصورة المجمّدة للحركة السكانية في لحظة زمنية معينة هي التاريخ الذي يجري فيه التعداد الذي مكّن بواسطة بياناته من رسمه - الهرم - ، يرى البعض أن الهرم السكاني يمثل صورة التاريخ الديموغرافي لمجتمع ما ، نتيجة مائة عام تقريباً من المواليد والوفيات والهجرة الوافدة والنازحة[٢١] .

وهناك ثلاثة أنواع من اهرامات الأعمار (أنظر المخطط البياني رقم -٦-) .

١ - الهرم ذو القاعدة العريضة والجوانب المرتفعة برفق نحو القمة وينبىء عن مجتمع شاب أو فتي يتزايد السكان فيه بسرعة ويترتب عن ذلك انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي فيه ، وهو على العموم هرم السكان في البلدان النامية أو المتخلفة في العالم الثالث (أميركا اللاتينية، افريقيا ، آسيا) (أنظر المخطط البياني رقم - ٦ - ١ -) .

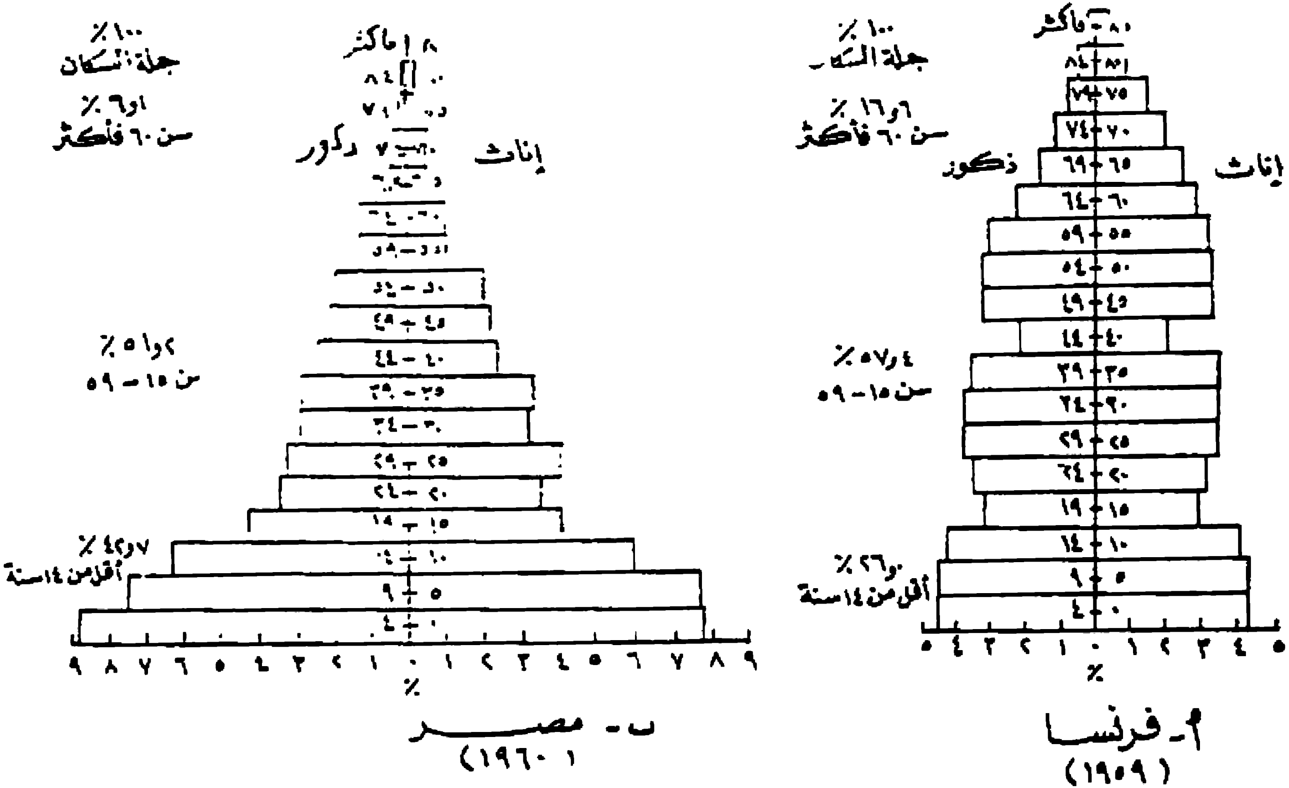
٢ - الهرم ذو القاعدة الضيقة والقمة المحدبة وينبىء عن مجتمع مسن أو هرم والسن الوسيطة مرتفعة فيه، ونسبة الاعالة الكلية منخفضة الى حدودها الدنيا ؛ وهو على العموم هرم السكان في الدول المتقدمة (أوروبا ، آسيا الشمالية الغربية) (أنظر المخطط البياني رقم -٦- ٢-) .

٣ - الهرم ذو القاعدة المتوسطة وهو يشبه الجرس ويعتبر وسطاً بين الهرمين الفتي والمسن (١ و٢) . وهو على العموم هرم السكان في البلدان المتقدمة التي جرى فيها تغير واضح في السكان (الولايات المتحدة الاميركية ، كندا) (أنظر المخطط البياني رقم -٦-٣-) .

---

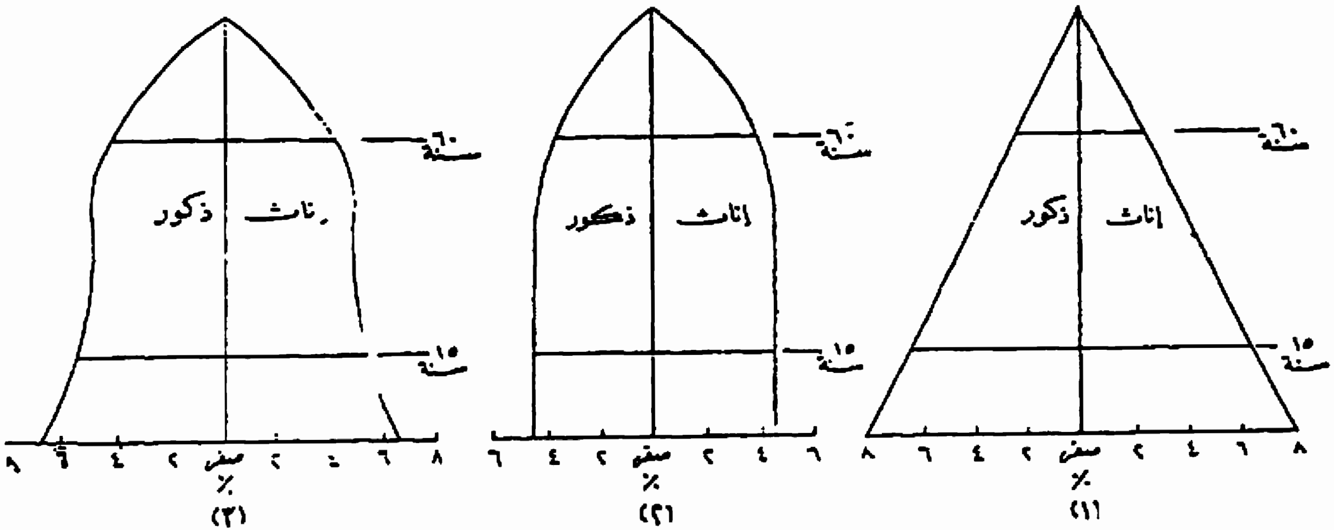
(٢١) W. Thompson and D. Lewis . population problems

المخطط البياني -٥-



الهرم العمري النوعي للسكان في فرنسا ومصر

المخطط البياني رقم - ٦ -



النماذج الرئيسية للأهرام العمرية النوعية للسكان

هذا وبما أن الهرم هنا هو بمثابة الصورة ، فللحصول على شبه الفلم نلجأ الى علة إهرامات تعكس التطور في التركيب العمري والنوعي للسكان خلال مرحلة زمنية معينة ، الأمر الذي تعكسه مجموعة مخططات الهامش رقم (٣٩) .

إنما يبقى الأهم وهو المغزى الإقتصادي لهذه الاهرامات .

لذلك لا بد من التوقف عند المغزى الاقتصادي لتركيب السكان حسب العمر وحسب الجنس ، وهو ما يعبر عنه باهرامات الاعمار (التي استعرضنا ونوجز فيما يلي) ، التي تدل في الوقت نفسه على نوعية الشعوب التي تمثل ، هل هي شعوب فتية أم شعوب شائخة ؟ هذا ومجموع العوامل العائدة للولادات والوفيات مع الهجرة من والى البلاد ، كل هذه إذا ما أضيفت لها الحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية الخ . . . . تعطي تركيب السكان حسب العمر والجنس ، والذي يعبر عنه بيانياً بأهرامات الاعمار . وهنا فالهرم ذو القاعدة العريضة دليل على نسبة مرتفعة للولادات ، وبالتالي زيادة للسكان خلال عشرات عشرات السنين ، إذا لم تحصل عوامل طارئة كالحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية . هذا في حين أن الهرم ذا القاعدة الضيقة والمتوج بمجموعة مسنّة من السكان دليل على أن الشعب في حالة الشيخوخة ويتناقص عددياً مع الزمن (أنظر المخطط رقم -٦-) .

إنما الأهم هو التفسير الاقتصادي لهذه الاهرامات . فهذه المخططات البيانية تعطي صورة عن توزع السكان ، حسب فئات الاعمار ، من قادرة على العمل وغير قادرة . وهنا ، من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، فالجزء غير القادر على العمل من السكان تكون إعالته على عاتق الجزء القادر على العمل من السكان . كما أنه يجب التفريق بين المسنين الذين أصبحوا في سن لا تسمح لهم بالعمل والأولاد الذين تنتظرهم إمكانية العمل . وهنا ، فإلى جانب مفهوم عدد المتجين ـ ومن سيضافون اليهم مع الزمن ـ وعدد المستهلكين ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار توقعات عرض العمل في المستقبل أو ما يعبر عنه بفرص العمل ، وكذلك إعداد فئات الفنيين من العمال بالنسبة لحاجات الاقتصاد الوطني واحتياطي اليد العاملة المستقبلية الممثلة بالشباب . وهنا لا بد من الاشارة الى الحروب التي تضرب الشباب الذكور من السكان ـ باستثناء حصار المدن وتهديمها الجماعي ـ والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار أيضاً عند دراسة اهرامات الاعمار .

السكان العاملون

ويعتبر التركيب الاقتصادي للسكان من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان ، إذ يمكّن من معرفة ملامح النشاط الاقتصادي ودور عناصره المختلفة وعلاقتها بالبيئة الجغرافية ، ومن ثم الوقوف على نسبة العمالة القائمة في البلاد

وحجمها وأهميتها وخاصياتها المختلفة وكذلك معرفة معدلات البطالة وتوزعها حسب العمر وحسب الجنس وحسب المهنة الخ .. كما أن تحليل التركيب الاقتصادي للسكان يمكّن من معرفة حجم القوى العاملة في المستقبل بالاستناد الى اتجاه معدلات التغيير المحتملة في النمو السكاني وخصائص السكان الاجتماعية ودور الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان .

هذا والسكان الناشطون اقتصادياً (Economically Active population) هم « الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لانتاج السلع الاقتصادية والخدمات ، ويتضمن ذلك ليس فقط العاملين وقت إجراء التعداد ، بل كذلك المتعطلين (في حالة البطالة ـ المؤلف) ، أي القادرين على العمل والباحثين عنه . وإذا وجد فرد يسهم بطريقة أو بأخرى بمجهود انتاجي للمجتمع فإنه يمكن تصنيفه ضمن الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي وإلا اعتبر ضمن الأفراد المعولين »(٢٢).

وبناءً عليه فالسكان في المجتمع ينقسمون إلى أفراد داخلين في القوة العاملة (العاملين فعلاً والذين هم في حالة البطالة) وأفراد خارجين عن القوة العاملة ـ ذوي الأعمال التي لا تسهم في إنتاج السلع والخدمات ، كربات البيوت والطلبة وغير القادرين على العمل ، كالعجزة من جراء إعاقة أو مرض ، والأطفال دون سن السادسة والمتقاعدين وكبار السن فوق الخامسة والستين ما داموا لا يمارسون عملاً مثمراً(٢٣).

والتركيب العمري هو من أبرز العوامل الديموغرافية المؤثرة في القوة العاملة ، الى جانب العوامل الاجتماعية بالطبع . ففي البلدان النامية تميل نسبة السكان العاملين الى الإنخفاض ، الأمر الذي يؤدي الى تزايد أعباء الإعالة لافرادها لارتفاع نسبة الأطفال ؛ إنما الصغار وكبار السن يسهمون فيها ـ البلدان النامية ـ بدور كبير في النشاط الاقتصادي وكذلك الإناث ، سيما في الزراعة ، حيث يعملن مع أزواجهن وأحياناً بدلاً عنهم ، في بعض الدول الافريقية . وبالتالي ترتفع نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي لشمولها الأطفال والإناث والمسنين . والصورة هي عكس ذلك بالنسبة للدول المتقدمة .

هذا ودليلنا الاحصائي لما ذكرنا الآن هو أنه على الإجمال فإن نسبة النشاط

---

(٢٢) الأمم المتحدة ـ العوامل الديموغرافية والقوة البشرية ، التقرير الأول : الانماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي (ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٦ .

(٢٣) U.N. Methods of Analysis Census Data on Economic Activities of population, New-York 1968, p. 2-5

الاقتصادي العام للذكور في فئات الأعمار ما بين ١٥ سنة وأكثر حتى ٦٥ سنة هي حوالي ٧٢٪ في الدول الصناعية ، في حين تصبح حوالي ٧٨٪ في الدول الزراعية . وذلك استناداً للجدول رقم -١٣- . يضاف الى ما ذكرنا أن معدل النشاط الإقتصادي للإناث يختلف فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية ، حسبما هو في الجدول رقم -١٤-.

الجدول رقم -١٣-

توزيع معدلات النشاط للذكور حسب العمر في بعض الدول الصناعية والزراعية(*)

فئة السن	نسبة النشاط في الدول الصناعية	نسبة النشاط في الدول الزراعية
١٠ - ١٤	٪٤,١	٪٢٣,٩
١٥ - ١٩	٪٧٢,٤	٪٧٨,٤
٢٠ - ٢٤	٪٩١,٥	٪٨٩,٢
٢٥ - ٣٤	٪٩٦,٧	٪٩٦,٣
٣٥ - ٤٤	٪٩٧,٦	٪٩٧,٥
٤٥ - ٥٤	٪٥٩,٩	٪٩٦,٣
٥٥ - ٦٤	٪٨٥,٦	٪٩١,٦
٦٥ وأكثر	٪٣٧,٨	٪٧٠,١

(*) U.N. , Methods of analysis census Data on economic activities of population . New York, 1968, pp. 22-25.

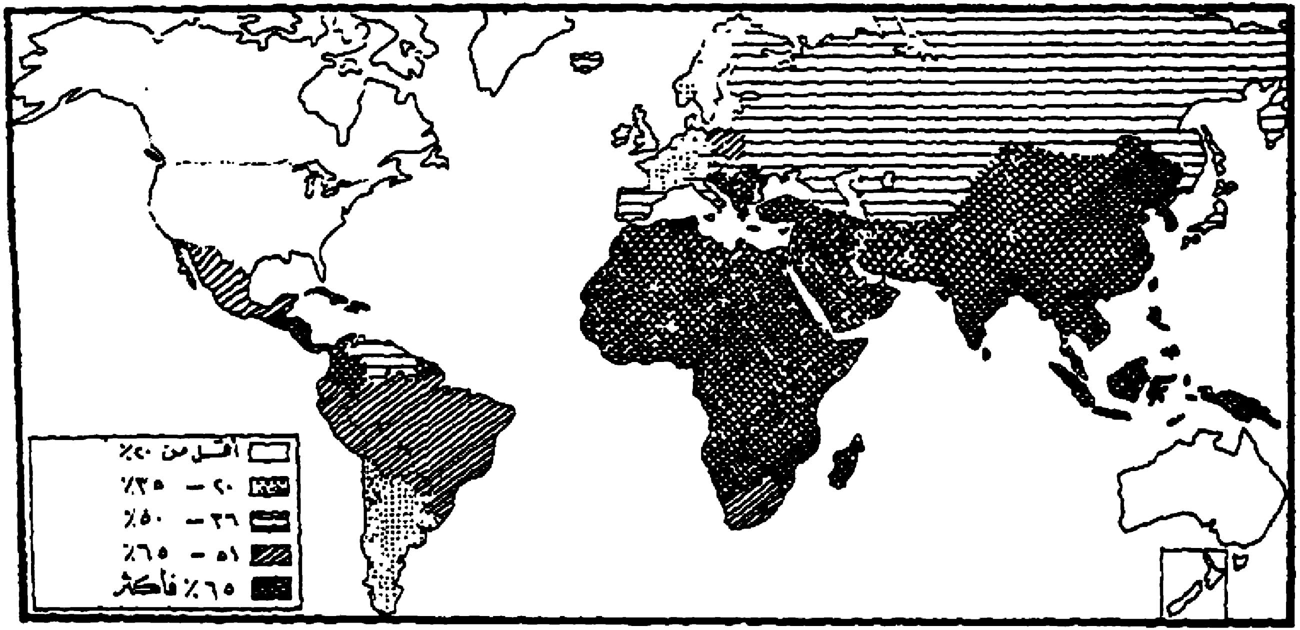
الجدول رقم -١٤-
نسبة معدلات النشاط الاقتصادي للإناث
في الدول المتقدمة والمتخلفة (*)

فئة السن	الدول الصناعية	الدول المتخلفة
١٠ - ١٤	٢,٤٪	١٠,٢٪
١٥ - ١٩	٥٣,٦٪	٣٠,٩٪
٢٠ - ٢٤	١٥,٩٪	٣١,٥٪
٢٥ - ٣٤	٣٠,٣٪	٢٩,٩٪
٣٥ - ٤٤	٢٨,٣٪	٣٠,٦٪
٤٥ - ٥٤	٢٨,١٪	٢٨,٩٪
٥٥ - ٦٤	٢٠,٨٪	٢٣,٧٪
٦٥ وأكثر	٧,١٪	١٤,٣٪

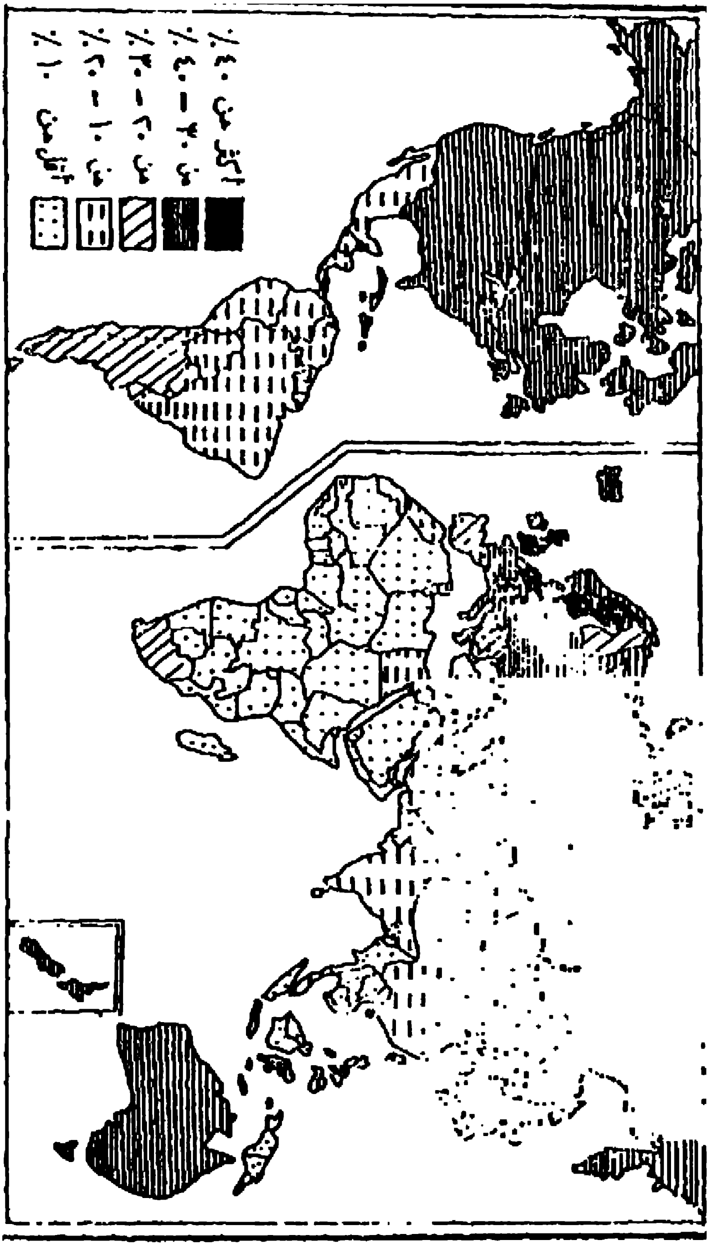
(* U.N. : Methods of analysis Census Data on economic activities of population, p. 22- 25

هذا والسكان العاملون موزعون بين القطاعات الثلاثة لاقتصاد البلاد . كما أن نسبة العاملين في الزراعة من القطاع الأولي الى مجموع القوى العاملة ، هذه النسبة تختلف حسب البلدان (متخلفة ، نامية ، متقدمة) وحسب نوع الزراعة (للإنتاج المنزلي ، للإنتاج البضاعي) ، الأمر الذي لن ندخل في تفاصيله ، ونكتفي لإيضاحه بخريطة توزعه الجغرافي رقم -١٧- فقط . أما نسبة العاملين في مختلف أنشطة القطاع الثاني (صناعة ثقيلة ، صناعة تحويلية ، بناء، الخ . .) الى مجموع القوى العاملة ، فبنفس الرؤيا الاجمالية لما سلف تتضح من خريطة توزعها الجغرافي رقم -١٨-. والآن فالقطاعان الأولي والثناني يشكلان قطاعي أنشطة الانتاج المادي في المجتمع ، في حين يشكل القطاع الثلاثي أنشطة الانتاج غير المادي (تجارة ، نقل ، خدمات مختلفة) . كذلك هنا وبنفس الرؤيا فإن نسبة العاملين في هذا القطاع - الثلاثي - الى مجموع القوى العاملة تتلخص في توزعها الجغرافي في الخريطة رقم -١٩-.

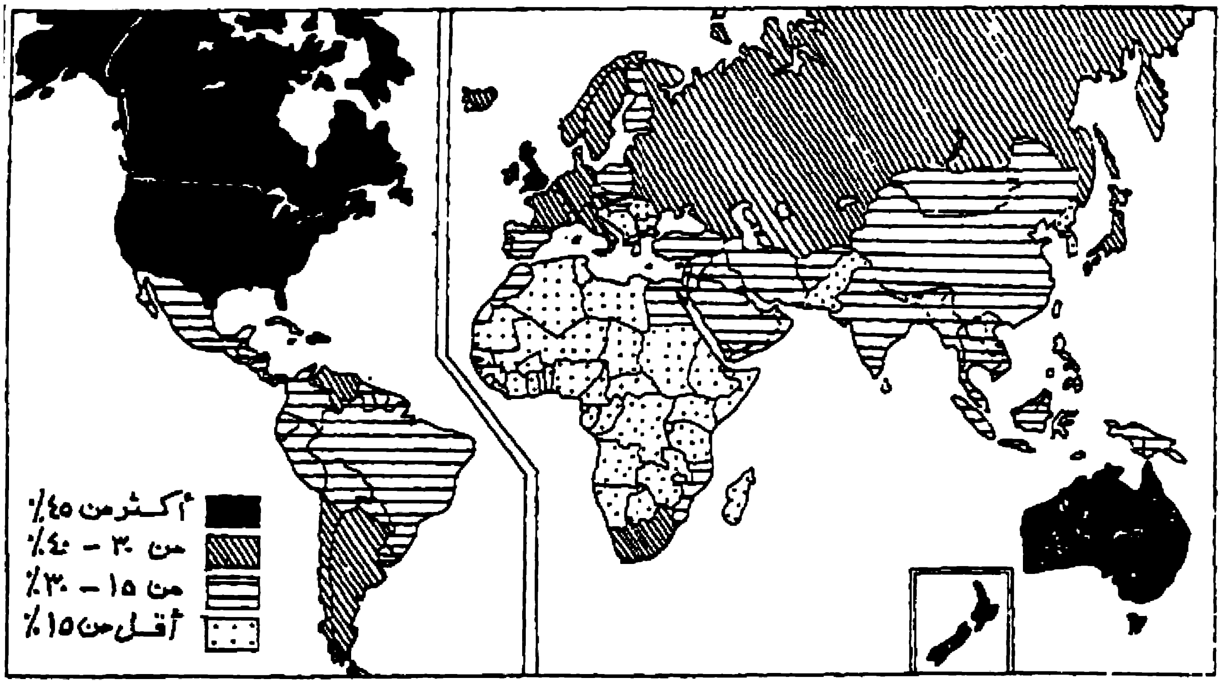
الخريطة رقم -١٧-



نسبة العاملين بالزراعة من جملة القوى العاملة في العالم



أكثر من ٤٠ ٪
من ٣٠ – ٤٠ ٪
من ٢٠ – ٣٠ ٪
من ١٠ – ٢٠ ٪
أقل من ١٠ ٪



أكثر من ٤٥٪
من ٣٠ - ٤٠٪
من ١٥ - ٣٠٪
أقل من ١٥٪

وطالما نحن بصدد العمال والعمالة وتوزعها الجغرافي الخرائطي وتوقعات فرص العمل التي جرى الحديث عنها بمناسبة استعراض اهرامات الاعمار ، لا بأس من تسطير بعض الشيء عن السكان العاملين ، سيما ونحن نعرف أن العمال هم القوة الانتاجية الرئيسية ويلعبون دوراً هاماً مقرراً في عملية الانتاج . فحسب تقديرات منظمة هيئة الأمم وفي سنة ١٩٦٠ شكل السكان العاملون ١,٣ مليار نسمة أو ٤٣٪ من سكان العالم . وثلثا هؤلاء السكان العاملين ، أي ٨٥٠ مليون إنسان ، يعيشون في البلدان النامية والثلث ، أي ٤٤٧ مليون إنسان ، في البلدان المتقدمة اقتصادياً . هذا ويتوقع أن يزداد عدد العاملين في السنوات العشرين القادمة ، أي في الثمانينات ، بحوالي ٣٠٠ مليون نسمة (سنة ١٩٨٠)[٢٤] .

وفي البلدان الإشتراكية ، حيث يعيش ١,٢ مليار إنسان ، أو ثلث البشرية ، فإن العمالة الكاملة والعقلانية هي مبدأ عام ينطلق من حق كل مواطن في العمل الذي يضمنه له الدستور وتضمنه أيضاً علاقات الإنتاج الاشتراكية .

إنما الى جانب التركيب العمري والنوعي والاقتصادي للسكان ، والذي استعرضنا بشكل موجز مقروناً قدر الإمكان بتوزعه الجغرافي الخرائطي في إطار الجغرافيا السكانية ، هناك أيضاً التركيب، حسب الحال المدنية ، بمعنى الزواجية والتركيب اللغوي والتعليمي والتركيب الديني ثم تركيب السكان حسب الجنسية وحسب نمط السكن (ريفي أم حضري) . لن ندخل في هذه التفاصيل التي أتينا على البعض منها وبالشكل الخرائطي في القسم الثاني - الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا في فصل الجغرافيا البشرية (التركيب اللغوي والديني) وسوف نستمر بالنسبة للبعض الأخر بمجرد ذكر العناوين - لهذه التراكيب السكانية ، الأقرب الى الجغرافيا البشرية ، في المدرسة البورجوازية وأيضاً الجغرافيا الاجتماعية فيها وكذلك للعلوم العائدة لها وخصوصاً الى علم السكان كجامع لها ، منها الى الجغرافيا السكانية .

الحالة المدنية (الزواجية)

وهي تعني التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجين والسكان المترملين والسكان المطلقين . وهنا فإن التركيب العمري ونسبة النوع مما له التأثير المباشر على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات الأربع المذكورة والتي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دورها الفعال في رسم إتجاهاتها

---

(٢٤) هذه المعطيات الإحصائية مأخوذة من « برنامج العمالة العالمي » مكتب العمل الدولي ، جنيف ١٩٦٩ ، ص ٢٢ - ٤٠ ، نقلاً عن جغرافية القوى العاملة في البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ، تأليف جماعة من الأساتذة بإشراف وتحرير م . ا . دولوسوفوي ، منشورات الفكر ، موسكو ١٩٧١ ، الملاحظة ص ٣ (فيما بعد برنامج العمالة العالمي ، دولوسوفوي ، ص) ، (باللغة الروسية)

وبالتالي فالحالة المدنية ديناميكية ودائمة التغيير وتعكس في ذلك تغير الظروف المجتمعية بعديها الاقتصادي والاجتماعي . كما لدراسة معدلات الزواج والطلاق أهمية كبيرة في التحليل الديموغرافي وأيضاً التوزيعات النسبية لحالات الزواج ، حسب العمر لارتباطها العضوي بأعداد المواليد السنوي وما يتأتى عن ذلك من نتائج مباشرة في النمو السكاني والأعباء الاقتصادية التي على المجتمع تأمينها لسكانه . هذا الى جانب ظاهرة الطلاق التي هي من الظاهرات الاجتماعية التي تستلزم وتوجب التحديد والحصر ما أمكن لنتائجها السلبية على حياة السكان الاجتماعية بشكل خاص . والأرقام المطلقة لعدد عقود الزواج السنوية ذات دلالة معبرة عن ما يقع من حجم مستجد على عاتق الإسكان سنوياً . هذا بالإضافة الى الإسهام الأكيد للأمر الجديدة في زيادة المواليد في الأمد القريب ، وبالتالي تزايد الأعباء على الأنشطة الاقتصادية المختلفة لقطاع الخدمات (الصحة، التعليم ، المواصلات ، التموين ، الخ . .) (٤٠) .

تركيب السكان حسب الحالة التعليمية ـ الأمية

أما تركيب السكان حسب الحالة التعليمية فيهتم بمعرفة السكان الذين بلغوا سن العاشرة والخامسة عشرة فأكثر حسب درجة الالمام بالقراءة والكتابة ، مع الأخذ بعين الاعتبار هنا العمر والنوع . وهذه المعلومات أو المؤشرات يؤخذ بها في التعدادات السكانية وتعكس مستوى التطور الثقافي والاجتماعي ، بكلمة الحضاري ، كما تمكن من التنبؤ بالإتجاهات التعليمية في المستقبل وفقاً لما هو مخطط له أم لا . كما أنها مفيدة في التخطيط لمحو الأمية .

إذن وقبل الانتقال الى توقعات السكان في المستقبل نستكمل البحث في الموضوع بإلمامة عن الأمية ، الشديدة الانتشار بشكل خاص في بلدان العالم الثالث . فحسب معطيات الأونسكو حوالي ٤٠ ـ ٤٥٪ من سكان العالم أميون . ونسبة الأميين من السكان في عمر ١٥ سنة فما فوق هي ٦٠ ـ ٦٥٪ في أطراف آسية و٤٠ ـ ٤٥٪ في أميركا الجنوبية و٨٠ ـ ٨٥٪ في افريقيا[٢٥] .

ونسبة الأمية مرتفعة إذن بشكل خاص في البلدان المتخلفة كما رأينا والمستعمرات التي تحررت حديثاً . ففي أنغولا تبلغ نسبة الأميين ٩٠ ـ ٩٥٪ من السكان وفي الباكستان ٨١٪ والهند ٧٦٪ . أما في البلدان الرأسمالية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية فنسبة الأميين من السكان غير مرتفعة ، ففي ايطاليا تصل الى ١٤٪ وفرنسا ٤٪ والولايات المتحدة الاميركية ٢٪ (٧٪ بين غير البيض) . وتنخفض هذه النسب في معظم البلدان الاشتراكية حيث يعار اهتمام خاص للتعليم الشعبي ، الذي مهد له

(٢٥) هذه المعطيات مأخوذة من برنامج العمالة العالمي ، نقلاً عن كولوسولوي ، ص ٤٠ .

على أثر الثورة بمحو الأمية الوظيفي[٢٦] (أنظر الجدول رقم -١٥- والخريطة رقم -٢٠-) .

هذا وتنبغي الإشارة الى أهمية دور محو الأمية وبالتالي أهمية التعليم في عملية الإنماء الإقتصادي والتقدم الاجتماعي . فالتطور الاقتصادي في مختلف القطاعات لا يمكنه التقدم من دون اناس متعلمين كالعلماء والأخصائيين والتكنولوجيين والفنيين وغيرهم ممن تحتاج اليهم برامج الانماء الاقتصادي ، سيما في البلدان المتخلفة ، الأمر الذي يفترض تخصيص جزء محترم من الدخل الوطني لقضايا التربية والتعليم والتخصص .

الجدول رقم -١٥-
نسبة الأمية الى مجموع السكان من ١٥ سنة وما فوق في أوائل الثمانينات(*)

الدولة	السعودية	الهند	أنغولا	المغرب	السنغال	السودان	اسبانيا
النسبة المئوية	٨٥	٦٤	٩٥	٨٦،٣	٩٠	٩٠	١٢
الدولة	السلفادور	هوندوراس	اليونان	إيطاليا	السويد	اليمن ش.	غواتيمالا
النسبة المئوية	٣٨	٤٠	١٨	٢	صفر	٩٠	٦٥
الدولة	يوغسلافيا	بلجيكا	لبنان	أوستراليا	موريتانيا	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي
النسبة المئوية	١٥	١	٢٤	صفر	٨٣	٣	صفر

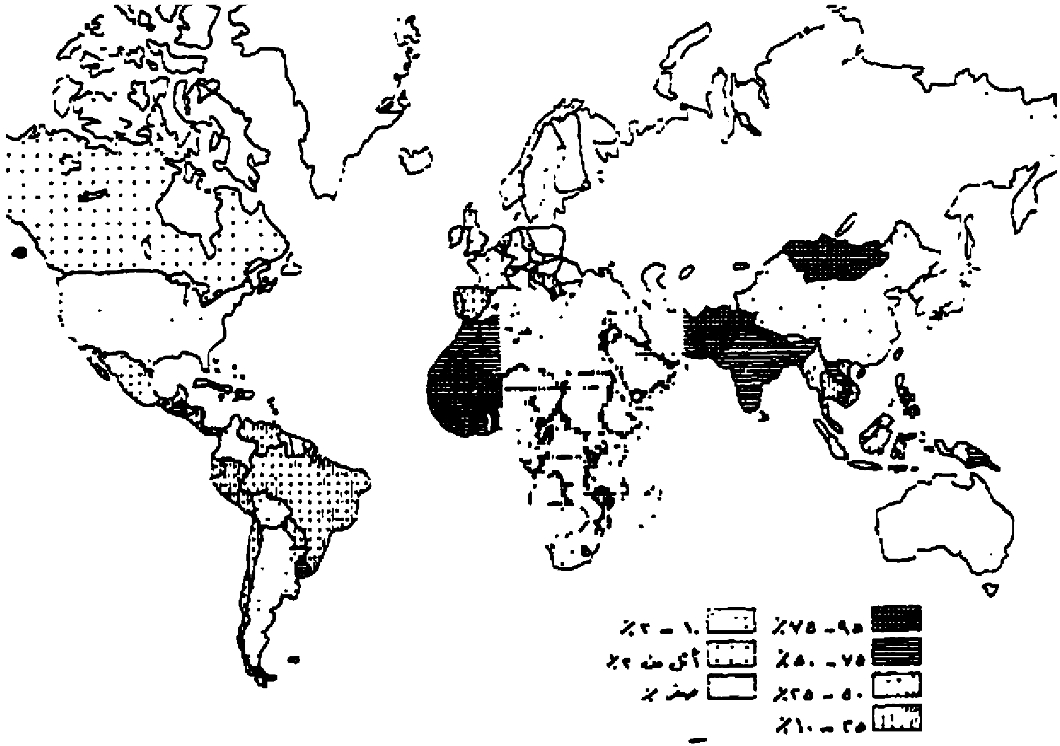
(*) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم . ص ١٩٠ - ١٩١ .

أما بالنسبة للذين يعرفون القراءة والكتابة فإن النسبة تختلف من دولة لأخرى إذ نجدها في الدول المتخلفة مرتفعة فوق عمر ١٥ سنة ض حيث نجد أنه بين كل ١٠٠ شخص فوق هذا السن يوجد ١٠ أشخاص يعرفون القراءة والكتابة في السودان بينما هي في المغرب ١٤ شخصاً وفي مصر ٢٥ ، سوريا ٣٥ ، وفي المكسيك ٦٥ وفي يوغوسلافيا ٨٥ ، وفي كندا ٩٦ ، وفي بلجيكا ٩٧[٢٧] ، وفي الولايات المتحدة ٩٧ شخصا[٢٨] .

(٢٦) إ. أ. نيفر ، الجغرافية الاقتصادية للبلدان الأجنبية ، ص ٢٥ .

(٢٧) بيار جورج : جغرافية السكان . ترجمة سموحي فوق العادة - دار عويدات بيروت ١٩٧٠ - ص ٤٩ - ٥٢ .

(٢٨) البنك الدولي . ص ١٩١ .



٩٥ - ٧٥٪
٧٥ - ٥٠٪
٥٠ - ٢٥٪
٢٥ - ١٠٪
١٠ - ٢٪
أقل من ٢٪
صفر ٪

توقعات زيادة السكان

الواقع ان التسلسل المنطقي لعملية تزايد السكان يفترض البحث في مراحل النمو السكاني قبل الأخذ بتوقعاته المستقبلية ، سيما وقد جرى الحديث في أول الفصل عن « الانفجار السكاني » ، فهل هذا صحيح يا ترى ؟

مراحل النمو السكاني

في عود على بدء بالنسبة لما ذكرنا من أن التزايد السكاني يعود للنمو الطبيعي للسكان نضيف الآن بعض الشيء عن مراحل هذا النمو ومستقبله الذي يتجلى في توقعات زيادة السكان في المستقبل .

فحسب نظرية النمو الطبيعي للسكان أو النظرية الديموغرافية الانتقالية (De-mographic Transitional Method) التي قامت على أساس تجارب بيولوجية مختبرية على بعض الكائنات والتي قام بها ريموند بيرل (Raymond Pearl) فإن النمو الطبيعي يحدث في دورات مميزة . وهو يبدأ بطيئاً ثم لا يلبث أن يتزايد تدريجياً وبنسب ثابتة حتى منتصف الدورة . بعد ذلك تصبح الزيادة في الوحدة الزمنية أقل حتى نهاية الدورة . وقد استخدم بيرل لوصف هذه النظرية قانوناً رياضياً يستند الى معادلة المنحنى العمري لشرح منحنى النمو السكاني ودوراته المتتابعة . أما نظرية جيني(Gini) المشابهة لها فترى أن دورة النمو السكاني تشبه دورة حياة الفرد متميزة بمرحلة النمو السريع المبكر ثم مرحلة النضج والثبات وأخيراً مرحلة الشيخوخة .

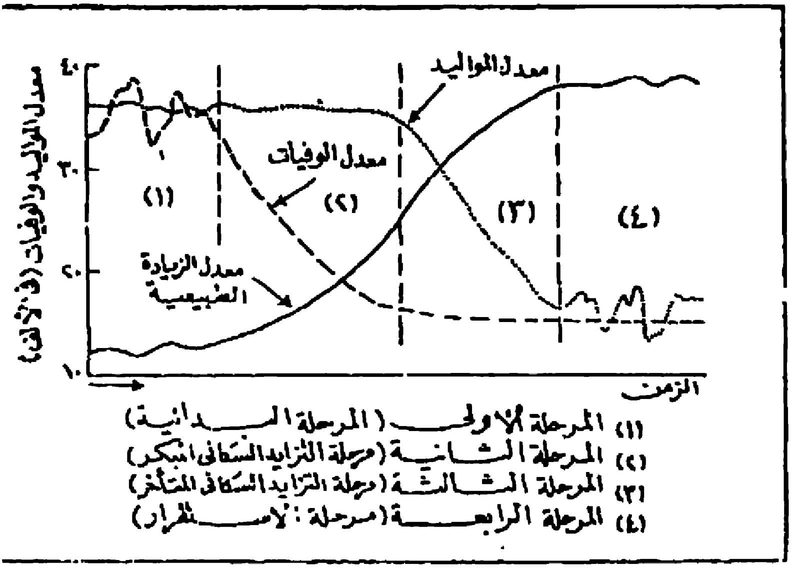
ونظرية الانتقال الديموغرافي هذه تمثل باختصار العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وما يتأتى عنهما من مؤثرات ديموغرافية تنعكس على معدل النمو السكاني في المجتمع . والإعتماد هنا ، كما هو واضح ، على الزمن لتحديد تطور منحنى النمو وتقسيمه الى مراحل مميزة ، لكل منها خصائصها في العنصرين الحيويين المشكلين لها : المواليد والوفيات . وبما أن معدلات المواليد والوفيات تختلف فيما بين دول العالم ، بالإمكان تقسيمها نظرياً حسب هذه النظرية الى أنماط متعددة تختزل في أربعة مراحل نكتفي بمجرد رسمها في المخطط البياني رقم ـ٧ـ للبقاء أقرب ما يكون من الجغرافيا السكانية وعدم الغوص في علم السكان (٤١) .

مستقبل النمو السكاني في العالم

والتوقعات لزيادة السكان في المستقبل أو التقديرات أو الإسقاطات (Population Projections) تعتبر في نهاية المطاف النتاج الهام للدراسة الديموغرافية وحتى هدفها الرئيسي والمتمم لها لاعتمادها على النمو الطبيعي للسكان وخصوصياته .

كما لهذه التوقعات للسكان في المستقبل أهمية كبيرة للدور الكبير الذي تلعبه دراسة السكان في التخطيط الاقتصادي والإجتماعي سواءً أكان ذلك على مستوى

المخطط البياني رقم -٧-



دورة الانتقال الديموغرافي (مراحل دورة النمو الطبيعي للسكان)

لة أو الإقليم فيها ، إذ أنها تمكّن من تحديد حجم السكان في المستقبل وتمكّن فة خصائصهم الرئيسية العائدة للتركيب العمري والنوعي وعدد المستهلكين لبه دمات والمستفيدين منها ، كتقدير عدد التلاميذ والطلاب في مختلف مرا- تصيل العلمي وتدبر المساكن اللازمة لهم في المستقبل . وبالتالي فالتقديرات متن يفية الغرض؛ فمنها ما يهتم بالحجم حسب النوع وفئات السن ومنها ما يهتم بتة . الأسر في المستقبل لمعرفة الحاجات الإسكانية لهم ومنها ما يهتم بالتعليم بمرا تلفة لمعرفة الحاجات الاسكانية للتعليم في المستقبل .

هذا وكلما طالت الفترة الزمنية للمستقبل كلما تضاءلت صحة التقديرات ن ؤثرات الطارئة الفاعلة في أنماط الوفاة والخصوبة والزواج والهجرة في المستقبا ك ففترة ٢٠ الى ٢٥ سنة هي الحدود المعقولة لتلبية متطلبات التخطيط من أ ية الاقتصادية والاجتماعية(٢٩) .

وتوقعات السكان في المستقبل أو الإسقاطات السكانية « هي عبارة عن ل امتداد لنمط معقول معين للنمو من الماضي الى المستقبل مبني على افتراض

) الأمم المتحدة - المبادىء العامة للبرامج القومية للاسقاطات السكانية كعامل مساعد في تخطيط التنم رجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٠ .

ندة للواقعات الحيوية (المواليد والوفيات) في ضوء المشاهد منها والمتوقع لها »[٣٠]

لن ندخل في التفاصيل لعلم السكان في الموضوع (٤٢) ونكتفي بالقول تقديرات السكان المستقبلية تختلف حسب اتجاه الخصوبة والوفيات . فبناءً عليه ف فق على الأخذ بثلاث معدلات للسكان : الأول عالي يفترض ثبات معدلا لخصوبة والوفيات ، والثاني منخفض يفترض هبوط الخصوبة ، والثالث المتوس وسط بين الأول والثاني . والمخطط البياني رقم ـ٨ـ يأخذ بهذه التغييرات الثلا سكان العالم حتى العام ٢٠٠٠ ، وحيث يبدو ، حسب التقدير المتوسط أن سك عالم سيتعدون الستة مليارات نسمة . بمعنى أن ٢٤٠٠ مليون نسمة سيضافون ا كان العالم في الربع الأخير من القرن العشرين .

ويزيد من وضوح الصورة رقمياً الجدول رقم ـ١٦ـ، حيث يظهر تمطي الزيا ن مجموعتي القارات النامية (افريقيا ، آسيا ، أميركا اللاتينية) والقارات المتقد أوروبا ، الاتحاد السوفييتي ، أميركا الشمالية ، الأوقيانوسية) . والمجموعة الأو وف يتضاعف عدد سكانها في ثلاثين سنة (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) . فهي تعيش مرح لانفجار السكاني وسينتقل سكانها من تشكيل ثلاثة أرباع سكان العالم الى تشكي والي أربعة أخماسه .

الجدول رقم ـ١٦ـ

تقدير سكان القارات حتى سنة ٢٠٠٠(*)

(تقدير متوسط)

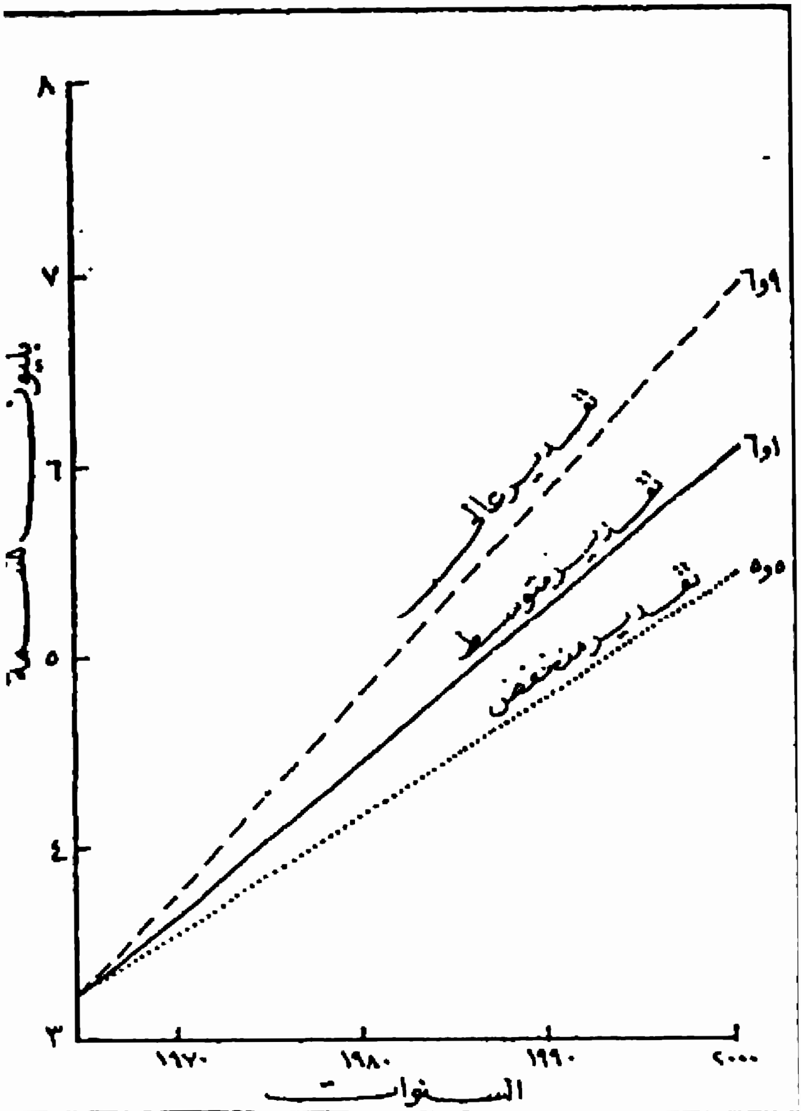
القارة	١٩٧٠	١٩٨٥	٢٠٠٠
أفريقيا	٣٤٤	٥٣٠	٧٦٨
آسيا	٢٠٥٦	٢٨٧٤	٣٤٥٨
أمريكا اللاتينية	٢٨٣	٤٣٥	٦٣٨
أمريكا الشمالية	٢٢٨	٢٨٠	٣٥٤
أوربا	٤٦٢	٥١٥	٥٢٧
الاتحاد السوفيتي	٢٤٣	٢٨٧	٣٥٣
الاوقيانوسية	١٩	٢٧	٣٢
العالم	٣٦٣٥	٤٩٣٣	٦١٣٠

(* The Population Reference Bureau, April 1970

The Population Council Reports on population and Family planning, No. 15. January, 1974

٣) د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٧٣ .

المخطط البياني رقم -٨- تقدير عدد سكان العالم حتى سنة ٢٠٠٠



كذلك الجدول رقم -١٧- يجمل توقعات زيادات السكان في المستقبل مع الإبـ
ذهن على التحفظ بالنسبة لهذا الموضوع والعائد الى المفاجئات غير القليلة من جـ
الظروف . فانكلترا قبل الحرب العالمية الثانية حصل فيها تناقص في السكان
مليون الى حوالي ٣٠ مليون في سنة ١٩٥٠ ، ثم حصل العكس وارتفع عـ
ـان الى ٥٤ مليون نسمة . وكذلك استراليا بعد الحرب العالمية الثانية لتلـ
ات الاقتصاد تضاعف عدد سكانها خلال ٢٥ سنة بفضل الهجرة .

الجدول رقم -١٧-
تقدير عدد السكان في العالم وحسب القارات
في سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ (بملايين السكان)(*)

القارات	١٩٥٠	١٩٨٠ الحد الأقصى	١٩٨٠ المتوسط	١٩٨٠ الحد الأدنى
أميركا الشمالية	١٦٨	٢٤٠	٢٢٣	٢٠٧
أميركا اللاتينية	١٦٢	٣٣٧	٣١٢	٢٨٠
افريقيا	١٩٨	٣٢٧	٢٨٩	٢٥٥
آسيا	١٣٢٠	٢٢٢٧	٢٠١١	١٨١٦
أوروبة	٥٩٣	٨٤٠	٧٧٦	٧٢١
أوقيانيا	١٣	١٩,٢	١٧,٥	١٦,١
المجموع	٢٤٥٤	٣٩٩٠	٣٦٢٨	٣٢٩٥

تقدير عدد السكان في العالم وحسب القارات
في سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ (بالنسبة المئوية)(**)

القارات	١٩٥٠	١٩٨٠ الحد الأقصى	١٩٨٠ المتوسط	١٩٨٠ الحد الأدنى
أميركا الشمالية	٦,٨٥	٦,٠١	٦,١٥	٦,٢٨
أميركا اللاتينية	٦,٦٠	٨,٤٥	٨,٦٠	٨,٥٠
افريقيا	٨,٠٦	٨,٢٠	٧,٩٦	٧,٧٣
آسيا	٥٣,٨٠	٥٥,٨١	٥٥,٤٣	٥٥,١١
أوروبا	٢٤,١٦	٢١,٠٥	٢١,٣٨	٢١,٩٠
أوقيانيا	٠,٥٣	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

(*) قسم السكان في هيئة الأمم ، مؤتمر السكان العالمي ، روما ، ١٩٥٤ ، نقلاً عن Pierre George, Géographie Economique ص ٢٨ . هذا وقد جرى الحساب على أساس ونيرة النمو ما بين سنة ١٩٥٠ و١٩٨٠ بالاستناد الى وتاثر النمو ما بين ١٩٢٠ و١٩٥٠ مجزأة على ثلاث عشرات من السنين ، وعلى أساس الحد الأدنى .

(**) جدول مشغول بالاستناد الى أرقام الجدول الاسبق رقم -١٧-.

كما يتضح من معاينة الجدول رقم ـ١٧ـ بعمق وعلى أثر إجراء حسابات النسب المئوية فيه ، يتضح أن حصة أوروبا وأميركا الشمالية ، أي أقدم البلدان الصناعية ستنخفض في سنة ١٩٨٠ لتصبح حوالي الربع ، بعد أن كانت في سنة ١٩٢٠ حوالي الثلث ، وسنة ١٩٥٠ ٣١٪ من مجموع سكان العالم ، الذي يكون قد ازداد بحوالي ٨٤١ مليون نسمة . بالإضافة الى ذلك، إذا استمر تزايد السكان على ما هو عليه ، وليس من بوادر تشير الى أنه سوف يتوقف أو يتغير ، إذا ما استمر حتى سنة ٢٠٠٠ ، يتضاعف سكان العالم (قارن مع المخطط البياني رقم ـ٢ـ والجدول رقم ـ١ـ) . هذا ، إذا ما فعلنا العكس لاستكمال اللوحة نرى أن العالم كان يعيش فيه في العصور القديمة حوالي ٢٥٠ مليون إنسان أصبحوا نصف مليار في أواسط القرن السادس عشر ومليارا في سنة ١٨٥٠ ، فمليارين سنة ١٩٤٠ وسوف يصبحون أكثر من أربعة مليارات قبل نهاية سنة ١٩٨٠ ودون شك حوالي ثمانية مليارات قبل نهاية القرن (عام ٢٠٠٠) ، (راجع الهامش رقم ١٠ ـ) . فيكون سكان العالم قد تضاعفوا في البدء خلال ألفي سنة ـ ما بين العصور القديمة والعصور الحديثة ـ ثم خلال مئتي سنة (١٦٥٠ ـ ١٨٥٠) ، ففي أقل من قرن (١٨٥٠ ـ ١٩٤٠) ، وأخيراً خلال جيل واحد . وبالتالي ليس من مبالغة بعبارة « الانفجار السكاني »(٣١) .

صحيح أن هذه المعطيات الاحصائية تحمل الطابع الفرضي ، لكنها تعطي الاتجاه الكافي لأخذها بعين الاعتبار في التطور الاقتصادي .

ه ـ الحلول المقترحة للانفجار السكاني

هذا وقبل الانتقال الى التوزع الجغرافي للسكان لا بد من كلمة بالنسبة للحلول المقترحة لهذا التزايد وحتى « الانفجار السكاني » ، الذي يهدد العالم ويفعل فعله المدمر في بلدان العالم الثالث ، إنما في الشكل وليس الجوهر ، حسب رأينا ، على اعتبار أن السبب في الكوارث من سوء تغذية وموت من جوع ، والذي يعزى لتزايد السكان ، السبب فيه في الحقيقة يعود الى سيطرة نظام اقتصادي معين على خيرات الانتاج بشكل يؤدي الى سوء توزيعها بل وحتى إتلافها جزئياً واحتكارها بغية الربح الأرفع ، دون مجرد أدنى التفكير بالنتائج اللاإنسانية الناتجة عن هكذا موقف كالموت من الجوع في كل دقيقة في هذه البلدان ، بلدان العالم الثالث .

فعلى الصعيد الفردي ، بالنسبة لبلد واحد ، يرى البعض الحل في الهجرة ، مع الإشارة الى الصعوبات التي أخذت تفرضها بلدان المهجر نفسها بصدد الهجرة . هناك

---

(٣١) تعود هذه التقديرات لاواسط ١٩٧٢ (٣٧٥٠ مليون نسمة) نقلاً عن .
Pierre George. Geographie de la Population P.U.F. Paris 1973. Introduction p. 5

حل آخر ويفضل على الهجرة وهو تطوير وإنماء المصادر الوطنية ، الـذي يتطلب رؤوس الأموال وأخيراً الحل الأمثل وهو التصنيع ، إنما دون نسيان الصعوبات التي تنتابه . أما بالنسبة للعـالم بأجمعه فأهم وسيلة هي الحـد من النسل ، وهي صعبـة لما تتحـدى من عوامل دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية .

إنما هذه الحلول ، حلول تعود لمختلف المدارس البورجوازية ولا ترتبط بـالجذور الاقتصادية والاجتماعية للمـوضوع عـلى غرار المـدرسة المـاركسية ، التي تـرفض الحل الأول ، ألا وهو الهجرة كما يرفضه الموقف الوطني ، وذلك لأنه بالإمكان إيجاد بديل له أفضل منه وهو موجود في الحل الثاني وكذلك الثالث . فـالواقـع ان الحل الثـاني مرتبط عضوياً بالحل الثالث . إذ لا معنى من تطوير المصادر الطبيعية ، إذا ما أريد أن تكـون للتصدير لخدمة الاقتصاديات الأجنبية ، بل المفروض أن تكون لخـدمة الحـل الثالث ، عنينـا التصنيع ، ومن هنـا الترابط العضـوي وحتى الجـدلي بـين هـذين الحلين بحيث يصبحان حلاً واحداً وحيداً أمثل . وأما قضية تحديد النسل وعلى النطاق العالمي ، فهي تتطلب وقتاً طويلاً ولا تحـل المشكلة القائمـة فيما أشـرنا اليـه عندمـا تحدثنـا عن نتائـج مضمون الانفجار السكاني . إذن الحل لتزايد السكان وحتى التضخم السكاني قـائم في الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية وليس في غيرها ، مع موافقتنا على أهمية تحديد النسل كحل مساعـد ليس إلا . لذلـك فالحـل هو في جعـل الأنظمـة الاقتصاديـة القائمـة في البلدان الـرأسماليـة والمسببة لهـذه الأزمة السكـانية ، أنـظمـة عـلى غـرار تلك التي في البلدان التي تكون غاية الانتاج فيها تلبية حاجة كـل الناس وليس الـربح وحـده ، كما هو الأمر في البلدان الرأسمالية .

الفصل الرابع

التوزع الجغرافي لسكان العالم[١]

إن دراسة التوزع الجغرافي لسكان العالم تفترض في البدء معرفة أساليب هذا التوزع ولو بشكل موجز .

أساليب التوزع السكاني

الواقع أن خرائط التوزع الجغرافي للسكان قد ظهرت في القرن الثامن عشر ، أما تطورها الحقيقي فبدأ في القرن التاسع عشر ، على أثر توفر البيانات الديموغرافية عمل قبل ، وتحليلها الذي أمكن أن توضح الخرائط السكانية الكثافة والتغير والخصائص السكانية في الوحدات الإدارية ذات المساحات المتباينة . هذا وأقدم الخرائط السكانية ذات الرموز المختلفة الحجم قد ظهرت منذ حوالي مائتي عام ، وأقدمها خريطة أوروبا من رسم أ.ف. كروم (A.F. Crome) في العام ١٧٨٥ ، وخريطة فرنسا من رسم أ. فرير دي مونتيزون (A. Frère de Montizon) في العام ١٨٣٠ . وتلا ذلك الأخذ الواسع بالخرائط السكانية في القرن التاسع عشر على أثر إتضاح أهميتها كمرتكز في غاية الأهمية لدراسة السكان[٢] .

وخرائط توزع السكان هذه تشير الى توزع العدد المطلق في منطقة ما أو اقليم ما وفي وقت ما ، أما خرائط الكثافة السكانية فهي تنسب السكان الى المساحة . وأول

---

(١) المعطيات الاحصائية العائدة لهذا الفصل حصلنا عليها بشكل رئيسي من المراجع التالية وعملنا على جعلها تتمم بعضها البعض لغرض إلقاء الضوء الكاشف على هذا الموضوع .

١ ـ Pierre George, Geographie Economique

٢ ـ Pierre George, Population et peuplement

٣ ـ H. Robinson, Human Geography

٤ ـ بروك ، سكان العالم

٥ ـ د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان

(٢) د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٤٤

خريطة لكثافة السكان في العالم قد ظهرت في لندن عام ١٨٣٩ من رسم ج. ب. سكروب (G.P. Scrope) . كما نشرت مجموعة خرائط عن الكثافة السكانية في إيرلندا من قبل هنري دروري هارنس (H. Drury Harness) ، وقد أخذت بها في تقريرها هيئة السكك الحديدية في ايرلندا عام ١٨٣٨[٣] .

ومن ثم انتشر استعمال خرائط التوزيعات المطلقة والنسبية للسكان ، من أجل تحديد حجم السكان ونسبة تزايدهم أو تناقصهم في مناطق معينة ومقارنتها مع بعضها البعض . فيما بعد تطورت أساليب رسم هذه الخرائط التي بقيت متفقة جميعها على ضرورة إبراز العلاقة بين السكان وبيئتهم والموارد المتاحة بها كما ونوعا .

التوزع الجغرافي لسكان العالم ـ التركز والتشتت أو التبعثر

والآن من أصل سكان العالم البالغ عددهم ٣,٤ مليار إنسان ، حوالي النصف ، أي مليارين يشغلون تقريباً خمسة ملايين كيلومتر مربع في آسية الجنوبية والشرقية ، أو حوالي ٣,٧٪ من مساحة القارة . هذا وأكثر من ٤٠٠ مليون إنسان تركزوا في أوروبا على مساحة حوالي أربعة ملايين كيلومتر مربع مستعملة الى غرب حدود الاتحاد السوفييتي ، أي حوالي ٣٪ من مساحة القارة . وثلثا البشرية مكدّس في أكثر بقليل من ٦,٥٪ من الأراضي و١٨٠ مليون نسمة من أصل سكان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية البالغ ٢٣٥ مليون يعيشون على مساحة قدرها ١,٥ مليون كيلومتر مربع . وحوالي ثلاثة أرباع سكان أميركا الشمالية يقطنون في حوالي مليونين من الكيلومترات المربعة المشغولة والمستغلة . ونصل بالتالي الى رقم ٢,٥ مليار من الناس يشكلون ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية لمساحة تفوق قليلا الـ ١,٢ مليون كيلومتر مربع أي أقل من عشر مجموع مساحة القارات الخمس .

ولا حاجة للتأكيد على أن باقي سكان العالم مبعثرون على المساحة المتبقية . فهناك ٢٨٠ مليون نسمة في أميركا اللاتينية يشغلون ٣,٧ مليون كيلومتر مربع ، و٢٦٠ مليون نسمة في افريقيا السوداء يشغلون أقل من ٨ ملايين كلم^2 ، منها ٢,٥ مليون من الأراضي الزراعية . وفي آسيا الغربية ١٥٠ مليون إنسان يتجمعون على حوالي ٧٠٠٠٠٠ كلم^2 ويستعملون من وقت لاخر خيرات عشرات ملايين الكيلومترات المربعة من البراري وأنصاف الصحارى .

لذلك فالصفة الغالبة على التوزع الجغرافي لسكان الارض هي تركز ثلاثة أرباع

---

(٣) A. L.B. Kormoss and L. A. Kosinski. Population mapping, International Geographical Union, Bruges 1974, p. 5 (Kormoss and Kosinski, Population mapping, p. فيما بعد)

B. J. Clark, Population geography, p. 38

الناس في أقل من عشرة بالمائة من مساحة القارات الخمس .

وإذا ما نظرنا الى هذا التوزع من الناحية الطبيعية اتّضح لنا أن نصف البشرية تقريباً يعيش في المنطقة المعتدلة الشمالية والنصف الثاني تقريباً في المنطقة الحارة وتجمعات ضئيلة العدد للغاية في المنطقة المعتدلة الجنوبية .

هذا وما دون المليار بقليل من الجنس الأبيض وأكثر من ٥٠٠ مليون من الجنس الأصفر يعيشون شمالي خط العرض ٣٠° الشمالي ، و٤٥٠ مليون من الجنس الأصفر و٨٠٠ مليون هندي وباكستاني وأندونيسي وماليزي و٢٦٠ مليون افريقي من الجنس الأسود و٣٠٠ مليون أميركي يعيشون ما بين خط العرض ٣٠° الشمالي وخط العرض ٣٠° الجنوبي .

وبهذه المناسبة فالأجناس هي مجموعة من الناس توحد بينها مجموعة من الصفات الطبيعية الخارجية المميزة كلون الجلد وشكل الجمجمة والقامة الخ . . (يراجع بهذا الخصوص الفصل الحادي عشر - الجغرافيا البشرية من القسم الثاني - الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا) . والأجناس لا تشكل أي وحدة اجتماعية فهناك الشعوب التي تنتمي الى نفس الجنس ومع ذلك تتكلم لغات مختلفة وتتميز فيما بينها بالنظام الاجتماعي والمستوى الثقافي . بالإضافة إلى ذلك فمع تطور التعايش بين الناس وتطور حركات الهجرة للسكان فقد اختلطت الأجناس بنسب كبيرة ولدرجة أصبح القسم الكبير من البشرية ينتمي الى ما يسمى « بالأجناس المختلطة » .

هذا وداخل هذين الاطارين الجغرافيين اللذين أشرنا اليهما ، فإن الشواطىء البحرية الشرقية والغربية للقارات تحوي أهم التجمعات البشرية ، أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة على طرفي المحيط الأطلسي الشمالي وأكثر من مليار نسمة في الشرق الأقصى و٦٢٠ مليون نسمة في شبه جزيرة الهند ، أي نصف البشرية في آسية الخماسين .

وبشيء أكثر من الدقة بالإمكان ملاحظة فوارق في توزع السكان أيضاً فيما يعود للمنخفضات والسهول والجبال . فالمناطق المرتفعة حتى ٥٠٠ متر عن سطح البحر تحوي أهم التجمعات البشرية وأكثر من أربعة أخماس هذه البشرية . هذا والارتفاع ليس له فعل عكسي بالنسبة لما نحن بصدده إلا في بعض أماكن المنطقة الحارة .

كثافة السكان

الواقع ان البشر انتشروا تدريجياً ، وخلال مرحلة تاريخية طويلة في مختلف بقاع الأرض ، معمرين باستمرار مناطق جديدة ؛ بحيث بالإمكان القول انه حتى التاريخ الحديث سكن الإنسان جميع مناطق الأرض الصالحة لحياته ونشاطه الاقتصادي . لكنه لا بد من الاستدراك لتوضيح « صلاحية » المنطقة ، إذ هي مقولة تاريخية .

« فصلاحية » المنطقة تتوقف على مستوى تطور قوى الانتاج ، بمعنى أن بعض المناطق التي كانت غير صالحة لحياة الإنسان ونشاطه الاقتصادي في ظل مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، تصبح صالحة بفضل نجاحاته ، لدرجة نعتها بالثورية ، في ميادين العلم والتكنيك . ومع ذلك هناك بعض المناطق التي لا يتوقع استيعابها في المستقبل القريب لاستخدامها من أجل سكن الانسان وحياته ونشاطه الاقتصادي ، كالقارة القطبية الجنوبية والمناطق الداخلية من « الفروينلاند » .

وبالتالي فتبعية انتشار الانسان للبيئة الطبيعية أمر واضح تمام الوضوح ، إنما بشكل نسبي ، بمعنى أن تطور العلم والتكنيك ، مع الزمن ، يهيء ، عبر الانتاج ، الظروف والشروط الملائمة لتوزع السكان في أمكنة لم يكن تصلح لسكنهم قبلاً . وهنا بقدر ما يتطور المجتمع البشري بقدر ما يشتد تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تطوره التاريخي وبقدر ما تضعف في الوقت نفسه تبعيته للطبيعة وللوسط الجغرافي ، وكما مر معنا آنفاً في الفصل الأول من القسم الأول . فالواقع إن البيئة الجغرافية (خصوبة الأرض ، الأحوال المناخية ، تضاريس سطح الأرض ، الموارد المعدنية الخ . .) لا يتم استخدامها بنفس المستوى في ظل مختلف المستويات لتطور قوى الانتاج ، وفي ظروف هذا النظام الاجتماعي أو ذاك . هذا بالإضافة الى استجابة الانسان الى تحدي الطبيعة بردة الفعل التي تتجلى في التغيير فيها . وهذا يذكرنا بما أبدينا آنفاً بالنسبة لهذا الموضوع (في الفصل الأول من القسم الأول) من دور الوسط الجغرافي النسبي عبر الحتمية الجغرافية وكذلك دور المجتمع النسبي عبر الامكانية الجغرافية وصوابية العلاقة الجدلية فيما بين المجتمع والوسط الجغرافي عبر الاقتصاد المجسد لتطور التكنيك .

بعد هذا نقول أن توزيع السكان لا يجري بانتظام في مختلف المجتمعات ، ويعود ذلك لعدد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بكلمة الحضارية ، التي تختلف أهمية كل منها النسبية من مكان الى آخر . وتداخل هذه العوامل المختلفة مع بعضها البعض ، وبشكل مترابط معقد في معظم الأحيان يؤدي الى تركز أو تشتت السكان ، بحيث يبدو سكان منطقة ما أو اقليم ما كنتاج للتفاعل الجدلي بين هذه العوامل المذكورة التي يقولبها النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم في البلاد المعنية بالدراسة .

كما أن هذه العوامل المشار اليها وتشابكها المعقد المؤثر في عملية توزع السكان تتفاعل عبر الزمن ، بحيث تصبح عملية توزيع السكان ـ في المكان عملية ديناميكية مستمرة تختلف أسبابها ونتائجها في الزمان والمكان .

ومع ذلك ، فالمؤثرات الطبيعية المعيقة لتركز السكان تستبعد بفعل العوامل

الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تحسن خصائص التربة ، تجفيف المستنقعات، ردم البحر ، تهذيب الأنهر الخ . . . بواسطة التكنيك والتكنولوجيا الخ . .) . ولنتذكر بهذا الصدد الوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية ودورها النسبي ليس إلا غير المقرر في رسم تطور المجتمعات البشرية (أنظر الفصل الأول من القسم الأول) ، التي تقرر تطورها ، في نهاية المطاف ، وكما مر معنا سابقاً (سيما في القسم الأول) طريقة انتاج الخيرات المادية في المجتمع - التجسيد الملموس للتكنيك والتكنولوجيا ومعرفة الإنسان ، عبر العلاقة الجدلية بين الطبيعة والإنسان ، بواسطة الاقتصاد المتضمن التكنيك . وبالتالي فهذه العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في علائقية جدلية ، وعبر هذه العلاقة الجدلية تفعل فعلها الديناميكي في عملية توزع السكان في المسار الزمني - التاريخي على أرضية المكان - الجغرافي .

وفيما يلي نستعرض بمنتهى الإيجاز عناصر هذه العوامل المشار اليها .

العوامل الطبيعية

وهنا فسوف نلم بسرعة بموضوعات القارية والجزرية وشكل سطح الأرض والتربة والمناخ .

إتفق العديد من دارسي الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية على أن السواحل تجذب السكان والقارية تطردهم. ويعود ذلك من دون شك للعوامل المناخية والطبيعية وكذلك الاجتماعية والثقافية التي تتفاعل لجذب الإنسان الى السواحل والتركز فيها ؛ في حين يتعذر عليها ذلك في داخل القارات ، حيث يتشتت السكان . وهذا ما توضحه خريطة توزع السكان في العالم (أنظر الخريطة رقم -٦-) ، حيث تركزهم على هوامش القارات وتشتتهم في داخلها . ويقدر ج. كلارك أن ثلاثة أرباع سكان العالم (وكما مر معنا إنما دون الدقة الرقمية المرتجاة) يعيش في مجال من اليابس يمتد مسافة حوالي ٦٠٠ ميل من البحر وحتى أن ثلثي سكان العالم يعيشون في امتداد أقل عمقاً من البحر الى الداخل - في حيز يمتد مسافة ٣٠٠ ميل ما بين الساحل والداخل(٤) . وفي هذا الإطار فالجزر - الامتداد للساحل ترتبط بالتركز السكاني (٤٣). ومع ذلك فالمؤثرات القارية ، بما فيها الجزرية تعمل على أرضية الواقع ، بحيث تكون مرتبطة بالعوامل الأخرى المشار اليها (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ، الأمر الذي يؤكد قاعدة فعلها بالاستثناءات ، كما هو واقع حال الكثافة السكانية في دولتي رواندا وبورندي الداخليتين في شرق افريقيا وكذلك حوض ستشوان في الصين وحوض موسكو في الإتحاد السوفييتي ، وعلى النقيض من ذلك الكثافة

(٤) J. Clark, Population geography, p.19

و وسماشيا وايسلندة . وننهي البحث في هذا الموضوع بالجدو
لتأمل في توزعه الجغرافي فيما بين القارات .

الجدول رقم ـ١٨ـ

ع سكان العالم في مناطق ذات أبعاد مختلفة عن البحر(*)

(بالنسبة المئوية)

البعد عن البحر (بالكيلومترات)					البعد المتوسط للمنطقة عن البحر (بالكيلومترات)
صفر - ٥٠	٥٠ - ٢٠٠	٢٠٠- ٥٠٠	٥٠٠- ١٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠	
٢٩,١	٢٥,٨	٣٠,٣	١١,٩	٢,٩	٣٢٩
٢٧,١	٢٠,٢	٢١,٩	١٩,٩	١٠,٩	٧٥٦
١٨,١	٢٧,٠	١٨,٦	٢٣,٥	١٢,٨	٦٦٤
٣١,٥	١٩,٨	٢٠,١	١٨,٥	١٠,١	٢٨٤
٢٤,٤	٣٨,٤	٢٧,٩	٩,٠	٠,٣	٥٤٠
٧٩,١	١٥,٢	٤,٩	٠,٨	-	-
٢٧,٥	٢٢,٧	٢٣,٥	١٧,٧	٨,٦	٥٧٢

ص ٤٩ .

موامل الطبيعية ، وحسب البحاثة ستازنسكي (Stazinski) ،
توزيـع السكان وسـطح الأرض ، فإن اعـداد السكان وكثـا
، من جراء الصعوبات الناتجة عن استغلال البيئة الجغـرافية ال
وقد سمّى ستازنسكي هذا التوزع (الذي تعـرفنا عـلى بعض
التفصيل الحـالي) بالتـوزع الرأسي للسكـان ، حيث حسب
ن العالم يعيش بين مستوى البحر و٢٠٠ متر فـوقه في مسـاحة
حة اليـابس . وعند هـذا المستوى المنخفض فـإن كثافـة السك

ضعف متوسط الكثافة العالمية . كذلك فإن أربعة أخماس سكان العالم يعيش دون منسوب ٥٠٠ متر فوق سطح البحر وفي مساحة تشكل ٥٧,٣٪ من مساحة اليابس(٥) .

هذا والجدول رقم -١٩- يفصل ما اختزلنا بالنسبة للارتفاع عن سطح البحر موزعاً جغرافياً على القارات في العالم .

كذلك هناك التربة التي لا تنفرد في تأثيرها في توزع السكان بل تتآزر مع بقية العناصر الطبيعية في تداخلها مع العوامل الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ، عبر التأثير بشكل خاص في توزيع بعض المحاصيل الزراعية . هذا مع الإشارة إلى أن المناخ له دوره الفعال ، ليس فقط على التربة والحياة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ، بل أيضاً على الإنسان ، لدرجة اعتبره بعض الباحثين ، ومنهم إ. هتنغتون (الذي مر معنا عند دراسة الحتمية في الفصل الأول من القسم الأول) ، السبب الرئيسي للحضارة والموجّه لموجات الهجرات البشرية والمحدد لطاقات الشعوب وشخصيتها(٦) . ولنتذكر بهذا الصدد كتابه « الحضارة والمناخ » (أنظر الفصل الأول من القسم الأول) . هذا وبالنسبة للمناخ هناك أولاً الأنواع الملائمة منه للتجمعات السكنية الكبيرة والمتمثلة في المناخ المعتدل والموسمي بتنوعاتها المحلية ، وفيها أكبر مناطق التركز السكاني في العالم في شرق آسيا وغرب أوروبا وشمال شرق أميركا الشمالية والمناطق المعتدلة في أميركا الجنوبية واستراليا ؛ وثانياً الأنواع غير الملائمة للتركز السكاني والمتمثلة في المناخ البارد بأنواعه المتمايزة في العروض العليا والمناطق المرتفعة ، بالإضافة الى المناخ الجاف والرطب ، ما بين المدارين ، حيث في هذه المناطق التبعثر السكاني بصفة عامة (أنظر الخريطة رقم -٦-) .

العوامل الاقتصادية

هذه العوامل لا تفعل فعلها ، وكما أشرنا سابقاً ، بمعزل عن العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية ، بكلمة الحضارية ، بل كجزء من كل في علائقية جدلية بمجمل العناصر المشار اليها . فالإنسان يستجيب لردات فعل البيئة الطبيعية وكذلك الاجتماعية التي تحتضنه . وبالتالي فالتقدم في الصناعة والزراعة وطرق النقل وكذلك الارث الحضاري والنظم السياسية والاجتماعية والأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية

---

(٥) J. Clark, population geography, p. 17

(٦) E. Huntington, Principles of Human geography, London 1951, p. 399-416

الجدول رقم -١٩-

توزع سكان العالم حسب المناطق ذات علو مختلف فوق سطح البحر(*).

(بالنسبة المئوية)

جزء العالم	العلو فوق سطح البحر (بالأمتار)						العلو المتوسط للاقامة (بالأمتار)	العلو المتوسط لسطح الأرض (بالأمتار)
	أقل من ٢٠٠	٢٠٠- ٥٠٠	٥٠٠- ١٠٠٠	١٠٠٠- ١٥٠٠	١٥٠٠- ٢٠٠٠	أكثر من ٢٠٠٠		
أوروبا	٦٨,٨	٢٣,٥	٧,٢	٠,٥	-	-	١٧٠	٣٠٠
آسيا	٥٦,٥	٢٣,٥	١١,٧	٤,٩	٢,٥	٠,٩	٣٢٠	٩٥٠
أفريقيا	٣٢,٥	٢٤,١	٢٠,٨	١٣,٨	٦,٨	٢,٠	٥٩٠	٧٥٠
أميركا الشمالية	٤٦,٩	٣٣,٣	٧,٩	٤,١	٤,٠	٣,٨	٤٣٠	٧٠٠
أميركا الجنوبية	٤٢,٣	١٥,٠	٢٢,٨	٤,٧	٤,٢	١١,٠	٦٤٥	٥٨٠
أوستراليا وأوقيانيا	٧٢,٩	١٧,٨	٨,٤	٠,٩	-	-	٩٥	٣٥٠
كل اليابسة (ما عدا القارة القطبية جنوبية وغروينلاند)	٥٦,٢	٢٤,٠	١١,٢	٤,٤	٢,٣	١,٠	٣٢٠	٧٢٥

(*) بروك ، سكان العالم ، ص ٤٧ .

القائمة ، كل ذلك يتآزر بشكل عضوي جدلي في عملية توزع السكان على سطح الكوكب الأرضي . فبناءً عليه فمن هذا التفاعل ينتج توزع السكان المتمركز وكذلك المبعثر . وهذا الذي لخصنا يتجلى في استعراض الزراعة والسكان وكذلك الصناعة والسكان والنقل والسكان مقروناً بدور المؤثرات التاريخية السياسية في كل ذلك بالطبع ؛ مما يبعدنا عن الجغرافيا السكانية بعض الشيء وبالتالي نرد من يرغب به الى العديد من الكتب في الموضوع وأي كتاب في الجغرافيا السكانية .

بعد هذا وللوصول الى تحديد رقمي للعلاقة بين السكان والمساحة التي يقومون عليها ويعتاشون منها يلجأ الباحث السكاني الى الأخذ ببعض المقاييس البسيطة وهي :

١ ـ الكثافة الخام (Crude density)

وهي أبسط المقاييس ومعادلتها التالية تشرحها

$$\text{الكثافة الخام} = \frac{\text{مجموع عدد السكان في منطقة ما}}{\text{المساحة الكلية لهذه المنطقة}}$$

إنما هذا المقياس لا يعطي سوى فكرة في غاية البساطة عن مدى تركز السكان في المنطقة المعنية ، كما لا يمكن أن يشير الى وجود ضغط سكاني ، وذلك لأنه لا يعبر عن علاقات وظيفية بين السكان والمساحة التي يشغلون ، وبالتالي فهو قليل الأهمية في دراسة العلاقة بين السكان والموارد ، الأمر الذي دفع بالباحثين الى الأخذ بالكثافة الفيزيولوجية .

٢ ـ الكثافة الفيز يولوجية (Physiological density)

إن عيوب الكثافة الخام جعلت الباحثين يقصرون الاهتمام على الأراضي المأهولة . وبناءً عليه أخذوا يحسبون كثافة السكان في الأراضي الزراعية فقط ، وهي ما يسمى بالكثافة الفيزيولوجية ومقياسها هو التالي :

$$\text{الكثافة الفيزيولوجية} = \frac{\text{مجموع عدد السكان في منطقة ما}}{\text{مساحة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة}}$$

وهنا فإن الأرض الصحراوية والبور (غير المستعملة في الزراعة) مما يستبعد بحيث يقتصر الأمر على المساحة الزراعية المنتجة فقط .

وبطبيعة الأمر فإن الكثافة الفيزيولوجية تفوق الكثافة الخام للسكان (٤٥) .

نكتفي بهذا القدر من علم السكان لتسليط الضوء على دراسة الجغرافيا السكانية مرجعين من أراد المزيد الى الهامش رقم (٤٦) .

أشكال التوزع السكاني

سكان العالم البالغ عددهم ٤٢٥٧ مليون نسمة (١٩٧٧) يتوزعون على سطح اليابس البالغة مساحته ١٤٣ مليون كم٢ . وهذا التوزع يختلف من قارة الى أخرى وحتى داخل القارة الواحدة ، حيث بعض المناطق فيها تركز سكاني في غاية الشدة والبعض الآخر فيها ندرة سكانية في غاية القلة . فالواقع أن توزع السكان على سطح الكرة الأرضية في غاية التباين وعدم التجانس ، سواء أكان ذلك بالأرقام المطلقة أو في

ـة الكثافة . والجدول رقم -٢٠- يعطينا لوحة واضحة لتوزع السكـان على مستو
ـارات .

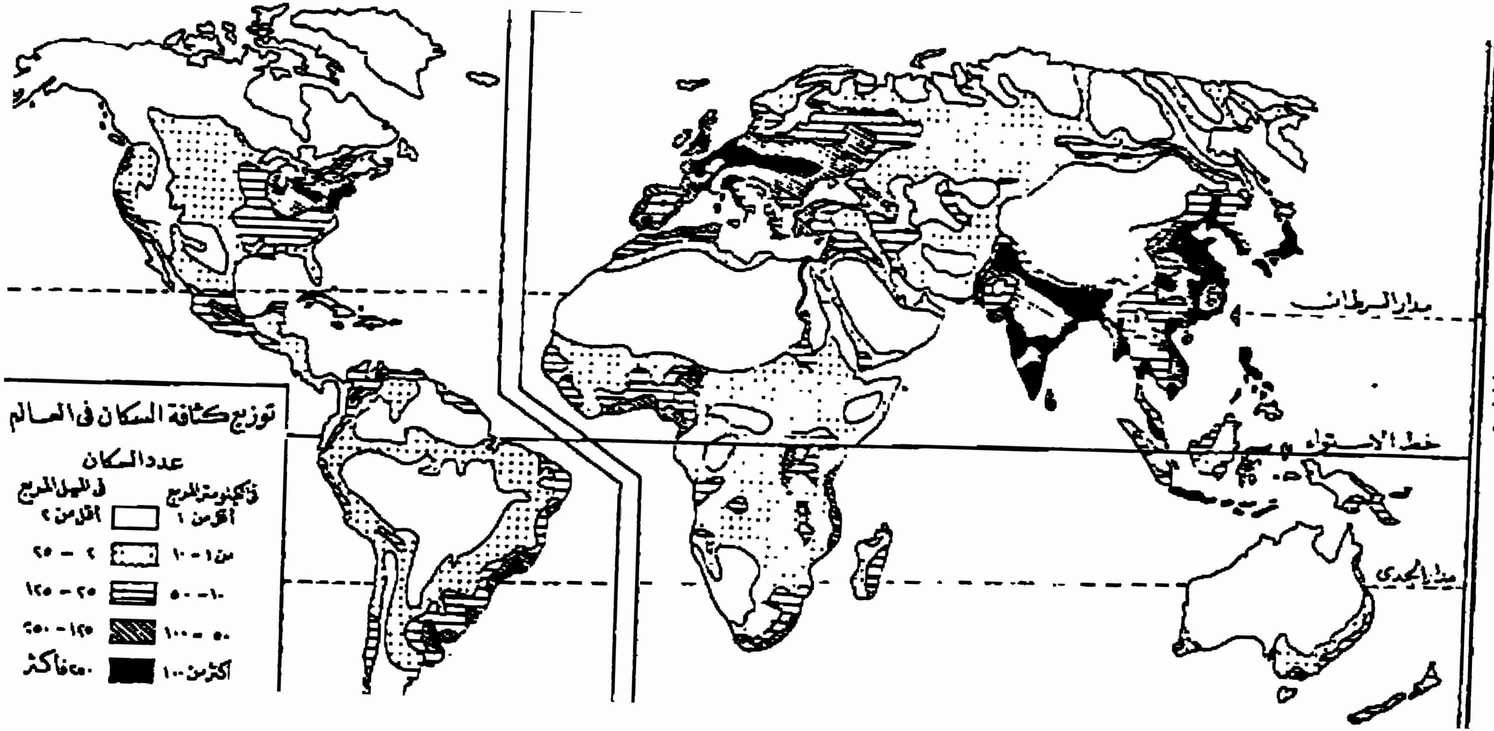
الجدول رقم -٢٠-
التوزع القاري لسكان العالم عام ١٩٧٧(*)

القارة	عدد السكان (بالمليون)	٪من سكان العالم
آسيا (بدون الاتحاد السوفييتي)	٢٤٨٦	٨,٥
أوروبا (بدون الاتحاد السوفييتي)	٤٧٨	١١,٢
افريقيا	٤٣١	١٠,١
أميركا اللاتينية	٣٤٢	٨,٠
اميركا الشمالية	٢٤٠	٥,٦
الاقيانوسية	٢٢	٠,٥
الاتحاد السوفييتي	٢٥٩	٦,١
المجموع	٤٢٥٧	١٠٠,٠

) الأرقام المطلقة مأخوذة من :
.S Department of Commerce, Bureau of the census, World population 1977, p. 14

يتضح من أرقام هذا الجدول (رقم -٢٠-) مقرونة بالخريطة رقم -٢١- أن غالب
كان العالم مركزة في العالم القديم (آسيا وأوروبا) ، حيث يعيش حوالي ثلاثة أربا
كان العالم ، وحيث لآسيا بمفردهـا (من دون الاتحاد السـوفييتي أو به) منـه أكثر م
صف ، وأمـا أوروبا (مـع الإتحاد السـوفييتي) فيعيش فيها عـدد من السكان يفـو
له في العالم الجديد الخ . . . .

هذا وحوالي أربعة أخماس السكان يعيش بين دائرتي العرض ٢٠° و٦٠° شمالاً
غماً عن أن هذا النطاق يحوي معظم صحارى نصف الكرة الأرضية الشمـالي وتق
سلاسل جبلية وهضاب مرتفعة كالهملايا والتيبت، ففيه تقع منطقتا التركز السكا
ـيتان للسكـان في العالم : الأولى جنـوب شرق آسيـا ، حيث يعيش نصف سكا
ـالم في حوالي ١/٢٠ من مسـاحـة الأرض والثـاني في أوروبـا (بمـا فيهـا روسيـ



توزيع كثافة السكان في العالم
عدد السكان
في الكيلومتر المربع
في الميل المربع
أقل من ١
أقل من ٢
من ١ - ١٠
٢ - ٢٥
١٠ - ٥٠
٢٥ - ١٢٥
٥٠ - ١٠٠
١٢٥ - ٢٥٠
أكثر من ١٠٠
٢٥٠ فأكثر
مدار السرطان
خط الاستواء
مدار الجدي

الأوروبية) حيث خمس سكان العالم على مساحة ضئيلة من مساحة الكرة الأرضية تقدر بأقل من ١/٢٠ منها (٤٧) .

كما هناك تباين بين الدول في توزع السكان وكثافتهم فيها . ففي آسيا لوحدها (بمافيها الاتحاد السوفييتي) خمس دول كبيرة تضم نصف سكان العالم بأسره (عام ١٩٧٢) . هذا في حين يتوزع النصف المتبقي من سكان العالم في ١٩٥ دولة . هذا وللمزيد من التفاصيل يراجع الهامش رقم (٤٨) . وزيادة في إيضاح الرؤيا هنا بالإمكان القول ان في العالم اليوم حوالي ٢٠٠ حكومة أو مقاطعة ، إنما أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون في أكبر ثلاث عشرة دولة ، حيث في كل منها أكثر من ٤٠ مليون نسمة ، وكما يفصح عن ذلك الجدول رقم -٢١-. فهناك اختلاف كبير في الحجم السكاني للدول بحيث يمكن تقسيمها الى فئات سكانية على غرار تقسيمها الى فئات مساحية كما في الجدول رقم -٢٢- الذي يوضحه المخطط البياني الخرائطي رقم -٩- (٤٩) .

الجدول رقم -٢١-

توزع السكان في أكبر ١٣ دولة(*)

البلدان	التاريخ	عدد السكان بالمليون نسمة
جمهورية الصين الشعبية	١٩٦٤	٧١٧
الهند	١٩٦٦	٥٠٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية	١٩٦٦	٢٣٢
الولايات المتحدة الاميركية	١٩٦٥	١٩٥
أندونيسيا	١٩٦٦	١٠٩
الباكستان	١٩٦٤	١٠١
اليابان	١٩٦٥	٩٨
البرازيل	١٩٦٥	٨٢
المانيا الفيدرالية	١٩٦٤	٥٦
نيجيريا	١٩٦٣	٥٦
بريطانيا العظمى	١٩٦٤	٥٤
إيطاليا	١٩٦٦	٥٣
فرنسا	١٩٦٥	٤٩

(*) ا. ا فيفر ، الجغرافية الاقتصادية للبلدان الأجنبية ص ١٩ .

الجدول رقم -٢٢-
التوزيع الكلي لعدد دول العالم حسب فئات الحجم السكاني
سنة ١٩٧٧(*)

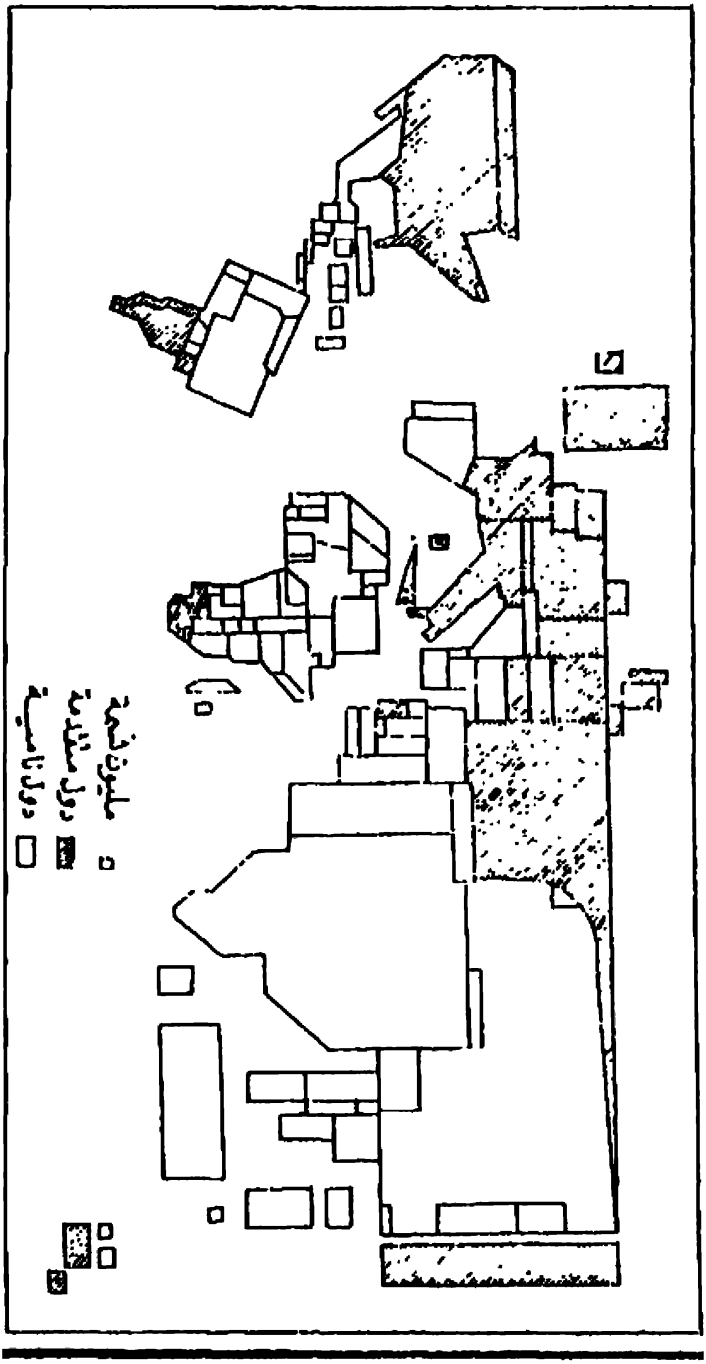
الفئة بالمليون	عدد الدول
٢٥٠ مليون نسمة فأكثر	٣
١٠٠ـ ٢٥٠	٤
٥٠ـ ١٠٠	٨
٢٥ـ ٥٠	١٥
١٠ـ ٢٥	٢٦
٥ـ ١٠	٢٧
١ـ ٥	٤٤
أقل من مليون	٧٢
	الجملة ١٩٩

*) د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٦٨ .

هـذا ويعيش في الدول المتقدمـة من العـالم ١١٠٨ مليـون نسمـة
ـموع سكان العـالم) وفي الدول النـامية ٣١٥٠ مليـون نسمة (٦٤,٥
كان العالم) .

كما أن توزع السكان على سطح الأرض يؤدي الى اقاليم التوزع الـ
المنـاطق الجافـة ، القطبيـن ، الجبال المـرتفعة ، الغـابات الكثيفـة) وأ
ـكاني الكثيف (أربع مناطق : شرق الولايات المتحدة الاميركية ، أور
ـين واليابان) . هذا وتأثير البرودة على توزع السكان أقل من تأثـير الـ
ـدما يتعلق الأمر بإقامة الصناعة .

كما لا بد من الإشارة لما نحن بصـدده انه من الصعب اعـطاء رقم
ائة لعدد السكـان ، وذلك لأن بعض البلدان لا يقـوم بإحصـائيات للـ
ك بالامكان القول ولـو بشكل تقـريبي انه يعيش عـلى سطح الكـرة الأ
ـون نسمة (في سنـة ١٩٦٤) . فإذا مـا قابلنـا هذا الـرقم بـ ١٣٥ مليـ
ابسة ، من دون الأراضي غير المأهـولة بـالطبـع في الانتاركتيـك والبالغ
م٢ ، نحصل على متوسط كثافة للسكان يبلغ حوالي ٢٣ نسمة في الكلـ


مليون نسمة
دول متقدمة
دول نامية

إنما هذا المتوسط للكثافة السكانية ليس بمعبر ، وذلك لأن السكان موزعون ، وكما رأينا مبرهناً بالواقع الرقمي ، بشكل غير متواز بتاتاً . وبالإمكان الحكم على هذا الواقع عبر الاختلاف في هذه الكثافة السكـانية فيما بين مختلف أجـزاء العالم . فمتـوسط الكثافـة السكانية في أوروبا هو ٥٧ شخص في الكلم² وفي آسية ٤٠ وفي أميركا ١٠ وفي افريقيا ١٠ وفي استراليا ٢ . وحتى كل من هذه الأرقام يخفي اختلافات كبيرة بالنسبة للكثـافة العائدة للمناطق المأهولة المختلفة . وللمزيد في موضوع الكثافة هذا نورد الجدول التالي رقم -٢٣- .

الجدول رقم -٢٣-
متوسط الكثافة السكانية
(تقدير سنة ١٩٦٥)(*)

البلدان	السكان (بالالف)	المساحة بألاف الاميال المربعة	الكثافة بالميل المربع الواحد
استراليا	١١٣١٣	٢٩٧١	٣.٨
بلجيكا	٩٤٢٨	١٢	٧٨٤
برمودا	٤٩	٠,٠٢	٢٣٣٣
كندا	١٨٧٠٥	٣٥٦٠	٥,٥
فرنسا	٤٨٧٠٠	٢١٣	٢٢٩
المانيا الغربية	٥٨٥٨٨	٩٦	٦١٠
ايسلندا	١٨٩	٤٠	٤.٧
الهند	٤٧١٦٢٧	١٢٦٣	٣٧٣
روديزيا	٤٢١٠	١٥٠	٢٨
انكلترا	٥٤٠٦٦	٩٣	٥٨١
الاتحاد السوفيتي	٢٢٧٧٤٢	٨٦٤٨	٢٦
فنزويلا	٨٧٢٢	٣٥٢	٢٥

(*) H. Robinson, Economic Geography p. 58

هذا وتعتبر غير مأهولة أو قليلة السكـان المناطق التي من الصعب كـل الصعوبـة استصلاحها ، كـالمناطق القطبية أو الجبلية المرتفعـة وحيث البرد الأبـدي والصحارى وكذلك المقاطعات الشديدة الحرارة والرطوبة والغابات الاستـوائية . ومن جهـة أخرى

ليس من الصعب الإشارة الى العديد من المناطق التي تختلف فيا بينها بما تقدم للانسان من ظروف طبيعية ملائمة ومساعدة للعيش ، كالأراضي الخصبة والمناجم الغنية ، وهذه المناطق كثيفة السكان بشكل خاص . ومع ذلك فتوقف كثافة السكان على الظروف الطبيعية فقط ذو معنى نسبي ، وذلك لأن امكانيات استخراج المواد الأولية وكذلك توزع السكان ، كليهما يتغيّر مع تطور المجتمع ، وكما مر معنا . فمثلاً مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالي نشأت الامكانيات لاستعمال الفحم الحجري ، وعلى أثر ذلك نشأ في أحواض الفحم الحجري للعديد من البلدان مناطق صناعية ، فاقت فيها كثافة السكان الألف نسمة في الكلم² الواحد . هذا في حين أن المخزون من الفحم الحجري في بعض البلدان المتخلفة شبه غير مستغل ولم يجتلب اليه السكان . وفي ظل الرأسمالية ، إلى جانب تكديس الناس في المدن الكبيرة والمراكز الصناعية ، جرى افراغ الكثير من المناطق وحتى بلدان بكاملها ، وخير مثال على ذلك ايرلندا بالمقارنة مع انكلترا . فخلال السنوات ١٨٤٠ ـ ١٩٠٠ تضاعف عدد سكان انكلترا في حين انخفض بنفس تلك النسبة سكان إيرلندا . مثال آخر إفراغ العديد من المناطق الافريقية نتيجة تجارة الرقيق والاستثمار القاسي لسكان البلاد الأصليين من قبل المستعمرين الأوروبيين . كذلك الأمر في البلدان الرأسمالية ، حيث يتكلس الناس في بعض المناطق أو المقاطعات على حساب المقاطعات التي أفرغت أو غودرت .

أما النظام الاشتراكي فيمكنه بما يحمل في طياته من تخطيط للاقتصاد الوطني ان يؤمن التوزيع المخطط والأفضل للسكان ، ومثالنا على ذلك تطور واسكان المناطق الشرقية والشمالية من الاتحاد السوفييتي الحالي ، والتي لم يكن بالإمكان إسكانها أيام روسيا القيصرية وأصبح ممكناً اليوم .

هذا ويفترض التذكير أنه لا يجوز الحكم على مستوى تطور بلد ما من كثافة السكان فيه ، فمن الممكن أن تكون ، في بلد ما ، كثافة السكان مرتفعة والنظام الاجتماعي متخلفاً ، والعكس ممكن ، أي أن تكون كثافة السكان منخفضة والنظام الاجتماعي متقدماً .

هذا وكثافة السكان ، أو عدد السكان في الكلم² الواحد من مجموع المساحة ، مؤشر مقبول ، كمنطلق إلى حد ما ، لدراسة التوزع الجغرافي إذا ما كانت في وحدات مساحية صغيرة . إنما تبقى ذات صفة ارشادية ، وليس لها قيمة علاقة تفسيرية ، على اعتبار أن نفس الكثافة السكانية تعني حقائق اقتصادية واجتماعية عميقة الاختلاف ، حسبما هي معتبرة ، في افريقيا أو في سهل من الشرق الأقصى أو منطقة زراعية فرنسية أو إحدى المناطق الصناعية في أوروبا الشمالية الغربية . فكثافة السكان لا تعطي سوى معلومات رقمية خام لدرجة اشغال المساحة الجغرافية بالسكان وليس باستطاعتها أن تخفي العلاقة الاقتصادية الرأسمالية بين الحاجات والخيرات .

هذا ويتوجب التحفظ في استعمال كثافة السكان للاعتبارات الثلاثة التالية : أولاً : ليس من مقياس مشترك لامكانات الانتاج من أراض بنفس المساحة إنما متواجدة في أماكن طبيعية مختلفة ومستعملة تقنية تجند كل الامكانيات القائمة . ثانياً : طاقة المساحة من الأرض لاعالة عدد معين من الناس تتوقف على التطور التاريخي والتقنية وطرق الاستثمار ، مع الإشارة الى أن المهم لاعالة الناس هنا هو المتبقي لهم من الدخل . ثالثاً : تغير حاجات الناس من وقت لآخر وتطورها أيضاً .

فالرغبة في التعبير الرقمي عن العلاقة الاقتصادية فيما بين الحاجات والخيرات تصطدم بحواجز لا تتخطى . فاستبدال المساحة الخام بالمساحة المستثمرة (٥٠) ، فيما يتعلق بالكثافة الزراعية ، يشكل دون ريب وسيلة تحليل صحيحة . وهذا يتجلى في الجدول رقم -٢٤- .

الجدول رقم -٢٤-
كثافة السكان في الاتحاد السوفييتي وبعض مناطق العالم *
(نسبة الأشخاص في كل كيلومتر مربع)

المنطقة	الكثافة العامة	كثافة السكان الريفيين
الاتحاد السوفييتي	١١,٨	٤,٤
اوروبا	٩٧	٣٥
آسيا	٨٩	٦٥
افريقيا	١٥	١١
اميركا	١٤	٤,٦
اوستراليا وأوقيانيا	٢,٦	٠,٨
جميع أجزاء الأرض المأهولة	٣١	١٩

* بروك ، سكان العالم ، ص ٥١

إنما تقدير الحاجات والخيرات الزراعية (الحقيقية والكامنة) في نفس الوحدة القياسية من الأرض هو أول صعوبة تقف حيالنا ، إذا ما أردنا أن نعطي معنى اقتصادياً للأرقام المعبرة عن العلاقة بين المساحة والسكان . ومن ناحية ثانية ، حتى في المجتمعات ذات التنظيم البسيط للغاية من الصعب انتاج كل ما يحتاج اليه في الاستهلاك في مساحة معينة ، والصعوبات تصبح شبه مطلقة في الاقتصاديات التجارية ذات التخصص المحلي والإقليمي .

لـذلك ، فخـارج المعادلات الـرقمية الاستنتـاجية ، يضـطر الانسان الى تقـدير العلاقات فيما بين الخيرات المتوفـرة أو الممكن تجنيدهـا والسكان . وبعض المـلاحظات هنا ومهما كانت بسيطة وأولية فهي معبرة للغاية

إن سكـان العالم مـوزعون بشكـل غير متسـاو للغايـة بالنسبـة لمساحـة القـارات الخمس . فخـارطة كثـافة السكـان تكشف النقـاب عن بعض الصحـارى في المفهـوم الديموغرافي للكلمة ، أي غـير آهلة وليست صحارى من نـاحية الجغـرافية الـطبيعية ، ذلك أن كل المناطق الخالية من السكان حالياً أو القليلة السكـان ليست بمناطق جـرداء من مختلف وجهـات النظر الاقتصـادية . وبـدون الخوض في ضعف فـرضيـة امكـانيـة استصلاح بعض الصحارى ، بالإمكان البرهنة عـلى أن مساحـات شاسعـة في افريقيـا وأنـدونيسيا (بـورنيو) وأميـركا الـلاتينيـة وكنـدا وحتى الـولايـات المتحـدة الاميـركيـة وسيبيريا ، كل هذه المساحات غـير المستثمرة قليلة السكـان ، مع أنـه بإمكـانها تأمـين ظروف العيش المقبول لعـدة مئات المـلايين من النـاس . إنما تجـدر الإشارة في الـوقت نفسـه الى أن عدم استثمـار هذه المسـاحات المستثمرة ومنذ القـدم يمكن أن يؤثـر عـلى استعـدادهـا المستقبلي لـلانتـاج الـزراعي . فـالأراضي غـير الأهلة ـ أقـل من عشـرة أشخـاص في الكلم[٢] الواحـد ـ والمؤهلة للسكن ، عـلى أسـاس الأخـذ بعـين الإعتبـار الامكـانيات الفنيـة لاستصلاحهـا ، هذه الأراضي تغـطي مساحـة لا تقل عن ضعفي مساحة القارة الأوروبية .

الفصل الخامس

تفاوت السكان في المقدرة الانتاجية

أو

السكان والموارد

إن تسعة أعشار الانتاج الصناعي العالمي يصدره عدد ضئيل من الدول التي تجمع مداخيل الصناعة والزراعة الأكثر انتاجية من تلك التي في البلدان غير الصناعية . وفي هذه الدول الضئيلة العدد ، أقل من ثلث سكان العالم . ومعدل دخل الفرد السنوي من الدخل الوطني في هذه البلدان يتراوح ما بين ٥٠٠٠ و١٥٠٠٠ فرنك . هذا في حين أن ثلثي العالم المتبقي من السكان يعيش في بلدان زراعية مخفوضة الانتاجية وحيث معدل الدخل الوطني السنوي للفرد يتراوح ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ فرنك . إنما من السهل البرهنة على أن هذه الحالة هي نتيجة وضع اقتصادي قائم وليس مجرد التعبير عن قدر طبيعي . فباستثناء المناطق الصغيرة ، فإن غياب نظام استثمار منوع يطال كل قطاعات النشاط البشري في البلدان الأكثر ما تكون تقدماً ، فإن غياب مثل هذا النظام لا يمكن تفسيره بعدم توفر الظروف الطبيعية . فالسبب في ذلك يعود للتطور الاقتصادي والتقني غير المتوازن للعالم الحديث . إن عدد سكان البلدان المتخلفة يصل إلى أكثر من ٧٥٪ من سكان العالم . في واقع الحال هذا يعني أن أكثر من ثلثي سكان العالم يتصرفون بما يكفي بالكاد حاجات العيش الأولية . وقد كتب وبرهن على أن أكثر من نصف البشرية في حالة سوء تغذية مستمر . ويزداد الأمر اهمية ، على اعتبار أن نفس هذه البلدان هي التي فيها أسرع وتائر نمو السكان . إن هذا الوضع ليس بمستحيل الحل لأن عدم التوازن بين الخيرات والحاجيات ليس بناتج ، بشكل أساسي ، عن غياب أو عدم كفاية الخيرات ، وإنما بشق كبير منه عن عدم كفاية استعمال الخيرات المادية وقوة العمل الممثلة بالسكان . هذا بالطبع الى جانب سوء توزيع الخيرات المنتجة ، حيث تسيطر فكرة واحدة : الربح ولا شيء غيره مما يعود لتأمين حاجات الناس التي يضحي بها من أجل الربح، المحرك الأول والأخير للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي . فكل تخلّف اقتصادي وبالموازاة كل تخلف اجتماعي ، يحمل بالنتيجة في نفس الوقت مسألة عدم استثمار المواد الأولية وعدم استعمال الطاقة الانتاجية للسكان . وبشكل عام من المستحيل التقدير الصحيح لنسبة

عدم استعمال المواد الخام لبلد ما . ذلك أن التخلّف يحمل دائماً عدم كفاية في البحث ، أي في جردة المواد القابلة للاستثمار . فالتفتيش عن المواد الأولية في البلدان المتخلفة يجري عادة لتلبية حاجات مصلحة الاجانب الذين ليس غرضهم وضع ميزانية الملكية الوطنية المحلية أو الإقليمية ، إنما جردة المواد الأولية اللازمة للاقتصاديات الخارجية الأجنبية ، والتي من هذه الزاوية تبدو الأربحية في استثمارها .

فأول عدم كفاية في وسائل انتاج الاقتصاديات المتخلفة هي وسيلة التنقيب عن الثروات الوطنية . وهي تدخل عدداً من التقييمات ، كعدم كفاية التوظيفات للتجهيز الوطني وإقامة الصناعة ، وبالنتيجة فقدان وسائل إنتاج الأدوات الأساسية والسلع الاستهلاكية ، وبالتالي نقصان امكانيات التوظيف والتجهيز غير المكتمل والضغط البشري على الاقتصاد الزراعي . وهذا الأخير لا يعطي إلا المردود الضعيف ، في الوقت الذي يمتص فيه كميات ضخمة من الجهد أو العمل البشري . ومع ذلك فالزراعة لا تتمكن من أن تشغّل كل سكان الريف ، الذين يضطر قسم منهم الى أن يجوع لعدم توفر الأرض التي يعمل فيها . ومستوى معيشة الشعوب التي هي في مثل هذه الحالة منخفض للغاية ، ويجري الحديث بالنسبة اليهم عن تزايد السكان . وواقع الحال هنا هو بعثرة الطاقة البشرية غير المستعملة ، وفي نفس الوقت بعثرة حياة الناس .

التصنيع

فالتصنيع بفتحه قطاعات انتاج جديدة وبرفعه انتاجية الأرض وكذلك العمل الزراعي ، يخلق علاقات كمية وكيفية (نوعية) جديدة بين الأرض والسكان ويولد في نفس الوقت أشكال عمل وظروفاً حياتية تختلف عما قبل . فمن الناحية النوعية ، فإن نفس العدد من السكان لا يعني نفس الحقائق الإنسانية ولا نفس المشاكل في اقتصاد صناعي واقتصاد متخلف .

فإذا ما امتص التصنيع ، في المرحلة الانطلاقية لانتاج القطاع الصناعي ، كمية كبيرة من الطاقة البشرية ، التي كانت في حالة عدم استعمال من جراء العمالة الناقصة والاستعمال غير العقلاني للقوى البشرية في الاقتصاد المتخلف ، ففيما بعد فإن التطور الصناعي وحتى الزراعي اللاحق ، يمكن أن يؤديا ، من جراء التطور التقني الى نقصان العمالة . ولكن كل انفصام للتناغم فيما بين الانتاج وامكانيات شراء المستهلكين ، وهم ليسوا الذين لهم حاجات ويتطلبون إشباعها وإنما الذين لديهم مقدرة شرائية ، كل مثل هذا الانفصام يؤدي الى الأزمات واختلال التوازن في سوق العمل . فالاقتصاد الصناعي في بلد ضعيف السكان يبدو وكأنه متزايد السكان ، هذا في حين أن إمكانية الانتاجية تجعله في مصاف البلدان القليلة السكان . وهذا هو واقع حال

اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، التي عليها أن تدفع عن نفسها بشكل مستمر أزمات الانكماش ولا تستطيع استيعاب كامل قواها العاملة المتزايدة العدد ، إنما بالمقابل لديها مصادر أولية غير مستثمرة ، تسمح بتأمين مستوى محترم من العيش لعشرات عشرات الملايين من الناس وأكثر . نصل بذلك الى قضية تنظيم الانتاج واستعمال القوى العاملة البشرية وهدف هذين العاملين . وهذا يعود لنوعية النظام الاقتصادي القائم ، الذي يرمي الى الربح مهما كانت النتائج وليس لتأمين العيش للجميع ، مما يعتبر من الأمور الغريبة عنه وعن تفكير القيمين عليه .

فهذه الحالات المختلفة لا يمكن إذن تفسيرها بشكل صحيح وسليم إلا في ضوء معرفة مختلف أشكال التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي المعمول به في العالم وكذلك العرض السريع للظروف التي نشأت فيها هذه الأنظمة المختلفة وتوزعت جغرافياً في مختلف أنحاء العالم خلال المائة سنة المنصرمة (أنظر الفصلين السادس والسابع) .

الحدان الأقصى والأدنى للسكان

أما فيما يعود لمفهومي كثرة السكان وقلة السكان ، فيحددان بمفهومي الحد الأقصى والحد الأدنى للسكان . فالحد الأدنى يمكن أن يكون بيولوجياً وكذلك اقتصادياً ، أما الحد الأقصى فيختلف حسبما يكون البلد متقدماً أم متخلفاً . وبالتالي فقلة السكان يقصد بها اشغال مساحة ما من الأرض دون الحد الأدنى . وهنا إذا ما كان الحد البيولوجي ثابتاً ، فالحد الاقتصادي قابل للتغير بتجهيز اكفاء من قبل المجتمع البشري المهتم بالموضوع . أما زيادة السكان فيقصد بها تخطي الحد الأقصى . هذا والى جانب الزيادة المطلقة للسكان هناك الزيادة النسبية، حيث الحالات الأربع التالية : بالنسبة للمجال المعني ، وبالنسبة للموارد المستعملة بالمقارنة مع الموارد القابلة للاستعمال ، وبالنسبة للمواصفات التقنية ، المتوقعة ، وبالنسبة لحصول السكان على الموارد المنتجة .

إنما لا بد من التنبه الى أن الزيادة المطلقة للسكان ممكنة فقط في وسط ـ مجتمع مغلق ، حيث الموارد غير قابلة للزيادة وحيث السكان ليس بإمكانهم اللجوء الى موارد مجتمع آخر ، سواءً أكان ذلك ببيع الخدمات أو الاقتطاع منها او الاقتراض (جزر الباسفيك ، جزيرة الرينيون ـ Reunion مع عدم السماح باستحالة امكانية زيادة الموارد واليابان ـ موضع محاكمة) . وفي الواقع فإن حالات الزيادة المطلقة في السكان هي استثنائية وظرفية ، على اعتبار أن تغير العلاقات الاقتصادية الدولية ينعكس مباشرة على نفس العلاقة بين الموارد والسكان . وهذا واضح في البلدان ذات الموارد الوطنية الضعيفة والتي تلجأ إلى الخدمات (النقل البحري ، السياحة ، تقديم العمل ، الخ . . كما في اليونان والنروج). فبناءً على ما ذكرنا من شرح للاستثناء والظرفية من

الأصح التحدث عن الزيادة النسبية للسكان واستعراض الحالات الاربع المشار اليها آنفاً .

١ ـ الزيادة النسبية للسكان بالنسبة للمجال المعني ، حيث مجرد تغير المقياس المستعمل لتفسير العلاقة بين السكان والموارد أمر كاف لتغيير المعطيات . ومثالنا على ذلك جزيرة « جاوا » ، حيث هناك مقاربة للزيادة شبه المطلقة للسكان في الظروف القائمة لاستثمار الموارد ، إنما لا يمكن شمل كل أندونيسيا بذلك .

٢ ـ الزيادة النسبية للسكان بالنسبة للموارد المستعملة بالمقارنة مع الموارد القابلة للاستعمال . فإذا ما كان هناك بلد ما غير قادر على زيادة سكانه في الوضع القائم ، فمن المحتمل أن يجد نفسه فجأة في وضع قلة سكان ، بمعنى غير قادر على تعبئة كل اليد العاملة اللازمة ، إذا ما حل محل الاقتصاد القديم فيه والمستعمل جزءاً من الامكانيات المنتجة اقتصاد آخر يستعمل قسماً جديداً من الامكانيات المنتجة (استصلاح أراضي جديدة ، بناء صناعات جديدة ، الخ . .) . فمثالنا على ذلك الصين والهند وبناء السدود للتخلص من الفيضانات الدورية المتلفة للمزروعات ـ العلاج الرئيسي للزيادة في سكان السهول فيها .

٣ ـ الزيادة النسبية للسكان بالنسبة للمواصفات التقنية المتوقعة . وللتأكد من أن بلداً ما فيه زيادة في السكان غير قابلة للمعالجة يتوجب القبول بتوقف التقدم التقني وباستحالة تطور وسائل انتاج جديدة واكتشاف موارد أولية جديدة ومصادر طاقة جديدة . فالتصنيع القادر على معالجة زيادة السكان في افريقيا الشمالية ألا يتوقع منه اعادة تقييم مصادرها في النفط والغاز الطبيعي ؟

٤ ـ الزيادة النسبية للسكان بالنسبة لحصولهم على الموارد المنتجة . إن بلداً ما يبدو فيه وضع زيادة سكانية في حال أن قسماً هاماً من موارده المنتجة يستعمل لصالح اقتصاد أجنبي ولصالح سكانه . كذلك فإن بلداً ما يبدو في وضع زيادة سكانية إذا لم يحصل على انتاج يأتيه من الخارج . كما أن الزيادة السكانية في نفس البلد الواحد يمكن أن تنتاب جزءاً من السكان ليس إلا ، في منطقة معينة حيث الموارد ووسائل الانتاج غير كافية لاعالتهم . وهنا يبرز الوجه الاجتماعي للموضوع ، حيث بعض الفئات الاجتماعية تصبح ضحية اقتطاع الموارد من منطقتها لصالح فئات أخرى فيها في منطقة أخرى .

أخيراً هناك موضوع الحجم الأمثل للسكان .

الحجم الأمثل للسكان (Optimum population)

من الناحية النظرية هناك حجم أمثل للسكان لكل بلد ؛ وهذا الحجم الأمثل يكون عندما تكون قوة العمل كافية للاستعمال الأفضل ما يكون للخيرات المتاحة .

إذن فالحجم الأمثل يحدد عدد السكان المناسب لأفضل شروط الانتاج والتوزيع في وسط جغرافي محدد وعلى أساس مستوى حياة متوسط مقبول ؛ وهو أيضاً بالتالي من المعطيات النسبية ؛ ويتوقف ليس فقط على المستوى التقني ، إنما أيضاً على ظروف التنظيم التي تمكّن من تعبئة الموارد التقنية اللازمة . وبشكل أكثر ملموسية فمن مؤشرات الحجم الأمثل للسكان مستوى المعيشة المرتفع والعمالة الكاملة والتنمية السليمة للموارد والتركيب الديموغرافي المتوازن . وبالطبع فإن هذه المؤشرات الأربعة المذكورة تختلف في الزمان والمكان ، ويعود ذلك للاختلافات في حجم الدول وتركيبها الاجتماعي ومرحلة التقدم التكنولوجي الذي بلغته ومستوى المواصلات فيها . ومع ذلك فالدقة في حساب الحجم الأمثل للسكان مستحيلة من جراء التغير المستمر في كل من الاقتصاد والسكان . هذا بالإضافة الى أن كل هذه الحالات التي استعرضنا عرضة للتغيير أيضاً في الزمان نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث مثلاً الحجم الأمثل اليوم يمكن أن يصبح حجماً زائداً غداً . وبالتالي فالتوازن بين السكان والخيرات المتاحة والمؤدي الى الحجم الأمثل للسكان ليس بثابت . فأي زيادة في الخيرات (إرتفاع خصوبة الأرض ، اكتشاف مصادر معادن جديدة ، إنتاج طاقة جديدة ، رساميل جديدة للتوظيف) تستوجب الزيادة في قوة العمل ؛ الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع عدد السكان الأمثل . وبالتالي فالنسبية هي الصفة الغالبة على كل الحالات التي استعرضنا .

ومن هنا في الواقع نقطة الانطلاق لتفحص العلاقة بين السكان والموارد .

العلاقة بين السكان والموارد

الواقع ان موضوع العلاقة بين السكان والموارد سُلط الضوء عليه باكراً في العصر الحديث ، نتيجة ملاحظة التزايد الكبير في أعداد السكان وبمعدلات تفوق الزيادة في الموارد الإقتصادية والغذائية منها بشكل خاص . ومن أوائل الذين اهتموا بهذا الموضوع روبرت ملتيوس عام ١٧٩٨ ، سيما في مقاله بعنوان « دراسة في مبدأ السكان » (An Essay on the principle of population) ، حيث أشار الى تزايد السكان حسب المتوالية الهندسية وتزايد الغذاء حسب المتوالية العددية أو الحسابية ، الأمر الذي سينتج عنه فجوة لا تردم ، الاّ بتناقص عدد السكان (يراجع بهذا الخصوص نقدنا الموجز إنما المركّز لهذه النظرية في الهامش رقم (٥) من القسم الثالث) . وبالتالي فهناك اختلاف بين الدول في المستوى الغذائي تختزله الخريطة رقم -٢٢- القائمة على العلاقة بين حجم ومستوى السكان من ناحية وكمية وقيمة الموارد (٥١) الاقتصادية من ناحية أخرى من أجل تحديد الأقاليم السكانية . وهنا فالخصائص الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً ومباشراً في عملية تشكيل أنماط التوزيع السكاني (أنظر الفصل الرابع من القسم

الثالث الذي بين أيدينا) ، وأحياناً فإن دورها يتفوق على دور العناصر الطبيعية ، سيما إذا ما كان لديها التكنيك والتكنولوجيا المتفوقين . كما لطبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم دوره المماثل في عملية حجم وتوزيع السكان في البيئات الجغرافية المختلفة لدرجة أنه بالإمكان التحدث عن « الحتمية الاقتصادية » الى جانب الحتمية الجغرافية ، حسب البعض ؛ الأمر الذي نستنتج منه ، نحن ، نفي الحتميتين ، وتأكيد العلاقة الجدلية بين العوامل الطبيعية والاجتماعية في عملية توزيع السكان في ظل النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم (رأسمالي أم إشتراكي) (٥٢) .

هذا ومحصلة هذه العملية الجدلية تتجلى في الأنماط الاقتصادية التي تختزلها الخريطة رقم -٢٣- من دون الاشارة الى نوعية النظام الاقتصادي - الاجتماعي المظلل لها ؛ الأمر الذي يوصلنا الى الأقاليم السكانية - الاقتصادية - أقاليم ايكرمان في الخريطة رقم -٢٤- (٥٣) .

وباختصار كلي فالسكان والموارد ومستوى العيش ، المعبر عنها بالمستوى الحضاري المتضمن المستوى الاقتصادي ، هذه العناصر تتفاعل في علاقتها الجدلية عبر الزمن - التاريخ وتؤدي الى أنماط التوزيع الجغرافي للسكان وأقاليمه الاقتصادية .

ومع ذلك يبقى السؤال مطروحاً : هل ستكفي الموارد الاقتصادية ، سيما الغذائية منها ، اعداد السكان المتزايدين لدرجة « الانفجار » في المستقبل ؟

أولاً من الوجهة النظرية غير صحيح طرح الموضوع بهذه اللهجة التشاؤمية؛ إذ أن هناك ما يكفي لاطعام خمسة مليارات ونصف من البشر وفق حسابات « ايست » ، وثماني مليارات وفق حسابات « نيك » ، واحدى عشر ملياراً وفق حسابات « كوسنزنسكي » ، أي على أقل تقدير ضعف عدد سكان العالم الحالي[1] . كما قد برهن مراراً ، وبشكل خاص في كتاب جوزييه دي كاسترو « جيوبوليتكا الجوع »[2] وغيره من الكتب[3] . إن الجوع المتأتي عن العلاقة بين الموارد والسكان غير صحيح

(١) Joscoé de Castro, géographie de la faim, le dilème Brésilien .Pain ou Acier, traduit du portugais par Jean Dupont, Editions du Seuil, Paris 1964, p. 16

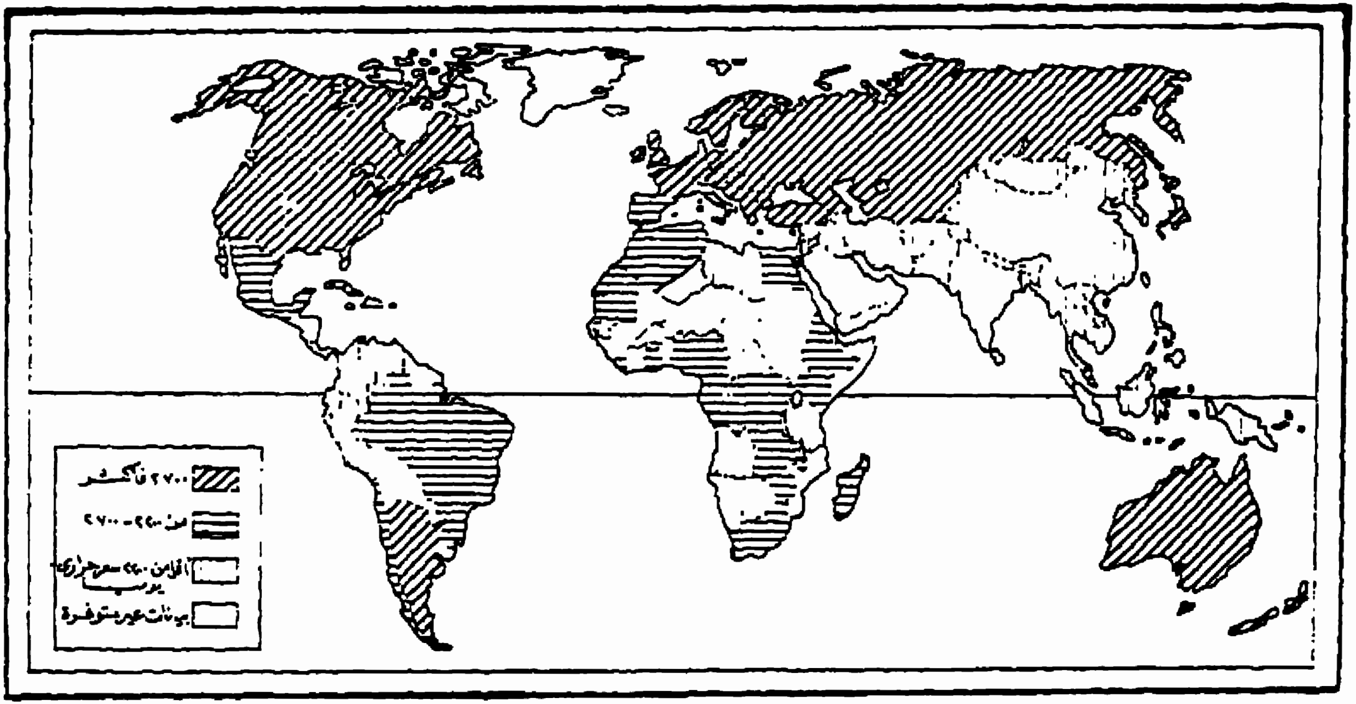
نقلاً عن كتابنا « الغذاء والتغذية والإنسان في لبنان » ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) ، بيروت ١٩٨٠ .

(٢) Josué de Castro, geopolitique de la faim, traduit du portugais par Leon Bourdas , nouvelle édition revue et augmentée , Editions Economie et Humanisme, les Editions, Ouvrières, Paris?

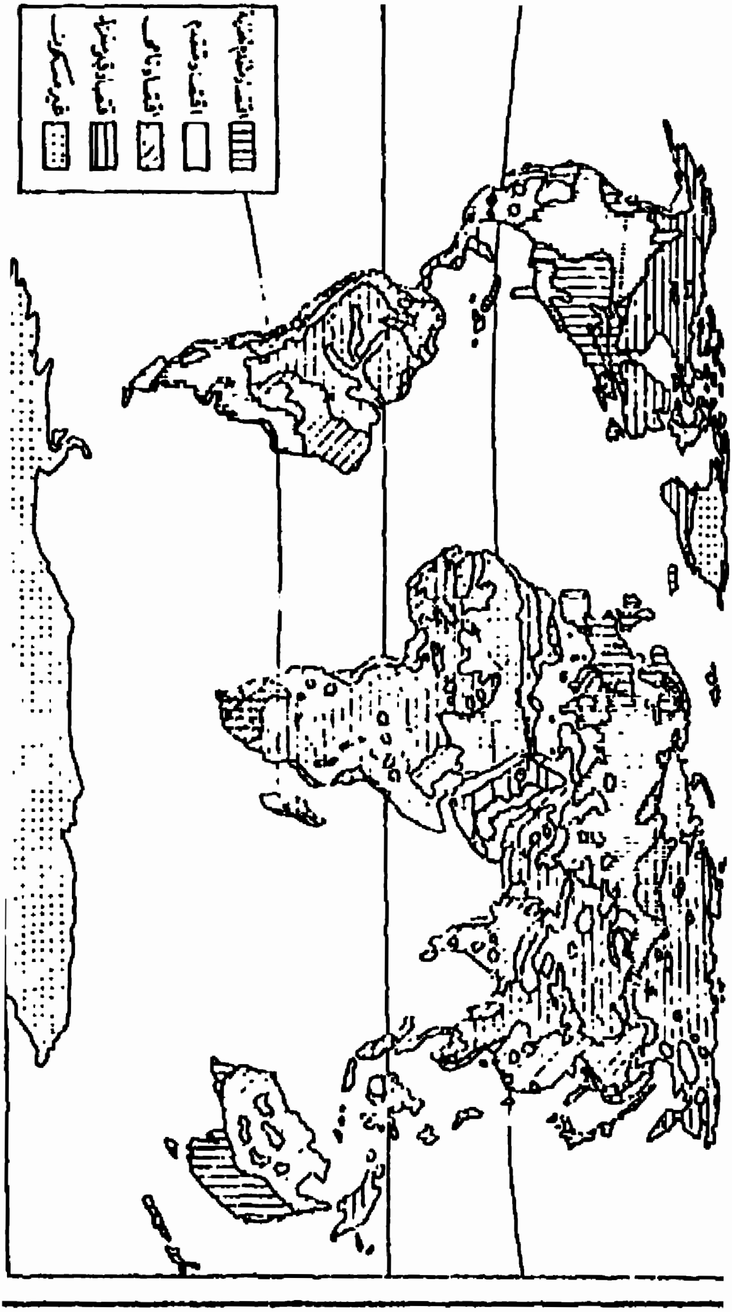
(٣) باركوف ، مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥ .

- الكسي روبوفسكي ، أيها سبب الجوع ؟ تكاثر السكان أم الامبريالية ؟ جريدة النداء ، بيروت في ١٩٧١/١٠/٢٢ .

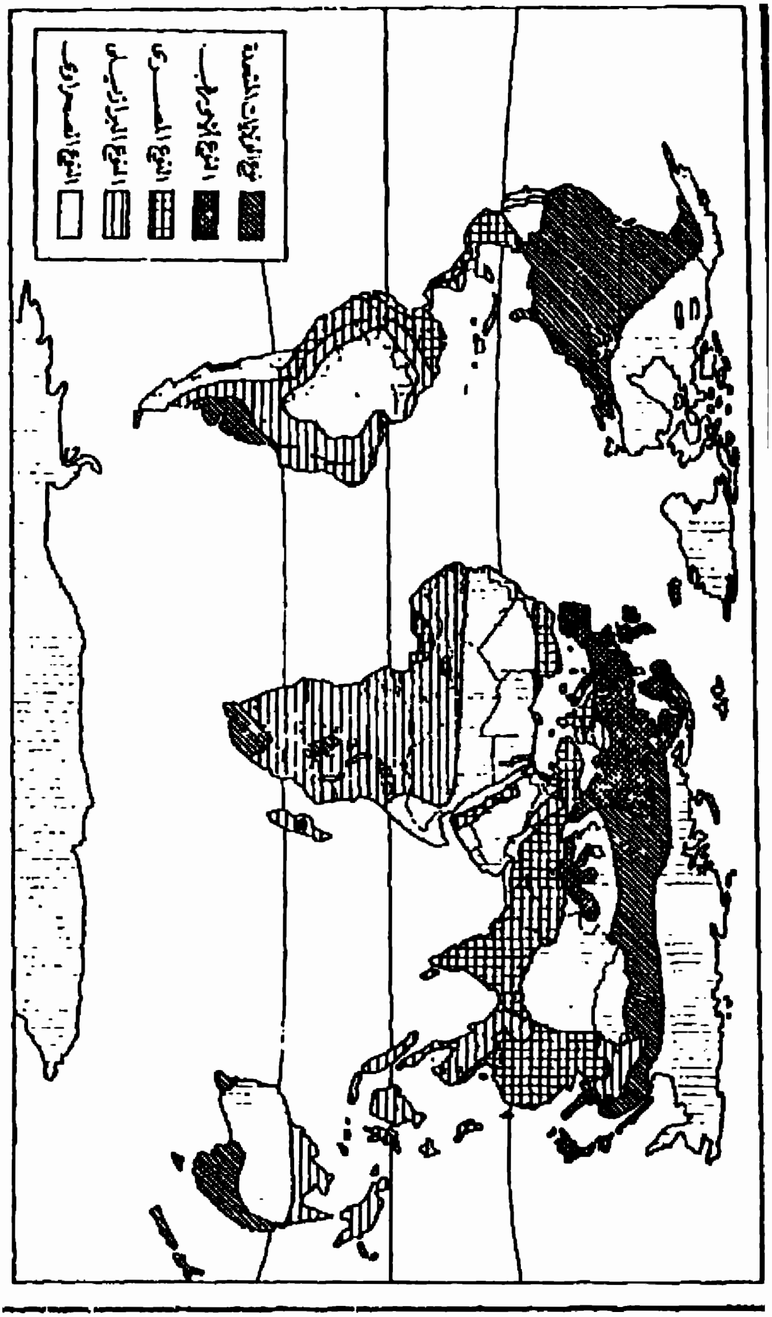
الخريطة رقم -٢٢-



نصيب الفرد من الغذاء في دول العالم (مقدراً بالسعرات الحرارية)



اقتصاد متقدم
اقتصاد نامي
غير مسكون



تفسيره بالانفجار السكاني ، بل بالنظام الاقتصادي القائم ـ النظام الرأسمالي وقانونه الأساسي ـ قانون الربح المستند الى قانون الملكية الخاصة .

أما فيما يعود للطرح الملموس للموضوع ، بالإمكان القول بموضوعية ، إنما نسبية مع ذلك ، ان مشكلة تأمين الغذاء الكافي للسكان المتزايدين مع الزمن بسرعة لدرجة « الإنفجار » ، هذه المشكلة تزداد سوءاً من واقع كون ثلثي سكان العالم يشكو البعض منهم من قلة الغذاء والبعض الآخر من سوء التغذية : فالسؤال المطروح هو ما العمل ؟ للزيادة في الخيرات الغذائية المنتجة بحيث يتأمن الغذاء لسكان العالم الذين يتزايدون بأكثر من ٥٠ مليون سنوياً(٣) .

الواقع انه من المفيد قبل الإجابة على السؤال المطروح الإشارة في البدء الى المناطق المنتجة وغير المنتجة في العالم ، والتي تختزلها الخريطة رقم ـ٢٥ـ، حيث يتضح أن اليابس يشكل ٢٩٪ من مساحة الكرة الأرضية ، وان من هذا اليابس نسبة قليلة خصبة وقابلة للاستعمال الزراعي .

هذا والشروط التي تحد من استعمال مساحة الأرض للزراعة تتلخص بما يلي :

١ ـ حوالي خمس مجمل مساحة الأرض هو شديد البرودة .
٢ ـ حوالي خمس مجمل مساحة الأرض هو شديد الجفاف .
٣ ـ حوالي خمس مجمل مساحة الأرض هو من المناطق الجبلية .
٤ ـ حوالي خمس مجمل مساحة الأرض هو من الغابات والمستنقعات .

بمعنى آخر حوالي أربعة أخماس مساحة الأرض هو غير مستعمل من جراء ما ذكرنا ، ومع ذلك فنصف الخمس المتبقي هو المستغل لانتاج الغذاء حالياً(٤) .

هذا مع الإشارة إلى أن أحسن الأراضي قد استعمل والكثير من الزراعة هو دون الامكانيات القصوى وبعض الأراضي غير المستعملة من الممكن استعمالها وحتى ٨٠٪ من الأربعة أخماس غير الممكن استعمالها للزراعة يمكن استغلالها إنما بتوظيفات ضخمة .

كل ما ذكرنا يخفف من مأسوية المشكلة إذا واجهناها بالتدابير التالية :

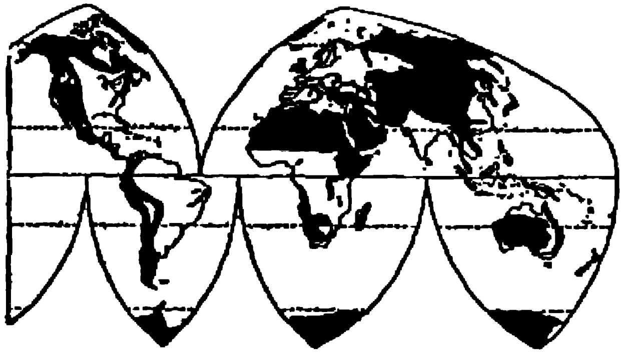
أولاً زيادة الغذاء ، المنتج بالتوسع بمساحة الأراضي القابلة للزراعة وبزيادة المزروعة فعلاً وبتطوير مصادر جديدة للغذاء .

---

(٣) H. Robinson, Human geography, p. 63

(٤) Ibidem p 64

الخريطة رقم -٢٥-



المناطق المنتجة وغير المنتجة في العالم

المناطق السوداء هي للمناطق « السلبية » - غير المنتجة والمناطق البيضاء ، البالغ مساحتها حوالي ثلث مساحة اليابس هي المناطق « الإيجابية » ، بمعنى المزروعة والقابلة للزراعة .

ثانياً التوسع بالمساحات المنتجة للحبوب بواسطة المدرجات في الجبال (الجلول) المناسبة بمناخها وبتطوير الري في بعض المناطق نصف الجافة والجافة في العالم وبالتجفيف للمستنقعات والمناطق الرطبة وبأخذ الأراضي من بعض مناطق الغابات .

ثالثاً الزيادة في الانتاجية في الزراعة باستعمال الأسمدة والبذار المؤصلة والمبيدات وتحسين الدورة الزراعية واستعمال الأدوات الفاعلة والآلات ومراقبة تآكل التربة والأخذ بالتدريب الزراعي ورفع مستوى صحة العاملين في الزراعة .

صحيح أن الكثير مما ذكرنا قد أخذ به في العديد من البلدان ؛ لكن يبقى المجال للعمل الأكثر أيضاً .

رابعاً زيادة انتاج الغذاء بمصادر جديدة ووسائل جديدة ، حيث يتركز الاهتمام بالبروتين من مصدريه النباتي والحيواني . ويؤخذ لذلك بالصيد المكثف للاسماك وفي الوقت نفسه زراعتها (بمعنى التربية في البحيرات في المزارع المخصصة) ، ثم بالتدجين لبعض الحيوانات البرية وأيضاً بالتصنيع للمواد الزراعية عبر الإهتمام بمخلفات العصر .

خامساً الاهتمام بالأغذية الاصطناعية المستمدة ، بشكل خاص من النفط - البروتين كعلف للحيوان وكغذاء حتى للانسان .

سادساً الزراعة على الرطوبة (Hydroponis)(٥) .

بالخلاصة بالامكان القول ان قضية زيادة انتاج الغذاء يمكن أن تعالج بطريقتين : الأولى تتلخص في الاستعمال الأكثر فعالية للأرض والبحر والمياه الداخلية - البحيرات ، والثانية بالأخذ بأنواع جديدة من مختلف الأغذية وحتى الإصطناعية .

هذا وحسب روبنسون بالإمكان حل مشكلة تأمين الغذاء للأجيال القادمة بشكل مرضٍ ، وذلك إذا ما تمكن مزارعو العالم من رفع مستوى الإنتاج لديهم للمستوى الذي وصل اليه معظم المزارعين في الدانمارك . وبالتالي فمساحة الأرض المخصصة للزراعة حالياً بإمكانها أن تؤمن الغذاء لأضعاف أضعاف عدد سكان العالم الحاليين . صحيح أنه قد حصل بعض التقدم ، إنما هناك ضرورة ملحة لزيادة وتائر الاسراع في العمل للتقدم(٦) .

إنما قبل كل ذلك ، قبل كل هذه التدابير - التي استعرضنا بالعناوين دون تفاصيل مضامينها - ذات الأبعاد الطبيعية ، انما الاجتماعية أيضاً لإمكانية تجسيدها ، قبل كل ذلك تبقى المشكلة اجتماعية في جوهرها ورهناً بالنظام الاقتصادي الاجتماعي القائم وكما أشرنا أكثر من مرة .

فالواقع انه رغماً عن النقص في الغذاء نسمع دوماً عن خزن الحبوب وحتى إتلافها كحرق البن وإتلاف السمك الخ . . . وذلك لعدم حصول أصحاب هذه المواد الغذائية على الأسعار المرضية للبيع . فالحل هنا بالنسبة للمدرسة البورجوازية (المعبر عنها هنا روبنسون بالنسبة لما نعالج) هو برفع المقدرة الشرائية لسكان البلدان المتخلفة والنامية (آسيا ، افريقيا ، أميركا اللاتينية) كيما يتمكنوا من شراء هذه المواد الغذائية ، وتعليمهم في الوقت نفسه على تنويع وجبات الطعام ليتحسن مستواهم الصحي . كما ترى المدرسة البورجوازية أن على البلدان المتقدمة والغنية أن تقدم المساعدات المالية والفنية وغيرها للبلدان المتخلفة لتتمكن من المزيد من شراء هذه المواد الغذائية ومن تحسين زراعتها وإقامة مؤسسات الاستخراج والتصنيع الخاصة بها . كما تضيف أن هذا ما جرى الأخذ به في العديد من البلدان المتخلفة ، بحيث تمكنت من أن ترفع من مستواها الغذائي والمالي بمساعدة الدول المتقدمة .

ليسمح لنا هنا بوضع بعض النقاط على حروف الحقيقة غير الواضحة من هذا العرض الذي يراد به الحفاظ والحماية والإبقاء على النظام الرأسمالي « المقدس » الذي لا يجوز المسّ به . فلماذا لا تُساعد هذه الدول المشار اليها بشكل جدي على التصنيع -

---

(٥) H. Robinson, Humain geography, p. 65-68

(٦) Ibidem p. 68-69

المخرج الأمثل والوحيد لحل المشكلة بشكل جذري بالنسبة لما يسمى « الانفجار السكاني » (أنظر آخر الفصل الثالث ـ الحلول المقترحة للانفجار السكاني من القسم الثالث الذي بين أيدينا) وتحل بالتالي مشكلة الغذاء في بلدان العالم الثالث ، لارتباط الانفجار السكاني بها والتي لولاها ـ مشكلة الغذاء ـ لما كان هناك حديث عن « الانفجار السكاني » . فالواقع ان المهم بالنسبة للمدرسة البورجوازية ، وكما يتضح من امعان النظر بالمقترحات الفنية والاجتماعية التي تقدم ، المهم هو الحفاظ على الحضارة البورجوازية التي أفرزها النظام الرأسمالي . فهي تريد أن تعالج المشكلة من دون المساس بالمسبب لها ـ النظام الرأسمالي بحد ذاته .

نقول هذا مع الإشارة إلى عدم صحة القول بحل المشكلة عن طريق الأخذ بما طرح من آراء فنية بشكل خاص واجتماعية بشكل عام ، في بلدان العالم الثالث ، على اعتبار أن حلّها يكون بالخروج من التخلف الذي لم تخرج منه دولة من دول العالم الثالث لتاريخه ، من جراء عدم جدوى حوار الشمال والجنوب ـ حوار « الطرشان » ومن جراء عدم جدية وجدوى المساعدة التي تقدمها الدول المتقدمة ، والتي هي ضد مصلحتها ـ إذا ما كانت جذرية وصحيحة ـ القائمة على قانون الربح القانون الأساسي لنظامها . فالمشكلة تتلخص بوجود إمكانيات وطاقات كبيرة وكثيرة غير مستغلة من قبل الدول الرأسمالية التي لا يهمها سوى الربح المستند الى قانون الملكية الخاصة وبالتالي لا تستغلها ـ الامكانيات والطاقات ـ إلا في الحدود التي لا تؤثر على الربح الذي هو مبرر وجودها . أما الحل الأمثل فهو بما اقترحنا بالنسبة للانفجار السكاني (أنظر آخر الفصل الثالث ـ الحلول المقترحة للانفجار السكاني من القسم الثالث الذي بين أيدينا) وهو الأخذ بالنظام الذي يلغي الاستغلال بالاستناد الى قانونه الأساسي ـ تلبية حاجات الناس الغذائية والمعيشية المختلفة ـ القائم في الوقت نفسه على قانون الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، عنينا النظام الاشتراكي .

إنما هذا الذي نقول لا ينفي ضرورة عقلنة التزايد السكاني لمؤازرة الحلول المقترحة والتي تُوجز بالأخذ بالنظام الاشتراكي كبديل وحيد أوحد للنظام الرأسمالي ، إذا ما أردنا الحلول الجذرية لمشكلة الغذاء وعضوياً في الوقت نفسه للانفجار السكاني وحتى المشاكل الإجتماعية المتأتية في جذورها عن النظام القديم الذي يصطرع مع الجديد في طريق التاريخ الجدلي في مساره . وبالتالي يستمر الأخذ بالعقلنة لتزايد السكان ـ عبر التخطيط لكل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، إنما من دون هويل وعويل وخوف مصطنع على الحضارة الغربية يخفي المصلحة الطبقية .

الفصل السادس

النظام الاقتصادي الرأسمالي

إن النشاطات الانتاجية والظروف الاجتماعية لحوالي ثلثي البشرية تنتمي لأشكال تنظيم الاقتصاد الرأسمالي المتنوعة . هذا مع الإشارة المتوجبة بالمناسبة إلى أن التنوع في الأشكال الرأسمالية لا يغير شيئاً في الجوهر الذي يبقى هو هو وحتى في مرحلة الامبريالية كما سوف نرى . وهنا فمن أصل أكثر من مليارين من البشر ، ٥٠٠ مليون تقريباً يعيشون في البلدان المتقدمة والمتبقي حوالي مليار ونصف المليار في البلدان المتخلفة ، الأمر الذي يوجب تحديد أشكال الانتاج في البلدان الرأسمالية المتقدمة وكذلك تحديد أشكال الانتاج الرأسمالي في البلدان المتخلفة ، الأمر الذي يفرض بدوره قضية العلاقة فيما بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان المتخلفة .

فالتنظيم الاقتصادي المالي هو نتيجة التطور الاقتصادي لأوروبة الغربية خلال القرنين الأخيرين ، أي بدءاً من فترة الثورات السياسية والاجتماعية والتكنيكية . هذا وتطور الرأسمالية يعود لتقدّم العلوم والتكنيك وصعود الطبقة الاجتماعية التي قلبت التركيب الاجتماعي القائم على الإستثمار الزراعي وأقامت أسس ثروتها ونفوذها المستندين الى استعمال وسائل انتاج جديدة . فالاقتصاد الرأسمالي للبلدان المتقدمة وثيق الارتباط بالتركيب الاجتماعي ، ككل نظام اقتصادي . وبالتالي فهو يُحدد في نفس الوقت بطرق الانتاج ذات الصفات التكنيكية وبهيكليات المؤسسات وبالعلاقة المالية وكذلك العلاقة الاجتماعية . فعلى النطاق الوطني الصرف ، تترجم هذه الازدواجية من جهة بتأثير أشكال الانتاج في الطبيعة ، كالمصنع أو المنطقة الصناعية ووسائل النقل والزراعة الحديثة ، ومن جهة أخرى بالأشكال الخارجية للتجمعات البشرية والعلاقات الاجتماعية ، كالمدينة والقرية والمركز الإداري والتجاري والريف والمزرعة .

فبناء عليه سوف نبحث في هذا الفصل مبادىء هذا الاقتصاد الرأسمالي وعملية تطوره التاريخي ، حيث يبرز تنوعا المستعمرات (المستثمرة والاسكانية أو

الإستيطانية) ، ثم نستعرض التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية، ثم قضية الخروج من السيطرة الاستعمارية والتخلف .

أولاً ـ مبادىء الاقتصاد الرأسمالي وعملية تطوره

يقوم الاقتصاد الرأسمالي على مبدأ المبادرة الفردية والمنافسة الحرة . وهو يعتمد على إقامة المؤسسات ، التي ترمي الى ثراء مؤسسيها واستعمال اليد العاملة المأجورة . وقد كان الأجر يفرض من قبل أصحاب العمل في البدء ، وأصبح فيما بعد موضوع جدال وأخذ ورد ، بواسطة العقد الجماعي فيما بين الطرفين ، أصحاب العمل والعمال ، عبر نقاباتهم ، في القرن العشرين .

ويستمد الاقتصاد الرأسمالي خاصيته ، بالنسبة لطرق التطور الاقتصادي السابقة ، من هيمنة قطاع الانتاج الصناعي وكذلك الخدمات ، وكونها المنبع للأرباح ، بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الأخرى . فالواقع ان الأهمية المتزايدة للتبادل شحذت النشاطات والمضاربات التجارية والمالية ، الوثيقة الارتباط ، بالانتاج الصناعي والعائدة اليه في نهاية المطاف . كما أن تطوّر استهلاك المنتجات الزراعية وامكانيات الانتاج ذات المردود المرتفع زادت ، وببحبوحة في نفس الوقت ، أرباح الانتاج الزراعي . فإدخال نظام الانتاج الرأسمالي أدى ، إلى جانب إقامة الصناعة الثقيلة ، الى التحويل الكامل لباقي قطاعات الاقتصاد .

فالسوق في الاقتصاد الرأسمالي خاضعة للعملية الأساسية للنظام . والهدف الذي ترمي اليه المؤسسة هو جني الأرباح ، التي تتراكم ، من جراء إعادة التوظيف المباشر أو غير المباشر ، بواسطة البنوك . وهذه الأرباح تنتج عن الفروق بين مجموع تكاليف الاستثمار من جهة ، كإستهلاك رأس المال الموظف في البدء والتوظيفات السنوية للصيانة وتجديد وتحديث أدوات الانتاج وأيضاً كلفة الطاقة والمواد الأولية والأجور ، ومن جهة ثانية مجموع المبيعات . ولكن البيع غير ممكن من دون مقدرة على الشراء ، تتحدد بمجموع الأجور ، العائدة ليس فقط للعاملين في المؤسسة المعنية أو القطاع المعني ، وإنما أيضاً أجور العاملين في باقي القطاعات الاقتصادية وكذلك الأرباح المتأتية والمتراكمة ، عبر كل القطاعات الاقتصادية . هذا والمؤسسات التي تجني أكبر الأرباح تزيح من السوق المؤسسات الضعيفة بإلغائها أو ابتلاعها . فالتطور التاريخي وكذلك المنطقي ، من جراء تطبيق القانون الأساسي للنظام ، هذا التطور يؤدي الى التناقص المستمر لعدد المؤسسات ، أو ما يعبر عنه بـ « التمركز الاقتصادي » ، ومع ذلك فعملية إنشاء المؤسسات الجديدة لا تتوقف ،وبشكل مستمر أيضاً .

وفي الوقت نفسه ، فإن الأسواق التي كانت منطلقاً لهذا التطور تصبح غير كافية

وصغيرة ، على اعتبار أنه خلال بضعة عقود يتخطى إطار السوق المحلية . فمنذ أواخر القرن التاسع عشر أصبح الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي اقتصاداً لأسواق وطنية وحتى دولية وسجل أولى ازمات ما سمي بأزمات « زيادة أو فائض الانتاج » . فانتقلت المزاحمة الى ميدان الصراع الاقتصادي فيما بين الدول ، فارضة بذلك الضغط المتزايد للادارات أو القيادات أو الفعاليات الاقتصادية على المؤسسات السياسية لحكومات الدول .

هذا وقد ترجمت هذه المزاحمة بظاهرتين تداخلتا تاريخياً وهما الصراع لاقامة مناطق نفوذ تشكل أسواقاً واسعة على مستوى أجزاء من القارات ، كالصراع العالمي ما بين ١٨٨٠ و١٩٠٠ . وهناك الصراع المباشر فيما بين الدول الصناعية ، في البدء داخل القارة الأوروبية وفيما بعد وبدءاً من الحرب العالمية الأولى على النطاق العالمي ، عندما طرحت قضية حظ استمرار نجاح اقتصاد الدول الرأسمالية الأوروبية تجاه اقتصاد اليابان وكذلك اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، حيث في كل منها أسس تختلف عن الأخرى ، إنما تؤمن أفضليات عرضية أو دائمة .

فتطور التقنية وبالموازاة تطور الحاجات تساهمان معاً في توسيع السوق الداخلية ، إنما تخلقان في الوقت نفسه الأشكال الجديدة والإمكانيات للتوسع اللاحق .

فإذا ما أخذنا هنا بعين الاعتبار المراحل الحاسمة في التطور التاريخي ، فهناك قضيتان تطرحان الواحدة تلو الأخرى ، الأولى تنظيم العالم من قبل الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي وما نتج عنه من توزع حالي لنماذج التركيب الاقتصادي ، والثانية العلاقات فيما بين اقتصاد الدول الرأسمالية الأوروبية والاقتصاد الاميركي الضخم .

فالواقع ان نمو الصناعة الأوروبية لا ينفصل عن سياسة التوسع الاقتصادي . فالحرية الاقتصادية الأوروبية لا يمكن تفسيرها بشكل صحيح إلا إذا أخذ بعين الاعتبار واقع انكلترا الليبرالية ، التي دافعت عن نظرية الأسواق المفتوحة للمزاحمة الدولية ، لأنه لم يكن لها حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر مزاحم يذكر . فبناء الامبراطورية البريطانية كان بمثابة النموذج للسياسة الاقتصادية التي أخذت بها الدول التي تصنعت بعد انكلترا . فقد قال جول فيري « ان السياسة الاستعمارية هي الابن البكر للسياسة الصناعية » . وقد بحثت ألمانيا عن طريق لتوسعها عبر البحار وفي أوروبا الوسطى والشرق الأدنى وأميركا الجنوبية .

فالمبدأ الأساسي هنا بالنسبة للامبراطوريات هو تنظيم السوق ، بحيث تكون فيه عملية الصناعة في الوطن الأم في أوروبا مكملاً لعملية انتاج المواد الأولية والمنتوجات الغذائية وكذلك المعيشية واستهلاك المنتجات المصنعة في البلدان المستعمرة والتابعة . فأصبح العالم بالتالي منقسماً الى قسمين : قسم البلدان الصناعية الامبريالية في أوروبا

الغربية وقسم المستعمرات المستثمرة والمستعمرات الاسكانية أو الإستيطانية .

المستعمرات المستثمرة

فالمستعمرات المستثمرة هي البلدان ذات السكان الأصليين والتركيب الاقتصادي والاجتماعي المتخلف بالنسبة للبلدان التي أنجزت ثورتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهذه المستعمرات المستثمرة تقدم للاقتصاد الصناعي في الوطن الأم المواد الخام الزراعية والمنجمية وفي الوقت نفسه السوق الضعيفة المقدرة الشرائية ، بالطبع ، للسلع المصنعة في الوطن الأم وبكميات كبيرة ومخفوضة الثمن نسبياً . وهذه الآلية التي عبر عنها في الأدب الاقتصادي الكلاسيكي بـ « مقص الأسعار » تفترض إدخال الاقتصاد المالي ، الذي سهل دفع الضريبة بالنقد بدل العين وكذلك الحاجة الى سلع الاستعمال والاستهلاك الغريبة عن الانتاج المحلي وتقاليده . فتأمين وجود بعض ظروف الانتاج كالري المنظم وإقامة المزارع الكبيرة ووسائل النقل فيها بين المناجم والمزارع من جهة ومرافىء التصدير على البحر من جهة ثانية ، وكذلك تجهيز المرافىء والمدن الساحلية والمرتكزات الإدارية والطبيعية والاجتماعية ، كل ذلك يتطلب توظيف رؤوس الأموال.

إذن فالمستعمرات تمتص جزءاً من الأموال الموظفة فيها لجهة قطاع الخدمات العامة ، الأمر الذي يخفف العبء على السوق المالية المحلية . وذلك على اعتبار أن هذه الخدمات تجهز من قبل توظيفات الدولة المستعمرة أو توظيفات القطاع الخاص ، الذي يجتذب الى عمليات استثمار ضخمة ومربحة للغاية ، كبناء خطوط السكك الحديدية وفق ما أسلفنا ، وطرق المواصلات وكذلك فتح المناجم وزراعة المناطق المستحدثة .

وقد كان هذا التنظيم الاقتصادي مطبقاً على المستعمرات في نطاق الامبراطوريات ، وأعطي الصفة شبه القانونية ، ولا نقول القانونية وذلك لوجود عامل القوة في قيامه ولصدوره فعلياً من طرف واحد طرف الوطن الأم . وبالإمكان اعتبار ذلك بمثابة المرحلة الأولى . وفي هذه المرحلة الأولى ، حيث كانت الرأسمالية تنعم بحرية المزاحمة جرى الإستيلاء على المستعمرات ، الذي بدأ في واقع الحال مع الاكتشافات البحرية الأولى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . إنما الصراع فيما بين الدول الصناعية في عملية غزو العالم للاستيلاء على المستعمرات ، وبالتالي الأسواق والافادة من فعل مقص الأسعار المزدوج ، الذي أتينا على ذكره ، كل ذلك أدى في سنة ١٩٠٦ الى « ميثاق الجزيرة » الذي فصل فيها بين المسؤولية السياسية على المستعمرات والمكتسبات الاقتصادية ، مع الاعتراف لفرنسا بالسلطة السياسية على المغرب ، موضوع الخلاف آنذاك ، إنما مع فتح أسواق المغرب لكل البلدان الأجنبية .

وفي أواخر القرن التاسع عشر فتحت سياسة كل من ألمانيا في البلقان وتركيا وإنكلترا في مصر ، فتحت الطريق الى شكل آخر من العلاقـات الاقتصادية ، يمكن اعتباره بمثابة المرحلة الثانية ، يقوم على معاهدة سياسية ـ اقتصادية فيما بين القوة الصنـاعية ـ الـدولة المستعمرة أو الوطن الأم ـ والبلد المستعمر ، وذلك عبر جعل البلدان المستعمـرة تسهم في عمليات تأمين توظيفات البلد الصناعي المستعمر لإقامة آلة الاستعمـار الكلاسيكيـة دائماً . وبالطبع فإن للقوة دورها هنا في كل المراحل .

وتغيير الشكل كـان دائـماً نتيجـة ردة فعـل للصـراع فيـما بـين القـوى المتسلطة المستعمرة والقوة المستعمرة . والمعاهدات هنا كانت معاهدات تبعية بالطبع بالـرغم من الصراع الذي أشرنا اليه . وبالتالي فالتبعية كانت أحياناً تفرض فرضـاً من قبل الـدول الامبـرياليـة وأحيانـاً بواسـطة القروض ، التي تحتـاج اليهـا البلدان التـابعـة الضعيفـة والمتخلفة . ولقاء ذلك على البلدان التـابعة تقـديم الامتيازات وشـراء السلع بجزء من القروض .

وهذه المرحلة الثانية هي التي دشنت العلاقات فيما بين الدول الصناعيـة والدول نصف المستعمـرة (٥٤) ، بالشكـل طبعاً لأن الجـوهر الاستعمـاري هو نفسـه ، والتي أصبحت الأنمـوذج لما سمي بمـرحلة الامبـريـاليـة (٥٥) ، وحيث أصبحت الأسبقيـة للتوسع الاقتصادي على السياسي ، الذي أعطي ، عبر القسر ، الطابع القانوني . وقد امتـد هذا الشكـل من الامبريـالية الاقتصـادية ليشمـل بلدان أميركـا الجنوبيـة وبلدان الشرق الأدنى المنتجة للنفط وحتى بلدان أوروبا الغربية ، وذلك في العلاقة القائمة فيـما بينهـا وبين الـولايات المتحـدة الاميركيـة ، وحيث برزت الى الـواجهة مجـدداً ، حسب ظروف الصراع القائم فيما بين حركة التحرر الوطني في البلد المعني والبلد الامبريـالي ، بـرزت الاسبقية للتـوسع السيـاسي وحتى العسكري أحيـاناً . وذلـك لتأمين التـوسـع الاقتصادي وضمانة احيائه واستمراره ، نتيجة الخوف من صعود حركة التحرر الـوطني واتجاهاتها الثورية .

ويقوم هذا النظام من الامبريالية الاقتصـادية والـذي يشمل ، الى جـانب بلدان العالم الثالث ، بلداناً صناعية في أوروبة ، مع نسبية الـوضع ، يقـوم على التفـاوت في التطور التقني والاقتصادي فيما بين الدول .

كما تجدر الاشارة هنا الى أن قيام الامبريـالية أو بـالأحرى انتهـاء الرأسمـالية الى مـرحلة الامبريـالية لا يعني بـالضـرورة زوال المستعمـرات ، بـل العكس ، إذ يـظهـر أحياناً ، وكما ذكرنـا ، أسلوب العودة اليهـا ولو بـأشكال جـديدة . إذن فـالمستعمرات قائمة في مرحلة الامبريالية ولكنها لم تعد الشكل الأوحد لسيطرة الامبريالية . وقد عبّـر عن ذلـك ف. ا لينين بقـولـه « فـالنمـوذج لهـذا العصر ليس فقط مجمـوعتي البلدان

الرئيسيتين : المستعمرة والمستعمرة ، وإنما أيضاً مختلف أشكال البلدان التابعة ، المستقلة سياسياً بالشكل ، لأنها في واقع الحال محاطة بشبكة من التبعية المالية والسياسية »[1] .

وخير مثال على ما ذكرنا هو فرض انكلترا ، التي تطورت فيها صناعة النسيج للغاية ، على أثر استعمارها للهند ، فرضها افلاس صناعة النسيج الرفيعة النوعية في هذه الأخيرة ورمت في أسواقها بمنسوجاتها وقسرت الهند لتصبح بلداً زراعياً يكمل حاجات بريطانيا اقتصادياً .

وبالتالي فالاستعمار الاستثماري أدى الى زيادة التفاوت في التطور التقني والاقتصادي فيما بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية ، التي أصبحت تمون أوروبا بالمواد الخام وتشتري منها فائض الانتاج ، الذي لا تمتصه أسواق بلدان أوروبا الصناعية .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا النظام الاستعماري الإستثماري يقوم على الحفاظ على التركيب الاجتماعي القديم القائم بدوره على اقتصاد ريفي ـ زراعي في البلدان التابعة . وكل تطور اجتماعي يدفع بطبقة مسيطرة جديدة ، تحت الشعار الوطني للمطالبة بمكتسبات اقتصادية ، يعرض النظام المذكور للخطر .

المستعمرات الإسكانية أو الإستيطانية

اختلفت المستعمرات الإسكانية في تطورها عن المستعمرات المستثمرة ، سيما في سرعة وتائر تطورها ، مع الإشارة إلى انتهائها الى محطات مختلفة كل الاختلاف ، كالولايات المتحدة الاميركية واستراليا واتحاد جنوبي افريقيا والبرازيل . فمجموعة منها تطورت بشكل يحاكي الدول الأوروبية ، أي نحو اقتصاد صناعي ذي تجهيز انتاج صناعي متنوع وعالي التقنية وزراعة مرتفعة الانتاجية والتوظيف ومتجه الى الأسواق الدولية . ومن هذه المجموعة الأولى ، وفي مركز فريد من نوعه الولايات المتحدة الاميركية ، ثم كندا الوثيقة الارتباط باقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، وبعدهما ، استراليا وزيلندا الجديدة . أما اتحاد جنوبي افريقيا فله طابعه الخاص العائد لازدواج عرقية السكان والمتضمن تمييزاً عنصرياً متوحشاً .

أما المجموعة الثانية هنا فالأكثر تمثيلاً لها البرازيل والأرجنتين . وقد سبقتها المجموعة الأولى لعدم مقدرتها على تأمين الأموال اللازمة لبناء اقتصاد ومجتمع متطور بدون العون الخارجي . وبالتالي فقد خضعت لقانون مستعمرات الإسكان القديمة الأنكلوسكسونية والأكثر ما يكون سرعة في التصنيع . وتحتل هكذا مركزاً وسطاً بين

(١) ف. ا. لينين . المجموعة الكاملة ، الجزء ٢٧ ، ص ٣٨٣ (باللغة الروسية) .

البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة ، ذات السكان الأصليين من جهة ، والأراضي ذات السكان الأوروبيين الأكثر ما تكون تقدماً اقتصادياً وتقنياً من جهة ثانية .

والمثل الأكثر ما يكون تمثيلاً وإشارة لما ذكرنا هو الولايات المتحدة الاميركية ، التي انتقلت من مستعمرة انكليزية الى بلد يطمح للسيطرة على العالم وينتهج سياسة توسع ناشطة وخطرة ، تحت ضغط اقتصاده الوطني[1] . وقد كانت ردة الفعل تجاه المستعمرات الانكليزية من قبل الانكلوسكسون الذين تمركزوا كفلاحين في المناطق المعتدلة من شاطىء أميركا الأطلسي الشمالي (إنكلترا الجديدة) ، كانت ردة الفعل هذه مصحوبة بإدخال آلية الاقتصاد القائمة في أوروبا الغربية . هذا في حين أن المجتمع المعتمد على الاقتصاد الاستعماري ، المستند الى قوة عمل العبيد السود في الجنوب ، دام أكثر من قرن بالرغم من حصول كل البلاد على الإستقلال السياسي ، باستثناء كندا . ولا بد من الاشارة بهذه المناسبة الى الظروف الإستثنائية التي حظي بها تطور الاقتصاد الرأسمالي في أميركا ، كالمساحات الواسعة والأراضي المجانية ومصادر الطاقة والمعادن ذات الكميات المتفوقة كل التفوق على مثيلاتها في بلدان أوروبا الغربية الرأسمالية . يضاف الى ذلك هجرة قوة العمل المتجددة، خلال حوالي ثلاثة أرباع قرن كامل ، والتي أمنت للمؤسسات والمجتمع عرضاً مستمراً لقوة عمل شابة ، كانت تصل أميركا في قمة نشاطها ، الأمر الذي أدى الى خفض كلفة الانتاج . فالتقنية الاميركية والمؤسسات الانتاجية هي ثمرة امتداد عدة عقود من البحث العلمي والتوظيف الأوروبي ، امتدادهما الى العالم الجديد . وفي حين كانت تشيخ تجهيزات أوروبا كانت أميركا تضع في الاستخدام أحدث منجزات لتقنية متطورة .

وقد أدت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية الى انعدام المنتجات الأوروبية في الأسواق الخارجية والى خراب جزء من المؤسسات في أوروبا والى نزف التراكمات المالية للكومنولث البريطاني وأوروبا الغربية بشكل عام ، من جراء الطلبات الضخمة لدى الإقتصاد الاميركي . كل ذلك انتهى الى جعل الاقتصاد الاميركي أقوى اقتصاد رأسمالي في العالم .

وبالرغم من ذلك فقد أخذ هذا الاقتصاد الرأسمالي الاميركي العملاق يشعر بالضعف . فبالرغم من الانتشار الواسع النطاق للقوة الشرائية في السوق الوطنية ، ويشكل أرباح من مهن إضافية لعملية الانتاج (أكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة) منها بشكل أجور في الصناعة والزراعة ، بالرغم من ذلك فالتفاوت يتنامى من جهة فيما بين

---

(١) وللمزيد من التفصيل هنا بالإمكان مراجعة

Pierre George, L'Economie des Etats Unis,coll. «Que sais-je», N 223, 9ᵉéd. revisée. P.U.F., Paris 1968.

التراكم الرأسمالي ، المتزايد من جراء التمركز المالي للبنوك الاميركية ، على النطاق العالمي ، وامكانيات الشراء في السوق الوطني من جهة ثانية . فالإقتصاد الاميركي بحاجة ماسة إلى بيع جزء هام من إنتاجه الى الخارج ، من دون شراء مقابل ، والى توظيف الرساميل ، التي يؤدي توظيفها في آلة الانتاج الاميركي الى احتقان الأسواق بالانتاج ، توظيف هذه الرساميل في البلدان الأجنبية وحيث الريعية مضمونة . وقد كانت الأزمة العالمية (٥٦) في السنوات ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ ، والتي ابتدأت بالانهيار المالي في « وول ستريت » وأدت الى بطالة ١٤ مليون انسان ، كانت هذه الأزمة بمثابة درس جعل الاميركيين يتنبهون لمؤشرات احتقان الاقتصاد التي تتجلد والتي أصبحت تدعى بأزمة الإنكماش . إنما جوهر القضية لم يتغيّر وبقي هو هو . ولذلك فقد وجدت الرأسمالية المخرج، لتلافي هذه الأزمات ، في إنتاج السلاح وبيعه ، وما أكثر طالبيه . فالتوظيف في الصناعات الحربية ، ومنها بالطبع الذرّة وانتاج الصواريخ العابرة للقارات والمراكب الفضائية ، كل هذه أصبحت منذ حوالي ربع قرن المخرج الدائم من سيف الأزمة المعلق فوق الرؤوس ، سيما وان هذه المنتجات غالية الثمن وتتلف أو تشيخ بسرعة ، داعية الى التجديد المستمر والتقدم التقني المتلاحق في هذا الميدان . وهناك مخرج آخر هو التوظيف ، الذي أشرنا اليه ، في البلدان المتخلفة ، إنما يحمل طابع خطر تهيئة اغراق الأسواق الخارجية اللاحق ، ما لم يكن هناك فرق كاف ومستمر في التقنية فيما بين الممول والزبون . وفي حال الصعوبات الإستثنائية تحصل التوظيفات في البلاد للمشاريع الكبرى ، مع محذور تركها ، عندما تسمح الظروف بالانتقال الى مشاريع أربح وسريعة المردود .

وبالرغم من إنحسار الأزمة ، تبقى أسسها ، التي لا تلجم إلا بواسطة سياسة دولية ، لتنعكس ، مع الأسف الشديد ، على ظروف تطور البلدان الأخرى ، سيما الرأسمالية ، وفي أوروبة الغربيّة ، مصدر هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي .

وبالرغم من الجهود المتعددة التي بذلتها بريطانيا العظمى في المؤتمرات الدولية الامبريالية ، فهي لم تتمكن من إعاقة التطور المنقطع النظير للبلدان ذات السكان من أصل أوروبي والملحقة بامبراطوريتها . فقد لعبت الحربان العالميتان دور المزيد في سرعة التطور الصناعي والتراكم المالي لكندا واتحاد جنوبي افريقيا واستراليا وزيلندة الجديدة . فالثروات الطبيعية لكل من المساحات الشاسعة في هذه البلدان (كندا أكبر ثلاث مرات من أوروبة الغربية ، وأكبر من استراليا مع زيلندة الجديدة بمرتين ونصف المرة ، واتحاد جنوبي افريقية يساوي تقريباً أوروبة الغربية) ومبيع المنتجات الخام من أصل زراعي أو منجمي تؤمن لها امكانيات مادية ومالية ضخمة ، بالرغم من ذلك فالمعيق في استثمارها هو عدم الكثافة في السكان .

وفي آخر القرن التاسع عشر أخذت دولة أخرى مكانها بين الدول ذات الاقتصاد

الرأسمالي واتسعت لدرجة كبيرة أسواقها الخارجية ، وهي اليابان ، حيث المواد الأولية محدودة للغاية إنما اليد العاملة رخيصة للغاية ، فرجحت كفة ميزان المضاربة الخارجية لصالحها . ففي سنة ١٩٣٠ كانت أجور العمال في اليابان عشر الأجور في الولايات المتحدة الاميركية وفي سنة ١٩٦١ أصبحت دون خمسها .

فبناء عليه فإن الميزة الثانية للعصر الحديث هي إذن تفتت النظام الامبريالي الأوروبي ، ويشكل خاص الانكلوسكسوني ، وتزايد حدّة المزاحمة فيما بين الدول الرأسمالية القديمة في أوروبا الغربية من جهة والدول الرأسمالية الجديدة في أميركا الشمالية واليابان والبلدان الانكلوسكسونية في نصف القارة الجنوبي من جهة ثانية . وقد زاد في سرعة عملية التفتت هذه المذكورة حركات التحرر الوطني السياسي والاقتصادي للمستعمرات ونصف المستعمرات ، كالأرجنتين والبرازيل .

ثانياً : التفاوت في تطور اقتصاد الدول الرأسمالية

ما سبق من عرض تاريخي موجز يساعد على فهم تنوع حالات مختلف البلدان الخاضعة لآلية الاقتصاد الرأسمالي .

والعامل الأول للتنوع المذكور هو التفاوت في تطور الاقتصاد الصناعي وأسواق مختلف الدول في أوروبة الغربية ، هذه الدول التي تختلف في تركيبها الاقتصادي والاجتماعي . فالواقع ان تأقلم هذه الدول مع الظروف الطبيعية المختلفة يؤدي الى إعطاء كل منها اتجاهاً خاصاً ، إنما دون القضاء على المصالح المتضاربة والمتزاحمة فيما بينها ، فالمداخيل الوطنية غير متساوية ودخل الفرد الوطني السنوي هو أرفع ما يكون في البلاد السكندنافية وسويسرا وإنكلترا ثم فرنسا التي تسبق إيطاليا (٥٧) .

الواقع ان التفاوت المذكور لتطور الاقتصاد الصناعي هو أيضاً نتيجة عدم التساوي والتوازن في توزع قسمة العمل الرأسمالية الدولية في نهاية القرن التاسع عشر والتي كانت في صالح الدول الامبريالية . وقد صحبت عملية تطورها عملية تقسيم العالم فيما بين هذه الدول .

هذا وتطور كل من المانيا وأميركا السريع في نهاية القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين وتخطيها للدولة الرأسمالية الأولى سابقاً ، إنكلترا ، يعتبر أحد أهم الأمثلة المعبرة عن قانون التفاوت في تطور البلدان الرأسمالية في عصر الامبريالية .

كما لا بد من الإشارة بهذه المناسبة الى انتهاء اقتسام العالم فيما بين الدول الامبريالية الكبرى في بدء القرن العشرين . هذه الدول (أنظر الجدول التالي رقم ـ٢٥ـ سيطرت على ثلاثة أخماس الكرة الأرضية وأقامت مختلف أنواع التبعية ، كما مر معنا ، وسيطرت بالتالي على كل العالم ، إنما دون أن يزول الصراع فيما بينها ، عملاً

الجدول رقم -٢٥-
الوطن الأم والمستعمرات عند الحرب العالمية الأولى(*)

الدول	المستعمرات ١٨٧٦ مليون كلم²	المستعمرات ١٨٧٦ مليون انسان	المستعمرات ١٩١٤ مليون كلم²	المستعمرات ١٩١٤ مليون انسان	الوطن الأم ١٩١٤ مليون كلم²	الوطن الأم ١٩١٤ مليون انسان	المجموع ١٩١٤ مليون كلم²	المجموع ١٩١٤ مليون انسان
انكلترا	٢٢,٥	٢٥١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٠,٣	٤٦,٥	٣٣,٨	٤٤٠,٠
روسيا	١٧,٠	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢	٥,٤	١٣٦,٢	٢٢,٨	١٦٩,٤
فرنسا	٠,٩	٦,٠	١٠,٦	٥٥,٥	٠,٥	٣٩,٦	١١,١	٩٥,١
المانيا	-	-	٢,٩	١٢,٣	٠,٥	٦٤,٩	٣,٤	٧٧,٤
الولايات المتحدة الاميركية	-	-	٠,٣	٩,٧	٩,٤	٩٧,٠	٩,٧	١٠٦,٧
اليابان	-	-	٠,٣	١٩,٢	٠,٤	٥٣,٠	٠,٧	٧٢,٢
مجموع الدول الست الكبرى	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥,٠	٥٢٣,٤	١٦,٥	٤٣٧,٢	٨١,٥	٩٦٠,٦
مستعمرات باقي الدول (بلجيكا ، هولندا وغيرها)							٩,٩	٤٥,٣
نصف المستعمرات (فارس ، الصين ، تركيا)							١٤,٥	٣٦١,٢
باقي البلدان							٢٨,٠	٢٨٩,٩
كل الارض							١٣٣,٩	١٦٥٧,٠

(*) ف. ا. لينين ، المجموعة الكاملة ، الجزء ٢٧ ، ص ٢٧٧ .

بذ قانونية النظام الرأسمالي ، ولم يعد هناك من امكانية تقسيم بل إعادة تقسيم ، ا يقتضي الحرب وقد حصلت ، وكانت الحرب العالمية الأولى . وقد قال ف. ا. ، في موضوع اعادة التقسيم هذه « لأول مرة أصبح العالم مقسماً ، ولذلك الممكن

فيما بعد هو إعادة التقسيم ، أي انتقال الأجزاء من مسيطر لآخر وليس من لا مسيطر الى مسيطر»[٢] .

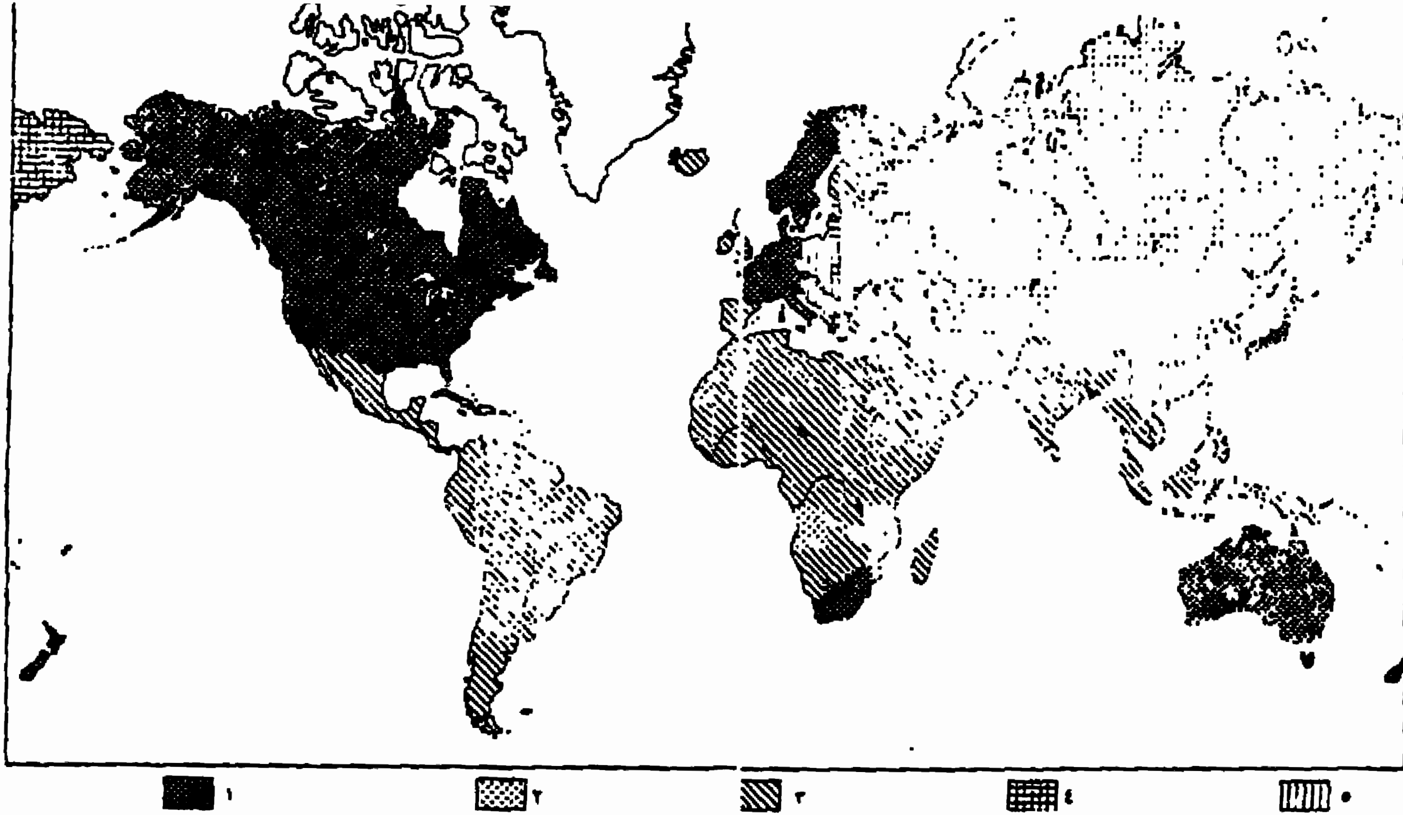
هذا والجدول التالي ، الذي أشرنا اليه ، يعطي فكرة عن تطور هيكلية هذا التقسيم فيما بين أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .

والحدود الاقتصادية هي التي تفصل البلدان الصناعية عن البلدان غير الصناعية ، والتي كانت ، حتى الأزمنة الحديثة تقريباً ، في حالة بلدان نصف مستعمرة ، من جراء اشتداد التوسيع الاقتصادي لأوروبا الغربية ، كالبلدان الأوروبية المتوسطية وأوروبا الوسطى وروسيا حتى سنة ١٩١٧ . هذا وحتى البلدان الصناعية الما الصغيرة ، بالنسبة للبلدان الامبريالية الكبيرة في أوروبا الغربية أمثال ألمانيا وفرنسا وانكلترا ، هذه البلدان الصغيرة ، والتي كان لها مستعمرات كبلجيكا وهولندا والبرتغال ، كانت تدور في فلك الدول الرأسمالية الكبيرة المذكورة وغيرها . لقد انفصمت الوحدة الاقتصادية الأوروبية بسبب تطور الرأسمالية في أوروبا الغربية . هذا في حين أن انتقال نفس هذا النظام الرأسمالي الى أميركا الشمالية شكل عامل وحدة لكل القارة الاميركية . ونتج عن ذلك تناقص ملموس في مجموع قوة الاقتصاد الأوروبي بالنسبة للاقتصاد الاميركي . هذا وتنظيم اقتصاد متماسك لمجمل أوروبة الغربية بإمكانه أن يقلل من ضعف مجموع الاقتصاد الأوروبي بالنسبة للتحدي الاميركي . والتكوين الصعب والمعقد للسوق الأوروبية المشتركة واستثناء انكلترا منها في ما مضى أعاق هذا الهدف المنشود ، الذي لم تعرف لتاريخه آفاقه الفعلية من جراء انضمام انكلترا مؤخراً (سنة ١٩٧٤) للسوق الأوروبية المذكورة .

ثالثاً : الخروج من السيطرة الاستعمارية والتخلف

إن حصول البلدان المستعمرة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على استقلالها ، يشكل أهم حدث سياسي واقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فعلى أثر تفكك العلاقات السياسية والاقتصادية الخاصة بمرحلة الاستعمار برزت في المصطلحات الدولية عبارات « العالم الثالث » و« البلدان المتخلفة » أو « النامية » . ويلاحظ هنا في نفس الوقت الشعور المتبادل لضرورة إيجاد نظام علاقات تقنية واقتصادية جديدة فيما بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية . هذه العلاقات الجديدة التي تأخذ أحياناً شكل المساعدة والتعاون التقني وأحياناً حتى شكل الاستعمار الجديد (٥٨) . إذن هناك واقع قيام علاقات جديدة ، إنما الأجدر هو ضرورة إيجاد الصيغة المقبولة من الطرفين في هذه العلاقات ، مع الاشارة الى دخول طرف ثالث هو بلدان المعسكر الاشتراكي الذي أتى بنوعية جديدة فيها أثرت في تطور قسمة العمل

(٢) ف . ا. لينين ، المجموعة الكاملة ، الجزء ٢٧ ، ص ٣٧٤ (باللغة الروسية) .



توزع الانظمة الاقتصادية في العالم

الدولية ولو بنسبة ضعيفة متقلبة . ومع ذلك تبقى مطروحة قضية جدوى الاستقلال السياسي من دون الاستقلال الاقتصادي ، الذي يتوقف على نوعية هذه العلاقات الجديدة ، هل هي علاقات منفعة متبادلة أم تبعية اقتصادية الخ . . . فالواقع ان الاستقلال يستوجب ضريبة باهظة الثمن كيما يكون استقلالاً بكل ما في الكلمة من معنى ، أي استقلالاً اقتصادياً وسياسياً. والثمن هنا هو الدرب الصعب الشائك نحو التطور ومن أجل تخطي التخلف وولوج معارج التقدم في الظروف الداخلية الصعبة للبلدان النامية أو المتخلفة[٣] ،وكذلك الظروف الخارجية المعيقة أو المساعدة ، حسب الطرف المتوجه اليه . فهي معيقة فيما يعود لمجموعة البلدان الرأسمالية والامبريالية التي تخلص من احداها البلد النامي ، مع نسبية الوضع ، ومساعدة فيما يعود لمجموعة البلدان الاشتراكية . ،مع نسبية الوضع أيضاً ، وعدم انتفاء مصلحة هذه الأخيرة مع تواجد المنفعة المتبادلة .

هذا ونختتم هذا الفصل بخريطة التوزع الجغرافي للأنظمة الاقتصادية ، كجسر للعبور الى فصل النظام الاقتصادي الاشتراكي ، الأخير من هذه المقدمة التي بين أيدينا . (أنظــر الخريطة رقم ـ ٢٦ ـ) .

---

(٣) وللمزيد في هذا الموضوع يراجع كتاب
Yves Lacoste, Les Pays Sous-developpés, coll. «Que sais-je», N° 853. 5e éd., Paris 1966

الفصل السابع

النظام الاقتصادي الاشتراكي

جرى تنظيم الاقتصاد الاشتراكي في روسيا القديمة بواسطة مجموعة من التدابير وانطلاقاً من اقتصاد رأسمالي لبلد متأخر اقتصادياً بالنسبة للبلدان الصناعية الرأسمالية في بدء القرن التاسع عشر ، إنما فيه مع ذلك التمييز بين الوطن الأم (بلدان روسيا الأوروبية) والمستعمرات (الأطراف التي استولى عليها القياصرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في آسية) .

وقد جرى بناء الاقتصاد الاشتراكي في الإتحاد السوفييتي على مراحل بواسطة الخطط الخمسية الأولى التي امتدت فيما بين ١٩٢٧ و١٩٤١ . هذا وقد تعرض الاقتصاد الاشتراكي السوفييتي لامتحان قاس ومريع ، هو الحرب العالمية الثانية ، التي وضعته وجهاً لوجه مع الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي لألمانيا الهتلرية ، التي عبأت آنذاك كل أوروبا الغربية ، باستثناء انكلترا ، لهذا الغرض . وقد تمكّن الاتحاد السوفييتي ، بالرغم من خسارة سبعة عشر مليون انسان وتهديم كل المساحات ، التي عمرت واستثمرت ، وحوالي نصف الطاقة الصناعية في الخمس عشرة سنة التي سبقت الحرب ، تمكّن من إعادة بناء كل ما تهدم وكذلك تجهيز واستثمار مصادر الانتاج الجديدة ، الأمر الذي مكنه من تخطّي قسم كبير من تخلف روسيا القيصرية في سنة ١٩١٣ بالنسبة للدول الرأسمالية الكبيرة ، وذلك من الناحية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية ، وبالرغم من استمرار تطوّر هذه الدول الرأسمالية منذ سنة ١٩١٣ . هذا والاتحاد السوفييتي اليوم هو في المقام الثاني بعد الولايات المتحدة الاميركية فيما يعود لحجم الانتاج الزراعي وكذلك الصناعي ، وبالتالي يعتبر القوة الاقتصادية الثانية في العالم . أما مستوى حياة الفرد فيه ، والذي كان أقل ما يكون في أوروبا سنة ١٩١٣ فقد تحسن كثيراً . وفيما يعود للمستوى الثقافي والفني فالإتحاد السوفييتي يزاحم اليوم أكثر الدول تقدماً ، وقد ترأس مغامرة الفضاء الكبرى .

هذا وخلال حوالي ثلاثين سنة كان الاقتصاد السوفييتي الاقتصاد الوحيد الذي

يتطور مستوحياً مبادىء الإشتراكية ، الأمر الذي نتج عنه نوع خاص من العلاقات فيما بين الاتحاد السوفييتي وباقي العالم ، كان يحكمها الاقتصاد الرأسمالي عبر كل توزعاتها الجغرافية .

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد قطع العديد من البلدان علاقاته المختلفة مع النظام الرأسمالي وولج عملية بناء الاقتصاد الاشتراكي الشبيه باقتصاد الاتحاد السوفييتي . وقد كانت هذه البلدان تابعة لمختلف فئات الاقتصاد الرأسمالي قبل ثوراتها السياسية والاقتصادية .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن تشكسلوفاكيا كانت البلد الوحيد ، من بين هذه البلدان ، القائم على الاقتصاد الصناعي . أما بلدان الديمقراطيات الشعبية الأخرى ، فبالرغم من تواجد شيء ما من الصناعة فيها ، فقد كانت في حالة نصف مستعمرات واقتصادها قائم على الزراعة ، ذات المردود الضعيف ، سواء كان من الأرض أم العمل ، ومستوى الحياة فيها منخفض للغاية .

أما الجمهوريات الديمقراطية الشعبية في آسية ، فقد قامت على أنقاض العلاقات الاقتصادية القديمة وعلاقات التبعية بالنسبة للبلدان الصناعية . فالبعض منها ، ككوريا وفيتنام وجزء من الصين (الصين الشمالية ـ الشرقية ومنشوريا) فقد كانت مستعمرة . وأما منغوليا الخارجية وجزء كبير من الصين (لا سيما المرافىء وبشكل خاص شنغهاي) فقد كانت نصف مستعمرات . وبالتالي فالصفة العامة الشاملة لهذه البلدان كانت وجود الاقتصاد الزراعي القديم مع الجوع المزمن .

هذا ويبلغ عدد سكان الجمهوريات الديمقراطية الشعبية في أوروبا حوالي ١٠٠ مليون نسمة وفي آسية حوالي ٧٣٠ مليون نسمة ، مما يشكل مع الاتحاد السوفييتي ، الذي فيه حوالي ٢٤٠ مليون نسمة ، أكثر من مليار إنسان ، يعيشون حالياً في إطار الاقتصاد الاشتراكي ويرمون الى إقامة نظام اشتراكي .

وقد أدت فترة الثلاثين سنة ، التي فصلت فيما بين الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية والثورات الاشتراكية في مختلف البلدان ، التي أصبحت الديمقراطيات الشعبية ، أدت الى تفاوت التطور الاقتصادي فيما بينها ، سواء كان في شكل الانتاج أو التوزيع . وقد ساعد أيضاً على تزايد هذا التفاوت السياسة الاقتصادية العائدة لكل من هذه البلدان وكذلك ماضيها الاقتصادي .

فبناء عليه نستعرض ، ولو بسرعة ، خصائص الاشتراكية في بلد الاشتراكية الأول ، الاتحاد السوفييتي أولاً ، ثم بناء هذه الاشتراكية في جمهوريات الديمقراطية الشعبية ثانياً .

أولاً : الخصائص العامة للاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي

إقتصاد الاتحاد السوفييتي اشتراكي في الأساس والأهداف .

فأساس هذا الاقتصاد هو الملكية الجماعية لكل مصادر الثروة ولكل وسائل الانتاج في المجتمع ، كالأرض والمياه ومصادر المواد الأولية المعدنية وغيرها والتجهيزات الانتاجية والنقل العام[1] .

أما الأهداف فهي الزيادة المتصاعدة وغير المحدودة في توزيع المتوجات الاستهلاكية والمعيشية لسكان يتزايدون وحاجاتهم المادية والثقافية تتزايد بشكل مستمر .

هذا ولبلوغ هذه الأهداف تعمل السياسة الاقتصادية ، في كل مرحلة من مراحل التطور الاشتراكي ، على تقسيم التوظيفات والجهود المبذولة (قوة العمل) فيما بين مختلف قطاعات الانتاج أولاً إلى انتاج وسائل الانتاج الاساسية (فئة «أ») لتخطي تخلّف الاتحاد في سنة ١٩١٧ بالنسبة للبلدان المتقدمة ولاعادة بناء ما تهدم خلال الحربين العالميتين ، وثانياً الى انتاج السلع الاستهلاكية (فئة «ب») من المنتجات الزراعية وأدوات الاستعمال القروي والثياب والتجهيز الصحي والمدرسي والثقافي . وهذا التوزيع للتوظيفات وقوة العمل يخضع للادارة العامة لخطة الدولة للاقتصاد الوطني ، هذه الخطة التي تحدد ، في كل مرحلة وحتى كل فترة وكل لحظة ، إن جاز التعبير ، تحدد كثافة استعمال القوى المنتجة في مختلف قطاعات الاقتصاد وتوزيع وسائل الانتاج فيما بين مختلف مقاطعات أو اقاليم الاتحاد . فالتخطيط الاشتراكي هو في نفس الوقت مستقبلي (توقعي) أو تاريخي وإقليمي أو جغرافي ، وهو يبرز مجسداً بشكل ملموس في المعطيات الاحصائية ، ذات الأرقام المطلقة وكذلك النسبية .

فأساليب الخطط المعمول بها خلال فترات التعبئة العامة لأجل الحاجات الاقتصادية للحرب وإعادة بناء ما تهدم خلال الحرب حتى أوائل الخمسينات ، هذه الأساليب دخلت مرحلة التصحيح والتغيير والاصلاح بدءاً من سنة ١٩٥٦[2] .

ولا بد من الاشارة هنا الى موضوع ضرورة المزاحمة مع الولايات المتحدة الاميركية في العمليات الباهظة الثمن للتجهيز الضخم وأعمال المنافسة الحضارية الدالة

---

(١) ولمن يرغب بالتفاصيل هنا العودة الى

Pierre George, L'Economie de l'U.R.S.S. coll. «Que sais-je». N. 179. 11ᵉ edition revisée P.U.F. , Paris 1968 et I. U.R.S.S. coll. «Orbis» . 2ᵉ éd. refondue, Paris 1961

(٢) وتفاصيل هذه الإصلاحات بالإمكان مراجعتها في كتاب بيير جورج من الهامش السابق وكذلك A. Blanc et H. Chambre, I. U.R.S.S. coll. «Magellan». P.U.F., Paris 1971

على الشجاعة والافتخار ، والتي تنيخ على كاهل عملية التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي السوفييتي .

فالحلقة الرئيسية والتي تحكم كل الاقتصاد هي العلاقة فيما بين الانتاج والاستهلاك الوطنيين ، مع الاشارة الى أن جزءاً كبيراً من الاستهلاك هنا يعود لطلبات الدولة . وتنظيم هذه العلاقة يستبعد كل مبادرة انتاج غير منسجمة مع حاجات التجهيز والاستهلاك ، وبالتالي كل خلل بين الانتاج والسوق الوطني أو الدولي . فالاقتصاد الاشتراكي خلو من مخاطر أزمات زيادة الانتاج ، إحدى خصائص تطور الاقتصاد الرأسمالي ، إنما مع ذلك يشكو باستمرار من صعوبات تأمين توافق السوق الداخلية بواسطة الأجهزة الادارية . فالتوافق فيما بين الانتاج والاستهلاك الوطنيين لا يستثني اللجوء الى التجارة الخارجية . فوظيفة التجارة الخارجية الرئيسية هي تأمين حصول الاتحاد على البضائع التي لا توفرها الأرض أو الصناعة الوطنية أو تقدمها بكميات غير كافية . وعندها يجري تمويل هذه المستوردات بواسطة بيع البضائع ، التي تشجع الخطة على انتاجها من أجل التصدير . فالتجارة الخارجية هنا تبدو كوسيلة وليس كغاية بحد ذاتها . فهي وسيلة لتنفيذ الخطة وزيادة الانتاج وليس مخرجاً لطريق فائض الانتاج (٥٩) .

وبواسطة التوزيع الاقليمي للتوظيفات ووسائل الانتاج في اطار الخطة يحصل التصحيح في الاختلافات الاقليمية الطبيعية .

ثانياً : بناء الاشتراكية في الديمقراطيات الشعبية[٣]

الانتقال من أشكال الاقتصاد السابقة للاقتصاد الاشتراكي يوجب الثورة في البدء ثم التطور المرحلي اللاحق . والثورة تقوم بالقضاء على أسس الاقتصاد الاقطاعي لما قبل الرأسمالية وكذلك الاقتصاد الرأسمالي بمختلف اشكاله الوطنية ونصف المستعمرة ، بواسطة الاصلاح الزراعي وتأميم التسليف والنقل والمؤسسات الصناعية ، التي تخطت مرحلة الحرف ، وذلك بواسطة القضاء على كل التسليف الأجنبي ، عبر تأميم شركاته .

فالاصلاح الزراعي يقضي على الملكيات الكبيرة العائدة لملاك الأراضي غير المزارعين وغير المقيمين وأحياناً كثيرة حتى غرباء عن البلاد . وعندما يكون الاستثمار بواسطة صغار المستأجرين الفلاحين ، الوضع الأكثر ما كان انتشاراً في الصين ، يصبح هؤلاء ملاكين لهذه الأراضي المستأجرة ومحررين في الوقت نفسه من الموجبات التي

---

(٣) يراجع بهذا الخصوص من أجل الحصول على التفاصيل كتاب

Pierre George, L'Economie de L'Europe Centrale Slave et Danubienne. coll. «Que sais-je». N° 328. P.U.F Paris 1968

كانت تشغل كاهلهم (٤٠ حتى ٦٠٪ من المنتوج الزراعي) . وفي حال نظام الملكيات الكبيرة (Latifundas) التي تستخدم العمال الزراعيين الاجراء ، كما كان الحال في هنغاريا وبولونيا ، جرى اسكان الريف بواسطة الفلاحين المحرومين من الأرض . وفي نفس الوقت أقيمت مزارع الدولة في هذه الملكيات الكبيرة ، وشكلت الضمان لتموين المدن ، كما انشئت عليها المزارع النموذجية . أما إقامة الاقتصاد التعاوني ، فقد لاقت ظروفاً مختلفة المغاية حسب البلدان . ففي بلغاريا وتشكسلوفاكيا ٩٠٪ من الاستثمارات الزراعية هي بيد التعاونيات الزراعية ، في حين تنخفض هذه النسبة في بولونيا الى أقل من ١٪ ، إنما أكثر من ١٥٪ من الاستثمارات الزراعية هنا بيد مزارع الدولة . هذا في حين أن الصين ظنت أنها ستذهب الى أبعد من ذلك بكثير وبسرعة اكبر بتنظيم زراعتها على أساس « الكومونات » ، غير متنبهة الى أن الثورة الزراعية تستلزم بعض الوقت لمعرفة مدى نجاحها .

هذا وجزء من الزراعة والتجارة الصغيرة والحرف يشكل قطاع الاقتصاد الخاص في الديمقراطيات الشعبية . ووجود قطاع الاقتصاد الخاص هنا يميز التركيب الاقتصادي والاجتماعي لهذه الديمقراطيات الشعبية عن الاتحاد السوفييتي . إنما هذا التمييز أقل اهمية بكثير بالطبع من الفاصل الذي يفرق بين دول الديمقراطيات الشعبية والدول الرأسمالية . ويعود هذا الفاصل الواضح كل الوضوح الى الإستحالة على أية مؤسسة صغيرة خاصة في النمو الى أكثر من السقف المحدد بالقانون الزراعي وقوانين التأميم ، بحيث يتشكل لديها الأساس للتطور حسب النموذج الرأسمالي . فقطاع المؤسسات الخاصة واضح المعالم والحدود .

هذا والصفة الغالبة والمميزة للمرحلة الأولى من التطور نحو الاقتصاد الاشتراكي هي تصنيع البلاد المتخلفة ، بواسطة خطط الدولة الاقتصادية . وأوائل هذه الخطط كانت جزئية وقصيرة المدى ، من أجل تأمين الانتقال من وسائل المؤسسة الحرة الى وسائل التخطيط الاشتراكي . وخلال السنتين ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وضع موضع التنفيذ العديد من الخطط ، ذات المدى الطويل (٥ و٦ سنوات) في الجمهوريات الأوروبية ، كبولونيا وغيرها من الديمقراطيات الشعبية . وفيما بعد جرى وضع الخطط السنوية في بعض هذه البلدان ، وذلك من أجل تهيئة توافق وتناغم مخططات مختلف البلدان ، ذات التركيب المتجانس ، بحيث تنفذ على نفس الوتيرة وخلال نفس الفترة الزمنية . وفي الوقت نفسه تمّ التوفيق فيما بين مخططات الجمهوريات الديمقراطية الشعبية ومخططات الاتحاد السوفييتي ، بغية تسهيل توقعات التبادل داخل مجموعة البلدان الاشتراكية ، أي إقامة جهاز التوافق الاقتصادي .

هذا وتخطيط القطاع الصناعي المؤمم لا يصطدم إلا بالصعوبات التقنية ، في

حين أن القطاع الزراعي وقطاع التوزيع ، حيث القسم الأكبر يعود للمؤسسات الخاصة ، فتخطيطها أكثر دقة وحساسية . وفي كل الديمقراطيات الشعبية يسجل ازدهار سريع في الصناعة . فإذا ما اعتبرنا سنة ١٩٣٨ سنة الأساس (١٠٠) فانتاج الفحم والفولاذ للجمهوريات الديمقراطية الشعبية في أوروبا ، بما فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، أصبحت مؤشراتها في سنة ١٩٤٧ على التوالي ٤٠٠ وأكثر من ٦٠٠ . وبالموازاة فتطور المدن سريع وفي منتهى الضخامة ، والطبقة العاملة صاحبة المصلحة والملتزمة مباشرة في التحويل الاقتصادي والاجتماعي تشكل الساعد الأيمن للنظام ، في حين أن الفلاحين لا يزالون في قسم منهم في مرحلة الانتظار . فالمرحلة الأولى من تطور الديمقراطيات الشعبية تتميز بالتفاوت فيها بين القطاع الصناعي ، الذي يتقدم بشكل مذهل ، والقطاع الزراعي ، حيث السياسة الاقتصادية ، التي تفترض التنوع والدقة .

هذا وتفترض هذه المرحلة الأولى أيضاً التحسس والتردد في السياسة الاقتصادية ، فهي تملي المحاولات والتراجع التكتيكي عنها ، والذي تفرضه الضرورات التقنية أو مراكز المقاومة الصلبة .

والصين تشكل حالة فريدة من نوعها في هذا المجال . فالقضية الزراعية هنا تحكم التطور الحالي للبلاد ، بالرغم من الجهد الكبير للتصنيع القائم ؛ فانتاج الفحم أصبح خمس مرات مما كان عليه في سنة ١٩٣٨ وفي حدود الصين الشعبية ، والمرحلة الأولى من التطور هنا تتميز بافتتاح عدة مئات من ورش الأشغال العامة لتأمين سلامة الانتاج الزراعي بواسطة التخصص ضد الفيضانات وعدم انتظار الأمطار وزيادة المساحة المزروعة . فالثورة الزراعية دون أن تكون منفصلة عن التصنيع الذي يمدها بعناصر النجاح ، الثورة الزراعية هي في الوقت الحاضر المؤسسة الكبرى في جمهورية الصين الشعبية . إنما من منطق الأشياء ، في عملية تطور الاقتصاد الصيني ، ان تبرز في الشرق الأقصى ، وفي فترة قصيرة نسبياً ، صناعة ضخمة وعلى أسس وطنية ، تقدم الوسائل المادية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للصين . إنما رأس حربة هذه الصناعة ، لسوء الحظ أو حسنه لا نعلم ، هي الصناعة الاستراتيجية .

والبلدان التي تبني الاقتصاد الاشتراكي لم تعد مجالاً لتوظيف رؤوس الأموال من قبل الشركات الرأسمالية الأجنبية . كما توقفت هذه البلدان أيضاً عن أن تكون مصدرة للمواد الأولية بالأسعار الرخيصة ، وان تكون ، ولفترة طويلة ، أسواقاً لاستهلاك السلع الصناعية المنتجة في أوروبا الغربية أو أميركا الشمالية . وبهذا المعنى قيل ان تطور البلدان ذات الاقتصاد الاشتراكي في العالم قلّص ويقلص سوق البلدان ذات الاقتصاد الرأسمالي . بالإضافة الى ذلك فتنظيم التبادل وعلى أساس المحاسبة في المدى

البعيد (المقاصة) أسهل فيما بين البلدان ، ذات الاقتصاد المخطط ، وأفضل من ذلك الاقتصاد المخطط المتناغم ، كسوق البلدان الاشتراكية ، منها فيما بين البلدان ذات الاقتصاد المخطط والبلدان ذات الاقتصاد الرأسمالي ، حيث الانتاج والأسعار المتقلبان . لكن التطور التقني للاقتصاد الذي يمر من مرحلة التخلف وخاصة من الاستعمار الى مرحلة التصنيع الوطني وعقلنة الزراعة ، تستوجب فتح ورشات الأشغال العامة الكبيرة والتجهيزات من كل الأنواع وغيرها من الحاجات الضخمة والمتنوعة . وهذه البلدان تطالب بحقها بالمتاجرة بحرية مع الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي مشكلة طرق متاجرة من نوع جديد(٤) . إنما كما حدث بعد الثورة الروسية . في سنة ١٩١٧ ، فإن الدول الرأسمالية لم تعترف بالأمر الواقع وتتوافق سياساتها معه إلا بعد عشرات السنين ، فإن توافق التجارة الدولية مع الظروف الجديدة المتولدة عن التوسع الجغرافي للاقتصاد الاشتراكي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، كان بطيئاً ومشدوداً الى الوراء من جراء الاعتبارات السياسية المتعددة .

---

(٤) للتوسع هنا يراجع كتاب

Pierre George, Les Grands Marchés du Monde, coll. «Que sais-je». N° 608, 5e éd. revisée, Paris 1968

هوامش القسم الثالث
الإنسان والأنظمة
أو
الجغرافيا السكانية والأنظمة الاقتصادية

الفصل الأول

(١) « الأنوية » (Egocentrisme)

وهي إتجاه التركيز على الذات وعدم أخذ العالم الخارجي بعين الاعتبار إلا من حيث المصلحة التي يقدمها لنا ، وقد برز في أوائل القرن العشرين .

« إذن فنحن نجاه الميل الى رد كل شيء الى الذات ، ويجعل الفرد مركزا للعالم من الناحية الفكرية والوجدانية ولا يرى الا بمنظاره ولا يفكر إلا من وجهة نظاره » .

(الدكتور أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، الطبعة الجديدة ، ص ١٢٨ ، بيروت، ١٩٨٢) (فيما بعد د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ص . .) .

(٢) « النرجسية » أو عشق الذات (Narcissisme)

وهي الإعجاب بالذات وتركيز الاهتمام بها . والكلمة مستمدة من نرسيس (Narcisse) . وهو شخصية ميتولوجية عشقت ذاتها ، من كثرة ما كانت تنظر الى وجهها في ماء البحيرات والأنهار ، فتحولت الى زهرة حملت اسمها . وفي الأدب تعني الكلمة الشخص الذي يعجب بنفسه .

« هذا وفي التحليل النفسي يقصد بها تلك المرحلة التي تتميز بميل الفرد الى إتخاذ ذاته موضوعا لعشقه . . وهو ميل يشتد في الحالات المرضية ، وخاصة الأمراض العقلية » .

(د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ص ٢٧٨) .

(٣) البيانات السكانية

وهي البيانات الاحصائية للسكان وتشكل مصادر دراسة السكان في وقت معين من حيث التوزيع والتركيب والحركة وتقسم الى قسمين .

البيانات الثابتة وهي التي تعكس توزع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وتتمثل بالتعداد والعينة الإحصائية .

البيانات غير الثابتة وهي التي تعكس حركة السكان في المجتمع كسجلات الولادة والوفاة وسجلات حالات الزواج والطلاق وسجلات الهجرة .

مصادر البيانات الثابتة

١ ـ التعداد (Census)

ويمكن تعريفه بأنه « العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر أو جزء محدد المعالم في قطر ، في زمن معين » (الأمم المتحدة ، المكتب الإحصائي ، مبادىء وتوصيات لتعداد السكان العام ، ١٩٧٠ ـ ترجمة المركز الديموغرافي في القاهرة ـ القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٧) .

وبشيء من التفصيل فالتعداد السكاني يسجل العديد من خصائص السكان التالية ، بناءً لتوصية هيئة الأمم المتحدة التي قامت بدور كبير ولا تزال بالنسبة لموضوع السكان .

١ ـ مجموع عدد السكان

٢ ـ النوع والسن والحالة المدنية

٣ ـ مكان الميلاد والجنسية ومحل الإقامة

٤ ـ التركيب الأسري

٥ ـ اللغة الأصلية والحالة التعليمية والدينية

٦ ـ النشاط الاقتصادي

٧ ـ الخصوبة

(المرجع السابق نفسه) .

٢ ـ المسح بالعينة (Sample Survey)

وهو مكمل للتعداد السكاني لأجل الحصول على البيانات التي توضح كل أو بعض خصائص السكان . وهي تستخدم على المستوى القومي وكذلك المحلي . هذا والعينة جزء من المجتمع تختلف عما يسمى بالحصر الشامل الذي يشمل كل افراد المجتمع ويتمثل في التعداد القومي إنما يتميز عنه ببعض النواحي أهمها ان الأخذ بها يوفر جزءاً من الجهد والنفقات . كما أن بيانات العينة تسمح بمعرفة أخطاء التعداد ومستوى الدقة فيه .

كما بالإمكان المزج بين التعداد وأسلوب العينة لفرص الحصول على بيانات اضافية من الصعب الحصول عليها من التعداد لوحده .

وتصميم العينة يكون بحيث تنطبق على المجتمع السكاني بأكمله وتصبح ممثلة له . وهناك أنواع مختلفة من العينات : العشوائية البسيطة ، الطبقية ، المتنظمة ، المتعددة المراحل (يراجع بهذا الخصوص كتابنا الاحصاء - التاريخ والنظرية والتنظيم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - مجد ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨١ (فيما بعد كتابنا الاحصاء ، ص . .)) .

مصادر البيانات غير الثابتة

١ - الإحصاءات الحيوية أو الدورية (Vital Statistics) القائمة على التسجيل الحيوي (الدوري) الاجباري بحكم القانون والذي يشمل الولادات والوفيات والزواج والطلاق والتي تؤدي الى معرفة حركة النمو الطبيعي للسكان .

٢ - سجلات الهجرة عند نقاط الحدود في الجمارك والجوازات والجنسية في الموانىء والمطارات وأماكن العبور .

(يراجع أيضاً بهذا الخصوص كتابنا الأنف الذكر في الإحصاء) .

(٤) الداروينية

هي علم القوانين العامة للتطور التاريخي للطبيعة الحية وطرق بناء الأشكال العضوية الجديدة . وهذا العلم تسمى باسم مؤسسة العالم البريطاني شارل روبرت داروين (١٢ شباط ١٨٠٩ - ١٩ نيسان ١٨٨٢) . وفي أساس هذا العلم الانتخاب الطبيعي ، وهو عملية معقدة تتضمن العمليات البيولوجية والتغيرات الدائمة الفعل وعلم الوراثة ، وكل ذلك عبر عملية الصراع من أجل البقاء . وفي هذا مزيّة للداروينية على علم التطور (Evolution) وبشكل خاص العائد منه الى العالم الفرنسي لامارك .

(٥) الملتوسية

نظرية غير عملية ، مؤسسها هو القس البريطاني الاقتصادي مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) ، الذي أكد أن الناس يتزايدون حسب المتوالية الهندسية في حين أن تزايد الخيرات هو حسب المتوالية الحسابية . وبالتالي هناك فجوة فيها بين عدد السكان والخيرات اللازمة لاعالتهم . وحسب مالتوس فإن الطبيعة كفيلة بإعادة التوازن فيما بين الناس والخيرات اللازمة لهم عبر الحروب والأمراض والأوبئة والمآسي والويلات الطبيعية المختلفة من زلازل وفيضانات الخ . . . ، أي بمعنى آخر انقاص اعداد الناس ، بما ذكرنا ليتوازن العدد المتبقي منهم مع المتواجد من الخيرات .

لقد حاول مالتوس البرهنة على أن سبب تزايد السكان وعدم كفاية وسائل العيش اللازمة لهم يعود بشكل جذري لما سماه قوانين الطبيعة المطلقة الأبدية وأيضا

الكثرة المفرطة في الولادات لدى الفقراء . هذا ويعمل الملتوسيون على تبرير الاستثمار الرأسمالي وسياسة الامبريالية ، حيث يرون في ذلك استمراراً لعمل الطبيعة الآنف الذكر في القضاء على الاعداد الفائضة عن اللازم لاحداث التوازن مع الخيرات المادية اللازمة للاعداد المتبقية منهم .

بالطبع هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار عمليات التطور الدائمة الفعل في قوى الانتاج وتطور التكنيك والتكنولوجيا وغير ذلك من وضع العلم في خدمة الانتاج لتأمين حاجات المجتمع البشري . فكم وكم من ملايين الأطنان من المنتجات يتلف للحفاظ على الأسعار ، وكم وكم من ملايين الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة غير مزروع ، وكم وكم من ملايين الهكتارات من الأراضي قابل للإستصلاح ، وكم وكم من المياه يمكن أن تزيد المساحات المروية الخ . .

بكلمة فالفقر الذي يعزوه الملتوسيون الى الظروف الطبيعية ، هو في الحقيقة عائد لطريقة الانتاج الرأسمالية . فالقضاء عليها كفيل إذن بالقضاء على الفقر وتأمين الغذاء للناس . وخير مثال حي على ذلك الصين وغيرها من البلدان الاشتراكية ، حيث قضي على الفيضانات والجوع . وبالتالي فزيادة السكان النسبية ليست السبب في الفقر بل النظام الاجتماعي القائم ، وهو الرأسمالية هنا . وبالتالي فإن استبدال النظام بهذه الاشتراكية يؤمن القضاء على الفقر عبر تأمين الزيادة لدرجة الفيض في الخيرات المادية ، سيما الغذائية للشعوب .

(٦) العنصرية

نظرية رجعية تبرر عدم المساواة الاجتماعية والاستثمار والحروب العدائية وانتماء الناس الى عروق مختلفة متمايزة . هذا وعدم صوابية العنصرية يعود الى اعتبارها الفروقات الاجتماعية فيما بين الناس مستمدة من الاصول البيولوجية والميزات العرقية المؤدية الى تقسيم الناس الى عروق « متفوقة » وعروق « متدنية » . وفي ألمانيا النازية أصبحت العرقية النظرية الرسمية ، وكانت بمثابة المبرر للحروب العدائية والقضاء الجماعي على الناس . وتغذى العنصرية في الولايات المتحدة الاميركية لخدمة مصالح الاحتكارات فيها والرامية الى السيطرة العالمية . هذا والتطور السريع للشعوب المختلفة ، سيما في البلدان الاشتراكية ، وعدم وجود تمييز عنصري فيما بينها ، هو البرهان الحسي الواقعي الحي على عدم صحة العنصرية وكذبها الفاضح .

الفصل الثاني

(٧) البلدان المتخلفة

وتسمى أيضاً « النامية » في محاولة لإرضاء النفس وتعزيتها بإبعادها عن الحقيقة المرة ، على اعتبار أن البلدان المتخلفة يعود تخلفها الى عدم الكفاية في إغناء مواردها

البشرية والطبيعية والمادية . إنما العديد من الاقتصاديين يفضل المصطلح المثبت في عنوان النص « البلدان المتخلفة » والبعض ، وهم قلة ، يستعمل عبارة « بلدان مرحلة ما قبل التصنيع » .

وهذه التسميات المختلفة تعود للتمايز في التخلف و« النمو » ولو النسبي لمجموعة البلدان التي تشكل « العالم الثالث » .

(٨) العالم الثالث

الواقع انه منذ مدة طغى الأخذ بعبارة بلدان « العالم الثالث » التي تشمل البلدان المتخلفة والنامية أو في مرحلة ما قبل التصنيع ، والتي تعود نعوتها المختلفة للتمايز الذي ينتابها كمجموعة . وبالتالي لا بأس من التعرف على جذور هذه العبارة الشاملة « العالم الثالث » . فهي من نحت العلامة الفريد سوفي الذي أخذ بها على غرار عبارة « الطبقة الثالثة » (Tiers-Etat) عام ١٧٨٩ في فرنسا ، والتي كانت تؤلف معظم الأمة الفرنسية ، والمؤلفة في الواقع من طبقات ومن فئات اجتماعية كانت تطالب بحقوق كانت حتى ذلك الوقت احتكارا لطبقتي النبلاء ورجال الكهنوت .

وكما أن الطبقة الثالثة عام ١٧٨٩ ، إبان الثورة (الفرنسية بالطبع) كانت تشكيلا سياسيا غامضا مؤلفاً من طبقات اجتماعية لم تكن ، رغم تآلفها حينذاك ، بأقل تنافسا (طبقة بورجوازية ، نواة طبقة عاملة كادحة ، فلاحون) من « العالم الثالث » الذي يعني حقيقة غامضة ، مؤلفة من مستغلّين ومستغَلين .

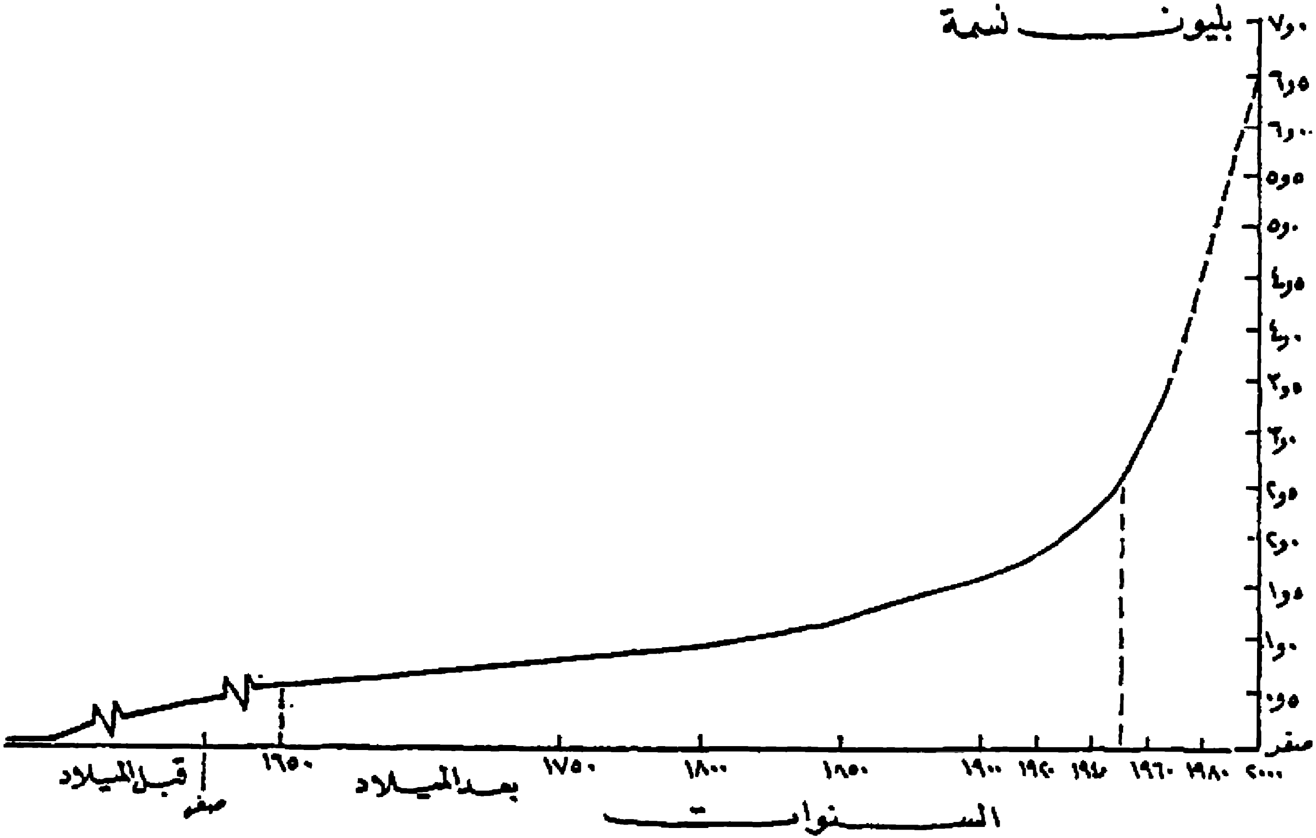
كما لعبارة « العالم الثالث » أيضاً « مدلول » عميق ، لا نحتاج فيه الى العودة لتاريخ فرنسا . فالعالم الثالث يعني ثالث مجموعة من أقطار العالم ، لأن الأولى التي تشكلت تاريخياً هي مجموعة الأقطار الرأسمالية ، والثانية مجموعة الأقطار المتقدمة الاشتراكية . وفي إطار ما ذكرنا لا تدخل الدول الاشتراكية المتخلفة لحداثة عهدها وكذلك الدول الأوروبية المتخلفة .

نكتفي بهذا القدر ونرد من يرغب بالمزيد الى كتاب ايف لاكوست العالم الثالث أو جغرافية التخلف ، ص ١٩ ـ ٢٢ .

الفصل الثالث

(٩) تطور نمو البلدان في العالم من ما قبل الميلاد حتى العام ٢٠٠٠

لقد أوردنا هذا المخطط إضافة الى الأوضح منه في المتن لأنه يحوي ما قبل العام ١٥٠٠ ومن ما قبل الميلاد بالنسبة للموضوع .


بليون نسمة
٧٫٠٠
٦٫٥٠
٦٫٠٠
٥٫٥٠
٥٫٠٠
٤٫٥٠
٤٫٠٠
٣٫٥٠
٣٫٠٠
٢٫٥٠
٢٫٠٠
١٫٥٠
١٫٠٠
٠٫٥٠
صفر
قبل الميلاد
صفر
١٦٥٠
بعد الميلاد
١٧٥٠
١٨٠٠
١٨٥٠
١٩٠٠
١٩٢٠
١٩٤٠
١٩٦٠
١٩٨٠
٢٠٠٠
السنوات

(١٠) تقديرات تزايد سكان العالم في توزعها الجغرافي

أردنا بالجدول -١- المزيد من الإيضاح لهذا الموضوع وتبيان الاختلافات في دقة التقديرات فيما بين الاحصائيين . كما نردفه بجدولين (-٢- و-٣-) مأخوذين من كتاب بروك ، سكان العالم ، لانطلاق الأول منهما (-٢-) من العام ١٥٠٠ وتفصيل الثاني (-٣-) ما بين العام ١٩٠٠ و١٩٧٨ ، وأيضاً بالجدول المركب (-٤-) لانطلاقه من العام ١٠٠٠ ووصوله تقديراً للعام ٢٠٠٠ .

- ١ -

جدول تقديرات سكان العالم حسب القارات خلال السنوات ١٦٥٠ - ١٩٧٠ بالملايين(*)

سنة التقديرات أو التواريخ	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	آسيا فيما عدا الاتحاد السوفيتي	أوروبا بما فيها الاتحاد السوفيتي	الأوقيانوسية	جملة العالم
تقديرات ويلكوكس :							
١٦٥٠	١٠٠	١	٧	٢٥٧	١٠٣	٢	٤٧٠
١٧٥٠	١٠٠	١	١٠	٤٣٧	١٤٤	٢	٦٩٤
١٨٠٠	١٠٠	٦	٢٣	٥٩٥	١٩٣	٢	٩١٩
١٨٥٠	١٠٠	٢٦	٣٣	٦٥٦	٢٧٤	٢	١٠٩١
١٩٠٠	١٤١	٨١	٦٣	٨٥٧	٤٢٣	٦	١٥٧١
تقديرات كارسوندرز							
١٦٥٠	١٠٠	١	١٢	٣٢٧	١٠٣	٢	٥٤٥
١٧٥٠	٩٥	١	١١	٤٧٥	١٤٤	٢	٧٢٨
١٨٠٠	٩٠	٦	١٩	٥٩٧	١٩٢	٢	٩٠٦
١٨٥٠	٩٥	٢٦	٣٣	٧٤١	٢٧٤	٢	١١٧١
١٩٠٠	١٢٠	٨١	٦٣	٩١٥	٤٢٣	٦	١٦٠٨
تقديرات الأمم المتحدة (ب)							
١٩٢٠	١٤١	١١٧	٩١	٩٦٦	٤٨٧	٠٩	١١٨١
١٩٣٠	١٥٧	١٣٥	١٠٩	١٠٧٢	٥٣٢	١٠	٢٠١٥
١٩٤٠	١٧٦	١٤٦	١٣١	١٢١٢	٥٧٣	١١	٢٢٤٩
١٩٥٠	٢٠٦	١٦٧	١٦٢	١٣٨٦	٥٧٦	١٣	٢٥١٠
١٩٦٠	٢٥٤	١٩٩	٢٠٦	١٦٧٩	٦٤١	١٦	٢٩٩٥
١٩٧٠	٣٤٤	٢٢٨	٢٨٣	٢٠٥٦	٧٠٥	١٩	٣٦٣٥
١٩٧٧	٤٣١	٢٤٠	٣٤١	٢٤٨٦	٧٣٧	٢٢	٤٢٥٧

(*) المصدر : أ - W. Thompson, D. Lewis, Population Problems, p. 383

ب - U.N. Demographic Year book, 1960 and 1970

جـ - U.S. Department of Commerce, World Population 1977

-٢-

جدول ديناميكية تعداد سكان الأرض من عام ١٥٠٠ لغاية عام ١٩٠٠

(بملايين الأشخاص)

السنة	روسيا	أوروبا*	آسيا*	افريقيا	اميركا الشمالية**	اميركا اللاتينية**	أوستراليا وأوقيانيا	العالم بالاجمال
١٥٠٠	١٥	٧٥	٢٦٠	٦٠	١	٢٦	٢,٥	٤٤٠
١٧٥٠	٣٠	١١٤	٤٧٥	٩٥	١	١١	٢	٧٢٨
١٨٠٠	٥٠	١٦٠	٦٢٠	٩٠	٦	٢٤	٢	٩٥٢
١٨٥٠	٧٥	٢٠٥	٧٩٠	١١٠	٢٦	٣٩	٢,٥	١٢٤٨
١٩٠٠	١٣٠	٢٩٥	٩٥٠	١٣٠	٨١	٦٤	٦	١٦٥٦

(*) هنا ولاحقاً أوروبا وآسيا بدون روسيا (الاتحاد السوفييتي)

(**) هنا ولاحقاً تدخل في تعداد أميركا الشمالية كندا ، والولايات المتحدة الامركية ، وجزر بورمودا ، وسان بيير وميكالون ، وغرينلاند ، وفي عداد أميركا اللاتينية سائر بلدان القارة .

-٣-

ديناميكية تعداد سكان الأرض في القرن العشرين

(بملايين الأشخاص)

السنة	روسيا (الاتحاد السوفييتي)	أوروبا	اسيا	افريقيا	اميركا الشمالية	أميركا اللاتينية	أوستراليا واوقيانيا	العالم بالاجمال
	تعداد السكان (بملايين الأشخاص عند منتصف السنة)							
١٩٠٠	١٣٠	٢٩٥	٩٥٠	١٣٠	٨١	٦٤	٦	١٦٥٦
١٩١٠	١٥٤	٣٤٤	٩٤٠	١٣٠	١٠١	٧٩	٧	١٧٥٥
١٩٢٠	١٥٨	٣٢٩	٩٦٦	١٤١	١١٧	٩١	٩	١٨١١
١٩٣٠	١٧٩	٣٥٥	١١٢٠	١٦٤	١٣٥	١٠٧	١٠	٢٠٧٠
١٩٤٠	١٩٥	٣٨٠	١٢٤٤	١٩١	١٤٦	١٢٨	١١	٢٢٩٥
١٩٥٠	١٨٠	٣٩٢	١٣٦٨	٢١٩	١٦٦	١٦٤	١٢,٦	٢٥٠١
١٩٦٠	٢١٤	٤٢٥	١٦٩٩	٢٧٣	١٩٩	٢١٥	١٥,٨	٣٠٤١
١٩٧٠	٢٤٣	٤٥٩	٢١٠٠	٣٥٦	٢٢٦	٢٨٣	١٩,٣	٣٦٨١
١٩٧٨	٢٦٢,٤	٤٨٠,١	٢٤٦٥,١	٤٤٤,٦	٢٤١,٦	٣٤٤,٠	٢٢,٢	٤٢٦٠,٠

٤ـ

تطور عدد السكان في القارات حسب تقديرات الأمم المتحدة (بالمليون)(*)

السنة	افريقيا	القارة الأميركية	أوروبا مع روسيا	اسيا مع أوقيانيا	العالم
١٠٠٠	٥٠	١٣	٤٧	١٦٥	٢٧٥
١٦٠٠	٩٠	١٥	١٠٢	٢٧٩	٤٨٦
١٨٠٠	٩٠	٢٥	١٩٢	٥٩٩	٩٠٦
١٩٠٠	١٢٠	١٤٤	٤٢٣	٩٢١	١٦٠٨
١٩٧٠	٣٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٢١٣٥	٣٦٣٥
١٩٨٤	٥٢٨	٦٥٨	٧٦٧	٢٨٠٩	٤٧٦٢(**)
(مقدر) ٢٠٠٠	٥١٧	٩٠٤	٩٤٧	٣٩٣٥	٦٢٠٣

(*) Population year book 1972. U.N. Demography. Year book 1984 and 1970.

(**) Images économiques du Monde, Paris 1984 p. 11-14

(١١) تطور النمو السكاني في العالم

ليس من السهل تقدير عدد سكان العالم في الفترات التارخية القديمة قبل سنة ١٦٥٠ التي تعد لدى كثير من الباحثين بداية التقدير المعقول للسكان وذلك اعتمادا على تفسير الحقائق المستقاة من كتابات الرحالة والأجانب الذين امتدت إقامتهم بين الشعوب المختلفة .

وقد اختلف تقدير العلماء لسكان العالم فيما قبل بداية القرن العشرين (أنظر الهامش رقم ١٠) . وتقدير كارسوندرز (Carr-Saunders)وتقدير ويلكوكس(Wilcox)من أبرز هذه التقديرات . وقد قدر الأول عدد سكان العالم في سنة ١٦٥٠ بنحو ٥٤٥ مليون نسمة والثاني قدرهم بنحو ٤٧٠ مليونا في نفس التاريخ ، إلا أنه يبدو أن معدل النمو السنوي للسكان قد تضاعف فيما بين عامي ١٦٥٠ و١٨٥٠ فتعدى السكان الألف مليون نسمة ثم تضاعف مرة أخرى في العشرينات من القرن العشرين ثم مرة ثالثة فيما بعدها حتى وصل عدد السكان إلى ٢٥٠٠ مليون نسمة سنة ١٩٥٠ ثم ٣٦٣٥ مليون نسمة سنة ١٩٧٠ . ومعنى ذلك أن سكان العالم قد تضاعفوا خلال القرن الحالي وتزايدوا خلال الخمسينات فقط بما يصل إلى قرابة ٥٠٠ مليون نسمة . وهذا الرقم يعادل إجمالي سكان العالم في منتصف القرن السابع عشر . ونربو الزيادة السنوية في الوقت الحاضر على ٦٠ مليون نسمة في المتوسط يضافون الى حجم سكان

العالم سنوياً ، وإذا استمر معدل النمو السكاني بمستواه الحالي فإن سكان العالم سيتضاعفون حوالي ست مرات خلال مائة عام ، ولقد قدر خبراء الأمم المتحدة أن سكان العالم سيصل عددهم إلى رقم يتراوح بين ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠ .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨) .

هذا والجدول التالي يفصل تطور هذا النمو السكاني في العالم في توزعه الجغرافي القاري وتسلسله الزمني .

السنة	روسيا (الاتحاد السوفيتي)	اوروبا	آسيا	افريقيا	امريكا الشمالية	امريكا اللاتينية	أوستراليا واوقيانيا	العالم بالاجمال
١٩٠٠ ـ ١٩١٠	١,٧	١,٥	٠,٢-	٠,٠	٢,١	٢,٣	١,٥	٠,٦
١٩١٠ ـ ١٩٢٠	٠,٣	٠,٤-	٠,٣	٠,٨	١,٥	١,٤	٢,٥	٠,٣
١٩٢٠ ـ ١٩٣٠	١,٢٥	٠,٨	١,٥	١,٥	١,٤	١,٦	١,٠	١,٣٥
١٩٣٠ ـ ١٩٤٠	٠,٩	٠,٧	١,١	١,٥	٠,٨	١,٨	١,٠	١,٠٥
١٩٤٠ ـ ١٩٥٠	٠,٨--	٠,٣	٠,٩	١,٤	١,٣	٢,٥	١,٤	٠,٨٥
١٩٥٠ ـ ١٩٦٠	١,٧٥	٠,٨	٢,١٥	٢,٢	١,٨	٢,٧٥	٢,٣	١,٩٥
١٩٦٠ ـ ١٩٧٠	١,٣	٠,٨	٢,١	٢,٧	١,٣	٢,٨	٢,٠	١,٩٥
١٩٧٠ ـ ١٩٧٨	٠,٩	٠,٦	٢,٠	٢,٨	٠,٨٥	٢,٥	١,٨	١,٨

(*) المعطيات حتى عام ١٩٥٠ حصراً مأخوذة من دليل هيئة الأمم المتحدة «Demographic Yearbook» لأعوام مختلفة ، أما المعطيات عن الأعوام التالية فمن وضع مؤلف هذا الكتاب استناداً إلى آخر المواد الإحصائية لبعض البلدان .

(نقلاً عن بروك ، سكان العالم ، ص ١١) .

(١٢) مقاييس الهجرة (Rates of Migration)

سوف نكتفي بتسجيل المعادلات اللازمة لحساب معدل الهجرة السكانية

$$\text{١ ـ معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

$$\text{٢ ـ معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

٣ ـ معدل الهجرة السكانية =

$$\frac{\text{عدد المهاجرين الى المنطقة – عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

الواقع أن أهمية هذا المعدل الأخير تبدو في توضيح الفروق الاقليمية بين مناطق الجذب ومناطق الطرد داخل الدولة .

(د. فتحي أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٤٥)

(١٣) أمثلة تاريخية ملموسة للهجرات الداخلية وتبادل السكان

أدت الحروب الدولية الى حدوث هجرات بعضها اختياري والآخر إجباري . فطبقاً لمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ حدث تبادل اجباري للسكان بين مليون نسمة من اليونانيين الذين كانوا يعيشون في مدن آسيا الصغرى الساحلية وأعيدوا الى اليونان مقابل ٣٠٠,٠٠٠ تركي أعيدوا من اليونان الى تركيا . وقد نشطت ألمانيا في سياسة ضم السكان ، قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية ، من الدول المجاورة التي تعيش فيها أقليات المانية ، حتى بلغ عدد اللاجئين الألمان سنة ١٩٥٦ حوالي ١٥,٥ مليون لاجيء منهم ١١,٢ مليون في ألمانيا الإتحادية وبرلين الغربية وبعضهم في النمسا . كذلك أعقب استقلال الهند وباكستان في سنة ١٩٤٧ تبادل سكاني بينهما شمل ١٧ مليون نسمة ، حتى أنه في سنة ١٩٥٧ بلغ عدد اللاجئين في الباكستان ٨,٤ مليون لاجيء وفي الهند ٨,٨٥ مليون ، وبنسبة سكان تصل الى ١٠٪ من سكان الباكستان و٢٪ من سكان الهند .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦) .

(١٤) أمثلة تاريخية ملموسة عن تجارة الرقيق

نشط البرتغاليون منذ سنة ١٤٢٢ في جلب الزنوج من افريقيا للعمل في شبه جزيرة ايبريا . ولكن منذ سنة ١٥١٧ زادت تجارتهم في الرقيق لامداد أميركا بهم . ثم نافسهم الإنكليز حتى أصبحوا هم الأخرين من أعظم صيادي الزنوج في أوائل القرن السابع عشر وأسسوا مراكز لذلك على سواحل افريقيا . وبالرغم من الغاء هذه التجارة رسمياً منذ سنة ١٨٠٧ ، فقد استمرت في الواقع حتى سنة ١٨٥٠ . وهناك تقديرات مختلفة لاعداد الزنوج الذين أجبروا على ترك افريقيا على يد البيض، ومنها ما يذكر أن عددهم بلغ حوالي ٢٠ مليون (ورد في المتن رقم ٤٠ مليون !؟) زنجي اتجهوا نحو الاميركيتين . وقد ترتب على ذلك استنزاف مبكر للموارد البشرية في افريقيا .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٨٥) .

(١٥) تعداد العوامل الجاذبة والمنفّرة للهجرة

نذكر من هذه العوامل المختلفة فرص العمل المتاحة والمهارات الفردية والأجور المنخفضة في المكان الأصلي . وكذلك يتأثر اختيار مكان الهجرة بتكاليف الانتقال ووجود أقارب أو معارف في المهجر والبيئة الطبيعية والتركيب السكاني وامكانيات العمل ومدى تمشيها مع مهنة المهاجر وكذلك المساعدات الخاصة ونقص المهاجر الأخرى التي يمكن الاتجاه اليها . ومن بين العوالم الاقتصادية الأخرى الإستثمارات الرئيسية لرأس المال والتغير التكنولوجي والتنظيم الاقتصادي والمساعدات التي تقدمها المهاجر والامكانيات المحلية والنظم المؤثرة فيها وأحوال المعيشة ومستوياتها . ثم بعد ذلك كله سياسة الدولة في انتقال السكان وهجرتهم محلياً ودولياً .

ويضاف الى العوامل السابقة عوامل أخرى من بينها الضغط السكاني ومعدلات النمو في الدولة وامكانيات الحصول على أراضي زراعية في أماكن الوفود أو النزوح وإمكانيات النقل المتاحة والحروب والاختلافات الحضارية . ويضيف البعض عوامل أخرى منها ما هو مناخي أو حرفي وكذلك الحجم الكلي للدولة حيث تشجع الدول الكبرى حركة الهجرة داخل أقاليمها بينما تقل هذه الحركة في الدول الصغرى . وأيضاً قد يميز البيئة الطبيعية للدولة من ظاهرات قد تقف عقبة في سبيل الانتقال السكاني من إقليم لآخر كالمرتفعات الجبلية أو الصحاري وغيرها .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ص ٣٧٠) .

(١٦) تفاصيل العوامل الجاذبة والمنفّرة المهجرة والموضحة للمخطط البياني رقم -٣- في المتن

المخطط البياني رقم -٣- (في المتن) يبين العناصر الثلاثة الأولى . ففي كل منطقة يوجد عدد كبير من العوامل التي تدعو السكان إلى التمسك بالبقاء فيها ، كما أنها تجذب إليها سكانا آخرين ، ويقابل ذلك عوامل أخرى تدفع عدد من السكان إلى الهجرة خارجها . وتبدو هذه العوامل في الرسم التوضيحي على هيئة علامات (+) الموجبة وعلامات (-) السالبة ، وبالإضافة الى ذلك فهناك عوامل أخرى تبينها العلامات (.) والتي توضح أن هناك قطاعا من السكان لا يتأثر بعوامل الجذب أو الطرد ، وهم السكان الأصليون في هذه الحالة والعزوفون عن الهجرة . وبعض هذه العوامل ذو تأثير جماعي على كل السكان مثل المناخ المعتدل الذي يعد عامل جذب إيجابي والمناخ السيء الذي يعد عامل طرد سلبي بينما هناك عوامل أخرى تختلف في تأثيرها مثل النظم الاقتصادية والاجتماعية والنقل وغير ذلك .

وبطبيعة الحال فإن عوامل الجذب (١) والطرد ( ) في كل من منطقتي الأصل والوصول تتباين لكل مهاجر أو من ينوي الهجرة . وهناك اختلافات جوهرية وهامة

بين العوامل المرتبطة بمنطقة الأصل وتلك المرتبطة بمناطق الوصول . فالسكان الذين يعيشون في منطقة ما يتمتعون بمعرفة مباشرة وطويلة بظروف منطقتهم ويستطيعون الحكم على مقوماتها الذاتية ، وليس ذلك القول صحيحاً بالنسبة للعوامل المرتبطة بمنطقة الوصول ذلك لأن معرفة المهاجرين لمقومات هذه المنطقة قلما تكون دقيقة ، كما أن مزايا أو مساوىء العيش بها أمر نسبي إلى حد كبير .

وبالإضافة إلى ما سبق ، توجد مجموعة من العوائق المتداخلة بين كل منطقتين من مناطق الأصل والوصول ، وقد تكون هذه العوائق بسيطة حيناً أو يصعب التغلب عليها حيناً آخر ، وتعد المسافة (Distance) أبرز هذه العوائق وأكثرها أثراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليف الانتقال وغير ذلك ، كما أن هناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد على الهجرة أو العزوف عنها .

(د . فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية الانسان ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣) .

(١٧) أمثلة عن الهجرة

هناك العديد من الأمثلة بالامكان مراجعتها في كتاب H. Robinson في الفصل الثاني ، إنما مع الاشارة الى عدم موافقتنا على التفسيرات والتعليلات التي تُعطى لها كأسباب منوعة للهجرة ، كونها برأينا أسباباً ثانوية ، والسبب الذي يوحدها كلها هو السبب الاقتصادي ، العائد الى ظروف الحياة الاقتصادية .

(١٨) مثال ملموس عن دور الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة في النمو السكاني : الولايات المتحدة الاميركية

وتبدو هذه الظاهرة بجلاء في الهجرة الدولية بين مناطق الطرد ومناطق الجذب ولعل في ايرلندة والولايات المتحدة ما يدل على ذلك خاصة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ففي سنة ١٨١٩ كان عدد سكان الولايات المتحدة ٥,٨ مليون نسمة إرتفع ليصل إلى ٧٦ مليون نسمة في أوائل القرن العشرين ثم إلى ١٨٠ مليون نسمة في سنة ١٩٦٠ . ويرجع هذا النمو السكاني الكبير إلى الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة . والواقع ان دور الهجرة في هذه الزيادة كان كبيراً تراوح بين ٣٠ - ٤٠٪ من مجموع الزيادة الكلية للسكان كما يبين الجدول التالي .

جدول تطور دور الهجرة في الزيادة الكلية لسكان
الولايات المتحدة(*)

الفترة	نسبة النمو الطبيعية٪	نسبة الهجرة الوافدة ٪
١٨٧٠ - ١٨٨٠	٧١,٥	٢٨,٥
١٨٨٠ - ١٨٩٠	٥٧,١	٤٢,٩
١٨٩٠ - ١٩٠٠	٦٨,٥	٣١,٥
١٩٠٠ - ١٩١٠	٥٨,٢	٤١,٨
١٩١٠ - ١٩٢٠	٦٤,٤	٣٥,٦
١٩٢٠ - ١٩٣٠	٧٧,٦	٢٢,٤
١٩٣٠ - ١٩٤٠	٩٤,١	٥,٩
١٩٤٠ - ١٩٥٠	٩٤,٦	٥,٤

(١ J. Beaujeu - Garnier, Geography of Population, P. 221

١٩) أمثلة عن النزوح من الأرياف الى المدن

يعد النمو الحضري الذي شهده العالم في المائة سنة الأخيرة من السمات البا
، نمط توزيع السكان ، وقد أسهمت الهجرة إلى المراكز الحضرية بدور كبير في ،
نمو، وخاصة هجرة السكان الريفيين التي أدت الى خلل شديد في توازن توز
سكان بين الحضر والريف .

وقد نشأت المدن الكبرى منذ عهود بعيدة حتى بالرغم من عدم توفر وسائل :
درجة كافية تربطها بأقاليمها المجاورة ؛ ومع ذلك فقد بلغت أحجام بعضها ح
بيراً نسبياً ، فمدينة باريس مثلاً بلغ عدد سكانها ٤٩٨٠٠٠ نسمة في عهد لو
ثالث عشر و٥١٨٠٠٠ في عهد نابليون الأول ، ولكن بعد ذلك بخمسين عاماً :
بلغت المليون نسمة وذلك في سنة ١٨٦٠ ثم وصلت ٦,٧ مليون نسمة سنة ١٩٥٠
في نفس الفترة فإن لندن، التي لم يزد عدد سكانها على نصف مليون نسمة في :
قرن السابع عشر، نمت وتضخمت حتى وصلت إلى قرابة المليون نسمة في س
١٨٠ ، ثم وصلت إلى ٢,٣٦٢,٠٠٠ نسمة بعد ذلك بستين عاماً فقط في س
١٨٦ ،وتزايد عدد سكانها بمعدل كبير حتى وصل إلى قرابة ١١ مليون نسمة ،
١٩٥ وتتعدد الأمثلة على النمو الحضري الكبير في دول العالم مثلما يبدو في م
راين ـ الرور وفي موسكو ونيويورك وطوكيو كما تبين أرقام الجدول التالي :

المدينة	عدد السكان حوالي سنة ١٨٠٠	عدد السكان حوالي ١٩٦٠
لندن	٨٥٠,٠٠٠	١١,٥٤٧,٠٠٠
باريس	٥٤٧,٠٠٠	٧,٨١٠,٠٠٠
الراين ـ الرهر	٢٨٠,٠٠٠	١٠,٤١٩,٠٠٠
موسكو	٣٦٠,٠٠٠	٧,٨٨٤,٠٠٠
نيويورك	٦٠,٠٠٠	١٤,٧٥٩,٠٠٠
طوكيو ـ يوكوهاما	١,٤٠٠,٠٠٠	١٣,٦٢٨,٠٠٠
القاهرة	٢٥٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠

P. Hall, The World Cities, World University Library London, 1972, p. 23

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن القرنين التاسع عشر والعشرين قد شهدا توسعاً ضخماً في العمران الحضري . ويمكن الاستنتاج مباشرة أن جذور هذا التوسع الكبير ترجع الى علة عوامل أبرزها إستيعاب نسبة المهاجرين الذين لفظتهم المناطق الريفية لعوامل الطرد الكامنة فيها .

(٢٠) أمثلة ملموسة عن تغير التركيب العمري النوعي في الهجرتين الدولية والداخلية

وكانت ظاهرة الانتقاء الهجري العمري النوعي واضحة بصورة ملفتة للنظر في المراحل الأولى لحركات الهجرة الضخمة نحو العالم الجديد ، حيث كانت الغالبية العظمى من المهاجرين من الذكور مما أدى إلى تزايد اختلاطهم بسكان المهجر فقد اختلط الايبيريون الأوائل الذين استوطنوا أمريكا اللاتينية بالهنود الحمر وتزوج كثير من المهاجرين بإناث هنديات ، وقد تكررت هذه الظاهرة مع مهاجرين آخرين كما حدث في جنوب افريقيا وفي جنوب شرق آسيا حيث كان الهنود والصينيون أقليات مهاجرة كلها من الذكور .

وفي فترات الهجرة العظمى إلى الولايات المتحدة ـ كانت غالبية المهاجرين من الذكور (١٢٩ من الذكور مقابل ١٠٠ من الإناث سنة ١٩١٠) ، وقد تميزت بعض طوائف المهاجرين بزيادة نسبة النوع لديها بدرجة كبيرة مثل الصينيين(١٩٠)والفليبينيين (٢٩٧) في سنة ١٩٥٠ . والهنود الأسيويين (٣٩٣) في سنة ١٩٤٠ . ولذلك فإن عدد الذكور يفوق عدد الاناث في الولايات المتحدة باستمرار وظل هذا الوضع قائماً حتى

سنة ١٩٥٠ عندما بدأت الهجرة تشهد تعادلاً بين الجنسين كما بدأ حجمها يتقلص بدرجة ملحوظة .

وتبدو ظاهرة الانتقاء المهجري العمري النوعي في داخل الدولة الواحدة بين الحضر والريف . ولكن نسبة النوع تختلف بتباين مرحلة النمو التقني والاقتصادي . ففي الدول المتخلفة كما في أفريقيا تتميز الهجرة بزيادة نسبة النوع حيث يهاجر الذكور إلى المدن تاركين زوجاتهم في القرى ومن ثم تتأثر الزراعة بفقدان هذه الأيدي العاملة ويؤدي ذلك إلى مشكلات اجتماعية خطيرة في المدن أبرزها تزايد معدلات الطلاق وانتشار البغاء .

أما في الدول المتقدمة حيث تتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية عن الدول النامية فإن الانتقاء العمري النوعي يختلف هو الآخر ، ذلك لأن كلا من الذكور والاناث يهاجر إلى المدن ، ولذا فإن كثيراً من القرى لا يعيش به إلا عدد قليل من السكان أغلبهم من المسنين ومن ثم قد لا يبدو الاختلاف كبيراً في نسبة النوع بين الحضر والريف .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦) .

(٢١) مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر

لعل أبرز النتائج المترتبة على الهجرة اختلاط العناصر السكانية في المهجر مع ما يترتب على ذلك الاختلاط من مشكلات عرقية ولغوية مختلفة سواء بالنسبة للسكان المهاجرين أو السكان الأصليين . ولا تخلو خريطة العالم السكانية من مثل هذه المشكلات التي تبرز بوضوح في المهاجر الكبرى مثل أمريكا الشمالية والجنوبية وجنوب أفريقيا وأستراليا

وقد سبق القول بأن مناطق استقبال المهاجرين في العالم شهدت اختلاطاً عرقياً كبيراً لعل في أمريكا الجنوبية المدارية مثل واضح عليه . وبالرغم من أن المهاجرين اليها قد انصهروا في بوتقة بشرية واحدة ولا توجد بينهم نزعات التفرقة العنصرية كما هي الحال في أمريكا الشمالية ، فإن هناك نزعات قومية لدى بعض جماعات المهاجرين حديثاً للتركيز في مناطق منفصلة عن الجماعات الأخرى ويبدو ذلك بوضوح في المهاجرين الايطاليين أو الألمان في جنوب البرازيل .

وتظهر المشكلات العرقية بوضوح في المناطق التي هاجرت اليها العناصر الأوروبية الأنجلو ساكسونية كما هي الحال في أميركا الشمالية أو جنوب أفريقيا . أما في استراليا ونيوزيلندا فلم تظهر هذه المشكلات لقلة عدد السكان الأصليين وأن كان الموري (Maoris) قد تزايد عددهم من ٤٠,٠٠٠ نسمة عند بداية القرن العشرين

إلى قرابة ١٢٠,٠٠٠ نسمة في الوقت الحاضر ، ويقال بأنه إذا استمر معدل المواليد لديهم على مستوى الحالي فإنهم سيكونون ٢٠٪ من جملة سكان نيوزيلند سنة ٢٠٠٠ . وقد هاجر الكثير منهم تاركاً المعازل الوطنية متجهاً إلى المدن حيث يعملون في الحرف الشاقة ويعيشون في الأحياء السيئة . أما في الولايات المتحدة فإن مشكلة الحاجز اللوني متأصلة في العلاقات الاجتماعية بها لدرجة يصعب حلها خاصة في الولايات المتحدة الجنوبية حيث يكون الزنوج قرابة ربع عدد السكان ، بل تزداد نسبتهم الى ٤٠٪ من سكان بعض الولايات مثل ولاية المسيسبي .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٣٩٠ - ٣٩١) .

(٢٢) مشكلات الاختلافات اللغوية المتأتية عن الاختلاط السكاني في المهجر

أما الاختلافات اللغوية فقد تؤدي إلى مشكلات للسكان في المهجر كذلك . فحتى بين المهاجرين الذين عاشوا متجاورين مدة طويلة من الزمن مثل الإنجليز والفرنسيين في كندا ، والبوير والانجليز في جنوب أفريقيا فإن كلاً منها يحاول المحافظة على لغته وتقاليده وشخصيته . ففي كندا مثلاً ، بالرغم من أن السكان ذوي الأصل الانجليزي يكونون ٥٠٪ من السكان سنة ١٩٣١ فإن ٥٧٪ من السكان يعتبرون الانجليزية لغتهم الأصلية كما أن أربعة أخماس السكان يتحدثون بها .

وتظل اللغة الأصلية سائدة لدى المهاجرين ، ولا تهمل إلا عند الجيل الثاني أو الثالث خاصة بين الذكور الذين يدخلون سوق العمل ويضطرون إلى التحدث بلغة المهجر السائدة حتى يتمكنوا من كسب عيشهم . وعلى أية حال فإن المهاجرين الذين يفدون في جماعات كبيرة يحافظون على لغتهم الأصلية كما فعلت الأسر البولندية التي وصلت إلى فرنسا في العشرينيات من هذالقرن . وفي بعض مناطق البرازيل والأرجنتين ما زالت بعض الجماعات تتحدث الايطالية ، وحتى الفرنسية بدرجة أكبر من اللغة القومية وهي البرتغالية .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٣٩١) .

(٢٣) دور لغة المستعمرين الإيجابي

وعلى النقيض مما سبق فإن الهجرات الاستعمارية التي أدت إلى انتشار المؤشرات الثقافية كان لها تأثير عكسي ، فقد أدخلت اللغات الأوروبية إلى مناطق واسعة من العالم وأصبحت هذه اللغات الدخيلة أهم وسائل الاتصال والتفاهم بسهولة بين السكان . ويبدو ذلك بوضوح في كثير من الدول التي استعمرتها بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص ، والتي كانت تزخر بالعديد من اللغات المحلية ثم اتخذت لغة المستعمر لغة رسمية لها .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٣٩١ - ٣٩٢) .

(٢٤) الأمراض والأوبئة

وأبرزها التيفوئيد والجدري والسل ، التي لها فعلها الأكبر بين الأطفال ؛ وفيما يلي ، على سبيل المثال ، صورة عنها في السويد .

معدلات الوفيات للاطفال أقل من عشر سنوات
خلال السنوات ١٧٥١ ـ ١٧٧٠ بالمقارنة مع ١٩٦٠(*)

الوفيات	١٧٥١-١٧٧٠ (١)	١٩٦٠ (٢)	نسبة العمود (٢) إلى العمود (١)٪
معدل وفيات الأطفال الرضع (دون سن الواحدة لكل ١٠٠٠ مولود)	٢١٠,٤	١,٦٥	٧,٨
معدل وفيات الأطفال من سن ١ ـ ٢ (من كل ١٠٠٠ طفل في هذا السن)	٥١,٤٢	١,٠٤	٢,٠
معدل وفيات الأطفال من سن ٣ ـ ٤ (من كل ١٠٠٠ طفل في هذا السن)	٢٧,٢٧	٠,٦٩	٢,٥
معدل وفيات الأطفال من سن ٥-٩ (من كل ١٠٠٠ طفل في هذا السن)	١٢,٨٩	٠,٤٢	٣,٢

(*) W. Thompson, and D. Lewis, Population problems, p. 395

(٢٥) المجاعات في التاريخ

الواقع انه لم تسلم قارة من قارات العالم القديم من المجاعات المتأتية عن الكوارث الطبيعية (فيضانات ، نقص في الأمطار ، جفاف) لسنوات متعددة متتالية ، بحيث يتناقص عدد السكان بشكل كبير ولدرجة الزوال شبه الكلي في بعض المناطق . وقد ذكر « ولفورد » (Wolford) قائمة بالمجاعات التي شهدها العالم حتى أوائل القرن الحالي فبلغت ٣٥٠ مجاعة (نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٥١) توزعت جغرافياً وتسلسلت تاريخياً كما يلي :

- ٢٠١ مجاعة في الجزر البريطانية ما بين ١٠ب.م. و١٨٤٦ .
- ٧٠ مجاعة في مختلف أجزاء أوروبا ما بين ١٠ب.م. و١٨٤٦ .
- ٣١ مجاعة في الهند ما بين ١٧٦٩ و١٨٧٨ .
- ١٧ مجاعة في حوض البحر المتوسط الاسيوي والافريقي قبل العام ١٧٦٩ .
- ٣٠ مجاعة في أجزاء مختلفة من العالم سيما في الهند والصين قبل العام ١٧٦٩ .

هذا وأبرز المجاعات التي حدثت في أوروبا في العصر الحديث هي تلك التي تعرضت لها إيرلندة خلال السنوات ١٨٤٦ ـ ١٨٥١ وقد دعيت « بمجاعة البطاطا » .

كما ظهرت بعض الدراسات التي أشارت الى سكان الصين على سبيل المثال تعرضت لحوالي ١٨٢٨ مجاعة خلال السنوات ١٠٨ ق.م. الى ٩١١ ب.م.

. Thompson and D. Lewis, population problems, p. 392)

أخيراً في هذا المجال يذكر ابن أياس في كتابه « بدائع الزهور » (ج. ١ ٦١) ما معناه أن مصر قد تعرضت في تاريخها الطويل للمجاعات والأوبئة التي شك عنصراً هاماً من عناصر الوفيات فيها ، « كالشدة المستنصرية » الخ . .

(بالإمكان الحصول على معلومات إضافية في الموضوع بمراجعة محاضرتنا « الج والحضارة الغربية » التي سوف تنشر .

(٢٦) الحروب

حيث نكتفي بالجدول التالي كمثل ليس إلا :

الخسائر البشرية المباشرة الناجمة عن الحروب والمنازعات الرئيسية في القرنين التاسع عشر والعشرين(*)

الحرب	التاريخ	عدد الوفيات بالمليون
الحرب العالمية الثانية	١٩٣٩ - ١٩٤٥	٧,٣
الحرب العالمية الأولى	١٩١٤ - ١٩١٨	٧,٢
الحرب الأهلية الاسبانية	١٩٣٦ - ١٩٣٩	٦,٣
الحرب الشيوعية الصينية الأولى	١٩٢٧ - ١٩٣٦	٦,١
حرب لابلاتا	١٨٦٥ - ١٨٧٠	٦,٠
المنازعات الطائفية في شبه القارة الهندية	١٩٤٦ - ١٩٤٨	٥,٩
الحرب الأهلية الامريكية	١٨٦١ - ١٨٦٥	٥,٨
الثورة البلشفية	١٩١٨ - ١٩٢٠	٥,٧
حرب القرم	١٨٥٣ - ١٨٥٦	٥,٤
الحرب الفرنسية ـ البروسية	١٨٧٠ - ١٨٧١	٥,٤
الثورة المكسيكية	١٩١٠ - ١٩٣٠	٥,٤

(*) P. Haggett, Geography: A Modern Synthesis; New-York, 1972, p. 172

(٢٧) مقاييس الخصوبة

سوف نكتفي في هذا الهامش بمجرد ذكر التحديد لكل من هـذه المقاييس الستـة مع المعادلة اللازمة لحسابه عند توفرها .

١ ـ معدل المواليد الخام (Crude Brith Rate)

استعرضنا هذا المقياس في المتن حيث بالإمكان مراجعته .

٢ ـ معدل الخصوبة العام (General Fertility Rate)

وهو عبارة عن النسبة بين العدد السنوي للمـواليد الى جملة عـدد الإناث في سن الحمل والتي تقع بين فئتي العمر ١٥ ـ ٤٩ سنة . والغرض من ذلـك هو تحـديد مقـام المعدل الى الاناث المحتمل أن يكن أمهات باستبعاد جميع الذكور ومجموعات أخرى من الإناث خارج فترة الحمل الطبيعية . ولحساب هذا المقياس يؤخذ بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في السنة}}{\text{عدد الأمهات في مرحلة العمر (١٥_٤٩) في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

٣ ـ معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة (Age specific Fertility Rate)

وهو النسبة بين جملة عدد المواليد لأمهات في أعمار معينة الى عدد الاناث في كل فئة عمرية وعادة ما تكون فئة خمسية (أي كل خمس سنوات) ، وهو أدق من المعدلـين السابقين ، وذلك لأن عدد المواليد يختلف بـاختلاف أعمـار الأمهات بـدرجة كبيـرة . والبيانات اللازمة لحساب هذا المعدل هي عدد المـواليد المسجلين المبـوبين حسب عمـر الأم وعدد السكان الاناث في كل فئة عمرية في المدى العمري ١٥ ـ ٤٩ مبوبة في نفس فئات عمر الأم ، فتصبح المعادلة لحسابه كما يلي :

$$\text{معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة} = \frac{\text{عدد المواليد خلال السنة للاناث (الوالدات) في فئة عمرية}}{\text{عدد الاناث في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

٤ ـ معدل الخصوبة الكلية (Total Fertility Rate)

وهو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة للمرأة الواحدة (أو لألف امرأة) مضروباً في ٥ (طول الفئة العمرية) ؛ ويعني هذا المعدل في الواقع متوسط عدد المـواليد الـذي يمكن أن تنجبهم المرأة الواحدة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب .

٥ ـ معدل التكاثر الإجمالي (Gross Reproduction Rate)

وهو تطويـر بسيط لمعدل الخصـوبة الكليـة ، حيث يؤخذ بعـين الإعتبار المـواليد الاناث فقط بدلاً من جملة المواليد (كما في معدل الخصوبة الكلية) .

٦ ـ نسبة الأطفال الى النساء في سن الحمل (Child-Woman Ratio)

وهو مقياس شائع الإستخدام ويعتمد على بيانات التعداد السكاني حيث نحصل عليه بقسمة عدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن ٥ سنوات على عدد النساء في سن الإنجاب . وهو يستخدم في حال عدم وجود إحصاءات حيوية كاملة يمكن اشتقاق المعدلات السابقة منها .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ص ١٣٩ ـ ١٥٢) .

فكما نرى فالإيجاز هنا واضح كل الوضوح لبعد الموضوع ـ الجغرافيا السكانية عن الجغرافيا واقترانه بعلم السكان .

(٢٨) برنامج تنظيم الأسرة (Family Planing)

يقوم هذا البرنامج على هدف واحد هو خفض معدل النمو السكاني بمختلف السبل ، مستعملاً الأساليب التشريعية ، لإباحة بيع وسائل منع الحمل ، وتحديد الاعانات التي تمنح للإنجاب لتشمل الأربعة أطفال الأوائل فقط ، وزيادة الحد الأدنى لسن الزواج وجعله ٢٠ سنة للذكور و١٧ سنة للاناث ، ثم إباحة الاجهاض للمرأة (وقد أخذ به في بعض الدول كتونس مثلاً) التي لديها خمسة أطفال أحياء وأكثر أو لأسباب صحية لحمايتها ، وكذلك تقييد تعدد الزوجات ، وتنظيم الطلاق ، ومساواة المرأة بالرجل في الكثير من الحقوق ، وتعقيم الذكور (وقد أخذ به في بعض الدول كالصين والهند ، حيث يعتبر الوسيلة الرئيسية لتخفيض معدل المواليد) .

إنما رغم الشواهد على إنخفاض معدلات المواليد في كثير من الدول النامية التي أخذت بهذا البرنامج فإنه من الصعب الحكم على نجاحه ، سيما وانه لم تنقض سوى فترة على تطبيقه .

(عن د. محمد فتحي أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ بتصرف) .

(٢٩) أهم العوامل الوسيطة المؤثرة في خصوبة السكان

الخصوبة من أهم الظاهرات الديموغرافية التي تؤثر في هيكل السكان بالتزايد كما تؤثر فيه الوفيات بالتناقص . وإذا كانت الظاهرات الديموغرافية تتأثر بصفة عامة بمجموعة من العوامل المتشابكة والتي لا يمكن الفصل بين بعضها البعض واعتبار أحدها العامل الأوحد في التأثير عليها ، فإن الخصوبة تعد من الظاهرات الهامة التي أولاها الباحثون عناية كبيرة في دراستها وتحليلها وتوضيح العوامل المتشابكة والمعقدة التي تؤثر فيها وتتأثر بها .

ولعل من أبرز الدراسات في هذا المجال ما قام به « دافيزوبليك Davis and

Blake ، حيث رأيا أن التغيرات التي تحدثها العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الخصوبة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق ما تحدثه من أثر على أحد أو بعض ـ ما أسماه الباحثان ـ بالعوامل الوسيطة Intermediate variables والتي تؤثر بالتالي تأثيراً مباشراً على الإنجاب .

وتنقسم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات رئيسية تضم كل منها عاملين أو أكثر وذلك على النحو التالي :

أولاً ـ عوامل تؤثر في العلاقة الجنسية وهذه يمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ ـ عوامل تتحكم في حدوث أو عدم حدوث الإخصاب في فترة القدرة على الإنجاب وهي تشمل :

١ ـ سن الزواج

٢ ـ نسبة النساء اللائي لم يسبق لهن الزواج .

٣ ـ المدة التي تقضيها المرأة في سن الإنجاب خارج الحياة الزوجية وذلك بسبب الطلاق أو الانفصال أو الترمل .

ب ـ عوامل تؤثر في العلاقة الجنسية أثناء الزواج :

١ ـ الإبالة التطوعية

٢ ـ الإبالة غير التطوعية ـ الناجمة عن مرض أو انفصال مؤقت بين الزوجين لظروف خاصة .

٣ ـ عدد مرات الاتصال الجنسي (فيما عدا فترات الإبالة)

ثانياً ـ عوامل تتحكم في التعرض للحمل :

أ ـ القدرة على الإنجاب أو عدم القدرة عليه نتيجة أسباب مقصودة أو غير مقصودة .

ثالثاً ـ عوامل تتحكم في حياة الجنين :

أ ـ وفاة الجنين نتيجة أسباب غير مقصودة .

ب ـ وفاة الجنين نتيجة أسباب مقصودة .

ومن الواضح أن الإرتباط بين هذه العوامل في المجتمعات البشرية يؤدي الى وجود مستويات متباينة للخصوبة بها ، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات ـ أو المجموعات السكانية المختلفة والتي تتباين فيها مستويات الخصوبة تبايناً واضحاً ـ قد يكون لبعض هذه العوامل الوسيطة أثر واضح بها بسبب اختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل الاختلاف بين خصوبة الريف والحضر وبين البيض والزنوج وبين العمال وأصحاب المهن الفنية العلمية وبين الأميين والمتعلمين .

(د. فتحي محمد أبو عيانة جغرافية السكان ، ص ١٩٨ ـ ١٩٩) .

(٣٠) مقاييس الوفاة

سوف نكتفي فيما يلي بمجرد ذكرها مع معادلاتها عند توفرها .

١ ـ معدل الوفيات الخام (Crude death Rate)

(أنظر المتن) .

٢ ـ معدل الوفيات حسب العمر (Age specific death Rate)

وهو معدل خاص بكل فئة عمرية ، حيث ينسب عدد الوفيات التي حدثت في كل فئة الى جملة السكان في نفس الفئة مضروباً بـ ١٠٠٠ . ومن المفيد أن تحسب هذه المعدلات للذكور والاناث وبذلك تصبح معدلات عمرية نوعية . وهذه المعدلات العمرية تعد أساسية في المقارنة بين المجتمعات بعضها وبعض أو بين طوائف السكان في داخل المجتمع الواحد . وتعد الفئات العمرية ذات الخمس سنوات الصورة الشائعة في حساب معدلات الوفيات الخاصة بالعمر وهي توضح الأنماط الرئيسية لتغير مستوى الوفاة حسب العمر . وفي العادة لا تكون البيانات على درجة كافية من الدقة بحيث تبرر استخدام فئات أصغر .

وتتأثر الوفيات بعامل السن والنوع تأثراً كبيراً . كذلك فإن هناك اعتبارات أخرى تؤثر في الوفاة بالإضافة إلى هذين العاملين البيولوجيين كنمط الحياة في الريف والحضر والتفاوت الإجتماعي والاقتصادي بين المجموعات السكانية في البيئة الواحدة .

وبدراسة العلاقة بين الوفاة العمرية ـ أو ما يسمى بالمعدلات العمرية للوفاة ـ يلاحظ أن منحنى هذه المعدلات له نمط معروف تبدأ قمته بعد المولد مباشرة ثم يهبط إلى حده الأدنى في الفترة من ٥ ـ ١٥ سنة وما يلبث أن يرتفع ببطء بعد ذلك حتى بداية الأعمار المتقدمة ويصل بذلك إلى نهايته متخذاً بذلك شكل حرف U المعروف وذلك فيما بعد الخامسة والستين أو السبعين .

وقد تقسم معدلات الوفيات العمرية هذه إلى أربع فترات من فترات العمر وهي فترة الرضاعة وفترة الطفولة وفترة العمل والانجاب ثم الكهولة والشيخوخة .

٣ ـ معدل وفيات الرضع(Infant Mortality Rate) (أنظر المتن)

٤ ـ معدل الوفيات حسب السبب :

وهو من المعدلات المستخدمة في دراسة الوفيات في المجتمعات المختلفة حيث يبين مستوى الصحة العامة والأمراض السائدة وتفاوت دورها في الوفيات التي تحدث للأفراد . وتصنف الوفيات في كثير من الأقطار حسب الأسباب التي أدت إليها وتعد هذه المعدلات أساساً هاماً لمقارنة الدول حسب مستواها الصحي السائد .

وتحسب معدلات الوفيات حسب السبب عن طريق نسبة عدد الوفيات في سنة ما الناجمة عن سبب ما إلى جملة سكان متصف السنة مضروباً في ١٠٠٠٠ أو ١٠٠٠٠٠ . وغالباً ما تحسب هذه المعدلات لكل فئة عمرية باستخدام نفس الصيغة لكل فئة من الفئات وتكون حينئذٍ معدلات وفيات عمرية سببية .

وعلى ذلك تكون صيغة هذا المعدل على النحو التالي :

معدل الوفيات حسب السبب =

$$\frac{\text{عدد الوفيات الناجمة عن سبب ما في سنة معينة}}{\text{جملة عدد السكان في متصف السنة}} \times ١٠٠٠٠٠$$

مثال

معدل وفيات أمراض الجهاز الهضمي في مصر سنة ١٩٦٤ =

$$\frac{\text{حالات الوفيات الناتجة عن أمراض الجهاز الهضمي}}{\text{جملة عدد سكان مصر في متصف ١٩٦٤}} \times ١٠٠٠٠٠$$

$$= \frac{١٦٨,٠٢٨}{٢٨,٤١٨,٠٠٠} \times ١٠٠,٠٠٠ = ٥٩١$$

ويلاحظ أن مجموع معدلات الوفيات الخاصة بالسبب في المجتمع يساوي معدل الوفيات فيه ، وهو في تلك الحالة يكون لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة .

وبالرغم من أهمية المعدلات الخاصة بالسبب إلا أن البيانات اللازمة لحسابها لا تخلو من أخطاء أبرزها عدم الدقة في تشخيص سبب الوفاة ، ذلك لأن هذا الأمر يرجع الى حكم شخصي مباشر ، ولذا تتأثر بيانات أسباب الوفاة بتفاوت المهارات الطبية والتوزيع الجغرافي للخدمات الطبية في داخل القطر الواحد أو بين الأقطار بعضها وبعض . ولذلك فإن معدلات الوفيات الخاصة بالسبب غالباً ما تحسب لفئات عريضة من الأسباب حيث يمكن تمييز مجموعات رئيسية من الأمراض المسببة للوفاة مثل الأمراض المعدية والطفيلية وأمراض الجهاز الهضمي وأمراض الجهاز التنفسي وأمراض الجهاز الدموي وأمراض الشيخوخة والحوادث .

٥ ـ معدلات الوفيات حسب المهنة والحالة الاجتماعية والاقتصادية :

بالإضافة إلى المعدلات السابقة يمكن حساب معدل وفيات خاص بمجموعات سكانية محددة حسب نشاطها والإقتصادية أو حسب المهن التي يمارسها الأفراد ولا

تختلف في طريقة حسابها عن المعدل الخام أو العمري النوعي حيث يكون عدد الأفراد في كل مهنة في سنة معينة مقاماً للصيغة الحسابية وعدد الوفيات من هؤلاء الأفراد في نفس المهنة بسطاً لها وعلى ذلك فإن صيغته تكون على الوجه التالي :

$$\text{معدل الوفيات حسب المهنة} = \frac{\text{عدد الوفيات في مهنة معينة في سنة ما}}{\text{عدد السكان في نفس المهنة ونفس السنة}} \times ١٠٠٠$$

ويكون من الضروري في أغلب الأحيان حساب معدلات الوفيات الخاصة بالمهن لكل فئة عمرية للذكور والاناث كل على حدة .

وترجع أهمية معدل الوفيات المهني إلى تحديد مخاطر الوفاة المرتبطة بالمهن المتعددة التي يشملها النشاط الاقتصادي في المجتمع. فالتعدين والعمل في المحاجر والصناعات الكيماوية أكثر خطورة من العمل الكتابي أو التجاري . ولكن ينبغي الاشارة إلى أن الوفيات المهنية ليست ناجمة بأكملها عن ظروف العمل المختلفة بل ترتبط باختلاف المهنة ومستوى الدخل والحالة التعليمية والمستوى الحضاري بصفة عامة . كذلك فإن من الأمور الهامة في معدلات الوفيات المهنية أن تكون خاصة بالعمر والنوع وذلك لاختلاف المهن اختلافاً كبيراً في التركيب العمري النوعي للعاملين بها .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢١٢ ـ ٢١٥) .

(٣١) وفيات الرضع في التاريخ

لقد كانت معدلات وفيات الأطفال الرضع مرتفعة بدرجة ملحوظة في معظم دول العالم . فيقدر جون جرونت (John Graunt) أنه في حوالي سنة ١٦٦٢ لم يكن يعش من بين كل ١٠٠٠ طفل يولدون في لندن سوى ٦٤٠ فقط حتى سن السادسة وكذلك بالنسبة لفرنسا حيث قدر دوبريه دي سان مور (Duprés de St. Maur) أنه من بين كل ١٠٠٠ طفل يولد لم يعش إلى سن الخامسة سوى ٥٤٠ طفلاً . وفي السويد في نهاية القرن الثامن عشر كان يموت دون السنة الواحدة من العمر ٢٠٠ طفل من بين كل ١٠٠٠ مولود خلال نفس السنة . وتوضح هذه الأرقام أن وفيات الأطفال في السنوات القليلة الأولى من أعمارهم كانت مرتفعة للغاية في أوربا قبل أن يصبح للثورتين الصناعية والزراعية تأثير كبير في إقتصاد دولها . ومع ذلك فقد بدأت هذه المعدلات في التناقص في بعض هذه الدول منذ نهاية القرن الثامن عشر .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٢٤) .

(٣٢) أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمناخية في وفيات الرضع

تتأثر وفيات الرضع بمجموعة من العوامل أهمها العوامل الإجتماعية والإقتصادية

للأسرة بل وكذلك الظروف المناخية السائدة ، ذلك لأن ظروف البيئة المحلية التي يولد فيهـا الطفـل تكون ذات أثـر فعال في حيـاته . وقـد أثبتت بعض الدراسـات أن هناك علاقة عكسية بين معدلات وفيات الأطفال الرضع والحالة الإجتماعيـة والإقتصـادية . ففي فرنسا وجد أن متوسط وفيـات الرضـع في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ يصـل إلى ٢٠ في الألف ولكن هذا المعدل يختلف فيما بين الـطبقات الإجتمـاعية حيث يصـل إلى ١٣ عند الطبقات الاجتماعية العليا و١٧ عند الطبقـات الوسـطى وأغلب أفرادهـا من التجـار المهنيين الموسـرين و٢٤ في الألف بـين العمـال الـزراعيـين و٢٨ بـين العمـال الحـرفيين ومن عـلى شاكلتهم (M. et Henry, Gerard. La Moralité Infantile en France Suivant Le milieu Social, International Population Conference Liege. 1973. Vol. 3. pp. 171- 183)وذلك كله لأن حياة الـرضيـع تتـأثـر في أيامهـا المبكرة بالظروف المحيطة به إلى حد كبير ومدى ما توفره له من أسباب الرعاية الصحيـة والتغذية السليمة .

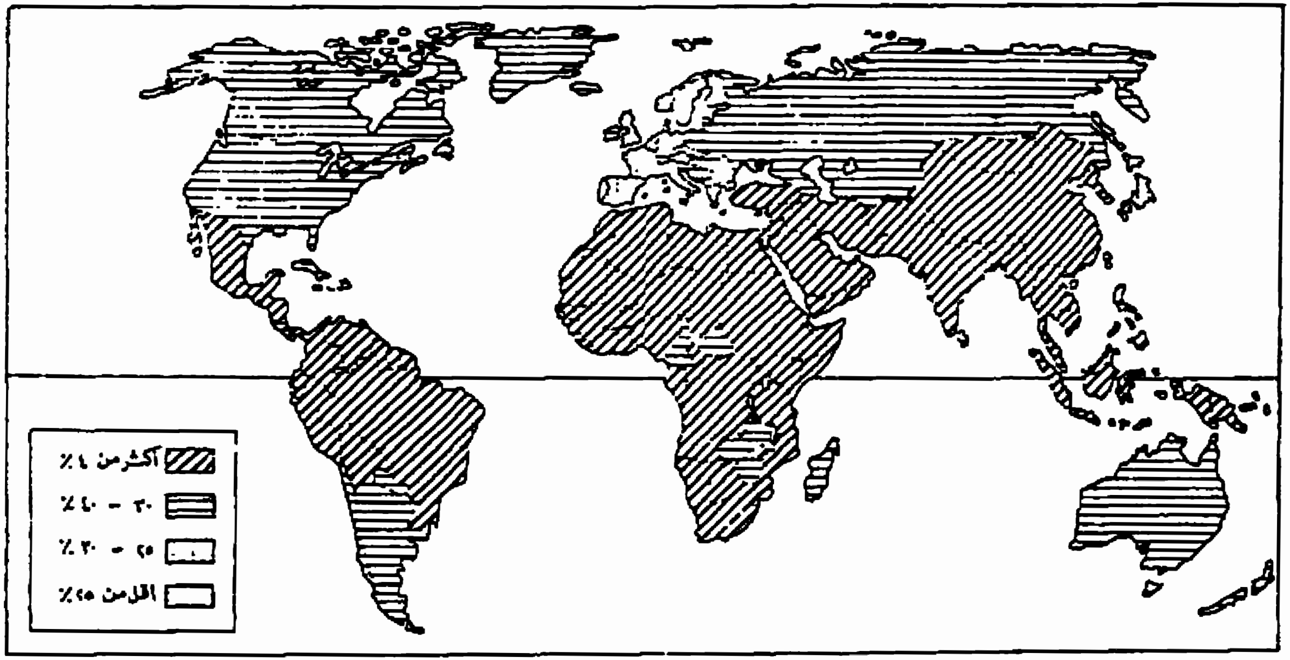
كذلك يبدو أثر الظروف المناخية في تباين معـدلات وفيات الـرضع ، ذلـك لان إرتفاع درجات الحرارة يؤثر في انتقال الأمراض المعدية بينما يؤثر إنخفاضها في الجهاز التنفسي للأطفال والذين يكونون أكثر حساسية للتغيرات المناخية وظروف الطقس .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٢٢٧) .

(٣٣) تضاعف السكان

فإذا كان معدل الزيادة الطبيعية في دولة ما هو ١٠ في الألف فإنه يزيد بمعدل ١ في المائة سنوياً بطبيعة الحال، وإذا استمر هذا المعدل ثابتاً فإن عدد سكان هذه الدولة يتضاعف في مدى ٧٠ عاماً فقط ، ذلك لأن السكان يزيدون وفقاً لمبدأ الفائدة المركبة وليس مبدأ الفائدة البسيطة، أي أن القاعدة وهي حجم السكان في سنة الأساس تزيد سنوياً بمقدار الزيادة خلال السنة السابقة .

(٣٤) التوزع الجغرافي الخرائطي لصغار السن (صفر ـ ١٤ سنة) في العالم .
(أنظر الخريطة المرفقة)


أكثر من ٤٠ %
٣٠ - ٤٠ %
٢٥ - ٣٠ %
أقل من ٢٥ %

(٣٥) البنية العمروية لسكان العالم حسب القارات وبعض الدول
(أنظر الجدولين المرفقين)

البنية العمروية لسكان العالم في أواسط السبعينات (بالنسبة المئوية)

المنطقة	٠ ـ ١٤ سنة*	١٥ ـ ٥٩ سنة*	٦٠ سنة وأكثر *
الاتحاد السوفييتي**	٢٨,٩	٥٩,٢	١١,٩
أوروبا	٢٣,٩	٥٨,٧	١٧,٤
آسيا	٣٨,٥	٥٤,٩	٦,٦
افريقيا	٤٤,٢	٥١,١	٤,٧
اميركا الشمالية	٢٥,٥	٦٠,٠	١٤,٥
أميركا اللاتينية	٤١,٩	٥٢,١	٦,٠
اوستراليا وأوقيانيا	٣١,٥	٥٧,٤	١١,١
العالم بالاجمال	٣٥,٩	٥٥,٥	٨,٦

*) جرى تصنيف السكان هنا حسب ثلاث مراحل عمروية واسعة : الأولاد (٠ ـ ١٤ سنة) ، الأشخاص في المقدرة على العمل (١٥ ـ ٥٩) والأشخاص المسنون (٦٠ سنة وما فوق) . تختلف المجموعتان الأولى والثا اختلافاً كبيراً عادة حسب البلدان والمناطق الكبرى ، أما نسبة المجموعة الثانية فهي تتأرجح في حدود أقل في أ الأحوال .

**) في بداية عام ١٩٧٠ . (نقلاً عن بروك ، سكان العالم ، ص ٣١) .

النسبة المئوية للفئات العمرية العريضة في بعض الدول
حوالي ١٩٦١ (جملة السكان)(*)

الدولة	٠ ـ ١٤	فئات ١٥ ـ ٤٤	السن ٤٥ ـ ٦٤	٦٥ +	الجملة
دول نامية :					
مصر	٤٢,٧	٤٠,٥	١٣,٣	٣,٥	١٠٠,٠
الهند	٤٠,٧	٤٤,٩	١١,٩	٢,٤	١٠٠,٠
البرازيل	٤١,٩	٤٤,٩	١٠,٧	٢,٤	١٠٠,٠
دول متقدمة :					
اليابان	٣٥,٤	٤٤,٧	١٥,٠	٤,٩	١٠٠,٠
الولايات المتحدة	٢٧,٢	٤٤,٤	٢٠,٢	٨,٢	١٠٠,٠
المملكة المتحدة	٢٢,٦	٤٢,٧	٢٣,٩	١٠,٨	١٠٠,٠

*) تم حساب هذه النسب على أساس الأرقام المطلقة في الكتاب الديموغرافي السنوي للأمم المتحدة (١٩٦٢ ١٩٦٣) . (نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ص ٤٠٤) .

(٣٦) تحديد العمر الوسيط ومثل ملموس عنه

الوسيط لمجموعة من القيم هو القيمة التي تقسم المجموعة بحيث يكون عدد القيم الأكبر منها مساوياً تماماً لعدد القيم الأصغر منها. ويتميز الوسيط بتحرره من عيوب الوسط الحسابي والتي منها التحيز الشديد للقيم المتطرفة كبراً أو صغراً أما الوسيط فهو غير مضلل في حالة وجود قيم قليلة متطرفة وذلك لأن قيمته لا تتعين بإضافة كل القيم الى بعضها البعض بل أنه يتعين بموضعه كما أنه لا يصعب إيجاده في الجداول ذات الفئات المفتوحة ومعظم جداول السكان من هذا النوع .

ويمكن معرفة إتجاه تقدم سكان بلد ما في العمر بمقارنة السن الوسيط في تعدادات متعاقبة كما يبدو من الأرقام التالية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٨٢٠ و١٩٦٠(*) .

السنة	العمر الوسيط (بالسنة)
١٩٦٠	٢٩,٥
١٩٥٠	٣٠,٢
١٩٤٠	٢٩,٠
١٩٣٠	٢٦,٦
١٩٢٠	٢٥,٣
١٩١٠	٢٤,٣
١٨٩٠	٢٢,١
١٨٧٠	٢٠,٢
١٨٥٠	١٩,-
١٨٤٠	١٨,١
١٨٢٠	١٧,-

(*) تومبسون ولويس - مشاكل

(٣٧) أمثلة ملموسة عن الإعالة

العمر الوسيط ونسب الإعالة في دول مختارة

(حوالي سنة ١٩٦١)(*)

الدولة	العمر الوسيط	نسبة الإعالة٪		
		نسبة إعالة الصغار	نسبة إعالة الكبار	نسبة الإعالة الكلية
تايوان	١٧,٧	٨٩	٨	٩٧
الجزائر	١٨,٧	٨٢	١٠	٩٢
مصر	١٩,١	٨٤	١١	٩٥
المكسيك	١٩,١	٧٩	١٠	٨٩
سري لانكا	١٩,٨	٧٣	٦	٧٩
الهند	٢١,٤	٦٦	١٠	٧٦
شيلي	٢١,٦	٦٧	١٢	٧٩
موزمبيق	٢١,٧	٧٤	٩	٨٣
الأرجنتين	٢٥,-	٤٩	١٠	٥٩
اليابان	٢٥,٧	٤٩	١٥	٦٤
بولندة	٢٦,٢	٥٤	١٥	٦٩
كندا	٢٦,٤	٦٠	١٩	٧٩
هولندة	٢٨,٧	٥٣	٢٣	٧٦
الولايات المتحدة	٢٩,٥	٥٦	٢٤	٨٠
بلغاريا	٣٠,٤	٤٢	١٨	٦٠
ايطاليا	٣١,٢	٤٠	٢٢	٦٢
سويسرة	٣٣,١	٣٩	٢٥	٦٤
فرنسا	٣٣,٢	٤٥	٣٠	٧٥
المانيا الغربية	٣٤	٣٥	٢٦	٦١
المانيا الشرقية	٣٥,٦	٣٧	٣٤	٧١
المملكة المتحدة	٣٥,٩	٣٨	٢٩	٦٧
السويد	٣٦,٢	٣٦	٢٨	٦٤

(*) ...mpson, and Lewis., Population Problems, p. 90

(٣٨) نسبة النوع (Sex Ratio) وأمثلة عن التركيب الجنسي للسكان

ويمكن حساب نسبة النوع (Sex Ratio) أو ما تسمى أحياناً بنسبة الذكورة - على أساس قسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب الناتج في مائة . وبمعنى آخر فهي عدد الذكور لكل مائة من الإناث أو قد تحسب على أساس النسبة المئوية لجملة عدد الذكور (أو الإناث) من إجمالي عدد السكان .

وتتراوح نسبة النوع عند المولد بين ١٠٤ و١٠٦ ، أي أن عدد المواليد من الذكور يزيد على مثلهم من الإناث (تزيد أعداد المواليد الذكور على المواليد الإناث كظاهرة طبيعية في معظم الحيوانات الثديية والانسان من بينها . ومن المؤكد أن معدلات وفيات الرضع والمواليد موتى من الذكور تفوق مثيلتها لدى الإناث) . إلا أن هذه النسبة تبدأ في التناقص بعد ذلك بسبب ارتفاع معدلات وفيات الذكور عن الإناث ، وهذه ظاهرة ديموغرافية تعرفها كل المجتمعات ويبدو أنها مرتبطة بعوامل بيولوجية تقلل من مقاومة الذكور في الأعمار المبكرة لأمراض الطفولة بالمقارنة مع الإناث . ولذا فإن الزيادة العددية المبدئية في الذكور تهبط بإطراد إلى أن يزيد عدد الإناث على عدد الذكور في الأعمار المتقدمة .وبهذا فإن نسبة النوع في معظم الشعوب التي لا تتأثر بعمليات الهجرة المغادرة أو الوافدة تقرب من ١٠٠ أو تقل عنها قلة طفيفة .

البنية الجنسية للسكان في مختلف مناطق العالم لعام ١٩٧٨(*)

(بملايين الأشخاص)

المنطقة	الرجال (ملايين الأشخاص)	النساء (ملايين الأشخاص)	الرجال (النسبة المئوية)	النساء (النسبة المئوية)	تفوق عدد الرجال على عدد النساء
العالم بالإجمال	٢١٣٤,٩	٢١٢٥,١	٥٠,١	٤٩,٩	+ ٩,٨
الاتحاد السوفييتي	١٢٢,٣	١٤٠,١	٤٦,٦	٥٣,٤	- ١٧,٨
أوروبا	٢٣٣,٦	٢٤٦,٥	٤٨,٧	٥١,٣	- ١٢,٩
أوروبا الشرقية	٥٣,٥	٥٦,٧	٤٨,٥	٥١,٥	- ٣,٢
أوروبا الجنوبية	٦٧,١	٧٠,٤	٤٨,٨	٥١,٢	- ٣,٣
أوروبا الغربية	٧٣,٠	٧٧,٧	٤٨,٤	٥١,٦	- ٤,٧
أوروبا الشمالية	٤٠,٠	٤١,٧	٤٩,٠	٥١,٠	- ١,٧
آسيا	١٢٥٦,٠	١٢٠٩,١	٥١,٠	٤٩,٠	+ ٤٦,٩
آسيا الجنوبية الغربية	٤٦,٩	٤٥,٧	٥٠,٦	٤٩,٤	+ ١,٢
آسيا الجنوبية	٤٥٤,٢	٤٢٥,١	٥١,٧	٤٨,٣	+ ٢٩,١

المنطقة	الرجال	النساء	الرجال	النساء	تفوق عدد الرجال على عدد النساء
	ملايين الأشخاص		النسبة المئوية		
آسيا الجنوبية الشرقية	١٧٣,٣	١٧٥,٤	٤٩,٧	٥٠,٣	- ٢,١
آسيا الشرقية	٥٨١,٦	٥٦٢,٩	٥٠,٨	٤٩,٢	+ ١٨,٧
افريقيا	٢٢١,٢	٢٢٣,٤	٤٩,٨	٥٠,٢	- ٢,٢
افريقيا الشمالية	٥١,٥	٥١,٢	٥٠,١	٤٩,٩	+ ٠,٣
افريقيا الشرقية	٦٢,٣	٦٣,٢	٤٩,٦	٥٠,٤	- ٠,٩
افريقيا الوسطى	٢٥,٦	٢٦,٩	٤٨,٨	٥١,٢	- ١,٣
افريقيا الغربية	٦٦,٤	٦٦,٣	٥٠,١	٤٩,٩	+ ٠,١
افريقيا الجنوبية	١٥,٤	١٥,٨	٤٩,٤	٥٠,٦	- ٠,٤
اميركا	٢٩٠,٥	٢٩٥,١	٤٩,٦	٥٠,٤	- ٤,٦
اميركا الشمالية	١١٨,٢	١٢٣,٤	٤٨,٩	٥١,١	- ٥,٢
اميركا الوسطى القارية	٤٤,١	٤٣,٤	٥٠,٤	٤٩,٦	+ ٠,٧
اميركا البحر الكاريبي	١٤,١	١٤,٢	٤٩,٨	٥٠,٢	- ٠,١
أميركا الجنوبية الاستوائية	٩٤,١	٩٤,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	+ ٠,١
اميركا الجنوبية المعتدلة	٢٠,٠	٢٠,١	٤٩,٩	٥٠,١	- ٠,١
أوستراليا وأوقيانيا	١١,٣	١٠,٩	٥٠,٧	٤٩,٣	+ ٠,٤
أوستراليا ونيوزيلاندا	٨,٨	٨,٦	٥٠,٤	٤٩,٦	+ ٠,٢
بولينيسيا وميكرونيسيا	٠,٧	٠,٧	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠
ميلانيسيا	١,٨	١,٦	٥٢,٠	٤٨,٠	+ ٠,٢

(*) بروك، سكان العالم، ص ٣٦ ـ ٣٧

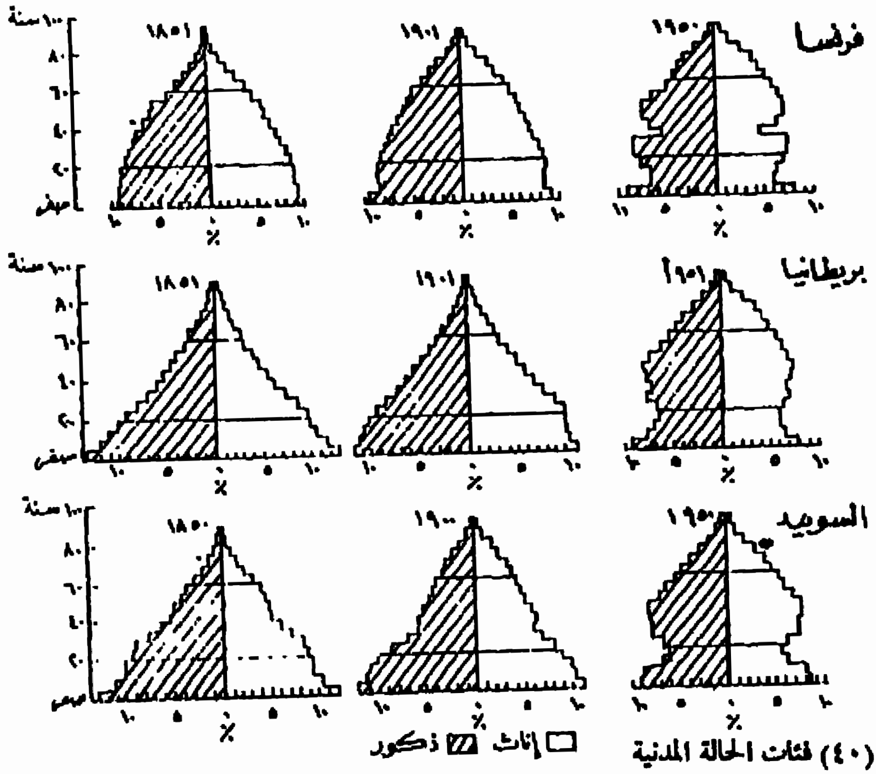
التركيب الجنسي للسكان
في بعض البلدان المتطورة والبلدان النامية *

البلد	عدد الرجال بالنسبة لكل ١٠٠ امرأة	
	في المدن	في الأرياف
الولايات المتحدة	٩٣	١٠٠
كندا	٩٨	١٠٩
فرنسا	٩٥	١٠٢
اليابان	٩٨	٩٣
أوستراليا	٩٩	١١٩
الهند	١١٦	١٠٥
اندونيسيا	١٠١	٩٧
باكستان	١١٥	١٠٤
سري لانكا	١١٤	١٠٥
مصر	١٠٤	١٠٠
كينيا	١٣٥	٩٦

* بروك ، سكان العالم ، ص ٤٠

(٣٩) أمثلة ملموسة عن إهرامات الأعمار وتطورها

تطور هرم السكان في فرنسا وبريطانيا والسويد في الفترة (١٨٥٠ ـ ١٩٥١)



(٤٠) فئات الحالة المدنية

١ ـ السكان الذين لم يسبق لهم الزواج

وتقسم هذه الفئة الى مجموعتين : الأشخاص الذين يقل عمرهم عن السن القانونية والأشخاص الذين بلغوا السن القانونية أو تعدّوها ولكن لم يتزوجوا بعد . وهنا فالتباين كبير بين دول العالم تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والعادات والتقاليد والدين . كما بالإمكان الأخذ بهذه الفئة عمرياً ونوعياً .

٢ ـ السكان المتزوجون

الزواج ظاهرة شرعية قانونية وليس حيوية كالمواليد والوفيات وبالتالي فالمقارنة بين الدول تعترضها مشكلة تباين الأنظمة المحددة للزواج ، فهناك ثلاثة أنواع منه :

- الزواج الأحادي (Monogamy) ، وهو زواج رجل واحد بإمرأة واحدة ، وهو الأكثر شيوعاً في العالم .
- تعدد الزوجات (Polygamy) ، وهو زواج رجل واحد بإمرأتين أو أكثر .
- تعدد الأزواج (Polandry) ، وهو زواج امرأة واحدة برجلين أو أكثر .

٣ ـ السكان المترملون.

وهذه الظاهرة ترتبط بعامل الوفاة . هذا ونسبة المترملات الإناث تزيد على نسبة المترملين الذكور .

٤ ـ السكان المطلقون

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان، ص ص ٤٦٠ ـ ٤٦٤) .

(٤١) المراحل الأربعة للنمو السكاني

إيضاحاً للمخطط البياني لهذه المراحل في النص فيما يلي الشرح الوافي لها .

١ ـ المرحلة الأولى (High Stationary Stage)

وتعرف أحياناً بالمرحلة البدائية (Primitive Stage) وتتميز بارتفاع معدل المواليد والوفيات ويتعرض السكان فيها لأوبئة ومجاعات ترفع معدل الوفيات إلى أرقام كبيرة ، وكذلك ترتفع فيها معدلات وفيات الأطفال الرضع ارتفاعاً كبيراً قد يصل إلى أكثر من ٢٥٠ في الألف ، كما أن أكثر من نصف الأطفال يموتون قبل وصولهم سن الخامسة عشرة ، ولقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت العالم في كل أجزائه تقريباً حتى القرن السابع عشر الميلادي . ولكن قلت المجتمعات التي تتمثل فيها هذه المرحلة في العصر الحديث قلة واضحة وأصبحت مقصورة على بعض أجزاء وسط أفريقيا وبعض جزر جنوب شرق آسيا وبعض مناطق دول أمريكا اللاتينية ، حيث يتعدى معدل المواليد والوفيات ٣٠ في الألف ، وبالتالي لا يزيد معدل النمو السكاني زيادة كبيرة ويظل مرتبطاً بظروف التخلف الصحي والإجتماعي السائدة .

وتشبه ظروف هذه المناطق المختلفة ظروف أوربا منذ مائتي سنة ، ولكنها تشمل بعض المجتمعات المنعزلة في العالم والتي يقدر البعض عدد سكانها بنحو ١٠٠ مليون نسمة . ولاشك أن ازدياد اتصالها بالعالم المتحضر سيؤدي إلى تقليل معدلات الوفيات بها وبالتالي دخولها في المرحلة التالية من مراحل الدورة الديموغرافية .

٢ ـ المرحلة الثانية :

وتعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر (early expanding stage) أو المرحلة الديموغرافية الشابة وتتميز بالنمو المتزايد والسريع للسكان الناتج عن إنخفاض معدل الوفيات مع استمرار معدل المواليد مرتفعاً ومن ثم تتسع الهوة بين المواليد والوفيات وترتفع نسبة الزيادة الطبيعية ، ويتميز الهرم العمري للسكان بإتساع القاعدة أي ارتفاع نسبة الصغار ، وقد انتهت بريطانيا من هذه المرحلة في السبعينيات من القرن الماضي أو منذ ما يزيد على مائة سنة . وتعيش معظم دول العالم النامي في هذه المرحلة حيث تسود في دول أمريكا اللاتينية المدارية وكذلك في معظم الدول الأفريقية والأسيوية. وقد دخل كثير من هذه الدول تلك المرحلة منذ عقد أو عقدين من الزمان فقط حيث أدى الهبوط المفاجيء في معدل الوفيات بها واستمرار معدل المواليد ثابتاً إلى

تزايد واضح في معدل الزيادة الطبيعية الذي وصل إلى درجة عالية في دول هذه المرحلة مثل كولومبيا (٣,٤٪ سنويا) وأكوادور (٣,٤٪) وفنزويلا (٣,٤٪) وباراجواي (٣,٤٪) وكوستاريكا (٣,٨٪) وتايلاند (٣,٢٪) والفليبين (٣,٤٪) والسودان (٣,٢٪) والجزائر (٣,٢٪) والعراق (٣,٤٪) . ودول هذه المجموعة هي التي تحظى بأعلى معدلات للنمو السكاني في العالم والذي يكشف عن زيادة كبيرة حالية ومرتفعة في عدد السكان بها .والذي يمكن أن يتضاعف في مدى الثلاثين عاماً القادمة . وبمعنى آخر فإن هذه الدول تعيش الآن مرحلة الإنفجار السكاني الذي يعد من أبرز مشكلاتها المعاصرة .

ويعد التطور التكنولوجي الكبير من أهم العوامل التي مكنت الدول من الدخول إلى المرحلة الثانية ـ مرحلة الانفجار السكاني ـ حيث استطاعت بواسطته أن تسيطر على الأمراض الوبائية وأن تخفض من معدل الوفيات بها في فترة قصيرة مع بقاء معدل المواليد مرتفعاً ؛ ولذلك فإن ديناميكية الانفجار السكاني ترجع في الأساس إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات نتيجة السيطرة على أسبابها .

٣ ـ المرحلة الثالثة :

وتعرف بمرحلة التزايد السكاني المتأخر (Late expanding stage) وهي المرحلة التي تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة (معدل المواليد أكثر قليلاً من ٢٠ في الألف) ووفيات منخفضة (معدل وفيات حوالي ١٠ في الألف) ويتميز النمو السكاني بأنه أقل في مستواه من المرحلة السابقة ذات التزايد المبكر وتتراوح الزيادة الطبيعية فيها بين ١٪ إلى ٢٪ سنوياً ـ مثل اسبانيا ـ ويوغوسلافيا (١و١٪) وهولندة (١,١٪) ورومانيا (١,٣٪) والاتحاد السوفييتي (١,٠٪) والولايات المتحدة (١,٠٪) .

وفي هذه المرحلة توجد دول أخرى مثل الأرجنتين (١,٥٪) واستراليا (١,٩٪) ونيوزيلندة (١,٧٪) وكندا (١,٧٪) . وفي هذه الدول تلعب الهجرة الوافدة دوراً ليس صغيراً في مكونات النمو السكاني وتعد هذه المرحلة أولى المراحل التي تضم سكاناً أوروبيين ، ويشبه معدل النمو لديها معدل النمو العالمي في الوقت الحاضر.

٤ ـ المرحلة الرابعة Late expanding stage :

وهي المرحلة الأخيرة في الدورة الديموغرافية ،وهي تشمل الدول التي وصلت إلى مرحلة الثبات والاستقرار الديموغرافيين، حيث انخفض فيها معدل المواليد ومعدل الوفيات انخفاضاً ملحوظاً،وبالتالي هبط معدل النمو السكاني بها إلى أدنى مستوياته في العالم اليوم حيث يتراوح بين ٠,٥٪ سنوياً ـ ١,٠٪ سنوياً ، كما هي الحال في معظم دول شمال وغرب أوربا واوضح الأمثلة فنلندة حيث يصل معدل النمو إلى ٠,٤٪ سنوياً وبلجيكا والنمسا (٠,٤٪) والمملكة المتحدة (٠,٥٪) وألمانيا الغربية (٠,٦٪) وفرنسا (٠,٨٪) ، وفي أقصى حدود هذه المرحلة فقد يحدث نقص طبيعي للسكان كما

حدث في فرنسا مثلاً بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٨ عندما كان معدل المواليد ١٤,٥ في الألف والوفيات ١٥,٣ في الألف وقد عاد التوازن إلى السكان بعد ذلك .

وتمثل اليابان نوعاً فريداً في العصر الحديث حيث استطاعت أن تمر من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة التي تعيشها حالياً في أقل من عشرين سنة وذلك نتيجة سياسة حازمة لتخفيض معدل النمو السكاني بها حتى وصل إلى ١٪ سنوياً فقط وهي تعد بذلك الدولة الآسيوية الوحيدة التي تعيش في المرحلة الرابعة .

وبالرغم من أنه يمكن التنبؤ بأن كثيراً من الدول ستصل إلى المرحلة الرابعة في النهاية إلا أن ذلك الانتقال المرحلي يرتبط بتغيرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول يمكنها من الهبوط بمعدلات المواليد والوفيات إلى المستوى المنخفض السائد في دول المرحلة الرابعة من الدورة الديموغرافية .

(د. محمد فتحي أبو عيانة ، جغرافية السكان ص ٢٦٨ ـ ٢٧٢)

(٤٢) طرق تقدير السكان في المستقبل

وهناك بعض الطرق الرياضية التي تستخدم في تقدير عدد السكان في المستقبل، منها طريقة استخدام المعادلة الهندسية أو المعادلة الأسية ، وتعتمد هذه الطريقة على معدل النمو الذي سبق حسابه للدولة أو الإقليم وعلى افتراض تزايده أو تناقصه في المستقبل، حسبما يتراءى للباحث من دراسة عوامل النمو به ، ثم يفترض بعد ذلك ثبات التركيب العمري النوعي للسكان كما كان عليه في التعداد السابق ، ومن ثم يتم توزيع فئات السن بنسب توزيعها السابقة بعد تقدير إجمالي السكان في سنة لاحقة .

وهناك طريقة رئيسية تستخدم في تقدير السكان في المستقبل وتدخل في حسابها عناصر النمو المختلفة وتعرف هذه الطريقة باسم الطريقة التركيبة (Component Method) حيث تؤخذ أعداد الذكور والإناث في كل فئة عمرية في تاريخ الأساس كقاعدة لتقدير عدد الباقين على قيد الحياة في فئات السن المتتالية الأعلى في تواريخ متعاقبة في المستقبل، وذلك اعتماداً على كل جيل من المواليد بتطبيق معدلات الخصوبة المقدرة على الإناث في سن الانجاب . (الأمم المتحدة ـ طرق إسقاط السكان حسب العمر والنوع ـ الكتاب الثالث ـ ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ـ القاهرة ـ ١٩٦٧) .

الفصل الرابع

(٤٣) تفاصيل عن أماكن التشتت والتركز السكاني بالنسبة للسواحل

ويمكن القول بصفة عامة بأن موقع وشكل وحجم القارات له أثر أساسي في توزيع السكان . والامتداد الواسع للقارات في العروض العليا الشمالية وما يتخلله من بحار قليلة جعلها بيئات منفرة للتركز السكاني ، كذلك فإن الامتداد الواسع عند خط

الاستواء في أمريكا الجنوبية وأفريقيا عند مدار السرطان كان من المؤثرات المباشرة في توزيع السكان المشتت حيث يرتبط هذا الاتساع بغابات مدارية مطيرة من ناحية وصحاري جافة من ناحية أخرى .

ويقابل هذه القارية كعامل مؤثر في توزيع السكان ـ ظاهرة الجزرية (Insularity) التي تميل إلى الإرتباط بالتركز السكاني الواضح على الأقل في العروض الوسطى والدنيا ، وأمثلة ذلك متعددة منها الجزر البريطانية واليابان وسيلان ومالطة وأندونيسيا والفلبين وفرموزا وجزر الهند الغربية وجزر كناري . بيد أنه من الملاحظ أن الارتباط بين الجزرية والتركز السكاني ليس ارتباطاً مباشراً أو بسيطاً، ذلك لأن الحجم والموقع والعوامل التاريخية والجغرافية والإمكانيات الاقتصادية تعد كلها ذات أثر فعال وحاسم ، وإلا فكيف نفسر مثلاً حقيقة ملموسة تبدو في أن جزيرة مالطة' البالغة مساحتها ١٢٠ ميلاً مربعاً يعيش عليها سكان أكثر من جزيرة كورسيكا البالغ مساحتها ٣٣٦٠ ميلاً مربعاً ؟

ولكن ينبغي القول بأن السواحل تختلف في ظروف جذبها للسكان مما يؤدي إلى عدم تساويها في هذا المجال ويجعل سكان السواحل غير متناسقين في توزيعهم حيث يتركزون في نويات متقطعة (Sporadic nuclei) حول الموانى أو في المواقع المناسبة كما هي الحال في الساحل الشرقي لأمريكا الجنوبية مثلاً . وبالإضافة إلى ذلك فإنه بالرغم من أن الأقاليم الساحلية مناطق جذب سكاني متزايد بصفة عامة إلا أنها ليست كذلك بالضرورة في جميع الأحوال، ففي عهود القراصنة مثلاً طردت سواحل البحر المتوسط السكان . (د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ١٠٤) .

(٤٤) المنسوب المتوسط ـ التوزع الرأسي في قارات العالم

ان النسب المئوية لسكان آسيا على ارتفاع معين تتشابه إلى حد كبير مع مثيلتها في العالم ككل ، ولعل في بريطانيا دليلاً على ذلك حيث يعيش أربعة أخماس سكانها بين منسوبي صفر و١٠٠ متر فوق سطح البحر ، وقد استنتج ستازفسكي بعد أن رسم منحنيات هيسومترية مختلفة أن المنسوب المتوسط (mean level) للتوزيع الرأسي للسكان في مختلف قارات العالم هو كما يلي :

القارة	المنسوب المتوسط	القارة	المنسوب المتوسط
أمريكا الجنوبية	٦٤٤ متراً	أوربا	١٦٨ متراً
افريقيا	٥٩٠ متراً	استراليا	٩٥ متراً
أميركا الشمالية	٤٣٠ متراً		
آسيا	٣١٩ متراً	متوسط العالم	٣٢٠ متراً

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ١٠٦) .

(٤٥) مثال ملموس عن تفوق الكثافة الفزيولوجية على الكثافة الخام

تفوق الكثافة الفيزيولوجية الكثافة الخام للسكان دائماً . وتعد مصر من الأمث التقليدية على ذلك في الدراسات السكانية ، حيث يسكن ٩٩٪ من جملة سكانها البال عددهم ٣٨٢٢٨٠٠٠ نسمة في تعداد ١٩٧٦ في مساحة تصل إلى ٣٥٥٨٠ كيلو مت مربعاً ، أي بنسبة ٣,٥٪ من جملة مساحتها التي تبلغ ١,٠٠١,٤٤٩ كيلو مت مربعاً. ولذلك فإن الكثافة الخام لسكان مصر تصل إلى ٣٨ نسمة في الكيلومتر المر بينما تقفز الكثافة الفيزيولوجية إلى ١٠٧٤ نسمة في الكيلو متر المربع ، وتعد في الواق من أعلى الكثافات في دول العالم . وليس ذلك فقط بل أنها في تزايد مستمر كما تب الأرقام التالية :

تطور كثافة السكان في مصر

السنة التعداد	الكثافة الخام نسمة في الكيلومتر المربع	الكثافة الفيزيولوجية نسمة في الكيلومتر مربع
١٨٨٢	٧	١٩٦
١٨٩٧	١٠	٢٨٠
١٩٠٧	١١	٣٢٥
١٩١٧	١٣	٣٧١
١٩٢٧	١٤	٤١٠
١٩٣٧	١٦	٤٦٦
١٩٤٧	١٩	٥٤٦
١٩٦٠	٢٦	٧٣٣
١٩٦٦	٣٠	٨٤٥
١٩٧٦	٣٨	١٠٧٤

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٤٨ - ٤٩)

(٤٦) تفاصيل للمقاييس العائدة للكثافة والتركز في علم السكان

هناك الى جانب ما ذكرنا في النص :

نسبة التركز السكاني (Concentration Ratio)

ترتبط بدراسة توزيع السكان محاولة التعرف على نمط التركز السكاني ا

الإقليم، أي مدى ميل السكان إلى التركز في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم ، أو التشتت داخل هذه الحدود . ذلك لأن دراسة التوزيع السكاني لا تهتم بالتوزيع العددي المطلق للسكان في أقسام الإقليم بل بدراسة توزيع الكثافة في هذه الأقسام والتي تلقي الضوء على مدى العلاقة بين التوزيع العددي ومساحة الرقعة المأهولة .

ويحسب التركز السكاني باستخدام بعض الطرق الإحصائية من أهمها ما يعرف بنسبة التركز التي تأخذ الصيغة التالية :

$$\text{نسبة التركز} = \frac{١}{٢} \text{ مجـ } \left| \text{س} - \text{ص} \right|$$

حيث س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية .

ص = النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية .

مجـ = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها وبعض - أي مجموع القيم دون النظر للإشارات السالبة .

ومعنى ذلك أن نسبة التركز تساوي إحصائياً نصف مجموع الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان في كل منطقة من مناطق الإقليم . وكلما كبرت هذه النسبة ، كلما دل ذلك على شدة التركز والعكس كلما قلت فإن التركز يبدأ في القلة ويبدو التشتت مميزاً لتوزع السكان. وبديهي أن توزيع السكان يكون مثالياً إذا كانت نسبة التركز تساوي صفراً ، وكلما زادت كلما كان ذلك قرينة للتوزيع غير المتساوي وكلما اتجه التوزيع السكاني نحو التركز وليس نحو التشتت .

درجة التزاحم السكاني (Crowding)

سبق القول بأن كثافة السكان هي عبارة عن العلاقة بين المساحة الكلية وبين عدد السكان. ولا شك أن هذا يحمل في طياته الكثير من المبالغة ولا يؤدي إلى معرفة تركز السكان بدقة في أحد أقسام المدينة أو شياخاتها . وتعد درجة التزاحم السكاني من أنسب مقاييس تركز السكان في المدن بأقسامها ووحداتها الإدارية المختلفة ، وهي أبسط أنواع المقاييس في حسابها حيث يقصد بها ما يخص الحجرة الواحدة من الأفراد، أي أننا نحصل عليها ببساطة بقسمة عدد السكان في المنطقة على مجموع عدد الغرف التي يقطنها هؤلاء السكان ، وهي تعد من المقاييس الهامة في الحكم على المستوى الإجتماعي والإقتصادي السائد في دراسة السكان في أحياء المدينة الواحدة. كما أنها تعد مؤشراً للكثير من المتغيرات الديموغرافية كالخصوبة والوفيات بعامة ووفيات الأطفال الرضع بصفة خاصة .

قياس العلاقات السكانية - المكانية

من المعروف في جغرافية السكان أن توزيع البشر في إقليم ما هو دالة لعوامل متشابكة ليس من السهل فصل أحدها عن بقية العوامل. وبمعنى آخر فإن تضافر عوامل

متعددة في بيئة ما هو الذي يحدد شكل التوزيع السكاني والعمراني . وقد بذلت عدة محاولات لتبسيط توزيع السكان توزيعاً مساحياً بصورة إحصائية ، ومع ذلك فإنه من الصعب تحليل هذه التوزيعات تحليلاً كمياً في ضوء حركة السكان الجغرافية وتباين التركيب الديموغرافي لهم . ويرتبط ذلك بأسلوب توضيح التوزيع السكاني على الخرائط واختيار الطريقة الملائمة لهذا الغرض سواء كانت خرائط التوزيع المتساوي ، أو خرائط التوزيع النسبي من ناحية ، والأشكال ذات الفئات المتساوية وحجم ومواقع النقط والرموز من ناحية أخرى .

ورغم أن الجغرافي المبتدىء قد يكون على علم بمقاييس كثافة السكان وتوزيعهم مثل الكثافة الحسابية أو الفيزيولوجية أو الزراعية لتحديد علاقة السكان بالأرض عددياً ، فإن هناك بعض المقاييس الأخرى التي تفيد الباحث في محاولة التعرف على نمط التركيز في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم والتشتت داخل هذه الحدود . ذلك لأن دراسة التوزيع السكاني لا تهتم فقط بالتوزيع العددي المطلق للسكان في أقسام الإقليم، بل دراسة توزيع الكثافة في هذه الأقسام والتي تلقي الضوء على مدى العلاقة بين التوزيع العددي ومساحة الرقعة المأهولة .

ويحسب التركز السكاني باستخدام عدة طرق إحصائية من أهمها ما يعرف بنسبة التركز التي سبق ذكرها وكذلك منحنى لورنز Lorenz Curve وطريقة القرب النسبي أو ما تعرف أحياناً بالثقل السكاني الكمي .

النزعة المركزية لتوزيع السكان

هناك بعض الطرق الأخرى التي تهتم بتحديد مركز الثقل السكاني في الإقليم . وقد تطورت هذه الطرق في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات على يد الجغرافي الروسي سفياتلوفسكي Sviatlovsky الذي عني بدراسة توزيع سكان الإتحاد السوفييتي وتحديد الموضع المركزي لهم . وتسمى نقطة الوسط mean point أو المركز المتوسط(mean centre)بمركز الجاذبية أو نقطة التساوي السكاني، وهي تعد نقطة إرتكاز التوزيع والتي يفترض أن تكون كل وحدة ذات وزن متساو في مستوى مسطح افتراضي ، والتي يمكن أن تتحدد بتعيين نقطة التقاطع للمحورين الرأسي والأفقي التي يكون المستوى عندها متعادلاً تماماً. وبعبارة إحصائية أخرى فهي النقطة التي يكون مجموع مربع المسافات ذات التوزيع السكاني حولها في أدنى قيمة ممكنة والمركز المتوسط يكون حينئذ مساوياً للتوزيع المساحي للوسط الحسابي للتوزيع الخطي .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ص ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٢) .

(٤٧) التوزع السكاني حسب دوائر العرض

ويختلف التوزيع السكاني حسب دوائر العرض اختلافاً جوهرياً وذلك لأن أقل من ١٠٪ من سكان العالم يعيشون في نصف الكرة الجنوبي ومثل هذه النسبة تعيش بين خط الاستواء ودائرة عرض ٢٠° شمالاً وما يقرب من ٥٠٪ بين دوائر عرض ٢٠° شمالاً و ٤٠° شمالاً ، كذلك يعيش ٣٠٪ بين دائرتي ٤٠ و ٦٠° شمالاً .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٦٦) .

(٤٨) تفاصيل عن توزيع السكان بأمثلة ملموسة

ويبدو التباين في توزيع السكان وكثافتهم على المستوى القومي بوضوح . ففي آسيا بما فيها الاتحاد السوفياتي ـ توجد خمس دول يعيش بها ٢١٣٩ مليون نسمة وهي جمهورية الصين الشعبية والهند والاتحاد السوفييتي وأندونيسية واليابان ، ويشكل سكان هذه الدول الخمس مجتمعة نصف سكان العالم بأسره سنة ١٩٧٧ . وعلى النقيض من ذلك فإن سكان أفريقيا البالغ عددهم ٤٣١ مليون نسمة يتوزعون على ٥٥ دولة ، وتتميز أفريقيا بتعدد الوحدات السياسية التي يقل سكان كل منها عن مليون نسمة ومنها سوازيلاند وليسوتو وبتسوانا والجابون والكونغو وأفريقيا الجنوبية الغربية وغينيا الاستوائية وغينيا بساو وغامبيا وموريتانيا، وليست هذه الجيوب السكانية قاصرة على أفريقيا بل إن أوروبا تشمل عدداً منها مثل لختنشتين وموناكو وايسلندا ولكسمبرغ واندورة ومدينة الفاتيكان .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٦٧) .

(٤٩) الفئات السكانية للدول

هناك الدول العملاقة وهي التي يزيد عدد السكان بكل منها على ١٠٠ مليون نسمة مثل الصين (٩٨٢ مليون نسمة) والهند (٦٤٣) والاتحاد السوفييتي (٢٥٩) واليابان (١١٤) . والدول الكبيرة وهي التي يتراوح عدد السكان بكل منها بين ٥٠ ـ ١٠٠ مليون نسمة مثل بنغلادش (٨٣) وألمانيا الغربية (٦١) وبريطانيا (٥٦) وباكستان (٧٥) ونيجيريا (٦٧) وايطاليا (٥٦) والمكسيك (٦٤) وفرنسا (٥٣) . والدول المتوسطة من ٢٥ ـ ٥٠ مليون نسمة . وقد بلغ عددها في سنة ١٩٧٧ خمس عشرة دولة منها الفيليبين وتايلاند وتركيا ومصر وأسبانيا وبولندة وكوريا الجنوبية وإيران وبورما وأثيوبيا ـ ثم الدول الصغيرة التي يتراوح سكانها بين ٥ ـ ٢٥ مليون نسمة وعدد هذه الدول ٥٣ دولة من بينها الأرجنتين وكندا ورومانيا والمغرب والسودان والجزائر وبيرو واستراليا وهولندة وتنزانيا وكينيا وفنزويلا والمجر وغيرها ، ثم الدول القزمية وهي التي يقل عدد سكانها عن ٥ مليون نسمة وعددها ١١٦ وحدة سياسية . ومعنى ذلك أن ثلاثة مليارات من السكان أي ما يعادل ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في ٢٠ دولة

فقط ، أما الربع الباقي فيتوزع على حوالي ١٨٠ وحدة سياسية أخرى .

ويبدو واضحاً من دراسة خريطة توزيع السكان في العالم أنها تتباين من قارة لأخرى تبايناً واضحاً كما سبق القول ، كذلك فإن مدى التباين في داخل القارة الواحدة كبير هو الآخر . ففي أمريكا الشمالية توجد أكثف المناطق في وسط شرقها وفي أمريكا الجنوبية توجد في منطقة البمبا وجنوب شرق البرازيل وبعض نويات العمران في المرتفعات الغربية . وفي أفريقيا تتمثل بؤرات التركز السكاني في مصر ونيجيريا أما في أوربا فإن الإقليم الشمالي الغربي بها هو أكثف الأقاليم على الاطلاق خاصة في تلك المساحة الممتدة من الجزر البريطانية إلى وسط ألمانيا. وتتمثل مناطق الكثافة العالية في الاتحاد السوفييتي في منطقة أوكرانيا ، أما آسيا فإن شرقها وجنوبها يعدان أكثر مناطقها بل أكثر المناطق في العالم ازدحاماً . وفي استراليا يعش معظم السكان في جنوبها الشرقي قرب السواحل .

(د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص ٦٧ ـ ٧٠) .

(٥٠) المساحة المستثمرة بدلاً من المساحة الخام

هذا الاستبدال يعتبر خطوة ليس إلا . مثالنا عليه متوسط كثافة السكان في اليابان والبالغة سنة ١٩٦٦ ، ٦٨٨ شخصاً في الميل المربع الواحد ، إنما كون ١٦٪ فقط من مساحة اليابان مسكونة ومستعملة والباقي ٨٤٪ غير مأهولة ودون أي نفع اقتصادي تقريباً ، هذا الواقع الجغرافي الاقتصادي يرفع كثافة السكان كتعبير اقتصادي عام الى ٢٥٠٠ شخص في الميل المربع الواحد .

الفصل الخامس

(٥١) الموارد

ويمكن تعريف المورد (Resource) بأنه « المادة أو الخاصية الطبيعية للمكان التي يمكن إستخدامها في بعض الوجوه لاشباع حاجة بشرية وتشمل الموارد الامكانيات الطبيعية والبيولوجية الكامنة للثروة المعدنية والتربة والحياتين النباتية والحيوانية والمياه والمناخ في مكان ما سواء عرفت أو استغلت بواسطة سكان هذا المكان أو بواسطة سكان آخرين (W. Zelinsky, A Prologue to Population Geography, Prentice-Hall International, Inc., London, 1970, p. 103) . ففي المجتمعات البدائية مثلاً يشمل المورد الغذاء والمواد الأخرى المتاحة مثل الصخور والنبات والحيوان والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مسكن وملبس وأدوات مختلفة للاستخدام المحلي .

وفي ضوء ذلك فإن إستغلال المورد يعد نتاجاً للطموح البشري والتراث والمواهب والعمل وينعكس ذلك كله على المكونات الطبيعية للبيئة الجغرافية . ولذلك فإن قيمة أي مورد من موارد البيئة يمكن أن تتحدد في دراسة الجغرافيا الاقتصادية ، أما

دارس جغرافية السكان فيهتم بكمية الموارد المعروفة ونسبة السكان إلى هذه الموارد . فبالرغم من تباين التوزيع الاقليمي للموارد في الدولة الواحدة فإن كل أقاليمها تتقاسم الدخل القومي في النهاية وتنتقل السلع والخدمات وأوجه الثروة المتعددة من الأقاليم الأحسن حالاً إلى الأقاليم الأقل حالاً .

(٥٢) جدلية العلاقة بين العوامل الاجتماعية والطبيعية تفسر العلاقة بين السكان والموارد

وهنا فالحقيقة هي ليس في قلة الموارد (حسب نظرية ملتيوس) بقدر ما هي في عدم الاستعمال الكافي لها والعقلانية في استثمارها والرشادة في توزيعها ، من جراء النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يهمه الربح وفقط الربح ـ قانونه الأساسي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وللتوسع بهذه النقطة بالامكان مراجعة المقدمة والفصل الأول من كتابنا « الغذاء والتغذية للانسان في لبنان » (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع » ـ مجد ـ، بيروت ١٩٨٠) ومحاضرتنا بعنوان « الجوع والامبريالية » (والتي سوف تنشر) .

(٥٣) الأقاليم السكانية ـ الاقتصادية

في ضوء الصعوبات الجمة التي تكتنف تعريف وقياس العلاقة بين الموارد والسكان في اقليم ما ومشكلة صياغة هذه العلاقة في معادلة دقيقة تعبر عنها بدقة ، فقد حاول بعض الكتاب تقسيم العالم إلى أقاليم سكانية إقتصادية على أساس ثلاثة متغيرات هي السكان والمستوى التكنولوجي والموارد . ويعد تقسيم ايكرمان أبرز هذه التقسيمات وإن كان يتميز بالتعميم ، وقد قسم العالم إلى خمسة أنماط رئيسية توضحها الخريطة رقم ـ٢٤ـ ، وهي على النحو التالي ، (Zelinsky, A Prologue to Population Geography, PP. 106- 116) .

١ ـ مناطق متقدمة تكنولوجياً وتنخفض فيها نسبة السكان إلى الموارد ويمثلها نمط الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ مناطق متقدمة تكنولوجياً وترتفع فيها نسبة السكان إلى الموارد ويمثلها النمط الأوروبي .

٣ ـ مناطق متخلفة تكنولوجياً وتنخفض فيها نسبة السكان إلى الموارد ويمثلها النمط البرازيلي .

٤ ـ مناطق متخلفة تكنولوجياً وترتفع فيها نسبة السكان إلى الموارد ويمثلها النمط المصري .

٥ ـ مناطق متخلفة تكنولوجياً وقليلة السكان للغاية لعدم توفر موارد غذائية كافية بها ويمثلها النمط القطبي الصحراوي .

ولا شك في أن عنصر التقدم التكنولوجي المستخدم في هذا التقسيم يعد أكثر العناصر حساسية . فبينما تتميز التكنولوجيا بالتقدم الهائل في نمطي الولايات المتحدة وأوروبا ، وتتضافر مع الموارد في تحقيق أعلى مستوى للرخاء في العالم ، فإنها ليست كذلك في الأنماط الثلاثة الأخرى ، ذلك لأن حجم السكان والموارد المتاحة بها غير قادرين بمفردهما على تحقيق مستويات معيشية معقولة ، بل أن أقصى ما يمكنها عمله أن ترجىء دخول الدولة مرحلة الانفجار السكاني لفترة زمنية محدودة، مع استمرار مستوى المعيشة منخفضاً وقد يكون في مستوى الكفاف أو دونه بقليل .

إنما لنا كلمة بالنسبة للانفجار السكاني وهي أنه بالشكل وليس المضمون ويعود لنوعية النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم ، وقد عالجنا هذه النقطة في النص في آخر الفصل الثالث المتعلق بزيادة السكان .

الفصل السادس

(٥٤) البلدان نصف المستعمرة

البلدان نصف المستعمرة أو التابعة هي البلدان المستقلة بالشكل والتابعة للامبريالية بالفعل

(٥٥) الامبريالية

وخير تحديد للامبريالية التي هي أعلى مراحل تطور الرأسمالية في الشكل هو التحديد المكثف والشامل التالي لـ ف. إ. لينين : « الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة التطور التي أصبحت السيادة فيها للاحتكارات ورأس المال المالي وحيث أصبح لتصدير رؤوس الأموال الأهمية الكبرى وحيث بدأ تقسيم العالم فيما بين الاحتكارات الدولية وانتهى تقسيم كل الأراضي فيما بين أقوى البلدان الرأسمالية » (ف. ا. لينين ، المجموعة الكاملة ، الجزء ٢٧ ص ٣٨٧ ، باللغة الروسية) .

(٥٦) الأزمة الاقتصادية العالمية

هذه الأزمة هي الأزمة الاقتصادية العالمية الأولى للرأسمالية وقد امتدت على كل العالم الرأسمالي . أما الأزمة الثانية فقد بدأت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وبرز على أثرها النظام الاشتراكي وبدأ تفسخ النظام الاستعماري . وأما الأزمة الثالثة لهذا النظام التي لا تزال تفعل فعلها فقد بدأت في النصف الثاني من الخمسينيات ونتج عنها انهيار نظام الاستعمار الامبريالي ، أحد أهم نتائج التطور العالمي ، ولا بد من الإشارة إلى أنها غير مرتبطة بخطر الحرب .

(٥٧) دخل الفرد الوطني

وفيما يلي بعض أرقام الدخل الوطني لبعض البلدان الأوروبية بالفرنك الفرنسي في سنة ١٩٦٦ ، مع الإشارة إلى أنها زادت اليوم بالطبع . السويد ١٠٠٠٠ ، سويسرا

١٠٠٠٠ ، إنكلترا ٧٥٠٠ ، ألمانيا الغربية وكذلك بلجيكا ٧٥٠٠ ، فرنسا ٧٥٠٠ ، هولندا ٦٥٠٠ ، ايطاليا ٤٥٠٠ .

(٥٨) الاستعمار الجديد

وهو يتلخص بسياسة الدول الامبريالية الموجهة للحفاظ على الاستعمار الاستثماري للبلدان المتخلفة ، وذلك في العلاقات الاقتصادية ، لغرض افراغ انهيار النظام الامبريالي الاستعماري من مضمونه الحقيقي . وقد أشار لينين الى أن الرأسمال المالي والسياسة الدولية المتوافقة معه ، يخلقان هنا مجموعة من أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية ، هذا بالإضافة الى المعاهدات الجماعية العدائية (ناتو ، سياتو ، سنتو) في واقع الحال والمساعدات الفنية والقروض والتبادل غير المتكافىء وحتى الحرب الباردة والدعاوة العقائدية والتدخل العسكري . كما تجري محاولة استمالة البورجوازية الوطنية لاضعاف حركة التحرر الوطني .

الفصل السابع

(٥٩) دور التجارة الخارجية في النظام الاشتراكي

الواقع ان التجارة الخارجية في النظام الاشتراكي احتكار خاص بالدولة ، وبالتالي فالاستيراد وكذلك التصدير هما من الروافع الاقتصادية لتطوير التجارة وكذلك مجمل التطور الإقتصادي وحتى الاجتماعي للبلاد ، على اعتبار ان التجارة هنا هي في خدمة التطور الاقتصادي والخطة الاقتصادية . إذن فالتجارة الخارجية هنا هي وسيلة أو رافعة من الروافع الاقتصادية لعملية التطور والانماء الإقتصاديين وكذلك تجسيد مهمات الخطط الاقتصادية وبالتالي خدمة المستهلك والمواطن في نهاية الأمر .

مراجع القسم الثالث
الجغرافيا السكانية
(الفصل الأول ـ الفصل الخامس)

اللغة العربية

١ ـ د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٠ .

٢ ـ إيف لاكوست ، العالم الثالث أو جغرافية التخلف ، نقله الى العربية الدكتور عبد الرحمن حميدة ، دار الحقيقة ، بيروت (؟) الطبعة الفرنسية تعود للعام ١٩٦٩ .

٣ ـ بروك ، سكان العالم ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٣ .

٤ ـ أ. تومبسون ود. لويس ، مشكلات السكان ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ .

٥ ـ بيار جروج ، جغرافية السكان ، ترجمة سموحي فوق العادة ، دار عويدات ، بيروت ١٩٧٠ .

٦ ـ د. عاطف علبي ، الغذاء والتغذية والانسان في لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) ، بيروت ١٩٨٠ .

٧ ـ د. عاطف علبي ، الاحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨١ .

٨ ـ د. عاطف علبي ، الجوع والامبريالية (محاضرة القيت في أوائل عام ١٩٨٧ في ندوة الأربعاء ، وسوف تنشر) .

٩ ـ د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، الطبعة الجديدة ، بيروت ١٩٨٢ .

١٠ ـ الأمم المتحدة ، المبادىء العامة للبرامج القومية للاسقاطات السكانية كعامل مساعد في تخطيط التنمية ، ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ، القاهرة ١٩٦٧ .

١١ ـ الأمم المتحدة ، طرق إسقاط السكان حسب العمر والنوع ، الكتاب الثالث ، ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ، القاهرة ١٩٦٧ .

١٢ ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن آب ١٩٨١ .

اللغة الروسية

١٣ ـ الموسوعة الجغرافية الموجزة ، في خمسة أجزاء ، منشورات الدولة العلمية ، موسكو ١٩٦٠ .

١٤ ـ إ. أ. فيفر ، الجغرافية الاقتصادية للبلدان الأجنبية ، بإشراف ف. ب. ماكساكوف ، منشورات التقدم ، موسكو ١٩٦٧ .

١٥ ـ جغرافية القوى العاملة في البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ، تأليف جماعة من الاساتلة باشراف وتحرير يو. أ. كولوسوف ، منشورات « الفكر » ، موسكو ١٩٧١ .

اللغة الإنكليزية

١٣ ـ Encyclopedia Britanica

١٤ ـ H. Robinson, Economic Geography, the M and E. Handbook Series. Macdonald and Evans LTD. London 1968.

١٥ ـ H. Robinson, Human Geography, the M and E. Handbook Series, Macdonald and Evans LTD. London 1969.

١٦ ـ W. Zelinsky, A prologue to population Geography, Prentice Hall International Inc., London 1970.

١٧ ـ J. Clark, Population geography, Pergamon Press, London 1969.

١٨ ـ J. Beaujeu - Garnier, geography of population , translated by S.H. Beaver, Longman, London 1968.

١٩ ـ D.J. Bogue, International Migration, the study of population , edited by Hauser P.M. and Duncan O.K. Chicago 1959.

٢٠ ـ S. Lee Everett, Theory of Migration, in population geography, A reader, edited by Denko G., Ro H. and Schnell G., Mcgraw-Hill, New-York, 1970.

٢١ ـ W. Thompson and D. Lewis, population problems, Mc Graw-Hill Book Company, New-York 1965.

٢٢ ـ L.B. Kormoss and L.A. Kazinski, Population Mapping, International geographical Union, Bruges 1973.

٢٣ ـ E. Huntington. Principles of Hunan Geography, London, 1951.

٢٤ ـ P. Hall, the World Cities, World University Press Library, London 1972.

٢٥- P. Hagget, Geography, A modern Synthesis, New-York 1972.
٢٦- U.N. Population Bull. N° 7, 1963
٢٧- U.N. World population Trends 1920- 1947
٢٨- U.N. Population Studies, N° 3, 1949
٢٩- Demographic year book 1960, 1970, 1971, 1972
٣٠- U.N. Methods of Analysis Census Data on Economic activities of population, New York 1968
٣١- The Population reference Bureau, April 1970.
٣٢- U.S. Department of Commerce, Bureau of census, World population 1977
٣٣- The population council report on population and Family planing, N° 15, January 1974

اللغة الفرنسية

٣٤- Pierre George., Précis de Geographie Economique P.U.F., Paris 1970
٣٥- Pierre George, Population et Peuplement, coll. Sup-Le Geographe No. 3, P.U.F., Paris 1969.
٣٦- Pierre George, Geographie de la Population, P.U.F., Paris 1973
٣٧- Groupe d'Auteurs, Théorie de la Population, sous la rédaction générale du Professeur D. Valentei, Editions du progrès. Moscou 1977
٣٨- J. Beaujeu-Garnier, Geographie de la Population, Edition M. Th. Genin, Librarie de Medicis, Paris 1956.
٣٩- J. Beaujeu-Garnier, Images Economiques du Monde, Paris 1984
٤٠- V.I. Lemine, Œuvres, Paris- Moscou, t. 29.
٤١- K. Marx, le Capital, Livre Premier, t. 3
٤٢- Josué de Castro, geopolitique de la faim, traduit du portugais, par Leon Bourdon, nouvelle édition revue et augmentée, Editions Economic et Humanisme, les Editions ouvrières, Paris?
٤٣- M. et H. Gerard, La Mortalité Infantile en France suivant le Milieu social, International Population conference, Liege 1973, vol. 3.

مراجع القسم الثالث
الأنظمة الاقتصادية
(الفصل السادس - الفصل السابع)

اللغة الروسية

١ - قاموس الاقتصاد السياسي ، بإشراف ي. ف. باريسوف ، ف. أ. جامين ، م. ف. مكاروف ، منشورات الآداب السياسية ، موسكو ١٩٦٤ .

٢ - إ. أ. فيفر ، الجغرافية الاقتصادية للبلدان الأجنبية ، بإشراف ف.ب. ماكساكوف ، منشورات دار التقدم ، موسكو ١٩٦٧ .

٣ - ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٢٧ .

اللغة الفرنسية

٤ - Pierre George, Precis de Geographie Economique, P.U.F. Paris 1970.

٥ - Pierre George, L'Economie des Etats Unis, coll.. Que sais-je,N° 223. 5e ed, P.U.F., Paris 1968.

٦ - Pierre George, L'Economie de L'U.R.S.S., Coll. Que sais-je, N° 199, 11 éd, revisée, P.U.F., Paris 1965.

٧ - Pierre George L'Economie de L'URSS. coll. Orbis 2e éd. refondue, P.U.F., Paris 1961.

٨ - Pierre George., L'Economie de L'Europe Centrale Slave et Danubienne, coll. Que Sais-je',No 328, P.U.F. , Paris 1968.

٩ - Pierre George, Les Grands Marchés du Monde, coll. Que Sais-je ,No. 60, 8e éd. Paris 1968.

١٠ - Yves Lacoste, Les Pays Sous Developpés, coll. Que sais-je, No. 853, 9e éd ,P.U.F., Paris 1966.

١١ - A. Blanc et M. chambre, L'URSS, Coll. Magellan, P.U.F., Paris 1971.

قاموس الأعلام(*)

(*) الواقع اننا لم نوفق في تضمين هذا القاموس الوظيفي الخاص بمؤلفنا كل الاعلام التي وردت في المتن والحواشي وحتى المراجع ، بل القسم الأكبر منها فقط ، وذلك رغماً عن التفتيش والتنقيب في العديد من الموسوعات والمعاجم وعرضاً بعض الكتب ، وبمختلف اللغات ، والمثبت المستند اليه منها فقط في مصادر ومراجع قاموس الاعلام .

« أ »

إبراهيم الخليل — IBRAHIM El-KHALIL

هو رأس سلالة العبرانيين ومثال للرجل الصالح المخلص لله في سفره الى كنعان وإذعانه لأمر الله عندما طلب منه تقديم ابنه ضحية . وعده الله أرض كنعان لنسله من ابنه إسحاق الذي أنجبه في شيخوخته (تكوين ١١ ـ ٢٥) ، اطلق عليه المسلمون لقب خليل الله ويعدّونه جد العرب عن طريق ابنه اسماعيل . فهو عندهم أحد الأنبياء والجد الأعلى لمحمد ﷺ . ذكرت قصته في القرآن غير مرة ، مطولة تارة ومختصرة أخرى . عبد قومه الأوثان وكان أبوه ينتجها ، فخاطبهم بأمرها ولما لم يمتثلوا كسّرها . أوقدوا ناراً لاحراقه ، ونجاه الله منها . عاش بعد نوح وعارض ثمود . رحل الى فلسطين ، تركها على أثر جدب حلّ بها الى مصر . وهنا أهدي جارية مصرية تسمى هاجر أنجبت له اسماعيل ، مما أثار غيرة زوجته سارة ، فرحل بالابن والأم الى مكة ، حيث بنى الكعبة . كان محمد ﷺ . يتحنف ويتعبد على ملته قبل الاسلام .

ابن بطوطة (١٣٠٤ ـ ١٣٧٨) — IBIN BATOUTA

محمد بن عبد الله اللواتي ابن بطوطة رحالة عربي ولد بطنجة . قضى ٣٢ سنة وهو يجوب الأرض شرقاً وغرباً ، فقطع في رحلاته مسافة لم يقطعها رحالة في العصور الوسطى قدّرت بنحو ١٢٠٠٠٠ كلم . رحلته الأولى كانت بغرض الحج ، فخرج من طنجة سنة ١٣٢٥ ، فاجتاز شمال افريقيا ومصر وزار بلاد الشام ثم أدى فريضة الحج . من بعدها تنقل في بلاد فارس وبلاد العرب . قصد شرق افريقيا ثم آسية الصغرى والقرم فحوض الفولغا الأدنى . دخل بعد ذلك القسطنطينية وتوجه منها شرقاً الى خوارزم فبخارى وتركستان وأفغانستان والهند ، حيث قضى ثمانية أعوام في خدمة سلطان دلهي ، الذي أرسله في سفارة الى بلاد الصين . في طريقه الى بلاد الصين

تعرف الى جزر المهل (ملاديف) وبعض جزر الهند الشرقية (أندونيسيا والصين) . ثم عاد الى طنجة سنة ١٣٤٧ . قام بعد ذلك برحلتين الأولى الى الأندلس عام ١٣٥٠ والثانية الى السودان الغربي عام ١٣٥٢ . عاد فيها بعد الى فاس عام ١٣٥٤ وأقام فيها حتى وفاته .

في فاس أملى وصف رحلاته المشهور باسم « تحفة النظار وغرائب الامصار وعجائب الاسفار » على ابن جزي الكاتب ببلاط السلطان أبي غسان المريني (١٣٥٦) .

فابن بطوطة إذن جاب البر والبحر . وقد كان الى جانب كونه رحالة كبيراً تاجراً غنياً . وقد حوت مذكراته عن رحلاته وصفا للمجتمع الاسلامي في النصف الأول من القرن الرابع عشر وليس مجرد معلومات جغرافية . هذا وقد ترجمت أجزاء من الرحلة ونشرت في العديد من اللغات . وقد نشر النص العربي الكامل في القاهرة (١٨٧٠ - ٧٥، ١٩٠٤) ، كما نشر مختصراً له بعنوان « مهذب ابن بطوطة » (١٩٣٤) . وكان « جب » الاستاذ باكسفورد ممن عنوا بالرحلة فنشر لها مختصراً زوده بالحواشي العلمية الدقيقة ومقدمة تحليلية في غاية الواقعية ، وهو منكب الآن على ترجمة كامل النص العربي .

هذا والخريطة الجغرافية التاريخية لكل ما ذكرنا تشكل موجزاً في غاية الأهمية وتنبغي مراجعتها في النص (أنظر الخريطة رقم -١-) .

ابن حوقل (؟ - ٩٧٧) IBIN HAOUKAL

هو أبو القاسم محمد بن علي الموصلي ابن حوقل . وهو رحالة وجغرافي عربي معروف ، ولدرجة يعتبره البعض أطرف شخصية بين كل جغرافيي القرن الرابع الهجري (العاشر للميلاد) . جاب العالم الاسلامي من الشرق الى الغرب ، خلال ثلاثين سنة على أقل تقدير . فقد بدأ رحلته من بغداد سنة ٢٣١ هـ (الموافق ٩٤٢ م) وعاد اليها بعد ثلث قرن تقريباً . وقد زار خلال هذه المدة غير القصيرة من حياته العامرة ديار الاسلام من الهند الى اسبانية ، وتغلغل في مناطق أخرى كثيرة ، لدرجة أنه وصل الى بلاد البلغار من أعالي الفلفا . وقد قرأ ابن حوقل كثيراً ودرس مؤلفات من سبقوه ، كما اتصل كثيراً . فأتى كتابه « صورة الأرض » يحوي كل هذه الاختبارات سيا وأنه يعتمد ، على غرار الرحالة العرب آنذاك ، على المشاهدة و. المعرفة الشخصية المباشرة ، حيث يقول : « وأعانني على تأليفه (تأليف كتابه) تواصل السفر وانزعاجي عن وطني . . الى أن سلكت وجه الأرض بأجمعه في طولها وقطعت وتر الشمس على ظهرها » ، (ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ٣ - ٤) .

هذا وبالإمكان اعتبار ابن حوقل أول من استعمل الاحصاء ولو بشكل ساذج ،

إذ ذكر مرة واحدة « أن بمدينة بلرم قصبة صقلية ما يزيد عن مائة وخمسين حانوتاً للقصابين » ، وأراد أن يتخذ من ذلك دليلاً على كثرة عدد أهلها (أنظر ، متز آدم ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٥ ، ج ٢ من الترجمة العربية ، ص ٢٢٥ وما بعدها) .

ابن خلدون (١٣٣٢ - ؟) **IBIN-KHALDOUN**

عبد الرحمن أبو زيد محمد بن خلدون مؤرخ وفيلسوف عربي . في عمله الرئيسي « كتاب الاخبار » عرض في « المقدمة » مفهومة عن قانونية تطور المجتمع ، حيث هو واضح الاتجاه المادي لفلسفة القرون الوسطى التقدمية لابن رشد . هذا وقد أعار ابن خلدون أهمية كبرى « الوسط الجغرافي » ، الذي اعتبره أحد أهم عناصر حياة المجتمع ، وحيث بالغ في أهمية دور المناخ . وقد ترجمت أعمال ابن خلدون ، وبشكلٍ خاص ، « مقدمة » كتابه المذكور الى العديد من اللغات . فابن خلدون وضع علماً جديداً في الحضارة البشرية ، حيث يؤكد على أثر المناخ في الإنسان وانتشاره وحضارته . وقد قسّم المعمور آنذاك الى سبعة أقاليم هي :

- الأقاليم الحارة وتشمل الاقليمين الأول والثاني
- الأقاليم المعتدلة وتشمل الأقاليم الثالث والرابع والخامس
- الأقاليم الباردة وتشمل الاقليمين السادس والسابع .

أدولا س. (١٩٢٢ -) **ADOULA S.**

سيريل أدولا سياسي كونغولي ، ولد في ليوبولدفيل ، عمل كاتباً بمصرف فترة طويلة ، نشط في حزب الإتحاد العام لعمال الكونغو ١٩٥٦ ، أسهم في تأليف « الحركة الوطنية الكونغولية » مع باتريس لومومبا ثم انسحب منها عام ١٩٥٩ . انتخب عضواً بمجلس الشيوخ عن مقاطعة خط الاستواء عام ١٩٦٠ . عين وزيراً للداخلية والدفاع ، رأس الحكومة الكونغولية تلبية لرغبة أعضاء مجلس النواب عام ١٩٦١ .

إراتوستين (حوالي ٢٧٦ ق.م. - ١٩٤ ب.م.) **ERATHOSTENE**

وهو شاعر وأديب ورياضي وجغرافي ، بكلمة عالم موسوعي . وقد وضع العديد من المؤلفات التي ضاعت . وما عرف عنه كجغرافي وهو ضئيل، بالنسبة لانتاجه الغزير ، قد وصلنا عبر سترابون ، ولم يبق من آثاره في الجغرافيا إلا مؤلفان وهما : « مذكرات في الجغرافيا » و« قياسات الأرض » . وقد وضع خريطة للجزء المسكون من الأرض في أيامه . وهو أول من قاس خطوط العرض وأول من استعمل مصطلحات جغرافيا وخطوط الطول وخطوط العرض .

أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م.) **ARISTOTLE**

عالم وفيلسوف يوناني قديم . أعماله كبيرة العدد ومتنوعة . البعض منها في الجغرافيا كالتالية على سبيل المثال : « في مسائل الشهب والنيازك » ، « في السماء » ، « في أهم قوانين الطبيعة » ، «تاريخ الحيوانات » ، « في النباتات » ، الخ . . . ، حيث درس بعض مفاهيم الجغرافيا ، كالتغير المستمر لسطح الأرض ، ومسائل جغرافية النباتات والحيوانات . في دراسة علم تكون الأرض برهن أرسطو على دائرية ظل الأرض وبالتالي كرويتها . كما استنتج من ذلك ، بإضافة حرارة الشمس وزاوية وقوعها على سطح الأرض المناخات المختلفة في خمسة مدارات : الحار في الوسط والباردان والمتوسطان أو المعتدلان في الشمال والجنوب . وقد وصف حوالي ٥٠٠ نوع من الحيوانات وحاول وضع أول تصنيف لها .

آرسنيف ق. (١٧٨٩ - ١٨٦٥) **ARCENIEVE K.**

قسطنطين أيافانوفيتش آرسنيف روسي . وهو جغرافي واحصائي ومؤرخ . أصبح استاذاً في جامعة بطرسبورج بدءاً من العام ١٨١٩ وأكادمياً بدءاً من العام ١٨٣٦ . واليه يعود الفضل في وضع أول محاولة علمية للتوزيع الاقتصادي في روسيا . وقدعُرضت هذه المحاولة في مؤلفاته « كتاب إحصاءات الدولة الروسية » في جزئين (١٨١٨ - ١٩) ، و« الإحصاءات الروسية » (١٨٤٨) . وهو من منظمي « الجمعية الجغرافية الروسية » (١٨٤٥) . وقد نشر في سنة ١٨٨٨ « موجز جغرافية العالم » ، الذي أعيد طبعه عشرين مرة (١٨٤٩) ، وكان يعتبر من الكتب الأكثر ما يكون رواجاً خلال ٣٠ سنة .

الإسكندر (٣٥٦ - ٣٢٣ ق.م.) **ALEXANDRE**

هو الإسكندر الأكبر (إسكندر الثالث) ملك مقدونيا ، ابن فيليب الثاني من أوليمپاس . تتلمذ على أرسطو وأخضع الثورات التي قامت بعد موت أبيه في المدن الاغريقية وتراقيا والليريا . وفي ٣٣٤ بدأ تنفيذ مشروع محاربة الفرس الذي ورثه عن أبيه . أحرز عند نهر جرانيكوس وفي موقعه أسوس نصرين باهرين ، ثم قضى قرابة عام لاخضاع صور وغزة ، وفي ٣٣٢ يمم شطر مصر فاستسلم له واليها الفارسي . قدم القرابين للآلهة المصرية ، ورسم فرعوناً في منف ، واعتنق فكرة الملكية الإلهية ، وأسس مدينة الاسكندرية في طريقه الى معبد الوحي بسيوه . وفي ٣٣١ التقى ثانية بالملك الأكبر وهزمه عند جاوجميلا . توغل في الامبراطورية الفارسية حتى الهند حيث اجتاح البنجاب. رفض جنوده التقدم الى ما وراء ذلك فعاد أدراجه ، بعد رحلة شاقة عبر الأقاليم الصحراوية ، وبلغ سوسة ، حيث تزوج من الأسيرة الباكترية روكسانا ، وأمر رفاقه ورجاله بإتخاذ زوجات شرقيات . وفي ٣٢٣ أصيب بالحمى ومات وعمره

٣٣ سنة . ويصعب الجزم أنه كان ينوي فتح العالم بأسره . أحرز فتوحات لم يحرز مثلها قائد قبله ، وتوفي دون وصية أو ترشيح خلف له أو تنظيم طريقة الحكم في تلك الامبراطورية الواسعة . نقم عليه رجاله استشراقه وارغامهم على مخالطة الشرقيين والاصهار منهم . وكان كل ذلك مما توسل به لتوحيد الشرق والغرب والربط بينهما لا بالقوة وانما بالمساواة والمحبة . قضى على هذه الأفكار الكريمة قواده الذين خلفوه واقتسموا امبراطوريته . يعتبر من أعظم القواد وأبرز الشخصيات في التاريخ ، ويعزى اليه فضل نشر الحضارة الاغريقية في ربوع الشرق ، وإحداث تغييرات جوهرية في مجرى التاريخ .

آكنوال غ (١٧١٧ - ١٧٧٢) **ACHEWALL G.**

غوتغريد آكنوال ، اقتصادي الماني ، ولد في « البينغ » وتوفي في غوتنغن ، التي كان استاذاً في جامعتها . وهو أحد مؤسسي علم الاحصاء ، حيث ركز على الاهتمام بالديموغرافيا ؛ كما هو واضع كلمة إحصاء (ستاتيستك) .

ألكسندروف إ. (١٨٧٥ - ١٩٣٦) **ALEXANDROVE I.**

إيفان كافريلوفيتش الكسندروف مهندس واقتصادي سوفييتي . أصبح أكاديمياً في العلم ١٩٣٢ . قام بالدراسة المتداخلة المتكاملة للطبيعة والاقتصاد في مختلف الأقاليم . كما اهتم بحل مسائل الطاقة والصناعة واستعمال الكهرباء والتقل النهري والري والترود بالمياه واقتصاد الاسماك الخ . . . وقد ساهم بنشاط في وضع خطة « غويلرو » ومشروع « التوزع الاقليمي للاقتصاد » للفوسبلان عام ١٩٢١ . هذا وحسب مشروعه وبإشرافه جرى بناء المحطة الكهربائية « الدنيبير » . أعماله الاساسية هي :

- التوزع الاقليمي للاقتصاد في روسيا (١٩٢١)
- أسس التوزع الاقليمي للاقتصاد في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (١٩٢٤)
- كهربة الدنيبير (١٩٢٤) .
- مشروع البناء على الدنيبير في جزئين (١٩٢٩ - ٣٥)
- موضوع «الانقاذ» (١٩٣٢).

اللندي س. (١٩٠٨ - ١٩٧٣) **ALLENDE S.**

سلفادور اللندي ولد في فالباريزو - الشيلي . أبوه كان محامياً . بعد الدراسة في تاكنا وفالديفا وفالباريزو انتسب الى حركة الماسونيين الأحرار ومارس مهنة الطب في سانتياغو ، حيث كان انتخب رئيساً لاتحاد الطلاب . تحدى أحزمة البؤس حول

العاصمة دفع اللندي الى ميدان السياسة المناضلة ، فأصبح سنة ١٩٣٣ من مؤسسي الحزب الاشتراكي الشيلي . سجن مرتين واضطر لمغادرة الجامعة ، فعمل مساعداً لطبيب أسنان ثم طبيباً لمأوى المجانين . في سنة ١٩٣٨ انتخب نائباً ، وقام بإدارة الحملة الانتخابية للرئاسة لصالح أغويره سردا (Agnire Cerda) أول رئيس للجبهة الشعبية في الشيلي . في العام ١٩٤٢ شارك في الحكم بصفته وزيراً للصحة وحاكماً لصناديق ضمان العمل . في العام ١٩٤٥ أصبح عضواً في مجلس الشيوخ ثم نائب الرئيس لهذا المجلس . حاول الترشح للرئاسة الأولى في البلاد ثلاث مرات وأخفق ومنها عام ١٩٦٤ عندما كان مرشح الجبهة الثورية للعمل الشعبي ضد إدواردو فري (Edwardo Frei) الديمقراطي المسيحي . في ٤ أيلول من ١٩٧٠ أصبح رئيساً للبلاد بـ ٣٦,٣٪ من الأصوات ضد ٣٤,٩٨٪ منها لخصمه المحافظ جورجه اللسندريني (George Allesandrine).

في ٢٤ تشرين أول من العام نفسه ١٩٧٠ وافق الكونغرس على انتخابه . وفي ٤ تشرين ثاني تسلم سلطاته من إدواردو فري ومكث في القصر الرئاسي في « موندا » . تجاه الصعوبات الاقتصادية المعقدة سرّع اللندي وتائر الاصلاح الزراعي الذي كان قد بدأه سلفه فري وأمم مناجم النحاس وصناعتها وعمل لرفع المقدرة الشرائية للشيليين. في العام ١٩٧١ حصل حزبه على ٤٩,٧٥٪ من الأصوات ، إنما في تموز من العام نفسه فقدت حكومته السيطرة على المجلسين . وعلى الأثر عرفت الشيلي سنتين من الإضطرابات والاضرابات إضطرت اللندي الى العديد من التغييرات الوزارية في الحكومة ، قبل أن يضطر هو نفسه الى إدخال العسكر الى السلطة . في آذار ١٩٧٣ حصل الإتحاد الشعبي أيضاً على ٤٣,٩٪ من الأصوات ، إنما اضطر اللندي لمجابهة اضطرابات دامية من جرّاء التضخم الرهيب (بلغ ٢٥٠٪ في سنة واحدة) وضغط حركة اليسار الثوري . في السابع من أيلول عمل لاستفتاء عام في البلاد ، إنما في ١١ أيلول نفذ العسكر انقلابهم عليه بقيادة أوغستينو بينوشه أوغارتا (Augestino Pinochet Ugarta)، حيث قتل أثناء مهاجمة القصر الرئاسي ، هذا الذي سمّاه الشيليون منذ الثلاثينات بعطف وحنان بالغين « شيكو » .

إنجلز ف. (١٨٢٠/١١/٢٨ - ١٨٩٥/٨/٥) ENGELS F.

فردريك انجلز من مؤسسي الشيوعية العلمية ومعلم وزعيم البروليتاريا العالمية . كان صديقاً وصاحباً حمياً ورفيقاً لكارل ماركس . أبصر النور في مدينة « بارمن » في المانيا ، في عائلة أصحاب فبارك سنة ١٨٤٣ . أنهى مدرسة بارمن ودخل الثانوية في مدينة « البرفرد » ، التي لم يلبث أن غادرها بناء لرغبة والده للعمل في التجارة

معه . وكان أنجلز قد تعرف على الأوساط التقدمية في مدينة « بارمن » . فيما بعد زار جامعة برلين وتعرف على مجموعة « الهيغليين الشباب » . ثم أخذ يعاون في تحرير « الجريدة الرينانية » ، التي كان يعمل بها ماركس بدءاً من العام ١٨٤٢ . فيما بعد انتقل الى « مانشستر » للعمل في فبركة ورق يشارك فيها والده ، وحيث حصل انتقاله من الثورة الديمقراطية الى الشيوعية ومن المثالية الى المادية . وأهم ما كتب في تلك الفترة « حالة الطبقة العاملة في إنكلترا » .. تراسل مع ماركس ثم التقى به في باريس ، حيث في سنة ١٨٤٥ ، بدآ معاً كتابة « العائلة المقدسة » . ثم عاد إلى ألمانيا . لكن التهديد بالتوقيف والخلاف مع والده دفعا به الى بروكسيل ، حيث يوجد ماركس . ثم ظهر له مع ماركس « الايديولوجيا الألمانية » . لعب دوراً كبيراً في تنظيم « إتحاد الشيوعيين » (١٨٤٧) وشارك في مؤتمرهم الأول والثاني بنشاط . كما وضع مع ماركس « البيان الشيوعي » (١٨٤٨) . شارك في الأعمال السرية لبعض المؤسسات (إتحاد الشيوعيين ، جمعية العمال الألمان ، تجمع الديمقراطيين) . بعد الرحيل مع ماركس الى باريس عادا الى ألمانيا وعملا معاً في « الجريدة الرينانية الجديدة » . كما شارك أنجلز في الأعمال الحربية التي اندلعت في أيار ١٨٤٩ . وقد كتب أثناء ذلك « الثورة والثورة المضادة في ألمانيا وحرب الفلاحين في ألمانيا » . وبقي يقود مع ماركس « إتحاد الشيوعيين » حتى انفراط عقده في ت٢ ١٨٥٢ . عام ١٨٥٠ عاد الى « مانشستر » للعمل في تجارة والده ، الأمر الذي مكّنه من المساعدة المادية لماركس كيما ينصرف الى العمل في « رأس المال » .

اهتم أنجلز كثيراً بقضايا العلوم الطبيعية وبالسياسة الدولية والمسائل الحربية ودبج العديد من المقالات .

شارك أنجلز بنشاط في الأممية الأولى ، حيث بالمشاركة مع ماركس ناضل ضد الباكونينيين والبرودنيين واللاساليين . سنة ١٨٧١ شارك من انكلترا في الحملة لتأييد كومونة باريس .

أعماله لعبت دوراً كبيراً في بناء النظرية الماركسية وخصوصاً كتابه « ضد دوهرنغ » (١٨٧٨) . على أثر وفاة ماركس سنة ١٨٨٣ تابع عمله ودأب على إنهاء الجزئين الثاني والثالث من رأس المال ونشرهما . فيما بعد استمر في النشر ، فظهر له « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » (١٨٨٤) ، « لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية » (١٨٨٤) ، « ديالكتيك الطبيعة » ، « مسألة الفلاحين في فرنسا وألمانيا » (١٨٩٤) . لقد لعب أنجلز دوراً كبيراً في دفع الماركسية ونشرها . وبناء لوصيته عند وفاته أحرق جسده ونثر رماده في البحر .

ANEXAMANDRE — أنكسمندر (حوالي ٦١٠ ـ ٥٤٦ ق.م.)

أنكسمندر من ميله ، فيلسوف مادي يوناني قديم . وهو أول من تحدث عن لغز لا نهائية الفلك ولا نهائية عدد العوالم . واليه يعزى وضع أول خارطة للأرض ، وقد كانت بشكل دائرة محاطة بالماء ، وأيضاً وضع أول خارطة جغرافية لليونان . كما بنى الساعات الشمسية ومختلف أدوات الفلك . والى انكسمندر تعود أيضاً محاولة التفسير التاريخي الطبيعي لأصل عالم الحيوان والانسان.

OURLANESS — أورلانس ب.(١٩٠٦ـ)

بوربس تسنرار يفيتش أورلانس هو عالم سكان سوفييتي . حصل على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية عام ١٩٤٠ ، وأصبح بروفسوراً ومساعد بحاثه في أكاديمية العلوم للاتحاد السوفييتي فيما بعد . أعماله الرئيسية هي :

- تاريخ التعدادات الاميركية (١٩٣٨)
- نمو السكان في أوروبا (١٩٤١)
- الحروب والسكان في أوروبا (١٩٦٠)
- النظرية العامة في الاحصاء (١٩٦١).

OGAREVE N. — أوغاريف ن.(١٨١٣ ـ ١٨٧٧)

نيقولاي بلاتونو فيتش أوغاريف ثائر ديمقراطي روسي ، شاعر وكاتب مقالة مشهور . قام بدراسة اقتصاد روسيا واهتم بالتوزع الاقليمي للاقتصاد فيها . في سنة ١٨٤٧ نشر أول بحث له يتعلق بالمسائل النظرية الاقتصادية الاقليمية . في سنة ١٨٦١ وعلى أثر الغاء نظام القنانة قام بتوزع الاقتصاد في روسيا آخذاً بالاعتبار الظروف الجغرافية والصناعية للبلاد وكذلك الشعوب القاطنة في مختلف أنحاء البلاد .

ISARD W. — إيزرد و.(١٩١٩ـ)

ولترايزرد اقتصادي أميركي ، وهو استاذ جامعة بنسلفانيا في فيلادلفيا . كما هو مؤسس « علم التوزع الاقليمي » ـ حقل اختلاط الاقتصاد بالجغرافيا الاقتصادية ، ويرئس معهد أبحاث « علم التوزع الاقليمي » . وهو أحد منظمي الجمعية العالمية « لعلم التوزع الاقليمي » . أعماله الرئيسية مخصصة للطرق الرياضية في الدراسة المتعددة الجوانب لخصائص الأقاليم والعلاقات فيما بين الأقاليم (بما فيها الجداول ـ الموازين ـ النفقات ـ المنتجات واستعمال الآلات الالكترونية الحاسبة) ، ونظريات التوزع ـ « اقتصاد المكان » ، وأيضاً النماذج الرياضية لعمليات الجغرافيا الاقتصادية . أعماله الرئيسية هي :

- « التركز واقتصاد المكان » (١٩٥٦)
- « طرق التحليل الاقليمي » (بمشاركة الغير ـ ١٩٦٠).

« ب »

BARANSKI N. بارانسكي ن .(١٨٨١ - ١٩٦٣)

نيقولاي نيقولا يفيتش باراتسكي جغرافي اقتصادي سوفييتي . أصبح عضواً مراسلاً لاكادمية العلوم في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بدءاً من العام ١٩٣٩ واستاذاً في جامعة موسكو وغيرها من مؤسسات التعليم بدءاً من العلم ١٩٢٩ . منح وسام خدمة العمل العلمي في روسيا الاتحادية عام ١٩٤٣ ووسام بطل العمل الإشتراكي عام ١٩٦٢ . منذ العام ١٩٠١ كان ثورياً محترفاً وفي سنة ١٩٠٥ مثل بولشفيك سيبريا في كونفرس « تامرفورس » .

يعتبر بارانسكي أحد مؤسسي الإتجاه الاقليمي في الاقتصاد والجغرافيا السوفييتين . وقد وضع مجموعة من المؤلفات في الجغرافيا الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وهو مؤسس ومؤلف العديد من الأعمال في نظرية ومنهجية الجغرافيا الاقتصادية والخرائط الاقتصادية . وقد وضع أيضاً العديد من المحاضرات في الجغرافيا الاقتصادية . في العام ١٩٤٣ منح مدالية ك. د. أوشنكوف . كما منح في العام ١٩٥١ ، لأعماله المتعددة ومؤلفاته الكثيرة في الجغرافيا الاقتصادية ، المدالية الذهبية للجنة الجغرافية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية باسم ب.ب. سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي . أعماله الرئيسية هي التالية :

- الجغرافيا الطبيعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، وقد طبعت عدة مرات والمرة السابعة سنة ١٩٤٣ .
- الجغرافيا الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية (١٩٤٦)
- دراسات في طريقة تعليم الجغرافيا في المدارس (١٩٤٦ و الطبعة الثانية سنة ١٩٥٤) .
- الجغرافيا الاقتصادية والخرائط الاقتصادية (١٩٥٦ والطبعة الثانية ١٩٦٠)
- الجغرافيا الاقتصادية في الثانويات والمدارس العليا (١٩٥٧)
- طريقة تدريس الجغرافيا الاقتصادية (١٩٦٠)
- لمحة تاريخية عن كتب الجغرافيا خلال السنوات ١٨٧٦ ـ ١٩٣٤ (١٩٥٤)
- الخرائط الاقتصادية (١٩٦٢) بالمشاركة مع أ.ي. براجنسكي .

باريس م.(١٨٦٢ - ١٩٢٣) **BARRES M.**

موريس باريس فرنسي ، ولد في اللورين . في الثامنة من عمره (١٨٧٠) شعر بوطأة ومذلة الانهزام والاحتلال الألماني البروسي . درس في البدء في معهد « مالغرانج » (Malgrange) حيث لم يكن سعيداً ، ثم في ليسه « نانسي » . بعدها امّ باريس لدراسة الحقوق التي لم تستهوه كثيراً وأخذ يتردد على المحافل الأدبية . خلال السنوات ١٨٨٨ - ١٨٩١ نشر ثلاث روايات. شكلت « عبادة الذات لديه وهي : « تحت أعين البرابرة (١٨٨٠) ، « انسان حر » (١٨٨٩)، و« حديقة نرنيس » (١٨٩١) . حصل على المجد وهو دون الثلاثين من العمر وأصبح معبود الشباب ولُقّب « بامير الشبيبة » .

بالنسبة لمراحل باريس الوطنية فتبدأ بانتخابه « بولنجياً » (Boulangiste) عن نانسي . وهنا فقد تركز همه في استرجاع « متز » و« ستراسبورغ » من الألمان. ما بين أيلول ١٨٩٤ وآذار ١٨٩٥ دار واشرف باريس على صحيفة وطنية « لاكوكارد »(La Cocarde) حيث كان يعمل جنباً إلى جنب الملكيون والاشتراكيون والفوضويون واليهود والبروتستانت . وقد كانت هذه الصحيفة ضد البرلمانية مع أنها تحدثت عن جوريس بكل احترام وعن الثورة الفرنسية بسيل عاطفي ، في تلك الحقبة أراد باريس أن يجمع بين الفردية والتآزر وبين الوطنية والاشتراكية وبين حب الوطن والكوسموبوليتية ، كما كان يريد أن ينظم العمل والقضاء على البروليتاريا وكذلك القضاء على سلطوية الدول باللّامركزية . وقد زادت من صلابة وطنيته قضية « دريفوس » للدرجة أن أصبح ضد السامية (« مشاهد وعقائد في الوطنية » - ١٩٠٢ ، « فاقدو الجذور » و« نداء للجنود » و« أشخاصهم » - ١٨٩٧ - ١٩٠٢ ، الخ . .) .

خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) كان ينشر في « صدى باريس » المقالات بشكل شبه يومي (جمعت فيها بعد في ١٤ مجلداً) لرفع معنويات البلاد والمواطنين والنضال ضد الانهزاميين وامتداح النداء . . فيها بعد النصر والانتقام واستعادة المناطق المفتقدة ، كل ذلك كان نصراً شخصيا له ولذاته. على أنه لا يلبث أن ينزلق من الوطنية الى الدين بشموليته في أواخر أيام حياته بحيث يصبح يحلم بالتقاء ألمانيا وفرنسا وشبابها والتقاء الغرب والشرق الخ . . مما انعكس في كتب فوطنية باريس وطنية محافظة تقليدية ريفية ، لتتذكر « الأرض والأموات » وغيرها .

برمنيداس (حوالي ٥١٤ ق.م. - ؟) **PERMENIDAS**

وهو فيلسوف يوناني ، أسس المدرسة الايلية ، ومذهبها أن الحقيقة لا بد أن تكون عقلية لتكون ثابتة ودائمه ، وأما المدركات الحسية فمتغيرة ، وبها كثرة وتعدد ، واذن فهي ظواهر لا تمت بصلة الى الحقيقة الساكنة الأزلية الأبدية .

PROBCT A. بروبست أ. (١٩٠٣ -)

ابراهم يفيموفيتش بروبست اقتصادي سوفييتي وهو دكتور في العلوم الاقتصادية منذ العام ١٩٣٨ . كما هو استاذ ـ رئيس قسم مجلس دراسة قوى الانتاج . كذلك هو حائز على جائزة الحكومة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (١٩٤٢) على عمله في تطوير اقتصاد الأورال أثناء الحرب ، أعماله الرئيسية هي :

- المسائل الرئيسية للتوزع الجغرافي لاقتصاد المحروقات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (١٩٣٩)
- مسائل صناعة التعدين في الشمال الغربي (بالمشاركة مع الغير ـ ١٩٤٦)
- التوزع الاشتراكي للمطمورات المعدنية واستهلاك الوقود في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (١٩٥٠)
- توزع الصناعة الاشتراكية (١٩٦٢)
- فعالية التنظيم الإقليمي للانتاج (١٩٦٥).

BRYK S. I. بروك س. إ. (١٩٢٠-)

ولد سلمون إيلتش بروك عام ١٩٢٠ . وهو جغرافي سوفييتي ، حصل على الدكتوراة في العلوم الجغرافية عام ١٩٦٥ وأصبح نائب رئيس ومدير مختبر الاحصائيات الاتنوغرافيه والخرائطية لدى أكاديمية العلوم في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . تركزت أبحاثه في الإحصائيات الاتنوغرافية والخرائطية . في العام ١٩٦٣ منح جائزة « ن.ن. ملكوغ سكلايا » رئيس أكاديمية العلوم في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لعمله « تعداد وتوزع سكان العالم » (بالمشاركة مع الغير ١٩٦٢) . وهو المحرر المسؤول والمشارك في أطلس « شعوب العالم » (١٩٦٤) . وهو واضع العديد من الخرائط الاتنوغرافية لبلدان آسيا .

BRHUNS J. برونز ج .(١٨٦٩ - ١٩٣٠)

جان برونز جغرافي فرنسي ولد في « تولوز » وتوفي في « بولوني على السين». يعتبر من أوائل منظري المدرسة الفرنسية للجغرافيا البشرية . عرض آراءه في مؤلفه « الجغرافيا البشرية » في جزئين . في سنة ١٩٥٦ أعاد تلامذته ومن تلاه النظر في مؤلفه ليؤقلموه مع الظروف المعاصرة . وهو بمثابة مونوغرافيا لفرنسا وأصبح نموذجاً كلاسيكيا للجغرافيا البشرية الاقليمية . أعماله الرئيسية هي : « الجغرافيا البشرية » (١٩١٠)- الطبعة الرابعة (١٩٣٤) ، « الجغرافيا البشرية » (١٩٥٦ ، طبعة محدثة من قبل فاريل ، جان برونز ، ولامار وبيير لافونتين) .

PERICLES بريكلس (٤٢٩ - ٤٩٥ ق.م.)

هو سليل عائلتين نبيلتين من أثينا . فأبوه « كزانتيب » (Xanthippe) رئيس الديمقراطيين وأمه « أغاريسته » (Agaristé) ابنة أخ الاصلاحي الكبير « كليستين » ، الذي عمل الكثير من أجل الديمقراطية في أثينا . اثنان من معلميه كان لهما كبير الأثر عليه : « دامون » من « اوا » (Domon d'Oa) الذي كان يبشر بالإيمان بالتطور المهتمر ، و« انكساكور » من « كلازومين » (Anaxagore de Clazomines) نبي العقل البشري المنظم للكون السابح في الفوضى وعدم الانتظام .

كان يحب البساطة في العيش رغم غناه الكبير ، وفيه انطواء يحتضن شيئاً من التعالي والعزة ، لكنه صادق وليس بديماغوجي . . . قام باصلاحات داخلية كثيرة وأعمال كبرى أثناء حكمه الطويل لأثينا ، حيث إهتم بالديمقراطية الجديدة عبر توسيعها لتحتضن الطبقات الأخرى في المدينة . فأعيد انتخابه من قبل الشعب عدة مرات (١٥ سنة) وزاد من عظمة أثينا ، فسمي عصره : عصربريكلس.

PTOLEME بطليموس (العقد الثاني ب.م.)

عالم فلك ورياضيات وفيزياء وجغرافيا ومؤرخ يوناني مصري . فقد نشأ في الإسكندرية في الربع الثاني من القرن الثاني بعد الميلاد . اكتشف عدم انتظام حركة القمر وله أرصاد هامة عن حركة الكواكب . قام بتسجيل وتبويب نتائج وقوانين علماء الاسكندرية . اعتبرت أعماله في الجغرافيا مرجعاً أساسياً حتى أيام « كوبرنيك » . فكتابه المسمى « المجسطي » يبحث في الفلك والرياضيات ويحتوي على مسائل وتفسيرات للاجرام السماوية وعلاقتها بالأرض . فيه جداول تحوي ١٠٢٨ نجماً تعتبر أقدم وصف دقيق للسماء . وأعماله الجغرافية هي أقرب ما تكون الى الفلك ، إذ يشتمل معظمها على جداول خطوط الطول والعرض للبلدان المختلفة .

BLANC A. بلان أ. (١٩٢٢ -   )

أندريه بلان جغرافي فرنسي ، أستاذ مادة جغرافية الانسان في جامعة نانسي في فرنسا ، وصاحب المؤلفات التالية :

- كرواسيا الغربية ، دراسة في الجغرافية البشرية (١٩٥٢)
- مناطق الغرب (بالمشاركة مع الغير) ، (١٩٦٠).

BLANCHARD R. بلانشار ر. (١٨٧٧ - ١٩٦٥)

راوول بلانشار جغرافي فرنسي. كان أستاذاً في جامعات فرنسا (١٩٠٦ - ٤٨) وأميركا (١٩٢٨ - ٣٦) وكندا (١٩٤٧ - ٥٨) . وهو عضو الأكاديمية الفرنسية للعلوم الاجتماعية والسياسية وعضو شرف العديد من المؤسسات العلمية . منح المدالية

الذهبية لأبحاثه العلمية (١٩٦١) . أسس « مجلة الجغرافيا الألبية » وله العديد من الأعمال حول جبال الألب : جبال الألب الغربية في ٧ أجزاء (١٩٤٣ ـ ٥٦) ، « الفلاندرز ـ دراسة جغرافية لسهل الفلاندرز في فرنسا وبلجيكا وهولندة » (١٩٠٦) ، «كندا الفرنسية» (١٩٦٢) ، « آسية الغربية » ، كورسيكا ، وغيرها .

بليخانوف ج. (١٨٥٦ ـ ١٩١٨) **PLEKHAHOVE G.**

جيورجي فلنينو فيتش بليخانوف من زعماء الحركة الاشتراكية الروسية والعالمية . فيلسوف وداعية للماركسية . ولد في عائلة ذات ملكية صغيرة من مقاطعة توبوفسكي . بدأ نشاطه الثوري مع الشعبيين . في سنة ١٨٨٠ هاجر إلى الخارج فتعرف على الماركسية وقطع علاقاته بالشعبيين . ونظم في جنيف سنة ١٨٨٩ أول مجموعة روسية ماركسية « تحرير العمل » . كان بليخانوف من مؤسسي « الحزب الاشتراكي الديمقراطي الثوري الروسي » . مؤلفاته الاشتراكية هي « النضال السياسي » (١٨٨٣) ، « خلافاتنا » (١٨٨٤) ، « حول النظرية الوحدوية للتاريخ » (١٨٩٥) . هذا ومحاربته للشعبيين مهدت الطريق لانتصار الماركسية في روسيا . ناضل بليخانوف من أجل الفلسفة الماركسية ضد المثالية وبشكل خاص ضد « الكانتية » و« الماخية » وانتقد « ثورية « برنشتاين » . في أعمال بلخانوف تطوير هام لقضايا المادية التاريخية بما فيها دور الفرد في التاريخ . كما اهتم ببعض مسائل الجمال الخ . . . على انه لا بد من الإشارة في الوقت نفسه الى الأخطاء الهامة التي وقع فيها في نشاطه السياسي ، حيث أنه لم يثمن كما ينبغي دور الثورة ، وكذلك اتحاد البروليتاريا والفلاحين . كما بالغ في دور البورجوازية الليبرالية في الثورة . . . . فيما بعد أصبح من « المنشفيك » ومن قادتهم واعتبر أن روسيا لم تنضج بعد للثورة الإشتراكية . ومع ذلك فقد قدّر لينين عالي التقدير نشاط بليخانوف الثوري وأعماله في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والدور الذي لعبه في النشر والدعاية للماركسية في روسيا .

بليني غ. (٢٣ ـ ٧٩) **PLINI G.**

غايوس بليني (القديم) كاتب وعالم روماني قديم . أعماله الرئيسية هي : التاريخ الطبيعي في ٣٧ كتاباً ، وهو يحوي معلومات دراسية في الفلك وعلم النباتات والجغرافيا والاثنوغرافيا والطب وعلم المعادن وأيضاً التاريخ وتاريخ الفنون وحياة واقتصاد روما . وقد مات على أثر ثوران بركان « فزيوف » .

بنك أ (١٨٥٨ ـ ١٩٤٥) **PENCK A.**

ألبرت بنك جيومورفولوجي الماني . تركز اهتمامه بشكل خاص على ظواهر الجيومورفولوجيا في الجليد . ولد في « رويدتز » (Reuditz) ، بالقرب من ليبزيغ في ٢٥ أيلول ١٨٥٨ . درس في جامعة ليبزيغ وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة

ميونيخ عام ١٨٨٣ . عين أستاذا في جامعة فيينا عام ١٨٨٥ وأصبح أستاذاً في جامعة برلين عام ١٩٠٦ ، حيث بقي حتى العام ١٩٢٦ ، وفي الوقت نفسه كان مديراً للمتحف البحري فيها . قام برحلات الى كل قارات العالم باستثناء المناطق القطبية ؛ وأثناء ذلك ألقى محاضرات في جامعتي « يل » (Yale)وكولومبيا . توفي في براغ في ٩ مارس ١٩٤٥ . أبحاثه تدور حول المسائل النظرية للجيومورفولوجيا وتوزعها الإقليمي على جبال الألب والبيرنيه وغيرها من الأقاليم الأوروبية وكذلك جغرافية المياه في الدون .

BEAUJEU-GARNIER G. بوجيه ـ غارنيه ج. (١٩١٧ -)

جاكلين بوجيه ـ غارنيه جغرافية فرنسية ، أستاذة في السوربون ـ باريس . وهي مشرفة على أطلس « شمالي فرنسا » (١٩٦٢) . أعمالها الرئيسية : « جغرافية السكان » (الجزء ١ و٢ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) ، « جغرافية المدن » (١٩٦٣ بمشاركة ج. شابو) ، « أوروبا الشمال والشمال الغربي » (الجزء ١ ـ ٣ ـ ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ ـ بمشاركة ج. شابو وأ. غيلشر) .

BODIN J. بودان ج. (١٥٣٠ - ١٥٩٦)

جان بودان مفكر وعالم اجتماع فرنسي . وقد كان يرى أن المجتمع يتكون بشكل مستقل عن إرادة البشرة ، بتأثير الوسط الطبيعي .

POSEIDONIS بوسيودونيس (القرن الثاني والأول ق.م.)

وهو معاصر لهيبارك . وقد كان رجل سياسة ورحالة وفلكياً ورياضياً وعالم أجناس ومؤرخاً في بعض المناسبات ، وبالتالي عالماً وجغرافياً ومؤرخاً موسوعياً . فهو أول من تحدث عن البراكين ورأى في المعادن ما قذفت به الأرض من تراب سائل . وهو حسب ب غريمال (P. Grimal) آخر الفلاسفة الموسوعيين لعصر الإغريق وربما أول عالم موسوعي مع سبيسيبوس (Speusippos) (القرن الرابع ق.م.).(نقلاً عن (Alain Rey, Encyclopédies et Dictionnaires, coll. «Que sais-je?», P.U.F. , Paris 1982).

BOCKLE H. بوكل هـ. (١٨٢١ - ١٨٦٢)

هنري توماس بوكل انكليزي . وهو مؤرخ وعالم اجتماع موضوعي (Positiviste) ويعتبر ممثلاً للتيار الجغرافي في علم الاجتماع البورجوازي وكتابة التاريخ (Historiographie) . فقد اعتبر بوكل أن العامل المقرر في التطور التاريخي هو مستوى التطور الثقافي للمجتمع . وبناء عليه رد مختلف طرق التطور التاريخي للشعوب الى

مختلف ظروف حياتها الطبيعية ، التي تعيق أو تسهّل هذا التطور ، وحيث أعار إهتماماً خاصاً تأثير المناظر بجملها (أنظر كتابه « تاريخ الحضارة في إنكلترا ») . وكان بالتالي من أنصار الامكانية الجغرافية .

بولغ هـ.(١٨٧٧ ـ ١٩٦٢) BOLG H.

هنري بولغ جغرافي فرنسي. كان استاذاً في جامعة ستراسبورغ ، حيث ترأس معهد الجغرافيا ؛ كما عمل في جامعة هارفرد (الولايات المتحدة الاميركية) . وهو من اتباع المدرسة الفرنسية للجغرافيا البشرية . وقد زار الولايات المتحدة وكندا عدة مرات . أشهر أعماله : « أميركا الشمالية » (١٩٣٥ ـ ٣٦) ، وقد حاز عليه مدالية « ر. ديلي » . من أعماله الأخرى « هضبة فرنسا الوسطى وحدودها على المتوسط » (١٩٢٨) ، « دراسات في الجيومورفولوجيا » (١٩٥٦) .

بولو م. (١٢٥٤ ـ ١٣٢٤) POLO M.

ماركو بولو رحالة ايطالي . خلال السنوات ١٢٧١ ـ ٩٥ قام برحلة عبر آسية الوسطى الى الصين ، حيث مكث حوالي ١٧ عاماً . وقد كان في خدمة خان المغول « خوبيلاي » وزار مختلف مقاطعات ومناطق الصين الحدودية . وماركو بولو هو أول أوروبي وصف الصين وغيرها من البلدان في وسط وأطراف آسيا . وقد تناول في وصفه المدن والعادات والتقاليد للسكان . وكتاباته التي ترجمت بسرعة الى مختلف اللغات الأوروبية لعبت دوراً كبيراً في معرفة جغرافية آسية وتاريخ الفتوحات الكبرى . واسم مؤلفه « كتاب ماركوبولو » وأحياناً يسمى « كتاب العجائب » .

بولونين ف (؟ - ؟) POLONINE F.

فيدور أفانسيفيتش بولونين جغرافي ومترجم روسي . وضع قاموساً جغرافياً بعنوان « القاموس الجغرافي لدولة روسيا» (١٧٣٣) ، كان بمثابة الدليل في الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية لروسيا ، حتى ظهور « القاموس الجغرافي ـ الاحصائي للامبراطورية الروسية » .

بويمن إ. (١٨٧٨ ـ ١٩٠٥) BOWMAN I.

عيسى بويمن جغرافي أميركي ولد في وترلو ـ كندا وتوفي في بلتيمور . في سنة ١٩١٩ كان مستشاراً لرئيس الولايات المتحدة الاميركية ويلسون في مؤتمر فرسايل . خلال عشرين عاماً كان مديراً للجمعية الجغرافية الاميركية . خلال السنوات ١٩٣٠ ـ ٣٤ كان رئيساً للاتحاد الجغرافي العالمي . خلال السنوات ١٩٤١ ـ ٤٥ كان نائباً لرئيس أكاديمية العلوم الوطنية . أعماله الرئيسية مخصصة لمسائل الجغرافيا السياسية والاجتماعية ومركز الجغرافيا في مجموعة العلوم . يعتبر بويمن من ممثلي الإمكانية

الجغرافية . مؤلفاته الرئيسية هي : « الجغرافيا الطبيعية للغابات » ، الجغرافيا الطبيعية للولايات المتحدة ومبادىء الأرض في علاقتها بالغابات » (١٩١١) ، « العالم الجديد » (وقد ترجمه الى الفرنسية ج. برونز عام ١٩٢٩) والجغرافيا في علاقتها بالعلوم الاجتماعية (١٩٣٤).

PETTY Sir W.

بيتي و. (١٦٢٣ - ١٦٨٧)

السير وليم بتي احصائي واقتصادي انكليزي . وقد ربط هذين الموضوعين وأصبح طليعياً في كليهما . فقد اعتبر مؤسساً « للاقتصاد السياسي »،وكذلك من الطليعيين في « الإحصاء المقارن » . أما أفضل أعماله فهو « الحساب السياسي » (Poli-tical Aritmetik) الذي وضع ، على ما يبدو ، في العام ١٦٧٢ ، على أنه لم ينشر إلا في العام ١٦٩١ ، من جراء احتوائه بعض الأفكار الموجهة ضد فرنسا . لقد ركز بتي على تناوله للموضوع بالعبارات التالية « عوضاً عن استعمال العبارات المقارنة والمطلقة والمحاكمات الفكرية ، عبرت عن ذاتي بواسطة الرقم والوزن والقياس ، واستعملت فقط محاكمات الحس السليم ، واعتبرت فقط مثل هذه الأسباب ذات أسس في الطبيعة . وقد حوى هذا الكتاب اتهامات بتي في المنهجية الاقتصادية ، بالإضافة الى « مسح ايرلندا » ، الذي قام به ، عندما كان مفوضاً لتوزيع الأرض هناك ، أيام كرومويل. « التشريح السياسي لإيرلندا » نشر في العام ١٦٧٢ . ففي هذا المؤلف وفي مؤلفه « حول الضرائب وجمعها » (١٦٦٢) و« إسهام في النقد » (١٦٨٢) وغيرها قدم اسهامات قيمة في نظرية القيمة والسياسة المالية ونظرية تبادل العملات الأجنبية .

تكمن أهمية بتي في تاريخ الفكر الاقتصادي في أنه من الأوائل الذين تخلوا عن الواقعية ومهدوا الطريق للاقتصاد السياسي الكلاسيكي .

وقد لفت بتي النظر الى الاتجاه العام ، في تركيب العمالة ، نحو الخدمات ، مع التطور الاقتصادي . وقد سميت هذه العملية « قانون بتي » . وكان صديقاً لصموئيل بتي وأحد المؤسسين الأعضاء للجمعية الملكية .

PISSAREVE D.

بيساريف د. (١٨٤٠ - ١٨٦٨)

ديمتري ايفانوفيتش بيساريف مفكر عادي وناقد وصحفي ثوري رومي . ولد في أسرة أحد ملاك الأراضي . عام ١٨٦١ تخرج من جامعة بطرسبورج . كان يرى الغرض الرئيسي من نشاطه في حل « مشكلة الناس الجائعين والمعوزين » . وكان ينادي بالمثل العليا للاشتراكية ، ومع ذلك لم يتخل عن العنف الثوري . وكان يعتبر تقدم المعرفة العلمية أساس التطور التاريخي . وكان بيساريف يرى الجانب الموازن للمثالية في نظريات« المدين السذج » : ت. مولشوت ، وفوت الذي كان يقدره تقديراً

إيجابياً (« دراسات مولشوت الفزيولوجية » - ١٨٦١ ، « تطور الحياة » - ١٨٦١ ، «صورفزيولوجية » - ١٨٦٢) . وكان أول من دعا بنشاط في روسيا للداروينية (« التقدم في عالم الحيوان والنبات ») . كان يميل للمذهب الحسي في مشكلات وبحث المعرفة ، فإنه كان يعارض التجربة (« أخطاء التفكير غير الناضج » - ١٨٦٤) كما أشار الى الدور البناء للرؤية الإبداعية .

« ت »

تاتيشتشيف ف (١٦٨٦ - ١٧٥٠) TATUCHTCHEVE V.

مؤرخ جغرافي روسي . خلال السنوات ١٧٢٠ - ٢٢ و١٧٣٤ - ٣٧ عمل في جبال الأورال وأسس مركز الصناعة فيها في اكاترينبورغ (حالياً سفردلوفسك) . يحتل مؤلفه « التاريخ الروسي منذ العصور القديمة » في خمسة أجزاء مركزاً رئيسياً محورياً بين كل أعماله العلمية . وقد صدر خلال السنوات ١٧٦٨ - ١٨٤٨ ، وحيث ، في إحدى الفصول ، ولأول مرة في روسيا ، وضعت الأسس النظرية للعلوم الجغرافية وبُرهن على أهميتها العلمية للاقتصاد الشعبي وسياسة الحكومة . وقد وضع أول برنامج علمي للبحث الحقلي في الجغرافيا . هذا وفي كتابه « روسيا » طرح التوزع الاقليمي للاقتصاد آخذاً بالحسبان السكان . كما أنه في هذا الكتاب أخذ في دراسة الظواهر الجغرافية بالطريقة التاريخية . وهو واضع أول قاموس موسوعي « القاموس الروسي التاريخي والجغرافي والسياسي والمدني » الذي صدر عام ١٧٩٣ وفيه العديد من المقالات القيمة في الجغرافيا .

تاسيتوس ب . (حوالي ٥٠ - حوالي ١٢٠) TACITE

بوكلي كونيللي تاسيتوس هو مؤرخ ورجل سياسة وواضع دراسات في اتنوغرافيا وجغرافية ألمانيا .

تروارتا ج (١٨٩٦ -) TREWARTHA G.

غلين توماس تروارتا جغرافي أميركي واستاذ في جامعة فسكونسن منذ العام ١٩٣٧ . وقد أصبح رئيساً لجمعية الجغرافيين الاميركيين منذ العام ١٩٥٢ . أعماله الرئيسية هي : « التعرف على جغرافية اليابان » (١٩٣٤) وقد ترجم أيضاً الى الروسية عام ١٩٦٥ . « اليابان - الجغرافيا الطبيعية والثقافية والاقليمية » (١٩٤٥) وقد ترجم الى الروسية عام ١٩٤٩ .

ترول ك . (١٨٩٩ -) TROLL K.

كارل ترول جغرافي طبيعي الماني (ألمانيا الغربية) . استاذ جامعة برلين منذ

العام ١٩٣٦ وجامعة بون منذ العام ١٩٣٨ . كما أصبح رئيساً منذ العام ١٩٦٠ . خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ٦٤ كان رئيساً للإتحاد العالمي للجغرافيا . أبحاثه الحقلية قامت في بلدان أوروبا وافريقيا والاميركيتين وآسيا (منطقة الحملايا) . له أبحاث في الجيومورفولوجيا والجيولوجيا وعلم المناخات وجغرافية النباتات ، وبشكل خاص للبلدان الجبلية والمناطق الاستوائية . وقد ظهرت أبحاثه في الأعوام ١٩٤١ و١٩٥٩ بشكل خاص ، في مؤلفات ضخمة .

ترومان هـ (١٨٨٤ ـ ١٩٧٢ م) **TRUMAN H.**

هاري ترومان ، الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٣) عضو مجلس الشيوخ عن مسوري (١٩٣٥ ـ ١٩٤٥) . ترأس لجنة لفحص نفقات الحكومة في الحرب العالمية الثانية . شغل منصب نائب رئيس الولايات المتحدة بتأييد الحزب الديمقراطي (١٩٤٥) ، وتولى الرئاسة عند موت الرئيس فرنكلين روزفلت . اشترك في مؤتمر بوتسدام (يوليه ١٩٤٥) . أدت زيادة توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الى خلق مشكلات ما بعد الحرب . أعلن مذهب ترومان (مارس ١٩٤٧) لمساعدة الشعوب التي تهددها الشيوعية . وأصدر أيضاً برنامج الانتعاش الأوروبي ، وبرنامج الخطة العادلة في الداخل ، مشتملاً على تأييد حقوق الأفراد المدنية ومراقبة الاسعار . لاقى البرنامج الأخير معارضة شديدة من الأغلبية الجمهورية في الكونغرس الثمانين وفاز رغم ذلك في إعادة انتخابه للرئاسة . قدم عام ١٩٤٩ معاهدة حلف شمالي الأطلسي ، وفشل في الغاء قانون العمل «تافت ـ هارفلي» . وقع في نزاع مع الجنرال دوغلاس ماك آرثر (١٩٥١) . خلفه في الرئاسة دوايت ايزنهاور . حدثت في عهد رياسته الحرب الأهلية في كوريا ، وتدخلت هيئة الأمم المتحدة بقرارات أكثرها قدمته الولايات المتحدة . ولترومان شخصياً أثر كبير في الأحداث التي انتهت بقيام اسرائيل ، فهو الذي طالب الحكومة البريطانية في أثناء انتدابها على فلسطين بالاذن لمائة ألف مهاجر يهودي بدخول فلسطين فوراً . واستخدم الضغط على هيئة الأمم المتحدة لتقرير تقسيم البلاد . وهو الذي اعترف باسرائيل بمجرد اعلان قيامها . أمر (يناير ١٩٥٠) بتطوير القنبلة الهيدروجينية .

تشرنشفسكي ن. (١٨٢٨ ـ ١٨٨٩) **TCHERNECHEVSKI N.**

نيقولاي كافريلوفيتش تشرنشفسكي كاتب مقالة روسي ثوري وفيلسوف مادي واشتراكي طوباوي وناقد أدبي وزعيم الحركة الديمقراطية الثورية في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر . ولد في عائلة قس . أنهى في العام ١٨٥٠ دراسته الجامعية من جامعة بطرسبورج . وفي العام ١٨٥٤ بدأ يعمل في مجلة « المعاصر » ، وأصبح خلال السنوات ١٨٥٤ ـ ٦٢ أحد المشرفين عليها . أوقف عام

١٨٦٢ وسجن في قلعة بطرسبورج ، حيث كتب رواية « ما العمل ؟ » . في عام ١٨٦٤ حكم عليه بالنفي الى سيبيريا ، حيث لم يعد منها إلا في العام ١٨٨٣ . اهتم بقضايا الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي و« الاتيك » (الأخلاق) والفن والتربية . والنظرة الأساسية العلمية العالمية لتشرنشفسكي تقوم على وحدة العالم المادية. كما رأى في النشاط العملي أو التطبيقي المحك لصحة أي نظرية . في نقده لمثالية « هيغل » كان يرمي الى الأخذ بالديالكتيك بروح مادية . له العديد من المؤلفات ، أهمها : المبادىء الانتروبولوجية في الفلسفة (١٨٦٠) . ومع ذلك وبالرغم من كونه مادياً في فهم الطبيعة لم يتمكن من تخطي المثالية في فهم التاريخ، على الرغم من أنّ النظرة للعالم لديه تطورت في اتجاه المادية التاريخية . هذا كما انتقد بعمق الرأسمالية وفهم الدور المقرر للطبقات والصراع الطبقي في التاريخ . كما رأى في الثورة الطريق ، الذي لا غنى عنه ، من أجل الاشتراكية . إنما ربط الإشتراكية بالمشاعية في روسيا . وقد كان لرواياته كبير الأثر في نفخ روح الثورة في ملايين الناس الروس . وقد قدره كل من ماركس وأنجلز ولينين عالي التقدير .

TCHULKOVE M. — **تشولكوف م. (١٧٤٣ - ١٧٩٢)**

ميخائيل ديمتروفيتش تشولكوف روسي . وهو اقتصادي وعالم في الاتنوغرافيا وكاتب . له العديد من الأعمال التي تدور حول « الوصف التاريخي للتجارة الروسية في كل المرافىء وعند كل الحدود . . » ، حيث المعلومات المختلفة عن تاريخ التجارة الروسية وكذلك الصناعة والجغرافيا الاقتصادية ، سيما ما يتعلق منها بالتجارة والصناعة والنقل في روسيا .

TCHOMBI M. — **تشومبي م. (١٩١٩ -)**

مويس كابندا تشومبي رأس فترة حكومة مقاطعة كاتنجا في الكونغو . ولد في موسومبا ، وتعلم في بكاتنبي . ونجح بالاشتغال في التجارة . انتخب عضواً في المجلس الاستشاري للمقاطعة (١٩٥١ - ١٩٥٤) ، ثم عضواً في مجلس الحكومة . تزعم حرب كونكات ، وصار رئيساً لحكومة كاتنبي بفضل الأغلبية التي أحرزها ، (١٩٦٠) . أعلن إقامة حكومة منفصلة في كاتنبي مستقلة عن الحكومة المركزية ، التي أحبطت مؤامرته في الانفصال ، فتخلى عن مركزه ، وغادر البلاد بعد تدخل قوات هيئة الأمم المتحدة (١٩٦٢) .

TANZER M. — **تانزر م.**

مايكل تنزر هو اقتصادي يحمل درجة الدكتوراه من جامعة هارفرد . عمل كاقتصادي في شركة « اكسون » ، ثم أصبح منذ عشر سنوات رئيساً لمؤسسة «Tanzer» «Economic Associates Inc.» ، وهي شركة مقرها نيويورك متخصصة بالاستشارات

الاقتصادية التي تقدم لحكومات البلدان المتخلفة في ميدان المناجم والطاقة . من مؤلفاته « الاقتصاد السياسي للنفط الدولي والبلدان المتخلفة (١٩٦٩) ، « أزمة الطاقة » : صراع عالمي على السلطة والثروة » (١٩٧٤) ، « السباق على الموارد : الصراع المستمر حول المعادن والمحروقات » (١٩٨٠) ، الذي ستصدر طبعته العربية قريباً عن مؤسسة الأبحاث العربية .

THUNEN J. **تونين ج. (١٧٨٣ - ١٨٥٠)**

إقتصادي بورجوازي الماني وصاحب كتاب « الدولة المنعزلة » في ثلاثة أجزاء . مؤلفه المذكور وصل الى النتيجة القائلة بأن الأربح ما يكون هو تنظيم الزراعة بحيث يحصل التطابق بين مستوى تكاثفها والقرب من السوق . كذلك هو صاحب النظرية المبتذلة حول مشروطية الأجر بحدية انتاجية العمل لدى العمال . وهو في ما يعالج يجهل أو يتجاهل قانونية الانتاج الاجتماعي ويتجرد عن طريقة انتاج الخيرات المادية في المجتمع .

TIAN-CHANSKI P. **تيان شنسكي ب. (١٨٢٧ - ١٩١٤)**

بيير سيمونوف تيان شنسكي جغرافي روسي ، على معرفة واسعة بعلم النباتات والاتنوغرافيا والاحصاء والجغرافيا التاريخية . بدءاً من العام ١٨٧٣ أصبح عضو شرف أكاديمية العلوم في بطرسبورج ونائب رئيس الجمعية الجغرافية الروسية . خلال السنوات ١٨٦٣ - ٩٧ ترأس لجنة مركز الإحصاء . وخلال السنوات ١٨٥٦ - ٥٧ قام برحلة الى تيان - شان ، حيث برهن على أن « اسي كول » بحيرة غير ثابتة . كما اهتم بالجبال وأصلها غير البركاني الخ . . . وقد ضمّن كل ذلك في مؤلفه « رحلة الى تيان - شان خلال السنوات ١٨٥٦ - ٥٧ » ، الذي صدر عام ١٩٤٨ . وقد نظّم العديد من البعثات الجغرافية الى آسية الوسطى . سنة ١٨٨٨ قام برحلة الى القفقاس . وضع « القاموس الجغرافي الاحصائي للامبراطورية الروسية » في خمسة أجزاء خلال السنوات ١٨٦٣ - ٨٥ . وقد بحث في التوزع الجغرافي للسكان مستفرزاً الأقاليم . عام ١٨٨٣ اقترح تقسيم روسيا الى أقاليم بالاستناد الى خصائص الطبيعة والسكان والاقتصاد في مناطق البلاد . وهذا التوزيع الاقليمي للبلاد أخذ به قبل الثورة . شارك في وضع « إحصائيات ملكية الأرض والأماكن المسكونة في روسيا الأوروبية (١٨٨٠ - ١٨٨٤) » . وقد وضع مشروعاً مفصلاً لإحصاء السكان منذ العام ١٨٩٧ ، كان الأول من نوعه . وفي العام ١٨٩٦ نشر في ثلاثة أجزاء « تاريخ نصف قرن من نشاط الجمعية الجغرافية الروسية » وأشرف مع إ. لامانسكي على اصدار « روسيا : الوصف الجغرافي الشامل للوطن » في ٩ أجزاء صدرت خلال السنوات ١٨٩٩ - ١٩١٤ . وقد كان عضواً لعدد كبير من الجمعيات المحلية والأجنبية . يحمل اسمه مدينة في

« تانشاقية » وسفن وجبال في الاسكا الخ . . . وقد وضعت الجمعية الجغرافية مدالية ذهبية باسمه .

تيت ـ ليف (حوالي ٥٩ ق.م. ـ ١٧ ب.م.) TITE-LIVE

تيت ليف مؤرخ روماني شهير . وهو من شمالي ايطاليا . ولد في « بادو » (Padoue) من عائلة ميسورة واجتماعياً منظورة . قدم الى روما لتلقي العلم من المربين والفلاسفة . رفض العمل في السياسة ، ربما من جراء عصره المضطرب ، فانصرف الى الدراسة . وقد وصلنا عبر « سنيكا » (Senèque) انه وضع عدداً كبيراً من المحاورات ، حيث تختلط الفلسفة بالتاريخ ، إنما فقدت كلها . اهتم بكتابة التاريخ ، فوضع ٤٠ مجلداً في الموضوع . فهو أغزر مؤرخ لاتيني . وقد ركّز للاجيال القادمة صورة روما البدائية ومن ثم الجمهورية واختصر ، في تحليل رائع ، أعمال المؤرخين السابقين له ، والتي فقد معظمها .

تيلور إ. (١٨٣٢ ـ ١٩١٧) TAYLOR E.

إدوارد برنت تيلور جغرافي إنكليزي . وقد درس مجتمع المشاعية البدائية ، وهو أحد مؤسسي المدرسة التطورية في الاتنوغرافيا . أعماله الرئيسية هي :

- ثقافة المشاعية البدائية في جزئين (١٨٧٢ ـ ٧٣) والطبعة الثانية (١٨٩٦ ـ ٩٧)
- الانتروبولوجيا (١٨٨٢) والطبعة الثانية (١٩٢٤) .

« ج »

جفرسون ت. (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦) JEFFERSON T.

توماس جفرسون هو ثالث رئيس للولايات المتحدة الاميركية والمساهم الأكبر في اعلان الاستقلال وفيلسوف سياسي كبير الأثر . ولد في ١٣ نيسان ١٧٤٣ في « شادويل » من مقاطعة « البنرل » (Shadwell, Albcnarle) . كان أبوه بيتر جفرسون (١٧٠٧ ـ ٥٧) مهندساً مدنياً وأصبح قاضي صلح وكولونيلا لمقاطعته ، وقد تزوج من إبنة احدى العائلات المنظورة « الراندولف » .

كان شباب توماس جفرسون شبيهاً بابن أي مزارع في فرجينيا . على أن وجوده بالقرب من الحدود في « شادويل » أثر عليه في الاتجاه الديمقراطي . في السادسة عشرة من عمره دخل كوليدج « وليم وماري » في وليمسبورغ ، حيث برز تمييزه الفكري وتوقه الديمقراطي . شارك باكراً في الحياة الاجتماعية والسياسية . وفي دراسته اهتم بالرياضيات والعلوم الطبيعية واللغات الأجنبية . وقد رأى في القانون وسيلة ديمقراطية للتغيير الاجتماعي . بعد دراسة القانون كرّس وقته للنشاط السياسي والفلسفة . . .

GEORGE P. جورج ب. (١٩٠٩ -)

بيير جورج جغرافي فرنسي واستاذ في جامعة باريس (السوربون) منذ العام ١٩٤٨ أحد المشرفين على الحولية الجغرافية الفرنسية - «Annales des géographics» وضع العديد من الدراسات المونوغرافية العلمية والكتب التدريسية في مختلف حقول الجغرافيا الاقتصادية وخصوصاً جغرافية السكان والمدن والزراعة . وله كذلك أعمال في الجغرافيا الاقليمية لفرنسا وبعض حقولها وغيرها من البلدان كالولايات المتحدة الاميركية وأوروبا الوسطى الخ . . كتبه متأثرة بالمنهجية الماركسية . مجموعة من أعماله مخصصة للجغرافيا الاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (طبعت ثلاث مرات) والبلدان الاشتراكية الأخرى . أعماله الرئيسية هي :

- الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية لفرنسا (الطبعة الثانية ١٩٤٩) وقد ترجمت الى اللغة الروسية عام ١٩٥٠ .
- اقليم الرون الأسفل (١٩٣٥)
- دراسات جغرافية عن اللنكدوك الأسفل (١٩٣٨)
- المناطق القطبية (١٩٤٦)
- جغرافية الطاقة (١٩٥٠)
- الديمقراطيات الشعبية (١٩٥٢) .
- المدينة - الواقع المديني عبر العالم (١٩٥٣)
- الرّيف - الواقع الريفي عبر العالم (١٩٥٦)
- دليل الجغرافيا الاقتصادية (الطبعة الثانية ١٩٥٨)
- دليل جغرافية المدن (١٩٦١)
- جغرافية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (١٩٦٣) .

JOHNSON D. جونسون د. (١٨٧٨ - ١٩٤٤)

دوغلاس وليم جونسون جيولوجي اميركي، وقبيل وفاته كان كبير جيومورفولوجيّي بلاده . ولد في « بنارككبورغ » . تلقى علومه في جامعات « دنيسون » ، « نيومكسيكو » و« كولومبيا » . درّس في جامعة كولومبيا من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٢٤ . خلال الحرب العالمية الأولى قدم العديد من الخدمات كرئيس لقسم جغرافية الحدود وكعضو لجنة مفاوضات السلام (باريس ١٩١٨ - ١٩) . كما أفاد من خبراته الحربية في « الطوبوغرافيا والاستراتيجيا في الحرب » (١٩١٧) و« ساحة الحرب » (١٩٢١) . على غرار ديفيس اهتم بالجيومورفولوجيا فوضع مؤلفات كلاسيكية فيها تتناول : « عمليات السواحل وخطوط السواحل » (١٩٢٥) ، « حفريات التيار عند

منحدرات الأطلسي (١٩٣١) ، « مصدر الوديان البحرية » (١٩٣٩) و« أساس خلجان كاليفورنيا » (١٩٤٢) . وقد أصدر « مجلة الجيومورفولوجيا » من عام ١٩٣٨ حتى العام ١٩٤٢ . توفي في ٢٤ شباط سنة ١٩٤٤ .

« خ »

خالد بن الوليد (- ٦٤١/ ٤٢) KHALED-IBN-ELWALID

هو خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي . وهو من أشهر قادة العرب ، وأحسنهم بلاءً في حروب الاسلام الأولى . حارب المسلمين في معركة أحد (٦٢٥) . وفد مع عمرو بن العاص وعثمان بن طلحة بعد الحديبية على الرسول ﷺ في المدينة وأسلموا ، ومن ثم أخذ الرسول يوليه اعِنَّة الخيل . تولى قيادة المسلمين في معركة مؤتة بعد استشهاد زيد بن حارثة ، وجعفر بن أبي طالب ، وعبد الله بن رواحة ، فتمكن من إنقاذ الجيش والعودة الى المدينة ، فلقبه الرسول بسيف الله . قام بهدم صنم العزى ببطن نخلة . بعث به الرسول الى أكيدر ابن عبد الملك في دومة الجندل فأسره خالد ، وأتى به إلى الرسول فأسلم . كان خالد أثيراً لدى أبي بكر الذي وجهه لقتال طليحة ابن خويلد ، فهزمه في بزاخة ، ثم قاتل بني تميم وأسر مالك بن نويرة وقتله . حارب مسيلمة الكذاب فهزمه وقتله في عقر باء (٦٣٣) . وجهه أبو بكر للقتال في العراق فصالح أهل الحيرة وفتح السواد . وفي ربيع ٦٢٤ خلف على العراق المثنى ابن حارثة الشيباني وسار بناء على أمر الخليفة الى الشام فاخترق بادية الشام في أقل من ثلاثة أسابيع فاتصل بالجيوش العربية التي كانت قد دخلت الشام وأخذت تحارب الروم ، واحتل بصرى ونحل (٦٣٥) ، كما استولى على دمشق (٦٣٥) بعد حصار دام ستة أشهر . انتصر على البيزنطيين في معركة اليرموك (٦٣٦) وكان أبو بكر قد توفي في هذه الأثناء وخلفه عمر بن الخطاب الذي ولى أبا عبيدة بن الجراح القيادة مكان خالد لاسباب تتصل بإدارة البلاد المفتوحة ، وتفوق ابن الجراح في هذا الميدان . ويرى البعض أن عمراً لم يكن يرضى عن بعض تصرفات خالد . توفي خالد في حمص .

« د »

داروين ش. (١٨٠٩ - ١٨٩٢) DARWIN CH.

تشارل روبرت داروين عالم طبيعة انكليزي . وهو مؤسس علم التطور ، على أثر تخرجه من جامعة كمبريدج قام ، كعالم في الطبيعة ، برحلة حول العالم على الشراع « بيغل » خلال السنوات ١٨٣١ - ٣٦ . وخلال الرحلة أقام داروين في أميركا الجنوبية ، حيث زار جزيرة أرض النار والشيلي وتشوموس ، واجتاز جبال « الانـد » .

كما درس جزر « غالاباس » وزار جزر تاهيتي وزيلندا وتاسمانيو وكثيراً من الجزر الملكية ، حيث وصل الى نظريته المشهورة حول تشكل الحواضر الشاطئية . وخلال هذه الرحلة أيضاً قام بدراسة التركيب الجيولوجي وبمشاهدة الحيوانات والنباتات والأجانس . كما قام بأعمال مكنته فيما بعد من الوصول الى النتيجة القائلة بأن العالم العضوي الحالي هو نتيجة للتطور التاريخي الطويل للاعضاء ، الأمر الذي مكّنه من بناء نظريته حول التطور المعروفة باسم « الداروينية » . ومن الأعمال الجغرافية لداروين أهم شيء « رحلة عالم في الطبيعة حول العالم في الشراع « بيغل » . وفي العام ١٨٥٩ صدر عمله الأساسي « أصل الأنواع عبر الانتخاب الطبيعي . . » وفي العام ١٨٦٨ عمله الرئيسي « الحيوانات والنباتات » . وفي العام ١٨٧١ « أصل الانسان والانتخاب الجنسي » ، حيث بحث في العديد من البراهين عن الأصل الحيواني للانسان .

DAEVIS W. — ديفيس و. (١٨٥٠ - ١٩٣٤)

وليم موريس ديفيس أميركي . وهو عالم في الجيولوجيا والجيومورفولوجيا . عمل استاذاً في جامعة « هارفرد » وفي « كمبردج » (الولايات المتحدة الاميركية) . وقد كان يعمل في اللجنة الجيولوجية للولايات المتحدة الاميركية خلال السنوات ١٨٩٠ - ١٩١٥ . كما كان رئيساً للجمعية الجغرافية الاميركية منذ العام ١٩١١ . وقد منح لقب عضو شرف الجمعية الجغرافية الروسية . وضع نظرية الدورات الجغرافية ، مرسياً بذلك مفهوم مراحل تطور تضاريس سطح الأرض (الشباب ، النضج ، الشيخوخة) . وقد لعبت هذه النظرية ، في علوم القرن العشرين ، دوراً هاماً في تطور الجيومورفولوجيا بإدخال فكرة التحول التطوري عليها . كما شكل أنصار ومؤيدي هذه النظرية خلال السنوات ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ما سمي بالمدرسة «الديفزينية » نسبة الى ديفيس ودليلاً على نفوذه العلمي وصحته . أعماله الرئيسية هي :

- الجغرافيا الطبيعية (١٨٩٩)
- رحلة في تركستان (١٩٠٥)
- دراسات في الجغرافيا (١٩٥٤)
- دراسات في الجيومورفولوجيا (١٩٦٢)

وقد ترجم العديد من مؤلفاته إلى الروسية والالمانية .

DUVEYRIER H. — دوفيريه هـ. (١٨٤٠ - ١٨٩٢)

ولد هنري دوفيريه في باريس في ٢٨ شباط ١٨٤٠ . اشتهر باكتشافاته الصحراوية . في التاسع عشر من عمره ، وكان قد تعلّم العربية ، قام برحلة في الأقسام الشمالية للصحراء الكبرى ، دامت ثلاث سنوات . في العام ١٨٦٦ صدر

كتابه « اكتشاف الصحراء (La découverte du désert) . كما أنه تفحص البحيرات المالحة في الجزائر وتونس واكتشف داخل طرابلس الغرب . لقد أعار دوفيريه اهتماماً خاصاً لغة وتقاليد الطوارق وتنظيم السنوسية . في العام ١٨٨١ نشر كتابه « تونس » (Tunis) وفي العام ١٨٨٤ « الأخوية الاسلامية لسيدي محمد بن علي السنوسي وامتداد رقعتها الجغرافية » .

ديستان ج. (١٩٢٦ -) D'ESTAING G. V.

فاليري جيسكار ديستان ولد في ٢ شباط ١٩٢٦ في كوبلنس (Coblence) من أسرة بورجوازية عريقة . وهو رجل سياسة فرنسي ، كان وزيراً للمالية عدة مرات . في شخصه يلتقي الارستقراطي بالتكنوقراطي فالديمقراطي ، في صعود لأجداده أيضاً . دخل معهد البوليتكنيك عام ١٩٤٦ ، حيث كان في الدرجة الثانية وتخرج منه عام ١٩٥١ . عمل على الأثر مراقباً للمالية كأبيه . في العام ١٩٥٤ عينه إدغار فور مديراً ملحقاً لرئاسة الوزارة .

إن تكوينه التكنوقراطي جعله يتذوق الكتابة الواضحة النيّرة بالمعادلات الصحيحة والدقيقة . كان صاحب ذاكرة هائلة ، يحاضر من دون أوراق وفي الوقت نفسه يقدم مئات الأرقام . ترأس الكثير من الندوات والمؤتمرات في الأونسكو وغيرها . كما شارك في المحاضرات المالية الدولية في بروكسيل وغيرها . ثم ترك كل ذلك للسياسة ، حيث أصبح نائباً في التاسعة والعشرين من عمره عن ناحية « باردو » (Bardoux) ثم أمين الدولة للمالية في الثانية والثلاثين من عمره ووزيراً للمال في الخامسة والثلاثين من عمره في وزارتي ميشيل دوبريه وجورج بامبيدو . . . فيما بعد أصبح رئيساً للجمهورية قبل مجيء ميتران .

دي غاما ف.(١٤٦٩ - ١٥٢٤) DE GAMA V.

فاسكو دي غاما ملاح برتغالي . خلال السنوات (١٤٩٧ - ٩٨) انطلق من أوروبا بثلاث سفن في رحلة الى الهند دائراً حول افريقيا ، فاكتشف بذلك طريق الهند البحري ، عاد الى البرتغال بسفينتين في العام ١٤٩٩ . خلال السنوات ١٤٩٩ - ١٥٠٢ أنجز رحلته الثالثة الى الهند عبر الطريق الأول الذي اكتشفه .

ديغول ش. (١٨٩٠ - ١٩٧٠)

DE GAULE Ch.

شارل ديغول قائد سياسي فرنسي . تميز في الحرب العالمية الأولى حتى أسر فيها سنة ١٩١٦ ، وأهمل مؤلفه « جيش المستقبل » ، الذي تنبأ فيه بالحرب السريعة ، ودافع عنها ، وهي الطريقة التي اتبعتها المانيا في غزو فرنسا . وفي الحرب العالمية الثانية

عارض هدنة ١٩٤٠ ، وفر الى انكلترا ، ونظم قوات فرنسا الحرة التي حاربت في سورية ولبنان ومدغشقر وشمال افريقيا . حكم عليه المجلس العسكري الفرنسي غياباً بالإعدام . وفي سنة ١٩٤٣ اشترك مع جيرو في رياسة لجنة التحرير القومي الفرنسية بالجزائر ، ونجح على الرغم من فتور حكومة الولايات المتحدة في إقصاء منافسه جيرو عن اللجنة التي أعلنت في يونيه ١٩٤٢ أنها هي الحكومة المؤقتة لفرنسا . انتخب ديغول رئيساً لفرنسا عام ١٩٤٥ ، واستقال بعد فقده تأييد اليساريين عام ١٩٤٦ . ألف عام ١٩٤٧ حزب اتحاد الشعب الفرنسي الذي ضم اليمينيين، وهاجم في كثير من خطبه دستور الجمهورية الرابعة لضعف السلطة التنفيذية . وكذلك هاجم روسيا ، ودعا الى إعادة قوة فرنسا الحربية ، وأيده في دعايته اندريه مالرو الكاتب الناقد . نجح ديغول في الانتخابات ولكن الأغلبة كانت للأحزاب المؤتلفة الحاكمة ، فاشترك في المعارضة مع الشيوعيين . وفي مايو ١٩٥٨ عاد الى الحكم بتهديد الانقلاب في الجيش الفرنسي بالجزائر ، وأصبح أول رئيس للجمهورية الخامسة (١٩٥٩) بعد استفتاء الفرنسيين في الدستور الجديد وموافقة الأغلبية . اتفقت حكومته مع جبهة التحرير الجزائرية على وقف النار وتقرير المصير (١٩٦٢) ، ثم اعترفت باستقلال الجزائر في العام نفسه (معاهدة ايفيان) .

دي كاسترو جوزييه (١٩٠٨ - ١٩٧٣) DE CASTRO J.

ولد في « رسيف » عاصمة البرغبوك » و« الفوريستيه البرازيلي » . وقد عرف وهو في ريعان الشباب بؤس سكان بيوت التنك حول عاصمته .

فمشاهداته لسوء التغذية وقلة الغذاء عند هؤلاء الناس البؤساء حوله ، مما سيسمح له بوضع نظريته عن الجوع وبالاستنتاج العكسي عن الخصوبة .

كان دكتوراً في الطب والفلسفة ، وأمّن إدارة معهد الغذاء في جامعة البرازيل من العام ١٩٣٣ الى العام ١٩٣٥ . وقد كان في الوقت نفسه نائب مدير معهد الفلسفة في « رسيف » .

فيما بعد أصبح على التوالي استاذ الانتروبولوجيا والجغرافيا البشرية في جامعة البرازيل ومدير المصلحة الفنية للتغذية الوطنية (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ، ورئيس اللجنة الوطنية للرخاء الإجتماعي (١٩٥٢ - ١٩٥٦) ، ورئيس مجلس الفاو (F.A.O) - إحدى منظمات الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (١٩٥٢ - ١٩٥٦) ، والرئيس المنتخب للجنة الحكومية للنضال ضد الجوع (١٩٦٠) ورئيس الهيئة الإستشارية للجنة المشتركة فيما بين الحكومات حول الهجرة الأوروبية في جنيف، وأخيراً سفيراً للبرازيل لدى الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه رئيس البعثة البرازيلية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف (١٩٥٤ - ١٩٦٢) . على أن سقوط « حكومة غولار » قطع حبل صموده الوطني .

ففي العام ١٩٦٤ حرم من حقوقه السياسية والمدنية من قبل النظام العسكري البرازيلي .

على أثر لجوئه الى باريس أصبح منذ العام ١٩٦٨ استاذاً أجنبياً مشتركاً في جامعة باريس (المركز المختبري الجامعي في فانسان) وفي الوقت نفسه يترأس الجمعية العالمية للنضال ضد الجوع (ASCOFAN) والمركز الوطني للتنمية ، وقد منح وسام الشرف من رتبة فارس .

مؤلفاته الرئيسية هي :

- كتاب الجوع الأسود ، المنشورات العالمية ، باريس ١٩٦١ ، نفذ
- الجوع ، قضية عالمية ، منشورات بورداس ، باريس ١٩٦١
- جغرافية الجوع ، منشورات سويل ، باريس ١٩٦٤
- منطقة متفجرة - النورديستة البرازيلي، منشورات سويل ، باريس ١٩٦٥ و١٩٧٠ .
- الرجال والسلاطعين (رواية) ، منشورات سويل ، باريس ١٩٦٦ .
- جيوبوليتكا الجوع ، المنشورات الاقتصادية والانسانية ، المنشورات العالمية ، باريس ١٩٧١ .

دي لابلانش ب. ف. (١٨٤٥ - ١٩١٨) **DE LA BLANCHE P.V.**

بيير فيدال دي لابلانش جغرافي فرنسي . وهو مؤسس « المدرسة الفرنسية للجغرافيا البشرية » . دارت أبحاثه حول الجغرافيا الطبيعية وجغرافية السكان في فرنسا . فهو صاحب كتاب « جدول جغرافية فرنسا » (١٩٠٣) وكتاب « فرنسا الشرق » . الالزاس واللورين (١٩١٧) . وقد وضع « الأطلس العام في التاريخ والجغرافيا » (١٨٩٤) . أسس سنة ١٩١٨ « حوليات الجغرافيا » . بعد وفاته نشرت أعماله « مبادىء في الجغرافيا البشرية » (١٩٢٢) بإشراف إ.دي مارتون. وبالاستناد الى فكرته ، وبإشرافه في حياته ، بدأ تلامذته بإعداد مجموعة « الجغرافيا العامة » التي صدرت بعد وفاته .

دي مارتون إ. (١٨٧٣ - ١٩٥٥) **DE MARTONE E.**

إمانويل دي مارتون جغرافي فرنسي . وهو من ممثلي المدرسة الفرنسية للجغرافيا البشرية . أصبح رئيساً للجمعية الجغرافية الفرنسية وجمعية الجغرافيين الفرنسيين منذ العام ١٩٣٣ ، وعضو أكاديمية العلوم الباريسية منذ العام ١٩٤٢ . وهو عضو شرف الجمعية الجغرافية للاتحاد السوفييتي . وخلال السنوات ١٩٣٨ - ٥٢ كان رئيساً للإتحاد العالمي للجغرافيا ، وفي سنة ١٩٥٢ أصبح رئيسه الفخري مدى الحياة . درّس في معاهد فرنسا ورومانيا . وكان أستاذاً في السوربون منذ العام ١٩٠٩ . أبحاثه الميدانية

قام بها في العديد من بلدان أوروبا (وبشكل خاص في فرنسا ورومانيا) وافريقيا الشمالية والاميركيتين . أعماله الرئيسية هي : « الجغرافيا الطبيعية » (١٩٠٨) ، أسس الجغرافيا الطبيعية » في ثلاثة أجزاء (١٩٣٩ ـ ٤٥) ، « المناطق الجغرافية في فرنسا » (١٩٢١) ، « أوروبا الوسطى » (١٩٣٨) ، « الجغرافيا الطبيعية لفرنسا » (١٩٤٧)، الجغرافيا الجوية » (١٩٤٨) .

ديمنجون أ. (١٨٧٢ ـ ١٩٤٠) **DEMANGEON A.**

ألبير ديمنجون جغرافي فرنسي . استاذ جامعتي باريس وليل . وهو من أبرز ممثلي المدرسة الفرنسية للجغرافيا البشرية . وهو أيضاً من مؤسسي ومحرري « الدفاتر الجغرافية » . أعماله الرئيسية مخصصة لجغرافية السكان وكذلك الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية لبلدان أوروبا الغربية : « البيكارديا والمناطق المجاورة : الأرتوا ، غابريزي وبوفيزي » (١٩٠٥) ، « تقهقر أوروبا » (١٩٢٠) ، « الامبراطورية البريطانية » (١٩٢٣) ، « الجزر البريطانية » (١٩٢٧) ، الجغرافية الطبيعية والبشرية لفرنسا » (١٩٤٦) .

« ر »

راتزل ف. (١٨٤٤ ـ ١٩٠٤) **RATZEL F.**

فردريك راتزل جغرافي واتنوغرافي ألماني ولد في « كارلسروه » وتوفي في « آمرلند » . أصبح استاذاً في جامعة ليبزغ بدءاً من العام ١٨٨٦ . الموضوع الأساسي الذي تركز عليه اهتمام راتزل هو العلاقة المتبادلة بين الانسان والطبيعة . وهو أحد مؤسسي مدرسة الانتروبولوجيا الجغرافية الرجعية ، حسب المدرسة الماركسية بالطبع . وقد تجول راتزل في أوروبا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية والمكسيك وكولومبيا ، حيث جمع كمية كبيرة من المعطيات مكنته من كتابة بعض المؤلفات ، التي كانت تزخر بالواقعية . أعماله الأساسية هي :

- « الجغرافيا الانتروبولوجية » في جزئين ، وقد أعيد طبعها ثلاث مرات (١٨٩٢ ، ١٩١٢ ، ١٩٢١) .
- « الجغرافيا السياسية » ، وقد طبعت مرتين (١٨٩٧ و ١٩٢٣) .
- « قيادة الشعب » وقد صدر خلال الأعوام ١٨٥٥ ـ ٨٨ و١٨٩٤ ـ ٩٥ ، كما ترجم الى الروسية .

إن جغرافيته الانتروبولوجية وجغرافيته السياسية ، حيث يقدم أسس المفهوم الحتمي للعلاقات بين الشعوب والدول من جهة والوسط الطبيعي من جهة أخرى ، تجعلان منه أحد مؤسسي الجغرافية البشرية السياسية .

الكسندر نيقولايفيتش راديشيف كاتب روسي ومؤسس الاتجاه الثوري في الفكر الاجتماعي الروسي . وهو صاحب كتاب « رحلة من بطرسبورج الى موسكو » . وقد أثار مسألة ضرورة تقسيم روسيا إلى أقاليم اقتصادية على أسس علمية . في رسائل ويوميات ومذكرات راديشيف وصف لبعض مناطق روسيا ، مصحوب في الوقت نفسه بتحليل العلاقات الاجتماعية (« رسالة حول الصين » ، « مذكرات رحلة في سيبيريا ») . وضع دراسة جغرافية ـ اقتصادية لناحية بطرسبورج . كما وضع برنامجاً لدراسة النواحي والأقسام المفترض أن تقدم المعطيات لتبيان اقتصاد الأجزاء المتفردة لروسيا ، بفرض تسليط الضوء على حالة الفلاحين فيها .

روبروك و. (حوالي ١٢٢٠ ـ حوالي ١٢٩٨) **RUBROK W.**

وليم روبروك راهب فلمنكي ورحّالة . وهو صاحب كتاب « رحلة في البلاد الشرقية » ، الذي ترجم الى اللغة الروسية سنة ١٩١١ وأعيد نشره سنة ١٩٥٧ في كتاب واحد مع مؤلف «دجيوفاني بلان كارپان » « تاريخ الموغول » ، وحيث وصف روبروك تنقّلاته من فلسطين عبر القسطنطينية والقرم فنيافي الدون وبلاد الموغول . كما قدم بعض المعلومات الهامة في الاتنوغرافيا أو علم الأجناس في كتابه هذا .

ريتر ك. (١٧٧٩ ـ ١٨٥٩) **RITTER K.**

كارل ريتر جغرافي الماني . أستاذ جامعة برلين منذ العام ١٨٢٠ وعضو أكادمية العلوم البرلينية منذ العام ١٨٢٢ . في مؤلفه « اقتصاد الأرض » طوّر وبسّط الطريقة المقارنة في الجغرافيا ، والتي أخذ بها في دراسة اشكال التضاريس وغيرها من عناصر سطح الأرض . هذا وفي تفسيره للظواهر الاجتماعية كان من أنصار الحتمية الجغرافية . وكان من أنصار الفلسفة المثالية . كما حاول أن يبرهن على الوهية أصل الأرض وتأثير الطبيعة على مصائر الناس . وقد شكل ذلك فيما بعد عنصراً من عناصر الجيوبوليتكا في الجغرافيا البورجوازية . وقد اهتم بدراسة آسيا .

ريتشاردسون ج. (١٧٨٧ ـ ١٨٦٥) **RITCHARDSON J.**

جون ريتشاردسون هو بمثابة قطبي انكليزي . خلال الأعوام ١٨١٩ ـ ٢٢ و١٨٢٥ ـ ٢٧ شارك في بعثة دجون فرنكلين للبحث عن المدخل الشمالي الغربي للقطب .

ريختر د. (١٨٤٨ ـ ١٩١٩) **RIKTER D.**

ديمتري ايفانوفيتش ريختر اقتصادي وإحصائي روسي.وضع في العام ١٨٩٨ مشروع « توزع الاقتصاد الاقليمي في روسيا » . في العام ١٩٠٨ وضع دراسة عن

تاريخ تقسيم البلاد الى أقاليم اقتصادية . في العام ١٩٠٩ بدأ ريختر العمل في « القاموس الجغرافي لروسيا » ، الذي نشر فيما بعد . عمله الرئيسي : محاولة تقسيم روسيا الأوروبية الى أقاليم حسب المؤشرات الطبيعية والاقتصادية (١٨٩٨) .

ريختوفن ف. (١٨٣٣ - ١٩٠٥) RICHTOVEN F.

فرديناند باول وليم ريختوفن ألماني . وهو عالم في الجغرافيا والجيولوجيا . قام بالعديد من الرحلات في آسيا وأميركا . وقد كان عضواً في أكاديمية العلوم ببرلين منذ العام ١٨٩٩ . كما درس في العديد من جامعات ألمانيا. فقد كان استاذاً في جامعة بون من العام ١٨٧٥ حتى العام ١٨٧٩ ، وفي جامعة ليبزغ من ١٨٨٣ حتى ١٨٨٦ ، وفي جامعة برلين بدءاً من سنة ١٨٨٦ . وأصبح منذ العام ١٨٧٣ رئيساً لجمعية برلين الجغرافية . أعماله الأساسية تدور حول الجيولوجيا والجيومورفولوجيا لآسية وبشكل خاص الصين ، وكذلك حول موضوع وطريقة الجغرافيا . كما وضع تصنيفاً للعلوم الجغرافية . وهو من مؤسسي مدرسة الجيومورفولوجيا الأوروبية . أما في الجغرافيا الاقتصادية فقد كان ممثلاً لتيار المادية المبتذلة في الجغرافيا . وأهم مؤلفاته تدور حول الصين والجيومورفولوجيا .

ريشليو (١٥٨٥ - ١٦٤٢) RICHELIEU (Armand Jean du Plessis, Cardinal de ..)

إرمان جان دوبلسيس ، الكردينال ريشليو ولد في باريس . وهو الولد الثالث لرجل دين فرنسي وكانت أمه ابنة محام . ترعرع في وسط عائلي توازن فيه الدم البورجوازي مع النبالة القديمة . توفي والده وهو صغير السن ، لكنه تمكن بمنحه من إتمام دراسته في الكوليج دونافار وأكادمية بلوفينال (Pluvinal) . كان اتجه نحو السلاح لولا حادثة دفعته الى الكنيسة . فقد ترك أخوه الفونس الاكليروس للعزلة والرهبنة . حفاظاً على الدخل من المركز الذي كان يشغله أخوه درس اللاهوت وحل محلّه . في الثانية والعشرين من عمره كان لديه الخبرة الكافية لدخول القصور . كان طموحاً وذكياً وشجاعاً . تبلورت مهارته في سنة ١٦١٤ في المجالس العامة كنائب عن سلكه الأكليركي . ركّز على أنه من مصلحة الملوك الاستعانة برجال الدين كونهم مجردين من المصلحة الشخصية لأنهم عزّاب ولأنهم مجبرون على المقدرة واليقظة بحكم مهنتهم . دخل القصر الفرنسي وأصبح أميناً لأم الملك ماري دي مدسيس النافذة آنذاك رغم الأكثرية بجانب ابنها الملك .

وعلى أثر انهزام الأم أمام ابنها الملك خرج من مجلس الملك الذي كان قد دخله ـ زرة الأم عام ١٦١٦، إنما ليعود إليه بعد مصالحة الأم مع الابن ، وكان قد أصبح كاردينالاً ، فأصبح الوزير الأول عام ١٦٢٤ وبقي في هذا المنصب حتى وفاته في عهد لويس الثالث عشر ، الذي كان يثق به وتحمله حتى بعد أن أصبح لا يحبه .

ريكاردو د. (١٧٧٢ - ١٨٢٣) RICARDO D.

دافيد ريكاردو اقتصادي انكليزي . وهو من كبار المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي . أنهى دراسته الشكلية في الرابعة عشرة من عمره ؛ على أن مهارته في الأعمال أوصلته إلى أن يصبح من أغنياء عملاء البورصة . وقد انسحب من الأعمال في الثانية والأربعين من العمر . وقد ظهر معظم مؤلفاته في السنوات التسعة المتبقية من حياته ، حيث تجلى عميق تحليله الداخلي للظاهرات والأحداث التي عالج ، الأمر الذي أدى إلى ذيوع صيته بين الاقتصاديين ونفوذه في الحياة العامة ، فانتخب نائباً في البرلمان سنة ١٨١٩ .

لقد اهتم ريكاردو بالاقتصاد السياسي في السنوات العشرين الأخيرة من حياته . أما قبلاً فقد انصب اهتمامه على المسائل المالية المتأتية عن الحروب النابوليونية ، الأمر الذي أوصله الى أشهر ما عالج من موضوعات : « السعر المرتفع للسبائك» (١٨١٠) وتبعه دراسته « حول تأثيرات قانون سعر القمح على أرباح المخزون منه » وفي سنة ١٨١٦ « مقترحات لعملة اقتصادية ومتينة » . أما أهم أعماله على الاطلاق فهو « مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب » (١٨١٧) . وقد طبع للمرة الثالثة عام ١٨٢١ في شكله النهائي الذي أصبح مرجعاً كلاسيكياً في الموضوع .

أدار ريكاردو تفكيره حول أربع نظريات أساسية نادى بها هي : « نظرية العمل في القيمة » ، ومضمونها أن قيم الأشياء تتحدد بالمجهود الانساني المبذول في انتاجها . وتعتبر هذه النظرية دعامة الفكر الإشتراكي الى يومنا هذا ، من حيث أنها ترفع العمل الى مرتبة عالية . والنظرية الثانية تتعلق بالقانون المعروف « قانون الغلة المتناقصة » ، ومضمونه أن زيادة كمية أحد العناصر في الانتاج تؤدي الى تناقص ناتج هذا العنصر . وما زال هذا القانون محوراً أساسياً في نظرية الشحن والتفقة . والنظرية الثالثة تعرف بنظرية « الريع » ، ويمكن إجمالها في أن مالك الأرض ، وما في حكمها من الموارد الطبيعية ، يحصل على دخل لم يعمل في سبيل الحصول عليه ، وإنما جاء نتيجة الهبات الطبيعية في أرضه . وتعتبر هذه النظرية أساساً لكل الحركات التي ترمي انتزاع دخل مالك الأرض باعتباره دخلاً غير مكتسب ، ولكن يلاحظ أنه لا يشمل الدخل الذي يحصل عليه المالك لقاء التحسينات التي أدخلها على الأرض، وإنما ينصرف فقط الى الدخل الناجم عن هبات الطبيعية . والنظرية الرابعة تعرف بنظرية « النفقات النسبية » ، وهي ترمي الى تفسير التخصص بين الدول ، أي تبين لماذا يتخصص بلد معين في سلع دون أخرى ، وهي تحتل مكاناً بارزاً في نظرية التجارة الدولية . وقد عني ريكاردو عناية خاصة بتطبيق هذه النظريات ، لمعرفة العوامل التي تحكم توزيع الناتج القومي بين العناصر المختلفة ، وكان بذلك من رواد نظرية التوزيع .

ركلو إ. (١٨٣٠ ـ ١٩٠٥)

جان جاك اليزه ركلو جغرافي وعالم اجتماع فرنسي . وهو عضو الأممية الأولى واشترك في كومونة باريس . وقد اضطر لأسباب سياسية الى الهجرة مرتين من فرنسا . المرة الأولى من العام ١٨٥١ حتى العام ١٨٥٧ والمرة الثانية من العام ١٨٧١ الى الأبد . خلال سنوات الهجرة الأولى عاش ركلو في انكلترا وايرلندا والولايات المتحدة الاميركية وبلدان أميركا الجنوبية وخاصة كولومبيا والبيرو . أما في فترة الهجرة الثانية والطرد النهائي من البلاد ، فقد عاش في إيطاليا وسويسرا وبلجيكا . خلال تنقلاته جمع المعلومات الضخمة حول جغرافية السكان والجغرافيا الاقتصادية والثقافية للعديد من بلدان العالم .

أعماله الرئيسية هي :

- الجغرافيا الجديدة للعالم ، الأرض والانسان ، في ١٩ مجلداً صدرت خلال السنوات ١٨٧٦ ـ ١٨٩٤ ؛ وقد ترجمت الى اللغة الروسية خلال الأعوام ١٨٩٨ ـ ١٩٠١ .
- « الإنسان والأرض » ، في ٦ أجزاء صدرت خلال السنوات ١٩٠٥ ـ ١٩٠٨ ؛ وقد ترجمت كذلك الى الروسية خلال الأعوام ١٩٠٦ ـ ١٩٠٩ .
- « الأرض وصف بعض ظواهر الحياة على الكرة الأرضية ، في جزئين . وكانت الطبعة الخامسة منها في العام ١٨٨٣ .

رينان إ. (١٨٢٣ ـ ١٨٩٢) RENAN E.

إرنست جوزيف رينان فرنسي . ولد في « ترغييه » . درس في « سان ـ نيقولا ـ دي ـ شاردونيه » (١٨٣٨ ـ ١٨٤١) وفي « الندوة الكبيرة » (١٨٤١ ـ ١٨٤٥) . كان يطمح الى التدريس في الكوليج دي فرانس . في الثلاثين من عمره دخل أكادمية التسجيلات (Academie des Inscriptions) . عام ١٨٦٢ دخل الكوليج دي فرانس وذهب في بعثة للبحث عن الآثار في لبنان ، حيث مكث في بيروت خلال ١٨٦٠ ـ ١٨٦١ . عام ١٨٧٨ انتخب عضواً في الأكادمية الفرنسية وعام ١٨٨٣ مشرفاً على الكوليج دي فرانس .

رينان مؤرخ ديني لغوي وفيلسوف توفيقي . وهو صاحب مؤلف « أصل المسيحية » في ثمانية أجزاء (١٨٦٣ ـ ١٨٨٣) حيث تحدث عن تاريخ شعب اسرائيل ، وحيث قدم ديانة جديدة تقوم على الدين والعلم . والعلم يبدو لديه الديانة الجديدة القادرة على تنظيم العالم (ميتافيزيكية مثالية ، الدين والعلم ، انتصار الفكر على المادة . .) . في كتابه « حياة عيسى » (١٨٨٣) أكد على شخصية المسيح التاريخية .

وفي كتابة التاريخ كان موضوعياً (positiviste) ، فقد كان يرفض غير الطبيعي ـ

اللامعقول (Le Surnaturel) ويثق بالطبيعة ذات القوانين الثابتة ، كما يعلي الفكر وتطور العقل على كل شيء وثيق بالانسان رغم الثغرات العرضية التي مرت بها البشرية . كان عدواً « لكومونة باريس » (١٨٧١) والديمقراطية ومن أنصار الملكية الدستورية .

« س »

سافاري ج . ج . (١٦٥٧ - ١٧١٦) **Savary J. J.**

جان جاك سافاري هو ابن التاجر والاقتصادي الفرنسي جاك سافاري . وقد كان المراقب العام للصناعة والجمارك . واشتهر بشكل خاص بمؤلفه « القاموس العالمي للتجارة والتاريخ الطبيعي والفنون والحرف » الذي ظهر في العام ١٧٢٣ . وقد شاركه فيه أخوه لويس فيلمون (١٦٥٤ - ١٧٢٧) راعي سان مور .

سمويلسون ب. (١٩١٥-) **SAMUELSON P.**

بول انطوني سمويلسون اقتصادي أميركي ، ولد في غارين - انديانا عام ١٩١٥ . وصل الى الاقتصاد بعد دراسة الفيزياء . درّس في معهد التكنولوجيا في ماساشوستس (١٩٤١) . وهو اختصاصي في علم الاقتصاد القياسي (Econométrie) العقلاني . فقد طبق طرق الرياضيات الحديثة في تحليل النظريات الاقتصادية وفي دراسة مختلف حقول الاقتصاد ، وقدم بشكل خاص النموذج الرياضي لتفسير التقلبات الاقتصادية . يعتبر ممثلاً لليبرالية وهو مستشار للعديد من رؤساء الجمهورية الديمقراطيين ، ومنهم جون كندي . لقد أكد سمويلسون على ضرورة اللجوء للإنفاق في الموازنة لامتصاص النقص في العمالة والأخذ بتخفيض الدولار (١٩٦٨) وكذلك العودة لمقياس الذهب لمعالجة الصعوبات المالية الدولية . من مؤلفاته .

الاقتصاد (١٩٤٨)

البرمجة الأفقية والتحليل الاقتصادي (١٩٥٨)

وقد حاز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام ١٩٧٠ .

ساوشكين ي. (١٩١١-) **SAOUCHKINE Y**

يوليان غلبوفيتش ساوشكين جغرافي اقتصادي سوفييتي . أصبح دكتوراً في العلوم الجغرافية في العام ١٩٤٧ . وهو أستاذ ورئيس كرسي الجغرافيا الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في جامعة موسكو للدولة وعضو شرف الجمعية السيبيرية . دراساته وأبحاثه في الجغرافيا الاقتصادية لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمسائل النظرية العامة للجغرافيا الاقتصادية والتوزع الاقليمي للاقتصاد وتاريخ الجغرافيا الاقتصادية . ساهم في العديد من الرحلات وقاد البعض منها . أعماله الرئيسية هي :

ـ ـ دراسات جغرافية في الطبيعة والنشاط الزراعي لسكان مختلف أقاليم الاتحاد السوفييتي (١٩٤٧).
ـ موسكو (١٩٥٠ ، الطبعة الرابعة ١٩٦٤)
ـ المدخل الى علم الجغرافيا الاقتصادية (١٩٥٨) وقد ترجم الى الصينية والبولونية والرومانية .
ـ محاضرات في التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، التاريخ والتطور المعاصر (١٩٦٥ ، بمشاركة الغير والتحرير) .
ـ الجغرافيا الاقتصادية ، النظرية والطرق (١٩٧٣) ، وقد ترجم الى الفرنسية .

ستالين ج. (١٨٧٩ ـ ١٩٥٣) STALINE J.

يوسف فيسريانوفيتش ستالين زعيم بارز في الحركة الشيوعية والعمالية الروسية والعالمية وكذلك الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية . كما هو أحد المنظرين البارزين والمحرضين اللامعين للماركسية ـ اللينينية . فبالإستناد الى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية وتعميم تجربة الحركة العمالية العالمية وبناء الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، جسد ستالين بعض الأطروحات الماركسية اللينينية النظرية في الظروف التاريخية الجديدة . وخدمته الجلّى تتلخص في دفاعه المتتالي عن الماركسية ـ اللينينية ضد اعدائها والاصلاحيين لها . ففي مؤلفاته ونشاطه العملي (أسس الماركسية ـ اللينية ، حول المسائل اللينينية ، تقارير مؤتمرات وكونفرنسات الحزب) دافع عن النظرية الماركسية ، اللينينية ضد التروتسكيين والانتهازيين اليمينيين والبورجوازيين الوطنيين وغيرهم من مناوئي اللينينية وديكتاتورية البروليتاريا . كما دافع ستالين عن تعاليم لينين حول الجوهر الاقتصادي والسياسي للامبريالية ، والأزمة العامة للرأسمالية ونظرية الثورة الإشتراكية وامكانية انتصار الإشتراكية في بلد واحد. وفي تحليله للظواهر الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة طور ستالين الخاصية الماركسية ـ اللينينية للأزمة العامة للرأسمالية في مرحلة تطورها . كما في مؤلفات ستالين فضح للجوهر الرجعي والعدائي للفاشية . وقد لعب ستالين دوراً كبيراً في تنظيم وبناء الإشتراكية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، والصراع لتجسيد سياسة لينين في التصنيع الاشتراكي مع التركيز على الصناعة الثقيلة . . شاب حياته العنف وعبادة الفرد ، سيما في النصف الثاني منها . توفي عام ١٩٥٣ .

سترابون (حوالي ٦٣ ق.م. ـ حوالي ٢٣ ب.م.) Strabon

جغرافي يوناني ـ روماني ، يتجول في اليونان وآسية الصغرى وإيطاليا ومصر . وهو صاحب المؤلف الضخم « الجغرافيا في ١٧ مجلداً » . أعماله مصدر ثمين في التاريخ والجغرافيا التاريخية والطبيعية للبلدان المعروفة من قبل اليونان والرومان ، وتعتبر خلاصة للمعارف الجغرافية للعالم القديم .

STROMILINE S. — ستروميلن س. (١٨٧٧ -)

ستنيسلاف غوستانوفيتش ستروميلن اقتصادي سوفييتي . وقد أصبح أكادمياً منذ العام ١٩٣١ . منذ العام ١٨٩٧ شارك بنشاط في الحركة الثورية وأصبح عضواً في الحزب الشيوعي السوفييتي منذ العام ١٩٢٣ . حاز على جائزة اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية عام ١٩٤٢ وجائزة لينين عام ١٩٥٨ . وهو مؤلف للعديد من الأعمال في قضايا التخطيط وتاريخ الاقتصاد الشعبي وغيرها ، منها :

- دراسات في الاقتصاد السوفييتي (١٩٢٨ - وقد أعيد طبعه سنة ١٩٣٠) .
- تاريخ صناعة التعدين السوداء في إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية (الجزء الأول ١٩٥٤) .
- على جبهة التخطيط خلال السنوات ١٩٢٠ - ١٩٣٠ (١٩٥٨)
- في طريق بناء الشيوعية (١٩٥٩)
- قضايا الاشتراكية والشيوعية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (١٩٦١) .

STAMP D. — ستمب د. (١٨٩٨ -)

دودلي ستمب جغرافي بريطاني . كان استاذاً للجغرافيا الاقتصادية في جامعة لندن . وهو دكتور في العلوم الجغرافية من جامعة ستوكهولم . ترأس البحث العلمي لدراسة استعمال الأراضي . قاد لجنة الاستعمال العالمي للأراضي لدى الاتحاد العالمي للجغرافيا ، والتي تشكلت في العام ١٩٤٩ في المؤتمر السادس عشر للإتحاد المذكور . وهو رئيس الجمعية الملكية الجغرافية . كما أنه المحرر والمؤلف الرئيسي « للدورية الجامعية الجغرافية » والمشارك في تأليف « الجزر البريطانية - مسح جغرافي واقتصادي » ، وقد صدرت الطبعة الأولى منه في العام ١٩٣٣ والثانية في العام ١٩٦٤ . كما ترجم الى الروسية في العام ١٩٤٨ . هذا بالإضافة الى :

- الأرض وبريطانيا . الاستعمال وعدم الاستعمال عام ١٩٥٠
- عالمنا المتمدن ١٩٥٣ .

SCHAFFLE A. — شافل أ. (١٨٣١ - ١٩٠٣)

ألبرت شافل هو عالم اقتصادي واجتماعي الماني تأثر تأثراً كبيراً بأفكار وتعاليم كونت وسبنسر إذ اعتقد بأن تركيب ووظائف وتنظيم أجزاء المجتمع تشبه الى حد كبير تركيب ووظائف وتنظيم الكائنات البيولوجية . ودراسته للمقارنة بين الكائنين الاجتماعي والحيواني ساعدته في التوصل الى التصنيفات النظامية للعلاقات والوظائف الاجتماعية . واعتبر المجتمعات البشرية من أعقد القوى والكائنات الموجودة في العالم ، لهذا قام بدراستها دراسة علمية بعد أن نظر إليها نظرة شمولية استقلالية . وأخذ شافل باستعمال الأسلوب الشامل في دراسة الكائن الاجتماعي ، إذ اعتمد

على دراسات علم النفس الاجتماعي ، الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية في فهم وتفسير المنظمات والمؤسسات الاجتماعية . ومن أشهر مؤلفاته كتابه الموسوم « مدخل الى علم الاجتماع » الذي نشر سنة ١٩٠٦ ، أي ثلاث سنوات بعد وفاته .

سمبل إ. (١٨٦٣ - ١٩٣٢) **SEMPLE E.**

إيلين تشرشل سمبل ، جغرافية اميركية . لها أثر في النهوض بدراسة الانتروبولوجغرافية . حاضرت فيها بجامعة شيكاغو (١٩٠٦ - ٣٢) . استاذة الجغرافيا بجامعة « كلارك » (١٩٢١ - ٣٢) . من مؤلفاتها : « التاريخ الاميركي وظروفه الجغرافية » (١٩٠٣ - ١٩٣٢) و« آثار البيئة الجغرافية » (١٩١٠) و« جغرافية منطقة البحر المتوسط » (١٩٣١) .

سميث آ. (١٧٢٣ - ١٧٩٠) **SMITH**

ادم سميث اقتصادي انكليزي . أحد كبار ممثلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي البورجوازي . في تطويره لنظرية قيمة العمل رسم التركيب الكلاسيكي للمجتمع البورجوازي مستخرجاً طبقاته الثلاث: العمال المأجورين ، الرأسماليين وملاكي الأرض . ومع ذلك فقد وضع العمال المأجورين تجاه الطبقتين الباقيتين في المجتمع . مؤلفه الرئيسي هو : « حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم » (١٧٧٦) : وقد انتقد كلاسيكيو الماركسية اللينية التناقضات والأغلاط في الرؤيا الاقتصادية لدى سميث .

سكروب ج. ب. (١٧٩٧ - ١٨٧٦) **SCROPE G.P.**

وهو جيولوجي انكليزي وعالم في الاقتصاد السياسي . وقد اشتهر بدراسته للبراكين . ولد في لندن في العاشر من آذار ١٧٩٧ . وهو الابن الثاني « لجون بولت تونسن » . إتخذ اسم سكروب على أثر زواجه في العام ١٨٢١ من ابنة وليم سكروب . تلقى علومه في هارو وكلية سان جورج وكمبريدج . زار نابولي في إيطاليا (١٨١٦ - ١٧) ، حيث اهتم بالبراكين وتركز اهتمامه بالفيزوف . في العام ١٨٢١ تفحص براكين الأوفرني (Auvergne) في فرنسا ، حيث جمع مواداً لعمله « حول جيولوجيا البراكين المنطفئة في فرنسا الوسطى » الذي نشر عام ١٨٢٧ .

بدأ سكروب أبحاثه في وقت كانت نظريات « ابراهام غوتلب ورنر » في عز صعودها ؛ لكن دراساته ما لبثت أن لعبت دورها في استبعادها . عمله الأول « نظرة في البراكين (١٨٤٥) يعتبر بمثابة أول مؤلف عن البراكين وبمثابة الإطار لنظرية مقبولة عن نشاطها والدور الذي لعبته في تاريخ الأرض . وقد قدر باكراً أهمية دور المياه في النشاط الداخلي للأرض ووضع نظرية ارتفاع البراكين .

في مؤلفه عن الأوفرني برهن على الأصل البركاني الباسلت(Basalt) وتشكيل وديان المنطقة بفعل الأنهر . وانتخب عضواً زميلاً للجمعية الملكية في العام ١٨٢٦ .

بعد الزواج استقر سكروب في مقر العائلة في قلعة كومب في ولشير ، حيث ركز الإهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية . أصبح عضواً في البرلمان من العام ١٨٣٣ حتى العام ١٨٦٨ ، وأصدر سلسلة من الكراريس والمقالات مخصصة لحرية التجارة والاصلاح الاجتماعي ، وبشكل خاص فيما يتعلق بقانون الفقر .

سور م. (١٨٨٠ - ؟) **SORRE M.**

مكسيمليان سور جغرافي فرنسي . استاذ في السوربون (باريس) . مؤلفه الرئيسي : « أسس الجغرافيا البشرية في ثلاثة أجزاء » (١٩٤٨ - ٥٢) .

سويزي ب **SUIZI P.**

بول سويزي هو أحد مؤسسي ورئيسي تحرير مجلة « مونثلي ريفيو » (نيويورك) ، وأحد أبرز الاقتصاديين الماركسيين . بعض مؤلفاته : « نظرية التطور الرأسمالي » (١٩٤١) ، « الرأسمال الاحتكاري » (بالإشتراك مع بول باران) ، « الإشتراكية » ، « الحاضر كتاريخ » ، « مجتمع ما بعد الثورة » .

سي ج. ب. (١٧٦٧ - ١٨٣٢) **SAY J. B.**

جان باتيست سي اقتصادي فرنسي . في البدء أراد أن يوطد قدمه في عالم الأعمال ، على أنه اهتم بالاقتصاد السياسي على أثر قراءته « ثروة الأمم لآدم سميث » . أرسل في العام ١٨١٤ من قبل الحكومة الفرنسية لدراسة الأوضاع الاقتصادية في إنكلترا . وقد ظهرت نتائج دراساته في « إنكلترا والإنكليز » (De l'Angleterre et des Anglais . بدأ تدريس الاقتصاد عام ١٨١٦ ، وأسس لأجله كرسي الاقتصاد الصناعي في « كونسرفتوار الفنون والمهن » في العام ١٨١٩ . في العام ١٨٣١ عين استاذاً للاقتصاد السياسي في « الكوللديج دي ترانس » . أعماله الرئيسية : الاقتصاد السياسي (١٨٠٣) ومحاضرات كاملة في الاقتصاد السياسي العملي » تتمة لخط كانتيليون (Cantillion) وترغو (Turgot) . مفهومه عن التوازن الاقتصادي (قانون سي) يقوم على أن العرض يخلق الطلب الموازن له ، كان له كبير التأثير في الفكر الاقتصادي . وقد انتقد هذا المفهوم بشكل مطلق متطرف من قبل كينز ، إنما دُوفِعَ عنه من قبل هوت (Hutt) وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين .

سيون ج. (١٨٧٩ - ١٩٤٠) **SION J.**

جول سيون جغرافي فرنسي . كان استاذاً في جامعة مونبليه . أعماله الأساسية هي : « الفلاحون في نورمانديا الشرقية » (١٩٠٩) ، « آسيا الخماسين » في جزئين (١٩٢٨ - ٢٩) ، « فرنسا البحر المتوسط » (١٩٣٤) .

SCHLUTER A. **شلوتر أ. (١٨٧٢ - ١٩٥٩)**

أوتو شلوتر عالم جغرافي الماني . منذ العام ١٩١١ أصبح استاذاً في جامعة « غال » (مدينة في ألمانيا الديمقراطية) . وهو من الوجوه الممثلة لمدرسة « ثقافة المساحات الواسعة » (لاندشفت) .

CHOPENHOWER A. **شوبنهور أ. (١٧٨٨ - ١٨٦٠)**

آرثر شوبنهور فيلسوف ألماني من مواليد دانتريغ . تعلم في برلين وإبيتا . لم ينجح في التعليم الجامعي فاحترف التفكير . أقام فلسفته المثالية على مثالية « كانت » . قال إن جوهر الوجود الحقيقي يعبر عن نفسه في الأشياء كلها . وهو في جوهره قوة دافعة عمياء تظهر في الأفراد بصورة إرادة الحياة . ولما كان كل فرد يعمل على تحقيق شبه المستحيل : رغبات إرادته القلقة ، ينشأ عن ذلك تصادم مستمر دائم بين الإرادات المختلفة . فالاحياء ، إذن في كفاح تصادمي مستمر دائم. وقوام العالم حاجات لم تشبع ولهذا فهو مليء بالألم . واللذة بالتالي هي انتفاء الألم . فوأد الرغبات وقتل الإرادة طريق الخلاص ، الأمر الذي يذكرنا بالبوذية . إنما بالإمكان التماس طريق خلاص مؤقت في العلم والفن . كما أن التعاطف هو أساس الأخلاق عنده . فعندما يحاول الإنسان الإحساس بألم أخيه الإنسان تخف حدة أمله . وقد كان لشوبنهور تأثيره في الفلسفة وعلم النفس ، إذ اعتبر الإرادة أساس ومحور البحث . مؤلفه الرئيسي « العالم إرادة وفكرة » ، وقد صدر في العام ١٨٨٣ .

« ط »

THALES **طاليس (٦٣٦ - ٥٤٦ ق.م.)**

فيلسوف يوناني قديم (إغريقي) . وهو من ملطية في آسية الصغرى . يعتبر أحد « الحكماء السبعة » عند اليونان . يقال أنه تنبأ بالكسوف الذي حدث يوم ٢٨ أيار ٥٨٥ ق.م. وهو أول فيلسوف أخذ بالتفسير العلمي بدل الأسطوري في فهم العالم الطبيعي . يرى في عنصر الماء أصلاً لكل الأشياء ، وهو رأي مادي يتضمن تجانس الطبيعية مهما بدا للحواس من اختلاف ظواهرها .

« غ »

GUYOT A. **غويو آ. (١٨٠٧ - ١٨٨٤)**

آرنولد غويو جيولوجي وجغرافي عرف باسم « غويو » واشتهر بوصفه الرائع للقمم التي تبرز في قاع المحيطات . ولد في بودوفيل قرب نوشاتيل في سويسرا ، حيث درس في البدء ، ثم تابع دراسته في ألمانيا . اهتم كثيراً بدراسة الأنهر الجليدية . خلال السنوات ١٨٣٥ - ٤٠ كان يدرّس في باريس وفي العام ١٨٣٩ عين رئيساً لكرسي الجغرافيا التاريخية والطبيعية لدى أكادمية نوشاتيل . في العام ١٨٤٨ استقر في الولايات المتحدة الاميركية في كمبريدج ، حيث كان يحاضر في الجغرافيا وطرق تدريسها .

وتتلخص فكرته التربوية في هذا المجال في المشاهدة المباشرة للبيئة الطبيعية ومعاينة الخرائط كمقدمة للدراسات الاقليمية . في العام ١٨٥٤ أصبح أستاذاً للجغرافيا الجيولوجية والطبيعية في جامعة برنستون ، حيث بقي حتى وفاته . اهتم بدراسة الشهب والنيازك ، وبشكل واسع أدى الى تأسيس « مكتب المناخ في الولايات المتحدة الاميركية » أعماله الرئيسية هي :

- الجداول الفلكية والطبيعية ، الطبعة الرابعة عام ١٨٨٧ .
- الأرض والإنسان . . عام ١٨٥٠ .
- الخلق أو علم الفلك الانجيلي في ضوء العلوم الحديثة « عام ١٨٤٤ ، نظراً لكبير إيمانه البروتستنتي » .

« ف »

فارن ب. (١٦٢٢ - ١٦٥٠) **VAREN B.**

برنهارد فارن جغرافي هولندي صاحب كتاب « الجغرافيا العامة » (١٦٥٠) ، حيث من نظام المعرفة عن الأرض كان أول من استفرز الجغرافيا العامة والجغرافيا الاقليمية . وقد ترجم كتابه الى اللغة الروسية في سنة ١٨١٧ .

فالو ك (-) **VALLAUX. K.**

كميل فالو فرنسي اهتم بالجغرافية المائية . أعماله في ميدان الاوقيانوغرافيا الطبيعية . وهو صاحب كتاب « الجغرافيا العامة للبحار » (١٩٣٣) .

(Geographie Génèrale des mers - 1933)

فانون ف. (١٩٢١ - ١٩٦١) **FANON F.**

فرانتز فانون هو زنجي من المارتينيك ، من مستعمرة يحمل سكانها الجنسية الفرنسية . عانى في بلده شعور المذلة والهوان من وجود الاستعمار الفرنسي ، ولكن أفقه الواسع وعقله النيّر وثقافته الفنية - كل ذلك جعله لا يحقد على الاستعمار في وطنه وحسب ، بل في العالم كله . قصد فرنسا طالباً ، فدرس الطب في مدينة ليون ، وأظهر في حياته الدراسية من التفوق والنبوغ ما خطف الأبصار ، فكان طالباً مرموقاً بين زملائه وأساتذته . وكان يقوم أثناء دراسته بنشاط سياسي ، يشارك في أعمال طلبة المستعمرات ويتصل بالمناضلين السياسيين ، حتى إذا تخرج متخصصاً في الطب العقلي عين طبيباً للأمراض العقلية بمدينة « بليدا » بالجزائر . وهناك عمق شعوره الثوري ، وأدرك أن الاستعمار واحد ، وعرف من دراسته لمرضاه من الجزائريين أن الاستعمار يشوّه الطبيعة الإنسانية ، يضيع الانسان . وفي هذه الأثناء ظهر كتابه « العام الخامس للثورة الجزائرية » (وقد أعيد نشره بالفرنسية ثم بالعربية بعنوان « سوسيولوجية ثورة -

دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٠) . بلغ المجد الطبي وهو في ريعان الصبا . رافق الثورة الجزائرية منذ بدايتها ثم في العام ١٩٥٧ قدم استقالته كرئيس لمستشفى الأمراض العقلية في رسالة رائعة تصف جريمة الإستعمار الغربي الذي يضيّع الإنسان ويقتل انسانيته ؛ وانخرط في ثورة الجزائر انخراطاً كاملاً . فمثل الثورة في العديد من المؤتمرات الدولية كرئيس لوفدها . آمن بالعنف ورأى فيه البديل الوحيد لتخلص المستعمَرين من المستعمِرين . وكتابه « معذبو الأرض » (Les damnés de la terre) يعالج هذه الفكرة من رؤيا نظرية مجسّدة بشكل خاص بملموسية الثورة الجزائرية . كان يكتب هذا الكتاب والمرض الخبيث يأكل دمه . على أثر المرض أدخل مستشفيات سويسرا ثم نقل الى مستشفى بواشنطن ، حيث أنجز كتابه « معذبو الأرض » . وفي السابع من كانون أول ١٩٦١ توفي وهو لم يتم الأربعين من عمره . حمل جثمانه الى تونس ومن هناك اخترق المجاهدون بنعشه الحدود مكفناً بالعلم الجزائري ، ليدفنوه في تراب الجزائر عند مرابض المقاتلين كما أراد . فهو مارتينيكي الأصل جزائري النضال إنساني التفكير .

فريمان ت.و. (١٩٠٨ -) FREEMAN T.W.

. توماس ولتر فريمان جغرافي إنكليزي . وهو أستاذ الجغرافيا الاقتصادية في جامعة مانشستر (بريطانيا العظمى). تدور أبحاثه حول المسائل الجغرافية - الاقتصادية العامة ، وبشكل خاص مسائل التخطيط في بريطانيا وغيرها ، وكذلك حول مسائل الجغرافيا الإقتصادية لبريطانيا العظمى وايرلندا . أعماله الرئيسية هي :

- ايرلندا : جغرافيتها الطبيعية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية (١٩٥٠)
(Ireland; Its Physical, Historical, Social and economic geography - 1950) -
- مائة سنة من الجغرافيا (١٩٦٢)
(A Hundred years of Geography - 1961)

فورتوناتوف أ. (١٨٥٦ - ١٩٢٥) FORTUNATOVE A.

الكسي مدوروفيتش فورتوناتوف إحصائي وجغرافي اقتصادي . كان خلال السنوات ١٨٨٤ - ١٩٢٥ استاذاً في أكادمية بطرسبورج ، التي تحولت فيما بعد الى معهد زراعي وغيره من مؤسسات التدريس . في أعماله استعراض تاريخي للاقتصاد والجغرافيا والتجارب في التوزع الاقليمي في روسيا وكذلك طرح للمسائل النظرية والمنهجية للتوزع الاقليمي للاقتصاد . وقد كوفىء فورتوناتوف على أعماله عام ١٨٩٣ بمنحه المدالية الكبرى للجمعية الجغرافية الروسية . مؤلفاته الرئيسية هي :

- « الإحصاء الزراعي في روسيا » (١٨٨٦)
- « إحصاء الشعير في روسيا الأوروبية » (١٨٩٣) .

- « الإحصاء الزراعي في روسيا الأوروبية » (١٨٩٣)
- في قضايا التوزع الاقليمي للزراعة في روسيا (١٨٩٦)
- بعض الشيء عن الاحصاء والاقتصاد الزراعي (الطبعة السادسة سنة ١٩٠٨) .
- اقتصاد واحصاء الزراعة (١٩٢٥)
- جغرافية واحصاء المقاطعات التابعة لموسكو (١٩٢٦) .

فورستر ج. (١٧٥٤ - ١٧٩٤) **FORSTER G.**

كاتب وعالم الماني . شارك في الاحداث الثورية لاعوام ١٧٩٢ - ٩٣ في « مايتزه » . كان صديقاً لليعاقبة الفرنسيين. كتبه مليئة بالاحتجاج على عدم العدالة الاجتماعية . أهم مؤلفاته هي التالية :
- رحلة حول العالم (١٧٧٧)
- ملاحظات رحالة
- انكلترا وفرنسا في نيسان - أيار - حزيران سنة ١٧٩٠ .

فويكوف أ (١٨٤٢ - ١٩١٦) **VOIEKOVE A.**

الكسندر ايفانوفيتش فويكوف جغرافي روسي متخصص في المناخ . عضو مراسل لأكادمية العلوم في بطرسبورج منذ العام ١٩١٠ . حصل على لقب دكتور في الفلسفة عام ١٨٦٥ من جامعة « غوتنغن » على أطروحته « حول التملح المباشر لمختلف الأماكن على سطح الكرة الأرضية » . في العام ١٨٨٠ حصل من جامعة موسكو على لقب دكتور في الجغرافيا الطبيعية . بمبادرته تشكلت ، في العام ١٨٧٠ ، في الجمعية الجغرافية لجنة فلكية . كما أسس في العام ١٨٩١ أول مجلة فلكية روسية « الفصلية الفلكية » . خلال السنوات ١٨٧٢ - ٧٦ تجول في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية والوسطى والجنوبية فالهند . كما زار آسيا الوسطى والصين وسيلان وجاوى وأيضاً اليابان . في العالم ١٨٨٤ صدر مؤلفه الرئيسي « مناخات الكرة الأرضية » وبشكل خاص روسيا ، والذي منح لأجله المدالية المذهبة الكبرى من الجمعية الجغرافية الروسية . كان أول من استعمل الموازين في دراسة الظواهر الجغرافية ، كميزان المياه في الأماكن الجليدية والرطوبة في الهواء الخ . . كما وضع أسس علم المناخات وعلم الفلك في الزراعة . اقترح تصنيف أنهر العالم ، حسب طاقة مصباتها . كان عضواً في العديد من الجمعيات العلمية الوطنية المحلية والأجنبية . المرصد الجغرافي الرئيسي في لينتغراد يحمل اسمه . خلال السنوات ١٩٤٨ - ٥٧ صدرت المجموعة المختارة لمؤلفاته في أربعة أجزاء .

فيبر أ. (١٨٦٨ - ١٩٥٨) **VEBER A.**

ألفر فيبر اقتصادي وعالم اجتماع الماني . أستاذ في جامعة هيدلرغ . صاحب النظرية البورجوازية المبتذلة المشهورة « نظرية شتندورث » . وهو ينظر الى توزع

الصناعة في البلاد بشكل منقطع عن القوانين العامة لتطور الرأسمالية ، التي تحدد في الواقع قانونية توزع الصناعة . مؤلفه الرئيسي : « نظرية توزع الصناعة ، الذي صدر في العام ۱۹۰۹ ، وقد ترجم الى اللغة الروسية في العام ١٩٢٦ .

فيثاغورس (حوالي ٥٨٠ ـ ٥٠٠ ق.م.) **PYTHAGORE**

فيلسوف ورياضي اغريقي . اشتهر ، حسب الأسطورة ، برحلاته . بدأ نشاطه بالهجرة الى « كروتونا » ـ المستعمرة الدوريانية في إيطاليا الشمالية ، حيث نظم جماعة الأخوية الدينية ، التي تعمل على تغيير المجتمع بالاستناد الى الأخلاق . على أثر صراع « سيلون » للفيثاغورسية انسحب مؤسسها الى « تايونتوم » ، حيث بقي حتى وفاته .

فيخته ، جوهان غوتليب (١٧٦٢-١٨١٤) **FICHTE, JOHAN GOTTLIEB**

فيلسوف ألماني . ولد في رامينو (ساكس) في ١٩ أيار ١٧٦٢ ، وتوفي في برلين ٢٧ ك[2] ١٨١٤ . تحدر من أسرة متضعة من الفلاحين الساكسونيين . مارس أعمالاً شتى في مراهقته ، فرعى الوز تارة واشتغل عاملاً في معمل نسيج طوراً . . . منذ طفولته أبدى عن إحساس ديني عميق . درس بتقطع وبصعوبة من جراء فقره . تعرف على كانت وزاره في كونيكسبورغ . جرّت عليه جرأته الكثير من العداوات والخصومات من قبل اللاهوتيين والطلاب والسلطات . وقد نتج عن ذلك تحوله فيما بعد من النزعة العقلانية الحضورية المقترنة بيعقوبية سياسية إلى روحانية متعالية وتأليهية ، وعلى الصعيد السياسي انضم الى الرجعية المناوئة لفرنسا وللنزعة اليعقوبية وأرسى أسس النزعة القومية الألمانية . له العديد من المؤلفات منها :

- نقد كل تنزيل (بدون توقيع (١٧٩٢))
- مذهب العلم (١٧٩٤)
- تقدير العلم والأديب (١٧٩٦)
- الدولة التجارية المغلقة (١٨٠٠)

فيشر ت. (١٨٤٦ - ١٩١٠) **FISCHER T.**

تيوبالد فيشر جغرافي ألماني ، وهو الذي أعطى مفهوم « منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط » في الجغرافيا ، ولد في « كرشستايز » في ٣١ ت[2] ١٨٤٦ . درس في جامعتي هيدلبرغ وهال . وتابع دراساته الجغرافية في العديد من المناطق الأوروبية وبشكل خاص اراضي المتوسط بما فيها جبال الأطلس في شمالي افريقيا . أهم منشوراته هي « مجموعة حول المتوسط » (١٩٠٦) و« الجزر المتوسطية في أوروبا » ، حيث ظهرت براعته في المنهجية التي أثرت على دراساته الجغرافية اللاحقة . أصبح استاذاً « للجغرافيا في « كيل » (Kiel) (١٨٧٩ - ٨٣) و« مربورغ » (Marburg) منذ العام ١٨٨٣ حتى وفاته في ١٧ أيلول ١٩١٠ .

VITVER I. **فيتفر إ. (١٨٩١ -)**

إيفان الكسندروفيتش فيتفر جغرافي اقتصادي سوفييتي . أصبح دكتوراً في العلوم الجغرافية عام ١٩٣٨ واستاذاً للجغرافيا في معهد جامعة موسكو للدولة خلال السنوات ١٩٣٤ - ٥٤ ، حيث ترأس كرسي الجغرافيا الاقتصادية للدول الاجنبية . كما حصل على جائزة الدولة الكبرى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ووسام العمل العلمي في روسيا الاتحادية . وهو مؤسس مدرسة الجغرافيين الاقتصاديين والمربين والباحثين في حقل الجغرافيا الاقتصادية للبلدان الأجنبية . مؤلف العديد من الأعمال في الجغرافيا الاقتصادية وخرائطها . كتابه « الجغرافيا الاقتصادية للبلدان الأجنبية » طبع ١٦ مرة خلال السنوات ١٩٣٥ - ٥٥ وترجم الى اللغات التالية : البلغارية ، المنغارية ، البولونية ، التشيكية ، الألمانية والصينية . أعماله الرئيسية هي :

أميركا الجنوبية (١٩٣٠)

- بلدان البحر الكرايبي (المكسيك ، اميركا الوسطى ، الهند الغربية) (١٩٣١)
- بريطانيا العظمى : أبحاث في الجغرافيا الاقتصادية (١٩٤٧)
- الجغرافيا الاقتصادية لفرنسا (١٩٥٨ بمشاركة أ. إ. سلوك)
- مقدمة تاريخية جغرافية في الجغرافيا الاقتصادية للبلدان الأجنبية في العالم (الطبعة الثانية ١٩٦٣) .

« ق »

CESAR J. **قيصر ي. (١٢٠ ق.م. - ٤٤ ق.م.)**

يوليوس كايوس قيصر ، سياسي روماني وقائد عسكري . واتاه التوفيق في حياته السياسية وحملاته العسكرية ، وأظهر كفاية ممتازة في الخطابة والكتابة. كان سليل أسرة من أعرق أسر الأشراف ، لكن ميوله كانت دائماً ديمقراطية ، واستغل الى أقصى حد صلاته الأسرية . كانت عمته زوجة الزعيم الشعبي ماريوس ، وكانت زوجته كورنيليا ابنة كينا ، أحد قادة حزب الشعب ، وزميل ماريوس في قنصلية ٨٦ ق.م. تقرر إعدامه عندما عصى أمر الدكتاتور صلا بأن يطلق زوجته ، لكنه عفا عنه بفضل تدخل الكاهنات العذارى . وبعد وفاة صلا (٧٨ ق.م.) بدأ نشاطه السياسي بمناوأة مجلس الشيوخ ومناصرة العامة . وأخذ يتقدم الصفوف ، حتى آلت اليه الزعامة . وتدرج في المناصب العامة حتى تولى القنصلية (٥٩ ق.م.) قام في بلاد الغال بحملته المشهورة (٥٨ - ٤٩ ق.م.) التي وضعته في عداد أعظم القادة العسكريين في التاريخ . كانت دورة قنصليته تنتهي في مارس ٤٩ ، وهم خصومه على إنهاء سلطته في الموعد القانوني ، ليصبح مواطناً عادياً يمكن محاسبته على تصرفاته الماضية ، بينما أراد يوليوس

ترشيح نفسه ثانية . وعندما فشلت المفاوضات ، بينه وبين مجلس الشيوخ (السناتو) طلب اليه المجلس تسريح جيشه ، وإلا اعتبر خارجاً على القانون ، فغزا قيصر ايطاليا ، وتقدم بسرعة أذهلت أعداءه . فهرب أعضاء السناتو وعدد كبير من النبلاء الى اليونان . وفي نهاية مارس ٤٩ ق.م. دخل قيصر روما وأصبح سيد إيطاليا ، إلى اليونان حيث هزم قوات خصومه بقيادة بومبي (٤٨ ق.م.) . واقتفى أثر بومبي الى مصر حيث علم بمقتله . وثار عليه أهل الإسكندرية فأخمد ثورتهم . وعاشر كيلوباطرة معاشرة الأزواج . وتشير القوانين الى أنهما إتفقا على أن يعلنا زواجهما رسمياً بعد المناداة بقيصر ملكاً في روما وبعد أن برح قيصر مصر(مايو ٤٧ ق.م.) هزم ملك بنطس ، وعاد الى روما ، ثم ذهب تواً إلى ش. افريقيا ، حيث هزم قوات خصومه (٤٦ ق.م.) ، ثم ذهب الى إسبانيا حيث أحرز عند موندا آخر انتصاراته (مارس ٤٥ ق.م.) ، وفي أواخر الصيف عاد الى إيطاليا، حيث استأنف تنفيذ اصلاحاته ، ووضع النظم التي تكفل دعم الامبراطورية . لكن انتصاراته الباهرة وسلطته المطلقة أزعجت نبلاء الرومان الذين لم يروا فيه سوى طاغية من الطراز الاغريقي ، يتطلع الى تنصيب نفسه ملكاً . وفي نصف مارس ٤٤ ق.م. اغتيل في مجلس الشيوخ ، ترك الدولة الرومانية فريسة لحرب أهلية جديدة . وأعماله ما زالت مثار الجدل بين الباحثين . فمنهم من يرى أنه كان نهّازاً للفرص ،متعطشاً للسلطة ، بينما يرى آخرون أنه كان نصير الضعفاء ، وهدفه اعادة مجد روما وسيطرتها .

« ك »

كابو .ر. (١٨٨٧ ـ ١٩٥٧) **KABO R.**

رافايل ميخايلوفيتش كابو جغرافي اقتصادي سوفييتي . أستاذ في المعهد التربوي للدولة في موسكو باسم « ف. إ. لينين » . يعتبر أحد مؤسسي جغرافية السكان السوفييتية . أول من حاضر في جامعة موسكو والمعهد التربوي في موسكو في جغرافية السكان . أعماله الرئيسية هي :

- الطبيعة والانسان في علاقتهما المتبادلة كأداة للجغرافيا الاجتماعية والثقافية (١٩٤٧) .
- مسائل الجغرافيا (المجموعة السادسة)
- مدن سيبريا الجنوبية
- دراسات في الجغرافيا الاقتصادية التاريخية (القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر) (١٩٤٩)
- العلاقات الموضوعية بين تطوير الاقتصاد الوطني وتوزع قطاعات الانتاج فيه وعملية تشكل الأقاليم (منشورات الجمعية الجغرافية ١٩٥٦) .

CARPIN P. ب . (١١٨٢ - ١٢٥٢)

دجيوفاني بلان كاربان رحالة ايطالي . في مجموعته « تاريخ الموغول » ، التي ترجمت الى اللغة الروسية سنة ١٩١١ وأعيد نشرها سنة ١٩٥٧ في كتاب واحد مع مؤلف « روبروك » « رحلة في البلاد الشرقية » ، وصف كاربان رحلته من ليون الى بلاد المغول .

KANT E. كانت ع . (١٧٢٤ - ١٨٠٤)

عمونئيل كانت فيلسوف ألماني . كان أستاذاً في جامعة كونيكسبورغ خلال السنوات ١٧٧٠ - ١٧٩٧ ، حيث الى جانب المحاضرات في الفلسفة كان يقدم محاضرات في المنطق والرياضيات والميكانيك والفيزياء وأيضاً الجغرافيا والأنتروبولوجيا وتاريخ العلوم الطبيعية . في موضوعه « التاريخ العام للعلوم الطبيعية ونظرية السماء » (١٧٥٥) طرح فرضية أصل النظام الشمسي . والتعميمات النظرية مع الاكتشافات التي قام بها كانت في حقل العلوم الجغرافية والفلك معروفة في مؤلفه « في مسائل حول هل حصل بعض التغيير للأرض في دورانها حول محورها والذي هو الشرط لتوالي الليل والنهار » .

KJELLEN R. كجلين ر . (١٨٦٤ - ١٩٢٢)

رودولف يوهان كجلين سويدي ولد في تورسو وتوفي في أوبسالا . وهو قانوني وعالم اجتماع يدعو الى الهيمنة الألمانية . درس في جامعتي غيتبورسك وأوبسالا . وهو أحد مؤسسي « العلم الكاذب » - الجيوبوليتكا . كان متعاطفاً مع ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى . نشر عدة مؤلفات عن الجيوبوليتكا ، كان لها بعض التأثير على الجيوبوليتيكيين النازيين ومنهم هوسهوفر .

KRATCHKOVSKY U. كراتشكوفسكي إ . (١٨٨٣ - ١٩٥١)

إيفناس يوليانوفيتش كراتشكوفسكي مستشرق سوفييتي . وهو أستاذ جامعة لينينغراد منذ العام ١٩١٨ وأكاديمي منذ العام ١٩٢١ . كما هو عضو المجمع العلمي في دمشق . وقد حاز على جائزة الدولة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عام ١٩٥١ . وهو صاحب العديد من الأعمال العلمية في فقه اللغة وفقه اللغة العربية وله « في المخطوطات العربية » (١٩٤٥) و« دراسات وتاريخ المستشرقين الروس » (١٩٥٠) .

KRIJANOVSKI G. كرجيجانوفسكي غ . (١٨٧٢ - ١٩٥٩)

غلب مكسيمليانوفيتش كرجيجانوفسكي عالم طاقة سوفييتي . أصبح أكاديمياً منذ العام ١٩٢٩ وبطل العمل الاشتراكي منذ العام ١٩٥٧ . شارك في بناء أوائل

المحطات الكهربائية في روسيا . في العام ١٩٢٠ تـرأس لجنة كهربة روسيا (« غـويلرو ») خلال السنوات ١٩٢٠ - ٣٠ أشرف في « الفـوسبـلان » عـلى أكثر من مركز مرموق . خلال السنوات ١٩٢٩ - ٣٩ أصبح نائب رئيس أكادمية العلوم في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . بـدءاً من العام ١٩٣٠ مـدير معهـد الطاقة لدى أكادمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكيـة السوفييتيـة . اشتهر بـأعمالـه المتعلقة بمسـائل الـطاقة وميـزانها ومختلف انظمتهـا ، وكذلـك الأخذ بهـا في مختلف قـطاعـات الاقتصاد ومسـائل مصادرها واستعمالها المتداخل المتكامل في مختلف الأقاليم .

كرزون ج. (١٨٥٩ - ١٩٢٥) **CURZON G.**

اللورد كرزون أوف كلادستون ، جورج ناتان كرزون، ولد في ١١ كانون الثاني ١٨٥٩ في كلادستون وتوفي في لندن بعـد مرض قصـير . وهو أكبـر إحدى عشـرة ولداً لـرابع بـارون سكرديـل ، توفيت أمـه وهو في السـادسـة عشـرة من عمـره . درس في إيتون، حيث لمعت عبقريتـه ؛ وكذلـك في أوكسفورد . شـارك في الحياة الإجتمـاعية وتجول في معظم أنحاء العالم . في العام ١٨٨٦ دخل البرلمان بين المحافظين . في العام ١٨٩١ أصبح السكرتـير العام للهنـد وفي العام ١٨٩٥ لـوزارة الخـارجيـة . في العـام ١٨٩٥ تزوج ماري ليتر ابنة-مليونير أميـركي . في العام ١٨٩٨ ، وكـان دون الأربعين عين نائب الملك للهند . فيما بعد أيام كتشنز انسحب من الحياة السياسية وأصبح رئيساً لجامعة أوكسفورد . . بعد الحرب العالمية الأولى عاد الى الحياة السياسية وأصبح وزيـراً للخارجية أكثر من مرة .

كروبوتكين ب. (١٨٤٢ - ١٩٢١) **KROPOTKINE P.**

بيوتر الكسيفيتش كـروبوتكـين منظر روسي للفوضوية وعالم جغـرافي ، وفرد من أسرة من أسر الأمراء . وقد اشترك كروبوتكين في الأعمال الاستكشـافية (في سيبيـريا أساساً) وجمع مادة هامة عن الجغرافيا الفيزيائية . وقدم كروبوتكين حججاً عقليـة عن نظرية التجمـد الثلجي (العصر الجليدي) عـام ١٨٧٦ . وقد انضم كـروبوتكـين في سنوات السبعينات الى حركة « الشعبيين » وسجن عام ١٨٧٤ وفر الى الخارج بعد ذلك بعـامين . وفي عـام ١٩١٧ عاد كـروبوتكـين الى روسيا . وقـد طور في كتبـه « الخبـز والحرية » - ١٨٩٢ ، « العلم الحديث والفوضوية » - ١٩١٣ ، الخ . . ، النظرية التي يطلق عليها اسم الفوضوية الشيوعية . ويرى كروبوتكـين أن مجتمع المستقبـل يجب أن يكون اتحاداً « للكومونات الانتاجية الحرة التي تتشكـل نتيجة ثـورة اجتماعيـة . وآراء كروبوتكين الفلسفية هي مزيج للوضعية والمادية الميكانيكية . وقد أعلـى كـروبوتكـين - على عكس المفهوم الماركسي للتاريخ - من شأن مفهوم المساعلة المتبادلة التجريـدية التي اعتبـرها حجـر الزاوية في التطور الاجتمـاعي . وقـد عـارض الجـدل واعتبـر المنهج

الاستقرائي ـ الاستنباطي الخاص بالعلم الطبيعي ، المنهج العلمي الوحيد للتفكير وقد تأثر تأثراً بالغاً بوضعية كونت وسبنسر .

كريستلر و. (١٨٩٣ -) CHRISTALLER W.

ولتر كيستلر جغرافي ألماني ، دكتور فلسفة من جامعتي « إرلنغن » (١٩٣٣) وفريبودغ (١٩٣٨) . أعماله تدور في حقل نظرية التوزع الإشعاعي . فكرته حول مراتب المدن عرضها في كتاب خاص (١٩٣٣) . المبادىء التي يقوم عليها التوزع الإشعاعي مأخوذ بها في تقرير كريستلر في المؤتمر الجغرافي العالمي التاسع عشر (١٩٦٢) .

كلارك ج. (١٨٨٤ - ١٩٦٣) CLARK J.

اقتصادي أميركي . ولد في نور ثمتون ـ ماسشوستس . وهو ابن الاقتصادي جون بيتس كلارك . وهو أحد ممثلي الاتجاه « المؤسسي » . وقد اشتهر بتفسيره للأزمات الاقتصادية لفائض الانتاج . فهي تتأتى ، حسبما يرى ، من كون الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي الى طلب أكثر من متناسب مع وسائل الانتاج . مؤلفاته الرئيسية هي :

- المراقبة الاجتماعية للأعمال (١٩٢٦ ـ ١٩٣٩)
- العوامل الاستراتجية في دورات الأعمال (١٩٣٦)
- المؤسسات الاقتصادية والرخاء البشري

كلاسوفسكي ن. (١٨٩١ - ١٩٥٤) KOLOSSOVSKI N.

نيقولاي نيقولايفيتش كلاسوفسكي جغرافي اقتصادي سوفييتي . أصبح دكتوراً في العلوم الجغرافية عام ١٩٣٥ ، واستاذ الجغرافيا في معهد جامعة موسكو للدولة ، حيث وضع محاضرات في التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . نظّم كما شارك في عدد من البعثات لدراسة سيبريا . ساهم في أعمال « الفوسبلان » من أجل التوزيع الاقليمي للاقتصاد في البلاد ، وكذلك في وضع الخطة الخمسية الأولى لتطوير اقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وأيضاً في حل قضايا الأورال ـ كوزباس . قاد البحث في وسائل استعمال مصادر الطاقة في الاقتصاد . حصل على جائزة الدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عام ١٩٤٢ لعمله في تطوير الاقتصاد الشعبي للاورال في ظروف الحرب . أعماله الرئيسية هي :

- اقتصاد الشرق الأقصى (١٩٢٦) بمشاركة مع غيره .
- مستقبل المجمع الصناعي اورال ـ كوزنتس (١٩٣٢) .
- أسس التوزع الاقليمي للاقتصاد (١٩٥٨) .

KOUTOUZOV M. كورتوزوف م. (١٧٤٥ - ١٨١٣)

هو فيلد مارشال رومي . ولد في سانت بطرسبورج عام ١٧٤٥ وتوفي في بنزوا سيليزيا عام ١٨١٣ . وهو ابن أحد جنرالات بطرس الأكبر . وقد شارك ، في عهد كاترين ، في حروب بولونيا (١٧٦٤ - ١٧٦٩) ، ثم في الحروب الروسية - التركية . جرح في العام ١٧٧٤ في رأسه وفقد عينه اليمنى . رُقي الى رتبة جنرال - ماجور عام ١٧٨٤ . تميز في حصار « أوتشاكوف » ، حيث جرح مجدداً وبشكل خطر (١٧٨٨) . عين سفيراً في القسطنطينية ثم برلين . بعد ذلك عين حاكماً لغنلندا ثم ليتوانيا (١٧٩٣ - ١٧٩٨) . . . اشتهر وذاع صيته على أثر الحرب مع نابليون . .

COOK J. كوك ج. (١٧٢٨ - ١٧٧٩)

جيمس كوك جوالة بحري ومكتشف انكليزي مشهور . قاد ثلاث رحلات للدوران حول العالم . أثناء الرحلة الأولى (١٧٦٨ - ٧١) اكتشف المضيق الذي يفصل القسم الشمالي عن القسم الجنوبي من جزيرة زيلندا الجديدة ، وبرهن على أنها تتألف من جزيرتين ؛ كما اكتشف كل الشواطىء الشرقية لأستراليا . أثناء الرحلة الثانية (١٧٧٢ - ٧٥) برهن على قلة اليابسة في النصف الجنوبي للكرة الأرضية ؛ كما اكتشف مجموعة جزر منها قلدونيا الجديدة وتورندلك وأرخبيل نوموتو . . . خلال الرحلة الثالثة (١٧٧٦ - ٧٩) اكتشف جزر الهواي ، كما أبحر بموازاة الشاطىء الشمالي الغربي لاميركا . قتل من قبل السكان المحليين في جزر الهواي . وقد أطلق اسم « كوك » على جبل في جنوبي « زيلندا الجديدة » وكذلك المضيق الذي يفصل شماليها عن جنوبيها ومجموعة جزر في المحيط الهادىء وخليج في الألسكا . أعماله الرئيسية هي :

- رحلة حول العالم (١٧٦٨ - ٧١) ، صدرت في جزئين سنة ١٧٧٤ .
- رحلة نحو القطب الجنوبي وحول العالم خلال السنوات ١٧٧٢ - ٧٥ ، صدرت في جزئين في العام ١٧٧٧ الطبعة الأولى منها وفي العام ١٧٨٤ الطبعة الثانية .

COLOMBE C. كولومبس ك. ؟ ١٤٥١ - ١٥٠٦)

كريستوف كولومبس ملاح ماهر أصله من جنوى . كان يطمح الى اكتشاف طريق بحري للهند . ولأجل ذلك اقنع الحكومة الاسبانية بتنظيم حملة للبحث عن طريق يصل الهند من الغرب . في سنة ١٤٩٢ انطلق عبر المحيط الأطلسي بثلاثة سفن فوصل الى جزر البهاماس وكوبا وتاهيتي . واعتبرت هذه السنة -١٤٩٢- تاريخ اكتشاف أميركا في حين كان كولومبوس يعتبر نفسه قد وصل الى الهند بالبحر من الغرب وحقق ما طمح اليه . في سنة ١٤٩٣ نظمت حملة ثانية تم خلالها اكتشاف مجموعة من الجزر منها جزر الأنتيل، بورتوريكو وجامايكا وسواحل كوبا الجنوبية حتى خط العرض ٣٨° . أما خلال الرحلة الثالثة (١٤٩٨) فجرى اكتشاف مجموعة جزر

ترينداد وجزء من شواطىء أميركا الجنوبية . فيما بعد خلال السنوات (١٥٠٢ ـ ٤) أنجز كولومبس رحلته الأخيرة واكتشافاته الاطلنطيكية لاميركا الوسطى .

كوهل ج. (١٨٧٠ ـ ١٩٢٨) KOHL

جوهان كوهل قائد دانمركي وجوالة في« الغروينلند » .في سنة ١٩١٣ تمكن ، مع بعض المرافقين ، من عبور وسط « الفروينلند » باتجاه الجنوب ـ الغربي (من مضيق دوف الى مضيق أوبرتيسبيك) . بين خطي الطول ٧٦ و٧٣ درجة .

« ل »

لابراديل أ. (١٨٧١ ـ ١٩٥٥) LA PRADELLE A.

البير غوفر دي لابراديل عام فرنسي دولي . وهو معروف لمآثره الأكادمية والمهنية . ولد في تول من كوريز (Tulle, Corrèze) في ٣٠ آذار ١٨٧١ . درس في جامعة باريس ، حيث درّس من عام ١٩٠١ حتى عام ١٩٣٩ ، عندما تقاعد . وخلال هذه المدة عمل مستشاراً لقضايا المغرب (١٩١٣ ـ ١٩١٩) وفيما بعد مستشاراً قانونياً لدى وزارة الخارجية الفرنسية (١٩١٩ ـ ١٩٢٧) . وبهذه الصفة شارك في أعمال مؤتمر السلام عام ١٩١٩ ، حيث كان مقرراً للجنة المحلفين التي وقعت نظام محكمة العدل الدولية الدائمة .

على أن هذا النشاط الرسمي بالإضافة الى الاستشارات الملموسة الخاصة ببعض القضايا ، كتثبيت الحدود فيما بين العراق وإيران (١٩٣٧) ؛ كل ذلك لم يحل دون نشاطه الأكاديمي وإسهامه في القانون الدولي. فكتاباته ، التي كانت بشكل مقالات ، تدور حول مسائل الإعتراف ومؤتمرات لاهاي عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ وتقوية التحكيم والتأميم . أهم أعماله : مجموعة التحكيم الدولي ، التي صدر منها جزءان من دار بوليتس (١٩٢٢) . كما أسس وأصدر « مجلة القانون الدولي » (١٩٢٧) و« المجلة الجديدة للقانون الدولي والخاص » (١٩٣٤) وكذلك « المجموعة العامة للمقررات والأسس العائدة للقانون الدولي » . مات لابراديل في باريس في ٢ شباط ١٩٥٥ .

لافريشيف أ. (١٩٠٩ ـ) LAVRICHEVE A.

الكسي نيكيتشين لافريشيف هو جغرافي اقتصادي سوفييتي . أصبح دكتوراً في العلوم الاقتصادية منذ العام ١٩٤٨ ، فبروفسوراً فيما بعد ورئيساً لكرسي الجغرافيا الاقتصادية للعالم في المعهد الاقتصادي والمالي في موسكو . أعماله الرئيسية هي :

ـ الجغرافيا الاقليمية للاقتصاد الشعبي في الاتحاد السوفييتي (١٩٥٥) .

ـ الجغرافيا الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ١٩٦١ ـ الطبعة الثانية ١٩٦٤ .

LEFEBVRE V. لوفيفر ف. (؟ - ؟)

فرجيل لوفيفر جغرافي بلجيكي . عملهُ الرئيسي هو : الجغرافيا الاقتصادية في جزئين (١٩٥٦) .

LE LANNOU M. لولانو م. (١٩٠٦ -)

موريس لولانو جغرافي فرنسي ، استاذ جامعة ليون. أعماله الرئيسية هي :

- الجغرافيا البشرية (١٩٤٩) (La Geographie humaine 1949)
- جغرافية بريتاني (١٩٥٢) (Geographie de la Bretagne - 1952)

LUMUMBA .P لومومبا ب. (١٩٢٥ - ١٩٦١)

باتريس أمرجي لومومبا زعيم وثائر كنغوي ، ولد بمقاطعة كاساي بالكونغو . عمل موظفا بالبريد ، اشترك في الأعمال السياسية ، وأسس حزب الحركة الوطني الكنغوي - تولى رئاسة حكومة الكونغو في أعقاب الاستقلال ١٩٦٠ . عزله رئيس الجمهورية ، ثم اعتقل (٢ ديسمبر ١٩٦٠) . اغتيل بالقرب من البرازفيل في كاتنجا (١٧ يناير ١٩٦١) .

LOMONOSOVE M. لومونوسوف م. (١٧١١ - ١٧٩٥)

ميخائيل فاسيلوفيتش لومونوسوف عالم روسي موسوعي وشاعر وعضو أكادمية العلوم في بطرسبورج منذ العام ١٧٤٥ ، وقد ترأس فيها قسم الجغرافيا خلال السنوات ١٧٥٨ - ٩٥ . في سنة ١٧٦٠ انتخب عضواً في أكادمية العلوم السويدية ، في سنة ١٧٦٤ عضو شرف أكادمية العلوم البولونسكية . كان له دور كبير في تطوير العلوم الجغرافية . والجيولوجية وتناول ظواهر الطبيعة ودراستها بالطريقة المادية . وقد كتب الكثير وبرهن على تشكل الأرض والمعادن والكهرباء الخ . .

وقد قامت أفكار لومونوسوف الاقتصادية الرئيسية على ضرورة تأمين الاستقلالية الاقتصادية لروسيا . وذلك بالاستناد الى التطور المتعدد الجوانب لقوى الانتاج فيها . وقد أعار كبير الاهتمام الدراسة الجغرافية الاقتصادية لروسيا . وإليه يعود إدخال مصطلحات « جغرافيا اقتصادية » و« خريطة اقتصادية » . كما وضع مشروع « القاموس الاقتصادي » ، الذي كان من المفترض أن يحوي معلومات عن المتوجات الزراعية والصناعية لمختلف الأقاليم الروسية وعن مواد البناء وصناعة المناجم فيها الخ . . وقد اهتم كثيراً بإعداد الجغرافيين الروس . ووضع مشروعاً ضخماً للبحث الفلكي الجغرافي في مختلف الأقاليم الروسية . ومشاريعه نفذت بعد وفاته . اهتم كثيراً بمسائل البحث في المناطق القطبية وطرق الملاحة في البحار الشمالية وجبال الجليد الخ . . . وقد أطلق اسم لومونوسوف على مدينة في مقاطعة لينتغراد وأراضي في شمال البلاد ومؤسسات مختلفة .

ليبمان و. (١٨٨٩ - ١٩٧٤) **LIPPMAN W.**

ولد ولتر ليبمان في نيويورك في العام ١٨٨٩ من أب يهودي تاجر، كان بائعاً للقبعات وأصله من برلين. حصل على ثقافة ابن بورجوازي متنقلاً بين جامعات الساحل الشرقي، سيا «هارفرد»، حيث أصدر صحيفة للطلاب. قليلاً قبل صعود ولسون للسلطة في العام ١٩١٧ لفت نظر أحد مساعدي الرئيس الجديد فدعي للعمل في الإدارة الديمقراطية. وقد دبج العديد من الملاحظات للكولونيل «هوس» (House)، المستشار الدبلوماسي لرئيس السلطة التنفيذية الجديد، كما يقال إنه حرر بيده النقاط الأربع عشرة المشهورة والتي فتحت الطريق للتحرر السياسي للشعوب المقهورة (مع كبير تحفظنا على ذلك - المؤلف). انفتحت له آفاق الصعود كما لكسنجر، لكنه فضل القيام بالعمل الاقتصادي مع بقاء الحنين غير الواضح لديه لممارسة السلطة، كما حصل له بصحبة ولسون وروزفلت في بدء حياته المهنية.

لقد كان ليبمان لمدة نصف قرن «أمير الصحفيين» والمرجع المحترم المشهور لصانعي الرأي العام. وقد تمكن من تخطي التناقض بين الحصول على المعلومات من السلطة وانتقادها في الوقت نفسه. وقد ارتبطت حياته الصحفية بثلاث صحف هي: الجمهورية الجديدة (New Republic)، والمنبر النيويوركي (New-York Herald Tribune)، حيث كان المعلق الفائق الشهرة فيها لمدة ثلاثين سنة والموازي بشفافية تحليله ووضوح أسلوبه عظمة النيويورك تايمز (New-York Times)، وأخيراً النيوزويك (Neusuweek))، حيث لعب دور العم المسن المحترم ومحط الاعجاب الدائم والملهم للنقد الذي كان يقدم في هذه المجلة.

كان ليبرالياً وبالمفهوم الاميركي فصنف بناء لذلك في اليسار وليس اليمين. وقد تجلى هذا التصنيف في نشاطه مع ولسون بعد الحرب العالمية الأولى ومع روزفلت في النيوديل (New Deal)، وفي مقاومة النازية والقضية الفتنامية. لم يلق فيما بعد الترحيب الكافي لتنبيهه وتحذيره بالنسبة للحرب الفيتنامية وفساد السلطة المركزية. جسد ليبمان في النهاية الروح، أو التيار الفكري الذي فيه انبعثت فيما بعد الديمقراطية التي أطاحت برئيس جمهورية قوي على أثر «ووترغيت».

ليف ابن إريك **LEIF ERIKSON**

ليف بحار نورمندي وهو ابن أريك. حوالي العام ١٠٠٠ اكتشف «فنلندا» ثم شارك في اكتشاف الشواطىء الشمالية الشرقية لأميركا الشمالية.

لينين ف. (٢٢/ ٤/١٨٧٠ - ٢٤/١/١٩٢٤) **LENINE V.**

فلاديمير ايليتش لينين هو مؤسس الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفييتي ومؤسس الدولة الاشتراكية السوفييتية ومعلم وزعيم عمال كل العالم. ولد لينين في

« سيبرسك » ، التي تدعى حالياً « أوليانوفسك » . والده ايليا نيقولا أوليانوف كان مفتشاً تربوياً وفيها بعد أصبح مديراً للمدرسة الشعبية في مقاطعة سيمبرسك . والدته ماريا الكسندر ابنة طبيب . شقيقه الأكبر الكسندر كان ثائراً من « الشعبيين » وقد شارك في محاولة لاغتيال القيصر وأعدم على أثرها . أشقاؤه وشقيقاته كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي . على أثر إنهائه الثانوية في سنة ١٨٨٧ دخل لينين كلية الحقوق في جامعة « قازان » . مشاركته في النشاط الثوري الطلابي أدى سنة ١٨٨٧ الى توقيفه وطرده من الجامعة . عام ١٨٨٨ عاد لينين الى قازان ، حيث انضم الى إحدى الحلقات الماركسية . عام ١٨٨٩ انتقل الى « سامارا » ، حيث نظم حلقة ماركسية. عام ١٨٩١ قدم الامتحان كمنتسب في كلية الحقوق لدى جامعة بطرسبورج . عام ١٨٩٣ انتقل الى بطرسبورج . عام ١٨٩٤ كتب ونشر كتابه الأول « من هم أصدقاء الشعب ؟ وكيف يحاربون الاشتراكيين الديمقراطيين ؟ » حيث فضح وحطم ليبرالية الشعبيين وأشار الى طريق تطوير الثورة . عام ١٨٩٥ أسس لينين في بطرسبورج « إتحاد النضال لتحرير الطبقة العاملة » . على أثر ذلك أوقف ونفي ٣ سنوات الى سيبيريا في قرية « يوشنسك » . عام ١٩٠٠ غادر البلاد الى الخارج ، حيث أصدر مع بليخانوف جريدة « ايسكرا » (الشرارة) ، التي لعبت دوراً حاسماً في تأسيس الحزب الماركسي في روسيا في المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي ، للحزب الديمقراطي الثوري الروسي ، عام ١٩٠٣ ، وضع لينين أسس الحزب الثوري المناضل : الحزب الماركسي ، حزب البلشفيك . ومن مؤلفاته (ما العمل ؟) (١٩٠١ - ٠٢) و« خطوة الى الوراء خطوتان الى الأمام » (١٩٠٤) وضع المبادىء الفكرية والتنظيمية لحزب البلشفيك . خلال ثورة (١٩٠٥ - ٠٧) طور فكرة ضرورة هيمنة البروليتاريا في الثورة البورجوازية الديمقراطية لتحويلها الى ثورة اشتراكية . وقد تجلى ذلك في كتابه « تكتيكان للاشتراكيين الديمقراطيين في الثورة الديمقراطية » (١٩٠٥ . كما شارك في قيادة النضال الثوري آنذاك بالذهاب الى بطرسبورج . ناضل ضد المنشفيك لمواقفهم التكنيكية الانتهازية . عام ١٩٠٧ اضطر الى الهجرة مجدداً ، حيث استمر يحافظ على الحزب غير العلني ويقوده من الخارج . عام ١٩٠٩ ظهر كتابه « المادية ونقدية النقض » ، حيث دافع عن أسس الماركسية وطورها . وفي أعماله « ملاحظات نقدية حول القضية الوطنية » (١٩٠٣) و« حق الشعوب في تقرير مصيرها » (١٩٠٤) وضع برنامجاً علمياً لحل القضية الوطنية

خلال الحرب العالمية الأولى رفع شعار تحويل الحرب الامبريالية الى حرب أهلية . عام ١٩١٦ كتب مؤلفه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » . وهنا اكتشف لينين قانون التفاوت في تطور الدول الرأسمالية في مرحلة الامبريالية . وعلى هذا الأساس وصل الى إمكانية انتصار الاشتراكية في البدء في بعض البلدان ومن ثم حتى في بلد رأسمالي واحد .

هذا ولا بد من الإشارة الى مشاركة لينين النشيطة في الأمميات البروليتارية ممهداً في النهاية الطريق لإقامة الأممية الثالثة للشيوعية .

عام ١٩١٧ على أثر الثورة عاد لينين الى بطرسبورج ، حيث قدم وحصل على موافقة الحزب لطروحات « ابريل » الرامية الى تحويل الثورة البورجوازية الديمقراطية الى ثورة اشتراكية ، تحت شعار « كل السلطة للسوفيتات » . وخلال قيادته العلنية ثم السرية للثورة كتب « الدولة والثورة » (١٩١٧) .

عام ١٩١٧ دخل لينين قصر « سمولني » ، ثم في المؤتمر أعلن مرسوي « السلام » و« الأرض » . وتألف مجلس المفوضين الشعبيين برئاسته . ثم بعد الانتقال الى موسكو حصل صلح « برستيلتوفسك » .

في خريف ١٩١٨ في كتابه « المهمات الأولية لسلطة السوفيتات » وضع خطوط برنامج البناء الإشتراكي لروسيا . وخلال السنوات ١٩١٨ - ٢٠ قاد النضال ضد حرب التدخل الخارجية وضد الثورة المضادة الداخلية .

لقد وضع لينين أسس السياسة الخارجية للدولة الاشتراكية الفتية على أساس الدفاع عن السلم والتعايش السلمي .

في العام ١٩١٨ أصيب بجرح بليغ من قبل ارهابية « أسيريه » . إنما ذلك لم يمنعه من العودة الى العمل ، فكان مؤتمر « الكومنترن » الأول في موسكو في آذار ١٩١٩ ، وقد شارك فيه بنشاط . سنة ١٩٢٠ ظهر كتابه « اليسارية المرض الطفولي في الشيوعية » ، حيث عرض قضايا استراتجية وتكتيك اللينينية . في ك١ ١٩٢٠ ، في تقريره أمام المؤتمر الثامن لسوفيتات كل روسيا ، طرح لينين الخطة المفصلة لبناء الأسس الاقتصادية للاشتراكية وبمبادرته وضعت خطة كهربة البلاد (غويلرو) .

إزدادت عليه وطأة المرض عام ١٩٢٢ . وآخر خطاب له كان في ٢٠ أيلول سنة ١٩٢٢ ، حيث عبر عن يقينه من أن روسيا القديمة ستصبح روسيا الاشتراكية . وخلال عامي ١٩٢٢ - ٢٣ كان يملي معقداً كتاباته ، فظهر له عدة مقالات ، منها « صفحات من المذكرات » ، « حول التعاونيات » ، « حول ثورتنا » ، « رسالة الى المؤتمر » ، وغيرها ، حيث العديد من الملاحظات المستقبلية لطريقة بناء الإشتراكية .

وعلى أثر اشتداد وطأة المرض عليه نقل الى « غوركي » ، حيث لفظ أنفاسه الساعة السادسة والدقيقة الخمسين من يوم ٢٤ ك٢ ١٩٢٤ .

ليونتيف (١٩٠٦ -) **LEONTIEF V.**

فاسلي ليونتيف اقتصادي اميركي . ولد في لينغراد عام ١٩٠٦ . أصبح «دكتوراً في العلوم الاقتصادية » عام ١٩٢٩ ، ومستشاراً اقتصادياً في « نانكان » في العام

نفسه . في العام ١٩٣٩ أسس « مشروع أبحاث هارفرد الاقتصادية » . في العام ١٩٤٦ عين استاذاً في جامعة هارفرد . مؤلفه الرئيسي :

هيكلية الاقتصاد الاميركي (١٩٤١)

وقد حاز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام ١٩٧٣ .

« م »

ماجلان ف (١٤٨٠ - ١٥٢١) MAGELLAN F.

فرديناند ماجلان ملاح برتغالي ماهر . وهو أول من قام بدورة بحرية حول العالم . بخلال السنوات ١٥١٩ - ٢١ ترأس حملة اسبانية مؤلفة من خمسة سفن عليها ٢٦٥ شخصاً للبحث عن طريق جزر « الملوكس » ، حيث اكتشف أميركا الجنوبية . وبالإبحار بموازاة الشاطىء وصل واجتاز المضيق الذي سمي باسمه - مضيق ماجلان - مجاوراً أرض النار ، فوصل الى المحيط الهادىء ومن ثم الى جزر الفيليبين . قتل في معركة مع السكان المحليين . عاد صحب ماجلان الى إسبانيا مجتازين المحيط الهادىء ودائرين حول افريقيا الجنوبية . والمهم في هذه الرحلة أنها أثبتت بالدليل القاطع كروية الأرض ووجود اوقيانوس عالمي واحد وأن القسم الأعظم من اليابسة مغمور بالمياه .

مارشال أ. (١٨٤٢ - ١٩٢٤) MARSHALL A.

الفرد مارشال اقتصادي انكليزي . وهو ابن لمؤتمن الصندوق في بنك انكلترا . بعد الدراسة الثانوية درس الرياضيات في كوليدج « سانت جونس » ثم مارس تدريس هذه المادة في « كليفتون » ، إنما عاد الى كمبريدج بمنحة . قيل له ان حجم المصادر الأولية اللازمة للانتاج في بريطانيا لا تسمح لجماهير الناس بالراحة والثراء اللازمين للدراسة ، الأمر الذي دفعه الى الاهتمام بالاقتصاد السياسي .

في العام ١٨٦٨ أصبح محاضراً في علم الأخلاق في كمبريدج ، الأمر الذي أتاح له الوقت الكافي للدراسة الكاملة والشاملة للاقتصاد . في البدء تركز اهتمامه في تطبيق معلوماته الرياضية على النظرية الاقتصادية القائمة ؛ فوضع العديد من محاكمات ريكاردو بشكل معادلات رياضية . وبناء عليه توصل الى نظرية المنفعة الحدية قبل جيفون (Jevon) في الاقتصاد السياسي (١٨٧٩) ، الأمر الذي أثار أسفه لعدم رغبته في تقديم الاقتصاد السياسي بشكل رياضي .

في العام ١٨٧٥ سافر الى الولايات المتحدة الاميركية لدراسة نظام الحماية الجمركية فيها . على أثر عودته الى انكلترا تزوج من المحاضرة في نيوهن (New han) ونشر بمشاركتها نتائج دراساته الاميركية في « اقتصاد الصناعة » (١٨٧٩) . في العام ١٨٨٢ أصبح استاذاً للاقتصاد السياسي في « بريستول » ثم استاذاً لهذه المادة في « اكسفورد » في العام ١٨٨٥ ، حيث بقي حتى انسحابه من التدريس في العام

مؤلفاته الرئيسية هي :

- الصناعه والتجارة (١٩١٠)
- نظرية التجارة الخارجية (١٨٧٩)
- النقد والائتمان والتجارة (١٩٢٣) .

على أن اسهاماته الرئيسية في الفكر الاقتصادي تجلت في « مبادىء الاقتصاد » (١٨٧٠) ، حيث ركز على ان مهمة الاقتصادي هي دراسة تصرفات الناس في إطار المؤسسات التي تعيش في ظلها . ورأى أن للمؤسسات تأثيراً كبيراً على تصرفات الناس .

من العلاقة القائمة بين العرض والطلب والقيمة توصل مارشال الى ضرورة أن تكون تصرفات الناس قائمة على التوازن الدقيق بين البحث عن تلبية الحاجات وتجنب التضحيات ، الأمر الذي جعله يعالج المنفعة الحدية والأخلاق كالرباط المحدد للقيمة . فهما - المنفعة والأكلاف - كشفرتي المقص لا يعملان منفردين بل معاً . ولخذ بهذا المخطط العام في كل حقول النشاط الاقتصادي . إنما تنبغي الإشارة الى أن مارشال يأخذ بالتحليل المذكور في الظروف « الثابتة » («Static» conditions) ، الأمر الذي جعله يميز بين « قيمة السوق » و« القيمة العادية » من جراء التغير في المعطيات الاحصائية والادارية والتكنولوجية الخ . . وقد كان لمارشال كبير التأثير في الاقتصاديين المعاصرين له والذين أتوا بعدهم .

مارکس ك. (٥/٥/١٨١٨ - ١٤/٣/١٨٨٣) **MARX K.**

أبصر كارل ماركس ، مؤسس الشيوعية العلمية ومعلم البروليتاريا العالمية وزعيمها ، النور في مدينة « ترير » في ألمانيا . كان أبوه محامياً. أتم دراسته الثانوية في مسقط رأسه وفيما بعد انتقل الى جامعتي بون وبرلين .

في شبابه كان ثورياً ديمقراطياً متأثراً بالهيغليين اليساريين . سنة ١٨٤٢ أصبح محرراً « للجريدة الرينانية » في « كلن » . على أثر إقفال الجريدة سنة ١٨٤٣ من قبل السلطات البروسية ذهب الى باريس ، حيث تعرف على ممثلي الحركات الديمقراطية والاشتراكية .

هذا والانتقال النهائي لماركس من المثالية الى المادية ومن الثورية الديمقراطية الى الشيوعية ، والذي بدأ أثناء العمل في الجريدة « الرينانية » ، تجسد في مؤلفه « نقد الفلسفة الهيغلية اليمينية » (١٨٤٣) وفي مقالاته في « المجلة الاسبوعية الألمانية - الفرنسية » (١٨٤٤) .

وفي باريس وفي خريف ١٨٤٤ بدأت صداقة ماركس مع فردريك انجلز : وفي سنة ١٨٤٥ ظهر مؤلفهما المشترك « العائلة المقدّسة » . في هذا المؤلف ، الذي يدعى أيضاً « نقد النقد المحرّج » انتقدت الايديولوجية البورجوازية الصغيرة ووضع الأساس لنظرية وتكتيك البروليتاريا الثورية . وفي شباط ١٨٤٥ وبناءاً لايعاز من الحكومة البروسية حُمِلَ ماركس على مغادرة باريس ، فذهب الى بروكسيل في بلجيكا ، حيث لحق به انجلز . وفي عملهما المشترك « الايديولوجيا الألمانية » قدما النقد المطوّر لمثالية هيغل وعلم إنسجام مادية فورباخ ووضعا المقدمات الأساسية للمادية الديالكتيكية والتاريخية . في مؤلفه « بؤس الفلسفة » (١٨٤٧) الموجه ضد فلسفة البورجوازية الصغيرة لبرودون عرض ماركس نظريته الأساسية في المادية التاريخية والاقتصاد السياسي . في شباط ، ١٨٤٨ صدر « البيان الشيوعي » لماركس وأنجلز ، الذي كان بمثابة أول برنامج - وثيقة ماركسية للحزب البروليتاري . فيما بعد اضطر لمشاركته في ثورات ١٨٤٨ في أوروبا الى التنقل فيما بين بروكسيل وكولن وباريس فلندن نهائياً ، حيث توفي فيما بعد . تلا انهزام الثورات في أوروبا ردة رجعية عنيفة . في لندن كان أنجلز يساعد باستمرار ماركس كيما ينصرف كلياً الى كتابه « رأس المال » . في حزيران ١٨٥٩ صدر « في نقد الاقتصاد السياسي » ، حيث ظهرت أهم المقدمات النظرية في تعاليم ماركس الاقتصادية .

شارك ماركس بنشاط في الأممية الأولى . وكان يرمي الى توحيد حركات العمال في مختلف البلدان . ناضل بنشاط ضد البرودنيين أعداء النضال السياسي وضد اللاساليين المتحالفين مع الرجعية الروسية بوجه الباكونيين. كما كان يعمل أثناء ذلك في مؤلفه الرئيسي « رأس المال » ، الذي صدر الجزء الأول منه عام ١٨٦٧ ، وحيث ظهرت ثورته في الاقتصاد السياسي . توفي ماركس ولم ينه الجزئين الأخيرين الثاني والثالث الأمر الذي قام به فردريك أنجلز فيما بعد بتفانٍ كلي قلّ مثيله في التاريخ .

وفي تحليله النظري لتجربة كومونة باريس أشار ماركس الى ضرورة الأخذ بها كنوع لديكتاتورية البروليتاريا بدل جمهورية النظام البرلماني .

بعد انفراط عقد الأممية الأولى دعى الى تأسيس الأحزاب البروليتارية في مختلف البلدان وانتقد « برنامج غوته » وتحدث عن مرحلتي الشيوعية .

فماركس هو واضع النظرة الجديدة الى الوجود : المادية الديالكتيكية ، والتي على أساس الأخذ بها في دراسة تطور المجتمع نصل الى المادية التاريخية . كما وضع ماركس نظرية وتكتيك الصراع الطبقي العالمي للبروليتاريا ويرهن علمياً على حتمية انتصار الثورة الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا وحتمية حلول الشيوعية محل الرأسمالية ، وحيث المرحلة الأولى منها هى الاشتراكية .

مالتيوس ت. (١٧٦٦ - ١٨٣٤) **MALTHIUS T.**

توماس مالتيوس اقتصادي وديمغرافي انكليزي ، وهو مشهور بنظريته القائلة بأن السكان يتزايدون أكثر من تزايد الانتاج (أنظر الهامش في القسم الثالث : جغرافية السكان بهذا الصدد) . وقد ولد في ١٤ شباط ١٧٦٦ في عائلة من الطبقات الوسطى بالقرب من دوركنغ . قبل دخوله مدرسة كمبريدج حصل على ثقافة واسعة في البيت من قبل والده المعجب بجان جاك روسو ومبادئه . أصبح قساً عام ١٧٩٧ وتزوج عام ١٨٠٤ . فيما بعد أصبح أستاذاً للتاريخ والاقتصاد السياسي في مدرسة هيلوري التابعة للشركة الهندية الشرقية . توفي بالقرب من ساث في ٢٣ ك١ ١٨٣٤ .

إن آراءه وتدريسه يعكسان ردة الفعل تجاه تثقيفه من قبل والده . وهذا الأمر يتجلى تطوراً في تقاليد الاقتصاديين الانكليز التي أخذت بعداً اجتماعياً . في العام ١٧٩٨ نشر ، باسم مغفل ، « دراسة حول مبادىء السكان وتأثيرها على التطور المستقبلي للمجتمع ، مع ملاحظات حول مواقف غودوين ، كوندورسيه ، وغيرهما من الكتاب » . وانتهى في هذه الدراسة الى التشاؤم برؤيته عدم جدوى الأمل بالسعادة في المجتمع .

وبهذه المناسبة فإن عالم الاجتماع الاميركي كنفرلي ديفيس أشار إلى أن نظريات مالتيوس لم تحتمل الاختبار العملي الذي إدعاه لها صاحبها ، إنما لها مع ذلك معنى نظري كبير .

ماهان أ. ت. (١٨٤٠ - ١٩١٤) **MAHAN A.T.**

ألفرد تاير ماهان ، سياسي أميركي واميرال . مؤيد واضح للجيوبوليتكا . قدم نظرية القوى البحرية الداعية علناً لفكرة استيلاء وسيطرة الاحتكارات الاميركية على العالم بواسطة اعتداءات القوى المسلحة البحرية . أعماله الرئيسية :

- « تأثير القوى البحرية على التاريخ : ١٦٦٠ - ١٧٨٣ » (The Influence of Sea Power upon History: 1660- 1783.

المسعودي أ. (؟ - ٩٥٧) **AL-MASSOUDI A.**

يعتبر المسعودي علماً من أعلام الفكر العربي الاسلامي في القرن الرابع الهجري (القرن العاشر للميلاد) - عصر النضج الحضاري . فقد كان واسع المعرفة ومتمثلا لها ، وقد دوّن كل ذلك في كتبه بشكل شيق أنيق وبأسلوب سهل ممتع ، فكان أحد عباقرة الفكر في زمانه .

وهو علي بن الحسين بن علي ، ويتصل نسبه بعبد الله بن مسعود ، ومن هنا جاءت النسبة . وهو جغرافي ومؤرخ عربي كبير . وهو من أهل المغرب لكنه نشأ

وترعرع في بغداد ـ أحد أهم منائر العلم الكبرى آنذاك . لم يكتف المسعودي بما حصل عليه من معرفة على يد العلماء في بغداد، سيما البغدادي ، بل أخذ يجوب الآفاق فيزور فارس والهند وسيلان والصين ومدغشقر وعمان وديار الشام ومصر ، حيث استقر بالفسطاط سنة ٣٤٥ هـ وتوفي فيها في السنة التالية ٣٤٦ هـ (٩٥٧ ـ ٩٥٨ ميلادية) .

وقد كان المسعودي في تجواله في البلاد يرصد بعينيه وبأذنيه ويعقله كل ما يرى ، فيعمل الفكر ليجد الجواب على ما يتساءل عنه ، الأمر الذي جعله يعرف الكثير الكثير . وبالتالي فقد كان في الوقت نفسه مؤرخاً وجغرافياً وفلكياً وطبيباً ومحدثاً وفقيهاً ، بكلمة عالماً موسوعياً ، على غرار معظم كبار مفكري زمانه ، مع ميزة عليهم تأتت عن صقله كل معرفته في بوتقة الاختبار عبر الرحلات ، التي وسعت أفقه وصدره بعميق التفكير ودقيق التعبير .

والمسعودي وضع مجموعة من المؤلفات أهمها « مروج الذهب » (والتسمية الكاملة هي « مروج الذهب ومعادن الجوهر ») و« التنبيه والإشراف » ، حيث أشار في هذا الأخير الى أثر الشمس على السكان فقال « وأما أهل الربع الشمالي ، وهم الذين بعدت عنهم الشمس وعن سمتهم ، من الواغلين في الشمال كالصقالبة والافرنجة وما جاورهم من الأمم ، فإن أثر الشمس قد ضعف عندهم وثقلت ألسنتهم وابيضت ألوانهم حتى أفرطت فخرجت من البياض الى الزرقة ورقت جلودهم وازرقت أعينهم وسبطت شعورهم وصارت صهباً لغلبة البخار الرطب » . (المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ٤ أجزاء ، بيروت ١٩٧٠) . وقد قسّم الشعوب ، في مروج الذهب ، الى سبعة مجموعات هي : الفرس ، والكلدانيون الذين يضم اليهم العرب واليهود ، ثم سكان أوروبا من البيزنطيين (اليونان) والصقالبة (الفرنجة) ثم الليبيون والأفارقة عامة ، ويلي هذا الترك وسكان الهند والسند ؛ وأخيراً الصينيون والكوريون . كما ظهرت لدى المسعودي فكرة وحدة الشعوب الاسلامية ، وذلك قبل فترة طويلة من ظهورها كنظرية علمية .

ومن مؤلفات المسعودي الأخرى كتاب « أخبار الزمان ومن إبادة الحدثان من الأمم الماضية والأجيال الخالية والممالك الدائرة » . في ثلاثين مجلداً ، وهو مفقود باستثناء الجزء الأول منه الموجود في مكتبة فيينا . ويستخلص من حجمه وإشارات المسعودي الكثيرة اليه في « مروج الذهب » و« التنبيه والاشراف » الى أنه كان تاريخاً مفصلاً . ومما لا شك فيه أن فقدانه خسارة كبيرة . وهناك أيضاً « الكتاب الأوسط » ، الذي ربما كان مختصراً لسابقه في ثلاثين جزءاً .

أخيراً طريق الكلام لدى المسعودي في كتاباته وصفه للصعاب والمشاق التي كان يلقاها في تنقلاته بدقة مدهشة .

MAACARTY H. مكارتي هـ. (١٩٠١ -)

هارولغ مكارتي جغرافي أميركي استاذ جامعة ولاية أيونا . أعماله الرئيسية مخصصة لدراسة الجغرافية الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية بكاملها ووسطها الغربي ، ومسائل توزع الانتاج ، وطرق دراسة الجغرافيا الاقتصادية . عمله الرئيسي « الأسس الجغرافية للحياة الأميركية » (١٩٤٠) .

MACKINDER A. مكندر أ. (١٨٦١ - ١٩٤٧)

كان جغرافياً مرموقاً في بريطانيا العظمى للعديد من السنوات . فقد كان استاذاً في جامعة اكسفورد وعضواً في الجمعية الملكية الجغرافية . ولد في الخامس عشر من شباط ١٨٦١ في « غنسبرو » من « لانكشاير » . في العام ١٨٩٩ قام برحلة في افريقيا ، وكان أول من تسلق جبال « كينيا » . اهتم بطرق تدريس الجغرافيا التاريخية والسياسية . يعتبر أحد أهم ممثلي الحتمية الجغرافية . وقد دافع عن مفهوم الجيوبوليتكا ، التي هي شبه العلم ، وحتى الكذب بحد ذاته . مؤلفه الأساسي هو « تطور الجغرافيا في الحقل والتدريس خلال عهد جلالة الملك جورج الخامس » ، وقد صدر في العام ١٩٣٥ . احداث الحرب العالمية الثانية دلت على حكمة رؤياه المستقبلية، التي وضعها خلال الأعوام ١٩٠٤-١٩١٤ ، الأمر الذي أدى الى انتشار اسمه بين طلاب الجغرافيا السياسية . في ألمانيا أخذ الجنرال كارل هوسهوفر بتعاليم مكندر لخدمة أغراض تطوير عقيدة الجيوبوليتكا . مؤلفه « بريطانيا والبحار البريطانية » صدر في العام ١٩٠٢ . وورقة عمله المشهورة « المحور الجغرافي للتاريخ » ، والتي قرأها أمام الجمعية الملكية الجغرافية في لندن عام ١٩٠٤ ، أشارت الى العلاقة بين الأراضي الداخلية والأراضي البحرية ، أي المناطق التي هي في متناول الخيالة والبحارة ، وبالتالي أشارت الى الصراع بين شعوبها . هذا مع الإشارة الى روسيا : القوة الداخلية في مركز كل هذه المحاكمات . وقد تطورت هذه الافكار بعد الحرب العالمية الأولى في كتابه « المثل الديمقراطية والواقع » (١٩١٩) . خلال الحرب العالمية الثانية ، في دراسة أخرى في الجغرافيا السياسية ، أيضاً كلاسيكية وفي نفس السياق : « العالم وربح السلام » (١٩٤٢) اعاد عرض أفكاره في الموضوع ، آخذاً بعين الاعتبار الظروف الجديدة العائدة للقنابل والصواريخ الذرية . عمل على تدريس الجغرافيا علمياً واقليمياً . كان عضواً في البرلمان خلال السنوات ١٩١٠ - ١٩٢٢ . كما كان رئيساً للجنة الملاحة الملكية خلال السنوات ١٩٢٠ - ١٩٤٥ . توفي في بيته في « باركستون » من « دوست » في السادس من آذار ١٩٤٧ .

MENDELEVE D. مندليف د. (١٨٣٤ - ١٩٠٧)

ديمتري ايفانوفيتش مندليف كيميائي روسي . وهو مكتشف أحد أهم القوانين الأساسية لمعرفة الطبيعة : قانون ديمومة العناصر الكيميائية . كان عضواً مراسلاً

لأكاديمية العلوم في بطرسبورج بدءاً من العام ١٨٧٦ . خلال السنوات ١٨٦١ - ١٨٩٠ كان استاذ الكيمياء في جامعة بطرسبورج . قام بأبحاث هامة أيضاً في حقول العلوم الأخرى والتكنيك، بما فيها العلوم الجغرافية . قال بضرورة التطور الواسع لقوى الانتاج في روسيا وكذلك الاستعمال الموسع للخيرات الطبيعية الوطنية وإنشاء الصناعة الكيميائية . وفي هذا المجال اهتم بدراسة النفط والمحروقات في البلاد وبأصل النفط وبإقامة الصناعات في هذا المجال . من أعماله في الجغرافيا الاقتصادية : الصناعة والتجارة في روسيا (١٨٩٣) ، وقد صدر في طبعة ثانية عام ١٨٩٦ . وفي هذا المؤلف انطلاقاً من مهمة تطور الصناعة تبرز الأقاليم وخصائصها . في العام ١٩٠٠ نشر عملاً متكاملاً « صناعة الحديد في الأورال في سنة ١٨٩٩ » . في مؤلفاته طرحت مسائل ري ما وراء الفولغا وغزو الانتركتيك. وعبور الطرق البحرية الشمالية وتطوير الانتاج في الشرق الأقصى الخ . . في العام ١٩٠٦ نشر مؤلفاً بعنوان « لمعرفة روسيا »، بالاستناد الى معطيات الاحصاء الشامل الأول للسكان الذي جرى عام ١٨٩٧ . كان عضواً أصيلاً وعضو شرف العديد من الأكاديميات والجمعيات العلمية ، في الداخل والخارج . وهناك بركان في جزر كوريلنك يحمل اسمه .

مورغن ل. (١٨١٨ - ١٨٨١) **MORGAN L.**

لويس هنري مورغن هو مؤرخ واتنوغرافي اميركي . وهو صاحب المؤلف الضخم حول تقسيم مجتمع المشاعية البدائية الى مراحل ومخططات تطور العائلات والزيجات فيه والذي اعتمده ف. أنجلز في مؤلفه « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » . أعماله الرئيسية هي :

- المجتمع القديم ، أو أبحاث في خطوط التطور الحضاري للبشرية من التوحش الى البربرية فالمدنية (١٨٧٧) . وقد ظهرت ترجمته للروسية عام ١٩٠٠ والطبعة الثانية عام ١٩٣٤ .
- المساكن والحياة العائلية للاميركين الأصليين (١٨٨١) . وقد ترجم للروسية عام ١٩٣٤

مورياك ف. (١٨٨٥ - ١٩٧٠) **MAURIAC F.**

فرانسوا موريك كاتب فرنسي ، شاعر وروائي كبير ولد في بوردو ، درس عند الرهبان المريميين ثم في الليسه ثم في « مدرسة شارت » في باريس . شارك في الحرب العالمية الأولى وفي الثورة الإسبانية (١٩٣٦) والمقاومة للاحتلال الألماني لفرنسا (١٩٤٠ . . .) ، حيث اتجه بوضوح الى اليسار ، إنما مع الاستمرار في انتقاده الى جانب اليمين . وقد رأى في شخص الجنرال ديغول العظمة المعنوية لفرنسا واخراجها من المحنة . من رواياته : صحراء الحرب (١٩٢٥) ، « نهاية الليل » (١٩٣٥) ، الطريق المسدود (١٩٣٨) ، « الحريق » (١٩٥٤) و« قصة الكذب » (١٩٦١) وكتاب « مذكرات » (١٩٥٨) وغيرها . أهم مؤلفاته « قطعة

أرض » (١٩٣٢) وتفسخ العائلة في المجتمع البورجوازي و« قصة العدالة » (١٩٥١).

مونتسكيو ش. (١٦٨٩ - ١٧٥٥) MONTESQUIEU CH.

شارل لويس مونتسكيو فيلسوف ومؤرخ فرنسي. أحد مؤسسي التنوير في القرن الثامن عشر. ويعتبر من أوائل ذوي الإتجاه الجغرافي في علم الاجتماع البورجوازي (روح القوانين - ١٧٤٨). برهن مونتسكيو أن الوسط الجغرافي هو السبب المقرر في تطور المجتمع. فيما بعد استعملت نظرية مونتسكيو لتبرير مختلف الأوساط الجغرافية في البلدان الرأسمالية عمليات الاستثمار والسياسات الاستعمارية.

ميتران ف. (١٩١٦ -) MITTERAND F.

فرانسوا ميتران، هو رجل سياسة فرنسي. ولد في جرناك عام ١٩١٦. جُند في الحرب العالمية الثانية وأسر، لكنه تمكن من الفرار والتحق بالمقاومة، ثم أسس « الحركة الوطنية للأسرى ». انتخب نائباً « للإتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة » عن منطقة « النيفر » (١٩٤٦ - ١٩٥٨) ثم في العام ١٩٦٢، حيث أصبح عضواً في مجلس الشيوخ (١٩٥٩ - ١٩٦٢)، وكان وزيراً للمحاربين القدامى (١٩٤٧ - ١٩٤٨) وللاعلام (١٩٤٨) ولفرنسا ما وراء البحار (١٩٥٠ - ١٩٥١). عندما كان وزير دولة في حكومة لانيال (١٩٥٣) استقال للاختلاف معه حول السياسة الاستعمارية التي كان يرغب أن يراها متجهة نحو الليبرالية. كان وزيراً للداخلية في حكومة منديس فرانس (١٩٥٤ - ١٩٥٥) ثم للعدل في حكومة غي موليه (١٩٥٦ - ١٩٥٧). صوت ضد الجنرال ديغول في حزيران ١٩٥٨ ودخل المعارضة. على الأثر أصبح أحد زعماء اليسار الإشتراكي. ترشح لرئاسة الجمهورية عام ١٩٦٥ وتعادل مع الجنرال ديغول. ساهم في تأسيس « مجمع اليسار الديمقراطي والإشتراكي » (١٩٦٦). أصبح الأمين العام للحزب الاشتراكي في العام ١٩٧١. أنجز وضع البرنامج اليساري بالاشتراك مع الحزب الشيوعي للانتخابات التشريعية في العام ١٩٧٣، حيث ربح الحزب الكثير من الأصوات، إنما دون امكانية الاخلال بالتوازن القائم. مجدداً رُشح لرئاسة الجمهورية عام ١٩٧٤ فحصل على ٤٩,٣٠٪ من الأصوات مقابل ٥٠,٧٠ لجيسكار ديستان. حالياً هو رئيس جمهورية فرنسا. من كتاباته

- على حدود الاتحاد الفرنسي (١٩٥٣)
- الوجود الفرنسي وزواله (١٩٥٧)
- الصين أمام التحدي (١٩٦٠)
- الانقلاب الدائم (١٩٦٤)
- الحب والتين (١٩٧٥)

METCHINKOVE L. متشنكوف ل. (١٨٣٨ - ١٨٨٨)

ليف ايليتش متشنكوف روسي . وهو جغرافي وعالم اجتماع . في سنة ١٨٦٨ نشر في جنيف بالمشاركة مع ن. ب. اغامتشيف ون.أ. شفيلف كتاب « وصف الأرض للشعوب » . من سنة ١٨٧٤ حتى سنة ١٨٧٦ قدم محاضرات في اللغة الروسية في جامعة طوكيو ودرس اللغة اليابانية . منذ العام ١٨٧٦ أصبح معاوناً لـ إ. ركلو في وضع مؤلفه « الجغرافيا العالمية - الأرض والناس » . في سنة ١٨٨١ نشر دراسة عن اليابان « الامبراطورية اليابانية » . خلال السنوات ١٨٨١ - ٨٨ عمل في كرسي الجغرافيا المقارنة والاحصاء في أكادمية « نوشيتيل » في سويسرا . في سنة ١٨٨٩ نشر مؤلفه « الحضارة والأنهر التاريخية الكبرى » ، حيث تجاهل متشكنوف طريقة انتاج الخيرات المادية وعرض « النظرية الجغرافية في التقدم والتطور الاجتماعي » .

MELA P. ميلا ب.

بومبونيوس ميلا جغرافي روماني ، من النصف الأول للقرن الأول ق.م. وضع مؤلفا من ثلاثة أجزاء « حول تركيب الأرض » ، وهو مجموعة معلومات عن العالم القديم في الجغرافيا .

« ن »

NEKRASSOVE N. نكراسوف ن. (١٩٠٦ -)

نيقولاي نيقولايفيتش نكراسوف اقتصادي سوفييتي . وهو عضو مراسل لأكادمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية منذ العام ١٩٥٨ ورئيس المجلس العلمي لقضايا « توزع قوى الانتاج في البلاد » فيها . أعماله الرئيسية هي :

- الكيمياء في الاقتصاد الشعبي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (١٩٥٥) .
- اقتصاد الصناعة الكيميائية (١٩٥٧) .

NEMTCHINOVE C. نمتشينوف س. (١٨٩٤ - ١٩٦٥)

فنسيلي سرغيفيتش نمتشينوف اقتصادي سوفييتي . اصبح أكادمياً منذ العام ١٩٤٦ . أبحاثه قامت في حقل الاقتصاد الزراعي والاحصاء الزراعي واستعمال الرياضيات في الاقتصاد . حاز على جائزة الدولة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في العام ١٩٤٦ وجائزة لينين في العام ١٩٦٥ ، وذلك على وضعه الطريقة العلمية للبرمجة الخطية أو الأفقية والنماذج الاقتصادية . وهو مؤلف للعديد من الكتب أهمها :

- « إستعمال الرياضيات في الأبحاث الاقتصادية » (١٩٥٩ - ٦٥ بالمشاركة مع الغير) .
- المسائل العامة لاستعمال الرياضيات في الاقتصاد والتخطيط » (١٩٦١ - بالمشاركة

مع الغير) .

- « جدول - ميزان انتاج وتوزيع المنتجات في الاقتصاد الشعبي » (١٩٦٢ بالمشاركة مع الغير) .

NIEZSCHE F. **نيتشه ف.** (١٨٤٤ - ١٩٠٠)

فردريك نيتشه فيلسوف ألماني . مات عنه أبوه صغيراً ، فربته أمه على التقوى ، فانقلبت تقواه ثورة عقلية . كان أستاذاً لأصول اللغة في « بال » ١٨٦٩ ، وتأثر بفلسفة شوبنهور ، وصادق فاجنر ، ثم خرج عليهما وعلى سائر أصدقائه ، بعد إصابته باضطرابات عصبية ، ومرض في عينيه فترك التدريس وطفق مستشفياً ، لكنه مضى يجهد نفسه حتى انتهى به الأمر الى مرض عقلي خطير . في فلسفته شاعرية وغزارة إحساس ، مما يدل على حساسية نفسه وحبه للموسيقى . أهم مؤلفاته « مولد التراجيديا »وهكذا« تكلم زرادشت » - وقد ترجم الى العربية ، وهو بمثابة قصيدة مستفيضة يبشر فيها بالإنسان الأعلى (السوبرمان) وبأخلاقية السادة ويهاجم الأخلاق التقليدية وبخاصة الأخلاق المسيحية ، لأنها على رأيه تصلح لسواد الناس ، من يساقون وراء الأقوى ، فهي بالتالي أخلاق تعادي الممتازين لحساب الضعفاء . فليس الهدف مجرد الحياة بل الحياة القوية ، وسيحقق الإنسان بإرادته إنساناً أعلى ، يكون فوق الخير والشر ويمحو الديمقراطية المنهارة . له آثار عميقة في جوانب كثيرة من الفكر الألماني .

« هـ »

HARTSHORNE R. **هارتسهورن ر.** (١٨٩٩ -)

ريتشارد هارتسهورن جغرافي أميركي . وهو استاذ درس في العديد من جامعات الولايات المتحدة الاميركية (مينزوتا، كونسينسك . .) . كما هو رئيس قسم المنهجية والببليوغرافيا في الاتحاد الدولي للجغرافيا ومؤيد واضح لمفاهيم أ. هتنر. أعماله الرئيسية هي :

- طبيعة الجغرافيا (١٩٣٩) (The Nature of Geography - 1939)
- التوقعات حول طبيعة الجغرافيا (١٩٥٩)

(Perspective on the nature of geography- 1959)

HAN G. **هان ج.** (؟ - ؟)

متسلق جبال بريطاني . وهو قائد الرحلة التي قامت في العام ١٩٥٣ بتسلق قمة جبل « تومولكم » .

HITLER A. **هتلر أ. (١٨٨٩ـ ١٩٤٥)**

أدولف هتلر ، الذي أصبح دكتاتور المانيا في العام ١٩٣٣ ، ولد في ٢٠ نيسان ١٨٨٩ في « برونو ـ آم ـ إن » على الحدود البافارية من أب « غير شرعي (ولد في العام ١٨٣٧) ، فحمل اسم امه « شيكلغروبر » ، لكنه في العام ١٨٧٦ اتخذ لنفسه اسم مستعار « هتلر » ولم يعد يستعمل غيره . أثناء الحرب العالمية الأولى لم يقبل في الجيش لأنه غير صالح للخدمة ، لكنه عاد وانخرط من ذاته وعلى مسؤوليته في كتيبة « ليست » . أثناء الحرب أبدى شجاعة كبيرة ومنح وسامي الصليب الحديدي الأول والثاني . بعد الحرب أصبح مقتنعاً بالنظام التوتوليتاري وعدم العدالة ومزايا الحرب البطولية وبدأ صعوده اللاهث إلى السلطة .

HETTNER A. **هتنر أ. (١٨٥٩ ـ ١٩٤١)**

الفرد هتنر عالم جغراغي ألماني . أهم أعماله هي : « الجغرافيا ـ تاريخها ، جوهرها وطرقها » (١٩٣٠) و« المدخل المقارن الى علم البلدان » في أربعة أجزاء (١٩٣٣ ـ ٣٥) .

HESS R. **هس ر. (١٨٩٤ ـ ١٩٨٦)**

سياسي ألماني . ولد في الإسكندرية . كان صديقاً لهتار منذ الساعة الأولى . وقد اختاره هتلر كوريث ثان له بعد غورنغ وأصبح عضواً لمجلس دفاع الرايخ عام ١٩٣٩ . ظن ان بامكانه أن يقيم حلفاً مع بريطانيا العظمى ضد روسيا . ولهذا الغرض ذهب بمفرده الى ايرلندا عام ١٩٤١ ، لكنه ألقي القبض عليه وسجن من قبل الانكليز . قدم أمام محكمة نورمبروغ عام ١٩٤٥ . حكم عليه بالمسؤولية جزئياً من جرّاء وضعه العقلي فسجن مدى الحياة .

HUMBOLDT VON A. **همبولدت فون أ. (١٧٦٩ ـ ١٨٥٩)**

تنبغي الإشارة بهذه المناسبة الى الفلم الوثائقي ، الذي وضع عن حياة الكسندرفون همبولدت وأعماله ، بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاده ، والذي أصبحنا نشاهده بشكل منتظم مع الطلاب كل سنة بدءاً من العام ١٩٧٩ . وفيما يلي ملخص لحياة هذا المكتشف الكبير والعالم الكوسموبوليتي وأعماله مستمد من معطيات باللغتين الفرنسية والانكليزية ، حصلنا عليها من معهد « غوتيه » ـ المركز الثقافي الألماني وضعت حول العالم المذكور بالإضافة الى معلومات كتاب رنيه كلوزييه « تاريخ الجغرافيا » .

أبصر همبولدت النور وترعرع في قصر « تيغل » في ألمانيا ، حيث الجو العائلي المشبع بالثقافة وحب الطبيعة ، وفي فترة الاكتشافات البحرية الكبرى (جيمس كوك واكتشافاته للمحيط الهادىء فيما بين ١٧٦٨ و١٧٧٩ ، جوزيف بانكس ، جورج فانكوفر وماتيوس فلاندرز ، الذين أدخلوا باكتشافاتهم القارة الاسترالية الى

الجغرافيا) . في السادسة عشرة من عمره كان أول من أدخل الكهرباء الى ألمانيا في قصر تيفل . كما تعرف الى غوتيه وشيلر وغيرهما . عمل لفترة في المناجم وبعد وفاة والدته كرّس حياته للاكتشافات الجغرافية . وقد وضع طرقاً جديدة لرسم الخرائط الجغرافية . كما شاهد التيارات الأوقيانوسية وفكر في مزايا شق قناة بناما ، التي لم تكن قد شقت بعد . كذلك كان له اسهاماته القيمة في علوم الانتروبولوجيا . والنباتات والحيوانات والفلك وغيرها . هذا وفي الثلاثين من عمره ، قبل الانطلاق في رحلته التاريخية الكبرى الى أميركا كتب يقول « ان عيني ستظل مركزة على تآزر القوى . وعلى تأثير عالم الجماد على عالمي النبات والحيوان ، على التناغم » . وهذا التناغم أوصله الى تلخيص مؤلفاته وآرائه ومفاهيمه وكل معلوماته العلمية في مؤلفه الشهير « كوسموس » . وهو مؤلف من أربعة أجزاء ولم يكتمل . وبالرغم من أنه أصبح قديماً لم يفقد معناه . فقد تحدث فيه عن العالم والسماء والكرة الأرضية وشكلها وثقلها النوعي وتركيبها وكذلك عن البراكين الخ . . . وقد كان ذلك بإيحاء من المحاضرات المجانية التي كان يلقيها في برلين .

وفي الستين من عمره قام برحلة في سهوب روسيا حتى حدود الصين . لقد كان يعمل بشكل قلّ مثيله ويكتفي بأربع ساعات من النوم في اليوم . وهذا لم يمنعه من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية لألمانيا وأوروبا والعالم .

هنتنغتون إ. (١٨٧٦ - ١٩٤٨) **HUNTINGTON E.**

إلوورث هنتنغتون جغرافي أميركي . وهو أستاذ جامعة « يال » ومؤيد واضح كل الوضوح لافكار الحتمية الجغرافية . وقد عمل على انتشارها الواسع في الولايات المتحدة الاميركية . حاول في أعماله أن يقيم الدليل على أن الاختلاف في الظروف الطبيعية ، وقبل أي شيء المناخ ، هو المؤدي الى سيطرة بلدان الثقافة الأوروبية ، المنتشرة في المنطقة المعتدلة وذات السكان « البيض » على « الملونين » شعوب البلدان الاستوائية . وفي الوقت نفسه في مؤلفاته العديد من المعطيات حول علاقة النشاط البشري بالعوامل الطبيعية ، بما فيها الفلكية ، كتأثير البقع السوداء على الشمس مثلاً وأيضاً تأثير تغيير المناخ في « تاريخ البشرية » . مؤلفاته الرئيسية هي : « نبض آسيا » (١٩٠٧) ، « الحضارة والمناخ » (١٩١٥ ، ١٩٢٤) ، « عامل المناخ كمثل في الأراضي الجافة في أميركا » (١٩١٤) ، « مبادىء في الجغرافيا البشرية » (١٩٢١ ، ١٩٥٠) ، « الحركات الرئيسية للحضارة (١٩٤٥) » .

هنيبعل (٢٤٧ - ١٨٣ ق.م.) **HANNIBAAL**

عند ولادة هنيبعل في قرطاجة كان أبوه هميلكار برقة قد كلف بمهمة في سيسليا ، حيث كانت قرطاجة تتصارع مع روما منذ ٢٦٤ ق.م. وعلى أثر القضاء على ثورة المرتزقة كلف هميلكار بمهمة في إسبانيا ، وهنا توسل اليه ابنه هنيبعل ، الذي كان في

التاسعة من عمره ان يصحبه معه ؛ وحسب تبت ـ ليف وافق الأب شرط أن يقسم الابن هنيبعل أمام اله العائلة الأعلى « بعل شمون » الكره الأبدي لروما .

وقد أمضى هنيبعل شبابه مع أخويه الأصغر منه استروبال الثاني وماغون ، في اسبانيا ، حيث تمكن أبوه هميلكار برقة من الاستيلاء على القسم الجنوبي منها . وقد تلقى هنيبعل تربية بمنتهى العناية من المربين اليونان وخصوصاً « سونيلوس » (Sonylos) أستاذ التاريخ . شارك باكراً في القتال وخصوصاً في الحملة التي لقي فيها والده حتفه (٢٣١) . وعلى الأثر أصبح في المرتبة الثانية بعد أخيه « استروبال » الأول ، الذي أصبح قائداً للجيش وحاكماً للمنطقة ذات الاستقلال الذاتي الواسع في إسبانيا . في العام ٢٢١ قتل استروبال فخلفه أخوه هنيبعل البالغ ٢٦ ربيعاً وأعلن قائداً للجيش القرطاجي وبموافقة قرطاجة نفسها .

لم يكن هنيبعل قائد رجال فقط إنما مازج أفكار أيضاً . فخلف القائد الذي أرعب وأرجف روما يكمن رجل السياسية الذي ولد في قرطاجة الخاضعة للتأثيرات الحضارية الهيلينية . وقد اعتبر هنيبعل نفسه مكملاً للإسكندر ، من حيث أنه يعمل لجمع دول البحر الأبيض المتوسط . وبالإمكان القول أنه ٢٠٠ سنة قبل قيصر وأغسطس عرف هنيبعل أن ازدهار العالم منوط بوحدته . « فالسلم الروماني » كان بالامكان أن يسبقه « السلم القرطاجي » . فهنيبعل هو السابق لما قامت به روما فيما بعد من عمل توحيدي . وقد لقب بالأمير الهلينيتي والاستراتجي القرطاجي ، وحروبه مع روما أشهر من أن تعرّف .

هوسهوفر ، ك . (١٨٦٩ ـ ١٩٤٦) **HAUSHOFER K.**

كارل هوسهوفر جنرالاً المانياً . وهو أحد الممثلين البارزين للجيوبوليتكا . في العام ١٩٢٤ نظم « مجلة الجيوبوليتكا » ، التي أصبحت إحدى مراكز الدعاية للسيطرة العالمية للامبريالية الألمانية والأفكار الفاشية في المانيا . بعد انهيار الفاشية الألمانية وضع هوسهوفر حداً لحياته بالانتحار .

هيبارك الصوري (القرن الثاني والأول ق . م .) **HIPPARQUE**

وهو ملاح صوري وأكبر فلكيّي العصور القديمة . وقد اشتهر بنظامه الجديد في رسم الخرائط والقائم على تعدد زوايا الرسم والمعروف اليوم بالنظام « الستريوغرافي » (Stéréographique) . وتنبغي الإشارة بهذه المناسبة الى أن هيبارك الصوري هو غير هيبارك (اليوناني) .

هيبوقريط (حوالي ٤٦٠ ـ ٣٧٧ ق . م .) **HIPPOCRATES**

أحد مؤسسي الطب القديم . فقد أولى هيبوقراط ، وكذلك مريدوه وتابعوه من

بعده ، اهتماماً كبيراً بالظروف الطبيعية في دراسة الأمراض . وقد تجول في مدن اليادا وفسالي وآسيا . وقد وصل الينا من أعماله « مجموعة هيوقريط » (حيث أعماله وأعمال تابعيه) .

هيرودوت (حوالي ٤٩٠ / ٤٨٠ ـ حوالي ٤٣٠ / ٤٢٤ ق.م.) **HERODOTE**

. مؤرخ إغريقي ، ينحدر من أسرة كريمة . ولد في « هاليكارناسوس » في آسية الصغرى ، وعاش حتى بداية الحروب البلوبونيزية (٤٣١ ق.م.) . وهو كما وصفه شيشرون « أبو التاريخ » لأنه أول من عالج التاريخ لا كمجموعة حكايات شائعة عن الآلهة والبشر بل كموضوع بحث علمي ، ولأنه أيضاً أول من تحدث عن فلسفة التاريخ ، وان كان بشكل بدائي ترجع أصداؤه الى الأفكار السائدة بين أوساط الناس في عصره ، على اعتبار أنه يفسر الأحداث بتداخل النساء أو الآلهة أو كليهما معاً .
خلال السنوات ٤٥٥ ـ ٤٤٧ ق.م. . تجوّل في العالم المعروف في زمانه فزار مصر وبابل وسوريا وآسية الوسطى والشواطىء الغربية للبحر الأسود . في أعماله التاريخية « التاريخ في تسعة أجزاء » وصف قيم للمدن والبلدان التي زارها . وبالإمكان اعتباره مؤسس « علم وصف البلدان » .

هيغل ج. (١٧٧٠ - ١٨٣١) **HEGEL G.W.F**

جورج ويلهلم فردريك هيغل واحد من الفلاسفة الكلاسيكيين الألمان ؛ مثالي موضوعي . في شبابه كان راديكالياً ورحب بثورة القرن الثامن عشر الفرنسية وتمرد على النظام الاقطاعي للملكية البروسية . لكن الرجعية التي حلت في كل أنحاء أوروبا بعد سقوط امبراطورية نابليون أثرت في طريقة هيغل في التفكير . في عام ١٨١٨ تولى كرسي الاستاذية في جامعة برلين وأصبح موافقاً ، بل حتى مؤسساً للفلسفة الرسمية لبروسيا الملكية . وقد عكست فلسفة هيغل التطور المتناقض لألمانيا عشية الثورة البورجوازية ، فقد حركتها ثنائية البورجوازية الألمانية الصاعدة ، التي كان هيغل مفكرها . ومن هنا كان الإتجاه التقدمي ، بل الثوري ، في فلسفته ، والذي يعكس المناخ الثوري لأوروبا المعاصرة (في ذلك الوقت) ، من ناحية ، وأفكاره الرجعية المحافظة التي تعكس عدم تماسك وجبن البورجوازية الألمانية وانجذابها نحو التصالح مع الاقطاعية الأرستقراطية البروسية من ناحية أخرى . وتتضح ثنائية هيغل في كل كتاباته ، بما فيها كتاب « ظواهر الروح » (١٨٠٧) الذي وصفه ماركس بأنه المصدر والسر الحقيقي للفلسفة الهيغلية ، وفيه يدرس هيغل تطور الوعي الانساني من علاماته الأولى حتى التطور الواعي للعالم ومنهج البحث العلمي (مبحث الظواهر (الفينومونولوجيا) ـ مبحث ظواهر الوعي من وجهة نظر تطورها) . هناك أيضاً كتاب « دائرة معارف العلوم الفلسفية » (١٨١٧) ويتضمن أن كل الظواهر الطبيعية والاجتماعية تقوم على أساس المطلق ـ أي الروح والعقل ، أو « الفكرة المطلقة » ، أو

« العقل المطلق » أو « الروح المطلق » . كما هناك كتابه « علم المنطق » (١٨١٢ - ١٨١٦) حيث تعرض لجدليته المثالية القائمة على رأسها والتي أوقفها ماركس على قدميها ، فأنقذها وحولها الى نظرية تقوم على الاستدلال العلمي في تطور الطبيعة والمجتمع والفكر . وتشمل مؤلفاته :

- « المبادىء العامة لفلسفة الحق » (١٨٢١) .
- « محاضرات في تاريخ الفلسفة » (١٨٣٣ - ١٨٣٦)
- « محاضرات في علم الجمال » (١٨٣٥ - ١٨٣٨)
- « محاضرة في فلسفة التاريخ » (١٨٣٧) .

هيكاتيوس (من ميله ٥٤٠ - ٤٨٠ ق.م.) **HECATEE DE MILLET**

هيكاتيوس. من ميله مؤرخ وجغرافي يوناني . وهو أشهر اللوغوغرافيين الاميونيين . لعب دوراً سياسياً بارزاً في انتفاضة المدن الاميونية ضد الفرس . تجول في آسيا ومصر وأوروبا . في كتابيه « علم الأسباب » و« رحلة حول العالم » ، والتي لم يبق منها سوى مقاطع ، يبرهن على ذهنية البحّاثة ويعتبر الممهد لهيرودوتس .

« و »

ولاس أ. (١٨٢٣ - ١٩١٣) **WALLACE A.**

الفرد رسل ولاس عالم انكليزي في البيولوجيا التطورية وجغرافية النباتات . وقد اكتشف نظرية « الانتخاب الطبيعي » مع تشارل داروين في نفس الوقت . وضع حدود « أرخبيل الملاييف » ، حيث عمل ثماني سنوات في خصائص جغرافية النباتات للمقسم الهندي الماليفي والاسترالي الملايفي ، والذي سمي « بخط ولاس » ، كما دقق في الجغرافيا الحيوانية فيه. أعماله الرئيسية هي :

- أرخبيل الملاييف (١٨٦٩)
- التوزع الجغرافي للحيوانات (الجزء ١ و٢ ، ١٨٧٦)
- الطبيعة الاستوائية وموضوعات أخرى (١٨٧٨)
- آسيا الاسترالية (١٨٧٩)
- جزيرة الحياة (١٨٨١) .

ويتلسي د. (١٨٨٦ - ١٩٥٦) **WHITTLESEY D.**

ديروئت ويتلسي جغرافي اميركي . تدور أعماله في ميادين الجغرافيا السياسية ، منهجية ومناهج التوزع الاقليمي ، التوزع الاقليمي للزراعة ، وضم الأراضي الجديدة . وهو كغيره من العلماء البورجوازيين يؤكد على أن الأقاليم الاقتصادية تمثل

« المفاهيم الفكرية »". أعماله الرئيسية هي :

- الأقاليم الرئيسية على سطح الكرة الأرضية (١٩٣٦)
- الأرض والدولة (١٩٣٩)
- الأسس البيئوية للتاريخ الأوروبي (١٩٤٠)
- المفهوم الاقليمي والمنهج الاقليمي (١٩٥٤) في كتاب

American Geography, Inventory and Prospect.

WEIGHT E. ويغيت إ. (١٩٠٧-)

إرنست ويغت جغرافي اقتصادي الماني . استاذ المدارس العليا في ألمانيا الاتحادية . عمله الرئيسي « كينيا وأوغندا » (١٩٥٨) .

« ي »

IATSUNKI V. ياتسونكي ف. (١٨٩٣-)

فيكتور كورنلفيتش ياتسونكي مؤرخ سوفييتي متخصص في الجغرافيا التاريخية وغيرها من العلوم التاريخية . منذ العام ١٩٥٠ أصبح استاذاً ومشرفاً على مجموعة الجغرافيا التاريخية في معهد التاريخ لدى أكادمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . عمله الرئيسي هو : « الجغرافيا التاريخية : تاريخ ظهورها وتطورها منذ القرن الرابع عشر حتى القرن الثامن عشر» (١٩٥٥) .

AL-YAKOUBI A. اليعقوبي أ. (؟ - ٨٩٧)

أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي ، جغرافي عربي ومؤرخ . وهو ينتسب الى العباسيين . قام برحلات في أرمينيا وايران والهند ومصر وبلاد المغرب . توفي في بغداد . له كتاب « البلدان » دوّن فيه ملاحظاته عن المظاهر الطبيعية للبلاد التي زارها ، وعن المجتمعات التي شهدها ، وله كتاب « التاريخ » وروايته فيه تتوافق ورواية الطبري . وبالإمكان اعتباره من أوائل الجغرافيين العرب الذين اهتموا بالجغرافيا البشرية .

يحدثنا اليعقوبي عن نفسه فيقول « اني عنيت في عنفوان شبابي . . . بعلم اخبار البلدان ومسافة ما بين كل بلد وبلد لأني سافرت حديث السن واتصلت أسفاري ودام تغربي . فكنت متى لقيت رجلاً من تلك البلدان سألته عن وطنه ومصره . . وبلده . . . وزرعه . . . » (اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب ، « كتاب البلدان » ، ليدن ، ابريل ١٨٩١ ، ص ٢٣٢) . كما كان اليعقوبي مغرماً ببغداد التي بدأ كتابه بها فيصفها قائلا : « وإنما ابتدىء من العراق لأنها وسط الدنيا وسرة الأرض ، وذكرت بغداد لأنها وسط العراق والمدينة العظمى التي ليس لها نظير في مشارق الأرض ومغاربها سعةً وكبراً

وعمارة وكثرة مياه وصحة هـواء (المرجـع نفسه ص ٢٣٣) . فإذا انتهى من بغداد والعراق عاد الى تقسيم بطليموس للعالم فتحدث عـن الربـع الأول بلـداً بلداً وهكذا حتى يأتي على وصف العالم المعروف آنذاك .

مصادر ومراجع قاموس الاعلام

اللغة العربية

١ ـ الموسوعة العربية الميسرة ، بإشراف محمد شفيق غربال ، دار القلم ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢ ـ الموسوعة الفلسفية ، لجنة من العلماء والأكاديميين السوفييت بإشراف م.م. روزنتال وب. يودين ، ترجمة سمير كرم ، دار الطليعة ، الطبعة الخامسة ، بيروت، ك٢ ١٩٨٥ .

٣ ـ معجم علم الاجتماع ، تحرير : البروفسور دينكن ميتشيل ، ترجمة ومراجعة: د. إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ .

٤ ـ معجم الفلاسفة ، اعداد جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٧ .

٥ ـ فرانتز فانون ، معذبو الأرض ، دار الطليعة ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٨٤ .

٦ ـ نقولا زيادة ، الجغرافيا والرحلات عند العرب ، الطبعة الثالثة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٢ .

٧ ـ عاطف علبي ، الاحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم مع لمحة عن تاريخ تطور المحاسبة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨١ .

اللغة الروسية

٨ ـ الموسوعة الجغرافية الموجزة في خمسة أجزاء بإشراف وتحرير أ.أ. غريغوريف ، منشورات الدولة العلمية ـ موسكو ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ .

٩ ـ الموسوعة الفلسفية ، بإشراف وتحرير ف. ف. كونستانتينوف ، منشورات الدولة العلمية ، الموسوعة السوفييتية ، موسكو ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ .

١٠ ـ القاموس الفلسفي ، بإشراف وتحرير م.م. روزنتال وب.ف. يودين ، منشورات الآداب السياسية ، موسكو ١٩٦٣ .

١١ ـ موجز القاموس الفلسفي ، بإشراف وتحرير ي.ب. بلادبرك وب.ن. كونين وي.ك. يانتين ـ منشورات دار الآداب السياسية ، موسكو ١٩٦٦ .

١٢ ـ القاموس الموسوعي ، في جزئين ، منشورات الموسوعة السوفييتية ، موسكو ١٩٦٣ .

١٣ ـ موجز القاموس الاقتصادي ، تحرير غ.أ. كازلوف ، وس.ب. برفوشين ، منشورات الآداب السياسية للدولة ، موسكو ١٩٥٨ .

١٤ ـ قاموش الاقتصاد السياسي ، تحريرا.ف. باريسوف وف.أ. جامين وم.ف. ماكاروف ، منشورات الآداب السياسية ، موسكو ١٩٦٤ .

اللغة الإنكليزية

١٥ ـ Encyclopédia Britanica, 1965

١٦ ـ American Peoples Encyclopédia, Grolier Incorporated, New-York, Copright 1962, 1963.

١٧ ـ Encyclopedia International, Lexicon Publiations, INC. 1977

١٨ ـ Everyman's Dictionary of Economics, Compiled by Arthur Seldom and F.G. Pennance, J.M. Dent and Sons Ltd., London 1965.

اللغة الفرنسية

١٩ ـ Encyclopédia Universalis, Paris 1968.

٢٠ ـ Encyclopédia Universalis, Universalice, Paris 1974 ... 1984 (Les evenements, les hommes,les problèmes) Vie et portraits.

٢١ ـ Le Robert Universel des Noms propres, Paris 1976.

٢٢ ـ Encyclopédies et Dictionnaires, Alain Rey, Coll. «Que sais-je?», P.U.F., Paris 1982.

فهرس المخططات والجداول

الصفحة

القسم الأول : الجغرافيا الإقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم

القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

القسم الثالث : الجغرافيا السكانية والأنظمة الاقتصادية

فهرس الخرائط

القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ، التاريخ والنظرية والتنظيم

القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

القسم الثالث : الجغرافيا السكانية والانظمة الاقتصادية

الفهرست

القسم الثالث : الانسان والأنظمة أو الجغرافيا السكانية والأنظمة الاقتصادية

هذا الكتاب

هذا المؤلف هو المحصّلة للتطور الكمي والنوعي الذي حصل لمجموعة محاضرات لم تكن لتتجاوز المائة والسبعين صفحة في العام الدراسي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بأقسامها الثلاثة : ج. اقتصادية ، ج. سياسية ، ج. سكانية . وفيما يلي بعض أهم ما يتميز به :

- يتناول موضوع الجغرافيا بالمنهج العلائقي ، بمعنى أنه يجمع الجغرافيا الاقتصادية الى السياسية (مع الجيوليتكا) والسكانية ، إنما في وحدتها الجدلية . فالاقتصاد والسياسة كوجهي قطعة النقد الواحدة ، كما أن علاقة الانسان (المجتمع) الجدلية بالطبيعة ، لتأمين عيشه وتعايشه وبالتالي وجوده ، تمر عبر الاقتصاد - حيث التكنيك والتكنولوجيا . وبالتالي هناك تماسك بين أقسام الجغرافيا الثلاثة المعالجة فيه - المؤلف .

- يأخذ بالمنهج المقارن رابطاً الزمان في تسلسله التاريخي بالمكان في توزعه الجغرافي ، بحيث يتجلى المرتكز النظري للموضوع في علائقيته المقارنة، إنما النقدية ، ممهداً للجغرافيا التطبيقية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والسكانية .

وهنا يبرز البعد القومي للمعالجة النظرية التي تشكل المقدمة للمعالجة التطبيقية للوحدة العربية بالاستناد الى تركيبها التحتي - القاعدة الاقتصادية (ج. اقتصادية وج. سكانية) وتركيبها الفوقي (ج. سياسية وجيوبوليتكا) - مختلف المؤسسات الحقوقية والسياسية والأدبية والفنية والدينية الخ . . .

- يأخذ بالبعد الأكاديمي التربوي في الاختيار الديموقراطي للمستقبل ، عبر الطرح المقارن للمفاهيم والمناهج والنظريات التي تشكل في سياق تطورها تاريخ الموضوع الذي يشفعه بالهوامش التفسيرية التي تضيء النص وتساعد على فهمه وسبر أغوار المقارنة النقدية .

- يختتم الكلام بقاموس الأعلام ، فيسلط الضوء الكشاف على النص ، بحيث لا تعود الأسماء غريبة على القارىء ، سيما الطالب ، المتوجب عليه حفظ بعضها ، ولو كانت غريبة مستغربة .

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع